

(المجزء الاول)

من حاشية الامام العلامة الهمام
ذى الثبات والرسوخ شيخ الشيوخ سيدى محمد بن أحمد بن محمد
ابن يوسف الرهونى على شرح الشيخ عبد الباقي الزرقانى
أسكنه الله دار التهانى لمن الامام الجليل
أبى المودة خليل رحم الله الجميع
انه قريب سميع

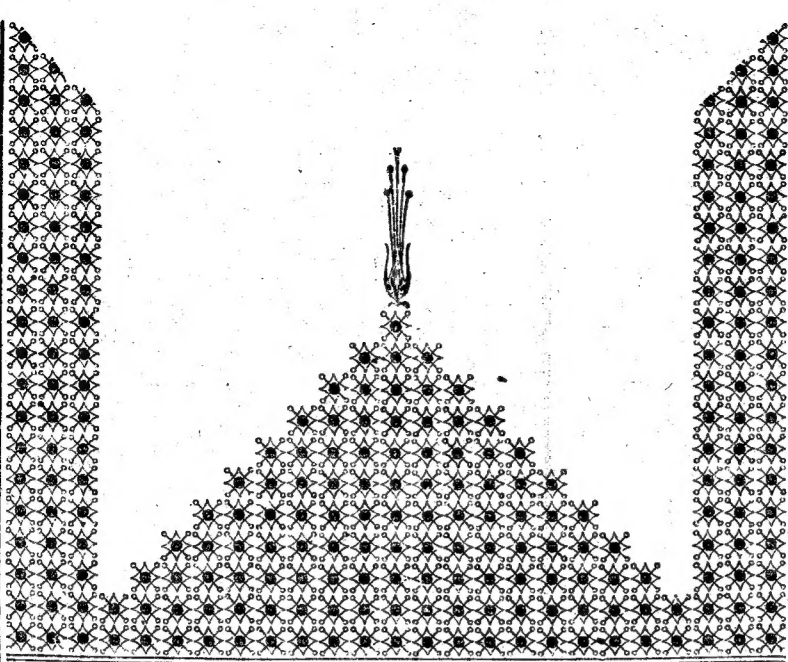
وبها منى حاشية العلامة الوحيد الاوحد الفريد الاسعد المبارك الميمون
أبى عبد الله سيدى محمد بن الملقى على كنون سقى الله ثراه بواب الرحمة
وأعاد علينا من بركاته ما يعم الامة آمين

(الطبعة الاولى)

بالطبعة الاميرية يولاق مصر المحمية

سنة ١٣٠٦

هجريه



(بسم الله الرحمن الرحيم)

الحمد لله الذي أقام على وجوب وحدانيته ووجوده في كل شيء دليلا وبين ذلك لمن لا
تكتب عليه الشقاوة أتم تبين ونصب على قدمه وبقائه وقدرته وإرادته في كل حادث
برهانا بقطع الشبه كفيلا أدركه على البديهة من أهل السعادة كل بليد وفطين وشهد
بعلمه وحياته وسعته وبصره كل ناطق وصامت وأنه لم يرزل جليلا فبادت لذلك شبه المحدثين
وتلاشت حجج المعطلين وتعالى عن أن يكون له أحد كفوا فلا شريك له في فعل من الأفعال
ولا مثيلا فلا يصدر عن أحد قول ولا فعل الا وهو صادر عن قدرته وإرادته عن يقين
قدرا للخير والشر ونوع أفعال عبادته الى اختياري وغيره بشهادة العيان لمن لم يكن قلبه
عليلا فبطلت دعاوى الجبرية وتعطلت أدلة القدرية وأصبحوا خاسئين وتقديس
عن أوصاف المحدثات فأني يمر عليه زمان أو يحل مكان حلولا فظهر ظهور شمس الظهيرة
ضلال المجسمين وتنزه عن أن يجب عليه صلاح أو أصلح اذ فعل كل ممكن جائز في حقه قبيحا
أو جليلا فبمحض فضله وكرمه أرسل الرسل مبشرين ومنذرين فحمدته تعالى
بجميع محامده على ما حولنا من الآلهة ومنهنا من فوائده بكرة وأصيلا حمدا كثيرا
طيبا مباركا فيه كل حين ونشكره جل جلاله على ما أسدى اليان من مننه الجسام وأياديه
العظام إسداء جزيل شكرياتو الى ويدوم مادام سلطانه المتين ونستعينه على القيام بما
به أمرنا ونسأله أن يصلح سرنا ويجهرنا وأن لا يجردنا للشيطان علينا سيلا فخطي
بالاستقامة ونكون من عباده المخلصين ونستهقره من ذنوبنا وبقتنا فأصبح باصرا رنا
عليها القلب سقيما والظهر ثقيلا ومن يغفر الذنوب الا الله وهو خير الغافرين ونشهد

* (بسم الله الرحمن الرحيم) *
الحمد لله الذي فقه في الدين من اراد
به خيرا وأولاه مشوبة وأجرا
وأعظم له عنده محلا وقدرا وأجل
عليه النناء وجعله أهلا لا الهنداء
به والافتداء والصلاة والسلام على
سيدنا ومولانا محمدا أشرف الخلائق
ومنبع الحقائق وأفضل من
أوضح الحق وبين الطرائق المجتبى
من آل ابن عدنان المبعوث بالدين
الحنيف السميج دين الايمان المؤيد
بواضح الحق وساطع البرهان وعلى آله

أن لا اله الا الله شهادة اتخذها عدة ليوم عظيم يوم يقوم الناس لربهم قياما طويلا ويشفق
 من هولاء اكابر المرسلين ونشهد أن سيدنا محمد ارسله ومضطفاه الذي لولاه ما خلق الخلق
 ولا ارسل اليهم رسولا فهو اقول الانبياء وخاتمهم وهو سيد ولد آدم أجمعين صلى الله
 وسلم عليه وعلى آله الطيبين الطاهرين الذين لا يرى بدر كالاتهم أقبلا ولا يحل بساحتهم
 بخس ولا نقص خصصة من القوى المتين وأصحابه الصادقين المتصدقين الذين كانوا
 بالنهار أسدا ومن الليل ما يجتمعون الاقبلا الباذلين محجهم في نصرته من الانصار
 والمهاجرين الذين نزلوا من أقواله وأفعاله وبلغوا الناموس شأله وأحواله ما لا يقبل
 تحريفا ولا تحويلا ولم يزلوا بأمر الله على الحق ظاهرين وعلى ساداتنا التابعين لهم
 المقتفين آثارهم وسبيلهم المجتنبين كل بدعة فعلا كانت أو قبيلا الذين لم يزلوا ما تلقوه
 منهم حافظين وبه قائمين وعلى كل من اتبعهم باحسان دهر افدها وحينما خفينا الذين
 فضلهم الله تفضيلا وجعلهم على مر الزمان للواديته حاملين وخصوصا المجتهدين
 منهم في علم الشرائع المستتبطين درر الجزيات من القواعد القواطع حتى شقوا بذلك
 غيليا وتركوها سبل الرشدا ونجاسة للمقلدين الذين لم تزل سوابقهم جارية في
 ميادين الفكرة وكوامل عقولهم ساجدة في بحار العبارة حتى ميزوا صحيحا وعديلا ولم تزل
 سهامهم مبددة فتوحوا بالمبتدعين سهر واليالي الطوال حتى صاروا من ذوى الرسوخ
 وعلموا الناسخ من المنسوخ وأصلوا كل قاعدة قاصيلا فتمكنوا مما قصدوا أتم تمكين
 وعرفوا الخاص والعام والمطلق والمقيد والمبين والمجمل والصریح والمؤول واستعملوا
 الكل على ما ينبغي وما بدلوها تبديلا ولم يألوا جهدا في نصيح عباد الله المؤمنين حتى
 أسسوا الدين وأصلوا قواعده وشيدوا مبانيه وعقلوا شوارذه وبينوه جلة وتفصيلا
 فكفاهم شرفا أن كانوا ورثة النبيين (وبعد) فان من أفضل ما أنفقت فيه نفائس
 الاعمار وأجل ما استعملت في تفهيمه وتفهمه الافكار علم الفقه المتعلق بالعبادات
 والاحكام المميز بين الحلال والحرام وكان مختصر العلامة أي المودة خليل من أحسن
 ما ألف في ذلك أذهوب مبين لما به الفتوى في مذهب امام الأئمة أبي عبد الله امامنا مالك
 وكان شرحه للعلامة الشيخ عبد الباقي الزرقاني بالمكانة التي بينها محشياه شيخنا الامام
 شيخ الجماعة أبو عبد الله بن سودة والعلامة سيدي محمد بن الحسن بناني وقد تعرضا رضي
 الله عنهما لتبعية كلامه بما أراح الناظر فيه من تعب وأوقناه من كنوز الحفيدة على
 ما طلب وأبدى من التنبيهات والفروع والفوائد ما لا ينكره الا جاهل أو معاند لكنه
 بقيت فيه مواضع يحتاج الى التنبيه عليها لم تقع منها اشارة اليها اعتقدها الطلبة
 من كلامه صحيحه لانه سكت عنهما من ميز سقيه وصحيحه كما أنهم ماضى الله عنهم ما اعتراضا
 كثيرا من مسائل الصحاح ونسبها فيها الى الخطا الصراح ولم اوقف على بعض ذلك حين
 من الله على بقرا في على شيخنا العلامة المتفني المشهود له باجماع أهل عصره بالتحقيق
 أبي عبد الله سيدي محمد بن الحسن الجنوي الحسني قراءة تحقيق وتدقيق وعلى كثير منه
 بعد ذلك حين مفاوضتي مع الطلبة وقع في خلدي ان أزيد ذلك لمن اشتدت حاجته اليه من

المطهرين من الارجاس والادران
 أهل العلوم الدينية ومعادن
 العلوم الكسبية والوهمية
 وأصحاب الأئمة الاعلام والمجا
 للخاص والعام أهل الفضل
 والدفع عن حوزة الدين بالكفاح
 والطعان ومن تبعهم في نهجهم
 وسيرتهم الى يوم القيام صلاة
 وسلاما يتعاقبان ماتعاقب الملوان
 والجنيدان ويكونان بفضل الله
 سببا لقيصا مراقي الاخلاص
 ونيلنا غاية الاختصاص (وبعد)

المبتدئين مثلي وطلبه فاتحري خشية أن أقع بسبب قصوري في هلكه وأن أكون بعد
للتأخرين فيه الحاذقين ضحكه ولم تزل جلالة لمن أريد الكلام معه زاجرة لي عن الخوض
في ذلك ومعه ثم أتذكر أن العلم من الهمة ومواهب اختصاصيه وأنه سبحانه
يختص بفضل من يشاء ويفعل ما يريد فكلم من عويصة حجبها عن الفطناء وأظهرها على
يد الغبي البليد فلم أزل أقدم رجلا وأخر أخرى وأطلب المولى سبحانه سرا وجهرا
وأكرر الاستخارة النبوية زمانا وأسأله تيسير ذلك إن كان فيه صلاح ديننا وآخرنا إلى
أن رأيت ليلة فيمباري النائم أني أمام روضة الولي الصالح والقطب الواضح مولاي
عبد الله ابن مولاي ابراهيم الشريف الحسني العلمي دفين وزان أدامها الله محل ولاية
وعرفان وجعله اوجيع محبيها في عافية وأمان فخافني الشيخ سيدي محمد بن الحسن
بناتي المذكور وقال لي قم لتعجب فقلت له ياسيدي هذا وجهه صعب على تصعبي فلا
أستطيعه فجعل ينهضني وأنا الصق بالارض فأخذ بأحد عضدي وأطنسه الايمن وأمر
بعض القضاة بمن أدر كناه رحم الله الجميع فأخذ بعضدي الاخر وأقاماني وذهباني على
تلك الحال إلى جهة المسجد الأعظم من الزاوية المذكورة حتى وصلاني إلى الباب الصغير
الذي يدخل عليه لعن الروضة المذكورة وهو الشرقي فادخلاني منه إلى حن الروضة ثم
أدخلاني إلى الروضة نفسها وتركاني وذهبانم استيقظت ولم أذماتنا ويلها ثم اشتدني
الباعث فتوجهت للفاضل البركة الناصح للعباد في السكون والحركة المؤثر على نفسه في
الخصاصة والاقتار الذي لم تزل تشدد الرحال اليه من كل الاقطار أي الحسن سيدي على
ابن سيدي أجدا بن مولاي الطبيب ابن مولاي محمد بن مولاي عبد الله الشريف المذكور
ليعيرني ما أطالع من الكتب فأجاني لذلك جزاء الله عنا وعن المسلمين أفضل ما جرى به
محسنان احسانه وأسكننا اواباء بلا محنة الفردوس من جناته فأرسل معي بعض
الاحبة من أصحابنا ولد القاضي الذي كان يحملني مع الشيخ بناتي فدخلنا إلى روضة
ضريح الشيخ مولاي عبد الله المذكور وكانت خزانة الكتب بها ففتح لي الخزانة فأخذت
منها ما أحببت ففهمت اذ ذلك ما رأيت فزادني ذلك نشاطا وظفرت اذ ذلك بحاشية
شيخنا الامام ابن سودة ولم أكن مارستهم اقبل فوجدتهم اعظيمة القدر جليلة بغير
ما ملحة كفيله ووجدت فيها أمورا نبه عليها مما يحتاج إلى التنبيه عليه مما أغفله
الشيخ بناتي ولم يشرا اليه كما أنه أعقل أمورا نبه عليها سيدي محمد بناتي فأردت
أن أذكر هنا ما انفرد به شيخنا الامام ليكون هذا مع حاشية الشيخ بناتي لمن يحز عن
تخصيل الحاشيتين مفيدا أتم فائده مرويا كل طمان قصد موارده وأذكر مع
ذلك تنبيهات أكيدة وأطرزه بفروع غريبة ومسائل مفيدة وأسأل الله العظيم
متوسلا اليه برسوله الكريم أن يجعله من شوائب الرياء والدعوى سالما وأن يتفجع
به فقاع عميادنا وأن يجعله من خير أعمالنا التي لا تندرس ولا تبلى وتتفع صاحبها
يوم تختبر السرائر وتبلى أنه الجواد الكريم المفضل الذي يجب أن يسأل
فيجيب السؤال وأسأل كل من نظره فيه أن ينظره مغضيا منصفيا لامتطلبنا

فلما كانت حاشية الشيخ الامام
الحبر الهمام عين أعيان الاعلام
وخاتمة الجهابذة الكرام أبي
عبد الله سيدي محمد بن أحمد
الرهوني لازالت مصائب الرحمة
والرضا والاطاف تعمه وتعمني
بفضل مولانا الكريم الغني المغني
كثيرة الفوائد غزيرة الفرائد
جسة المعاني الدقيقة والأبحاث
اللطيفة الرقيقة كفيله برفع كل
اشكال عرض وازالة كل لبس
انتمرض وجلب النقول العديدة

للمساوي متعسفا فاني والله معترف بجهلي وقصوري ولكني توكلت على الله في ورودي
 وصدوري ولست بأهل للكلام مع الأئمة وكيف وأنا لاأساوي شرارك نعالهم
 إلا أني قصدت التفضل عليهم والتسليم بأذيالهم هذا وعما علم بالمشاهدة من حال علماء
 هذه الأمة ان جلالة من تصدى للتأليف من الأئمة لا تمنع من الكلام معهم من
 أمه وان ارتقوا الى المرتبة العليا وبعد ما بينه وبينهم كبعد الثريا عن الأرض على انه
 لا يستغرب صدور الحكمة عن أيدي من ضعف من الطلاب وان كان أول ما شرع في
 تعاطي الاسباب الامن استولى على قلبه الخجاب أمان علم أن ما يصدر على أيدي العباد
 على الخصوص والعموم من حكم وعلم ومعارف وفهوم وعوارف واسرار وحقائق
 وأنوار هو من الواحد الاحد الفرد الصمد مالك الملوك ورب الارباب بلا واسطة
 ولا أسباب فلا يستغرب شيئا من ذلك على الاطلاق سواء برز من الجلاميد أو الخذاق
 فكل من تظهر من رعونات النفوس ونسب الافعال كلها الى الملك القدوس استوى
 عنده ما ظهر من ذلك على لسان توما ولسان جالينوس فكن أيها الناظر في هذا التقيد
 ان منحت النظر السديد مهما وقعت على غريبة ودقيقه سالكا مسلك أهل
 التوحيد واقفاه الحقيقة حتى لا تستغرب ما تنقف عليه فيه من صحاح النصوص
 وغرائب النقول التي خفيت على كثير من سبق من الفحول وتعلم انهم اوان ظهرت
 على يدهم من قصر بابه وضاق من الذنب ذرعه فانما هي فعل من لا شريك له في فعل ما
 وصنعه نسأله سبحانه أن يزيل عن قلوبنا حجاب الغفلة وأن يجعل لنا طول عمرنا بمن
 خدم العلم وأهله حتى نحشر في زمرة العلماء العاملين ونختر في سلك السابقين المقربين
 بجاه سيد الاولين والآخرين صلى الله عليه وعلى آله وصحبه أجمعين وكل من تبعهم
 باحسان الى يوم الدين (وسميته) أوضح المسالك وأسهل المراقي الى سبيل ابريز الشيخ
 عبد الباقي طالب العون والوفاية من الله الوافي مشيرا بصورة تو الى شيخنا الامام سيدي
 التاودي وبصورة مب الى سيدي محمد بنافي وبصورة ج الى شيخنا الجنوي وبصورة
 جس الى شيخ شيوخنا العلامة سيدي محمد بن قاسم جسوس وبصورة بب الى العلامة
 سيدي أحمد بابا وما فيه من الرموز غير هذا فعلى اصطلاح من سبق وهذا أو ان الشروع
 في المقصود وأطلب المدد من مد كل حادث موجود لارب سواء ولا يكون الا ما قدره
 وقضاء ولنقدم بين يدي ذلك مقدمات (الاولى) في فضائل العلم والخير عليه قد ذكر تو
 من ذلك جلة صالحه فراجعه وقال في المقدمات ما نصه وطلب العلم اذا أريد به وجه الله
 تعالى وأخلصت النية فيه لله من أفضل أعمال البر وأجل نوافل الخير قال الله تعالى يرفع
 الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات وقال هل يستوي الذين يعلمون والذين
 لا يعلمون وقال وما يعقلها الا العالمون وقال انما يخشى الله من عباده العلماء وقال
 ومن يؤت الحكمة فقد أوفى خيرا كثيرا جاء في التفسير أنه الفقه في دين الله عز وجل وقال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم من يرد الله به خيرا يفقهه في الدين وقال من سلك طريقا
 يطلب فيه علما سهل الله له طريقا الى الجنة وروى ان الملائكة تضع أجنحتهم الطالب العلم

وذكر المسائل والنكات المفيدة
 والقروع والتوازل والشبهات
 الحسنة الاكيدة وتقريب
 العضلات البعيدة الى غير ذلك
 مما شملت عليه من المحاسن التي
 لا يشكرها الا عنود ذو قلب آسن
 فجزاه الله عن المسلمين خيرا وجعلها
 له كبرا وذخرا يسداً لها كثيرة
 الاطناب والاسهاب متداخلة
 النقول في كثير من المواضع والرحاب

مطلب المقدمة الاولى في فضل العلم

باب
علم التعصير
الحديث الشريف

رضاء يصنع وقال أبو هريرة من غدا أوراخ إلى المسجد لا يريد غيره ليعلم خيرا أو يعلمه
كان كالجاهد في سبيل الله رجع غانما وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال ما أعمال
البر كلها في الجهاد إلا كصبقة في بحر وما أعمال البر كلها والجهاد في طلب العلم إلا
كبصقة في بحر فنص في هذا الحديث على أن طلب العلم أفضل من الجهاد ومعناه في
الموضع الذي يكون الجهاد فيه فرضا على الكفاية إذا كان قد قيم به لانه يكون نافله وأما
القيام بفرض الجهاد أو الجهاد في الموضع الذي يتعين فيه الجهاد على الأعيان فلا شك
أنه أفضل من طلب العلم والله أعلم وظاهر هذا الحديث يدل على أن طلب العلم أفضل
من الصلاة وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه سئل عن أفضل الأعمال فقال
الصلاة لأول ميقاتها معناه في الفرائض وأما في النوافل فطلب العلم أفضل منها
على ظاهر الحديث المذكور والله أعلم وقد سئل مالك عن القوم يتذاكرون الفقه
القعود في ذلك أحب إليك أم الصلاة فقال بل الصلاة وروى عنه أن العناية بالعلم
أفضل وليس ذلك عندى اختلافا من قوله ومعناه أن طلب العلم أفضل من الصلاة
لمن تربي إمامته والصلاة أفضل من طلب العلم لمن لا تربي إمامته إذا كان عنده ما يلزمه
في خاصة نفسه من صفة وضوئه وصلاته وصيامه وقال سحنون يلزم أثقلها ما عليه
أه منها بلفظها وما ذكره في تفسير الآية مثله في ابن يونس وزاد متصلا به مانصه وقاله
مالك بن أنس اه منه بلفظه وقال في اختصار المتوسطة بعد ذكر نحو ما تقدم مانصه وقال
سحنون نفقة درهم في العلم أفضل من عشرين ألفا في سبيل الله تعالى أخذ سحنون هذا
من الحديث الذي جاء بجميع أعمال البر الخ الحديث المتقدم عن المقدمات ثم قال مانصه
واختلف قول مالك رحمه الله في أفضلية الاشتغال بالعلم على صلاة النافلة فقال في سماع
ابن القاسم الصلاة أحب إلى وقال في سماع أشهب وابن أبي أوس وابن وهب طلب العلم
أفضل وقال أبو بكر بن عبد الرحمن أما صلاة الليل فهي أفضل وأما صلاة النهار فطلب
العلم أفضل منها إن كان فيه رجاء لموضع الإمامة وقال أبو عمران القاسمي الموعول عليه من
ذلك ما كان عليه السلف الصالح أنهم مواظبون على نصيبهم من التعبد ثم قال وقال أبو
سعيد بن عبد الرحمن القروي دراسة العلم أفضل من قراءة القرآن وقال أحمد بن حنبل
رأيت رب العزة في المنام فقلت يارب ما أفضل ما يتقرب به إليك المنتقرون فقال بكلامي
يا أحمد فقلت يارب بفهم أو بغير فهم فقال على أي حال اه المحتاج إليه منه بلفظه * قلت
حديث من يرد الله به خيرا يفقهه في الدين أخرجه الامام أحمد في مسنده والبخاري ومسلم
عن معاوية بن أبي سفيان وأخرجه الامام أحمد أيضا والترمذي عن ابن عباس وابن ماجه
عن أبي هريرة وحديث من سلك طريقا إلى الجاهل أخرجه الترمذي عن أبي هريرة وحديث
ان الملائكة لتضع أجنحتهم لنسبه في الجامع الصغير للطيب السبيعي عن صفوان بن عسال
ثم ذكره بلفظ ما من خارج خرج سن يمتسه في طلب العلم الا وضعت له الملائكة أجنحتها
رضاء يصنع حتى يرجع ونسبه للامام أحمد وابن ماجه وابن حبان في صحيحه والحاكم
في المستدرک عن صفوان بن عسال وفي سنن أبي داود حديثنا مسند بن مسهر

ممكنة التصغير والادماج قابلة
للإختصار والايجاز أشار على
بعض الاخوان كان الله لي ولهم
مما يكون وما كان أن أختصرها
اختصارا موفيا بمعانيها غير محمل
بمقاصدها كي يسهل تناولها
وتزول نفرة النفوس من طولها
فأجبت بعد الاستشارة طالبامن
الله التسديد والهداية والعون
على الكمال مع العفو والعافية
وأن ينفع بهذا الاختصار كما نفع

مطلب نفقة درهم في العلم أفضل
من عشرين ألفا في سبيل الله

مسند كرامة الزهري احمد
ابن حنبل رضي الله عنه

حدثنا عبد الله بن داود سمعت عاصم بن رجا بن حيوة يحدث عن داود بن جميل عن كثير
ابن قيس قال كنت جالساً مع أبي الدرداء في مسجد دمشق فخرج رجل فقال يا أبا الدرداء
جئتكم من مدينة الرسول صلى الله عليه وسلم لحديث بلغني أنك تحدثه عن رسول الله صلى
الله عليه وسلم ما جئت لحاجة قال فإني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من سلك
طريقاً يطلب فيها علماً سلك به طريقاً يقام طرق الجنة وإن الملائكة لتضع أجنحتها راضاً
لطالب العلم وإن العالم ليستغفر له من في السموات ومن في الأرض والحيتان في جوف الماء
وإن فضل العالم على الجاهل كفضل القمر ليلة البدر على سائر الكواكب وإن العلماء
ورثة الأنبياء وإن الأنبياء لم يورثوا ديناراً ولا درهماً وإنما ورثوا العلم فمن أخذه أخذ بحظ
وافر اه منها بلفظه من كتاب العلم قال في اختصار المصنوع بعد ذكره حديث أن
الملائكة لتضع أجنحتها لمخاضه قال ابن أبي زيد في مختصره قال في بعض شيوخي
يعني تبسط أجنحتها بالدعاء للطالب بدلا عن الأيدي اه منه بلفظه وفي سنن أبي داود
أيضاً حدثنا أحمد بن يونس حدثنا زائدة عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة قال قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم ما من رجل يسلك طريقاً يطلب فيه علماً إلا مهل الله له طريق
الجنة ومن أبطأ به علم لم يسرع به نسبه اه منها وفي الجامع الصغير عن عثمان بن عفان
رضي الله عنه مرفوعاً يشفع يوم القيامة ثلاثة الأنبياء ثم العلماء ثم الشهداء اه ونسبه
لأبي ماجه قال المناوي أي ثلاثة طوائف ثم بين فاعظم منزلة تهي بين النبوة والشهادة
قال وإسناده حسن اه منه بلفظه وقال الحسن لولا العلماء لمكان الناس كالبهايم
وفي اختصار المصنوع ما نصه وقال علي رضي الله عنه في خطبته اعلوا أن الناس أبناء
ما يحسنون وقد ركل امرئ ما يحسن فتكلموا تبيين أقداركم قال أبو عمر بن عبد البر يقال
إن قوله قيمة كل امرئ ما يحسن الخ لم يسبقه به أحد وليس كلمة أحض على طلب العلم
منها وقد نظم ذلك بعض الشعراء فقال

تلازم على أن رحت للعلم طالبا * وأجمع من علم الرواة فنونه
فيما لئمي دعي أعالي عجمتي * فقيمة كل الناس ما يحسنونه

اه منها بلفظها وفي اختصار أبي العباس الوائلي في نوازل البرزخ ما نصه ورأيت بخط
بعض فضلاء تونس عن الفقيه عيسى بن مسكين تعلم مسئلة من الحلال والحرام أحب إلى
من قتل سبعين ألف كافر اه منه بلفظه والاشتمار في ذلك كثيرة جداً وفيما ذكرناه كفاية
(تنبيه) * كل ما ورد في فضل العلم مشروط بحسن النية فيه والعمل بمقتضاه والا كان
وبالاعلى صاحبه قال في المقدمات ما نصه ويجب على طالب العلم أن يخلص النية لله في
طلبه فإنه لا ينفع عمل لانية لقاء من ذكر حديث انما الاعمال بالنيات ثم قال ويجب عليه
أيضاً أن لا يريد تعلمه الرياء والسعي لا غرضاً من أغراض الدنيا فإن الله تبارك وتعالى
يقول من كان يريد الحياة الدنيا وزينتها مع أي آخر ثم قال وروى أن رهطاً من العراقيين
مروا على أبي ذر فسألوه فحدثهم ثم قال لهم تعلمون أن هذه الأحاديث التي يفتي بها وجه الله
تعالى لن يتعلمها أحد يريد بها غرض الدنيا فيجد عرف الجنة وعرفها ربحها وروى عن

بأصله وأن يجعله خالصاً لوجهه
أنه على ما يشاء قدير وبالاجابة
جدير وربما زدت على الأصل شيئاً
قليلاً فجعلت لفظ قلت أو قال
مقدمة عليه دليلاً وأحيل غالب
النقول عليه ولا أذكر منها
الأمادة الحاجة اليه وأشير
كالأصل بصورة مب للشيخ سيدي
محمد بناني وبصورة نو للشيخ
الطاوودي وبصورة ج للشيخ سيدي
محمد الجنوي الشر يف الحسن

مطلب تعلم مسئلة من الحلال
والحرام أحب من قتل سبعين ألف
كافر

شقي الاصبحي انه دخل المدينة فاذا هو برجل قد اجتمع الناس عليه فقال من هذا فقالوا
 أبو هريرة قال فدنوت منه حتى قعدت بين يديه وهو يحدث الناس فلما سكث وخلا
 قلت له أنشدك بحق وحق لما حدثني حديثا سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم
 عقلته وعلمته فقال أبو هريرة افعل لا حدثتك حديثا حدثني رسول الله صلى الله عليه
 وسلم انا وهو في هذا البيت عقلته وعلمته ثم نشخ أبو هريرة فسكت قليلا ثم أفاق فقال
 لا حدثتك حديثا حدثني رسول الله صلى الله عليه وسلم في هذا البيت ما معنا أحد
 غيري وغيره ثم نشخ أبو هريرة نشغة شديدة ثم مال خارا على وجهه فاشتد به طويلا
 ثم أفاق فقال حدثني رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الله تبارك وتعالى اذا كان
 يوم القيامة نزل الى العباد ليقتضي بينهم وكل أمة جانية فأول من يدعى به رجل حفظ القرآن
 ورجل قتل في سبيل الله ورجل كثير المال والصدق فيقول الله تبارك وتعالى للقارئ ألم
 أعلمك ما أنزلت علي رسول فيقول بلى يارب فيقول ماذا علمت فيما علمت فيقول كنت أقوم
 به آنا الليل والنهار فيقول الله له كذبت وتقول الملائكة له كذبت ثم يقول الله له أردت
 أن يقال فلان قارئ فقد قيل ذلك ويؤتى بصاحب المال فيقول الله له ألم أوسع عليك
 حتى لم أدعك تحتاج الى أحد فيقول بلى يارب فيقول ماذا علمت فيما آتيتك فيقول كنت
 أصل الرحم وأنصدق فيقول الله له كذبت وتقول الملائكة له كذبت فيقول الله تعالى له
 بل أردت بذلك أن يقال فلان جواد فقد قيل ذلك ويؤتى بالرجل الذي قتل في سبيل الله
 فيقول الله له فيماذا قتلت فيقول أمهرت بالجهاد في سبيلك فقاتلت حتى قتلت فيقول الله له
 كذبت وتقول الملائكة له كذبت ويقول الله له بل أردت أن يقال فلان جري فقد قيل
 ذلك ثم ضرب رسول الله صلى الله عليه وسلم على ركبتيه فقال يا أبا هريرة أولئك الثلاثة
 أول خلق تسعربهم النار يوم القيامة وحدث شقي بهذا الحديث معاوية فقال قد فعل
 بهؤلاء هذا فكيف بمن بقي من الناس فبكي حتى ظننانه هالك ثم أفاق فسخ على وجهه
 وقال صدق الله ورسوله من كان يريد الحياة الدنيا وزينتها نوف اليهم أعمالهم فيها وهم
 فيها لا ينجسون أولئك الذين ليس لهم في الآخرة الا النار وحبط ما صنعوا فيها وباطل
 ما كانوا يعملون وروى عن مجاهد أنه قال في قول الله تعالى والذين يكرون السيئات لهم
 عذاب شديد ومكر أولئك هو يور انه الرياء اه منها بلفظها قلت والحديث الاول
 الذي ذكره عن أبي ذر مثله أخرجه أبو داود في سننه عن أبي هريرة ولفظه حدثنا أبو بكر بن
 أبي شيبة حدثنا شرح بن النعمان حدثنا فليح عن أبي طوالة عبد الله بن عبد الرحمن بن
 معمر الانصاري عن سعيد بن يسار عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 من تعلم علما مما يتبعني به وجه الله عز وجل لا يتعلمه الا ليصيب به غرض من الدنيا لم يجد عرف
 الجنة يوم القيامة يعني ربحها اه منها بلفظها وقوله عرف الجنة قد بين معناها وسكت عن
 لفظه وهو يفتح العين وسكون الراء المهملتين وآخره فامروسة والحديث الثاني أخرجه
 الترمذي وحسنه وابن حبان وابن خزيمة في صحيحهما وأخرج مسلم عن أبي هريرة نحوه
 في المعنى وقوله فيه ثم نشخ أبو هريرة الخ هو بالنون والشين والغين المجتمعتين قال في الصحاح

وبصورة جس للشيخ سيدي
 محمد جسوس وبصورة بب للشيخ
 سيدي أحمد بابا وما فيه من الرموز
 غير هذا فعلى اصطلاح من سبق
 ونسأله تعالى العون والتسديد
 في البدء والتمام بحياه لبنة الختام
 عليه أفضل الصلاة وأزكى السلام
 وعلى آله وصحاته الكرام ولا
 حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم
 وهو حبي ونعم الوكيل نعم المولى
 ونعم النصير

النشغ الشقيق حتى يكاد يبلغ به الغنى وقد نشغ بنشغ نشغ فقال أبو عبيد وانما يفعل
الانسان ذلك شوقا لصاحبه وأسفا عليه اه منه بلفظه وفي القاموس نشغ الماء كنع
سال ثم قال وشهق حتى كاد يغشى عليه كتنشغ اه محل الحاجة منه بلفظه وقوله فاشتد
به طويلا الخ كذا وجدته في ثلاث نسخ من المقدمات بالشين المعجمة من الشدة ووجدته في
نسخة من الترغيب والترهيب جيدة جدا فأسندته بالشين المهملة مسند الى التاء التي هي
ضمير المتكلم والله أعلم ثم قال في المقدمات ويجب على من تعلم العلم أن يعمل به فانه ان لم
يعمل به كان حجة عليه يوم القيامة وحسرة وندامة روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه
قال ما منكم أحد الا وسخا لوبه ربه كما يخلو أحدكم بالبحر ليله البدر أو قال ليلته ثم يقول
يا ابن آدم ما علمت فيما علمت يا ابن آدم ماذا أجبت المرسلين وروى عن أبي الدرداء أنه قال
من شر الناس منزلة يوم القيامة عالم لا ينتفع بعلمه اه وانظر الشيخ سيدي ابن عباد عند
قول الحكم العلم ان قارته الخشية فالت والافعلين وفوقنا الله بمنه وفضله بشارة للضعفاء
منلى قال في المقدمات وهذا الوعيد والله أعلم انما هو لمن كان أصل عمله الرياء والسمعة
فأما من كان أصل عمله لله وعلى ذلك عقد دينته فلا تضره ان شاء الله الخطرات التي تقع
بالقلب ولا تلك وقد سئل مالك رحمه الله وربيعة عن الرجل يجب أن يلقي في طريق
المسجد ويكره أن يلقي في طريق السوق فأما ربيعة ففكره ذلك وأما مالك فقال أما اذا كان
أول ذلك وأصله لله تعالى فلا بأس به ان شاء الله قال الله عز وجل وألقيت عليك محبة مني
وقال واجمل لي لسان صدق في الآخرين وقال عمر بن الخطاب لابنه لئن كنت قلتها أحب
الى من كذا وكذا اذا أخبره بما كان وقع في نفسه من أن الشجرة التي مثلها رسول الله
صلى الله عليه وسلم بالرجل المسلم وسأل أصحابه عنها فوقعوا في شجر البوادي فقال هي النخلة
قال فأى شيء هذا الا هذا فانما هذا أمر يكون في القلب لا يملك فهذا انما يكون من
الشیطان لينعه من العمل فخذ ذلك فلا يكسله عن التماذى في فعل الخير ولا يؤيسه من
الاجر ولي دفع الشيطان عن نفسه ما استطاع ويجب ددانة الله وقد روى عن النبي
صلى الله عليه وسلم ما يؤيد ما ذهب اليه مالك وقع في جامع المستخرجة في سماع ابن القاسم
من رواية معاذ بن جبل أنه قال يا رسول الله ليس من بنى سلة الامقاتل فثمهم من القتال
طبيعته ومنهم من يقاتل رياء ومنهم من يقاتل احتسابا فأى هؤلاء الشهيد من أهل الجنة
فقال يا معاذ بن جبل من قاتل على شيء من هذه الخصال أصل أمره أن تكون كلمة الله هي
العليا فقتل فهو شهيد من أهل الجنة وماروى أن رجلا قال يا رسول الله الرجل يعمل
العمل فيخفيه فيطلع عليه الناس فيسره فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم له أجز السر
وأجز العلانية اه منها بلفظها وبوافق ما تقدم قول ابن العربي فان قيل يخاف المحمدة قلنا
لا بد أن يحمد الرجل على ما فعل من الخير وانما المذموم أن يجب أن يحمد بما لم يفعل اه
والله تعالى أعلم * (الثانية) في بيان حكم تعلم العلم وتعليمه وكيفية طلبه أما بيان حكم
تعلمه وتعليمه فقد تعرض له المصنف في باب الجهاد بقوله كالقيام بعلوم الشريعة مشبه بالجهاد
فرض كفاية فان القيام بعلوم الشريعة يشمله ما قال ابن يونس وقال عليه السلام فريضة

مطلب ما يجب على العالم

مطلب بشارة للضعفاء

مطلب في حكم تعلم العلم وتعليمه

وكيفية طلبه

على كل مؤمن أن يتعلم فطلب العلم فريضة كفر بضة الجهاد لقوله تعالى فلولوا نفر من كل
فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين الى قوله تعالى يحذرون فجعل ذلك فرضاً يحمله
الخاص عن العام الا ما لا يسع جهله من اللوازم من صفة الوضوء والظهر والصلاة والصوم
والزكاة والحج ففرض على من لزمه ذلك معرفته وقد سئل مالك عن طلب العلم أفر بضة
هو فقال أما على كل الناس فلا وذكروا عن سحنون أنه قال أما من كان فيه موضع لرجاء
الامامة فواجب عليه قوة الطلب أو كلاهما هذا معناه اه منه بلفظه ومثله في المقدمات
الا انه نسب ما ذكره ابن يونس عن سحنون لمالك ونصه وكذلك من كان فيه موضع الامامة
فلا جتهاد في طلب العلم عليه واجب قاله مالك رحمه الله اه منها بلفظها وقال في المقدمات
مانصه وكما يجب على المتعلم التعلم فكذلك يجب على العالم التعليم قال الله عز وجل وما كنتم
تعلمون الكتاب وما كنتم تدرسون ويقرأ تعلمون وتعلمون يعني تتعلمون فيجمع القراءات
الثلاث العلم والتعلم والتعليم وقال الله عز وجل واذا أخذنا من الذين أتوا الكتاب
لتبيننه للناس ولا تكتمونه وقال ان الذين يكتمون ما أنزلنا من البينات والهدى من بعد
ما بيناه للناس في الكتاب أولئك يلعنهم الله ويلعنهم اللاعنون وقال رسول الله صلى الله
عليه وسلم بلغوا عني ولو آية وقال ألا يبلغ الشاهد الغائب اه منها بلفظها وأما كيفية
طلبه فقال ابن يونس مانصه والعلم لا يأتي الا بالعناية والمباحثة والملازمة مع هداية الله
تعالى وتيسيره قال ابن المسيب ان كنت لاسير الانام واللبالي في طلب الحديث الواحد
وبذلك ساد أهل عصره وكان يسمى سيد التابعين وقال مالك أقت خمس عشرة سنة أغدو
من منزلي الى منزل ابن هرمة وأقيم عنده الى صلاة الظهر مع ملازمته لغيره وكثرة عنايته
ولذلك فاق أهل عصره وسمى امام دار الهجرة وأقام ابن القاسم منفرداً عن وطنه في
رحلته الى مالك عشرين سنة ولم يرجع حتى مات مالك ورحل أيضاً سحنون الى ابن القاسم
حتى هذب هذه المدونة والمختلطة وحصلت اصل علم المالكيين وهذه مقدمة على سائر الدواوين
بعد موطأ مالك رحمه الله تعالى ويروي ما بعد كتاب الله تعالى أصبح من موطأ مالك اه محل
الحاجة منه بلفظه وقال في المقدمات مانصه ولا يحصل العلم الا بالعناية والملازمة والبحث
والنصب والصبر على الطلب كما حكى الله عن موسى عليه السلام أنه قال للخضر ستجدني ان
شاء الله صابراً ولا أعصى لأمرأ وأنه قال لفتاه آتنا غداً لنا قد لقينا من سفرنا هذا نصبا
وقال سعيد بن المسيب ان كنت لا أرحل في طلب العلم والحديث الواحد مسيرة الايام
واللبالي وبذلك ساد أهل عصره وكان يسمى سيد التابعين وقال مالك رحمه الله أقت خمس
عشرة سنة أغدو من منزلي الى منزل ابن هرمة وأقيم عنده الى صلاة الظهر مع ملازمته
لغيره وكثرة عنايته وبذلك فاق أهل عصره وسمى امام دار الهجرة وأقام ابن القاسم متغرباً
عن بلده في رحلته الى مالك عشرين سنة حتى مات مالك رحمه الله ورحل أيضاً سحنون الى
ابن القاسم فكان مما قرأ عليه مسائل المدونة والمختلطة ودونها فحصلت أصل علم
المالكيين ومقدمة على غيرهما من الدواوين بعد موطأ مالك رحمه الله ولا بعد الموطأ لدواوين
في الفقه أفيد من المدونة هي عند أهل الفقه كتاب سيبويه عند أهل النحو كتاب

أقليدس عند أهل الحساب وموضعها موضع أم القرآن من الصلاة تجزى عن غيرها ولا تجزى غيرها عنها وكانت مؤلفة على مذهب أهل العراق فسلج أسد بن القرات منها الاسئلة وقدم بها المدينة ليسأل عنها مال كارجح الله ويدقن على مذهبه فألفاه قد توفي رحمه الله فأني أشهب ليسأله عنها فسمعه يقول أخطأ مالك في مسئلة كذا وأخطأ مالك في مسئلة كذا فتقصه بذلك وعابه ولم يرض قوله فيه وقال ما شبه هذا إلا كرجل يبال إلى جانب بحر فقال هذا بحر آخر فدل على ابن القاسم فأتاه فرغب إليه في ذلك فأني عليه فلم يزل به حتى شرح الله صدره لمأسأله فجعل يسأله عنها مسئلة مسئلة ففنا كان عنده فيه سمع من مالك قال سمعت مالكا يقول فيها كذا وكذا ومالم يكن عنده فيه سمع من مالك الإبلاغ قال لم أسمع من مالك في ذلك شيئا أو بلغني عنه أنه قال فيها كذا وكذا ومالم يكن عنده فيه سمع من مالك ولا بلاغ قال لم أسمع من مالك في ذلك شيئا والذي أراه فيها كذا وكذا حتى أكلها فراجع إلى بلدته فاطلبها منه سمع من فاني عليه فتحييل سمع من حتى صارت الكتاب عنده فانتسخها ثم رحل بها إلى ابن القاسم فقرأها عليه فرجع منها عن مسائل وكتب إلى أسد بن القرات أن يصلح كتابه على ما في كتاب سمع من فاني أسد من ذلك وأباه فبلغ ذلك ابن القاسم فدعا عليه أن لا يبارك فيها وكان محباب الدعوة فأجبت دعوته ولم يشتغل بكتابه ومال الناس إلى قراءة المدونة ونفع الله بها وكان سمع من إذا حدث على طلب العلم والصبر عليه تمثل بهذا البيت

أخلق بذى الصبر أن يحظى بحاجته * ومد من القرع للأبواب أن يلجا

أه منها بلفظها وقال في مختصر المتسوية مانصه في الحديث لا ينال العلم براحة الجسم قال يحيى بن يحيى وإن رجلا من الطلبة ذكر هذا الحديث وهو على بطن امرأة فبزل عنها قبل أن يقضى حاجته وأخذ دفتره من العلم يقرؤه وروى أنوزيد عن ابن القاسم قال قال مالك لا ينال هذا العلم حتى يذاق فيه طعم الفقر وذكر ما نزل بربيعة من الفقر حتى باع خشب سقف بيته في طلب العلم وقال سمع من لا يحسن العلم لي يا كل حتى يشبع ولا لمن بهم يغسل ثوبه أه منه بلفظه وقال في المقدمات مانصه وكان العلم في الصدر الأول والثاني في صدور الرجال ثم انتقل إلى جلود الضأن وصارت مفاتيحه في صدور الرجال ولا بد لطلب العلم من معلم يفتح عليه ويطرق له وقد قال بعض الحكماء العلم يفتقر إلى خمسة أشياء متى نقص منها شيء نقص من علمه بقدر ذلك وهي ذهن ثابت وشهوة باعثة وعمر وجدة وأستاذ وله خمس مراتب أولها أن تنصت وتسمع ثم أن تسأل فتفهم ما تسمع ثم أن تحتفظ ما تفهم ثم أن تعمل بما تعلم ثم أن تعلم ما تعلم أه منها بلفظها * (تبيين الأول) * انظر ما نقله في الاختصار من قول مالك لا ينال هذا العلم حتى يذاق فيه طعم الفقر مع قول المقدمات وجدة فالظاهر أن بينهما تعارضا لأن الجدة بكسر الجيم والدال المهملة مصدر وجد إذا استغنى وأصله وجد فحذف فاءه بعد نقل حركته إلى عينه وعوض منها هاء التانيث فهو نظير عدة والله أعلم وقوله في الاختصار فأخذ دفتره هو يدال مهملة متوحة وفاء مرساة سأكنة وتاء مشددة فوق مة متوحة وراء بوزن جعفر وتسكرد الله على قلته قال في القاموس الدفتر وقد

مطلب لا ينال العلم حتى يذاق فيه طعم الفقر
مطلب كان العلم في الصدر الأول والثاني في صدور الرجال

تسكرد البجاعة الصحف المصنوعة المجمع دقاتر اه منه * (الثاني) * ما تقدم من وجوب
التعليم هو ظاهر في التعليم بالمشافهة ولذلك عقدت مجالس الدرس وانظر هل يشمل التعليم
بالكتابة على سبيل التأليف أو لا أم أرا لا في ذلك نصا والظاهر أنه يشمله فيما إذا وقف
الإنسان على غلط ونحوه ولم يجد من يلقيه اليه وينبهه إلى الصواب أو وجدته وخشى أن
لا يبلغه إلى الغير وقد نصوا على أن الانتفاع بالتأليف يدخل في قوله صلى الله عليه وسلم إذا
مات الإنسان انقطع عمله إلا من ثلاث إلا من صدقة جارية أو علم ينتفع به أو ولد صالح يدعو
له أخرجه البخاري ومسلم وغيرهما وهذا نص مسلم وقد نصوا على أن التأليف أولى لأنه
مظنة عدم انقطاع الانتفاع به وهو يؤيد ما قلناه والله أعلم * (تتميم) * قال العلامة الأبي
في شرح حديث مسلم السابق مانصه كان شيخنا أبو عبد الله بن عرفة يقول انما تدخل
التأليف في ذلك إذا اشتملت على فائدة زائدة والأفدالة تخصير للكاغدو يعني بالفائدة
الزائدة على ما في الكتب السابقة عليه وأما إذا لم يشتمل التأليف على نقل ما في الكتب
المتقدمة فهو الذي قال فيه أنه تخصير للكاغدو وهكذا كان يقول في مجالس التدريس وأنه
إذا لم يكن في مجالس التدريس النقاط ٣ زائدة من الشيخ فلا فائدة في حضور مجلسه بل
الأولى لمن حصلت له معرفة بالاصطلاح والقدرة على فهم ما في الكتب أن ينقطع بنفسه
ويلازم النظر ونظم في ذلك أبياتا وهي قوله

إذا لم يكن في مجلس الدرس نكتة * بتقرير إيضاح لمشكل صورة
وعز وغريب النقل أو حل مقفل * أو أشكال أبدته نتيجة فكرة
فدع سعيه وانظر لنفسك واجتهد * ولا تتركها فالترك أقبح خلة
وكننت قلت في جواب أبيات هذه الأبيات

عينا بمن أولاه أرفع رتبة * وزان بك الدنيا بأحسن زينة
لمجلسك الا حظي الكفيل بكها * على حسن ماعنه المحاسن جلت
فأبقا لمن رفاك للناس رحمة * وللدن سيفا قاطعا كل بدعة

واني في قسمي هذا البار انظر بقيته ولا بد ولما نقله سيدي أحمد المقرئ في أزهار الرياض قال
عقبه مانصه ورأيت بخط بعض الأكابر مانصه المقصود من التأليف سبعة شئ لم يسبق
اليه فيؤلف أو شئ أُلِف ناقصا فيكمل أو خطأ فيصح أو مشكل فيشرح أو مطول
فيختصر أو مفترق فيجمع أو منشور فيرتب وقد نظمها بعضهم فقال

الأفاعلم أن التأليف سبعة * لكل لبيب في النصيحة خالص
بشرح لا غلاق وتصحيح مخطا * وابداع خبر مقدم غير ناقص
وترتيب منشور وجع مفترق * وتقصير تطويل وتقييم ناقص

اه وقوله في أبيات ابن عرفة أقبح خلة هو بفتح الخاء المعجمة وفتح اللام المشددة بمعنى
الخلصة هنا وله معان أخر لكنهم لا تصلح هنا والله أعلم * (الثالثة) * في التعريف بالشيوخ
الثلاثة المتقدمين وذكري عن أحوالهم السنية تبركا بذكر بعض أوصافهم وأسمائهم
وترغيبا في اعتقادنا أنهم أراهم * أما تو فهو الامام العلامة أبو عبد الله سيدي محمد

مطلب إذا مات الإنسان انقطع عمله
الامن ثلاث

مطلب إذا لم يشتمل التأليف أو
التدريس على فائدة زائدة على
كتب من سبقه فهو تخصير للكاغد
وضياع لوقت الطالب

٣ قوله زائدة كتبها
الاصل في نسخة فائدة أي بدل
زائدة كتبه مصححه

مطلب المقصود من التأليف سبعة

مطلب ترجمة الامام أبي عبد الله
سيدي محمد التاودي

التاودي بن الطالب بن سودة المتوفى الاندلسي اصله القاسي منشأودارا وقول المتوفى هو
 بضم الميم وكسر الراء المشددة كذا وجدته بخط يده غير ماهرة نسبة الى مرة بن كعب بن
 لؤي فهو قرشي يجتمع مع النبي صلى الله عليه وسلم والعشرة غير عمرو وسعيد بن زيد وأبي
 عبيدة في مرة بن كعب ومع عمرو وسعيد بن زيد في كعب ومع أبي عبيدة في فهر والله أعلم
 وكفي بهذا شرفا قد نفعنا من كل العلم لعم فالت اليه زمامها واعتكف على قراتها
 واقرأها حتى صار امامها لم تزل له مجالس في التفسير والحديث والفقه والنحو
 والتصوف والاصول والكلام والبيان والمنطق مقصودة مشهورة بحضورها الجهابذة
 الاعلام لالتقاط الدرر منظومة ومنتورة أخذ عن شيوخ عدة قد جمعهم في فهرسته
 فأغنى ذلك عن ذكرهم هنا وأخذ عنه خلق كثير من أجلهم شيخنا العلامة ج الآتي
 ذكره وشيخنا المتفني أبو عبد الله سيدي محمد بن علي الورزازي أطال الله بقاءه والعلامة
 النوازي أبو العباس سيدي أحمد الملوحي رحمه الله وغيرهم ممن يطول بنا ذكرهم ممن تخرج
 على يديه أمان سمع منه وحضر مجالسه المنيفة فكاد أن يكون عده مستحيلا وقد ج
 فسمع منه بالمدينة المنورة على ساكنها أفضل الصلاة والسلام ومصر خلق كثير وقد علم
 الله عليه نعمته بطول العمر فتخلف عن كان معه في طبقته وحاز رياسة فاس والمغرب كله
 فلا أعلم الآن أحدا ممن ينتقى الى العلم بالمغرب الا وله عليه منه التعليم اما بواسطة واما بغير
 واسطة واما بهما معا الا العلامة المتفني سيدي محمد بن قاسم القلاي القاطن الآن بزواوية
 الشيخ سيدي المعطي بن الصالح وقد جمع مع ذلك الاجتهاد في العبادة والسخاء وحسن
 الخلق والمحبة العظيمة لآل البيت وللاطلبة والاعتناء بأمور الناس وخصوصا الضعفاء منهم
 وحبب اليه الزيارة الى قبر الشيخ العارف بالله الشهير الصفي مولانا عبد السلام بن مشيش
 فكان أزيد من عشرين سنة لا يترك زيارته مرة في السنة الا ما قل ولقد صحبتته في زيارته
 مرات ورأيت له في بعض امكانات شاعدت من قيامه الليل العجب العجيب فانه كان
 يظل في تعب سلك تلك المضايق الصعاب ويبيت لله فأعياها لو وشهد آيات الدواب
 راكعا وساجدا في آخر الليل وأوله مع كبر سنه وقلة آكله فلم يكن يأكل الا اليسير جدا
 ويقرأ كل ليلة بالركوع والسجود ربع القرآن ولولا واردا دام ورد وكان رفيق القلب
 طويل البكا غزير العبرة اذا قرأ القرآن أو قرئ عليه أو سمع شيئا من الشعر في مدح
 المصطفى صلى الله عليه وسلم بكى حتى يبل لحيته وبالجملة فما تره شهيرة ومناقبة كثيرة
 فلم يسك عن ذكرها لعلني بالعجز عن حصرها ولدتا آيف عديدة محزنة حسنة مفيدة
 منها حاشيته المنبته قبل عليها التي لم يسبق اليها ومنها شرحه لرحل ابن عاصم ومنها حاشيته
 على الجامع الصحيح لأمير المحدثين سيدي محمد بن اسمعيل البخاري ومنها شرحه للصغاني
 شرح منه النصف ولم يكمل ومنها شرحه للامية الزقاق ومنها شرحه للجامع الشيخ خليل
 ومنها شرحه لقصيدة كعب بن زهير بان سعاد ومنها تقييد سماء تحفة الاخوان بقوات
 البيع الفاسد بطول الزمان ومنها تقييد الذي ذكر فيه جملة من أولى الفضل والقدر ممن
 لقي بالحرمين الشرقيين ومصر ومنها تقييد الذي ذكر فيه من صلحاء المغرب ممن لقيه

مطلب بيان بعض تأليف العلامة
 التاودي

منهم وانتفع به او حصل له منه شيء أو كشفه بأمر من الامور الى غير ذلك * ولقد من الله على
بالاخذ عنه فسمعت منه موطأ الامام مالك بقراءتي عليه مع تتبع اقاطها وتهتمهم معانيها
وكذلك صحيح البخاري بعبءه بقراءتي عليه وجله بقراءة غيره وأنا أسمع وسمعت منه
مواضع من تفسير كتاب الله العزيز وشيأ من صحيح الامام مسلم وقرأت عليه شيأ من لامية
الافعال في التصريف لابن مالك وتكلمت معه في عدة مسائل من الفقه وأجازني في ذلك
وفي غير بعد استدعاني ذلك منه ونص الاستدعاء الحمد لله الذي لا يعزب عن علمه مثقال
ذرة في الارض ولا في السماء الذي من استند اليه ارتقى في ذروة الكمال وهما والصلاة
والسلام على أشرف خلقه سيدنا محمداً جل من أسند عنه الرواة والعلماء وأفضل من ارتوى
من رشح علومه وحكمه الاولياء والحكماء وعلى آله وأصحابه الذين نقلوا من أقواله وأفعاله
وتقريراته ما أزالوا به عنا كل غشاوة وعي صلاة وسلاماً دائماً أرسلت السماء قطراً وبدا
بها صحوها وغمي والرضاعين ساداتنا التابعين لهم بإحسان وكل من أنتسب اليهم الى يوم
الدين وانتمى * (وبعد) * فليست فضل سيدنا وسندنا ووسيلتنا الى ربنا الخبر الهام ذو الثبات
والرسوخ شيخ الشيوخ الجهابذة الاعلام حامل ألوية الدين ونائبر الاعلام الذي ألقى
اليه العلم كل زمام فالناس له تابعون وبه مؤتمنون وهو الامام أبو عبد الله سيدى محمد
التاودى بن سودة المازى لازال الكريم بنقائس المعارف اليه يفرى بالاجازة لهذا العبد
الضعيف الذي قطع عمره في البطالة والتسويق محمد بن أحمد بن محمد بن يوسف الحاج
الرھونى وهو وان لم يكن لذلك أهلاً فاقبلوه منا منكم وفضلاً كى تنب عليه نفعاتكم
العظمى ويستوجب من الله بذلك مزيد الرحى ويرتفع بالاستناد اليكم قدر هذا
الخسيس وكيف لا وأنتم القوم لا يشقى بكم المجلس أجازكم الكريم بأنفس ما أجاز به
وفده المقربين وأطال بكم النفع الخاصة والعامة من المسكين بجاه سيد الاولين
والآخرين وأختم استدعاني هذا بما قال القائل

بقيت بقاء الدهر يا كهف أهله * وهذا دعاء للبرية شامل

فكتب تحته بخط يده مانصه الحمد لله الذى لا ينغى الحمد الا له جدا واصل احسانه
وبكافى افضاله والصلاة والسلام على سيدنا ومولانا محمداً أفضل من رفع الاسناد وأرفع
من أجاز الرواية عنه في كل ناد وعلى آله المهتدين وصحابته الذين بلغوا الدين * (وبعد) *
فان الفقيه النبيه الدراكه الوجيه العالم الماهر الاديب الباهر أباعبد الله المذكور
في الاستدعاء أعلاه أعلى الله مقامه وبلغه من خير الدارين مرامه ممن جادفه
وعززه وحسن حفظه ونفع الله به الطالبين وصار قدوة في العالمين مع مروءة
ومثاقدين وحسن سمع وهدى وفضل مبين وقد قرأ علينا جميع صحيح البخاري
وموطأ الامام وغير ذلك مما له بالعلم الممام نفعى الله وياه وأحسن عقباه وعقباه
وقد أحبته في طلبته ورغبته اسعافاً وان لم يكن انصافاً لكن رأيت فيه نشاطاً للطالبين
وترغيباً في العلم للراغبين واحياء لمن شاء الله من الدين وابقا لجنس من لا يزالون
ظاهرين فأقول قد أجزت الفقيه المذكور فيما ذكر وغيره من مسائل الدين ووسائله

مطلب استدعاء العلامة الرھونى
الاجازة من شيخه الامام التاودى
المرجم

وفروعه وأصوله ومسائله اجازة تامة مطلقة عامة بشرطها المعبر وقيدھا المقرر
وبما أجازني به جميع أشياخي من المشارقة والمغاربة حسبما في الفهرسة والشرح ثم
أتحفه بسند عال لا تقوم له جواهر ولا لآل أجازني به في البخاري وغيره بالاجازة العامة
شيخنا نور الدين المشهود له بالقطانية والمقامات العرفانية ساكن المدينة المنورة بها
على ساكنها أفضل الصلاة والسلام وهو القدوة الامام الشيخ محمد بن عبد الكريم السمان
عن شيخه ابن علاء الدين الزبيدي عن الشيخ ابراهيم الكوراني عن المعمر عبد الله
الاهوازي عن قطب الدين محمد بن أحمد النهرواني عن الفرغاني عن الختلافي عن القبري
وأوصى الاخ المذكور بالتقوى في السر والنجوى والبراة من الدعوى وان لا يرضى
عن نفسه فان ذلك من أعظم الدعوى وأن يخلص لي من دعائه ويجعل لي قسطا من
رغبائه على وجه الشفقة على فيما ألقاه عسى أن يتخفى مولاي برضاه ويختم لي
بحسن الختام ويجعلني في جوار الرسول عليه الصلاة والسلام اللهم صل على سيدنا
محمد عدد ما في علم الله صلاة دائمة بدوام ملك الله وعلى آله وصحبه وسلم تسليما اه من
خطه أطال الله بقاءه وقوله الفهرسة هي في الاصطلاح اسم للكتاب الذي يجمع فيه الشيخ
شيوخه وأسانيده وما يتعلق بذلك وفي القاموس الفهرس بالكسر الكتاب الذي يجمع
فيه الكتب معرب فهرست وقد فهرس كتابه اه فعلم من اصطلاحه انه بكسر الفاء
وسكون الهاء وأما الرافسكت عنها فيجتمل أن تكون مكسورة فيكون من باب زبرج
وهو الذي نحفظه ويحتمل انه بفتحه فيكون من باب درهم والله أعلم ٥ وأما مب فهو
الامام العالم العلامة الهمام المشارك المحقق الفهامة أبو عبد الله سيدي محمد بن الحسن
بناني القاسمي منشأ ودارا كان رحمه الله عالما بال تفسير والحديث والفقه والاصول والنحو
والبيان والمنطق والكلام والتصوف وغير ذلك زاد من متين وذوذة عظيمة وهدي حسن
منقبض عن السلطان زاهد في عطايه معتكفا على نشر العلم تولى الامامة بقية الولي الأشهر
والعارف الأكبر مولانا ادریس ابن مولانا ادریس والخطبة بهم والتدريس وكان له
مجلس لكتاب الله العزيز يستحسنه كل من حضره ويشهد له بالفضل كل من سمعه
وأبصره ويشهد له بالتحصیل والتحقيق كل من أنصف من عدو وصديق وكذا كانت
مجالسه كلها لا يعرض عنها من يسمعه ولا يعلها أخذ عن جماعة من المحققين منهم الامام
العلامة أبو العباس بن المبارك وغيره وسمع منه خلق كثير وتخرج على يده جماعة من
الاعيان وله تاليف حسنة سارت بها الركان منها حاشيته على هذا الكتاب الذي أتى فيها
من التحريرات بالمعجب المجاب وذلك فيها ما لم يسهل للأكابر من المسائل الصعاب وألقى
عليها القبول في كل مكان واعترف بفضلها الاعيان فلا تجد طالبا للبيبا الا وهو على كفاها
وذلك دليل واضح على صدق نية مؤلفها رضى الله عنه ولقد حدثني من أتق به أن بعض
طلبة النجباء وقع بينه وبين مؤلفها بالمجلس يوما مجادلة في مسئلة وطال بينهما الكلام فيها
فقال له الشيخ كلاما نف منه فهجره وانتقل الى مجلس غيره واشتغل بالطن فيه والتقييد
على حاشيته معترض الكلامه لا يكاد يسلم له شيئا عنادا وتعبا ثم انه قد يؤلف ما لم يدبر ما فعل

مطلب ترجمة العلامة سيدي محمد بناني

مطلب بيان بعض تاليف العلامة
سيدي محمد بناني

الله به وذهب ماله وكتبه وضاعت تلك التقايد ثم ظهر بعد أنه قتل شر قتله نعوذ بالله من
الرضاعن النفس ومن كفران النعم وعقوق الشيوخ الذين هم بأؤنان في الدين ووصله
بيننا وبين رب العالمين ومنها شرحه للمختصر شرح منه اليسير ولو كل لاغنى عن كثير
من الشروح ومنها شرحه للنسب وهو حسن أيضا هذا الذي وقفت عليه من كتبه
وأخبرني من أتق به أن له حاشية على مختصر السنوسي في المنطق جيدة توفي رضي الله عنه
بقاس أو آخر يبيع الثاني من عام أربعة وتسعين ومائة وألف وخرن عليه الناس خربنا
شديدا ولقد حدثني من أتق به أن توفي لما أخبر عوته بجامعته فزاعبكي فلقبه بهض
الناس وقال له الله يجعل البركة فيكم فقال له لم تبقى بركة بعد هذا الرجل وذلك لعرفته
بمكاته مع انصافه وبواضعه بحزى الله الجميع عن الاسلام وأهله أفضل الجزاء بمنه وفضله
وكرمه آمين ﴿ وأما ج فهو الامام العلامة المتقن الورع الصالح العارف بالله تعالى
أبو عبد الله سيدي محمد بن الحسن الجنوي الحسني ولد بعد شرا من قرب حجر الشرف من
قبيلة سماته في شهر رجب الفرد الحرام سنة خمس وثلاثين ومائة وألف ونشأ هناك
حتى قرأ القرآن ثم رحل لطلب العلم فقرأ بالقصر الكبير على الامام العلامة المشارك
سيدي التهامي أبي الخارق الحسني وغيره وقرأ بشار زوت العلمية زاوية السادات الشرفاء
أولاد ابن ريسوى أهل الفضل الواضح وبيت الصلاح الناصح على العلامة المفتي
النوازي قاضي الحرم العلمي سيدي المجذوب ابن عبد الحميد الحسني وقرأ بتطوان على الشيخ
الامام العلامة المشارك المحقق الورع أبي العباس سيدي أحمد الورزازي وغيره وأخذ
بقاس عن شيخ الجماعة في وقته سيدي محمد جوس وعن الامام العلامة المشارك الفهامة
أبي حفص سيدي عمر الفاسي وعن تو وكان في طامه العلم عظيم الاعتماده حفظا وفهما
ومطالعة وتقييدا حتى مهر فيه وصارا ما في كل فن شهد به بذلك اشياخه وغيرهم ولقد
رأيت تو يستل عن المسائل بحضرته فيكمل الجواب اليه فيجيب على البديهة أحسن
جواب ولقد قدم تو مرة تطوان وأتابها حضرت معه ليلة في دار بعض شيوخنا ومعه
شيخنا ج وجماعة من الفقهاء فقال تو سألني بعض الناس وأنا راجع من المشرق عن
آية كذا ماها اذ ذال ونسيتها الآن فلم أدري ما أقول له فهل علي بالكتم فيها شي فأجابني شيخنا
ج على البديهة بأن قال له فيها ثلاثة أقوال للمفسرين المشهور منها كذا كما في ابن جزي
فطلب تو ابن جزي فأحضر في الحين فنظروا فوجدوا الامر كما قال وهكذا كان دأبه رضي
الله عنه علمه معه أينما كان وكان في تدرسه لا يقتصر على شرح معين بل يطالع
ما أمكنه من الشروح والحواشي ويراجع المسائل في أصولها وبعارض بين النقول وبين
المردود منها والمقبول هكذا كان دأبه في التفسير والحديث والكلام والفقه والاصول
والنحو والبيان والمنطق والتصوف موصوفا بالتحقيق والاتقان عند الخاص والعام
مرجوعا اليه في العضلات العظام مقبلا في كل فن وخصوصا في النوازل والاحكام
لا يكاد يخالف فتوا أحد من القضاة والحكام مع مروءة تامة ودين متين وخوف
من الله عظيم وورع جسيم لا يخالف فعله قوله في شدة ولا رخاء ولا يختلف في صلاحه

مطلب ترجمة العارف بالله سيدي
محمد بن الحسن الجنوي

ومعرفة اثنان من الصالحاء ولقد سمعت العلامة قاضي الحضرة الادريسية في وقته أبا
محمد سيدي عبد القادر بن خير يص رحمه الله تعالى ورضي عنه وأرضاه يقول أو بلغني عنه
من سمعه من الثقات كان يمثل للمبرز في الصدر الأول بسيدنا عمر بن عبد العزيز وبعد ذلك
بابي محمد صالح ويمثل له اليوم سيدي محمد بن الحسن الجنوي وكلامه هذا موافق في المعنى
لقول جس فيه انه وحيد زمانه وفريد عصره وأو أنه علما وعلاوياتي كلامه بتمامه
وكان يخفي صلاحه كثيرا ومما كاشفته مرة وهو ملازم بوزان وكان الاسئلة والرسوم
ترد عليه كثيرا وكنت أنا خديعه ومتولى أمره بإذنه أنه قال لي أصحابنا الذين كانوا معنا ما
ان تأخذ الاجرة من أرباب الرسوم وما ان تتركا تولى أمرها وكان رضى الله عنه لا يأخذ
على ذلك أجر افقلت لهم أنا لا أخذ من أحد شيئا وان أردتم أن تتولوا ذلك بأنفسكم فافعلوا
ونحن في مكاننا ليس معنا أحد ولم يطلع على ذلك إلا الله تعالى فلما اجتمعنا معه رضى الله
عنه على الطعام قال لمانم غير تقدم كلام اتى حين كنت ملازما هنا قبل هذا كان رجل
يدخل الى الرسوم من عند الناس ويخرجها لهم وكنت أحبه ظنما مني أنه كان يفعل ذلك
لوجه الله تعالى حتى علمت بعد أنه كان يفعل ذلك ليأخذ منهم الدراهم فسقط من عيني
وتركته فخرجنا بخلا شديد او علمنا أن ذلك مكاشفة لاشك فيها وقد حدثني بعض
رفقاءنا في الطلب وأصحابنا من خيار تلامذته الثقات وأعلمهم أنه كان يوما بالمسجد فجاءه
بعض الناس وجعل يتكلم معه على علم الكيمياء ويظهر له انه عارف بها وطلب منه أن يهيئ
له من الدراهم ما يوصل به الى فعله اياها فاذا به رضى الله عنه قد دخل المسجد في وقت لم
يكن يأتي اليه فيه فصلى ركعتين الى سارية قرية منهم ما ثم قال لتلميذه المذكور ان فلانا كان
اشتغل يعلم الكيمياء فلم يحصل منها على طائل ثم أخذ نعليه وخرج من المسجد في حينه
وتركه فلم يشك انها مكاشفة وكان ذاك من أعظم مضيا فاجبا للمساكين محسنا اليهم وكان في
أول أمره متقبضا عن السلطان جدا لا يرسل اليه ولا يرسله الى ان سأل مرة أمير المؤمنين
وناصر الملة والدين السلطان الجليل ذو الشرف الاميل مولانا محمد ابن أمير المؤمنين
مولانا عبد الله ابن أمير المؤمنين مولانا اسمعيل نو عن فقهاء الوقت فذكره وأثنى عليه
بين يديه ثناء كثيرا فأرسل وراءه وهو اذ ذاك ملازم بوزان فذهب مع بعض أعوانه من
هناك فلقية بمكناسة الزيتون فأمره بسكنائها بقصد التدريس بها فلم يجد من امتثال
أمره المطاع بدا فسكنها مدة ثم نقله الى نغرة طنجة فأقام بها مدة ثم نقله الى تطوان وقد زعم
بعض الناس من لم يطلع على أحواله بعد مخالطته للسلطان أو أطلع وغلب عليه الحسد
ووسوسة الشيطان أنه تغير حاله مما كان يقبله منه من المال وليس الامر كما قال فلم
يتقص من ورعه وصلاحه شي بل كان ذلك تجربة له وامتحانا ودليلا واضحا على كمال
دينه وورعه وبرهانا وعند الامتحان يعز المرء أو يهان ولقد صحبناه قبل المخالطة وبعدها
مدة طويلة سفرنا وحضرنا وصحبنا مرضا ورخا وشدة فلم نرمه ما يوجب في دينه ثلما
ولا ما يلحق به وصفا وقد وجدت بخطه وناولنيه فكتبته بإذنه ما نصه الحمد لله وحده
وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليمًا يتفضل سيدنا علامة الزمان ووحيد

الاولان فريد عصره ووحيد عصره الهمام الاسنى المحترم ذوالشمائل المرضية
والاحوال السنية شيخ الجماعة بقاس شيخنا وسيدنا محمد بن قاسم جسوس جعلنا الله
واياه من أهل وده ومتعنا واياه بانسه بالاجازة لهذا المذنب الفقير الى عفوره المتراى
على أبوابه وان لم يكن لذلك أهلا محمد بن الحسن الجنوى في جميع مسموعاتكم
ومروياتكم ومقروآتكم عسى الله أن ينشر نفحات الرحمة من تلك السلسلة وان
تم بعلينا من جهتهكم ربح طيبة والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله وصحبه
ثم أختتم استدعائي بأزكى سلام عليكم وأكمله منقشدا قول الشاعر

* بقيت بقاء الدهر يا كهف أهله * والسلام ومقيدا أسفل هذا بحظ العلامة
المستدعى مانسه الحمد لله الكبير المتعال الموصوف بجميع صفات الجلال والجلال
والصلاة والسلام الايمان الاكلا على سيدنا ومولانا محمد ذروة الكمال وخاتم الانبياء
والارسل وقدره جميع الاولياء والعلماء وسائر أهل الفضل والافضل * (وبعد) *
فان من المعلوم المقرر أن أجهل الناس من ترك يقين ماعنده لظن ماعنده الناس فلو لا
ما عطى الله سبحانه وستر ما يعلم منا من العجرو الجبر ما ظن الرائي لنا الجميل فأثنى وشكر
فنسأله سبحانه أن لا يسلبنا ما عودنا من فضله وأن لا يقطع عنا ما خولنا من جميل ستره
وطوله وان يجعلنا فوق ما يظنون وأن لا يؤاخذنا بما يقولون وأن يغفر لنا ما لا يعلمون
ولله در القائل

ولست بأهل أن أجيز وانما * قضى الوقت يرقى الدون مرقى الاكابر
ومع هذا فالضرب بالطوب خير وأحسن من الهروب فقول وعلى الله الاعتماد ومن
فيض كرمه الاستعداد قد أجرت هذا الامام العلامة الهمام وحيد زمانه وفريد
عصره وأوانه علما وعلا الشريف المنيف مولانا محمد بن مولانا الحسن الجنوى الحسنى
المدكور أعلاه في جميع مسموعاتي ومروياتي ومقروأتي وجميع ما تجاوز عني روايته
وتصح لي وتنسب الى درايته من معقول ومنقول وفروع وأصول اجازة نامة مطلقة
عامة بشرطها المؤلف وعلى سقم المعروف بحق أخذى لذلك كله قراءة واجازة عن
أعلام الشيوخ وجهاندة الرسوخ كالشيخ الشهير العالم الكبير شيخ المشايخ سيدى
محمد بن مولانا عبد القادر القاسى وكالشيخ الجليل آخر قضاة العدل العلامة سيدى العربى
برذالة وكالامام الجليل الماحد الاثيل العلامة سيدى محمد فجل الامام الشهير سيدى
محمد بن أحمد مباره صاحب التاليف العديدة والتقايد المفيدة وكان عنا الامام
العلامة المحدث الصوفى الذى لم تأخذه فى الله لومة لائم سيدى عبد السلام بن حمدون
جسوس وكامام الفحاء وذروة البلغاء حامل راية المدرسين وقدره ذوى الهم العالية
فى الدنيا والدين أبى عبد الله سيدى محمد بن الاستاذ سيدى أحمد بن المسناوى الدلاقى
وكالفقيه المدرس العلامة المتقن صاحب التاليف المفيدة سيدى محمد بن عبد السلام
بناتى **و** كالشيخ الشهير المحقق المشارك الفقيه النحوى الصوفى صاحب التاليف
المشهور سيدى محمد بن عبد الرحمن بن زكري وغيرهم من أخذنا عنه عن يطول بنا ذكره

وذكر ما تفرع من أشياخهم وأسائدهم نفعنا الله تعالى وإياكم وسائر المسلمين ببركاتهم
 وليت شعري يا سيدي هل يقبل على مولاي حتى أكون من جلة عبيدهم بل من تراب
 نعالهم ومواطئ أقدامهم فأفوز بذلك فوزا عظيما وكيف لي بذلك والله ثم والله ما شئمت
 لطبيهم العبير رائحة فاين أنا وتقوى الله التي أمرنا بها في الورود والصدور وأنى لنا
 ومراعاة مقتضى العلم النجحة من كل سوء ومحدور ولكنهم قوم كرام لا يشقى بهم جليسهم
 ونطلب منكم سيدنا أن تخلصوا لنا من صالح دعواتكم في مظان الاجابة أمكنة وأزمنة لما
 ثبت بيننا من حق الاخوة وليس رفض حقوقها من المروة والله تعالى يصلح من جميعنا
 القول والعمل وينيلنا من جزيل فضله غاية الامل وكتب مسلمات عليكم محمد بن قاسم
 جسوس كان الله له بمنه اه من خطه رضى الله عنه فكيفاه فراوسودا تحلية هذا
 الامام له بما ذكر وكذا ما وصف به العارف الكبير مستوطن مصر فقد وجدت بخطه
 أيضا ما نصه الحمد لله الذى أوضع معالم الدين وأنجح مقاصد المسترشدين ومنح هدايته
 اصفياء المهتدين وفتح لاوليائه طرق معرفته وأزال عنهم الحجب فأصبحوا بين جلاله
 وجهاله متمتعين بحمده تعالى ونشكره على نعم لا تحصى ونستعينه ونستغفره من
 ذنوبنا العظام التى ارتكبناها والصلاة والسلام الايمان الاكلان على سيد المرسلين
 وامام المتقين وعلى آله واصحابه أجمعين ومن تبعهم باحسان الى يوم الدين * (وبعد)
 فليستفضل سيدنا امام العرفان ووحيد الزمان ببحر الشريعة ومعدن الحقيقة صديق
 مصر وامام العصر ركن الاسلام وكهف الانام العالم الكبير والصوفي الشهير
 المتحلى بحلية أولياء الله التكرام والداعى الى الله وسنة رسوله عليه الصلاة والسلام
 ينبوع العلم والحلم المتخارج معنى قوله عليه الصلاة والسلام مثل المؤمنين في توادهم
 وتراحمهم كمثل الجسد اذا اشتكى بعضه تداعى سائرهم بالسهر الى آخر الحديث سيدنا المعتمد
 في أموره على مولانا الباقي الشيخ مولانا محمد الحنفى أكرم الله المسلمين ببقائه ومتع أهل
 العلم بدرسه واقرائه بالاجازة لهذا العبد الفقير الحقير القاصر المتمسك بأذيالكم والمتمنى
 صباحا ومساء التردد على أبوابكم ومقبل ترى نعلكم وأفدكم ويكون ذلك من سيدنا
 مقرونا بذكر مروياته ونفائس مقرواته مع بيان اسائده ومشيجته وان لم يتيسر الكل
 فلا محيص عن البعض أو الجمل ليحصل لنا الدخول في هذا الحجي العظيم والاحترام بهذا
 الجنب الكريم حتى نتظم في سلك هذه العصابة العلى دررها الطالعة في سماء المعالى
 شمسها وبدرها وان لم يكن لذلك أهلا فترجو من الله أن ينيلنا بالتسلك بكم منه
 وفضلا حتى أصبح في ديوان أهل الفضل أمثالكم محسوبا والى جنابكم العلى منسوباً
 ومن جبل على الرحمة والشفقة للخلق مثلكم ورائة نبوية لا يخيب من تسلك به وانتمى اليه
 ولا يهمله من ترقيه بهمه وتوجهه حتى يلحقه بأهل الله أهل وده ومحبيه بأذن الله
 ويتيسر له على ما يشاء قدير وبالاجابة جدير ولا حول ولا قوة الا بالله العلى العظيم
 ثم أختتم الكتاب بمائة ابتدئ بالحمد لله والصلاة والسلام على خيرته الله من خلقه ومصطفاه
 وحبيبه ومحبيه وعلى آله وصحبه وسلم تسليما والحمد لله الذى هدانا لهذا وما كنا لنهتدى

لولا أن هدانا الله وكتب المسرف على نفسه الذليل الحقير الراجي عفو مولاه وغفرانه
محمد بن الحسن الجنوي الحسني نسبا المغربي اقليميا في أول يوم من رجب الفرد عام خمسة
وسبعين ومائة وألف كتبت هذا والقلب منقطع الى رؤيتكم ولقاءكم ولكن عند البعد
تنوب الاقلام وان قدر الله الملاقاة فاذلك على الله بعز وازوال السلام اه من خطه
طيب الله ثراه وأسكنه من الفردوس أعلاه وبعده بخط الامام المستدعي مانصه

بسم الله الرحمن الرحيم حمد المن شرف علم الحديث على سائر العلوم وصانه برجال
حفظوا شأنه من غياهب الغيوم قاموا بشرع الله ورغبة في رضاه رجال لا تلهمهم تجارة
ولا بيع عن ذكر الله من اقتدى بهم داهم اهتدى ومن حاد عن نهج هدايتهم
فقد اعتدى وصلاة وسلاما على أشرف المرسلين القائل عليكم سبقي وسنة خلفاء
الراشدين وعلى آله الانحجاب وأتباعه والاصحاب * (أما بعد) * فيقول فقير
ربه المغني محمد سبط الامام الحسني المشهور بالحفي يبنأنا جالس على كثر
المعارف أروى وأروى من صفاء العوارف واللطائف اذ ورد على من هو أهل لتلك
الموارد وناولني قرطاسا كأنه كاس كل بفرائد فانشرح صدرى بصدرة الرحيب
اذ بشرني بفريد في الفضائل فيجب يلتمس اجازة بأسانيد السنة وانظاما في سلاسل أئمة
لهم على أجل منة فبادرت بالاجابة حين لاحت لي لوائح النجابة وشهدت من جانب
الغربي نورا ان الابرار يشربون من كأس كان مزاجها كافورا وأجزت مولى نطق
آثاره بفضائله ودلت أخباره على صدق دلائله وعطرت صفاته وادبه الاسعد المولى
محمد بن الحسن المنور الاوحد بما أخذت من العلوم العقلية والعقلية عن أئمة فاقوا
بكل فضيلة ومزية منهم الشهاب أحمد الخليلي والشهاب أحمد الملوي والجمال
يوسف الملوي والكمال الشيخ عبد الرؤف البشبيشي والشيخ عبيد الدوي والعلامة
الشيخ عبيد الغرشي والشهاب أحمد بن الفقي نفع الله بعلومهم الانام وأكرمهم في دار
النعيم بمزيد الاكرام قد أخذت عنهم العلوم وقرأت عليهم كل منطوق ومفهوم واجازني
كل بسائر المرويات أسكنه الله رفيع الدرجات ولتقتصر هنا على سند شيخنا الشيخ عبيد
الغريسي فقد اجازني رحمه الله تعالى بعد قرائتي عليه كتب كثيرة بالكتب الستة المشهورة
عند أهل السنة وبالمواهب اللدنية وبالجامع الصغير والفتاوى المصطلح وشرحها المؤلفها
الزين العراقي والشيخ الاسلام زكريا الانصاري وغيرهما بما أتى من كتب الحديث
وال تفسير ومن أراد زيادة فعله ببيتنا الذي ألفناه في ذكر مشايخنا وروياتنا العقلية
والنقلية طلبا للنجات بهم يوم المعاد ورغبة في مرضاة الملك الجواد * أما صحيح البخاري
فقد أخذته عن شيخنا المذكور قال وقد أخذته عن شيخنا الشيخ عبيد الله بن سالم وشيخنا
العلامة الشيخ محمد الشرنبالي وشيخنا الاوحد في زمانه الشيخ محمد بن قاسم البكري ثلاثتهم
أخذوا عن علامة عصره الشهاب البابلي عن الشيخ سالم السنهوري عن النجم الغيطي عن
شيخ الاسلام زكريا الانصاري عن الحافظ بن حجر العسقلاني وهو يروي به بطريق
مذكورة في أول فتح الباري * وأما صحيح مسلم فيرويه عن ثلاثتهم عن الشمس البابلي

بالسند المذکور الحافظ بن حجر العسقلانی قال أخبرنا به محمد بن أبي المنين بن عبد اللطيف بن
 أحمد بن أبي الفتح الرقي بقرائي عليه في أربعة مجالس سوى مجلس الختم قال أخبرنا به
 أبو محمد بن عبد الحميد الهادي المقدسي ثم الصالح بن حسين قدم القاهرة قال أخبرنا به
 أبو العباس أحمد بن عبد الدائم النابلسي سماعا عليه قال أخبرنا به أبو عبد الله بن صدقة
 الحراني سماعا عليه قال أخبرنا به فقيه الحرم أبو عبد الله محمد بن الفضل بن أحمد الفراوي
 قال أخبرنا أبو الحسين عبد الغافر الفارسي قال أخبرنا أبو أحمد محمد بن عيسى بن عبد الرحمن
 الجلودي الزاهد قال أخبرنا الفقيه الزاهد أبو اسحق إبراهيم بن محمد بن سفيان قال أخبرنا
 الحافظ أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري سماعا سوى ورقات ثلاثة مبينة فيه فبالاجازة
 فلذلك كان أبو اسحق يقول عن مسلم إذا لم يبينها ولا يقل حدثنا * وأما سنن أبي داود فثرويه
 بالسند المتقدم إلى الحافظ بن حجر قال أخبرنا به أبو عيسى محمد بن أحمد بن عيسى بن
 عبد العزيز ابن الفضل البزار الهروي المعروف بابن المطرز بقرائي عليه لجميعه قال أخبرنا
 به أبو المحاسن يوسف بن عمر بن حسين الخثني سماعا عليه سنة أربع وعشرين وسبع مائة قال
 أخبرنا الحافظ زكي الدين عبد العظيم بن عبد القوى المذري قال أخبرنا به أبو البدر إبراهيم
 ابن منصور الكرخي قال أخبرنا الحافظ أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت البغدادي قال
 أخبرنا أبو عمر القاسم بن جعفر بن عبد الواحد الهاشمي قال أخبرنا أبو علي محمد بن أحمد بن
 عمر اللؤلؤي قال أخبرنا سليمان بن الأشعث بن إسحق بن بشر بن شداد بن عمر بن عامر
 السجستاني فذكره * وأما كتاب السنن للحافظ أبي عيسى الترمذي فبالسند المتقدم
 إلى الحافظ بن حجر قال أخبرنا به العلامة أبو اسحق إبراهيم بن أحمد الشامي فيما قرأت
 عليه قال أخبرني بجميعه جماعة منهم المسند المعمر أبو الحسن علي بن محمد بن ممدود
 ابن جامع البغدادي سماعا عن أبي منصور علي بن عبد الصمد المقرئ بسماعه له من
 الحافظ أبي محمد عبد العزيز بن محمد بن الأخضر بسماعه له من أبي الفتح عبد الملك بن أبي
 سهل الكرخي بسماعه عن أبي عامر محمود بن القاسم الأزدي قال أخبرنا به أبو محمد
 عبد الجبار بن محمد بن عبد الله بن الجراح الجراحي المروزي قال أخبرنا أبو العباس محمد
 ابن أحمد بن محبوب المروزي المحبوبي قال قرأت على أبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة
 الترمذي الحافظ فذكره وأنا أسمع * وأما كتاب السنن الصغرى للحافظ أبي عبد الرحمن
 النسائي المعروفة بالمجتبى فثرويه بالسند المذکور السابق إلى الحافظ بن حجر قال قرأت
 جميع السنن المذكورة على شيخنا المفسد أبي إبراهيم ابن القاضي شهاب الدين الحريري
 البعلبي بروايته عن أبي العباس أحمد بن أبي طالب الجبار بروايته عن عبد اللطيف بن محمد
 الغيطي بسماعه عن أبي زرعة طاهر بن محمد بن طاهر بسماعه عن عبد الرحمن بن أحمد
 الدوني قال أخبرني أبو نصر أحمد بن الحسين الكسائي قال أخبرنا أبو بكر أحمد بن محمد بن
 اسحق بن السني قال أخبرنا الامام الحافظ أبو عبد الرحمن أحمد بن الحسين فذكره * وأما
 كتاب السنن للحافظ أبي عبد الله بن ماجه فثرويه بالسند السابق إلى الحافظ بن حجر قال
 قرأت جميع السنن لابن ماجه على أبي العباس أحمد بن عمر بن علي البغدادي الجوهري

سماعه على الحافظ جمال الدين يوسف المزي بسماعه للجزء الاول والاجازة للباقي من
الشيخ عز الدين عن أبي محمد بن عبد الرحمن عن علوان بسماعه من الموقف عبد اللطيف بن
محمد بن علي الطيب بسماعه عن أبي زرعة طاهر بن محمد المقدسي قال أخبرنا أبو منصور
محمد بن الحسين المقوي قال أخبرنا أبو طلحة القاسم بن المنذر قال أخبرنا أبو الحسين علي بن
ابراهيم بن سلمة القطان قال أخبرنا الحافظ محمد بن يزيد بن ماجه القزويني فذكره * وأما
المواهب اللدنية فترويهما بالسماح لبعضها والاجازة للباقي على شيخنا يوسف بن عبد الله بن
سالم البصري عن شيخه الشيخ محمد البايلي قال سمعت بعضهما وأجازني بسائرهما شيخنا الشيخ
علي الزينادي بروايته لها عن قطب الوجوه الاستاذ أبي الحسن البكري الصديقي عن
مؤلفها العلامة شهاب الدين أحمد بن حجر العسقلاني الشافعي * وأما الجامع الصغير فترويه
عن شيخنا عبد الله بن سالم عن الشيخ محمد البايلي عن الشيخ علي الزينادي وعن الشيخ سالم
السنهوري بسماعه أولهما من السيد جمال الدين يوسف الأرميني في امام المدرسة الكاملية
وبسماحه ثانيهما من الشمس محمد العلقمي صاحب الحاشية على الجامع الصغير كلاهما
عن مؤلفه الحافظ المتقن جلال الدين السيوطي رحمه الله * وأما ألفية المصطفى للزين
العراقي وشرحها الشيخ الاسلام زكريا الأنصاري وشرحه المؤلفان فترويهما عن شيخنا
عبد الله بن سالم البصري عن الشمس محمد البايلي بالسند المتقدم إلى شيخ الاسلام زكريا
برويته لها وشرح مؤلفها عن الحافظ بن حجر وعن المحققين الشيخ شمس الدين بن محمد
القاياني والكمال بن الهمام الحنفي برواية الحافظ بن حجر له سما عن مؤلفها برواية
الشمس القاياني والكمال بن الهمام عن ابن مؤلفها برواية الكمال أيضا عن السراج
قاري الهداية كلاهما عن المؤلف زين الدين عبد الرحيم العراقي رحمه الله * وأما تفسير
القاضي البيضاوي فترويه عن شيخنا الشمس الشرنبايلي وعن شيخنا عبد الله بن سالم عن
الشمس البايلي عن أبي بكر الشنواني عن الشهاب أحمد بن قاسم العبادي قال أخبرنا به
الاستاذ جمال الدين يوسف بن شيخ الاسلام زكريا عن أبيه قال أخبرني به الفضل المرجاني
عن أبي هريرة بن الحافظ أبي عبد الله الذهبي عن عمر بن أبياس المرائي قال أخبرنا به شيخنا
العلامة قاضي القضاة ناصر الدين البيضاوي واستقصا أسانيد يطول ومن أرادها
فعليه ثبت شيخنا عبد الله بن سالم المسمي بالامداد وثبت شيخنا شهاب الدين أحمد النجفي فان
الفقيه بجاز لجميع الكتب التي تضمنها وبما تضمنه صله السلف لابن سليمان المغربي وهو
في ضمن التبتين المذكورين * (أقول قولي هذا) * وأنا أستغفر الله العظيم وأسأله من
فضله العميم أن ينفعه وينفع به ويجعله بركة للمسلمين حمدا لفتح الابواب وصلاة
وسلاما على سيدنا محمد وآبائه والاصحاب * (أما بعد) * فقد اتفق لي أخذ صحيح
البخاري مسلسلة بالمجدين وهذا سنده قد قرأت من أول صحيح البخاري إلى قوله بوادره على
شيخنا العلامة الشيخ محمد بن عبد العزيز الحنفي وأجازني بسأله وسأله مرورا به عن
العلامة الشيخ محمد البايلي عن الشيخ محمد المدعو حجازي الواعظ عن النجم محمد بن محمد
الغيطي عن محمد بن محمد الدبلجي عن القطب محمد بن محمد بن عبد الله الخضير عن أبي الفتح

محمد بن أبي بكر المرائي عن محمد بن اسحق بن القرقشندي عن البدر محمد بن فليح بن كيكلي
عن محمد بن مسلم بن محمد بن مالك الحنبلي وهو الصوفي عن محمد بن عبد الرحيم بن عبد
الواحد المقدسي الصالح الحنبلي عن عمه الحافظ ضياء الدين محمد بن عبد الواحد المقدسي
عن الحافظ محمد بن عبد الواحد البزار عن محمد بن أحمد بن عثمان عن أبي الهيثم محمد بن مكي
الكشميني عن أبي عبد الله محمد بن يوسف الفربري عن مؤلفه أبي عبد الله محمد بن اسحق
ابن ابراهيم البخاري كتبه محمد الحفناوي خديم الفقراء اه من خطه رضى الله عنه ونسبته
رضى الله عنه المواهب اللدنية للحافظ بن حجر سبق قلم منه اذ معلوم مشهور انه الامام
القسطاني شارح البخاري وكثيرا ما ينقل فيه عن الحافظ بن حجر والله أعلم أخذ عنه الجهم
الغفير وتخرج منهم على يديه خلق كثير ولقد من الله على بعرفته وصحبته وخدمته سقرا
وحضرا زمانا طويلا وقرأت عليه التفسير الى سورة الرعد وصحيح البخاري وصحيح مسلم
بقراءة على عليه والاربعة للنووي ومختصر الشيخ خليل غير ماهرة قراءة بتحقيق وتدقيق
ورسالة الشيخ أبي محمد بن أبي زيد والمرشد المعين سيدى عبد الواحد بن عاشر وتحفة الشيخ
ابن عاصم لكن لم تخطمها عليه ووثائق ابن سلقون ولم تخطمها أيضا والقيمة ابن مالك غير ماهرة
ومقدمة الشيخ ابن آجروم وتلخيص المفتاح وجمع الجوامع لابن السبكي الاشياء يسير من
آخره والحكم لتاج الدين سيدى ابن عطاء الله كل ذلك قراءة حسنة ذات اجاث رائعة
وتحريرات فائقة وكانت مجالسه كلها لا تخلو من مواظف لا يقوم الانسان من بين يديه في
أى فن كان غالبا الا وقد أخذت مواظفه منه أخذ الجزاء الله عنا وعن المسلمين خيرا ومن
عظيم من الله على أن غطي عنه مساوى الكثيرة وذنوبى العظيمة الغزيرة التى لا يعلمها الا
الله تعالى فكان يحببى حباشيدا ويظهر ذلك * وكتبلى مرة بعد أن فارقت وتزوجت
بما نصه الحمد لله وحده وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم الى من هو عندى أكثر
من ولدى محبة الفقيه سيدى محمد بن أحمد الحاج الرهونى سلام عليكم ورحمة الله تعالى
وبركاته * (وبعد) * فقد دوصلى كتابك وما أرسلت به فكثرت الله خيرك ولا ترسل شيئا
أصلا ونحن نحب أن نزيده والله يجعل لك الخير فيما فعلته ويجعل لذلك عاقبة محمودة
ونحن قد اشتقنا لك غاية ولتعلم أن محبتك لله لاجل احسانك وطبعك الذى جبل الله
عليه ودينك قد امتزجت فى قلبى حتى صارت ذاتنا كذات واحدة نطلب الله تعالى أن
يجعلنا من المتحابين فى الله الى أن قال واللام وكتب محبتكم محمد بن الحسن الجنوى
الحسنى اه من خطه رضى الله عنه وكان اشتغاله بالعلم تقييدا ومطالعة ودرسا أهم عنده
من سائر النوافل وكان لسان حاله ينشد قول الامام ابن جري

لكل بنى الدنيا امراد ومقصد * وان مرادى صحة وفراغ

لا يبلغ فى علم الشريعة مبلغا * يكون به لى للجنان بلاغ

ففى مثل هذا فلينا فسد ذوق النهى * وحسبى من دار الغرور بلاغ

وقول ابنه أبي عبد الله رحمه الله تعالى ورضى عنه

لولا ثلاث قد شغفت بجمها * ما عبت فى حوض النية موردى

* (باب الطهارة) * قول ز ويقدردمقدم الخ اعترض مب وجوب التقديم ثم تشكك في ذلك بقوله لكن قد يقال الخ وجرم
تو وج بر دل الوجوب مستدلين بقول المرادى (٢٤) لو قلت درهم في جواب ما عندك مثلاً في شرح التسهيل

وهي الرواية للحدث وكتبه * والفقه فيه وذال حب المهتمدى

وليس قوله بلاغ آخر البيت الثانى والثالث ابطاء بل فيه من محسنات البديع الجناس
التام المماثل لان الاول مصدر بلغ والثانى اسم بمعنى الكفاية فى المصباح بلغ الكتاب
بلاغاً وبلاغاً وصل ثم قال وفى هذا بلاغ وبلغه وتبلغ اى كفاية اه منه بلفظه وان كانا
صاحباً الصحاح والقاموس لم يذكر البلغ مصدر الا البلوغ والله أعلم كان شرع في تقييد
حاشية على تأليف الامام ابن سلون ثم لما نقل الى مكناسة شغل عن اتمامها ولم يكن كتب
منها الا يسيراً وكان يحض عليها ويقول ان الناس اعتمدوا على تأليف ابن سلون واشتغلوا
بالفتوى منه والحكم به كثير امع ان فيه أمورا وفروعا مخالفة للمشهور فيتم كذا التنبيه
على ذلك وله تقييد على حواشى كتبه من كتب التفسير وغيره فلو اخرجت طرره التى
على ز و ح و ق و طنى و مب لكاتب حاشية عظيمة الحرم وله طرر حشنة
على شرح الشيخ ميارة للتحفة قد اخرجها جماعة من حذاق تلامذته وطرر على المرادى
والتصريح وحاشيتى الشيخ ياسين عليه وعلى النظم لو اخرجت لكان تأليفها حسنا مفيدا
وكذا حواشيه على البضاوى وعلى الجلالين وكذلك ما كتبه بحواشى المحلى على
جمع الجوامع وابن أبى شريف عليه وبالجملة فن وقف على كتبه فى كل فن وعابن ما كان
يقمدهم وامشها علم أنه كان له اليد الطولى فى كل فن وستقف على كثير من ذلك فى هذا
التقييد ان شاء الله توفى رضى الله عنه بمرا كش كان دعاه اليها أمير المؤمنين المتقدم الذى ذكر
وذلك يوم الاثنين الثالث عشر من رمضان عند الزوال سنة مائتين وألف ودفن عند
الغروب بروضة مولاي ابراهيم الشريف العلمى بالموضع المسمى بالقصو بجاورة الغوث
الكبير والقطب الشهير مولانا عبد الله الغزواني أفاض الله علينا من بركاتهم ولقد
حدثني بعض تلامذته الثقات النجباء أنه أخبره بعض الفقهاء الحسينيين العلميين وكانا معا
حضر اموتة ودفنه أنه رأى ليلة اليوم الذى مات فيه جمعا كبيرا فاهمهم الولي الا كبر
والعارف الاشهر مولاي عبد السلام بن مشيش وكثيرا من أولياء الله الذين يجبل العلم
فسأل عن سبب مجيئهم لرا كش فقيل له انهم جاؤا ورا الفقيه سيدي محمد بن الحسن
الجنوى وذلك فيما يرى النائم وفى ذلك من البشارة ما لا يخفى والحمد لله رب العالمين

* (باب الطهارة) *

قول ز ويقدردمقدم الخ اعترض مب وجوب التقديم ثم تشكك في ذلك
بقوله قد تحذف الصفة للعلم بها الخ وجرم تو وشيخنا ج بر دقوله وجوباً مستدلين
بقول المرادى لو قلت درهم في جواب قول القائل ما عندك مثلاً في شرح التسهيل الخبر
يقدر بعده ولا يجوز أن يكون التقدير عندى درهم الاعلى ضعف اه فتأمل زاد تو
مانصه على أن ما ذكره من أن باب مبتدأ وفى الطهارة خبره غير ظاهر ولا مراد وانما هو خبر

الخبر يقدر بعده ولا يجوز تقدير
عندى درهم الاعلى ضعف اه
فتأمل له زاد تو مانصه على أن
ما ذكره من أن باب مبتدأ وفى
الطهارة خبره غير ظاهر ولا مراد
وانما هو خبر محذوف اى هذا باب فى
كذا كما أفصح عنه سيبويه وقدره
الائمة والله أعلم اه * قلت وقال
الهلالى لا يصح كونه مبتدأ لخبر
محذوف اى فى الطهارة باب لانه
يقبى بدغير المقصود فتجوز غلبة
عن المعنى ونظر لجرد الصناعة وذلك
من الجهات التى يدخل على المعرب
الخلل منها كما بينه فى المعنى ولا كونه
منعولا بفعل محذوف اى خذ بابا
ولاموقوفا كالأعداد المسرودة لان
تواتر الرفع بأباهما اه * نعم يجوز
كونه مبتدأ لخبر محذوف على ان
التقدير باب الطهارة هذا الا ترى
وعلى كل فالشار إليه هو ما يليه
الى باب الوقت المختار وهو اما عبارة
المرجوم عنه أو نقوشه ان تأخر وضع
الترجمة أو منزل منزلة الحاضر لقرب
وجوده كقوله تعالى هذه جهنم التى
يكذب بها المجرمون أو موجود ذهنا
ونزل منزلة المحسوس وما ذكره
خس من قوله واعلم انه قد اختلفت
مقاصد الفقهاء والمحدثين الى قوله
وهذه طريقة المؤلف ومن سبقه
الى ذلك هو لفظ ابن مرسوق وزاد
عقبه مانصه والجميع مقتدون فى
الاستفتاح بما استفتح به القرآن

العظيم من صفات المرتضى من عباد الله فى قوله تعالى الذين يؤمنون بالغيب الآية وفى ابتداء الكلام بما ابتدأ
به كره رسول الله صلى الله عليه وسلم حين ذكر ما بينى عليه الاسلام وأكلهم اقتداء بما استفتح به القراءة البخارى رحمه الله تعالى

ورضى عنه وهو المناسب لما خص به وعرف منه من الغوص على الحقائق واستخراج حكم الشريعة وما خفي فيها من الدقائق فان الإشارة في قوله تعالى ذلك الكتاب بعد قوله الم هو الكلام على الوحي بعينه اه والطهارة مصدر قال الجوهرى طهر الشيء وطهر أيضا بالضم طهارة فيه ما والاسم الطهر اه وقال في المصباح طهر الشيء من بياى قتل وقرب طهارة والاسم الطهر وهو النقاء من الدنس والتجسس وهو طاهر العرض اى يرى من العيب اه وهو يؤيد ما فى التنبيهات لحياض وزاد فيه اعقب ما نقله مب عنها مانصه وقوله تعالى ويظهركم تطهيرا ومظهركم من الذين كفروا واصطفاك وطهرك كله من البعد عن العيب والتزينة عنه والتخلص منه اه وقول ز وأورد على تعريفه الخ قال توج هذه الخمسة كلها واردة وما أجاب به عنها غير دافع ولا نافع والله أعلم قال مقيد عفا الله عنه انما تكون واردة اذا أريد بها الطهارة الشرعية للمأمورين من الشرع مطلقا أما ان أريد بها التى تباح الصلاة بها فلا ترد وقد قال فى نور البصر بعد أن عرف طهارة الحدث بانها صفة حكمية حاصلة عن الوضوء أو الغسل أو التيميم بياى الموصوفها أن يصلى مانصه وقولنا يباح بها الموصوفها أن يصلى يخرج الحالة التى يكون عليها ذو الوضوء والغسل المندوبين وذو الغسل المسنون لأن الإباحة لم تحصل بها والحالة التى عليها الميت بعد غسله لأن موصوفها أبيع بها أن يصلى عليه لأن يصلى هو التى عليها الذميمة المغتسلة لأن الذى أبيع لها الوطء لا الصلاة اذ لو سلمت بعد لم تصل بهذا الغسل لقول المصنف ويجب غسل كافر بعد الشهادة بما ذكر اه وقال قبله ويخرج بحكمية أيضا الوضوء نفسه وتجديده والغسل واجبا أو سنة أو مندوبا وغسل الميت وغسل الذميمة من الحيض لتحل لزوجه المسلم ووضوء الجنب للنوم والوضوء لزيارة أو دخول على أمير أو شبيهه فان هذه كلها أفعال وجودية وليست بصفة حكمية اه ثم قال وقد علم مما تقدم أن الوضوء للتجديد أو النوم أو القراءة ونحو ذلك وغسل الميت والذميمة ليس ذلك من طهارة الحدث ولا الخبث وكذا ما ينشأ عنه من الصفة الحكمية ان سلمت لا تسمى طهارة عرفا فان الميت لا يسمى بالغسل الواجب له طاهرا كما لا يسمى بعده نجسا وكذلك (٢٥) من ذكره فلا يقال الطهارة الشرعية لا تنحصر فى طهارة الحدث والخبث

لمبتدأ محذوف والتقدير هذا باب فى كذا كما أفصح عنه سيبويه رحمه الله وقدره الأئمة والله أعلم اه وقول ز وأورد على تعريفه أنه غير جامع لخمس أشياء قال توج وشيخنا ج هذه الخمسة كلها واردة وما أجاب به عنها غير دافع ولا نافع والله أعلم

والغسل سبب الوهم فى اعتقاد عدم الانحصار كون ما توهم زائد مشاركا للطهارة فى الافتقار للماء الطهور

(٤) رهونى (أول) والمشاركة فى الآلة لا توجب المشاركة فى المعنى ولا فى الاسم اه وقول ابن عرفة صفة اى لا فعل كما يقوله المازرى وما لابن عرفة هو الاولى لان الواجب هو تخصيص الصفة الحكمية كيفها أمكن بالازالة أو غيرها فمن صلى شوب لم يتنجس قط فقد حصل الواجب وقوله جواز استباحة الظاهر أنه أراد بالجواز الاذن والاستباحة الاقدام فلا يكون أحدهما مقصدا خلافا لمق ومن تبعه وقول ز أى طلب باحتما يتنزع شرعا الخ أصله للرصاع وليس المراد ظاهر العبارة اذ لا يقصد أحد وانما المراد أن الاقدام على الصلاة يتنزع شرعا مع التلبس بالمانع ويجوز مع الخلو عنه والله أعلم وقد قال ابن فرحون فى تبصرته مانصه قال القاضى أبو بكر بن العربى تارك الطهارة يقتل لان الصلاة لا تتم الا بهما قال وعندى أنه يضر ما كرهنا فقد قيل ان الوضوء يصح بغيرنية اه وقال السعدى فى شرح العقائد النسفية عند قولها والاستهزاء بالشريعة كفر مانصه وكذا اذا صلى لغير القبلة أو بغير طهارة متعمدا يكفر وان وافق ذلك القبلة اه وفى خيى أول فصل الوضوء مانصه وقال النووى اختلوا فىمن صلى بغير وضوء متعمدا أو شوب نجس أو الى غير القبلة ومذهبنا ومذهب الجمهور لا يكفر الا أن يستعمل وفى شرح الاربعين للعلامة ابن حجر نسبة القول بتكفير من تعمدا الصلاة بغير وضوء للحنفية اه وقول ابن عرفة به الاقرب أن بقاء للصاحبة وأن طهارة البدن داخله فى قوله أوله وأن صوابه أن يقول والاخيرة من حدث وخبث والله أعلم * (لطيفة) قال ابن جزى فى قوانينه الطهارة فى الشرع معنوية وحسية فالمعنوية طهارة الجوارح والقلوب من دنس الذنوب والحسية هى الفقهية التى تراد للصلاة اه وتطهير الظاهر من أسباب تطهير الباطن من أدناس الذنوب كما وردت به أحاديث وبطهارة الظاهر والباطن يتأهل المصلى لمناجاة ربه والمثول بين يديه وقال ابن راشد فى المذهب حكمة مشروعية الطهارة تدريب النفس على ميكرام الاخلاق والتأدب مع الملك الخلاق والتسبيه على طهارة الجوارح بفعل المأمورات وترك المنكرات وعلى طهارة القلب عن الصفات الذميمة كالغل والحسد وتفرغه عما سوى الله تعالى اه فتأمل له وحافظ عليه واعتبر مثله فى كل مسئلة

ألا يشغل البحث فيها عن مولد نسائه سبحانه بعض فضله أن يوفقنا لمرضاته في جميع الأحوال وقال في الرسالة والمصلح ينال ربه فعلية أن يتأهب لذلك بالوضوء والطهران وجب عليه الطهر وقال فيها أيضاً ويجب عليه أن يعمل عمل الوضوء احتساباً بالله كما أمره بوجوبه وثوابه وتطهيره من الذنوب به ويشعر نفسه أن ذلك تأهب وتنظيف لما جاق به والوقوف بين يديه لاداء فريضته والخضوع له بالركون والسجود فيعمل على يقين بذلك ويحفظ فيه فان تمام كل عمل بحسن النية فيه اه وقال ابو علي النوبختي رحمه الله تعالى يفهم من الطهارة من حيث انها عبادة فضل الله تعالى وكرمه باعتبارها بتطهير عبده وتعليمه تعالى له كيفية ذلك وتبنيته له أسبابه وقهر الله تعالى وعظمته من حيث الزامه ذلك والتكليف به ومن حيث انها شرط للصلاة يفهم منها الإشارة الى الطهارة المعنوية وهي تكون من اثنين لان الخبائث اما باطنية كالكبر والعجب والرياء والحسد ونحوها واما ظاهرة كالزنا والسرقة وشرب الخمر ونحوها فخصت الاعضاء المخصوصة وهي الفرج واليد والرجل والوجه ونحوها بالغسل لانها مواقع الخبائث الظاهرة ومظاهر الخبائث الباطنة وقد علم غسل النجاسة بالاستنجاء مثلاً للإشارة الى ان الاجتماع في الرياضة وتركية النفس انما يتأتى بعد الاعراض عن الدنيا والتجرد عنها لانها منبت جميع الاخلاق الدنيئة وجهاً رأس كل خطيئة والدنيا هي النجاسة والعذرة القذرة كما جاء وصفها بذلك في كلام الانبياء والحكماء خلافاً عن سلف حتى ان أهل التعبير يفسرون العذرة في الرؤيا بالمال وجهه لوجه أول الفرائض إشارة الى أولية التوجه الى الله تعالى بالعزم ولان فيه العين وهي السبب الأول فان العين اذا وقعت على شيء وصل بذلك الى القلب فحرك القلب الجوارح لعمادته ولذلك يقال العين رائد القلب وفي كلام الحكماء من أرسل طرفه جلب حقه وينهم من طهارة الثوب طهارة القلب وطهارة الاوصاف التي يتخلل بها من شوائب النقصان فان أوصاف العبد الحسنة هي جماله وسببه عند الناس وعند الله تعالى كما يستمر بالثوب ويجعل به ولذا يعبر بالثوب عن القلب في كلام العرب كثيراً وفي اطراف المتن عن أبي الحسن الشاذلي (٣٦) رضى الله عنه قال رأيت

رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يقول يا علي طهر ثيابك من الدنس فخطب بعد الله في كل نفس قلت يا رسول الله وما ثيابي التي أمرني بتطهيرها قال ان الله قد خلق عليك خمس خلعة المحبة وخلعة المعرفة وخلعة التوحيد وخلعة الايمان وخلعة

(يرفع الحديث) قول ز وعلى المنع المرتب على الاعضاء كلها وبعضها الخ

الاسلام فمن أحب الله هان عليه كل شيء ومن عرف الله صغر لديه كل شيء ومن وحد الله لم يشرك به شيئاً اعترض ومن آمن بالله آمن من كل شيء ومن أسلم لله قلما يعصيه وان عصاه اعتذر اليه ومن اعتذر اليه قبل عذره فعرفت معنى قوله تعالى وثيابك فطهر اه ثم قال وينهم من تكون الطهارة بالماء المطلق ان الطهارة المعنوية التي ههنا عنوان عليها انما تكون بالعلم فانه حياة للقلب وكان الماء به حياة الابدان قال تعالى وجعلنا من الماء كل شيء حي كذا العلم هو حياة القلوب ثم قال فالعلم الذي تقع به حياة القلوب والاهتداء الى علام الغيوب علمان مكسوب وموهوب وكلاهما يقع به التطهر الظاهر بالظاهر والباطن بالباطن وينهم من شرط الماء المطلق أن الذي يقع به التطهر المعنوي انما هو العلم الصحيح الصافي دون الاباطيل والوساويس اه باختصار والله الموفق بمنه فهذا بعض التنبيه على ما يدخل هذه العبادة من مقام الاحسان الذي هو أن تعبد الله كأنك تراه الحديث وهو يجري في الاعمال مجرى الارواح في الاجساد وعليه تدور مقاصد الصوفية وهو المبدأ والمنتهى والله أعلم وبه التوفيق (يرفع الحديث) قال عقيدته سبحانه الله قول مب بل لم تدخل في وجود الشيء الخ فيه نظر فان العدم الظاهري وجد بعد أن لم يكن كما جزم به تو وهو مما يندب دق عليه شيء لغة فانه يتناول الممكن والمعدوم والحال كما في الكشف عند قوله تعالى وقالت اليهود ليس النصراني على شيء قائلان فاذا سلبت الشبهة لم يبق من المبالغة حدوراه اه وقول مب عن ابن دقيق العيد وهم مطالبوه بدليل شرعي عليه الخ لا يقال دليله قوله لم يمنع الحدث الصلاة الخ لانا نقول على قائله وقع انكاره قائلان من أين جاءهم ذلك وههنا لاقيل منع الشرع من ليس على وضوء من كذا وكذا فالمنع هو الشرع لا الحدث والمنع الشرعي هو الحدث وأجيب بأن هذا أمر اصطلاح لا يتوقف فيه على الشرع اذ لا يخفى ان كون الشخص محدثاً حالة له منعه الشرع من الصلاة فاصطلاحه على تسمية هذه الحالة مانعاً ولا حرج في اصطلاح ولا تسمية فخصت المناسبة بين الحدث بهذا المعنى وبين ضده أعنى الطهارة في كون كل منه ماضية حكمية اه وقول ز وبعضها الخ

اعترضه تو ومب بأنه يقتضى جواز جل الحدث المصنف على ظهره مع أنه لا يجوز وفيه ان جواز جل المصنف مشروط بكون الحامل غير محدث لا يكون المحل الذى وضع عليه بخصوصه غير محدث لقوله تعالى لا يمسه الا المطهرون كما يأتى عند ز فى قوله والاطهر فى الاخير الصحة جوابا عن بحث ابن العربي قائلا ونحوه أجاب ابن عطية والقرا فى وقد صرح ابن رشد فى سماع أبى زيد بمثل ما قاله ز ونصه التيمم للوضوء انما يرفع الحدث عن أعضاء الوضوء خاصة والتيمم للجنب يرفع الحدث عن جميع جسده اه وأيضا قد يقال لو كان المنع من تباعلى الاعضاء كلها فى الحدث (٢٧) الاصغر لتوقف رفعه على غسل جميعها كما

اعترض تو ومب ما أفاده كلامه من ان الحدث الاصغر متعلق بأعضاء الوضوء فقط بأنه لو كان كذلك لا يقتضى جواز جل الحدث المصنف على ظهره وهو لا يجوز قلت قد يقال لو كان المنع من تباعلى الاعضاء كلها فى الحدث الاصغر لتوقف رفعه على غسل جميعها كما فى الاكبر وأما الاستدلال بمنع جل الحدث المصنف على ظهره فقد لا ينمض لان جل المصنف مشروط بكون الحامل غير محدث لا بكون المحل الذى وضع عليه بخصوصه غير محدث لقوله تعالى لا يمسه الا المطهرون كما يأتى عند ز فى قوله والاطهر فى الاخير الصحة جوابا عن بحث ابن العربي قائلا ونحوه أجاب ابن عطية والقرا فى وقد سلم ذلك له تو ومب مع أن ابن رشد قد صرح فى سماع أبى زيد من كتاب الطهارة الثانى بمثل ما قاله ز ويأتى نص السماع ان شاء الله عند قوله وغسل الوضوء عن غسل محله والله أعلم وقول ز عن ح فالوصف والمنع باقيا ن كتب عليه شيخنا ج مانصه غير صحيح وهو ظاهر اه من خطه بلفظه وما قاله حق ونحوه بحس ونصه وهذا على ان المعنيين غير متلازمين كما هو ظاهر مانته فى ضيق فى باب التيمم عن ابن دقيق العيد خلاف ما قاله ح هناك من أنهم مائة لا زمان اه منه بلفظه انظر بقية وتأمله وقول ز فالجواب ان المرتفع استمراره الخ قال تو الطاهر ما أجاب به أولا اه وقد سلم هو ومب نسبة جواب ز الثانى للقرا فى وكتب شيخنا ج على قوله كما للقرا فى مانصه فيه نظروا الذى رأيت فى الفروق اقتصره على ما قاله أولا اه من خطه بلفظه (وحكم الخبث) قول ز أى عين النجاسة القابلة للتطهير الخ قال تو فيه أن عين النجاسة لا تقبل الطهارة أبدا فلوقال مما يقبل التطهير لا مادانه نجسة اه بلفظه (بالمطلق) قول ز وبني يرفع للمفعول دون الفاعل لقوله وحكم الخبث اذ لو بنى للفاعل لا وهى انه يعتبر فى رفع حكم الخبث القصد الخ كتب عليه شيخنا ج مانصه قلت بناؤه للمفعول أيضا يوجبهم ان الحدث لا يحتاج الى قصد والصواب ان القصد مسكوت عنه وسيأتى بيان ذلك اه من خطه وقول ز وكلام المصنف مع ضمنية قوله الا فى لا بتغيير لونا الخ يفيد الحصر الخ بخلاف القول بحس مانصه ولا يقتضى الحصر ولا يدل عليه مقابله قوله بالمطلق بقوله لا بتغيير لونا الخ لاحتمال أنه يرتفع بشئ آخر نعم لو قال لا بتغيير المطلق لكانت عبارته حينئذ مفيدة للحصر والله أعلم اه منه بلفظه وكأنه عرّض بهذا الشارح وما قاله ظاهر وعبارة ح سالمة فانه قال مانصه تصدير الباب

أن بناءه للمفعول يوجبهم أيضا أن الحدث لا يحتاج لقصد فالصواب ان القصد مسكوت عنه وقول ز يفيد الحصر فيه نظر لاحتمال انه يرتفع بشئ آخر اى ماء غير مطلق ولا متغير أو غير ماء أصلا نعم لو قال المصنف لا بتغيير المطلق لأفاد الحصر قاله جسن وعبارة ح التى فى مب سالمة اى لذكره أن الحصر مستفاد من السياق لا من ذات اللفظ وهو ظاهر والله أعلم قلت وقال الهالى العطف بالامن طرق القصر نحو جاز زيد لا غير فان قلت هذا العطف فى كلامه انما يفيد القصر الاضافى أى انحصار الطهر فى المطلق بالنسبة الى الماء المتغير فقط والمقصود القصر الحقيقى قلت اذا أفاد كلامه أن المتغير لا يطهر

لاجل ما خالطه من غير الماء فقد أفاد بالآخرى ان غير الماء لا يظهر اه وهو حسن وقول ز ويرد عليه الخ فيه انه لا معنى لاراد
مسئلة ما اذا زال عين التجاسة بغير المطلق اذ الحكم باق فيها فلا يصلي به ولا يؤكل ان كان طعاما ويرد عليه أيضا مسئلة من حج
من فقه ما غيره معفو عنه ثم بصر حتى خرج البصاق صافيا من الدم بناء على أن ذلك يكفيه عن غسله وهو الذي رجحه اللغوى لكن
يجاب عن هذه بأن المصنف اعتمد فيها القول الآخر الذي رجحه ابن العربي وصححه ابن الحاجب بدليل عدم ذكره لها في المعفوات
وقول ز مواطاة صوابه اشتقاق كما عند الوانغى (٢٨) انظر نصه في الاصل قلت وقول خش وبني المؤلف يرفع

بهم هذه الجملة وسياقها مساق الحد لما يرفع به الحدث يفيد الحصر وان لم يكن في الكلام أدلة
حصر اه وقول ز ويرد عليه محل الاستحمار ومسئلة ما اذا زال عين التجاسة بغير
المطلق الخ كتب عليه شيخنا ج مانصه مسئلة ما اذا زال عين التجاسة لا معنى لارادها
اه من خطه ومثله قول نو وأما مسئلة ما اذا زال عين التجاسة بغير المطلق فلا معنى
لارادها اذ الحكم باق فيها اه بلفظه وهو ظاهر لان الحكم لم يرتفع فالمنع من الصلاة به
أو أكله ان كان طعاما باق قلت ويرد عليه أيضا مسئلة من حج من فقه ما غيره معفو عنه ثم
بصر حتى خرج البصاق صافيا من الدم على القول بأن ذلك يكفى عن غسله بالماء وهو الذي
رجحه اللغوى لكن هـ ذه يجب عنها بأن المصنف اعتمد فيها القول الآخر قال ابن عرفة
مانصه وفي طهر النعم باق قطع دمه بمجبه نقلا عن اللغوى مرجحا الاول وابن العربي مرجحا الثانى
اه منه بلفظه وتبعه القاشانى في شرح الرسالة وزاد مانصه وهذا الثانى هو الاصل والاول
رها ضرورة لكثرة تم فى الناس اه منه بلفظه ومما يدل على ان المصنف اعتمد ما رجحه
ابن العربي عدم ذكره ذلك في المعفوات مع تسليمه في ضريح تصحيح ابن الحاجب له اذ قال
ولا يصح حج الرقيق فيمقطع الدم على الاصح اه ضريح لان التجاسة لا تزول الا بالماء
المطلق اه منه بلفظه وقول ز يرتبانه يصح باعتبار اوصافها المحمولة حل مواطاة الخ
كتب عليه شيخنا ج مانصه قوله مواطاة الصواب اشتقاق اه من خطه وما قاله
ظاهر وهو الذى عند الوانغى ونصه ردت شيخنا هنا ضعيف ولا يصح قوله لان المساهمة
لا تنقسم لا و صافها سواء كانت محمولة حل مواطاة أو اشتقاق والاول مسلم والثانى ممنوع
والثانى هو الذى اراد ابن عبد السلام لانه لم يقل الماء اما أن يكون حاراً أو برودة الذى
هو نظير قول شيخنا ضرورة بطلان قولنا الجسم حركة أو سكون بل وزانه الجسم امام تحرك
أو سكون ولا نزاع في صحته لانه تنقسم للماهية الى اوصافها المحمولة حل اشتقاق وهذا
لا غبار عليه لمن علم كنهه ما قلناه وقد شافهت شيخنا بهذا البحث معه وقررت الرد عليه به فلم
يجد له جوابا والله تعالى واهب الفضائل اه من حاشيته بلفظه ما مع اختصار والله أعلم
(وهو ما صدق عليه اسم ماء) قال ح الاضافة في قوله اسم ماء بيانية اى اسم هو ماء اه
وقول ز وذ ك ربعض الطائفة أن نحو ما لد اشرح الحدود فليراجع الخ المتبادر منه انه
اراد بشارح الحدود والعلامة الرصاع وقد راجعته فلم أجده فيه مانسبه له والله أعلم

للمجهول للعلم بناء على وهو الله الى
قوله والشئ قد يحمل على نقيضه
كما يحمل على نظيره كما انما يظهر
لو كانت عبارة المصنف يحكم برفع
الحدث بالمطلق أما حيث عبر برفع
ففاعله المحذوف للعلم به هو الشخص
والمضارع واقع في محله كما فيه دمه
قوله وعبر بالنعمة لانها نعمة
التجدد الخ فتأمل والله أعلم (اسم
ماء) الاضافة بيانية وقول ز
اشرح الحدود الخ ان اراد به
الرصاص فليس فيه مانسبه له قلت
بل قال الرصاص في شرح تعريف
التجاسة مانصه فان قيل ماء ثمود
ظاهر لا تصح به الصلاة وقد أمر
الرسول صلى الله عليه وسلم بطرح
ما عجن به قيل ذلك خاص لمعنى
لا يراد النقص به لخروجه عن شئ
القياس ونظيره شهادة خزيعة له
صلى الله عليه وسلم حيث لم يوردوها
على تعريف الشهادة فقد سلم عدم
الصحة به مع نصريحه بأنه ظاهر
وفيه الغرض من قال
الايا فقه أى شخص تطهرا
بماء طهور ثم صلى وكلا
فقلتم عليه أنهم وأما صلاته
فباطلة لازلت ترقى الى العلاء

والماء قال ابن تركى هو جوهر لطيف سمال لالونه يتلون بلون انائه اه أى أو بلون مقابله والتحقيق (وان)
مانقله خبى وغيره عن الامام الفخر الرازى ان له ولونا وهو الذى يشهد له النقل والعقل أما الاول فقوله صلى الله عليه وسلم خلق
الله الماء طهورا لا ينجسه الا ما غير لونه وأما الثانى فلا أن الماء جوهر يحس بحاسة البصر وكل ما كان كذلك فلا بد له من لون غاية
الامر انه لكونه شفافا يظهر فيه لونه انائه فاذا وضع في اناء اخضر مثلا فالخضرة لم تقم بالماء وانما عورقته لا يجب لون الاناء
فان قيل مالونه الذاتي له فالجواب انه البياض بدليل وصفه في بعض الاحاديث بكونه أشد بياضا من اللبن ومساعدة البياض في الثلج

وأما حديث عائشة كاعتكف الليالي ذوات العدد لا توقد ناراً في حجر رسول الله صلى الله عليه وسلم وما هو الا الاسود ان الماء والتمر فتغلب للتمر أو لكثرة الادهان أو الدباغ في أوانيهم فيظهر منها السواد وكثيراً ما يسود بقراره قاله بعضهم * (فائدة) * قال خبيث المطر عند أهل السنة ينزل قطعاً كباراً من بحر تحت العرش فينسط على السحاب والسحاب كالغربال فينزل المطر قطرات من عيونه وفي الخازن ان الله تعالى لما أراد أن يخلق آدم أوحى الى الأرض اني خالق (٣٩) منك خليقة فن أطاعني أدخلته الجنة

ومن عصاني أدخلته النار قالت يا رب أخلقني مني خلقاً قال نعم فبكت الأرض فأنفجرت منها العيون الخيوم القيامة والله أعلم (وان جمع من ندى) قول ز وقال د ينبغي أن يضرب الخ كان شيخنا ج يقول الظاهر ما قاله الشيخ أحمد وهو ظاهر والله أعلم (أوزاب بعد جوده) قول ز قال ج كذا وقع في نسخة تو وشيخنا ج بالرمز للخطاب فاعتراه بان مانسب له ليس فيه ونسخته مب قال د بالرمز للشيخ أحمد كما يعلم ذلك من تأمل كلامه ونسخته هي الصواب وان كانت خلاف النسخ التي بأيدينا لان ما ذكره هو الذي عند الشيخ أحمد ونصه قوله أوزاب بعد جوده شامل للخطاب في غير موضعه وهو ظاهر لانه حينئذ ما بخلاف ما اذا وقع في غيره فانه في حالة الوقوع من جنس الطعام ولذا ذكر المصنف فيه الخلاف الا أني لم يذكر ذلك هنا اه منه بلفظه فكأن الرمز بالدال لا جسد تحرف بالرمز بالحاء للخطاب لقرب ما بينهما والله أعلم (أو كان سورهمية) قول ز وبأنى كراهة سور ما لا يتوق فحسباً ولا يرد على ما هنا الخ هذا الذي استظهره مب واستظهر شيخنا ج ما لت وطفي ونحوه الخ عند قوله وان جمع من ندى وهو الظاهر لتغيير المصنف الاسلوب فتأمل له (أو حائض أو جنب) قول ز شاربي خمر أم لا جرى منه على ما سبق له من أن الكراهة الا تية للمصنف لا تنافي ما هنا وقد قدم قريبا أن الصواب خلافه (أو فضله طهارتهم) قال في المسئلة الثالثة من رسم الشجرة من سمع ابن القاسم من كتاب الطهارة مانصه وحدثني ابن القاسم عن مالك عن عائشة بنت سعد بن أبي وقاص انه كان لهم ممر كن يسكب فيه الماء فيتوضأ منه أبوها وأهل البيت قال القاضي رضى الله عنه المرن الا جانة التي يغسل فيها الثياب قاله الهروي وفائدة هذا الحديث اجازة وضوء المرأة بفضل الرجل بفضل المرأة لانه الظاهر منه وهذا مذهب مالك رحمه الله وجميع أصحابه لا اختلاف بينهم في ذلك ومن الحجة لهم قول عبد الله بن عمر في الموطا ان كان الرجل والنساء ليتوضؤون جميعاً في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم وهذه مسئلة لاهل العلم فيها خمسة أقوال أحدها قول مالك هذا وجميع أصحابه والثاني انه لا يتوضأ واحد منهما بفضل صاحبه شرعاً معاً أو غاب أحدهما عن الوضوء والثالث انه تتوضأ المرأة بفضل الرجل ولا يتوضأ الرجل بفضل المرأة والرابع انه يتوضأ كل واحد منهما بفضل صاحبه اذا شرعاً معاً بخلاف اذا غاب أحدهما عن الوضوء والخامس انه لا بأس أن يتوضأ كل واحد منهما بفضل صاحبه ما لم يكن الرجل جنباً أو المرأة حائضاً أو جنباً وقد قيل ان عائشة هذه صحابية وان مالك كراهه الله أدركها فهو بذلك من

(وان جمع من ندى) قول ز وقال د ينبغي أن يضرب الخ كان شيخنا ج يقول الظاهر ما قاله الشيخ أحمد وهو ظاهر والله أعلم (أوزاب بعد جوده) قول ز قال ج كذا وقع في نسخة تو وشيخنا ج بالرمز للخطاب فاعتراه بان مانسب له ليس فيه ونسخته مب قال د بالرمز للشيخ أحمد كما يعلم ذلك من تأمل كلامه ونسخته هي الصواب وان كانت خلاف النسخ التي بأيدينا لان ما ذكره هو الذي عند الشيخ أحمد ونصه قوله أوزاب بعد جوده شامل للخطاب في غير موضعه وهو ظاهر لانه حينئذ ما بخلاف ما اذا وقع في غيره فانه في حالة الوقوع من جنس الطعام ولذا ذكر المصنف فيه الخلاف الا أني لم يذكر ذلك هنا اه منه بلفظه فكأن الرمز بالدال لا جسد تحرف بالرمز بالحاء للخطاب لقرب ما بينهما والله أعلم (أو كان سورهمية) قول ز وبأنى كراهة سور ما لا يتوق فحسباً ولا يرد على ما هنا الخ هذا الذي استظهره مب واستظهر شيخنا ج ما لت وطفي ونحوه الخ عند قوله وان جمع من ندى وهو الظاهر لتغيير المصنف الاسلوب فتأمل له (أو حائض أو جنب) قول ز شاربي خمر أم لا جرى منه على ما سبق له من أن الكراهة الا تية للمصنف لا تنافي ما هنا وقد قدم قريبا أن الصواب خلافه (أو فضله طهارتهم) قال في المسئلة الثالثة من رسم الشجرة من سمع ابن القاسم من كتاب الطهارة مانصه وحدثني ابن القاسم عن مالك عن عائشة بنت سعد بن أبي وقاص انه كان لهم ممر كن يسكب فيه الماء فيتوضأ منه أبوها وأهل البيت قال القاضي رضى الله عنه المرن الا جانة التي يغسل فيها الثياب قاله الهروي وفائدة هذا الحديث اجازة وضوء المرأة بفضل الرجل بفضل المرأة لانه الظاهر منه وهذا مذهب مالك رحمه الله وجميع أصحابه لا اختلاف بينهم في ذلك ومن الحجة لهم قول عبد الله بن عمر في الموطا ان كان الرجل والنساء ليتوضؤون جميعاً في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم وهذه مسئلة لاهل العلم فيها خمسة أقوال أحدها قول مالك هذا وجميع أصحابه والثاني انه لا يتوضأ واحد منهما بفضل صاحبه شرعاً معاً أو غاب أحدهما عن الوضوء والثالث انه تتوضأ المرأة بفضل الرجل ولا يتوضأ الرجل بفضل المرأة والرابع انه يتوضأ كل واحد منهما بفضل صاحبه اذا شرعاً معاً بخلاف اذا غاب أحدهما عن الوضوء والخامس انه لا بأس أن يتوضأ كل واحد منهما بفضل صاحبه ما لم يكن الرجل جنباً أو المرأة حائضاً أو جنباً وقد قيل ان عائشة هذه صحابية وان مالك كراهه الله أدركها فهو بذلك من

عن مالك عن عائشة بنت سعد بن أبي وقاص انه كان لهم ممر كن يسكب فيه الماء فيتوضأ منه أبوها وأهل البيت قال ابن رشد المرن الا جانة التي يغسل فيها الثياب قاله الهروي وفائدة هذا الحديث اجازة وضوء المرأة بفضل الرجل والعكس لانه الظاهر منه وهذا مذهب مالك وجميع أصحابه ومن الحجة لهم قول عبد الله بن عمر في الموطا ان كان الرجل والنساء ليتوضؤون جميعاً في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم وقيل انه لا يتوضأ واحد منهما بفضل صاحبه شرعاً معاً أو غاب أحدهما عن الوضوء وقيل يجوز ان شرعاً معاً وقيل يجوز ان لم يكن أحدهما جنباً أو حائضاً وقيل انه يتوضأ المرأة بفضل الرجل دون العكس اه يخ

والمركن بكسر الميم والوجه بكسر الهمزة وفتح الجيم المشددة كما في القاموس فيهما ونقل ح أن الامام أحمد قال في أحد أقواله
 أن الرجل لا يتطهر بفضل المرأة إذا خلت به فيكون قولاً أساساً وقال في المنتقى أكثر الفقهاء على إباحة وضوء الرجال والنساء في فور
 واحد من إناء واحد واغتسال الرجل بفضل المرأة وقال أحمد بن حنبل لا يغتسل الرجل بفضل المرأة اه فلم يقيده بخلافها به
 * (قائدة) ما ثبت من النهي عن فضل طهارة المرأة معارض بأصح منه ولما ذكر الترمذي في جامعه نهيه صلى الله عليه وسلم عن
 فضل طهور المرأة قال وكره بعض الفقهاء فضل (٣٠) طهور المرأة وهو قول أحمد وأصح كره أفضل طهورها ولم يربها بفضل

سورها بأصح ذكر الترمذي بسنده
 أنه عليه الصلاة والسلام نهى أن
 يتوضأ الرجل بفضل طهور المرأة
 وقال بعده هذا حديث حسن ثم
 ذكر الرخصة في ذلك فذكر
 بسنده إلى ابن عباس أن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم توضأ بفضل
 امرأة من نسائه اغتسلت من
 جنبها وقال إن الماء لا يجنب وقال
 بعده هذا حديث صحيح وهو قول
 سفيان الثوري ومالك والشافعي
 اه ولما ذكر عبد الحق في أحكامه
 قوله في الأول حديث حسن قال ولم
 يقل صحيح لأنه روى موقوفاً وغير
 أبي عيسى يصححه أسناده صحيح
 والتوقيف لا يضره الذي يجعل
 التوقيف فيه علة أكثر وأشهر اه
 قلت ولم يقيده الترمذي عدم
 الجواز عند الامام أحمد بالخلو مثل
 ما مر عن البابجي وكذا ابن جزي
 في القوانين ونصه ويجوز أن يتطهر
 الرجل بفضل المرأة خلافاً لابن
 حنبل ويجوز له كس خلافاً
 لقوم اه والطهارة بالضم فضل

التابعين والصحيح أنه البت صحابي لأن الكل باذى ذكرها في التابعيات ولم يذكرها ابن
 عبد البر في الصحاح فاذ كذلك وبالله التوفيق اه منه بلقطه ونقل ح بعضه
 مختصراً ومركباً هو بكسر الميم وسكون الراء وفتح الكاف وآخره نون وقوله الوجه هو
 بكسر الهمزة وفتح الجيم المشددة وبالنون كما في القاموس فيهما * (تبسيه) نقل ح عن
 سند والمأزى والنووي أن الامام أحمد قال في أحد أقواله أن الرجل لا يتطهر بفضل المرأة
 إذا خلت به وفي المنتقى مانصه وأكثر الفقهاء على إباحة أن يتوضأ الرجل والنساء في
 فور واحد من إناء واحد ويغتسل الرجل بفضل المرأة وقال أحمد بن حنبل لا يغتسل
 الرجل بفضل المرأة اه منه بلقطه فلم يقيده بخلافها به كما قيد سند ومن ذكره وعلى
 التقيد فالأقوال ستة تأملها لكن الذي نقله الحافظ أبو عيسى الترمذي عن الامام أحمد
 هو الموافق للبابجي وبأق لفظه * (قائدة) ما ثبت من النهي عن فضل طهور المرأة
 معارض بأصح منه ولما ذكر الترمذي في جامعه عن رجل من بني غفار قال نهى رسول
 الله صلى الله عليه وسلم عن فضل طهور المرأة قال مانصه وكره بعض الفقهاء فضل طهور
 المرأة وهو قول أحمد وأصح كره أفضل طهورها ولم يربها بفضل سورها بأصح ثم ذكر
 بسنده إلى الحكم بن عمرو الغفاري أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى أن يتوضأ الرجل
 بفضل طهور المرأة وقال بعده قال أبو عيسى هذا حديث حسن ثم ذكر الرخصة في ذلك
 فذكر بسنده إلى ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم توضأ بفضل امرأة من نسائه
 اغتسلت من جنبها وقال إن الماء لا يجنب وقال بعده قال أبو عيسى هذا حديث صحيح
 وهو قول سفيان الثوري ومالك والشافعي اه منه ولما ذكر عبد الحق في أحكامه قوله
 في الأول حديث حسن قال عقبه مانصه ولم يقل صحيح لأنه روى موقوفاً وغير أبي عيسى
 يصححه والتوقيف عده لا يضره والذي يجعل التوقيف فيه علة أكثر وأشهر اه منها
 بلقطها (وان بدهن لاصق) قول مب أجاب عنه ح بأنه لا دليل لابن عرفة فيه الخ هو
 جواب ظاهر لكن يقيده بالكثير وأما اليسير فقد قال ح في آخر التنبيه الثالث مانصه
 فان كان قليلاً ولا يوجد له طعم في الماء فالظاهر أنه لا يضر والله أعلم قلت في نوازل الطهارة
 من المعيار مانصه وسئل أبو عمران عن الاتية يكون فيها زيت أو ودك فيصب ثم يصب

فيها ما يتطهر به ويصح الفتح (أو تغير بمجاورة) قلت أعلم أن التغير إنما كان سلباً لظهورية الماء إذا خالطه
 المتغير لانه قد غلب على الماء غيره والحكم للغالب كما قاله ابن عبد البر وغيره فصار استعماله في التطهير استعمالاً للتغير الماء وأما تغير
 المجاورة فليس فيه شيء أضيق للماء حتى يقال الحكم للغالب بل لم يزل الماء منفرداً وحده ومجرد تغير ريح من غيره أن يضاف
 إليه شيء لا يثقله عن اسمه ولا عن حكمه كما ذكره المأزى فوجب أن يبقى على طهوريته انظر نور البصر (وان بدهن الخ)
 قول مب أجاب عنه ح الخ هو جواب ظاهر لكن يقيده بأي دهن الدلو بالكثير وأما اليسير الذي لا يوجد له طعم
 في الماء فإنه لا يضر كما استظهره ح وفي نوازل الطهارة من المعيار سئل أبو عمران عن الاتية يكون فيها زيت أو ودك فيصب

ففيه الماء فتعلوه شبابة هل يتوضأ به فأجاب اما اليسيرة فلا تضر اه ونقل الوائغى نحوه عن تعلقة أبي عمران **قلت** ولما ذكر ابن الحاجب أن التغير بالدهن لا يضر قال ابن راشد هو محمول عندى على ما يصعد على وجه الماء من الدهنية التي تكون في الاواني التي يؤكل فيها وتستعمل في الماء لانه صار عما لا يتفك عنه نوع الماء **وقد** له أن الصحابة رضی الله عنهم كانوا يستعملون اوانيهـم للاكل والشرب والوضوء اه ونقله ح وقال عقبه هـ هذا يختلف بحسب قلة الدهن وكثرته فان كان قليلا ولا يوجب حله طم في الماء فالظاهر انه لا يضر اه وتعليقهم بأنه صار عما لا يتفك عنه نوع الماء يدل على انه غير الماء تغييرا يسيرا فاعتذر لذلك كحبل الاستقامة وأخرى في الاغتفار ما غير سطح الماء فقط فاذا حرك الماء ظهر ما تحته صافيا سالم الاوصاف الثلاثة بل هذا لا يختص بالاواني المحتاج اليها فلا يضر حينئذ وجـ د والله أعلم ثم ان من المجاور الملاصق عود الطيب مثلا الصلب يسقط في الماء فيخرج في الحين وتبقى رائحته في الماء كما أشار له ابن عطاء الله بقوله ولو سقط في الماء دهن أو عود لا يتخرج بالماء فغيره لم يضر اه وقال ابن عرفة وفي طهورية متغير الريح (٣١) بطيب لا يتحلل كالعودنة لا المازرى عن بعض الناس وبعض أصحابنا اه

وهذا الخلاف ليس حقيقة قیابا بل هو خلاف في حال فن حله على ان أجزاء العود اختلطت قال بالسلب ومن حله على عدم الاختلاط قال بعدم السلب والى هذا أشار المازرى بعد نقله الخلاف بقوله وانما تنازعوا في حصول المؤثر لاني تأثيره بعد الحصول اه والتحقيق طهوريته ان تحقق عدم الممازجة كاتقدم والله أعلم وقول خش بحسب الصورة مع قوله لان الرائحة في الحقيقة انما هي في الشيء المجاور للماء لافيه اه نحوه لجاعة من الشراح قالوا انه لا رائحة تحدث في الماء بالمجاورة وانما ذلك من غلط الحس فيشم الانسان رائحة المجاور

فيها الماء فتعلوه شبابة هل يتوضأ به أم لا (فأجاب) أما اليسيرة فلا تضر اه منه بلفظه ونحوه نقل الوائغى عن تعلقة أبي عمران وقد نقل ح كلام الوائغى في التنبية الرابع عند قوله لا يتغير لون الخ وقول ز ر سب بأسفله ر سب بالراء والسین المهملتين وبالباء الموحدة قال في القاموس ر سب في الماء كنصر وكرم ر سب بذهب في الماء سفلا اه وفي المصباح ما نصه ر سب الشيء ر سوبا من باب قعد نقل وصار الى الاسفل ور سب في المصدر أيضا اه منه بلفظه (أو برائحة قطران وعام مسافر) قال ح بعد كلام مانصه والحاصل مما تقدم أنه ان تغير ریح الماء فقط من القطران فهو من باب التغير بالمجاور فيجوز استعماله ولا يتقيد ذلك بالضرورة ولا بالسفر وان تغير لونه أو طعمه فان ذلك يسلب الطهورية ولا يجوز استعماله لا في الحضر ولا في السفر الا على ظاهر ما قاله ابن راشد عن بعض المتأخرين وحينئذ فيستقيم ذلك بالسفر والضرورة اليه ولا يصح مع وجود غيره والله أعلم اه منه بلفظه قال شيخنا ج وظاهر كلام ح أو صريحه أن التغير بالريح مع بقاء جرم القطران في الماء من باب التغير بالمجاور وهو غير صحيح اه من خطه بلفظه **قلت** وما قاله شيخنا رحمه الله حق لاشك فيه وما أفاده كلام ح مردود نقلا وعقلا أما عقلا فلانه يؤدي الى الغناء التغير بالريح وحده على كل حال وقد علمت أن ذلك خلاف المشهور وانما قلنا انه يؤدي الى ذلك لامكان أن يدعى في كل متغير ریح أنه من التغير بالمجاورة وأمانته فلما ذكره ح عن ابن الامام وعن النخعي والمازرى مما هو صريح أو كالصريح في أن التغير بالمجاورة لا يكون مع حلول التغير بالماء

ويظن أنهما في الماء وليست فيه وفيه نظر ظاهر فان تغيرا بالمجاورة تغير رائحة الماء حقيقة وكفى بالمشاهدة شاهدا على ذلك ومعنى ذلك أن يخلق الله في الماء مثل رائحة مجاوره كما يخلق الحرارة في مجاور الحار والبرودة في مجاور البارد وكانهم فزروا الى انكار الضروري نظهم أنه يلزم عليه اما ان يقال العرض واما حلوله في محال وكلاهما محال وليس كما ظنوا فان عرض المجاور باق فيه وحدث مثله في الماء كما ان حرارة النار باقية فيها ويحدث مثله في مجاوره من ماء أو حجر أو غيره ما وهذا واضح والله يخلق ما يشاء لا مؤثر في شيء الا هو وقول ز ر سب أى نقل وذهب الى أسفل وهو من بابي نصر وكرم ر سوبا كافي القاموس ور سوبا كما في المصباح (أو برائحة قطران الخ) قول خش عن ح والحاصل أن تغير ریح الماء الخ مقتضاه ان التغير بالريح مع بقاء جرم القطران في الماء من باب التغير بالمجاور وهو مردود عقلا ونقلا أما عقلا فلانه يؤدي الى الغناء التغير بالريح وحده أبدا لامكان أن يدعى فيه أنه من التغير بالمجاورة وأمانته فلما ذكره ح نفسه عن ابن الامام والنخعي والمازرى من أن التغير بالمجاورة لا يكون مع حلول التغير بالماء اى تحله فيه ونحوه لان عرفة والنخعي انظر نصهما في الاصل والله أعلم **قلت** وما لح أصله لسند وكأنه جعله من المجاور الملاصق ونفسه رائحة القطران اذا بقيت في الوعاء فلا بأس به ولا يستغنى عنه عند العرب وأهل البوادي

وأما إذا ألقى في الماء وظهر عليه فان راعينا مطلق الاسم قلنا يجوز الوضع به وهو مطلق حتى يتغير لونه وتثبت له صفة الاضافة وان راعينا مجرد التغيير منعناه والاول عندى أرجح اه وقد يجمع بينهما بما جعله على ما إذا ألقى القطران في الماء كما تقدمه عبارته لا العكس لانه حينئذ يكون من المخلوط المازج كسئلة الدلو فتأمل ثم رأيت الهلالي حمل ما السند على خصوص حالة السفر وعليه حل كلام المصنف قائلا لانه اذا لم يتبق (٣٣) في الوعاء الا الرائحة فقط فهو من باب التغيير بالمجاورة وقد تقدم وأيضا

فهو لا يفتقد بالسفر والمصنف قيد به وحينئذ فقوله أو برائحة عطف على مجاورة والله أعلم (أو بمشول منه) قول ز التماسح هو كما في القاموس خلق كالسلفاة ضخيم يكون نبيل مصر ونهر مهران اه قلت قال في التذكرة هو حيوان مائي في الاصل لكنه يعيش في البر ويبيض فيه قال ومن خواص معوضه ان يتبعه النمل حيث كان حتى يدخل في الجرح فيقتل ويخلص من ذلك الجحور حوله بالكمون والقطران اه وفي حياة الحيوان عن القزويني أنه على صورة الضب وهو من أعجب حيوان الماء فهم واسع وستون نابا في فكاه الاعلى وأربعون في الاسفل وبين كل نابين سن صغيرة مربعة ويدخل بعضها في بعض عند الانطباع وله لسان طويل وظهر كظهر السلفاة لا يعمل الحديد فيه وله أربع أرجل وذنب طويل وهذا الحيوان لا يكون الا في نيل مصر خاصة وزعم قوم أنه في بحر السند أيضا وهو شديد البطش في الماء ولا يقتل الا من ابطنه ويعظم حتى يكون طوله

انظره في التنبيه الرابع عند قوله لا يتغير لونه أو طعمه الخ وتأمله ونحوه قول ابن عرفة مانصه وقول ابن بشير في قول ابن الماجشون لعله بالمجاورة يردده نقل الباجي عنه ان وقعت فيه ميتة لم تضره ان تغير ريحه فقط اه منه بلفظه فلو كان التغيير بالمجاورة ممكنا مع الحلول ما صح الرد على ابن بشير بنقل الباجي فتأمل وقال ابن عرفة أيضا مانصه وفي متغير الريح بحلول طيب لا يتحلل نقلا المازري عن بعض الناس وبعض أصحابنا قال وعليه نزاع المتأخرين في التغيير بجور المصطكي قلت جزم اللغوي باضافته صواب اه منه فانظر كيف جعل محل الخلاف الذي ذكره الطيب الذي لا يتحلل منه شيء وهو يفيد ان ما يتحلل منه شيء كالقطران في مستلثنا ليس من محل الخلاف ومع ذلك فقد نسب القول بأنه طهور لبعض الناس المشعربانه خارج المذهب وصوب جزم اللغوي بأنه مضاف غير طهور ونص اللغوي وان كانت الرائحة عن المجاورة دون الحلول لم يجس وليس حكم الرائحة على اتفرادها حكم الجسم يحل في الماء ولو كان كذلك لوجب على الانسان غسل ثوبه اذا علق به رائحة النجاسة وكذلك رائحة الطيب وغيرها ان كانت عماحل فيه من الطيب كان مضافا وان كان عن مجاورة لم يضاف الا ما كان من الجحور فان له حكم المضاف لان النار تصعد باجزاء منه ويوجد طعم ما يخرجه من المصطكي وشبهها ويرى عليه منها كالدھنية ولهذا قيل فيما يطبخ به عظم الميتة انه لا يؤكل اه منه بلفظه وهو صريح في رد ما أفاده كلام ح فتأمل ذلك كما بانصاف والله تعالى أعلم (أو بمشول منه) قول ز التماسح قال في القاموس التمسح المازد الخبيث والمداهن والتمساح وهو خلق كالسلفاة ضخيم يكون نبيل مصر ونهر مهران اه فظاهره انه بالفتح لا طلاقه ولم يزد في الصحاح على أن قال والتمساح من دواب الماء معروف اه منه ولم يذكره في المصباح وقول ز وهو طائر أرقط هو بالراء والطاء المهملين بينهما قاف بوزن أحر وفي القاموس الرقطة بالضم سواد يشوبه نقط بياض أو عكسه وقد ارقط رقاط فهو رقط وهي رقطاء اه منه بلفظه (أو بقراره الخ) قول ز وكان عمر بن عبد العزيز الخ قال مب الذي في ح عن اللغوي وكان ابن عمر مكان عمر بن عبد العزيز ولا شك ان ح في النقل أثبت اه قلت لاشك ان ح أثبت في الجملة ولا يلزم منه أن يكون أثبت في كل مسألة مستقلة والذي في تبصرة اللغوي موافق لما في ز ونصه وان تغير الماء بماء يولد منه كالطعاب وخر الماء والضريع أو يحدث عن قراره كالحلأة أو من قراره كالكبريت والزرنج والسب والنحاس والحديد كان

طاهرا

عشرة أذرع في عرض ذراعين وأكثروا يفترس الفرس ثم قال وهو أيد يحرك فكاه الاعلى

وفكه الاسفل عظمه متصل بصدده وليس له دبر وله فرج ينسل منه وهو شر من كل سبع في الماء ومن شأنه أن يغيب في باطن الماء أربعة أشهر مدة الشتاء كلها ولا يظهر انظر بقيقته والسلفاة هو المسمى عندنا بالفسكرون وقول ز ارقط هو بوزن أحر والرقطة بالضم سواد يشوبه نقط بياض أو عكسه وقد ارقط وارقاط فهو رقط وهي رقطاء قاله في القاموس (أو بقراره الخ) قول ز وكان عمر بن عبد العزيز الخ

هكذا نقله دوت عن تبصرة الخمي وسلمه ابن عاشر وطفي وهو كذلك فيها وبه يسقط اعتراض مب على ز ويؤيد مافي ز أيضا ن ح نقل عن الجزولي ان ابن عمر كره الوضوء من اناه النحاس لانه معدن كالذهب والفضة ولا شئ ان الوضوء منه أخف من تسخين الماء فيه فيؤدى الى التناقض أو أن له قولين وكلاهما خلاف الاصل والصفر والنحاس متحدان في الحكم لاسما مع تعليله بقوله لانه معدن الخ ومناسبه ح للجزولي هو مصرح به في العتبة انظر نصها ونص الخمي في الاصل والله أعلم وقول ز لان التيمم طهارة ضعيفة الخ فيه نظرا للصواب في التعليل أن يقال انه اذا نقل صار الملح بمنزلة الطعام والكبريت بمنزلة العقاقير فاذا ذاب الجميع رجع لاصله وخرج عن كونه طعاما أو عقاقير تأمل (٣٣) قاله ج وهو ظاهر (به ان صنع) قلت ذكر

المبنياء على جواز تذكيرها وتذليلها أشهر وأكثر وقيل متعين وجعها ملاح ككشع وشعاب انظر المصباح ويتحصل من كلامهم ان الملح أربعة أنواع وأن كلام المصنف محمول على نوعين منها فقط وهما الحجارة والمصنوع من الارض فقط دون المائي لتقدم حكم الذائب ودون المصنوع من التبات لانه من المعدن غالبا * (تنبيه) * ظاهر ان محرزو الباسج والمقدمات كافي مق أن الخلاف في الملح المنقول طرح قصدا أم لا وهو الذي يفهم من استدلالهم على السلب بما طرح انهما فارق الارض صار طعاما أو شيبا بالطعام ومن مقابلتهم له بما كان قرار الماء وبه تعلم مافي حكاية عج الاتفاق على عدم السلب بالمطروح بلا قصد وقد فرض ابن عرفة الخلاف في الملح المنقول فانظره والله أعلم بفرع ذكر السيد على السند في شرحه لهذا المختصر انه يجوز الوضوء بالماء

طاهرا مطهرا أو سواء كان تغيره منه وهو في قراره أو صنع منه اناه في تغير الماء منه وقد فرق به ض أهل العلم بين تغير الماء من هذه الاشياء في حال كونه اقرارا له أو طرح فيه ولا فرق بين الموضوعين ولم يكره أحد من مضى الموضوع باناء الحديد على سرعة تغير الماء فيه ومعلوم انه يغير طم الماء وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كان يتوضأ من اناه الصفر ومعلوم انه يغير طم الماء وكان عمر بن عبد العزيز يستعمل له الماء في اناه من صفر اه من تبصرته بالفظه وكذا نقله عن اده وت وسلمه الامامان ابن عاشر وطفي وبه يسقط اعتراض مب على ز والله أعلم ويؤيد مافي ز زيادة على ما ذكرناه أن ح نفسه نقل عن الجزولي ما نصه روى عن ابن عمر كراهة الوضوء من اناه النحاس لانه معدن كالذهب والفضة انظر بقية فقد نسب لابن عمر الكراهة في الوضوء منه وهو خلاف مانسب له أو لامن جواز تسخين الماء فيه فيؤدى الى التناقض أو الى أن له قولين وكلاهما خلاف الاصل واختلاف موضوعهما يكون أحدهما الصفر والآخر النحاس لا يدفع ذلك لان المال واحد ولا سيما مع تعليله بقوله لانه معدن الخ فتأمل له وكلام ابن رشد الاتي على التبريد لما قلناه * (تنبيه) * انظر لمنسب ح ذلك للجزولي وهو مصرح به في العتبة في رسم الجنائز من سماع القرينين من كتاب الطهارة الاول مانصه وسئل عن التوضي في الصفر والحديد فقال لا بأس بذلك وقد أتى عبد الله بن عمر بوضوء في نور من نحاس فأبى أن يتوضأ منه قال مالك وأراه فحانا حقة الفضة قال القاضي معنى قول مالك رحمه الله في هذه المسئلة لا بأس بذلك ولا كراهة فيه عندي وان كان عبد الله بن عمر قد كرهه ونجابه ناحية الفضة اه منه بالفظه وتأمل قول ابن رشد وان كان عبد الله بن عمر قد كرهه مع كلام السماع يتبين لك صحة ما قلناه من أن الصفر والنحاس عندهما ان والله أعلم وقول ز لان التيمم طهارة ضعيفة الخ قال شيخنا ج فيه نظرا للصواب في التعليل أن يقال انه اذا نقل صار الملح بمنزلة الطعام والكبريت بمنزلة العقاقير فاذا ذاب الجميع رجع لاصله وخرج عن كونه طعاما أو عقاقير تأمل اه من خطه بالفظه وهو ظاهر

(٥) رهوني (اول)

العكرى الخاثر الغليظ بشئ اختلط به اذا كان ذلك الشئ مما لا ينقل عنه كالطين والكبريت ونحوهما وان كانت النفس تكثر شره الا أن يكون الطين غاليا على الماء فلا يجوز الوضوء به اه اي لانه حينئذ ينسب عنه اسم الماء ويطلق عليه اسم الطين والطين لا يتطهر به والله أعلم (لا بتغير) قلت قال العلامة الهلالي مانصه ظن التغير كتحقيقه وقدره كحسوسه فلو تغير الماء بمغرة ثم خالطه من الدم ما يتحقق أو يظن أنه لو لا المغرة لظهر لونه في الماء فانه ينجس بذلك ولا يتوقف التأثير بعد حصول الظن على غلبته وان وقع في عبارة بعضهم التعبير بغلبة الظن فليست الغلبة أمر ازا اذ اعلی الظن فان الاضافة بيانية لان الظن غلبة أحد طرفي الاعتقاد غير الحازم ويدل على ما ذكرنا مما قبلتهم غلبة الظن بالشك وانما ذكرت هذا لان بعض الشراح أي كالزرقاني فرق بين الظن فالغناء وغلبته فاعتبرها اه (أوريجا) قلت قال ابن كمال بالاشلا بد من التجو

في قولهم تغير ربح الماء لان الماء ليس له رائحة ذاتية فالمراد طرافيه ربح لم يكن (بما يفارقه غالبا) قول ز أو يفارقه قليلا كغرة الخ فيه نظرفان المغرة من قراره وقد تقدم فالاولى التمثيل لهذا النوع بنحو السلفاة اى الفكر ون فانه اتفارق الماء قليلا فالغرة به غير مضر (أو بخار مصطكي) قول ز وانظر تغير الماء بالكبريت الخ فيه نظره لاقضائه ان طبع الماء بشئ من أجزاء الارض اخف من وضعه فيه دون طبعه وقد تقدم ان الامر بالعكس على ما لح أو هما سياتى على ما لز وغيره وقوله لا يأتى ما مر الخ فيه نظرا لدخان الشئ لا يكون أقوى منه اذ غاية ما علوه به أنه يصعد بأجزاء الشئ المحرق وتأمل ما يأتى في دخان الميتة يظهر لك صحة ما قلناه اه قلت وفيه نظره فقد قال في نور البصر ان كون الكبريت مثلامن أجزاء الارض لا يقتضى ان دخانه أيضا من أجزاء الارض بل الصواب ان الدخان ليس من أجزاء الارض ولا مما لا ينفك جنسه عن الماء غالبا وان تغير الماء به يضيفه سواء طلع من أجزاء الارض أو غيرها كما يفهم من ضج والشارح وغيرهما لانهم سوا بين البخار بالمصطكي والعود وغيرهما والبخار بوزن غراب هو ما يطلع من كل حار من دخان ونحوه وتفسير ز له بالرائحة لا يصح عقلا لانه مثال للجرم الخالط والرائحة عرض ولا تعلق الا لتغير الناسي من مجرد الرائحة مغفرة لانه بالمجاورة ولان الماء عرفت من معناه ولفظة بخار في المستن عطف على دهن فهو مدخول للكاف وحينئذ فيدخل بخار الطيب كله وبخار القبر ودخان الحطب ونحو ذلك وكثيرا ما تغير أو وصف الماء بالدخان الذى (٣٤) ينكس اليه ويمتزجه ولا ينبغي أن يجرى فيه الخلاف المتقدم عن

(بما يفارقه غالبا) قول ز أو يفارقه قليلا كغرة الخ اعترضه تو بقوله التغير بالمغرة هو من التغير بقراره وقد علم حكمه فيما تقدم فالاولى التمثيل لهذا النوع بنحو السلفاة فانه لا يتفارق الماء غالبا وتعيش اذا خرجت منه فالغرة به غير مضر اه بلفظه (أو بخار مصطكي) قول ز وانظر تغير الماء بالكبريت هل هو كطبخه بجزء من أجزاء الارض فلا يضر قطعا الخ فيه نظره ظاهر لان كلامه يفيد أن طبع الماء بشئ من أجزاء الارض اخف من وضعه فيه دون طبعه وليس كذلك بل الذى تقدم ان الامر بالعكس على ما قاله ح أو هما سياتى على ما قاله ز نفسه وقوله ثم التغير هنا في تغير الماء بالكبريت لا يأتى ما مر الخ فيه نظره اذ دخان الشئ لا يكون أقوى منه اذ غاية ما علوه به أنه يصعد بأجزاء الشئ المحرق وتأمل ما يأتى في دخان الميتة يظهر لك صحة ما قلناه (ويضر بين تغير مجمل سانية) قول ز ولولينا كالمزروق الخ اعترضه تو بما نصه لم يقل زروق ولولينا وانما نقل ح كلامه مطلقا ثم قيده بما قال اه بلفظه ومثله لشيخنا ج قلت وما ارتضاه ح من التفصيل نقله القاسماني

تقلل المازرى لان هذا مجزوم بمخاطبته والله أعلم (وحكمه كغيره) قلت قول مب لان التسامح أسهل الخ بل لا تسامح أصلا لان عين الخبث تصف بالنجاسة كما يتصف بها المتنجس وحينئذ فيصدق على التغير بعين الخبث أن حكمه أى وصفه المحكوم له به تحكم مغیره اذ كل منهما وصفه النجاسة لا الطهارة وبالجملة فالحكم في كلام المصنف بمعنى الوصف الحكمى المنقسم الى الطهارة وضدها بدليل أنه قسم

المغير الى المتصف بهما بقوله من طاهر أو نجس والطاهر هو المتصف بالطهارة والنجس هو المتصف بالنجاسة عن ولم يدكر له ما حكى آخر فأراد أن يبين العنوان الذى ذكرهما به لا من حيث ما لم يدكره من الاحكام والله تعالى أعلم (ويضر بين الخ) قول ز ولولينا كالمزروق الخ لم يقل زروق ولولينا وانما نقل ح كلامه مطلقا ثم قيده قال مقيد كان الله له واعلم أن ابن رشد الذى اعتمد المصنف فتواه عبر بقوله كفى ح حتى يتغير من ذلك تغيرا ينافى فاحشا اه قرأى المصنف أن البين والفاحش بمعنى فاكثى بأولهما واكتفى ابن عرفة بأخرهما والبين فى الأصل بمعنى الظاهر والفاحش بمعنى المتجاوز الحد فهو بمعنى الظاهر جدا الذى لا يتخفى على أحد ولا يحتاج فى ادراكه الى تنبيه واذا كان كذلك فلا يحتاج بادره أهله المعرفة فتقول عجب العتبر فى كونه فاحشا قول أهل المعرفة الآن يكون خشفه ظاهرا لهم وغيرهم اه غير ظاهروا أيضا يقال عليه ان أراد بأهل المعرفة الفقهاء فهذا كلام الفقهاء ليس فيه تحديد الفاحش الا ما يفهم من معناه لغة وان أراد غيرهم فلا مدخل لهم هنا وان أراد أنه يرجع فى مدلول لفظ الفاحش الى أهل اللغة فهو كذا جميع اللفاظ التى لم تنتقل الى معنى اصطلاحى على أن ارادة هذه بعيدة من لفظه قاله العلامة الهلالي رحمه الله وما ذكره ابن رشد فى المتغير بالكان مثله المتغير بالرائحة الودح فى حواشى الانهار التى يغسل فيها الصوف أو برائحة الصابون والغاسول أى العسبي ونحوها فى قرب المواضع التى تغسل فيها الثياب أو برائحة الخلود فى المواضع التى فيها الدباغون فكل ذلك مسلوب الطهورة واذا كان كذلك فاذا حلت به نجاسة قليلة نجسته وان لم تغيره كما يأتى والله الموفق

عن ابن عرفة وقبله فانظره فيجب التعويل عليه (والاظهر في بئر البادية بهم ما الجواز) قول
 مب واعلم ان في قول المصنف بهم ما يحتمل الخ نحوه لتو وما نسباه من هذا الاعتراض لق
 لم أجده في النسخة التي بيدي منه وهذا البحث الوارد على كلام المصنف واردة على كلام ابن
 عرفة أيضا لانه لم يخص ذلك بالانهار والغدير بل أتى بلفظ عام يشملهما ويشمل غيرهما كالآبار
 والعيون ونحوه وفيما غير لونه ورق أو حشيش غالبا ثالثا يكره للعراقيين والاياني وقول
 السليمانية تعاد الصلاة بوضوئه في الوقت وروى ابن غانم فيما تغير لونه وطعمه سيول ماشية
 ترده وروىها لا يعجبني الوضوء به ولا أحرمه الباجي لانها لا تنقل عنه غالبا كقول العراقيين
 اللخمي لانه كثير تغير بطاهر قليل وجعل في سلب طهوريته وكرهته قولين وتبعه ابن
 رشد مقتيا بطهورية ماء البئر المتغير بالخشب والحشيش الذي تطوى بهم ما الارض اه منه
 بلفظه تأمله ولكن البحث مع المصنف أقوى لنسبته ذلك لابن رشد وابن عرفة وان عمه في
 أول كلامه فعزوه لابن رشد سالم فقلت وقد صرح مب وغيره بأن مختار ابن رشد هو قول
 العراقيين واذ سلم ذلك فالظاهر ما أفاده كلام المصنف وابن عرفة من أن ذلك غير مقصور
 على النهر والغدير كما يدل على ذلك كلام الباجي واللخمي وسند وابن العربي ونص الباجي
 وأما اذا سقوا ورق الشجر أو الحشيش في الماء وتغير فان مذهب شيوخنا العراقيين لا يمنع
 الوضوء به وقال أبو العباس الاياني لا يجوز الوضوء به وجه القول الاول انه مما لا ينقل
 الماء عنه غالبا ولا يمكن التحفظ منه فيس ترك استعماله كالطعبل وقد روى في المجموعة ابن
 غانم عن مالك في تحريم تردها الماشية فتبول فيها وتروث فيتغير طعم الماء ولونه لا يعجبني
 الوضوء به ولا أحرمه ومعنى ذلك أن هذا مما لا ينقل الماء عنه غالبا ولا يمكن منعه منه اه
 منه بلفظه ونقل ح بعضه ونص اللخمي وان تغير أحد أوصافه وكانت أجزاء ما خاطه
 أكثر كان غير مطهروا كانت أجزاءه قليلة كان في المسئلة قولان والمعروف من
 المذهب أنه غير مطهروا ويتم ان لم يجد غيره فان توضأ به أعاد وان ذهب الوقت وروى عن
 مالك انه مطهروا ان تركه مع وجود غيره على وجه الاستحسان فقال في المجموعة في الغدير
 ترده الماشية فذكر نص السابق في كلام الباجي وقال بعده ما نصه فعلى هذا تجزى الصلاة
 به وتستحسن الاعادة ما لم يخرج الوقت وان عدم غيره لم يفتقر على التيمم ويتوضأ به
 ويتم وفي السليمانية في البئر تقع فيه النخل أو ورق الزيتون أو التين فتغير لونه قال لا يتغير
 لونه الا وطعمه قد تغير فلا يتوضأ به وان فعل وصلى أعاد ما يذهب الوقت وهذا نحو الاول
 اه منه بلفظه وقد نقل ح بعضه وبين معنى قوله وهذا نحو الاول فانظره وانظر كلام سند
 وابن العربي فيه ويأتي كلام ابن العربي في كلام مق أيضا على أن نقل هنا عن
 ابن رشد ما هو صريح فيما عزا له المصنف فان صح ذلك فالبحث مع المصنف ساقط من
 أصله لكنني لم أر أحدا ممن نقل بعض كلام ابن رشد ينقل عنه مثل ما نقله عنه ق ولم أجد
 ذلك له لافي المقدمات ولا في البيان ولا في الاجوبة ونص الاجوبة سئل من مذمة
 عن آبار الصحارى تدعو الضرورة الى طيم بالخشب والعشب لعدم ما تطوى به سوى ذلك
 فيتغير لون الماء ورائحته وطعمه من ذلك هل يجوز الغسل والوضوء به أم لا فأجبت

(والاظهر في بئر الخ) قول مب
 واعلم ان في قول المصنف بهم ما
 يحتمل الخ نحوه لتو وأجيب
 بأنهم قد صرحوا بأن مختار
 ابن رشد هو قول العراقيين
 وحينئذ فالظاهر ما أفاده كلام
 المصنف وابن عرفة من أن ذلك
 غير مقصور على النهر والغدير كما يدل
 على ذلك كلام الباجي واللخمي
 وسند وابن العربي انظر ح
 والاصل على أن نقل هنا عن
 ابن رشد ما هو صريح فيما عزا له
 المصنف فان صح ذلك سقط البحث
 مع المصنف من أصله ولم أجد ذلك له
 لافي المقدمات ولا في البيان ولا في
 الاجوبة انظر نص الاجوبة بطوله
 في الاصل فقلت يحتمل أن نقل
 كلام ابن رشد بالعنى اشارة الى
 ما يقيد به كلام من ذكر بل وآخر
 كلامه في الاجوبة

في نسخة الحشيش بدل العشب

بأن ذلك جائز فسئلست سنة خمس عشرة وخمسة الدليل على صحة ما أجبت به من ذلك
 لخالفه من خالف فيه فقلت الدليل على صحة ما قلته في ذلك أن الأصل في الماء الطهارة
 والتطهير لقول الله عز وجل وأنزلنا من السماء ماء طهورا وقوله عز وجل وينزل عليكم من
 السماء ماء ليطهركم به وقوله عز وجل وأنزلنا من السماء ماء بقدر فأسكنناه في الأرض فياه
 الأرض كلها العيون والآبار والأنهار من السماء أنزلها الله إلى الأرض وأسكنها فيها
 تطهير العباد ورحمة بهم وحياة لهم فوجب أن لا ينتقل في الحدث الاكبر ولا الاصغر
 عن الطهارة بالماء إلى التيمم الا عند عدم الماء المذكور لقول الله عز وجل فان لم تجدوا
 ماء فتميموا صعيدا طيبا لان الماء اذا أطلق يقع باطلاقه على كل ماء من هذه المياه
 صافيا كان او متغيرا مثل أن تتغير أوصافه وهي اللون والطعم والرائحة كوده أو الحماة
 يكون عليها أو لطحلب يتولد فيه وما أشبه ذلك لان تغيره من هذه الاشياء لا ينعيه من وقوع
 اسم الماء عليه باطلاقه تسمية مقتضية له على ما هو عليه من تغيره فوجب أن لا يكون
 لذلك تأثير في منعهم التطهير وكذلك اذا تغير ما يترى من آبار البحارى من الخشب
 والعشب اللذين طويت بهما البئر للضرورة الى ذلك اذ لا فرق بين ذلك في المعنى لاستوائهما
 في العلة وهي عدم الانفكاك من السبب المغير لما لان الماء الراكد لا يتحول في الغالب
 من حماة أو طحلب يغيره كما أن هذه الآبار التي في البحارى لا تتحول من الخشب اذ لا يستغنى
 في احتقارها عنها بخلاف ما تغيرت أوصافه من المياه بما أنضاف اليه من الاطعمة والمائعات
 من الاشربة أو غير الاشربة كالخبر أو الفول أو الحصى أو ما أشبه ذلك ينفع فيه حتى يتغير
 من ذلك أو كالغسل أو الرب أو ماء الورد أو ماء الریحان أو ما أشبه ذلك يضاف اليه فيستغير من
 ذلك جميع أوصافه أو بعضها لان الماء اذا تغير احد أوصافه بشئ من هذه فقد خرج عن
 حد الماء المطلق الذي دل كتاب الله تعالى على جواز الغسل والوضوء به اذ لا يكتفى في
 تسميته باطلاق اسم الماء عليه دون أن يوصف بأنه ماء الخبز أو ماء الفول أو ماء الحصى أو
 ماء مضاف بغسل أو برب أو بما ورد أو ببول بعير أو شاة أو ما أشبه ذلك فلما لم يصح أن
 يكتفى في الاخبار عن شئ من هذه المياه على ما هو عليه باطلاق اسم الماء عليه دون بيان
 ما تغير به من هذه الاشياء وجب أن لا يجوز الغسل ولا الوضوء به كما لا يجوز بقاء الورد وماء
 الریحان وما أشبه ذلك اذ ليس ذلك بقاء مطلق ومما يدل دليلا ظاهرا على أنه لا فرق بين
 الماء المتغير بالخشب والعشب اللذين تطوى بهما آبار البحارى وبين الماء المتغير من ركوده
 أو من الحماة أو الطحلب المتولد فيه أن الخالف لو حلف أن يشرب ماء صرفا فشرب ماء آبار
 البحارى المتغير من الخشب الذي طويت به لبر في عينه كما لو شرب ماء متغيرا من الحماة أو
 الطحلب وما أشبه ذلك أو صافيا لا تغير فيه بحال ولو حلف أن لا يشرب ماء صرفا فشرب ماء
 متغيرا بشئ من هذا كله لحنت كما لو شرب ماء صرفا لا تغير فيه بحال فوجب أن لا فرق بين
 الموضوعين لاستوائهما جميعا في البر والحنت بخلاف ما لو حلف أن لا يشرب ماء صرفا أو
 لا يشربه فشرب ماء الورد أو ماء مشو أو ببول أو برب أو بشارب من الاشربة لان الحكم
 في ذلك أن يحتمل اذا حلف لا يشربه فشربه وان يبر اذا حلف أن لا يشربه فشربه فإليه

الطاهرة على هذا تنقسم على ثلاثة أقسام ما مطلق وما مقيد بإضافته الى غير عنصره وما مقيد بإضافته الى ما انضاف اليه من الاشياء الطاهرة فالماء المطلق هو ما كان من الماء يكن في من تسميته على ما هو به باطلاق اسم الماء عليه وهو الماء المطلق الذي يرفع الاحداث ويزيل من الثوب والبسطن حكم النجاسة بزوال عينها وذلك ماء البحر وماء الانهار وماء الآبار وماء العيون صافيا كان أو متغيرا اذ لم يكن تغيره بما انضاف اليه مما ينقل عنه وأما الماء المقيد بإضافته الى غير عنصره فليس يطهر ولا يرفع الحدث عند الجميع ولا يزيل حكم النجاسة من ثوب ولا بدن عند مالك وجميع أصحابه وان ازال العين خلافا لابي حنيفة أن كل ما ازال عين النجاسة ازال حكمها وهو ماء الورد وماء الريحان وما أشبه ذلك من مياه سائر الاشجار وأما الماء المقيد بإضافته الى ما انضاف اليه من الاشياء الطاهرة مثل الماء ينقع فيه الخبز والقول وما أشبه ذلك أو يضاف اليه العسل أو الرب أو السكر أو ماء الورد أو ما أشبه ذلك من الاشربة أو يقع فيه شيء من أبوال مائيو كل لحمه وأروائه فإنه ينقسم على ثلاثة أقسام أحدها أن يكون ما انضاف اليه من ذلك كله يسير لم يغير له وصفا من أوصافه والثاني أن يكون ما انضاف اليه من ذلك كله هو الغالب عليه والثالث أن يكون ما انضاف اليه من ذلك كله ليس هو الغالب عليه الآتية قد غير أو صافه أو بعضها فأما اذا كان ما انضاف اليه من ذلك كله يسير لم يغير له وصفا من أوصافه فلا تأثير له عند الجميع الا ما حكى عن أبي الحسن القاسبي فإنه اتقاه في اليسير من الماء فالذي يأتي على مذهبه فيه أنه يتوضأ به ويتيمم وهو شذوذ في المذهب وأما اذا كان ما انضاف اليه من ذلك هو الغالب عليه فليس يطهر ولا يجوز الغسل ولا الوضوء به عند الجميع ولا يرفع حكم النجاسة عن ثوب ولا بدن عند مالك وجميع أصحابه وان ازال عينها وأما اذا كان ما انضاف اليه من ذلك كله ليس هو الغالب عليه الآتية قد غير أو صافه أو بعضها فالطعم بانفاق والريح على اختلاف فالشهور من المذهب المعلوم من قول مالك وأصحابه أنه ماء غير مطهر فلا يجوز الغسل ولا الوضوء به ولا يرفع حكم النجاسة من ثوب ولا بدن وان ازال عينها وقد روى عن مالك أنه قال ما يحبني أن يتوضأ به فاتقاه من غير تحريم * واعلم وفقنا الله وإياك أن تأثر تغير أو صاف الماء أو بعضها بما انضاف اليه من الاشياء الطاهرة اذ لم تكن هي الغالبة في جواز التطهير به ليس يتفق عليه عند أهل العلم وقد راعى مالك هذا الاختلاف في أحاديثه على أصله في مراعاة الخلاف وذلك قوله في المجموعة في الغدير ترده الماشية فتبول فيه وتروث حتى يتغير لونهما وطعمهما لا يحبني أن يتوضأ به من غير أن يحرمه فعلى هذا من توضأ به وصلّى أجزأته صلاته وأعادهما لم يذهب الوقت استحسانا وان لم يجذسوا لم يقتصر على التيمم وحده دون الوضوء به فكيف يصح لقائل أن يقول في الماء المتغير في آبار الصحارى من الخشب والعشب اللذين طويت به مامع الضرورة الى ذلك وكونه غير خارج عن حد الماء المطلق على ما بيناه ان الوضوء والغسل لا يصح به وهذا بعيد وما ذلك الا كنهو ما روى عن بعض المتأخرين في الماء المتغير في الاودية والغدير مما يسقط فيه من أوراق الشجر النابتة عليه أو التي جلبتها الرياح اليه لا يجوز الوضوء ولا الغسل به وهو من

٣ قوله لو لم يخ كذا في الاصل
بالتأنيث كتبه معصمه

فقد قال غ بعد ما نقله عنه مب مانصه ودل اخر كلامه ان فتواه غير قاصرة على ما تطوى به البئر من ذلك فاطلاق المصنف صواب اه وسيله ح وما قيل من ان البئر يمكن التحفظ بتغطية بخلاف غير ما مبنى على ان معتمد المصنف فيها هو القياس وليس كذلك على ان بئر البادية لا تخلو بتغطيتها من مشقة فادحة لكثرة المتساولين للماء منها فقامله والله أعلم (وفي جعل الخياط الخ) قلت صورها ابن عبد السلام (٣٨) بصورتين الاولى ان يخاط الماء السالم من التغيير شي موافق لاصفته كما

الرياحين المقطوع الرائحة والثانية ان يكون الماء متغيرا بما لا يسلبه الطهورية فيخاططه مانع موافق لصفته الحاصلة له بعد التغيير كالتغير بالمغرة فصارا حرم خالطه صبغ احر مما ينفك عنه ويغيره لو كان صافيا والمانع فرض مثال قال حامد كالك والطرطار كذلك وكلتغير على طاهر اذا خالطه متغير على نجس بناء على شمول الخياط الموافق للطاهر والنجس وهو الذي يدل عليه توجيه شقي التردد وعليه غير واحد من شراح ابن الحاجب والمتن فالتقدير في الاولى يعتبر في بقاء الخياط للماء على اصله وفي الثانية يعتبر في بقاء الماء نفسه على اصله قال في ضيق عن ابن عبد السلام ووجه النظر هو ان يقال يصدق عليه انه باق على اصل خلقته وذلك يقتضى اباحة استعماله او يقال لانسلم انه باق على اصل خلقته لان اللون والطعم الموجودين انما هما وصفان للخياط والماء وادنى الامور الشك وذلك يقتضى تجنب هذا الماء وما ل ابن عبد السلام الى عدم تقدير الموافق بخلافه ووجهه بوجهين أحدهما أن الاصل في الماء هو الطهورية فنفسك بها

الشذوذ الخارج عن أصل مذهب مالك في الماء فلا ينبغي أن يلتفت اليه ولا يرجع عليه والله تعالى التوفيق لا شريك له اه منها بلفظها ونقل ح بعضه مختصرا ومق مختصرا أيضا وقال عقبه مانصه انظر قوله النابتة عليه فانه خلاف ما حكا به بعضهم عن ابن العربي من انه حكى اتفاق العلماء على جواز الوضوء بماء تغير من ورق شجرة بنت عليه حتى قال البعض ينبغي حمل خلاف الايباني على اسقاط غير النابت لامكان التخرز منه من غير عسر اه منه بلفظه واذا تأملت كلام ابن رشد هـ ذاهل لك صحة قول غ ودل آخر كلام ابن رشد على أن فتواه غير قاصرة على ما تطوى به البئر فاطلاق المصنف صواب اه ووجه ذلك والله أعلم ان قوله وما ذلك الا كنهوماروي عن بعض المتأخرين في الماء المتغير في الاودية والغدران هو صريح في مساواة المتغير بورق الشجر والتغير بما طويت به البئر ولذلك سلم ح والله أعلم كلام غ ونسب له ق ما يوافق كلام المصنف فان قلت سلما أن كلام ابن رشد يفيد المساواة بينهما لكن في ماء الغدر والانهار لا في ماء البئر كما هو صريح كلام المصنف قلت ليس في كلام ابن رشد ما يفيد قصره على ذلك الا ان يتعلق بمفهوم قوله في الاودية والغدران وقد علمت ما في دلالة مفهومي الخالفة ولا سيما في غير كلام الشارع مع أنه قد سوى أولي الجيع اذ قال وذلك ماء البحر وماء الانهار وماء الابار وماء العيون صافيا كان أو متغيرا اذ لم يكن تغيره بما انضاف اليه الخ والورق وشجره هو عنده مما لا ينفك عنه الماء غالبا لانه اختار قول العراقيين وحكم على مقابله الذي هو قول الايباني مغيرا عنه بعض المتأخرين بالشذوذ وقد علمت من كلام الباجي وغيره من قدمناهم أن محل الخلاف الماء من غير تغيير قول غ ق قال البعض ينبغي الخ كالصريح في أن كلامه الايباني في البئر لانهم التي يمكن التخرز من غير عسر عن سقوط الورق فيها الا انهار والغدر ولان كلام السليمانية صريح في أن موضوعه البئر بتغير بورق الزيتون حسبا بتقديم في كلام الحموي وقد جعل له ابن عرفة ثالثا مقابلا لكل من قول الايباني والعراقيين الذي جعلوه المعتمد فلم يبق للتعليق بذلك المفهوم وجه وما قيل من ان البئر يمكن التحفظ بتغطيتها بخلاف الانهار والغدر مبنى على ان معتمد المصنف فيها هو القياس وليس كذلك وأيضا بئر البادية وان كان يمكن تغطيتها لكن ذلك لا يخلو من مشقة فادحة لكثرة المتساولين لاخذ الماء منها واختلاف الايدي عليهم لا يعيب وعن يعيت أول انهاره وسطه وآخره وبعض الليل على مر الزمان والقائلون بأنه طهور انما علوه بالمشقة والخارج فليست أملا بانصاف والله أعلم (وفي جعل الخياط الموافق كالمخالف نظر) قول ز والراجح الثاني فيه

حتى يحمق أو يظن زوالها ما بظهور التغيير لا حدا وصافه وما يكون الخياط للماء أكثر منه فيكون الحكم نظرا للاكثر وثانيهما ان التقدير لوقيل به لكان مشكلا وموقعا في حيرة لعدم انضمام ما يقدر به فان أنواع الخياط للماء متناهية متفاوتا كثيرا بعضها قليل لا يغير وبعضها لا يغير منه الاضعف ذلك القليل أو اضعافه والتوسع الواحد منها متفاوت أصنافه كما ورد الجيد الذكي ومنه الادون ومنه المتوسط وكذلك الخل وغيره وتعقب في ضيق الثاني قائلا وفيه نظر لانا اذا قدرناه من الوسط

كما هو الاصح عند الشافعية وجعلنا الماء كله غير متغير في صورته ما اذا كان متغيرا بقراره لم يلزم ما ذكرناه وهو تعقب واضح لان كل مخاط موافق يقدر من وسط صنفه الباقي على أصله فاذا كان من ماء الزهر قد تم من وسط ماء الزهر المخالف واذا كان من ماء الورد فن وسط ماء الورد الباقي على أصله وكذا سائر أنواع المخاط الموافق وذلك منضبط هذا في الاولى من صوري ابن عبد السلام وأما الثانية منهم ما فلا يتوهم فيها عدم الانضباط لان الماء يقدر صافيا خاليا من المغرة مثلا ثم يتطهر هل يغيره هذا القدر المخاط له من الاجنبي بتقدير وروده عليه صافيا ويتعقب أول وجهيه بأن المخاط المخالف المغير انما سلب الظهورية ولم يسلبها القدر الذي لم يغير مع أن في كل منهما استعمال أجزاء من غير الماء جزم لان الشرع جعل الحكم للغالب فالقدر المغير له ماء حسا أو تقديره غالب له والماء مغلوب فكان الحكم للغالب في الصورتين وان لم يكن التغير محسوسا ماله فقد البصر أو لعدم شرط ادراكه أو لوجود مانعه كظلمة أو حائل أو لزوال الكيفية التي بها يتغير الماء كما في هذه المسئلة لان هذا القدر من هذا النوع علمنا انه كثير في نظر الشرع غير مغتفر عنه فالسلب لظهورية الماء هو المخالف لا كيفيته وانما الكيفية ضابط للقدر الذي لا يغتفر بدليل وجود السلب اذا كان الاجنبي الموافق أكثر من الماء وفا قام ابن عبد السلام ولما عرفت من ضعف ما جرح اليه ابن عبد السلام وتبعه ز جزم ابن عرفة بمقتضى التقدير قائلا لان الموافق قل أو أكثر في قليل أو كثير الروايات والا قول واضحة ببيان حكم صورته المخ وصورته التي أشار لها ثمان لانه اما ظاهر أو نجس وكل منهما اما كثيرا مغير أو قليل والماء في كل اما قليل أو كثير وقد أجاب غير واحد بأن النصوص التي أشار إليها انما هي واضحة ببيان حكم المخاط المخالف لانه الذي يظهر به التغير المحمول في النصوص مناط بالحكم وأما الموافق فليست النصوص ظاهرة ببيان حكم صورته لان المتبادر من التغير هو المحسوس لا المقدرة فلا يتعين حمل النصوص على ما حملها عليه فالتردد في المسئلة ثابت وكل من شق عليه وجهه ولكن تقدم في توجيهه ما ما يدل على رجحان الشق الذي جزم به ابن عرفة والله أعلم وبما تقدم علم ان محل التردد اذا لم يكن أجزاء المخاط أكثر من (٣٩) أجزاء الماء وأن محله أيضا اذا كان التقدير

نظر بل الراجح الاول لان الموضوع عنده انه تحقق أو ظن انه لو بقي على حاله غير ولا شك انه غير ظهور في هذا الموضوع انظر ح * (تنبيه) * وقع لى هنا وهم في فهم كلام ابن عرفة اذ نسب له عكس ما قاله فقامله وانظر نص ابن عرفة في ح و ت و م ب ولم أر من به

بذهاب وصف الماء وتغيره بنحو قراره وأما ان كان موافقا للماء في أصله فلا يدخل في كلام المصنف خلافا لمب لانه لا يمكن تقديره مخالفا لمعنى تقديره مخالفا أن يقدر باقيا على أوصافه المخالفة لا و صاف الماء وهذا ليس له صفة مخالفة لصفة الماء أصلا وتقديره متصفا بصفة نوع آخر غير نوعه ملزوم لتحكم البحث لكثرة الأنواع المغيرة له كثيرة لا تقتصر وتفاوتها في الاوصاف تفاوتها لا ينضبط مثلا ماء الزجوج بفتحيتين وهو قضان العنب اذا كسرت أو قطعت زمن التسمية خرج منها ماء زلالى صاف وقد يخرج أيضا من غير شجر العنب في بعض الفصول والاحوال اذا خالط الماء هو وعرق لم يثبت تقديره مخالفا اذ ليس له صفة مخالفة يرد اليها ورده بالتقدير لنوع اجنبي عنه من أنواع المخالف ترجيح بلا مرجح والظاهر من كلام الأئمة وهو الذي ينساق اليه الذهن ويسمى عده النظر أن الاعتبار حينئذ بالكيفية لا اعتبارا حينئذ بالكيفية فاذا كان الماء أكثر فهو طهور واذا كان أقل فغير طهور لما تقرر من ان الحكم للغالب وان كانا متساويين تردد النظر اذ لا غلبة لاحدهما والمساواة مانعة من التسمية وظاهر كلام ابن الامام السلب وهو الظاهر خلاف ظاهر كلام ابن العربي لان المستعمل للممتزج منها مستعمل لأجزاء كثيرة من الاجنبي الذي ليس تابعا للماء والتطهير باجنبي غير تابع للمطلق ممنوع وما أدى الى ممنوع ممنوع وبه يعلم ما في كلام عجي والله أعلم * (تنبيهات * الاول) * اذا كان الماء دون الكفاية فخلط باجنبي فصار به كافي جري على حكم ما تقدم في المخاط المخالف والموافق الذي أصله مخالف والموافق من أصله في الاول يعتبر التغير المحسوس وفي الثاني يقدر بأصله على المعتمد وفي الثالث يعتبر الاكثر كمية ويترجح في المساواة السلب كما هو وبه يعلم أيضا ما في كلام عجي والله أعلم * (الثاني) * قال ابن عرفة مناقشا ابن الحاجب في عبارته التي في مب مانعه وتقدير الموافق مخالفا لقب العقائق كالتحريك كما هو وهذه مناقشة لفظية لا طائل تحتها يجمل مقام ابن عرفة عن اراد مثلها ومقام ابن الحاجب عن ان تورده عليه ومع ذلك يجاب عنها بأن تقدير وجود الشيء أعظم من وجوده والاعم لا يستلزم الاخص فتقدير وجود المخالفة لا يستلزم وجودها بالفعل ومن قواعد الشرع كما قال القرافي وغيره التقديرات تقدير المعدوم وجودا

ليعطى حكمه وعكسه ولولم ان التقدير يقتضى الوجود لم يكن هذا من قلب الحقائق بل من تعاقب وصفين متضادين على موصوف واحد بان تعدم الموافقة أو الحركة ويختلفهما المخالفة أو السكون وقد تقرر في الاوليات من الضروريات ان الجرم قابل للحركة والسكون اى قابل لكل منهما بدلا عن الآخر لا لاجتماعهما على ان قلب الحقائق المستحيل هو قلب الواجب العقلى جائزا أو مستحيلا وقلب المستحيل جائزا أو واجبا وقلب الجائز واجبا أو مستحيلا وما أدى الى ذلك كقلب الجرم عرضا وعكسه والحركة سكونا واما قلب المانع مانعا آخر والجامد جامدا آخر أو حيوانا وقلب الحيوان جامدا والنبات غير نبات وغير النبات نباتا وما أشبه ذلك فجائز وواقع كقلب الجرح خلوا والنطقة علقمة والعلقة مضغة والمضغة حيوانا والحيوان جامدا بالمسخ والموت والشجر رمادا أو خمسا والحب والنوى نباتا وهذا وان كان في الحقيقة من تبديل الصفات فهو يعد في العرف من تبديل الذات هذا وقد وقع اق ورس وعج وهم في فهم كلام ابن عرفة فتشبهوا له عكس ما قاله كانه عليه الهلالى رحمه الله والله أعلم وأما كلام المصنف فقد تأول غير واحد من الشراح الجعل فيه بالتقدير وظن بعضهم انه يناقش بما نقض به متبوعه وان الجواب كالجواب والحق انه لا حاجة الى التأويل ولا الى الجواب المذكورين لحسن بقاء الجعل على ظاهره من التمييز وعدم ورود المناقشة عليه بوجه وذلك لسلك المصنف طريق التشبيه المذكورة أداته المحذوف وجهه لعلمه من السياق والمعنى وقع التردد في تصير المخالط للماء الموافق له في وصفه كالخالف له فيه في حكمه فيسلب من الموافق القدر السالب من المخالف وعدم تصيره مثله فلا يسلب من الموافق القدر المذكور ولا ريب في استقامة هذا المعنى ولا في تأدية عبارة المصنف اياه بلا تكلف فتأمل والله تعالى أعلم

(الثالث) * ذكر ابن راشد ان أصل هذه المسئلة لابن عطاء الله ومنه أخذها ابن الحاجب وثبت ذلك بتوقف على ثبوت تقدم تأليف ابن عطاء الله على تأليف ابن الحاجب وذلك محتمل لما ذكره وليعكسه ولكونه من توارد الجواهر لانهم ما كانا متعاصرين ومترافقين في الاخذ عن الشيخ أبي الحسن (٤٠) الا يارى بل ذكر في التعريف برجال ابن الحاجب ان ابن عطاء الله

المذكور أخذ عن ابن الحاجب وليس ابن عطاء الله هذا هو صاحب الحكم كما قد يتوهم من الشهرة بابن عطاء الله الاسكندر في

على ما وقع لق والكمال لله تعالى (وفي التطهير عما جعل في الفم قولان) قول ز فاجواب أنه من الموافق الخ قال شيخنا ج فيه نظر والحس يكذبه قلت يشهد لما قاله شيخنا كلام مق ونصه وينبغي أن تقيد هذه المسئلة بما إذا لم يكن في الفم نجاسة وبما

بل هو غيره انظر الديباج (وفي التطهير عما الخ) قال مقيد عفا الله عنه ذكر ح ان بعضهم قيد الخلاف اذا بأن لا يكون في الفم نجاسة قال وهو ظاهر اه وقد يبحث فيه بأنه ان أريد بالنجاسة المغيرة للماء فلا حاجة للقيد ولا خصوصية للنجاسة كما هو معلوم من قول المصنف لا يمتنع لونا وأطعمه أو ربحا الخ وان أريد بها غير المغيرة فلا تسلب الطهورية على المشهور فيبقى القولان معها ويجب أن المراد الثاني لان ابن القاسم القائل بالطهورية في المسئلة يقول قليل الماء ينجسه قليل النجاسة وان لم يغيره فيوافق ابن القاسم في المسئلة على عدم صحة التطهير اذا كان في الفم نجاسة لم يغير غايته أنه قائل بذلك للنجاسة ومقابلها قائل به للاضافة بالرى فقد اتفق على عدم صحة التطهير وظهور وجه الحاجة للقيد توجه اختصاصه بالنجاسة لكن هذا في عين النجاسة أما ان ذهبت عينها بالبراق ولم يبق الا حكمها بالقولان باقيا عند الاكثر لقول المصنف ولوزال عين النجاسة بغير المطلق لم يتنجس ملاقي محالها والله أعلم * واعلم أن الظاهر ان مراد ضج بتحقيق التغير في قوله واتفقا على انه لو تحقق التغير لا تتركون الرى غالب على الماء كما قال ابن الامام وذلك ان الرى وان كان موافقا للماء في أوصافه الثلاثة فقد خالفه بما فيه من الزوجة والغلاظ فاذا ظهرت الزوجة والغلاظ على الماء صار مغلوبا وكان الرى غالبا له والحكم للغالب كما تقدم وما استظهره غير ظاهر في نفسه ولا من كلام ضج أما الاول فلما تقدم في مسئلة الزجوج ان ليس للرى أصل يرد اليه وأنواع غيره من المخالف متخالفة متفاوتة ولا مرجح للتقدير به ضج فالاولى ان تعتبر كثرة الاجزاء المؤدية الى ظهور الغلبة في الماء وأما الثاني فانه في ضج علم الحكم على تحقق التغير والمتبادر منه هو المحسوس وبه يعلم ما في كلام ميب والله أعلم وأما تقيد بعضهم السلب بأن لا يغسل الفم والافه ويطهره بغير صحيح لان الرى لا تنقطع مادته بالغسل فلا يزال ينبعث والله أعلم ثم ان الفرق بين هذه المسئلة ومسئلة وفي جعل المخالط الخ من وجهين أحدهما ان المخالط في تلك من أصله وصف مخالف لوصف الماء زال عنه فبرذاليه بالتقدير عند من قال به والمخالط في هذه ليس له وصف مخالف في الأصل بل هو باق على أصل وصفه الذي ينبعث به من العين التي تحت اللسان

ثانيهما ان الخلاف في تلك حقيق لانهم مفروضة في تحقق المخالطة وفي كون المخالطة مغيرة او بقي على أصله والخلاف في هذه خلاف في حال أي في حال الماء المنفصل عن القم هل انفصل مخلوطا بريق معتدبه في الاضافة أو غير مخلوط به ومن هذا الوجه يعلم الفرق بين هذه ومسئلة الزرجون فهى مسائل ثلاث متباينة تشابهت فالتبست على بعض الافهام لافتقارها لامعان النظر وقول مب عن ح دل كلام ضيح وابن الامام على ان الفرق الخ فيه نظرم وجهين أحدهما ان ح استظهر في السابقة كون محل التردد صورة الشك في القدر الحاصل لوبقى على أصله (٤١٠) هل يؤثر أم لا وهذا مناف لذلك فاما أن

يطلب استظهاره أو تفرقه
وثانيهما انه لا شك عندهم في هذه
اذ لو حصل لهم الشك في حصول
القدر المضى وعدم حصوله لكان
الحكم هو الطهورية والغاء الشك
استصحابا للاصل ولما لا لقاعدة
الشك في المانع بل أحد القائلين
ترجحه عندهم امكن الانفكاك عن
الساب فقال بالطهورية بقاء مع
الاصل والاخر رأى عدمه فقال
بعدمها والحاصل أن الماء
المجوعول في القم تارة يتحقق تغيره
فيسلب الطهورية ولا يتجبه فيه
الخلاف وتارة يتحقق عدم تغيره
ولا خلاف في طهوريته بين الامام
وابن القاسم وتارة لا يتحقق فيه
تغير ولا عدمه وتحت هذا القسم
ثلاثة أقسام لانه اما أن يترجح عند
الناظر تغيره أو عدم تغيره أولا يترجح
واحد منهما فان ترجح أحدهما
أجرى عليه حكمه وان لم يترجح
أحدهما بقي على الاصل وهو
الطهورية فان قلت أين محل
الخلاف قلنا محل القسم الثالث
أعني أن لا يتحقق التغير ولا عدمه

اذ لم يتغير أحد أوصاف الماء بالريق وبما اذا كان الماء قليلا فاذا توفرت هذه القبول
أشبهت المسئلة الماء المخلوط بما وافق صفته ولهذا ذكرها عقبها لا يقال فهذا فرع من
المسئلة منصوب وهو يصح ما قال ابن عرفة ويطلب قول من جعل المسئلة محل نظرية معنى
انه لا نص فيها لاننا نقول المانع من استعمال هذا الماء عند من يراه مخالطة الريق له والريق
لا يوافق صفته صفة الماء على ما لا يخفى ولهذا رأى بعضهم أن الخلاف في هذا الفرع
خلاف في حال هل خالط هذا الماء شيء من الريق أم لا اه محل الحاجة منه بلفظه وبه يعلم
ما في تلك الاجوبة التي ذكرها ز فانها مبنية على غير أساس والله أعلم (وكره ما يستعمل
في حدث) قول ز كان يصلى بها أم لا كوضوء لزيارة الاولياء قال مب فيه نظرا حيث
كان لا يصلى بها كيف يجب عليه استعمالها فيه مع أن الطهارة حينئذ مستحبة الخ ولا
يلزم ز ما أزمه لان قوله قبل والاوجب استعماله لا يشمل جميع ما ذكره بل هو خاص
بما يصلح له قال ح واختلف في علل كراهة الماء المستعمل أو المانع منه على أقوال فقيل
لانه أدبت به عبادة وقيل لكونه أزال المانع وقيل لكونه لا يعلم سلامته من الاوساخ
وقيل لانه قد ذهب قوته في عبادة فلا يقوى لعبادة أخرى وقيل لانه ماء الذنوب وقيل لانه
لم ينقل عن السلف جمع ذلك واستعماله والراجع في تعليل الكراهة كونه مختلفا في
طهوريته واقتصر في الذخيرة على التعليلين الاولين قال فان اتفيا كما في الغسلة الاربعة
في الوضوء فلا مانع وان وجدا أحدهما كالمستعمل في الغسلة الثانية والثالثة وفي الاوضيعة
المستحبة وفي غسل الذمية من الخيض اختلف الخلاف في ذلك اه وأصله لابن عرفة اه
منه بلفظه * (تنبيهان * الاول) * قول ح وأصله لابن عرفة مشكل سواء رجع الضمير
لكلام القراني وذلك بين لتقدم القراني على ابن عرفة بكثير أو رجع لكلام ح فيكون
المعنى أنه سبقه اليه ابن عرفة لانه نقل لفظ الذخيرة لالفظ ابن عرفة ولانه سلم كلام القراني
وابن عرفة تعقبه ونصه ونقل القراني في تعليل عدم طهوريته بأنه أدبت به عبادة أو رفع
مانعا قولين فان اتفيا كما الاربعة فطهور واتفاء أحدهما كما طهر ذمية لزوجهما من
الخيض نقيية الجسد أو وضوء التجدد على القولين لا أعرفه اه منه بلفظه * (الثاني) * قوله
واقتصر في الذخيرة على التعليلين الاولين الخ فيه نظرمع ما نقله عنها في ضيح ويأتى

(٦) رهونى (أول) فرأى المانع ان الغالب عليه التغير ورأى المجر غلبة عدم التغير ولذا كان الخلاف
ليس حقيقيا كما هو والله أعلم (وكره ما الخ) قول مب فيه نظرا حيث كان لا يصلى بها الخ لا يلزم ز ما أزمه لان قوله قبل
والاوجب استعماله لا يشمل جميع ما ذكره فبعدل هو خاص بما يصلح له وهل علل الكراهة أو المانع أنه أدبت به عبادة أو كونه
رفع مانعا أو كونه لا تعلم سلامته من الاوساخ أو أنه قد ذهب قوته في عبادة فلا يقوى لعبادة أخرى أو أنه ماء الذنوب أو انه لم ينقل
عن السلف جمع ذلك واستعماله أو كونه مختلفا في طهوريته وهو الراجع أقوال انظر ح وعلى الاولين فلا نهى في المستعمل
في الغسلة الاربعة في الوضوء لا تنهاتهما كما قاله القراني والله أعلم

(وفي غير مرتد) قول ز وفي
غسله ثالثة أو ثالثة الخ مثله
للقرافي ونازعه ح بأن سنداً من
يقول أنه لا كراهة في المستعمل في
غير حدث وهو يقول بكرامة ماء
الغسله الثامنة والثالثة فانظره
وقول ز وأما ماء غسل الذميمة
إلى قوله بالتردد على ما استظهره
ح وفي د أنه من التردد الخ فيه
أن كلام القرافي وح ليس فيه
التصريح بأن محله إذا تحقق طهارة
جسمها خلاف ما يقتضيه كلامه
ويقتضى أيضاً أن ما نقله د عن
القرافي لم ينقله ح مع أنه نقله ولم
يستظهر الكراهة خلافاً لما في ز
أنظره **ق** قلت بل استظهر ح
الكراهة كما في ز عنه وأما قيد
ز بالنقية الجسد لأنها لم تكن
كذلك تحقيقاً أو ظناً فناء غسلها
مخالف ليعبري على حكمه فالتقيد
مراد حتى عند من لم يذكره كضريح
وح ولذا جزم به ابن عرفة والله
أعلم وقول ز وأما ماء الغسله
الرابعة الخ فيه أن قوله مما لا يصلي
به يشمل غسل الجمعة والعيد مع أنه
تقدم له الجزم بأنهما من محل
التردد وعلى تسليم قصره على
غيرهما فلا وجه لتفرقه بين غسل
العيد يجعله من محل التردد ووضوء
الجنب يجعله خارجاً عنه فالحق
دخوله في محل التردد كما يفيد
ح وغيره والله أعلم * (تنبيهات
* الأول) * نقل ابن عرفة يقتضي
أن محل الخلاف في الماء المستعمل
في الحدث إذا كان مستعملاً في

في الحديث ثلاثة أقوال والمشهور كراهة استعماله مع وجود غيره وهل المستعمل في غيره كالجديد كذلك فقبري فيه الأقوال الثلاثة أو هو خارج عن ذلك فيجوز بالأخلاف طريقان للمتأخرين وأفاد ذلك أن المستعمل في غير الحديث داخل في محل الخلاف أو خارج عنه وليس عدم كراهته قولاً رابعاً وجعله ابن عرفة رابعاً مقابلاً للأقوال الثلاثة ونصه وما توضح به أن كان بعضو مستعمله ما يحل به فخالط والافني طهوريته ثالثاً أن كان وضوءه تجديد لا رفع حدث ورابعاً ما مشكوك فيه يتيمم مع وضوئه لابن القاسم مستحسن تركه لغيره ورواية ابن القصار عنه مع أصبغ وحلق عن روايته ورواية الشيخ ورواية الطراز واللمعي عن ابن القصار عن الأبهري ابن حنث اتفاقاً على كراهته اه منه بلفظه ***(الرابع)*** نسب ح القول الثاني في كلام ابن عرفة لرواية أصبغ عن مالك وابن القصار عن ابن القاسم ولم أر من صرح بعزوه لرواية أصبغ وانما بسبوه لقوله قال اللمعي في تبصرته ما نصه اختلف في الماء الذي قد توضى به فتيل يتوضأ به وهو طاهر مطهر وهو قول ابن القاسم إلا أنه يستحسن أن لا يتوضأ به مع وجود غيره وقيل هو طاهر غير مطهر ولا يتوضأ به وإن لم يجد سواه يتيمم وهو قول مالك في مختصر ابن أبي زيد وابن القاسم في كتاب ابن القصار وأصبغ في كتاب ابن حبيب وقيل يتوضأ به ويتيمم ويصلي صلاة واحدة ذكره ابن القصار عن الشيخ أبي بكر الأبهري رآه في معنى المشكوك في حكمه والقول الأول أقيد لأن الوضوء لا يخرج عنه أن يسمى ماء ولم يأت حديث ولا إجماع أنه لا يؤدي به العبادة واحدة فوجب أن يكون على أصله ويكره ذلك ابتداءً لأنه لا يسلم من ذهنية تخرج من الجسم فتخالطه اه منها بلفظه وقال ابن يونس بعد ما قدمناه عنه في التنبيه الأول مانصه وروى عن مالك أنه لا يتوضأ به بحال وقاله أصبغ وقال أصبغ ومن لم يجد الماء قد توضى به فليتيمم لأنه غسالة قال أبو الواحق والأصوب أن يتوضأ به في عدم الماء لأن أداء العبادة لا يمنع من الوضوء به كالتوب إذا صلى به لا يمنع أن يصلي به ثانية ثم قال بعد كلام وقيل في الماء الذي توضى به مرة ثانية يتيمم ويتوضأ به ويصلي اه منه بلفظه ونحوه للباحي وابن رشد وعياض وتأتي عبارتهم إن شاء الله ونحوه اسند انظر نصه في ح وقال ابن الحاجب مانصه والمستعمل في الحديث طهور وكره للخلاف وقال لا خيرة فيه وقيل في مثل حيض الدواب لا بأس به أصبغ غير طهور وقيل مشكوك فيه فيتوضأ ثم يتيمم لصلاة واحدة ضحى قوله أصبغ غير طهور وقال اللمعي وغيره هو قول مالك في مختصر ابن أبي زيد ومذهب ابن القاسم في كتاب ابن القصار اه محل الحاجة منه بلفظه فهو لا الأئمة الحفاظ انما سبوا هذا القول لأصبغ لا لروايته وقد نسب ابن عرفة أيضاً لأصبغ لكن في كلامه ما قد يفيد نسبته لروايته أيضاً لكنه أحد احتمالات في كلامه فلا دليل فيه ومع ذلك فقد أدخل ح بعزوه لأصبغ وهو مصرح به في كلام ابن عرفة والله أعلم ***(الخامس)*** اعترض ابن راشد عذماً نقل عن الأبهري قولاً بأن الأبهري انما هو مفسر لقول ابن القاسم والتفسير لا يعد خلافاً اه نقله في ضحى بعد أن قال قبله مانصه وحكي بعضهم عن الأبهري أنه تأول ما وقع لابن القاسم في كتاب ابن القصار على أنه يتوضأ به ويتيمم اه منه بلفظه فتأمل

الأعضاء أي من نجاسة أو وضوء والاغتسال وكذا في المدونة وغيرها لكن ما تقدم عن ح في علة النهي يقتضي خلاف ذلك ***(السادس)*** قال ابن مافي ح أعني القول بأن علة النهي في الماء المستعمل كونه لا تعلم سلامته من الأوساخ تعديلاً بالمنظرة أي شأنه ذلك فلا يقتضي خلاف ما لابن عرفة فتأمل والله أعلم ***(الثاني)*** حاصل كلام المصنف وشروحه أن الماء المستعمل في الحدث فيه ثلاثة أقوال مشهورة والكراهة مع وجود غيره وهل المستعمل في غيره كالجديد كذلك أو يجوز بالأخلاف طريقان فيحدثان فهو داخل في محل الخلاف أو خارج عنه وليس عدم كراهته قولاً رابعاً وجعله ابن عرفة رابعاً مقابلاً للأقوال الثلاثة ونصه وما توضح به أن كان بعضو مستعمله ما يحل به فخالط والافني طهوريته ثالثاً أن كان وضوءه تجديد لا رفع حدث ورابعاً ما مشكوك فيه يتيمم مع وضوئه لابن القاسم مستحسن تركه لغيره ورواية ابن القصار عنه مع أصبغ وحلق عن روايته ورواية الشيخ ورواية الطراز واللمعي عن ابن القصار عن الأبهري ابن حنث اتفاقاً على كراهته اه منه بلفظه ***(الرابع)*** نسب ح القول الثاني في كلام ابن عرفة لرواية أصبغ عن مالك وابن القصار عن ابن القاسم ولم أر من صرح بعزوه لرواية أصبغ وانما بسبوه لقوله قال اللمعي في تبصرته ما نصه اختلف في الماء الذي قد توضى به فتيل يتوضأ به وهو طاهر مطهر وهو قول ابن القاسم إلا أنه يستحسن أن لا يتوضأ به مع وجود غيره وقيل هو طاهر غير مطهر ولا يتوضأ به وإن لم يجد سواه يتيمم وهو قول مالك في مختصر ابن أبي زيد وابن القاسم في كتاب ابن القصار وأصبغ في كتاب ابن حبيب وقيل يتوضأ به ويتيمم ويصلي صلاة واحدة ذكره ابن القصار عن الشيخ أبي بكر الأبهري رآه في معنى المشكوك في حكمه والقول الأول أقيد لأن الوضوء لا يخرج عنه أن يسمى ماء ولم يأت حديث ولا إجماع أنه لا يؤدي به العبادة واحدة فوجب أن يكون على أصله ويكره ذلك ابتداءً لأنه لا يسلم من ذهنية تخرج من الجسم فتخالطه اه منها بلفظه وقال ابن يونس بعد ما قدمناه عنه في التنبيه الأول مانصه وروى عن مالك أنه لا يتوضأ به بحال وقاله أصبغ وقال أصبغ ومن لم يجد الماء قد توضى به فليتيمم لأنه غسالة قال أبو الواحق والأصوب أن يتوضأ به في عدم الماء لأن أداء العبادة لا يمنع من الوضوء به كالتوب إذا صلى به لا يمنع أن يصلي به ثانية ثم قال بعد كلام وقيل في الماء الذي توضى به مرة ثانية يتيمم ويتوضأ به ويصلي اه منه بلفظه ونحوه للباحي وابن رشد وعياض وتأتي عبارتهم إن شاء الله ونحوه اسند انظر نصه في ح وقال ابن الحاجب مانصه والمستعمل في الحديث طهور وكره للخلاف وقال لا خيرة فيه وقيل في مثل حيض الدواب لا بأس به أصبغ غير طهور وقيل مشكوك فيه فيتوضأ ثم يتيمم لصلاة واحدة ضحى قوله أصبغ غير طهور وقال اللمعي وغيره هو قول مالك في مختصر ابن أبي زيد ومذهب ابن القاسم في كتاب ابن القصار اه محل الحاجة منه بلفظه فهو لا الأئمة الحفاظ انما سبوا هذا القول لأصبغ لا لروايته وقد نسب ابن عرفة أيضاً لأصبغ لكن في كلامه ما قد يفيد نسبته لروايته أيضاً لكنه أحد احتمالات في كلامه فلا دليل فيه ومع ذلك فقد أدخل ح بعزوه لأصبغ وهو مصرح به في كلام ابن عرفة والله أعلم ***(الخامس)*** اعترض ابن راشد عذماً نقل عن الأبهري قولاً بأن الأبهري انما هو مفسر لقول ابن القاسم والتفسير لا يعد خلافاً اه نقله في ضحى بعد أن قال قبله مانصه وحكي بعضهم عن الأبهري أنه تأول ما وقع لابن القاسم في كتاب ابن القصار على أنه يتوضأ به ويتيمم اه منه بلفظه فتأمل

* (السادس) * قول المدونة السابق قال ابن القاسم فان لم يجد غيره توضأ به أحب الى الخ
 نقله ابن عرفة وقال عقبه مانصه فقال ابن رشد خلاف وغيره وفاق ورده ابن رشد بظاهر
 منع مالك اجزاء مسح رأسه بيال لحية يرد بان احتمال منعه اقلته اه منه بلفظه ونقله غ
 في تكميله وأقره واعتمده أيضا ابن ناجي في شرح المدونة ونقل ح كلام ابن ناجي وأقره
 قلت لم ينقد ابن رشد بحمل قول ابن القاسم على الخلاف بل قاله غيره أيضا في
 التنبيهات مانصه وقول مالك في الماء المستعمل لا يتوضأ به ولا خيره فيه حله غير واحد من
 شيوخنا على ان ذلك مع وجود غيره فاذا لم يجد غيره فما قال ابن القاسم بعدم استعماله
 وانهم ما تمتنعان وعليه اختصر المسئلة أكثر المختصرين وذهب بعضهم الى أنه خلاف واليه
 ذهب شيخنا القاضي أبو الوليد بن رشد وان قول مالك لا يتوضأ به ولا خيره فيه مثل قوله في
 المختصر وكتاب ابن القصار يتيم من لم يجد سواهم مثل قول اصبع في الواضحة اه منها بلفظها
 وقد تكلم ابن رشد على ذلك في رسم يساع من سمع ابن القاسم من كتاب الوضوء في المسئلة
 الاربعة منه مانصه وسئل مالك رحمه الله عن مسح بفضل ذراعيه فقال لأحب ذلك فقل
 لابن القاسم ولو مسح بفضل ذراعيه وفضل لحية ثم صلى فلم يذ كر حتى خرج الوقت فقال
 يعيدوان ذهب الوقت ويمسح وليس هذا بمسح قال القاضي أما مسح الرجل رأسه بفضل
 ذراعيه فلا يجوز لانه لا يمكن أن يتعلق بذراعيه من الماء ما يمكن به المسح ويكتفيه له
 وليس في قول مالك لأحب ذلك دليل على انه ان فعله أجزأ لانه قد يقول لأحب تجاوزا
 فيما لا يجوز عنده بوجه فقد كانوا يكرهون أن يقولوا هذا حلال وهذا حرام فيما يترقه
 الاجتهاد ويكتفون أن يقولوا أكره هذا ولا أحب هذا ولا بأس به إذا ما أشبه هذا من
 الالفاظ فختل بنى بذلك من قولهم ونكتفي به وكذلك فضل اللحية اذا لم يتعلق به من الماء
 مافيه كفاية للمسح وعلى هذا تكلم ابن القاسم في هذه الرواية بدليل قوله وليس هذا بمسح
 وقد اختلف اذا عظم فكان فيما يتعلق به من الماء مافيه كفاية للمسح وفضل بين فاجاز
 ابن الماجشون لمن ذكر مسح رأسه وقد بعد عنه الماء أن يمسح بذلك البلل ومنع مالك من
 ذلك في المدونة وهذا الاختلاف جار على اختلافهم في اجازة الوضوء بالماء المستعمل عند
 الضرورة فظاهر قول مالك رحمه الله في المدونة ان ذلك لا يجوز مثل المعلوم من قول اصبع
 خلاف قول ابن القاسم وبالله التوفيق اه منه بلفظه وما فهم عليه ابن رشد قول مالك
 في مسئلة المسح بيال اللحية وجعله مقابلا لابن الماجشون مثله لابن يونس وقصه اثر قول
 مالك في المدونة وان ذكر في صلاة انه نسي مسح رأسه قطع ولم يجزه مسح به في لحية من
 بل الخ وقال ابن الماجشون في الواضحة ان قرب من الماء فلا يمسح به يرد بيال لحية وان
 بعد فليمسح به رأسه ان كان بالافيه فضل محمد بن يونس فوجه قول مالك ان ما بلل
 اللحية كما توضع به مرة فلا يمسح به رأسه كما لا يتوضأ به ووجه قول ابن الماجشون انه
 وان كان كما توضع به لم يصرفه ضا فالوضوء في اللحية فلا بأس بالمسح به عند عدم الماء واثلا
 يبطل ما تقدم به من عمل والله أعلم اه منه بلفظه وقال اللغوي مانصه ولم يختلف
 المذهب أنه يجدد الماء ويختلف ان هو لم يفعل ومسح بفضل غسل يديه اذ انبى فيهما من

قوله في المختصر وكتاب ابن القصار
 يتيم من لم يجد سواهم مثل قول
 اصبع في الواضحة اه وفي المنتقى
 عن مالك من مسح رأسه بيال
 ذراعيه أو لحية وصلى بطلت
 وليس بمسح وقال ابن الماجشون
 ان كان بحضوره ما فلا يمسح به
 ذكر والافيه مسح به وبه قال عطاء
 فقول مالك يحتمل أن يكون وفاقا
 لقول اصبع ان الماء المستعمل في
 الوضوء لا يرفع الحدث ويحتمل أن
 يرى أن ما يتعلق بذلك من البلل يسير
 لا يتأني به المسح وهو الاظهر لقوله
 وهذا ليس بمسح ولو كان من الكثرة
 بحيث يمكن أن يمسح به ا كان
 حكمه حكم الماء المستعمل وهو
 معنى قول ابن الماجشون والله
 أعلم وأحكم اه

الماء ما يعم به رأسه قياسا على من توضع أجماعا قد توضع به وقال ابن الماجشون إذا كان
بلحيته بل وبعد منه الماء فلم يمسح به اه منه بلفظه وقد تردد الباجي في حل كلام مالك
على الخلاف لابن الماجشون والوفاق له واستظهر الوفاق ونصه ولو مسح بما فضل على
يده من بل ذراعيه فقد قال مالك من مسح رأسه ببل ذراعيه أو لحيته وصلى أعاد الصلاة
والوضوء وان ذهب الوقت وليس بمسح وقال ابن الماجشون ان كان بمحضرة ماء
فلا يمسح به ما ذكر من البل فان لم يكن بمحضرة ماء فلم يمسح به وبه قال عطاء فقوله مالك
يحتمل أن يكون موافقا لقول أصبغ ان الماء المستعمل في الوضوء لا يرفع الحدث ويحتمل
أن يرى أن ما يتعلق بالدين من البلل عن غسل الذراعين أو باللحية يسير لا يتأق به
المسح وهو الاظهر لقوله وهذا ليس بمسح ولو كان من الكثرة بحيث يمكن أن يمسح به
لكان حكمه حكم الماء المستعمل وهو معنى قول ابن الماجشون والله أعلم وأحكم اه
من منتهاه بلفظه وبما دل ذلك كله بانصاف يظهرك ما في وقوف من ذكرناهم مع كلام
ابن عرفة والله أعلم * (السابع) قول المصنف تردد قال ح فيه أي اختلف المتأخرون
في نقل المذهب في حكمه الخ فجعل من تردد المتأخرين في النقل عن المتقدمين وقال مق
فلم يقع فيه نص صريح للمتقدمين وتردد المتأخرون في حكمه هل هو حكم المستعمل
في الحدث أو ليس حكمه وانما ترددوا فيه لترددهم فيما تدل عليه نصوص المتقدمين
من ذلك ولعل ترددهم للاختلاف في تعليل منع المستعمل في الحدث اه منه بلفظه فظاهره
انه جعله من تردد المتأخرين لعدم نص المتقدمين والظاهر ما قاله ح والله أعلم * (فائدة
وتنبه) قول ابن عرفة مع أصبغ وحالف عن روايته كذا وجدته في نسختين منه بالخاء
المهملة والظاهر أنه تصحيف وأنه بالخاء المعجمة اذ لم تنقف على من اسمه حلف بالمهملة من
رجال المذهب وأما بالمعجمة فكثير والاقرب والله أعلم أن يكون المراد به هنا خلف أبو سعيد
المعروف بابن أخي هشام من أهل القيروان فقهه بابن اللباد وغيره من نظائره وندقه عنده
أكثر القرويين كان شيخ الفقهاء وامام أهل زمانه في الفقه والورع لم يكن في وقته أعلم منه
اختلط علم الحلال والحرام بلحمة ودمه وما اختلف الناس فيه وانفقوا عليه عالميا توارى
الاحكام حافظا بارعا فراجا للكروب مع تواضع ورقة قلب وسرعة دمعة وخالص نية توفي
ليلة الجمعة لسبع خلون من صفر سنة احدى وسبعين وثلثمائة وقيل سنة ثلاث وسبعين
انظر الديباج وأخلف بن أبي القاسم الأزدي أبو سعيد المعروف بالبرادعي فان له اختصار
الواضحة وله تأليف غير ذلك وكان من كبراء أصحاب أبي محمد بن أبي زيد وأبي الحسن
القاسبي من حفاظ المذهب والله أعلم (كافية وضوء وغسل) قول ز فليسير الجارى
في القمئة كالكثير ويعتبر الخ تعقبه مب بما هو معلوم وتعقبه صواب ونص ابن الحاجب
والجاري كالكثير انا كان المجموع كثيرا والجرية لانفكاكها اه ضج أي والماء الجارى
اذا وقع فيه مغبر نجسا كان أو طاهرا يريدو المستعمل تحت الواقع وأما لو كان فوقه لم يضر
وان كان يسيرا ابن هرون الان يقرب منه جدا اه وهذه المسئلة على وجهين أحدهما
أن يجري الماء بذلك المغير الحال مع بقاء بعضه في محل الوقوع الى محل الاستعمال وفي هذا
الوجه ينظر الى مجموع ما بين محل الوقوع ومحل الاستعمال ففقيه يكون يسيرا وقد يكون كثيرا

(كافية وضوء الخ) أي بالنسبة
للمتوسط لا الموسوس ولا المخفف
جدا قول ز فليسير الجارى الخ
تعقبه مب وتعقبه صواب ونص
ابن الحاجب والجارى كالكثير اذا
كان المجموع كثيرا والجرية
لانفكاكها اه

ابن عرفة المازري والجاري كالكثير وزيادة ابن الحاجب ان كثرة المجموع ولا انفكاك للجزية لا عرفها اه وذاكر ابن هرون ان قوله ولا انفكاك لها تأكيده لقوله اذا كان المجموع (٤٦) كثيرا ولا افلامعنى له لانه مع الكثرة لا يجتنب الا المتغيرا تقطعت الجزية

والحال أيضا ما أن يكون نجسا أو طاهرا أجزه على ما تقدم ولا يعتبر هنا المجموع من محل الخماسة الى آخر الجزية الثاني أن يدخل المغبر في هذا الوجه ينظر الى مجموع ما بين محل الوقوع ومحل تأثير ذلك المغبر فلو كان مجموع الجزية كثيرا ومن محل الوقوع الى محل الاستعمال يسيرا جازا الاستعمال ليكون المغبر قد ذهب في جميع ذلك ولا كذلك الوجه الاول ابن هرون واعترض على المصنف بان شرطه عدم الانفكاك لاعمى له اذا كان المجموع كثيرا لانه مع الكثرة لا يجتنب الا المتغير دون غيره انقطعت الجزية وأجيب بأنه تأكيده لقوله اذا كان المجموع كثيرا اه وهذا ما ظهر لي من البحث في كلامه ولم أرها منصوصة للمتقدمين هكذا نعم قال أبو عمر بن عبد البر في كافيته ان الماء الجاري اذا وقعت فيه نجاسة وجري فيها فابعد هامة طاهر وأشار عباس في الاكمال لما تكلم على قوله صلى الله عليه وسلم لا يبول أحدكم في الماء الدائم الى أن الجاري كالكثير والله أعلم اه منه بالفظه وقال ابن عرفة ما نصه المازري والجاري كالكثير وزيادة ابن الحاجب ان كثرة المجموع ولا انفكاك للجزية لا عرفها اه محل الحاجة منه بلفظه وقول ز لا إعادة على مستعمل هذا السير الخ أي لا في الوقت ولا بعده كافي ح عن الرجاء ونصه المشهور من المذهب انه لا يعيد لا في الوقت ولا بعده اه منه بلفظه * (تنبيه) * قال في ضيغ وأورد ابن راشد سؤالا وهو أن المكروه ليس في فعله ثواب وقد صرح الوضوء به والصحة تستلزم الثواب فكيف يجمع بينهما اه منه بلفظه قلت في قوله والصحة تستلزم الثواب الخ نظر وان سلم في ضيغ وصر في حاشيته لانه مخالف لما نسبته القراني للتحققين من عدم تلازمهما انظر كلامه بعد هذا عند قوله وثمة الصلاة المعينة وعلى تسليمه تسليميا جديا فالجواب عنه أنه من باب الواحد بالشخص له جهتان كالصلاة على الميت في المسجد على القول بالكرهية وقد بسط القول فيها العلامة سيدي عبد القادر القاسمي في أول مسئلة من أجوبة فراجعها والله أعلم وقول ز أما على مذهب المدونة الى قوله فيعيد أبدأ الخ اعترضه نو ومب وشيخنا ج بأنه لم ينسب أحد لابن القاسم الاعادة أبدا قلت وما قالوه هو ظاهر كلام الباجي وابن يونس والخمسي وابن رشد وتأتي نصوصهم ولكن قوله م انه لم ينسب أحد ذلك لابن القاسم فيه تطرل ما قاله ز هو الذي يفيد كلام أبي محمد في مختصره وتبعه البرادعي في التهذيب ما نصه واذا شرب من اناء فيه ماء مائا كل الحيف والتمن من الطير والسباع والدجاج والاوز والخلا وغريها فلا يتوضأ به قال ابن القاسم ويطرح ويتم من لم يجلسوا ومن توضأ به ولم يعلم اعاد في الوقت اه منه بلفظه وان كان قوله لم يعلم ليس في الام هنا ولم يذكره ابن يونس وغير واحد لكن زاده أبو محمد وتبعه أبو سعيد واليه نسبته ابن عرفة ولم يتعقبه عليه وكذا غ في تكميل التقييد وقال في ضيغ ما نصه وقيد أبو محمد والبرادعي في اختصارهما الاعادة في الوقت بعدم العلم وتعب ذلك عليه بعدم وجوده في الاصل وكأنهم ما عولوا في ذلك على ما في كتاب الصلاة الاول اه محل

أو اتصلت ثم تارة يجري الماء بذلك الحال فيه مع بقاء بعضه بمحل الوقوع الى محل الاستعمال وحينئذ ينظر الى مجموع ما بين محل الوقوع ومحل الاستعمال فقد يكون يسيرا أو كثيرا والحال نجس أو طاهر فيجري على ما تقدم وتارة ينجل ذلك الحال وحينئذ ينظر الى مجموع ما بين محل الوقوع ومحل تأثير ذلك الحال فلو كان مجموع الجزية كثيرا ومن محل الوقوع الى محل الاستعمال يسيرا جازا الاستعمال ليكون المغبر قد ذهب في جميع ذلك ولا كذلك الوجه الاول انظر ضيغ وح وقول ز لا إعادة الخ أي لا في وقت ولا بعده كافي ح عن الرجاء * (تنبيه) * قال في ضيغ وأورد ابن راشد سؤالا وهو أن المكروه ليس في فعله ثواب وقد صرح الوضوء به والصحة تستلزم الثواب فكيف يجمع بينهما اه وفي قوله والصحة تستلزم الثواب الخ نظر وان سلمه ضيغ وصر لانه مخالف لما نسبته القراني للتحققين من عدم تلازمهما ولوسلم فهو من باب الواحد بالشخص له جهتان كالصلاة على الميت في المسجد على القول بالكرهية انظر أول مسئلة من أجوبة العلامة سيدي عبد القادر القاسمي رحمه الله تعالى قلت عدم الملازمة بين القبول والصحة وان الصحة عبارة عن عدم الاعادة تانيا والقبول

الحاجة

عبارة عن ترتب الثواب فهو أخص منها هو مذهب جماعة من أهل الاصول وهو خلاف التحقيق والتحقيق

انهم سامت لازمان وقد قال الشاطبي في موافقته ان الصحة في العبادات عبارة عن ترتب آثار الاعمال عليها في الاخرة وقال خاتمة العارفين بالسنة سيدي عبد القادر القاسمي قدس الله سره بعد أن ذكر من كلام الأئمة ما يدل للتلازم بينهما ما نصه وهذا المذهب

الحاجة منه بلفظه وبذلك جزم أبو الفضل عياض في تنبيهاته فقيدها بلفظه في كتاب الوضوء
 بما في كتاب الصلاة ونصه وهذا مذهب في الكتاب في المتوضي بالماء النجس الذي لم يتغير
 أنه اغما يعيد في الوقت اذ لم يعلم كما ينه في كتاب الصلاة اه منها بلفظها من كتاب الوضوء
 والكمال لله تعالى وقول ز وقول ت مفهوم المصنف ان مادون انية الوضوء الخ
 صوب مب هذا ورد ما قاله طفي من صحة ما لتت واستدل بكلام ق وذلك
 صواب ولم أرفي كلام الأئمة ما يشهد لما قاله طفي بعد البحث عنه بل كلامهم كاد أن
 يكون صريحا في صحة ما قاله ز وصوبه مب قال في المقدمات مانصه فان لم يتغير أحد
 أوصافه مما حل فيه من النجاسة فلا يؤثر ذلك في حكمه كان الماء قليلا أو كثيرا على أصل
 مذهب مالك وهي رواية المدنيين عنه اه منها بلفظها ومثله في البيان في أول رسم من
 سماع ابن القاسم من كتاب الوضوء وقد نقله ح وقال ابن يونس مانصه قال الله تعالى
 وأنزلنا من السماء ماء طهورا والطهور في اللغة ما طهر غيره وتكرره الطهر وقال الرسول
 عليه السلام خلق الله الماء طهورا لا ينجسه شيء الا ما غير لونه أو طعمه أو ريحه فحكم للماء
 بالطهور الا أن يتغير أحد أوصافه لنجس حل فيه أو غيره اه وقال النخعي محتجا لقول
 بأنه ليس بنجس مانصه لان الاجماع على طهارة الانهار كالنيل والفرات وما دونها مع
 كون النجاسة العظيمة تردها من المدن المبنية عليها وهي كنهان نجاسة تصب في أنهار
 طاهرة والاجماع على أن ذلك لم يكن لكونها أنهارا وأنه متى كان منها موضع متغير
 بنجاسة ان ذلك نجس فدل ذلك على أن المراعي ظهورا أحد أوصاف النجاسات
 وعدمها وأنه متى وجدت كان نجسا ومتى عدمت كان طاهرا واذا كان ذلك لم يكن
 فرق بين القليل والكثير اه منه بلفظه وقال في المنتقى بعد ان ذكر الخلاف
 في المذهب وأن أبا حنيفة قال يتنجس وان لم يتغير الا أن يكون كثيرا وان الكثير
 عنده القدر الذي لا يتحرك أحد طرفيه يتحرك الآخر وان الشافعي قال هو
 نجس الا أن يبلغ قلتين مانصه ودليلنا ما روى المقدمان من شرح بن هاني عن أبيه عن
 عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال الماء لا ينجسه شيء ودليلنا ما رواه الوليد بن كثير
 عن محمد بن كعب عن عبد الله بن عبد الرحمن بن رافع بن خديج عن أبي سعيد الخدري قيل
 لرسول الله صلى الله عليه وسلم أتوضأ من بئر بضاعة وهي تطرح فيها الخيض والحوم
 الكلاب والنتن فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم الماء طهور لا ينجسه شيء ودليلنا من
 جهة القياس ان هذا ما لم يتغير بخالطة ما ليس بقراره وينفك الماء عنه غالبا فوجب أن
 يكون طاهرا طهورا كالأوزاد على القلتين اه منه بلفظه ولو تتبعنا عبارات أهل المذهب
 المائلة لعبارة هؤلاء الأئمة لاطال ذلك جدا ولا حاجة لطفي في قول المصنف كغيره اليسير
 كآنية الوضوء لان مرادهم بذلك بيان القدر الذي يحكم له بذلك الحكم حتى يكون ما زاد
 عليه خارجا عن محل الخلاف وعبارة المقدمات كالصريحة في ذلك ونصها وحدها الماء
 الذي يتوقى لخلول النجاسة فيه هو أن يكون قد رما يتوضأ به فتقع فيه القطرة من البول
 الى آخر كلامه لان قوله وحده أي غايته ومنتهاه يدل على انه مبدأ فتأمل بانصاف والله
 أعلم * (تنبيهات * الاول) * في ح بعد ان ذكر قول مالك في رواية المدنيين والمصريين

الذي عليه المحققون من ان القبول
 الذي هو ترتيب الثواب لازم للجمعة
 اه نعم لا يقطع أحد بالقبول لعدم
 قطعه بالاخلاص لكثرة عيوب
 النفس ودسائسها والجهل بالخاتمة
 وبه يجاب عما استدل به القرافي
 انظره فيما يأتي أول فرائض الصلاة
 اه المراد منه وقول مب ولم أر من
 نقل عن ابن القاسم الخ نحوه لتو
 وج وفيه نظر بل ما قاله ز هو
 الذي يقيده كلام أبي محمد في
 مختصره وتبعه البرادعي وبه جزم
 في التنبيهات نعم ما قاله مب ومن
 وافقه هو ظاهر الباجي وابن يونس
 والنخعي وابن رشد وقول مب
 وبه تعلم ان تصويب طفي الخ
 كلام الأئمة كابن رشد وابن يونس
 والنخعي والباجي وغيرهم كاد
 يكون صريحا في صحة ما قاله ز
 وصوبه مب ولا حاجة لطفي في
 قولهم اليسير كآنية وضوء الخ لان
 مرادهم بذلك بيان القدر الذي
 يحكم له بذلك الحكم حتى يكون
 ما زاد عليه خارجا عن محل الخلاف
 وعبارة المقدمات التي في مب
 كالصريحة في ذلك لان قوله وحده
 اليسير الخ أي غايته ومنتهاه يدل على
 انه مبدأ والله أعلم

مانصه ولم يحك ابن رشد دغير هذين القولين اه وانظر مع ما في المقدمات ونصم او قد
اختلف أصحاب مالك الذين اتفقوا ولم يحققوا القول فيه بأنه نجس في الحكم فيه فقال ابن
القاسم يتييم ويتركه فان لم يفعل وتوضأ به أعاد في الوقت ولم يفرق بين أن يكون جاهلاً أو
متعمداً أو ناسياً وقال ابن حبيب في الواضحة ان كان جاهلاً أو متعمداً أعاد في الوقت وبعده
وقال ابن الماجشون يتوضأ ويقيم ويصلي وقال سحنون يتييم ويصلي ويتوضأ ويصلي
اه منها بلفظها* (الثاني)* قول ابن رشد وقال سحنون الخ كذا وجدته في ثلاث نسخ
من المقدمات ومانسبه لسحنون مخالف لمانسبه له ابن يونس والباقي من موافقته لابن
الماجشون وانما نسب ابن يونس واللمعي مانسبه ابن رشد لسحنون لانه ونص المتقي
فان لم يوجد دغيره فالذي عليه شيوخنا العراقيون وهو المشهور من قول مالك انه يستعمل
في كل ما يستعمل فيه الماء الطاهر وقال ابن الماجشون وسحنون يجمع بين التيميم
والوضوء لانه ماء مشكوك فيه وبه قال الثوري وقال ابن القاسم يتييم أحب الي من الوضوء
وأما القول الاول فبني على ما قدمناه من أن الماء لا ينجس الا بالتغير وانما يكره مع القدرة
على غيره للخلاف الظاهر فيه ووجه قول سحنون وعبدة الملك انه ماء مشكوك في طهارته
فان كان طاهراً فقد توضأ به وان كان نجساً فقد تيمم وما قاله ابن القاسم يحتمل معنيين
أحدهما أن يسير الماء ينجسه قليل النجاسة وان لم تغيره والثاني أن التيمم يلزم مع وجود
الماء المكروه وانما يمنع مع وجود الماء المطلق وهذا أظهر لقوله من توضأ به وصلى يعيد
الصلاة مادام في الوقت ولا يعيدها بعد الوقت اه منه بلفظه وقال ابن يونس مانصه
ومن المدونة قال ابن القاسم وي طرح ويقيم من لم يجد سواه ومن توضأ به وصلى أعاد في
الوقت قال ابن حبيب هذا ان لم يعلم ولو توضأ به عامداً أو جاهلاً أعاد الصلاة بدأ قال أبو محمد
انظر في قول ابن القاسم اذا كان يعيد في الوقت فكيف يتييم من لم يجد سواه وقال
ابن الماجشون وسحنون يتوضأ ويقيم ويصلي قال ابن الماجشون لاني أخاف ان تيمم أن
لا يكون من أهل التيمم ولعل ذلك الماء يجزيه وأخاف ان توضأ به أن لا يجزيه وإذا صلى
به ماصلي بطهرين أحدهما متيقن لاشك فيه قال وان هو توضأ بهذا الماء وصلى ولم يتييم
أعاد في الوقت وقال ابن سحنون يتييم ويصلي ثم يتوضأ ويصلي اه منه بلفظه وقال
اللمعي بعد ان ذكر قول ابن القاسم وغيره مانصه وقال عبد الملك بن الماجشون ومحمد بن
مسلمة في المسبوط هو مشكوك فيه أو مشكوك في حكمه لا يقطع بأنه طاهر ولا ينجس
فقلا يتوضأ ويقيم ويصلي ليكون قد أدى صلاته على وجهه مجمع عليه لترجح الدلائل
عندهما فلم يترجح القول انه طاهر فيقتصر عليه ولا انه نجس فيقتصر على التيمم والى هذا
ذهب محمد بن سحنون الا أنه قال يتييم ويصلي قبل أن ينجس أعضاء بذلك الماء ثم يتوضأ
ويصلي وهو أحسن اه منه بلفظه واختصره ابن عرفة وقيله فتحصل مما تقدم ان ابن
رشد انفرد بنسبته لسحنون مانسبه له وان ابن يونس واللمعي انما نسبوا ذلك لانه لاله
ومن مجموع كلام الباقي وابن يونس واللمعي ان ابن الماجشون ومحمد بن مسلمة وسحنون
متفقون والله أعلم* (الثالث)* نقل ح في التنبيه الاول عن ابن فرحون الاتفاق على ان

الماء الكثير إذا فرق أو استعمل حتى صار قليلا أنه لا يكون مكروها **قلت** بل حكى أبو عمرو
 ابن القطان في كتابه الاقتناع في مسائل الاجماع على ذلك الاجماع ونصه الانباء وإذا وقعت
 النجاسة في مائة صاع من ماء فلم يتغير عن حاله جازلما تخرج أن يجزؤه فيستوضئون به اه
 منه بلفظه ***(الرابع)*** الحديث الذي استدله ابن يونس نقل ح عن النووي انه ضعيف
 لا يصح الاحتجاج به ولكن أجمع العلماء على العمل بالاستثناء المذكور فيه قال النووي
 وإذا علم ضعف الحديث فبتعين الاحتجاج على ذلك بالاجماع كما قاله البيهقي وغيره انظر ح
 قلت ولا يتوجه الاعتراض على ابن يونس في الاحتجاج به هنا لان استدلاله انما هو على ان
 ما لم يتغير من الماء طاهر وذلك مأخوذ مما قبل الاستثناء من الحديث وما قبله صحيح من غير
 ذلك الوجه كالخديشين اللذين تقدمتا مع الباجي وذلك هو القدر المحتاج اليه من الحديث
 للاستدلال به لان محل الخلاف هو الماء الذي لم يتغير إذا حلت به نجاسة وأما ما تغير فهو محل
 اجماع كما سبق عن النووي وصرح به أيضا في الاقتناع ونصه واتفق المسلمون على نجاسة
 الماء إذا نزلته النجاسة عن هيئته اه منه بلفظه فتأمل منه صفا ***(الخامس)*** الحديث
 المتقدم في كلام الباجي عن أبي سعيد قال ح رواه أبو داود والترمذي وصححه اه وقوله
 وصححه مخالف لما في أحكام عبد الحق وضح لان الذي قيمه أنه حسنه لا يصح فانه في
 الأحكام عزاه له وقال مانصه قال هذا حديث حسن اه منها بلفظها وفي ضيق عزاه
 لأحمد وأبي داود والترمذي والنسائي وقال صححه الامام أحمد وحسنه الترمذي اه منه
 بلفظه وما فيه ما هو الصواب لانه الذي في الترمذي فانه قال في باب ما جاء ان الماء لا ينجسه
 شيء مانصه حديثا هنادوا الحسن بن علي الخلال وغير واحد قالوا حدثنا أبو أسامة عن
 الوليد بن كثير عن محمد بن كعب عن عبيد الله بن عبد الله بن رافع بن خديج عن أبي
 سعيد الخدري قال قيل يا رسول الله أتوضأ من بثر بضاعة وهي بثر يلقى فيها الخيض ولحوم
 الكلاب والنتن فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم الماء طهور لا ينجسه شيء قال أبو عيسى
 هذا حديث حسن وقد جرد أبو أسامة هذا الحديث لم يرو حديث أبي سعيد في بثر
 بضاعة أحسن مما روى أبو أسامة وقد روى هذا الحديث من غير وجه عن أبي سعيد
 وفي الباب عن ابن عباس وعائشة اه منه بلفظه وانظر ضبط ألفاظ الحديث في ح
(السادس) قال في ضيق بعد ذكر الحديث السابق مانصه ولا يعارضه حديث
 القلتين فانه انما يدل بالمتهم وأيضافا للمتهم انما يعمل به اذا لم يكن ثم دليل أرجم منه
 وقد اختلف الناس في صحة حديث القلتين فصححه الدارقطني وابن خزيمة وابن حبان
 وتكلم فيه ابن عبد البر وغيره وقيل الصواب وقفه اه محل الحاجة منه بلفظه
قلت أشار بقوله حديث القلتين الى قوله صلى الله عليه وسلم اذا بلغ الماء قلتين لم يحمل
 الخبث رواه احمد وأبو داود والترمذي والنسائي وابن حبان والدارقطني والحاكم
 في المستدرک والبيهقي عن ابن عمر كما في الجامع الصغير وقوله فانه انما يدل بالمتهم
 لا يحسن الجواب به عن استدلال المخالف بالحديث لان الصحيح عند أهل الاصول أن
 مفهوم المخالفة يخص العام ويقيده المطلق كما في جمع الجوامع وشروحه وقوله صلى الله

(أو ولغ الخ) يقال ولغ بلغ من باب وقع ولغا (٥٠) ويضم وولوغا وولغا نا محركا أو ولغ بلغ من باب ورث ووسع ويولغ

مثل وجل وجل انظر القاموس والمصباح وكونه من باب وهب هو المشهور في اللغة ولذا اقتصر عليه في التنبيهات قلت وفي نظم النصيح لابن المرحل رحمه الله وولغ الكلب وكتب والغ في مائع أو في آنا فارغ أدخل في باطنه لسانه

كذا سمعت فاستفديانه وقيل في المائع أيضا وحده وما أتى من ذلك لا تردّه

وبلغ الكلب هو النصيح

فافهم هديت فهو النصيح قول ز فان أدخله بلا تحريك الخ فيه نظرا لأن المدارع على وصول المحل الغالب عليه التجاسة للماء وقوله أو سقط من فله لعاب الخ نحوه الخ وفيه نظرفقد سئل ابن القاسم عن الماء يقع فيه لعاب كلب أو فرس أو حمار أو بغل فأجاب بأنه لا يفسده قال ابن رشد وقوله أنه لا يفسد الماء على ما في المدونة من أنه لا بأس بأسأرها وقد قال في الكلب يؤكل صيده فكيف يكره لعابه أه صريح في أن اللعاب والسور سواء وقوله ووجه التفرقة بين القليل والكثير والكثير الخ أصل ما قاله للمصنف في ضيق ويأتي كلامه وما فيه وقوله وظاهر المصنف الكراهة ولو ثبتت طهارة فيه الخ لم يجز من بال قول فيما يأتي عند قوله أو أدخل يده فيه وأحال على ما هنا وفيه نظر والذي يتعين المصير إليه أنه إذا ثبتت طهارة فيه أنه لا كراهة فيه الأعلى قول من يرى النهي عن استعمال ما ولغ فيه تعبد أولا يفرق حينئذ بين اليسير والكثير كما أفاده كلام ابن عبد السلام ويأتي قريبا وقال اللغمي مانصه ولو حل أي سور الحيوان في طعام لم يفسده يؤكل الطعام ويتوضأ بالماء ما لم يتغير أحد أو وصفه أو يكون شيء من ذلك شأنه إصابه التجاسة ما خلا الكلب والخنزير فإنه اختلف في سورهما هل يتوضأ ولا نها تصيب التجاسة أه منه بلفظه وقال الباجي مانصه إذا ثبت أن أسأرا السباع طاهرة فإنها قد تكره لمعان أحدها أن يكون الماء يسيرا يخاف من غلبة ريقه عليه لكثرة ريق الكلب وما جاتسه منها وروى علي بن زياد عن مالك في المدونة من توضأ بما ولغ فيه كلب لم يعد في وقت ولا في غيره وروى علي بن زياد عن مالك في المجموعة الكلب كالسباع لا يتوضأ بسورها إلا الهر ومن المعاني التي

عليه وسلم الماء طهور ولا يخرج عن أحدهما فيخصص أو يحدد بفهوم المخالفة الذي هو مفهوم الشرط في قوله صلى الله عليه وسلم إذا بلغ الماء الخ فإن دفعه هو أنه إذا لم يبلغهما يحمل الخبث وقوله وأيضا فإن المفهوم أنما يعمل به الخ أن عني به مع عدم إمكان الجمع بينهما فصحيح ولكن ليس ذلك مما نحن فيه وإن عني به مع إمكانه كما هنا فليس كذلك لأنه يمكن الجمع برد العام أو المطلق إلى المقيّد والترجيح أنما يصار إليه عند تعذر الجمع كما قرر عند أهل الأصول والحديث والفقه فتأمل به بإضافة والله أعلم * (فائدة) * قال غ في تكميل التقيد عند قول المدونة ولا يستجبي من الريح مانصه قال ابن الزبير الدارقطني بفتح الراء في كل الأحوال كذا قيدناه عن حذاق شيوخنا وقيدته أبو محمد بن حوط الله بالوجهين في الراء الفتح والسكون وهو ممن أخذ عن الأبهري أه منه بلفظه (أو ولغ فيه كلب) التنبيهات ولغ الكلب بلغ بالفتح فيهما أه وكأنه اقتصر على اللغة المشهورة في المصباح مانصه ولغ الكلب وغيره من السباع بلغ ولغان من باب وقع وولوغا شرب بلسانه وولغ بلغ من بابي ورث ووسع لغة ويولغ مثل وجل وجل لغة أيضا وفي القاموس مانصه ولغ الكلب في الأناع في الشراب ومنه وبه بلغ كهب ويالغ وولغ كورث ووجل ولغا ويضم وولوغا وولغا نا محركة شرب ما فيه باطراف لسانه أو أدخل لسانه فيه فخره خاص بالسباع ومن الطير بالذباب أه منه بلفظه قول ز فان أدخله بلا تحريك الخ فيه نظرا لأن المدارع على وصول المحل الغالب عليه التجاسة للماء كما يأتي بيانه وقوله أو سقط من فله لعاب الخ نحوه الخ وفيه نظرفكلام ابن رشد في سماع موسى صريح أو كالصريح في أن اللعاب والسور سواء وذلك أن ابن القاسم سئل عن الماء يقع فيه لعاب كلب أو فرس أو حمار أو بغل أو يغسل فأجاب بأنه لا يفسده فقال ابن رشد مانصه وقوله في لعاب الكلب والدابة والفرس والحمار أنه لا يفسد الماء على ما في المدونة من أنه لا بأس بأسأرها وقد قال في الكلب يؤكل صيده فكيف يكره لعابه أه منه بلفظه فتأمل وقوله ووجه التفرقة بين القليل والكثير الخ كلام غير محرر وأصل ما قاله للمصنف في ضيق ويأتي كلامه وما فيه وقوله وظاهر المصنف الكراهة ولو ثبتت طهارة فيه الخ لم يجز من هنا باحدهما أو جزم بال قول فيما يأتي عند قوله أو أدخل يده فيه وأحال على ما هنا وفيه نظر والذي يتعين المصير إليه أنه إذا ثبتت طهارة فيه أنه لا كراهة فيه الأعلى قول من يرى النهي عن استعمال ما ولغ فيه تعبد أولا يفرق حينئذ بين كونه يسيرا أو كثيرا كما أفاده كلام ابن عبد السلام ويأتي قريبا وقال اللغمي مانصه ولو حل أي سور الحيوان في طعام لم يفسده يؤكل الطعام ويتوضأ بالماء ما لم يتغير أحد أو وصفه أو يكون شيء من ذلك شأنه إصابه التجاسة ما خلا الكلب والخنزير فإنه اختلف في سورهما هل يتوضأ ولا نها تصيب التجاسة أه منه بلفظه وقال الباجي مانصه إذا ثبت أن أسأرا السباع طاهرة فإنها قد تكره لمعان أحدها أن يكون الماء يسيرا يخاف من غلبة ريقه عليه لكثرة ريق الكلب وما جاتسه منها وروى علي بن زياد عن مالك في المدونة من توضأ بما ولغ فيه كلب لم يعد في وقت ولا في غيره وروى علي بن زياد عن مالك في المجموعة الكلب كالسباع لا يتوضأ بسورها إلا الهر ومن المعاني التي

تقتضى الكراهة أن ينال نجاسة قال سحنون إلا أن الهر في ذلك أيسر من الكلب والكلب
 أيسر حالاً من السباع وذلك بقدر الحاجة إليه اهـ من مستقاه بلفظه وفي المقدمات
 مانصه وكذلك إذا كان الماء قد رمى بوضأه فرأى الهر أو الكلب أو شيئاً من السباع ولغ
 فيه وفيه نجاسة أو شيئاً من الطير التي تأكل الخيف والنجاسات وفي مناقرها نجاسة فإن لم
 ير في أفواهها ولا في مناقرها في وقت شربهم نجاسة ففي ذلك تفصيل أما الهر فهو وعند مالك
 وأصحابه محمول على الطهارة للحديث الوارد فيه وأما السبع والدجاجة والخلافة فهي على
 مذهب ابن القاسم وروايته عن مالك محمولة على النجاسة ثم قال وأما الكلب فاختلاف فيه
 اختلافاً كثيراً لأجل الحديث الوارد بغسل الأناة ولو غرغ فيه سبع مرات فذكر الخلاف
 في ذلك ثم قال فحصل في سؤر الكلب أربعة أقوال أحدها أنه طاهر وهو الذي يأتي على
 قول ابن وهب وأشهب وعلى بن زياد في أن السباع محمولة على الطهارة لأن الكلب سبع
 من السباع وهو مذهب ابن القاسم في المدونة وروايته عن مالك فيها على ما حكى عنه من أن
 الكلب ليس كغيره من السباع والثاني أنه نجس كسائر السباع وهو قول مالك في رواية
 ابن وهب عنه لما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم من الأمر بغسل الأناة سبعاً من ولو غرغ فيه
 والثالث الفرق بين الكلب المأذون في اتخاذه وغيره المأذون في اتخاذه وهو أن أظهر الأقوال
 لأن علة الطهارة التي نص النبي صلى الله عليه وسلم عليه وسلم علم في الهرمة موجودة في الكلب
 المأذون في اتخاذه والرابع الفرق بين البدوي والحضري وهو قول ابن الماجشون في رواية
 أبي زيد عنه من رأى سؤر الكلب طاهراً قال أمر النبي صلى الله عليه وسلم بغسل الأناة
 سبعاً من ولو غرغ فيه عبادة لالهة ومن رآه نجساً قال ما يقع به الاتقام من الغسلات واجب
 للنجاسة وبقية السبع غسلات تعمد لالهة كالأمر في الاستنجاء بثلاثة أحجار الواجب
 منها ما يقع به الاتقام وبقية الثلاث تعبد اهـ منها بلفظها ومن المدونة قال مالك ومن
 توضأ بماء وأغ فيه كلب وصلى أجزاءه قال علي عنه ولا إعادة عليه وإن علم في الوقت قال عنه
 علي وابن وهب ولا يعجبني ابتداء الوضوء به إن كان الماء قليلاً ولا بأس به في الكثير
 كالحوض ونحوه قال ابن شهاب ولا بأس أن يتوضأ بسؤر الكلب إذا اضطررت إليه اهـ
 منها بلفظها قال أبو الحسن مانصة قوله قال علي عنه لا إعادة عليه وإن علم في الوقت تفسير
 ووافق ما أطلقه أولاً حيث قال وصلى أجزاءه فسر هناء في قوله لا إعادة عليه وإن علم في
 الوقت فقوله علي هذا تفسير ووافق وقول علي وابن وهب لا يعجبني ابتداء الوضوء به تفسير
 تكلم في روايته ما على الابتداء وبين فيها ما كان أطلقه أولاً أذ لم يبين أولاً هل هو عنده
 مكروه أو لا فبين ذلك بقوله ثانياً لا يعجبني ابتداء الوضوء به وقوله إن كان الماء قليلاً تفسير
 لما أطلقه أذ يحتمل أنه لا فرق بين القليل والكثير فبين ذلك بقوله هناء إن كان قليلاً ولا بأس
 به في الكثير وقول ابن شهاب وفاق وهو رابط الباب لأن ما أطلق مالك في قوله من توضأ بماء
 ولغ فيه كلب هل مع وجود غيره أو مع عدمه فسر ابن شهاب بقوله إذا اضطررت إليه ففي بعض
 الروايات مثل ما قال هناء قال ابن شهاب لا غير وفي بعضها قال ابن شهاب وربيعة وفي بعضها
 في آخرها وقاله مالك الشيخ عن شيخه أبي الفضل راشد عن أبي محمد صالح عن شيوخه

القاسيين عن التادلي الحافظ ان الباب كله وفاق لا خلاف فيه اه منه أكثره بلفظه وقال
ابن ناجي في شرحها بعد أن ذكر ما تقدم عن التادلي مانصه ورأى ابن عبد السلام أن قوله
لوقضائه فلا إعادة مناسب لمن يرى النهي متعبدا به وان قوله لا يجبني ان كان قليلا
يناسب من علل بالنجاسة لان التفرقة بين الكثرة والقلالة تقتضي ذلك وذلك يقتضي
الاعادة في الوقت فاشار الى أن هذا المعنى من أجله نسب ابن الحاجب المسئلة للمدونة
فقال وفيها لوقضائه وصلى فلا إعادة وفيها لا يجبني ان كان قليلا ويرد باحتمال أن تكون
تفرقة بين الكثرة والقلالة إشارة الى أن العلة انما هي القسرة وذلك يناسب عدم الاعادة
كما قال والله أعلم وقاله شيخنا أبو مهدي عيسى الغبري قاضي الجماعة بتونس رحمه الله
اه منه بلفظه ووقع في ضيق في شرح كلام ابن الحاجب السابق مانصه فان قلت
ظاهر قوله لا إعادة يقتضي التعبد وهو خلاف مقتضى قوله لا يجبني ان كان قليلا لان
التفرقة بين القلة والكثرة لا تناسب التعبد فالجواب أن الاول كما قلت يقتضي التعبد ولا
منافاة بينهما وبين ما بعده لان القليل قد يتغير من لزوجات فم الكلب كما قالوا في أحد القوانين
لا يطهر بالماء بعد جعله في الفم اه منه بلفظه وهذا هو الذي اختصره ز كما أشيرنا اليه
أولا وكأنه قصد بالسؤال والجواب رد ما أشار اليه ابن عبد السلام من التعارض في كلام
المدونة ولم يتعرض صر في حواشي ضيق للبحث معه في ذلك فدل ذلك على أنه مسلم
عنده ومن تأمله وأنصف ظهر له ان في كلامه تناقضا ظاهرا لمرين أحدهما ان كلامه
أولاد على أنه اذا كان النهي عن استعماله تعبدا لم يكن فرق بين القليل والكثير فيكره
الجميع وهو قد صرح في المدونة بالفرق بينهما وسله هو قال كلامه الى ان الكثير مكرره
ليس بمكرره وهو تناقض ثانياهما ان قوله ولا منافاة بينهما أي بين كونه تعبدا وبين قصر
الكراهية على القليل مع قوله لان القليل قد يتغير الخ واضح السقوط لانه جزم أولابان
الكراهية تعبد ثم عليها بقوله لان القليل قد يتغير وكيف يعقل الجمع بين كونه تعبدا وبين
تغليله بنجسية التغير وهل هذا الامن الجمع بين الشيء والمساوي لثقيضه وان صدور مثل
هذا من المصنف رحمه الله غريب فالحق في فهم كلام المدونة ما سبق عن أبي الحسن عن
الشيخ المذكورين وجزم به ابن ناجي وشيخه أبو مهدي فتأمل به انصاف والله أعلم ونحصل
ما سبق انه اختلاف في النهي عن استعمال الماء الذي ولغ فيه الكلب هل هو تعبدا وعليه
فلا فرق بين القليل والكثير ولا بين تحقق طهارة فيه وعدمها وهو معقول المعنى من جهة
ان الغالب عليه النجاسة وعليه فيفرق فيه بين القليل والكثير وبين تحقق طهارة فيه
وعدمها فان تحققت فلا كراهة وكذا ان لم تحقق وكان كثيرا والافقيل لا كراهة وهو
أخف من غيره الا الهل وقيل انه مكرره مع وجود غيره فقط وهذا هو الراجح لانه مذهب ابن
القاسم وروايته في المدونة كما علمت وقيل ان كان مأذونا في اتخاذه فهو كالهر لا كراهة
والا فيكره وهو الذي استظهره ابن رشد وقيل ان كان في البادية فلا كراهة والا فيكره
وقد علمت عزوه من كلام المقدمات السابق الا القول الذي استظهره فلم يعزه في تحصيله
وعزاه قبل اذ قال مانصه واختلف قول مالك في الحديث الوارد في الكلب فرة حمله على

وحاصل المسئلة انه اختلف في النهي
عن استعمال الماء الذي ولغ فيه
الكلب هل هو تعبدا وعليه فلا فرق
بين القليل والكثير ولا بين تحقق
طهارة فيه وعدمها أو هو معقول
المعنى من جهة أن الغالب عليه
النجاسة وعليه فيفرق بين القليل
والكثير وبين تحقق طهارة فيه
وعدمها فان تحققت فلا كراهة
وكذا ان لم تحقق وكان كثيرا
والافقيل لا كراهة وهو أخف من
غيره الا الهل وقيل انه مكرره مع
وجود غيره فقط وهذا هو الراجح
لانه مذهب ابن القاسم وروايته
في المدونة وقيل ان كان مأذونا في
اتخاذه فلا كراهة كالهر والا فيكره
وهو الذي استظهره ابن رشد وهو
أحد قول مالك وقيل ان كان في
البادية فلا كراهة والا فيكره ولا
فرق بين أن يحرك لسانه أو يدخل فيه
في الاناء من غير تحريك خلافا لز
وكأنه عزه ما يأتي في غسل الاناء من
ولوغسه مع أن كلام المقدمات
صرح في انه لا منافاة بين كون
غسل الاناء تعبدا وبين كراهة
استعمال مائه وعدمها والله أعلم

(وراء كذا الخ) قول ز على ضفة ماء هو بفتح الضاد وتكسر كما في القاموس والمصباح واقتصر في الصحاح على الكسر فقال الضفة بالكسر جانب النهر وضفته جانباه اه وهذا (٥٣) هو المراد بها في كلام ز فلو أضافها للنهر ونحوه لكان أحسن وقول ز

عمومه في جميع الكلاب ومرة رأه في الكلب الذي لم يؤذن في اتخاذه اه فعلم منه ان ما استظهره هو أحد قولي مالك ولا فرق على هذا بين أن يحرك لسانه أو يدخل فيه في الماء من غير تحريك خلاف ما قاله ز وان سلم له ذلك وكأله غرما يأتي في غسل الاناء من ولوغه وقد علمت من صريح كلام المقدمات السابق انه لا منافاة بين كون غسل الاناء تعبدا وبين كراهة استعمال مائه وعدمها فتأمل به بالتصاف وشديدك على هذا التحصيل وقد ذكرنا لأن من كلام من يعتقد عليه ما يزيل لك الاشكال حتى لا يبقى لك فيه ريب بحال والله أعلم (وراء كذا يغتسل فيه) قول ز على ضفة ماء هو بفتح الضاد المعجمة وكسرها وظاهر كلام المصباح انه ما على حد السواء ونصفه ضفة النهر والبئر الجانب يفتح فيجمع على ضفاف مثل جنة وجنان ويكسر فيجمع على ضفف مثل عدة وعدد اه منه بلفظه وصنيع القاموس يقتضي ان الكسر قليل ونصفه وضفة النهر ويكسر جانبه وضفتا الوادي ويكسر جانبه وضفة البحر ساحله ومن الماء دفعته الاولى اه منه بلفظه واقتصر في الصحاح على الكسر ونصفه والضفة بالكسر جانب النهر وضفته جانباه اه منه بلفظه وهذا هو المراد بها في كلام ز فلو أضافها الى النهر ونحوه لكان أحسن وقوله حيث ظن امكان التغير لان كثرة ولم يظن الخ اعترضه نو بأن كلام ابن رشد صريح في رد له لانه يفيد أنه متى كان على الناس فيه ضرر ككونه يقذفه على الناس منع محدثه منه ثم نقل كلام ابن رشد في أجوبته وفيه أعظم شاهد لما قاله والله أعلم وقوله لفهم الثاني من قوله وكره الخ ماسبق مقيد باليسير وما هنا محله الكثير لا جذا كما قيد به ح وحينئذ فلا تكرار وقوله ولان ظاهره كراهة استعماله ولو كثر قد علمت أن هذا هو المراد لكن يقيد ذلك بما اذا لم يكن مستجرا كما في ح واستدل به بكلام ابن رشد في الحمام وعلة الكراهة فيه انه قد يسرع اليه التغير ولا يتفطن له انظر ح مع أن ما أورده على هذا التقرير وارد على الآخر لانه يقتضي كراهة الاغتسال في الراكد ولو كثر جذا وليس كذلك فالتقييد في كلام المصنف لا بد منه على كليهما فتأمل وقوله ولا يهامة كراهة استعماله ولو بالاعتراف هذا هو المقصود لان العلة المتقدمة موجودة في الاغتسال منه مطلقا تناول منه بآنية أم لا وأما قوله مع انه خاصة بالنزول فيه فهو كما قال نو تخلط مسئلة بأخرى فتأمل وقوله في التنبيه أي ولم يتحقق أو يظن غسل نجاسة بها الخ قال شيخنا ج هو من كلام ز وفيه نظير لو تحقق أن فيها نجاسة لا ينتهي الى أكثر من الكراهة على المشهور اذا الفرض انه لم يتغير وكان ما ذكره مبني على رواية المصريين اه من خطه قلت ما ذكره من البحث ظاهر وأما قوله هو من كلام ز فلا بل صرح به ح ونسبه فان تحقق غسلهم للنجاسة فيها وكثرته لم يجز الوضوء منها الخ نعم قول ز أو يظن الخ لم يذكره ح ولا معنى له لان موضوعه ان الغالب عدم سلامتها من النجاسة والله أعلم (وما أدخل يده فيه) قول ز بخلاف الماء الذي ولغ فيه كلب الخ قدمر ما فيه آتفا نجاسة لا ينتهي الى أكثر من الكراهة على المشهور اذا الفرض انه لم يتغير والله أعلم (وما أدخل الخ) قول ز بخلاف الماء الذي ولغ فيه كلب الخ يعلم ما فيه مما مر آتفا

* (فرع) * قال الواوغي عند قول المدونة ولا يتوضأ بسور النصراني ولا بما أدخل يده فيه مانصه لو أدخل نصراني أصبعه في جرة زيت ضمه القوله هنا لا يتوضأ ولو قال هو طاهر لم يصدق اه ونقله غ في تكميله وأقره لا يقال هذا لا يجري على المشهور من أن سورته وما أدخل يده فيه من الطعام لا يطرح لانا نقول يمكن إجرؤه عليه ويكون سبب الغرم أنه عيبه أضرار مختلفة فيه ومأمورا بطرحه على القول الآخر حتى أنه لو لم يضمنه ورضى بالتسليم به لم يجزله بيعه الامع البيان كما هو منصوص عليه في غير مسئلة من نظائر ذلك وفي كتاب الطهارة من نوازل البرزلي سئل السيوري عن يهودي أدخل يده في زيت مسلم يختبره لشرائه فأجاب بأن فعل اليهودي يعيب (٥٤) الزيت ويضمنه لربه ولا يجسبه بذلك اه ويجري مثله في شارب

* (فرع) * قال الواوغي عند قول المدونة ولا يتوضأ بسور النصراني ولا بما أدخل يده فيه مانصه لو أدخل نصراني أصبعه في جرة زيت ضمه القوله هنا لا يتوضأ ولو قال هو طاهر لم يصدق اه منه بلفظه ونقله غ في تكميله وأقره لكنه لم يستوف كلام الواوغي فإنه قال عقب ما قدمناه عنه مانصه وقد علمت ما في العتبية والمآزري وابن القطن وابن رشد وابن الحاجب في أصوله والقرافي وغيرهم في هذا المعنى والمقصود التنبية اه منه بلفظه ونقله ت في كبريه تمامه وفهمه على أن مراده بقوله وقد علمت ما في العتبية مخالفة ما قاله أولال كلام من ذكر والظاهر من صنعه أنه لم يقصده ذلك والمتبادر من كلام غ أنه لم يفهمه على الخلاف إذ لو فهمه على ذلك ما اقتصر على أول كلامه وساقه فقها مسافئاً له فان قلت هذا الذي ذكره لا يجري على المشهور من أن سورته وما أدخل يده فيه من الطعام لا يطرح قلت يمكن إجرؤه عليه ويكون سبب الغرم أنه عيبه أضرار مختلفة فيه ومأمورا بطرحه على القول الآخر والله أعلم ألا ترى أنه لو لم يضمنه ورضى بالتسليم به لم يجزله بيعه الامع البيان كما هو منصوص عليه في غير مسئلة من نظائر ذلك * ثم وجدت في نوازل البرزلي مانصه وسئل أي السيوري عن يهودي أدخل يده في زيت مسلم يختبره لشرائه فأجاب بأن فعل اليهودي يعيب الزيت ويضمنه لربه ولا يجسبه بذلك اه منها بلفظها من كتاب الطهارة وهو شاهد لما ظهري والحمد لله قلت ويجري مثل ما قاله في شارب النجراستوائهم في الحكم والله أعلم (أو كان طعاما) قول ز ومثله حرق البطائق التي فيها اسم الله الخ لم يبين هل موضوع ذلك قصد صيانتها أو ما هو أعم من ذلك كحرقها للتداوى كما يفعله كثير من الناس من كتبهم القرآن أو غيره وبأمر من المحجور ونحوه بتجزيه به أما الأول فلا إشكال فيه وقد نص عليه ابن رشد في البيان في سماع ابن القاسم من كتاب الجامع ونصه وانما أمر بحرق الكتب ولم يؤمر بتجزيها وتزريقها صيانة لما وقع من أسماء الله تعالى فيها كما فعل عثمان بالصحف أذبح القرآن وبالله التوفيق اه منه بلفظه وأما الثاني فلم أر إلا أن من نص عليه والظاهر أن حرب

النجراستوائهما في الحكم والله أعلم (أو كان طعاما) قول ز ومثله حرق البطائق التي فيها اسم الله الخ أما حرقها لقصد صيانتها فقد نص عليه ابن رشد في البيان بقوله وانما أمر بحرق الكتب ولم يؤمر بتجزيها وتزريقها صيانة لما وقع من أسماء الله تعالى فيها كما فعل عثمان بالصحف أذبح القرآن وبالله التوفيق اه وأما حرقها للتداوى كما يفعله كثير من الناس من كتبهم القرآن أو غيره وبأمر من المحجور ونحوه بتجزيه به فلم نر من نص عليه والظاهر جواز أن حرب نفعه والله أعلم قلت وحرق عثمان رضي الله عنه الصحف لما جمع المصحف ذكره أيضا الجلال السيوطي في الاتقان ونص المراد منه وأمر أي عثمان بعد جمع المصحف بما سواه من القرآن في كل صحيفة أو مصحف أن يحرق اه * وذكر أيضا مانصه فرع إذا احتج إلى تعطيل بعض أوراق المصحف لبسائه ونحوه فلا يجوز

وضعها في شق أو غيره لانه قد يسقط ووطأ ولا يجوز تزريقها لما فيه من تقطيع الحروف وتفرقة الكلم وفي ذلك إزارا بالكتاب كذا قاله الحلبي قال وله غسلها بالماء وان أحرقتها بالنار فلا بأس أحرقت عثمان مصاحف كان فيها آيات وقراآت منسوخة ولم ينكر عليه وذكر غيره أن الأحرار أولى من الغسل لان الغسالة قد تقع على الأرض وجزم القاضي حسين في تعليقه بامتناع الأحرار لانه خلاف الاحترام والنوى بالكراهة وفي بعض كتب الخنفية أن المصحف إذا بلى لا يحرق بل يحفره في الأرض ويدفن وفيه وقفة تعرضه للوطء بالأقدام اه وقد توقف ز في التجزيه للتداوى ونصه عند قول المصنف ومنع حدث الخ وانظر كتيبه للسجونة وتجزيه من هي بهما كتب اللازم منه حرقه هل يجوز أن تعين طريقا للدواء أم لا اه

(واذامات برى الخ) قول ز فيعيد من صلى في الوقت الخ (٥٥) هو أحد أقوال ثلاثة انظرها في نص ابن

عرفة في الاصل وقول مب
استشبه كل بعضهم الخ أشار
القاشاني لوجه اشكاله بقوله لازم
المشهور انه ظهور عدم الاعادة
ولم يذكره ابن عرفة اه ويجب
بأنه انما استحب له الاعادة في الوقت
هنا مراعاة للقول بنجاسته ولم يراع
هناك على المشهور لأن موت الدابة
في الماء أشد عندهم من وقوع
النجاسة فيه بدليل ان وقوعها فيه
لا يطالب بسببه النزع وانه انما
يوجب الخلاف اذا كان يسيرا
بخلاف موت الدابة فيه فيهما والله
أعلم (لان وقوع ميتا) قول مب
عن مق فكان الاولى بالمصنف
ان يفتي بهذا فيه نظرا بل ماسلكه
المصنف هو الصواب معنى ونقل
أمامه معنى فلا تسقوط الدابة بعد
موتها في الماء هو بمنزلة سقوط سائر
النجاسات اذ ليس فيها معنى زائد
على كون ذاتها صارت نجسة
بالموت فلو طلب النزع بسقوطها
ميتة لطلب في سائر أنواع النجاسات
بالأخرى أو بالمساواة ولا فائس له
فيما علمنا وأما نقل فلان نصوص
المتقدمين والمتأخرين شاهدة
للمصنف اما ظاهرا واما نصا في
المدونة وآبار المدينة اذامات فيها
فأرة أو وزعة استحق منها حتى تطيب
اه ونقله الخمي كابن يونس بهذا
اللفظ وأبقاها عياض في تنبيهاته
وأبو الحسن وابن ناجي و غ في
تكميله على ظاهرها بل زاد غ
مانه وهذا اذامات الحيوان في

نفع ذلك انه جائز (واذامات برى الخ) قول ز فيعيد من صلى في الوقت الخ هو أحد
أقوال ثلاثة ابن عرفة ومات غير موت برية سائلة النفس نجس ابن رشد وتطهير بئر
بنزع ما يذهب تغيرها اللغوي عن أبي مصعب بـ كل ما ثم او من توضأ به أعاد أبدا ابن
رشد اتفاقا ابن زرقون لابن شعبان عن ابن القاسم في الوقت وماتت به ولم تغيره يترك ان
وجد غيره والا فني طهوريته ونجاسته ثالثا مشكوك فيه للمشهور وابن القاسم
مع الشيخ عن يحنون وهو مقتضى قول الباجي رأيت له يهرقه ويقيم وابن الماجشون
مع الباجي عن يحنون وابن زرقون عن ابنه وعليه في كيف التيمم والوضوء مامر وفي
اعادة من توضأ به أبدا أو في الوقت ثانيا ان علمه ليحيي وابن القاسم مع روايته مع على
وابن حبيب اه منه بلفظه وقول مب لكن استشكل بعضهم الخ وجه
الاستشكال ظاهر وفي القاشاني إشارة اليه فانه قال مانسه قلت لازم المشهور انه
ظهور عدم الاعادة ولم يذكره ابن عرفة اه منه قلت والجواب عن هذا الاستشكال
انه انما استحب له أن يعيد في الوقت هنا مراعاة للقول بنجاسته ولم يراع ذلك هناك على
المشهور لان موت الدابة بالماء أشد عندهم من وقوع النجاسة فيه لأميرين أحدهما
أن سقوط النجاسة بالماء لا يطالب بسببه النزع ثانيهما أن سقوط النجاسة فيه انما يوجب
الخلاف فيه اذا كان يسيرا وموت الدابة به بخلاف ذلك فيهما فتأمل (لان وقوع ميتا) قول
مب وعلم أن مق قال بعد نقول مانسه فظهر لك ان ظاهرا أكثر نصوص المتقدمين الخ
مانسه لابن مرزوق لم أجده في النسخة التي بيدي منه وعلى تسليم ان ابن مرزوق قال
ذلك في قول مب فكان الاولى بالمصنف أن يفتي به هذا نظرا بل ماسلكه المصنف هو
الصواب معنى ونقل أمامه معنى فلا تسقوط الدابة بعد موتها في الماء هو بمنزلة سقوط سائر
النجاسات من بول وغائط وخرودم ونحو ذلك اذ ليس فيها معنى زائد على كون ذاتها صارت
نجسة بالموت فلو طلب النزع في سقوطها ميتة لطلب في سائر أنواع النجاسات بالأخرى أو
بالمساواة ولا فائس بذلك فيما علمت وأما نقل فلان نصوص المتقدمين والمتأخرين شاهدة
للمصنف اما ظاهرا واما نصا قال في المدونة مانسه وآبار المدينة اذامات فيها فارة أو وزعة
استحق منها حتى تطيب اه منها بلفظها ونقله ابن يونس بهذا اللفظ ونصه ومن المدونة
وآبار المدينة اذامات فيها فارة أو وزعة استحق منها حتى تطيب اه منه بلفظه ونقله
الخمى أيضا ففهموا انها اذامات فيها بل وقعت فيها ميتة لا يستحق منها أبقاها عياض
في تنبيهاته وأبو الحسن وابن ناجي و غ في تكميله على ظاهرها فلم يقل أحد منهم انه
لا مفهوم لقوله اذامات بل زاد غ مانسه وهذا اذامات الحيوان في الماء وأما اذامات ميتا
ولم يتغير منه الماء فلا يجب النزع ولا يستحب اه منه بلفظه انظر بقمته فصرح بان
مفهومها معتبر وكلام ابن ناجي أيضا كالصرح في أنه معتبر عنده فانه قال عند نصها
السابق مانسه قال ابن راشد وينبغي أن ترفع الدلاء ناقصة لان الخارج من الحيوان عند
الموت دهنية وشأن الدهن أن يطفو على وجه الماء فاذا امتلأ الدلو خشي أن يرجع الى البئر
اه منه بلفظه وفي أول رسم من سماع ابن القاسم من كتاب الوضوء الاول مانسه قال مالك

الماء وأما اذامات ميتا ولم يتغير منه الماء فلا يجب النزع ولا يستحب اه

في الرجل ينزل في ماء معين فاعتسل فيه وهو جنب ان ذلك لا يفسده على أهله ولا يرى بها
 بأسا ولا يرى أن ينزف قال القاضي رضى الله عنه هذا صحيح لا اختلاف في المذهب ان
 الماء الكثير لا ينحسه مادخل فيه من النجاسة الا أن يغير أحد أو صافه الا رواية شاذة رواها
 ابن نافع عن مالك فحاجبهم امذهب أهل العراق ثم قال وفرقوا بين حلول النجاسة المائية في
 الماء الكثير الدائم وبين موت الدابة فيه استحسانا على ما يأتي في مسائلهم ولو وقعت فيه
 الدابة ميتة وأخرجت من ساعتها قبل أن تطول اقامتها فيه لم يفسد ذلك الماء وكذلك
 لو وقعت فيه حية فأخرجت قبل أن تموت وقد سئل سعد بن نمير عن فارة وقعت في قصرية
 شراب فقع فأخرجت حية فقال انه يهرق ولا يؤكل وحكي غيره أن في سماع ابن وهب عن
 مالك مثله وهو بعيد وشذوذ لا وجه له والله أعلم بحكمته اه منه بلفظه وأشار بقوله على
 ما يأتي في مسائلهم الى ما في رسم الوضوء والجها من سماع القرينين من كتاب الوضوء
 الاول ونصه قيل له أفرأيت البئر يقع فيها الهر فيموت فيها ما ينزف منها قال لا يارختلف
 فيها ما ينزف كل يوم ومنها ما يكثر ماؤها ويستقي منها كل يوم فلا ينزف وتتسع البئر فأرى أن
 ينزف منها قدر ما يطيبها قلت أرايت ما خبر به من ماء من الخبز فقال لي أما أنا فأرى أن
 يطرح أو يعالقه الدواب ولا يؤكل ولقد جاء في قوم خبروا خبرا بعماء بئر من دارهم ثم علموا أن
 الماء الذي عجن به مات فيه دابة من هذه الدواب فأمرتهم بذلك قيل له أرايت من اعتسل
 به ونظهر حتى صلى صلوات قال أما نحن فنقول بعيد ما كان في الوقت فاذا ذهب الوقت
 فلا إعادة عليه قال القاضي وجه التزف من البئر التي ماتت فيها الدابة هو أنه يحشى أن
 يكون قد خرج من الدابة مع خروج نفسها شيء يكون على وجه الماء لا ينجع منه فلا يؤمن
 إذا لم ينزف من الماء شيء أن يحصل ذلك في المقدار الذي يتوضأ به منه فاذا نزف من الماء
 شيء خرج ذلك الشيء فيمات نزف أو انما ع بالزف فطاب بذلك ولهذا المعنى لم يكن لما ينزف من
 الماء حد ووجب أن يكون على قدر قلة ماء البئر وكثرته وعلى ما تطيب النفس به وهذا اذا
 لم يتغير الماء من ذلك وأما اذا تغير منه فلا بد أن ينزف حتى يذهب التغير ومعنى ما تكلم
 عليه في هذه الرواية ان الماء لم يتغير من ذلك ولذلك قال فيما صلى بالوضوء الذي توضى من
 ذلك الماء انه لا يعيد الا في الوقت وأما قوله في الخبر الذي عجن بذلك الماء انه لا يؤكل فهو
 مثل ما تقدم له في الرسم الذي قبل هذا وعلى طريق التوقي والتحريم من التشابه على ما ذكرنا
 في رسم يسلف من سماع ابن القاسم وليس بجرام بين فقد دروى محمد بن يحيى السبئي عن
 مالك في المدونة انه كره أكله الا من حاجة اليه وقال عيسى عن ابن القاسم لا يحل أكله
 الا اذا حلت له الميتة وذلك الطعام بمنزلة الميتة فشد في ذلك اه منه بلفظه وفي رسم
 القسمة من سماع عيسى من كتاب الطهارة الثاني ما نصه وسئل ابن وهب عن الحب من
 ماء السماء تقع فيه الدابة وتموت فيه وقد انتفخت وانتفتت والماء كثير لم يتغير منه شيء الا
 ما كان منه قريبا منها فلما أخرجت وحرك الماء ذهب الرائحة هل يتوضأ به ويشرب منه
 قال اذا أخرجت الميتة من ذلك الماء فليزرع منه حتى يذهب دسم الميتة وود كها والرائحة
 واللون ان كان له لون اذا كان الماء كثيرا على ما وصفت طاب ذلك الماء اذا فعل به ذلك قال

ابن القاسم لا خيره فيه ولم أسمع مالكاً أرخص فيه قط قال القاضي قول ابن وهب هو الصحيح على مذهب مالك الذي رواه المديون عنه في أن الماء قل أو كثيراً لا ينجسه ما حبل فيه من النجاسة إلا أن يتغير من ذلك أحد أو صافه على ما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم في بئر بضاعة وقد روى ابن وهب وابن أبي أويس عن مالك في جباب تحفر بالمغرب فتسقط فيها الميتة فيتغير لونه ويريح ثم يطيب الماء بعد ذلك أنه لا بأس به وقد قال ابن القاسم في رسم العنق بعده هذا أن لا يجنب أن يغتسل في الماء الدائم دون أن يغسل ما به من الأذى إذا كان الماء يحمل ذلك وتفرقه بين حلول النجاسة في الماء الدائم وموت الدابة فيه إذا حل ذلك الماء ولم يتغير منه استحسان وإيسار بقياس والله أعلم وقد مضى في رسم الوضوء والجهاد الوجه الذي تفرق المستلثان فيه فقف على ذلك وبالله التوفيق اه منه بلفظه وفي المسئلة الثالثة عشرة من سماع موسى في الحب تقع فيه النجاسة فيجبن به أو يصنع به شيء من الطعام أنه لا يؤكل فقال ابن رشد في شرحها ما نصه قال القاضي هذه الرواية حاله خارجة عن أصل المذهب لأنه حكم للماء الكثير بحكم النجس بحلول النجاسة فيه فقال أما ما عمن بذلك الماء من الخبز فلا يؤكل وهم لم يقولوا ذلك إلا في موت الدابة فيه لا في حلول النجاسة اه محل الحاجة منه بلفظه وقال ابن الجلاب في تفرقه ما نصه وإذا وقعت دابة بماله نفس سائلة كالقارة والداجنة وما أشبه ذلك من سائر الحيوان في بئر فانت فيها فان لم يتغير لون الماء ولا طعمه ولا ريحه فهو طاهر مطهر إلا أن اكروه استعماله مع وجود غيره ويستحب أن ينزع من البئر شيء بغير خد على قدر كثرة الماء وقلته وصغر الدابة وكبرها اه منه بلفظه وقد (١) قال ابن ناجي في أول شرحه للمدونة ما نصه فكل ما في تأليف ابن الجلاب الأصل أنه لما لا حتى ينص على غيره حسبما قاله ابن عبد السلام اه منه وفي مختصر غانية أبي زيد ما نصه ولو كانت القارة أو الداجنة وقعت في البئر وهي ميتة لم يضر ذلك ولم يكن نجساً وان تغير ريحه ولم يؤمر أهله أن ينزحوا منه شيئاً لم يتغير لونه وبحول عن حال الماء اه من الثعالبي عن ابن فرحون اه من حاشية صر على ضيق وفي التلقين ما نصه ولا ينجس الماء إلا أن يغيره إلا أنه يستحب نزع البئر التي عوت فيها بحسب كبر الدابة وصغرها وكثرة ماء البئر وقلته وذلك توق واستحباب اه منه بلفظه وفي المنتقى ما نصه حكى ابن حبيب عن ابن الماجشون وابن عبد الحكم وأصبغ أن الآبار الصغار مثل آبار الدور تنفسد بمات فيها من شاة أو دجاجة وان لم تتغير ولا تفسد بما وقع فيها ميتة حتى تتغير وأما آبار الزرائق والسواني فلا تفسد ولو ماتت فيها الشاة إلا أن تتغير وأما البرك العظام (٢) فإنه يفسدها ماتت فيها وان لم يغيرها إلا أن تكون البرك العظام وقد قال ابن وهب في الدابة تموت في جب ماء السماء فتشقق فيه وتنسخ ولم يتغير من الماء لكثرة الماء ما قرب منها ثم يخرج وينزع منها ما يذهب دسم الميتة والرائحة واللون فتطيب بذلك إن كان الماء كثيراً وأنكر هذا ابن القاسم وقال لا خيره فيه فيجب على قول ابن وهب أن الماء المتجدد والدائم سواء في هذا الحكم وان اختلفا في الكثرة وعند ابن القاسم وأصحابه أن الماء الدائم يختلف المتجدد في هذا الحكم إلا أن يكثر الدائم جدا اه منه بلفظه وفي المقدمات ما نصه وموت الدابة

وقال ابن الجلاب في تفرقه اه وإذا وقعت دابة بماله نفس سائلة كالقارة والداجنة في بئر فانت فيها فان لم يتغير أحد أو صاف الماء فهو طاهر مطهر إلا أن اكروه استعماله مع وجود غيره ويستحب أن ينزع من البئر شيء بغير خد على قدر كثرة الماء وقلته وصغر الدابة وكبرها اه وقد قال ابن ناجي في أول شرحه للمدونة كل ما في تأليف ابن الجلاب الأصل فيه أنه لما لا حتى ينص على غيره حسبما قاله ابن عبد السلام اه

(١) مطلب كل ما في تأليف ابن الجلاب الأصل أنه لما لا حتى ينص على غيره
(٢) قوله وأما البرك العظام الخ كذا بالأصل وليحذر النقل اه مصححه

وقال ابن الحاجب مانصه وأما الماء الراكد كالبر وغيره يموت فيه دابة برذات نفس سائلة ولم يتغير فيستحب النزح بقدرها بخلاف ما لو وقع ميتا اه وسلمه شراحه ابن عبد السلام وابن راشد وابن هرون وابن فرحون والثعالبي وضح وبه جزم ابن عرفة مع سعة حفظه وجزم به قبل هؤلاء الامام المازري وقد سلم كلام المصنف جميع من وقفنا على كلامه من الشراح والمحشين ويأتي لب نفسه عند قول المصنف (٥٨) وينجس كثير طعام الخ أن الراجح في الفارة اذا وقعت ميتة في

في الماء الدائم على مذهب ابن القاسم ورواية المصريين عن مالك بخلاف حلول النجاسة فيه لان النجاسة تنماح في الماء ويخشى أن يخرج من الدابة عند موتها شيء لا يتنازع في الماء ويقي على وجهه فان كان الماء غير معين مثل القصريه والجب طرح ولم يتوضأ به مخافة أن يكون ذلك الشيء النجس قد حصل فيما يتوضأ به وان كان بئر انزف منها قدر ما طيب النفس به الا أن يتغير الماء فلا بد أن ينزف منها حتى يزول التغير اه منها بلفظها وقال ابن الحاجب مانصه وأما الماء الراكد كالبر وغيره يموت فيه دابة برذات نفس سائلة ولم يتغير فيستحب النزح بقدرها بخلاف ما لو وقع ميتا اه وسلمه شراحه ابن عبد السلام وابن راشد وابن هرون وابن فرحون والثعالبي وضح قائلا مانصه وفي المذهب قول ان ما وقع ميتا بمنزلة ما مات فيه اه منه وبه جزم الامام ابن عرفة مقتصر اعليه مع سعة حفظه والقلشاني في شرح الرسالة وجزم به قبل هؤلاء الامام المازري وفي الارشاد مانصه واذا مات ذو نفس سائلة في بئر فان تغيرت وجب نزحها حتى يزول التغير فان زال بنفسه فإظهار عوده الى أصله وان لم يتغير استحب النزح بحسب الماء والدابة اه منه بلفظه وفي الشامل مانصه فان تغير وجب نزح جميعه كأن وقع ميتا غير والافلاوقيل يستحب اه منه بلفظه وقد سلم كلام المصنف جميع من وقفت على كلامه من الشراح والمحشين ولم أر أحدا بحث معه الا مب مع انه يأتي له نفسه عند قول المصنف وينجس كثير طعام مائع الخ ان الراجح في الفارة اذا وقعت ميتة في مائع وأخرجت مكانها انها لا تنجسه وانفقوا على أنها تنجسه ان ماتت فيه فتفريقهم بين الوجهين في الطعام المائع مع أنه لا قوة ولا يشترط في نجاسته تغيره يدل على الفرق بينهما في الماء الذي هو بضد ذلك بالاحرى وبذلك كله تعلم ما في وقوف مب رحمه الله مع ما نقله عن ابن مق والكحل لله تعالى فتأمل بانصاف والله أعلم (وان زال تغير النجس) قول ز وهو ما غيره النجس بالفتح الخ يقتضي أن عين النجاسة انما هو بالفتح مع انه ذكر فيه قبل لغات وان اعترضت عليه واحدة ثم ما ذكره من تأويل النجس بالفتح وجعله الاضافة على معنى من ثم من السببية بمعنى الباء لا يصح شيء من ذلك يظهر ذلك بالتأمل مع مراعاة القواعد النحوية والظاهر أن الاضافة على معنى في أو اللام والنجس بمعنى المتنجس فيهما وأولهما أو لهما فاعلمه (لا بكثرة مطلق) قول ز ولا بالقائمي فيه من تراب انظر من أخرج هذه من الخلاف ولا دليل له فيما ذكره ح عن سند لانه عن يقول بظهوريته اذا زال تغيره بنفسه قال نو ومقتضى تعليلهم من أن النجاسة لا تزول الا بالمطلق جريانه اه

مائع وأخرجت مكانها أنها لا تنجسه وانفقوا على أنها تنجسه ان ماتت فيه فتفريقهم بين الوجهين في الطعام المائع مع انه لا قوة ولا يشترط في نجاسته تغيره يدل على الفرق بينهما في الماء الذي هو بضد ذلك بالاحرى وانظر بقية النصوص في الاصل قلت وما نسبه مب لمق هو كذلك فيه في النسخة التي بيدي مناه وان سقط ذلك من نسخة الرهوف في مناه فالعهدة في ذلك على مق والله أعلم (وان زال الخ) قول نو وهو ما غيره النجس بالفتح الخ يقتضي ان عين النجاسة انما هو بالفتح مع انه ذكر فيه قبل لغات ثم الظاهر ان الاضافة على معنى في أو اللام والنجس بمعنى المتنجس فيهما وأولهما أو لهما فاعلم ما رآه أعلم قلت كثيرا ما يفرق الفقهاء بين النجس بالفتح والنجس بالكسر فيطلقون ذا الفتحين على عين النجس كما اقتضاه كلام ز هنا ومكسور العين على نحو الثوب المتنجس والمناسبة ظاهرة فان الاول في الاصل مصدر نجس كتب وصف به للمبالغة والثاني

قلت

صفة على القياس في وصف فعل كفرح وهذا لا ينافي أن فيه في أصل اللغة لغات وهو ما ذكره ز قبل وبالله التوفيق (لا بكثرة مطلق) قول ز ولا بالقائمي فيه من تراب انظر من أخرج هذه من الخلاف قال نو ومقتضى تعليلهم بأن النجاسة لا تزول الا بالمطلق جريانه ولا دليل له فيما ذكره ح عن سند لانه عن يقول بظهوريته اذا زال تغيره بنفسه والله أعلم

قلت في ابن عرفة ما نصه وقول ابن بشير في طهورية النجس يزول تغيره بلا نزح قولان
 لا أعرفه وسمع أشهب طهور ماء بئر الدور المتين بنزع ما يذهب تنه وفيها السحنون اثر قول
 ربيعة ان تغير لون الماء أو طعمه نزع منه قدر ما يذهب الرائحة منه انما هذا في البئر وجهل
 الشيخ بعضهم بقوله في مأجل قليل الماء وقعت فيه فارة يطين حتى يكثرواؤه فيشرب قال
 فان فعل شرب اه منه بلا فظه وقوله يطين مضارع طين بطا مه حله وباء مناة تحسية
 ونون مبني لامه قول أي يلقي فيه الطين كذا وجدته في نسختين من ابن عرفة والقلماني
 ونسختين من تكميل التقييد وفي شفاء الغليل وفي ح فانظر هل فيه شاهد لز أولا
 والظاهر انه شاهد لان غ في شفاء الغليل لما ذكره قال بعده ما نصه وهذا مما زال بكثرة
 مطلق اه منه بلا فظه كذا وجدته في خمس نسخ عتيقات مظنون بها الصحة ولان مفهوم
 قوله فان فعل شرب انه ان لم يفعل لم يشرب وظاهره ولو زال تغيره ولان ابن عرفة سلم مع
 رده على ابن بشير اذا لم يكن للطين فيه تأثير لكان كلام الشيخ حجة عليه فتأمل بانصاف
 والله أعلم * (تنبيهات الاول) * ظاهر كلام ابن غ بل صريحه ان ابن عرفة أنكر على
 ابن بشير وجود القواين معا وفيه نظر يظهر بأدنى تأمل مما يأتي وفي ح ما نصه وانظر
 ما الذي أنكره ابن عرفة هل القول بالطهورية أو القول بعدمها وليس في كلامه ما يدل
 على ذلك صريحا غير ان المتبادر من كلامه انما هو انكار القول بالطهورية الخ قلت
 هذا هو الذي فهمه منه في وهو المتعين في فهم كلام ابن عرفة لانه أتى بسماع
 أشهب وكلام سحنون ومسئلة الشيخ شاهد القول بعدم الطهورية فكيف ينكره
 أما استدلاله بسماع أشهب فوجهه ان قوله طهور ماء بئر الدور بنزع الخ يدل على أن
 الطهورية متوقفة على وجود أمرين النزع منه وكون الماء له مادة كالبرقية فهم
 منه أنه ان اتقى أحدهما فلا تحصل الطهورية وأخرى اذا اتفقا معا وذلك لانه اذا
 وجد الأمران علمنا أن التغير زال بالمطابق لان ماله مائة كلما نزع منه شيء خلفه آخر من
 المادة بخلاف ما اذا لم ينزع منه شيء أو لم تكن له مادة وأما استدلاله بكلام سحنون
 فواضح غاية لانه صريح في أن ما ذكره ربيعة من أن الماء يطهر بنزع قدر ما يذهب
 تغيره يجب قصره على ماله مادة كالبرقان لم تكن له مادة فلا يطهر بالنزع مع ذهاب التغير
 واذا كان لا يطهر بذلك فآخرى مع ذهاب التغير بلا نزح وأما استدلاله بمسئلة الشيخ
 فتقدم وجهه واذا علمت هذا تبين لك ان في كلام ابن عرفة ما هو كالصريح في أنه انما
 أنكر القول بالطهورية فتأمل بانصاف والله أعلم * (الثاني) * قول غ ولا ياتفت لما
 حكى الشيخ أبو زيد النعالي من ربيعة سمع على ابن عرفة يقول ابن يونس لان الراتم قلد
 لخليل في نقله كالشارح اه يقتضي انه لو سلم ما نصه المصنف لابن يونس لم به الرد
 على ابن عرفة وذلك مبني على ما فهمه من أن ابن عرفة أنكر على ابن بشير القولين وقد
 علمت ما فيه أما على ما قدمناه وهو الصواب فلا يتوجه به اعتراض على ابن عرفة ولو سلمنا
 صحة نسبته لابن يونس وقد ذكر ح كلام غ وسلمه مع انه فهم كلام ابن عرفة على
 الصواب فتأمل والله أعلم * (الثالث) * مفهوم قول المصنف لا بكثرة مطلق انه اذا زال

قول ابن غ كذا في الاصل رسم
 ابن مع رسم ع كنه مصححه

بكثرة المطلق يكون طهورا باتفاق القولين وقد صرح ح نقلا عن ضج بالاتفاق وكذا
 جس وز والذي في ح عن ابن الامام هو مانصه فالظاهر في الخلاف فيه اه
 فلم يجزم بذلك وانظر هذا الاتفاق مع ما نقله اللخمي عن ابن مصعب وسلمه ابن عرفة ونص
 اللخمي وأما تطهير ما وقعت فيه فقال مالك في المدونة في البئر من آبار المدينة تقع فيها الوزعة
 أو الفأرة يستقي منها حتى تطيب وينزفون منها على قدر ما يظنون أنها قد طابت وفي المجموعة
 اذا نزلت الدابة التي تقع في البئر أو سال دمه أو فرثها ولم تنزع فلينزع إلا أن يغلبهم الماء
 فان غلبهم نزع حتى لا يبقى من النجاسة شيء وان لم تنزع ولا سال منها دم فليس نزع منها شيء فان
 أروحت نزع منها حتى تذهب الرائحة وقال أبو مصعب ينزع ذلك الماء كله وذكر عن
 المغيرة وابن الماجشون ينزع منها خسون دلوا وقال ابن أبي أويس سبعون دلوا اه منه
 بلنظمه وقال ابن عرفة مانصه وتطهير بئر ينزع ما يذهب غيرها اللخمي عن أبي مصعب
 بكل ما تم الى آخر ما قدمناه عنه قريبا فراجع به وتعلم ما في وقوف مب أيضا فان كانت له
 مادة طهر باتفاق والله أعلم * (الرابع) * قول غ عن مق ان كان المواقف حمل كلام
 ابن يونس على نفس ما نحن فيه فهو وهم وان أراد أن يقيس عليه فهو بعيد اه سلمه ح
 وغيره ويجب عن المصنف رحمه الله بأنه يختار الثاني وقولهم أنه بعيد ممنوع وبيان
 ذلك أن الثوب أو اللحم مثلا اذا أصابه نجاسة صار متنجسا لا تجوز الصلاة مع ملامسته ولا
 يجوز أكله فاذا أزيلت عين النجاسة بماء قد تغير بطاهر يفارقه غالبا فاختار ابن يونس فيه
 أنه يبقى على حكمه السابق فلا تجوز ملامسته في الصلاة ولا أكله لان الحكم الذي ثبت له
 لا يرفع الا بالماء المطلق وهذا المعنى الذي علل به ابن يونس حكم الاصل موجود في الفرع
 لان الماء المتغير بالنجس صار متنجسا لا تجوز الصلاة بما أصاب من بدن أو ثوب أو بقعة
 ولا يجوز شربه ولا عجن ولا طبخ به ولا كل ما عجن أو طبخ به فاذا زال تغيره بعد ذلك بغير كثرة
 مطلق علمنا أن عين ذلك النجس قد ذهبت اذ لو لا ذهابها ما ذهب أثرها الذي كان ثابتا محققا
 ومعلوم أن ذهاب العين من الاصل المقيس عليه لا يرفع الحكم لفقد الماء المطلق فيجب أن
 يكون الحكم كذلك في الفرع المقيس بل يكون في الفرع أخرى لان ذهاب العين في الاصل
 محقق مشاهد بنجاسة البصر بخلافه في الفرع لا محتمل أن يكون ذهاب التغير لذهاب بعض
 الاجزاء فقط فلما ضعفت زال التغير فلا يلزم من عدم بقاء التغير ذهاب العين كلها كما شوبه
 ذلك فيما اذا وقع في ماء ولم يغيره فان العين موجودة قطعاً والتغير مفقود قطعاً والفرق بان
 الماء له قوة يدفع بها عن نفسه بخلاف الثوب واللحم مثلا لا يصبح لان القوة انما تكون
 له أو لا قبل تغيره أما بعده فقد صار كغيره من المائعات ولذا قالوا اذا تغير بطاهر فوَقعت فيه
 قطرة بول انه يصير نجسا ولو كان كثيرا فعلم من هذا ان نظر المصنف شديد وأن قياسه هذا
 الفرع ليس بعيد بل هو من القياس المساوي أو الخلق والحكم كله للسبب العلي فتأمل
 بانصاف * (الخامس) * قال جس انظر عماذا تقوى قول ابن القاسم في صورة ما اذا زال
 لتغير على قوله اذا لم يتغير أصلا وهو قليل حتى حكاه المصنف هنا ولم يحكم في السابقة ولم

(فاستحسن الطهورية) قول مب بل قد يبحث في حكاية المصنف له هنا الخ نحوه قول جس انظر بماذا اتقوى قول ابن القاسم هنا على قوله في مسئلة فيسير كاتبة وضوء الخ حتى حكا المصنف هنا ولم يحكه هناك ولم يظهر كبير فرق بينهما لعدم التغير فيهما اه وفيه نظر ظاهر لانه صريح في مساواة هذه لتلك وهو يقتضي أن محل الخلاف هنا هو الماء القليل فقط اذ هو محله في تلك وليس كذلك لما علمت ان محله هنا الكثير فالقيل احرى على ان الفرق بينهما ظاهر فان قول ابن القاسم هناك لم يشهده أحد وهما قد شهرا ابن الفاكهاني كافي ح عنه وأيضا فان قول ابن القاسم هنا راجع بالاستصحاب الذي هو أصل من الاصول وضعف هناك بمعارضته له لان الماء هنا قد تنجس فيستحب تنجسه حتى يزول بالمطابق وفي تلك تستحب طهوريته حتى تزول بتغير أحد أوصافه فتأمل والله أعلم وقول مب عن ابن عرفة لا أعرفهما قال ح انظر ما الذي أنكره ابن عرفة على القول بالطهورية أو القول بعدمها والمتبادر من كلامه انها هو انكار القول بالطهورية انتهى وهذا هو الذي فهمه منه ق وعو المتعين في فهم كلام ابن عرفة لانه أتى بعد بسماع أشهب وكلام سحنون ومسئلة الشيخ شاهد القول بعدم الطهورية فكيف ينكره (٦١) وبه تعلم ما في كلام غ هنا فانه يقتضي ان

ابن عرفة أنكره على ابن بشير وجود القولين معا وبني عليه الرد على ابن عرفة بما نسبته المصنف لابن يونس لو صححت نسبته له وقول مب وبالجمله ان كان المصنف حمل كلام ابن يونس الى قوله فهو بعيد أصله لغ عن مق وسلمه ح وغيره ويحجب عن المصنف بأننا نختار الثاني ونعني بعده فان الثوب أو اللحم مثلاً اذا أصابته نجاسة صار متنجساً لا يتجوز ملامسته في صلاة أو غداء فاذا أزيلت عين النجاسة بما متغير بطاهر مفارق غالباً فاختار ابن يونس انه يفي على حكمه السابق لان الحكم قد ثبت له فلا يرفعها الا الماء المطلق وهذا المعنى الذي علل به ابن يونس حكم الاصل موجود في

يظهر كبير فرق بين الصورتين لعدم التغير في كليهما اه ونحوه قول مب بل قد يبحث في حكاية المصنف له هنا مع حذفه فيما تقدم اه قلت وفي كلامهما انظر ظاهر لانه صريح في مساواة هذه المسئلة لتلك وذلك يقتضي أن محل الخلاف بين ابن القاسم وغيره هنا هو الماء القليل اذ هو محل الخلاف بين ابن القاسم وغيره هناك وهذا ليس بصحيح لما علمت أن محله الكثير فالقيل احرى على ان الفرق بينهما ظاهر أما أولافلان قول ابن القاسم هناك لم يصرح أحد بتشهيره بل صرحوا بتشهيره بالماء فقط وهما قد صرح الفاكهاني بتشهيره كافي ح عنه وأما ثانياً فلان مذهب ابن القاسم ترجع هنا بالاستصحاب الذي هو أصل من الاصول وضعف هناك بمعارضته له لان الماء في هذه قد تحقق سلب طهوريته بتنجسه قبل والاصل بقاؤه متنجساً حتى يزول عنه الحكم بما يزول به حكم النجاسة وهو الماء المطلق وفي تلك طهورية الماء محققة والاصل بقاؤها حتى تزول بما يغبر لونه أو طعمه أو ريحه فتأمل ما نضاف والله أعلم * (السادس) ذكر ح ما وقع في دار أبي بكر الطرطوشي وقال مانصه ولعل المصنف أشار اليهما بالاستحسان اه وكأنه لم يرم من صرح باختباره ولم يقف على كلام الارشاد الذي قدمناه ولا على قول غ في تكميله مانصه قوله فاستحسن الطهورية أشار به لاقول ابن عسكري في ارشاد السالك فان زال بنفسه فالتظاهر عودته الى أصله اه منه بلفظه وقول ز وأما اليسير فباق على التنجيس بلا خلاف بعد أن ذكره في ضيق عن ابن راشد قال وما ذكره بعد عن ابن دقيق العيد رده ومقتضى البناء أن لا فرق اه ولم يتعقبه صر في حاشيته فهذا القيد غير معتبر عند المصنف

الفرع لان الماء المتغير بالنجس صار متنجساً لا يتجوز ملامسته في صلاة ولا غداء فاذا زال تغيره بعد ذلك بتغير كثره مطلق علمنا ان عين ذلك النجس قد ذهبت اذ لو لا ذهابها ما ذهب أثرها الذي كان ثابتاً محققاً ومعلوم أن ذهاب العين من الاصل المقدس عليه لا يرفع الحكم لفقده الماء المطلق فيجب أن يكون الحكم كذلك في الفرع المقدس بل احرى لان ذهاب العين في الاصل محقق مشاهد بحجاسة البصر بخلافه في الفرع لاحتمال أن يكون ذهاب التغير لذهاب بعض الاجزاء فقط فلما ضعفت زال التغير فلا يلزم من عدم بقاء التغير ذهاب العين كلها كما شوهد ذلك فيما اذا وقع في ماء ولم يغيره فان العين موجودة قطعا والتغير موقوف قطعاً والفرق بأن الماء له قوة يدفع بها عن نفسه بخلاف الثوب واللحم مثلاً لا يصح لان القوة انما تكون له أو لا قبل تغيره أما بعده فقد صار كغيره من المائعات ولذا قالوا اذا تغير بطاهر فوقعت فيه قطرة بول انه يصير نجساً ولو كثر فعلم ان نظر المصنف سديد وان قياسه ليس بعيد بل هو من القياس المساوي أو الخالي والعلم كله للكبير العلي وقول ز وأما اليسير فباق على التنجيس بلا خلاف لما ذكره في ضيق عن ابن راشد قال وما ذكره بعد عن ابن دقيق العيد رده ومقتضى البناء أن لا فرق اه وسلمه صر فهذا القيد غير معتبر عند المصنف

والله أعلم **قلت** وقول ز وكذا بقليله على المعتمد الخ هذا هو الذي حققه من خلاف ابن الامام وظاهر المصنف **ويجيب** عنه بجعل **كثرة اسم** مصدر بمعنى (٦٣) تكثير أى لا يتكثر بمطلق للماء نجس ولو قل المطلق (وقبل الخ)

قول ز وظاهر ان الجن كذلك الخ قال نو ليس بظاهر لا اشتراط العدالة ومن أين له بها اه و بجمته ظاهر جدا والله أعلم

*** (فصل الطاهر الخ) ***

قول ز كان تساوي عند ابن يونس الخ يقتضى أنه اذا كان الطعام أكثر يجوز أنه عند ابن يونس مطلقا وتمثله لذلك باختلاط قلة بكثيره يظهر منه أنه لا بد أن تكون الأكثر لها بال قاله شيخنا ج ومأقوله ظاهر (والجري ولو طالت حياته ببر) ظاهره ان الجري طاهر وان أتت وقال شيخنا ج صرح سيدي عبد الرحمن القاسمي أنه يجنب لأنه مستقدر ومقتضى سياق الكلام أنه نجس لكن لم يصرح به وذلك لأنه ذكر في الاستدلال على طهارة فضلات الانبياء أن عليه النجاسة الاستقدار ولم تكن فضلاته عليه الصلاة والسلام مستقدرة بل كانت عطرة على ما جاء في الاخبار وذلك يحقق كونها طاهرة على ما عمل به طهارة المسك وان كان دما والعنبر وان كان روث دابة وان كانت بحرية فانه لو كان ممثنا اجنب كما يجنب الجري ان أتت لأنه حينئذ مستقدر وفي تنبيهه الانام لما شرب بوله ابن الزبير وجده أطيب من المسك وأحلى من العسل ذكره هذا عند قول المصنف ومنى وظاهره انه ليس نجس ولا يؤكل لأنه يضر والله أعلم اه من خطه **قلت** ويجري مثله في لحم المذكي اذا أتت والله أعلم وقول ز وهي غير ترس الماء الخ كذا في النسخ التي وقفنا عليها وهو الصواب كما يدل عليه آخر كلامه ووقع في نسخة مب وهي ترس الماء باسقاط غير فاعترض عليه واعتراضه ساقط نعم ما ذكره من أن ح ذكر في ذلك قولين صحيح فلما اقتصر على الاعتراض بهذا كان صوابا كما فعل نو **قلت** وما ذكره ح عن صاحب الجمع به جزم منى ونصه وترس الماء هي السلقاة اه منه بلفظه وقال اللخمي في كتاب الذبائح مانصه وقال في المدونة في ترس الجري يؤكل بغير ذكاه وفي مختصر الوقار استحباب ذكاه لان له في البربر عيا وقال مالك في كتاب محمد في السلقاة ترس صغير يكون في البراري هو من صيد البر لا يؤكل الا بذكاه ولا يؤكل طير الماء الا بذكاه وقال عطاء حيث يكون أكثر فهو من صيده جعله داخلا في عموم قوله سبحانه أحل لكم صيد البحر وطعامه اه منه بلفظه ونقله منى أيضا وبهذا كله تعلم ما في وقوف ز مع كلام ابن عرفة *** (تنبيهان * الاول) *** في أجوبة سيدي عبد القادر القاسمي مانصه الجواب والله الموفق سبحانه للصواب أما طير الماء فذكره قال ابن مرزوق في شرح المختصر لا يؤكل طير الماء الا بذكاه وحي القلساني في شرح ابن الحجاب الاجماع على ذلك اه منها بلفظه وانظر تسليمه الاجماع مع أن منى الذي احتج بكلامه أو لأصرح بخلافه عطاء ونقل أيضا كلام اللخمي وفيه الخلاف والله أعلم *** (الثاني) *** في ح مانصه وكالسلقاة بضم السين المهملة وسكون اللام وضم الحاء وحي في القاموس فتح اللام وسكون الحاء اه ولم أقف في كتب

والله أعلم (وقبل خبر الواحد) قول ز وظاهر أن الجن كذلك قال نو ليس بظاهر لا اشتراط العدالة ومن أين له بها اه بلفظه وبجمته ظاهر جدا والله أعلم

*** (فصل) * في بيان الاعيان الطاهرة والاعيان النجسة**

(الطاهر ميت المادم له) قول ز كان تساوي عند ابن يونس الخ يقتضى انه اذا كان الطعام أكثر يجوز أنه عند ابن يونس مطلقا وتمثله لذلك باختلاط قلة بكثيره يظهر منه أنه لا بد أن تكون الأكثر لها بال قاله شيخنا ج ومأقوله ظاهر (والجري ولو طالت حياته ببر) ظاهره ان الجري طاهر وان أتت وقال شيخنا ج صرح سيدي عبد الرحمن القاسمي أنه يجنب لأنه مستقدر ومقتضى سياق الكلام أنه نجس لكن لم يصرح به وذلك لأنه ذكر في الاستدلال على طهارة فضلات الانبياء أن عليه النجاسة الاستقدار ولم تكن فضلاته عليه الصلاة والسلام مستقدرة بل كانت عطرة على ما جاء في الاخبار وذلك يحقق كونها طاهرة على ما عمل به طهارة المسك وان كان دما والعنبر وان كان روث دابة وان كانت بحرية فانه لو كان ممثنا اجنب كما يجنب الجري ان أتت لأنه حينئذ مستقدر وفي تنبيهه الانام لما شرب بوله ابن الزبير وجده أطيب من المسك وأحلى من العسل ذكره هذا عند قول المصنف ومنى وظاهره انه ليس نجس ولا يؤكل لأنه يضر والله أعلم اه من خطه **قلت** ويجري مثله في لحم المذكي اذا أتت والله أعلم وقول ز وهي غير ترس الماء الخ كذا في النسخ التي وقفنا عليها وهو الصواب كما يدل عليه آخر كلامه ووقع في نسخة مب وهي ترس الماء باسقاط غير فاعترض عليه واعتراضه ساقط نعم ما ذكره من أن ح ذكر في ذلك قولين صحيح فلما اقتصر على الاعتراض بهذا كان صوابا كما فعل نو **قلت** وما ذكره ح عن صاحب الجمع به جزم منى ونصه وترس الماء هي السلقاة اه منه بلفظه وقال اللخمي في كتاب الذبائح مانصه وقال في المدونة في ترس الجري يؤكل بغير ذكاه وفي مختصر الوقار استحباب ذكاه لان له في البربر عيا وقال مالك في كتاب محمد في السلقاة ترس صغير يكون في البراري هو من صيد البر لا يؤكل الا بذكاه ولا يؤكل طير الماء الا بذكاه وقال عطاء حيث يكون أكثر فهو من صيده جعله داخلا في عموم قوله سبحانه أحل لكم صيد البحر وطعامه اه منه بلفظه ونقله منى أيضا وبهذا كله تعلم ما في وقوف ز مع كلام ابن عرفة *** (تنبيهان * الاول) *** في أجوبة سيدي عبد القادر القاسمي مانصه الجواب والله الموفق سبحانه للصواب أما طير الماء فذكره قال ابن مرزوق في شرح المختصر لا يؤكل طير الماء الا بذكاه وحي القلساني في شرح ابن الحجاب الاجماع على ذلك اه منها بلفظه وانظر تسليمه الاجماع مع أن منى الذي احتج بكلامه أو لأصرح بخلافه عطاء ونقل أيضا كلام اللخمي وفيه الخلاف والله أعلم *** (الثاني) *** في ح مانصه وكالسلقاة بضم السين المهملة وسكون اللام وضم الحاء وحي في القاموس فتح اللام وسكون الحاء اه ولم أقف في كتب

اللغة

سكون الثاني والذي يدل عليه كلام القاموس والصباح ان ثانيه مفتوح فيسكن ثالثة أو ثانيه

ساكن فيفتح ثالثة وقول ز وهي غير ترس الماء الخ كذا في النسخ التي وقفنا عليها وهو الصواب كما يدل عليه آخر كلامه وسقطت لفظة غير من نسخة مب فاعترضه نعم جزم منى بان ترس الماء هي السلقاة

وقول ز أو وجد في بطن حوت أو طير ميتا فيغسل الخ هذا هو الذي صححه ابن يونس وصاحب الذخيرة خلافا لعبد الحق (الامسك) قول مب وهو خلاف ما في ح أي تقلاعن ضيغ الا انه عبر بعسل البلادر وهو كذلك في ضيغ وسلمه صر فهو المعول عليه لاما لز وفي ح أبيض ابن فرحون من اللبن نوع يغطي العقل اذا صار قارصا ويحدث نوعا من السكر فان شرب لذلك حرم ويحرم منه القدر الذي يغطي العقل اه وفيه نظر (٦٣) لما علم من ان المسكر يحرم تناول قلبه

كثيره والله أعلم قلت ولغ رحمه الله تعالى تأليف حسن مفيد جدا في الشراب المسمى بماء الحياة المعالج بالقطير ولم يجزم فيه والله أعلم بكونه مسكرا والعامة مطبقون على انه مسكر فلا أدري هل ذلك لجهلهم بحقيقة السكر أم كيف الأمر قاله الشيخ ميارة وقول ز وكذا حشيشة الخ كونها من المفسدات هو مقتضى كلام أبي الحسن في شرح المدونة واختاره القرافي قائلا لا نأري أهلها الا يميلون الى القتال والنصرة بل عليهم الذلة والمسكنة وربما عرض لهم البكاء وصحبه من قائلا لان اتلاف الاموال فيها انما يدل على انه مباح يحدون فيها لذتها وأما تعيين كونها الطرب المماثل لطرب الخرفلا اذا لام لا شمار له بالاخص المعين اه وانما لم يتكلم عليها الاثمة المجتهدون لانها انما ظهرت في أواخر المائة السادسة وانتشرت في دولة التتار وقال العلقمي في شرح الجامع حكى أن رجلا من العجم قدم القاهرة وطلب دليلا على تحريم الحشيشة وعقد ذلك مجلسا فاستدل الحافظ زين الدين العراقي بحديث أم سلمة نهى

اللغة التي اتصلت بأيدينا على ما صدر به والذي في القاموس هو مانصه السلفية كبلهنية والسلفاة والسلفاء ويقصر السلفي مقصورة ساكنة اللام مفتوحة الحاء والسلفاة بكسر السين وفتح اللام دابة معروفة يقع دمها وهي ارتها المصروع والتلطيخ بدمها المفاصل ويقال اذا اشتد البرد في مكان وكبت واحدة بحيث تكون يداها ورجلاها الى الهواء وتركت كذلك لم ينزل البرد في ذلك الموضع اه منه بلفظه وفي الصحاح مانصه السلفاة بضم اللام واحدة السلاحف قال أبو عبيد وحكى الرؤاسي سلفية مثل بلهنية وهو ملحق بالجماسي بالباء وانما صارت ياء لكسر ما قبلها اه منه بلفظه كذا وجدته في نسخة عسقية متقنة مظنون بها الصحة ووجدته في أخرى السلفاة بفتح اللام فاختفت النسختان في اللام هل هي مضمومة أو مفتوحة والفتح هو الموافق لما في المصباح ونصه والسلفاة من حيوان الماء معروف ويطلق على الذكر والانثى وقال الفراء الذك من السلاحف غليم والانثى سلفاة في لغة بني أسد وفيها لغات اثبات الهاء فتفتح اللام وتسكن الحاء والثانية العكس اسكان اللام وفتح الحاء والثالثة والرابعة حذف الهاء مع فتح اللام وسكون الحاء فتمد وقتصر اه منه بلفظه فتأمل ذلك كله مع ما للقطاب وقد اقتصر في ضيغ على بعض كلام الصحاح فقال مانصه قال الجوهرى والسلفاة بفتح اللام واحدة السلاحف وحكى الرؤاسي سلفية اه منه كذا في غير نسخة منه وبه وبما في المصباح يعلم رجحان النسخة التي دلت على أن اللام مفتوحة والله أعلم وقول ز أو وجد في بطن حوت أو طير ميتا فيغسل الخ كتب عليه شيخنا ج مانصه هذا هو الذي صححه ابن يونس وصاحب الذخيرة خلافا لما قاله عبد الحق من حاشية سيدى عبدالقادر الفاسي ناقلا له عن ت في باب المباح اه من خطه قلت وما نصه لابن يونس صحيح ونصه قيل فان وجد الطير ميتا ووجد في بطنه حوتا فلا يؤكل الحوت اذا قد صار الحوت نجسا قال الشيخ والصواب جواز أكله كالموقع الحوت في نجاسة فانه يغسل كالجدى الذي رضع خنزيرة والدجاج أو الطير الذي يأكل النجاسة فانها تذبح وتغسل وتؤكل وان كان بجد ثان ما أكلته اه منه بلفظه (الامسك) قول مب وهو خلاف ما في ح الخ أي تقلاعن ضيغ الا انه عبر بعسل البلادر وهو كذلك في ضيغ وسلمه صر ولا خفاء ان هذا هو المعول عليه لاعلى ما لز (تنبيه) في ح ههنا في الفرع الثاني عن ابن فرحون مانصه من اللبن نوع يغطي العقل اذا صار قارصا ويحدث نوعا من السكر فان شرب لذلك حرم ويحرم منه القدر الذي يغطي العقل اه وسلمه ح وفيه نظر ظاهر لانه حكم له بأنه يحدث نوعا من السكر

رسول الله صلى الله عليه وسلم عن كل مسكر ومفترا فاجب الحاضرين وقد نبه السيوطي على صحته واحتج به ابن حجر على حرمة المفتري ولولم يكن شرابا ولا مسكرا في باب الخمر من العسل من شرح البخاري وكذا احتج به القسطلاني في المواهب أيضا اه وأخرجه أبوداود والامام أحمد قال في المواهب قد جمع بعضهم فيها مائة وعشرين مضرة دينية وبدنية حتى قال بعضهم كل ما في الخمر من المنعمات موجود في الحشيشة وزيادة فان أكثر ضرر الخمر في الدين لافي البدن وضررها فيهما اه

وقال في لطائف المنن والاخلاق قد ذكر الشيخ قطب الدين العسقلاني خليفة شيخ الشيوخ شهاب الدين السهروردي رحمه الله تعالى في الحشيشة مائة وعشرين مضرمة دنيوية وأخرية وقال الحكماء انهم اتوا ثلثمائة داء في البدن كل داء لا يوجد له دواء في هذا الزمان فتمت تقيص القوى واحراق الدماء وتقليل الحياء وتثقيب الكبد وتقرح الجسد وتجفيف الرطوبات وتضعيف اللسان وتصفير اللون وتخفيف الاسنان وتورث الجف في القم وتولد السوداء والجذام والبرص والخرس والقوة وموت الفجأة وتورث كثرة الخطا والنسيان والضجر من الناس وتولد الاعشاء في العيون وتخلط العقول وتورث الجنون غالباً وتسقط المروءة وتفسد الفكرة وتولد الخيال الفاسد ونسيان الحال والمآل والفراغ من أمور الآخرة وتنسى العبد كربة وتجعله يفشى اسرار الاخوان وتذهب الحياء وتكثر المراء وتنتفي الفتوة والمروءة وتكشف العورة وتمنع الغيرة وتثقل الكيس وتجعل صاحبها جليسا لابليس وتفسد العقل وتقطع النسل وتجلب الامراض والاسقام مع تولد البرص والجذام وتورث الالبسة وتولد الرعشة وتحرك الدهشة وتسقط شعرا الاحقان وتجفف المني وتظهر الداء الخفي وتضر الاحشاء وتبطل الاعضاء وتقوى النفس وتظهر العلة وتجبس البول وتزيد في الحرص وتسهل الحفون وتضعف العيون وتورث الكسل عن الصلاة وحضور الجماعات والوقوف في المحظورات وارتكاب الاجرام وجماع الاثم والوقوع في الحرام وأنواع الامراض والاسقام قال الشيخ قطب الدين وقد بلغنا عن جمع بلغوا حد التواتر ان الاكثر من أكلها يورث موت الفجأة كما وقع لكثير من يتعاطاها وبعضهم اختلف عقولهم وبعضهم ابتلوا بامراض متعددة وأسقام متنوعة من الدق والسل واحترق السوداء وضيع النفس والاستسقاء وسوء الخاتمة واتفق العلماء والحكماء انهم اخبيشة ضارة في الجسد والعقل صادة عن ذكر الله تعالى وعن الصلاة وما كان هذا فعله فهو حرام باجماع أهل الاسلام لان ما يؤدى الى الحرام فهو حرام ورأيت في كلام ابن البيطار ان (٦٤) علاج ترك أكل الحشيشة

فكيف يقول بعد انه يحرم منه القدر الخ وقد علم ان المسكر يحرم تناول قلة له وكثيره فتأمله وقوله فارصا هو بالقاف والراء والصاد

يكون نالقي بالشمس والماء المسخن - حتى تنقى المعدة منه وشرب الجاهض في غاية النفع لذلك وقال شيخ الاسلام قطب الدين المذكور ولا يخفى ان تناول الحشيشة والاقدام عليها حرام عند أكثر علماء الاسلام من أهل الحجاز واليمن والعراق ومصر والشام قال وهي من المخدرات المسكرات بحوزة الطبيب والزعفران والشيكرا ونحو ذلك مما يتلف العقل والفكر وأفتى الشيخ بدر الدين بن جماعة بان الحشيشة حرام بلا خلاف

وقال بعض الاطباء انهم انخدرة وأكثروا على انهم مسكرة قال وعلى بائعها وأكلها الاثم والتعزير قال المهمله وكذلك زارها وطابحها وحاملها والمحولة اليه والارض بذلك والساكت فيمنع ويرح فان تاب من ذلك والا ضرب وعزير بالذرة ضربا شديدا باجماع أئمة المذاهب الاربعة حتى قال بعض العلماء من أباح أكلها فهو زنديق وليس للأئمة الاربعة فيها كلام لانهم لم تكن في زمنهم قال شيخ الاسلام ابن تيمية انها ظهرت وسط المائة السادسة ولم أفتي فيها الا امام المزني بالتحريم رجوع من كان أفتى فيها بالاباحة من أصحاب أبي حنيفة الى التحريم مع خطريتها وأمرها بتأديب بائعها وكان مستند من أفتى باباحتها بانها على الاباحة الاصلية فلما اشتهر فسادها في عراق العجم رجعوها قالوا انها مضرمة للعقل والبدن وتجعل العبدان كل لا يشبع وان أعطى لا يقنع وان كلف لا يسمع وتجعل النصح أبك والصحيح ألبا واليقظان نائمًا اه اه ونقل في الزواجر مانعه واعلم ان الحشيشة المعروفة حرام كالخمر يجزأ كلها أي على قول قال به جماعة من العلماء قال الذهبي وهي أخبت من الخمر من جهة انها تفسد العقل والمزاج أي افساد اعينها حتى يصير في متعاطيها تخنث قبيح أي ائنه ونحوها وديانة بغيبة وغير ذلك من المفاسد فلا يصبر له من المروءة شيء البتة ويشاهد من أحواله خنوة الطبع وفساده وانقلابه الى أشر من طبع النساء ومن الديانة على زوجته وأهله فضلا عن الاجانب ما يقضى العاقل منه بالعجب العجيب وكذا متعاطي نحو البنج والافيون والخمر أخبت من جهة انها تفضي الى الصيال على الغير وإلى المخاصمة والمقاتلة والطيش وكلاهما يصدر عن ذكر الله وعن الصلاة ورأى آخرون من العلماء تعزير أكلها كالبنج وما يقوى القول بأنه يجزأ أكلها يتشبه ويشتمها كالخمر كثر حتى لا يصبر عنها وتصد عن ذكر الله وعن الصلاة مع ما فيها من تلك القبايح وسبب اختلاف العلماء في الحد فيها وفي نجاستها كونها جامدة مطعومة ليست شرابا فقل هي نجسة كالخمر وهو الصحيح أي عند الحنابلة وبعض الشافعية وقيل طاهرة بحدودها أي وهو الصحيح عند الشافعية وقيل المائعة نجسة والجامدة طاهرة قال وعلى كل حال فهو داخله فيما حرم الله ورسوله من الخمر المسكر لفظا ومعنى ثم قال وانما لم يذكرها العلماء لانهم لم تكن

على عهد السلف الماضين وانما حدثت في مجيئ التتار الى بلاد الاسلام وما أحسن ما قيل

فأكلها وزاعمها حلالا * فتلك على الشقي مصيبتان فوالله ما فرح ابليس بمثل فرحه بالحشيشة لانه زينها للانفس الحشيشة اه وقد عدها من الكبائر كل المسكر الطاهر كالحشيشة والافيون والشيكران يفتح الشين المعجمة وهو البنج وكالعنبر والزعفران وجوزة الطيب قال والمراد بالاسكار هنا تغطية العقل لامع الشدة المطرية فلا ينافي انها تسمى مخدرة قال فكل ما جاء في وعيد شارب الخمر يأتي في مستعمل شيء من هذه المذكورات لا شتر كما هي في ازالة العقل المقصود للشارع بقاؤه لانه آلة للفهم عن الله تعالى وعن رسوله والتميز به الانسان عن الحيوان والوسيلة الى ايثار الكمالات على النقاآت فكان في تعاطي ما يزيله وعيد الخمر ثم قال وحكي القرافي وابن تيمية الاجماع على تحريم الحشيشة قال ومن استعملها فقد كفر قال وانما لم يتكلم فيها الاثمة الاربعة لانهم تمكن في زمنهم وانما ظهرت في آخر المائة السادسة وأول المائة السابعة حين ظهرت دولة التتار ثم قال ونقل الامام أبو بكر بن القطب القسطلاني انها حارة في الدرجة الثانية يابسة في الاولى تصدع الرأس وتظلم البصر وتعدد البطن وتجفف المني فتعين على كل ذي عقل سليم وطبع مستقيم اجتنابها كغيرها مما سبق لما تشتمل عليه من المضار التي هي مبدأ مداعي الهلاك وربما ينشأ من تجفيف المني وصداع الرأس وغيرهما أعظم المفساد والمضار ومن ثم قال ابن البيطار واليه انتهت رياسة زمنه في معرفة النبات والاعشاب في كتابه الجامع لقوى الادوية والاعذية ومن القتب الهندى نوع ثالث يقال له القنب ولم أربغ غير مصر ويزرع في البساتين ويسمى بالحشيشة أيضا وهو يسكر جدا اذا تناول منه الانسان يسيرا قدر درهم أو درهمين حتى ان من أكثر منه أخرجه الى حد الرعونة وقد استعمله قوم فاختلفت عقولهم وأدى بهم الحال الى الجنون وربما قتلت قال القطب وقد نقل (٦٥) لنا أن البهائم لا تتناولها فاقدرا ما كوت تنقر اليها ثم عن تناوله وهي كغيرها مما سبق

المهملة قال في القاموس والقارص
دويبة كالبعق وابن يحذى اللسان
أو حامض يحلب عليه حليب كثير
حتى تذهب الجوضة اه منه

أيضا مما يحيل الابدان ويمسحها ويحال قواها ويحرق دماغها ويحفف رطوبتها ويصفر اللون قال محمد بن زكريا امام وقته في الطب وولد أفكارا كثيرة رديئة وتجفف المني لقله الرطوبة في الاعضاء الرئيسة أي واذا قلت رطوبة تلك الاعضاء الرئيسة كانت سببا لحدوث أخطار الامراض وأقبح العمل قال وقد بلغنا من جمع يفوق حد الحصر أن كثيرا من عاناها ماتت بها فجأة وآخرين اختلفت عقولهم وابتلوا بامراض متعددة من الدق والسل والاستسقاء وانما استر العقل وتغيره ثم قال قال بعض العلماء وفي أكلها مائة وعشرون مضرة دينية ودينية منها انها تورث الفكرة الرديئة وتجفف الرطوبات الغريزية وتعرض البدن لحدوث الامراض وتورث النسيان وتصدع الرأس وتقطع النسل وتجفف المني وتورث موت الفجأة واختلال العقل وفساده والدق والسل والاستسقاء وفساد الفكر ونسيان الذكر وافشاء السر وانشاء الشر وذهاب الحياة وكثرة المراء وعدم المروءة ونقص المودة وكشف العورة وعدم الغيرة واتلاف الكيس ومحالة ابليس وترك الصلوات والوقوع في المحرمات والبرص والجذام ووالى الاسقام والرعدة على الدوام وثقب الكبد واحتراق الدم والجذونتين القم وفساد الاسنان وسقوط شعر الاجفان وصفرة الاسنان وعشاء العين والفشل وكثرة النوم والكسل وتجعل الاسد كالجمل وتعيد العزيز ذليلا والصحيح عليلا والشجاع جبانا والكرم مهانا ان أكل لا يشبع وان أعطى لا يقنع وان كلم لا يسمع * تجعل الفصح أبكما والذكي أبلا وتذهب الفطنة وتحدث البطنة وتورث العنة واللعة والبعد عن الجنة من قبائحها انها تنسى الشهادات عند الموت بل قيل ان هذا أدنى قبائحها وهذه القبائح كلها موجودة في الافيون وغيره مما سبق بل يزيد الافيون ونحوه بأن فيه مسخا للحكمة كما يشاهد من أحوال آكله ويجيب ثم يجيب عن يشاهد من أحوال آكله تلك القبائح التي هي مسخ البدن والعقل وصيرورتهم الى أخس حالة وأرث هيئة وأقذر وصف وأقضع مصاب لا يتأهلون لخطاب ولا يميلون قط الى صواب ولا يهتمون الا الى خوارم المروآت وهو اذم الكمالات وفواحش الضلالات ثم مع هذه العظام التي شاهد هانهم يحب الجاهل أن يندرج في زمرة الخاسرة وفرقة الصالة الخائفة متعاميا عما على وجوههم من الغيرة وما يعتريهم من الفتنة ذلك يخشى عليه أن يكون من الكفرة الفجرة فن انضمت له فيهم هذه المثالب وبان عندهم ما استملوا عليه من كثير العايب ثم نحا بنحوهم وحداخذوهم فهو المفتون المغبون الذي بلغ الشيطان فيه غاية أمه بعد أن كان يتربص به ريب المنون لانه لعنه الله

إذا حل عبدا في هذه الورطة لعب به كما يلعب الصبي بالكرة إذ ما يريد منه حينئذ شيئا إلا وسابقه إلى فعله لأن العقل الذي هو آلة
الكمال زال عن محله فصار كالأنعام بل هو أضل سبيلا ومن أهل النيران فنبس ما رضعه لنفسه ميتا ومقيلا وأفلمن باع نعيم الدنيا
والآخرة بتلك الصفقة الخاسرة وفننا الله لطاعته وحنانا من مخالفتهم آمين وقال في فتح الباري قد جزم النووي وغيره بأنها
مسكرة وجزم آخرون بأنها مخدرة وهو مصكبة لأنها تحدث بالمشاهدة ما يحدثه الخمر من الطرب والنشوة والمداومة عليها
والانهمال فيها اه وهو نحو قول المنوفي لا نأمن من يتعاطاها يبيع أمواله لأجلها فلو لأن أهم طربا ما فعلوا ذلك بدليل أن الانجذ
أحدا يبيع داره لياكل بها سيكرانا وهو واضح اه وقيل بالفرق بين أن تحمس فتكون مسكرة وبين ما قبل التحمس أي القلي
فلا تكون مسكرة * (قائدة) * قال ج ظهر في هذا القرن يعني العاشر وقتل يسيير شراب يتخذ من قشر البن يسمى القهوة
واختلاف الناس فيه فمن متغال فيه يرى أن شربه قربة ومن غال يرى أنه مسكر كالخمر والحق أنه في ذاته لا أسكار فيه وإنما فيه تشبیه
للفنس ويحصل بالمداومة عليه ضراوة تؤثر في البدن عند تركه كمن اعتاد كل اللحم بالزعفران والمفرحات فيشتأ عند تركه
ويحصل له انشراح باستعماله غير أنه تعرض له الحرمة لأمور منها أنهم يجتمعون عليها ويديرونها كما يديرون الخمر ويصفقون وينشدون
أشعارا من كلام القوم فيها الغزل وذكر الحمية وذكر الخمر وشربهم وانحود ذلك فيسرى إلى النفس التشبه بأصحاب الخمر خصوصا من
كان يتعاطى مثل ذلك فيحرم حينئذ شربها لذلك مع ما ينضم إلى ذلك من المحرمات ومنها أن بعض من يبيعها يخلطها بشيء من
المفسدات كالخيشيشة ونحوها على ما قيل ومنها أن شربها في مجامع أهلها يؤدى للاختلاط بالنساء لأنهم يتعاطون بيعها كثيرا
وللاختلاط بالمرء لا زمتهم لمواضعها وسماع الغيبة والكلام الفاحش والكذب الكثير من الأراذل الذين يجتمعون لشربها
مما تسقط المروءة بالمواظبة عليه ومنها أنهم (٦٦) يلتهون بها عن صلاة الجماعة عنية بها ولو وجود ما يلهى من الشطرنج

ونحوه في مواضعها ومنها ما يرجع
لذات الشارب لها كما أخبرني والدي
حفظه الله تعالى عن الشيخ العارف
بالله تعالى العلامة سيدي أحمد
زروق أنه سئل عنها في ابتداء

(والحي ودمع عرقه) قول ز وظاهر المصنف ولو جلالته الخ يعني على تقرير الشارح
الآتي له في قوله ولو كل نجسا وأما على رجوعه للجميع فهو نص في ذلك لا ظاهر * (فرع) *
في المعيار عن سيدي قاسم العقباتي ما نصه وما يصيب الثوب من انتفاض الكلب أو
من ذيل الفرس لا يوجب حكمًا لأن الحيوانات محمولة على الطهارة اه منه بلفظه

أمرها فقال اما الاسكار فليست مسكرة ولكن من كان طبعه الصفراء أو السوداء يحرم عليه شربها (ويبضه)
لأنها تضر به في بدنه وعقله ومن كان طبعه الباطم فأنها توافقه وقد كثرت في هذه الأيام واشتهرت وكثرت فيها الجدال وانتشر فيها القيل
والقال وحصلت بسببها فتن وشورور واختلفت فيها فتاوى العلماء وتضايقتهم ونظمت في ذمها ومدحها القصائد فالذي يتعين
على العاقل أن يجتنبها بالكلية الاضروية شرعية ومن سلم من هذه العوارض كلها الموجبة للحرمة فأنها ترجع في حقها إلى
أصل الاباحية والله أعلم وقد عرضت هذا الكلام على سيدي الشيخ العارف بالله تعالى محمد بن عراق وعلى سيدي الوالد أعاد الله
علينا من بركتهم ما فاستحسنه وأمرنا بكتابته وإنما أطلت هنا الكلام لأنني لم أؤمن استوعب الكلام في ذلك والله سبحانه
أعلم اه وهو في الباب فصل الخطاب واليه المرجع والمآب وفي تذكرة الشيخ داود ما نصه بن عمر شخير بالبن
يغرم حبه في إذا رأى مارس ويمس ويقتطف في آب أي غشت وأجوده الرزين الاصفر وأردؤه الاسود وهو حار في الأولى
يابس في الثالثة قد شاع برده وييسه وليس كذلك لا تدمر وكل من حار ويمكن أن القشر حار ونفس البن امام معتدل أو يارد
في الأولى والذي يعضد برده عقوصته وبالجملة فقد جرب لتجفيف الرطوبات والسعال البلغمي والثرلثات وفتح السدد ودوار
البول وقد شاع الآن اسمه بالقهوة إذا حص وطبخ بالغا وهو يسكن غليان الدم وينفع من الجدرى والحصبة والشرى
الدموى ولكنه يجلب الصداع الدوري ويهزل جد اويورث السهر ويولد البواسير ويقطع شهوة الباءة وربما أفضى إلى
المالخيوليا فمن أراد شربه للنشاط ودفع الكسل وما ذكرناه فليكثر معه من كل الحلو ودهن الفستق والسمن وقوم بشر بونه
بالبن وهو خطا يخشى منه البرص اه (والحي) قول ز وظاهر المصنف ولو جلالته الخ يعني على تقرير الشارح الآتي
له في قوله ولو كل نجسا وأما على رجوعه للجميع فهو نص في ذلك لا ظاهر فقط * (فرع) * في المعيار عن سيدي قاسم
العقباني وما يصيب الثوب من انتفاض الكلب أو من ذيل الفرس لا يوجب حكمًا لأن الحيوانات محمولة على الطهارة اه

(وعرفه) ❦ قلت فائدة حكى أبو سالم في رحلته أن الشيخ الإمام مفتي طرابلس المغرب أبا عبد الله محمد بن أحمد بن مساهل المتوفى سنة ١٠٧٨ أخبره أن سيدي محمد الخضير ذكر في شرحه على المختصر أن الزباد المسمى في عرفنا بالغالية نجس وإن كان عرق حتى لم يورده يحمل البول قال وكان بعض الصالحين لا يطيب به لذلك وأظنه اللقائي قال شيخنا وكنت أتوهم ذلك إلى أن بعثت إلى قط من القطوط التي يستخرج منها الزباد وكان عنده بعض الأتراك فلما أحضر أمرنا متولى استخراج الزباد منه بإخراجه بحضرتنا ففعلنا ما حمل اجتماع ذلك منه خارجا عن محل البول لا يمر به أصلا وإنما هو جلد رقيقة عن عيين الحل أو يساره يجمع فيه ذلك العرق وتشد عليه وتنطوى حتى يؤخذ منها قال فحينئذ أطمأنت نفوسنا وأيقنا بطهارته اه (وبيضه) ❦ قلت هو بفتح الباء وسكون (٦٧) الياء اسم جنس جمع أبيضه قال في القاموس

البيضة واحدة بيض الطائر الجمع بيوض وبيضات اه وقال في المصباح وجع البيض بيوض الواحدة بيضة والجمع بيضات بسكون الياء وهذا قيل تفخ على القياس ويحكي عن الجاحظ أنه صنف كنانا فيما بيض ويلد من الحيوانات فأوسع في ذلك فقال له عسري يجمع ذلك كله كلمتان كل أدون ولود وكل صموخ بيوض اه قال الكمال الدميري والبيض كله بالضاد المجهمة الساقطة الابطال فانه بالنظام المشالة اه (الالمذر) قول ز أو أن قوله دم مختلط الخ هذا الاحتمال هو المنعني في فهم كلام ق يدل على أنه بعد أن نقل عن الكافي ما ذكره ز عنه قال انظر قد يتفق أن يوجد في البيضة نقطة دم قميل ويكون ذلك من أكلها الجراد الذخيرة فتقتضي مراعاة السفع في الدم لا تكون هذه البيضة نجسة وقد وقع في هذا بحث وما ظهر غيره اه فلم يجعل كلام الذخيرة معارض الكلام الكافي فتأمل والله أعلم (والخارج بعد الموت) لوقال المصنف والخارج بعد الموت ولو بإسارته قول ابن نافع لا جاد ابن عرفة ورطب البيض يخرج من ميتة نجس وفي بابسه قول مالك وابن نافع اه منه بلفظه (ولبن غيره تابع) قول ز فشرب لبنه مباح ولو أكل نجسا على المشهور كافي أحمد الخ قد صرح بهذا التشهير ونصه والمشيهور أن ابن الجلالة مباح وكذا النحل إذا أكلت نجاسة فعسلها طاهر عند مالك قاله في رسم آخر خرجت من سمع عيسى اه وما أشار إليه هو في أول مسألة من الرسم المذكور من كتاب الطهارة الثاني ونصه قال وقال مالك لا بأس أن يسقى النحل العسل الذي وقعت فيه ميتة قال ابن القاسم ولا بأس أن يسقى البقر الأثان والغنم الذي وقعت فيه

(وبيضه) قول مب فان مراده كافي طفي بالحقها بلحمها انها طاهرة ان قلنا مباحة والا فنجسة كما سيأتي الخ هذا الكلام هكذا هو في طفي وهي عبارة مشككة لان مقادها هو مفاد كلام ت ز فكيف يعترض عليهم ما غسل ما قالاه والصواب ان لو قال في الرد عليهما ومراده بالحقها بلحمها انها طاهرة ان قلنا هي مباحة اصالة وعروض حرمتها الخوف سمها لا ينافي طهارتها وان قلنا بحرمتها اصالة فهي نجسة وهذا مراده الآن العبارة وقع فيها قلق ويدل على ان هذا مراده قوله وانما قال ابن بشير ذلك لان المذهب عنده ان الحشرات حرام أي لذاتها تأملها واذا كان هذا مراده في قول مب قلت ولذا قال ح الخ نظر لان مفاد كلام ح غير مفاد كلام طفي بل ظاهر كلام ح موافق لما فهمت ت ز والجواب عن بحث الشارح مع المصنف صحيح مع بقاءه على ظاهره تأمل والله أعلم (الالمذر) قول ز ولا يعارضه قول ق الى قوله أو أن قوله دم مختلط الخ هذا الاحتمال هو المنعني في فهم كلام ق يدل على أنه بعد أن نقل عن الكافي ما ذكره ز عنه قال عقبه مانعه انظر قد يتفق ان يوجد في البيضة نقطة دم قميل ويكون ذلك من أكلها الجراد الذخيرة فتقتضي مراعاة السفع في الدم لا تكون هذه البيضة نجسة وقد وقع في هذا بحث وما ظهر غيره اه فلم يجعل كلام الذخيرة معارض الكلام الكافي فتأمل والله أعلم (والخارج بعد الموت) لوقال المصنف والخارج بعد الموت ولو بإسارته قول ابن نافع لا جاد ابن عرفة ورطب البيض يخرج من ميتة نجس وفي بابسه قول مالك وابن نافع اه منه بلفظه (ولبن غيره تابع) قول ز فشرب لبنه مباح ولو أكل نجسا على المشهور كافي أحمد الخ قد صرح بهذا التشهير ونصه والمشيهور أن ابن الجلالة مباح وكذا النحل إذا أكلت نجاسة فعسلها طاهر عند مالك قاله في رسم آخر خرجت من سمع عيسى اه وما أشار إليه هو في أول مسألة من الرسم المذكور من كتاب الطهارة الثاني ونصه قال وقال مالك لا بأس أن يسقى النحل العسل الذي وقعت فيه ميتة قال ابن القاسم ولا بأس أن يسقى البقر الأثان والغنم الذي وقعت فيه

بحث وما ظهر غيره اه فلم يجعل كلام الذخيرة معارض الكلام الكافي فتأمل والله أعلم (والخارج بعد الموت) ابن عرفة ورطب البيض يخرج من ميتة نجس وفي بابسه قول مالك وابن نافع اه ❦ قلت والتفصيل كما لا ينفع هو الاصح عند الشافعية من أقوال ثلاثة حكاهما الماوردي والروائي والشاشي وبه قطع الجمهور وقيل طاهر مطلقا وبه قال أبو حنيفة قال صاحب الحاوي والجرفلو وضعت هذه البيضة تحت طائر فصارت فرخا كان النسر خ طاهرا على الأقوال كلها كسائر الحيوان اه (ولبن غيره تابع) قول ز فشرب لبنه مباح ولو أكل نجسا على المشهور كافي أحمد الخ هذا التشهير صرح به ح في لبن الجلالة وفي عسل النحل إذا أكلت نجاسة انظره عند قوله ولو أكل نجسا وقال مصنفون لبن الجلالة نجس كبولها

وقول ز لجوازنا حكمهم الخ قال تو فيه نظر فقد نص الوانغى على انه لا يجوز تزوج الجنية قال كادل عليه قوله تعالى جعل لكم من أنفسكم أزواجا أي من جنسكم اه ٦٨ قلت قال الكمال الدميري ما نصه فرع كان الشيخ عماد الدين بن بونس رحمه الله يجعل من موانع النكاح اختلاف الجنس ويقول لا يجوز للانسي أن يتزوج جنية لقوله تعالى والله جعل لكم من أنفسكم أزواجا وقال تعالى ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجا لتسكنوا اليها وجعل بينكم مودة ورحمة فالمودعة الجماع والرحمة الولد ونص على منعه جماعة من أئمة الحنابلة وفي الفتاوى السريحية لا يجوز ذلك لاختلاف الجنس وفي الغنية سئل الحسن البصري عنه فقال يجوز (٦٨) يحضره شاهدين وفي مسائل ابن حرب عن الحسن وقتادة انهما

كره ذلك ثم روى بسند فيه ابن لهيعة ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن نكاح الجن وعن زيد العمي انه كان يقول اللهم ارزقني جنية أتزوج بها نصاحبي حينما كنت وروى ابن عدي في ترجمة نعيم بن سالم بن قنبر انه تزوج امرأة من الجن وروى في ترجمة سعيد بن بشر مرفوعا احد أبوي بلقيس كان جنيا وقال الشيخ نجيم الدين القموني وفي المنع من التزوج نظر لان التكليف بم الفريقين قال وقد رأيت شيخنا كبيرا صالحا أخبرني انه تزوج جنية اه ٦٩ قلت وقد رأيت أبا رجلا من أهل القرآن والعلم أخبرني انه تزوج أربع من الجن واحدة بعد واحدة اه وفيه ميل الى الجواز وفي أحكام القرآن لابن العربي عند قوله تعالى اني وجدت امرأة تملكهم قال علماؤنا رضى الله عنهم هي بلقيس بنت شراحيل ملكة سبا وأمها جنية بنت أربعين ملكا وهذا امر تنكره

الميتة قيل لسحنون فهل تكون أبوال الانعام اذا شربت من ماء غير طاهر طاهرة قال لا وهي نجسة قال ابن نافع لا يسقى بالماء النجس كل ما يؤكل لجه قال ولا يسقى به البقل الا أن يعمل بعد ذلك بما ليس بنجس قال القاضي قول مالك رحمه الله لا بأس أن يسقى النحل العسل الذي وقعت فيه ميتة عومل ما في المدونة يريد ويكون العسل طاهرا وكذلك لبن الماشية التي تسقى الماء النجس طاهر عند ابن القاسم بدليل تخصيصه الاناث في هذه الرواية بخلاف أبوالها وسحنون يرى ألبانها نجسة كابوالها وأشهب يرى البانها وأبوالها طاهرة وقول ابن القاسم في تفرقه بين اللبن والبول هو أظهر الاقوال وأولاهها بالصواب وأما قول ابن نافع لا يسقى بالماء النجس كل ما يؤكل لجه فيحتمل أن يكون كره ذلك من أجل الاختلاف في نجاسة البانها فقد كره ذلك أيضا مالك في رواية ابن وهب عنه لهذه العلة والله أعلم اذ لا بأس بكل لحومها وان أكلت نجسا فقد قال ابن القاسم في جماع عيسى من كتاب الضحايا في الجدي يرضع الخنزيرة أحب الى أن لا يذبح حتى يذهب ما في بطنه ولو ذبح مكانه فكل لم أر به بأسا ويحتمل أن يكون ابن نافع كره ذلك مخافة أن يذبحه من لا يعلم قبل أن يذهب ما في خوفه من ذلك الماء النجس على ما استحب ابن القاسم من أنه لا يذبح الجدي اذا رضع الخنزيرة حتى يذهب ما في خوفه من أجل نجاسته وما يلزمه من غسله والتوق منه وأما قول ابن نافع ان النقل لا يسقى بالماء النجس الا أن يعمل بعد ذلك بما ليس بنجس فلا وجه له اذ لو نجس بسقيه بالماء النجس لكانت ذابته نجسة ولما طهر بتعليقه بعد ذلك بما طاهر والله الموفق اه منه بالقطر وقول ز لجوازنا حكمهم الخ قال تو فيه نظر فقد نص الوانغى على انه لا يجوز تزوج الجنية اه انظر بقيقته وانظر ما كتبه بعد هذا عند قوله وبطلت باقدها بمن بان كافرا والله اعلم (الا المتغذى بنجس) قول ز وكذا ما شأنه ذلك عند الآخرين يعني البساطي وأبا الحسن وما نسب للبساطي صحيح وكلامه صريح في ذلك وأما أبو الحسن فلم يصرح به لكنه ظاهر كلامه قال عند قول المدونة وروث ما يؤكل لجه مما لا يصل الى الجيف وبوله طاهر اه ما نصه وفيه فهمه ان ما يصل الى الجيف مما يؤكل لجه فبوله غير طاهر

المخلدة وتقول ان الجن لا يأكلون ولا يلدون وكذبوا عنهم الله أجمعين ونكاحهم مع الانس جائز عقلا اه فان صح نقلا فيها ونعت والابقينا على أصل الجواز العقلي اه وفي أول النكاح من حاشية أبي العباس الابار عن تت ما نصه فائدة سؤال قوم من اهل اليمن ما لك عن نكاح الجن فقال لا أرى به بأسا في الدين لكن أكره أن توجد امرأة حاملا فيقال لها من زوجك فتقول من الجن فيكثر الفساد في الاسلام فقوله لا بأس يقتضى جوازه وتعليقه يقتضى منعه وهو مشتق في العكس اه والعكس هو تزويج الأدمى الجنية اه (الا المتغذى بنجس) قول ز عند الآخرين اي البساطي وأبي الحسن أما البساطي فكلامه صريح في ذلك وأما أبو الحسن فكلامه ظاهر في ذلك فقط والمعول عليه ما عليه ح فراجعه

اه منه بلفظه والمعول عليه من القولين ما عليه ح فراجعه (وفي الا المتغير عن الطعام)
 ما أفاده كلام المصنف من أن مطلق التغير في التي موجب لنجاسته وان لم يشابه أحد
 أوصاف العذرة ولا قاربها صرح ح بأنه المشهور وتبعه على ذلك ز وغيره واعترض
 طفي ذكر التشهير بأنه لم ير من صرح بمشهوريته وانما اختلفوا في قول المدونة وماتغير
 عن حال الطعام فبحسب حكمها على ظاهرها سند والباجي وابن بشير وابن شاس وابن
 الحاجب وفيه دها ابن رشد وعياض والتونسي على شابه العذرة أو قاربها ونحوه للحمى
 والمآزري وابن عطاء الله واقصر المصنف على الاول لانه ظاهرهما مع تقديم ابن الحاجب
 له وقال في القلس انه ظاهر من غير خلاف ثم استدل بكلام ابن بونس عن المدونة الا في نقله
 وقال ومثله في الامهات وقبله أبو الحسن ثم قال فقد ظهر لك التصريح بطهارة الحامض
 في المدونة فكيف يجعل جاريها على غير المشهور اه وسلمه تو ورده مب بأنه يكفي في
 اعتماد ما اتممه المصنف كونه ظاهر المدونة وتقديم ابن الحاجب له وبأن ما ذكره من ان
 القلس الحامض ظاهر بلا خلاف مردود بما نقله ح عن سند وقبله في الذخيرة هذا
 حاصل ما لهم هنا فثبت الصواب ما قاله طفي الا قوله القلس الحامض ظاهر بلا خلاف
 فصوابه أن يقول على المشهور وقول مب يكفي المصنف كونه ظاهر المدونة وتقديم
 ابن الحاجب له معارض بأقوى منه فيقال يكفي في اعتماد مقابله كونه صريح قول مالك في
 المدونة واقصر ابن عرفة عليه وكذا أبو الحسن لجهة المدونة على ما لابن رشد وموافقيه ولم
 يعرج على الآخر بحال ولا خفاء ان الصريح أقوى من الظاهر والاقتصار على قول أقوى
 في الدلالة على اعتماده من تقديم قول على مقابله فاحتجاج أبي اسحق وموافقيه بصريح
 قول مالك في المدونة أقوى عبرا تب من احتجاج مخالفهم بظاهرها واقتصار ابن عرفة وأبي
 الحسن وغيرهما على مقابل ما للمصنف واضرابهم عما للمصنف أقوى من تصدير ابن
 الحاجب عما للمصنف وانما قلنا ان مقابل ما للمصنف صريح في المدونة لان القائلين بان
 مطلق التغير كاف في نجاسة التي فاقولون بنجاسة القلس الحامض فطاق التغير عندهم كاف
 فيهما ولا يفرقون بين التي والقلس والامام قد صرح في الامهات بأن القلس الحامض
 ظاهر وهو نص صريح في ان مطلق التغير لا يضر وما صرح به في الامهات هو ظاهر قوله
 في الموطا والعنينة فان استدل سند وموافقيه بظاهر المدونة في التي استدل ابن رشد
 وموافقيه بصريح قول الامام في الامهات في القلس وظاهر قوله في الموطا والعنينة
 والاستدلال بنص وظاهرين أقوى بل اريب من الاستدلال بظاهر واحد وتأويل
 سند كلام الامام في الموطا بعيد لمعارضته لنص الامام في المدونة على خلافه ومعارض
 بحمل ابن رشد ما في الموطا والعنينة على ظاهره ففي رسم الصلاة الثاني من سماع القرينين
 من كتاب الصلاة مانصه وسئل مالك عن رجل ذرعه التي في مسجد رسول الله صلى الله
 عليه وسلم يوم الجمعة فقأ قيا كثيرا ليس فيه طعام انما هو ماء أتري أن ينصرف من ذلك
 فقال لا والله ما أرى أن ينصرف ان كان ليس الاماء وأرى أن يأمر من ينزعه من المسجد
 قلت له أرايت من كان يصلي وهو امام أن ينصرف عنه فقال ما ذلك عليه فتكلم ابن رشد

(وفي الا المتغير الخ) ظاهره ان مطلق
 التغير موجب للنجاسة وان لم يشابه
 أوصاف العذرة ولا قاربها
 وصرح ح بأنه المشهور وتبعه
 ز وغيره واعترضه طفي كفاي
 مب واعتراضه صواب الا ان قوله
 بل القلس الحامض ظاهر بلا
 خلاف صوابه ان لو قال على
 المشهور لان القائلين بنجاسة التي
 عطلق التغير فاقولون بنجاسة القلس
 الحامض وقد صرح الامام في الأم
 بأن القلس الحامض ظاهر وهو
 نص صريح في ان مطلق التغير
 لا يضر وما صرح به في الأم هو ظاهر
 قوله في الموطا والعنينة ووجه ابن رشد
 على ظاهره خلافا لتأويل سند ما في
 الموطا وقول مب يكفي المصنف
 كونه ظاهر المدونة وتقديم ابن
 الحاجب له معارض بأقوى منه
 فيقال يكفي في اعتماد مقابله كونه
 صريح قول مالك في المدونة
 واقصر ابن عرفة وأبي الحسن
 وغيرهم ما عليه ولا خفاء ان
 الصريح أقوى من الظاهر
 والاقتصار أقوى من التقديم

على هذا ثم قال مانصه ولا يوجب ذلك الوضوء وان كان نجسا بتغيره عن حال الطعام الى حال الرجيع أو ما يقاربه اذ لا يوجب الوضوء على مذهب مالك الا ما خرج من السبيلين من المعتاد على العادة باتفاق أو على غير العادة باختلاف وقوله وأرى ان يأمر من ينزع ذلك من المسجد يريد على التنزيه للمسجد عما يستتقذر لاعلى أن ذلك واجب اذ ليس بنجس وقد حكى مالك في موطنه أنه رأى ربيعة يقاس من ارأى المسجد فلو كان القلس نجسا لما قلس في المسجد فاذا لم يكن نجسا وهو ماء قد تغير عن حال الماء الى أن صارت فيه جوضة فكذلك يجب أن لا يكون النجس نجسا وان تغير عن حال الطعام ما لم يكن تغيرا شديدا يشبه الرجيع أو يقاربه والله أعلم اه منه بلفظه وقول مب وأما ما نقله عن المدونة فقد قيل انه قول ثان فيها الخ فيه نظر ظاهر أما أولا فانه يقال عليه كيف يعقل أن يقال انه قول ثان مع أن أحدهما مطلق والآخر مقيد ومن المعلوم المقر أن المطلق يراد الى المقيد ولا يحمل الكلام على الخلاف ويصار فيه الى الترجيح الا اذا تعذر الجمع وهذا أمر مسلم مقرر عند الأئمة من أهل الحديث والاصول والفقه واذا كان يفسر كلام الامام في المدونة بكلامه في غيرها فكيف لا يفسر بكلامه فيها وقد قال العلامة مق أثناء جوابه في نوازل المعاضات من المعيار مانصه قال عياض وغيره ان نصوص الامام بالنسبة الى مقلده كنصوص الشارع بالنسبة الى المجتهدين اه ولو سلم انهما قولان فيها فلا نسلم مشهورة ما عليه سند ومن وافقه بل الظاهر أرجحية مالتونسي ومن وافقه لان القائلين به أكثر حتى عزاه مق لمعظم الشيوخ المتقدمين وأيضاً فترتبة التونسي وابن يونس وابن رشد والمازري والخمي وعياض مشهورة عند الأئمة موجبة للترجيح عندهم قديما وحديثا مع ان ما لهؤلاء اعتضد باستصحاب الطهارة المناسبة للقي قبل تغييره باجتماع الفريقين حتى يتحقق ما يرفعها وهو مشابهة أوصاف العذرة أو مقاربتها والاستصحاب حجة حيث لا معارض أقوى منه والله أعلم

على هذا ثم قال مانصه ولا يوجب ذلك الوضوء وان كان نجسا بتغيره عن حال الطعام الى حال الرجيع أو ما يقاربه اذ لا يوجب الوضوء على مذهب مالك الا ما خرج من السبيلين من المعتاد على العادة باتفاق أو على غير العادة باختلاف وقوله وأرى ان يأمر من ينزع ذلك من المسجد يريد على التنزيه للمسجد عما يستتقذر لاعلى أن ذلك واجب اذ ليس بنجس وقد حكى مالك في موطنه أنه رأى ربيعة يقاس من ارأى المسجد فلو كان القلس نجسا لما قلس في المسجد فاذا لم يكن نجسا وهو ماء قد تغير عن حال الماء الى أن صارت فيه جوضة فكذلك يجب أن لا يكون النجس نجسا وان تغير عن حال الطعام ما لم يكن تغيرا شديدا يشبه الرجيع أو يقاربه والله أعلم اه منه بلفظه وقول مب وأما ما نقله عن المدونة فقد قيل انه قول ثان فيها الخ فيه نظر ظاهر أما أولا فانه يقال عليه كيف يعقل أن يقال انه قول ثان مع أن أحدهما مطلق والآخر مقيد ومن المعلوم المقر أن المطلق يراد الى المقيد ولا يحمل الكلام على الخلاف ويصار فيه الى الترجيح الا اذا تعذر الجمع وهذا أمر مسلم مقرر عند الأئمة من أهل الحديث والاصول والفقه واذا كان يفسر كلام الامام في المدونة بكلامه في غيرها فكيف لا يفسر بكلامه فيها وقد قال العلامة مق أثناء جوابه في نوازل المعاضات من المعيار مانصه قال عياض وغيره ان نصوص الامام بالنسبة الى مقلده كنصوص الشارع بالنسبة الى المجتهدين اه ولو سلم انهما قولان فيها فلا نسلم مشهورة ما عليه سند ومن وافقه بل الظاهر أرجحية مالتونسي ومن وافقه لان القائلين به أكثر حتى عزاه مق لمعظم الشيوخ المتقدمين وأيضاً فترتبة التونسي وابن يونس وابن رشد والمازري والخمي وعياض مشهورة عند الأئمة موجبة للترجيح عندهم قديما وحديثا مع ان ما لهؤلاء اعتضد باستصحاب الطهارة المناسبة للقي قبل تغييره باجتماع الفريقين حتى يتحقق ما يرفعها وهو مشابهة أوصاف العذرة أو مقاربتها والاستصحاب حجة حيث لا معارض أقوى منه والله أعلم

المدونة وما خرج من القى بمنزلة الطعام فهو طاهر وما تغير عن حال الطعام فهو نجس اه
 مانصه ابن عرفة قال التونسي الى آخر كلامه ولم يتعقبه بشئ ولا أشار الى التأويل
 الاخر بحال وقال ابو الحسن على كلامها السابق مانصه عياض أى تغير الى أحد أوصاف
 النجاسة من الصورة والرائحة ثم قال الشيخ انظر قوله وما تغير عن حال الطعام فهو نجس
 قال أبو اسحق أن أراد أنه صار الى حالة الرجيع أو ما يقارب ذلك فحسن اه محل الحاجة
 منه ولم يعرج على تأويل سنده بحال وما قلناه هو الذى ارتضاه شيخنا ج فاني كنت
 وجهت له سؤال عن مسائل هذه احداها فاجابني عن جميعها وقال في آخر جوابه مانصه
 والحاصل ما ظهر لكم فهو الذى ظهر لنا اه والله أعلم * (تنبيهات الاول) * ما أفاده كلام
 ابن عرفة من مخالفة ما لابن رشد لما لا يابى اسحق مخالفا لما نقله ابن بونس وأبو الحسن عن
 أبي اسحق من أنه يعتبر المشابهة والمقاربة وقد تقدم قريبا نقل أبي الحسن ونص ابن
 بونس قال أبو اسحق فان أراد أنه صار الى حالة الرجيع أو ما يقارب ذلك فحسن ولا يجب
 الوضوء لانه خرج من غير المعتاد خروجه منه كالموشق بطنه فخرج فرث من الجرح ما وجب
 عليه الوضوء وان أراد أنه تغير عن حال الطعام وان لم يصير عذرة ولا ما قاربها فكيف
 يكون نجسا والقلس ما حامض قد تغير عن حال الماء ثم لا يكون نجسا لانه لو كان نجسا
 ما قلس ريحة في المسجد كما لا يجوز أن يقول في المسجد اه منه بلفظه وهو موافق لما
 قدمناه عن ابن رشد ونص اللخمي متصلا بكلام المدونة يريد اذا تغير الى أحد أوصاف
 النجاسة التي تنقض الطهارة اه منه بلفظه فلو قال ابن عرفة اللخمي ان شابه أوصاف
 العذرة التونسي وابن رشد أو قاربها السلم من ذلك والله أعلم * (الثاني) * مانسبوه لابي
 اسحق من تأويله المدونة على المشابهة للعذرة فيه نظر فان من تأمل كلامه السابق
 وأنصف ظهر له أنه تردد فيما أراده في المدونة لانه حزم بمحملها على ما حملها عليه اللخمي
 وغيره فتأمل والله أعلم * (الثالث) * في ح مانصه والقلس بفتح اللام اسم ويسكونها
 مصدر قلس يقلس كضرب يضرب اه وما قاله مثله لعياض في التنبيهات ونصها
 وقوله أى في المدونة وما تغير عن حال الطعام غسله أى تغير الى أحد أوصاف النجاسة من
 الصورة والرائحة والقلس بفتح القاف واللام وهو رقيق القى وايتداؤه وهو خروج الماء
 من المعدة الى الفم يقال قلس الرجل يقلس بفتح الماضى وكسر المستقبل قلسا بالسكون
 في المصدر وبالفتح في الاسم اه منها بلفظها ونقله أبو الحسن مقتصرا عليه وسلمه ونحوه
 في المصباح ونصه قلس يقلس من باب ضرب خرج من بطنه طعام أو شراب الى الفم
 اذا كان ملء النسم أو دونه فاذا غلب فهو قى والقلس بفتحين اسم المقبول فعل بمعنى
 مفعول اه منه بلفظه وذلك مخافة لما قاله عياض نفسه في المشارق ٣ ونصها قوله
 فقلس مرارا في المسجود ومن قلس طعاما قلس بفتح القاف وسكون اللام ما يخرج من
 الحلق من الماء ورقيق القى اه منها بلفظها وقال غ في تكميله مانصه قال أبو عبد الله
 ابن هشام اللخمي تليد القاضى أبي بكر بن العربي في كتاب لحن العامة له ويقولون للقى
 القلس بفتح اللام والصواب القلس بإسكانها يقال قلس يقلس قلسا اذا قاء وفي المشارق

٣ قوله ونصها الخ تراجع المشارق
 كنهه مصححه

(مسئلة) في أجوبة الشيخ سيدي
عبد القادر الفاسي رضى الله عنه
أنه سئل عن مسح أصول أسنانه
بشربة عند انتباهه من النوم فرجا
وجد ذلك رائحة أشبه بشي بالعدرة
هل يتجنب الثوب بذلك أم لا
(فأجاب) بما نصه لم أرفه ما نصوصا
الأنه لا يبعد عما تعلق بالأسنان
وقد قال تت على قوله وتخال
أسنانك من الطعام اذا تغير لم يجر
أكله وقال الشيخ زروق فدخل
في ضرس مسوسة فتغير كرائحة
العدرة فحرم ونجس وقد نص
العلماء على ذلك اه والظاهر
أن قوله فتغير كرائحة العدرة لابد
منه هنا حتى على ما سند وموافقيه
لأنه لم يصل للمعدة وللمشقة
والله أعلم (ودم لم يسفع) قول مب
بالباقى في العروق أى واذا
قطع اللحم برز هذا محل الخلاف
والتوهم ثم انهم أطبقوا على تسليم
كلام المصنف وصرح غير واحد
بأنه المشهور بل ذكر ابن الحاجب
وضيح فيه طريقين الأولى أنه
ظاهر بالخلاف الثانية لأن شاس
في طهارته وعدمها قولان قال
والقول بنجاسته شاذ والمشهور
أظهر لقول عائشة رضى الله عنها
لوحرم غير المسفوح لتتبع الناس
مافى العروق واتد كائظيخ اللحم
والبرمة تعلموها الصفرة اه وقال
التمحي وحرم الله سبحانه الدم في آية
حرمت عليكم الميتة والدم حله من
غير تقييد وقيد ذلك في سورة الأنعام
فقال أودما مسفوحا فوجب رد
المطلق الى المقيد اه المراد منه

القلس بفتح القاف وسكون اللام ما يخرج من الحلق من الماء ورقيق القى اه محل
الحاجة منه بلفظه وكلام القاموس والصاح موافق بظاهره لهذا فتحصل ان المصدر
بالسكون اتفاقا وان الاسم فيه قولان والله أعلم * (مسئلة) في أجوبة سيدي
عبد القادر الفاسي أنه سئل عن مسح أصول أسنانه بشربة عند انتباهه من النوم
فرجا وجد ذلك رائحة أشبه بشي بالعدرة هل يتجنب الثوب مما أصاب من ذلك أم لا
فأجاب بما نصه لم أرفه ما نصوصا إلا أنه لا يبعد عما تعلق بالأسنان وقد قال تت على قوله
وتخال أسنانك من الطعام اذا تغير لم يجرأ كاه وقال الشيخ زروق فدخل في ضرس
مسوسة فتغير كرائحة العدرة فحرم ونجس وقد نص العلماء على ذلك اه منها بلفظها قلت
وانظر قوله فتغير كرائحة العدرة هل ذلك بناء على ما لا تونسي وموافقيه في القى أو يقال
لا بد من ذلك هنا حتى على ما لسند وموافقيه لأنه لم يصل الى المعدة وللمشقة وهذا هو
الظاهر (ودم لم يسفع) قول مب بالباقى في العروق أى اذا قطع اللحم فبرز هذا محل التوهم
والخلاف * (تنبيه) أطبق من وقفت عليه من تكلم على هذا المحل من شارح ومبحث
على تسليم كلام المصنف وصرح غير واحد منهم بأن ما قاله من طهارة غير المسفوح هو
المشهور وقدر صرح بمشهوريته أيضا المصنف في ضيح فانه قال عند قول ابن الحاجب
والدم المسفوح نجس وغيره طاهر وقيل قولان اه مانصه اما الدم المسفوح أى الجارى
فنجس اجماعا وغير المسفوح كالباقي في العروق نقل المصنف فيه طريقين الأولى أنه
ظاهر بالخلاف الثانية أنه قولان أى قول بالطهارة وقول بعدم الطهارة وهذه طريقة
ابن شاس وأما الأولى فلم أرها لغير المصنف أعنى الحكم بطهارته فقط لوجود الخلاف
نعم القول بنجاسته شاذ والمشهور أظهر لقول عائشة رضى الله عنها لوحرم غير المسفوح
لتتبع الناس مافى العروق واتد كائظيخ اللحم والبرمة تعلموها الصفرة اه منه بلفظه ولم
يتعقبه صر في حاشيته وهو خلاف ما نهره ابن عرفة ونصه ومسفوح الدم نجس وفي غير
مسفوحه قول المشهور وابن شعبان مع ابن مسلمة كروايتي التخمى في حرمة أكله وحله
فألا لولم يظهر أكل اتفاقا كشاة شويت قبل تقطيعها وفي دم السمك قول المشهور
والقاسى اه منه بلفظه ونقله غ في تكميله وأقره وهو مشكل وكلام التخمى الذى
أشار اليه هو فى كتاب الاطعمة من تبصرته ونصه وحرم الله الدم فى هذه الآية جله من غير
تقييد وقيد ذلك فى سورة الأنعام فقال أودما مسفوحا فوجب رد المطلق الى المقيد وقد
قال ابن شعبان قوله أودما مسفوحا نسخ لقوله حرمت عليكم الميتة والدم وهذا غلط لأن
سورة الأنعام مكية والمائدة مدنية ولا خلاف أنه لا تنسخ آية مدنية بآية مكية واختلف
قول مالك فى غير المسفوح فقال مرة الدم كله نجس دم بنى آدم والبهائم يؤكل لحمه وما لا
يؤكل ودم الحوت والبراغيث وقال فى سماع أشهب الدم كله نجس دم الحوت ودم الشاة
واذا كان عنده نجسا فهو حرام وقال أيضا لاتعاد الصلاة من الدم اليسير قال الله عز وجل
أودما مسفوحا وقال محمد بن مسلمة المحرم المسفوح قال وقد جاء عن عائشة انها قالت لولا
أن الله سبحانه قال أودما مسفوحا لتتبع المسلمون مافى العروق كما تتبعته اليهود وقد

بل قال ابن العربي في أحكامه الكبرى جل العلماء ههنا المطلق على المقيّد اجماعاً ثم اختلف الناس في تخصيص هذا العموم في الكبد والطحال فمنهم من قال انه لا يخص في شيء قاله مالك ومنهم (٧٣) من قال يخص في الكبد والطحال قاله

الشافعي والصحيح انه لم يخص وان الكبد والطحال لحم يشم بذلك العيان الذي لا يعارضه بيان ولا يقتصر الى برهان اه وبه يرد ما لابن عرفة من عز ونجاسة غير المسفوح للمشهور والله أعلم (ومسك الخ) قالت قال المناوي في شرح الجامع الصغير عند حديث أطيب الطيب المسك المشهور أن غزال المسك كالظبي لكن لونه أسود وله نابان لطيفان أيضان في فكه الاسفل والمسك دم مجتمّع في سرته في وقت معلوم من السنة فاذا اجتمع ورم الموضوع فرض الغزال الى أن تسقط منه اه باختصار وهو بناحية من أقصى بلاد الترك تسمى تبت بمثنائين بينهما موحدة وزان سكر (أو خلل) قول ز لا حاجة لقول بعض العلماء الخ فيه نظر بل ما قاله هذا البعض وبه جزم ابن سراج كما في المعيار لا بد منه أو يطرح ذلك الخ وما ز وصححه مب يؤدي الى ان أواني الخمر اذا فرغ منها ويست يجوز أن يستعمل فيها الخل والزيت ونحوه ما بدون غسل ولا قائل بذلك والله أعلم وقول ز وينهم من مسألة البرزلي هذه الخ قال تو هذا الفهم غير صواب لان الخمر في مسألة البرزلي صارت طاهرة غاف في الثوب الاخلا وفي مسألة ليس كذلك واذا عدم الجامع فالقياس فاسد وقد مر أن من لازم الاسكار النجاسة فالثوب أصابته نجاسة قطعاً ولم يبق فيها حتى استحال أمرها كما في المسألة الاولى وما نظريه لا يتوقف في منعه اه بلفظه قلت وهذا هو المتعين وبه كان يجزم شيخنا ج ويقرره وهو واضح وقول تو وما نظريه الخ أشار به لقول ز وانظر هل مثله ما موضع من خمر في عقاقير الخ وكلامه ما عايدل على انه لم يطعاً على نص في ذلك مع أنها منصوبة ففي غ عنه لقوله وينتفع بمتنجس عن الزناني أنه اذا قضت التجربة بفساد ذلك الدواء فنيه قولان بالجواز والمنع وان لم يجز اتفاق قال ح عقبه قلت والظاهر المنع مطلقاً اه منه بلفظه فانظره وقول ز وانه لا حاجة لقول بعض العلماء الخ نسكت عنه تو وقال

تطبخ البرمة وفيها الصفرة وقد يكون في اللحم الدم فلا يكون على الناس غسله اه مثه بلفظه وليس في كلامه ما يدل لشهر ما شهره ابن عرفة بل فيه ما يدل على أن ما شهره المصنف وغيره أقوى ويرد ما قاله ابن عرفة كلام أبي بكر بن العربي في أحكامه الكبرى ونصه قوله والدم اتفق العلماء على ان الدم حرام لا يؤكل نجس لا ينتفع به وقد عينه الله ههنا مطلقاً وعينه في سورة الانعام مقيّد بالفسخ وجل العلماء ههنا المطلق على المقيّد اجماعاً روى عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت لولا ان الله تعالى قال أو دما مسفوحاً لتبغ الناس ما في العروق ولا تفتوا في ذلك الى ما يعزى الى ابن مسعود في الدم ثم اختلف الناس في تخصيص هذا العموم في الكبد والطحال فمنهم من قال انه لا يخص في شيء قاله مالك ومنهم من قال يخص في الكبد والطحال قاله الشافعي والصحيح انه لم يخص وان الكبد والطحال لحم يشم له العيان الذي لا يعارضه بيان ولا يقتصر الى برهان اه منها بلفظهما من المسئلة الخامسة من الآية الحادية والثلاثين من سورة البقرة ولم أر من نبه على ما لابن عرفة والعجب من غ رحمه الله سلم كلام ابن عرفة في تكميله ولم يتعقب كلام المختصر في شفاء الغليل والله أعلم * (تبيين الاول) * بكلام ابن العربي هذا يظهر لك ما في انكار ضيغ على ابن الحاجب وجود الطريقة الاولى المفيدة للاتفاق على طهارة غير المسفوح ويعلم أن كلام ابن الحاجب صحيح والله أعلم * (الثاني) * قول ضيغ والبرمة كذا وجدته فيما وقفت عليه من نسخة بالباء الموحدة والراء والميم وكذا وجدته في التبصرة وفي القاموس والبرمة بالضم قدر من حجارة الجع برم بالضم وكسر دوجبال اه وفي نقل ق عن ابن يونس والبرمة بالميم والراء والقاف والمآل واحد والله أعلم (وفارته) قول ز الزباد كالمسك الخ في القاموس زياد كسحاب طيب معروف وغلط الفقهاء واللغويون في قولهم الزباد دابة يجلب منها الطيب اه وهو المسمى في العرف اليوم بالغالية والله أعلم (أو خلل) قول ز وينهم من مسألة البرزلي هذا الخ قال تو هذا الفهم غير صواب لان الخمر في مسألة البرزلي صارت طاهرة غاف في الثوب الاخلا وفي مسألة ليس كذلك واذا عدم الجامع فالقياس فاسد وقد مر أن من لازم الاسكار النجاسة فالثوب أصابته نجاسة قطعاً ولم يبق فيها حتى استحال أمرها كما في المسألة الاولى وما نظريه لا يتوقف في منعه اه بلفظه قلت وهذا هو المتعين وبه كان يجزم شيخنا ج ويقرره وهو واضح وقول تو وما نظريه الخ أشار به لقول ز وانظر هل مثله ما موضع من خمر في عقاقير الخ وكلامه ما عايدل على انه لم يطعاً على نص في ذلك مع أنها منصوبة ففي غ عنه لقوله وينتفع بمتنجس عن الزناني أنه اذا قضت التجربة بفساد ذلك الدواء فنيه قولان بالجواز والمنع وان لم يجز اتفاق قال ح عقبه قلت والظاهر المنع مطلقاً اه منه بلفظه فانظره وقول ز وانه لا حاجة لقول بعض العلماء الخ نسكت عنه تو وقال

(١٠) رهوني (أول)

الجامع فالقياس فاسد وقد مر أن من لازم الاسكار النجاسة فالثوب أصابته نجاسة قطعاً ولم يبق فيها حتى استحال أمرها كما في المسألة الاولى اه وهذا هو المتعين وبه كان يجزم ج ويقرره قلت ما ذكره ز في مسألة الثوب وفي مسألة الجرة الغير المثلثة هو الذي يؤخذ ما ذكره ز عن عجي وعزاه لما زرى وغيره فتأمل والله أعلم

وقول ز وانظر هل مثله ما يوضع الخ (٧٤) هذه منصوطة في ح عند قوله وينتفع بمتجسس عن الزنا انه اذا قضت التجربة

ينفع ذلك الدواء ففيه قولان بالجواز والمنع حوالا لم يجز باتفاق قال ح والظاهر المنع مطلنا اه وقول مب المحجب منه الخ فيه نظر لان قول مالك في رواية ابن القاسم وابن وهب الذي رجمه عجم واتباعه قد حكى عليه في الايجاز الاجماع وسلمه ابن القطن في الاقتناع وفي المدونة وادامك المسلم خرا اريقت عليه ولا يخللها فان اصلها فاصارت خلافا قد أساءوا بما كرهه اه وقولها أساء يفيد أنه فعل حراما كما قاله ابن ناجي والله أعلم قلت وقول عجم فيحكم بنجاسة ما اتصل به ليس المراد ما اتصل به من غيرها كما فهم مب فاعتزله بقول المصنف ولو زال عين النجاسة الخ وانما المراد أن حكم النجاسة باق في المحل الذي أصابته وان زالت عينها فتأمل والله أعلم (ولو قلنا) قول ز وعنى عن صئبان هو جمع صواب كغرابية وهي بيضة القمل والبرغوث وجمع أبيض على صواب وقد صلب رأسه وأصاب كثر صوابه قاله في القاموس ولم يجزم ح بنجاسة الصئبان بل قال لا شك في طهارته على القول بطهارة القملة وأما على المشهور فهو محل نظر والظاهر أنه اما طاهر أو معفوع عنه لعسر الاحتراز منه اه (وآدميا الخ) ابن عرفة وفي كون الكافرة تنقذها عليه طريقا المازري وعياض عن بعض البغداديين مع المازري عن بعض المتأخرين

مب عقبه مانصه صحيح لان حلق الجرة ان لم يبق فيه الا الحكم فهو عرض لا ينجس ما يلاقيه كما يأتي وان بقي فيه بعض أجزاء الخمر فالغالب انه يبيس في مدة تخلل ما في الجرة ويبعد بقاؤه خرا حتى يحتاج الى نقب الجرة من أسفل والله أعلم اه وفي تصحيحه نظر بل ما قاله هذا البعض لا بد منه أو يطرح ذلك الخل والاخذ من مسئلة البرزلي لا يستلزم الامر وما نسبته للبعض به جزم العلامة ابن سراج وسلمه الحافظ أبو العباس الوائش ربي في نوازل الطهارة من المعيار مانصه وسئل ابن سراج عن خمر تخلل بنفسه في آنيته التي جعل فيها وهو يبلغ منها الى النصف فهل هذا الخل طاهر أم لا وهل ما علا الخل من الخلية طاهر أم لا فأجاب ان الخمر التي تخللت تطهر باتفاق هي وما يحاذيها من الآنية ويجوز الانتفاع بخالها لكن ينقب أسفل الآنية ويخرج الخل منه ولا يخرج من أعلاها لانه نجس فيمر فيه بعض الخل وينفذ على الأسفل فينجسه وأما الشق الأعلى فان كان مزججا فبالغ في غسله وان كان غير مزجج فلا يكفيه ذلك بل اذا بلوغ في غسله جعل فيه الماء وتركه مدة ثم يراق ثم يجعل مرة أخرى ويترك فيه مدة ويراق ولا يزال يفعل هكذا حتى يخرج الماء صافيا لا تغير فيه ويظهر على الزجاج من الخلاف فيه اه منه بلفظه وعلى هذا يجب التعويل وما قاله ز وصححه مب لا يعول عليه لانه يؤدي الى أن أواني الخمر اذا فرغ ما فيها ويست يجوز أن يستعمل فيها الخل والزيت ونحوهما من سائر المائعات بدون غسل ولا قائل بذلك كلف والعلماء اختلفوا في جواز استعمالها في ذلك بعد الغسل الشديد انظر نصوصهم بعد هذا عند قوله وخار بغواص يظهر لك صحة ما قلناه والله أعلم وقول مب المحجب منه كيف يقدر ذلك في تصريح عياض بالشهير الخ فيه نظر لان قول مالك في رواية ابن القاسم وابن وهب الذي رجمه عجم واتباعه قد حكى عليه في الايجاز الاجماع وسلمه الحافظ ابن القطن في الاقتناع ونصه ولا خلاف بين العلماء في أنه غير جائز لاحداث يخذمن الخمر خلا وان فاعل ذلك عاص اه منه بلفظه ونحوه في الدلالة على الحرمة قول المدونة في كتاب الرهون مانصه وادامك المسلم خرا اريقت عليه ولا يخللها فان أصلها فاصارت خلافا قد أساءوا بما كرهه اه منها بلفظها فقوله اقد أساء يفيدانه حرام كما قاله ابن ناجي في كتاب الاشربة ونصه لان الاساءة تقتضي انه فعل حراما اه منه بلفظه (ولو قلنا) قول ز وعنى عن صئبان الخ هو جمع صوابه قال في القاموس والصواب كغرابية بيضة القمل والبرغوث الجمع صواب وصئبان وقد صلب رأسه وأصاب كثر صوابه اه منه وجزم ز بانه معفوع عنه يقتضي الجزم بنجاستها والذي في ح هو مانصه ولا شك في طهارته على القول بان القملة لا تنفس لها مسائله وأما على المشهور فهو محل نظر والظاهر أنه طاهر أو معفوع عنه لعسر الاحتراز منه اه فلم يجزم بما جزم به ز والله أعلم (وآدميا والظاهر طهارته) قول ز وحكاها ابن عرفة طريقين نص ابن عرفة وفي كون الكافرة تنقذها عليه طريقا المازري وعياض عن بعض البغداديين مع المازري عن بعض المتأخرين اه منه بلفظه * (تنبيه) * كذا وجدت هذا الكلام في نسختين من ابن

اه وفيه ان عياضا في تنبيهاته انما عزم اذ كره عنه بعض المتأخرين ثم قال ولا أعلم متقدما من الموافقين عرفة والخالفين فرق بينهم اقبله لكن الذي نخالسه بين ولعله مرادهم اه فلعن المازري هو الذي عز ذلك لبعض البغداديين

عرفة ومعه مناقشة من وجهين أحدهما ان عياضاً في تنبيهاته انما عزما ذكره عنه لبعض المتأخرين لبعض البغداديين فلعن الماوري هو الذي عزاد ذلك لبعض البغداديين فوق في كلام ابن عرفة قلب في العزو وثانيهما انه أدخل باختصاره كلام عياض ونقص منه ما لا ينبغي تركه وهذه المناقشة لازمة لـح ويظهر ذلك بنقل كلامه قال في التنبيهات بعد أن ذكر أن القول بطهارته أخذ من المدونة من كتابي الجنائز والاعتكاف والقول بنجاسته من كتاب الرضاع مانصه والقولان معلومان في المذهب وبنجاسته قال ابن شعبان وهو مذهب ابن القاسم وابن عبد الحكم وغيرهم والذي ذهب اليه سحنون ونصره ابن القصار وغيره من البغداديين طهارته وهو الصحيح الذي يعضده الاثر لحرمته وسواء عندهم كان مسلماً أو كافراً الحرمة الالدية وكرامتها وتفضيل الله تعالى لها قال الله تعالى ولقد كرمنا بني آدم وجعلناهم في البر والبحر وهو أحد قول الشافعي وذهب بعض أشياخنا المتأخرين الى التفريق بين المسلم والكافر وقال انما هذه الحرمة حيادية لا للمسلم وفيه جاءت الآثار وأما الكافر فلا قال المؤلف رحمه الله ولا أعلم متقدماً من الموافقين والمخالفين فرق بينهما قبله لكن الذي نحا اليه بين ولعله مرادهم اهـ منها بلفظها فتأمل والله أعلم (وما بين من حتى وميت) قول زـ أما على طهارته فهل كذلك أو طاهر قولان مرجحان قال مب ونحوه لتو الاول بنجاستها وهو قول ابن القصار ووجه ابن عرفة والثاني طهارتها وهو قول البايجي الخ وفي ذلك نظر لان ز جعل موضوع القولين مأخذ من الادي بعدموته لانه شرح قول المصنف من حتى أقولاً ثم ذكر قوله وميت فقال في شرحه متصل به ادى أو غيره لكنه في الادي على تحييسه بالموت أما على طهارته الخ فكلامه صريح في أن القولين فيما أخذ منه بعدموته لان قوله ادى نعت لقول المصنف ميت وقوله أو غيره عطف عليه ثم استدرك بقوله لكنه الخ وهذا ليس بصحيح بل مأخذ منه بعدموته على القول بطهارة ميتته طاهراً اتفاقاً والقولان اللذان عزاهما نو ومب لمن ذكر انما هما فيما أخذ منه في حال حياته كافي ح وطفي وغيرهما ولما ذكرهما ح قال مانصه ويفهم من كلامهم أن ما بين منه بعدموته حكمه حكم ميتته بلا كلام اهـ بلفظه وانظر طفي والمعتقد في نو ومب انهما فهمان كلام ز انه رتب القولين على ما بين من في حال حياته فلذلك فسر القولين بما ذكر ولم يتفطنا لما في كلامه وكان الواجب أن لو قدم ز ذلك الكلام على شرح قول المصنف وميت ويجعله متصلاً بقوله وحى والله أعلم * (تنبيهه) في ح بعد أن ذكر بعض كلام ابن عرفة مانصه وحاصله ان الخلاف فيما بين من الادي في حال حياته وبعدموته كالخلاف في ميتته اهـ وفيه نظر ظاهر فان هذا انما هو حاصل كلام ابن عبد السلام الذي اعترضه ابن عرفة وأما ابن عرفة فحاصل كلامه أن مأخذ منه في حال حياته نجس قطعاً وبعدموته يجرى على الخلاف في ميتته انظر كلام ابن عرفة في طفي والحق ما قاله ابن عبد السلام ورد ان عرفة عليه تحامل كما قاله غير واحد من المحققين والله أعلم (في يابس وماه) قول ز كأن لم يجز حيث لم يتحمل منه الخ فيه نظر لانه اذا ذلك من الاتقاع بالنجس ويأتى أنه ممنوع تأمله (كرهية العاج) قول ز ناب القيل

فوقع في كلام ابن عرفة قلب في العزو والله أعلم (وما بين الخ) قول ز أما على طهارته فهل كذلك أو طاهر قولان الخ فيه نظر بل مأخذ منه بعدموته كما هو موضوع ز طاهر اتفاقاً على القول بطهارة ميتته وأما القولان المعزوان عند مب ونو فانهما فيما أخذ منه في حال حياته كافي ح وطفي وغيرهما ولما ذكرهما ح قال ويفهم من كلامهم ان ما بين منه بعدموته حكمه حكم ميتته بلا كلام اهـ * (تنبيهه) قال ح بعد ذلك كلام ابن عرفة مانصه وحاصله ان الخلاف فيما بين من الادي في حال حياته وبعدموته كالخلاف في ميتته اهـ وفيه نظر فان هذا انما هو حاصل كلام ابن عبد السلام الذي اعترضه ابن عرفة وأما ابن عرفة فحاصل كلامه أن مأخذ منه في حال حياته نجس قطعاً وبعدموته يجرى على الخلاف في ميتته والحق ما لا ابن عبد السلام ورد ان عرفة عليه تحامل كما قاله غير واحد من المحققين والله أعلم (في يابس وماه) قول ز كأن لم يجز حيث لم يتحمل منه الخ فيه نظر لانه اذا ذلك من الاتقاع بالنجس وهو ممنوع كما يأتى (كرهية العاج) قول ز ناب القيل

الميت فقط أى لا المذكى وأما الحى
ففى حكم الميت كما مرله (ورطوبة
فخرج) * (تنبيهه) * قال ابن
عرفة وقبول النوى قبل بعض
أصحابهم - إذا ألقى الجنين وعليه
رطوبة فخرج أمه فظاهر بإجماع
لا يدخله الخلاف فى رطوبة الفرج
يرد بان الأصل تنجيس ما اتصل به
نجس رطوبة - وعدم وجوده فى
كتب الإجماع ولقد استوعب ابن القطان ولم يذكره أه قال غ فى
تكميله وهذا الرد غير ظاهر والله
تعالى أعلم أه أى لانه قد ترك الأصل
ويعدل فى جرئية بعينها عن القيام
الى الاستحسان الذى هو تسعة
اعشار العلم وكمن شئ قد حكم له
بغير حكمه الاصلى اذا كان تابعا
لغيره ومن ذلك الحدث اذا خرج
تابعا للدود مثلا لا ينقض الوضوء
على المشهور وأما قوله وبعدم
وجوده الخ فيقال عليه ان هذا من
باب النقل المحض وهو موكل الى
أمانة ناقله ومن حفظ حجة على من
لم يحفظ ودعوى أن ابن القطان
استوعب مسائل الإجماع
لا تسلم من النزاع لانها عارية عن
الاستدلال والعلم كله للكبير المتعال
(ورما دنجس) مانسبه مب لى مثله
لتو عنه بواسطة عجم وهو كذلك
فى عجم قلت وهو كذلك فى النسخة
التي بيدي من مق وسقط ذلك
من نسخة هونى منه وما استدله به
هونى من كلام المشتق والمعياري على
ان المذهب ما عند المصنف انما يدل
على ان النار لا تطهر وذلك لا يلزم

الميت فقط أى لا المذكى فلا ينافى أن ما أخذ منه حال الحياة نجس أيضا وقد مر له التسوية
بينهما عند قوله وعاج (ورطوبة فخرج) قول ز كابل وقيل الخ قيل بالنار الحيوان المشهور
وكثيرا ما تصحف فى النسخ بالقاف * (تنبيهه) * قال ابن عرفة مانسبه وقبول النوى
نقل بعض أصحابهم اذا ألقى الجنين وعليه رطوبة فخرج أمه فظاهر بإجماع لا يدخله الخلاف
فى رطوبة الفرج رد بان الأصل تنجيس ما اتصل به نجس رطب وبعدم وجوده فى كتب
الإجماع ولقد استوعب ابن القطان ولم يذكره أه منه بلقطه ونقله ح وقبله وأيده مع
ان غ فى تكميله قال عقبه مانسبه قلت هذا الرد غير ظاهر والله تعالى أعلم أه منه
بلقطه وكانت ح لم يتف عليه ٥ قلت وببحث غ ظاهر فقول ابن عرفة رحمه الله ان
الأصل تنجيس الخ فيه انه وان كان ذلك هو الأصل فقد ترك الأصل ويعدل فى جرئية
بعينها عن القياس الى الاستحسان الذى هو تسعة أعشار العلم وكمن شئ حكم له بغير
حكمه الاصلى اذا كان تابعا لغيره ومن ذلك الحدث الخارج من محل المعتاد على الوجه
المعتاد فان حكمه الاصلى نقض الظاهرة بإجماع من غير تفريق بين قليل وكثير ولو خرج
تابعا لغيره كالتعلق بالدود والخصى لم ينعض عندنا على المشهور وقوله وبعدم وجوده فى
كتب الإجماع فيه أن هذا من باب النقل المحض وهو موكل الى أمانة ناقله ومن حفظ
حجة على من لم يحفظ ودعوى أن ابن القطان استوعب مسائل الإجماع دعوى لا تسلم من
النزاع لانها عارية عن الاستدلال فلا يلتفت اليها بحال والعلم كله للكبير المتعال
(ورما دنجس) مانسبه مب هنا لمق مثله لتو عنه الا أنه نقله بواسطة عجم
وهو كذلك فى عجم ولم أجده ذلك فى النسخة التي بيدي من مق وانما ذكر فيها كلام
المصنف ونقل عليه كلام المازرى وما فى سماعه من كلام ابن رشد عليه وسلم وعلى
ما عزا له من ذكرنا فى كلامه نظر بل المذهب هو ما قاله المصنف صرح بذلك أبو الوليد
الباجى فى المشتق ونصه وفى العتبية عن مالك فى المرتك يصنع من عظام الميتة ان جعل فى
قرحة أو جرح فلا يصلى به حتى يغسله وقال ابن حبيب ان صلى به لم يكن ممن صلى بنجاسة
لنار التي أحرقتة وقد خفف ابن المباحشون أن يصلى به ثم قال بعد كلام مانسبه وقول ابن
حبيب ان النار تطهر عظام الميتة خلاف المذهب لان العظم نجس العين وما نجس بعينه لم
يطهر بوجهه وما نجس بمجاورة لا يظهر الا بالماء وما رواه عن ابن المباحشون مما انفرد به أه
منه بلقطه وقد اختصره فى جداول نظره وصرح غير واحد بشهوريته فى نوازل الطهارة
من المعيار مانسبه وسئل عما يفعله الصائغ من إجماع الذهب والفضة بالنار ثم يطفأ
بالماء النجس هل تطهر اذا غسلت بعد ذلك بالماء الطاهر فأجاب سئل أبو عمران عن مثل
ما سألت عنه فأجاب بأنه يطهر اذا غسل بماء طاهر وخالفه ابن أبى زيد فقال فى الآخر يجن
بماء نجس ثم يطبخ او الخاتم يطفأ فى ماء نجس قال النجاسة فيه فأنه ولا بس الخاتم حامل
للنجاسة وقال البرزلى أما مسئلة الآخر فهي مخالفة لمسئلة ما طبع بمتنجس أو بول والصحيح
طهارته وقيل مكروه وموافقة للقول بان النار والشمس والهواء لا تطهر النجس وهو
المشهور فى رماذ الميتة ونحوها انتهى محل الحاجة منه بلقطه وفى أجوبة طي مانسبه وأما

ما ذكرته من كون النار تطهر فليس ذلك على الإطلاق حتى يبنى عليه سؤالك وانما ذلك
 في رمادها فقط فالمشهور نجاسته والخلاف فيه مثل النجاسة اذا تغيرت أعراضها هل تنقل
 أولا انتهى محل الحاجة منها بلفظها وفي ضيق مانصه وذكر المازري أن رماد الميتة والعذرة
 وما في معنى ذلك لا يظهر عند الجمهور من الأئمة بخلاف الجمر لانهم معلقة بمعنى وهي الشدة
 المطربة فاذا ذهب التحريم قال وقد تنازع الناس في دخان النجاسة اذا احترقت هل
 هو نجس كرمادها أو طاهر لانه بخارج بخلاف الرماد اه منه بلفظه واياه اعتد في مختصره
 وقول من قيمته عنه من قدمنا ذكرهم يحتمل أن يريد به الأئمة من غير مذهبنا رد
 بوجوه منها أن المازري لم يبنه على أن مذهبه في ذلك مخالف لمذهب الجمهور ولم يستثن امامه
 منهم وهو من أجلهم فيكون مستكلاما على حكم الرماد والدخان في مذهب غيره ساكنا عن
 حكمهما في مذهبه وذلك بعيد كل البعد ومنها انه على تسليم أنه أراد جمهور المجتهدين
 فقال رضي الله عنه أولى بالدخول فيهم ولولم يوجد له نص في النازلة لقول ح عند قوله
 وبلا إلى خلاف مذهبي الخ مانصه اذا قال أهل الخلاف الكبير الجمهور فانما يعنون مالكا
 والشافعي وأحمد وأبا حنيفة اه ومنها أن من بعد المازري من أهل المذهب نقلوا كلامه
 للاستدلال به وذلك دليل على أنهم فهموه على انه موافق لمذهبه فيما لم ينص عليه ومنها ان الامام
 نص على نجاسة الرماد في العتبية ونقله عنه أئمة المذهب وسلموه فكيف يخرج الامام مالك
 من الجمهور في كلام المازري فينسب للقصور العظيم مع سعة حفظه وكثرة اطلاعه من
 غير موجب في المسئلة الرابعة من رسم المحرم من سماع ابن القاسم من كتاب الطهارة
 مانصه وسألته عن الطعام يطبخ بأرواث الدواب أيؤكل أم لا فقال لي أما الخبز الذي يطبخ
 فيه فلا يؤكل وأما ما يطبخ عليه في القدرفا كله خفيف وهو يكره بدأ وقال سمعون مثله
 قال القاضي هذا نحو ما وقع في رسم شمس في طوافه في بعض الروايات قال لا يؤقذ بعظام
 الميتة لا لاطعام ولا لشراب قال ابن القاسم ولا أرى أن يؤقذ بها في الحمامات قال ابن
 القاسم ولا أرى بأسا أن تخلص بها الفضة وهو كما قال لان الخبز الذي يتضح فيه قد داخله
 من عين النجاسة شيء يتنجس به انتهى محل الحاجة منه بلفظه واختصر ابن عرفة كلام
 السماع وسلمه ونصه وسمع ابن القاسم لا يؤكل خبز نضج بوقيد روث الجير وأكل ما قدر
 طبخت فيه خفيف يكره بدأ اه منه بلفظه واذا وجد النص عن الامام في نجاسة رماد
 الروث مع ما في نجاسة الروث أصالة ومنع من أكل الخبز المطبوخ به ولم يراع الخلاف
 الذي في أصل هذا الرماد ومن شأنه رضي الله عنه مراعاة الخلاف ووافقه سمعون وسلم
 ذلك ابن رشد من غير ذكر خلاف وابن عرفة والمصنف وغير واحد فاحرى رماد ما أجمع
 على نجاسته ووجد النص عن ابن القاسم في عظام الميتة أيضا بل ظاهر ما نقله في البيوع
 من ضيق عن المنوفى انه لا قائل بطهارة رماد النجس عندنا في المذهب انظر نصه عند
 قوله ونسب المعقود عليه طهارة لا كزبل وفي ح هنا عن البرزلي عن ابن عرفة ما هو
 صريح في نجاسته جرم ما نظره في الفرع الأخير وكلام أبي اسحق التونسي وغيره
 يقتضي ان القول بالطهارة انما هو مخترع لا منصوص وقد رد التخرج غير واحد في

منه نجاسة رماد النجس لانقلاب
 عين النجس ماهية أخرى وهي
 الرماد كانقلاب عين الزرع المتنجس
 نباتا فتأمل منه صفا وقد قال التونسي
 رماد الميتة يجب أن يكون طاهرا
 لانه كالجمر تصير خلا وان انعكس
 دخانها في القدر نجست اه نقله
 في وأما قول طفي كالعيار المشهور
 نجاسته فانظروا أنه تقليد لا مصنف
 وقوله في السماع أما الخبز الذي يطبخ
 في روث الدواب فلا يؤكل اه يحتمل
 ان ذلك لما خالطه من الروث قبل
 صبرورته رماد فلا يكون ناصا في
 نجاسة الرماد خلا فالهوني والله أعلم

(ودخانه) قول مب ظاهر المذهب نجاسة دخان النجاسة الخ ١٠ قلت يفرق بين الرماد والدخان بالرماد صار ماهية أخرى كما تقدم والدخان يصعد بأجزاء الشيء المحرق قبل صيرورته رماداً وإذا قال المازري الدخان أشد من الرماد وقال اللخمي إن انعكس من دخان النجاسة شيء في الطعام أو الماء فسد وصار نجساً ويختلف فيما صعد منها من الدخان أو الوسخ بعد أن صارت جراً أو رماداً وفي طهارة ذلك الجمر والرماد لأن تلك الدهنية استهلكته وذلك كالدياغ والقول أنه طاهر أحسن انتهى (وبول وعذرة من آدمي) قول ز ذكر أو أنى الخ أما بول الكبير فنجس أجماعاً كما في ضريح عن ابن عبد البر وكذا العذرة مطلقاً كما في قوانين ابن جرير وأما بول الصغير فنجس على المشهور ووقيل الأبول من لم يأكل كل الطعام من الآدمي وقيل من الذكور كما في ابن الحاجب وابن عرفة وفسر ابن وهب عدم أكله الطعام باقتصاره على لبنه واقتصر عليه ابن عبد البر وقيل عدم تغذيته أصلاً لا لبناً ولا غيره والله أعلم

(١) قوله مانسه كذا في الأصل ولعله سقط من قلم الناسخ قبله لنظ قالوا ونحوه اه مصعبه

نوازل البرزلى مانسه فرقه عبد الحق بقاء عين النجاسة في الرماد لأنها ذاتية فيها بخلاف الجمر تخلط بطهارة أصلها اه منها بلقطه أو تقدم تفريق المازري قريباً في كلام ضح وعلى تسليم صحة القياس لأن سلم أن ذلك هو المعتمد لقول ح في فصل إزالة النجاسة مانسه والعمدة في كل مسألة على المنصوص فيها الأعلى ما يخرج فيها من الخلاف اه فان قلت يدل على رجحان القول بطهارته أن ابن بشير وبه ابن شاش وابن الحاجب لما ذكروا القولين فيما إذا تغيرت أعراض النجاسة (١) مانسه وهما جاريان في كل نجاسة تغيرت أعراضها كرماد الميتة وما تحجر في أواني الجمر اه لأنهم قرئوا بالجمر إذا تحجر والمذهب طهارة ما تحجر فيكون ما قرن به كذلك ١٠ قلت لأدليل في ذلك لما ذكره غ عند قوله ولوشك في صلته ثم بان الطهر الخ من أن النظائر لا يلزم فيها اتحاد المشهور ولا اختلاف المدارك فتأمل بانصاف فتحصل أن ما عتده المصنف من نجاسة رماد النجس هو المعتمد لأنه قول مالك وابن القاسم وسحنون وسلمة ابن رشد وصرح الباجي بأنه المذهب والبرزلي وغيره بأنه المشهور وعزاه المازري للجمهور وظاهر كلام المنوفي أنه لا قائل بطهارته عندنا وإن القول بطهارته قال الباجي أنه مما انفرد به ابن الماجشون وصرح بشذوذه وظاهر كلام غيره واحد أنه مخرج فقط لا منصوص والله أعلم (ودخانه) ما ذكره مب هنا من أن المعتمد ما عند المصنف صواب الآن ما سلكه رحمه الله من اعتداده بنجاسته وطهارة الرماد لا وجه له أما أولاً فلا لأنه اعتمد في نجاسة الدخان على ح وح سوى بينهما ولم يرجح طهارة الرماد وأما ثانياً فلا لأن كلام كثير من أهل المذهب يدل على أن الرماد أشد من الدخان ولهذا قال في الشامل مانسه ورماد النجس مثله وخروج من لبن الخلالة ويضها طهارته وهل دخانها كذلك أو طاهر خلاف اه منه بلقطه ونقوله ح أيضاً وقول مب وهو الذي اختاره اللخمي الذي اختاره اللخمي هو التفصيل قال في كتاب البيوع الفاسد مانسه وكره مالك في المدونة أن يوقد بها تحت طعام أو يسخن بها الماء لوضوء أو بعين وأجاز ابن القاسم أن يحرق بها الطوب فأرى أن يوقد تحت طعام أو ماء فانهكس من دخانها شيء في الطعام أو الماء فسد وصار نجساً ويختلف فيما صعد منها من الدخان أو الوسخ بعد أن صارت جراً أو رماداً وفي طهارة ذلك الجمر والرماد لأن تلك الدهنية استهلكته وذلك كالدياغ والقول أنه طاهر أحسن اه منه بلقطه وبما لم يظهر لك أن من نسب إليه طهارته أو نجاسته وأطلق لم يصب وإن كان عظيم القدر جليل المنصب والله أعلم (وبول وعذرة من آدمي) قول ز ذكر أو أنى ولو عند ولادته ما ذكره هو المشهور في بول الصغير وأما بول الكبير فنجس أجماعاً كما في ضريح عن ابن عبد البر وكذا العذرة مطلقاً ففي القوانين مانسه فاما الأبول والرجيع فذلك من ابن آدم نجس أجماعاً إلا أنه اختلف في بول الصبي الذي لم يأكل الطعام اه منها بلقطه اه (تنبيهان * الأول) * قال بقية مانسه ابن الحاجب والبول أي نجس وقيل الأبول من لا يأكل الطعام من الآدمي وقيل من الذكور اه ولم يذكر ابن عرفة هذا الخلاف اه وانظره مع قول ابن عرفة مانسه وفي بول صغير آدمي لم يأكل طعاماً ثالثاً أنشاء للمشهور واللخمي مع الباجي عن رواية الوليد واللخمي مع

الصقلي عن ابن وهب ابن وهب عدم أكله اقتصاره على لبسه الباجي عدم تغذيه لبناً ولا غيره قال ويحتمل عدم استقلاله بطعام عن ابن أه منه بلفظه ونقله غ في تكميله من قوله ابن وهب الخ وقال عقبه مانصه قلت على تفسير ابن وهب اقتصر ابن عبد البر وهو نقله عنه واقتصر ابن بطلال على عدم تغذيه لبناً ولا غيره أه منه بلفظه * (الثاني) * قال غ في تكميله عند قول المدونة وبول الحارية والغلام سواء يغسل وإن لم يأكل الطعام الخ مانصه النجوى وروى الوليد بن مسلم عن مالك في مختصره ما ليس في المختصر أنه قال لا يغسل الثوب من بولهما حتى يأكل الطعام وقال ابن وهب مثل ذلك في الصبي دون الصبية ونحوه في المعلم قلت وهذا يشهد لقول نقي الدين أنما قال مالك في رواية الوليد بن مسلم لا يغسل بول الصغير ولا يلزم من عدم غسله تطهارته لاحتمال أن يحال عدم الغسل على المشقة لكثرة حبل الصغار وزيادة العلاقة بهم فيكون من جملة المعفوآت أه ونحوه للابن في شرح مسلم وهو خلاف ما في الأكمال وغيره من أن الخلاف في تطهارته كما مشى عليه ابن عرفة وغيره من المتأخرين أه منه بلفظه قلت انتصاره لتقي الدين بن دقيق العيد والابن غير ظاهر لأمور منها أن رواية الوليد وكلام ابن وهب مطلقان ليس فيهما ما يشعر بتقييدهما بمن يكثر حمله للصغار من الأم والظئر ونحوهما ولا بمن هو مظنة لزيادة علاقة بهم وتقييدهما بذلك خلاف الأصل فلا يصار إليه لغير دليل هذان بنيان على أن الداخل على المفرد لا تقييد العموم وأما أن بنياناً على الأصح من أنها تقيده فأنهم ما عاينهم لا مطلقان لأن تعريف الثوب باليشمل كل ثوب أصابها والتخصيص خلاف الأصل أيضاً فلا يصار إليه لغير دليل ومنها أنه لو اعتبر ما ذكر لكان من شرع في الكلام من الصبيان أولى بذلك ممن لم يأكل الطعام أو لم يتغذى حتى باللبن لأن العلاقة بهم اذ ذلك تعظم ومنها أنه اذ ذلك لا تكون مزية لبولهما على بول غيرهما ممن يأكل الطعام أو يتغذى باللبن من الصغار إذ بول الجميع اذ ذلك سواء في أنه نجس معفو عنه للمشقة فتأمل بانصاف الظاهر ما فهمه الحليم الغفير والعلم للعلى الكبير (ومحرم ومكروه) قول مب جعله الفأر من المكروه خلاف المشهور الخ ما قاله ظاهره وقد اقتصر سيدي عبد القادر الفاسي في أجوبته على تشهير ضيق حين سئل عن حكم لحم الفأر لكن ما ذكره من تشهير القول بالكراهة صحيح أيضاً ففي طخ مانصه قوله ومكروه دخل فيه والله أعلم الفأرة والوطواط قال في المدونة ويغسل ما أصابه من بول الفأرة قال المصنف في شرحه عليها قد تقدم أن المشهور أن بول المكروه نجس وعليه فالمراد بقوله يغسل الوجوب سندولجها في ظاهر المذهب مكروه وقال ابن عطاء الله هو المشهور ورأيت بعضهم قال المشهور بتحريم أكلها انتهى محل الحاجة منه بلفظه وذ كر نحوه أيضاً في فصل المباح ونصه تنبيه أما الفأرة فقد قال الفقيه سندولجها في ظاهر المذهب مكروه قال ابن عطاء الله هو المشهور وقال المصنف في شرحه للمدونة بعد أن ذكر ما تقدم ورأيت لبعضهم قال المشهور بتحريم أكلها وما قاله سندوا بن عطاء الله هو الذي يقيده كلام ابن رشد في رسم أوصى من سمع عيسى من كتاب الصلاة الثاني مانصه من صلى ببول الفأرة فإنه يعيد ما كان في الوقت قال سحنون لا إعادة

(ومحرم ومكروه) قول مب وان المشهور هو المنع أي في الفأر الذي يصل للنجاسة وشهر فيه أيضاً ابن عطاء الله الكراهة وقال سنداته ظاهر المذهب كما في طخ ونحوه لابن رشد انظر نصه في الأصل وبه

يسقط التعقب على ز لان قصاراه انه جرى (٨٠) على أحد المشهورين والله اعلم (وينجس الخ) نجس فعل لازم

عليه وسئلت عائشة رضي الله عنها عن أكل الفأرة فتأت هذه الآية قل لأجد فيما أوحى
إلى نحر ما على طاعم يطعمه الآن يكون ميتة أو دما مسفوحا أو لحم خنزير إلى آخر الآية
كانها أرادت إجازته قال القاضي قول ابن القاسم هو القياس على المذهب لان الفأرة من
ذئ الناب من السباع وقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أكل كل ذي ناب من
السباع والابوال تابعة للعوم فوجب أن يكون بولها نجسا إذا لبث كل لحما وأن يعيد
في الوقت من صلى بولها وقول سحنون استحسان مرعاة لقول عائشة رضي الله عنها
في إجازة أكلها انتهى محل الحاجة منه بلفظه فصرح بأنها من ذئ الناب وهو بقيدان
المشهور كراهة أكلها لانه المشهور في غيرها من ذئ الناب كالأسد والهر ونحوهما
وبذلك كله يسقط التعقب على ز والله أعلم (وينجس كثير طعم مائع الخ) نجس
مبني للفاعل ولا يصح بناؤه للمفعول لانه لازم وكثير هو فاعله قال في القاموس وقد
نجس كسبح وكرم اه والاولى أفصح لقول المصباح مانصه نجس الشيء نجسا من باب تعب
إذا كان قدرا غير تنظيف ونجس نجس من باب قتل لغة اه منه وقول ز يتحمل منه
شيء صحيحه مب تبعا لظني راد ما قاله ح آخر من أن المشهور بنجاسة الماء المجرد
ملاقاة الميتة الساقطة فيه قلت قيد إمكان التحلل معتبرا أيضا عند ح فانه قال
في آخر التنبيه الاول مانصه وعلم منه أي من كلام ابن رشد أن ملاقاة نجس لا يتحمل
فانه لا ينجسه وقد تقدم شيء من ذلك اه وأشار بذلك إلى ما قدمه عند قوله ورطوبة
فرج من قوله الآن ظاهر كلامهم أن هذا في النجاسة التي يمكن أن يتحمل منها شيء اه
انظر بقية وما ذكره بعد من أن المشهور أن سقوط الميتة في المائع يموت الحيوان فيه
ليس بخالف عنده لهذا بل هو عنده مما يمكن أن يتحمل منه شيء وإن أخرج في الحين
وما قاله هو الظاهر لان الميتة لا تسلم من تعلق نجس بها ولو كالغبار ونحوه وقيامها على
سقوط الدابة حية في مائع وخرجها في الحين ليس بظاهر لان الحية طاهر فارتبط به
كذلك بخلاف الميتة وقول طي انه لا شاهد الخ في كلام الباجي لان كلامه ليس
فيما أخرج مكانه فيه نظر لان قول الباجي وكذلك أيضا ما يخرج من الحيوان عند موته
أو بعد ذلك لا يكون أشد نجاسة من الميتة وقد نجس الزيت بمجاورته وهذا هو المشهور
من مذهب مالك وأصحابه انتهى محل الحاجة منه صريح في أن ملاقاة ذات الميتة للزيت
منه لا بمنزلة ملاقاة ما يخرج منها عند موتها أو بعده فهو شاهد الخ قطعاً والله أعلم
راجع كلام الباجي في ح فقد نقله تاما وكلام الباجي هو في جامع المستقي باللفظ الذي
نقله ح وحاصل المسئلة أن النجاسة الواقعة في المائع لا تخلو من أربعة أحوال اما
أن تكون بحال لا يمكن معها أن يتحمل منها شيء كعظام الميتة التي لم يبق عليها لحم ولا دسم
لطول صب الماء عليها ويسمى مع ذلك بالشمس أو مكثها في الماء الزمن الطويل واما أن
تكون بحال لا يمكن معها عدم التحلل كوقوع الميتة بعد تغير ذاتها ووسيلان الصديد ونحوه
منها واما أن تكون بحال الغالب معها التحلل كوت ذئ نفس سائلة فيه أو وقوعه فيه

من باب سمع وفي لغة من باب كرم كما
في المصباح وقول مب وقوع في
ح آخر كلامه ما يفيد الاطلاق
الخ فيه نظر بل قيد إمكان التحلل
معتبرا أيضا عند ح فانه قال في آخر
التنبيه الاول مانصه وعلم منه أي
من كلام ابن رشد أن ملاقاة نجس
لا يتحمل فانه لا ينجسه وقد تقدم
شيء من ذلك اه وأشار إلى قوله عند
قول المصنف ورطوبة فرج الآن
ظاهر كلامهم أن هذا في النجاسة
التي يمكن أن يتحمل منها شيء اه
فقول ح أو وقعت فيه ميتة الخ
هو عنده مما يمكن أن يتحمل منه
شيء وإن أخرج في الحين وهو مذاهو
الظاهر لان الميتة لا تسلم من تعلق
نجس بها ولو كالغبار ونحوه بخلاف
سقوط الدابة حية في مائع وخرجها
في الحين لان الحية طاهر فارتبط به
كذلك بخلاف الميتة وكلام الباجي
الذي في ح شاهد له لأنه صريح في
أن ملاقاة ذات الميتة للزيت مثلا
بمنزلة ملاقاة ما يخرج منها عند
موتها أو بعده خلافا لظني ومب
والله أعلم وحاصل المسئلة أن
النجاسة الواقعة في المائع اما أن
تكون بحيث لا يمكن أن يتحمل منها
شيء كعظام الميتة التي لم يبق عليها
لحم ولا دسم لطول صب الماء عليها
مع يسهها بالشمس مثلا فهذا
لا ينجس به حتى عند ح واما أن
تكون بحيث لا يمكن معها عدم

التحلل كوقوع الميتة بعد تغير ذاتها ووسيلان الصديد ونحوه منها وهذا لا إشكال في التنجيس به واما أن
تكون الغالب منها التحلل كوت ذئ نفس سائلة فيه أو وقوعه فيه

قبيل التغير مع طول المكث وهذا كالذي قبله واما ان تكون الغالب منها عدم التحال من حيث هي كوقوعه ميتا قبل التغير من غير طول مكث وهذا محل الخلاف والظاهر انه ينحسب كما قاله ح خلافا لطنى ومب والله أعلم قلت وقول المصنف بنحس قل هو المشهور وقال الباجي اذا ماتت قارة أو نحوها في كثير زيت ولم تغبره فقال مالك أكرهه وقال ابن نافع لا يضره ذلك ونحوه للتونسي في نقطة بول تقع في طعام كثير وقال ابن يونس سوى مالك في المستخرجة بين الماء والمائع ووجه ذلك القياس على الماء ووجه التفرقة قوله عليه السلام خلق الله الماء طهورا لا ينجسه الا ما غبر لونه أو طعمه أو ريحه فدل على أن ما عده بخلافه وقول ر عن المازري الصحيح عندى الخ (٨١) ابن رشد وروى عن مالك اجازة غسل الزيت قال أبو محمد وبذلك كان

يفتى ابن اللباد بخلاف شحم الميتة اذا استطاع رفع نجاسته والزيت يستطاع رفع نجاسته ابن يونس فافترقا وقال النخعي ان طالت اقامة القارة حتى خرج منها ذهنية فلا يظهر فرق بين النجاسة الذهبية والنجاسة العضوية ابن رشد القياس جواز بيع الزيت المتنجس بمن لا يغش ابن العربي الذي أرى ان الزيت النجس يجوز الاستصباح به فيكون فيه منفعة فيجوز بيعه وهو قول ابن وهب وأبي حنيفة انظر في ذلك ابن عرفة في كيفية تطهير الادهان كالزيت بطبخ بالماء مرتين أو ثلاثا والمصنف في ضيغ أن يؤخذ اناءه ويوضع عليه أكثر منه من الماء فيثقب من أسفله ويسد الثقب حتى يخفض ثم يفتح يفعل ذلك مرة بعد أخرى حتى ينزل الماء صافيا (وزيتون ملح) قول ز بتخفيف اللام الخ مثله للواتني في حاشية

قبل التغير مع طول المكث واما ان تكون بحال الغالب معها عدم التحال كوقوعه ميتا قبل التغير من غير طول مكث فاما الاول فلا ينحس ما وقع فيه حتى عند ح ولا أظن أن يختلف فيه واما الثاني فلا اشكال في أنه ينحسب اتفاقا غير وعلى المشهور ان لم يغيره واما الثالث فكذلك واما الرابع فهو محل الخلاف السابق فعند ح المشهور انه ينحسب وعند طنى ومب لا ينحسب والظاهر ما قاله ح لما بيناه والله أعلم (وزيتون ملح) قول ز بتخفيف اللام الخ مثله للواتني عند قول المدونة واذما لمحت حية ان فأصيب فيها فاضداد الخ ونصه قوله لمحت حيتان بتخفيف اللام ذكره غير واحد قلت قال في العين لمحت الشيء ولمحت جعلت فيه ملحا بقدر ملحته أفسدته اه منه بلفظه ونقوله غ في تكميله وقال عقبه مانصه قلت كذا في مختصر العين ومثله للجوهري الا انه ألحق المهموز بالمضعف في معنى الفساد اه منه بلفظه قلت ومثل ما للجوهري من إلحاق المهموز بالمضعف لصاحب القاموس ولم يذكر في المصباح المهموز أصلا وتوصل ان الخفف بمعنى الاصلاح اتفاقا والمضعف بمعنى الفساد اتفاقا وفي المهموز قولان * (قائدة) قال في المصباح مانصه الملح يذ كرو يوث قال الصغاني والتأنيث أكثر واقتصر الزنجشري عليه وقال ابن الانباري في باب مايؤث ولا يذ كرا الملح مؤثثة وتصف غيره مليحة والجمع ملاح مثل شعب وشعاب اه منه بلفظه (ونخار بغواص) ظاهره ولو كان بالياء وفي أجوبة سيدي عبد القادر الفاسي مانصه واما تطهارة النخار البالي الواقع فيه النجس الغواص فذلك مما يرجع الى المشاهدة والحس لما اذا كرم التجربة أو غير ذلك ثم لا بد من اقامة النجاسة مدة يمكن سريان النجاسة في اجزاء الاناء واما اذا أصابت النجاسة الآنية وأزيلت منها في الحال وغسلت فانها تطهر اه منها بلفظها قول ز كما عليه ابن عرفة واختاره خلافا لابن فرحون الخ انظر من عزاه لابن فرحون والذي في المعيار وح نسبه لابن أبي زيد وما قاله ابن عرفة هو لابي عمران الفاسي وقوله فانها من الغواص الخ عبارة فيها قلق ظاهر اذ الغواص ما في الاناء لا الاناء نفسه * (تنبيه) قال أبو علي بن رحال عدم قبول

(١١) رهوني (أول)

المدونة قائلا ذكره غير واحد قال في العين لمحت الشيء ولمحت جعلت فيه ملحا بقدر ملحته أفسدته اه قال غ في تكميله عقبه كذا في مختصر العين ومثله للجوهري الا انه ألحق المهموز بالمضعف في معنى الفساد اه ومثل ما للجوهري في القاموس في المهموز قولان والله أعلم قلت وقول مب لكن نخاله فتوى ابن عرفة الخ الظاهر أن المخالفة بينهما أصلا لان الكلام في مقامين الاول هل يتنجس كله أم لا وهو ما تقدم والثاني هل ما تنجس من كل أو بعض يقبل التطهير أم لا وهو ما هنا وحاصل له ان سرت النجاسة في باطنه لم يقبل والاقبل والله أعلم (ونخار بغواص) قول ز كما عليه ابن عرفة خلافا لابن فرحون الخ انظر من عزاه لابن فرحون والذي في المعيار وح نسبه لابن أبي زيد وما لابن عرفة هو لابي عمران الفاسي وقوله فانها من الغواص الخ فيه تساهل اذ الغواص هو ما في الاناء

وقول مب عن أبي علي وأما الطعام بوضع فيه أو الماء الخ هذا كان ج لا يرتضيه والظاهر في الماء ويابس الطعام
ملا إلى علي وفي غيرهما ما لج ففي نوازل الطهارة من المعيار أن بعض الفقهاء سئل عن جرة كانت للخمير فغسلت وجعل فيها
الخل هل يفسدها أم لا فأجاب بأنه يفسدها إذا كان غسلها قبل القاء الخل فيها بالماء من غير أن يغلي فيها الماء مرتين
أو ثلاثا ويغسلها بعد ذلك فإن غسلها من غير (٨٣) أن يغلي فيها الماء فقد سرت نجاسة الخمر إلى الخل فيفسد

وهذا لا خلاف فيه وإنما
الخلافاً في طهارتها بتغليته الماء
فيها والمشهور أنهما لا تطهر بذلك
انتهى وفيه أيضاً أن ابن سراج
سئل عن آنية الخمر هل تطهر أم لا
فأجاب أن كانت من حديد أو نحاس
أو فخار مزيج فتغسل وينتفع بها
في اليابسات كقمح ودقيق وأما
المائع كماء وزيت وخل فلا يجعل
فيها حتى يغلي فيها الماء فذلك
تطهيرها وأما مجرد الماء من غير
تغليته فلا يظهر والله أعلم أنه إذا
أوقدت النار وجعلت عليها حتى
أجمت والفحل كل ما فيها من زيت
واحترق حتى ذهب وصب الماء فيها
وهي حجة أن ذلك يقوم مقام تغليته
الماء فيها اه وفيه أيضاً أن أبا
إسحق الشاطبي سئل عن تطهير
أو أنى الخمر إذا قد اختلفت العلماء في
ذلك على قولين فأجاب الأظهر من
القولين صحة التطهير بالماء في نحو
المزق والمزج يكفي انعام الغسل
كسائر الأواني النجسة وفيما يرى أن
الخمر قد غاصت في جرمه بالقاء الماء
الحار فيه أن قدر أو البارد ثم يترك
زماناً ثم يفرغ ثم يغسل ثم يلقى فيه

الأناء التطهير انما هو باعتبار أنه لا يملئ به أو عليه مثلاً وأما باعتبار وضع الطعام أو الماء
فيه فإنه يقبله بمعنى أنه لا ينجس ما يوضع فيه من ذلك بعد غسله لأنه لم يبق فيه أجزاء النجاسة
وكان شيخنا ج لا يرتضيه وما زال يبحث فيه ٥ قلت أما استعمالها في الماء ويابس
الطعام فظاهر ما قاله السيد أبو الحسن من جوازها وأما غيرهما فالظاهر ما قاله شيخنا
وان كان ظاهر كلام أبي الحسن يشهد لما قاله ابن رجال فإنه قال عند قول المدونة وإذا باع
مسلم خمران نصراني كسرت ما على المسلم مانصه انظر هل في هذا ما يشعر بأن استعمال
أو أنى الخمر لا يجوز والمشهور أن أو أنى الخمر وزقاها يجوز استعمالها بعد غسلها وتنظيفها
وقال ابن عبد الحكم تستعمل الأواني لا الزقاق اه لكن عارض هذا الظاهر ما هو أقوى
منه ففي نوازل الطهارة من المعيار مانصه وسئل بعض الفقهاء عن جرة كانت للخمير
فغسلت وجعل فيها الخل هل يفسدها أم لا فأجاب بأنه يفسدها إذا كان غسلها قبل القاء
الخل فيها بالماء من غير أن يغلي فيها الماء مرتين أو ثلاثا ويغسلها بعد ذلك فإن غسلها من
غير أن يغلي فيها الماء فقد سرت نجاسة الخمر إلى الخل فيفسد وهذا لا خلاف فيه وإنما
الخلافاً في طهارتها بتغليته الماء فيها والمشهور أنهما لا تطهر بذلك اه منه بلفظه وفيه أيضاً
مانصه وسئل أي ابن سراج عن آنية الخمر هل تطهر أم لا فأجاب أن كانت من حديد
أو نحاس أو فخار مزيج فإنها إذا غسلت بالماء ينتفع بها في كل شيء من خل وغيره وأما أن
كانت من فخار غير مزيج فتغسل وينتفع بها في اليابسات يجعل فيها دقيق أو قمح أو غير ذلك
وأما الأشياء المائعة من ماء أو زيت أو خل فلا يجعل فيها حتى يغلي الماء فيها فذلك تطهيرها
وأما مجرد الماء من غير تغليته فلا يظهر والله أعلم أنه إذا أوقدت النار وجعلت
عليها حتى أجمت والفحل كل ما فيها من زيت واحترق حتى ذهب وصب الماء فيها وهي
حجة أن ذلك يقوم مقام تغليته الماء فيها اه منه بلفظه وفيه أيضاً وسئل أبو إسحق
الشاطبي عن تطهير أو أنى الخمر إذا قد اختلف العلماء في ذلك على قولين فأجاب الأظهر من
القولين صحة التطهير بالماء في نحو المزق والمزج يكفي انعام الغسل كسائر الأواني النجسة
وفيما يرى أن الخمر قد غاصت في جرمه بالقاء الماء الحار فيه أن قدر أو البارد ثم يترك زماناً
ثم يفرغ ثم يغسل ثم يلقى فيه الماء مرة أخرى ويترك زماناً ثم يغسل هكذا إلى أن يجعل فيه
الماء ويترك زماناً فلا يوجب فيه تغيير لون ولا طعم ولا ريح اه منه بلفظه (وينتفع بمسح)

قول

الماء مرة أخرى ويترك زماناً ثم يغسل هكذا إلى أن يجعل فيه الماء ويترك زماناً

فلا يوجب فيه تغيير لون ولا طعم ولا ريح اه ٥ قلت وما للشاطبي من قوله وفيما يرى أن الخمر قد غاصت في جرمه الخ مقابل
للمشهور الذي عند المصنف وفي غ مانصه حكى الباقي في تطهير آنية الخمر بطبخ ما فيها روايتين اه وقوله وفخار
بغواص يفيد أن ما لا يحصل الغوص فيه كالفخار البالي يقبل التطهير خلافاً لما قاله المصنف أطلق والله أعلم
(وينتفع بمسح الخ)

قول ز أو أنه نبه على التوهم الخ هذا الجواب هو الظاهر * (تنبيه) * في نوازل المعاوضات من المعيار أن ابن حبيب سئل عن رجل ترك مضمورة مفتوحة فوقع فيها خنزير فوجد ميتا هل يجوز بيع هذا (٨٣) الطعام من نصراني أم لا فأجاب لا يجوز ولا

يزرعه صاحبه ولا ينتفع به ويغيبه من النصارى حتى لا ينتفعوا به اه ومثله في حاشية الوانوغى على المدونة ولما نقل غ في تكميله كلام الوانوغى قال فان لم يكن قوله لا يزرعه تصحيفا فهو كقول من قال في فرخ بيضة الميتة لا يؤكل وما بعده اه وقال ح بعد ذكره كلام الوانوغى وتظهر المشد الى هل هو خلاف أم لا وليكون الخنزير متفقا عليه الظاهر أنه خلاف اه وما استظهره جزم به البرزى قائلا هو اغراق ولا يخرج الاعلى القول بانه لا ينتفع بالتجس مطلقا وهو خلاف المشهور اه وقول ز وكذا يجملها على المعروف الخ فيه نظرا لان محل مال مالك وأصحابه هو اطعامه اياها الكلابه وهى في محلها وأما محلها فانما نسبته ابن عرفة لاخذ ابن الكاتب من المدونة واقتصر ح أيضا على عزوه لظاهر المدونة والله أعلم وقول ز والاجعل عذرة بقاء الخ مثله في ح ومعناه أن تحمل العذرة من محل طرحها وتجعل في الماء وهذا من استعمال التجس قطعاً وليس الكلام في سقى الزرع بذلك الماء كما فهم مب والله أعلم * (تنبيه) * بعد أن ذكر ح عن ابن رشد أن التداوى بالخمر في ظاهر الجسد مكروه وبغيره من التجاسة مباح ما نصه وعلى ذلك أيضا اقتصر في جامع المشتق ونقل عنه ابن عرفة خلاف ذلك ونصه البابى المشهور منع التداوى بالخمر في ظاهر الجسد وفي نجس غيره قول ابن سحنون ومالك اه قلت كلا النقلين عن البابى صحيح وما عزا له ابن عرفة ذكره في كتاب الذبايح من المشتق الآن ابن عرفة لم يحسن اختصاره فانه بعد أن ذكر حرمة شرب

قول ز أو أنه نبه على التوهم الخ هذا الجواب هو الظاهر * (تنبيه) * في نوازل المعاوضات من المعيار ما نصه وسئل ابن حبيب عن رجل ترك مضمورة مفتوحة فوقع فيها خنزير فوجد ميتا هل يجوز بيع هذا الطعام من نصراني أم لا فأجاب لا يجوز بيعه من نصراني ولا من مسلم ولا يزرعه صاحبه ولا ينتفع به ويغيبه من النصارى حتى لا ينتفعوا به اه منه بالقطعة ولم يتعقبه بشئ ومثله في حاشية الوانوغى على المدونة عند قولها ولا بأس أن يعلف للنحل عن نوازل الشعبي إلا أنه قال سئل بعضهم عن ترك مضمورة الخ ولم يتعقبه أيضا ولما نقل غ في تكميله كلام الوانوغى قال عقبه ما نصه فان لم يكن قوله لا يزرعه تصحيفا فهو كقول من قال في فرخ بيضة الميتة لا يؤكل وما بعده اه منه بالقطعة ونقل ح كلام الوانوغى بالمعنى وذكر بعده فتوى ابن أبي زيد يجوز الاتساع بزرع ماتت فيه فارة وقال عقبه عن المشدالى ما نصه وانظر هذا مع ما في نوازل الشعبي هل هو خلاف أولا ويكون الخنزير متفقا عليه اه قال ح قلت والظاهر أنه خلاف وأن ما في نوازل الشعبي جار على قول ابن المباحسون المتقدم والله أعلم اه منه بالقطعة قلت ما استظهره به جزم به البرزى وكأنه لم يقف على كلامه فانه ذكر في أوائل نوازل الطهارة من نوازل كلام الشعبي وقال عقبه ما نصه قلت وهو اغراق من الفتوى ومخالف لفتوى ابن أبي زيد في مسئلة الفار الآتية ولا يخرج الاعلى مذهب من يقول لا ينتفع بالتجس مطلقا وهو خلاف المشهور اه منها بالقطعة ونقله أيضا في أوائل نوازل الطهارة من المعيار (النجس) قول ز وكذا يجملها على المعروف من قول مالك وأصحابه الخ فيه نظرا لان مال مالك وأصحابه محل اطعامه اياها الكلابه وهى في محلها وأما محلها فانما نسبته ابن عرفة لاخذ ابن الكاتب من المدونة ونصه محمد لا يحمل الميتة لكلبه وبأنى به لها وفيها ان وقد بعظا ميتة على حجر أو طين فلا بأس فأخذ منه ابن الكاتب خلاف قول محمد ودربانه بعد الوقوع اه منه بالقطعة ونقله غ في تكميله وأقره على هذه النسبة واقتصر ح والله أعلم وقول ز والاجعل عذرة بقاء الخ صحيح ومثله في ح ونصه فستتفى هذه الصورة من عموم قوله لا نجس وكذلك جعل العذرة في الماء سقى الزرع وتحليص الفضة بعظم الميتة اه منه فقول مب هذا من المتجس لامن التجس فلا يحتاج الى استثنائه اه فيه نظرا فان كلام ح و ز في حمل العذرة من محل طرحها وجعلها في الماء وهذا من استعمال التجس قطعاً لا في سقى الزرع بذلك الماء الذى جعلت فيه كما فهمه مب فتأمل

* (تنبيه) * قال ح بعد أن ذكر عن ابن رشد أن التداوى بالخمر في ظاهر الجسد مكروه وبغيره من التجاسة مباح ما نصه وعلى ذلك أيضا اقتصر في جامع المشتق ونقل عنه ابن عرفة خلاف ذلك ونصه البابى المشهور منع التداوى بالخمر في ظاهر الجسد وفي نجس غيره قول ابن سحنون ومالك اه وكلا النقلين عن البابى صحيح وما عزا له ابن عرفة ذكره في كتاب الذبايح من المشتق انظر الاصل

وقالت أما كل النجس والتداوى به في باطن الجسد فالانفاق على تحريمه كما نقله في كتاب الشرب من ضيق عن الساجي وغيره وصرح بذلك ابن ناجي والحزولي وغيرهما وأما التداوى به في ظاهر الجسد فحكي المصنف في ضيق وغيره فيه قولين المشهور ومنه ما المنع قال ابن ناجي (٨٤) في شرح الرسالة وأفتى غير واحد من شيوخنا بجزمته قال

النجس ضرورة قال مائنه وأما التداوى فالمشهور من المذهب أنه لا يحل ذلك وقال ابن سخنون لا بأس أن يداوى جرحه بعظام الانعام المذكرة ولا يداوى به بعظام ميتة أو بعظم إنسان أو خنزير ولا بعظم ما لا يحل أكله من الدواب وفي العتبية عن مالك في المرتك يصنع من عظام الميتة إن جعل في قرحة أو جرح فلا يصلح به حتى يغسل فذكر ما قد فناه عنه عند قوله ورماد نجس ثم قال وظاهر قول مالك في العتبية في التداوى بالمرتك من عظام الميتة مع منعه من الصلاة يحتمل ثلاثة أوجه أحدها أنها رواية عنه في التداوى بما لا يحل استعماله الاضرورة والوجه الثاني أنه إنما أباح من ذلك ما فيه الخلاف وذلك أن ابن المباحشون جعل ذلك طاهراً وأما ما لا خلاف في نجاسته فلا يجوز ذلك فيه والوجه الثالث أنه إنما وقع الخلاف في استعماله خارج البدن فحوزه مالك ومنعه ابن سخنون وأما ثبته فيجزم على الوجهين اه منه بلفظه فأنمله مع اختصار ابن عرفة له وما أشار إليه ح في جامع المستقى هو كذلك فيه ونصه ويغسل القرحة بالبول والنجس إذا غسل بعد ذلك بالماء وفي رواية ابن القاسم أنه كره العلاج بالنجس وان غسله بالماء قال مالك لا يكره النجس في الدواء وغيره وبلغني أنه إنما يدخل هذه الاشياء من يريد الطعن في الدين والبول أخف منه انتهى محل الحاجة منه بلفظه (وآدي) قول ز وقال بعضهم أنه ينتفع به كذلك فيه نظراً لان قائل ذلك هو البرزلي نفسه لا البعض ومع ذلك فذكره احتمالاً في مسائل الطهارة من نوازل مائنه وفي أحكام ابن حدير سئل بعضهم عن رجل كتب مصحفاً فلما فرغ منه وجد في الدواء التي كتب منها فأرة ميتة ما يجب في ذلك فأجاب ابن كان تبين أن الفأرة كانت في الاناء من مذبحه بالكتابة فالواجب عندي أن لا يقرأ فيه ويحفر صاحبها في الارض ويدفنه فيها وان كان لا يتيقن ذلك فليحملها على الطهارة إن شاء الله اه كلامه أما دفنه فلا يتحتم بل إذا أراد محوه في موضع طاهر ويدفنه أو يحرق أوراقه كما فعل عثمان رضي الله عنه من المصاحف التي لم يدخلها في الامام فذلك له والصواب عندي ان أمكن غسل أوراقه مثل أن يكون الورق رقيقاً ونحوه والمداد لا يثبت مع القسل أن يغسل وينتفع به ويحمل على الطهارة كما إذا صبغ بمتنجس وغسل وبقي لون الصبغ وان كان لا يمكن غسله بوجه فيحتمل أن يفعل به ما تقدم من دفنه أو حرقه أو نحوه أو ينتفع به كذلك كما أجيز لباس الثوب النجس في غير الصلاة والاستصباح بالزيت النجس وذكر الله طيب طاهر لا يكرهه شيء من الوقائع وقد علمت ما لابن القاسم في مسئلة الخاتم فينتظر في ذلك ومنه مسئلة ذكر الله في الخلاء ومثله دخول ظروف البول أو الدواب الحاملة للآفة قال اصلاح المسجد وكل هذا للضرورة اه منها بلفظه وأوقله ح مختصراً وقوله لا يكرهه كذا أوجده فيه بتقديم الكاف على الدال وهو فيما وقفت عليه من نسخ ح و ز بتقديم الدال والراء

مق وهو مقتضى اطلاق المصنف وهو المشهور وقال ابن الحاجب في باب الشرب والصحيح لا يجوز التداوى بما فيه نجس ولا نجس قال في ضيق وما عبر عنه المصنف بالصحيح عبر عنه ابن شاس بالمشهور وسيأتي قول المصنف في باب الشرب وجاز لا كراهة أو اساغبة لدواء ولو طلاء وفي الجامع الصغير ان الله لم يجعل شفاءكم فيما حرم عليكم قال المتاوى اسناده منقطع ورجاله رجال الصحيح اه ثم القول بجواز استعمال النجاسة في ظاهر الجسد انما هو اذا كان يمكن ازالته قبل خروج وقت الصلاة وأما اذا أدى الى الصلاة بالنجاسة فلا فان استعمالها وجب عليه غسلها كما في ابن عرفة انظر ح وقول ز والافتح بالوعة هي مجرى الماء فيجوز اراقه النجس فيها لدفع كئاستها وقول مب عن ابن عرفة للحديث الصحيح الخ يعني حديث البخاري ومسلم وأبي داود والترمذي وابن ماجه عن جابر رضي الله عنه مرفوعاً ان الله ورسوله حرم بيع الخمر والميتة والخنزير والاصنام فقيس يا رسول الله أرأيت شعوم الميتة فإنه يطلى بها السفن ويدهن بها الجلود ويستصبح بها الناس فقال لا هو حرام ثم قال رسول الله

صلى الله عليه وسلم عند ذلك قاتل الله اليهود ان الله لما حرم شعومها جعلوه ثم ياعوه فأكلوا غنمه اه بلفظ علي البخاري وأبي داود وقول ز وقال بعضهم أنه ينتفع به كذلك فيه نظراً لان قائل ذلك هو البرزلي نفسه لا البعض ومع ذلك انما ذكره احتمالاً لا انظر نصه في الاصل

وقد نزل ح مختصرا وسلم قوله أو ينتفع به كذلك وفيه نظر لأن فيه بقاء القرآن في النجاسة وقد نصوا على أن من رأى شيئا من القرآن في قدر وتره يكون مرتدا فاذا لم ينته الأمر هنا إلى الردة فلا أقل من التحريم والله أعلم (ولا يصلي بلباس الخ) قول ز وكذا سائر صنائعه الخ صحيح على ما عند ح وحصل ما فيه أن ابن عرفة فرق بينهما وعليه اقتصر الواوغي فيما خاطبه وإن غيره سوى بينهما وهو الذي يدل عليه كلام القرافي وصاحب الزاهي وغيرهما وفي رسم الشجرة من سماع ابن القاسم من كتاب الطهارة الأول ما قد يشهد ما قاله ابن عرفة والواوغي إذ قال فيه وسئل عن الرجل يشتري من النصراني الخفين ألبسهما قال لا وأشار ابن رشد إلى أن جواز الصلاة بمسوحه رخصة للاسراع وهي لا يقاس (٨٥) عليها ولا تعدى محلها على الصحيح وعلى جواز القياس في كلام ابن عرفة

أداء الفرق بينهما فتأمل الله أعلم ﴿قلت قال البرزلي وأما ذوو الصناعات منهم يعني الكفار مثل من يقص الملق والخياط والصائغ عس الحلي والذراهم بيده وفيه فكان شيخنا الامام يفتي بغسل كل ما لا يسوه لان الغالب عليهم عدم التحفظ من النجاسة ولا ضرورة تدعوهم لاستغناء المسلمين عنهم بمنزلهم من المسلمين وكان غيره يفتي باعتدال هذا كله قياسا على ما نسجوه وأكل المائع من أطعمتهم لاسيما ان كانت صنعتهم يقتصر عليهم فيها كالصوآغين في الغلب انتهى المراد منه وقال أبو مهدي السجستاني في نوازل ما نصه وفي حاشية المشدال ومعاينة ابن فرحون ولا يصلي بما خاطبه أهل الذمة لنجاسة ريقهم اه وقول مب ومثل هذا أيضا قوله في التنبيه الخ فيسه نظربل الظاهر تقييد ما أفتى به البرزلي بما إذا ظن أن بقم الكافر نجاسة أي عنيها لما مر من قول المصنف

على الكاف والمعنى صحيح على كل ما والله أعلم * (تنبه) * سلم ح وغيره قول البرزلي أو ينتفع به كذلك وعندى فيه نظر لأن فيه بقاء القرآن في النجاسة ٣ وقد نصوا على أن من رأى شيئا من القرآن في قدر وتره يكون مرتدا فاذا لم ينته الأمر هنا إلى الردة فلا أقل من التحريم وما أشار إليه من القياس على مسئلة الخاتم وما بعدها لا يخفى ما فيه والله أعلم (ولا يصلي بلباس كافر) قول ز ولو أسلم لم يصل هو في ثيابه على أحد قولين الخ أجل في محل القولين وفي الرابع منهم ما هو بآتي بيان ذلك في كلام ابن رشد وقوله وكذا سائر صنائعه الخ صحيح على ما عند ح وحصل ما فيه أن ابن عرفة فرق بينهما وعليه اقتصر الواوغي فيما خاطبه وإن غيره سوى بينهما وهو الذي يدل عليه كلام القرافي وصاحب الزاهي وغيرهما ﴿قلت في رسم الشجرة من سماع ابن القاسم من كتاب الطهارة الأول ما قد يشهد ما قاله ابن عرفة والواوغي * في المسئلة الخامسة منه ما نصه وسئل عن الرجل يشتري من النصراني الخفين ألبسهما قال لا ف قيل ثوبه قال الذي يلبسه قال نعم قال لا حتى يغسله قيل له فما يسجونه فأنهم يسلون الخبز ويحركونه بأيديهم ويسقون به الثياب قبل أن تنسج وهم أهل نجاسة قال لا بأس بذلك ولم يرزل الناس يلبسونها قد بما قال القاضي رضى الله عنه مثل هذا في المدونة وهو كما قال ولا فرق في القياس بين ما نسجوا ولبسوا وانما هو الاتباع وقد أجاز محمد بن عبد الحكم أن يصلي بما لبس النصراني ووجه قوله أنه جله على الطهارة حتى يوقن فيه بالنجاسة خلاف مذهب مالك ومعنى ذلك عندى فيما لم يطل مغيبه عليه ولباسه اياه لانه اذا طال مغيبه عليه ولباسه اياهم يصح أن يحمل على الطهارة لان الظن يغلب على انه لم يسل من النجاسة وقد اختلف اذا أسلم هل يصلي في ثيابه التي كان يلبسها قبل أن يغسلها فوقع لزياد بن عبد الرحمن في سماع موسى من هذا الكتاب انه لا يغسل منها الا ما علم فيه نجاسة وروى أنه ذهب عن مالك في رسم الصلاة الثاني من سماعه من كتاب الصلاة انه لا يصلي فيها حتى يغسلها واذا أيقن بطهارتها من النجاسة فالاختلاف في وجوب غسلها يجزى على اختلاف فهم في طهارة عرق النصراني والمخمر وبالله التوفيق اه منه بلا فظه ووجه الشاهد منه أنه لم يفصل في الخفين كما فصل في الثوب

ولعبه ولو كل نجسا الآن يكون البرزلي من يخالف في هذا فتأمل الله أعلم * (فائدة) * قال الابي في شرح مسلم كان الشيخ الفقيه الولي أبو محمد المرجاني لا يصلي بالملف لما يدكر أنهم يربطونه بشحم الخنزير ويستدل على ذلك بأن البرة اذا شكت فيه فأنه لا تصدأ ولو جعلت في أرطب صوف أو غيره لصدئت فما ذاك الا لجمعة ما يقال وكان الشيخ يقول ترك الصلاة بالملف انما هو ورع لان ما يقال من ذلك لا يثبت بخبر مقبول ولا يئنه وكان السطى وابن عبد السلام يصليان بالملف قال وأنا أصلي به في الدار ويمتنع من الصلاة به في الجامع خوفا أن يأتى من يكره الصلاة به قيل واذا غسل بالماء الحار فإنه يطهر اه مطلب من رأى شيئا من القرآن في قدر وتره كره يرد

وفي نشر المثنائي في ترجمة العالم المتفتن الرحلة سيدي محمد بن سليمان الروداني المتوفى سنة ١٠٩٤ أنه كان ينهي عن لباس الصوف الذي يأتي من بلاد الروم منسوجا ويرى بطلان الصلاة به لأنه يتقن أنهم ينتفونه من الغنم وهي حمية وأنه لا يكون الا كذلك وكتب في ذلك سؤالا للشيخ المالكية سيدي عجم فأجابه بأنه ان ثبت ذلك يخرج على أحد الأقوال في النجاسة سنة أو نداء بالعموم البلوي به فراجع به بأن القول بالسنية مرجعه (٨٦) الى الوجوب على ما حققه ح والقول بالاستحباب لم يشهره أحد

فان قلت يحتمل ان منعه من لبس الخفين انما هو خشية أن يكون جلدهما جلد ميتة قلت قد تقرر في فن الاصول ان ترك الاستقصال يتنزل منزلة العموم في المقال ويتأكد ذلك هنا باطلاقة فيها واستقصاله فيها بعدهما وأيضا قد علم من كلام ابن رشد أن جواز الصلاة بمنسوجهما رخصة لا لا تباع والرخصة لا يقاس عليها ولا تتعدى محلها على الصحيح ثم على جواز القياس فقد وجد في كلام ابن رشد المتقدم أنه ان تحققت نجاسة ملبوسه فلا يصلي فيه هو (الاول) * تحصل من كلام ابن رشد المتقدم أنه ان تحققت نجاسة ملبوسه فلا يصلي فيه هو وأخرى غيره وان تحققت طهارته بعده ففي صلاته هو فيه فقولان مخرجان على طهارة عرقه ونجاسته فيكون الراجح منهم جواز صلاته به ويؤخذ منه أنه اذا تحقق انه لم يصبه عرق فانه يصلي به اتفاقا وان لم يتحقق نجاسته ولا طهارته فلا يصلي به غيره على المشهور خلافا لابن عبد الحكم وفي صلاته به هو قول زيايد بن عبد الرحمن ومالك في سماع أنس بن مالك من تقديم قول مالك في نحوه هذا أن قوله هو الراجح ويؤخذ من رجحانه أيضا من كلام الوانغى ونصه العوفي قال في المجموعة لو أسلم في ثيابه لم يصل بها الا بعد غسلها أبو محمد يريد التي لبس اه منه بلفظه فاقتصرهم عليه كانه المذهب يدل على رجحانه والله أعلم * (الثاني) * في ح مانصه اذا أسلم الكافر فهل يصل في ثيابه قبل أن يغسلها فعن مالك في ذلك روايتان فوقع لزيايد بن عبد الرحمن في سماع موسى فذكر ما تقدم عن ابن رشد ثم قال اه من أول رسم من سماع ابن القاسم من كتاب الطهارة وفيه أمران أحدهما أن ما ذكره ليس هو في أول رسم من السماع المذكور بل هو في الثالث منه وهو رسم الشجرة كما قدمنا ثانيهما جعله مال زيايد رواية وعزوه ذلك لابن رشد فيه نظر وقد ذكر في ضريح انهم ماروايتان أيضا لكنه لم يعزهما والذي يفيد كلام ابن رشد ان أحدهما قول زيايد لاروايته وهو الذي يفيد أيضا سماع موسى الذي أشار اليه ونصه قال زيايد بن عبد الرحمن في الرجل اذا أسلم وهو نصراني انه لا يغسل من ثيابه الا ما يعلم فيه النجاسة قال القاضي وفي رسم الصلاة من سماع أنس بن مالك من كتاب الصلاة انه لا يصلي فيها حتى يغسلها خلافا قول زيايد انتهى محل الحاجة منه بلفظه وهو صريح في أنه قول زيايد والله أعلم * (الثالث) * وقع لق بعد أن ذكر ما يشهد للمصنف مانصه بهرام قويد بن رشد ما لبس بها اذا لم يطل مغيبه عليه ولبسه له اه وفيه نظر لا يخفى لانه يوهم ان ابن رشد قدما أفاده كلام المصنف من أنه لا يصلي بلباسه وكيف يتوهم أن ينزل قويد بن رشد على ذلك وقد سبق في كلام ابن رشد أنه قويد بن رشد ابن عبد الحكم المقابل للمشهور والذي درج عليه المصنف لا المشهور وكلام بهرام سالم من

فلا يعمل عليه فأجابه بأنه قد شهر أيضا وعن شهره الفاكهاني قال ولم أر للفاكهاني شهرا في ذلك وقد أطال أبو سالم العياشي بالبحث مع الروداني المذكور ثم قال ان ما ذكره ح من كون الخلاف في الوجوب والسنية لفظيا غير مسلم لورود ظواهر في جزئيات كثيرة تدل على ان القائل بالسنية يقول بلوازمها من عدم الاتم حيث لم يقصد التهاون وصحة الصلاة وغير ذلك وما ذكر من أن القول بالاستحباب لم يشهره أحد شهادة على النقي والمثبت مقدم سيما مثل الشيخ عجم في جلالته وسعة اطلاعه سلما عدم مشهوريته فليس يبدع مراعاته في مسألة عمت بها البلوي وعسر الاحتراز منها وجرى في أقطار الارض العمل بها من غير تكبر وبحث صاحب نشر المثنائي مع أبي سالم بما يعلم عرجاعته ثم قال والذي يقع الانقصال عنه في المسئلة ان الملف بكل أنواعه طاهر وتحقق الروداني انه معمول من الصوف المنشوف لا نسلم أن ذلك واقع في كثير من الاقطار بل الذي تحققناه من النقل أنه يعمل من الصوف المجزوز ونقل لنا الكثير

من الناس ان أهل المغرب يبيعون صوف مواشهم بالمراسي المغربية وغيرها للروم الذين يصنعون الملف ذلك وغيرهم وليس ذلك الامن المجزوز كما هو معلوم وأكثر مصنوعهم من الملف منها وهذا هو الغالب على الاقطار وتحقق الروداني انه من المنشوف لا يدل على استقرائه ذلك في جميع الاقطار بل تحقيقه خاص بالارض التي جال فيها وهي من النادر قطعاً والتادر لاحتكم له فالملف محمول على الطهارة ولا بأس بلباسه من غير توقف كما هو معلوم لا عتسا والله الموفق اه

(ولابيانام فيه الخ) قول مب بل الظاهر عدم التقيد الخ فيه نظرا لانه لوروى ان الاصل هو الطهارة للزم أن يصلى به ولو لم يخبر بطهارته وهذا مما قدم فيه الغالب على الاصل ﴿قلت بل الظاهر ما لمب لان الاصل هنا اعتضدا بخبر المصلى الثقة العدل فترج على الغالب قطعاً والله أعلم﴾ (ولابيات غير مصل) ﴿قلت قول مب (٨٧) وحمل على الالامة عند سند فيه انه يؤهم ان بين اللخصي وسند خلافا وليس كذلك

ذلك والله أعلم (ولا بما تمام فيه مصل آخر) قول زويني أني يقدم بما إذا بين وجهه
 الطهارة الخ اعترضه م ب بقوله فيه نظير بل الظاهر عدم التقييد لان الاصل هو الطهارة
 الخ وفي نظره نظر لانه لو روي أن الاصل هو الطهارة للزم أن يصلح به وان لم يخبر بطهارته
 وليس كذلك وهذا الاصل قد ترك لانه عارضه الغلب لان الغالب عدم سلامته من النجاسة
 فتأمل (وحرر استعمال ذكر محلي) قول م ب بل ما ذكره تت من كون الصغير كالكبير
 هو الذي رجحه في ضيق يدل على ان كلام المصنف عنده هو الصواب لانه رد اعتراض ز
 على تت وصوب ما لتت وقوله آخر اعترضه وقد علمت ان القول الاول هو ظاهر
 المذهب عند كثير من الشيوخ وشهره في الشامل الخ يدل على أن ما لز هو الصواب
 لاما لتت ففي كلامه شبهة تدافع وقد سلم طئي اعتراض ع ج وز على تت قائل
 وفي الصغير خلاف والمعتقد جواز الباسه الفضة ويكره الذهب كالحري ثم قال وعياض وان
 جعلها على التحريم فقد جعلها ابن رشد على بائنه وهو الراجح اه **قلت** تأويل عياض استند
 فيه الى دليل واضح وهو تصريح الامام بالمنع من لبسهم الحرير مع التشبيه بالرجال
 بخلاف تأويل ابن رشد ونص عياض وقوله في الغلمان الذكور يحرمهم هم وفي أرجلهم
 الخلاخل وعليهم الاسورة لا باس به ثم قال وكان يكره للصبيان حلي الذهب هذه الكراهة
 معناها التحريم لانه قال بعد هذا فيه وفي الحرير كرهه لهم كما كرهه للرجال وهو حرام على
 الرجال عنده وظاهره انه لم يكره الخلاخل والاسورة لهم من الفضة وذلك حرام على الذكور
 كالذهب الا ان خاتم وحده وآلة الحرب وقد قال بعض الشيوخ ان ظاهر جوابه أو لا جوازه
 في الجميع اذ لم يفسر ذهباً ولا فضة قال والاشبهه منعهم من كل ما يمنع منه الكبير لان أولياءهم
 مخاطبون بذلك وقاله أبو اسحق قال ويأتى على قياس قوله جواز الباسهم هم في باب الحرير
 وقد نص على منعهم منه في الكتاب ثم مثل هذا بستر بعض عضوا الاحرام وقد قال في الكبير
 لو كان في عنقه كتاب نزعهم وكأنه خفف مثل هذا في الصغار والله أعلم قال المؤلف رحمه الله
 ظاهر التخفيف عنه اذ سئل عنه في الاحرام ولو سئل عن جواز لبسهم له لعله كان لا يجيزه على
 أصله كما أجاب في مسائل من صرف أو انى الفضة والذهب وبيعها وأشباهها اه من
 تنبيهاته بنظرها وهو كلام واضح شاهده مع لمن تأمل وأنصف وقول طئي وهو الراجح
 مبنى والله أعلم على ان الراجح ما كثر قائلوه وكذا انه شهر الشامل وأما على ان الراجح والمشهور
 ما قوى دليله فالراجح والمشهور ما للمصنف وفي جامع المعيار عن ابن هرون مائنه والمشهور
 في اصطلاح الغاربة هو مذهب المدونة اه وفيه بعد ذلك مائنه واذا قلنا بمرعاة المشهور
 وحده وهو المشهور فالمشهور اخته لقوا فيه فقيل هو ما قوى دليله وهو المشهور في المشهور
 ثم قال وفيه المشهور ما كثر قائلوه وعليه فلا بد أن تريد نقلته على ثلاثة اه منه بلفظه

على أن الراجح ما كثر قائله وكذا شهير الشامل وأما على أن الراجح ما قوى دليله فالراجح والمشهور ما للمصنف وفي جامع المعيار عن ابن هرون ما نصه والمشهور في اصطلاح المغاربة هو مذهب المدونة اه وفيه أيضا اختلافوا في المشهور فقليل هو ما قوى دليله وهو المشهور في المشهور وقيل هو ما كثر قائله وعليه فلا بد أن تزيد قوله على ثلاثة اه

وقد قال ح ان مال المصنف أظهر من جهة الدليل والمعنى وسلمه غير واحد حتى طفي فيه كون هو الراجح والمشهور والله أعلم
ومراده بالدليل الاحاديث الثابتة عن النبي صلى الله عليه وسلم كما بينه هو ومضى وبالمعنى القياس على الحجر والخزير والميتة
ومال الغير ونحو ذلك اذ لا خلاف انه (٨٨) لا يجوز للولي أن يطعم محجوزه الصغير شيئا من ذلك وانه آثم ان فعل

فيجب أن يكون الحكم كذلك في
الذهب والنقصة والحريز وقول ابن
رشد والفرق بينهما ان الميتة
والخزير لا يحل تملكهما بوجسه
بخلاف الذهب والحريز غير ظاهر
لان الكلام في الاستعمال لافي
التملك وليس كل ما جاز تملكه يجوز
استعماله ولانه يقتضى انه اذا تجس
زيت ونحوه يجوز أن يطعم للصغير
ولا قائل به على أن الميتة لم يزل
ملئها بهما عليه بالدليل أنهم نصوا
على انه لو عمد شخص لميتة آخر
فاخرج جنينها لكان ربهما أحق به
وان له أن يسلمها أو يأخذ جلدها
وانه لو ماتت بدار غير لقضى عليه
باخراجها على الراجح وانه لو اضطر
لأكلها هو وغيره ولا يفضل عنه
الكان أحق بها وأن له أن يمنع
النفس منها ليطعمها الكلابه والله
أعلم قلت وفي مدارك عياض في
ترجمة محمد بن عبيد الحكم ما نصه
قال البلخي كنت يوما عند محمد بن
عبيد الحكم اذ خرج له صبي صغير
عليه حليمة ذهب فقلت ما هذا فقال
انه صبي فقلت ان لم يكن متعبدا
في نفسه فأنت متعبد فيه بان
لا تسقيه خرا ولا تطعمه خنزيرا
فقال انه من فعل النساء أى انه
فعل بغير أمره اه وفي جامع الموطا

وقد قال ح ان مال المصنف أظهر من جهة الدليل وسلمه غير واحد حتى طفي نفسه فيكون
هو الراجح والمشهور والله أعلم (تنبيهان الاول) * قول ح وقول ابن شعبان أظهر
من جهة الدليل والمعنى مراده بالدليل الاحاديث الثابتة عن النبي صلى الله عليه وسلم كما
بينه هو ومضى وأما المعنى فلم يبيناه والمراد به والله أعلم القياس على الحجر والخزير والميتة
ومال الغير ونحو ذلك اذ لا خلاف أنه لا يجوز للولي أن يطعم محجوزه الصغير شيئا من ذلك
وأنه آثم ان فعل ذلك ولو تناول الصبي شيئا من ذلك بنفسه لم يكن آثما فيجب أن يكون الحكم
كذلك في الذهب والنقصة والحريز وقول أبي الوليد بن رشد رحمه الله والفرق بينهما ان
الميتة والخزير لا يحل تملكهما بوجسه بخلاف الذهب والحريز غير ظاهر وان سكت عنه
ح لان الكلام في الاستعمال لافي التملك وليس كل ما جاز تملكه يجوز استعماله ولانه يقتضى
أنه اذا تجس زيت ونحوه مما لا يقبل التطهير يجوز له أن يطعمه للصغير ولا أظنه يلتزم هذا
ولان أحاديثه قوله وقد قال ح عند قوله فيما مر في غير محجود آدمي ما نصه وشمل قوله
آدمي الكبير والصغير والعاقل والمجنون وهو كذلك كما صرح به صاحب الطراز قال ويجب
على ولي الصغير والمجنون منعهما من ذلك اه على أن ما أفاده كلامه من ان الميتة لا تملك غير
مسلم لا مورد منها أنهم نصوا على انه لو عمد شخص لميتة وأخرج جنينها لكان ربهما أحق به
ومنها أن له أن يسلمها أو يأخذ جلدها ليمتلكه كما نقله ح عن ابن القاسم ومنها أنها لو ماتت
بدار غير لقضى عليه باخراجها على الراجح وعلى ذلك كله بأن ملكه لم يزل عنها ومنها انه
لو اضطر لأكلها هو وأجنبي ولا يفضل عنه فانه يكون أحق بها ومنها ان له أن يمنع الناس
منها ليطعمها الكلابه بموضعها وكذا يجملها على أحد القولين فتأمل به بانصاف وليس هذا منا
تجاسر على مرتبة الامام أبي الوليد بل هو ابداء لما ظهر لقاصر بليد (الثاني) * قول
مب عن ضيغ والخربصية هي الهنة نخوة في ح عنه وهو صريح في ان الخربصية
بمعنى الهنة بالتاء وهو خلاف ما في القاموس ونصه والخربصية هي الهنة في الرمل لها بصيص
كانها عين الجراد أو هي نبات له حب يتخذ منه طعام والجلل الصغير والمهزول والقرط
والحبة من الحلى وبها خرزة اه منه بافظه وكذا الجوهرى لم يذكرها بمعنى الهنة أصلا
ونص الصحاح الاصمعي جاءت وما عليها خربصية أى شئ من الحلى أبوزيد ما عليها
خربصية أى شئ من الحلى وقال أبو صاعد الكلابي ما في الوعاء خربصية أى شئ
وكذلك ما في السقاء والبئر اه منه بافظه وما ذكره القاموس في معناها لا ينافي أن يكون
هو المراد في الحديث بل يناسبه لأنه فسر الخرزة في فصل الخاء من باب الزاى بقوله والخرزة
محركة الجوهر وما ينظم اه منه فتأمل لادو صديقه يقتضى ان الخربصية بفتح الخاء

قال مالك أكره أن يلبس الغلمان شيئا من الذهب لئلا يشبهوا صلى الله عليه وسلم عن نختمه فأنأ كره ذلك وسكون
للرجال للكبير منهم والصغير اه وقول مب عن ضيغ والخربصية هي الهنة أى الهامة نخوة في ح عنه والذي في القاموس ان
الخربصية بالهاء خرزته وهو مناسب هنا لان الخرزة محركة كافي القاموس أيضا هي الجوهرية وما ينظم اه وفي الصحاح
عن الاصمعي وأبوزيد جاءت وما عليها خربصية أى شئ من الحلى والله أعلم

وسكون الرأى وفتح الباء الموحدة والله أعلم * (الاصحف) * قول ز فلا تحرم تحليته بأحد النقادين الخ لا منهوم لقوله بأحد النقادين وكذا يجوز تحليته بالحرير بأن يجعل له غشاء منه أو جماله مثلاً وقد بلغنى عن بعض الفضلاء من المعاصرين أنه منع ذلك فى المصحف والسيف اغتراراً بكلام ز ومن وافقه من الشراح على تلك العبارة وليس كما قال بل الحرير مساو للذهب والفضة أو أخرى بالجواز لقوة الخلاف فى جواز لبسه مطلقاً وما نقله ق و ح عن البرزلى صريح فى الجواز وقد نقله أيضاً صاحب المعيار فى كتاب الجامع وسلمه ونصه وسئل عز الدين عن الكتابة فى الحرير هل تكره أم لا والكتابة من الدواة المنقضة فأجاب الكتابة فى الحرير إن كانت مما ينتفع به الرجال ككتابة المراسلات فلا يجوز وإن كانت مما ينتفع به النساء كالصدقات فهذا يلحق بإفتراشه فى الحرير وفى تحريره اختلاف وهو فى الصدقات أبلغ فى الإصراف إذ لا حاجة إليه إلا تزيين له ولا يجوز قيل أم تحلية النضة فإن كاتب الكتابة به القرآن فهو يحترق على تحليته بالفضة فيجوز وفى الذهب عندنا خلاف والمشهور بالجواز وكذلك كتابة القرآن فى الحرير وتحلية المصحف به وأما كتابة العلم والسنة فتجوز على الاقتراح ومن هذا المعنى ما يقع اليوم من تحلية الأجازة بالذهب وذكر النبي صلى الله عليه وسلم أنه من بلفظه كذا وجدته فى نسختين منه وفيه تحييف يعلم من مراجعته ح ويشهد للجواز أيضاً ما بأتى عن سماع ابن القاسم وسلمه ابن رشد * (تنبيه) * قول البرزلى وعندنا فيه خلاف سلمه غير واحد وهو خلاف ما قاله ابن رشد فى أول رسم من سماع ابن القاسم من كتاب الجامع مانصه وأخرج البيهقي نسخة الجلد فحدثنا أنه كتب على عهد عثمان رضى الله عنه فوجد حليته فضة وأغشيتها من كسوة الكعبة اه قال ابن رشد فى شرح هذا الكلام مانصه ولا خلاف فى إجازة تحلية المصحف بالفضة أم تحليته بالذهب فأجيز وكره وظاهر ما فى الموطأ إجازته وقد أقام إجازة ذلك بعض العلماء من حديث فرض الصلاة قوله فيه فنزل جبريل ففرج صدره صلى الله عليه وسلم ثم غسله بماء زمزم ثم جاء بطست من ذهب ممتلئ بحكمة وإيماناً فأفرغه فى صدره ثم أطبقه والمعنى فى إجازة ذلك خفى قديمته فى موضعه وبالله التوفيق اه منه بلفظه ولم يبين هنا من كرهه وبينه فى رسم سلعة سماها من سماع ابن القاسم من كتاب الصلاة ونصه وقد اختلف قوله فى إجازة تحليته بالذهب فأجاز ذلك فى كتاب ابن الموارز وهو ظاهر ما فى كتاب البيهقي من موطئه وكرهه فى كتاب ابن عبد الحكم اه محل الحاجة منه بلفظه (مطلقاً) قول ز وهو راجع للفروع الأربعة صحيح وكان المصنف قصد بذلك رد القول بعدم الجواز بالذهب فى المصحف وقد تقدم أنفاً فى السيف وهو مذكور فى المعيار فى نوازل المعاوضات أثناء جواب للإمام أبى موسى عمران بن يوسف المشدلى مانصه فيجوز فى السيف بالفضة وفاقاً وكذا بالذهب على ظاهر الكتاب والموطأ وكتاب محمد وغير موضع وقيل يتبع تحلية بالذهب والجواز أظهر اه منه بلفظه وقول مب عن مق ولم يذكره فى الفضة إلا ما وقع فى بعض نسخ ابن الحاجب فيه نظر فقد ذكره ابن الجلاب فى تقريره ونصه ولا بأس باتخاذ الأنثى من الذهب والورق اه

(الاصحف) ابن رشد لا خلاف فى إجازة تحلية المصحف بالفضة أم تحليته بالذهب فأجيز وكره وظاهر ما فى الموطأ أى فى كتاب البيهقي إجازته اه قول ز فلا تحرم تحليته بأحد النقادين الخ وكذا يجوز تحليته بالحرير بأن يجعل له غشاء منه أو جماله مثلاً وقد بلغنى عن بعض الفضلاء من المعاصرين أنه منع ذلك فى المصحف والسيف اغتراراً بكلام ز ومن وافقه من الشراح على تلك العبارة وليس كما قال بل الحرير مساو للذهب والفضة أو أخرى بالجواز لقوة الخلاف فى جواز لبسه مطلقاً وما نقله ق و ح عن البرزلى صريح فى الجواز وقد نقله أيضاً صاحب المعيار فى كتاب الجامع وسلمه ونصه وسئل عز الدين عن الكتابة فى الحرير هل تكره أم لا والكتابة من الدواة المنقضة فأجاب الكتابة فى الحرير إن كانت مما ينتفع به الرجال ككتابة المراسلات فلا يجوز وإن كانت مما ينتفع به النساء كالصدقات فهذا يلحق بإفتراشه فى الحرير وفى تحريره اختلاف وهو فى الصدقات أبلغ فى الإصراف إذ لا حاجة إليه إلا تزيين له ولا يجوز قيل أم تحلية النضة فإن كاتب الكتابة به القرآن فهو يحترق على تحليته بالفضة فيجوز وفى الذهب عندنا خلاف والمشهور بالجواز وكذلك كتابة القرآن فى الحرير وتحلية المصحف به وأما كتابة العلم والسنة فتجوز على الاقتراح ومن هذا المعنى ما يقع اليوم من تحلية الأجازة بالذهب وذكر النبي صلى الله عليه وسلم أنه من بلفظه كذا وجدته فى نسختين منه وفيه تحييف يعلم من مراجعته ح ويشهد للجواز أيضاً ما بأتى عن سماع ابن القاسم وسلمه ابن رشد * (تنبيه) * قول البرزلى وعندنا فيه خلاف سلمه غير واحد وهو خلاف ما قاله ابن رشد فى أول رسم من سماع ابن القاسم من كتاب الجامع مانصه وأخرج البيهقي نسخة الجلد فحدثنا أنه كتب على عهد عثمان رضى الله عنه فوجد حليته فضة وأغشيتها من كسوة الكعبة اه قال ابن رشد فى شرح هذا الكلام مانصه ولا خلاف فى إجازة تحلية المصحف بالفضة أم تحليته بالذهب فأجيز وكره وظاهر ما فى الموطأ إجازته وقد أقام إجازة ذلك بعض العلماء من حديث فرض الصلاة قوله فيه فنزل جبريل ففرج صدره صلى الله عليه وسلم ثم غسله بماء زمزم ثم جاء بطست من ذهب ممتلئ بحكمة وإيماناً فأفرغه فى صدره ثم أطبقه والمعنى فى إجازة ذلك خفى قديمته فى موضعه وبالله التوفيق اه منه بلفظه ولم يبين هنا من كرهه وبينه فى رسم سلعة سماها من سماع ابن القاسم من كتاب الصلاة ونصه وقد اختلف قوله فى إجازة تحليته بالذهب فأجاز ذلك فى كتاب ابن الموارز وهو ظاهر ما فى كتاب البيهقي من موطئه وكرهه فى كتاب ابن عبد الحكم اه محل الحاجة منه بلفظه (مطلقاً) قول ز وهو راجع للفروع الأربعة صحيح وكان المصنف قصد بذلك رد القول بعدم الجواز بالذهب فى المصحف وقد تقدم أنفاً فى السيف وهو مذكور فى المعيار فى نوازل المعاوضات أثناء جواب للإمام أبى موسى عمران بن يوسف المشدلى مانصه فيجوز فى السيف بالفضة وفاقاً وكذا بالذهب على ظاهر الكتاب والموطأ وكتاب محمد وغير موضع وقيل يتبع تحلية بالذهب والجواز أظهر اه منه بلفظه وقول مب عن مق ولم يذكره فى الفضة إلا ما وقع فى بعض نسخ ابن الحاجب فيه نظر فقد ذكره ابن الجلاب فى تقريره ونصه ولا بأس باتخاذ الأنثى من الذهب والورق اه

وتقدم ان مافيه هولالك حتى ينص على خلافه وقال ابن عرفة ومباح الحلى ملبوس النساء ولولشعورهن وازرار شياهن ولو ذهبوا خاتم الرجل فضة وأنفه وماسدبه محمل سن سقطت ولومن ذهب اه وهو يدل على ان الفضة أولى وفي المعارن المشد الى هذان كان متخذ الحلى من الذهب (٩٠) والفضة مختاراً لا يتخذ أنف من أحدهما أو ربط

الجامع وقد تقدم ان مافيه هولالك حتى ينص على خلافه وقال ابن عرفة مانصه ومباح الحلى ملبوس النساء ولولشعورهن وازرار شياهن ولو ذهبوا خاتم الرجل فضة وأنفه وماسدبه محمل سن سقطت ولومن ذهب اه منه بلفظه وكلامه يدل على ان يتخذ ذلك من الفضة أولى فتأمل وفي أثناء جواب المشد الى المذكور أنفا مانصه هذا اذا كان متخذ الحلى من الذهب والفضة مختاراً لا يتخذه وأما المضطر لا يتخذ أنف من أحدهما أو ربط أسنانه به فخاثر الحديث عرخته بن أسعد اه منه بلفظه وبذلك تعلم ما في وقوف مب مع كلام مق والله أعلم (واقناؤه) قول مب قلت ما ذكره ز من التفصيل هو الذي لا ي الحسن الخ فيه نظرا لانه ان أراد ك كما هو ظاهره أو صريحه ان فرع ز هو عين فرع أبي الحسن فلا يتحقق مافيه لانهم مامتبينان قطعا وان أراد قياس ما لز على ما لا ي الحسن فقياسه غير مسلم اذ لا يلزم من جواز شرائهم الكسبر أو لعداء الاسير كذا كره أبو الحسن جوازه لتخذه للعاقبة ان احتاج الى ثمنها باعها وبلا بقيت بلا كسبر في ملكه كما ذكره ز لظهور الفارق وهو ان الشراء للكسبر شراء لما هو المطلوب والشراء لعداء الاسير يرخص فيه بالجور والخنزير على الاحسن فاحرى بالاناء وأما الشراء للعاقبة فهو شراء للقنية ونوع منها لأن نية العاقبة لا تنافي القنية بل ذلك هو المقصود الاعظم من كل ما يملكه الانسان للقنية وان لم يتعرض له بخصوصه في نيته حين الشراء فالصواب ما قاله طئي والله أعلم * (تبيينه) في القاموس والانا بال كسبر معروف الجمع آنية وأوان اه كذا في جميع ما وقفت عليه من نسخة وفيه نظرا لان الاواني ليس جمع الاناء الذي هو مفرد بل للآنية الذي هو جمع كما دلت عليه القواعد وصرح به الجوهر ونصه والانا معروف وجمعه آنية وجمع الآنية الاواني مثل سقاء وأسقية وأساق اه منه بالنظر (والموه) قول ز وفي تقديم المصنف المغشى على الموه لطيفة الخ قلت تؤخذ هذه اللطيفة من هنا أيضا على وجه آخر وذلك أنهم جعلوا الرابع في المغشى الحرمة وفي الموه الجواز على ما قاله ح فاعتبروا الباطن وجهه لما اظهر في حكم التبعية له ويظهر أن الاخذ من هذا الوجه أولى وقول ز وفي جعل الجنس فيه ماناء اشعار الخ لا وجه له بل الركاب كالاناء أو أولى بالجواز تأمل (واناء الجوهر) قول ز كهيكل ذكره القاموس والصاح معاني لا يصلح واحد منها هنا والمسمى عند الناس بالهيكل اليوم ألفاظ معلومات تكتب وتعلق للتبرك بها وذلك مناسب هنا وقول ز والبلور بكسر الموحدة وفتح اللام المشددة الخ انظر لم اقتصر على هذه اللغة مع

أسنانه به فخاثر الحديث عرخته بن أسعد اه قلت والبحث مع مق انما هو في قوله ان أهل المذهب لم يذكروا الفضة وأما بحثه في قياسها على الذهب فظاهر فتأمل والله أعلم (واقناؤه) قول مب ما ذكره ز من التفصيل هو الذي لا ي الحسن الخ فيه نظرا لانه ان أراد ك كما هو ظاهره أو صريحه ان فرع أبي الحسن فغير صحيح وان أراد قياسه عليه فهو قياس مع وجود الفارق اذ لا يلزم من جواز شرائهم الكسبر أو لعداء الاسير جوازه لتخذه للعاقبة اذا الشراء للكسبر شراء لما هو المطلوب شرعا والشراء لعداء الاسير يرخص فيه بالجور والخنزير على الاحسن فاحرى بالاناء وأما الشراء للعاقبة فهو شراء للقنية ونوع منها لأن نية العاقبة لا تنافي القنية بل ذلك هو المقصود الاعظم من كل ما يملكه الانسان للقنية وان لم يتعرض له بخصوصه في نيته حين الشراء فالصواب ما قاله طئي والله أعلم (والموه) قول ز وفي تقديم المصنف المغشى على الموه لطيفة الخ تؤخذ هذه اللطيفة من هنا أيضا على وجه آخر أولى مما ذكره وذلك أنهم جعلوا الرابع في المغشى الحرمة وفي الموه الجواز على ما قاله ح فاعتبروا الباطن وجهه لما اظهر في حكم التبعية له ويظهر أن الاخذ من هذا الوجه أولى وقول ز وفي جعل الجنس فيه ماناء اشعار الخ لا وجه له بل الركاب كالاناء أو أولى بالجواز تأمل (واناء الجوهر) قول ز كهيكل ذكره القاموس والصاح معاني لا يصلح واحد منها هنا والمسمى عند الناس بالهيكل اليوم ألفاظ معلومات تكتب وتعلق للتبرك بها وذلك مناسب هنا وقول ز والبلور بكسر الموحدة وفتح اللام المشددة الخ انظر لم اقتصر على هذه اللغة مع

ان في حكم التبعية له وقول ز وفي جعل الجنس فيه ماناء اشعار الخ لا وجه له بل الركاب كالاناء أو أولى بالجواز (واناء الجوهر) قول ز كهيكل ذكره القاموس والصاح معاني لا يصلح واحد منها هنا والمسمى عند الناس بالهيكل اليوم ألفاظ معلومات تكتب وتعلق للتبرك بها وذلك مناسب هنا وقول ز والبلور بكسر الموحدة وفتح اللام المشددة الخ

بل فيه ثلاث لغات كما في ح وفي القاموس البلور كتنور وسنور وسنور وسنور وكسنور الضخم الشجاع والعظيم من ملوك الهند اه والجواز في اثناء الجوهر للباسي وابن سابق واختيار ابن رشد والمنع لابن العربي كذا في ضيغ **قلت** قال في ضيغ أيضا والقولان مبنيان على الخلاف في علته منع الذهب والفضة فمن رآها للسرف منع هنامن باب أولى ومن رآها العينه ما أي لذاتهم ما أجاز اه ***(فرع)*** قال ح بعد أن ذكر أن مثل الجوهر الدر والياقوت والزمر ذو الزبرجد والقيروزج والياور مانصه هل يجوز لبس خاتم من هذه الجواهر أو جعله لقص منها أو جعلها في العنق أو الذراع **(٩١)** أو نحو ذلك لم أرفقه نصا والظاهر أنه جار على

اتخاذ الانا من ذلك والله أعلم اه وقال أيضا عن ابن السكودي أرى النفاسة باعتبار الموضع الذي هو فيه فقد يكون الشيء نفيسا في موضع غير نفيس في غيره اه وأشار ح إلى ترجيح ما لابن العربي بقوله وقد صرح في المدونة بالتعليل بالسرف في اثناء الذهب والفضة اه ***(قائدة)*** قال في جامع المعيار سئل رحمه الله يعني الشريف أبي محمد سيدي عبد الله الشريف التلمساني في مجلس تفسيره عن حكمه ذكر الذهب دون الياقوت ونحوه مما هو أرفع قيمة من الذهب مع أن المقصود المبالغته في عدم ما لا يقبل من الكافر في ذكر الفداء فأجاب رحمه الله بأن قال للسائل انما عظمت قيمة ما ذكر لانه يباع بذهب كثير فاذا المقصود الذهب وغيره وسيلة اليه اليه اه قال سيدي أبو عبد الله وهو في غاية الحسن ومثل هذا كانت أجوبته رحمه الله على البديهة اه منه بلفظه

(فصل في حكم إزالة النجاسة وما يتبع ذلك)

(وبدنه) قول مب تاب أم لا كما صرح به ح خلاف ما في خش اه قال شيخنا ح فيه نظير بل المأخوذ من كلام ح هو ما قاله خش ومع ذلك فالظاهر هو الصحة لأن إزالتهما مع الذكر والقدرة وقد تعذرت اه **قلت** وما قاله شيخنا ع والحق وبجته مع مب انما هو في نسبه لح ما ذكره وأما الصحة فهما متفقان عليهما ما قاله هو الظاهر وفي عجب مانصه وعلى الأول يتناهى أن أمكنه وان لم يمكنه صحت صلاته لانه عاجز عن إزالتها اه منه بلفظه فان قلت كلام ابن ناجي يشهد لما قاله خش لانه نظري جزم شيخه الشيبيني بصحة الصلاة اذا تعذر عليه التي موتا بكيفية مع عدم التوبة قلت في نظيره نظروا وان سكت عنه ح لانا إذا لم نقل بالصحة أشكل غاية الاشكال لانه اذا ضاق الوقت اما أن يقولوا لا اتصل وان ذهب الوقت الضروري لانك عصيت أو لا بشر بها

(فصل) في حكم إزالة النجاسة وما يتبع ذلك **(وبدنه)** قول مب تاب أم لا كما

صرح به ح خلاف ما في خش الح فيه نظير بل المأخوذ من ح هو ما قاله خش ومع ذلك فالظاهر هو الصحة أي كما أفاده عجب ومب لان إزالتها مع الذكر والقدرة وقد تعذرت **قلت** بل الظاهر التفصيل كما نلش وح وأصله للشيبيني لانه اذا تاب فالتوبة تجب ما قبلها فكانه لم يتسبب في ادخاله فيعتبر حينئذ عجزه بخلاف ما اذا لم يتب وبقي عصر فانه وان عجز عن التقايب فهو قادر على التوبة الواجبة عليه فور افسا له من فعل مقدوره أي التوبة ليعني عن مجبوزه أي التي فتأمله والله أعلم وتظير ابن ناجي في جزم شيخه الشيبيني بصحة الصلاة اذا تعذر عليه التي موتا بكيفية مع عدم التوبة أشكل غاية لانه اذا ضاق الوقت فاما ان يقال له لا اتصل فيلزم عليه العقوبة بالدين

وقد أجمعوا على حرمة العقوبة بالمال فكيف بالدين وتأخير الصلاة عن وقتها من أعظم الكبائر عند الجمهور ومكفر عند جماعة كثيرين من الصحابة فمن بعدهم وأما (٩٣) أن يقال له صلها ثم أعدوها وجوباً فيلزم عليه أن يؤمر بفعل صلاة

فتمعاقب ثانياً بوجوب آخر أجهها عن وقتها وأما أن يقولوا له صلها ثم أعدوها وجوباً بعد ذلك فإن كان المراد الأول لزم عليه العقوبة بالدين وقد أجمع المسلمون على حرمة العقوبة بالمال فكيف بالدين وإن كان المراد الثاني فلا معنى لايجابهم عليه فعل صلاة باطله الآن يقال إيجابهم ذلك مراعاة لقول التونسي ثم يلزم على ذلك أن من جرح نفسه عمدًا ودنا أو جرح في حراية ونحوها واستمر سيلان دمه وتعدر عليه قطعه أن يكون حكمه كذلك بل أخرى لأن هذه نجاسة بظاهر الجسد لا يراعى فيها قول التونسي الذي في مسئلتنا وإن من كان عنده ماء وهو بموضع لا مائه فتعمد أراقته بعد دخول الوقت أنه لا تصح صلاته بالتييم وإن بقي أياً ما بل هذه أخرى لأن عدم صحة الصلاة بالتييم في حق الواحد للماء القادر على استعماله بالكتاب والسنة والاجماع بخلاف الصلاة بالنجاسة وإن من أقرق ثوبه مثلاً عمداً ولو قبل دخول الوقت فلم يجد ما يستتر به أياماً له لا تصح صلاته ولا أظن أحداً يلتزم شيئاً من ذلك وأما قياس ذلك على أحد القولين فيمن استدان في فساد ثم تاب هل يعطى من الزكاة كما هو أحد احتمالين عند ابن ناجي فبعد غاية البعد لأن عدم إعطاء المدين من الزكاة لا يؤدي إلى محذور وغاية ذلك أن يبقى الدين في ذمته فإن وجد له بعد وفاء وفاءه والأوجب انظاره عملاً بقوله تعالى وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة وللزكاة مصارف أخر ولا يلزم تعميمها عندنا وعلى لزوم ذلك فتصرف في دين من لم يستدن في معصية وعدم صحة الصلاة في مسئلتنا يؤدي إلى محذور عظيم إذا تأخر الصلاة عن وقتها من أعظم الكبائر عند الجمهور ومكفر عند جماعة كثيرين من الصحابة فمن بعدهم فتأمل به انصاف والله أعلم وقول ز ثم ظاهر حكاية ابن عرفة الخلاف في الجرح إلى قوله كن لابس النجاسة بظاهره الخ فيه نظر ظاهر وإن سكنت عنه ثوبه وكيف تقاس نجاسة بياطن الجسد دخلت فيه بوجه جائز على نجاسة بظاهر الجسد وكلام الأئمة وتصريحهم بإيجاب التوبة على الشارب ونحوه كالمصريح بل صريح في أن محمل ذلك عندهم ما دخل بوجه حرام ومع ذلك فوجوب التقايي عليه التقايي عليه استحسان خارج عن القياس إذ خروج النقي لا تحصل به طهارة الباطن لبقاء أثر النجاسة وحكمها من الحلق إلى المعدة لمرورها بذلك دخولاً وخروجاً وانما يرفع الحدث وحكم الخبث بالمطلق فالحق ما قاله صر وأجدوا أيضاً إيجاب التقايي على من أكل الميتة لضرورة منافع لا باحتتماله لأنه أبعث له لدفع ضرر الجوع وردة له بالنقي منافع لذلك إذ لا يبقى في المعدة ما يشغلها فلم يكن للأباحة فائدة الزيادة إدخال المشقة عليه بإدخاله ثم أخرجه فتأمل به انصاف وقول ز والخلاف في غير الجرح الخ كتب عليه شيخنا ج مائه انظر هذا الاتفاق الذي ذكره وقد قال ابن مرسوق وغيره أنه يكره له مباشرة النجاسة من غير ضرورة ولم يفرقوا بين خروجه ثم ذكر بعض كلام ح عند قوله وينتفع بمشقة الخ وانظر هل يجاب عن ز بأن كلامه في التلطيح الغير ضرورة تداء ولا غيره وموضوع الخلاف الذي ذكره ح وغيره هو التداوى والله أعلم (ومكانه) قول ز والصواب عدم قطع محرك

باطله الآن إيجاباً بأنه مراعاة لقول التونسي ثم يلزم على ذلك أن من جرح نفسه عمدًا ودنا أو جرح في حراية ونحوها واستمر سيلان دمه وتعدر عليه قطعه أن يكون حكمه كذلك بل أخرى لأن هذه نجاسة بظاهر الجسد لا يراعى فيها قول التونسي وإن من كان عنده ماء وهو بموضع لا مائه فتعمد أراقته بعد دخول الوقت أنه لا تصح صلاته بالتييم وإن بقي أياً ما بل هذه أخرى لأن عدم صحة الصلاة بالتييم في حق الواحد للماء القادر على استعماله بالكتاب والسنة والاجماع بخلاف الصلاة بالنجاسة وإن من أقرق ثوبه مثلاً عمداً ولو قبل دخول الوقت فلم يجد ما يستتر به أياماً له لا تصح صلاته ولا أظن أحداً يلتزم شيئاً من ذلك وأما قياس ذلك على أحد القولين فيمن استدان في فساد ثم تاب هل يعطى من الزكاة كما هو أحد احتمالين عند ابن ناجي فبعد غاية البعد لأن عدم إعطاء المدين من الزكاة لا يؤدي إلى محذور وغاية ذلك أن يبقى الدين في ذمته فإن وجد له بعد وفاء وفاءه والأوجب انظاره عملاً بقوله تعالى وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة وللزكاة مصارف أخر ولا يلزم تعميمها عندنا وعلى لزوم ذلك فتصرف في دين من لم يستدن في معصية وعدم صحة الصلاة في مسئلتنا يؤدي إلى محذور عظيم إذا تأخر الصلاة عن وقتها من أعظم الكبائر عند الجمهور ومكفر عند جماعة كثيرين من الصحابة فمن بعدهم فتأمل به انصاف والله أعلم وقول ز ثم ظاهر حكاية ابن عرفة الخلاف في الجرح إلى قوله كن لابس النجاسة بظاهره الخ فيه نظر ظاهر وإن سكنت عنه ثوبه وكيف تقاس نجاسة بياطن الجسد دخلت فيه بوجه جائز على نجاسة بظاهر الجسد وكلام الأئمة وتصريحهم بإيجاب التوبة على الشارب ونحوه صريح في أن محمل ذلك عندهم ما دخل بوجه حرام ومع ذلك فوجوب التقايي عليه التقايي عليه استحسان خارج عن القياس لأنه لا تحصل به طهارة الباطن لبقاء حكم النجاسة من الحلق إلى المعدة فالحق ما قاله صرود والله أعلم وقول ز

نعله

والخلاف في غير الجرح الخ لعل كلامه في التصريح بالجرح غير ضرورة فلا يتأني ما تقدم من الخلاف لأنه في التداوى والله أعلم (ومكانه) قول ز والصواب عدم قطع محرك

نعله الخ هو كلام ابن ناجي معترضاً على شيخه البرزلي انظر ح وقال غ في تكميله سألت شيخنا الحافظ أبا عبد الله القوري عن مس النعال في الصلاة والجلوس عليها وهل القباقيب مثلها وأخف (٩٣) منها وعن دخول دار الوضوء المحبسة عليه

بالقباقيب فكذلك في بخطه ما نصه رأيت في بعض المقيدات عن الشيخ الفقيه الصالح أبي حفص عمر الجرجاني أنه سمع ابن عبد الكريم وابن عبدون يفتيان بالبطلان في النعال والاختفاف قال والقباقيب أخف لانهما يغسلان عن غيرهما وأفتى الفقيه أبا القاسم التازغدي ينقل ذلك عن غيره وأفتى هو وشيخنا أبو عبد الله العبدوسي بالصحة وليس عندى إلا الصحة الآن الاحتياط الاحتراز من ذلك وكنت أفتيت بمنع دخول دار الوضوء بالقباقيب لاشياء منها تغيير الحبس ومنها تحبسها بسبب ذلك وأكثر الناس لا يتفقدوها ولا يغسلها فينجس ثيابه ويديه وغير ذلك اه وفي نوازل الطهارة من المعيار ما نصه وهو في الصلاة سئل عن أصل نعليه وهو في الصلاة فاجاب بان قال أخبرني الشيخ أبو حفص عمر الجرجاني أنه حضر عند الشيخين أبي عبد الله محمد بن عبد الكريم الاغصاوي وأبي الربيع بن عبدون السريفي وقد سئل عن هذه المسئلة فأمر السائل بأعادة الصلاة قال وجلاه على النجاسة لان الغالب عليه الدخول به الى مواضع النجاسة اه المحتاج اليه منه (والأعاد الظهور من الاصرار) قول ز والجمعة كالظهور قال نوذرح عن النوادر فيما تعادله الجمعة ثلاثة أقوال للغروب وللقامة ولا تعاد أصلاً ولم يذكر القول بالاصرار فضلاً عن أن يكون مشهوراً وقول زروق والجمعة كالظهور على المشهور يعني فتعاد ولا تسقط أعادتها كما في القول الثالث اه منه بلفظه وما قاله ظاهر وعلى هذه الثلاثة اقتصر ابن عرفة ونصه وفي كون وقت الجمعة مختار الظهور أو القراغ عنها ثالثاً للغروب للشيخ عن عبد الملك بن يحيون وروايتهما وابن حبيب اه منه بلفظه * (تنبيه) * قال ح وانما فرق في القول الثالث بين المضطر والناسي لانه رأى تركها مع التيسار أخف بدليل أن من نسي عضو من أعضاء الوضوء يبنى ولو طال ومن عجز ماؤه يبنى ما لم يطل اه ونحوه لابن بونس في هذا القرع وفيمن صلى شوب حرير عجزاً فإنه لا ذكر عن المدونة أنه بعيد لا صفرار قال ما نصه ولما لا قول ثان أن الوقت في ذلك كله

نعله الخ هو كلام ابن ناجي معترضاً على شيخه البرزلي انظر ح وفي تكميل التقييد ما نصه سألت شيخنا الحافظ أبا عبد الله القوري عن مس النعال في الصلاة والجلوس عليها وهل القباقيب مثلها وأخف ثم اوع عن دخول دار الوضوء المحبسة عليه بالقباقيب فكذلك في بخطه ما نصه رأيت في بعض المقيدات عن الشيخ الفقيه الصالح أبي حفص عمر الجرجاني أنه سمع ابن عبد الكريم وابن عبدون يفتيان بالبطلان في النعال والاختفاف قال والقباقيب أخف لانهما يغسلان عن غيرهما وأفتى هو وشيخنا أبو محمد عبد الله العبدوسي بالصحة وليس عندى إلا الصحة الآن الاحتياط الاحتراز من ذلك وكنت أفتيت بمنع دخول دار الوضوء بالقباقيب لاشياء منها تغيير الحبس ومنها تحبسها بسبب ذلك وأكثر الناس لا يتفقدوها ولا يغسلها فينجس ثيابه ويديه وغير ذلك اه وفي نوازل الطهارة من المعيار ما نصه وهو في الصلاة سئل عن أصل نعليه وهو في الصلاة فاجاب بان قال أخبرني الشيخ أبو حفص عمر الجرجاني أنه حضر عند الشيخين أبي عبد الله محمد بن عبد الكريم الاغصاوي وأبي الربيع بن عبدون السريفي وقد سئل عن هذه المسئلة فأمر السائل بأعادة الصلاة قال وجلاه على النجاسة لان الغالب عليه الدخول به الى مواضع النجاسة اه المحتاج اليه منه (والأعاد الظهور من الاصرار) قول ز والجمعة كالظهور قال نوذرح عن النوادر فيما تعادله الجمعة ثلاثة أقوال للغروب وللقامة ولا تعاد أصلاً ولم يذكر القول بالاصرار فضلاً عن أن يكون مشهوراً وقول زروق والجمعة كالظهور على المشهور يعني فتعاد ولا تسقط أعادتها كما في القول الثالث اه منه بلفظه وما قاله ظاهر وعلى هذه الثلاثة اقتصر ابن عرفة ونصه وفي كون وقت الجمعة مختار الظهور أو القراغ عنها ثالثاً للغروب للشيخ عن عبد الملك بن يحيون وروايتهما وابن حبيب اه منه بلفظه * (تنبيه) * قال ح وانما فرق في القول الثالث بين المضطر والناسي لانه رأى تركها مع التيسار أخف بدليل أن من نسي عضو من أعضاء الوضوء يبنى ولو طال ومن عجز ماؤه يبنى ما لم يطل اه ونحوه لابن بونس في هذا القرع وفيمن صلى شوب حرير عجزاً فإنه لا ذكر عن المدونة أنه بعيد لا صفرار قال ما نصه ولما لا قول ثان أن الوقت في ذلك كله

ولا تعاد أصلاً ولم يذكر القول بالاصرار فضلاً عن أن يكون مشهوراً وقول زروق والجمعة كالظهور على المشهور يعني فتعاد ولا تسقط أعادتها كما في القول الثالث

ما لم تغرب الشمس محمد بن يونس وهذا بين لانه صلى به عالموا ان كان مضطرا اليه فهو أشد
 من الناسي والله أعلم اه منه بلفظه قلت وفيما قاله نظرو مسائل المذهب وقواعده
 شاهدة بأن العاجز أعذر من الناسي كسئلة من تيمم لعجزه عن المياه ومن تيمم ناسياله في
 رحله ومسئلة من صلى لغير القبلة عجزا ومن صلى لغيرها نسيانا ومسئلة من صلى عريانا
 لعجز ومن صلى كذلك نسيانا ومسئلة من أفطر في نذر معين عجزا ومن فعل ذلك نسيانا
 ومسئلة من فرق كفارة الظهار ونحوها عجزا ومن فعل ذلك نسيانا الى غير ذلك مما يطول
 بنا تتبعه ولا شك ان الناسي معه ضرب من التفريط بخلاف العاجز وما استدل به ح غير
 مسلم لان العاجز الذي لا يبنى ان طال عند ح هو الذي معه ضرب من التفريط وأما
 العاجز الحقيقي فيبني وان طال كما يأتي تحرير ذلك ان شاء الله والظاهر في الفرق بينهما على
 هذا القول والله أعلم ان النسيان يكثر من الانسان فطلبت منه الاعادة للاصفرار فقط
 تخفيفا عليه ودفعاً للمشقة بخلاف عجز الانسان عن ما ينيل به النجاسة أو ثوب آخر مثلا
 ولو بهار يفة فانه نادرا فليس في طلب الاعادة منه الى الغروب من المشقة ما في الناسي فتأمل
 بانصاف (وسقوطها في صلاة مبطل) قول ز نجمة فيود أن تستقر عليه الخ قال تو
 هذا القيد لا ينافي قول ح يعني أن سقوط النجاسة على المصلي مبطل ولو سقطت مكانها
 لان السقوط بعد الاستقرار ومحتززه هو ما اذا مرت به محاذية ولم تستقر عليه والله أعلم اه
 وقوله لان السقوط أى في كلام ح وقوله ومحتززه أى محتززة قيدا للاستقرار في كلام ز
 قلت ظاهر ما حكاها عن ح وسلمه ان بطلان الصلاة بسقوطها بعد الاستقرار سواء كان
 السقوط بعد علمه بها أو قبله اما الاول فلا اشكال فيه وأما الثاني فملي قول ابن عرفة لا على
 قول الغبري ففي نوازل الطهارة من المعيار مانصه وسئل ابن عرفة عن سقطت عليه
 نجاسة وهو في الصلاة وبانت عنه في الحال هل يقطع أو يتمادى وكيف ان لم يستشعرها
 حتى سلم فاجاب يقطع صلاته ولا يتمادى ويعيد اذا لم يستشعرها مادام في الوقت
 بدليل قوله في المدونة اذا علم وهو في الصلاة انه شرق أو غرب قطع ظاهره ولو كان
 مستقبل القبلة وأجاب سيدي أبو القاسم الغبري بأنه يتمادى ولا يقطع ويعيد
 في الوقت لان غسل النجاسة واجب مع الذكرو هو ما تذكرها حتى انفصل عنها ويعيد
 في الوقت لانه فعل جزأ من أجزاء الصلاة وهو ملتبس به اه منه بلفظه وما لابن عرفة
 في هذه المسئلة مثل ماله في مسئلة السجود على النجاسة وما للغبري مثل ما لابن حيدرة
 وغيره فيها ففي ابن عرفة مانصه ومن رأى بحل سجوده نجاسة به بعد رفعه فقال بعض
 أصحابنا يتم صلاته متنجسا عنه وقلت يقطع لاطلاق قوله من علم في صلاته انه استدبر
 القبلة أو شرق أو غرب قطع وابتداء صلاته باقامة وان علم بعد صلاته أعاد في الوقت
 وأخبرت عن بعض متأخري فقهاء القير وان فيمن رأى بعلمته بعد سقوطها عنه
 نجاسة في صلاته يتمادى ويعيد في الوقت اه منه بلفظه وذكرة الواوغي بالمعنى ونسب
 مقابل ما لابن عرفة لابن حيدرة وقال في استدلال ابن عرفة بمسئلة القبلة مانصه ورد بأن
 وزانه لو تذكر متنجسا بها كما هو في القبلة واختار غيرهما التمداد والاعادة اه منه

(وسقوطها في صلاة مبطل) قول ز
 ان تستقر عليه الخ احتززه عما اذا
 مرت به محاذية ولم تستقر عليه فلا
 ينافي قول ح مبطل ولو سقطت
 مكانها وظاهره ولو سقطت قبل علمه
 بها وهو كذلك عند ابن عرفة
 وقال الغبري يتمادى ويعيد
 في الوقت لانه ما ذكرها حتى
 انصلت عنه وما لابن عرفة في هذه
 المسئلة مثل ماله فيمن رأى بحل
 سجوده نجاسة بعد رفعه من انه
 يقطع وما للغبري مثل ما لابن حيدرة
 وغيره فيه من أنه يتم صلاته متنجسا
 عنه ويعيد في الوقت وهو الصواب
 لا ما لابن عرفة كما يدل عليه كلام
 النخعي وابن بشير وكذا كلام سـند
 الذي نقله ح في الفرع الثالث
 بعد قوله كذا كرها فيها وقد قبله
 المصنف في ضيح وغيره والله أعلم
 انظر الاصل

بالفظه ونقله غ في تكميله وقال متصلا به ما نصه قال بعض تلامذة ابن عرفة تقرير
 أخذ شيخنا من مسئلة المدونة المذكورة أن مباشرة المصلي للنجاسة في محل صلاته كتركه
 استقبال القبلة فيها الآن كلامهم ما لوعلمه بعد صلاته أعاد في الوقت وكما استويا بعد صلاتها
 فكذلك فيها وقد نص في المدونة على القطع في مسئلة القبلة فكذلك في مسئلة النجاسة
 لأن ظاهر اطلاقه ولو كان حين علمه مسئلة قبل القبلة واطلاق المدونة عوم قال ويرد أخذه
 بوجهين الاول انه قياس مساواة وهو ما الحكم الثابت له بمجرد تسمية وفي قوله خلاف
 الثاني ان الاعادة في الوقت أخف من القطع فلا يلزم من استوائهما في الأخف استوائهما
 في الأشد وقد اختلف في شرطية زوال نجاسة المصلي واتفق على شرطية استقبال القبلة
 البرزلى وعندى أنها تتخرج على مسئلة وهى هل كل جزء من أجزاء الصلاة مسئلة بذاته
 أو كلها كالشئ الواحد ومنها اذا نسي سجود الاول وركوع الثانية هل يضيف سجود
 الثانية للاولى أم لا واذا بطلت ركعة هل تنتقل الأخرى لمحلها أم لا اه منه بلفظه
 قلت بحث الوانغى مع شيخه ابن عرفة فيه نظر وهو شبه مصادرة لأن ابن عرفة لا يسلم أن
 القطع في مسئلة القبلة مقيس بما اذا نذر وهو متصرف بل يقول وكذلك اذا نذر وهو
 مسئلة قبل مسئلة لا باطلاق المدونة وكذا بحث بعض تلامذته معه الثانى وهو قوله ان
 الاعادة في الوقت أخف الخ لأن ابن عرفة لم يستدل بنسويته في المدونة بينهما في الاعادة
 في الوقت اذا علم بعد الفراغ ولا عرج على ذلك بحال وكذا قول البرزلى وعندى أنها
 تتخرج الخ فيه نظر ظاهر لأن الجزء الاول هنا صحيح لوقوعه حال النسيان والثانى كذلك
 لوقوعه بدون مصاحبة للنجاسة أصلا فلا تظهر مرة لاول الى الثانى ولا العكس ولا
 لبقاء كل جزء على حاله وليست كذلك المسئلة ان التمانذ كرها وكلام اللغوى صريح
 في أن الجزء الواقع في حال النسيان حكمه حكم الصلاة الواقعة حاله ونصه ولا يعيد اذا
 ذهب الوقت وكان ناسيا للعديت انه كان في صلاة فخلع عليه للنجاسة فيه ما أتم الصلاة
 فاجتزأ بالماضى لانه كان غير عالم فكذلك يجوز جميعا اذا علم بعد الفراغ اه منه بلفظه
 وكذا كلام ابن بشير يشهد لما قلناه انظر بعده هذا اقربا عند قوله متصلا به هذا كذا كرها
 فيها وتأمله وبه تعلم ان الصواب في المسئلتين التماضى مع الاعادة في الوقت كما قاله الغبرنى
 ومن وافقه وكلام سند الذى نقله ح هنا في القرع الثالث بعد قوله كذا كرها فيها صريح
 في الصحة من غير ذكر خلاف وقد قبله المصنف في ضيق وغيره لا ما قاله ابن عرفة رضى الله
 عنه واستدل له بمسئلة القبلة ليس بقوى مع معارضته نص اللغوى وسنة وابن بشير وانما
 قلنا انه ليس بقوى لاهرين أحدهما انه معترف بأنه اطلاق فقط فهو قابل للتقييد وليس
 هو بأول اطلاق في المدونة دخوله التقييد وهب أنه فهمه هو على اطلاقه فقد فهمه غيره
 على التقييد ثانياً ما انه على تسليم حله على اطلاقه فلا يلزم لم قياسه لأن استقبال القبلة
 واجب بالكتاب والسنة والاجماع بخلاف وجوب ازالة النجاسة ولأن من صلى غير القبلة
 نسيانا ولم يتذكر حتى سلم شهر فيه القول أنه يعيد أبدا ولم يشهر قول فيمن صلى بالنجاسة

للهجد والمجهود ما قدمه من اتمامها بعد غسل الدم وليس في قوله بعد لانه ان سقط من الدم
على ثوبه أو جسده كثير بطلت صلاته باتفاق ما يفيد أنها بطلت بمجرد سقوطه على ثوبه
أو جسده لانصاولا نظرا فليس البطلان المتفق عليه مسببا عنه على مجرد السقوط بل
عليه وعلى ذهابه لغسله وتقريعه لافعال الصلاة الذي هو على خلاف القياس والنظر فهو
رخصة يقتصر فيها على محلها وكيف يسوغ حمل كلامه على أن البطلان مجرد السقوط
والخلاف في صحة صلاة من تعدد الدخول في الصلاة يبدن أو ثوب نجس مع القدرة على ازالة
نجاسته ما علم مشهور في الكتب المتداولة فكيف بالانشاء وابن رشد نفسه عن ذكر
الخلاف في ذلك في غير ما موضع من البيان والتحصيل وفي ذلك أعظم شاهد لما فهمه طي
وأدل دليل نالها ما ذكره من الاتفاق أيضا على بطلان صلاة من وطئ على نجاسة رطبة
اذا محله هو البناء بالمعنى المتقدم قطعاً رابعها ما ذكره بعد من الخلاف في صحة البناء مع
الكلام سبها وقد ذكره وغيره وأشار له المصنف فيما يأتي بقوله أو يتكلم ولو سبها
اذا خفا أن محلها ما ذكرناه اذا الكلام سبها وفي غير البناء لا تبطل به الصلاة قولاً واحداً
فتأمل يا تصاف وقول مب وفي نقل عن الباجي عن سحنون ما يفيد أي ما يفيد
ما قاله المصنف من البطلان الذي للباجي في المتفق هو مانصه في رأي نجاسة من بول أو غيره
في ثوبه أو جسده وهو في صلاة فروى ابن القاسم عن مالك يقطع الصلاة وقال ابن القاسم
في المدونة وان كان وراء الامام ويتدبها بعد ازالة ذلك وحكى أبو الفرج في حوايه ان
استطاع ازال التماسدي في صلاته * (فرع) * ومن ألقى عليه في صلاته ثوب نجس فسقط عنه
مكانه قال سحنون أرى ان يتدب صلاته وهذا مبني على رواية ابن القاسم وأما على
رواية أبي الفرج فانه يتدب في صلاته اه منه بلفظه فليس فيه دلالة قوية على البطلان
بل هو محتمل مع ما ورد عن سحنون من التصريح بعدم البطلان فيما اذا ذكرها فهم
بقطعها فندى حتى أتمها والله أعلم تأمله * (تنبيهات * الاول) * ذكر جرح كلام طي
ونقل بعده كلام ابن القاسم في سماع موسى وكلام ابن رشد عليه ثم قال فقف على قوله
فتنتقض صلاته وعليه فيكون للمصنف سلف في التعبير بالبطلان وتبعه نو على ذلك
وزاد الاستشهاد بكلام البرزلي والتلقين والمازري في شرحه وقال عقب ذلك وقد علم منه
تعبير القاضي في المسئلة بالفساد وغيره بالبطلان اه قلت قد وقع لابن القاسم نفسه
التعبير بالاتقاض في آخر مسئلة من سماع يجي من كتاب الصلاة الثاني مانصه وسأله
عن الامام يرى في ثوبه ما تعدد الصلاة من مثله أيجزئه أن ينزعه ويعلم الناس ويتدب
صلاتهم أم يخرج ويسقط مكانه فقال بل يخرج فينزعه ثوبه أو يغسله ان أحب ثم
يرجع فيدخل مع الناس فيما أدرل ويدخل عند خروجه فيبني الداخل على صلاة الامام
لان ما مضى منه مجزئ عن خلقه ومنتهى عليه هو فذلك لزمه الخروج لانه لو ابتدأ من
خلق بشئ لا يختلط عليهم ما هم فيه قال القاضي قوله في الامام يرى في ثوبه نجاسة انه
ينصرف ويستخف من يتم بالقوم بقية صلاتهم هو المشهور والمعلوم في المذهب والاصل
ما روى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى في ثوبه دعا في الصلاة فانصرف فاذا وجب

وقول مب وفي نقل ق عن
الباجي عن سحنون ما يفيد
الذي للباجي في المتفق هو مانصه
فمن رأى نجاسة من بول أو غيره في
ثوبه أو جسده وهو في صلاته فروى
ابن القاسم عن مالك يقطع الصلاة
قال ابن القاسم في المدونة وان كان
وراء الامام وحكى أبو الفرج في
حوايه ان استطاع ازال التماسدي في
صلاته * (فرع) * ومن ألقى عليه
في صلاته ثوب نجس فسقط عنه
مكانه قال سحنون أرى ان يتدب
صلاته وهذا مبني على رواية ابن
القاسم وأما على رواية أبي الفرج
فانه يتدب في صلاته اه فليس
فيه دلالة قوية على البطلان بل
هو محتمل مع ما ورد عن سحنون
من التصريح بعدم البطلان فيما
اذا ذكرها فهم بقطعها فندى
حتى أتمها تأمله والله أعلم

عليه أن ينصرف لما في ثوبه من نجاسة وجب عليه أن يستحلف كما إذا ذكر أنه على غير وضوء أو أحدث وقد قال ابن القصار أن من رأى نجاسة في ثوبه وهو في الصلاة وعليه ما تجزئ به الصلاة سواء أنه يتخلعه أو يتمادى على صلاته كما فعل النبي صلى الله عليه وسلم في النعل التي علم في الصلاة أن فيه النجاسة وقد فرق بعض الناس بين النعل والثوب بأن النجاسة في أسفل النعل فأشبهه لو بسط عليها ثوبا أو جلد أو هي تفرقه ضعيفة فالصواب أن لا تعارض بين الآثار ولذلك اختلف أهل العلم في طهارة الثوب والبقعة هل هي من فرائض الصلاة أو من سننها والله التوفيق اه منه بلفظه فأنظر قول ابن القاسم ومنتهى عليه هو وقول ابن رشد فهو المشهور إلى قوله كما إذا ذكر أنه على غير وضوء أو أحدث فهو سلف للمصنف في تعبيره بالبطلان وسلفه الباجي أيضا لقوله لأنه حامل نجاسة في خروجه فبطل صلاته اه ويأتي كلامه برمته عند قوله في الراف فقله بأنامل يسراه وسلفه أيضا ابن بشير فإنه قال في شرح التهذيب ما نصه هي من التحقيق وهو أنه يقول مالك وابن القاسم في مسائل يتمادى ويعيد وفي مسائل يقطع فقال الباجي وغيره من المحققين كل مسألة يتردد الأمر فيها بين الصحة والفساد فإنه يتمادى فيها الثلاث بطل عملا يمكنه تصحيحه كسئلة المدونة في الناسي تكبيرة الاحرام وقد كبر للرکوع وكلمة الشك هل كبر للاحرام أولا وكذا إذا كان محتلة فيها يؤمر بالتمادى أيضا الثلاث بطل ما يصح على قول قائل وكل مسألة يؤثر الذکر فيها في الصلاة مع البقين ويبطلها ولا يؤثر مع التسيان فإنه إذا ذكر المعنى المؤثر في اثناء الصلاة صار الجزء المذكور فيه قد تحقق فيه المعنى المؤثر فيبطل ويعود بطلانه إلى بطلان الاول وهذا كذا ذكر النجاسة في الصلاة وكرهية وهذا وإن كان فيه ما خلاف فأنما ذكرنا ما يعرف به على المشهور اه ينقل غ في تكميله بلفظه ذكره في باب الاحرام وكفى به شاهد للمصنف وتأمل قوله فيبطل ويعود بطلانه على الاول تجده شاهد المسألة عند قوله وسقوطها في صلاة وهذا كلامه الذي أشيرنا إليه وسلفه أيضا ابن رشد في المقدمات لقوله في أول كلامه الذي قدمناه فيقطع ويتدى لأنه قد حصل بذلك حامل نجاسة فلا يصح له التمداد على صلاته ولا البناء عليها بعد غسل الدم الخ فقد نفى صحة الصلاة عن تمادى عليها وهو عين البطلان الذي ذكره المصنف وزاد ذلك وضوحا بعطف البناء عليها بعد غسل الدم وهي باطلة اذ ذلك عنده باتفاق على ما ذكره فتأمل فلو استدللح ومن تبعه بهذا المحل من كلام المقدمات لسلموا من اعتراض طفي والله أعلم فتحصل مما سبق أن سلف المصنف في التعبير بالبطلان تعبير ابن رشد في جماع موسى بالاتقاض كما قاله جس وتو ومب وتعبر القاضي عيسى الوهاب بالفساد كما قاله تو وتعبر المازري بالبطلان كما قاله تو ومب وتعبر ابن القاسم بالاتقاض وتعبر ابن بشير والباجي بالبطلان وتعبر ابن رشد بقوله فلا تصح حينما قدمناه عنهم وكفى بذلك سلفا للمصنف والله أعلم * (الثاني) * هذه النصوص المتقدمة الدالة على البطلان ليس في واحد منها تصريح بانها تبطل وإن عزم على القطع فتنسى فتمادى حتى أتمها والمحصل من كلام الأئمة أنه ان تعمد التمادى عليها ولو بعد نزاع المتخمس فالراجح البطلان وأما ان هم بالقطع فتنسى فقال ابن حبيب ورواه عن الاخوان

وقول مب والذي في ابن عرفة وق وغيرهما الخ اعلم أن المحصل من كلام الأئمة أنه ان تعمد التمادى عليها ولو بعد نزاع المتخمس فالراجح البطلان وأما ان هم بالقطع فتنسى فقال ابن حبيب ورواه عن الاخوان

وروايتهما عن مالك أنها تبطل قال ح وقال في الشامل أنه الأصح (٩٩) وهو الذي رجه سند والمصنف في ضج اه

وقال ابن القاسم وسخنون تصح
كما نقله ابن عرفة عن الشيخ
ابن أبي زيد وصدر به وتبعه
القلشاني في شرح الرسالة و في
واختاره ابن العربي كما في ح
وغیره وكذا اللخمي لاستبعاده
والأخوين وان قالوا بالاعادة أبدأ فقد قالوا بها فيما أبدأ لم يتد كرحتي سلم مع أن المشهور في
هذا أنني وجوب الاعادة ولهذا بنى ابن العربي قول ابن حبيب على القول بأن الناسي ابتداء
بعيد أبدأ كما نقله عنه ابن عرفة وأقره ونصه ومن عمادى ناسيا فإن حبيب بعيد أبدأ أو بعده
اللخمي رجه ان القطع استحسان وجعله المازري واجبا للقول ابن حبيب ابن العربي هو
على أحد قوليهما بعيد الناسي أبدأ اه منه بلفظه فمخترق قولنا ثالثا على أن الأخوين قد ناقضا قولهما فقد
وسخنون ولا على قولهم بل اخترع قولنا ثالثا على أن الأخوين قد ناقضا قولهما فقد
قال اللخمي مانصه وقال يعني مالك في المبسوط ان كان يستطيع نزع نزعته
ومضى على صلاته وان كان لا يستطيع نزعته أو كانت في جسده قطع وقال عبد الملك
ابن الماجشون اذا كان يستطيع نزع نزعته والتمادى وأعاد اه وقال ابن عرفة مانصه
وروى أبو الفرج واسمعيلى ان أمكنه نزع ثوبه أو الاقطع اللخمي عن ابن الماجشون والا
تمادى وأعاد اه منه بلفظه وقال ابن شام مانصه وقال ابن الماجشون وينزعه ان
أمكنه ويمتدأ وان لم يمكنه تمتدأ ثم نزعته وأعاد اه نقله في ضج وصرح ابن
الحاجب بأن الاعادة عند ابن الماجشون في الوقت ونصه ابن الماجشون يتمادى مطلقا
وبعيد في الوقت ان لم يمكن نزعته مطرف ان أمكن تمتدأ وان لم يمكن استأنف اه ونقله
طفي فاذا كانت الاعادة عند ابن الماجشون في الوقت ان لم يمكن نزعته مع التذ كرفكيف
يوجبها في التمدأ مع النسيان وقوله وقول مطرف انه ان أمكنه نزع نزعته وتمادى من
غير اعادة مناف أيضا لما نسب اليهما فيما تقدم من انها تبطل بمجرد التذ كرفتمأله بانصاف
والله أعلم * (الثالث) * حاصل مسئلة تذ كرها في أثناء الصلاة أن فيها ثلاثة أقوال
أحدها قول مالك في المدونة يزيلها ويستأنف وهو المشهور كما صرح به ابن رشد
وابن بشير وغيرهما وهل القطع على سبيل الاستحباب أو الوجوب تأويل اللخمي والمازري
والثاني الرأج الثاني أنه ان أمكنه نزعها وتمادى وصحت صلاته وهو قول مالك في
رواية أبي الفرج كما في المنتقى وابن عرفة وفي رواية اسمعيل القاضي كما في ابن عرفة وقول
مالك أيضا في المبسوط كما للخمي وقول ابن القصار كما في ابن رشد وقول ابن القاسم في سماع
موسى ونصه وان نزع ثوبه ذلك اذا عليه غيره اجزأ اه منه بلفظه وقول مطرف كالأبن
الحاجب (١) الثالث انه ان أمكنه نزعها وتمادى ولا اعادة عليه وان لم يمكنه نزعها
تمادى وأعاد في الوقت وهو قول ابن الماجشون كما تقدم وعلى الأول فان لم يقطع وتمادى
سهو وصحت على قول ابن القاسم وسخنون واختار ابن العربي وهو الظاهر وبطلت على
قول ابن حبيب وروايته وصححه في الشامل وان تمتدأ عمدت على تأويل اللخمي
وبطلت على تأويل المازري وقد تقدمت النصوص الدالة على رجائية البطلان

وروايتهما عن مالك أنها تبطل قال ح وقال في الشامل أنه الأصح وهو الذي رجه سند والمصنف في ضج اه
وقال ابن القاسم وسخنون تصح
كما نقله ابن عرفة عن الشيخ
ابن أبي زيد وصدر به وتبعه
القلشاني في شرح الرسالة و في
واختاره ابن العربي كما في ح
وغیره وكذا اللخمي لاستبعاده
والأخوين وان قالوا بالاعادة أبدأ فقد قالوا بها فيما أبدأ لم يتد كرحتي سلم مع أن المشهور في
هذا أنني وجوب الاعادة ولهذا بنى ابن العربي قول ابن حبيب على القول بأن الناسي ابتداء
بعيد أبدأ كما نقله عنه ابن عرفة وأقره ونصه ومن عمادى ناسيا فإن حبيب بعيد أبدأ أو بعده
اللخمي رجه ان القطع استحسان وجعله المازري واجبا للقول ابن حبيب ابن العربي هو
على أحد قوليهما بعيد الناسي أبدأ اه منه بلفظه فمخترق قولنا ثالثا على أن الأخوين قد ناقضا قولهما فقد
وسخنون ولا على قولهم بل اخترع قولنا ثالثا على أن الأخوين قد ناقضا قولهما فقد
قال اللخمي مانصه وقال يعني مالك في المبسوط ان كان يستطيع نزع نزعته
ومضى على صلاته وان كان لا يستطيع نزعته أو كانت في جسده قطع وقال عبد الملك
ابن الماجشون اذا كان يستطيع نزع نزعته والتمادى وأعاد اه وقال ابن عرفة مانصه
وروى أبو الفرج واسمعيلى ان أمكنه نزع ثوبه أو الاقطع اللخمي عن ابن الماجشون والا
تمادى وأعاد اه منه بلفظه وقال ابن شام مانصه وقال ابن الماجشون وينزعه ان
أمكنه ويمتدأ وان لم يمكنه تمتدأ ثم نزعته وأعاد اه نقله في ضج وصرح ابن
الحاجب بأن الاعادة عند ابن الماجشون في الوقت ونصه ابن الماجشون يتمادى مطلقا
وبعيد في الوقت ان لم يمكن نزعته مطرف ان أمكن تمتدأ وان لم يمكن استأنف اه ونقله
طفي فاذا كانت الاعادة عند ابن الماجشون في الوقت ان لم يمكن نزعته مع التذ كرفكيف
يوجبها في التمدأ مع النسيان وقوله وقول مطرف انه ان أمكنه نزع نزعته وتمادى من
غير اعادة مناف أيضا لما نسب اليهما فيما تقدم من انها تبطل بمجرد التذ كرفتمأله بانصاف
والله أعلم * (الثالث) * حاصل مسئلة تذ كرها في أثناء الصلاة أن فيها ثلاثة أقوال
أحدها قول مالك في المدونة يزيلها ويستأنف وهو المشهور كما صرح به ابن رشد
وابن بشير وغيرهما وهل القطع على سبيل الاستحباب أو الوجوب تأويل اللخمي والمازري
والثاني الرأج الثاني أنه ان أمكنه نزعها وتمادى وصحت صلاته وهو قول مالك في
رواية أبي الفرج كما في المنتقى وابن عرفة وفي رواية اسمعيل القاضي كما في ابن عرفة وقول
مالك أيضا في المبسوط كما للخمي وقول ابن القصار كما في ابن رشد وقول ابن القاسم في سماع
موسى ونصه وان نزع ثوبه ذلك اذا عليه غيره اجزأ اه منه بلفظه وقول مطرف كالأبن
الحاجب (١) الثالث انه ان أمكنه نزعها وتمادى ولا اعادة عليه وان لم يمكنه نزعها
تمادى وأعاد في الوقت وهو قول ابن الماجشون كما تقدم وعلى الأول فان لم يقطع وتمادى
سهو وصحت على قول ابن القاسم وسخنون واختار ابن العربي وهو الظاهر وبطلت على
قول ابن حبيب وروايته وصححه في الشامل وان تمتدأ عمدت على تأويل اللخمي
وبطلت على تأويل المازري وقد تقدمت النصوص الدالة على رجائية البطلان

(١) قوله الثالث كذا الرهوني وأقره كنون وليستظر ما وجه مغايرة الثاني والثالث فانه متى صحت صلاته لا اعادة عليه كتبه معجمه

وهو الذي رجحه من وطفي وصرح ابن (١٠٠) ناجي بأنه المشهور بخلاف ما صححه في الشامل وان عمادى

عمد اصبحت على تأويل النخعي وبطلت على تأويل المازري وهو الرابع لانه اذا صلي البقية يصير فيها عامدا النظر الاصل والله أعلم * (أو كانت أسفل نعل الخ) * قول ز ولو تحركت بجر كنه الخ فيه نظر لانه حمل كلام المصنف على مسئلة المازري وهو قد شرط عدم التحرك وقوله وأفهم قوله أسفل نعل الى قوله خلافا للمازري تبع فيه غ فان كلامه يفيد أنه لا فرق على ما للمازري بين أن تكون أسفله أو أعلاه وفيه نظر لان موضوع كلام المازري أن النجاسة بأسفل النعل فانه قال في شرح التلطين قال بعض المتأخرين من أصحابنا لا حجة في حديث النعلين أى على ان من أمكنه نزع النجاسة نزعها وعمادى لان النجاسة بأسفلها وقد حال بينه وبينها أعلى النعل ومن بسط على النجاسة ثوبا كتيفا صحت صلاته ومن قام على نعلين بأسفلها ما نجاسة فان كان أعلاها جلدًا كتيفا يحول بين المصلي وبين النجاسة فاذا نزعها بأن أخرج رجله منها من غير أن يجر كنهها فيكون يتحرى كنهها حاملًا للنجاسة تحت صلاته اهـ ومما رده بعض المتأخرين والله أعلم ابن يونس فانه عز ذلك لنفسه ونصه وقال ابن القصار اذا رأى النجاسة في الصلاة وعليه ما يستتره غير ذلك الثوب فانه ينزعه عنه ويضعى على صلاته كأن فعل النبي صلى الله عليه وسلم في النعل الذي خلعه وهو في الصلاة لما علم أن فيه نجاسة محمد بن يونس هذا خلاف مالك وأصحابه وقد روى ان الرسول عليه السلام انصرف من الصلاة لدم وجدته في ثوبه ويحمل أن يكون الفرق بين الثوب والنعل ان الثوب لا يس له فهو حامل لتلك النجاسة والنعل هو واقف عليه والنجاسة في أسفله فهو كالوسط على النجاسة جلدًا أو ثوبا كتيفا فاذا علم بتلك النجاسة أزال رجله منه غير محرك له فسلم من حمل النجاسة وتحرك يكرهها والله أعلم اهـ منه بلفظه * (تنبيهان * الاول) * ما ذكره غ من انه يترجح حمل كلام المصنف على مسئلة الايباني متعين وقياس ابن يونس مسئلة النعل على مسئلة الحصري وان سلم المازري لا يخفى ما فيه

ووجهه انه لما وجب عليه القطع وعمادى متعمدا صار حكمه في الجز الذي فعله بعد التذكر حكم من صلى متعمدا بالنجاسة قادرا على رفعها كما سبق في كلام ابن بشير ونحوه لا يباحق التونسي ونصه فاذا صلي البقية يصير فيها عامدا اهـ نقله أبو الحسن عند قول المدونة وان كان كثيرا قطع وزعه ولا يبنى الخ ويؤخذ من هذا التعليل صحتها ان عمادى ناسيا فيكون مذهب أبي اسحق وابن بشير ومختارهما هو مختار ابن العربي الذي هو قول ابن القاسم وسحنون وهو الذي رجحه من وطفي وصرح ابن ناجي بأنه المشهور فانه قال في كتاب العيوب عند قول المدونة ولو قال البائع علمت بالعيب وأنسيته حين البيع حلف انه نسبه وكان له مانع من القطع ان رده اهـ مانعه هذا مثل المشهور فمن علم بنجاسة ونسبها حين الصلاة انها كالألم يعلمها قال بعض شيوخنا على ما بلغني ولا يتخرج الخلاف منها في مسئلتنا الحق الله وهو آكد من حق الادنى وفرق شيخنا أبو مهدي بفرق آخر وهو ان النجاسة ما مورب بغسلها وان كانت ندبا وليس هو ما مورافى مسئلة العيب بأن يجبر عند رؤيته انه رأى العيب اهـ منه بلفظه وقام له ولا بد وهذا كله تعلم ان قول ابن القاسم وسحنون هو الرابع وان ما صححه في الشامل لا يساويه والله أعلم * (أو كانت أسفل نعل نخلها) * قول ز ولو تحركت بجر كنه الخ فيه نظر لانه حمل كلام المصنف على مسئلة المازري وهو قد شرط عدم التحرك وقوله وأفهم قوله أسفل نعل لبطانها بنجاسة الى قوله خلافا للمازري فيه نظر لان موضوع كلام المازري ان النجاسة بأسفل النعل فانه شيخنا ج * قلت ما فهمه ز تبع فيه والله أعلم غ فان كلامه لمن تأمله يفيد أنه لا فرق على ما للمازري بين أن تكون أسفله أو أعلاه ولكن الحق ما قاله شيخنا فان المازري قال في شرح التلطين مانعه وقد قال بعض المتأخرين من أصحابنا لا حجة في حديث النعلين لان النجاسة بأسفلها وقد حال بينه وبينها أعلى النعل ومن بسط على النجاسة ثوبا كتيفا صحت صلاته ومن قام على نعلين بأسفلها ما نجاسة فان كان أعلاها جلدًا كتيفا يحول بين المصلي وبين النجاسة فاذا نزعها بأن أخرج رجله منها من غير أن يجر كنهها فيكون يتحرى كنهها حاملًا للنجاسة تحت صلاته اهـ ومما رده بعض المتأخرين والله أعلم ابن يونس فانه عز ذلك لنفسه ونصه وقال ابن القصار اذا رأى النجاسة في الصلاة وعليه ما يستتره غير ذلك الثوب فانه ينزعه عنه ويضعى على صلاته كأن فعل النبي صلى الله عليه وسلم في النعل الذي خلعه وهو في الصلاة لما علم أن فيه نجاسة محمد بن يونس هذا خلاف مالك وأصحابه وقد روى ان الرسول عليه السلام انصرف من الصلاة لدم وجدته في ثوبه ويحمل أن يكون الفرق بين الثوب والنعل ان الثوب لا يس له فهو حامل لتلك النجاسة والنعل هو واقف عليه والنجاسة في أسفله فهو كالوسط على النجاسة جلدًا أو ثوبا كتيفا فاذا علم بتلك النجاسة أزال رجله منه غير محرك له فسلم من حمل النجاسة وتحرك يكرهها والله أعلم اهـ منه بلفظه * (تنبيهان * الاول) * ما ذكره غ من انه يترجح حمل كلام المصنف على مسئلة الايباني متعين وقياس ابن يونس مسئلة النعل على مسئلة الحصري وان سلم المازري لا يخفى ما فيه

أي لأن النعل ملبوسة للمصلي

محمولة له قطعاً فهو أينما ذهب ذهب معه ومهما رفع رجله ارتفعت ولذا قال غ ان جل كلام المصنف على مسألة المازري ناقض قوله كذا فيها اه وليس طرف العمامة بأشد اتصالاً بالمصلي من هذه حمل كلام المصنف على مسألة الاياتي متعين والله أعلم قلت ومسئلة الاياتي كافي غ عن الذخيرة هي اذا كان أسفل نعله نجاسة فزعرها ووقف عليها جاز كظاهر حصر اه والنعل مؤثثة لا غير كافي الصالح والقاموس والمصباح (ودون درهم الخ) طفي ماذا كره في ضيق من جل المدونة على استحباب الغسل أصله لابن هرون وهو خلاف ما ليعاض وغيره من جملها على الوجوب وعليه اقتصر أبو الحسن ثم قال واقتصر ح و س وعج على الاستحباب تقليد المصنف في ضيق وقرروا به كلامه في مختصره فان عياضاً وأبا الحسن لم يصرحا بأن غسل السير على الوجوب بل هو ظاهر كلامهما فقط وأيضاً فان عياضاً كره ما عزاله طفي تأويل ابن ابان مقتصر عليه مسماً له ونقله أبو الحسن وابن ناجي وهو صريح في ان المدونة محمولة عنده على ان الدم الذي يجب غسله هو الكثير لا اليسير وكذا أبو الحسن لم يقتصر على ما عزاله طفي بل ذكر أيضاً عن ابن حبيب أنه يستحب غسل اليسير وعن الداودي وابن ابان أنه لا يطلب غسلها أصلاً

لأن النعل ملبوسة للمصلي محمولة له قطعاً فهو أينما ذهب ذهب معه ومهما رفع رجله ارتفعت ولذا قال غ ان جل على مسألة المازري يناقض قول المصنف كذا فيها وقد تقدم تضعيف ابن رشد التفريق الذي أقره المازري انظره في التنبيه الاول عند قوله قبل كذا فيها وليست مسألة العمامة التي أشار إليها المصنف بقوله ولو طرف عمامته بأشد من هذه فتأمل بانصاف * (الثاني) أعاد ابن بونس في كلامه السابق الضمير على النعل مذ كراهي عدم مواضع فان لم يكن ذلك تحميقي في النسخة التي بيدي منه فقيه نظر لان النعل مؤثثة كما صرح به غير واحد من الأئمة في الصحاح مانصه النعل الحذاء مؤثثة وتصغيره نعل اه منه بلفظه ونحوه في القاموس والمصباح (ودون درهم من دم مطلقاً) قال طفي وما ذكره في توضيحه من جل المدونة على استحباب الغسل أصله لابن هرون وهو خلاف ما ليعاض وغيره من جملها على الوجوب وعليه اقتصر أبو الحسن ثم قال آخره واقتصر ح و س وعج على الاستحباب تقليد المصنف في توضيحه وقرروا به كلامه في مختصره وهو قصور منهم اه قلت وفيما قاله نظر من وجوه أحدها أن كلامه يقتضي ان عياضاً وأبا الحسن صرحا بأن غسل السير على الوجوب وليس كذلك بل هو ظاهر من كلامهما ما قبل للتأويل فتأمل ثانياً انه يقتضي ان عياضاً لم يذكروا ما عزاله وليس كذلك بل ذكر قبل ذلك تأويل ابن ابان مقتصر عليه مسماً له لانه قال في المدونة قبل كلامها الذي عند طفي يسير مانصه ومن وطئ بخفيه على دم أو عذرة لم يصل به حتى يغسله اه فقال عياض في تنبيهاته مانصه وقوله فيمن وطئ بخفيه على دم أو عذرة يغسله قال محمد بن يحيى بن ابان يريد ما كثيرا وهذا على الاصل في الدماء وما في القليل من بعضها من تنازع اه منها بلفظها ونقله أبو الحسن وابن ناجي عند نصها السابق وهو نص صريح في ان المدونة محمولة عنده على ان الدم الذي يطلب غسله قبل الدخول في الصلاة كما يطلب غسل العذرة والبول هو الكثير لا اليسير فتأمل ثالثاً أن قوله وعليه اقتصر أبو الحسن هو اغترار منه بما نقل عنه ولو تتبع كلامه ما قال ذلك فقد قال أبو الحسن بعد أن ذكر كلام عياض المتقدم مانصه الشيخ هذه المسئلة جاءت على الاصل وهو موافق لمذهب ابن حبيب في يسير الدم انه يستحب له غسله وحينئذ يصل به ويحالف لمذهب الداودي الذي قال يصل به ابتداء ولا يغسله الشيخ ومنهم من قال هذا في الدم الكثير وأما اليسير فيصل به ولا يغسله مثل ما قال الداودي وهو الذي قدمناه عن ابن ابان اه منه بلفظه ونقله ابن ناجي بالمعنى وتعقبه ونصه وقال المغربي جاءت هذه المسئلة على الاصل وهي موافقة لمذهب ابن حبيب في يسير الدم انه يستحب له غسله وحينئذ يصل به خلافاً للداودي القائل بأنه عفو فلا يغسل وما ذكره ضعيف فان قرينة ذكر العذرة والبول معه تدل على ايجاب الغسل فلذلك قيد من ذكره وما ذكره وهو الحق الذي لا شك فيه اه منه بلفظه وحاصل كلام أي الحسن هذا أنه اختلف في فهم كلام المدونة المذكور ففهم من جل الغسل فيه على الاستحباب وقيد باليسير وجعله موافقاً لمذهب ابن حبيب في استحباب غسل اليسير خلافاً للداودي ومنهم من جملها كابن ابان على الوجوب وقيد بالكثير ولم يذكر تأويله

وصرح ابن ناجي في شرح الرسالة بأن
مذهب المدونة هو استحباب الغسل
ومثله لابن عبد السلام انظر ح
في التنبيه الاول عند قوله وينجس
كثير طعام مائع وهنا على أن نص
أبي الحسن الذي استدله طي
هو قوله وعلى مذهب ابن حبيب جل
الشيوخ الكتاب اه وتقدم أن
مذهبه هو الاستحباب لا الوجوب
ولو سلم أن أبا الحسن اقتصر على
الوجوب فإن ذلك لا يكون موجبا
للاعتراض على ابن هرون
والمصنف ومن تبعهما لأن المصنف
استدل لما قاله بنقل ابن يونس عن
مالك في العتبية أنه قال كل ما لا تعداد
الصلاة منه بعد أن يصلي به يكره
للمرء أن يصلي به وإن ذكر وهو في
الصلاة لم تقصد عليه صلاته مثل
أن يصلي الرجل بالماء الذي ولغ فيه
كأب أو يصلي بالدم القليل وما
أشبهه اه وهو كذلك في العتبية
وسلمه ابن رشد ولم يحكم فيه خلافا
وصرح ابن رشد أيضا في رسم المحرم
من كتاب الجامع السادس بأن
غسله من باب الاختيار والحاصل
أن المدونة حلت على كل من مذهبي
الداودي وابن حبيب وإن غسل
اليسير عند ابن حبيب الذي حل
الأكثر المدونة عليه هو الاستحباب
وهو نص الامام في العتبية وسلمه ابن
يونس وابن رشد فهو الحق الذي
لا يحمد عنه والله أعلم وقول مب
قلت ما حكاه تت من الترجيح
الحق هو ظاهر لكنه

فعله على الوجوب مع تقييده باليسير وسلم كلامه ابن ناجي الا أنه استضعف التأويل
الاول بالقريضة التي ذكرها وقد صرح ابن ناجي في شرح الرسالة بأن مذهب المدونة هو
استحباب الغسل فإنه قال عند قول الرسالة ويغسل قليل الدم من الثوب ولا تعداد الا من
كثيره ما نصه يعني على طريق الاستحباب يدل عليه قوله ولا تعداد الصلاة الا من كثيره وما
ذكره هو مذهب المدونة وقيل ان اليسير جدا الأثر له فلا يستحب غسله قاله الداودي اه
منه بلفظه وكذا صرح ابن عبد السلام بأن غسله قبل الدخول في الصلاة على سبيل
الاستحباب وأنه مذهب المدونة انظر ح في التنبيه الاول عند قوله وينجس كثير طعام
مائع الخ وهنا رابعها أن نص كلام أبي الحسن الذي استدله طي هو قوله وعلى مذهب
ابن حبيب حل الشيوخ الكتاب اه بعضه وقد علمت من كلام أبي الحسن الذي قدمناه
أن مذهب ابن حبيب هو الاستحباب لا الوجوب وكلامه في ذلك صريح لا يقبل التأويل
فتعين فهم كلامه على الاستحباب لا على الوجوب لئلا يؤدي الى التناقض من غير داعية
تدعو الى ذلك فتأمل خامسها اننا لو سلمنا أن أبا الحسن صرح بمحمله على الوجوب وأنه
اقتصر على ذلك على سبيل الجحارة فإن ذلك بمجرد لا يكون موجبا للاعتراض على ابن
هرون والمصنف ومن تبعهما لأن المصنف استدله لما قاله بكلام ابن يونس ونصه وعليه
فيكون الامر بالغسل قبل الدخول في الصلاة على جهة الذنب لما نقل ابن يونس عن
مالك في العتبية أنه قال كل ما لا تعداد الصلاة منه بعد أن يصلي به يكره للمرء أن يصلي به
وإن ذكر وهو في الصلاة لم تقصد عليه صلاته مثل أن يصلي الرجل بالماء الذي ولغ فيه كأب
أو يصلي بالدم القليل وما أشبهه اه منه بلفظه وما نقله ابن يونس عن العتبية هو كذلك فيها
ذكره في سماع محض من كتاب الصلاة الثاني وسلمه ابن رشد في شرحه ولم يحكم فيه خلافا
فإننا ما نصه هذا كما قال لان المكروه ما تركه له أفضل ولا اثم في فعله ولا حرج اه محلي
الحاجة منه بلفظه وصرح ابن رشد في رسم المحرم من كتاب الجامع السادس بأن غسله من
باب الاختيار ففيه ما نصه وسئل مالك عن الرجل يصلي فبرى في ثوبه الدم القليل الذي
ليس مثله يفسد الصلاة ان لو فرغ منها أترى ان ينزع ثوبه في الصلاة أم يصلي كما هو قال بل
أرى أن يصلي كما هو وأرجو أن يكون خفيقا قال ابن رشد في شرحه ما نصه انما رأى أن
يصلي بالثوب الذي رأى فيه الدم اليسير في الصلاة ولا ينزع عمله في نزعته من الاشتغال بذلك
في صلاته وإن كان الاختيار أن يغسل اليسير من الدم ولا يصلي به اه منه بلفظه فتحصل
مما سبق أن المدونة حلت على كل من مذهبي الداودي وابن حبيب وإن غسل اليسير عند ابن
حبيب الذي حل الأكثر المدونة عليه هو على الاستحباب لا على الوجوب وهو نص الامام
في العتبية وسلمه ابن يونس وابن رشد وبه تعلم ان ما قاله ح و س و عجب تبعا لضعف
هو الحق الذي لا يحمد عنه والصحيح وأنه في كلام أبي الحسن وابن ناجي وغيرهما صريح
وان ما نسب لهم طي من القصور وان سلمه غير واحد من الحبور ظاهر ما فيه غاية
الظهور فتأمل بانصاف والله أعلم وقول مب قلت ما حكاه تت من الترجيح في كل
من الطريقين يؤخذ من حكاية الاتفاق في محله من الطريق الاخرى الخ هو ظاهر ولكنه

غير مطرد على ان جمع قت بين الطريقتين يوهم ان احدهما صرحت بالاتفاق والاخرى بالتشهير وليس كذلك مع ان طريقة ابن بشير اعترضها المصنف في ضيق وابن عرفة وقد اقتصر في القوانين على ان الدرهم من اليسير وجعل في المستقي للدرهم حكما بين حكمين ونصه فعلى هذا تكون الدماء على ثلاثة أضرب ضرب يسير جدا لا يجب غسله ولا يمنع الصلاة وضرب أكثر منه يجب غسله ولا يمنع الصلاة كقدر الاغلة والدرهم وضرب ثالث كثير جدا لا يجب غسله ولا يمنع الصلاة اهـ (وأثر ذباب الخ) قول ز فان وقع بجملة الخ انظر من قاله والمسئلة نقلها في ضيق عن سند ولم يقيد هابشي مع أن العقول دفع المشقة وهذا الذي قاله عين المشقة وأبعد منه قوله كما أن الظاهر عدم العقوف في الشك الخ والله أعلم وقوله كالتل فلا يعني الخ مخالف لقول ح والظاهر أن ما كان كالذباب في عدم امكان التحفظ منه كالبعوض والنمل ونحوهما (١٠٣) حكمه حكم الذباب اهـ وقوله ثم العقوف

كلامه خاص بالصلاة الخ قال نو هذا غير ظاهر في الذباب لعسر الاحتراز منه وإنما قاله غيره في قوله وعنى عما يعسر الخ فيحمل على ما عدا مسئلة الذباب اهـ وما قاله متعين لحديث البخاري وابن مطبوعه عن أبي هريرة رفعه اذا وقع الذباب في شراب أحدكم فليغمسه ثم لينزعه فان في أحد جناحيه داء وفي الآخر شفاء اهـ فاهم صلى الله عليه وسلم بغمسه ولم يفصل مع أن الغالب عدم سلامته من القذر دليل واضح على ذلك والله أعلم (برئ) قلت هو بثلاث الراو وأما من الدين فبكسر الراء فقط كما في المصباح فيهما وقد كتبت ذلك في ذلك

وثالث الماضي من برء السقيم واكسره حقا من براءة الغريم (وكطين مطر الخ) قال مقيد عفا الله عنه ذكر شهاب الدين في الفرق التاسع والثلاثين والمائتين نظائر لطین المطر قدم الشرع النادر فيها

غير مطرد وأيضا جمع قت بين الطريقتين يوهم أن احدهما صرحت بالاتفاق والاخرى بالتشهير وليس كذلك مع ان طريقة ابن بشير اعترضها المصنف في ضيق وابن عرفة وقد اقتصر في القوانين على ان الدرهم من اليسير ونصها والقليل منه معقوف عنه وهذه الدرهم البغلي اهـ منها بلفظها* (تنبيه)* جعل القاضي أبو الوليد الباجي في المستقي للدرهم حكما بين حكمين ونصه فعلى هذا تكون الدماء على ثلاثة أضرب ضرب يسير جدا لا يجب غسله ولا يمنع الصلاة وضرب أكثر منه يجب غسله ولا يمنع الصلاة كقدر الاغلة والدرهم وضرب ثالث كثير جدا لا يجب غسله ولا يمنع الصلاة اهـ منه بلفظه وجزمه في اليسير بأنه لا يجب غسله يرخ أيضا ما قدمناه ويقوى أيضا الاعتراض على طقي والله أعلم (وأثر ذباب من عذرة) قول ز رجل أوفم مع قوله فان وقع بجملة في قدر لم يعف عما أصاب منه الخ انظر من قال هذا ولم يقيد ح ولا غيره فيما علت كلام المصنف بشئ والمسئلة نقلها في ضيق عن سند ولم يقيد هابشي وبكلام سند استدل ق لكلام المصنف وهو مطلق مع ان العقوف رفع المشقة وهذا الذي قاله هو عين المشقة وأبعد منه قوله كما ان الظاهر عدم العقوف في الشك فيما أصاب من الذباب هل هو من فيه أو رجليه أو وقوعه بجملة الخ والله أعلم وقوله كالتل فلا يعني الخ مخالف لما استظهره ح ونصه والظاهر ان ما كان كالذباب في عدم امكان التحفظ منه كالبعوض والنمل ونحوهما حكمه حكم الذباب اهـ منه وقوله ثم العقوف في كلامه خاص بالصلاة وأما الطعام فلا قال نو فيه ما نصه هذا غير ظاهر في الذباب لعسر الاحتراز منه وإنما قاله غيره في قوله وعنى عما يعسر الخ فيحمل على ما عدا مسئلة الذباب اهـ قلت وما قاله متعين لحديث البخاري وابن مطبوعه عن أبي هريرة رفعه اذا وقع الذباب في شراب أحدكم فليغمسه ثم لينزعه فان في أحد جناحيه داء وفي الآخر شفاء اهـ فاهم النبي صلى الله عليه وسلم بغمسه في الشراب بعد وقوعه فيه ولم يفصل مع أن الغالب عدم سلامته من القذر دليل واضح على ما قاله والله أعلم

على الغالب رجة بالعباد قال وقد غفل عن هذا قوم فدخل عليهم الوسواس وهم يعتقون أنهم على قاعدة شرعية وهي الحكم بالغالب ثم قال غن رعى الغالب في جميع المسائل خالف الاجماع ومما ألقى الشرع فيه الغالب ورعى الاصل وان كان نادرا استرا على العباد ورجة الحاق الولد بالطلاق اذا وضعته بعد سنين من يوم الطلاق واذا أتت بعد ستة أشهر من الدخول بولد وما يصنع أهله الكتاب من الاطعمة وما يطبخونه وكذا من لا يتحفظ من المسكين من النجاسة والنسب التي اسودت من طول ما لبست ودعوى الصالح على الفاسق دراهم والتهمير بسبعين سنة لان الشيوخ في الوجود أقل انظر بقية كلامه ومن ذلك نذب الشرع للنكاح رجاء أن يخرج ولده مسلم صالح من بين الزوجين والغالب الجهل بالله والاقدام على المعاصي ومقتضى هذا الغالب أن ينهى عن النكاح لكن حكمه بالنادر ومن ذلك النعل اذا كثر المشي بها فالغالب أن تتعلق بها النجاسات لكن أجيزت الصلاة بها اعتبارا بالحالة النادرة

ومنه ثياب الصبيان فان الغالب نجاستها وقد صح انه عليه السلام حمل امامة في الصلاة الغاء للغالب ومنه منسوج الكفار والمسلمين الذين لا يحترزون من النجاسة ومنه عقد الجزية لتوقع الاسلام وهو نادر ومنه الامر بالاشتغال بالعلم مع أن غالب الناس الرياء وعدم الاخلاص ومقتضاه النهي لكن ربح النادر قال القوري ونظائر ذلك في الشرع كثيرة فعلى هذا ينبغي لمن قصد اثبات حكم الغالب دون النادر أن ينظر هل ذلك الغالب مما ألغاه الشرع أم لا وحينئذ يعتمد عليه والله أعلم (وخف ونعل الخ) قول ز بموضع تكثير فيه الدواب الخ هذا القيد مصرح به في العتبية من نقل ابن القاسم عن الامام مالك وسلمه ابن رشد وبه تعلم ما في كلام طفي وغيره وقول ز لخبر أبي داود اذا وطئ أحدكم بنعله الخ هكذا في سنن أبي داود وفي بعض نسخ ز برجله بدل بنعله وهو تحريف (فيخلعه الماسح الخ) * قول ز لان طهارة الحدث اختلف في وجودها وعدمه الخ هذا الخلاف ذكره الباجي في المنتقى وقول مب وجزم به أيضا ابن رشد تبع فيه ح وفيه نظر فان ابن رشد قال عقبه وفي ذلك نظر فتدبره اه

(وخف ونعل) قول ز بموضع تكثير فيه الدواب قال مب هذا القيد نقله في صحيح عن سحنون قال ح والظاهر اعتباره واعتضه طفي بان اطلاق المدونة وابن شاس وابن الحاجب يدل على عدم اعتباره قلت قد يقال انما أطلقوه اعتمادا على ما علم من ان العفو انما ومع عسر الاحتراز اه بخ قلت هذا كله غفلة عن كلام العتبية وابن رشد لان القيد مصرح به في العتبية من نقل ابن القاسم عن الامام وسلمه ابن رشد في رسم تأخير صلاة العشاء من سماع ابن القاسم من كتاب الطهارة الاول مانصه وسئل عن الخفين يلبسهما الرجل فيأتي المسجد فيصبيه الروث الرطب فيخلعهما فيصلي ثم يخرج فيمشي بهما فيكثر ذلك عليه أترى أن يمسحهما ويصلي بهما قال ان أصابهما روث رطب فلا يصلي بهما حتى يغسلهما أو يخلعهما قال ابن القاسم قد خففه مالك بعد ذلك اذا كان غالب قال ابن رشد رحمه الله هذا المعنى من اختلاف قول مالك يتكرر في رسم المحرم والرسم الذي بعده وزاد في رسم المحرم وأما العذرة وبول الناس وخر الكلاب وما أشبهها فلا يجزى فيها الا الغسل وهذا كله معنى ما في المدونة عند مالك رحمه الله وجميع أصحابه أن النجاسات كلها لا يطهرها الا الماء وان زال العين بغير الماء فالحكم بما في الا انه خفف في أحد قوله أن يمسح الخفين من أرواث الدواب الرطبة وأبوالها ويصلي فيها دون أن تغسل للمشقة التي تلحق الناس في خلعها أو غسلها لكثرة تكرار ذلك عليهم كالأقبال وأدبروا والطرفات لا تنفك عنها ولا يمكن التوقي منها اه محل الحاجة منه بلفظه فانظر كيف خفي هذا على هؤلاء الأئمة الحفاظ وجعلوا يضطربون فيما عزمه لسحنون هل هو وفاق فيعتبر أو خلاف فيبلغى والسكال لله تعالى وقول ز عن الحديث اذا وطئ أحدكم برجله الخ قال نو صوابه بنعله هكذا هو في سنن أبي داود اه محل الحاجة منه فانظره (فيخلعه الماسح الخ) قول ز لان طهارة الحدث اختلف في وجوبها الخ قال مب انظر من ذكر هذا الخلاف اه قلت ذكره الباجي في المنتقى انظر نضبه بعد هذا عند قوله بأدر للاسفل الخ وقول مب وجزم به أيضا ابن رشد تبع فيه ح كما تبعه نو وفيه نظرون نص ابن رشد ولو أصاب رجله في مشيه بول الدواب وهو غير متوضي وليس معه من الماء الا قدر ما يتوضأ به لغسله ويقيم على ما حكى ابن حبيب عن جماعة من أصحاب مالك في المسافر يتوضأ ويمسح على خفيه فتصميمهما نجاسة ولا ماء معه انه يخلعهما ويقيم قال لانه اخص في الصلاة بالتييم ولم يرخص في الصلاة بالنجاسة وفي ذلك نظر فتدبره والله التوفيق اه منه بلفظه فانظر قوله وجزم به ابن رشد مع قوله وفي ذلك نظر والله أعلم (وواقع على مار) قول مب نعم بقي من كلام ابن رشد كما نقله ح هنا الى قوله فلو عزا الخ بدل ق كان أولى له هو ظاهر لكن قال شيخنا ج لابد من العدالة وعليه ينبغي أن يحمل كلام ابن رشد اه قلت هذا كله اغترار بنقل ح والافان رشد مصرح بقيد العدالة في المسئلة الأخيرة من رسم نقدها من سماع عيسى من كتاب الطهارة الثاني مانصه وسئل ابن القاسم عن الرجل يسيل عليه ماء العسكر فيسأل أهله فيقولون انه طاهر قال يصدقهم الا ان يكونوا نصارى فلا أرى ذلك

قال القاضي انما قال انه يصدقهم وان لم يعرف عد التهم لانه محمول على الطهارة على ما مضى
 في رسم حلف من سماع ابن القاسم من قوله اراه في سعة ما لم يستيقن فنجس فسؤالهم
 مستحب وليس بواجب ولو قالوا له لماسألهم هو نجس لوجب عليه أن يصدقهم لانهم مقرون
 على أنفسهم بما يلزم من الحكم في ذلك فالظن يغلب على صدقهم ولو كان محمولا على
 النجاسة لما وجب أن يصدقهم في انه طاهر الا ان يعرف عد التهم مثل ان يكون العسكر
 لنصارى فيسأل من كان قاعدا معهم من المسلمين اذ لا يقبل الخبر حتى تعلم عدالة نقلته كما
 لا تقبل شهادة الشهود حتى تعرف عد التهم لقول الله عز وجل عن ترضون من الشهادة
 وقول عمرو الذي نفسي بيده لا يؤسر رجل في الاسلام بغير العدول واما ان عرف أنهم غير
 عدول فلا اشكال في أنه لا يقبل قولهم لقول الله عز وجل يا أيها الذين آمنوا ان جاءكم
 فاسق بنبأ فتبينوا أن تصيبوا قوما بجهالة فتصبحوا على ما فعلتم نادمين وباللغة التوفيق اه
 منه بلفظه وظاهر قوله ولو قالوا له لماسألهم هو نجس لوجب عليه أن يصدقهم الخ أنه يجب
 عليه تصديقهم ولو كانوا غير عدول وهو الظاهر خلاف ما افاده كلام ز في هذه الصورة
 من شرط العدالة لانه لما كان الغالب عليه النجاسة كما قاله ز نفسه واخبروا بهم بها
 وهم أعرف بما فعلوا غلب على الظن نجاسته وقد تقدم أن غالب الظن ملحق باليقين في نحو
 هذا وحاصل صور هذه المسئلة بحسب الاختصار وجعل ما جهل ساكنه وما علم اسلامه
 قسما واحدا عشر وذلك ان السقف مثلا اما ان يعلم انه لكافر أم لا وفي كل امان يخبر بخبر
 بشئ أم لا واذا أخبر فاما ان يخبر بما يحمل عليه أم لا وفي كل امان يكون المخبر عدلا أم لا
 فهذه عشر صور خمس فيما اذا علم أنه لكافر وخمس في غيره ففما اذا علم انه لكافر هو محمول
 على النجاسة ان لم يخبر بشئ وأخرى ان أخبر بنجاسته كان المخبر عدلا أم لا وكذا ان أخبر
 بطهارته وهو غير عدل فان كان عدلا حكم بطهارته وفي غيره هو محمول على الطهارة ان لم
 يخبر بشئ وأخرى ان أخبر بها كان المخبر عدلا أم لا وان أخبر بنجاسته حكم له بها ان كان
 عدلا فواضح وان كان غير عدل فلغلبة ظنهم ان خبرهم مع كونهم أعرف بما فعلوا فصور
 النجاسة ست والطهارة أربع فشدك على هذا التحصيل ولا تلتفت لما خالفه من كلام
 ز في بعض تلك الصور والله أعلم (وكسيف صقيل الخ) قول ز ولا يعتبر في العفو
 مسحه عند مالك وابن القاسم قال نو مانصه هذا هو المعتقد اه ويظهر من كلام مب
 انه الراجح أيضا وقال شيخنا ج الظاهر انه لا بد من المسح وبالمسح قال ابن الحاجب وكذا
 ابن شاس وكذا قال غيرهما ونقله الباجي عن مالك وهو قول الابهرى وعزاه للخمى لعبد
 الوهاب وابن شاس لابن العربي اه من خطه وقوله وبالمسح قال ابن الحاجب الخ هو
 ملخص ما قاله ح آخر لكن يظهر من كلامه ان الآخر عنده أقوى قلنا وما نقله
 الباجي عن مالك ليس فيه تصريح بان المسح شرط وكذا ما نقله للخمى عن عبد الوهاب
 لكن كلام عبد الوهاب ظاهر في ذلك ويفهم من كلام الباجي والخمى أنهم ما فهموا ذلك
 على سبيل الشرطية ونص الباجي في مستقاه وأما الدم على السيف في العتبية من رواية
 ابن القاسم عن مالك يمسح ويصلى به وقد علل القاضي أبو محمد ذلك بصقالته وأن النجاسة

(صدق المسلم) حاصل الصور هنا عشر
 لانه اما أن يخبر بخبر بشئ أم لا واذا
 أخبر فاما أن يخبر بما يحمل عليه
 أم لا وفي كل امان يكون المخبر عدلا
 أم لا وفي كل امان أن يعلم ان السقف
 مثلا لكافر أم لا ففيما اذا علم انه
 لكافر هو محمول على النجاسة الا ان
 أخبر عدل بطهارته وقد صرح
 باسقاط العدالة حينئذ ان رشد في
 البيان وفي غيره هو محمول على الطهارة
 الا ان أخبر عدل أو غيره بنجاسته
 كما قال المصنف صدق المسلم فصور
 النجاسة ست والطهارة أربع فتأمل
 وبه تعلم ما في كلام ز وبالله أعلم
 (وكسيف صقيل الخ) قول
 ز ولا يعتبر في العفو مسحه الخ
 قال نو هذا هو المعتقد اه
 وقال ج الظاهر انه لا بد من
 المسح وبالمسح قال ابن الحاجب وابن
 شاس وغيرهما ونقله الباجي عن
 مالك وهو قول الابهرى وعزاه
 للخمى لعبد الوهاب وابن شاس
 لابن العربي اه وما نقله الباجي
 عن مالك ليس فيه تصريح بان
 المسح شرط وكذا ما نقله للخمى عن
 عبد الوهاب ويفهم من كلام الباجي
 والخمى أنهم ما فهموا ذلك على سبيل
 الشرطية

ينزل عينها وأثرها عسكه لانها لا تبقى فيه ويحتمل أن يقال في ذلك ان الذي يبقى فيه يسير معفونه كآثر الحاحم وهذه اكد لان السيف يفسد بالغسل والحاجة الى مباشرة الدماء متكررة وبالله التوفيق اه منه بلفظه ونص الحمى وقال أبو محمد عبد الوهاب ان ما يصيب السيف يجزى مسحه لانه ضيق لا يتخلله نجاسة ولان به ضرورة الى ذلك وانه ان غسل فسد فراعى زوال عين النجاسة وهذا هو الصحيح اه منه بلفظه ثم فهم كلام الامام على ذلك مخالف لما صرح به في رسم بيع ولا نقصان عليه من سماع عيسى من كتاب الصلاة مانصه قال وقال مالك يمسح السيف من الدم ويصلي به قلت فلو صلى به ولم يمسحه هل كنت تراه يعيد الصلاة مادام في الوقت قال لا قال عيسى بن دينار يريد اذا كان في الجهاد أو الصيد الذي يكون عيشه قال القاضي اجاز ان يمسح السيف من الدم ويصلي به وان لم يغسله لان اليسير من الدم معفونه فاذا مسحه من السيف لم يبق فيه منه الاقل مما جاوز للرافع ان يقتله بين أصابعه ويمضي في صلاته ولم ير عليه إعادة ان صلى به ولم يمسحه لما مضى عليه السلف من استباز ذلك ومثله وترك التمسح فيه على ما يأتي في رسم جبل حبله من السماع ولان ذلك يكثر ويشق على المجاهد والذي يكون عيشه الصيد وقول عيسى تفسيره وان ان شاء الله اه منه بلفظه فكيف يستقيم أن يفهم قول مالك فيما نقله عنه الباجي يمسح ويصلي به على أن المسح شرط وهو مصحح فيما اتصل به من الكلام بأنه لا يعيد في الوقت من صلى به ولم يمسحه وقد قال في رسم الشريكين من سماع ابن القاسم من كتاب الطهارة مانصه وقال مالك رحمه الله في السيف يقتل به الرجل في سبيل الله فيكون فيه الدم أترى أن يغسل قال ليس ذلك على الناس قال القاضي قال عيسى وكذلك الذي شأنه الصيد وهذا كما قال لانه أمر قدمضى الناس على اجازته وتخفيفه وقد كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلون بأسيا فهم وفيها الدم ولا يبالون بذلك ولو كانوا يغسلون أسيا فهم في عز واتهم أصلا تهم في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وبعده لنقل ذلك وعرف والله الموفق اه منه بلفظه وكل هذا يرجع ان المسح ليس بشرط والله أعلم * (تنبيه) المتبادر من قوله في سماع عيسى قلت فلو صلى به ولم يمسحه الخ أن السائل هو ابن القاسم والحجيب هو الامام وبه صرح أبو محمد في نوادره وقبله ضريح وكذا صرح به ابن يونس ونصه ومن العتبية قال مالك في السيف يقتل به الرجل في سبيل الله فيكون عليه الدم فليس عليه غسله قال عنه ابن القاسم مسحه أو لم يمسحه قال عيسى يريد في الجهاد والصيد لعيشه اه منه بلفظه وفهمه ابن عرفة على أن السائل هو عيسى والحجيب ابن القاسم وتبعه ق فذكر كلامه بحروفه ولم يعزله وهو بعيد من سياق الكلام مع مخالفتهم لفهمه غير واحد من الأئمة والله أعلم (والافصح جميع المشكوك فيه) قول مب قد يقال المنزل منزلة العلم في الطريق الاول هو الظن القوي هذا والمتعين فكان عليه الجزم به وقد نص ابن رشد على أن غلبة الظن كاليقين في مسئلة تفهم هذه منها بالاحرى وسيأتى كلامه بلفظه ان شاء الله عند قوله في القصر ولا منفصل ينتظر رفقة الخ وقوله والحاصل بالتحري ظن غير قوى الخ فيه نظران التحري كما

لكن فهم كلام الامام على ذلك مخالف لما صرح به في العتبية من أنه لا إعادة في الوقت على من صلى به من غير مسح قال ابن رشد وقد كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلون بأسيا فهم وفيها الدم ولا يبالون بذلك اه وهذا كله يرجع ان المسح ليس بشرط والله أعلم (والافصح جميع المشكوك فيه) قول مب وقد يقال المنزل منزلة العلم هو الظن القوي الخ هذا والمتعين فكان عليه الجزم به وقد نص ابن رشد على أن غلبة الظن كاليقين في مسئلة تفهم هذه منها بالاحرى

الآن التحري أى الاجتهاد قد ينشأ عنه الظن القوي أيضا وقد لا ينشأ عنه شيء أصلا كما هو ظاهر فالحق في الجواب عن قول أبي علي
فلو كان الظن يكفي في تعيين النجاسة عند وجود الماء الخ أن يقال لا نسلم (١٠٧) ما ذكر من استواء المحلين لأنه التحري الذي

ذكره عند ضيق الوقت وقلة الماء
لم يشترطوا فيه أن ينشأ عنه الظن
فضلا عن غلبته إذا المسئلة أصلها
لسند ودورها صاحب الذخيرة
وعنها نقلها في ضجج كافي ح
وليس فيها شرط ذلك لفعل الاختيار
والضرورة غير مستويين لأنه في
السعة مأمور بغسل جميع الثوب
الآن يغلب على ظنه نجاسة جهة
بعضها فيغسلها وحدها ويصير
الثوب بذلك طاهرا ولو غسل جهة
واحدة منه فقط من غير ظن قوي
لأعاد الصلاة أبدا وفي الضيق إن
تحري فحصل له ظن غير قوي في جهة
غسلها وإن لم يحصل له ظن أصلا
غسل أي جهة شاء وصلى ثم لا يصير
الثوب بذلك طاهرا بل إذا زالت
الضرورة فلا بد من غسل الجهة
الأخرى وفائدة أمره بغسل الجهة
فيهما أن الثوب بعد غسلها يصير
مشكوكا فيه وقبلة كان محقق
النجاسة ولا شك أن الأول أخف
وهو من باب أداء بعض الواجب عند
العجز عن أداء جمعه وإذا فهمت
هذا علمت أن ما قاله عجم وطفي
هو الصواب والله الموفق وقولت
وقول ز ولا يدخل تحت الإلوهيم
الخ اغيار عليه مأورده مب أن
قرئ يدخل البناء لا فاعل أما ان
بني للمفعول فلا ويكون إشارة لقول
عجم وقد يبحث في غسل الموهوم

ينشأ عنه ظن غير قوي ينشأ عنه الظن القوي وقد لا ينشأ عنه شيء أصلا كما يظهر
بالبدية إذا المراد بالتحري الاجتهاد والنظر إلى القرائن والامارات ولا يلزم من وجوده
وجود ما ذكره ولا عدمه وقد صرح ح في مسئلة الاواني بأنه قد يجتهد ولا يظهر له شيء
وهذا أمر ضروري والحق في الجواب عن بحث أبي علي وهو قوله ولو كان الظن يكفي في
تعيين النجاسة عند وجود الماء مع اتساع الوقت لاستوى محل الاختيار والضرورة أنه
أن يقال لا نسلم ما ذكر من استواء المحلين لأن التحري الذي ذكره عند ضيق الوقت وقلة
الماء لم يشترطوا فيه أن ينشأ عنه الظن فضلا عن غلبته إذا المسئلة أصلها السند ودورها
صاحب الذخيرة وعنها نقلها في ضجج كافي ح وليس فيها شرط ذلك لفعل الاختيار
والضرورة غير مستويين لأنه في السعة والاختيار مأمور بغسل جميع الثوب الآن يغلب
على ظنه نجاسة جهة بعضها فيغسلها وحدها ويصير الثوب بذلك طاهرا كما إذا تحقق نجاسة
جهة بعضها ولو غسل جهة واحدة منه فقط من غير ظن أصلا أو مع ظن غير قوي لأعاد
الصلاة أبدا وفي الضيق والضرورة إن تحري فحصل له ظن قوي في جهة معينة غسلها
وصار الثوب طاهرا كحالة السعة وإن حصل له ظن غير قوي في جهة غسلها وإن لم يحصل
له ظن أصلا غسل أي جهة شاء وصلى ثم لا يصير الثوب بذلك طاهرا بل إذا زالت الضرورة
فلا بد من غسل الجهة الأخرى أو الصلاة بثوب آخر وفائدة أمره بغسل الجهة فيهما أن
الثوب بعد غسلها يصير مشكوكا فيه وقبلة محقق النجاسة ولا شك أن الصلاة بالمشكوك
فيه أولى من الصلاة بالتحقق نجاسته ولو ضاق الوقت وعنده ثوبان أحدهما مشكوك فيه
والآخر محقق لوجب عليه أن يصلي بالمشكوك فيه ويترك المحقق وليس ذلك من باب
الترجيح بل أمر بح بل من باب أداء بعض الواجب عند العجز عن أداء جمعه لأنه في السعة
مأمور بغسل جميع الثوب فلما تذر عليه لضيق الوقت ذلك وجب عليه غسل ما أمكنه
ثم صار الثوب بأداء هذا البعض الممكن مشكوكا فيه بعد أن كان محققا للنجاسة لاحتمال
أن تكون الجهة النجسة هي التي غسلت وإذا فهمت هذا علمت أن ما قاله عجم وطفي
هو الصواب والتحقيق وإن ما ألزمهم ما أبوعلي من استواء محلي السعة والضيق ليس
بسد يدوان زعم أنه دقيق وبالله سبحانه الهداية والتوفيق (بخلاف ثوبه في تحري)
قول مب عن أبي علي أجيب بأن قوله هنا في تحري دليل على أنه ظن أحدهما طاهرا لأن
هذا حقيقة التحري فيه نظر ظاهر إذ كيف يكون التحري هو الظن والظن من مسببات
التحري ولا يصح أن يكون التحري الظن لالغة ولا شرعا في الصحاح مانصه ومنه اشتق
التحري في الأشياء ونحوها وهو طلب ما هو حرى بالاستعمال أه منه بلفظه وفي
القاموس مانصه وتحراه تعمدته وطلب ما هو حرى بالاستعمال أه منه وفي المصباح
مانصه تحريت الشيء قصده وتحرير الأمر طلبت أخرى الأمر بن وهو أولاه ما أه

الخ فتأمل والله أعلم (بخلاف ثوبه الخ) قول مب لأن هذا حقيقة التحري الخ فيه نظر إذ كيف يكون التحري هو الظن
والظن من مسببات التحري فلا يصح أن يكون التحري هو الظن لالغة ولا شرعا لأنه في اللغة طلب ما هو حرى بالاستعمال كما في
الصحاح والقاموس والمصباح

وهذا هو معناه في اصطلاح الفقهاء أيضا فقلت والظاهر في الجواب عن سؤال أبي علي أن الإصاغة هنا محقة وانما الشك في محلها كافي زعمه بقوله والافجيع مع المشكوك فيه نعم ان نشأ عن التحري الظن القوي بعمل عليه ولا اشكال والله أعلم وقول مب بعد ذكر كلام أبي علي وهو ظاهر خلاف ما في ح يحتمل أن يكون أشار بالخالفه بينهما الى ما صرح به ح من أن التحري انما هو مع الضرورة والى ما أفاده كلام أبي علي من انه مع الاختيار لا حالته على ما يأتي ويحتمل أن يكون أشار الى ما صرح به أبو علي من أنه اذا لم يظن شيئا يتضح أحدهما ويصل به الى ما اقتضاه ظاهر كلام ح من أنه يصل به من غير نضح وعلى كل في استظهاره ما لابي علي نظر أما على الاحتمال الاول فلان ما ذكره أبو علي أن حمل على ظاهره انما يتمشى على طريقة ابن شاس ومن وافقه وهي مرجوحة وأما على الثاني فلان ح لم يصرح (١٠٨) بنفي النضح وعلى تسليم أنه صرح به فاقاله هو الظاهر لا ما قاله أبو علي

منه بلفظه وهذا معناه أيضا في اصطلاح الفقهاء كما هو صريح كلام الشراح هنا وفي غير ما موضح وقول مب بعد ذكره كلام أبي علي وهو ظاهر خلاف ما في ح لم يبين وجه مخالفة ما بين كلامي أبي علي وح فإن حاصل كلام أبي علي الذي ذكره انه ان ظن ان أحدهما هو الظاهر صلى فيه ولا يصل بالآخر وان نضح لان النضح مع الشك لا مع الظن واذا اجتمع فلم يقع له ظن نضح أحدهما وصل في فيه والذي في ح بعد انتقال هو مانسه والظاهر ان معنى قول مالك يصل في أحدهما أي بعد أن يحري ولا ظن أحدا يجيز له الصلاة في أحدهما بلا تحريم إمكان التحري اللهم الا اذا تحري أي اجتمع فلم يترج أحدهما على الآخر فحينئذ يصل في أحدهما وعلى هذا فهو موافق للقول الذي مشى عليه المصنف وقوله ان وجد ثوبا أعاد في الوقت لا ينافي ذلك كما قال غ اذهب على جهة الاستحباب كما ذكره ابن رشد ويرج ما ذكره صاحب الطراز وابن هرون أن التحري انما هو مع الضرورة وهو الظاهر فينبغي أن يعقد اذا لفرق بين الثوبين والثوب الواحد اه منه بلفظه فيحتمل أن يكون أشار بالخالفه بينهما الى ما صرح به ح من أن التحري انما هو مع الضرورة والى ما أفاده كلام أبي علي من أنه مع الاختيار لا حالته على ما يأتي ويحتمل أن يكون أشار الى ما صرح به أبو علي من أنه اذا لم يظن شيئا يتضح أحدهما ويصل به الى ما اقتضاه ظاهر كلام ح من أنه يصل به من غير نضح وعلى كل احتمال ففي اختياره واستظهاره ما لا يلى على ما لح نظر ظاهرا ما على الاحتمال الاول فلان ما ذكره أبو علي ان حمل على ظاهره انما يتمشى على طريقة ابن شاس ومن وافقه وقد علمت انها خلاف الراجح وأما على الاحتمال الثاني فلان ح لم يصرح بنفي النضح وعلى تسليم نضريجه به فاقاله هو الظاهر لا ما قاله أبو علي وقياسه هذه على ما يأتي للمصنف لا يصح لان الواجب فيما يأتي أصالة هو النضح والواجب في هذه أصالة هو الغسل وانما ترك لتعذره فصلاته به للضرورة فقط ولو وجد غيره أو ما يغسله به مع اتساع الوقت ما جازله أن يصل به فسيل

وقياسه هذه على ما يأتي للمصنف لا يصح لان الواجب أصالة فيما يأتي هو النضح والواجب أصالة في هذه هو الغسل وانما ترك لتعذره فصلاته به للضرورة فقط ولو وجد غيره أو ما يغسله به مع اتساع الوقت ما جازله أن يصل به فسيل هذا الثوب على الراجح سبيل محقق التحاسة ولم ينص أحد فيما علمنا على أن المصلى ثوب نجس للعجز عن غيره يجب عليه نضجه بل تصوصهم تدل على نفي نضجه ولا معنى له ومما يوضح لك الفرق بين ما هنا وما يأتي أن الثوب اذا نضح في المسئلة الآتية كان سبيله سبيل ما غسل بطلاق بعد تحقق نجاسته والثوب في مسئلة ليس كذلك اذا نضح الصلاة به الامادام مضطرا كما هو صريح كلامهم فاي فائدة في هذا النضح فتأمل والله أعلم (بطهور) قلت قال بعضهم هو صيغة مبالغة فلذا خص به ما كان ظاهرا في نفسه

ومطهر لغيره التونسى خط الما بالسدر يضيقه وصب الماء على الجسد بعد حكمه بالسدر لا يضيقه هذا ابن عرفة وعلى هذا يظهر الثوب النجس بصب الماء عليه بعد طلبه بالصابون اه نقله ق وغيره ابن عبد السلام قولهم لاتزال النجاسة بالاطلاق عند الا كتر يدل على أن ازالتها تعبد وقولهم لا يفتقر زوالها الى تبيد اهلهم المعقولة المعنى فهو تناقض ابن ناجي ما ذكره صحيح وقد أوردته في درس كثير من أشياخي فكاهم لم يجب عنه الإجماع لا يصلح اه قال ح وأجاب بعضهم بأن الإزالة من باب التروك وليس في التركة تبيد فتأمل اه وأجاب المقرئ في قواعد بأن ازالة النجاسة فيها شائبة المعقولة والتعبد ونقل ح عن ابن عبد السلام أن التعبد فيما تقع به الإزالة لا يلزم منه التعبد في الإزالة نفسها وأيضا فطهارة الخبث من باب ما تكون صورة فعله كافية في تحصيل مصلحته بخلاف طهارة الحدث فلا يربق على الموضع النجس ما أوزل عليه مطر طهر

(ولو زال الخ) قول مب وهو غير ظاهر الخ بل الظاهر ما قاله ح لان ازالة النجاسة بالماء المضاف مثلاً متيقنة اذ لا يبقى بعد اتقان الغسل به في المحل منها أثر أصلاً بخلاف ازالته بالمسح (١٠٩) لانه وان بولغ فيه لا يخلو المحل من أثر ضعيف

وقد تقرر ان الخف والنعل اذا دل كما يجوز المشي بهم ما في المسجد المحب ولا يجوز في المحصر أو الملبط لانهم ما يتلونان بما يصيبهم من المرور عليهم ما بذلك فهذا التعليل مع أن الموضوع أنهم ما دل كما حتى لم يبق بهم ما شيء يخرج به المسح يشهد لما قاله ح والله أعلم وقول مب ومقتضى المصنف انه لا يتنجس الخ فيه نظر والظاهر ان المصنف انما أراد ازالته بما شأنه أن يذهب العين أصلاً وليس الاناء من البول مثلاً لانهم لا يذهب معه ذلك بدليل انه لو بل المحل يبل يسير لو جده فيه أحد أوصاف النجاسة فتأمل والله أعلم (وان شك الخ) قول ز والظن كالشك الخ مثله في ح عن النوادر وحله ح على غير القوي فلا ينافي ما قدمه مب عند قوله بخلاف ثوبه عن أبي علي من انه لا ينضح مع الظن ومثله في المعيار عن العقباتي لحمله على القوي المزاحم لليقين والله أعلم (نضح) فعله من بالي ضرب ونفع كما في المصباح ونحوه في حاشية السيوطي على الموطأ وبه يرد ما في تكميل غ على ابن الفاكهاني في شرح العمدة من ان قوله صلى الله عليه وسلم وانضح فرجك هو بكسر الصاد قال ولا يكاد قرأ الحديث يقرؤنه الا بالفتح وهو خطأ فليحذر منه اه (كالغسل) أل فيه عهدي

هذا الثوب على الراجح سبيل محقق النجاسة ولم ينص أحد فيما علمت على ان المصلي يتوب نجس للعجز عن غيره يجب عليه نضجه بل نصوصهم تدل على نفي نضجه ولا معنى له وما يوضح لك الفرق بين ما هنا وما يأتي أن الثوب اذا نضح في المسئلة الآية جازت الصلاة به بعد ذلك مطلقاً وكان سبيله سبيل ما غسل بطلق بعد تحقق نجاسته وهذا الثوب في مسئلتنا ليس كذلك اذ لا تنضح الصلاة به الا مادام مضطراً كما هو صريح كلامهم فأى فائدة في هذا النضح الذي زعمه أبو علي فالصواب ما أفاده كلام ح على كلا الاحتمالين لما قاله أبو علي وان استظهره مب والله أعلم (ولو زال الخ) قول ز ورد ح فيه شيء متوب مب ما قاله ز وقال فيما قاله ح انه غير ظاهر لان عين النجاسة قد زالت ولم يبق الا الحكم فهو من هذا الباب اه والظاهر ما قاله ح وفي قياس محل الاستجمار على المحل الذي أزيلت منه النجاسة بما طاهر مضاف نظر ظاهر لان ازالة النجاسة بالماء المضاف مثلاً متيقنة اذ لا يبقى بعد اتقان الغسل به في المحل منها أثر أصلاً بخلاف ازالته بالمسح لانه وان بولغ به حتى لا يتعلق بما وقع به المسح أثر لا يخلو المحل من أثر ضعيف وهذا أمر يدرك بالمشاهدة وما يشهد له ما مر عند ح وز نفسه وسلم مب من أن الخف أو النعل اذا دل كما يجوز المشي بهم ما في المسجد المحب ولا يجوز في الملبط أو المحصر لانهم ما يتلونان بما يصيبهم من المرور عليهم ما بذلك فتعليلهم المنع بذلك مع أن الموضوع أنهم ما دل كما حتى لم يبق بهم ما شيء يخرج به المسح دليل واضح لاحتواء ما قاله ح فتأمل بانصاف والله أعلم وقول مب ومقتضى المصنف انه لا يتنجس بوضعه في محل البول بعد جفافه حيث لم يبق فيه الا الحكم في كون ذلك مقتضى المصنف نظر والظاهر ان المصنف انما أراد ازالته بما شأنه أن يذهب العين أصلاً وليس الاناء من البول مثلاً لانهم لا يذهب معه ذلك ولو بل المحل يبل يسير بعد يسير لو جده فيه طم النجاسة أو ريجها أولونها بخلاف ما غسل بمضاف فتأمل بانصاف ويشهد لما قلته ما يأتي للعقباني متصلاً بهذا (وان شك في اصابته الخ) قول ز والظن كالشك سلمه مب بسكوته عنه مع أنه نقل قبل بقرين عند قوله بخلاف ثوبه الخ عن أبي علي ما نصه ولا ينضح مع الظن وأقره أيضاً وقال ز مثله في ح عن النوادر وما لا يبي على نحوه في المعيار عن العقباتي لانه سوى بين اليقين والظن في نوازل الطهارة من المعيار ما نصه وسئل سيدي فاسم العقباتي عن اصاب ثوبه بلل ورقة في فراش نجس لم يجد غيره وكذلك استأريت الشعر النجس يتل ويصيب باله الثوب فأجاب ان علم أو ظن ان بلة الثوب لاقت المحل النجس من الفراش حكم بتنجيس ثوبه وكذلك يحكم بتنجيس ما أصاب أمتاريات الشعران عرف نجاسة ما أصاب الثوب منه والستر والثوب مبتلأه منه بلنظرة والظاهر ان يقيد الظن في كلامه بالقوي المزاحم لليقين ويحمل الظن في كلام النوادر على غير القوي كما حله على ذلك ح فينتقان والله أعلم (وان ترك أعاد الصلاة كالغسل) ما حره طفي هنا على عادته هو

وهو على حذف مضاف متعلق بحذف ذوق ذعت لمفعول مطلق محذوف والتقدير أعاد الصلاة أعادة كعادته ترك الغسل المتقدمة في قوله والا أعاد الظاهرين للاصفرار واطلاقه في الترك يشهد بمدحهم والجهل وحينئذ فهو ما شى على قول مالك

الحق الذي لا شك فيه وما ذكره من أن التشبيه في كلام المصنف غير تام ظاهر بيادى
الرأى ولكن من تأمل وأعطى الالفاظ حقها أظهر له أنه تام لان الالف واللام في قوله
كالغسل للعهد ولا خفاء أن قوله كالغسل على حذف مضاف وهو متعلق بمحذوف
نعت لمفعول مطلق محذوف والمعنى أعاد الصلاة أعادة ترك الغسل المتقدمة
في قوله والا أعاد الظاهر من للأصفرار واطلاقه في الترك يفيد أنه سواء كان عمدا أو جهلا
أو سهوا فالمصنف رحمه الله معتد مذهب ابن القاسم مع كون التشبيه تاما فتأمل
فانه حسن وقول ز ونضح بمعنى رش من باب ضرب الخ مانسبه للقاموس والصحيح هو
كذلك فيه ما ولما ذكره في تكميله كلام الجوهرى قال مانصه ابن الفاكهاني في شرح
العمدة في قوله صلى الله عليه وسلم وانضح فرجك هو بكسر الصاد ولا يكاد قراء الحديث
يقروونه الا بالفتح وهو خطأ فليحذر اه بلفظه ❀ قلت في كل من التخطئة وتسليمها تظن
اقول المصباح مانصه تضح الثوب من بابي ضرب ونفع وهو البلب بالماء والرش اه منه
بلفظه وفي تنوير الحوالا مانصه ووضبطه النووى بكسر الصاد قال الزركشى واتفق في
بعض مجالس الحديث أن الشيخ اباحيان قرأه بفتح الصاد فرد عليه السراج الدينورى
وقال نص النووى على انه بالكسر فاساء ابو حيان وقال حق النووى ان يستفيد هاهنا
والذى قلت هو القياس قال الزركشى وكلام الجوهرى يشهد لما قاله النووى لكن نقل
عن صاحب الجمع أن الكسر لغة وان الافصح الفتح اه منه بلفظه وما نقل عن صاحب
الجمع غريب اذ كيف يكون الفتح افصح وصاحب الصالح والقاموس لم يذكره أصلا والله
أعلم ❀ (تنبيهات الاول) ❀ مانسبه للشارح وت لابن القاسم من وجوب الاعادة هو
ظاهر نقل اللغوى ونصه واختلاف اذا صلى ولم ينضح فقال ابن القاسم في المجموعة والعتبية
يعيد الصلاة وبه قال سحنون وعيسى بن دينار وقال اشهب في سماع أبي زيد من ابن القاسم
وابن نافع في شرح ابن مزين وابن المباحشون في الواضحة لا اعادة عليه وهذا الاختلاف
فمن اصابته نجاسة فغسل ما رأى ولم ينضح بقتية الثوب وقال ابو محمد عبد الوهاب النضح
استحباب وهو أحسن ولو كان ذلك على الوجوب لوجب الغسل اه منه بلفظه
❀ (الثاني) ❀ أطبق من وقتت على كلامه هنا على نسبة الاعادة في الوقت مطلقا لابن القاسم
وسحنون وعيسى وكلام ابن رشد يفيد أنه مذهب مالك وقوله في غير ما موضع في رسم
البرز من سماع ابن القاسم من كتاب الطهارة مانصه وسئل مالك رحمه الله عن الرجل يتبول
الدابة قريبا منه فيشك أن يكون اصابه من بولها فقال ان استيقن أنه اصابه ولم يره غسل تلك
الناحية وان شك نضح وهو مجزئ عنه قال القاضى وهذا على أصله الذى قرره في غير
ما موضع أن ما شك في نجاسته من الثياب يجزئه فيه النضح فان لم يفعل أعاد في الوقت
واختلف اذا وجد في ثوبه احتملا ما فغسل ما رأى وترك أن ينضح ما لم يره فقال في سماع أبي
زيد يعيد في الوقت وقال ابن حبيب لا اعادة عليه لان النضح ههنا التطيب النفس وهو قول
ابن نافع في تفسير ابن مزين وبالله التوفيق اه منه بلفظه (الثالث) في ابن عرفة مانصه
وفي اعادة تاركه في الوقت بالثمان كان ناسيا والافيدا اعيسى مع سحنون وابن القاسم

وابن القاسم وسحنون وعيسى مع
كون التشبيه تاما فتأمل والله أعلم
❀ (تنبيه) ❀ مانسبه للشارح وقت
لابن القاسم من وجوب الاعادة
هو ظاهر قول اللغوى واختلاف اذا
صلى ولم ينضح فقال ابن القاسم في
المجموعة والعتبية يعيد الصلاة وبه
قال سحنون وعيسى بن دينار وقال
أشهب وابن نافع وابن المباحشون
لا اعادة عليه اه ❀ قلت ويحتمل
أن يحتمل على الاستحباب فيوافق
نقل غيره والله أعلم وصدر الباجي
بقول ابن حبيب واقتصر عليه ابن
يونس وساقه كآفة المذهب ونصه
قال ابن حبيب فان صلى ولم ينضح
أعاد الصلاة أبدا في العمد والجهل
وأما في السهو ففي الوقت اه

مع سماعه موسى فيما لم يره في ثوب احتلم فيه والقريتين مع ابن المباحشون وابن حبيب
 قاتلا مع ابن رشد عن ابن نافع لا يعيد من تركه فيما لم يره من ثوب احتلم فيه اه منه بلفظه
 كذا وحده فيما وقفت عليه من نسجه وهو ظاهر ووقع في نقل طفي له خلل في عزو القول
 الثالث لانه نقله بلفظ وابن حبيب قاتلا لا يعيد من تركه فيما لم يره من ثوب احتلم فيه مع
 ابن رشد عن ابن نافع اه قاتلهم كلامه أن ابن نافع قاتل بوجوب الاعادة كابن حبيب مع
 ان اللغوي نسب له ثني الاعادة مطلقا وابن رشد انما نسب له موافقة ابن حبيب في ان
 صاحب الاحتلام اذا غسل ما رأى ولم ينضح ما لم يره لا اعادة عليه وكلام ابن عرفة على
 ما نقلناه سالم من ذلك الا بهام موافق لكلام ابن رشد فيما نسب له لابن نافع والله أعلم
 * (الرابع) قول ابن عرفة مع سماعه موسى كذا فيما وقفت عليه من نسجه وكذا نقله طفي
 وأقره وفيه تطرؤ صوابه وسماع أبي زيد كما تقدم في كلام ابن رشد ولاني قد تتبعت سماع موسى
 مسئلة مسئلة فلم أجدها فيه وانما وجدتها في سماع أبي زيد وهي المسئلة الثانية منه
 ونصها وقال فين قام من نومه وقد أصابه احتلام فعسل ما أصاب منه ثوبه ولم يرش وصلى
 بذلك الثوب فقال يرش الثوب ويعيد كل صلاة صلاها في ذلك الثوب اذا كان في وقتها وما
 فات الوقت فلا اعادة عليه فيه اه منه بلفظه وسماع أبي زيد بنسبه أبو الوليد الباجي ويأتي
 نصه قريبا ان شاء الله * (الخامس) صدر الباجي بقول ابن حبيب واقصر عليه ابن يونس
 وساقه كانه المذهب ونصه وقال اي مالك في المدونة وان شك أصابه شيء أم لا ينضح بالماء
 والنضح من أمر الناس وهو طهر لئلا يمشك فيه وقد نضح النبي صلى الله عليه وسلم
 الحصى الذي اسود من طول ما لبس وغسل عرما رأى من الاحتلام في ثوبه ونضح ما لم ير
 قال ابن حبيب فان صلى فيه ولم ينضحه أعاد الصلاة أبدا في العمد والجهل وأما في السهو وفي
 الوقت اه منه بلفظه والله أعلم * (السادس) كلام ابن رشد وابن عرفة في مسئلة ترك
 النضح للاحتلام صريح في أن ذلك من قول ابن حبيب ونسبه في المتقى لروايته عن ابن
 المباحشون ونصه وقد قال ابن حبيب عن ابن المباحشون من صلى ولم ينضح ثوبه فان
 كان ذلك غير شك كالجنب والحائض فلا شيء عليه وينضح لما يستقبل وروى ابو زيد
 في العتبية عن ابن القاسم يعيد في الوقت وكلا القولين معنى على صحة الصلاة وان كان لشك
 في نجاسته فقد قال ابن حبيب ان صلى به جاهلا أعاد أبدا وان صلى به ناسيا أعاد في الوقت
 لان النضح لما شك فيه كالغسل لما يتقن وليس يشبه المحتمل هذا شك وذالك لم يشك وفي
 المجموعة عن ابن القاسم من شك في نجاسة ثوبه فصلى قبل أن ينضحه أعاد في الوقت اه منه
 بلفظه وتامله (واذا اشتبه ظهور الخ) قول ز والاحسن ان يقال ان المحل محل
 ضرورة الخ هو الظاهر وأما قول مب تعليل ح بعدم تحقق نجاسته هو الصواب
 ففيه نظر لان العلة تدور مع معلولها وجودا وعدما وتعليل ح غير مطرد لخروج صور
 كثيرة منه كما اذا كان عددا النجس أربعة وعدد الطاهر اثنتين فاصابة النجاسة في هذه الصورة
 محققة وشبه هذه الصورة كثير فكيف يقال ان تعليله هو الصواب فتأمل بانضاف
 وقول ز اذ لم يعلم عدد الطهر وأيضاً الصواب اسقاط هذا القيد لانه يوجب ان جهل عدد

(واذا اشتبه الخ) قول ز
 والاحسن أن يقال الخ هو الظاهر
 وأما تصويب مب تعليل ح
 ففيه نظر لانه غير مطرد لخروج صور
 كثيرة منه كما اذا كان عدد النجس
 أربعة وعدد الطاهر اثنتين فاصابة
 النجاسة في هذا وشبهه محققة والله
 أعلم وقول ز اذ لم يعلم عدد
 الطهر وأيضاً الصواب اسقاطه
 لايهامه ان جهل عدد

التجس تحت صورتان جهل عدد الطهور أيضا وعلمه وليس كذلك بل جهل أحدهما يستلزم جهل الآخر وعلمه يستلزم علم الآخر فتأمل وقوله في التمة الثانية إذا اشتبه طهور بطاهر الخ مراده أنه يصلي بعدد المتنجس أو النجس والطاهر وزيادة أنه دليل قوله احتياط الاما اقتضاه ظاهر عبارته من أنه يصلي بعدد المتنجس أو النجس فقط وزيادة أنه فتأمل والله أعلم * (فصل) * قول ز وبلوغ دعوة النبي صلى الله عليه وسلم ظاهره وان لم تبلغه المعجزة وهو ظاهر حديث مسلم من فوعا والذي نفس محمد بيده لا يسمع بي أحد من هذه الأمة يهودي (١١٣) ولا نصراني ثم يموت ولم يؤمن بالذي أرسلت به الا كان من أصحاب النار

التجس تحت صورتان جهل عدد الطهور أيضا وعلمه وان حكمهما مختلف وليس بصحيح بل جهل عدد التجس يستلزم جهل عدد الطهور وعلم عدد الطهور يستلزم علم عدد التجس فتأمل وقوله في التمة الثانية إذا اشتبه طهور بطاهر ومتنجس أو نجس فكما إذا اشتبه بتنجس الخ عبارة فيها قلق لانهم اتوهم انه يصلي بعدد المتنجس أو النجس فقط وزيادة أنه وليس بمراد بل مراده أنه يصلي بعدد المتنجس أو النجس والطاهر وزيادة أنه ويدل على ان هذا مراده قوله احتياط فان الاحتياط انما هو بما ذكرنا لاجبا اقتضاه عبارته والله أعلم * (فصل فرائض الوضوء) *

قول ز وبلوغ دعوة النبي عليه الصلاة والسلام الخ ظاهره أن بلوغ الدعوة كاف وان لم تبلغه المعجزة وهو ظاهر الحديث في باب آيات النبي صلى الله عليه وسلم من كتاب الايمان من صحيح مسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال والذي نفس محمد بيده لا يسمع بي أحد من هذه الأمة يهودي ولا نصراني ثم يموت ولم يؤمن بالذي أرسلت به الا كان من أصحاب النار قال الامام أبو الفضل في الاكمال مانصه فيه دليل على أن من في أطراف الارض وجزائر البحر المنقطعة ممن لم تبلغه دعوة الاسلام ولا أمر النبي عليه السلام ان يخرج عنه في عدم الايمان به ساقط لقوله عليه السلام لا يسمع بي اذ طريق معرفته والايمان به عليه السلام مشاهدة بمعجزته وصدقه أيام حياته أو صحة النقل بذلك والخبر لمن لم يشاهده أو جاء بعده بخلاف الايمان بالله تعالى وتوحيده الذي يتوصل اليه بمجرد النظر الصحيح والسليم اه قال الابي صدر كلامه يقتضي أن شرط الايمان به بلوغ الدعوة وتعليله يقتضي انه بلوغ المعجزة والاول ظاهر الحديث ولكن فسر بعضه بالحديث فقال أي لا يسمع بي وتبين له معجزتي وكان الشيخ يقول انما الشرط بلوغ الدعوة لا بلوغ المعجزة ولا يبعد أن يكون العيران أو بعض الجزائر المنقطعة من لم تبلغه الدعوة وحكمهم أن لا يخرج كاذر وهو أصل مجمع عليه لقوله تعالى وما كذب عذرين

قال عياض في اكمال فيه دليل على أن من في أطراف الارض وجزائر البحر المنقطعة ممن لم تبلغه دعوة الاسلام ولا أمر النبي عليه الصلاة والسلام أن يخرج عنه في عدم الايمان به ساقط لقوله عليه السلام لا يسمع بي اذ طريق معرفته والايمان به عليه السلام مشاهدة بمعجزته وصدقه أيام حياته أو صحة النقل بذلك والخبر لمن لم يشاهده أو جاء بعده بخلاف الايمان بالله تعالى وتوحيده الذي يتوصل اليه بمجرد النظر الصحيح والسليم اه قال الابي صدر كلامه يقتضي أن شرط الايمان به بلوغ الدعوة وتعليله يقتضي انه بلوغ المعجزة والاول ظاهر الحديث ولكن فسر بعضه بالحديث فقال أي لا يسمع بي وتبين له معجزتي وكان الشيخ يقول انما الشرط بلوغ الدعوة ولا يبعد أن يكون باطراف العيران أو بعض الجزائر المنقطعة من لم تبلغه الدعوة وحكمهم أن لا يخرج كاذر وهو أصل مجمع عليه لقوله تعالى وما كذب عذرين

الآية وغيرها ولهذا الأصل نقطع أن ياجوج وما جوج بالغتهم الدعوة لما صح في بعث أهل النار انهم فهم يعذبون وقيل انه صلى الله عليه وسلم أنذرهم ليلة الاسراء وكان بلوغ الدعوة شرط فكذا فهم التكليف فان وجد من الاعاجم من لم يقمهم فهو بمنزلة من لم تبلغه الدعوة اه قلت وقول ز وعدم الحائل على الاعضاء أي كالدهن المتجسد مثلاً وأما الزيت الموجب لتقطيع الماء فلا بعد حائلاً قاله الصفتي وفي ق أما الادهان على أعضاء الوضوء فان كانت غليظة جامدة تمنع ملاقات الماء فلا بد من ازالته وان لم تكن كذلك صححت الطهارة اه (ومنايات شعراخ) قلت قول ز لقول ابن العربي يجب غسل جزء الخ بلغز به فيقال لنا فرض يغسل ويسح فيقال في جوابه هو الحديثين الرأس والوجه

(تظهر البشارة) قول ز عند
المواجهة الخ يحمل كل من
المواجهة والتخاطب عندهم قال
به على العرف فلا يقال فيه اجمال
لان كلامهما يكون في القرب
والبعد وقوله وعزات عند
التخاطب لابن بشير وكفى به حجة
قال تو اقتصر على ذلك أيضا
ح وقوله طي وهو الظاهر من
جهة النظر لانه قد لا تظهر البشارة
عند المواجهة منع ظهورها عند
التخاطب اه (بتحليل أصابعه)
اقتصر على الوجوب لما نقله في
ضح عن ابن راشد من انه المشهور
مع انه نقل فيه عن الذخيرة أن عدم
الوجوب هو ظاهر المذهب وهو
الذي اعتمد في المقدمات فانه عند
تحليل أصابع اليدين من
المستحبات قلنا قال الشيخ
مبارة وقد كنت قديت عن شيخنا
الامام العالم المحقق أبي الحسن
البطوني عن شيخه الفقيه الاجل
قاضى الجماعة بفاس سيدي عبد
الواحد الجدي عن شيخه الامام
العالم سيدي محمد البستي أن
هذا الخلاف انما هو فيما عدا ما بين
السبابة والايهام لشبهه بالباطن
أما ما بينهما فلا خلاف في وجوب
تحليله لانه من جملة ظواهر اليد
الواجب غسله اتفاقا اه والله
أعلم * (فائدة) * ذكر ح هذا
الرواجب والبراجم والاشاجع
وذكر في تفسير بعضها خلافا

فهم التكليف فان وجد من الاعاجم من لم يفهم فهو غفلة من لم تبلغ الدعوة اه منه
بلفظه * (تنبيهات الاول) * قول ح في الفائدة الاولى وقال ابن الجهم كانت اى الطهارة
في أول الاسلام سنة الخ كلام ابن الجهم هذا نقله في المنتقى عن النوادر وجوز فيه احتمالا
آخر ونصه ذكر ابن الجهم أن فرض الوضوء من قبل المدينة في سورة المائدة وكان الطهور بمكة
سنة من النوادر وهذا أمر لوضح لجلنا على ذلك غير انه يحتاج الى نقل صحيح ويحتمل أن
يريد بذلك أنه كان الوضوء بمكة من أمر النبي صلى الله عليه وسلم واردا من قبله وان كان على
الوجوب لكنه لم ينزل فيه القرآن الا بالمدينة والله أعلم وأحكم اه منه بلفظه * (الثاني) *
قوله في الفائدة الثالثة وأجيب بانه حديث ضعيف الخ ممن ذكر تضعيفه أبو الوليد بن
رشد في مقدماته ونصه وقد روى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم توضأ مرة مرة فقال
هذا وضوء لا يقبل الله صلاة الا به ثم توضأ مرتين مرتين فقال هذا وضوء من يضاعف له
الاجر مرتين ثم توضأ ثلاثا ثلاثا فقال هذا وضوءى ووضوء الانبياء قبلى رواه المسيب
ابن واضح عن عمرو بن دينار عن ابن عمر فقال أبو محمد أراه الاصيل ليس هذا ثابت والمسبب
ابن واضح ضعيف وليس يصح عن ابن عمر حديث في الوضوء اه محل الحاجة منه بلفظه
* (الثالث) * قوله وفيه رد على من زعم أنه مختص بها الخ ورد أيضا على مدعى الاختصاص
بحديث البخارى في قصة سارة حين أرادها الجبار وفيه فقامت توضأ الخ انظر فتح البارى
قلت انظر هل يمكن أن يجيب أبو محمد الاصيل ومن وافقه عن هذين الحديثين
بان الوضوء المختص بهذه الامة هو الوضوء الوارد في الآية المبين في الاحاديث الثابتة وليس
في حديث جريح وسارة اللذين في الصحيح بيان لكيفية وضوءنا والله أعلم (تظهر البشارة
تحته) قول ز عند المواجهة وقول من قال عند التخاطب الخ قال شيخنا ج قلت في
التعبيرين اجمال اذ التخاطب والمواجهة كل منهما يكون في القرب وفي البعد ولكن
يحمل على العرف اه من خطه ويفهم من كلام تو أن ما بين التخاطبين أقرب مما بين
المتواجهين فانه قال مانصه ز وكفى به حجة اقتصر على ذلك أيضا ح وقوله طي وهو
الظاهر من جهة النظر لانه قد لا تظهر البشارة عند المواجهة مع ظهورها عند التخاطب اه
فتأمل (أو خلق غائرا) قول مب وما فى الخرشى من أنه من باب التنازع في الحال غير صحيح
الخ ظاهر وان كان فى ح مثل ما نسب للخرشى والله أعلم (بتحليل أصابعه) اقتصر
المصنف على الوجوب لما نقله في ضح عن ابن راشد من أنه المشهور مع أنه نقل فيه عن
الذخيرة أن عدم الوجوب هو ظاهر المذهب وما نقله عن الذخيرة هو الذى اعتمد في
المقدمات ونصها وأما استحباباته فثمان وهى التسمية وجعل الاناء على اليمين وأن
لا يتوضأ فى الخلاء وتحليل أصابع اليدين وتحليل أصابع الرجلين وتحليل اللحية
وقد قيل ان ذلك واجب فى الوضوء عند مالك وليس بصحيح والسؤال عند الوضوء وتجزئ
الاصبع منه اذا لم يجد سواها كما قاله مالك وذكر الله على الوضوء مستحب وبالله التوفيق
اه منها بلفظها وبأنى لهذا زيادة ان شاء الله * (فائدة) * ذكر ح هنا فى التنبيه الثانى
الرواجب والبراجم والاشاجع وذكر فى تفسير بعضها خلافا وقد لفت ماذكره

وتظم في الاصل ما ذكره ح في تفسيرها عن الصحاح بقوله **رواجب** براجم أشاجع * ثلاثة مفاصل الاصابع فأولها أول ثم كذلك * والبدن من أعلى خفق ما هنالك فالرواجب هي مفاصل الاصابع العليا والبراجم هي الوسطى والاشاجع هي السفلى التي تتصل بعصب ظاهر الكف (ونقص غيره) قول ز وهل مثل خاتم الذهب الخ غير ظاهرا إذا لادارة ان أمكن معها بلوغ الماء للمحل مع ذلك (١١٤) في الضيق فلا فرق بين ذهب وفضة محرمة وغير ذلك والله أعلم قاله ج

في تفسيرها عن الصحاح في يتيين من الرجز تقريرا للعقظ فقلت

رواجب براجم أشاجع * ثلاثة مفاصل الاصابع فأولها أول ثم كذلك * والبدن من أعلى خفق ما هنالك

فالرواجب هي مفاصل الاصابع العليا والبراجم هي الوسطى والاشاجع هي السفلى التي تتصل بعصب ظاهر الكف والله أعلم (ونقص غيره) قول ز وهل مثل خاتم الذهب خاتم الفضة المحرم الخ كتب عليه شيخنا ج مانصه غير ظاهرا إذا لادارة ان أمكن معها بلوغ الماء للمحل مع ذلك في الضيق فلا فرق بين ذهب وفضة محرمة وغير ذلك والله أعلم اه من خطه وقوله عن ح والظاهر ان خاتم الحديد والرصاص الخ كتب عليه شيخنا ج مانصه الظاهر ان خاتم الحديد وما ذكره بمنزلة ما يجعله الرماة في أيديهم فان كان واسعا كفت اجالته والا فلا بتمن نزعه وكلام ح يقتضي أنه ان ضاق ولم يرزله لا ينتهي الى عدم الاجزاء وهو غير ظاهر اه من خطه ومآله ظاهر فتأمله والله أعلم وقوله انما يشترط طهورية الماء حال ملافاة العضو وتماه الخ في قوله وتماه نظروا يرد ما نقله ح في التنبيه الثامن عند قوله ولا ينقض ضمير رجل الخ فراجعهم * (تنبيه * الاول) * في اجوبة سيدى عبد القادر القاسى مانصه المسئلة الخامسة التي اتخذها نساء الوقت عادة بل وكذلك بعض الرجال ما الحكم في صلاة الموشومة وهل هو لمعة في الطهارة وكيف ان عالجه ولم يذهب أو بقي أثره هل يعنى عنه وجوابها ان صورة الوشم معلومة وأما ما يتعلق بشأنه فقال ابن حجر تعاطيه حرام بدلالة اللعن ويصير الموضع الموشوم نجسا لان الدم منجس فيه فيجب ازالته ان امكنت ولو بالجرح لان خاف منه تلفا أو فوات منفعة عضو فيجوز ابقاؤه وتكفي التوبة في سقوط الاثم ويستوى في ذلك الرجل والمرأة وقال أيضا وزاد في حديث أبي داود والمستوشمة من غير داء وسنده حسن ويستفاد منه ان صنعت الوشم من غير قصد له بل تداءت مثلا فنشأ عنه الوشم أنه لا يدخل في الزجر اه ومثله عند النووي وهما شافعيان الا أنه لا ينافي في اصول المذهب نظر لان محصله انه ان لم يخف التلف أو فوات منفعة وجبت ازالته ولو بالجرح وان خاف ذلك جاز ابقاؤه وكل منهما غير جار على اصول المذهب لانه اذا خاف ما ذكر فابقاؤه واجب لا جازر كما عبر به ولانه اذا لم يخف ذلك ولكنه يؤدى الى الجرح والمشقة فالجارى على اصول المذهب العقوة باعتبار كون المحل نجسا وباعتبار كون ذلك لمعة أما الاول فلما

وقوله عن ح والظاهر ان خاتم الحديد الخ يقتضى أنه ان ضاق ولم يرزله لا ينتهي الى عدم الاجزاء وهو غير ظاهرا والظاهر ان خاتم الحديد وما ذكره بمنزلة ما يجعله الرماة في أيديهم اه قلت وما استظهره هو الذى في ز فانه قال بعد فان لم ينزعه كفى تحريره ان كان واسعا فان كان ضيقا يمنع وصول الماء لما تحته نزعه قياسا على ما تجعله الرماة في أيديهم اه وقوله انما يشترط طهورية الماء حال ملافاة العضو وتماه في قوله وتماه نظروا يرد ما نقله ح في التنبيه الثامن في ح عند قوله ولا ينقض ضمير رجل الخ فراجعهم * (تنبيه * الاول) * في اجوبة سيدى عبد القادر القاسى نقلا عن ابن حجر أن تعاطى الوشم حرام بدلالة اللعن ويصير الموضع الموشوم نجسا لان الدم منجس فيه فيجب ازالته ان امكنت ولو بالجرح لان خاف منه تلفا أو فوات منفعة عضو فيجوز ابقاؤه وتكفي التوبة في سقوط الاثم ويستوى في ذلك الرجل والمرأة قال وزاد في حديث أبي داود والمستوشمة من

غير داء وسنده حسن ويستفاد منه أنها ان صنعت الوشم من غير قصد له بل تداءت مثلا فنشأ عنه الوشم أنه لا يدخل في الزجر اه ومثله عند النووي وهما شافعيان الا أنه لا ينافي في اصول المذهب اه وفي قوله رضى الله عنه الا أنه لا ينافي في اصول المذهب نظر لان الجارى عليها أنه اذا خاف التلف أو فوات منفعة فابقاؤه واجب لا جازر وانه ان لم يخف ذلك ولكنه يؤدى الى الجرح والمشقة فعقوة عنه باعتبار كون المحل نجسا وباعتبار كون ذلك لمعة أما الاول فلما

من قول المصنف لآل ونور مرجع عسرا مع ما استظهره ح وغيره من أنه ان أمكن ازاله ذلك بنحو صابون لا يجب عليه فكيف مع المشقة العظيمة وأما الثاني فلما في نوازل البرزلي عن السيوري من أنه يرأى القذى من أشفار العين ما يشق جدا اه لا يقال الوشم هو أدخله على نفسه بخلاف القذى لا نأقول ما قدمناه في تعذر شرب الخمر لغیر عذر يدل على الغناء هذا الفرق فراجع على أن حكم الوشم منصوص لاهل المذهب ففي عجم عند قوله وعني عما يعسر الخ مانصه * (تمة) * مما يعسر الوشم قال شيخنا عند قول المصنف وموضع حجامه الخ فرع الوشام نجس حائل يمنع وصول الماء الى البشرة ومع ذلك فقال عبد الوهاب يجوز معه الوضوء والغسل وعليه (١١٥) فيكون من قسم المعفو عنه ولا يعارض هذا ما يأتي عند قول المصنف ونقض

غيره في مسئلة الخبر المتجسد اه وانما في المعارضة لنفي المشقة الشديدة في المداد ونحوه ووجودها في الوشم والله أعلم قلت وفي ختي هنا مانصه وأما الوشم فقال القاضي عبد الوهاب يعني عنه كما نقله الفقيه في شرح العزاية اه وقال الشيخ نو في شرح جامع المصنف مانصه وتجب ازالته أي الوشم والام تصح الصلاة لانه حامل للجحاسة الا أن يخشى على نفسه بازالته فتصح كن عجز عن ازالته وأما القول بأنه لمعة فلذا لم تصح الصلاة فغير ظاهر وان قاله من قاله اه * (الثاني) * بعد أن نقل ح صحة صلاته من وجد في عينيه عماشاً بعد أن صلى ان كان ذلك عينيه قال والظاهر أن كل حائل حكمه كذلك فاذا وجد بعد الوضوء وأمكن أن يكون طراً بعده فانه يحمل على أنه طراً بعده وهذا جار على المشهور فيمن رأى شوبه منيا فانه يعسد من آخر نومة اه أي اذا كان يترجم ثم

من أن ما عسر من لون الجحاسة ويريجها لا يضر مع ما استظهره ح وغيره من أنه ان أمكن ازاله ذلك بنحو صابون لا يجب عليه فكيف مع المشقة العظيمة وأما الثاني فلما في نوازل البرزلي عن السيوري ونصه ويرأى القذى من أشفار العين ما يشق جدا اه لا يقال الوشم هو أدخله على نفسه بخلاف القذى لا نأقول ما قدمناه في تعذر شرب الخمر لغیر عذر يدل على الغناء هذا الفرق فراجع على أن حكم الوشم منصوص لاهل المذهب ففي عجم عند قوله وعني عما يعسر الخ مانصه تمة عما يعسر الوشم قال شيخنا عند قول المصنف وموضع حجامه الخ فرع الوشام نجس حائل يمنع وصول الماء الى البشرة ومع ذلك فقال عبد الوهاب يجوز معه الوضوء والغسل وعليه فيكون من قسم المعفو عنه ولا يعارض هذا ما يأتي عند قول المصنف ونقض غيره في مسئلة الخبر المتجسد اه منه بلفظه وانما في المعارضة بينه وبين المداد ونحوه لنفي المشقة الشديدة في المداد وما أشبهه ووجودها في الوشم والله أعلم * (فائدة وتنبية) * قال في القاموس الخبر بالكسر النفس وموضعه المحبرة بالفتح لا بالكسر وغلط الجوهرى وحكى محبرة بالضم كقبره وقد تشدد الراء وباتعه الخبرى لا الحبار والعالم والصالح ويقع فيه ما لجمع أحبار وجبور اه منه وقال والنفس بالكسر المداد اه ونص الجوهرى الخبر النفس الذي يكتب به وموضعه المحبرة بالكسر اه وما أنكره في القاموس قد أثبت في المصباح لغة ونصه الخبر بالكسر المداد الذي يكتب به واليه ينسب كعب الخبر لكثرة كتابته بالخبر حكاه الازهرى عن الفراء والخبر العالم والجمع أحبار مثل جل وأعمال والخبر بالفتح لغة فيه وجميعه حبور مثل فلس وفلوس واقتصر تغلب على الفتح وبعضهم أنكر الكسر والمحبرة معروفة وفيها لغات اجودها فتح الميم والباء والثانية بضم الباء مثل المأدبة والمقبرة والثالثة كسر الميم لانها آتية مع فتح الباء والجمع المحابر اه منه بلفظه * (فائدة) * قوله في التنبيه الاول على أن حكم الوشم الخ هو واقع في كلام المؤلفين كثير وفي كلام العرب كذلك وفيه قولان فقال الواوغي في كتاب الصيام مانصه فان قلت ما معنى على في قولكم على انه ويقع ذلك في كلام العرب كثيرا قلت صرح ابن الحاجب في أماليه انها بمعنى بل الدالة على الاضراب اه منه

يلبسه والأعاد من أول نومة كما يأتي قلت وأما المداد فقال أبو محمد عن ابن القاسم من توضع على مداد يده أجزأه وعزاه في الطراز رواية محمد وقيد بالكتاب ابن عرفة وقيد بعض شيوخنا بركته وعدم تجسده اذ هو مداد من مضي اه قال ح والذي يظهر أن تقييده بعض شيوخ ابن عرفة مخالف لما ذكره صاحب الطراز أي لانه جعله كالاستثنى من مسئلة الحائل انظر نزهة في ح والله أعلم * (فائدة) * قولنا في التنبيه الاول على أن حكم الوشم الخ هو واقع في كلام المؤلفين وفي كلام العرب وفيه قولان قال الواوغي في كتاب الصيام فان قلت ما معنى على في قولكم على انه ويقع ذلك في كلام العرب كثيرا قلت صرح ابن الحاجب في أماليه أنها بمعنى بل الدالة على الاضراب اه

وقال المحقق الشيخ ياسين ان على ومجروها في محل رفع على أنه خبر لمبتدأ بقدر قبلها أي التحقيق كائن على هذا اه فعلى
 الاول لا تعلق بشئ وتكسر الهمزة بعدها لانها في الابتداء وعلى الثاني العكس فيها وعلى للاستعلاء المجازي وقد نظم ذلك
 في الاصل بقوله وقول ذوى التصنيف بعد جوابهم * على أن هذا شائع ليس ينكر وموضعه رفع على أنه خبر *
 وقال أبو عمرو بن حبيب أنها * للاضراب مثل بل وان ذالا يسر
 (ومسح الخ) قول ز ويشترط نقل (١١٦) الماء له فقط هذا هو الراجح كما صرح به ح آخر كلامه على

بفظه وقال المحقق الشيخ ياسين ان على ومجروها في محل رفع على أنه خبر لمبتدأ بقدر
 قبلها بلفظ التحقيق مصدر حقق بجاءه معلقة وقافين بوزن كلم والمعنى التحقيق كائن
 على هذا اه قلت فعلى الاول لا تعلق بشئ وتكسر الهمزة بعدها لانها في
 الابتداء وعلى الثاني العكس فيها وما هو الجارى على الاسنة فتح همزة أن وعلى للاستعلاء
 المجازي على الثاني وقد نظمت ذلك تقريرا للفظ مع الاشارة الى أن ما لابن الحبيب أقل
 تكلفا فقلت

وقول ذوى التصنيف بعد جوابهم * على أن هذا شائع ليس ينكر
 وموضعه رفع على أنه خبر * لما لفظه التحقيق من قبل يضر
 وقال أبو عمرو بن حبيب أنها * للاضراب مثل بل وان ذالا يسر
 فقول مبتدأ وبعد جوابهم طرفية لى به وعلى ان هذا محكي القول وشائع خبر المبتدأ
 والله أعلم (الثاني) بعد أن نقل نو عن البرزلى عن بعض المتأخرين صحة صلاة من وجد في
 عينيه عماما بعد أن صلى ان كان ذلك غيبه قال بعده مانصه قلت والظاهر ان هذا ليس خاصا
 بالقذى بل كل حائل حكمه كذلك فاذا وجد بعد الوضوء وأمكن أن يكون طرا بعد الوضوء
 فانه يحتمل على انه طرا بعده وهذا جار على المشهور فمن رأى شوبه منيا فانه يبعد من
 آخر نومة اه قلت اطلاقه في أن المشهور أنه انما يعيد من آخر نومة فيه نظر والصواب
 تقييده بما اذا كان ينزعه ثم يلبسه ومع اعتبار هذا القيد فمسئله القذى وشبهه جارية على
 المشهور والله أعلم (ومسح ماعلى الجمجمة) قول ز ويشترط نقل الماء له فقط هذا هو الراجح
 كما صرح به ح آخر كلامه على ذلك ونحوه قول ابن عرفة وجعل ابن رشد مسح رأسه بما
 ناله من رش دون يديه مجزئا عند ابن القاسم خلاف نقل بعض شيوخنا ومن لقيناه عدم
 اجرائه اتفاقا اه منه بلفظه ثم قال بعد هذا مانصه ابن حبيب عن ابن القاسم لا يجزئ
 مسحه بمطر أصاب رأسه ويجزئ بما أصاب يديه اه منه بلفظه * (تنبيه) * قال ابن عرفة
 مانصه والرواية ترك بعضه لا يجزئ ابن مسلمة يجزئ الثلاثان أبو الفرج ثلثه الباجي عن
 أشهب مقدمه ثم قال ابن عبد السلام انما الخلاف بعد الوقوع وما حكاه بعض أشياخي عن
 بعض الاندلسيين انه ابتداء لم أره قلت ظاهر قول المازري ان الخلاف في الواجب ابتداء
 وهو ظاهر عز وابن رشد لأشهب قول الشافعي اه منه بلفظه قلت ما قاله ابن عبد السلام

الدلك قلت وقول مب فاذا
 مسح يده على رأسه وعليها أو عليه
 بل الخ ليس في ح لفظ وعليها
 وانما فيه عن الباجي والفرقان
 ماء المسح يسر فاذا كان على العضو
 المسحوح لم يكن المسح ماسحا
 بالماء الخ وقال قبله عن الباجي
 أيضا ولا يجزئ أن يمر يده جافة على
 بلل رأسه فان ذلك ليس بمسح بالماء
 وانما هو مسح يده حتى ذلك ابن
 حبيب عن ابن الماجشون والذي
 يتوضأ بالمطر يصب يديه للمطر
 فيمسح بالبلل رأسه اه وقال
 ابن عرفة ابن حبيب عن ابن القاسم
 لا يجزئ مسحه بمطر أصاب رأسه
 ويجزئ بما أصاب يديه اه وفي
 ح عن ابن رشد أما اذا نصب يديه
 للمطر فخل فيه ما يمكن نقله الى
 وجهه أو غيره غاسلا له ومن بلته
 ما مسح به رأسه فلا اختلاف في
 صحة وضوئه اه وقول مب
 على أنه يجزئ عند ابن القاسم على
 ما قال ابن رشد ما قاله ابن رشد
 تعقبه ابن عرفة بقوله وجعل ابن
 رشد مسح رأسه بما ناله من رش

دون يديه مجزئا عند ابن القاسم خلاف نقل شيوخنا ومن لقيناه عدم اجرائه اتفاقا اه وقول ز
 لان الاتيان بالعبادة المختلف فيها الخ ابن عرفة والرواية ترك بعضه لا يجزئ ابن مسلمة يجزئ الثلاثان أبو الفرج ثلثه
 الباجي عن أشهب مقدمه ثم قال ابن عبد السلام انما الخلاف بعد الوقوع وما حكاه بعض أشياخي عن بعض
 الاندلسيين انه ابتداء لم أره قلت ظاهر المازري أن الخلاف في الواجب ابتداء وهو ظاهر عز وابن رشد لأشهب قول الشافعي
 اه وبما قاله ابن عبد السلام

صرح الخمي ونصه ولا خلاف أنه يؤمر بمسح جميع الرأس ابتداء الحديث واختلاف إذا اقتصر على بعضه على أربعة أقوال انتهى ونقله غ في تكميله متعقباً به على ابن عرفة وظاهر كلام ابن العربي في أحكامه يوافق ما قاله الخمي والله أعلم **قلت** والدليل لنا على وجوب مسح جميع الرأس التمسك بظاهر القرآن وفعله عليه الصلاة والسلام في الموطأ والصحاحين أنه صلى الله عليه وسلم مسح رأسه بيديه فأقبل بهم ما وأدبر بدأ بمقدم رأسه ثم ذهب بهم إلى قفاه ثم ردهما حتى رجع إلى المكان الذي بدأ منه وأما القرآن فقوله تعالى وامسحوا برؤوسكم لأن الباء للإصاق وما كونهما للتبعض فلم يصحهما أهل اللغة وقال ابن جني لا يعرفه أصحابنا البصريون وقال بعضهم لم أر أحداً نقله عن الكوفيين ولا عن غيرهم وحكي أن محمد بن عبد الحكم قال للامام الشافعي لم اكتبته بمسح بعض الرأس والله تعالى يقول وامسحوا برؤوسكم فقال لأن الباء للتبعض فقال له وما تصنع بقوله تعالى في آية التيمم فامسحوا بوجوهكم فلما قام من عنده قال الشافعي رضي الله عنه أنا وأدان يكون لي ولد مثله وعلى ألف دينار لأجد لها وفاء وقول ز وفي كلام زروق ما يفيد يشير إلى ما ذكره سيدي زروق عن شيخه القوري أنه قال اني أفتي النساء بالمسح على الخفاء لا إذا امنعن من ترك الصلاة وارتكاب الخلاف أو لم يترك الصلاة اه يعني قول ابن حنبل ومن وافقه بجواز المسح على الخمار والعمامة اختياراً بشرط لبس ذلك على طهارة وحصول (١١٧) المشقة في زرعهما والله أعلم * (فرع) *

قال ابن حبيب وقد انتهى أن تصل المرأة شعرها بشئ اه قال غ في تكميله تأمله مع ما في رسم الجنائز من سماع القرينين من كتاب النكاح سئل مالك عن المرأة تجعل في أطراف رأسها الصوف تمسك به المشط قال لا بأس به الشعر شعرها ابن رشد أي تجعله في أطراف شعر رأسها تستبق به أثر المشط وهو الترحيل فتقيه بذلك من الشعث فلم يره بأساً ان لم تصله بشعر غير هذا الذي فيه انتهى اه فانظر هل تواردا على محل واحد أو التكرير خلاف اتفاق الشعث

به صرح الخمي ونصه ولا خلاف أنه يؤمر بمسح جميع الرأس ابتداء الحديث واختلاف إذا اقتصر على بعضه على أربعة أقوال اه محل الحاجة منه بلفظه ونقله غ في تكميله متعقباً به على ابن عرفة وظاهر كلام أبي بكر بن العربي يوافق ما قاله الخمي انظره في الأحكام في سورة المائدة والله أعلم (ولا ينقض ضفره الخ) هو ينقض الضاد المجمة القتل لا بالطاء المشالة اذ لا يصح هنا * (تنبيه) * قال ابن حبيب وقد انتهى أن تصل المرأة شعرها بشئ اه قال غ في تكميله عقبه ما نصه قلت تأمل قوله نهى ان تصل المرأة شعرها بشئ مع ما في رسم الجنائز من سماع القرينين من كتاب النكاح سئل مالك عن المرأة تجعل في اطراف رأسها الصوف تمسك به المشط قال لا بأس به الشعر شعرها ابن رشد أي تجعله في أطراف شعر رأسها فتستبق به أثر المشط وهو الترحيل فتقيه بذلك من الشعث فلم يره بأساً ان لم تصله بشعر غير هذا الذي فيه انتهى اه فانظر هل تواردا على محل واحد أو التكرير خلاف اتفاق الشعث وعلى كل حال فلا تمسح على حائل وفي الحديث نهى عليه السلام عن الزور قال قتادة يعني ما يكثر به النساء أشعارهن من الخرق عياض وأما ربطه بنواصي الحرير الملونة وشبهها مما لا يشبه الشعر فليس هو من الوصل ولا هو مقصوده وإنما

وعلى كل حال فلا تمسح على حائل وفي الحديث نهى عليه السلام عن الزور قال قتادة يعني ما يكثر به النساء أشعارهن من الخرق عياض وأما ربطه بنواصي الحرير الملونة وشبهها مما لا يشبه الشعر فليس هو من الوصل ولا هو مقصوده وإنما هو للتجميل والتحسين كما يشد في الأواسط اه **قلت** في الصحاحين لعن الله الواصلة والمستوصلة والواشمة والمستوشمة وظاهره أنه لا يجوز تكرير الشعر بشعر آخر أو بخيوط أو خرق وهو مذهب الجمهور وفي ق قال مالك الوصل بكل شئ ممنوع اه وذهب الليث ونقله أبو عبيد عن كثير من الفقهاء أن الممنوع هو وصل الشعر بالشعر أو ما يغيره من خرق وغيره فلا يدخل في النهي وبه قال أحمد وابن جبير وكثير من الفقهاء وفي حديث سعيد بن جبير عند أبي داود بسند صحيح قال لا بأس بالقرامل وهي بالقاف والراء والميم واللام نبات طويل القروعين والمراد به هنا خيوط الشعر من خرايا وصوف تعمل صفائر تصل بها المرأة شعرها ومنهم من أجاز الوصل مطلقاً إذا كان يعلم الزوج وأذنه لكن حديث البخاري أن زوجها أمرني أن أصل في شعرها فقال عليه الصلاة والسلام لا لعن الموصلات حجة عليهم انظر القسطلاني وابن حجر وقال الآبي اعلم ان وصل الشعر حقيقة انما هو ربط شعرة بأخرى وكرامة مالك والاكثر وصله بكل شئ انما هو بناء على ما ذكره الوهاب من ان العلة في ذلك الغرور والتدليس ويندرج في ذلك أن تعلق صفائرها بشعر أو غيره وأما الشئ المسمى بالزروق الذي تصنعه النساء اليوم فليس من وصل الشعر فلا يتناول الحديث لأنه انما هو وضع الشعر

هناك نعم يمنع من جهة الدلالة اهـ (١١٨) (الثلاثين الخ) هذا هو المشهور وروى عبد الوهاب عن ابن القاسم

هو التجميل والتصين كما يشد في الاواسط اهـ منه بلفظه (بكمية الثلاثين الخ) هذا هو المشهور ومقابله ما رواه عبد الوهاب عن ابن القاسم انه ما الكائنتان عند معقد الشرانك وانكر ابن عطية وجود الخلاف في ذلك فانثلا ولكن عبد الوهاب في التلقين جاء بلفظ فيه تحليط وايهام قال غ في تكميله وتبعه ابن فرحون على اختصاص الخلاف باللغة دون الفقه وهما محجوجان بقبول فحول المذهب كالباجي وابن رشد وعياض وغيرهم رواية عبد الوهاب فقها وان كانت مرجوحة اهـ (ونب الخ) جزم هنا بالنسبة مع انه لم ينقله في صحيح الاعن ابن شعبان لكن ماسلكه هنا هو الصواب لانه الذي اعتمده ابن رشد في مقدماته وجعله ابن يونس المذهب ولم يحكم غيره ونسبه ابن العربي لاكثر العلماء وقال انه الحق واقامه في البيان من المدونة ومن قول مالك وابن القاسم في سماع موسى وهذا كله شاهد للتشهير الذي نقله ح عن الشارح في الوسط والكبير والشيخ زروق قلت قال السقطي فلو ترك تحليلها لم يضر اذا تحقق وصول الماء الى ما بين الاصابع اهـ واصله قول ح اذا قلنا لا يجب تحليل اصابع الرجلين في الوضوء ولا في الغسل فلا بد من اتصال الماء بين الاصابع قاله في مختصر الواضحة والله اعلم اهـ وقول ز لشد التصاقها الخ علاه ابن العربي بعله اخرى ونصه قال ابن وهب هو واجب في اليدين مستحب في الرجلين وبه قال اكثر العلماء وقيل انه واجب في الجميع لما روى حذيفة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال خللوا بين الاصابع لا تغللها النار قال المستورد بن شداد رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يدللكم بخصره ما بين اصابع رجله والحق انه واجب في اليدين على القول بالتدليك غير واجب في الرجلين لان تحليلها بالماء يقرح باطنها وقد شاهدنا ذلك وما علمنا في الدين من حرج في أقل من ذلك فكيف في تحليله لنتقرب منه الاقدام اهـ منها بلفظها * (نبيه) جزم المصنف هنا بالاستحباب مع انه لم ينقله في صحيح الاعن ابن شعبان لكن ماسلكه في مختصره هو الصواب لانه الذي اعتمده ابن رشد في مقدماته كما تقدم وجعله ابن يونس المذهب ولم يحكم غيره ونسبه ابن العربي لاكثر العلماء وقال انه الحق واقامه في البيان من المدونة ومن قول مالك وابن القاسم في سماع موسى ونص ما فيه وسئل ابن القاسم عن الذي يتوضأ ونسي غسل رجله فمير به فريدخل فيه ويخوضه هل يجزئه من غسل رجله قال قال مالك اذا ذلك احدي رجله بالآخرى اجزا قال ابن القاسم واذا ذلك احدي رجله بالآخرى وكان يستطيع ذلك فلا بأس به قال القاضي ولا بد في ذلك من تجديد النية لانه لما نسي غسل رجله وفارق الوضوء على انه قد اكمله ارتفعت النية المتقدمة وزعمه تجديد النية وكذا قال في المدونة في الذي يتوضأ وبقي رجله فخاض نهر او غسله ما فيه ان ذلك لا يجزئه الابنية ثم قال وفي ذلك احدي رجله بالآخرى دون أن يغسلها يديه ما يدل على ان الاصابع لا تحلل وقد مضى ذلك في رسم اغتسل على غير نية من سماع ابن القاسم اهـ منه بلفظه وذلك كله شاهد للتشهير الذي نقله ح عن الشارح في الكبير والوسط والشيخ زروق والله اعلم

انما الكائنتان عند معقد الشرانك وانكره ابن عطية فانثلا ان عبد الوهاب جاء بلفظ فيه تحليط وايهام قال غ في تكميله وتبعه ابن فرحون على اختصاص الخلاف باللغة دون الفقه وهما محجوجان بقبول فحول المذهب كالباجي وابن رشد وعياض وغيرهم رواية عبد الوهاب فقها وان كانت مرجوحة اهـ (ونب الخ) جزم هنا بالنسبة مع انه لم ينقله في صحيح الاعن ابن شعبان لكن ماسلكه هنا هو الصواب لانه الذي اعتمده ابن رشد في مقدماته وجعله ابن يونس المذهب ولم يحكم غيره ونسبه ابن العربي لاكثر العلماء وقال انه الحق واقامه في البيان من المدونة ومن قول مالك وابن القاسم في سماع موسى وهذا كله شاهد للتشهير الذي نقله ح عن الشارح في الوسط والكبير والشيخ زروق قلت قال السقطي فلو ترك تحليلها لم يضر اذا تحقق وصول الماء الى ما بين الاصابع اهـ واصله قول ح اذا قلنا لا يجب تحليل اصابع الرجلين في الوضوء ولا في الغسل فلا بد من اتصال الماء بين الاصابع قاله في مختصر الواضحة والله اعلم اهـ وقول ز لشد التصاقها الخ علاه ابن العربي بعله اخرى ونصه قال ابن وهب هو واجب في اليدين مستحب في الرجلين وبه قال اكثر العلماء وقيل انه واجب في الجميع لما روى حذيفة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال خللوا بين الاصابع لا تغللها النار قال المستورد بن شداد رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يدللكم بخصره ما بين اصابع رجله والحق انه واجب في اليدين على

(والدلك) انه واجب في الجميع لما روى حذيفة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال خللوا بين الاصابع لا تغللها النار قال المستورد بن شداد رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يدللكم بخصره ما بين اصابع رجله والحق انه واجب في اليدين على

القول بالتدلك غير واجب في الرجلين لان تحليلها بالما يقرب باطنها وقد شاهدنا ذلك وما عايناه في الدين - من حرج في أقل من ذلك فكيف في تحليل تنقح منه الاقدام اه (وفي حديثه قولان) قلت وقول ز تمة في جواز حلق الرأس حيث لا ضرر وكرهاته قولان الخ اعلم ان الذي دلت عليه الآثار ان المصطفى صلى الله عليه وسلم كان لا يخلق ولا يقصر لغير نسل كما قال العراقي يخلق رأسه لأجل النسل * وربما قصره في نسل وصح الطرطوشي وابن العربي بأن حلق الرأس لغير نسل بدعة وقال الخزولي عن بعضهم اذا تم الاقوم عليه وجب أن يجاهدوا لان ذلك علامة لبدعتهم اه أي لان المصطفى جعله من شعار الخوارج لخبر سيماهم التسييد أي الخلق لكن ذلك لا يدل على المنع لانه لا يحرم علينا جميع ما كان من علامتهم في تلك البلاد وفي ذلك الزمان وقد حكى ابن عبد البر الاجماع على الجواز وفهم الجمهور أن ترك النبي صلى الله عليه وسلم للعلق لم يكن لانه من السنة بل لان ذلك كان عادة قومهم وعرفهم ومن كان عرقه بخلاف ذلك فليعمل على عرقه قال الشيخ عج في حاشيته على الرسالة تمعنا الخ في حاشيته عليها انما يحبس الشعر اليوم غالباً من اخلاقه أو من ليس من أهل العلم أو لغرض فاسد وقليل من يفعله اتباعاً للسنة فيكون الخلق أولى لعدم التشبه بمن ذكره أي خلافاً لمن (١١٩) قال بالمنع أو بالكرهة وليس بمثلها والآلما

جاز في ج ولا عرة والله أعلم وقال السفطي في حاشيته على ابن تركي مانعه قال به بعض شيوخنا يجب حلق الرأس في زماننا هذا لان تركه يوههم أنه من الاولياء ومن ادعى الولاية كاذباً يخشى عليه الموت على الكفر كما قرر الشيخ أي الصمعيدي على كبير الزرقاني كما نقله عنه شيخنا اه * (فرع) * قال ابن فرحون في الغازة فان قلت رجل صلى بلمعة في أعضاء وضوئه ولم يصم بها الماء وهو صحيح الجسم ولا إعادة علمه على المشهور قلت هذا فيمن توضع ثم قشر قشرة من يده بعد الوضوء أو قطعت يده فلا يلزمه غسل موضع القطع ولا غسل موضع القشرة

(والدلك) قول ز فاختلف هل لا يجزئ أيضاً ورواه ابن القاسم عن مالك أو يجزئ وهو قول ابن القاسم نفسه فيه نظير فان الذي رواه ابن القاسم عن مالك انه لا يجزئه هو اذا خفخص الماء به ما وأما اذا دلك احدها ما بالآخرى فروى ابن القاسم عنه أنه يجزئه كما قدمناه اتفاقاً وانما قال بعدم الاجزاء محمد بن خالد انظر ح في الفرع الذي تكلم فيه على الاستنابة وفي الفرع بعده وتأمله وقول مب محتجاً بقول الفاكهاني الدلك امر اراليبدأ وما يقوم مقامها الخ لخصوصية للفاكهاني بذلك بل هي عبارة ابن رشد انظر نصه في ح والله أعلم (وهل الموالاة واجبة الخ) حاصل ما لهم في الموالاة هنا أنه يبنى في النسيان على المشهور بنسبة ولو طال واضطر بواقي العجز والمد فالذي حصله ح ان العجز الحقيقي وهو أن يكره على تفريق الطهارة بما بعد اكرها شرعاً وعرض منه من اتمامها ولم يجد منا ولا أو أعد من الماء ما جزم بأنه يكفي فيه فاهريق له أو غصب منه أو أهرقه هو من غير قصد أو تبين أنه لا يكفي فيه فانه يبنى وان طال اتفاقاً أو على المشهور وأما غير الحقيقي كما اذا أعد من الماء ما ظن أنه يكفي فيه فجزأ ماؤه فانه يبنى الآن يطول بما تجفف فيه الأعضاء المعتدلة في الزمن المعتدل وأما المعتدل ابن فرحون تبعاً لابن عبد السلام ان حكمه حكم العجز الذي ليس بحقيقي وان ابن هرون قال لا يغتفر في العمد الا التفريق اليسير ولا يبلغ به القدر المغتفر في العجز وارتضاء ح وقال

على المشهور ذكره طخ على التهذيب وابن قداح (والدلك) قول ز فاختلف هل لا يجزئ أيضاً ورواه ابن القاسم الخ فيه نظر فان الذي روى ابن القاسم عن مالك انه لا يجزئ هو اذا خفخص الماء به ما وأما اذا دلك احدها ما بالآخرى فروى ابن القاسم عنه انه يجزئه كما في العتبية وانما قال بعدم الاجزاء محمد بن خالد انظر ح في الفرع الذي تكلم فيه على الاستنابة وفي الفرع بعده وتأمله وقول مب محتجاً بقول الفاكهاني الخ لخصوصية للفاكهاني بذلك بل هي عبارة ابن رشد انظر نصه في ح والله أعلم (وهل الموالاة الخ) حاصل ما لهم هنا أنه يبنى في النسيان على المشهور بنسبة ولو طال واضطر بواقي العجز والمد فالذي حصله ح ان العجز الحقيقي وهو أن يكره على تفريق الطهارة بما بعد اكرها شرعاً وعرض ولم يجد منا ولا أو أعد من الماء ما جزم أي أو غلب على ظنه أنه يكفي فيه فاهريق له أو غصب منه أو تبين أنه لا يكفي فيه فانه يبنى وان طال اتفاقاً أو على المشهور وأما غير الحقيقي كما اذا أعد من الماء ما ظن أي ظناً غير قوي أنه يكفي فيه أو شك في ذلك فجزأ ماؤه فانه يبنى الآن يطول بما تجفف فيه الأعضاء المعتدلة في الزمن المعتدل وأما المعتدل ابن فرحون تبعاً لابن عبد السلام ان حكمه حكم العجز الغير الحقيقي وقال ابن هرون لا يغتفر في العمد الا التفريق اليسير ولا يبلغ به القدر المغتفر في العجز وارتضاء ح قائلا

انه ظاهر كلامهم والذي حرره
 طفي أن العاجز لا يبنى مع الطول
 مطلقا وأن ما قاله ابن فرحون من
 مساواة العامد للعاجز هو الصواب
 وأن تقييد المصنف بالقدرة فيه
 نظر اذ لم يعرج عليه أهل المذهب
 بحال وارتضى ما لطفى الا
 قوله لم يعرجوا على قيد القدرة بحال
 فانه بحث معه فيه بكلام الحفيد
 والجلاب ثم قال نعم يحتاج الى من
 صرح بمشهورية ذلك حتى يصح
 للمصنف حكايته والجري عليه اه
 وارتضى ما لم يفرق بين العجز الحقيقي وغيره وما لطفى
 من أن الطول في حق العامد هو
 الطول في حق العاجز وهذا هو الذي
 كان يرتضيه ج و يقرره والذي
 يتحصل من النقول أن العجز الحقيقي
 قيمة قولان مرجحان وأن في مساواة
 العامد للعجز الغير الحقيقي في حده
 بالحفاف وعدم مساواته له قولين
 قولين أيضا مرجحين ج و ارتضاه
 م ب و ج من البناء مطلقا في
 العجز الحقيقي هو الذي قاله ابن القصار
 وجرم به اللغمي وصرح صاحب
 الجمع بأنه متفق عليه وابن بزيه وابن
 جزي بتشهيره وهو قول مالك في
 رواية ابن وهب وغيره وجرم في
 المقدمات بأنه مذهب ابن القاسم
 الجارى على المشهور ومارجحه طفي
 وارتضاه نو من انه لا بناء فيه مع
 الطول هو ظاهر المدونة ومرضى
 عبد الحق وشيوخه والباقي وابن
 يونس والوافي والمشدلى وهو
 مفاد كلام الحفيد وابن الجلاب

انه ظاهر كلامهم ورد ما لابن فرحون والذي حرره طفي أن العاجز لا يبنى مع الطول
 مطلقا وأن ما قاله ابن فرحون من مساواة العامد للعاجز هو الصواب وأن ما قاله المصنف
 من التقييد بالقدرة فيه نظر اذ لم يعرج أهل المذهب عليه بحال والذي لتو ارتضاه ما
 لطفى الا قوله لم يعرجوا على قيد القدرة بحال فانه بحث معه فيه بكلام الحفيد وبكلام
 الجلاب ثم قال بعد مانصه نعم يحتاج الى من صرح بمشهورية ذلك حتى يصح للمصنف
 حكايته والجري عليه اه فرتضاه هو مرضى طفي فتأمله والذي لم يلب ارتضاه
 ما لم يفرق بين العجز الحقيقي وغيره وارتضاه ما لطفى من أن الطول في حق
 العامد هو الطول في حق العاجز وهذا هو الذي كان يرتضيه شيخنا ج و يقرره هذا
 محصل ما لهم هنا والذي تحصل لي بعد المطالعة والتأمل أن العجز الحقيقي فيه قولان
 مرجحان وأن في مساواة العامد للعجز الذي ليس بحقيقي في حده بالحفاف وعدم مساواته له
 قولين قولين أيضا أمارحان القول بالبناء في العجز الحقيقي مطلقا لما قاله ج من جرم
 اللغمي به دون ذكر خلافه ولتصریح صاحب الجمع عن ابن هرون بحكايته الاتفاق
 عليه واتصریح ابن بزيه بأنه المشهور قلت ولتصریح ابن جزي في قوائمه بتشهيره
 ونصه وأما القور فواجب مع ذلك كروا القدرة في المشهور فعلى ذلك ان فرق ناسيا وعاجزا بنى
 وعامدا ابتداء وقبل هو سنة اه منها بلفظها ولكونه قول مالك في رواية ابن وهب وابن
 أبي أويش وأبو ابن أبي زنين وجرم ابن رشد في المقدمات بأنه مذهب ابن القاسم الجارى على
 المشهور ونصه وأما القور ففيه ثلاثة أقوال أحدها أنه فرض على الاطلاق وهو قول
 عبد العزيز بن أبي سلمة والثاني انه سنة على الاطلاق وهو المشهور من المذهب والثالث انه
 فرض فيما يغسل وسنة فيما مسح وهو قول مطرف وابن الماجشون عن مالك وهو أضعف
 الاقوال فعلى القول بأنه فرض يجب إعادة الوضوء والصلاة على من فرقه ناسيا أو متعمدا
 وعلى القول بأنه سنة ان فرقه ناسيا فلا شئ عليه وان فرقه عمدا ففي ذلك قولان أحدهما أنه
 لا شئ عليه وهو قول محمد بن عبد الحكم والثاني أنه يعيد الوضوء والصلاة لترك سنة من
 سننها عامدا لانه كاللاعب المتهاون وهذا مذهب ابن القاسم ومن أحبا بنا من يعبر عن
 مذهبه هذا في القور أنه فرض بالذكركر يسقط بالنسيان كالكلام في الصلاة فعلى التأويل
 الاول من أهرق ما في أثناء وضوئه أو ابتداء وضوئه بما يغلب على ظنه أنه يكفيه فيعجز
 له الماء أنه لا يضره القيام لأخذ الماء وان بعد وعلى التأويل الثاني ان بعد عنه الماء في
 الوجهين ابتداء للوضوء لانه إذا كر اه منها بلفظها وأمارحان القول بعدم البناء فلا نه
 ظاهر المدونة وعليه جملة الباقي وابن يونس وعبد الحق والوافي والمشدلى وجرم به ابن
 الجلاب ولم يحك خلافة ونصه ولا يجوز تفريق الطهارة من غير عذر ويجوز ذلك في العذر
 والعذر الذي يجوز معه تفريق الطهارة شيان عجز الماء والنسيان ففي عجز الماء يبنى
 ما لم يطل فان طال ذلك ابتداء طهارة وفي النسيان يبنى طال أو لم يطل فن تعذر تفريق
 وضوئه أو غسله أو تيممه لم يجره ورأيت عليه إعادة اه منه بلفظه ونحوه للقاضي
 في التلقين ونصه والذي يجب أن يقال ان التفريق يفسده مع التعمد والتفريق مع

والقاضي عبد الوهاب وابن العربي
ورجحه في الشامل وقال فيه
الفاكهاني هو الاظهر وهو مقاد
كلام الشارمساحي ومقتضى صنيع
ابن عرفة وصوبه بعضهم كافي
القلشاني وفهم عليه كلام ابن
القاسم بعضهم كافي المقدمات
وما قاله ح وارتضاه ز من الفرق
بين الطول في العمود والطول في العجز
هو الذي يفيد كلام البداية والجلاب
والتلقين وأبو الحسن والشارمساحي
والوالوغني والمشداني وسند الشامل
وصاحب الجمع وما قاله طي وارتضاه
مب و ج من مساواتهما هو الذي
جزم به ابن فرحون وهو الذي يفيد
كلام ابن رشد وعياض وعبد الحق
وابن يونس وابن العربي والاحتياط
العمل على ما رجحه ح من أن الطول
في العمود أقل من الطول في العجز
وعلى ما رجحه طي من عدم البناء
مع الطول في العجز الحقيقي وينظر
من النقول أنه أقوى إذا علمت هذا
ظهر لك أن المصنف سلك الأرجح
والأحوط من عدم البناء في العجز
الحقيقي مع الطول لأنه ظاهر لفظه
ولأنه الذي شهره في ضيق وأنه إنما
قيس بالقدرة لينبه على أن العامد
لا يغتفر في حقه إلا التفريق اليسير
جدا وانظر نصوص من ذكرنا في
الاصول والله الموفق ﷻ قلت
والظاهر في العجز الحقيقي ما رجحه

٣ قوله والكلام في الطهارة كذا
في الاصل ولعله والكلام في الصلاة
كتبه مصححه

الطول المتفاحش الخارج عن الموالاة ولا يفسده قليله ولا على وجه السهو اه منه
بلفظه وجزم به في ضيق فقال عند قول ابن الحاجب والتفريق اليسير مغتفر
والكثير نالها المدونة يفسد عدده لانسيان اه مانصه قوله والتفريق اليسير
مغتفر حكى عبد الوهاب فيه الاتفاق والعجز ملحق على المشهور بالنسيان في عدم
الافساد لأنه في النسيان بنى مطلقا طال أو لم يطل وفي العجز ما لم يطل اه محل الحاجة
منه بلفظه ورجحه الفاكهاني ونصه سوى التخمى بينه وبين الناسي وظاهر كلام ابن
الحاجب أن نصه خلاف هذا وهو الاظهر اذا النسيان يتعدى الانفكاك عنه بخلاف
الغضب والاهراق فإنه نادر اه نقله ح ويؤخذ أيضا رجحانه من كلام ابن العربي فإنه
قال في أحكامه الكبرى في سورة المائدة مانصه ذكر الله تعالى أعضاء الوضوء وترتيبها وأمر
بغسلها معقبة فهل يجزئ أن تكون مفعولة بمجموعة في الفعل كجمعها في الذكرا أم يجزئ
التفريق فيها قال في المدونة وكتاب محمد بن التتالي ساقط وبه قال الشافعي وقال
مالك وابن القاسم إن فرقه متعمدا لم يجزئه ويجزئه ناسيا وقال ابن وهب لا يجزئه ناسيا
ولا متعمدا وقال مالك في رواية ابن حبيب يجزئه في الغسل ولا يجزئه في الممسوح
وقال ابن عبد الحكم يجزئه ناسيا ومتعمدا فهذه خمسة أقوال الاول فيها أن الله أمر أمر
مطلقا فوالى أو فرق وليس لهذه المسئلة تعلق بالفور والامر باصل الوضوء خاصة
والاصل الثاني أنهم عباد ذوات أركان مختلفة فوجب فيها التتالي كالصلاة وبهذا نقول
إنها تنزيم الموالاة مع الذكر والنسيان كالصلاة لأن يكون يسيرا فهو مفعولة وأما
متعلق الفرق بين الذكر والنسيان فإن التتالي صفة من صفات الطهارة فافترق فيها
الذكر والنسيان كالترتيب واعتبار صفة من صفات العبادة بصفة أولى من اعتبار عبادة
بعبادة اه منها بلفظها ونص ابن يونس السابغ الموالاة مع الذكر فريضة خيالا لابي
حنيفة والشافعي ودليلنا قول الله تعالى إذا قمتم إلى الصلاة والامر المطلق على الفور
ولما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم توضع يديه وقال هذا وضوءه لا يقبل الله الصلاة إلا
به وهو قول عمر بن الخطاب ولم يخالفه صحابي فهذا كالأجاء ثم قال فان قيل لو كان واجبا
لما افترق عدده وسهوه قيل هذا غير لازم دليله الاكل في الصيام ٣ والكلام في الطهارة أن
عدمه مفارق لسهو اه منه بلفظه وقال أيضا بعد هذا مانصه ومن غير المدونة قال مالك
ومن ترك بعض فرض الوضوء ناسيا فذكر بحضرة الماء أتم مانسي وأعاد ما يليه ولو نسي
المضمضة والاستنشاق فعل ذلك ولم يعد ما يليه بخلاف المفروض قال ابن حبيب أن ذكر
بحضرة الوضوء أعاد مانسي وما يليه كان مسنوناً ومفروضاً وان فارق وضوءه فما كان من
مسنونه وما يمسح من مفروضه قضى مانسي فقط وان كان مما يغسل من مفروضه وطال
أعاد الوضوء وبعد الصلاة في المفروض كله ما يغسل وما يمسح ولا يعيد في المسنون وقال
ابن أبي سلمة في غير الواضحة يتبدئ الوضوء ان طال ذلك كان ما يغسل أو ما يمسح قال
ابن الربيع وما ذكر ابن حبيب عن مالك في تفرقه بين الغسل والممسوح فهو غلط
من نقله عن مالك محمد بن يونس وقد تقدمت الحجة في إيجاب التتالي مع الذكر وقول مالك

فما ذكرنا الآن أولى وكان ابن أبي سلمة رأى أن التوالى فرض يبطله النسيان كالصلاة
 وذهب محمد بن عبد الحكم إلى أن تبعية في العمد والسهم وسواء لا يبطله على ما روى
 عن ابن عمر في تأخير المسح على الخفين قال ابن القاسم ولم يأخذ مالك بما روى عن ابن
 عمر في هذا قال مالك في المدونة ومن توضأ بعض وضوءه ثم عجز ماؤه فقام لطلبه فان قرب
 وان تباعد وجف وضوءه ابتداء اه منه بلفظه ونص عبد الحق في النكت فان نسي
 الرجل لمعة من وضوءه أو غسله فذكرها فلم يجد ما يغسلها به ان طال طلبه للماء ابتداء
 طهارته وحكمه حكم من عجز ماؤه في ابتداء طهارته لافرق بين ذلك قاله غير واحد من
 شيوخنا اه بلفظه على نقل أبي الحسن وقد نقله المصنف في ضج مقتصر عليه
 ونقله ح أيضا ووجه الدليل منه بين لان العجز فيمن ذكر لمعة حقيق وقد سوى بينها
 وبين مسئلة من عجز ماؤه في ابتداء وضوءه فلو لا أنه هو وشيوخه فهموها على أن
 العجز فيها على ظاهره من الاطلاق ماصح القياس بل كلام عبد الحق في تهذيب
 الطالب يدل على أن مسئلة المدونة وما أفاده ظاهرها أمر مسلم لانه اختج بها في الرد
 على الأبياني في مسئلة اللعنة ومعلوم انه لا يحتج الاجتهاد عليه أو بما يسلمه الخصم وذلك
 أنه لما ذكر عن الأبياني في مسئلة اللعنة أنه يني مطلقا وجد الماء قريبا أو بعيدا
 اذ لم يفرط ومضى مبادرا قال مانهه وقد ذكرنا في كتاب النكت خلاف هذا عن غير
 واحد من شيوخنا وانه كن عجز ماؤه في ابتداء طهارته لافرق بين ذلك وفي الواضحة
 لابن حبيب مثل الذي حكى عنه عن شيوخنا ثم رد على الأبياني وبالغ في ذلك انظره في ح
 ونص الواوغي عند قول المدونة الذي قدمناه قريبا نقل ابن بونس قوله فعجز ماؤه يريد أعد
 ما يكفيه والابتداء اه منه بلفظه ونحوه لانه قد دل على انظر نصه في ح فانظر كيف جلا
 المدونة على صورة ما اذا أعدم من الماء ما يكفيه مع نصريحها بأنه انما يني ان قرب
 وبتة تدى ان تباعد وجف وضوءه وهذه الصورة من العجز الحقيق وفيها حكى ابن بركة
 شهير البناء مع الطول ويدل لرجحانه أيضا ترجيح صاحب الشامل اياه ونصه واعتقر فصل
 خف وفي غيره ثلاثة لابن وهب وابن عبد الحكم وابن القاسم ثالثها يغتفر مع النسيان
 وكذا العجز على المشهور ورابعها ان أعد ما يكفيه فصب أو غصب فكالنسيان وان اعتقد
 أنه يكفيه فتمين خلافه فكالعمد وعلى المشهور في النسيان يني بنية مطلقا وفي العجز ما
 يطل بجفاف أعضاء في زمن معتدلين وقيل بالعرف اه منه بلفظه ويدل له أيضا كلام
 بداية الحنفية الذي نقله تو ومب لمن تأمله وأتصف لقوله ومع الذ كر عند العجز ما
 يتفاحش التفاوت اه فانظر تقييده بقوله ما لم يتفاحش يظهر لك ما قلناه ويدل له أيضا
 كلام ابن عرفة لانه آخر القول بالبناء مطلقا ولم يعزه إلا للحنفي وحده ونصه ويسير التفريق
 عفو فلو عجز ماؤه وجف وضوءه ففي بناءه ثالثها ان أعد ما يكفيه فغصب أو أريق للباجي
 عن رواية ابن وهب مع عياض عن رواية ابن أبي أويس وعياض عن قول بعضهم يحتمل
 أنهم ما سوا على وجوبها مع الذ كر والحنفي اه منه بلفظه وتبعه القلشاني في شرح الرسالة
 وزاد بعده متصلا به مانهه قيل والصواب التفريق بين النسيان وغيره اما النسيان فيعذبه

فيه ح ومب و ج لانه في
 الحقيقة مفهوم تقييدهم بالقدرة
 وهو كالنسيان أو أخرى منه وان كان
 الورع ما قاله هو في تمامه منصفنا
 والله أعلم وقول مب وفي الجلاب
 مانصه ولا يجوز الخ ليس ما ذكر
 هو نص الجلاب وانما هو مانصه
 ولا يجوز تفريق الطهارة من غير عذر
 ويجوز ذلك في العذر والعذر الذي
 يجوز معه تفريق الطهارة شيان
 عجز الماء والنسيان ففي عجز الماء
 يني ما لم يطل فان طال ذلك ابتداء
 طهارته وفي النسيان يني طال أولم
 يطل في تعدد تفريق وضوءه أو غسله
 أو تيممه لم يجزه ورأيت عليه الاعادة
 اه وهذا يحسن به الرد على طئي
 من جهة قوله ان أهل المذهب
 لا يخرجون على قيد القدرة بحال
 ومن جهة قوله ان العمد والعجز سواء
 في ان الطول فيهما هو الجفاف لكن
 هذا الرد يتجه على مب أيضا
 ومثله رد على استدلاله بكلام بداية
 الحنفية فتأمل والله وأعلم

لأنه غالب يتعذر الانتفاك عنه بخلاف الانهراق والغصب فإنه نادر وما أحسن قول من
قال النسيان ليس يبدع في الإنسان فأول ناس أول الناس قال تعالى ولقد عهدنا إلى آدم
من قبل فنسى قال في المدونة وإن قام لعجز مائه وقرب ولم يحجب بني اه منه بلفظه وبذل
له أيضا كلام الشارمساحي لاقتصاره عليه كأنه المذهب ونصه بيني في النسيان طال أولم
يطل على المشهور ويجوز التفريق اليسير لغير عذر كأن يقوم في أثناء الطهارة من موضع
لاخر ويجوز مع عجز الماء البناء في أكثر من ذلك مما لا ينتمى إلى الطول اه بلفظه
على نقل غ في تكميله وأما قوة القول بأن الطول في العمد ليس كالطول في العجز كما قاله
ح فهو الذي يفيد كلام بداية الحفيد وكلام الجلاب الذي قدمناه وقد نقله أبو الحسن
وساقه كأنه المذهب ذكره عند كلام المدونة السابق كأنه تفسير ووافق لها وكلام التلقين
والشارمساحي والوانوغي والمشد إلى وسندو الشامل وصاحب الجمع عن ابن هرون ويكنى
هذا شاهد المصنف في توضيحه ومختصره حيث فرق بين العمد والعجز ولهذا قال ح
والله أعلم أن ما قاله صاحب الجمع وابن هرون هو الظاهر من كلام أهل المذهب وبه تعلم ما في
قوله طئي أن كلام ح لا يعول عليه لأنه يبحث له ولا بن هرون مخالف لما تقدم من
الائمة وأما قوة القول بأن الطول فيهم ما سواه فهو الذي يفيد كلام ابن رشد في المقدمات
الذي قدمناه قبل لأنه صريح في أنه على القول بأنه فرض مع الذكر يستوي العمد والعجز
فراجعهم متأملا آخره وهو الذي يفيد كلام عياض في تنبيهه فإنه قال عند قول المدونة
ولا بعيد غسل رجله إن كان وضوءه قد جف ما نصه وقوله في الذي نسي أن يمسح رأسه إن
كان ناسيا وجف وضوءه فلا يكون عليه إلا مسح رأسه عند قرب تكرار الترتيب بعد
ما نسي في الوضوء كحد الموالاة في تركه في العمد اه منه بلفظه وهو نص في أن الموالاة في
العمد محدودة بالخفاف ويفيد أيضا كلام عبد الحق الذي نقله أبو الحسن عند قول المدونة
فإن لم يغسله حين ذكره استأنف الوضوء والغسل اه فانظره وهو أيضا ظاهر كلام ابن
يونس وابن العربي المتقدمين لأنهما أطلقا ولم يفرقا بين العمد والعجز وكلام ابن
العربي أظهر في الدلالة على ذلك فراجعهم متأملا فتوصل أن ما رجحه ح وارتضاه
مب وشيخنا ج من البناء طلقا في العجز الحقيقي هو الذي قاله ابن القصار وحرم به
اللحمي ولم يحكم فيه خلافا وصرح صاحب الجمع بأنه متفق عليه وابن بركة وابن جري
بتشهيره وهو قول مالك في رواية ابن وهب وغيره وحزم ابن رشد في المقدمات بأنه مذهب
ابن القاسم الجاري على المشهور وإن ما رجحه طئي وارتضاه تو من أنه لا بناء فيه مع
الطول هو ظاهر المدونة ومضى عبد الحق وشيوخه والباقي وابن يونس والوانوغي
والمشد إلى وهو مفاد كلام الحفيد وابن الجلاب والقاضي عبد الوهاب وابن العربي ورجحه
في الشامل وقال فيه القاكهاني هو الاظهر وهو مفاد كلام الشارمساحي ومقتضى
صنيع ابن عرفة وصوبه بعضهم كافي القلشاني وفهم عليه كلام ابن القاسم بعضهم كافي
المقدمات وإن ما قاله ح وارتضاه تو من الفرق بين الطول في العمد والطول في العجز
هو الذي يفيد كلام البداية والجلاب والتلقين وأبي الحسن والشارمساحي والوانوغي

والمشدالي وسندو الشامل وصاحب الجمع وما قاله طفي وارتضاء مب وشيخنا ج
من مساواتهم ما هو الذي جزم به ابن فرحون وهو الذي يفيد كلام ابن رشد وعباس
وعبد الحق وابن يونس وابن العربي والاحتياط العمل على ما ربحه طفي من عدم البناء
مع الطول في العجز الحقيقي وعلى ما ربحه ح من أن الطول في المد أقل من الطول
في العجز فتدبر على هذا التحصيل وادع لمن قربه عليك بشفاء قلبه العليل من داء
ذنبه الكثير الثقيل وفوزه برضامول الجليل وهو حسي ونعم الوكيل * (تنبيهات)
(الاول) * استدلال مب بكلام الجلاب في الرد على طفي صواب لو كان ما نقله هو
لفظ الجلاب وقد علمت أنه ليس لفظه أما على ما نقلناه عنه فإنه يحسن به الرد على طفي
من جهة قوله إن أهل المذهب لا يعرجون على قيد القدرة بحال ومن جهة قوله إن المد
والعجز سواء في أن الطول فيهما هو الخفاف لكن هذا الرد يتجه على مب أيضا لأنه وافق
طفي على ذلك وكذا استدلاله بكلام بداية الحفيد رد عليه هذا بعينه أيضا فتأمل كلامهما
بأنصاف يتضح لك ما قلناه * (الثاني) * انظر من عجز عن تحقيق ما وطال ثم وجد من الماء
ما يكفيه ببقية أعضائه فقط أو وجد ما يكفيه لجميعها لكن خاف فوات الوقت إن ابتدأ
وضوءه فعلى القول بالبناء الأمر واضح وعلى عدم البناء فانتظر هل يتركه وينتقل للتيمم
وهو مقتضى ظاهر كلامهم أو يستعمله في بقية أعضائه ويصلي مرة أخرى للقول الآخر
المرجح أيضا مع ما في فرضية الموا لا من أصلها من الخلاف في المذهب وخارج به أو يكمل
طهارته ثم يتيمم لم أر من تكلم على ذلك أصلا وهذا الآخر هو الظاهر عندى لأنه أحوط
والله أعلم * (الثالث) * تقدم في كلام ابن العربي نسبة القول بسقوط الموا لا للمدونة
وكتاب محمد وانظر نسبه ذلك إلى المدونة مع ما تقدم من كلامها وكلام الشيوخ عليها
* (الرابع) * ظاهر قول ابن العربي أن التوالى ساقط أنه ليس بمطلوب أصلا فإن حمل
على ظاهره كانت الأقوال ثمانية السبعة التي في ح وهذا الذي ذكره ابن العربي
* (الخامس) * قول ابن عرفة للباي عن رواية ابن وهب مع عياض عن رواية ابن أبي
أويس كذا وجدته في أربع نسخ منه وفيه نظر من وجهين أحدهما أنه يؤهم أنفراد
الباي بذكر رواية ابن وهب وعياض بذكر رواية ابن أبي أويس وليس كذلك بل عياض
ذكر الروايتين معا حسبا ووقفت عليه في تنبيهاته وكذا نقله عنه غير واحد والظاهر أنه
سقط شيء من كلامه من النسخ وأن أصله مع عياض عنها وعن رواية ابن الخ ويزيد على
أنه سقط ذلك من النسخ أن غ في تكميله نقله كذلك والله أعلم فانيهما أن قوله ابن
أبي أويس تصغير أو من مخالف لما عياض في التنبيهات لأنه عز ذلك لرواية ابن أبي زمنين
بن أبي قيس مفتوحين فنون مكسورة فيا مشاة من أسفل فنون آخره هكذا وجدته في أصل
تنبيهاته وكذا نقله عنه أبو الحسن وابن ناجي في شرح المدونة حسبا ووقفت عليه في
أصلها ما وكذا نقله طفي عن أبي الحسن عن عياض وما وجدته في أربع نسخ من ابن
عرفة من ابن أبي أويس موافق لما وجدته في نسختين جيدتين من تكميل التقييد عن ابن
عرفة ومثله للقلشاني في شرح الرسالة وما لابن عرفة أقرب من جهة ظاهر اللفظ لأن ابن أبي

أويس ينقل عن الامام بغير واسطة بخلاف ابن أبي زمنين لكن هو خلاف ما وجدناه
 لبعض وخلاف ما نقله عنه غير واحد والله أعلم * (السادس) * نسب ابن العربي
 القول بطلان الوضوء بالتفريق نسياناً لابن وهب واختاره ونسبه ابن رشد وابن يونس
 لابن أبي سلمة فبان من ذلك انه قول ابن وهب وعبد العزيز بن أبي سلمة واختيار ابن العربي
 والله أعلم * (السابع) * قول ابن العربي وقال مالك في رواية ابن حبيب يجزئ في
 المغسول ولا يجزئ في الممسوح كذا وجدته في نسخة عتيقة منه وهو عكس ما تقدم عن
 ابن يونس عن رواية ابن حبيب وعكس ما تقدم لابن رشد عن رواية الاخوين من أنه يجزئ
 في الممسوح ولا يجزئ في المغسول وعلى ما لابن يونس وابن رشد قول ابن عرفة وابن ناجي
 وغيرهما فيجب اعتاده والله أعلم * (الثامن) * تقدم في كلام ابن العربي الاستدلال لقول
 بعدم وجوب الموالاة بان الله أمر بالوضوء أمرامطابقاوالامر باصل الوضوء خاصة وليس
 لذلك متعلق بالفور وتقدم قول ابن يونس ودليلنا قول الله تعالى اذا قمتم الى الصلاة
 والامر المطلق على الفور ولا يخفى ما بينهما من التخالف ونحو ما لابن يونس قول ح واستدل
 له أي ؟ لوجوب الامر بان الامر في الآية للفور اه قلت وما قاله ابن العربي من أن الامر
 لا يقتضي الفور هو الذي اعتده في جمع الجوامع راداً ما قاله ابن يونس وح ونصه ولا
 لقور خلافا لقوم وقيل للفور والعزم وقيل مشترك اه وصرح المحقق الحلي في شرحه بان
 الاول هو الرابع وسلم كلامهما العلامة ابن أبي شريف والله أعلم (وبني بنية) قول ذ
 استئنا قد علمت ما قاله مب وقال شيخنا ج مانصه قوله وبني استئنا وقال فيما يأتي
 عند قوله ومن ترك فرضاً أي به انه يأتي به وجوباً وكذا قال هنا بعد هذا فانظر ذلك
 والمسئلة فيما يظهر على ثلاثة أقسام اما أن يريد أن يصلي بهذا الوضوء من غير وضوء آخر
 وهذا يجب عليه أن يأتي بما تركه ويضمه لما عنده واما أن يريد بطلاله ونقضه وهذه الحالة
 لا يسب له بناء ولا يجب عليه كما قاله فيما سبأني عند قوله وسنة فعلها واما أن يريد بطلان هذا
 لما اشمل عليه من التفريق ويستأنف آخر فانظر ما يقال هنا ويظهر انه يبنى استحباباً
 اه من خطه وهو فقه ظاهر قلت وعلى الحالة الاولى يجب أن يحمل ما أفاده كلام أبي
 الحسن من الوجوب وصرح به ابن ناجي عند قول المدونة فان لم يغسله حين ذكره استأنف
 الوضوء والغسل اه فان أبا الحسن ذكر مسألة من تذكر النجاسة ثم نسي غسلها وصلى
 وقال مانصه والخلاف في النجاسة كالخلاف في الفور الشيخ وبينهما عندى فرق وهو أنه
 في النجاسة يجوز له التراخي حتى يدخل وقت الصلاة فيغسله أو يستبدل ثوباً غيره بخلاف
 الفور لانه مخاطب أن يغسل ما ترك بقوره اه منه بلفظه وقال ابن ناجي بعد ذكر
 المعارضة مانصه وفرق باحد أمرين اما لان النجاسة أضعف من غيرها اذ قيل فيها انها
 فضيلة واما لان غسلها لا يجب عند رؤيتها بخلاف غسل اللعنة فان غسلها واجب فوراً
 لذاتها الصحيح الوضوء التي هي جزء منه اه منه بلفظه ونقله ح بقامه انظره في الفرع
 الثالث ويلحق بالحالة الاولى ما اذا ضاق الوقت بحيث اذا استأنف الوضوء فاته الوقت
 واذا فعل المنسى فقط أدركه وكذا اذا وجد من الماء ما يفعل به المنسى فقط اذا

(وبني بنية) قول ذ استئنا وقال
 عند قوله الآتى ومن ترك فرضاً
 أتى به انه يأتي به وجوباً وكذا قال
 هنا بعد والمسئلة فيما يظهر على
 ثلاثة أقسام لانه اما أن يريد أن
 يصلي بهذا الوضوء وهذا يجب عليه
 أن يأتي بما تركه ويضمه لما عنده
 واما أن يريد بطلاله ونقضه وهذا
 لا يسب له بناء ولا يجب عليه كما قاله
 عند قوله الآتى وسنة فعلها واما
 أن يريد بطلان هذا لما اشمل عليه
 من التفريق ويستأنف آخر وهذا
 يبنى استحباباً وعلى الحالة الاولى
 يجب أن يحمل ما أفاده كلام أبي
 الحسن من الوجوب وصرح به ابن
 ناجي عند قول المدونة فان لم يغسله
 حين ذكره استأنف الوضوء
 والغسل اه انظر نصه في ح
 في الفرع الثالث ويلحق بالحالة
 الاولى ما اذا ضاق الوقت بحيث اذا
 استأنف الوضوء فاته الوقت واذا
 فعل المنسى فقط أدركه وكذا ان
 وجد من الماء ما يفعل به المنسى
 فقط اذا

(٢) قوله لوجوب الامر لعله لوجوب
 الموالاة اه مصححه

لا يجوز له الانتقال للتميم مع قدرته على الطهارة المائية بفعل المنسي وحده والله أعلم
 (وان عجز ما يطل) قول مب ثم أعلم أن ح انما جل وان عجز ما يطل على صورة
 واحدة الخ فيه نظران ح انما أخرج من ذلك صورة واحدة وهي اذا أعد من الماء
 ما جزم أنه لا يكفي فيه فانه قال بعد انقال مانصه * (تنبيه) * استثنى الرجاء من صور
 العجز الصورة الثانية وهي ما اذا أعد من الماء ما لا يكفي قطعاً فانه لا يني طال أو لم يطل
 اه ولا حجة له فيما ذكره عن ضيغ عن ابن بزرقة من أنه يني في صورة ما اذا أعد من
 الماء ما جزم بأنه يكفي ويتبدى في صورتي ما اذا جزم بأنه لا يكفي أو شك في ذلك لان محل
 ذلك مع الطول اذ هو موضوع كلامه وعلى ذلك فهمه ح ولذلك نسب استثناء الصورة
 المذكورة في كلامه قبل للرجاء وحده فتأمل به بانصاف * (تنبيهان * الاول) *
 أطلق من وقفت على كلامه ممن تكلم على هذا المحل في الظن والذي يجب الجزم به
 تقييده بغير الغالب وأما الغالب فيلحق باليقين كما تقدم صريحاً في كلام المقدمات
 ولما تقدم عند قوله والأفجع جميع المشكوك فيه من أن الراجح الحاق غالب الظن باليقين
 والله أعلم * (الثاني) * بعد أن ذكر ح كلام الرجاء في الصورة التي استثنىها
 قال عقبه مانصه قلت وهذا هو الظاهر الآن يكون التفريق يسيراً عما يغتفر ابتداء
 والله أعلم اه وبجوابه شيخنا ج فقال الظاهر أن هذه الصورة لا يني فيهما مطلقاً
 ولا يصح قياسها على العامدان العامد حين شرع كانت نيته جازمة والتفريق اليسير
 الذي عرض له لا يقدح فيها ومن أعد من الماء ما جزم بأنه لا يكفي له نيته وعلى
 تقدير أنه نوى فاعماله ولاعب اذ لا تستقيم له نيته وهو جازم بأنه لا يكفي ما أعد من الماء
 اه قلت وهذا الذي قاله ظاهر غاية الظهور الا انه خلاف مفاد كلام الرجاء
 لقوله فلا يجوز له البناء طال أو لم يطل لانه قد تعدى تفريق الطهارة فتعبد له يدل
 على أنه لو طرأ له من الماء ما كمل به طهارته من غير تفريق أجزاءه وكلام شيخنا يفتيد أنها
 باطلة اذ ذلك وهو الظاهر ومحل ذلك والله أعلم حيث كان لا يرجو طريان ما يكمل
 به طهارته قبل انقضاء ماعنه من الماء كما يرشد اليه المعنى والله أعلم (أوسنة خلاف) الاول
 قال ابن ناجي في شرح المدونة هو المشهور ورؤعه ابن القا كهاني للمالك وابن القاسم
 وشهره أيضاً والثاني شهره في المقدمات قاله ح قلت وفيه نظر فان الوجوب الذي
 شهره ابن ناجي والقا كهاني انما قيداه بعدم النسيان لانه وبالقدر كما هو صريح كلام
 المصنف ونص ابن ناجي قوله أي في المدونة ومن ترك بعض مفروض الوضوء أو بعض
 الغسل أو لمعة عمداً حتى صلى أعاد الوضوء والغسل والصلاة الخ كلامه هناء يرجع الى
 الفور والمشهور عند الاكثر أنه واجب مع الذكركساقط مع النسيان وزعم ابن رشد في
 مقدمانه وعياض في الكلام ان القول بالسنية هو المشهور اه محل الحاجة منه بلفظه
 ونص القا كهاني الثالث المشهور أنها شرط في الذكركدون النسيان وهو قول مالك وابن
 القاسم والليث بن سعد اه محل الحاجة منه نقله القلشاني معبراً عنه بالغير وقول ز
 معنوى تعقبه مب بان الحق ما قاله ح من أنه لفظي وفيه نظر لان ابن رشد المشهور

لا يجوز له الانتقال للتميم مع قدرته على الطهارة المائية بفعل المنسي وحده والله أعلم
 (وان عجز ما يطل) قول مب ثم أعلم أن ح انما جل وان عجز ما يطل على صورة
 واحدة الخ فيه نظران ح انما أخرج من ذلك صورة واحدة وهي اذا أعد من الماء
 ما جزم أنه لا يكفي فيه فانه قال بعد انقال مانصه * (تنبيه) * استثنى الرجاء من صور
 العجز الصورة الثانية وهي ما اذا أعد من الماء ما لا يكفي قطعاً فانه لا يني طال أو لم يطل
 اه ولا حجة له فيما ذكره عن ضيغ عن ابن بزرقة من أنه يني في صورة ما اذا أعد من
 الماء ما جزم بأنه يكفي ويتبدى في صورتي ما اذا جزم بأنه لا يكفي أو شك في ذلك لان محل
 ذلك مع الطول اذ هو موضوع كلامه وعلى ذلك فهمه ح ولذلك نسب استثناء الصورة
 المذكورة في كلامه قبل للرجاء وحده فتأمل به بانصاف * (تنبيهان * الاول) *
 أطلق من وقفت على كلامه ممن تكلم على هذا المحل في الظن والذي يجب الجزم به
 تقييده بغير الغالب وأما الغالب فيلحق باليقين كما تقدم صريحاً في كلام المقدمات
 ولما تقدم عند قوله والأفجع جميع المشكوك فيه من أن الراجح الحاق غالب الظن باليقين
 والله أعلم * (الثاني) * بعد أن ذكر ح كلام الرجاء في الصورة التي استثنىها
 قال عقبه مانصه قلت وهذا هو الظاهر الآن يكون التفريق يسيراً عما يغتفر ابتداء
 والله أعلم اه وبجوابه شيخنا ج فقال الظاهر أن هذه الصورة لا يني فيهما مطلقاً
 ولا يصح قياسها على العامدان العامد حين شرع كانت نيته جازمة والتفريق اليسير
 الذي عرض له لا يقدح فيها ومن أعد من الماء ما جزم بأنه لا يكفي له نيته وعلى
 تقدير أنه نوى فاعماله ولاعب اذ لا تستقيم له نيته وهو جازم بأنه لا يكفي ما أعد من الماء
 اه قلت وهذا الذي قاله ظاهر غاية الظهور الا انه خلاف مفاد كلام الرجاء
 لقوله فلا يجوز له البناء طال أو لم يطل لانه قد تعدى تفريق الطهارة فتعبد له يدل
 على أنه لو طرأ له من الماء ما كمل به طهارته من غير تفريق أجزاءه وكلام شيخنا يفتيد أنها
 باطلة اذ ذلك وهو الظاهر ومحل ذلك والله أعلم حيث كان لا يرجو طريان ما يكمل
 به طهارته قبل انقضاء ماعنه من الماء كما يرشد اليه المعنى والله أعلم (أوسنة خلاف) الاول
 قال ابن ناجي في شرح المدونة هو المشهور ورؤعه ابن القا كهاني للمالك وابن القاسم
 وشهره أيضاً والثاني شهره في المقدمات قاله ح قلت وفيه نظر فان الوجوب الذي
 شهره ابن ناجي والقا كهاني انما قيداه بعدم النسيان لانه وبالقدر كما هو صريح كلام
 المصنف ونص ابن ناجي قوله أي في المدونة ومن ترك بعض مفروض الوضوء أو بعض
 الغسل أو لمعة عمداً حتى صلى أعاد الوضوء والغسل والصلاة الخ كلامه هناء يرجع الى
 الفور والمشهور عند الاكثر أنه واجب مع الذكركساقط مع النسيان وزعم ابن رشد في
 مقدمانه وعياض في الكلام ان القول بالسنية هو المشهور اه محل الحاجة منه بلفظه
 ونص القا كهاني الثالث المشهور أنها شرط في الذكركدون النسيان وهو قول مالك وابن
 القاسم والليث بن سعد اه محل الحاجة منه نقله القلشاني معبراً عنه بالغير وقول ز
 معنوى تعقبه مب بان الحق ما قاله ح من أنه لفظي وفيه نظر لان ابن رشد المشهور

للسنة مصرح بأنه يترتب عليها بطلانه في العمد لهاونه بالسنة وصحته (١٢٧) في الجمل لعدم التهاون كما صرح ايضا بانه على

الوجوب يطل في العمد والعمز والله أعلم (ونية) حكى ابن رشد وابن حوث الاتفاق على وجوبها وقال المازري على الاشهر وابن الحاجب على الاصح وهو قول الشافعي وأكثر العلماء ومقابلهم روى عن مالك بن أنس قال أبو حنيفة والاوزاعي قلت وأعلم أن النية في كلام العلماء تارة يطلقون على النية التي هي لتمييز المقصود بالعمل هل هو الله وحده أم غيره أم الله وغيره وهذه هي التي يتكلم عليها العارفون في كتبهم عند كلامهم على الاخلاص وتوابعه وتوجد كثيرا في كلام السلف المتقدمين وهي التي تكرر ذكرها في كلام النبي صلى الله عليه وسلم تارة بلفظ النية وتارة بلفظ الارادة وتارة بلفظ مقارب لذلك ومن ذلك قوله تعالى منكم من يريد الدنيا ومنكم من يريد الآخرة وقوله لا ابتغاء وجه الله وهي التي ذكرها في الرسالة بقوله وفرض على كل مؤمن أن يريد بكل قول وعمل من أعمال البر وجه الله الكريم ومن أراد بذلك غير الله لم يقبل عمله وتارة يطلقونها على النية التي هي لتمييز العبادات بعضها من بعض أو تمييز العبادات من العادات وهي التي ذكرها المصنف وان كانت مطلوبة في سائر الفرائض غير مختصة بالوضوء وهي التي توجد في كلام الفقهاء غالباً (عند وجهه) صرح غير واحد بأن هذا هو

للسنة مصرح بأنه يترتب عليها بطلانه في العمد لهاونه بالسنة وصحته في الجمل لعدم التهاون كما صرح ايضا بانه على القول بالوجوب يطل في العمد والعمز كما تقدم في كلام المقدمات ويدل لما قلناه أيضا قول ابن ناجي وزعم ابن رشد في مقدماته الخ فانه عبر بالزعم الذي هو مطية الكذب غالباً لولا أنه فهم أنه خلاف حقيق ما عبر بذلك والله أعلم * (تحرير وتحصيل) أعلم ان فريق الطهارة مع الطول اما أن يكون عمداً أو سهواً أو عجزاً فان كان عمداً فالمشهور بالبطلان وان كان سهواً فالمشهور بالبنا مع تجديد النية خلافاً لابن وهب وعبد العزيز واختيار ابن العربي وان كان عجزاً فاما ان لا يكون مفراطاً كما اذا كره على تفريقها بعرض ولم يجد مناولاً أو باكره بخوف مؤلم من قتل أو ضرب الى آخر ما يأتي للمصنف أو أعدم من الماء ما يكفيه فغصب منه أو أراقه له شخص أو أراقه هو من غير قصد أو جرم بأنه يكفي في فتيه خلافه أو غلب على ظنه أنه يكفي كما تقدم في كلام ابن رشد واما أن يكون مفراطاً كما اذا أعد من الماء ما ظن أنه يكفي ولم يغلب ذلك على ظنه أو شك في ذلك في التفريط ان طال بما تجف فيه الاعضاء الخ استأنف والا بنى وفي عدم التفريط قيل يبنى مع الطول ولا يحتاج الى نية فهو كالناسي الا في تجديد النية ورجحه غير واحد وقد تقدم تعيينهم وقيل يستأنف معه ورجحه أيضاً غير واحد وقد تقدم تعيينهم وهذا أحوط ويظهر من النقول انه أقوى ومن جهة المعنى أن الاول أولى لان العاجز معدور في عدة مواطن لا بعذر فيها للناسي وان كان الفاكهاني قد وجه الفرق بينهما ثم على هذا القول هل هو مساو للعادم فيكون الطول في حقه مامعاً ما سبق أو هو في العادم أقل من ذلك فيه قولان الاول صريح كلام ابن رشد وظاهر كلام غير واحد والناسي صريح كلام الجلاب والشارح مساجي وظاهر كلام التلقين وغير واحد وهو الاحوط واما اذا أعدم من الماء ما جرم بانه لا يكفي فهل هو كالعمد وظاهر كلام الجرجاني وصريح كلام ح أو هو متلاعب لفقده النية الخازمة وهو مختار شيخنا ج وهو الظاهر احتمالان اذا علمت هذا ظهر لك أن كلام المصنف صواب وأنه سلك الأرجح والاحوط من عدم البناء في العجز الحقيقي مع الطول لانه ظاهر لفظه ولانه الذي شهره في ضيق وانه انما قيد بالقدرة لينبذ على الفرق بين العاجز والعادم وان العادم لا يغتفر في حقه الا التفريق اليسير جداً وهو تابع في ذلك لغير واحد من الأئمة المتقدمين بهم وان ذلك هو الاحوط والله أعلم (ونية) حكى ابن رشد وابن حوث الاتفاق على وجوبها وقال المازري على الاشهر وابن الحاجب على الاصح ومقابلهم روى الوليد بن مسلم عن مالك حكاه ابن المنذر والمازري قاله ح قلت وحكاها ابن العربي في الاحكام ونصه فدل على ان النية في الطهارة واجبة وبه قال مالك والشافعي وأكثر العلماء وروى الوليد بن مسلم عن مالك انها غير واجبة وبه قال أبو حنيفة والاوزاعي اه منها بلفظها (عند وجهه) قد صرح غير واحد من الشراح بأن هذا هو المشهور وكلام ابن عرفة وابن جزي في القوانين يفيد أن الآخر أقوى ونص ابن عرفة وفي كونها الاول فعلة أو فرضه قولاً الباجي عن القاضي مع بعض الاصحاب وابن القصار اه

المشهور وكلام ابن عرفة وابن جزي يفيد أن الآخر أقوى وعليه اقتصر ابن العربي في أحكامه ونص ابن عرفة وفي كونها الاول فعلة أو فرضه قولاً الباجي عن القاضي مع بعض الاصحاب وابن القصار اه

منه بلفظه ونص القوانين محل النية في أول الطهارة وقيل في أول فرضها وفاقا للشافعي
وقيل يستحب ذكرها من أول الطهارة إلى أول القرض اهـ منها بلفظها وعلى الأول في
كلامهما اقتصر ابن العربي في أحكامه ونصه إذا وجبت النية للوضوء أو الصلاة أو الصيام
أو لاي عبادة وجبت فحملها أن تكون مقترنة مع أولها لا يجوز قبلها ولا بعده إلا أن القصد
بالفعل حقيقة أن يقترن به واللام يكن قصدا له فنية الوضوء مع أول جزم منه وكذلك
الصلاة وكذلك الصيام وهذه حقيقة لا خلاف فيها بين العقلاء بيد أن العلماء قالوا إن من
خرج إلى النهر من منزله بنية الغسل أجزأه وإن عزبت في أثناء الطريق ولو خرج إلى الحمام
فعرزت في أثناء الطريق بطلت النية اهـ محل الحاجة منها بلفظها (تنبيه) ذكر ح
في التنبيه الرابع أن الإيمان لا يحتاج إلى نية وهو مخالف لما صرح به أول كلامه من أنه
لا خلاف في وجوبه فنية وما قاله أولا هو الموافق لكلام ابن يونس بل كلامه يقتضي أنه
يجمع عليه لأنه أتى بذلك للاحتجاج على المخالف ونصه وقال عليه السلام الطهور شرط
الإيمان وانفقنا أن الإيمان لا يصبغ إلا بالنية فكذلك شرطه اهـ محل الحاجة منه بلفظه والله
أعلم (أو استباحة ممنوع) قول ز وأمان قال نويت الخ عبارة موهمة والصواب أن
يقول وأمان نوي رفع الحدث لاستباحة الصلاة الخ لأن النية هي المضرة وخدمها
التلفظ أم لا وعبرة ابن عرفة والثلاثة متلازمة ولذا الواجب أثبت أحدها نافية لا تحرفدت
اهـ منه بلفظه (وان مع تبرد) قول ز أو تعلم بحث فيه نو بان مقتضى كلام ح أن
التعليم خارج عن الخلاف قلت وكلام ابن العربي يدل على ذلك أيضا ونصه قال بعض
علماء النوى تبردا أو تنظفا مع نية الحدث أو بحجامة معدته مع التقرب إلى الله أو قضاء الصوم
فانه لا يجوز له لأنه مزج في نية التقرب بنية دينية وليس لله إلا الدين الخالص وهذا ضعيف
فإن التبرد لله والتطيف لله واجام المعدة لله فإن كل ذلك مندوب إليه أو مباح لا تنقض
الإباحة الشريعة اهـ منه بلفظه وقد نص ابن القاسم على مسئلة التعليم في سماع موسى من
كتاب الطهارة الثاني ونصه وسئل عن الرجل يعلم الرجل الوضوء بالماء هل يجزئه ذلك من
وضوئه للصلاة أو يعلمه التيمم في موضع لا يجده فيه ماء وقد حل وقت الصلاة هل يجزئه ذلك
التيمم فقال ابن القاسم يجزئه الوضوء إذا نوى به الوضوء للصلاة والتيمم مثله إذا نوى به الصلاة
قال موسى بن معاوية فإن لم ينو به لم يجزه اهـ وسلم ابن رشد ولم يحك فيه خلافا (أو نوى
مطلق الطهارة) قول مب والذي اختاره مق في كلام المصنف أن المراد مطلق الطهارة
الخ إن كان مراد مق أنه نوى الطهارة أعم من أن تكون واجبة أو مندوبة واستحضر
هذا المعنى وقت النية فما قاله ظاهر وإن كان مراده أنه لم يستحضر ذلك وإنما نوى طهارة غير
طهارة الخبث من غير زيادة على ذلك ففما قاله نظرو هذا الثاني هو المتبادر من كلامه ونصه
ومنه أن ينوى مطلق الطهارة التي هي أعم من الواجب والتدب فلا تصح لأن فائدتها تميز
العبادة أو نوعها كما هو والمطلق مشترك بين أشياء فلا يميز نية مضادة لما شرعت النية له وأيضا
نية التدب لا تنبج الصلاة عند المصنف ونية القرض تنبجها فكأنه قال أستنجي الصلاة لا
أستنجيها فتفسد للتناقض كعرج حدث من أحداث أو يخرج أحد الثلاثة منها كالأول قال

ونص القوانين محل النية في أول
الطهارة وقيل في أول فرضها وفاقا
لشافعي وقيل يستحب ذكرها
من أول الطهارة إلى أول القرض
اهـ (أو استباحة ممنوع) قول ز
وأمان قال نويت الخ أى قال في
قلبه نويت الخ لأن النية هي المضرة
وجد معها التلفظ أم لا ابن عرفة
والثلاثة متلازمة ولذا الواجب أثبت
أحدها نافية لا تحرفدت اهـ
(وان مع تبرد) علل ابن العربي
القول المقابل بأنه مزج في نية
التقرب بنية دينية وليس لله إلا
الدين الخالص وهذا يدل على
خروج التعليم ونحوه مما هو مندوب
من محل الخلاف وهو مقتضى
ح أيضا والله أعلم (أو نوى مطلق
الطهارة) قول مب والذي
اختاره مق في كلام المصنف أن
المراد مطلق الطهارة أى أعم من أن
تكون واجبة أو مندوبة واستحضر
هذا المعنى وقت النية وأمان نوى
طهارة غير طهارة الخبث من غير
زيادة على ذلك فإن وضوءه صحيح كما
يدل عليه كلام العتبية وابن رشد
انظر الأصل والله أعلم

استبج الصلاة ولا يؤدي الفرض وانما قلنا ذلك لان المطلق يصح لكل ما يصدق عليه على
 البدل فيصالح للمصحح وغيره فيستدفعان وحله على أحدهما معينا ترجيح بلا مرجح وأيضا لما
 صلح للمندوب احتمله فيوجب شكافي ارادة الفرض ومن شرط النوى أن لا يكون مشكوكا
 فيه فان قلت الجمع بين فرض وندب صحيح لان النقل بفعل بنية الفرض المجردة فكيف
 بينهما فناوى الحساب والجمعية يحز به غسله عنهما كما في المدونة قلت ناوى المطلق كما
 فسرنا نوى أحدهما لا بعينه على البدل كما هو مدلول المطلق وناوى الجميع نواهما ضربة
 كمدلول العام فلا شك ولا احتمال وهذا يحتاج لزيادة تحقيق وفيما أشرنا اليه كفاية وإذا
 قيل بعدم اجزائية الجمع مع تعيين الفرض فكيف يصح ما لم يعين فيه بل هو محتمل لكل
 منهما أو لهما وهذا فقه ظاهر اه محل الحاجة منه بلفظه قلت وفيما قاله نظرا مأولا
 فلا نسلم قوله وحله على أحدهما معينا ترجيح بلا مرجح بل نقول انه ترجيح مرجح وهو المحل
 على الغالب لان ذلك غائب ما يقصده جل الناس ولان مقصود ناوى الطهارة أن يكون على
 أكمل حال ولا شك أن أكملها هو الوضوء الذي تستباح به الممنوعات وقد نصوا على أنه إذا
 نوى أن يكون على أكمل الحال من غير تعرض لغير ذلك أنه يباح له بذلك فعل كل ما منع منه
 الحدث وقوله وإذا قيل بعدم اجزائية الجمع مع تعيين الفرض الخ معارض بمثله فيقال وإذا
 قيل باجزائية المندوب على انفرادها فكيف مع احتمال الفرض والندب وصلاحيته كل
 منهما وأما ثانيا فلان ما قاله مخالف للمنصوص ففي رسم المحرم من سماع ابن القاسم من
 كتاب الطهارة ما نصه وسئل ما لا رجح الله عن الرجل يتوضأ يريد بذلك طهر الوضوء ولا يريد
 بذلك صلاة فتحضره الصلاة أفترى أن يصلي بذلك الوضوء قال نعم إذا أراد بذلك طهرا قال
 القاضي لا اشكال في أنه يصلي صلاة الفريضة بهذا الوضوء لانه اذ نوى به الطهر فقد قصد به
 رفع الحدث فهذا أعظم ما ينويه المتوضي بوضوئه وانما الكلام اذ لم يعم ويقصد رفع الحدث
 وانما يتوضأ الشيء بعينه هل يصلي بذلك صلاة الفريضة أم لا وهذا ينقسم على ثلاثة أقسام
 أحدها أن يتوضأ لما يصح فعله الا بوضوء كس المصحف أو الصلاة على جنازة وما أشبه ذلك
 والثاني أن يتوضأ لما يصح فعله بغير طهارة والوضوء له مشروع استحبابا كالنوم وقراءة
 القرآن ظاهرا وما أشبه ذلك والثالث أن يتوضأ لما يشرع له الوضوء أصلا كالدخل
 على السلطان وما أشبه ذلك فالاول يصلي به باتفاق والثاني يصلي به على اختلاف
 والثالث لا يصلي به باتفاق والله الموفق اه منه بلفظه فتأمل والله أعلم (تنبيه) ما حرم
 به ابن رشد من أن الوضوء للدخول على السلطان مباح مثله للخمى ونصه والمباح الوضوء
 للدخول على الأمير اه محل الحاجة منه بلفظه وذلك مخالف لما في المتفق ونصه
 فان الافعال على ثلاثة أضرب أحدها ما تكون الطهارة شرطاً في صحته والثاني
 ما شرعت فيه الطهارة على وجه الاستحباب والثالث ما لم تشرع فيه طهارة بوجه فتكلم على
 الوجه الاول ثم قال وأما الضرب الثاني فهو أن ينوى بطهارته فلا شرع فيه استحبابا
 مثل أن يتوضأ للحدث لدخول المسجد أو لقراءة القرآن أو النوم فقد حكى أبو الفرج فيمن
 نوى القراءة للقرآن أن له أن يصلي بوضوئه ذلك ومثل ذلك في المختصر فيمن نوى ما يكون

(أو استباحة ما ندبت به) قول ز أو الدخول (١٣٠) على السلطان الخ جزم اللغوي وابن رشد بان الوضوء له

مباح وهو مخالف لما في المتن من أنه مستحب وبه جزم مق والله أعلم وقول مب وأجاب بعضهم عن تنطير ح الخ نحوه لمق ثم قال والصواب صحة الصلاة لأنه نوى رفع الحدث وارتفاعه لا يتبعض اه وما صوبه هو مختار ابن العربي وغيره انظر كلام القبس في ق (أو قال ان كنت الخ) هذا هو المشهور وهو أحد قولي مالك ومقابلهما لا يأخذ من قولها في كتاب الصيد وان أرسله على جماعة لا يرى غيرهما ونوى ان كان وراءها غيرهما فهو عليه مرسل قليلاً كل ما أخذ من سواها قال ابن ناجي ورد بتفريطه في مسئلة الجنابة اه (والاظهر الخ) قول ز بناء على أن كل عضو طهر ارتفع عنه الحدث بانفساده الخ أنكر ابن العربي وجوده هذا القول للمالكية قال في تكميل التقييد المقرى اختلاف المالكية في الحدث هل يرتفع عن كل عضو بالفراغ منه كما تخرج منه الخطايا أو بالاكمال فن لم يغسل رجلاه حتى قطعت ولم يطل الفور هل يعيد الوضوء وهو مقتضى الاكمال لان تعذره لا يوجب رفع الحدث بعد وضعه الابدليل والاصل عدمه أولاً وهو مقتضى الاستقلال وابن العربي ينكر كون هذا في المذهب لأصلاً ولا فرعاً ويشنع على من يضيقه اليه والمثبت مقدم على من ينسبه في المتن من نسبته لمالك وأصحابه ويأتى نصه عند قوله في الغسل ويجزئ

على طهر وحكي ابن حبيب أنه لم يختلف أصحابنا في صحة الصلاة بالوضوء للثوم ومثل هذا يلزم في الوضوء لدخول المسجد والسعي أو الغسل للجمعة ودخول مكة والوقوف بعرفة وألحق ابن حبيب بذلك من نواها لدخول على الأمير ورواه في المجموعة ابن نافع عن مالك وقال القاضي أبو محمد لا يجزئ بشئ من ذلك * (مسئلة) * وأما الضرب الثالث وهو أن ينوى بوضوئه استباحة ما لم تشرع الطهارة فيه أصلاً فإنه لا يستجيب تلك الطهارة صلاحاً ولا خلاف في ذلك تعلم اه منه بلفظه وقد جزم مق بما قاله الباقي ويأتى لفظه وبه تعلم أن هذا الاتفاق الذي ذكره أبو الوليد بن رشد هو من جملة اتفاقاته التي حذر العلماء منها والله أعلم (أو استباحة ما ندبت له) قول ز خلاف ما صدر به من كونه من الوضوء المباح الخ صواب وان كان ما صدر به هو الموافق لكلام ابن رشد واللغوي حسب ما قدمناه آنفاً وقول مب وأجاب بعضهم عن تنطير ح بأن يقال انه يرفع الحدث بالنسبة لما فعل له الخ هو جواب حسن واليه يرجع كلام مق ونصه ومنه أن ينوى بوضوئه استباحة ما ندبت له كالقراءة في غير مصحف ودخول على سلطان فإنه لا يصح لي هذا الوضوء ويصح لما نواه وغيره من وضوآت هذا الفصل لا يصح هلقا وانما لا يصح بهذا لانية النقل لا تنوب عن الفرض على أصل المذهب والصواب صحة الصلاة لأنه نوى رفع الحدث وارتفاعه لا يتبعض كما تقدم اه منه بلفظه فتأمل * (تنبيه) * قول مق والصواب صحة الصلاة الخ ما صوبه هو مختار أبي بكر بن العربي وغيره انظر كلام القبس في ق وذلك مما يقوى بجدة السابق مع مق ويوضح لك صحة قولنا هذا فيقال وإذا قيل بإجرائية المندوب الخ فتأمل والله أعلم (أو قال ان كنت أحدث فله) هذا هو المشهور وهو أحد قولي مالك ومقابلهما لا يأخذ * (تنبيه) * أخذ مقابل المصنف من قول المدونة في كتاب الصيد وان أرسله على جماعة لا يرى غيرهما ونوى ان كان وراءها غيرهما فهو عليه مرسل قليلاً كل ما أخذ من سواها قال ابن ناجي في شرحهما من نصه ورد بتفريطه في مسئلة الجنابة بخلاف ما دل عليه قولها اه منه بلفظه (والاظهر في الاخير الصحة) قول ز بناء على ان كل عضو طهر ارتفع عنه الحدث بانفساده الخ أنكر ابن العربي وجوده هذا القول للمالكية قال في تكميل التقييد المقرى اختلاف المالكية في الحدث هل يرتفع عن كل عضو بالفراغ منه كما تخرج منه الخطايا أو بالاكمال فن لم يغسل رجلاه حتى قطعت ولم يطل الفور هل يعيد الوضوء وهو مقتضى الاكمال لان تعذره لا يوجب رفع الحدث بعد وضعه الابدليل والاصل عدمه أولاً وهو مقتضى الاستقلال وابن العربي ينكر كون هذا في المذهب لأصلاً ولا فرعاً ويشنع على من يضيقه اليه والمثبت مقدم على من ينسبه في المتن من نسبته لمالك وأصحابه ويأتى نصه عند قوله في الغسل ويجزئ

اه بل نسبته في المتن لمالك وأصحابه وبه يرد تأويل مق لكلام ابن العربي بان معناه لم يذكر المتقدمون عن وان كان من قبل عصره بقليل ذكره وكذا من في عصره والله أعلم

وقول مب وقد رد في ضيق الاحتجاج بهذا الحديث الخ فحواه قول من لا ملازمة بين خروج الخطايا والطهارة شرعية ولا عقلية وخروج الخطايا والله أعلم مرتب على الغسل المفعول بنية العبادة التامة لما فيه من الامتثال وفعله على المكروه كما يشير إليه في الحديث اه (ورفضها مغتفر) قول ز لتقدمه بعده على رفضها الخ فيه نظر لان تأخير قوله بعده عن رفضها انما يفيد قصر اغتفار الرض على ما بعده الفراغ لو جعل الضمير (١٣١) في بعده للوضوء وأما على ما شرحه به تبعاً لـ

من رجوعه للوجه فلا فرق بين تقديمه وتأخيرها فالظاهر أن المصنف تبع ما جزم به عبد الحق في النكت من اغتفار الرض في الاثناء لكنه خلاف ما جزم به ابن جماعة وسند من أنه غير مغتفر وقال ابن ناجي ان عليه أكثر العلماء انظر ح (وفي تقدمها يسير الخ) قلت والحال انه لو سئل عن سد الفعل لم يجب أما ان أجاب فهي بنية حكمية كافية باتفاق كان يأخذ الماء على وجهه مع ذلك مع عدم ملاحظة بنية في قلبه ولكن لو سئل وقيل له ماذا تفعل لقال أتوضأ قاله الصفي وأصله للشيخ الامير (فرع) من ذهب الى الميضة ليتوضأ أو الى الحمام ليغتسل فلما وصل اليه ما ظهر ولم يستحضر النية أجزأه قصده الاول كما قاله ابن قدامة ذاه وكذا من أمر خادمه أن يضع له الماء ليتوضأ ولم يستحضر النية عند أخذه ذلك لان طلبه الماء قربة على قصد الطهارة وهو عين النية كما في ختي والله أعلم وقال في لطائف المنن والاخلاق سمعت شيخ الاسلام الفتوح الحنبلي رحمه الله تعالى يقول النية من لازم كل عاقل حاضر الذهن فلا

عن الوضوء الخ ان شاء الله وقول ز واحتجوا به بحديث اذا توضأ العبد الخ قد بحث في ضيق في هذا الاحتجاج وقد نقل كلامه نو و مب ونقل شيخنا عن من انه ابطال هذا الاحتجاج ونصه ابطال من الاستدلال بهذا الحديث وقال لا ملازمة بين خروج الخطايا والطهارة شرعية ولا عقلية وخروج الخطايا والله أعلم مرتب على الغسل المفعول بنية العبادة التامة لما فيه من الامتثال وفعله على المكروه كما يشير إليه في الحديث اه من خطه والله أعلم (ورفضها مغتفر) قول ز وان كان ظاهر المصنف اغتفاره لتقدمه بعده على رفضها الخ في تعليقه نظر لان تأخير قوله بعده عن رفضها انما يفيد قصر اغتفار الرض على ما بعده الفراغ لو جعل الضمير في بعده راجعاً للوضوء وأما على ما شرحه هو تبعاً لـ من رجوعه للوجه فلا فرق بين تقديمه وتأخيرها فالظاهر ان المصنف تبع ما جزم به عبد الحق في النكت من اغتفار الرض في الاثناء لكنه مخالف لما جزم به ابن جماعة وسند من أنه غير مغتفر وقال ابن ناجي في شرح المدونة ان عليه أكثر الشيوخ وان ما قاله صاحب النكت بعيد من غرائب انقاله انظر ح (وفي تقدمها يسير خلاف) قول مب شهر المازري وابن زينة منهم ما عدم الاجزاء وكذا الشيبيني لوقال شهر ابن زينة منهم ما عدم الاجزاء وقال المازري انه الاصح والشيبي اني انه الصحيح لسلم من ابهام أن الثلاثة عبروا بعبادة التشهير وليس كذلك (وسننه غسل يديه أولاً) قول ز ويمكن حمل ما لباجي عليه الخ كتب عليه شيخنا ج مانصه ووجهه عليه يجعل كلام الباجي فيما اذا لم يجد حيلة هو الذي يفهم من ح وهو الظاهر اه من خطه (ثلاثاً) قول ز من تمام السنة سلمه مب وقال نو مانصه ثم انهم قبلوا قول المصنف ثلاثاً حتى قال ز انه من تمام السنة كما هو ظاهر كغيره ولا أدري من هذا الغير والذي ليعياض وابن رشد والقاضي عبد الوهاب وابن شاس وابن الحاجب وابن عرفة وغيرهم في تعديد الستن انما هو غسل اليدين قبل ادخالهما في الاناء ثم يد كرون في الفضائل تكرار المغسول مرتين أو ثلاثاً ثم نقل عبارة المقدمات وعياض والجواهر وابن عرفة ثم قال فلما سقط المصنف قوله ثلاثاً واكتفى بقوله بعد وشفع غسله وتلبسه لسلم من ذلك زيادة ومحالفتة لكلام أهل المذهب ولا حجة له في قول صاحب الرسالة ويبدأ في غسل يديه قبل أن يدخلهما في الاناء ثلاثاً لان صاحب الرسالة صرح بالتثنية أيضاً في المضة وفي سائر أفعال الوضوء ولم يميز فرضاً من غيره ولا قال ان ذلك سنة كما فعل المؤلف والله أعلم اه بلفظه

يصح أن يدخل في الصلاة مثلاً ويراعى أفعالها وترتيب أركانها بلائية أبد حتى لو قدر أن الله تعالى كف العاقل بان يصلي بلائية لكان ذلك كالتكليف بما لا يطاق وتأمل الانسان اذا ذهب الى الميضة يتوضأ تقول له الى أين فيقول لا توضأ واذا ذهب الى المسجد تقول له الى أين فيقول لا أصلي فكيف يشك عاقل مع قصده هذا أنه غير ناو للوضوء والصلاة هذان نوع جنون اه (وسننه غسل الخ) قول ز ويمكن حمل ما لباجي عليه الخ هذا هو الذي يفهم من ح وهو الظاهر (ثلاثاً) قول ز من تعلم السنة الخ

على هذا شرحه مق وح قائلا هو (١٣٣) المعروف وقال الجزولي اختلاف هل يغسلهما ثلاثا أو اثنتين وسبب

قلت ما أقاده كلام المصنف هو الظاهر وقد شرحه مق على ظاهره وسله ونصه فأولها
 أي السنن غسل اليدين ثلاث مرات اه وكذا ح ونصه وقوله ثلاثا هذا هو المعروف
 وقال الجزولي اختلاف هل يغسلهما ثلاثا أو اثنتين وسبب الخلاف اختلاف الأحاديث
 وقوله تعبدا هذا هو المشهور وهو قول ابن القاسم اه محل الحاجة منه بلفظه وذلك
 كالصريح أو صريح فيما نقله ح عن ابن المنير ونصه وسنة غسل يديه قبل ادخالهما
 في الأثناء أن يفرغ ثلاثا على اليمنى فيغسلها ثم يفرغ على اليسرى فيغسلها اه منه
 بلفظه فتأمل ولا حجة فيما استدلل به من كلام ابن رشد وغيره اذ لم يصرح واحد منهم بأن
 الثانية والثالثة في غسل اليدين أو لا مستحب وقولهم تكرير المغسول مرتين أو ثلاثا
 لا شمار له بذلك ادغاية ذلك أن يكون في هذه العبارة عموم والعام لا شمار له بأخص معين
 واستدلوا لهم لسنة غسلهما أو لا بقوله صلى الله عليه وسلم فيغسل يديه ثلاثا كالتصريح
 منهم بأن السنة والامتنال لأمره صلى الله عليه وسلم متوقف على الثلاث وأيضا قد
 نص الباجي وابن يونس وابن رشد وغير واحد ممن لا يخصص كثرة على أن قوله صلى الله عليه
 وسلم ثلاثا يدل على أن غسلها تعبد وذلك كالتصريح منهم بأن الثلاث من تمام السنة
 وإن العدد معتبر فقد أحسن المصنف العبارة وصدق ز فيما صرح به بما ذكره المصنف
 بالإشارة وفي الاقتناع في مسائل الإجماع لابن القطن مانعه الاستدكار وقوله عليه
 السلام فيغسل يديه قبل أن يدخلهما في وضوئه مجمع عليه في النائم المضطجع المراتب
 واتفقوا على أن من غسل يديه ثلاثا وخلل أصابعه بالماء أنه قد أدى ما عليه فيهما اه منه
 بلفظه فتأمل ذلك كله بانصاف والله أعلم (بمطلق ونية) مق ليكون هذا الغسل
 تعبد اشتراط فيه الماء المطلق ولا يجزئ بضاف ولو بظاهر ولا بغير ماء وأن ينوي بغسله
 السنة أي امتثال أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم مشرعهما وهذا معنى قوله بطلاق ونية
 والباء متعلقة بغسل ثم قال فإن قلت هذه النية ليست نية الوضوء وإنما كان في إضافتها
 لليدين فائدة ولما صح بناؤه على كون غسلهما عبادة ولتقدم القول في محل نية الوضوء
 والخلاف فيه فثبت أنهما يكون غسلهما سنة ويلزم نية غسل كل سنة كالمضمضة ولم يقل به
 ولأنه من تفريق النية ولا يصح عند المصنف قلت لا يحتاج في غير هذه من السنن لأفرادها
 بالنية للاتفاق على أنها من أعمال الوضوء فاندرجت في نية ولم يقل فيها أنها للتنظفة الآمن
 بقوله في مجموع الوضوء ولما قيل في غسل اليدين أنه ليس من الوضوء وإنما هو محافظة على
 الماء أن لا يتنجس أو يضاف اشتراط فيه مع أنه قد كونه عبادة تخصه ليستعين للعبادة وعلى
 هذا وعلى أن محل نية الوضوء غسل اليدين هل تجزئ نية الوضوء عن هذه النية أو العكس
 أو لا بد من استحضارهما معا ويجزئ فيه ما في نية الحفاية والجمعة من التقسيم والخلاف
 أو يقال ينوي بغسلهما أو لا سنة غسلهما لا بداء الوضوء ثم ينوي الوضوء عند فعل
 ما بعدهما فتجوز نية الوضوء على هذا عند المضمضة وعند ادخال اليد في الأثناء لاخذ الماء
 هذا كله مما ينظر فيه والأقرب على ذلك القول أن ينوي فرضية الوضوء وسنة غسلهما في

الخلاف اختلاف الأحاديث اه
 واستدلوا لهم لسنة غسلهما أولا
 بقوله صلى الله عليه وسلم فليغسل
 يديه ثلاثا كالتصريح منهم بأن
 السنة والامتنال لأمره صلى الله
 عليه وسلم متوقف على الثلاث وقد
 نص الباجي وابن يونس وابن رشد
 وغيرهم على أن قوله صلى الله عليه
 وسلم ثلاثا يدل على أنه تعبد وذلك
 كالتصريح منهم بأن الثلاث من
 تمام السنة وإن العدد معتبر
 وبذلك كله يرتد ما لتو من أنه ليس
 من تمام السنة ولا حجة فيما استدلل
 به من كلام ابن رشد وعياض وابن
 شاس وابن عرفة اذ لم يصرح واحد
 منهم بأن الثانية والثالثة في غسل
 اليدين أو لا مستحب وقولهم
 يستحب تكرير المغسول مرتين
 أو ثلاثا عام وهو لا شمار له بأخص
 معين والله أعلم قلت قال ابن
 العربي إنما قلنا أنه سنة لأن النبي
 صلى الله عليه وسلم لم يتوضأ قط إلا
 فعله فأما حديث إذا استيقظ أحدكم
 من منامه فلا يدخلهما في الأثناء
 حتى يغسلهما ثلاثا فدليل خاص
 لا يصح تعميمه الإبدليل آخر وقال
 ابن يونس ليس لغسل اليدين قبل
 ادخالهما في الأثناء نص في كتاب الله
 فسقط أن يكون فرضا وثبت فعل
 النبي صلى الله عليه وسلم لذلك فدل
 على أنه سنة اه ولم يتنازلوا فيما رأينا
 لادخال الكوعين في الغسل وعدم
 ادخالهما ولا لتحليل الأصابع

والله أعلم (بمطلق ونية) مق ليكون هذا الغسل تعبد اشتراط فيه الماء المطلق فلا يجزئ بضاف ولو بظاهر
 ولا بغير ماء وأن ينوي بغسلهما السنة أي امتثال أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم والباء متعلقة بغسل

(مفترقتين) قول مب هدا على رواية أشهب عن مالك مثله في ح (١٣٣) عن سند ومثله أيضا في المتن وهو مخالف لما

في ق و ح وابن عرفة عن ابن
رشد من أن رواية أشهب عن مالك
في العتبية مثل رواية عيسى بن دينار
عن ابن القاسم استحباب غسلهما
مجتمعتين اتباعا لظاهر الحديث
نعم عز ابن عرفة ما عند المصنف
لنقل ابن زرقون عن مالك قلت
وصفة الافتراق كما في نوازل المحقق
سبدي عيسى السجستاني أن يريق
الماء على باطن الاصابع والكف
من اليمن مدلكا الباطن منها
بأصابعها ثلاثا ويفعل اليسرى
مثل ذلك اه وقال في النوادر
ومن العتبية أشهب استحباب مالك
للموضي أن يفرغ على يده اليمنى
ثم يغسلها وذكره ابن نافع عن
مالك في المجموعة قال عيسى عن ابن
القاسم أحب اليّ كما في الحديث
أن يفرغ على يديه فيغسلهما ثلاثا
فإن غسل يمينه ثم أدخلها في الأناة
أجزأ اه الباجي وجه رواية
أشهب قوله في حديث ابن زيد
فغسلهما مرتين مرتين وهذا
يقضي أفراد كل مرتين ولو غسلهما
جميعا قال فغسل يديه مرتين ولأن
ذلك أسير لأنه يفرغ الأناة يسراه
على يمينه فاذا غسلها صب بها على
يسراه ولأنه بناء على أنه تعبد ومن
حكم الأعضاء في طهارة العبادة
استيعاب تكرار غسل اليمنى
قبل غسل اليسرى ووجه قول ابن
القاسم أنه للنظافة مما عسى أن
يلحق بها وغسل بعضهما ببعض

وقت واحد ويجزئه ذلك اه منه بلفظه قلت تأمل قوله فأندرجت في يمينه فإنه لا ينبغي
على ما درج عليه المصنف من أن نية الوضوء عند غسل الوجه وعليه فالاشكال في تعدد
النية لكل سنة باق والله أعلم (مفترقتين) قول مب هدا على رواية أشهب عن مالك
المثل هذا في ح عن سند ومثله في المتن ونصه فروى أشهب عن مالك أنه استحباب أن
يفرغ على يده اليمنى فيغسلها ثم يدخلها في الأناة ثم يصب على اليسرى وروى عيسى بن
دينار عن ابن القاسم أحب اليّ أن يفرغ على يديه فيغسلهما كما جاء في الحديث اه منه
بلفظه وكل ذلك مخالف لما في ق و ح عن ابن رشد من أن رواية أشهب عن مالك في
العتبية مثل رواية عيسى عن ابن القاسم ومثل ما لهما عن ابن رشد في ابن عرفة ونصه وفي
استحباب غسلهما مفترقتين أو مجتمعتين نقل ابن زرقون عن مالك وابن القاسم فذكرهما
المازري تخريجا على التعبد والنظافة قصور وسمع القرين أن أحب اليّ أن يفرغ على يده
اليمنى ثم يغسلهما ابن رشد هذا كسماع عيسى ابن القاسم استحباب غسلهما مجتمعتين
اه منه بلفظه وما نسبوه لابن رشد هو كذلك فيه وما نسب به ابن عرفة لسماع القرينين
هو في آخر رسم الوضوء والجها من سماعهما من كتاب الطهارة الأول وهو المسئلة
الثانية والثلاثون منه ونصه وسئل عن الذي يريد أن يبتدئ الوضوء يغسل يديه أحب
اليك أم يفرغ على يديه قال يفرغ على يديه قيل له أن أحب اليك أن يفرغ على يده اليمنى
ثم يغسلهما قال القاضي وهذا كما قال ابن الاختيار في غسل اليدين قبل الوضوء أن يفرغ
على يده اليمنى فيغسلهما جميعا اتباعا لظاهر الحديث وفي أول سماع عيسى لابن القاسم
مثل اختيار قول مالك هذا اه محل الحاجة منه بلفظه وقال في شرح المسئلة الثانية
من رسم نقد هامن سماع عيسى من كتاب الطهارة الثاني مانصه قال القاضي اختيار
ابن القاسم ههنا في غسل اليد قبل أن يدخلها في الأناة أن يفرغ على يده الواحدة
فيغسلهما جميعا اتباعا لظاهر الحديث هو مثل ما تقدم لك رحمه الله في آخر سماع أشهب
اه محل الحاجة منه بلفظه والمعارضة بين هذا وما في المتن وما نقله ح عن سند ظاهرة
فيحتمل أن تكون رواية أشهب التي ذكرها في المتن وسند غير سماعه وهو احتمال بعيد
وعلى كل حال ففي اقتصار مب على ما ذكره من غير تنبيه على ما لابن رشد مع قوته ما لا يخفى
وكذا عدم تنبيه ح على المعارضة بين ما نقله عن ابن رشد وما نقله عن سند والكمال
لله تعالى (ومضضة) قال في التنبهات بعد كلام على الاستئثار مانصه وكان القاضي
أبا محمد بن نصر رحمه الله نحال المذهب ابن قتيبة لأنه في تلقينه عد في السنن الاستئثار
ولم يذكر الاستئثار وكأنه رآه ماسنة واحدة وان الاستئثار بحكم التبع والامر الضروري
الذي لا يقصد في نفسه إلا بد من طرح الماء من الأنف ضرورة كالم يعدج الماء من القدم
في المضضة من أحكام الوضوء ولا هو مقصود في نفسه بل محج بحكم الضرورة وقد يتلع
وما في الأنف أشد ضرورة إذ لا يمكن إمساكه اه محل الحاجة منها بلفظه وانقله غ

أنظف وأبلغ في إزالة ما يتعلق اه قلت لم ينظر لذلك وإنما نظر لما جاء في الحديث كما صرح به وهذا حقيقة التعبد قاله مق
والله أعلم (ومضضة) كلام التنبهات الذي في الأصل

صرح في ان السنة في المضمضة لا تتوقف على المجر وشيخ المازري الذي أبهمه مب فيما نقله عن الشيخ زروق هو اللغمي كما
سنة غ في تكميله والله أعلم بركات وظاهر (١٣٤) الطراز أنه يقال مصممة أيضا والذي في الصحاح ومختصره ان المضمضة

في تكميله وأقره وهو صريح في أن السنة في المضمضة لا تتوقف على المجر واستدل به بذلك
يدل على أنه أمر مسلم وبه تعلم ما في كلام ز وهذا أقوى في الرد عليه مما رده به مب وان
كان كافيا أيضا (تنبيه) * شيخ المازري الذي أبهمه مب فيما نقله عن الشيخ زروق
عن القوري هو اللغمي كما بينه غ في تكميله ونصه وقد سمعت شيخنا الحافظ ابا عبد الله
القوري يعارض اشتراط المجر فيها يقول المازري رأيت اللغمي يتوضأ في المسجد ولعله كان
يتبع ماء المضمضة ولست أذكر الآن المحل الذي قاله فيه المازري اه منه بلفظه
(واستنثار) قال في التنبهات اثر ما قدمناه عنها قريبا مانصه لكن عامة شيوخنا وسائر
العلماء عدوه في السنن والآثار تعضده فقد ذكرافيه معا ومرة ذكر أحدهما دون الآخر
اه منها بلفظها ولا شك انه يفيد أرجحية مذهب عليه المصنف وانظر ح * (قائدة) *
الاستنثار والانتثار والنثر كلها بمعنى وكما بالثلثة ونثر من بابي ضرب وقتل والانتثار أيضا
بمعناها كما في المصباح والقاموس (ومسح وجهي كل اذن) لم يعتبر المصنف هنا كلام ابن
رشد في ترجمته فرضية مسح ظاهر الأذنين لانه عزاه للمالك وقال الصحيح ما ذهب اليه
مالك لتصر يحه في ضيح تبع لابن عبد السلام بأن المشهور سنة وشهد لشهرهما
كلام البابي وابن يونس ونص البابي فهل يحسبان فرضا ونفلا ذهب محمد بن مسلمة وأبو
بكر الأبهري الى انه ما يحسبان فرضا وذهب سائر أصحابنا الى انه ما يحسبان نفلا وهو
الظاهر من مذهب مالك رحمه الله اه من منتهاه بلفظه واختصره ابن عرفة بقوله
البابي في فرضيته ونفله قول ابن مسلمة مع الأبهري وسائر أصحابه مع سائر المذهب اه
منه بلفظه وتأمله مع كلام البابي ويأتي نص ابن يونس وقول ز فان مفاد ق انه
سنة مستقلة الخ قال مب صحيح ثم نقل كلام ق وقال عقبه فهذا صريح في أن
مسح الصماخين سنة مستقلة اه وكأنه نعر يضرد ما قاله ق فانه نقل كلام ق
ثم قال عقبه مانصه وهذا كله لاجته له فيه فان المراد من هذه النقول تحقيق كون
الصماخين سنة لا فرضا وانهم اداخلان في السنة لانهم ماسة مستقلة فتأمل ذلك اه
قلت ليس في كلام ق تصريح بأنه سنة مستقلة بل كلامه محتمل فان كان مب
فهم ما قاله من حكاية ق الخلاف في غير الصماخين والاتفاق فيه ما على السنة ففيه
أمران أحدهما أن ذلك يؤدي الى عد ظاهر الأذنين سنة وباطنهما غير الصماخين سنة
لان ابن يونس اقتصر في مسح باطنهما على أنه سنة وحكي في مسح ظاهرهما الخلاف مع انه
لم يقل أحد في علمت أنهم ماستان مستقلتان على القول بسنة مسح ظاهرهما فتأمل
ثانيهما انه على تسليم افادته ذلك فلا يقال في مثله انه صريح والذي يفيد كلام ابن يونس أن
مسح الجميع سنة واحدة ونصه وسننه سبع أيضا غسل اليدين قبل ادخالهما في الاناء
والمضمضة والاستنشاق ورد اليدين في مسح الرأس الى حيث بدأ منه ومسح داخل

التحريك بالقم كله والمصممة
التحريك بطرف اللسان قال وفرق
ما بينهما شبيه يفرق ما بين القبضة
والقبضة وفي الحديث كما تضمن
من اللبن ولا تضمن من التمر اه
(واستنثار) هو والانتثار والنثر
والانتثار كلها بمعنى وهي بالثلثة ونثر
من بابي ضرب وقتل كما في القاموس
والمصباح وكلام التنبهات يفيد
أرجحية مذهب عليه المصنف من
أن الاستنثار سنة مستقلة وانظر ح
(ومسح وجهي الخ) رجح ابن رشد
وجوب مسح ظاهرهما ولم يعتبره
المصنف لتصر يحه في ضيح تبع
لابن عبد السلام بأن المشهور سنة
وشهد لشهرهما ما كلام البابي
وابن يونس انظر نصهما في الاصل
وقول مب فهذا صريح في ان
مسح الصماخين سنة مستقلة كانه
يعرض برد قول ق عقب نقل
كلام ق وهذا لاجته ل فيه فان
المراد منه تحقيق كون الصماخين
سنة لا فرضا وانهم اداخلان في
السنة لانهم ماسة مستقلة اه
وليس في كلام ق تصريح بما
قاله مب بل هو محتمل فان كان
مب فهم ذلك من حكاية ق
الخلاف في غير الصماخين والاتفاق
فيه ما على السنة ففيه أن ذلك
يؤدي الى عد ظاهر الأذنين سنة

وباطنهما غير الصماخين سنة ولا قائل به فيما علمنا والله أعلم والذي يفيد كلام ابن يونس أن مسح
الجميع سنة واحدة قلت وهو أيضا ظاهر ابن الحاجب وضح وغيرهما وبه يسقط التعقب على المصنف في سكوتة عن
الصماخين والله أعلم

الاذنين وفي ظاهرهما اختلاف قيل فرض وقيل سنة وتجديد الماء لهما والترتيب اه
منه بلفظه ثم قال بعد كلام مانصه ذكر أدلة السنن فأول ذلك غسل اليدين قبل ادخالهما
في الاناء ثم المضمضة ثم الاستنشاق فذكر أدلة الثلاثة ثم قال وأما مسح ظاهر الاذنين
فالظاهر من قول مالك وقول أكثر أصحابه انه مسنة وقال بعض أصحابنا البغداديين
انهما دخلتا في فرض الرأس واستدلوا بما روى ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال
الاذنان من الرأس ويستأنف لهما الماء وهذا من أوكدهما استدلو به وليس فيمذ كروه
تحقيق وجوب فرضهما وانما أرادوا الله أعلم بقوله الاذنان من الرأس ويستأنف لهما الماء
انهما من سنن الرأس سنتهم المسح كقولنا ان الثمرة والقلم من الوجه سنتهما الغسل كما ان
فرض الوجه الغسل فأبان عليه السلام أن في الرأس فرضا وسنة كما أن في الوجه فرضا وسنة
فاذا كان المراد ما ذكرناه لم يكن لهم فيما رويوه حجة والدليل على صحة قولنا قوله تعالى اذا
قم الى الصلاة الى آخر الآية فلم يذكر تعالى غسل فم ولا أنف ولا مسح أذن فدل أن ذلك سنة
وأيد ذلك قوله عليه الصلاة والسلام خمس من الفطرة في الرأس فذكر المضمضة والاستنشاق
ومسح الاذنين والفطرة هي السنة ولا خلاف بين المالكيين في المضمضة والاستنشاق أنهما
سنة فكذلك الاذنان لقوله عليه الصلاة والسلام ان جميع ذلك من الفطرة وقد روى ابن
شعبان عن عائشة رضي الله عنها ان الاذنين من الرأس وليس المسح عليهما فريضة فهذا
نص وهو كما أولنا الحديث وقد قال ابن حبيب وأبو محمد بن أبي زيد رحمهما الله وهما من
أئمة الدين وسن الرسول عليه الصلاة والسلام المضمضة والاستنشاق ومسح الاذنين أفتراهم
يقولون سن فيما لم يصح عندهم انه سنة الرابع تجديد الماء لاذنيه فلما روي أن الاذنين
من الرأس ويستأنف لهما الماء ولا خلاف بينهما في ذلك الخامس مسح داخل الاذنين
فلما روي أن النبي عليه السلام كان اذا توضأ أدخل أصبعيه في جحري أذنيه وروي أنه كان
يدخل أصبعيه في صماخيه السادس رد اليدين في الرأس فلما روي في صفة عبد الله بن زيد
فذكر دليله ثم قال والسابع الترتيب ثم ذكر دليله اه منه بلفظه ومن تأمل كلامه
وأصف علم أنه كالصريح في أن مسح الصماخين من تمام سنة مسح باطن الاذنين لانه سنة
مستقلة وعلم منه أيضا أن مسح ظاهرهما على ما رجحه هو من السننية من تمام سنتهم أيضا
والإمام عبد السنن سبعة عاونه يسقط تعقبهم على المصنف في سكوتهم على الصماخين والله أعلم
(وتجديد الماء) قول ز عند ابن رشد وعبد الوهاب الخ بحث فيه شيخنا ج بمافي ح
ومحصله أن ضج نسب لابن رشد مثل مانسبه له ز وان ح قال مانسبه لابن رشد نص
عليه ابن يونس ولم أره لابن رشد فعلمه أراد أن ينسبه لابن يونس فنسبه لابن رشد انظره وما
قاله ظاهر فان ابن رشد صرح بأن مسح الاذنين مع تجديد الماء سنة ثم ذكر ان المسح عند
مالك فرض وتجديد الماء سنة وعلى كلا القولين فلا يحسن أن ينسب له مانسبه له ز تبعا
لضج وان سلمه نو وبم فتأمله * (تنبيهات * الاول) * قول ابن يونس في كلامه السابق
وفي ظاهرهما خلاف يقتضي أن الباطن لا خلاف فيه وهو خلاف ما صرح به للتحضي
ونصه والاذنان تسحان ولا تغسلان واختلف هل مسحهما فرض أو سنة وهذا

(وتجديد الماء) قول ز عند ابن
رشد الخ مثله في ضج ولعل صوابه
عند ابن يونس انظر ح أى لان
ابن رشد صرح بأن مسح الاذنين
مع تجديد الماء سنة ثم ذكر أن المسح
عند مالك فرض وتجديد الماء سنة
وقيل مستحب وقيل مباح

ابن عرفة وفي استحباب تجديد الماء لهـ ما (١٣٦) وتخييره ثالثا تركه كتركهما للباجي عن مالك وابن مسلمة وابن حبيب اهـ

في اشراف الاذنين ظاهرهما وباطنهما فأما الصماخان فسنة قول واحد اهـ منه بلفظه * (الثاني) * قول ابن يونس أيضا في تجديد الماء ولا خلاف بيننا في ذلك مخالف لما للباجي في المتقي ونصه وقد قال مالك في المختصر يستحب تجديد الماء لهـ ما وقال ابن حبيب من لم يجد لهـ ما ماء فهو بمنزلة من لم يمسحهما وقال محمد بن مسلمة ان شاء جدد لهـ ما الماء وان شاء مسحهما بما فضل بيده من مسح رأسه وأبو خنيفة يقول لا يجدد لهـ ما الماء اهـ منه بلفظه واختصره ابن عرفة ولم يعرج على ما لابن يونس ونصه وفي استحباب تجديد الماء لهـ ما وتخييره ثالثا تركه كتركهما للباجي عن مالك وابن مسلمة وابن حبيب اهـ منه بلفظه * (الثالث) * قال اللخمي مانصه والاحاديث الصحيحة تقتضي انه لم يكن يستأنف لهـ ما الماء وان الصحابة الناقلين لحديثه كانوا يعتقدون انه مامن الرأس وبعضهم أبعاضه لانهم اذا بلغوا في صفة وضوءه صلى الله عليه وسلم الرأس قالوا مسح برأسه وغسل رجله وقال عبد الله بن زيد بن عاصم بدأ من مقدم رأسه حتى بلغ بهما فقاء ثم ردهما الى المكان الذي بدأ منه ثم غسل رجله فكان عندهم ان قوله مسح رأسه يفهم منه أن الاذنين داخلان في ذلك وانهم لا يحتاجون الى ذكرهما مع تسليمهم أنهم مامن أعضاء الوضوء وانهم ماسحان وهكذا رأيت أحاديث الوضوء في الموطأ والخاروي ومسلم لا يذكر أنه مسح أذنيه اهـ منه بلفظه قلنا قال ابن العربي في الاحكام في سورة المائدة مانصه وقد روى وضوء النبي صلى الله عليه وسلم جماعة لم أجدهم ذكر الاذنين فيها الا يسير من الصحابة منهم عبد الله بن زيد قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخذ ماء لاذنيه خلاف الماء الذي أخذ لرأسه ومنهم عبد الله بن عباس روى أن النبي صلى الله عليه وسلم مسح رأسه وأذنيه باطنهما وظاهرهما بابهاميه صححه الترمذي ومنهم الربيع بنت معوذ قالت رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخذ ماء لاذنيه وأذبر ومسح صدغيه وأذنيه مرة واحدة صححه الترمذي ومنهم عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي صلى الله عليه وسلم علم الوضوء لمن سأل به بان توضع له ثم مسح برأسه وأدخل أصبعيه السبائتين في أذنيه ومسح بابهاميه ظاهرهما اهـ وقال القسطلاني في المواهب اللدنية لم يرد في شيء من طرق الموطأ والخاروي ومسلم في صفة وضوءه صلى الله عليه وسلم ذكر مسح الاذنين لكن رواية لابي داود ثم مسح رأسه وأذنيه ظاهرهما وما وباطنهما وفي أخرى له ومسح باذنيه ظاهرهما وباطنهما وأدخل أصابعه في صماخي أذنيه اهـ وفي الموطأ عن نافع ان ابن عمر كان يأخذ الماء بصبغته لاذنيه اهـ وما علم من شدة اتساعه النبي صلى الله عليه وسلم يدل على أنه رآه يفعل ذلك

والله أعلم * (فائدة) * قال ابن العربي في سورة المائدة من أحكامه قد روى وضوء النبي صلى الله عليه وسلم جماعة لم أجدهم ذكر الاذنين فيها الا يسير من الصحابة منهم عبد الله بن زيد قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخذ ماء لاذنيه وأذبر ومسح صدغيه وأذنيه مرة واحدة صححه الترمذي ومنهم عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي صلى الله عليه وسلم علم الوضوء لمن سأل به بان توضع له ثم مسح برأسه وأدخل أصبعيه السبائتين في أذنيه ومسح بابهاميه ظاهرهما اهـ وقال القسطلاني في المواهب اللدنية لم يرد في شيء من طرق الموطأ والخاروي ومسلم في صفة وضوءه صلى الله عليه وسلم ذكر مسح الاذنين لكن رواية لابي داود ثم مسح رأسه وأذنيه ظاهرهما وما وباطنهما وفي أخرى له ومسح باذنيه ظاهرهما وباطنهما وأدخل أصابعه في صماخي أذنيه اهـ وفي الموطأ عن نافع ان ابن عمر كان يأخذ الماء بصبغته لاذنيه اهـ وما علم من شدة اتساعه النبي صلى الله عليه وسلم يدل على أنه رآه يفعل ذلك

أثبت عنده من فعله والله أعلم قلنا وحديث عبد الله بن زيد المتقدم في كلام ابن العربي أخرجه (فيعاد) الحسائي والبيهقي وصححه كما ذكره الولي العراقي راداه قول القرطبي لم يجز في حديث عبد الله بن زيد كرا لاذنين والله أعلم

(فيمعاد المنكس وحده) قول ز وظاهره نكس عامداً وساهياً وليس كذلك الخ قال مب
فيه نظر بل مافى تت هو الذى نسبه ابن رشد للمدونة وقال ابن راشد انه الاصح انظر ح اه
وقال تو واذا كان هذا مذهب المدونة فالصواب ابقاء المصنف على ظاهره وعمومه ولذا
قال طنى قوله في معاد المنكس ظاهره نكس عامداً وساهياً وهو كذلك على الاصح عند
ابن رشد وفيه خلاف مبني على تارك السنن عدا اه وقال شيخنا ج قول المصنف
فيمعاد المنكس وحده يعنى سواء نكس سهواً وهو ظاهر أو عمدًا على ما نقله ابن رشد عن
مالك في المدونة اه من خطه قلت ما اختاره ز من قصر كلام المصنف على السهو وهو
الصواب وفيما قاله طنى وتو ومب وشيخنا ج نظر ظاهرهما أو لافلان مانسبوه
لابن رشد من أنه يعيد المنكس وحده ان بعد في العمدة كالسهو ليس هو فيه ولا يؤخذ من
كلامه لاتصريحه ولا يؤيد ما قال في المقدمات مانصه فاذا قلنا انه سنة فان كان بحضرة
الوضوء آخر ما قدم ثم غسل ما بعده كان ناسياً أو عامداً وان كان قد تساعد وجف وضوءه
وكان متعمداً ففي ذلك ثلاثة أقوال أحدها انه يعيد الوضوء والصلاة والثاني أنه يعيد
الوضوء دون الصلاة قاله ابن حبيب والثالث انه لا إعادة عليه للصلاة وللوضوء وهو قوله
في المدونة وما أدري ما وجوبه اه محل الحاجة منها بلفظه وانقـله ح هكذا وابن عرفة
والمصنف في ضيغ مختصراً وسلموه وأما نائيفان الاعادة المنبئة والمنفعية في كلامه هي
الواجبة لقول ضيغ متصلاً بكلام ابن رشد مانصه والأولان مبنيان على الخلاف في تارك
السنن وأما الثالث فرأى أنه يعيد الوضوء لبقاء حكمه بخلاف الصلاة لانقضاء أمرها اه
منه بلفظه والأولان في كلامه هما القول باعادة الوضوء والصلاة والقول بفهمهما فالاول
مبني على أن ترك السنة عمد مبطل والثاني وهو قول مالك مبني على انه غير مبطل ويشهد
لما قاله استدلال ابن رشد بقول الامام ما وجوبه ونفي الاعادة الواجبة لاينافي استحبابها
وكيف يجمل بابي الوليد بن رشد أن ينسب نفي استحباب اعادة الوضوء للامام في المدونة
وهو مصرح به فيها قال فيها مانصه ومن نكس وضوءه فغسل رجله قبل يديه ثم وجهه ثم
صلى اجزأته صلاته ويعيد الوضوء أحب الى وما أدري ما وجوبه وقد قال على وابن مسعود
ما نبالي بدأنا بعمائنا أو بآيسارنا اه منها بلفظها وقال ابن يونس مانصه ومن المدونة قال
مالك ومن نكس وضوءه فغسل رجله قبل يديه ثم وجهه ثم صلى اجزأته صلاته ويعيد
الوضوء أحب الى وما أدري ما وجوبه محمد بن يونس يريد وجوب الترتيب أى ما أدري
وجه قول من يرى أنه واجب انكار ذلك وقد قال على وابن مسعود ما نبالي بدأنا بآيسارنا أو
بآيسارنا وفي حديث اخر باى الاعضاء بدأنا اه منه بلفظه وقال النخعي مانصه فان
لم يفعل ونكس فقال مالك في المدونة صلاته مجزئة قيل أفعيد الوضوء قال ذلك أحب الى
فعله استحباباً اه منه بلفظه وقال عياض وقوله فيمن نكس الوضوء يعيد أحب الى وما
أدري ما وجوبه أحب هنا على بابها في التفضيل والاختيار والهاء في وجوبه عائدة على
الترتيب ويحتمل عودها على اعادة الوضوء وقد تنوزع في إحدى روايتي على بن زياد باعادة
الوضوء أبدأ ومثله في كتاب أبي مصعب هل هو خلاف هذا أو قول في وجوب الترتيب أو على

اه

القول بالاعادة بترك السنن عامدا اه من تنبيهاته بلفظها وذكر أبو الحسن كلام عياض
 هذا مفرقا ونقلا ابن ناجي بالمعنى وسلموا كلهم كلام المدونة هذا كإسمله الوانوغى وغ فى
 تكميله فحصل أن حمل المصنف على السهو فقط كما اختاره ز متعين وأنه فى العمدمع
 الطول يستحب له أن يعيد الوضوء كله عندما لا يكفى فى المدونة لا العضو المنكسر فقط وان
 ابن رشد انما نسب لما لا يكفى فى الاعادة الواجبة لا المستحبة وقد رأيت دليل ذلك كله
 والله أعلم * (تنبيهات * الاول) * تصويبا ما قاله ز انما هو من قصره كلام المصنف على
 السهو وأما قوله فى المقدمات لا يعيده ولا الصلاة وعزاه لما لا يكفى فى المدونة اه فقيه ما فى
 كلام غيره عن قدمناهم * (الثانى) * فى كلام مب مناقشة أخرى وذلك أنه جعل مانسبه
 لابن رشد وما صححه ابن راشد متواردين على محل واحد وفيه نظر ظاهر لان مانسبه لابن
 رشد هو أنه يعيد المنكسر وحده مع الطول وتصحيح ابن راشد انما هو للقول بان ترك السنة
 عمدا لا يبطل انظر نضه فى ح وعدم البطلان لا يستلزم عدم استحباب الوضوء ولا فعل
 المنكسر وحده ولا ينافى ذلك فتأمل * (الثالث) * قد علمت من كلام ابن يونس السابق أنه
 جزم بعود الضمير من قوله فى المدونة ما أدرى ما وجوبه الى الترتيب وصدره عياض وأجاز
 احتمال رجوعه للوضوء كما سبق فى كلامه ويظهر من كلام ابن رشد الذى قدمنا انه ردم
 للوضوء لاستدلاله به على نفي وجوب اعادته على ما هو الصواب فى فهم كلامه اذ لا يستقيم له
 الاحتجاج به مع عود الضمير للترتيب فتأمل والله أعلم * (الرابع) * قد تقدم فى كلام ابن رشد
 أنه جعل قول ابن حبيب باعادة الوضوء دون الصلاة مرتبا على القول بالسنية وسلمه فى ضيق
 وابن عرفة وح وانظر تسليم ضيق له مع عزوه فيه لابن حبيب انه واجب مع الذكر
 فانه قال عند قول ابن الحاجب وثالثهم اوجب مع الذكروا نضه والثلاثة الاقوال المشهور
 منها السنية والثانى الوجوب مطلقا رواه على عن مالك وهو قول أبى مصعب والقرقة لابن
 حبيب اه منه بلفظه * (الخامس) * كما قال ابن حبيب باعادة الوضوء فى العمدمع كذلك قال
 به فى الجهل فى المتى نقلا عنه مانصه من نكس طهارته عامدا أو جاهلا ابتداء الوضوء
 وان فعل ذلك ناسيا نظرت فان خالف بين مفروض ومسنون فلا شئ عليه وان كان
 بين مفروضين آخر ما قدم وأتى بما بعده من مفروض أو مسنون حكى ذلك عن مظرف
 وابن الماجشون اه منه بلفظه وفى ابن يونس مانصه وقال ابن حبيب ان تعمد أو جهل
 ابتداء الوضوء لما يستقبل كان فى مسنونه أو مفروضه وان كان سهوا فلا يصح له الا فى
 مفروضه يؤخر ما قدم فيه صير مرتبا ويغسل ما يليه كان بحضرة الماء أو بعد أن طال قال
 ابن القاسم هذا اذا لم يطل وأما ان طال آخر ما قدم ولم يعيد ما يليه اه منه بلفظه
 * (السادس) * ما ذهب عليه المصنف من أنه يعيد المنكسر وحده ان بعد تنسبه ابن رشد
 لابن القاسم ونقل ابن عرفة كلام ابن رشد وتقدم نحوه فى نقل ابن يونس ونسبه فى المتقى
 لرواية ابن القاسم ونصه وان ذكر غسل وجهه بعد أن طال وزال عن مكانه غسل وجهه
 خاصة ولم يكن عليه فى رواية ابن القاسم اعادة غسل يديه لان الموالاة المستحقة قد فاتته
 فسقط حكم الترتيب الملازم لها اه منه بلفظه وتحصل من مجموع كلامهم انه رواية

فحمل المصنف على السهو فقط كما
 فعل ز متعين وأما فى العمدمع
 الطول فتستحب اعادة الوضوء كله
 عندما لا يكفى فى المدونة * قلت
 واستحباب اعادة الوضوء كله لا يختص
 بالعمدمع على ظاهر قوله فى المدونة
 ومن نكس وضوءه فغسل رجليه
 قبل يديه ثم وجهه ثم صلى أجزأته
 صلاته ويعيد الوضوء أحب الى وما
 أدرى ما وجوبه وقد قال على وابن
 مسعود ما نبألى بدأنا بإيماننا
 أو بإيماننا اه وفى رواية أخرى
 بأى الأعضاء بدأنا الا أنه فى
 العمدمع ليس له الاعادة الوضوء كله
 ندبا وقد فاته تلافى سنة الترتيب على
 ما لز وغيره بخلاف السهو فله
 أن يفعل المنكسر وحده وقد يقال
 ان العامد أيضا له التلافى كما عليه
 من عم فى كلام المصنف وذلك لا ينافى
 استحباب استئناس الوضوء كله
 فتأمل والله أعلم

(والامع تابعه) قول ز ندبايل سنة كافي التنبيه الثاني من ح فراجعه وقوله فلا يشترط الترتيب بينهما حال الاعادة الخ هذا انما هو مع الطول فلو قدم هذا على قوله والامع تابعه انظر ح في التنبيه الرابع (ومن ترك فرضا الخ) قول ز وندب اتيانه بما بعده الخ صوابه ويسن انظر ح في التنبيه الاول عند قوله فيما مروى بنية ان نسي مطلقا وقوله ويأتي به هو فيما لا بطلان فيه ثلاثا وبما بعده مرة مرة الخ صحيح وكلام المشتق نص في ذلك وهو أقوى في الرد على تت مما لطفي والله أعلم (وسنة فعملها الخ) قول ز لان فعلها يؤدى لتكرار المسح صوابه لانه يؤدى الى مسح الرأس بما جددوه وهو مكروه أو بلا ماء ولا فائدة فيه كافي ح (موضع طاهر) قلت صرح ابن يونس وابن رشد بان من فضائل الوضوء أن لا يتوضأ في موضع الخلاء ابن يونس انه صلى الله عليه وسلم عن ذلك مخافة الوسواس ونقله في الذخيرة عنه وقال في شرح الوعلاسية من فضائله أن لا يتوضأ بموضع نجس لثلاثة أوجه أحدها خيفة الرشاش والثاني تنزيها للذكر الواقع على الوضوء ولولا التسمية والثالث ان ذلك يورث الوسواس بالخاصية لمن اعتاده اه (وقلة ماء بلا حد) قلت قال في رسم الشجرة من سماع ابن القاسم من كتاب الطهارة قال ما لث رأيت عباس بن عبد الله وكان رجلا صالحا من أهل الفقه والفضل يأخذ القدح فيجعل فيه قدر ثلث مد هشام ماء فيتوضأ به ويفضل منه ثم يقوم فيصلي بالناس وأعجب ما لك ذلك من فعله ابن رشد انما أعجبه واستحسنه لان السنة في الغسل والوضوء احكام الغسل مع قلة الماء فقد روى أنه صلى الله عليه وسلم توضأ بعد وتظهر بصاع وروى انه توضأ بنصف المد وذلك لا يقدر (١٣٩) عليه الا العالم السالم من وسوسة الشيطان والى فعل عباس هذا اشار في المدونة

ابن القاسم وقوله والله أعلم (والامع تابعه) قول ز ندبا الصواب ان اعادته سنة انظر ح في التنبيه الثاني وقوله فلا يشترط الترتيب بينهما حال الاعادة الخ ظاهره انه مع القرب لذكره ذلك هنا وليس كذلك بل ذلك مع الطول فلو قدم هذا على قوله والامع تابعه سلم من الایهام انظر ح في التنبيه الرابع متأملا (ومن ترك فرضا الخ) قول ز وندب اتيانه بما بعده الخ قال نو فيه نظروا صوابه يسن اه وما قاله صواب انظر ح في التنبيه الاول عند قوله فيما مروى بنية ان نسي مطلقا وقول ز ويأتي به هو فيما لا بطلان فيه ثلاثا وفيما بعده مرة مرة الخ صحيح قال في المشتق مانصه وان كان مائسى مغسولا كر فيه الغسل على حسب ما كان يفعله في نفس الطهارة ولا يكرر الغسل فيما يأتي بعده معنى الترتيب روى ذلك عن الشيخ أبي عمران اه منه بلغظه وبه رد كلام تت وهو أقوى مما رده طفي والله أعلم (وسنة فعملها ما يستقبل) قول ز وأما سنة رد المسح فلا لان فعلها يؤدى لتكرار المسح في هذا

على المستحب اه وقال الشيخ يوسف بن عمر انما أراد بالسنة هنا ضد البدعة قال وقد قال في الرسالة بعد ذلك وليس كل الناس في احكام ذلك سواء وانما يراعى القدر الكافي في حق كل أحد فزاد على قدر ما يكفيه فهو بدعة وان اقتصر على قدر ما يكفيه فقد أدى السنة اه وقال الفاكهاني انما هو على حسب حال المستعمل وعادته في الاستعمال لان الله سبحانه أمر بالغسل ولم يقيد بمقدار معين وذلك من لطف الله بخلقه اذ لو كان فيه حد لزم الحرج لما علم من اختلاف عادات الناس فمنهم من يكفيه اليسير لرفقه ومنهم من لا يكفيه الا الكثير لاسرافه فلو كان فيه حد لو جب أن يفارق كل أحد عاداته اه وقد نص أكثر الشيوخ على أن السرف في الماء مكروه وقال البرزلي وبناع النوى الاجماع على انه لا يجوز السرف في الطهارة ولو كان على ضفة النهر وهو معنى ما في الرسالة والسرف فيه غلو وبدعة وهذا كله في غير الموسوس واما هو فشيء من لا عقل له فيعتق في حقه لما اتى به اه وانما نهي عن الاكثار من صب الماء لانه ربما اتكل عليه وفرط في ذلك أو باطأ به الحال حتى تقوته فضيله الجماعة أو أضر بعيره في الماء أو يالف ذلك فلا تمكنه الطهارة مع قلته لانه لكثرة أو يبيق مشوش القلب فيورثه ذلك الوسواس قاله الشيخ زروق * (تنبيهان * الاول) قال الجزولي في قول الرسالة وقد توضأ رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد انظر هل هذا حين توضأ مرة أو حين توضأ مرتين أو حين توضأ ثلاثا لم أرفعه نصا اه * (الثاني) قال الشيخ زروق البدعة لغة الامر المحدث وشرا احداث أمر في الدين يشبه أن يكون منه وليس منه وهو مرجعه لاعتقاد ما ليس بقربة قربة على وجه الحكم بذلك وهذا ممن يراه كالأفام من يعتريه ذلك من وسوسة يعتقد نقصها وأن ما يفعله من ذلك مخالف للاصل فلا يصح كونه بدعة منه الا من حيث صورته اه * (فائدة) قال الشيخ زروق

في نصيحته وأصل الوسوسة جهل بالسنة أو خبال أي فساد في العقل ومتبعتها متكبر من لئله نفسه مسمى الظن بعباد الله معتمد على عمله معجب به متبع للشيطان والخلاص منها بالتلهي عنها والعلم بان أحد الن يقدر الله حق قدره وان عمل ما عمل واعتقاد أنه ممتد بعد عمله لا مكتسب والاكتساب من قول سبحانه الملك الخلاق ان يشأ يذهبكم ويأت بخلق جديد وما ذلك على الله بعزيز اه زاد في شرح الرسالة انه يستعين على دفعها بالنظر الى اختلاف العلماء وقال في شرح الوغليسية ما نصه قال في الرسالة وما مثل أن يكون الماء أخذ من جسده عاوده بالماء وذلك كما يشرب الماء حتى يوعب جميع جسده وهذا ان كان معتدل المزاج والا فالموسوس ينبغي له التساهل ليخرج من عهدة الوسواس وليتفر الى خلاف القائل بعدم وجوب الدلائل ونحوه ليستريح من تعب الخاطر وعبادة الشيطان تذ كر رسول الله صلى الله عليه وسلم الجنبية بعد اقامة صلاة الصبح فاغتسل ورجع والقوم على حالهم ولم يعد الاقامة وهذا غاية السرعة التي لا يمكن معها الوسوسة اه وقد قال عليه السلام ان للموسوسين شيطانا يسخر بهم يقال له الولهان وقال هلك المنتطعون وقال بهت بالخيفية السمعة البيضاء النقية وقال في عدة المريد لا يخضعوا لعنهم امتدين ولا يدوم عليها الا مخدوع وفي شرح الرسالة قال مشايخ الصوفية لا تعتري الوسوسة الا صادقا لانهم اتحدت من التحفظ على الدين ولا تدوم الا على جاهل أو مهوس لان النفس بها من اتباع الشيطان اه وفي شرح الوغليسية ومن قبيح ما يفعله العامة الخروج عن الحد في الدلائل وغيره بمجرد الوسواس فقد ورد أن للموسوسين شيطانا يضل بهم يقال له الولهان وأصل الوسوسة جهل بالسنة أو خبال في العقل والخبر كما في اتباع السنة وما كان عليه سلف الامة وقد قال سفيان رضي الله عنه العلم الرخصة من ثقة فاما التشديد فكل أحد يحسنه اه وضابط الوسوسة كما قال بعض الشيوخ هي ما يخطر في القلب من قبل الشيطان أو النفس من الدعاء لشر أو خير يشغل عما هو أفضل منه أو يجز الى شر لا يفي ذلك الخير به قال ابراهيم بن أدهم أول ما يبدأ الوسواس من قبل الطهور أي ثم يسرى لغيره وروى الترمذي مرفوعا ان للوسوس شيطانا (١٤٠) يقال له الولهان فاتقوا وسواس الماء وان كان ضعيفا كما في المناوي

وقال الحسن رحمه الله تعالى ان شيطانا يضل بالناس في الوضوء يقال له الولهان وتسمى ولهان أي متخير امبالغة بايقاعه المتوضئين في

التعليق تطروا وضوح الصواب ان يقول لانه يؤدي الى مسح الرأس بما جسد يدوهو مكروه أو بلا ما ولا فائدة فيه كما في ح (وشفع غسله وتشيئه) ابن عرفة وفي ايقاع المكرر مجرد نية الفضل أو نية ما أمكن تركه من الاولى أو كمال الغرض كعادة الفداء ونية الوجوب

الحيرة كما سمي بفعله مباغلة وسواس في قوله تعالى من شر الوسواس كانه نفس الوسوسة لكثرة ملابسته لها وقال أربعة مجاهد لان أصلي وقد خرج مني شيء أحب الى من أن أطيع الشيطان قال مالك وكان يقال ان الشيطان اذا ينس أن يطاع أو يعبد أتى الانسان من هذا الوجه حتى يلبس عليه دينه اه وقال ابن جزي في تفسير قوله تعالى الذي يوسوس في صدور الناس ما نصه وسوسة الشيطان في صدور الناس بانواع كثيرة منها افساد الدين والتشكيك في العقائد فان لم يقدر على ذلك أمره بالمعاصي فان لم يقدر على ذلك ببطه عن الطاعات فان لم يقدر على ذلك ادخل عليه الرياء في الطاعات ليحبطها فان سلم من ذلك ادخل عليه العجب بنفسه واستكثار عمله ومن ذلك انه يوقد في القلب نار الحسد والحقد والغضب حتى يقود الانسان الى شر الاعمال وأقبح الاحوال اه وقال في آكام المرجان ينحصر ما يدعو الشيطان اليه ابن آدم في ست من اتب الاولى الكفر والشر و معاداة الله ورسوله فاذا انقصر بذلك منه بردأ ينه واستراح من تعبهم معه الثانية البدعة وهي أحب الى ابليس من المعصية لان المعصية يتاب منها فتكون كالعدم والبدعة يظن صاحبها أنها صحيحة فلا يتوب منها فاذا عجز عن ذلك انتقل الى المرتبة الثالثة وهي الكبرائر على اختلاف أنواعها فاذا عجز عن ذلك انتقل الى الرابعة وهي الصغائر التي اذا اجتمعت أهلك صاحبها كالنار الموقدة من الحطب الصغار فاذا عجز عن ذلك انتقل الى الخامسة وهي المباحات التي لا ثواب فيها ولا عقاب بل عقابها افوات الثواب الذي فات عليه باشغاله بها فاذا عجز عن ذلك انتقل الى المرتبة السادسة وهي أن يشغله بالعمل المفضل عما هو أفضل منه ليفوته ثواب العمل الفاضل اه وروى القسيري عن عطاء الروذباري رحمه الله تعالى انه قال كان بي استقصاء في أمر الطهارة وضاق صدري ليله لكثرة ما صيبت من الماء ولم يسكن قلبي فقلت يارب عقولك عقولك فسمعت هاتفا يقول العقوف في العلم أي في متابعتها فزال عني ذلك وقال الغزالي رحمه الله من وهن علم الرجل ولوعه بالماء في الطهور اه أي لان العالم يعرف الخواطر فيميز بين خاطر الخير والشر ويفرق بين الألهام والوسوسة ولانه

يعرف انه غير مكلف بإزالة الشك عند استمكاحه وانه اذا تكلفه حصل له نقيض المقصود فيكثر عليه ويتكبر منه وينقض به الامر الى الشك في العقائد كاذكروه والعياذ بالله بخلاف الجاهل في ذلك قال في عدة المريدواي لا قضى العجب من كثير من الناس اذا أخذ في الطهارة جنبه الوسواس وان عن له شيء من الدنيا توثب عليه من غير توقف اه وقال الشعراني رحمه الله تعالى في البحر المورود في الموائيق والعهود مانصه واعلم يا أخي ان أصل الوسواس من المكث في حضرة الشياطين وأصل دخول حضرة الشياطين من ظلمة الباطن وأصل ظلمة الباطن من أكمل الحرام والشبهات فن اراد ذهاب الوسواس عنه والخروج من حضرة الشياطين وتليساتهم فليستور عي اللقمة ولا يأكل الا ما حل باجماع أهل الظاهر والباطن فن يورع في اللقمة كاذكر نعمت له زوال الوسواس بالكلية لان أكل الحلال ينور الباطن واذا نار الباطن دخل حضرة الملائكة والانباء والاولياء وليس في حضرة هؤلاء شيء ممن الوسواس والتليسات كما في حضرة الشياطين أبدا وأما اذا أكل الموسوس طعام أهل الرشا والمكوس والباص والربا من القضاة والمكاسين والرسول والبزارية والمرائين والأتكين بدينهم وصلاتهم من طائفة الفقراء اليوم فلا يليق به الوسواس في غسل الاعضاء الظاهرة اذ اللعم النات من أكل الحرام لا يكتفي في طهارته بالماء ولو غسله ألف مرة وانما تكون طهارته بالنار كما جسد الكفار خافهم فان في الحديث كل لحم نبت من حرام فالنار أولى به وكان عمر بن عبد العزيز يقول ان الذين يأكلون الحرام انما هم أموات ولو كانوا أحياء لوجدوا الم النار في بطونهم واعلم ان حكم من يأكل من هذه الخبائث حكم من غطس في خراقة مذبحة في فرث ودم وقيح حتى ملا يذنه وثيابه فلما خرج للصلاة قرش عليه ما ورد فقال شخص يا أخي اغسل عنك هذا القذر ثم رش بماء الورد ليسا كل بعضك بعضا فلم يفعل وقال تمنعني من فعل السنة والاحتياط فهذا بيان الموسوسين في هذا الزمان فاكل الحلال هو قطب دارة الصفات المحمودة الخارجة عن بيت التلبس ورأيت مرة موسوسا أخذ يذير ارامن مكاس فشكر فضل ذلك المكاس ثم صار يغسله بالماء ليظهره فقلت اذا كانت الذات فحسنة كالكلب كيف تطهر فقال تمنعني من (١٤١) الاحتياط في ديني ورأيت موسوسا آخر

أربعة للمازري عن الأكثر وقولي بعض المتأخرين والبيان ثم قال عبد الحق وعلى الاول لوتبين نقص الاولى فالاصح لا تجزئ عنه المازري في شرح الجوزي اختلاف فيها أبو عمران وابن عبد الرحمن قال أحدهما يعيد ولا آخر لا اه منه بل فظهروا في ح عن الطراز

يغسل عمامته بالماء والطين بعد غسلها بالماء واصابون حتى اسود شاشه فقات له لم تفعل ذاق قال يحتمل ان زيت الصابون أو بدن السقامه نجس

ورأيت موسوسا آخر يغسل ببقابه الذي يدخل به الخلاء في الفسقية التي يتوضأ الناس منها ويغسلون منها وجوههم نسأل الله العافية ورأيت موسوسا آخر يأخذ عمامته بعد ان يغسلها الجارية وتعب فيها الى آخر انما تر في غطسها في المغطس أو الميضأة فيطهرها فقلت له تؤمن بكلام رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال نعم فقلت له ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم أخبر أن خطايا بني آدم تحرق في الماء أو مع آخر قطرة من العضو ومع لوم أن الخطايا من أقدار القدر لا سيما خطايا الزنا والواطو وشرب الخمر والغصب والسرقة والرياء (٢) والمرافعات في الناس وبخود ذلك فكيف يليق بمتورع أن يغطس عمامته في غسالة أقدارهم وذنوبهم ثم يضعها على رأسه في الصلاة بين يدي الله عز وجل والحضرة الالهية لا يمكن دخولها الا لمتطهرين من كل رجس ظاهر وباطن وصلاة العبد خارج الحضرة الخاصة كالأصلاة وطهارته بغسالة ذنوب الناس كالأطهارة فانه لو كشف للموسوس رأيه ماء المغطس أو الميضأة كالماء الذي رمي فيه جيف وخنازير وجرو جال وقطط وغيرها على قدر مرائب تلك الخطايا التي خرت فابدا انما اذا تطهر بالماء الذي يطهر منه الناس تزداد قذرا زيادة على تلطيخ ابدانها بخطايا أنفسنا اللاصقة بالبدن التي لم تحرق في ذنوب لغسل العمامة دون غيرها وكان الامام ابو حنيفة رضي الله عنه يرى يصبره قدر الماء من الخطايا كانه قد اظفر الظاهر سواء ثم قال وهذا الكشف باق لكل من كان له قدم من الفقراء الى يوم القيامة وقد دخلت مرة مع سيدي الشيخ أفضل الدين رحمه الله تعالى الى ميضأة فآخبرني بجميع الخطايا التي خرت فيها ذلك اليوم وقال ينبغي لمن يفعل الخطايا ان لا يغتسل في مطاهر المسلمين ولا يغمس يديه في مطاهرهم وانما يغترف بآنا أو بأمر غيره يصب الماء عليه وأخبرني مرة بخطيئة عبد زني بجارية فآخبرت العبد بذلك فاعترف به ثم قال واعلم يا أخي ان الموسوس اذا شك في أفعاله المحسوسة التي يشاهدها يصبره فكيف تصد يده بالامور المغيبة التي أمره الحق بالتصديق بها كتكبر وتكبر وعذاب القبر والحشر والنشر وغير ذلك فربما لا يمتدني لان يقول لمنكر وتكبر في الله أو ديني الاسلام أو نبينا محمد لكثرة الشك الذي في باطنه بل هذه الامور أقرب الى الشك من الامور المحسوسة لان بصيرة الموسوس مظموسة وبصره

لا يصدق حتى انه يغسل العضو عشر مرات وأكثر ولا يصدق نفسه انه غسل ولا مرة واحدة وقد حكى لي بعض الاخوان انه رأى في بركة موسوسا يغسل ثيابه من أول النهار إلى آخره فلما جفت ثيابه آخر النهار ورجع إلى البلد شك في أنه راح إلى البركة فسأل من جماعة صيادين في الطريق هل رأيتوني مررت عليكم بكرة النهار قالوا لا قال فاذن أنا مارحت إلى البركة شياً فقلت له من رآه في البركة أنك من بركة النهار هناك فلم يرجع إلى قولهم وأصبح ذاهباً إلى البركة ليظهر ثيابه ثانياً وحكى لي سيدي الشيخ أمين الدين أمام جامع الغري بالقاهرة رحمه الله انه رأى موسوساً في جامع الأزهر تسلسل الوسواس به إلى أن ترك الوضوء والصلاة وقال ما يعجبني وضوئي ولا صلاتي فكانوا اذا ضيوا عليه صلى غضبوا واذنوا كرهوا باختياره لا يصلي شيئاً قلت ورأيت بعيني شخصاً نزل الميضاة عندنا ليستوضأ للصبح فكثرتوضاً إلى الزوال وكان ذلك يوم جمعة ففرغ وجاءوا الخطيب على المنبر فوقف وتفكر في نفسه ورجع إلى الميضاة إلى أن سلم الإمام من صلاة الجمعة وهو جالس يغطس يده إلى مرفقيه في الماء ثم يخرجها فينظر إليها ثم يغطس بها نسأل الله العافية فإياك يا أخي أن تعاشر موسوساً أو تعاربه فتبتلي بالوسواس والله يتولى هذا وهو يتولى الصالحين اه وقال في روح البيان دخل قوم على أبي مدين فسكروا وسوسة الشيطان فقال قد خرج من عندي الساعة وشكاً منكم وقال قل لا يحملك يتركو أدنياي حتى أترك لهم دينهم ومتى تعرضوا للمتاعى الدنيا أنشبت بمتاعهم الآخرة اه وقال فيه أيضاً قال أبو عمر والبخاري رحمهما الله تعالى أصل الوسوسة ونتيجتها من عشرة أشياء أولها الحرص فقابله بالتوكل والتسماة والثاني الأمل فأكسره بمفاجأة الآجل والثالث التمتع بشهوات الدنيا فقابله بزوال النعمة وطول الحساب والرابع الحسد فأكسره برؤية العدل والخامس البلاء فأكسره برؤية المنة والعدواني والسادس الكبر فأكسره بالتواضع والسابع الاستخفاف بجرمة المؤمن فأكسره بتعظيمهم واحترامهم والثامن حب الدنيا والمجدة فأكسره بالاخلاص والتاسع طلب العلو والرفعة فأكسره بالخشوع والذلة والعاشر المنع والنجل فأكسره بالجود والسخاء اه وقال في لطائف المنن (١٤٣) والاخلاق ان الوسوسة قد عمت غالب الناس الآن حتى ان بعضهم ترك

ما نصح هل يؤمر المتوضي أن ينوي بالثانية والثالثة التفضيلة الظاهر انه لا ينوي شيئاً معيناً نعم اعتقاده ان ما زاد على الواحدة المسببة فهو فضيلة اه بلفظه ومن خط شيخنا ج ما نصح وقال سيدي عبد الرحمن القاسبي في حاشيته ما نصح قال القباب والين والله أعلم

الوضوء والصلاة وقال لا يعجبني وضوئي أصلي به ولا قراءة أقرأها قال وذلك من الضلال البين لطاعته عدو الله الشيطان وعصياناً للشارع أمين

الرجن فذكر قضايا الموسوسين ثم قال وهذا كله من استيلاء الشيطان على قلوب هؤلاء فأنهم أجابوه إلى ما دعاهم وهو اليه مما يشبه الجنون ويقارب مذهب السوفسطائية الذين ينكرون حقائق الموجودات فان الواحد من هؤلاء ينكر الامور المحسوسة اليقينية التي عملها في غسل العضو مثلاً ثلاث مرات وينطق بالكلمة ويكذب بصره وسهعه قال ومن بلغت به طاعة ابليس إلى هذا الحد فهو ممن اضله الله على علم لانه جعله ينكر يقين نفسه ويحجده مارة بعينه أو سمعه بآذنه أو يعلمه بقلبه قال وكان سيدي علي الخواص رحمه الله تعالى يقول اصل الوسوسة من ظلمة الباطن وأصل ظلمة الباطن من عدم الورع في اللقمة فن تورع في اللقمة ضمنت له زوال الوسواس قال فان قال الموسوس هذا امر ضابطت به قلنا لا نعم هو امر ضابط له موافقة امراد الشيطان ولم يعذر الله تعالى بذلك قال وسمعت سيدي علياً الخواص رحمه الله تعالى يقول لو كانت الوسوسة في الوضوء والصلاة ونحوهما خيراً مما ادخرها الله تعالى عن النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه وهم افضل الخلق فما كان منهم موسوس قط وكان الشيخ شمس الدين الاقناني المالكي رحمه الله تعالى يقول لو أدرك النبي صلى الله عليه وسلم هؤلاء الموسوسين لمقتهم ولو أدركهم عمر بن الخطاب رضي الله عنه لغربهم ولو أدركهم أحد من الصحابة والتابعين لمبتدعهم وكبرهم اه وقال العارف بالله سيدي ابن عباد في رسالته الصغرى ما نصح وأما الوسوسة التي تعتريك في جميع أحوال فسيبها الجهل والغفلة ودواؤها بالعلم والذكر ونعني بالعلم والذكر العلم بالحق تعالى والذكر له واستمعني على تحصيلها بما عجاسة الصالحين ومخالطة المتقين وموالاتة الذكر بالقلب واللسان رب العالمين فلا دواء لها غير هذا اه وقال في موضع آخر منها وأما ما ذكرتم من الوسوسة التي كانت تعتريكم ويبق عليكم منها بقية فاعلموا أن ذلك من البلايا التي يتبلى الله تعالى بها بعض عبادوه يختص ذلك بأهل الدين منهم فلا يزال العدو يلقي الوسواس في قلب الواحد منهم حتى يوقعه ما في البدعة أو الكفر أو اختلال العقل وأقل ما يصيبه به أن ينقص عليه عيشه ويمتعه وجدان راحته وكل ذلك بقضاء وقد فرغوا من ذلك من سوء القضاء ودرك الشقاء وشهادة الأعداء وسبب ذلك فقد انهم المشاهدات المذكورة فلو تحققوا بذلك لم يجدوا الشيطان سبيلاً إليهم لأنهم

عباد الله حقاً وقد قال تعالى ان الشيطان لكم عدو فاتخذوه عدواً انما يدعو الى حرب ليكو نوا من أصحاب السعير وقال تعالى ان عبادي ليس لك عليهم سلطان فان وسوس اليهم رجعوا الى ربهم فصرفه عنهم واستعاذوا به فاعاذههم قال الله تعالى ان الذين اتقوا اذا مسهم طائف من الشيطان تذكروا فاذا هم مبصرون وقال واما ينزغناك من الشيطان نزغ فاستعذ بالله انه سميع عليم فان قلت كيف يكون ذلك من الشيطان وهو فيما يظهر دعاء الى تصحيح الدين والحصول منه على اليقين وكيف يفرق بين الوسوسة المذمومة والخاطر المحمود في ذلك وهمام متشابه ان فاعلم ان كون ذلك من الشيطان صحيح وانما ذلك لخالفته للعلم ومضاده للتسهيل والتيسير والسماحة التي اتصف بها هذا الدين كما سبق فكان ذلك غلوا وبدعة وهذا هو الفرق بينهما وبين الخاطر المحمود لان الخاطر المحمود لا يدعو الا الى موافقة العلم والوسوسة من شأنها ايضا ان لا تزول ولو احسن العبد في عمله ووافق السنة والخاطر قد يزول اذا احسن وهي علة لا دواء لها الا الالهاء عنها واتباع ظواهر العلم والرغبة الى الله تعالى في زوالها وملاك هذا كله التحقيق بالمشاهدة ذات المذكرة اول الكتاب فذلك هو الاكسير الذي يقبل اعيان الاشياء وينسخ الظلمة بالضياء والامانة بالاحياء رزقنا الله منه ما رزق اوليائه بمنه وكرمه وقد روى عن بعضهم انه قيل له ان فلان ياتيه تربه الوسواس فقال عهدي بالصوفية يسخرون بالشيطان والا ان الشيطان يسخر بهم * وكان سيدي أبو العباس رضي الله تعالى عنه شديد الكراهة للوسواس في الطهارة والصلاة وشغل عليه شهود من كان ذلك وصفه وقيل له يوم افلان صاحب علم وصلاح وهو كثير الوسواس فقال واين العلم والصلاح يا فلان العلم هو الذي ينطبع في القلب كالبايض في الاتض والسواد في الاسود اه وقد روى القشيري بسنده انه دخل يوما فقير على الشيخ أبي عبد الله بن حنيفة فقال له بنى وسوسة فقال له الشيخ عهدي بالصوفية انهم يسخرون بالشيطان والا ان الشيطان يسخر بهم وقال ابن حجر الهيتمي الشافعي في فتاويه اما الوسواس فيجب تركه وذلك لانه اما مذموم وهو العمل بكل ما يطرق الدهن أو يتخيله الوهم وهذا هو الذي اقام الأئمة النكير على فاعله واكثر ما من ذمه وتقبيح طريقه بل (١٤٣) شبه بعضهم من هذه طريقته بقوم من أهل الهند المتغالين في كفرهم حتى

وهو الذي يظهر من أجوبة مالك وغيره ان هذا التكرير لا يشتهر لنية تخصه وانما ينوي أولا عند الشروع انه ليرفع به الحدث أو يمثل أمر الله أو يستجيب به العبادة ولا يحتاج أن ينوي في كل عضو أو فعل انه واجب أو غير واجب فاذا تبين انه أسبغ بالاولى أو بالثانية

كهو لان الشخص منهم كما شاهدناه من غير واحد يجعل يده أو يديه داخل الماء ولا يزال يغمسها المرات الكثيرة حتى يتيقن ارتفاع حدثها وقد لا يتيقنه قال وقد قوى الوسواس على بعض من أدركته حتى خرج من بين عياله وأولاده فإرأ على وجهه في البراري فلم يدركه الا ان مكان ولم يسمح له خبر وبالجلة هو داء عضال قل من يقع في ورطته ويخون منه والجئون دونه بكثير فانه يخل البدن ويذهب العقل بل والادراك والفهم ويصير المبلى به كالبهيمة لا يهتدي بخير قط ولا تصح له عبادة على مذهب أحد من الأئمة لاستيلاء الشيطان على فكره وجعله حرية وهزوا يلعب به كيف أراد وقد شاهدت من له فطنة وذكاؤه فهم دقيق في العلوم ورجال مفترط مبلى به حتى انحلت وتغيرت صورته الادمية وتوحش واعتزل الناس جله ولم يصرفه ماوى الايوت الاوضية والماء الذي عندها قال واما محمود وهو الاحتياط للعبادة بأن لا يقعها الا على وجه متفق عليه وقد قال ابن عبد السلام ينبغي الورع في العبادات بشرط ان لا يجاوز طريقته السلف فقد كانوا يمشون حفاة ويصلون من غير غسل أرجلهم وقد أكل صلى الله عليه وسلم في أواني الجوس ولبس جبة من نسجهم وأحوال السلف في ذلك شهيرة لا تخفى على الموفق اه وقال في الاحياء للطهارة أربع مرات الاولى تطهير الظاهر عن الاحداث والابخاث والنضلات الثانية تطهير الجوارح عن الجرائم والآثام الثالثة تطهير القلب عن الاخلاق المذمومة والآثام الممقونة الرابعة تطهير السر عما سوى الله تعالى وهو طهارة الانبياء صلوات الله عليهم والصديقين قال ولينال العبد الطبقة العالية الا ان يجاوز الطبقة السافلة ثم قال نعم من عميت بصيرته عن تفاوت هذه الطبقات لم يفهم من مراتب الطهارة الا الدرجة الاخيرة التي هي كالقشرة الاخيرة الظاهرة بالاضافة الى اللب المطاوب فصار يعين فيها ويستقصي في مجاريها ويستوعب جميع أوقاته في الاستنجاء وغسل الثياب وتنظيف الظاهر وطلب المياه الجارية الكثيرة طمانينة بحكم الوسوسة وتخيل العقل أن الطهارة المطلوبة الشريفة هي هذه فقط وجهه الى تسمية الاولين واستغراقهم جميع الهم والفكر في تطهير القلب ونسأله في أمر الظاهر حتى ان عمر رضي الله عنه مع علو منصبه توضع من ماء في جرة نصير ايسة قال ولقد كانوا يصلون على الارض في المساجد ويمشون

حفاة في الطرقات وكلوا يقتصرون على الجارية في الاستنجاء قال فكانت عنايتهم كلهم بنظافة الباطن حتى قال بعضهم الصلاة في النعلين أفضل قال وكانوا يأكلون من دقيق البر والشعير وهو يد من بالدواب وتبول عليه ولا يجترزون من عرق الابل والخيول مع كثرة تمرغها في النجاسات ولم ينقل عن أحد منهم قط سؤال في دقائق النجاسات فهكذا كان تساهلهم فيها وقد انتهت النوبة الآن الى طائفة يسمون الرعونة نظافة فيقولون هي مبنى الدين فأكثر أوقاتهم في ترتيبهم الظاهر كفعل الماشطة بعروسها والباطن خراب مشحون بنجيات الكبر والعجب والجهل والرياء والتفاق ولا ينكرون ذلك ولا يتجيبون منه ولو اقتصر مقتصر على الاستنجاء بالحجر أو مشى على الأرض حافياً أو صلى على الأرض من غير سجادة مفروشة أو مشى على الفرش من غير غلاف للقدم من آدم أو قوضاً من آية عجوز أو رجل غير متعسف أقاموا عليه القيامة وشدوا عليه النكير ولقبوه بالقذر فيموا البذاذة التي هي من الايمان قذارة والرعونة نظافة فانظر كيف صار المنكر معروفاً والمعروف منكراً وكيف اندرس من الدين رسمه كما اندرس حقيقة نفسه وعلمه اه وقال أيضاً الوسوسة في نية الصلاة سببها خيال في العقل أو جهل بالشرع لان امتثال أمر الله عز وجل مثل امتثال أمر غيره وتعظيم كنهه في غيره في حق القصد ومن دخل عليه عالم فقام له زمن من ذلك تعظيمه الا اذا قام لسغل آخر أو في غفلة فلو تعلق بذلك فقال نويت ان أتصّب قائماً تعظيماً للفلان لاجل علمه متصلاً بدخوله مقبلاً عليه بوجهي لكان سقياً اعقله قال فمن يفهم نية الصلاة على هذا الوجه فكانه لم يفهم النية فليس فيه الا تلك الدعيت الى أن تصل في وقت فأجبت وقت فالوسوسة محض الجهل ثم قال فكيفما اتسرت النية للموسوس ينبغي أن يقع به حتى يتعود ذلك وتفارقه الوسوسة ولا يطالب نفسه بتجقيق ذلك فان التحقيق يزيد في الوسوسة اه وانظر بقية كلامه رحمه الله وقال الابي على حديث هلك المتنطعون مانصه ويحتاج الى الفرق بين التنطع والورع والوسوسة ويظهر الفرق بالمثل فمن وجد ثوبين أحدهما ملطخه نجاسة ولحقه الآخر وغسلت فترك الصلاة بالمغسول لانه مستهجن فحاشا لهذا تنطع وما يحكي عن الشيخ (١٤٤) تقي الدين من أنه كان لا يلبس الملف وانه اذا قبل أحديده يغسلها كان

شيخنا يقول ان هذا ورع لانه انما يريد أن يخرج من عهدة التكليف يبين لانهم من الجائر أن يكون بيد من مسه أو بقي من قبل يده نجاسة لا سيما

العوام ومن لا يتحفظ ولا يعرف أحكام الطهارة وليس هذا وسوسة وانما الوسوسة ما يتفق لبعض الناس من اكثار الماء اه في الوضوء وطالة التدلك اه ويفهم من قول النصيحة ومتبعها متكبّر الخ ان ضررها انما يلحق متبعها قال في كشف الاسرار شكارجل الى النبي صلى الله عليه وسلم وسوسة الشيطان فقال له النبي صلى الله عليه وسلم ان السارق لا يدخل بيتا ليس فيه شيء فذلك من محض الايمان وسئل ابراهيم النخعي عن الوسوسة فقال كل صلاة لا وسوسة فيها فانها لا تقبل لان اليهود والنصارى لا وسوسة لهم قال علي بن أبي طالب رضي الله عنه الفرق بين صلاتنا وصلاة أهل الكتاب وسوسة الشيطان لانه فرغ من عمل الكفار لانهم وافقوه والمؤمن يخالفه والمخاربة تكون مع المخالفة قال النبي صلى الله عليه وسلم ان الشيطان يوسوس لكم ما لو تكلمتم به ل كفرتم فعليكم بقراءة قل هو الله أحد اه منه ومن قوله قال علي الى هذا ذكره في روح البيان أيضاً وادعائه صلى الله عليه وسلم الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا محمد نحن نعبد محضاً للقلب بلا وسواس الشيطان ونسمع من أصحابك أنهم يصلون بالوسواس فقال عليه السلام لا بي بكر رضي الله عنه أجبه فقال يا يهودي يتنايت ملو بالذهب والفضة والدر والياقوت والاقشة النفيسة وبيت خراب خال ليس فيه شيء من المذكورات يقصد اللص الى البيت المعمور المملوء من الاقشة النفيسة أم يقصد الى البيت الخراب فقال اليهودي يقصد الى البيت المعمور المملوء بذلك فقال أبو بكر رضي الله عنه فلو بنا ملوءة بالتوحيد والمعرفة والايمان واليقين والتقوى والاحسان وغيرها من الفضائل وقلوبكم خالية عن هذه فلا يقصد الخناس اليها فأسلم اليهودي فظهر أن الشيطان قاصد ولكن غير واصل الى مراده فان الله يحفظ أوليائه اه وفي صحيح مسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه قال جاء ناس من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم الى النبي صلى الله عليه وسلم فسألوه انما نجد في أنفسنا ما يتعاظم أحدنا أن يتكلم به قال وقد وجدتموه قالوا نعم قال ذلك صريح الايمان وفيه أيضاً عن عبد الله قال سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن الوسوسة قال ذلك محض الايمان وفيه أيضاً عن أبي هريرة مر قوماً يأتى الشيطان أحدهم فيقول من خلق السما من خلق الأرض

فيقول الله حتى يقول فن خلق الله فن وجسد من ذلك شيئا قليلا آمنت بالله ورسله وفيه وفي البخاري عن أبي هريرة أيضا مرفوعا
 يأتي الشيطان أحدكم فيقول من خلق كذا وكذا حتى يقول له من خلق ربك فاذا بلغ ذلك فليستعذ بالله ولينته اه وفي رواية
 فدوا ذلك أن يقول لا اله الا الله أي لا خلق سواه ولا صانع غيره فذلك صلى الله عليه وسلم على الرجوع لاصل العقيدة الثابتة
 بالدلة القاطعة ولم يأمر بالاحتجاج على الشيطان لانه يتلون ويأتي من وجه آخر وقال ابن حجر الهيتمي في فتاويه للوسوسة دواء نافع
 وهو الاعراض عنها بجله وان كان في النفس من التردد ما كان فانه متى لم يلتفت لذلك لم يشتبه بل يذهب بعد زمن قليل كما جرب ذلك
 الموفقون اه وفي روح البیان ما نصه حكى أن رجلا من أهل خراسان خرج نحو العراق وكان يتردد الى عالم من علمائها حتى علمه
 أربعة آلاف حديث من الحكمة فلما أراد الانصراف استأذن من أستاذه فقال له الاستاذ أعلمك كلمة خير لك من أحاديثك قال
 وما هي قال هل يكون في خراسان ابليس قال نعم قال وهل يوسوسكم قال نعم قال وما تصنعون في وسوسته قال ترده قال ان وسوس
 ثانيا قال ترده قال اذا آذاك عدو الله وشغلكم عن الطاعة فلا تستغلوا برؤوسه وتولكن كونوا معه كالغريب مع كلب الراعي
 واستعينوا بالله وانه كلب من الكلاب عصمنا الله واياكم من كيد وشده اه وقال في عدة المريدوا القاعدة الحكيمية في هذا الباب
 أن الله سبحانه انما يطالبنا بما نعلمه بوجه صحيح أو غالب ظن ولم يأمرنا بتحصيل الاشياء في علمه اذ لا وصول لنا اليه اه وقال الشيخ
 يوسف بن عمر في شرح الرسالة الاستنكاح محنة وبليّة ودوام تلك الالهة عنه والهاؤه اذا قال له ثلاثا ما صليت أو أربعاً فافقه قول
 له أربعاً واذا قال له اثنين صليت أو ثلاثاً فيقول له ثلاثاً وان قال له صليت أو ما صليت فيقول له صليت وان قال له تضرعت أو
 ما تضرعت فيقول له تضرعت فاذا ردد هذه الاشياء فانه ينتفي عنه اه ونحوه للشيخ زروق في شرح الرسالة في باب جامع الصلاة وقال ز
 مانصه قال في الرسالة ومن استنكحه الشك في السم وفيله عنه أي وجوباً (١٤٥) لانه وسوسة من الشيطان ومتابعة له قالوا

الاشتغال به يؤدي للشك في التوحيد
 عند الموت وفي العصمة ودواؤه أن
 يلهمي عنه اه فان لم يلمه عنه
 وعمل بمقتضاه فقد ترك واجبا فان

اه وهو صواب ونص ابن عرفة وقول ابن بشير المعروف عدم تكرير غسل الرجلين لان
 المطلوب اتقاؤه ما خلا نص الرسالة وظاهر غيرها المازري في شرح الجوزقي ان
 كاتبة قشيش فكسائر الاعضاء والا فلا يتجدد اجابا اه منه بلفظه (وهل تكره الرابعة

(١٩) رهوفي (اول) الالهة عنه واجب كما صرح به ز وهو ظاهر كلام الائمة ولا يؤدي ذلك الى بطلان
 عبادته كما في ح عن الشيخ أبي محمد والاستنكاح أن يطرأ له ذلك في اليوم مرة فأكثر والله أعلم وفي اختصار الاحياء للبلاي
 الوسوسة بدعة سيها جهل أو خيال في العقل علاجه عدم العمل به مع كثرة سبحان الملك القدوس عقب كل ورد اه وقال ابن
 السكالك في مقدمته في بعض الاحاديث يا علي أمان لك من الوسواس أن تقول واذا قرأت القرآن جعلنا بينك وبين الذين لا يؤمنون
 بالآخرة حجابا مستورا الى نفورا اه وفي الاتقان أخرج أبو داود عن ابن عباس قال اذا وجدت في نفسك شيئا يعني الوسوسة فقل
 هو الاول والاخر والظاهر والباطن وهو بكل شيء عليم اه وفي صحيح مسلم عن عثمان بن أبي العاص الثقفي رضى الله عنه قال
 قلت يا رسول الله ان الشيطان قد ضل بيني وبين صلاتي وقرأتي بلبس ما علي فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك شيطان يقال
 له خنزيب فاذا أحسنته فتعوذ بالله منه وانتقل على يسارك ثلاثا ففعلت ذلك فاذهب الله تعالى عني وقال الشيخ الجليل في قوله تعالى
 الخناس مانصه لما كان الله تعالى لم ينزل داء الا أنزل له دواء غير السام أي الموت وكان قد جعل دواء الوسوسة ذكره تعالى فانه يطرده
 الشيطان ويثور القلب ويصفيه وصف سبحانه الموسوس بقوله الخناس أي الذي عادته أن يحنس أي يتولّى ويتأخر ويحتنى
 بعد ظهوره مرة بعد مرة كلما كان الذكر خنس وكلما بطل عادته وسواسه فانه ذكره كالمقامع التي تقمع المتسدد فهو شديد
 النفور منه ولهذا كان شيطان المؤمن هزبلا * حكى عن بعض السلف ان المؤمن يضني شيطانه كما يضني الرجل بعيره في السفر
 قال قتادة الخناس له خرطوم كخرطوم الكلب وقيل كخرطوم الخنزير في صدر الانسان فاذا ذكر العبد دبره خنس ويقال
 رأسه كراس الحية واضع رأسه على غرة القلب بعينه ويحدته فاذا ذكر الله خنس ورجع ووضع رأسه فذلك قوله تعالى الذي يوسوس
 أي يلقي المعاني الضارة على وجه الخفاء والتكرير في صدور الناس أي المضطربين اذا غفلوا عن ذكر ربهم من غير سماع وقال
 القرطبي وسوسته هي الدعاء الى طاعته بكلام خفي يصل مفهومه الى القلب من غير سماع صوت اه خطيب وفي القرطبي
 وروى شهر بن حوشب عن أبي نعلبة الخشنى قال سألت الله أن يريني الشيطان ومكانه من ابن آدم فرأيت يده في يديه

ورجلا في رجليه ومشاعبه في جسد غير أن له خرطوما كخرطوم الكلب فاذا ذكر الله خفس ونكس واذا سكنت عن ذكر الله أخذ بقلبه فعلى هذا هو متشعب في الجسد أي في كل عضو منه شعبة اه وقال ابن جري وعلاج وسوسته ثلاثة أشياء وهي الاكثار من ذكر الله والاكثار من الاستعاذة بالله منه والصلاة على نبيه صلى الله عليه وسلم ومن أنفع شيء في ذات قراءة هذه السورة يعني سورة الناس والثالث مخالفة والعزم على عصيانه اه وفي ختي مائنه قال بعض العلماء انفع علاج في دفع الوسوسة الاقبال على ذكر الله والاكثار منه وقال السيد الخليل أحد بن أبي الحواري شكوت لابي سليمان الداراني الوسواس فقال اذا أردت ان ينقطع عنك في أي وقت أحسست به فافرح فاذا فرحت به انقطع عنك لانه لا شيء أبغض الى الشيطان من سرور المؤمن فاذا انغمست به زادك قال الشيخ محيي الدين النووي وهذا يقوى ما قاله بعض العلماء ان الوسواس انما يتلى به من كمال ايمانه لان اللص لا يقصد بيتا خرابا من حدث له الوسوسة فليكتب قوله تعالى واما ينزغتك من الشيطان نزغ الى قوله فاذا هم مبصرون بالزعران وما ورد يوم الجمعة في سبع ورفات ويبلغ كل يوم ورقة ويشرب عليها شربة ماء فانه يبرأ من ذلك اه وفي حاشية الجلي على الخلاين مائنه فائدة ذكر الياضي عن الشاذلي أن مما يعين على دفع وسوسة الشيطان أنك عند وسوسته لك تضع يدك اليمنى على جانب صدرك الايسر بحذاء القلب وتقول سبحان الملك القدوس الخلاق الفعال سبع مرات ثم تقرأ قوله تعالى ان يشأ يذهبكم ويأت بخلق جديد وما ذلك على الله بعزيز اه قال في لطائف المنن والاخلاق فمن العجب كون الواحد من هؤلاء الموسوسين لا يتوسوس قط في فلوس تأنيه من وجه شبهة ولا يرد طعاما دعاه اليه ظالم مع أن كل مثل ذلك كالذي يلطخ يده قدر من قرنه الى قدمه فهو كمن تضيغ بالعدرة ثم خرج للصلاة ورش على ثيابه ماء الورد فقال له شخص اغسل هذه النجاسات عنك ثم رش ماء الورد فقال له تلومني على فعل السنة فهذا مثاله فاعلم ذلك اه والله الموفق (١٤٦) بفضله (وتبين أعضاء) قلنا قال في الذخيرة لقوله عليه الصلاة والسلام

(الخ) اقتصر ابن عرفة على القول بالمنع ولم يعرج على الكراهة بحال ونصه والرابعة ممنوعة ابن بشير اجاعا اه منه بلفظه ونقله غ في تكميله وقال عقبه مائنه قلت تسليم ابن عرفة هذا الاجماع يدل على انه تأول ما في المقدمات من الكراهة على المنع

اذا توضأ أحدكم فليبدأ بيمينه رواه ابن وهب وأدخله سنن في الكتاب لانه متفق عليه اه وقال الشيخ زروق في شرح الرسالة خرج

أصحاب السنن من حديث أبي هريرة مرفوعا اذا توضأتم فابدؤا بيمينكم وصححه ابن خزيمة قال ابن بشير وهو ويستحب الابتداء باليمنى في كل أفعال الخير اه قال الايو والضايطان الفعل ان استعملت فيه الحارحتان قدمت اليمنى في فعل الراجح والشمال في فعل المرجوح وهذا ان يسرفان شئ ترك كاركوب فان البداءة بوضع اليسرى في الركب أيسر وأسهل اه وحاصله أن النبي تقدم فيها كان من باب التثريب واليسرى تقدم فيها هو بوضه قال في جامع المعيار والدرر المكنونة عن أبي الفضل سيدى قاسم العقباتي وما كان ذلك الا كرامة وتبركا لليمين وازافة الخير اليها قال الله تعالى وأصحاب اليمين ما أصحاب اليمين وقال واما ان كان من أصحاب اليمين الآية وقال ونادينه من جانب الطور الايمن وقربناه نجيا وقال فاما من أوتى كتابه بيمينه ولما في معناه من اليمين اه (وشفع غسلة وتلبسته) ابن عرفة وفي ايقاع المكرر مجردية الفضل أو بنية ما يمكن تركه من الاولى أو اكمال الفرض كإعادة الفدا أو بنية الوجوب لأربعة المازري عن الاكثرو فولى بعض المتأخرين والبيان اه ويجرى على الاول قول المصنف فيما تقدم أو ترك لمعة فان غسلت بنية الفضل وفي ح عن الطراز هل يؤمر المتوضي أن ينوي بالثانية والثالثة الفضيلة الظاهر انه لا ينوي شيئا معينا نعم اعتقاده أن ما زاد على الواحدة المسبغة فهو فضيلة اه وفي حاشية أبي زيد الفاسي مائنه قال القباب واليمين والله أعلم وهو الذي يظهر من أجوبة مالك وغيره ان هذا التكرير لا يقتدر لنية تحضه وانما ينوي أو لا عند الشروع انه يرفع به الحدث أو يمثل امر الله أو يستبجج به العبادة ولا يحتاج أن ينوي في كل عضو أو فعل انه واجب أو غير واجب فاذا تين انه اسبغ بالاولى أو بالثانية أو الثالثة أجزأ اه (وهل الرجلان الخ) قول ز كما قاله ابن عرفة الخ الذي لابن عرفة عن المازري هو مائنه ان كانتا نقيتين فكسائر الاعضاء والافلات تحديد اجاعا اه فالافتاق عنده في غير النقيتين لافيهما (وهل تكره الرابعة الخ) اقتصر ابن عرفة على مائنه والرابعة ممنوعة ابن بشير اجاعا اه قال غ في تكميله تسليمه الاجماع يدل على انه تأول ما في المقدمات أي وأحكام ابن العربي من الكراهة على المنع وهو خلاف قول خ وهل تكره الرابعة الخ اه ولعل ابن بشير اعتقد على ظاهر قول عياض أجمعوا على أن لا يتعدى في الوضوء حدوده لحديث فن زاد فقد تعدى وظلم اه نقله ابن عرفة

قلت وحديث فن زاد واستزاد فقد تعدى وظلم واه أوداود والنسائي وهو يدل على المنع قال في الذخيرة وقوله صلى الله عليه وسلم فن زاد واستزاد يحتمل التأكيدي ويحتمل أن الأول فيمن يتوضأ بنفسه والثاني فيمن يوضئه غيره انظر ح (وترتيب سنته) قول ز فن بدأ بغسل الوجه ثم غسل يديه لكونه الخ يقتضي أنه يحصل سنة غسل المدين بذلك وفيه نظر لما تقدم من أن غسلهما أو لا من تمام السنة (وسواله) قال ابن عرفة بعد أن عده في الفضائل والظاهر أنه سنة دلالة الأحاديث على منابر ته صلى الله عليه وسلم عليه واطهاره والامر به اه وسبقه لذلك ابن العربي انظر نصه في الاصل (١٤٧) وسبقه لذلك أيضا ابن جبيب وابن رشد كما

في سن وقول ز وقاص الدابة هو بضم القاف وكسرهما كما في القاموس واقتصر في المصباح على الكسر وهو ان يرفع الفرس مثلا يديه ويظهر حمارهما وفعله من باني ضرب وقتل وقوله عن عياض ولا يفعله ذو المروة بحضرة الناس الخ قلت رده ابن دقيق العبد بحديث أبي موسى رضى الله عنه قال أتيت النبي صلى الله عليه وسلم وهو يستاك وطرف السوال على لسانه يقول اعاع والسوال في فيه كأنه يتوقع وقال ان بعضهم ترجم على هذا الحديث باستياك الامام بحضرة رعيته ورجح هذا المعنى وان السوال من باب العبادات والقرب فلا يطلب اخفاؤه والله أعلم قاله ح وأجيب بأنه صلى الله عليه وسلم لم يتدنى ذلك بحضرة أبي موسى بل كان متلبسا به قبل مجيئه وأيضا أبو موسى واحد لا جماعة وأيضا فالنبي صلى الله عليه وسلم يستشفي بجميع فضلاته فلا يستقدر ذلك منه بخلاف غيره وأما كونه من باب القرب فلا يدل على فعله بحضرة الناس الا ترى أن

وهو خلاف قول خليل وهل تذكره الرابعة أو تمنع خلاف اه منه بلفظه ولعل ابن بشير اعتمد في الاجماع على ظاهر كلام عياض فقي ابن عرفة بعد ما تقدم عنه مانصه عياض أجمعوا على أن لا يتعدى في الوضوء حدوده لحديث فن زاد فقد تعدى وظلم اه منه قلت وقد عبر ابن العربي بالكراهة كابن رشد ونصه ولذلك يكره أن يزاد على ثلاث اه من أحكامه الكبرى بلفظها قول ز وهذا الخلاف جار في الوضوء المجدد قبل فعل شيء بالاول الخ ظاهر وجهه وقد وقع في القوانين ما يوهم خلاف ذلك انه ذكر ان الزيادة على الثلاث مكروهة وقال في تجديد الوضوء مانصه والمنوع فكالتجديد قبل أن يوقع به عبادة اه منها بلفظها ولا وجه للفرق بينهما والله أعلم (وترتيب سنته الخ) قول ز فن بدأ بغسل الوجه ثم غسل يديه لكونه الخ يقتضي أنه يحصل سنة غسل المدين بذلك وفيه نظر لان غسلهما أو لا من تمام السنة كما تقدم وانظر نو والله أعلم (وسواله) قول ز وقاص الدابة هو بضم القاف وميم وصاد مهمله وما جزم به من أنه بالضم فقط فيه نظر في القاموس مانصه قص الفرس وغيره يقص ويقص قصا وقاصا بالضم والكسر أو اذا صار عادة فبالضم وهو أن يدفع يديه ويظهر حمارهما ويحجج برجليه اه منه بلفظه ولما فسره الجوهرى بما فسره به القاموس قال عقبه مانصه يقال هذه دابة فيها قصص ولا تقل قصاص اه منه بلفظه وفي المصباح مانصه وقص البعير وغيره عند الركوب قصاص من باني ضرب وقتل وهو أن يرفع يديه معا ويضعهما معا والقصاص بالكسر اسم منه اه منه بلفظه (تنبيهه) استطراد ابن عرفة ان السوال سنة فانه عده في الفضائل ثم قال والظاهر أنه سنة دلالة الأحاديث على منابر ته صلى الله عليه وسلم عليه واطهاره والامر به اه منه بلفظه وقد سبقه الى ذلك أبو بكر بن العربي فانه قال في أحكامه الكبرى مانصه ثم لازم صلى الله عليه وسلم السوال فعلا ونوب اليه امر احتى قال في الحديث الصحيح لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسوال عند كل صلاة وثبت عنه صلى الله عليه وسلم أنه كان اذا قام من الليل يشوص فامبالسوال وما غفل عنه قط بل كان يتعاهد لميلا ونهارا فهو مندوب اليه ومن سنن الوضوء لا من فضائله وقد بيناه في شرح الصحيح اه منها بلفظها من سورة المائدة قلت وما قالاه هو الظاهر والله أعلم وقول ز عياض ولا يفعله ذو المروة بحضرة الناس الخ كلام عياض هذا متعقب انظر

الاستبراء واجب وتنف الابط مندوب مع أنه ينبغي اخفاؤه هما والله أعلم وقول ز وأفضله بارك الياس أو رطب بل أفضله الرطب لغير الصائم كما في ابن الحاجب وعند الشافعية الافضل الاراك ثم يرد النخل ثم عود الزيتون ثم ماله رائحة ذكية ثم غيره من العيدان مما لم ينه عنه والظاهر ان مذهبا موافق لهم وقال بعضهم ان عود الزيتون أطيب للام وأفضل من الاراك والله أعلم وللبعضهم تجنب من الاشياء سبع فلا تكن * بم أبدأ استاك تتجوسن العطب بحلقة أو رمان أو ما جهلته * وريحان أو أشنان أو تبن أو قصب وأجاز ابن العربي بالجوزة وضعف كراهته بعضهم يذى صبيغ للتشبه بالنساء يجوز الاكحال وفيه التشبه بهن قال ابن عرفة وفي رده

نظر لان مالك كره الاحمال للتشبه بهن انظر ح قال الشيخ زروق في شرح الرسالة وليتوق في ذلك ان يكون بقوة لانه يزيد في البلغم ويضيف الماء مما يقطع منها وربما جرى دماً أو آثار رائحة كريهة وفي جماع أشهب استحباب غسلها بما عسى ان يكون بها خلافا لابن عبد الحسك فان ادخلها قبل غسلها فقال مالك لا بأس به واستخفه ليسارة ما عليها ذكره الشيباني وغيره اه ثم ان السوال من خصائص هذه الامة لانه اذا كان للانبياء السابقة لالامهم قال بعض وأول من استألف سيدنا ابراهيم علي نبينا وعليه افضل الصلاة والسلام وهل تأدى السنة بمجرد الاستنباط أو لابد من زوال الرائحة الكريهة قال العراقي مقتضى التعليل بتأدي الملائكة بالرائحة الكريهة الثاني اه وقول ز الاكلة هو يفتح الهمزة وكسر الكاف بدون مد وقبل بضم فسكون وهي داء يكسر الاسنان شيئا فشيئا وقوله ابن عباس وفيه عشر خصال الخ هذا ذكره في حرف القامع الجامع الصغير وعزاه لابي الشيخ في الثواب وأبي نعيم في كتاب السوال ومقتضاه انه مرفوع لاموقوف قال ابن العربي وأكثر ما توجد هذه الخصال في سवाल الجوزة نقله جمن والحفر يفتح القاء من باب تعب وبسكونها من باب ضرب هو فساد أصول الاسنان كما في المصباح والثلة برتبة عدة لحم الاسنان كما في المصباح أيضا وقوله وينقي البلغم اي يذهب به وهو في الجامع الصغير بلفظ يذهب البلغم اه والبلغم شئ منعقد يسقط من الرأس ويطلع من الصدر وقوله ويصح الجسد الذي في الجامع ويصح المعدة أي يذهبها وفضائل السوال كثيرة نظم جملة منها الحافظ بن جبرية قوله ان السوال مرضى الرحمن * وهكذا يبيض الاسنان مطهر الثغرمذكي الفطنة * يزيد في فصاحة وحسنه مشدد اللثة أيضا مذهب * ليجر للعدو مهرب كذا مضى خلقة ويقطع * رطوبة والغذاء ينقع ومبطن للشيب والاهرام * ومهضم للاكل والطعام وقد غدا مذكر الشهادة * مسهل التزع لدى الشهادة (١٤٨) ومرغم الشيطان والعدو * والعقل والجسم كذا يقوى

ومورث لسعة مع الغنى
ومذهب الآلام حتى للعنا
وللصداع وعروق الراس
مسكن لوجع الاضراس

ح وتو وقول ز وبشد اللثة هو يكسر اللام وبالناء المثلثة قال في المصباح مانصه اللثة بالتخفيف ماحول الاسنان وأصلها التي والهاء عوض من الياء وجمعها لثات واتي اه منه ونحوه في المصباح ونصه واللثة بالتخفيف لحم الاسنان والاصل لثي مثل غنث خذفت

اللام

يزيد في مال وينقي الولدا * مطهر للقلب وجال للصد

ميسر موسع للرزق * مفرح للكاتبين الحق

مبيض للوجه جال للبصر * ومذهب للبلغم مع الحفر

وقد صنف الترمذي الحكيم في السوال جزأين في فيه بغرائب وعجائب قال غنثي ودخل على كرم الله وجهه على فاطمة رضى الله عنها فرآها تستألف فأنشد هنيئاً يا عود الارل تبغرها * ما خفت مني بأرأك أراك لو كان غيرك يا سوال قتلت * ما فاز مني يا سوال السوال وفي المصباح عن ابن دريد انه يقال سكت الشئ أسوكة سو كما من باب قال اذا دلكته ومنه اشتقاق السوال اه وجمع السوال سول بالسكون والاصل بضمين ككتاب وكتب (وتسمية) قلت قال في مختصر الواضحة لما ذكر حديث لا وضوء لمن لم يسلم الله قال عبد الملك اي ابن حبيب يعني بالتسمية أن ينوي طهر الصلاة في لم ينو ذلك لم تجزه الصلاة وان كان سابغاً مثل ان يتوضأ تنظفاً أو تبرداً وكذلك قال مالك ثم قال وقد يقع تأويل التسمية في الحديث على تسمية الله عند مبتدأ الوضوء اه ابن العربي قال علماءنا أراد بهذا الحديث النية وقال الابي مشهور قول مالك ان التسمية فضيلة وهو قول الشافعي والثوري والحديث عندهم محمول على نفي الكمال اه أي بقرينة خبر من توضأ فذكر اسم الله كان طهوراً لجميع بدنه ومن توضأ ولم يذكر اسم الله كان طهوراً لأعضاءه وضوئه ولم يرد به الطهور من الحدث فانه لا يجزأ بل الطهور من الذنوب قاله البيضاوي ومذهب الامام احمد واسحق واهل الظاهر الجي وجوبها والله أعلم (وتشرع الخ) قال مقبده عفا الله عنه في ق وانظر في الفرق التاسع عشر من القرافي انه عسر على الفضلاء ما تشرع فيه البسملة فيسل لا تشرع في ذكر لانه بركة في نفسه وأورد قراءة القرآن وأنهم من أعظم البركات راجعه فيه انتهى وقال البقوري في اختصار الفروق القاعدة الثالثة تنفرق فيها بين ما يسعمل فيه عمالاً فة قول افعال العباد ما قربات واما محرمات وامامكروها وامامباحات فالباحات جاءت بالبسملة في بعضها كالاكل والشرب والجماع والحث على ذلك في بعضها كعدم بعض ولم يأت في كل شئ من المباح وما لم يأت فيه فحسن للانسان أن يستعمله ليجد بركة ذلك واما المحرمات والمكروها فتكرهه قال وأما القربات فقد جاء في بعضها أو كدفيه كالذبح وجاء عند قراءة القرآن واختلف فيه في بعضها

كأغسل والوضوء والتيميم وليس مشروعا عند الأذكار ولكنه ان استعمل فحسن اه (ومسجد) قلت في الشفاء انه يقول عند دخول المسجد بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله اللهم اغفر لي ذنبي وافتح لي أبواب رحمتك وعند الخروج منه يقول ذلك أيضا ويبدل رحمتك بفضلك (وليس) ثم يضم اللام كافي القاموس زاد في ضيق وعند نزاع الثوب (ووطئ) قلت ويزيد اللهم جنبنا الشيطان وجنب الشيطان ما رزقنا كافي الحديث الصحيح وقال في الأحياء يندب أن يبدأ بسم الله ويقرأ قل هو الله أحد أولا ويكبر ويحمى المل ويقول بسم الله العلي العظيم اللهم اجعلها ذرية طيبة ان كنت قدرت ان تخرج ذلك من صلبى اه وفي القسط لاني عن مجاهد ان الذي يجامع ولا يسمى يلتف الشيطان على احملته فيجامع معه اه وفي البيان عن جعفر بن محمد ان الشيطان يبعد على ذكر الرجل فاذا لم يقل بسم الله اصاب معه امر أنه وأنزل في فرجها كما ينزل الرجل اه وفي ابن أبي جرة مانه اخبر صلى الله عليه وسلم أنه أي الشيطان يأكل مع من لم يسم وان من سمى لا يأكل معه وكذلك الشرب وكذلك الجماع وكذلك دخول المنزل فهو صلى الله عليه وسلم قد نبه على مكايده كلها وجميع وجوه تسلطه علينا وبين المخرج منها والتحريم منها أيضا فجزاه الله عنا خيرا اه وفي نو عن عجب مانه * (فائدة) * قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من قال عند الجماع بسم الله فان رزق ولدا اعطى بعدد انفاسه وعدد ما يتناسل منه حسنات الى يوم القيامة اه من ابن عادل والذي رأيته لغيره عن أبي هريرة أنه عليه الصلاة والسلام قال يا أبا هريرة اذا توضأت فقل بسم الله (١٤٩) فان حفظتلك يكتبون لك الحسنات حتى تفرغ

اللام وعوض عنها الهاء الجمع ثلث ولثى على لفظ المفرد اه منه بلفظه (وليس ثوب)
هو بضم اللام مصدر لبس قال في القاموس لبس الثوب كسمع لبسا بالضم اه منه
ونحوه في المصباح وقول ز ونزعه فيما يظهر قال تو في الشامل ولبس ثوب ونزعه
فقول ز فيما يظهر قصور اه قلت وقد ذكر ح كلام الشامل وأصله في ضج ونصه
ولا بأس بعد المواضع التي تستعمل فنقول على ما حضر لنا الآن ركوب القوس وركوب
السفينة فعدت هالي أن قال واذا لبس ثوبا جديدا أو لبسا وعنده نزعه اه محل الحاجة منه
بلفظه (ولا تنسب اطالة الغرة) قول ز مدرج من كلام أبي هريرة الخ استدل
العلامة الابي للادراج بما في صحيح مسلم من رواية أبي حازم عن أبي هريرة ولفظ مسلم عن
أبي حازم قال كنت خلف أبي هريرة وهو يتوضأ للصلاة فكان يعيده حتى تبلغ إبطه
فقلت له يا أبا هريرة ما هذا الوضوء فقال يا بني فروح أنتم ههنا وعلت أنكم ههنا متوضأت

منها اه قال في الاحياء واذا قربت من الانزال فقل في نفسك ولا تحرك شـ فبين الحمد لله الذي خلق من الماء بشرا الآية اه
ومثـ له في النصيحة (ولحمه) ؕ قلت في ح عن القا كهاني ان اشهب استحب أن يقال عند وضع الميت في الحده بسم الله وعلى
ملا رسول الله وان دعا بغير ذلك فحسن اه (ولا تندب الخ) قول ز مدرج الخ استدلال الابي للدراج بما في صحيح مسلم عن أبي
حازم قال كنت خلف أبي هريرة وهو يتوضأ للصلاة فكان يعديه حتى تبلغ ابطة فقلت له يا أبا هريرة ما هذا الوضوء فقال يا بني
فروخ أنتم ههنا لو علمت انكم ههنا ما توضأت هذا الوضوء سمعت خليلي صلى الله عليه وسلم يقول تبلغ الحلية من المؤمن حيث يبلغ
الوضوء اه قال الابي يعد أن ذكر الخلاف هل المراد بالحلية التحجيل من أثر الوضوء أو هي من قوله تعالى وحلوا أساور من فضة
مانصه واحتج بجاه هذا الحديث يدل على أن من استطاع منكم أن يطيل غرته فيلقه ليس من لفظ النبي صلى الله عليه وسلم والا
كان يحتاج به لانه أبين اه وفروخ كنشور هو أخو اسحق واسم عيل وهو أبو الهمم الذين في وسط البلاد قاله في القاموس ؕ قلت
وقول ز أو المراد بالغرّة ادامة الوضوء الخ هذا التأويل قاله القرطبي ورده الابي بأن أبا هريرة زاده في حديث مسلم هكذا رآيته
صلى الله عليه وسلم يتوضأ اه (وترك مسح الاعضاء) ؕ قلت قال أبو الحسن الصغير الاصل في هذا ما روى ابن وهب ان رسول
الله صلى الله عليه وسلم كانت له خرقة يتنشف بها (ففي كراهتها) ابن ناجي هذا أي الكراهة هو الحق و به أدركت كل من لقيت يفتي
نقله ح

(قال كشك الخ) ابن عاشر تأمل لو صم يوم عرفة ثم كثرت القيل في أشائه أنه يوم العيد من غير ثبت والظاهر وجوب التماضي على الصوم لأنه شك في مانع وأما كلام المازري فأنما هو في الاقدام ابتداء اه **قلت** ومثله قول الشيخ ميارة ولعل محل القولين إذا كان الشك عند تثبيت الصوم وأما أن شك في إباحة يوم عرفة فلا كراهة اه على أن ح نقل عن ابن بشير أنه قيل للمازري ما اختار من القولين قال الصوم فقيل له بناء على استحباب الحال قال نعم انتهى أي كما في رمضان والله أعلم * (خاتمة) * قال الشيخ زروق في شرحه للرسالة ولا يكب وجهه في يديه بكا ولا يرش رشاشا ولا يلطمه لطمه إلا أن ذلك كله جهل بل يفرغه بغير غشاء قال للعامية في الوضوء أمور منها صب الماء من دون الجبهة وهو مبطل ونقض اليدين قبل إيصال الماء إلى الوجه وهو كذلك ولطم الوجه بالماء لطما وهو جهل لا يضر أي إذا أتبعه بذلك ولم يتراخ حتى يسيل الماء ولم ينق الا بالبل والافه وهو مبطل ونحوه في النصيحة وزاد ان من آفات الطهارة كثرة الحديث حتى يتفرق القلب والافراط في الذكر والالتزام هذه الاذكار لا أعضاء حتى لو تكلم في أشائها ابتدأها وهذه عظمة نعم لم يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم من أذكار الوضوء غير الشهادتين وآخره والتسمية أوله مع ضعف حديثها والكلام فيه وقال بعض العلماء الحضور (١٥٠) في الصلاة بقدر الحضور في الوضوء وقد جرب ذلك فصحا وادمان

الوضوء موجب لسعة الخلق وسعة الرزق ومحبة الحفظة ودوام الحفظ من المعاصي والمهلكات فقد جاء الوضوء سلاح المؤمن وهو محارب اه زاد في شرح الوغليسية ويقوى القلب وينوره اه لكن الحصر في قوله نعم لم يثبت الخ فيه نظري علم برابعة من ومب فيما مر وفي الاحياء وكتاب الاربعين للغزالي ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ان الشيطان خلق من نار وانما تظنا النار بالماء فاذا غضب أحدكم فليتوضأ وفي الاحياء عن عمران الوضوء الصالح يطرد الشيطان وفي قوت القلوب قيل ان المؤمن اذا

هذا الوضوء سمعت خليلي صلى الله عليه وسلم يقول بلغ الحليمة من المؤمن حيث يبلغ الوضوء اه قال الابي بعد ان ذكر الخلاف في معنى الحليمة وان أبا عبد قال المراد بالحليمة هذا التجمل من أثر الوضوء وقال غيره الاولى أنه من قوله تعالى وحلوا أساور الخ مانصه واحتجاجة بهذا الحديث يدل على ان من استطاع منكم أن يطيل غرته ليس من لفظ النبي صلى الله عليه وسلم والا كان يحجج به لأنه آيين اه منه بلفظه وهو ظاهر جدا (فائدة) * قال في النهاية مانصه وفي حديث أبي هريرة يابني فروخ قال الليث بلغنا ان فروخ كان من ولد ابراهيم عليه السلام بعد احق واسماعيل فكثرت نسله ونحى عده فولد العجم الذين في وسط البلاد هكذا حكاه الازهرى عنه اه منها بالنظرها ولم يتعرض لضبطها وفي القاموس مانصه وفروخ كسورا أو اسحق واسماعيل أو العجم الذين في وسط البلاد اه منه بلفظه (قال كشك في صوم يوم عرفة) قال ابن عاشر مانصه تأمل لو صم يوم عرفة ثم كثرت القيل في أشائه أنه يوم العيد من غير ثبت فان الظاهر وجوب التماضي على الصوم وأما كلام المازري فأنما هو في الاقدام ابتداء وما عرض بعد انعقاده فأنما هو شك في مانع اه منه بلفظه وهو ظاهر والله أعلم

(فصل) في آداب قضاء الحاجة *

توضأ للصلاة تساعدت منه الشياطين وقال انه يتأهب للدخول على الملك قال وأما الغافل فاذا قام يتوضأ (يسرين) احتوشته الشياطين وفي الجامع الصغير الغضب من الشيطان والشيطان خلق من النار وانما يطفئ النار الماء فاذا غضب أحدكم فليغتسل أخرجه ابن عساكر عن معاوية قال المناوي وكذا أبو نعيم عن أبي مسلم الخولاني قال كلم معاوية بشئ وهو على المنبر فغضب فقتل فاغتسل ثم عاد إلى المنبر فذكره والله الموفق * (فصل نذب الخ) * **قلت** قسم المصنف الآداب إلى ثلاثة أقسام قسم عام وقسم خاص بالقضاء وقسم خاص بالكثيف وقد ذكر في المدخل من آداب الاحداث ما يزيد على السبعين فائدا * (فائدة) * قال في الاحياء الكناية بقضاء الحاجة عن البول والتغوط أولى من التصريح وكذا كل ما يحق ويستقيم منه فلا ينبغي أن تذكر ألقاظه الصريحة فانه غش ولذلك تحسن في العادة الكناية عن النساء وأما نحو قوله عليه الصلاة والسلام انها صفة فلان أزواجه أمهات بخلاف غيرهن والله أعلم اه من حاشية أبي زيد الفاسي رحمه الله قال في الروض وانما ذكرت مريم أي خاصة باسمها في القرآن على خلاف عادة الفصحاء من استهجان ذكر المرأة باسمها النكتة وهي أن الملوك والاشراف لا يذكرون حرائرهم في ملابل يكتنون عن الزوجة بالعرس والاهل ونحوهما فاذا ذكروا الاما لم يكنوا عنهن ولم يصونوا اسماءهن عن الذكرفلما قالت النصارى في مريم ما قالوا صرح الله باسمها تاء كيد للعبودية التي هي صفة لها وتاء كيد لان عيسى لأب له ولا نسب اليه اه

وقول مب قال في ضحى قسم بعضهم المراد به ابن بشير عن الاشياخ وقال بعد التقسيم المذكور مانصه ومحصوله هذا أنه يجتنب النجاسة ويفعل ما هو أقرب للستر واجتناب النجاسة آكد من السترا إذا كان بموضع لا يرى فيه اه انظر ح * (فائدة) * في الصحيحين وغيرهما ان النبي صلى الله عليه وسلم أتى سباطة قوم أى موضع طرح كاستهم فبال قائما وانكسرت ذلك عائشة وقالت من حدث أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بال قائما فكذبوه وكانها انما أنكرت ذلك للغالب من فعله صلى الله عليه وسلم قال مجاهد ما بال قائما قط الامرة واحدة قال الخطابي وانما فعل ذلك لعله به لم يقدر على الجلوس معها وكانت العرب تستشفي به من وجع الصلب ولذا قال بعضهم بولة في الحمام قائما خيرا من فصادرة وقيل انما فعله صلى الله عليه وسلم اقرب الناس منه والبول قائما يؤمن معه خروج الصوت وقيل انما فعله لانه خاف متى جلس أن يكون في السباطة نجاسة فيمتنجس ثوبه اه أى مع ما فيه من التشريع والله أعلم (واستنجاء) قلت قال في المصباح التجو الخرج ونجا الغائط ونجا من باب قتل خرج ونجا الرجل أيضا نغوط ويتعدى بالتضعيف واستنجيت غسلت موضع التجو أو مسحت به بجزر أو مدر اه وقال عياض الاستنجاء مأخوذ من نجوت العود اذا قشرته فكأن المستنجى يقشر ما على المحل من الأذى وقيل من التجاء وهو التخلص لانه يتخلص به من تعلق الأذى والله أعلم (يسريين) نعت لرجل ويد تابع جري على قول الاخفش والجري (١٥١) كما في ابن عقيل انه يجوز الاتباع اذا اختلف العاملان معنى واتحد اعملا وان كان خلاف مذهب الجمهور المشار له بقول الخلاصة

(يسريين) قول مب والحق في الجواب ان ما شرطوه في قطع نعت النكرة انما هو في القطع الاختياري الخ القطع الاختياري هو الذى يكون المتكلم مخيرا فيه ان شاء فعله وان شاء جعله تابعا للمنعوت والحاجي هو الذى يتعين فيه القطع ويمتنع فيه اتباعه لما قبله لما منع كما هنا وهذا الذى قيد به نعت النكرة لم أر من ذكره بعد البحث عنه فان قلت يؤخذ ذلك من قول النكمت مانصه وبقي شرط خاص بنعت النكرة وهو ان يتقدم عليه نعت آخر والام بجزر القطع اختيارا اه منها قلت لا يؤخذ ذلك منه لان محترز الاختيار في كلامه ضرورة الشعر قال ابن عقيل على قول التسهيل وان كان لنكرة فيشترط تأخره عن آخر اه مانصه فان لم يتقدم آخر لم يجز القطع الا في الشعر وهذا هو المشهور وعن سيبويه جواز القطع اه منه بالفظه وقال تو أحسن ما يقال فيه ان المؤلف رحمه الله مشى على مذهب من أجاز الاتباع

ونعت معمولى وحيدى معنى وعمل أتبع بغير استئنا أو مة طوع كما قاله العلامة عبد القادر واقتصر عليه ح وطفى بناء على مذهب سيبويه من جواز قطع نعت النكرة مطلقا كما في ابن عقيل على التسهيل وان كان خلاف المشهور ومن انه لا يجوز

قطع نعتها في الاختيار الا ان تقدم عليه نعت آخر وأجيب أيضا بان النكرتين هنا مخصصتان في المعنى كما بينه ز وهو ظاهر واما قول مب والحق في الجواب الخ فأنظر من قيد قطع نعت النكرة بذلك فان لم يزم ذكره بعد البحث عنه والم راد بالحاجي هو الذى لا يمكن فيه الاتباع صناعة لما منع كما هنا والله أعلم قلت الجواب الذى في مب ذكره أبو زيد الفاسي وزاد بعد قوله لا مندوحة عنه مانصه فانه بمنزلة ما قيل في * علفتما تبنوا وما باردا * والله أعلم اه وما عزى للجري والافخش لا يمتنع به ما بال يجوز الاتباع فيما ذكر كل من يقول العامل في النعت هو التبعية الا ان اختلف الجنس نحو مررت بزيدا مام عمر ولا يجوز الاتباع حينئذ الا للجري والافخش ومنعه الا كثر بناء على ان عامل النعت هو عامل المنعوت والعاملان في المعنى ليسا في قوة الواحد فلا يحتمل ان على معمول واحد هذا وفي صحيح مسلم لا يس أحذ ذكره بينه قال الابي جل الظاهرية النهى على التحريم ووجه الفقهاء على الكراهة اه وفي حديث آخر في صحيح مسلم التقييد بحالة الاستنجاء والاصل رد المطلق الى المقيد لكن نقل الابي و ق عن تقي الدين أن ذلك انما هو في باب الامر لانه لو لم يرد اليه فانت فائدة التقييد واما في باب النهى فيراد المقيد الى المطلق والافقات فائدة الاطلاق نعم ان كان الاطلاق والتقييد في حديث واحد من طريقين فيراد المطلق الى المقيد على كل حال لان التقييد حينئذ يكون من زيادة العدل وهي مقبولة ما لم يكن غير الزائد أو وثق منه والا كانت الزيادة شاذة فتأمل له والله أعلم (وبلها الخ) قلت هذا اذا أراد ان يجمع بين الاستجمار والاستنجاء أو أراد الاقتصار على الثاني فاما ان اراد الاقتصار على الاستجمار فلا يلبس بالمسألة من أنه يكون يباس والظاهر ان المراد بالاذى الغائط خاصة قاله تو (وستر الى محله) قلت ذكر صاحب الطراز والقرا في عن الترمذى أنه عليه الصلاة والسلام كان لا يرفع ثوبه حتى يدن من الارض (واعدا من يله) قلت قال ح في الحديث انقوا

الملاعن وأعدوا النبل قال في النهاية والمصباح جمع نبله كغرفة وغرف وهي حجارة الاستجماء وقول مب المندوب اعدادهما معا فيه نظر ظاهر لان فضيلة الاعداد تحصل باعداد احدهما قطعاً وان فاقته فضيلة الجمع والله أعلم (وتفرج نخذه) قلت قال في المدخل هـ اذا عند اليقظة والاستجماء والاسهال لثلاث طائر عليه شيء من النجاسة لا يشعر به وظاهر الشارح انه يطلب أيضاً عند الغائط وان لم يكن فيه اسم الهال لانه عاله بانه أبلغ في استقراغ ما في المحل قاله ح (واسترخاؤه) قلت ليمكن من الانقاص وقيل ليمكن بذلك من تطهير البول وغيره انظر ح وقول مب فيه نظر والذي علل به في المدخل الخ في نظره نظر لانه قد يؤدي الى نقض الظهارة أيضاً اذا أوجب الشك فيما يظهر في المحل هل خرج بعد الوضوء أو قبله فتأمل وقول ز بعد التوقف وجه التوقف أن حبة التسين الموجودة في العضون هل يمكن خروجها ووجهها منقردة فتكون قد خرجت بعد الوضوء أو لا ثم ظهر له ان ذلك لا يخرج عن الشك في الحديث والله أعلم (وتغطية رأسه) قلت لقول الصديق رضي الله عنه اني لاذهب في قضاء حاجتي حتى مقنعا رأى بردائي حيا من ربي قال في المدخل وكذلك عند الجماع وقيل خوف علوق الرائحة بشعره وقيل لانه أجمع لمسام البدن وأسرع لخروج الحديث وقيل تخوفاً من الجن انظر ح (وعدم التفاته) قلت قال مقيد عفا الله عنه قول خش لئلا يرى ما يؤذيه الخ غير ظاهر وظاهر ح أن هذا تعليل لنسب الالتفات قبل القعود ونسبه بعد كلام فيحمل ماذا كره المصنف على ماذا قد وماذا كره ابن العربي على ماذا أراد القعود وذلك والله أعلم لثلاث (١٥٣) يكون هناك شيء يؤذيه فاذا رآه بعد جلوسه قام وقطع عليه بوله وربما نجس عليه شيئا وقال في الزاوي ولا يجلس حتى يلتفت عينا وشمالا اه

اذا اختلف العاملان معنى واتحداعلا وهو مذهب الاخفش والجري كافي ابن عقيل وأما جواب العلامة عبد القادر فليس بظاهر وان اقتصر عليه ح وطفى أيضا لان نعت النكرة اذا كان واحدا يجب فيه الاتباع كافي التوضيح ونشرحه والرضي والتسهيل ونسراحه اه مختصرا جـ له باللفظ قلت كلامه يوهم انه لا خلاف في منع قطع نعت النكرة اذا كان واحدا وقد علمت من كلام ابن عقيل أن سيبويه أجازة واذا كان لا بد في كلام المصنف من جملة على خلاف مذهب الجمهور فله على مذهب سيبويه أحسن كما ان جواب تو أيضا حسن وعلم من هـ ذاهجة جواب العلامة عبد القادر وانه لا درك على ح وطفى في اقتصاره ما عليه فتأمل له بانصاف والله أعلم (وتفرج نخذه) قول ز أي قاضي الحاجة ظاهره انه لا يطلب بذلك في الاستجماء وبه صرح ابن عاشر ونسبه تفرج الخ ندين انما يدب عند قضاء الحاجة

عليه شيئا وقال في الزاوي ولا يجلس حتى يلتفت عينا وشمالا اه والظاهر في تعليل ندب عدم الالتفات بعد القعود هو الحياء والله أعلم ثم رأيت في ح مانعه قال ابن الجزري فيما علقه على كتابه الحصن الحصين الذكر عند نفس قضاء الحاجة ونفس الجماع لا يكره بالقلب بالاجماع قاما للذكر باللسان حالته فليس مما شرع لنا ولا ندبنا اليه ولا نقل عن أحد من الصحابة بل يكفي في هذه

الحالة الحياء والمراقبة وذكرتم الله تعالى في اخراج هذا القدر المؤذي الذي لو لم يخرج لقتل صاحبه وهذا من بخلاف أعظم الذكرو ولم يكن باللسان اه وفي مق مانعه وفائدة الامر ين أي تغطية الرأس وعدم الالتفات والله أعلم أنهم حالة الاستجماء من المولى جل جلاله ومن خلقه ملائكة وآدميين فياترهم الامر ين تعظيماً للغالب بقدر الامكان كما ورد الامر بستر العورة عند الوطء والنهي عن التعري بالاطلاق لان معذام لا يفارقنا ثم قال واذا كانت الفائدة هذه فطلق ستر الرأس لا يكفي بل حتى يكون ما غطاه به مـ د ولا على عينيه قال وحيد بن زكريا عن عن ذكر عدم الالتفات اذ لا معنى له مع تغطية العينين الا أن يقال لثلاث تجس بتحريكه أو يزول به ما ستر العينين فبى غيره وقال بعض الشراح بعد ذكر المصنف لاديين لثلاث اعتبر به شيء يؤذيه اه فان عني بما يؤذيه ماذا كرنا فلا بأس وان عني غيره فلم أعرفه اه وفي ابن عاشر مانعه لعل عدم التفاته لما يقتضيه الحياء والاحتشام كافي تغطية الرأس ثم بعد كتي هذا وجدت مثله لمق اه (وذكر ورد الخ) قلت حديث أنه عليه الصلاة والسلام كان يقول غفرانك رواه الترمذي عن عائشة رضي الله عنها قال المناوي في شرح الجامع صححه الحاكم وابن حبان وابن خزيمة وهو مفعول به أو مطلق أي أسألت غفرانك أو غفر غفرانك قال ح واستحب بعض الشافعية تكرير غفرانك مرتين ووجه سؤال المغفرة هنا قال ابن العربي هو العجز عن شكر النعمة في تسيير الغذاء وإيصال منفعتها واخراج فضله اه كما أن وجه الحمد التنبيه على بعض شكر نعمة اخرج هذه الفضلات المؤذية فان كثير من الجهلة لا يحمدون الله على النعم العامة كدخال الانفاس واخراجها وسلامة الاعضاء ونحو ذلك وفي حديث أبي داود ان هذه الحشوش محتضرة فاذا أتى أحدكم الخلا فليقل اللهم اني أعوذ بك من الخبيث

والخباثات والحشوش بالضم جمع حش وهي المراحيض ومعنى محتضرة أي تحضرها الشياطين والخلاء هو موضع قضاء الحاجة قال اليمري عن الترمذي الحكيم سمي باسم شيطان فيه يقال له خلاء وأورد فيه حديثا (ان لم يعد) قللت فان أعيد فهل يمنع أو يكره وكذا قول المصنف وبكتيف نحى ذكر الله هل وجوباً أو نهيًا النقول في ذلك مختلفة انظر ح ولا بد وانظر فيه أيضا حكم الاستنجاء بالخاتم المنقوش عليه اسم من أسماء الله تعالى أو من أسماء الأنبياء عليهم الصلاة والسلام فقد حصل فيه ثلاثة أقوال الجواز والكراهة والمنع وهو الرابع وفي ضيق المعروف في الخاتم المنع والرواية بالجواز منكرة وفي ق روى عياض جواز ذكر الله في الكتيف القاضي ذهب بعضهم إلى جوازه فيه وهو قول مالك والبخاري وعبد الله بن عمرو بن العاصي وقال ابن القاسم اذا عطف وهو يبول فليحمله الله ابن رشد الدليل له من جهة الاثر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا دخل الخلاء استعاذ وعن عائشة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يذكر الله على كل أحيانه ومن طريق النظر ان ذكر الله يصعد إلى الله فلا يعلق به من ذنابة الموضع شيء فلا ينبغي أن يمنع من ذكر الله على كل حال الا ينص ليس فيه احتمال اه ومثله في ح فانظره والله أعلم (وسكوت الاله) قللت روى جابر بن عبد الله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا غوط الرجلان فليستوار كل منهما عن صاحبه ولا يتحدثا على طوفهما فان الله تعالى يعقبت على ذلك أخرجه الحافظ أبو علي بن السكن وصححه الحافظ أبو الحسن بن القطان وروى أبو داود وأحمد وابن ماجه وابن خزيمة معناه من حديث أبي سعيد الخدري وروى أبو حاتم في الثاني الارسل والطوف الغائط يقال طاف طوفا اذا حدث كما في المغرب والمصباح والمقت البغض الشديد وظاهره التحريم وبه قالت الحنفية والله أعلم وفي ح عن المدخل عند قوله فان فات فقيه ما نصه ولا بأس بذكر الله هناك للارتجاع وما يشبهه وليس بأكروه ثم قال وعلى هذا فمن كان معه حرز وهو يخاف من مفارقة اياه فيجوز له أن يستحببه معه من غير كراهة لاسيما ان كان محروزا عليه وهذا ظاهر فانهم أجازوا له للمحدث وللجنب وأما (١٥٣) من لا يخاف على نفسه فيكره له ادخاله معه

بخلاف الاستبراء فانما يطلب حال الاستبراء نص عليه مق وطول في تقرير كلام المصنف وتقسيمه حتى يكون مفيد لهذا التخصيص اه منه بالقطه وهو خلاف ما في ح عن المدخل من أنه يطلب فيهما وما قاله عن المدخل هو الظاهر فانظره

الاهم الا أن يخشى عليه الضياع فيجوز اه أي أو يكون مستورا كما يأتي وفي نوادر الاصول من حرمة القرآن ان لا تكتب التعاويذ

(٣٠) رهوني (أول) منه ثم يدخل بها في الخلاء الا أن تكون في غلاف من آدم أو فضة أو غيره فتكون كأنها في صدرك (وبالقضاء تستر) قللت مقيدة عفا الله عنه في حديث أبي داود والترمذي انه صلى الله عليه وسلم كان اذا أراد البراز أبعد حتى لا يراه أحد وقال في النهاية البراز بالفتح القضاء الواسع فكنوا به عن قضاء الحاجة كما كنوا عنه بالخلاء اه وروى أبو داود وصححه ابن حبان مرفوعا من أبي الغائط فليست تروان لم يجد الا أن يجمع كتيبا من رمل فليست تتر به فان الشيطان يلعب بعقاعدي آدم قال في الطراز يريد أنه يحضره أو يرصدها بالاذى فأمر بالسيرة لئلا يقع عليه نظر أو تهرج فتصيبه نجاسة وذكر القباب أن المطلوب في البول ستر العورة وأن يأمن من الصوت وقد قال المازري السنة البعد من البائل ان كان قاعدا بخلاف اذا كان قائما انظر ق (واتقاء حجر) قللت لانه صلى الله عليه وسلم لم ينهي عن ذلك رواه أبو داود وغيره قاله ح ثم قال فرع عند المدخل من الخصال المطلوبة ان لا يستنجي في موضع قضاء الحاجة وقاله في الذخيرة أيضا قال المصنف في الترمذي أنه عليه الصلاة والسلام قال لا يبول أحدكم في مستحمه ثم يوضأ فيه أو يغتسل فان عامة الوسواس منه قال اليمري من الشافعية هذا اذا لم يكن مسلما يذهب فيه البول وهذا في الاستنجاء بالماء وأما اذا استنجى بغيره فلا يندب له ذلك قاله الشافعية أيضا وهو ظاهر اه وفي ابن يونس ما نصه لا بأس أن يبول في موضع غسله ان أتبعه ماء وكان منحدرا اه وفي التنبيهات وهذا اذا كان المغتسل طاهرا أو منحدرا لا يثبت فيه نجاسة اه والله أعلم (ومورد) قللت قال في الاكمال المورد ضفة النهر ومشارع المياه اه واذا اتى المورد فالماء نفسه أخرى ويوجد التصريح به في بعض النسخ وفي حديث مسلم لا يبول أحدكم في الماء الدائم عياض هو نهي كراهة وهو في القليل أشد لانه يفسده وقيل تحريم لان الماء قد يفسد لتكرار البائين ويظن المارة أنه تغير من قراره ويلحق بالبول فيه التغوط فيه وصب النجاسة اه وظاهره ولو كثرت وبه صرح عياض واقتصر عليه ق وصدر به ابن عرفة وفي التلقين الا أن يكون كثيرا جدا كالمستبرح وصرحوا بجوازه في الجاري ما لم يكن فيه ضرر كما نقله غ عن

ابن رشد في أجوبته فأنظره* (فائدة)* روي أبو داود وابن ماجه عن معاذ بن جبل رضى الله عنه مرفوعا اتقوا الملاعن الثلاثة البرازي الموارد وفارعة الطريق والظل قال في النهاية هي جمع ملعنة وهي الفعلة التي يلعن بها فاعلمها كأنهم ملعنة للعن ومحل له لأن الناس إذا مروا به لعنوا فاعلمه اه وقيل جمع ملعن اسم مكان أيضا والبراز هنابكسر الباء على ما استصوبه النووي خلافا للغطاني وهو الغائط وروي أبو داود عن أبي هريرة رضى الله عنه مرفوعا اتقوا اللاعنين قالوا وما اللاعنان قال الذي يتخلى في طرق الناس أو ظلمهم قال في النهاية أي اتقوا الأمرين الجالبيين للعن الباعين للناس عليه فإنه سبب للعن من فعله في هذه المواضع وليس كل ظل وإنما هو الظل الذي يستظل به الناس ويتخذونه مقبلا ومناخا واللاعن اسم فاعل من لعن فسميت هذه الأماكن لأعنة لأنها سبب اللعن اه وقال في الذخيرة سميت هذه الملاعن من باب تسمية المكان بما يقع فيه كسمية الحرم حرما والبلد آمنا لما حل فيه ما من تحريم الصيد وأمنه ولما كانت هذه المواضع يقع فيها العن النساء للغائط سميت ملاعن اه قال الشيخ زروق في شرح الارشاد قال علمونا ومثله أي انظر الشمس أي في أيام الشتاء اه وأول الحديث يقتضي أن اللاعن اسم للمكان وآخره يقتضي أنه اسم للفعل والله أعلم (وبكتيف الخ) قول ز وعدم نده فيجوز الخ قال نو لأمعنى له مافى ح انه لا ينبغي أن يختلف في الاستحباب مطلقا اه وقول مب وأطلق ح الدخول بما فيه قرآن الخ قال ج الظاهر حرمة ادخال حجر الكتيف ككله الكتيف اذ لا يجوز للمحدث حمل شئ منه فكيف يكون قضاء الحاجة به مكروها فقط ولا يقال يحمل على المتعلم والمعلم لانا نقول انما يجوز اه ما حله في حالة التعلم وردده الى محله فقط لا في غير ذلك كما يأتي اه (ويقدم يسرا الخ) قال مقبده عن الله عنه قال ح ظاهر كلام أهل المذهب أن هذا الادب خاص بالكتيف بل صرح به البساطي وغيره وقال الدمشقي من الشافعية هذا الادب لا يختص بالبنيان عند الأكثر * ثم قال ح فائدة قال الناصري من الشافعية في الايضاح روى الترمذي الحكيم في علمه عن أبي هريرة (١٥٤) رضى الله عنه انه قال من بدأ برجله اليمنى قبل اليسرى اذ ادخل الخلا

(وبكتيف نحى ذكر الله) قول ز وعدم نده فيجوز الخ قال نو لأمعنى لهذا الماسياقي قريبا أنه لا ينبغي أن يختلف في الاستحباب مطلقا اه وهو ظاهر وقول مب وأطلق ح الدخول بما فيه قرآن الخ سلم كلام ح كما سلمه نو وقال شيخنا ج الظاهر أنه لا يجوز

ابتلى بافتقر قال ولو قطعت رجله واعتد على عصا قال الاسنوي فالمتجه الحاقها بالرجل فيما ذكرناه اه (وأول بالسائر وبالاطلاق)

قلت قال ابن ناجي في شرح المدونة لم أفق في المذهب على نص في مقدار السترة وقال النووي نقل ادخال عن مذهبهم هي قدر مؤخرة الرجل وهو ثلثا ذراع ويكون بينها وبينه ثلاثة أذرع فسادونها فان زاد فهو حرام كالخمر وما ذكره جار على مذهبنا أخذ من السترة في الصلاة اه ونقله الابي أيضا عن النووي في شرح مسلم ثم حكى عنه انه قال أظهر القولين عندنا أنه اذ فرخ ذيله بينه وبين القبلة كفى قال الابي قد تقدم النعمي أنه انما يكتفي على التعليل بحرمه المصلين اه ومن تأول المدونة على الاطلاق عبد الحق ونصه قال بعض شيوخلنا لا يجوز أن يتغوط مستقبلا القبلة في سطح لا تحيط به جدر وذلك كالغياثي وقال انه منصوص هكذا وانه ليس بخلاف للمدونة وانما تحمل مسئلة المدونة على سطح تحيط به جدر وهذا عندي لا معنى له ولا فرق عندي بين سطح مستور وغيره ومثل ذلك عن أبي عمران اه * (فائدتان * الاولى) * قال ح ينبغي للجماع أن يستتر هو وأهله بثوب سواء كان مستقبلا القبلة أم لا قال في المدخل وينبغي أن لا يجامعها اوهما مكشوفان بحيث لا يكون عليهما شئ يستترهما لان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن ذلك وعابه وقال فيه كما يفعل العيران أي الحيران وقد كان الصديق رضى الله عنه يغطي رأسه اذ ذل الحياء من الله تعالى اه وفي النصيحة والاتبان على شق يورث وجع الخاصرة زاد في شرح الوغليسية ولا يجعلها فوقه لان ذلك يورث الاحتقان بل مسئلة رافعة رجليه فان ذلك أحسن هيأت الجماع اه قال ابن عريون كون اتيانها على شق يورث وجع الخاصرة صرح به غير واحد من الاطباء وقال بعض الحكماء الخذاق الجماع قائما بضربا للضرورة كذا من يعود ثم قال في النصيحة وعدم الملاعبة يوجب كون الولد جاهلا غيبا وفي الاحياء وليقدم التلطف بالكلام والتقبل قال صلى الله عليه وسلم لا يقعن أحدكم على امرأته كما تقع الهيمة وليكن بينهما رسول قبيل وما الرسول يارسول الله قال القبلة والكلام وقال صلى الله عليه وسلم ثلاث من العجز في الرجل أن يلقى من يحب معرفته فيفارقته قبل أن يعلم اسمه ونسبه والثاني أن يكرمه أحد فيرد عليه كرامته والثالث أن يقارب الرجل جاريته أو زوجه فيصيبها قبل أن يحذنها

ويؤانسها ويضاجعها فيقضى حاجته منها قبل أن تقضى حاجتها منه اه ثم قال في النصيحة والرفق بالمرأة حتى يلتقي ماؤها وماه الرجل موجب للمحبة منها له ومن أراد ذلك فلا يدن منها حتى يعلو نفسه ٣ وتغار عيناها وتطلب التزامه ومقدمات ذلك أن يكثرا ولا يعبثا ونحو ذلك ذكره بشفرهم قال في شرح الوغليسية وسبقه بضرهم او يورث دوامه البغضاء وقل ان يتكثرا مع وجوده ولا ينجحكم سنة الله ويسرع باخراج ذكره عند احساسه بما لها لانه يضعفه ثم قال في النصيحة واذا أراد ان تكوني ذكر فليأمرها بالنوم على شقها الايمن عند فراغه والاثنى بالعكس والبطالة بنومها مستقلة على ظهرها ونحوه وفي شرح الوغليسية من الادب بعد الجماع أمر الزوجة بالنوم على شقها الايمن ليكون الولدان شاء الله ذكرا وان نامت على اليسار فأتى حسبما اقتضته التجربة اه وقال ابن عريضون قال صاحب الايضاح وينبغي له اذا أحسن بالانزال أن يعيل على شقها الايمن وكذا اذا انتزع عيلا أيضا على شقها الايمن فان الولد ينعقد ذكرا ان شاء الله تعالى اه وانظر ما يأتي لنا آخر الفصل * (الثانية) في ربيع الابرار للزنجشري عن علي كرم الله وجهه أنه قال من أراد البقاء فليباكر الغداء وليباكر العشاء وليخفف الرداء وليقلل من غشيان النساء قال وسئل رضى الله عنه ما تحب في الرداء قال قلته الدين وأما تقليل الغشيان فأمر مشهور وعند الحكماء حتى قالوا لانه لا يقع في كل فصل من الفصول الاربعة الامرة وحرموه في فصل الصيف وفي المستطرف ذكر الجماع عند الامام مالك رضى الله عنه فقال هو نور وجهك ونحو سافك فقل منية أو أكثر وقال معاوية رضى الله عنه ما رأيت ثم ما في النساء الاعرفت ذلك في وجهه وقالوا من قل جماعه فهو أصح بدنا وأنتي جلد أو أطول عمرا اه وقال الشعراني في البحر المورود في المواعيق والعهود أخذ علينا العهود أن نقال من النكاح ما أمكن حفظ الصحة وخوف أن نصير في المثل كفقير الزيف قليل العلم كثير النكاح وانما جعله لقليل العلم لئلا يلهو به في الوقوع فيما يهدم بنيته ولوانه كان من أهل العلم ما وقع في ذلك وتأمل يا أخي الحارة أو البقرة أو غيرها من البهائم من حين تعرف انها حلت فتع الفحل عن نفسها ولا تمكث به بعد (١٥٥) ذلك أبدأ بتجدها أعقل من غالب الناس قال

ادخل المحصف الكفيف ولا جرم منه وأنه ممنوع خلا لما في ح من الكراهة لان المحصف وجراؤه كل منهم ما لا يجوز حله على غير وضوء فكيف يكون دخوله بهما للكفيف وقضاء حاجته بهما مكرها فقط هذا مما لا يعقل ولا ينبغي أن يختلف فيه وانما وقعت غفلة لمن عبر

وكان سيدي على الخواص رحمه الله يقول يكفي الواحد في هذا الزمان الكثير الغم والنكد كل شهر مرة لاعفاف المرأة ولشهوته هو

وذلك لان من كان كامل الايمان يكثر تحمله لاهلهموم الناس وما هم فيه من البلاء والحنن فيلهيه ذلك عن مثل هذا الفعل الذي ينحس ويفلس ظاهرا وباطنا اه فان كنت يا أخي ناقص العلم قليل التحمل لاهلهموم اخوانك المسلمين في كل أسبوع مرة فان كنت أنقص من ذلك ففي كل ثلاثة أيام مرة لا أكثر من ذلك في هذه الايام وفي الحديث من لم يهتم بأمر المسلمين فليس منهم ويقع على حامل القرآن أن يكون قليل التحمل لاهلهموم المسلمين وأما من كان كل ليلة فهذا قد ضعف دينه حتى لا يكاد يظهر لدينه صورة في الوجود ثم ان ذلك معدوم من الاسراف والله لا يحب المفسرين وذكري ابن النفيس في الموجز ان الاستفراغ بعد ارخسة دراهم من المني يضعف أكثر من الاستفراغ بمائة درهم من الدم وأن الاكثر منه يقع في الارتعاش والدق ولا سيما على الامتلاء وأطال في تعدد مضاره ولا ينسنا

اسمع بني وصيتي واعمل بها * فالظلم معقود ينص كلام لا تشربن عقيباً كل عاجلاً * فقه ودنفسك للذي برزما واجعل غذاءك كل يوم مرة * واحذر طعما ما قبل هضم طعام واحفظ منيك ما استطعت فانه * ما الحياة براق في الارحام وانظر هذا مع ما ذكره الفقهاء فمن شكك زوجته قلة الوطء قال أبو الحسن قال أبو عمر ان يقضى لها بليلة في أربع وقيل في ثلاث فاعمل ما ذكره الاطباء في الشيخ الضعيف وما للفقهاء في الشاب القوى والي نحو من هذا ذهب الشيخ داود فانه لما تكلم على أول اجزاء التخلق وهو المني قال البحث الثالث في كيفية القائه وهو الجماع وكيف ومتى يكون وكما المقدار الكافي منه ثم قال أما الكيفية فلم يختلف القدماء ان المرأة تستلقي ويعلوها الرجل خاصة وانما أحدث المتنوعون في اللعب ما أحدثوه وبه فساد البدن فليجنب قال وأما متى يكون فاختلعه وافيه فقال بقراط يكفي مرة في السنة وجالينوس في ستة أشهر وأصحاب الرياضة يجب في كل فصل مرة غير الخريف فلا يجوز رفقه بحال وقال الشيخ ما دامت القوة تحتة له فليس يردى هذا ما قرر عنهم والذي أقول فيه ان التحديد ليس له وجه بل المراد منه ان كان حفظ الصحة فتي مالت اليه القوة من غير تقدم مباشرة فلما يوجب تحريك الشحم ومن عناق وتقبيل وجب لان الطبيعة أصدق عارف بما يناسبها ولا عبرة بما تلاءم العروق واجرار اللون ونقل

الحواس ووجود الجارات الوسواسية وان كان الجماع نافعاً منها الاستنادها الى أسباب أخر قال واما جماع التوليد فلا وقت له اذ ذلك بحسب ما يطلب من الإيجاد قال وأما ما يجب أن يكون البدن عليه عند ارادته فيجب ان يكون معتدلاً في الامتلاء فان الجماع على الشبع يولد المتناصل والنقرس والدوالي والفتوق والاورام الخبيثة وعلى الجوع يضعف البصر ويهتك البدن ويجب الخفقان واليرقان والسل وحى الدق وعقب أكل اللبن والسمك يورث الفالج وبعد الحوامض يضعف العصب ويورث الرعشة وأجود أوقاته النصف الاخير من الليل وقد انهمضم الطعام وحش بطن الرحم وقد كان الغذاء جيداً لمن اراد التوليد اه (وبستر الخ) ما قاله طفي من ان القولين اللذين تحتلهم المدونة انما هما في المدن والقرى في غير مرحاض هو الذي يدل عليه كلام الأئمة انظر نصوصهم في الاصل وقول مب لان ابن رشد نص في المقدمات الخ في الرتبة على طفي نظراً لانه صريح في ان جوازها في الصحارى مع السائر يخرج منه فقط وهو معارض بظواهر النصوص واطلاقات أهل المذهب من المدونة وغيرها وأيضاً فان الامام لم ينص على العلة حتى يصح القياس ولا يقال تؤخذ العلة من قول الامهات قال الشعبي انما ذلك في القلوات فان الله عباداً يصلون له من خلفه اه بناء على ان محضنا لا يذكر في المدونة من أقوال الصحابة ومن بعدهم الامام ابراهيم جاريه على مذهب الامام لاننا نقول لا يؤخذ ذلك منه لاحتمال ان معناه أن الصحراء محل عبادة الملائكة ومومنى الجن وأما المدن فليست محل عبادتهم لان الزقاق ونحوه لا تصلح للعبادة لعدم خلوها غائباً عن القدرات وعدم وجود الخلوات فيه مع الضرورة الداعية لذلك وقد قال الباقى انما فرق بين البنين والصحارى لان البنين موضع ضرورة وضيق وليس كل من بنى خلافاً يمكن أن يصرفه عن القبلة والصحارى موضع اتساع ويمكن (١٥٦) ويمكنه في الغلب ان ينحرف في جلوسه عن القبلة اذ ليس هناك

مانع يمنعه اه وفهم الأئمة من كلام الامام جواز ذلك على السطوح من غير سائر كما هو تأويل الاكثر يمنع أن يكون ذلك علة عند الامام عندهم فتأمله وأيضاً فتصريح غير واحد من الأئمة وفهم ابن رشد بان حديث ابن عمر

بالجواز والكرهية فقط الآن يحمل على العلم والمعلم كسائر في الجزء فقط مع أنه لا يجوز لهم اجل الجزء مطلقاً بل في حالة تعلمه ورده الى محله مثلاً وأما جله لغير ذلك فلا يجوز لاحد كما سياتى اه وما قاله جلي فتأملها بانصاف والله أعلم وقول ز واستبراء بغير كيف ماذ كره من الاتفاق على الحرمة في هذه مخالف لما ذكره ابن ناجي في شرح المدونة من أن فيه ثلاثة أقوال الجواز والمنع والجواز ان لم يبق بيده رطوبة ولكنه قال بعد ذلك والا قرب المنع ولا ينبغي أن يختلف فيه انظر نصه في ح (وبستر قولان تحتلهم) ما قاله طفي من أن

لقد ارتفعت على ظهر بيت لنا فرأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم على لبنتين مستقبلاً بيت المقدس القولين مستدبر القبلة فخصص حديث النهى عن استقبال القبلة واستدبارها يؤول أو غائط يمنع القياس المذكور اذ لا تخصصيص مع صحته لاستواء الجميع اذ ذلك وقد صرح حوايان الرابع الجواز في المدن من غير كيف ولا سائر فتأمله والله أعلم وقول المدونة من خلفه بالانصاف والاف مع كافي التنبيهات فنرواه بالانصاف والضمير للمغطوب وبالغاف رده الله تعالى وأما كلام التنبيهات فانه مع التأمل والانصاف شاهد اطلقى أى لانه ذكر ذلك بعد ذكر التأويلين والتأويلان انما هما كما تقدم في المنزل فال في قول التنبيهات والخلاف الخ للعهد والمعهود هو ما ذكره قبل من الخلاف بين ظاهر المدونة وتأويل اللغوى وابن رشد لها وبين ما في المجموعة والمختصر ولا شك ان موضوعه المدن والقرى كما هو صريح كلام عياض أو لا وصرح كلام غيره وانظر نص عياض ونص المقدمات بنماهم ما في الاصل والله أعلم وقول مب هذا كلامه لم يذ كر سواء الخ فيه نظراً انه ذكر سواء ونصه وروى ابن عبد الحليم وابن عبدوس لا يستقبل ولا يستدبر بثلاثة على النهى ورواية ابى عمرو وابن رشد لا يجوز ورواية المازرى المنع فظاهره التحريم وبه يفسر قولها كره ويجوز ان يمرحاض وسائر انشاقا وتمرحاض فقط طريقان المعلى يجوز اتفاقاً وقوله عياض في الاكمال التهذيب يجوز وقال بعض شيوخنا لا يجوز وزعمه أنه منصوص موافق لها بعيد قلت نقله عياض في التنبيهات خلاف قوله في الاكمال وبسائر فقط قولاً للثلاثين مع اللغوى عنها وابن رشد والمجموعة مع المختصر بناء على انه للمصلين أو للقبلة وأزعم اللغوى الاول جواز استقبال من سدل ثوبه ناحية المصلين خلفه اه فقد أطلق المنع في الفيافي ثم ذكر التقسيم في غيرها وعز القول بالجواز مع سائر دون مرحاض للثلاثين مع اللغوى عن المدونة ومقابلته للمجموعة مع المختصر وذلك كالصريح فيما قاله طفي ونص الثلاثين ولا يستقبل القبلة ولا يستدبرها الآن يكون في منزله أو بين البنين فيجوز له ذلك اه وهو نص في أنه

القولين اللذين تحتملهما المدونة اتماهما في المدن والقرى في غير مر حاض هو الذي يدل
 عليه كلام الأئمة وما فهمه ابن عبد السلام من كلام ابن الحنبل هو الذي يدل عليه سياقه
 لا ما حمله عليه المصنف وما ذكره طفي في فهم كلام ابن عرفة هو الحق واعتراض مب عليه
 ساقط وفي كلامه نظر من وجوه أحدها قوله وهذا كلامه لم يذ كر سواء فانه ذ كر سوى ما نقله
 عنه وبأن نصه ثانياً أن نسبة المسئلة للمدونة والتلقين وما ذ كر معهما كالصريح فيما
 قاله طفي ثالثاً استدلاله بكلام التنبيهات والمقدمات اذ لا دليل له فيهما على رد ما قاله
 طفي أما كلام التنبيهات فانه مع التأمل والانصاف شاهد لطفي وأما كلام المقدمات
 فلا نه نص في أن جواره في الصحارى مع السائر تخريج منه فقط ولا بد من ذكر ما يدل لصحة
 الوجوه التي ذكرناها فاما دلائل الوجه الأول فيظهر بقل كلام ابن عرفة برمته ونصه
 وروى ابن عبد الحكم وابن عبدوس لا يستقبل ولا يستدبر بقلا على النهى ورواية
 أبي عمر وابن رشد لا يجوز ورواية المازري المنع فظاهره التحريم وبه يفسر قولها كره
 ويجوز أن يرخص و سائر اتفاقا و بر حاض فقط طريقان المعلم يجوز اتفاقا وقوله عياض
 في الاكمال التهذيب يجوز وقول بعض شيوخنا لا يجوز وزعمه أنه منصوص موافق لها
 بعيد قلت نقله عياض في التنبيهات خلاف قبوله في الاكمال وبسائر فقط قول التلقين
 مع التخمى عنها وابن رشد والمجموعة مع المختصر بناء على أنه للمصلين أو للقبلة وألزم التخمى
 الأول جواز استقبال من سدل ثوبه ناحية المصلين خلفه اه منه بلفظه هكذا وجدته في
 ثلاث نسخ منه وهكذا نقله غ في تكميله فكيف يقال هذا كلامه لم يذ كر سواء وأما
 دلائل الثاني فيظهر بجلب كلامهم قال في المعلم ما نصه اتفق أهل المذهب على النهى عن
 استقبال القبلة واستدبارها عند البول أو الغائط في القلوات واختلف في جواز ذلك في
 القرى والمدائن اذ لم يكن مر احيض مبنية على ذلك وظاهر المذهب أن المر احيض اذا
 كانت مبنية على شكل يقتضى استقبال القبلة واستدبارها أنه لا يكلف الانحراف وقول
 أبي أيوب في الحديث ونحن نحرف ونستغفر الله يدل على أنه يرى الانحراف ولو كانت
 مبنية ووجه الخلاف الذي قدمنا عندنا في استقبالها في المدائن معارضة قوله صلى الله
 عليه وسلم لا تستقبل القبلة بفعله عليه الصلاة والسلام حين رآه ابن عمر رضى الله عنه على
 لبنتين فن أنزل فعلاه صلى الله عليه وسلم منزلة قوله خصص عموم قوله بفعله ومن رأى أن
 الاقوال تقدم على الافعال لم يخص ومنع ذلك في المدائن وقد يتأول أيضا حديث ابن عمر
 رضى الله عنه ما أن اللبنتين كانتا مبنيتين وذلك من القسم الذي أشرنا الى الاتفاق عليه
 من اصحابنا ويصح أن يبنى الخلاف من جهة المعنى على اختلافهم في تعليل منع استقبال
 القبلة للبول في القلوات هل هو لحرمة القبلة أو لاه صلين اليها من الملائكة فن جعله لحرمة
 القبلة منعه في المدائن على السطوح وفي الشوارع وان كان مستترا بالحيطان لان قبلته
 الى الحيطان ومن علمه بالمصلين لم يمنع لوجود السواتر واختلف عندنا في كشف الفرج
 عند الجماع مستقبل القبلة هل ذلك كمثل استقبال البول والغائط وسبب الخلاف هل
 ذلك لأجل العورة أو لأجل الحدث فن جعل العلة الحدث جعل الجماع بخلاف البول في

الاستقبال وفي بعض روايات الحديث ولكن شرفوا وغربوا وهذا محمول على أنه إنما
 خاطب به قوما لا تكون القبلة في شرق بلادهم ولا غربها ولعل ذلك الأمر في مدينة الرسول
 صلى الله عليه وسلم اه منه بلفظه ونقله في الاكمال وقال عقبه ما نصه قال القاضي قد قيل
 هذا الحديث لاهل المدينة ومن وراءها من الشام والمغرب لانهم اذا شرفوا وغربوا
 لم يستقبلوا القبلة ولم يستدبروها والى هذا نحا البخاري في كتابه والى ما ذهب اليه مالك
 من التفريق بين القرى والصحارى ذهب الشافعي تعويلا على تخصيص حديث ابن عمر
 وما جاء من الحديث بمعناه ولما لا قول آخر المنع فيها ما لا في الكنف للمشقة في الانحراف
 فيها واختلف عن أبي حنيفة فمشهور بذهبه المنع فيه - ما هو قول أحمد وأبي ثور أخذوا
 بظاهر مجرد النهي والأمر بالتشريق والتغريب قول - وعن أبي حنيفة المنع فيه - ما في
 الصحراء والاستقبال في المدن دون الاستدبار وذهب ربيعة وداد إلى جواز ذلك فيما
 اعتمدوا على حديث ابن عمر وأنه ناسخ لكونه متأخرا مع ما ورد عنه - له وروى عن أبي
 حنيفة أيضا جواز الاستدبار فيما وانما يمنع فيما الاستقبال وأما الاستدبار فتحكم
 أن المدينة بين بيت المقدس ومكة فاستقبال احدهما استدبار للآخر للحديث الوارد
 في النهي عن استقبال القبليتين والحديث ابن عمر أنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم
 مستقبلا بيت المقدس والحديث جابر أنه رأى قتيبا من قتيبة مستقبلا القبلة لذلك ونحوه عن
 أبي قتادة وذهب النخعي وابن سيرين إلى منع استقبال القبليتين واستدبارهما وذهب
 بعض شيوخنا إلى أن ظاهر المذهب جواز استقبالها واستدبارها في المسدات
 والقرى واستدبارها من غير ضرورة إلى ذلك واستدل بلفظه محتمل وقوعه في المدونة اه منه
 بلفظه ونقل الابن كلام المازري وعياض مختصر اوقال ما نصه وما ذكر من الاتفاق على
 الجواز مراحض دون سائر ذكر فيه عبد الحق عن بعض شيوخه المنع وزعم أنه منصوص
 للمالك وشيخ القاضي المذكور هو ابن رشد واللفظ الذي وقع في المدونة هو قوله وكره مالك أن
 تستقبل القبلة لبول او غائط وانما عني مالك الصحراء ولم يعن المدن فعمم المدن في المراحض
 وغيرها اه منه بلفظه وما أشار اليه من كلام عبد الحق هو في تهذيب الطالب وقد نقله ابن
 عرفة مختصرا حسبما تقدم ونقله ح مطولا فراجع ان شئت وقد تقدم في كلام ابن عرفة
 انه نسب القول بالجواز مع سائر دون مراحض للتلقين مع الغمى عن المدونة والقول
 بالمنع للمجموعة مع المختصر بعد ان تكلم على التيماني وأطلق فيها ونص التلقين ولا يستقبل
 القبلة ولا يستدبرها الآن يكون في منزله أو بين البنين فيجوز له ذلك اه منه بلفظه وهو
 صريح في أنه في المدن أو القرى فتأمل - ونص الغمى ولا يستقبل القبلة ولا يستدبرها
 لبول ولالغائط اذا كان في الصحارى واختلف عن مالك في ذلك في المدن فأجازها في المدونة
 وقال في مختصر ابن عبد الحكم ذلك في الصحارى والسطوح التي يقدر فيها على الانحراف
 وأما المراحض التي عملت على ذلك فلا بأس اه انظر بقية في ح ان شئت وقال
 سنده في الطراز ما نصه فهل يجوز في موضع قضاء من المدن ظاهر الكتاب بحقه - له وقد
 منعه مالك في كتاب ابن عبد الحكم اه نقله طي وقال ابن يونس ما نصه ومن

المدونة قال مالك ولا بأس بما يحض تكون على السطوح وقال في المختصر ولا تستقبل
 القبلة لبول أو غائط في السطوح التي يقدر أن ينحرف فيها فاما المراحيض التي قد
 عملت فلا بأس بذلك فيها اهـ منه بلفظه فتأمل هذه النصوص كلها تجدها شاهدا
 لطفي وأما دليل الثالث فيتنقل كلام المقدمات والتنبيهات ونص التنبيهات ظاهر
 الكتاب في استقبال القبلة واستدبارها في المدائن والقرى الجوازي في المراحيض وغيرها من
 غير ضرورة لقوله انما عني بذلك العماري والقياسي ولم يعن المدائن والقرى وبذلك جوازه
 مجامعة الرجل امرأته الى القبلة ولا مشقة في الانحراف عنها وهو تأويل الغمى الى
 هذا كان يذهب شيخنا أبو الوليد خلاف ما قاله في المجموعة انما كان ذلك في الكنف لا المشقة
 ونحوه في المختصر وقيل انما جاز ذلك في السطح اذا كان فيه جدر وقد اختلف في معنى قول
 مالك في الجامع فحمله بعضهم على انه أجاز في الصحراء وغيرها مستقبل القبلة ومستدبرها
 وكره التبرز وأنكره غيره وقال انما أجاز في المدن وقاله القاسمي والخلاف في الوجهين من
 الوطء والحدث ينبئ على أن ذلك لتعظيم القبلة فيمنع من ذلك في الجميع وألحق المصلين
 خلفه فيباح اذا كان ساترا كيف كان فافهم اهـ منها بلفظها فقوله والخلاف الالف
 واللام فيه للعهد والمعهود هو ما ذكره من الخلاف بين ظاهر المدونة وتأويل الغمى وابن
 رشد هما ويزين ما في المجموعة واختصر وقد علمت ان موضوعه المدن والقرى كما هو صريح
 كلامه وألا وصريح كلام غيره ولا حجة لمب في قوله آخرافيباح اذا كان ساترا لخالان
 معنى قوله كيف كان والله أعلم أي سواء كان في الكنف أو في السطوح أو في الفضاء بين
 المنازل لان ذلك هو الموضوع وأما العماري والقياسي فقد خرجت بقوله أولا عن المدونة
 انما عني بذلك القياسي والعذر لمب رحمه الله انه لم ينقل من كلام التنبيهات الا القدر
 الذي نقله عن مق فوقه ما ترى والله أعلم ونص المقدمات ثبت عن النبي صلى الله
 عليه وسلم من رواية أبي هريرة أنه نهى أن تستقبل القبلة لبول أو غائط وروى عن ابن
 عمر أنه قال لقد ارتفعت على ظهر بيت لنا فرايت رسول الله صلى الله عليه وسلم على لبنتين
 مستقبلات المقدس لحاجته وفي رواية غير مالك مستقبل بيت المقدس مستدبر القبلة
 وهو مفسر لما وقع في رواية مالك وروى عن عائشة انها قالت ذكر عند النبي صلى الله
 عليه وسلم ان قوما يكرهون أن يستقبلوا بفر وجهم القبلة فقال افعواوا استقبالوا جمعدي
 القبلة وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم من رواية جابر بن عبد الله انه نهى عن
 استقبال القبلة واستدبارها لبول أو غائط قال ثم رأيت بعد ذلك يستقبل القبلة بيوله قبل
 موته بهام واختلاف أهل العلم في تخريج هذه الاحاديث واستعمالها فمنهم من أخذ بالحديث
 الاول وحمله على عموم في القرى والمدائن والقياسي والقفار ومنهم من جعل حديث جابر
 ناسخا له فأجاز استقبال القبلة للبول والغائط وهم أهل الظاهر وأما مالك رحمه الله
 فاستعمل الحديثين الحديث الاول وحديث ابن عمر فجعل حديث ابن عمر مخصصا للحديث
 الاول وقال انما عني بذلك العماري والقياسي ولم يعن بذلك القرى والمدائن هذا قوله في
 المدونة فعلى قوله فيها يجوز استقبال القبلة واستدبارها في القرى والمدائن من غير

ضرورة الى ذلك والدليل عليه انه أجاز مجامعة الرجل امرأته للقبلة ولا مشقة عليه
 في التحول عنها في ذلك ويؤيد هذا المذهب حديث عائشة استقبلوا بقعة من القبلة
 فالمعنى على هذا في النهي من أجل أن الله عبادا يصلون له فإذا استترى القرى والمدائن
 بالابنية ارتفعت العلة وكذلك على هذا لو استترى الصحراء بشي لخاز أن يستقبل القبلة
 لحاجته وقد فعل هذا عبد الله بن عمر روى مروان الأصغر عنه انه أتاه خراجه مستقبلاً
 بيت المقدس ثم جلس يقول اليها فقلت يا أبا عبد الرحمن أليس قد نهي عن هذا فقال انما
 نهي عن هذا في القضاء فإذا كان بينك وبين القبلة شيء يستترك فلا بأس به ولما لك في
 المجموعة انه لا تستقبل القبلة لبول أو غائط في القرى والمدائن الا في الكنف المتخذة لذلك
 للمشقة الداخلة عليه في التحول عنها فالمعنى عنده على هذه الرواية في النهي اعظام
 القبلة فلا يجوز له أن يجامع امرأته مستقبلاً القبلة على هذه الرواية اذ لا ضرورة
 به الى ذلك ويحمل حديث ابن عمر على ان البنيتين كآباء بنيتين ولم يصح عنده حديث
 عائشة أو لم يبلغه والله أعلم وذكر أبو إسحق التوماني انه قد تأول على ما في المدونة انه
 أجاز مجامعة الرجل امرأته في الصحراء الى القبلة وهو بعيد والله أعلم اهـ منها
 بلفظها فهو صريح في أن القولين المنصوصين انما هما في المدائن والقرى وان
 الجواز الذي ذكره في القيا في الصحراء انما هو تخريج عنده فكيف يرد به ما قاله
 طي والعذر لمب رحمه الله انه نقله مختصراً بواسطة أبي الحسن ثم هذا التخريج
 معارض بنظواهر النصوص واطلاقات أهل المدونة وغيرها فقد تكلم في كلام عياض
 والابن كلام الامهات وهو قولها او كرهه مالك أن يستقبل القبلة لبول أو غائط وانما عني
 مالك الصحراء الى آخر ما تقدم وقال فيها على اختصار أبي سعيد مانصه ولا يكره استقبال
 القبلة ولا استتبارها لبول أو غائط أو لمجامعة الا في الفلوات فاما في المدائن والقرى
 والمراحيض التي على السطوح فلا بأس به وان كانت تلي القبلة اهـ منها بلفظها وقال
 ابن يونس عن المدونة مانصه قال مالك انما عني بالحديث القيا في ولم يعن به المدائن والقرى
 والاستقبال والاستتبار في القيا في سواء في الكراهية اهـ منه بلفظه وقال ابن الجلاب
 مانصه ويكره استقبال القبلة واستتبارها في الغائط والبول في الافضية كالصحارى
 والسطوح التي ليس عليها سترو ولا بأس بذلك في الابنية اهـ من تقريره بلفظه وقد تقدم
 نص التلقين وقد أطلق فيه فراجعاه وقال الباجي حين تكلم على قوله صلى الله
 عليه وسلم في حديث أبي أيوب الانصاري رضى الله عنه اذا ذهب أحدكم للغائط أو
 البول فلا يستقبل القبلة ولا يستتبرها بفرجه مانصه قوله فلا يستقبل القبلة ولا
 يستتبرها بفرجه حمل أبو أيوب ذلك على عمومه وكان يمنع منه في الصحارى والبيوت
 وبه قال أبو حنيفة وذهب مالك والشافعي الى أن المنع من ذلك في الصحارى دون المباني
 وذهب داود الى اباحة ذلك فيهما والدليل على بطلان قول داود الحديث المتقدم
 والدليل على جواز ذلك في المباني قول عبد الله بن عمر لقد ارتقيت على ظهر بيت لنا فرأيت
 رسول الله صلى الله عليه وسلم على لبنين مستقبلاً بيت المقدس لحاجته اهـ منه بلفظه

وقال في تسكلمه على حديث ابن عمر مانصه بحتم أن يكون عبد الله بن عمر أنكر في ذلك قول من يحمله على عمومه ورأى عبد الله أن المنع من ذلك إنما هو في الصغرى دون البنين ولذلك أورد الجني في اباحتها فقال لقد ارتقيت على ظهر بيت لنا فرأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم على لبنتين وقوله مستقبل بيت المقدس لحاجته يقتضي أنه كان مستدبر القبلة وكذلك روى عبد الله بن عمر فرأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقتضي حاجته مستدبر القبلة مستقبلاً الشام ثم قال وإنما فرق بين البنين والصغرى لأن البنين موضع ضرورة وضيق وليس كل من بنى خلافاً يمكن أن يصرفه عن القبلة والصغرى موضع انساع ويمكن ويمكنه في الغالب أن يخرف في جالوسه عن القبلة إذ ليس هناك مانع يمنعهم منه بلقطه وقال في الارشاد مانصه مرید البراز في الصغرى يطلب موضعاً مطمئناً رخواً بعيداً عن الناس لا يستقبل القبلة ولا يستدبرها اه منه بلقطه وتقدم قول المعلم اتفق المذهب على النهي عن استقبال القبلة أو استدبارها عند البول أو الغائط في الخلوات الخ وقول ابن عرفة روى ابن عبد الحكم وابن عبدوس لا يستقبل ولا يستدبر بذلة على النهي الخ وقول النخعي لا يستقبل القبلة ولا يستدبرها البول ولا الغائط إذا كان في الصغرى الخ وقول المقدمات وإنما عني بذلك الصغرى والنهي الخ ومن تأمل أدنى تأمل هذه النصوص كلها ظهر له صحة ما قاله طي وأنه الحق الذي لا شك فيه فتأمل به بانصاف والله أعلم * (تنبيهات * الأول) * قال ابن عاشر مانصه قال مق ظاهر قوله لا في القضاء عدم جواز فيه والتعبير بعدم الجواز أن لم يكن ظاهراً في التحريم اصطلاحاً فهو أعم منه ومن المكروه وعبارة المدونة فيه الكراهة فأين تفهم من كلامه قلت من كون الفصل إذ كرا الآداب وقد صدره بقوله نيب اه منه بلقطه قلت وفيه نظر ظاهر فإن الكراهة التي في المدونة محمولة على المنع كما تقدم في كلام ابن عرفة وعلى ذلك جهلها ابن ناجي كما في ح * (الثاني) * التخرج الذي ذكره أبو الوليد بن رشد قد يبحث فيه من وجوه أحدها أن الامام لم يصرح بأن عله الجواز عنده في المدن والقرى هي التستر بالحيطان ونحوها وإذا لم تعلم العلة فكيف يصح القياس فان قلت يؤخذ ذلك من قول الامهات قال الشعبي إنما ذلك في الخلوات فان الله عباداً يصحون له من خلقه اه بناء على أن يحضروا لا يذكروا في المدونة من أقوال الصحابة ومن بعده الاميراجاريا على مذهب الامام قلت لا يؤخذ ذلك من كلامها الاحتمال أن معناه أن الصغرى محل عبادة الملائكة ومؤمنى الجن وأما المدن فليست محل عبادتهم لأن الزقاق ونحوها لا تصلح للعبادة لعدم خلوتها غالباً من القذرات وعدم وجود الخلوات فيها مع الضرورة الداعية لذلك وقد تقدم تعليل الباسي بقوله لأن البنين محل ضرورة وفهم الاتمة من كلامه جواز ذلك على السطوح من غير مآثر كما هو تأويل الأكثر يمنع أن يكون ذلك عله عند الامام عندهم فتأمل به بانصاف ثانياً أن صحة هذا التخرج تؤدي إلى استواء المدن والقرى والقيافي والصغرى وأن المدار على السائر فان وجد جاز الاستقبال والاستدبار في الجميع وان فقد منع في الجميع مع أنهم قد صرحوا بأن الراجح جوازه في المدن من غير كنف ولا سائر فتأمل

في المدن والقرى وكذلك قول النخعي ولا يستقبل القبلة ولا يستدبرها البول ولا غائط اذا كان في الصحارى واختلف عن مالك في ذلك في المدن فاجازه في المدونة انظر بقبته في ح ونص المدونة وكره مالك أن تستقبل القبلة لبول أو غائط وانما عني بذلك الصحارى والقيافي ولم يعن المدائن والقري اهـ (والمختار الترك) قول مب بل هو خاص بالنساء خلافا لح ومن تبعه الخ فمسه نظربل ماقاله ح ومن تبعه والحق (١٦٢) وكلام النخعي صريح في ذلك انظر نصه بطوله في الاصل ثم

ثانها أن تصرح غير واحد من الأئمة ومنهم ابن رشد نفسه بان حديث ابن عمر مخصص لحديث أبي أيوب وغيره يمنع هذا القياس اذا تخصيص مع صحة لاستواء الجميع اذ ذلك فتأمل به بانصاف * (الثالث) قوله في المدونة فان الله عبادا يصلون له من خلفه قال في التنبيهات بالقاف والقاف معاني كتاب ابن سهل القاضي وعند ابن عتاب وابن المرباط القاف وحدها فن رواه بالقاف رد الضمير للمتغوط والقاف رده على الله عز وجل يريد من يصلي من الملائكة ومؤمني الجن اهـ منها بلفظها (والمختار الترك) قول مب تبعه لا على فلا نسلم أن مختار النخعي جاري القضاء وغيره بل هو خاص بالقضاء خلافا لح ومن تبعه الخ غير صحيح بل ماقاله ح ومن تبعه هو الحق فان كلام النخعي صريح في ذلك ونصه واختلف في تعليل ذلك الحديث فقال ابن نصر القول الاول أن ذلك لحق من يصلي في الصحارى من الملائكة وغيرهم لثلاثين كشفوا اليهم واحتج بحديث ابن عمر قال ارتفعت على بيت لنا فرأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم على لبنتين لحاجته مستدبر الكعبة مستقبل بيت المقدس وقيل ان ذلك لحكمة القبلة تعظيما لها وتثريها وهذه تستوى فيها الصحارى والمدن وهو أحسن وقال أبو أيوب وعلى من أحب بناء ذلك أن يحمله لغير القبلة الا أن لا يتيسر ذلك له لقوله صلى الله عليه وسلم لا تستقبلوا القبلة لغائط ولا لبول ولا تستدبروها ولكن شرقوا وغربوا فنص على القبلة أن لا ينكشف اليها بقبل ولا دبر ويلزم من قال النهي لأجل المصلين أن يحيز لمن جلس لحاجته أن ينكشف بقبله وأدبره للقبلة اذا أسدل ثوبه لناحية المصلين هنالك فيكون قد خالف نص الحديث ولا يجوز الخروج عن النص على القبلة الى المصلين الا بنص أو دليل والاحتجاج بحديث ابن عمر غير صحيح لوجوه أحدها انه اذا نهى امته عن شيء ففعله كان فعلا مقصورا عليه وكان الواجب على الناس امتثال ما أمروا به ونهوا عنه من ذلك والثاني أنه اذا ورد حديثان تعارضا أحدهما نازلة في عين والآخر مطلق لجميع الناس وجب المصير الى العمam لا مكان أن تكون لتلك النازلة على أو جبت خروجها عن الاصل وفعله صلى الله عليه وسلم مرة نازلة في عين والثالث اذا كان مضمون أحد الحديثين يقتقر الى توقيف والاخر لا يقتقر الى ذلك وجب المصير الى ما لا يقتقر الى توقيف وصفة جالس الانسان لا تقتقر الى توقيف فالواجب الاخذ بما ورد من النهي عن النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك لأنه نقل عن الاول وأوجب حكما والرابع أنه ان كان فعله ذلك متقدما كان الحكم الى الآخر وان كان

قال فيه فتحصل مما سبق كله أن الاستقبال والاستدبار في المدائن والقرى في المراحض مع الإجماع اليهما والساتر جائز اتفاقا عند النخعي وغيره وفي القيا في من غير ساتر ممنوع اتفاقا وفي المراحض مع ساتر لغير ضرورة جائز على مذهب المدونة وهو الراجح ممنوع على قول مالك في المجموعة والمختصر واختاره النخعي وفي القضاء الذي بين البيوت مع ساتر ودونه ومراحض السطوح بساتر ودونه خلاف والراجح على ماقاله ح الجوازي الجميع ومختار النخعي المنع وفي الصحارى والقيافي مع الساتر رجح أيضا الجوازي طئي المنع وهو الظاهر المؤيد بالقول التي قد منها وهو اختيار النخعي ومقابله تخريج فقط مبحث فيه بما قدمناه فشدك على هذا التحليل والله سبحانه أعلم (القمرين) قلت وقال في المدخل في آداب الاستنجاء ان لا يستقبل الشمس والقمر فانه ورد أنهم ما يلعبانه اهـ ويعلم منه أن المنهى عنه في القمرين انما هو استقبالهما وصرح بذلك الدميري من الشافعية وعد ابن معلى في

منسكه في الآداب ان لا يستقبل الشمس ولا يستدبرها اهـ وقال ق الجزولي من آداب الاحداث متأخرا ان لا يستقبل الشمس ولا القمر ولا يستدبرهما ابن هرون لا يكره ذلك اهـ (وبيت المقدس) قلت ومن العلماء من كرهه كافي في (استبراء) قلت هو في اللغة طلب البراءة كالأستسقاء والاستفهام طلب السقي والفهم وفي عرف الشرع هنا طلب براءة الهل من البول والغائط قال القبا ب وهو مجمع على وجوبه اهـ وفيه نظر فان الصحيح عند الشافعية عدم وجوبه ولنا حديث الصحيحين في صاحب القبر وقوله في بعض الروايات فيه فاما أحدهما فكان لا يستدبر من بوله انظر ح وصحح ابن خزيمة من

متأخر افانه يجب أن يبين لأمته صلى الله عليه وسلم والخامس أنه لا يختلف أن مجرد النهي لا يقتضي موضعاً مخصوصاً ولا يجوز أن يحمل أنه خصه بمثل هذا بما فعله في بيته ليطلع عليه في تلك الحال والواجب أن ينزه النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك ولا يحسن أن ينسب مثل ذلك إلى أحد منافكيه بالنبي صلى الله عليه وسلم والسادس أنه ترك أمته على ما نهاهم عنه ولا علم عنده هل علم منه أحد أو لا وفي مسند البزار عن النبي صلى الله عليه وسلم من جلس في قبالة القبلة فذكر فتحوّل عنها الجلالهالم يقيم من مجلسه حتى يغفر له ٥٥ منه بلفظه ونقله أبو الحسن في شرح المدونة من قوله وهذا يستوى فيه الصخاري والخ وسلمه وهو صحيح فيما قاله ح فتأمل منه مصفاً والله أعلم * (تنبيهات * الاول) * قول اللخمي ويلزم من قال النهي لأجل المصلين الخ لا يؤخذ منه جواز ما ذكرناه لم يذكره تخرّيجاً وانما هو الزام منه للخصم فقط فكأنه يقول يلزمه ذلك وهو لا يلتزمه ولا يقول به بدليل قوله فيكون قد خالف نص الحديث فتأمله ولذلك عبر ابن عرفة والابن وغيرهما عن ذلك بقوله -م وألزم اللخمي الخ فنسب اللخمي أنه خرج جوازاً من القول بأنه حرمة المصلين لم يصب وإن كان جليل القدر عظيم المنصب والله أعلم * (الثاني) * علم من كلام اللخمي أنه سلك في الجمع بين حديث ابن عمر وحديث أبي أيوب مسلماً كما سلكنا في سلكه غيره ممن قدمنا ذكره من الأئمة ولم يتعرض لغيرهما من الأحاديث الواردة في ذلك وقد تقدم بعضها في كلام المقدمات وذكرنا في تلك الأحاديث مع زيادة ونقصه وفي الباب حديث سلمان وفيه النهي عن الاستقبال فقط وحديث أبي أيوب الذي فيه النهي عن الاستقبال والاستدبار وحديث ابن عمر الآتي أيضاً وحديث الترمذي عن جابر قال سمنا أن نستقبل أو نستدبر ثم رأيت به قبل موته بعام مستقبلاً وحديث الدارقطني عن عائشة رضي الله عنها قالت ذكر النبي صلى الله عليه وسلم أن أناساً يكرهون أن تستقبل القبلة لبول أو غائط فأمر بموضع خلافه أن يستقبل به القبلة واختلف العلماء في استقبالها واستدبارها للاختلاف هذه الأحاديث عياض فنع اللخمي إلى آخر كلام عياض السابق إلا أنه ذكره بالمعنى مختصراً وزاد عقبه ما نصه قلت ومن العلماء من توقف لتعارض الأحاديث وليس بينهما تعارض فإن حديث عائشة وجابر متكلم في حديثنا الأم يعني صحيح مسلم والجمع بينهما قال مالك والتعارض والنسخ انما يكونان عند عدم إمكان الجمع ٥٥ منه بلنظرة ولهذا والله أعلم لم يتعرض اللخمي لتلك الأحاديث والله أعلم * (الثالث) * تحصل مما سبق كله أن الاستقبال والاستدبار في المدائن والقرى في المراحض مع الإجماع اليهم والاستدبار في أقاليم غيرهم وفي القيا في غير سائر منوع اتفاقاً وفي المراحض مع سائر غير ضرورة جاز على مذهب المدونة وهو الراجح ممنوع على قول مالك في المجموعة والمختصر واختاره اللخمي وفي القضاء الذي بين البيوت مع سائر ودونه ومراحض السطوح بسائر ودونه خلاف والراجح على ما قاله ح الجواز في الجميع ومختار اللخمي المنع وفي الصخاري والقيافي مع السائر راجح ح أيضاً الجواز ورجح طي المنع وهو الظاهر المؤيد بالقول التي قدمناها وهو اختيار اللخمي ومقابلته تخرّيج فقط

حديث أبي هريرة مرفوعاً أكثر
عذاب القبر من البول أي بسبب
ترك التبرز منه نعم لا يدخل في
الاستبراء الخلاف المتقدم في إزالة
النجاسة لأنه من باب التخلص من
الحدث بخلاف الاستبراء ففيه
الخلاف المتقدم أفاده في ضريح
(باستفراغ) قال مقبده غفر
الله له قول ز الباء للتصوير الخ لم
يذكرها النحاة بهذا اللفظ
والظاهر أنها هي باء التجريد عندهم
كأنه مجرد من الاستبراء صورة
صوره بها هي الاستفراغ أي بالقوة
الدافعة بأن يدفع كل ما هو بصدد
الخروج

(وتر) قول ز بالمشاة الخ مثله في ح الا انه فسر به بال جذب ثم ذكر عن جماعة من أهل اللغة ان التبر جذب فيه قوة ولكن المراد به هنا الخفيف وعليه فيكون العطف في المصنف تفسيريا ويكون ساكنا عن النقص مع انه منصوص عليه عند أهل المذهب انظر ح وما فسر به ز مساعد للفقهاء لكنه مخالف للغة اذ ليس في الصحاح والقاموس والمصباح في التبر بالمشاة الا ما في ح عن النهاية وغيرها والله أعلم **قلت** وذ كرح عن الشارح مانصه روى ابن المنذر مسند الله عليه الصلاة والسلام قال اذا بال أحدكم فليتنز كره ثلاثا ويجعله بين اصبعيه السبابة والابهام فيرهما من أصله الى بسترته اه وذكره في الطراز قال في النهاية التبر جذب فيه قوة وجفوة ومنه الحديث ان أحدكم يعذب في قبره فيقال انه لم يكن يستتر عند بوله الاستتار استفعال من التبريد به الحرص عليه والاهتمام به اه وقال النووي في تهذيب الاسماء استتر الرجل من بوله اجتذبه واستخرج بقيته من الذكر * (فائدة) * ينبغي للانسان عند قضاء الحاجة أن يعتبر بما خرج منه كيف صار حاله فانه كان طيبا يغالي فيه ويراحم عليه ويشتمى فيجبرد مخالطة لادعي تقذرو صار نجسا يهرب منه ويعاف وكذلك كل ما يخالطه الا دعي من الثياب النظيفة والروائح الطيبة عن قليل تتقذرو وتعاف ويتنبه من ذلك الى أنه يحذر من مخالطة من لا ينفعه في دينه لانه يخاف عليه آثار الخلطة والى انه اذا خلطه أحد من المسلمين أن يغير أحد منهم بسبب خلطته كما يغير كل ما خلطه من الطعام وغيره ويتنبه أيضا الى انه لا بد أن يرجع هو (١٦٤) كذلك لانه اذا دفن كله الدود ثم يرميه من جوفه قد رامتنا الا أن ثم

مجهول فيه بما قدمنا فسد يدك على هذا التحصيل والله سبحانه أعلم (مع سلت ذكر وتر) قول ز بمنشاة فوقية ساكنة أي ينفضه الخ سله تو ومب وما ذكره من أنه بالمشاة موافق لما في ح لكنه مخالف له فيما فسر به ونصه مع سلت الذ كره بأن يجعله بين اصبعيه ويرهما من أصله الى النكمرة وتره أي جذبه سله وتره خفيفين والتبر بالمشاة النوقية اه منه ثم ذكر عن جماعة من أهل اللغة ان التبر بالمشاة جذب فيه قوة وأن هذا مناه في الاصل ولكن المراد به في الاستبراء التبر الخفيف فانظره لكن على ما فسر به ح يكون من عطف التفسير على السلت ويكون المصنف ساكنا عليه عن النقص مع أنه منصوص عليه عند أهل المذهب قال ابن عرفة مانصه الاستبراء اخراج ما بالمخيلين من أذى واجب مستحق وروى بالنقص والسلت الخفيفين باليسرى اه منه ونحوه في ح عن النوادر وما فسر به ز مساعد للفقهاء لكنه مخالف للغة فقد راجعت الصحاح والقاموس والمصباح فلم أجدها في التبر بالمشاة الا ما في ح عن النهاية وغيرها والله أعلم

قوما لا يأكلمهم الدود وهم الانبياء والعلماء والشهداء والمؤذنون المحترسون فالدرجة الاولى لاسبيل اليها فليجتهد في تحصيل احدي الدرجات الباقية وانظر المدخل والله الموفق اه قاله ج ويعتبر أيضا بقوله صلى الله عليه وسلم للعجاني ما طعامكم قال اللهم واللين يا رسول الله قال ثم يعود الى ماذا قال الى ما قد عرفت يا رسول الله قال فان الله جعل ما يخرج من ابن آدم مثالا للذنية (ونذب جمع ماء الخ) هذا

هو المعروف وقال جماعة من السلف منهم عبد الله بن عمر رضي الله عنهما ابكر اهة الماء وفي باب الاستنجاء بالماء من فتح الباري أن ابن التين نقل عن مالك انه أنكر أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم استنجى بالماء وعن ابن حبيب انه منع الاستنجاء بالماء لانه مطعوم اه قال ح وهذا النقلان غريبان بل لا عرفه ما في المذهب لكن قال الجزولي في شرح الرسالة قال بعض العلماء لا يجوز الوضوء ولا الاستنجاء بالماء العذب لانه طعام اه وهو قول غريب مخالف للاجماع والله أعلم (ومضى) ابن بشير على المشهور اه ومثله قول المازري وقال بعض أصحابنا يجوز مع الاستجمار اه ونقله عياض وسلمه وكذا الابي خلافا لابي عرفة وقول ابن بشير على المشهور لا عرفه اه قال الابي ولا وجه له هذا الانكار ولا حجة في قول أبي عمر لا يختلف ان صاحب الذي يجب عليه الغسل لان أكثر اجماعه منقوضة فكيف بعبارة لا يختلف اه **قلت** قال في ضيغ وانما وجب لاهمه صلى الله عليه وسلم بغسل الذ كرمه خرجه الصبحان اه وقول ز بناء على انه تعبد الخ مقابلة أنه معقول المعنى وعليه فقال الطحاوي حكمته انه اذا غسل الذ كرمه تنقص فيبطل خروج الذي يكفي الضرع اذا غسل بالماء البارد فانه يترقق اللبن الى داخل الضرع فينقطع خروجه اه وقول خش وز ويستحب اتصال الغسل بوضوئه الخ هذا الاستحباب ذكره في ضيغ عن بعض المتأخرين ولم يرتضه ح فانظره

(وبطلان صلاة تاركها) قول ز وعدم بطلانها وهو الراجح الخ تسع فيه قول عجم ومفاد ق انه الراجح اه وليس في النسخ التي بأيدينا من ق ذكر القوانين في هذا الفرع أصلاً وكذا لم يذكرها ابن عرفة وذكر في الشامل القولين من غير عز ولا ترجيح وكذا ح والله أعلم ﴿قلت بل كلام ق ربحاً فيمد ترجيح البطلان ونصه بالبإحى الصحيح عندى أنه يقتصر إلى نية لا نية طهارة تعدى محل موجبها خلافاً لابن محمد بن نوادره اه وقد قال ابن عاشر الظاهر أن الخلاف في بطلان صلاة تارك النية مفروع على القول بوجوبها فاحد القوانين مبنى على الوجوب وطرد ما يقتضيه والآخر مبنى على مراعاة الخلاف بعد الوقوع والنزول لا هرتان أى على الوجوب وعدمه فانتظر قوله وطرد ما يقتضيه وقال مق وأما الخلاف في بطلان صلاة تارك نية غسله فلم أقف عليه لغيره وغير ابن عبد السلام وأما ابن بسير فجعل الخلاف في الإعادة التي هي أعم من البطلان أو في الوقت انظر نصه في ح (ولا يستنحي من ربح) ﴿قلت قال الشيخ زروق وهو من فعل اليهود (١٦٥) وقول ز لخبر ليس منا الخ هذا الحديث

أسنده صاحب الفردوس من حديث أنس وفيه بشر يروى المناكير وذكره الحافظ بن حجر في زهر الفردوس وقال رواه محمد بن زياد الكلبي عن شرف بن قنطام عن ابن الزبير عن جابر اه ورواه أيضاً الخطيب في كتاب المتفق والمفترق في ترجمة محمد بن زياد الكلبي (وجاز ببإس الخ) قول مب والذي في مق أن الحالة الخ أى فالذى لمق أعم إذا الفارة شجرة خاصة ﴿قلت وما ذكره المصنف هو المشهور ومقابلته قصر الاستحجار على الإحجار قال في ضيغ ففاس في المشهور كل جامد على الحجر لان القصد الانقاص ورأى في القول الآخر أن ذلك رخصة فيقتصر فيها على ماورد والصحيح الأول لان الرخصة في نفس الفعل لا في المفعول به وتعليله صلى الله عليه وسلم الروثة بأنهم أرحس

(وبطلان صلاة تاركها) قول ز وعدم بطلانها وهو الراجح قال شيخنا ج انظر من ربحه اه وما قاله ز أخذه من كلام عجم ونصه وقوله وبطلان صلاة تاركها أى وعدم بطلانها قولان ومفاد ما ذكره ق أن الراجح منهما عدم البطلان اه منه بلفظه وليس في ق ما عزاه له في النسخ التي بأيدينا ذلكم ذكر القولين في هذا الفرع أصلاً وكذا لم يذكرها ابن عرفة ونصه وفي غسل كل الذكراً أو محله قولاً أكثر الأفرقيين مع ظاهر رواية على فيها واللغوى مع البغداديين وعلى الأول في وجوب النية قولاً بعضهم والشيخ وفي إعادة صلاة من اقتصر على محله أبداً وصحتم أقولاً الأيباني ويحيى بن عمرو بعد ابن بسير أخذ بعضهم وجوب غسله عند الوضوء وقبله لا يجزئ ورواية على لا يغسل أنثيته من المذى عند الوضوء إنما عليه غسل ذكره اه منه بلفظه ونقله غ في تكميله ولم يزد على ذلك شيئاً ونقل ح القولين ولم يعزهم ولم يزد في الشامل على قوله مانصه في النية وبطلان صلاة تاركها أو تارك كسره قولان وبذلك كله تعلم ما في كلام عجم وز والله أعلم * (تنبيه) * قال ابن عرفة مانصه والماني بالماء والمذى مشله وقول ابن بسير على المشهور لا أعرفه وقول المازري قال بعض أصحابنا يجزئ معه الاستجمار كالبول معارض بقول أبي عمر لا يختلف أن صاحب المذى عليه الغسل إنما اختلفوا في غسل محله أو كل الذكراً اه منه بلفظه ونقله غ في تكميله وسلمه ﴿قلت ولا يخفى أن اعتراضه على ابن بسير محتمل كما لا يخفى أن رد نقل الإمام المازري بقول أبي عمر المذكور مخالف لقاعدة من أثبت مقدم على من نفي وعبارة الإمام في العلم هي مانصه اختلاف أصحابنا في المذى هل يجزئ معه الاستجمار كالبول أو لا بد من الماء اه منه بلفظه ونقله أبو الفضل عياض في الإكمال وسلمه ونقل أبو عبد الله الأبي ذلك بالمعنى وقال مانصه قلت أنكرا الشيخ وجود القول

يقتضى اعتبار غير الحجر والاعمال بأنهم الست بجبر رواه البخاري وروى الدارقطني أنه عليه الصلاة والسلام قال إذا قضى أحدكم حاجته فليستنج بثلاثة أعواد أو ثلاثة أحجار أو ثلاث حشيات من تراب ولادليل للقول الآخر بقوله عليه الصلاة والسلام ولا يجيد أحدكم ثلاثة أحجار لان مفهوم اللقب لم يقل به إلا الدقاق اه ونحوه لابن راشد وزادوا أنما ذكر الأحجار لكونها أكثر وجوداً وقول ز وشمل أيضاً الجمجمة الخ صحيح ابن الحاجب فيها عدم الجواز ونصه ولا يجوز بنجس وكذلك الروث والعظم والجمجمة على الأصح ضيغ يحتمل أن يريد بالروث والعظم إذا كانا طاهرين ويحتمل إذا كانا نجسين ببإسبن ويحتمل المجموع وقد حكى اللغوى في كل منهما قولين ويكون وجه المنع في الطاهرين حديث البخاري عن أبي هريرة حيث قال ولا تأتني بعظم ولا روث وما رواه أبو داود أنه قدم وفد الجن على النبي صلى الله عليه وسلم فقالوا يا محمد أنه أمثل أن يستنجوا بعظم أو روث أو جمجمة فإن الله جاعل لنا فيها رزقاً فنهى النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك اه وقال في الإكمال المشهور عن مالك النهى عن الاستنجاء بالجمجمة اه ضيغ قيل وإنما منعت

الحمة لأنهم اتسودوا لجل ولا تزال النجاسة اه قال ح فقد رجع كل من القولين والله أعلم (ونجس) قلت المراد به ما يباشر به المحل
فلو كان في أحد جاني الحجر نجاسة جاز (١٦٦) الاستجمار بالجانب الآخر قاله في ضيق ونقله التلمساني في شرح الجلاب (من

بكفاية الاجار واحتج بقول أبي عمر لا يختلف أن صاحب المذي يجب عليه الغسل ولا
وجه له هذا الابتكار فان الامام ثقة فيما يقتل وأكبر اجاعات أبي عمر منقوضة فكيف
بعبارة لا يختلف اه منه بلفظه ومراده بالشيخ شيخه ابن عرفة والله أعلم (وجازي باس
الخ) قول مب والذي في مق أن النخالة بالهمزة الخ لا أدري وجه تركه على ز
وح بكلام مق مع ان معناهما واحد لان الفارة شجرة فان كان وجهه ذلك تقييد ح
وز بشجرة خاصة واطلاق مق فذلك امر قريب (من مطعوم) حكى ابن رشد الاجماع
على أن الاستجمار به ممنوع ويأتي نصه قريبا (تنبيه) * هذا في امتهانه بما ذكر وأما
بغيره فاختلاف فيه ظاهر الروايات لكن ردها ابن رشد الى الوفاق ففي رسم البرز من سماع
ابن القاسم من كتاب الطهارة مائنه وسئل مالك عن الغسل باللبن والغسل يغسل به رأسه
قال ما يجنبني ذلك وغيره أحب الي منة قال القاضي هذا نحو ما في رسم النذور والجهاد من
سماع أشهب ونحو قول سحنون في نوازه وفي سماع أشهب أيضا من هذا الكتاب وقال ابن
نافع فيه لا بأس بالنخالة وهذا انما يكره من ناحية السرف والترفة والتشبه بامر الاعاجم
وماللاطعمة من الحرمة لانه حرام من تركه أجر ومن فعله لم يكن عليه اثم ولا حرج على حد
المكروه لانه ما في تركه ثواب وليس في فعله عقاب وقول ابن نافع لا بأس بالوضوء بالنخالة
معناه لا اثم على من فعل ذلك فليس بخلاف لقول مالك وسحنون وكذلك ما وقع في سماع
أشهب من كتاب الحدود ولا بأس أن تمتشط المرأة بالوضوء نعم له من التروال زيب معناه
لا اثم عليها في ذلك لان النبي انما جاء في الخليطين للشرب لكنه مكره لهما من ناحية
السرف فان تركته أجرت وان فعلته لم تأثم فليس في ذلك كله تعارض ولا اختلاف
وبالله التوفيق اه منه بلفظه ونقل مق جله وقال مائنه قلت تأويله لفظ سحنون
بعيد اه منه بلفظه وكلام سحنون في نوازه من كتاب الطهارة ونصه وسئل سحنون عن
الوضوء بالنخالة والغسل بهما فقال لا يجوز قيل له فهل يغسل الرجل رأسه بالبيض فقال
لا قيل له فبالخ قال لا يغسل بشئ مما يؤكل اه منه بلفظه (فرع) * قال مق وقد
دار بين فقهاء تلمسان كلام في الغبار الذي يطير من أرحية الماء ويتعلق بالحيطان
والسقف فيمكنس وقد اختلط بالتراب والزبل فيسطن به الخرازون الانعكة والاقراق فهل
يجوز لاستملاكه وصيرورته ماهية أخرى أو لا يجوز لما فيه من جواهر الطعام * (قاعدة) *
في رسم حلف من سماع ابن القاسم من كتاب الصلاة مائنه وسئل مالك عن الرجل يطن
خفه بدم الطحال قال لا أحبه وكره أن يطن به الخف قال سحنون فان صلى به لم تكن عليه
اعادة قال القاضي وهذا صحيح لان الطحال قد خرج عن أن يكون دما لقول رسول الله
صلى الله عليه وسلم أحلت لنا ميتتان ودمان الكبدة والطحال والحوت والجراد فانما
الطحال دم بكرهه أن يطن به الخف لحرمة كما يكره غسل اليد بشئ من الطعام اه منه بلفظه

مطعوم) حكى ابن رشد الاجماع على
منع الاستجمار به كافي ح * (تمة) *
سئل مالك عن الغسل باللبن
والغسل يغسل به رأسه فقال ما يجنبني
ذلك وغيره أحب الي منة ابن
رشد انما كرهه من ناحية السرف
والترفة والتشبه بامر الاعاجم
وماللاطعمة من الحرمة لانه
حرام وقول ابن نافع لا بأس بالوضوء
بالنخالة معناه لا اثم على من فعل ذلك
فليس بخلاف لقول مالك وسحنون
وكذلك ما وقع في سماع أشهب
لا بأس أن تمتشط المرأة بالوضوء
تعمله من التروال زيب معناه لا اثم
عليها في ذلك انتمى وسئل سحنون
كافي نوازه عن الوضوء بالنخالة
والغسل بهما فقال لا يجوز قيل له
فهل يغسل الرجل رأسه بالبيض
قال لا قيل له فبالخ قال لا يغسل
بشئ مما يؤكل اه وظاهره الحرمة
وتأوله ابن رشد على الكراهة قال
مق وهو بعيد قال وقد دار بين
فقهاء تلمسان كلام في الغبار الذي
يطير من أرحية الماء ويتعلق
بالحيطان والسقف فيمكنس وقد
اختلط بالتراب والزبل فيسطن به
الخرازون الانعكة فهل يجوز
لاستملاكه وصيرورته ماهية أخرى
أو لا يجوز لما فيه من جواهر الطعام
اه وسئل مالك عن الرجل يطن
خفه بدم الطحال قال لا أحبه

وكرهه أن يطن به الخف سحنون فان صلى به فلا اعادة ابن رشد هذا صحيح لان الطحال قد خرج عن أن
يكون دما لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم أحلت لنا ميتتان ودمان الكبدة والطحال والحوت والجراد وانما كرهه أن يطن به
الخف لحرمة كما يكره غسل اليد بشئ من الطعام اه

ونقله غ في تكميله وقال عقبه حدثنا شيخنا العلامة أبو عبد الله القوري انه كان بمدينة مكناسة الزينون رجل حجام يقرأ القرآن بالقرآن السبع وكان على هدى من ربه فسمع يوما بهذه المسئلة في مجلس أبي موسى عمران الجاني وكان الناس به يومئذ يتبعون نوعا مطبقا بذلك أو يشبهه عماله حرمة فلما انصرفوا من المجلس لبس كل واحد نعله الا الحجام فانه مشى حافيا وقال انما امره العلم العمل ويعرف الحجام المذكور بعمون الضريس وقبره به معروف نعمد الله جميع ما رجه اه قلت وفي خيتي عند قوله لان عسرا احترامه أو كان طعاما ماصه ابن حنث انتقدوا على حرمة امتهان الخبز والدقيق وعلى كراهة الوضوء أي غسل اليدين به ما تم قال عن الشيخ زروق ويحرم احتقار الطعام والقائه في القاذورات اه وانظره مع ما ذكره خش وز عند قوله في الحج وتقبيل حجر بهم أوله من أن المعتقد أن امتهان الخبز مكروه ويمكن الجمع بحمله على الامتهان بغير القائه في القاذورات والله أعلم وحديث أحلت لنامية تان الخزواه الامام الشافعي والامام أحمد والدارقطني والبيهقي عن ابن عمر مر فوالكن بلفظ والسمك بدل والحوث قال البيهقي وروى عن ابن عمر موقوفا وهو الاصح وفي شرح المرشد ما نصه قال الشيخ زروق حكى لنا بعض الطلبة ان الشيخ مق رحمه الله كان يقول اذا اختلط الطعام بالتراب ونحوه بحيث لا يمكن النفع به سقطت حرمة وحكي لنا شيخنا أبو عبد الله القوري رحمه الله في أكل الخبز المحترق الذي صار كالتراب قولين قال ذكره ما في شرح التلخيص اه وكان ابن عرفة رحمه الله يقول في الطعام المبدد في الشوارع ان قل ولم يكن في طين يلزم لقطه وقال السيد أبو عبد الله بن الحاج في مدخله وينبغي للمار في الاسواق أن ينوي انه ان رأى قرطاسا في سكة الطريق رفعه وازاله من موضع المهنة الى موضع طاهر بصونه فيه ولا يقبله ولا يضعه على رأسه فان فعل ذلك بدعة وسواء كان مكتوبا أو غير مكتوب وكذلك ينوي انه اذا وجد خبزا أو غيره عماله حرمة مما يؤكل فانه ينويه عن موضع المهنة الى موضع طاهر بصونه فيه ولا يضعه على رأسه ولا يقبله تحريزا من البدعة أيضا وكان الشيخ أبو محمد المرجاني رحمه الله اذا جاءه القمح لم يترك أحد من الفقهاء في الزاوية يعمل (١٦٧) في ذلك اليوم علاح حتى يلقطوا ما وقع من

ونقله غ في تكميله وقال عقبه حدثنا شيخنا العلامة أبو عبد الله القوري انه كان بمدينة مكناسة الزينون رجل حجام يقرأ القرآن بالقرآن السبع وكان على هدى من ربه فسمع يوما بهذه المسئلة في مجلس أبي موسى عمران الجاني وكان الناس به يومئذ يتبعون نوعا

الحب على الباب أو الطريق فاذا فعلوا ذلك حينئذ يذير جعون الى ما كانوا يعملون وهذا الباب محجوب كل من عظم نعم الله اطف به أو كرم

وان وقعت الشدة بالناس جعل الله لمن هذه صفته فرجا ومخرجا فاعلى منوالهم فانما كنت ذا حزم اه كلام الشيخ ميارة رحمه الله تعالى وفي شرح تكميل المنهج له الحزم بحرمة أكل المحرق ولو خبزا لاضراره فانظره وما ذكره عن الشيخ زروق هو في شرح الرسالة له عند قولها ونهى عن النفخ في الطعام والشراب والكتاب وما ذكره عن المدخل هو كذلك فيه آخر فصل خروج العالم الى قضاء حوائجه في السوق وزاد بعد قوله سواء كان مكتوبا أو غير مكتوب ما نصه فان كان مكتوبا فقد لا يتخلو من أن يكون فيه اسم من أسماء الله تعالى أو اسم من أسماء الانبياء عليهم الصلاة والسلام أو اسم من أسماء الصحابة رضوان الله عليهم وفي ذلك من الثواب ما فيه وقد تقدم وان لم يكن فيه شيء مكتوب فيكون أخذه لذلك توقيرا وتَعْظيما لنعم الله تعالى اذ أن الورقة لا بد فيها من النشاوان قل وكذلك ينوي انه اذا وجد خبزا الخ وقال في موضع آخر عن بعض العلماء ان القوت اذا امتن يستغث لربه عز وجل أن يكرمه قال واذا أكرمه الله تعالى يرفع سعره ثم قال وهذه المسئلة معضلة قد عنت به البلوى سيما في موضع الساحل والشؤون فان المارية تلك المواضع يعاين القمع وغيره من الحبوب يداس بالاقدام ويتأكد في حق المكلف تأكدا كثيرا ان لا يمر بتلك المواضع فان دعت ضرورة الى المشي فيها فلا يمر بها وهو راكب أو مستعمل بل يتحفي ويمشي ويستغفر الله وان تجلس قدمه بها هناك غسله بعد ذلك اللهم الا أن يشق ذلك عليه وهذه مسئلة خيرة ما تعد وضرها متعد لا نه بسبب من يكرم النعمة يديها الله سبحانه وتعالى على جميع أهل ذلك الموضع وبسبب من يهينها يعم غلوا السعير جميعهم أسأل الله السلامة بمنه اه وقال المناوي في شرحه الكبير على الجامع الصغير أخرج أبو يعلى عن الحسن بن علي رضي الله عنهم ما ندخل المتوضأ فاصاب لقمة أو قال كسرة في مجرى الغائط والبول فأخذها فامطأ عنها الاذى ثم غسلها نعمة ما دفعها الغلامه فقال ذكرني بها اذا توضأت فلما توضأ قال ناو لنهيا قال أكلتها قال اذهب فأنت حر قال لا شيء قال سمعت فاطمة تذكرك عن أبيها رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من أخذ لقمة أو كسرة من مجرى الغائط والبول وأمطأ عنها الاذى وغسلها نعمة ما أكلها لم تستقر في بطنه حتى يغفر له

فما كنت لاستخدم رجلا من أهل الجنة قال الهيثمي رجاله ثقات اه وقد أخرج السيوطي أكرموا الخبز فانه من بركة السماء والارض من أكل ما يسقط من السفرة عقره وفي رواية أكرموا الخبز فان الله سخر له من في الارض والسماء قال الغزالي وفي الخبر لا يستدير الرغيف ويوضع بين يديك حتى يعمل فيه ثلثمائة وستون صناعا وألهم ميكائيل الذي يكيل الماء من خزائن الرحمة ثم الملائكة التي تزجر السحاب والشمس والقمر والافلاك وملائكة الهواء ودواب الارض وآخر ذلك الجبازة وان تعدوا نعمة الله لا تحصوها اه وفي روح البيان قال عليه الصلاة والسلام أكرموا الخبز فان الله أكرم من أكرم الخبز أكرمه الله وقال عليه الصلاة والسلام أكرموا الخبز فان الله سخر له بركات السموات والارض والحديد والبقر وابن آدم ولا تسندوا القصعة بالخبز فانه ما هانه قوم الابلاء هم الله بالجوع وقال عليه الصلاة والسلام اللهم متعبنا بالاسلام والخبز فلولوا الخبز ما صمنا ولا صلينا ولا حجبنا ولا غزونا وازقنا الخبز والخنطة كما في بحر العلوم قال في شرعة الاسلام ويكرم الخبز بأقصى ما يمكن فانه يعمل في كل لقمة يأكلها الانسان من الخبز ثلثمائة وستون صناعا الخ ومن أكرام الخبز ان يلتقط الكسرة من الارض وان قلت فيا كلها تعظيما لنعمة الله تعالى وفي الحديث من أكل ما يسقط من المائدة عاش في سعة وعوفي في ولده وولد له من الحق ويقال ان التقاط الفتات مهوور الحور العين ولا يضيع القصعة على الخبز ولا غيرها الا ما يؤول كل به من الادم ويكره مسح الاصابع والسكين بالخبز الا اذا أكله بعده وكذا يكره وضع الخبز جنب القصعة لتستوى وكذا يكره أكل وجوه الخبز وجوفه ويرى باقية لمافي كل ذلك من الاستخفاف بالخبز والاستخفاف به يورث الغلام والقطع كذا في شرح النقاية والنعوارف اه وأخرج الطبراني مرفوعا أكرموا الخبز فمن أكرم الخبز أكرمه الله وأخرج الحاكم في المستدرک مرفوعا أكرموا الخبز وان من كرامة الخبز ان لا ينتظر به الادم وأخرج ابن ماجه عن عائشة رضي الله عنها قالت دخل النبي صلى الله عليه وسلم على قرأى كسرة فلقاه فأخذها ففحصها ثم أكلها فقال يا عائشة أكرمي نعم الله فانها (١٦٨) ما نذرت عن قوم قط فعادت اليهم وأخرج ابن حبان من حديث أبي

هريرة والطبراني من حديث أم سلمة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن قطع الخبز بالسكين وفي حديث أحمد والترمذي وابن

مطبقا بذلك أو بشبهه مما له حرمة يسهون به بالقرق فلما انصرفوا من المجلس لبس كل أحد قرقه الا الجحام المذکور فانه مشى حافيا وقال انما نعمة العلم والعمل ويعرف الجحام المذکور بعمون الضريس وقبره بهم معروف فغمد الله جميع ما برحمة اه منه بلفظه

(ومكتوب)

ماجه وابن شاهين والدارمي وغيرهم من أكل في قصعة ثم لحسها استغفرت له القصعة وسئل ابن

حجر عن حديث من أكل من قصعة ثم لحسها تقول له القصعة أعتقك الله من النار كما أعتقتني من الشيطان فأجاب أخرجه أحمد في مسنده من رواية أم عاصم عن رجل من حديثه يقال له نبیة عن النبي صلى الله عليه وسلم اه وروى أبو الشيخ من أكل ما يسقط من الخوان أو القصعة أمن من الفقر والبرص والجذام وصرف عن ولده الحمى والديلي من أكل ما يسقط من المائدة خرج ولده صباح الوجود ونفي عنه الفقر وأورد في الاحياء بلفظ عاش في سعة وعوفي في ولده وورد من التقاط فتاة من الارض وأكلها كان كمن أعتق رقبة وجاء في التقاط ما يقع من الطعام انه مهوور الحور العين وأن من داوم على ذلك لم يزل في سعة وفي الجامع الصغير من لعق الصخرة ولعق أصابعه أشبعه الله في الدنيا والاخرة وورد أن من لعق الصخرة من الطعام وغسلها وشرب ذلك عوفي في نفسه من الجنون والجذام والبرص هو وولده ولابن العماد الشافعي رحمه الله تعالى

في سنة المصطفى لقط الفتات أفي * دع التكبر عن أكله وامتنع

ان الغبي الذي في عقله دخل * يرى الغناء بلفظ اللقط والخول

وقدروا أنه مهر الحسان غدا * فكيف تتركه يا واضح الخبل

في ضمن لحس الاناعف ومغفرة * فأحرص على الخير واقبله بلا كسل

وقال أبو الجحاح البلوي رحمه الله تعالى وجدت في بعض الكتب القديمة عن عطاء الخراساني عن أبيه رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان الزراع اذا خرجوا يذرهم فالقوم في الارض بهت الله الملائكة فقامت عليه وكانت معه فاذا طالع لم تناد به يقول الله أنا الذي سخرت لكم الارض وذلك لكم البقر تحرقون وتزرعون فاذا فرغتم منه ورفعتم أيديكم عنه تولى به دونكم وأنتم قيام تنظرون فقرأ بلغد بالحروم بالبرد حتى أبلغه أو أن حصاده وسخرت لكم الحديد لتحصد به وبال ربح تذرونه بها ولو أمسكتمه عندكم لتحيرتم وما صنعت فيه شيئا فرضيت عند ذلك كاه ان جعلت لكم منه تسعة أجزاء وولى جزءا واحدا فجعلتم به على

فلو أديتموه إلى على حقه وصدقه لكان لكم على به منة وذكر أنه قال لا جعلت لنفسك زرعاً قوبة أبداً حتى يصوم شهر من متابعين أو تصدق وإن القمح والشعير من نوري وجلالي وبهم ما يتقوى على عبادتي وجهاد عدوي وعلى بعد الأسفار أكرموا القمح والشعير فاني أنزلت عليهم ما بركات السموات وأخر جت بهم ما بركات الأرض وانما أريد بها كرامهم ما إن لا يوطأ ولا يطرأ ولا يفسد أولاً يستند بهم ما القصعة ومن أكل ما سقط من المائدة وسع له في الرزق ووفى الحق ولده ولد ولده ووفى وجع الخاصرة وإن اللبابة إذا وطئ عليها صرخت صرخة سمعها أهل السموات السبع قال وفي خبر عن ابن المبارك رضي الله عنه رفعه أن امرأة من بني إسرائيل أنجبت صبياً لها بكسرة ثم جعلتها في حجر فسلط الله عليها الجوع حتى أكلتها وجاء من رفع كسرة من الطريق أجلاً لله وأكراماً لم يقرح وكبد جوع أبداً وفي حديث ابن عمر رضي الله عنهما أنه رأى كسرة خبز فقال لغلामه أمط عنها الأذى فلما أمسى وأراد الفطر قال لغلामه ما فعلت بالكسرة قال أكلتها قال أذهب فأنت حر سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من وجد كسرة خبز فرفعهما من الأرض ثم أكلها لم تصل إلى جوفه حتى يغفر الله له فأنا أكره أن أسلمت بعد من غفر الله له قال وفي رواية قال عليه الصلاة والسلام اللهم أمتعنا بديننا الأسلام وبأخبرنا الخبز المبارك به أنبت الله الأرض وبه أرسل السماء مدراراً وبه أنبت المرعى وبقوته صمنا وصلينا وحججنا بيت ربنا ولولا الخبز ما عبدوا الله ولا جاهدوا عدوه قال وجاء عن النبي صلى الله عليه وسلم لا تدعوا بالخبز قصعة ولا تكفهو على أناة قال وإذا فكرت في الخبز فهو الدين قائم به تقوى على العبادة فإن كان حلالاً وكل على وجهه أثر في القلب وفي البدن تأثيراً في القلب تنويراً وإن كان من غير حل أو تعدى في أكله انجسي ذلك التزوير وتكديراً عما تكدير كما يقال من أكل لقمة من حرام قسا قلبه أربعين يوماً وقال بعض العلماء إذا فسد خبز الناس فسدت عبادتهم لأن قوامها بالخبز وقولهم وفعلهم صادر عن قوته وأعني بالخبز القوت قال فقول العبد لاله الله وقرأته وجميع عبادته انما هي من الخبز وعن القوت فإن طاب طابت وإن فسد فانت تدرى (١٦٩) ما أريد أن أقول والله يخلص من الفضول اه

والله الموفق بمنه (ومكتوب)
هو أعظم الثلاثة حرمة كما قاله
مق قال وقد دار بين فقهاء العصر
بتلسان كلام فيما يفعله مسفرو

(ومكتوب) هو أعظم الثلاثة حرمة كما قاله مق * (مسئلة) * قال مق مانصه وقد دار بين
فقهاء العصر بتلسان كلام فيما يفعله مسفر والكتب من التبطين بالأوراق المكتوبة
فيها العلم هل يجوز ذلك لأنه صيانة لها من الامتحان كالدفن أو لأن ذلك نفس الامتحان لأن

(٢٢) رهوى (أول) الكتب من التبطين بالأوراق المكتوبة فيها العلم هل يجوز ذلك لأنه صيانة لها من الامتحان كالدفن أو لأن ذلك نفس الامتحان لأن العمل بها يشبه التصرف بالآلات ووجدت في طرة نقلت من خط الشيخ الامام ابن عبد السلام التونسي شارح ابن الحاجب على كتاب ابن تونسي في كتاب أمهات الاولاد مانصه وسئل الشيخ عبد الحميد عن الطريز يجعل فيه اسم الله واسم نبيه عليه الصلاة والسلام فأجاب أن ما فعل ذلك فليس بحسن وينبغي أن يمنع منه لما يصنعه القصار بالثوب ولدخوله الخلا بالثوب اه * قلت وبخزم أبو علي اليوسي في قانونه بأن التسفير بالأوراق المكتوبة أهانة لها ونقص من المهمات تعظيم الكتب واحترامها فلا يضعها على الأرض ولا عند رجليه ولا تحت رأسه والكتب كلها مشتركة في هذا المعنى وإن كانت تتفاوت في شدة الاعتناء ببعضها أكثر من بعض وإن الكتاب لو فرض أن يكون ما فيه غير حق فقد بقيت الحرمة للورق والحروف ولا يضع عليها شيئاً غير هذا الامتنان به من فوق قال وليحسن لها التجليد والاعشيشية من غير اسراف ولا يصطنع الدقة من الورق المكتوب فانه من الاهانة اه وقال أيضاً قبل هذا مانصه وقد أفتى في الأوراق المكتوبة أن لا تكون صواناً لشيء احتراماً لها اه وما ذكره من عدم جواز وضع الكتب على الأرض هو أحد قولين فقد سئل الشيخ السنوسي كما في المواهب القدوسية في المناقب السنوسية عن وضع الكتب على الأرض هل يجوز فقال حكى شيخنا الحسن ابن كان فيه قولين لما خرى الجبائين والتونسين جوازاً وعندهم اه وفي المدخل مانصه ويتعين عليه أن يتطرق في الورق الذي يطن به فإن الغالب على بعض الصناع في هذا الزمان أنهم يستعملون الورق من غير أن يعرفوا ما فيه وذلك لا يجوز لأنه قد يكون فيه القرآن الكريم أو حديث النبي صلى الله عليه وسلم أو اسم من أسماء الملائكة أو الانبياء عليهم الصلاة والسلام وما كان من ذلك كله فلا يجوز استعماله ولا امتنانه حرمة له وتعظيم القسده وأما أن كان من أسماء العلماء أو السلف الصالح رضي الله عنهم أجمعين أو العلوم الشرعية فيكره ذلك ولا يبلغ به درجة التحريم كالذي قبله وطالب العلم أولى أن ينزه نفسه عن الدخول في المكروه فإن

كان يعلم في الصانع أو يظن به أنه يفعل شيئا بما تقدم ذكره لم يعمل عنده شيئا أو يعمل عنده بعد أن بين له الحكم في ذلك ويعلم أنه قد سمع منه ولا بأس أن يظن الجليل بالأوراق التي فيها الحساب وليس ذلك بكمكروه إلا أنه يتثبت في ذلك ويعمل بعمله أن يكون ضاع لبعض الناس الذفر الذي هو محتاج إليه فيضيع ماله بسببه فإذا كان الصانع عن يحفظ في هذا وأمناله انخفضت على الناس أموالهم بعد أن كانت ضائعة عليهم اه وقال العارف بالله سيدي ابن عباد رضي الله عنه في رسائله الكبرى وأما ما سألتهم عنه من التفسير بالكواغد المكتوبة التي فيها الأسماء المعظمة فقد كان سيدي الحاج يتجنب ذلك وهو القدوة في الورع والحفظ ولا شك أنه بعيد من الأدب لاسيما فيما كان من ذلك في قرآن أو حديث من كلام النبوة لكن لا من جهة كونه المسفر يضرب عليها أو يلطخها بالغراء وينكسها كما ذكرتم لأن مثل هذا لا يعبدان يتسامح به إذا جمل عليه غرض صحيح وناهيك بما فعله عثمان بن عفان رضي الله عنه من تحريق المصاحف أو تخريقها أو أن يكون ذلك بعيدا من الأدب من جهة كونه المسفر يجعل ذلك من جهة الوقاية والصون للكتاب الذي يفسره وإذا كانوا يجمعوا من الأدب أن يسندوا القصص بالخبر ويضعوا على الخبر من الأدام ما لا يؤكل به ليكون الخبر محترما كان أولى أن لا يجمعوا من الأدب كون الكواغد المكتوبة فيها الأسماء المعظمة وقاية وصونا لغيرها لأن احترام الأسماء أكثر من احترام الخبر فبما يظهر أن كان الكل محترما ويستفاد ذلك من الفضائل التي ذكرها في رفع الكواغد المكتوبة المطروحة في الطرقات وقصة بشر بن الحرث الخافى رضي الله عنه في ذلك معروفة فعلى هذا ليس من الأدب أن يفعل ما اعتاد الناس من جعل رق مكتوب فيه الأسماء وعاءا لغيره ولا يجمع فيه كراريس مخيطة أو غير مخيطة ولا يمد إلى كتاب من الكتب فيجعل وسادة الرأس أو يكون منزلا في موضع فيجعل عليه شيء من منافع البيت وقس على هذا ما أشبهه مما يكون الكتاب فيه آلة ووسيلة فهذا هو الحكم عندى في ذلك مع أنى لست يفقيه ولا عالم ولكن لما سألتني عن ذلك أجبتك بهذا والله الموفق لأرب غير اه وتقدمت لنا (١٧٠) مسئلة حرق الكاغد المكتوب قبيل فصل الطاهر فراجعها وقصة

العمل بها يشبه التصرف بالآلات ووجدت في طرة نقالت من خط الشيخ الامام ابن عبد السلام التتوني شارح ابن الحاجب على كتاب ابن يونس في كتاب أمهات الاولاد منها ما نصه وشمل الشيخ عبد الحميد عن الطرزي جعل فيه اسم الله تعالى واسم نبيه صلى الله عليه

بشر ذكرها القشيري في رسالته ونصه وكان سبب توثيقه أنه أصاب في الطريق كاغدة مكتوب عليها اسم الله عز وجل وطتمها الأقدام

فأخذها واشتري بدرهم كان معه عالية فطيب بها الكاغدة وجعلها في متن حائط فرأى في المنام فيماری وسلم المنام كأن قائلا يقول له يا بشر طيب اسمي لأطمين اسمك في الدنيا والآخرة اه توفي بشر رحمه الله سنة سبع وعشرين ومائتين وقال البلوي رحمه الله قد جاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ما من كتاب فيه اسم الله ملق في الأرض إلا بعث الله إليه ملائكة يحفونه بأجنحتهم حتى يبعث الله له وليا من أوليائه يرفعه فإذا رفعه أدخله الله الجنة وخفف عن والديه العذاب وإن كانا مشركين ورأيت في طرة كتاب وقع من عبد الله بن مروان فليس في بئر قدرة فاكترى عليه بثلاثة عشر دينارا حتى أخرجه فقيل له في ذلك فقال كان عليه اسم الله تعالى قلت هذا كان يعرف حرمة اسم الله فينبغي على هذا أن يرفع كل كتاب كأنما كان لأنه حروف يجمع منها اسم الله ولكل امرئ ما نوى اه ويقرب مما ذكره مق عن الشيخ عبد الحميد ما في ح عن المشدالي عند قول المصنف الآتي ومن مصحف وان بقضيب ونصه قال النووي يكره كتب القرآن في حائط مسجد أو غيره اه قال مب فيماله من الشرح على المختصر وأعلمه ما لم يكن مظنة لامتهانه والاحرم والله أعلم وانظر كتبه في المستور والرايات والاحجية والظاهر الحرمه والله أعلم اه وفي الاتقان ما نصه قال أصحابنا وتكره كتابة القرآن على الحيطان والجدران وعلى السقوف أشد كراهة لأنه يوطأ وأخرج أبو عبيد عن عمر بن عبد العزيز قال لا تكتبوا القرآن حيث يوطأ اه وفي مق آخر نواقض الوضوء ما نصه وفي آخر صلاة النوادر مما نقل عن العتبية قال موسى عن ابن القاسم كره ما لا أن يكتب في قبلة المسجد شيء من القرآن والتزويق وكره كتابته في القراطيس فكيف في الجدار اه وقال الحكيمة الترمذي في نوادر الاصول ما نصه ومن حرمة أن لا يكتب على الأرض ولا على حائط كما يفعل عبدة المساجد المحدثه حدثنا محمد بن علي الشقيق عن أبيه عن عبد الله بن المبارك عن سفيان عن محمد بن الزبير قال سمعت عمر بن عبد العزيز يحدث قال مر رسول الله صلى الله عليه وسلم بكتاب في أرض فقال لشاب من هذيل ما هذا قال من كتاب الله كتبه يومى فقال لعن الله من فعل هذا لا تضعوا كتاب الله الاموضع قال محمد

ابن الزبير رأى عمر بن عبد العزيز بالله يكتب القرآن على حائط فضر به اه وياقئ أول الردة عند ماب عن الشيخ مس
ان من رأى ورقة مكتوبة في الطريق ولم يعلم ما فيها حرم عليه تركها (١٧١) لتوطأ بالاقدام فان علم ان فيها آية أو حديثا

وتركها فان ذلك ردة والعياذ بالله تعالى اه واشتد كبر ابن العربي على من يطلع أوراق الخفاف والعلم بالبراق ليسهل قلبها وجعل ذلك من الجهل المؤدى للكفر ومراده بذلك المبالغة في الزجر لا الحقيقة خصوصا وقد اغتفره الشافعية والله أعلم (وجدار) قول ز مخافة تلونه الخ قلت ومخافة أن يكون في الحائط حيوان فينادى به كما في المدخل قال وقد رأيت عيانا بعض الناس استجمر في حائط فله سمعته عقرب كانت هناك على رأس ذكره ورأى من ذلك شدة عظيمة اه قال ح وقد أخبرني من حضر اقراء هذا الخلل بالمدينة الشريفة في سنة احدى وخمسين وتسعمائة انه وقع له ذلك نساء الله العافية اه (فان أنقت أجزأت) وهل يعيد في الوقت أم لا فيه خلاف الامالة حرمة فيعيد من استجمر به في الوقت اتفاقا كما في البيان انظر نصه في الاصل وانما اتفق فيه على الاعادة والله أعلم مراعاة القول الذي نقله اللخمي بعدم الاجزاء قلت قال في ضح يشكل القول بعدم الاعادة فيما اذا استجمر بنجس وقد يقال هو مبني على القول بان ازالة النجاسة مستحبة اه قال ح ينبغي أن يكون الخلاف في غير النجس فقد صرح عياض بان

وسلم فاجاب أما فعل ذلك فليس بحسن وينبغي أن يمنع منه لما يصنع القصار بالشوب والدخوله الخلاء بالشوب اه منه بلفظه (فان أنقت أجزأت) ظاهر المصنف انه لا اعادة عليه في الوقت مع أن بعض ما شمله لفظه تندي الاعادة فيه باتفاق وبعضه فيه خلاف في رسم سن من سماع ابن القاسم من كتاب الطهارة الاول مانصه وسمعت مالكا يكره أن يستنجي بالعظم والروث قال التماضي روى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم ينهي عن الاستنجاء بالعظم والجلد والبصرة والروثة والحمة فذكره لذلك مالكا في هذه الرواية العظم والروث وخفف العظم في رواية أشهب من هذا الكتاب والروث في المجموعة قال ابن حبيب واتباع النهي في ذلك كله أحب الي وقد اختلف ان استنجي بشيء مما ينهي عن الاستنجاء به فقبل انه لا اعادة عليه وهو قول ابن حبيب وقيل انه يعيد في الوقت والوقت في ذلك وقت الصلاة المفروضة روى ذلك عن أصبغ وكذلك عن عدي من استنجي بعود أو خرقة أو خرف وجه القول الاول أن الاستنجاء انما هو لعله ازالة الاذى عن المخرجين فاذا زال الاذى بجماعدا الاجزاء رقع الحكم كزال بالاجزاء ووجه القول الثاني أن ازالة الاذى عن المخرجين مخصوص بالاجزاء لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم أولا يجبد أحدكم ثلاثة أجزار ولقوله من استجمر فليوتر فلا يجزئ فيها ماء عداها الماء لقوله هو أطهر وأطيب ومما أجمعوا على أنه لا يجوز الاستنجاء به كل ماله حرمة من الاطعمة وكل ما فيه رطوبة من النجاسات فان استنجي بشيء مما له حرمة أعاد في الوقت قولوا واحدا اه منه بلفظه وانما اتفق والله أعلم على الاعادة مراعاة القول بعدم الاجزاء حسب ما نقله اللخمي وأقره ابن عرفة ونص اللخمي الثاني ما كان استعماله في ذلك سرفا كالذهب والنضة والجواهر والياقوت وماله حرمة كالطعام والمخ فلا يستنجي به واختلف اذ انزل فقبل يجزئ لان المبالاة زوال النجاسة وقد أزالها وان كان متعديا فيما فعل وقيل لا يجزئ لان الاصل من الذي أخرجه غير ذلك اه منه بلفظه ونص ابن عرفة ويمنع بذي حرمة أو سرف كالطعام والفضة وفي اجزائه نقلا للخمى اه منه بلفظه (تنبيهان * الاول) ما وجهه أبو الوليد بن رشد القول الثاني انما يناسب الاعادة الايدي لا الاعادة في الوقت التي وجهها بذلك فتأمل والله أعلم (الثاني) في ح مانصه وقال في البيان في رسم سن اثر كلامه المتقدم وان استنجي بما فيه رطوبة من النجاسات أعاد في الوقت قولوا واحدا اه وقوله يعيد في الوقت يريد اذا صلى بذلك ناسيا اما اذا علم ذلك فيعيد أبدا اه وأنت اذا تأملت كلام ابن رشد الذي قدمناه ظهر لك ان نسخته من البيان وقع فيها خلل وان كلام ابن رشد لا يحتاج الى تأويل لانه انما حكى الاتفاق على الاعادة في الوقت في الاستنجاء بماله حرمة لا في الاستنجاء بما فيه رطوبة من النجاسات والله أعلم (ودون الثلاث) ما ذكره المصنف من الاجزاء هو المشهور وقيل انه لا يجزئ أقل من ثلاثة وهو قول أبي الفرج وابن شعبان واختاره اللخمي (تنبيه) قال

الاستجمار بالنجس لا يطهر ولا يعنى عنه اه (ودون الثلاث) هذا هو المشهور وقال أبو الفرج وابن شعبان لا يجزئ أقل من ثلاثة واختاره اللخمي

* (فصل) في نواقض الوضوء * ❦ قلت هي جمع ناقض وناقض الشيء ونقيضه ما لا يمكن اجتماعه معه قاله ح وفي المصباح نقض الخيل نقضا حالت برمه ومنه يقال نقضت ما برمه اذا أبطلته وآنقض هو بنفسه وآنقضت الطهارة بطلت وآنقض الكلامان تدافعا كأن كل واحد نقض الآخر وفي كلامه تناقض اذا كان بعضه يقتضي إبطال بعضه اه فالتنقض الخيل ومنه قوله تعالى ولا تكونوا كالتى نقضت عززها قال في ضيق وفاعل اذا لم يكن وصفا المذكرة عاقل يجوز جمعها على فواعل كجراح وجوارح وطالق وطوالق نص عليه سيويه قال ابن مالك في شرح الكافية وقد غلط فيه كثير من المتأخرين فعدوه مسبوغا وليس كذلك قال وقول ابن عبد السلام في حجة (١٧٣) هذا الجمع نظر وكذلك قال في موانع في باب الفرائض ان أراد به

انه لا يصح فقد دس أن ذلك غلط وان أراد أن فيه كلاما في العربية من حيث الجملة فغريب اه وقول مب اعترض الشيخ أبو عبد الله المقرئ الخ قد ذكر ذلك الشيخ ميارة في شرح المرشد فانظره وقول ز جرى على الغالب بل الظاهر رجوع القسم الثالث الى القسمين قبله لان الردة محبة للعمل الذي من جلسته الوضوء فكنه لم يتوضأ والشك في الحدث غلب فيه احتمال الحدث احتياطا فالتنقض بالشك من النقص بالحدث (بمحدث) ❦ قلت قال الشيخ زروق يجوز بعض الاندلسيين الصوت بغير ريم وجعله موجبا وأنكر ابن بشير وجوده اه (ولو يله) قول ز والاوجب قطع الصلاة الخ ❦ قلت بلغزبه فيقال شيء خرج من المخرج المعتاد فأوجب الاستبراء وقطع الصلاة ولم ينقض الوضوء ونظم ذلك الشيخ الامير بقوله قل للنقية ولا تتجلك هيته شيء من المخرج المعتاد قد عرضا

ابن عرفة مانعه ابن شعبان ولا يجوز ذوات ثلاث شعب عنها ونقل ابن بشير يجوز لا أعرفه وقول الجلاب لا بأس بالاقصا على حجر واحد في كان داشعة أو شعب لا يشبه اه منه بالنظم ونقله غ في تكميله وأقره ❦ قلت أما كونه لا يؤخذ من كلام الجلاب فواضح وأما قوله لا أعرفه وتسلم غ لذلك فغفله منه ما عن كلام اللخمي ونصه واختلف في العمل الذي يكتفي به فقيل ان أنفي بحجر واحد جراً وقيل لا يكتفي بدون ثلاثة آخرين نفي وهو أحسن لحديث سلمان قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يستحجر أحدكم بدون ثلاثة أحجار أخرجه مسلم ولانه موضع غير مرئي ويمكن ان تأتي يده أول مرة غير الموضع الذي فيه الاذى وانما اقتصر النبي صلى الله عليه وسلم على حجرين لعدم الثالث وهذه ضرورة ويمكن أن يكون استعمال من أحد الحجرين رأسين اه منه بالنظم فانظر قوله استعمال من أحد الحجرين رأسين وجرمه بان ذلك يكتفي في التعدد كانه أمر مسلم عنده معلوم من المذهب ويؤخذ أيضاً ذلك من تعليقه بقوله لانه موضع غير مرئي فان هذه العلة تنفي باستعمال حجر له رؤس ثلاثة كما تنفي بثلاثة أحجار وهذا الذي قاله ابن بشير وسبقه اليه اللخمي هو الظاهر من جهة المعنى ويشهد له في الجملة قول ح مانعه واحترز بقوله طاهر من النجس والمراد بذلك ما يباشر به المحل فلو كان في أحد جانبي الحجر نجاسة جازا الاستحمار بالجنب الآخر اه انظر بقية فقد حكم لكل جهة بحكم الاستقلال بنفسه وقد أتى أبو الوليد الباجي بذلك فقها مسلما ونصه وان كان ما استحمر به نجسا بالمجاورة كالخرفان باشر الاستحمار بموضع طاهر منه كالخرف الواحد منه في احد جهتيه نجاسة فيستحمر هو بجهة طاهرة فان الاستحمار به يصح ولا يضرو وجود النجاسة في جهة غير الجهة التي باشر الاستحمار بها اه من منقاه بالنظم فانظر كيف جعل كل جهة مستقلة بنفسها وعبر عن ذلك بالمجاورة والله أعلم

* (فصل) في نواقض الوضوء *

(كسلس مذى قدر على رفعه) اعترض طفي كلام المصنف بان ما ذكره من التفصيل

فأوجب القطع واستحباب المصلي له * لكن به الظاهر ما لا يما لا يتقضا وأجاب من قال بين جواب هذا الحصى والادوان خرجا * مع بلة كثر قد زال ما غضا (وبسلس) ❦ قلت حقيقة كما قال القلشاني تكرار خروج الخارج المعتاد على وجه الصحة والاعتقاد وظاهر المصنف كان الحاجب أن السلس ليس بمحدث لعطفه عليه وقال ابن عسائره في حالة تنقض حدث فلو قال وان سلسا كان أولى اه والظاهر أن هذا ينبغي على الخلاف في حد الحدث فن قال هو الخارج المعتاد على وجه الصحة والاعتقاد فالسلس عنده ليس بمحدث ومن لم يزد قيد على وجه الخ فهو عنده حدث فتأمل والله أعلم (كسلس مذى الخ) قول مب وهي رواية ابن المراتب وأبى محمد وفي رواية القرويين الخ همار وابتان في المدونة وبهذه الرواية التي درج عليها المصنف صدر ابن رشد في بيانه ونصه واختلف اذا كثر عليه ودأب به وتكرر من طول عزبة

دون تذكره قليل ان ذلك بمنزلة ما اذا

كثر عليه من ابردة لاشي عليه الا
انه يستحب أن يتوضأ لكل صلاة
وقيل عليه أن يغسل ذكره ويتوضأ
واجباً بمنزلة ما اذا وجد ذلك عند
التذكار والقولان قائمان من
المدونة من اختلاف الرواية فيها
قال في الرواية الواحدة وان كان ذلك
من طول عزبة اذا تذكر فدل ذلك
أنه اذا كثر عليه المذني من طول
عزبة دون أن يتذكر فلا شيء عليه
بمنزلة أن لو كان ذلك من ابردة وقال
في الرواية الاخرى وان كان ذلك
من طول عزبة أو تذكر فدل على أنه
اذا كثر عليه من طول عزبة فعليه
أن يغسل ذكره ويتوضأ بمنزلة
ما اذا وجد ذلك عند التذكار اه
وبالرواية الاولى صدر أيضاً عياض
في تنبيهاته وعليها اقتصر اللغوي
وكذا ابن أبي زئيم ونقله عن عبد
المالك تفسير المذهب ونقله عنه ابن
يونس وأقره ونصه قال ابن أبي زئيم
الذي عندي فحين استسكحه المذني
لطول عزبة أو لعلة وكان يخرج
منه على غير عارنة شهوة ولا تعرض
للاذفة فلا ينقض وضوءه وكذلك
فسره عبد الملك اه فالمصنف
ذهب على احدي الروايتين في
المدونة لا خارج عن مذهبها خلافاً
لطبي لـ كن مفهوم قولها اذا
تذكر أنه ان لم يتذكر فلا وضوء
عليه وظاهره سواء قدر على رفعه
أم لا وفي الجلاب ان قدر على رفعه
وجب الوضوء والا فلا اه وتبعه ابن
شاس وابن بشير والمصنف فجعلوه

بين أن يقدر على رفعه أولاً أصله لابن الجلاب وهو خلاف مذهب المدونة وخلاف
المشهور وبان ظاهره انه اذا لم يقدر على رفعه لا ينقض وان خرج عن تذكر وليس كذلك
لانه لا خلاف اذا خرج عن تذكر أنه ينقض مطلقاً تذكر أن التفصيل هو الذي شهره ابن
بشير وتبعه على ذلك نو قائلوا كونه تباع ابن الجلاب لتباعدة ابن شاس وابن بشير له جعله
تقييداً اه ونحوه لمب وزاد في الاعتذار عن المصنف ان مق ذكر عن بعضهم أنه
جعل له تقييد المدونة وان في نقله عن المازري ما يفيد أنه المذهب فاعتمده المصنف لذلك اه
قلت وفيما قالوه نظر لان المدونة فيها روايتان فالمصنف ذهب على احدهما لا خارج عن
مذهبها وبهذه الرواية صدر في التسيهات ونصه اقول في الذي عندي ان كان ذلك من عزبة
اذا تذكر خرج منه أو كان انما يخرج منه المرة بعد المرة فلا يغسل ويعيد الوضوء كذا
رويناه عن أبي محمد وكذا في كتاب ابن المراتب وعند غيره من عزبة أو تذكر يخرج منه
وبين الروايتين فرق وهو أنه على الرواية الاولى لا يوجب الوضوء في تكراره مع العزبة الا
اذا تذكر وعلى الرواية الاخرى يلزمه مع تكرره للأعزب وان لم يتذكر وقد اختلف
شيوخنا في هذا على مقتضى الروايتين واختلف المختصرون عليهم اه محل الحاجة منها
بلفظها وقد ذكر ابن رشد القولين وعزاها للمدونة وصدر أيضاً عار ج عليه المصنف
في رسم الوضوء والجهاد من سماع القرنيين من كتاب الطهارة مانصه وسئل مالك رحمه الله
فقل له أ رأيت رجلاً قد كثر عليه المذني فليس يفارقه منذ كذا وكذا سنة لا يفارقه أ يتوضأ
لكل صلاة قال بلغني أن سعيد بن المسيب كان يقول لو سأل على نخذي ما انصرفت فقل
لمالك ما تقول قلت قال أري أن يترك هذا ولا يلتفت اليه فان هذا من الشيطان وأرجو
أن يكون في تركه ذلك قطع له عنه وقد كان من مضى يذكره اذا كثر مثل هذا أن يترك
ويبتاهون به ولا يلتفت اليه قال وكان يقال ان الشيطان اذا لبس أن يطاع أو يهبد أتي
الانسان من هذا الوجه حتى يلبس عليه دينه قال القاضي هذا انما هو اذا كثر عليه المذني
ودام به من ابردة وقد اختلف اذا كثر عليه ودام به وتكرر من طول عزبة دون تذكر فقل
ان ذلك بمنزلة اذا كثر عليه من ابردة لاشي عليه الا أنه يستحب أن يتوضأ لكل صلاة
وقيل عليه أن يغسل ذكره ويتوضأ واجباً بمنزلة اذا وجد ذلك عند التذكار والقولان
قائمان من المدونة من اختلاف الرواية فيها قال في الرواية الواحدة وان كان ذلك من
طول عزبة اذا تذكر فدل ذلك أنه اذا كثر عليه المذني من طول عزبة دون أن يتذكر فدل
شيء عليه بمنزلة أن لو كان ذلك من ابردة وقال في الرواية الاخرى وان كان ذلك من طول
عزبة أو تذكر فدل على أنه اذا كثر عليه من طول عزبة فعليه أن يغسل ذكره ويتوضأ
بمنزلة ما اذا وجد ذلك عند التذكار اه منه بلفظه واقتصر اللغوي على الرواية الاولى
ونصه وقال مالك في المذني اذا كان من سلس من ابردة أو ما أشبه ذلك وقد استسكحه ودام به
فلا وضوء عليه وان كان من طول عزبة اذا تذكر خرج منه أو كان انما يجده المرة بعد المرة
فانه يغسل مابه ثم يعيد الوضوء اه منه بلفظه وجرم به ابن أبي زئيم ونقله عن عبد الملك
تفسير المذهب ونقله عنه ابن يونس وأقره ونص ابن يونس وقال ابن أبي زئيم الذي

تقييد الها وقد جزم بتفصيل الجلاب أبو اسحق التونسي وهو من شيوخ المدونة فلولا انه رآه تقييد الها لما

بحرم به وصرح الباجي بأنه المشهور
كافي ق وهو الاحوط للعبادة
فتأمله والله أعلم وقول مب
لاردة هو بكسر الهمزة والراء
كافي التنيها عن ثعلب وأي
عبيدة ويعقوب قال والفقيه
يقولونه بالفتح بحسبونه جمعاً اه
وفي الصحاح والاردة بالكسرة
معروفة من غلبة البرد اه وفي
القاموس الاردة بالكسر برد في
الجوف اه وقوله عن أبي الحسن
لا خلاف أنه يجب فيها الوضوء تبع
فيه طفي ونحوه قول ابن عرفة
ونقل ابن الحاجب العنونه
للتذكير لا عرفه اه قال غ
في تكميله وكأنه لم يتف على قول
أبي اسحق وإن كان لا يقدر على منع
نفسه من التذكار وقد رأى يترج
أو يتسرى حتى يزيل ذلك عن نفسه
فعليه الوضوء وإن كان لا قدرة له
على ذلك فهو مستسكح اه وقوله
عن ابن دقيق العبد فيها الوضوء على
المشهور الخ تشهد ابن دقيق العيد
انما هو في القادر لا في غيره ونصه
على نقل طفي ومقتضى كلام
المصنف أي ابن الحاجب أنه مهما
حصل لطول العزوبة أو لأجل
التذكير فالمشهور أنه يجب عليه
الوضوء ومقابل المشهور أنه لا يجب
الإجموعهما اه فصرح بأن
ذلك هو مقتضى كلام ابن الحاجب
وقد قال ابن عبد السلام الخلاف
انما هو في القادر لا كما يعطيه
ظاهر المصنف أي ابن الحاجب
اه وسلمه في ضيق وصر في
حواشيه وهو حقيق بالتسليم إذ

عندي فيمن استسكحه المذني لطول عزبة أو لعله وكان يخرج منه على غير مقارنة مشهورة
ولا تعرض للذة فلا ينتقض وضوءه كذلك فسر عبد الملك اه منه بلفظه وابن أبي زمنين
من رجال المدونة المتكلمين عليها والمختصرين لها وقد جزم بتفسير عبد الملك واعتمده
وقد جزم أبو اسحق التومني بتفصيل الجلاب مكانه المذهب وهو من شيوخ المدونة
المتكلمين عليها المعتمدين بما نقلها فلولا أنه رأى ذلك تقييداً لها ما جزم بذلك وأما شهر
ابن دقيق العيد فعارض بمثله وباقوى لقول الباجي في المشتق ما نصه فتقرر من هذا أن
ما خرج عن العادة وتكرر حتى تشق مرعاته دخل في باب السلس المعفو عنه ومن قول
مالك أن ما خرج من منى أو مذى أو بول على وجه السلس فإنه لا ينقض الطهارة خلافاً
لأبي حنيفة والشافعي والدليل على ما نقوله أن هذا مانع يجب به تلك الطهارة إذا خرج على
وجه الصحة فإذا خرج على غير وجه الصحة لم يجب به تلك الطهارة كدم الخيض وحكي
القاضي أبو الحسن في المرأة يخرج منها دم الاستحاضة المرة بعد المرة عليها الوضوء وإن كان
يتكرر عليها بالساعات استحب لها الوضوء قال ويخرج ذلك من قول مالك لابن القاسم فيمن
اعتراه المذني مرة بعد مرة عليه الوضوء إلا أن يستسكحه فظاهر قول أبي الحسن أن المذني
الخارج بغير لذة يجب به الوضوء الآن يكثر وهو خلاف المشهور ومن المذهب وانما حصل
شيء وخنا قول مالك في المذني يخرج المرة بعد المرة للذة لأن ذلك غالب حال المذني أن يخرج
للذة وأما ما يستسكح به وهو أن يخرج بغير لذة ولا سبب فلا يجب به الوضوء لأنه خارج على
غير الوجه المعتاد اه منه بلفظه واختصره ابن عرفة بقوله ما نصه الباجي ظاهر قول ابن
القصار يجب الوضوء بخروج دم الاستحاضة مرة بعد مرة الآن يكثر بالشاعة لقوله من
اعتراه مذني المرة بعد المرة وضاً الآن يستسكحه فيستحب لكل صلاة وجوب الوضوء من
المذني بغير لذة وهو خلاف المشهور وانما حاشاها الشيوخ على مذني اللذة اه منه بلفظه
ونقله غ في تكميله وسلمه وكلام ابن بشير يفيد أن ما ذهب عليه المصنف متفق عليه
ونقله القاشاني في شرح الرسالة وسلمه ونصه قال ابن بشير من كثر مذنيه أطول عزبة يمكن
رفعه بالتسري أو النكاح ففيه قولان المشهور وجوب الوضوء لأن قدرته على رفعه
تحققه بالمعتاد والشاذ مستوطه لأنه خارج على غير العادة فأشبهه من لا يقدر وقد يجزى
هذا على الخلاف فيمن ملك أن يملك حل بعد ما كأم لا اه محل الحاجة منه بلطفه فإنه
جعل موضوع الخلاف إمكان رفعه وعلل المشهور بقوله لأن قدرته على رفعه تحققه
بالمعتاد والشاذ بقوله لأنه خارج على غير العادة فأشبهه من لا يقدر وذلك صريح في أن من
لا يقدر خارج عن الخلاف لأنه ساقط الدليل والحجة للقول الشاذ ولا يحتج بخلاف فيه
وكذا قوله وقد يجزى هذا على الخلاف فيمن ملك أن يملك الخ فتأمله وكلامه هذا
والله أعلم هو مستند العلامة ابن عبد السلام في قوله عند قول ابن الحاجب وإن كثر المذني
للعزبة أو للتذكير فالمشهور الوضوء وفي قبول التداء قولان اه ما نصه الخلاف انما هو
في القادر لا كما يعطيه ظاهر كلام المصنف اه وسلمه في ضيق وصر في حواشيه وهو
حقيق بالتسليم وكيف يعقل أن يحجل كلام ابن الحاجب على ظاهره ويقال إن المشهور

نقض الوضوء به إذا كان لا يقدر على رفعه ولو لازم أكثر الزمان أو لم ينقطع أصلاً وفيه
 أن لازم أكثر من المشقة والخرج المرفوعين عن هذه الامة بنص الكتاب وصحح السنة
 ما لا يخفى وفيه أن دام عدم تأديء العبادة مع وجوبها عليه فهو تكليف بما لا يطاق وهو
 غير واقع شرعاً لجماعاً يلزم على نقضه في هذه الصورة وهي دوامه مع عدم القدرة على رفعه
 أحد أمور ثلاثة باطلة كلها لأن القائل بالنقض إذا كان يقول يلزمه أن يصلي به
 كذلك وفيه فعل الصلاة بغير طهارة وأما أن يقول يلزمه أن يؤخرها مع وجوبها عليه
 وينتظر ذهاب ذلك عنه إلى ما لا غاية له وقد عوت قبل ذهابه وأما أن يقول إن الصلاة تسقط
 عنه ما دام على تلك الحال وبطلان هذه الوجوه كلها واضح بالضرورة وأيضاً خلاف بينهم
 أنه إذا كان لا يبرء لم يقدر على رفعه أنه غير ناقض فأى فرق بينه وبين ما إذا كان لغزوبة
 ولم يقدر على رفعه من جهة المعنى لأن كلامهم ما خرج عن العادة من غير تسبب له فيه
 وصاحبه عاجز عن رفعه فهم ما فم سقط الوضوء في أحدهم اتفاقاً ووجب في الآخر على
 المشهور وفقاً له المصنف رحمه الله هو الراجح نقلاً وعقلاً فان قلت كلام المدونة على رواية
 أبي محمد ومن وافقه وكلام ابن أبي زئنين وغيره ممن احتجبت بكلامهم لا يصلح شاهداً
 للمصنف لأنهم لم يقيموا عدم النقض بما إذا لم يقدر على رفعه بل أطلقوا وقد أطلق في
 التلقين أيضاً ولم يفرق في المذنب ونصه فان كان البول والمذي خارجين على وجه السلس
 والاستسكاح فلا وضوء فيهما واجب اهـ منه بلفظه قلت استدلالنا به انما هو رد قول من
 قال انه سلك غير مذهب المدونة وغير المشهور في عدم النقض عند العجز عن رفعه ولا شك
 أن الاعتراض يسقط عنه بذلك وأيضاً ليس عدم النقض إذا قدر على رفعه صريحاً في كلام
 من ذكرنا بل انما يؤخذ من الإطلاق ولما عارض ذلك نصريح ابن بشير بأن المشهور
 النقض إذا قدر على رفعه لم يعول المصنف على تلك الدلالة وظهر له أن ما قاله ابن الجلاب
 تقييدها ووافق كما فعل بعضهم وصرح الباجي بأنه المشهور ونقله عنه ق وأقره ونصه ابن
 الجلاب أن أمكنه رفع سلس مذي بسكاح أو تسروجب الوضوء الباجي هذا هو المشهور اهـ
 بلفظه وبه جزم أبو إسحق وهو من رجال المدونة نقله عنه غ في تكميله وأقره وبأى نصه
 في التنييه الثالث وهو الاحوط للعبادة فلهذا المصنف في صنعه العجيب تأمل ذلك كله
 بانصاف (تنبيهات الاول) قول مب تبعاً لطفي ان ما قاله المصنف خلاف ما شهره
 ابن دقيق العيد عندي فيه نظر لأن من تأمل كلام ابن دقيق العيد وجدته متبرئاً من التشهير
 ونصه على نقل طفي ومقتضى كلام المصنف أي ابن الحاجب أنه مهم ما حصل لطول
 العزوبة أو لاجل التذكر فالمشهور أنه يجب عليه الوضوء ومقابل المشهور أنه لا يجب الا
 لمجوعهما اهـ محل الحاجة منه فكلامه صريح في أن ما ذكره هو مقتضى كلام ابن الحاجب
 فتأمل بانصاف (الثاني) قول مب وقال طفي ان ابن بشير شهره فيما قاله طفي نظر
 وان سلمه فان التشهير في كلام ابن بشير انما هو منصب على النقض إذا كان يقدر على رفعه
 لا على عدم النقض إذا كان لا يقدر على رفعه الذي هو محل التزاع نعم كلامه بغيره أن عدم
 النقض إذا كان متفق عليه وقد قدمنا كلام ابن بشير بآتم مما نقله طفي فراجعته متأملاً

لا يمكن حل الخلاف والتشهير على
 غير القادر على رفعه ولو لازم أكثر
 الزمان أو لم ينقطع أصلاً وقد اتفقوا
 على أنه إذا كان لا يبرء ولم يقدر على
 رفعه لا ينقض ولا فرق بينه وبين
 ما إذا كان لغزوبة ولم يقدر على رفعه
 من جهة المعنى ولذا قال ابن بشير
 من كثر مذي له طول عزبة يمكن رفعه
 بالتسري أو بالنكاح فالمشهور وجوب
 الوضوء لأن قدرته على رفعه تلحقه
 بالمعتاد والشاذ سقط لانه خارج
 على غير العادة فاشبه من لا يقدر
 وقد يجزى هذا على الخلاف فيمن
 ملك أن يملك هل بعد مال كأم لا
 اهـ فتأمل فانه صريح في أن من
 لا يقدر خارج عن الخلاف والله
 أعلم وقول ز عن ضيغ لم أر من
 فرق الخ مفراد ضيغ انه لم يرد ذلك
 لمن قبل ابن بشير بدليل انه نقل
 كلام ابن شام في حكاية القولين في

والله أعلم* (الثالث) نقل طي عن أبي الحسن أنه لا خلاف إذا تذكروا أنه ينقض الوضوء وتبعه قوم ومب وسلوا الاتفاق المذكور ونحوه قول ابن عرفة ما نصه ونقل ابن الحاجب العفوة عنه للتدكير لا عرفه اه لكن غ نقل كلام ابن عرفة وقال عقبه ما نصه كأنه لم يقف على قول أبي إسحق أن كان لا يقدر على منع نفسه من التدكير وقدر أن يتزوج أو يتسرى حتى ينزل ذلك عن نفسه فعليه الوضوء وان كان لا قدرة له على ذلك فهو مستسكح اه منه بلفظه والله أعلم* (الرابع) ما ذكرنا من الاحتجاج بكلام أبي الوليد الباجي إنما هو من أجل أنه يفيد أن المشهور أنه لا نقض إذا لم يقدر على رفعه الذي هو محل اعتراض طي ومن تبعه على المصنف لأن كل الوجوه لأن ما شره في بعض الصور مخالفا لما شره المصنف فيها يدرك ذلك بآمله وقول ز والبول كالمذي الخ الاعتراض على المصنف بكلام ابن بشير ظاهر يبادي الرأي والظاهر أن المصنف لم يخف عليه كلام ابن بشير لأنه نقل كلام ابن شام في حكاية القولين في المذي وسببهما ثم قال ونحوه لابن بشير فهذا نص يرجح منه بأنه وقف على كلام ابن بشير في المذي وكلامه في البول متصل به وانما مراده والله أعلم أنه لم يرهما منصوصين لا قدم من ابن بشير وصدق رضى الله عنه في ذلك فاني قد رجعت ما أمكنني مراجعته من كتب أهل المذهب عن تعرض منهم للكلام على الاسلاس فلم أجد أحدا منهم ذكر المداواة في البول وما أشبهه لانصا ولا تخريجا كالمداوة وشروها عياض وأبي الحسن وابن ناجي و غ والعقبة وشروها البيان والتحصيل والمجموعة بواسطة الرسالة وشروها الاالقشاني (٣) لكن ذكر كلام ابن بشير فقط والجلاب والتلقين والاستدكار لا يعمرون بواسطة المشتق واللغوي وابن بونوس والاحكام الكبرى لابن العربي والمقدمان لابن رشد ولهذا والله أعلم لم يعرج ابن عرفة على كلام ابن بشير بحال وابن بشير لم يصرح بان ما ذكره منصوص فيحتمل أن يكون ذلك تخريجا ويؤيد ذلك عدم تعرضي من ذكرنا من فحول المذهب وحفاظه المعتنين بنقل الغريب على ذكره بحال وقد قال مب نفسه ان المذي اذا كان لعله لا ينقض الا ان فارق أكثر وظاهر كلامهم قدر على رفعه أولا اه والبول مساو له فان قلت وبه أنه تخريج فيأمنع من صحته قلت يمنع منه أمور أحدها أن وجوب التداوى في المذي لطول عزيمة انما عزوه للجلاب وهو انما ذكر وجوب رفعه بشي خاص وهو النكاح أو التسرى وألحق غيره بالصوم لمن لا يشق عليه ولم يذكر وجوب المداواة بغير ذلك فلا يمكن قياس البول على المذي لطول عزيمة لأنه ان أريد مداواته بأحد الثلاثة فلامعنى لذلك وان أريد بغيرها فالمدواة بالغير لم يذكرها في المذي فكيف يتأق القياس ثانياها أن عزيمة مداواة المذي لطول عزيمة بأحد الثلاثة محقة باخبار الصادق المصدوق صلى الله عليه وسلم بذلك في الحديث الصحيح وعزيمة مداواة البول مثل ابلاغ الاطباء غير محقة ثالثها أن من به عزوبة وله قدرة على التسرى أو النكاح يستحب له فعل أحدهما وان لم يكن به سلس لرجاء النسل ولتحصين نفسه من تعلقه بما لا يحل وكذا من عجز عنها ولم يشق عليه الصوم أمر به لتحصين نفسه أيضا وليس مداواة البول ونحوه كذلك بالنظر لذاته وكونه عمله بل الصبر عليها أولى

اليه وليس مداواة البول ونحوه كذلك بالنظر لذاته وكونه علة بل الصبر عليه أولى فقد
كان عمران بن حصين رضي الله عنه منطلق البطن زماناً طويلاً وكانت تسلم عليه الملائكة
فلما كسوى لأجل ذلك تركت السلام عليه حسب ما هو معلوم ولا يلزم من طاب فعل شيء
لتحصيل مصلحة فعله مطلوب بدون تركه مكروه أو خلاف الأولى طاب فعل شيء تركه غير
حصولها أولى رابعها أن التزوج والتسرى ممن طلبا منه له فيما منفعة الاستمتاع وإن لم
ينقطع عنه والصوم له منفعة حصول الثواب الذي لا يعلم قدره إلا الله بشهادة الأحاديث
المتفق على صحتها بخلاف سلس البول فقد يدل في علاجه المال الكثير ولا ينفذ طبع عنه
فيضيع ذلك المال بالافائدة وقد نصوا على أن من لم يجد الماء إلا بئناً عالاً أنه ينتقل إلى
التيمم ولو وجد عنده ما يشتر به فاضلاً عن حاجته باضعاف مضاعفة مع أنه لو بذل ذلك
التمن في الماء لتحقيق مصلحة لم يرق أو يغصب فكيف تجب عليه المداواة والغالب
أن ما يذله فيها أكثر من الماء بكثير خامسها أن كلام ابن الجلاب الذي هو الأصل في هذا
الباب يأتي قياس البول على المذي لطول عزبه لأنه قال مانصه ومن سلس منيه أو مذي
أو بوله فلا وضوء عليه ولا غسل ويستحب له الوضوء لكل صلاة ومن سلس منيه لشهوة
متصلة أو طول عزبه يمكن رفعها بالتسرى أو النكاح فعليه الوضوء لكل صلاة اه منه
بلفظه ونقله اللخمي وابن يونس وغيرهما فذكره البول والمذي لبردة أو لأن المذي لطول
عزبه يحكمين مختلفين دليل واضح لما قلناه ومن أقوى الأدلة على أنه لا تجب مداواة
البول ونحوه من الأسلاسل تشبيه أهل المذهب إياها بدم الاستحاضة واحتجاجهم
بحديثها قال أبو بكر بن العربي في أحكامه الكبرى مانصه قال علماؤنا إن الخارج إذا
كان على غير المعتاد لم يتعلق به نقض الوضوء وصار داء والدليل عليه سقوط اعتبار دم
الاستحاضة لأجل أنه دم علة اه منها بلفظها وقال ابن يونس مانصه فذهب مالك في كل
ما خرج من السيلين على غير العادة مثل سلس البول أن ذلك لا ينقض الطهارة خلافاً لابن
حنيفة والشافعي أقوله صلى الله عليه وسلم في المستحاضة فصل وان قطر الدم على الحصى
اه منه بلفظه مختصراً وتقدم استدلال الباقي بذلك أيضاً فراجعوه وذلك يدل لما قلناه
إذا علم أحدنا قال بوجوب مداواة دم الاستحاضة ولا يتوقف العفو عنه على ذلك فتأمل
ذلك كله بالنصاف وقول ز وظاهره كابن الحاجب وابن بشير ولو تسبب في حصوله أصله
لعج ونصه وههنا أمور الأول السلس الذي لا يقدر على رفعه يفصل فيه التفصيل الذي
أشار إليه المصنف ولو تسبب في حصوله ابتداء كما هو ظاهر المصنف وغيره كابن شماس وابن
الحاجب اه منه بلفظه وهو غير صحيح قال ابن الجلاب مانصه وإذا أمذى صاحب السلس
بالعلة مذياً لشهوة فعليه الوضوء وكذلك إذا بال صاحب سلس البول بول العادة فعليه
الوضوء اه منه بلفظه ونقله ابن يونس والقلشاني وسماه وقال الباقي مانصه ومن
به سلس البول فإنه يجب عليه الوضوء إذا تعد البول كالذي به سلس المذي لا يجب عليه
الوضوء حتى يقصد اللذة بأن يلاعب فيخرج منه المذي للذة وروى معنى هذا على بن
زياد عن مالك وجهه أنه خارج على المعتاد والله أعلم اه منه بلفظه ورواية على التي

أشار إليها في المجموعة ونصها قال علي عن مالك في الذي يقطر البول لا ينقطع عنه أنه لا وضوء عليه إلا أن يتعمد البول اه بلفظه على نقل الامام الأبار في حاشيته وقال في القوانين مانصه وإذا أمدى صاحب السلس أو بالبول العادة وجب عليه الوضوء ويعرف ذلك بأن مذى العادة بشهوة وبول العادة منتن ويمكن أمساكه اه منها بلفظها وفي نوازل الطهارة من المعيار من جواب للعلامة مق مانصه فان السلس التي يسقط بها الوضوء هي التي لا يكون لصاحبها تسبب في آخرها وأما أن تسبب صاحب السلس في خروج الحدث اختيارا منه فان وضوءه ينقض قولاً واحداً اه منه بلفظه * (فوائد * الأولى) * قول المدونة وغيرها لا بردة قال عياض في تنبيهاته مانصه قوله ان استعمله من ابردة كرغلب في الفصح وأبو عبيد في المصنف هذا الحرف بكسر الهمزة والراء وكذا قال يعقوب في الاصلاح وغيره قال يعقوب ولا يقال ابردة بالفتح قال واردة الثرى برده واردة الغيث مثله والفقهاء يقولونه بالفتح بحسبونه جمعاً اه منها بلفظها وفي الصحاح والابردة بالكسرة معروفة من غلبة البرد اه منه بلفظه وفي القاموس والابردة بالكسرة برد في الجوف اه منه بلفظه * (الثانية) * قال في التنبيهات أيضاً مانصه وسلس البول يسلس بكسر اللام في الماضي وفتحها في المستقبل ومعناه اتصل جريه ومنه السلسلة لاتصال بعضها ببعض وسلسلة الرمل والبرق مستطيلهما اه منها بلفظها وقال مق وسعى سلسا لخروجه بسهمولة لعدم أمساكه اه انظر بقيقه * (الثالثة) * قول المدونة كغيرها الطول عزبة هو بضم العين المهملة وسكون الزاي ويقال عزوبة بضم العين ففي القاموس مانصه العزب محركة من لأهل له كالعزابة والعزيب ولا يقال أعزب أو هو قليل الجمع أعزاب وهي عزوبة وعزب والاسم العزبة والعزوبة مضمومتين والفعل كنصر وتعزب ترك النكاح اه منه بلفظه * (تنبيه) * قوله الجمع أعزاب كذا وجدته فيما وقفت عليه من نسخته بالهمزة أوله وهو جار على القياس وهو خلاف ما وجدته في نسختين من صحاح الجوهري ونصه والعزاب الذين لا أزواج لهم من الرجال والنساء قال الكسائي العزب الذي لا أهل له والعزبة التي لا زوج لها اه محل الحاجة منه بلفظه فجعله بضم العين وشذ الزاي وصرح بذلك في المصباح مع توجيهه ونصه وعزب الرجل يعزب من باب قتل عزبة وزان غرفة وعزوبة اذا لم يكن له أهل فهو عزب بفحمتين وامرأة عزب أيضاً وجمع الرجل عزاب باعتبار بناءه الاصل وهو عزاب مثل كافر وكفار اه محل الحاجة منه بلفظه (لان شق) قول ز وانظر في عج جواب اللخمى عن كذا توضحاً انتقض وضوءه الخ جوابه أنه يتم وردها بنسب بآن ما يخرج منه غير ناقض قال ح ومثله للابناني وهو الظاهر وسيأتى في كتاب الصلاة عند قول المصنف في فصل القيام كخروج ربح أن في قول محمد فيمن لا يملك خروج الربح اذا قام ان القيام يسقط عنه نظر فان خروج الربح على هذا الوجه سلس لاوجب الوضوء وسيأتى في باب التيمم عن الطليطلي عند قول المصنف ذو مرض ما يساعد كلام اللخمى اه وسلمه تو ومب وفيه نظر من وجوه أحدها انه جعل ماللاً بياني وماللاً للخمى وابن بشير متواردان على محل واحد وأن ماللاً بياني شاهد لابن بشير وليس كذلك اذ لا مشابهة بين

مسئلة الايباني ومسئلة اللخمي وابن بشير بحال ونظيره لك ذلك بنقل كلامه في ق وسئل
 الايباني عن تأخذه على تكبير ونحوه لا يستطيع حبس الريج فقال هو عزلة سلس البول
 والمذى لانه ربما استرخت مواسكهما اه منه بلفظه فليس في كلامه ما يفهم منه ولو بالتلويح
 ان الريج لا يخرج منه الا اذا توضع كما هو موضوع الخلاف بين اللخمي وابن بشير بل قوله
 لا يستطيع حبس الريج صريح في أن ذلك حاله ودأبه مطلقا والمقصود من جوابه تسوية
 سلس الريج بسلس المذى والبول المنصوص عليهم في المدونة وغيرهما على هذا أتى به في
 صحيح شاهد افانه قال عند قول ابن الحاجب ان لازم أكثر الزمان استحباب الا في برد وشبهه
 الخ بعد أن ذكر أقسام السلس الاربعة التي ذكرها هنا في مختصره ما نصه وهذا التقسيم لا
 يخص حدثا دون حدث وقد قال الايباني فيمن يجوفه على أو شخ استنكبه الريج انه كالبول
 اه منه بلفظه وقد نقله ح نفسه ولم يتنبه له وبهذا ماع التامل والانصاف يعلم أن مسئلة
 الايباني ليست من مسئلة اللخمي في ورود ولا صدور وذلك ظاهر غاية الظهور والعجب من
 استدلال ح بكلام الايباني لابن بشير ومن تسليم تو ومب ذلك له من غير تكبير والعلم
 كله للعلم الخبير ثانيا انه جعل مسئلة اللخمي هذه مساوية لمسئلة محمد الانية في فصل
 القيام والزمنة أن يقول بقوله وليس له ذلك بل لازم لوضوح الفرق بينهما ويتضح لك ذلك
 قريبا شاء الله ثالثا انه رجع مالا بن بشير على ما لللخمي مع أن ما لللخمي هو الذي رجحه
 المحققون واتصروا له وقد رجحه ابن عرفة باقتصاره عليه ونصه وأفتى اللخمي فيمن ان
 توضع أحدث في صلاته وان تيمم فلا بأنه يتيمم اه منه بلفظه وكذا نقله غ في تكميله
 ونصه اللخمي أفتيت فيمن ان توضع أحدث في صلاته وان تيمم فلا بأنه يتيمم اه منه بلفظه
 فسلماء مع ما لم يرجع على مالا بن بشير بحال وفي نوازل الطهارة من الميعار ما نصه وسئل أبو
 القاسم البرزلي عن قول الاممي سئلت عن رجل ان توضع تسلم له صلاة حتى تنقض
 طهارته وان تيمم لا يحدث له شيء حتى يقضى صلاته فرأيت أن صلاته بالتيمم أولى فأشكل
 ذلك على السائل بسبب أن خروج الحديث عند المسئلة للماء وعدم خروجه مع ترك
 المسئلة دليل على أنه خارج على غير الصحة والاعتقاد وكلما كان هكذا فكيف يتقضى على
 أصل المذهب نعم جوابه يجزى على قول ابن عبد الحكم في الذي لا يملك خروج الريج منه
 ان صلى قائما صلى جالسا فأجاب الذي ثبت كونه من السلس غير ناقض هو السلس الذي
 لانه كالك للمكلف عنه على الوجوه التي ذكرها ولا حيلة في رفعه ولا طهارة تسلم معه وأما
 مسئلة اللخمي فليس الكاش فيها بهذه الحثية لان المكلف ان لم يتسبب فيه لم يقع فيمكن له
 ثبوت الطهارة الترابية مع سلامته منه والسلس الذي ذكره لا يمكن ذلك فيه ولا أقل من
 أن يكون هذا من بحال ما ذكره ان لم يكن تاما ولا يمكن قياس مسئلته على المسئلة المشهورة
 لقيام القارق الذي ذكرناه والله أعلم اه منه بلفظه وفيه أيضا متصلا به ما نصه وسئل
 سيدي محمد بن خرزوق عن سؤال اللخمي المذكور أعلاه بنص السؤال حرفا حرفا وفيه
 زيادة على الاول بعد ختمه وهو قول السائل لا ترى واحدا من الاشياخ منذ تليذه المازرى
 الى هم حرا تعقب قوله في هذه النازلة وفيه ما رأيت فأجاب جواب الشيخ صحيح لا ينبغي أن

وابن بشير في ق سئل الايباني
 عن تأخذه على التكبير ونحوه
 لا يستطيع حبس الريج فقال هو
 بمنزلة سلس البول والمذى لانه ربما
 استرخت مواسكهما اه وأيضا
 فان كلامه يقتضي ترجيح مالا بن
 بشير مع أن ما لللخمي هو الذي رجحه
 المحققون واتصروا له واقتصر عليه
 ابن عرفة وغ في تكميله وفي
 نوازل الطهارة من الميعار عن البرزلي
 ومق ترجيح ما لللخمي وتوجيهه
 بآتم وجهه وأوضحه الآن مق
 اختار الجمع بين الوضوء وتيمم انظر
 نصهما في الاصل (من مخرجه)
 قول مب ولا يصح رجوع ضميره
 للخارج الخ فقلت بل يصح والضمير
 في الحقيقة عائذ على ال والتقدير
 وهو الشيء المعتاد الذي خرج من
 مخرجه أي مخرجي ذلك الشيء
 المعتاد فقام له وعلى أن الضمير
 للمتوضي فالإضافة عهدية (المعدة)

يتعقب كما جرى عليه الاشياخ ووجه ما رأى رحمه الله أن هذا لم تمكنه الطهارة المائية مع وجود الماء وأمكنته الترابية فتعين في حقه أصله الذي يعلم عادة أنه يحصل له مرض عند مس الماء والمريض الذي لا يقدر على مس الماء وغيرهما ممن يتيم مع وجود الماء لحصول حالة تنزل وجود الماء في حقه منزلة عدمه كالحاضر الصحيح يخشى فوات الوقت على المشور وغيره وإن كان قياسه على الاول أنسب بجماع أن هذا ضرر بين ينشأ عن مس الماء الآن الاول ضرر بدني وهذا ديني إن لم يكن دينيا وبدينا وعلى كل تقدير فهو من قياس الاخرى ثم قال والتحقيق أن ما يحصل للمتوضي في هذه المسئلة إنما هو مرض لأن تلك الحالة ليست حالة الاصحاء وإذا انتفت الصحة فليس المرض لأنهم من الضدين اللذين لا واسطة بينهما ثم قال وأيضا الأمر باستعمال الماء في قوله تعالى إذا قمتم إلى الصلاة اغسلوا رءوسكم إلى غير ذلك لا يرفع الحدث لأن معناه محدثين واستعماله هنا على ضد ذلك لأنه يحصل للحدث فلا يؤمر به ويكون حينئذ بمنزلة من لا يقدر على استعمال الماء لرفع الحدث بل هو هو ثم قال وقد يشبهه البحث في هذه المسئلة البحث في مسئلة الماء على خوف أن تعلقت به نجاسة ولا مائة فانه يجزعه وإن أدى إلى ابطال وضوئه ويصل إلى التيم لانهم إذا أبطأوا وضوئهم اكتفوا بالتيم لتحصيل اجتناب مانعية النجاسة مع الاختلاف في شرطية تجنبها في الصلاة فلم لا يكتفون بالتيم لاجتناب مانعية الحدث المتفق على طلب اجتنابه وشرطية التلبس بضده فيها وهذا أيضا على أن ما يخرج على وجه السلس حدث وقد يقال إن الشبهة بين المسئلتين أخص من هذا الكن إذا كان الحدث الذي سأل عنه هذا السائل حدث البول ونحوه لأنه حينئذ يكون استعمال الماء سببا في حصول النجاسة واستعمال التراب يؤمن معه ذلك وقد قدموا استعمال التراب للسلامة من النجاسة في مسئلة الخف فليقدم ههنا للسلامة من ذلك ثم قال وأما قولكم نعم يجزى جوابه على قول ابن عبد الحكم فإن فيه ابجا نابطول تتبعها من جهة تصحيح القياس والتظير وما ردد عليه من الاعتراضات اه محل الحاجة منه بلانظرة ولم يبين البحث الذي أشار اليه في صحة القياس على مسئلة ابن عبد الحكم وقد أشار اليه البرزلي في جوابه السابق بقوله لقيام الفارق الذي ذكرناه والفارق الذي ذكره هو قوله قبل هو السلس الذي لا انفصالك للمكلف عنه الخ وايضاح ذلك أن مسئلة ابن عبد الحكم خروج الریح فيها المطلق للقيام يعني أنه مهما قام خرج منه الریح لا لقيام مقيد بكونه للصلاة فقط فلا ترد على النجوى لأنه لو ترك القيام للصلاة لا تنقض طهارته بالقيام لغيرها الذي لا مندوحة له عادة عنه إذا القيام المطلق من الضرورات التي لا بد منها للإن لا قدرة له عليه كالمقعد وشبهه فإذا كان انتقاض الطهارة يحصل بكل قيام والحالة أن القيام يتكرر منه لا ضرورة اليه في كثير من أموره الدينية والدنيوية ومنه ما هو واجب عليه عينا صار ذلك من جملة الاسلام التي لا انفصالك للمكلف عنها وليست مسئلة النجوى كذلك هذا بيان ما أشار اليه وهو واضح لمن تأمل وأنصف وبذلك كله تعلم ما في كلام ح ومن تبعه والكمال لله تعالى (تنبيهان * الاول) قال ابن مرزوق أثناء جوابه المتقدم مانصه والذي اختاره في مسئلة النجوى الجمع بين الوضوء والتيم لان حالة السائل

قلت هي موضع الطعام قبل أن يفسد إلى الامعاء وهي بمنزلة الكرش للحيوان ووجه ما عذب بكر ففتح كما في التسهيل واسم جمعها معد بفتح فكسر قال الدميري في شرح المنهاج وادعى النووي أن المراد بالمعدة السرة والمعروف أنها المكان المنخفض تحت الصدر إلى السرة كذا ذكره النقهاء والاطباء والغويون اه (وبسببه) قلت قال ح السبب في اللغة الجبل ومنه قوله تعالى فلم يدب سبب إلى السماء أى فلم يدب جبل إلى سقف بيته فان السقف يسمى سما له لوه ثم استعمل السبب في علة الشيء المؤدية اليه والسبب في عرف الفقهاء في نواقض الوضوء هو ما أدى إلى خروج الحدث اه وفي المصباح السبب الجبل ثم استعمل لكل شيء يتوصل به إلى أمر من الأمور اه ومنه قوله تعالى وآتيناه من كل شيء سبيأى طريقا يوصله إلى مراده

قوله الصفتى كذا في الاصل بصاد مهملة ومنه فوقيمة في غير موضع والذي في القاموس انها سقط بالسين والطاء وسبقه ياقوت في معجمه وسردها البلدان المسماة بسقط وليس فيهما صفت بالصاد والتاء كنه معجمه

(وان بنوم) قول ز وهو قول التادلي قال ج ما قاله التادلي هو الصواب اه قلت بل ما لا ين عمر هو الذي ارتضاه الشيخ زروق واستظهره ح واقتصر عليه ابن تركي في شرحه على العشاوية وقال الصقفي انه المعتمد لان من غاب عقله في حب الله يقط القلب والنفوذ فانه في حالة هي غاية الطهارة بخلاف النائم فان قلبه ليس مستيقظا اه قال بعضهم ولهؤلاء لا تقسط وحظ من قوله صلى الله عليه وسلم تنام عيناى ولا ينام قلبي وقول مب فالنبي متعين ثم قال والصواب نسخة ينفك بالاثبات الخ الظاهر ان الاشارة في قول ز والظاهر ان هذا ان كانت راجعة للنقل فالصواب النقي (١٨١) وان كانت راجعة للغيف فالصواب الاثبات

(لاخف) يفهم منه بالاحرى انه اذا صنع للنوم ولم يتم أنه لا ينتقض وضوءه وفي تبصرة الغمى مانصه وقال مالك في مختصره ما ليس في المختصر فيمن تصنع للنوم ثم لم يتم انه يتوضأ وقال ايضا في كتاب آخر في مسافر قدم سفرته ليفطر ثم علم انه لا ماء معه فلم يفطر استحب له القضاء ولا يرى على واحد من هذين شيئا لان هذا انما يؤى أن يفطر بالاكل فلم يفعل وأراد الآخر أن ينتقض طهارته بالنوم فلم يتم ولو وجب انتقاض الطهارة لهذا لوجب على من أراد أن يصيب أهله فلم يفعل الغسل اه وقال ابن عرفة روى ابن شعبان من تصنع للنوم فلم يتم توضأ وابن عبدوس من قدم ما يفطر في سفر ففقد الماء فأتم صومه استحب قضاءه وضعفهما اللخمى بأنهما انما أرادا النقض فلم يفعلوا ولو وجب لغسل من أراد الوطء فكف المازري والتزامه كمنكر شرعا اه منه بلانظنه * (فائدة) قال الواوغي عند قول المدونة ومن نام جالسا أو راكبا الخطوة ونحوها فلا وضوء عليه الخ مانصه قال صاحب الرقم النوم والنعاس والسنة متقاربة وقال عن بعض شيوخه انها تفترق باعتبار محالها ففعل النعاس والسنة الرأس ومحل النوم القلب قال واعترضت عليه بقوله صلى الله عليه وسلم تنام عيناى ولا ينام قلبي فأجاب بأن ذلك على سبيل الازدواج والمشاكل اه منه بلانظنه ونقل غ في تكميله بعضه بالمعنى وقال عقبه مانصه قلت التحقيق قول الامام المازري قال المفضل السنة في الرأس والنوم في القلب يشير الى أن أوائل النوم التي هي النعاس انما تغمر الحس الذي بالرأس فاذا نقل النوم غمر الحس الذي في القلب وهو أصل هذه الاحساس عند بعضهم وقد أشار عليه السلام الى هذه الجملة بقوله ان عيني تنامان

المدكور وان كان الراجح معها التيمم كما قدمناه الآن ما ذكرتموه فيمن البحت وشبهه بوجوب شكا هل هو من أصحاب السلس الذي يسقط في حقهم الوضوء أم لا اه محل الحاجة منه بلفظه * (الثاني) قوله على أن ما يخرج منه على وجه السلس حدث وقد يقال الخ كذا وجدته في عدة نسخ والظاهر انه سقط منه شيء وان أصله حدث الريح بدليل قوله بعد حدث البول ونحوه ويحتمل أن يكون لفظ حدث أراد به الريح لتفسير أبي هريرة الحديث به في حديث الصحيحين وغيرهما والله أعلم (وان بنوم نقل) قول ز وظاهره أيضا النقض بزواله بحب الله وهو قول التادلي الخ قال شيخنا ج ما قاله التادلي هو الصواب اه * (تنبيه) يفهم من قوله لاخف انه اذا تصنع للنوم ولم يتم انه لا ينتقض وضوءه لانه اذا لم ينتقض بالنوم الخفيف فأجرى بالتصنع للنوم وفي تبصرة الغمى مانصه وقال مالك في مختصره ما ليس في المختصر فيمن تصنع للنوم ثم لم يتم انه يتوضأ وقال ايضا في كتاب آخر في مسافر قدم سفرته ليفطر ثم علم انه لا ماء معه فلم يفطر استحب له القضاء ولا يرى على واحد من هذين شيئا لان هذا انما يؤى أن يفطر بالاكل فلم يفعل وأراد الآخر أن ينتقض طهارته بالنوم فلم يتم ولو وجب انتقاض الطهارة لهذا لوجب على من أراد أن يصيب أهله فلم يفعل الغسل اه منها بلانظنها وقال ابن عرفة مانصه روى ابن شعبان من تصنع للنوم فلم يتم توضأ وابن عبدوس من قدم ما يفطر في سفر ففقد الماء فأتم صومه استحب قضاءه وضعفهما اللخمى بأنهما انما أرادا النقض فلم يفعلوا ولو وجب لغسل من أراد الوطء فكف المازري والتزامه كمنكر شرعا اه منه بلانظنه * (فائدة) قال الواوغي عند قول المدونة ومن نام جالسا أو راكبا الخطوة ونحوها فلا وضوء عليه الخ مانصه قال صاحب الرقم النوم والنعاس والسنة متقاربة وقال عن بعض شيوخه انها تفترق باعتبار محالها ففعل النعاس والسنة الرأس ومحل النوم القلب قال واعترضت عليه بقوله صلى الله عليه وسلم تنام عيناى ولا ينام قلبي فأجاب بأن ذلك على سبيل الازدواج والمشاكل اه منه بلانظنه ونقل غ في تكميله بعضه بالمعنى وقال عقبه مانصه قلت التحقيق قول الامام المازري قال المفضل السنة في الرأس والنوم في القلب يشير الى أن أوائل النوم التي هي النعاس انما تغمر الحس الذي بالرأس فاذا نقل النوم غمر الحس الذي في القلب وهو أصل هذه الاحساس عند بعضهم وقد أشار عليه السلام الى هذه الجملة بقوله ان عيني تنامان

والنعاس والسنة متقاربة وقال عن بعض شيوخه انها تفترق باعتبار محالها ففعل النعاس والسنة الرأس ومحل النوم القلب قال واعترضت عليه بقوله صلى الله عليه وسلم تنام عيناى ولا ينام قلبي فأجاب بأن ذلك على سبيل الازدواج والمشاكل اه ونقل غ في تكميله بعضه بالمعنى وقال عقبه قلت التحقيق قول الامام المازري قال المفضل السنة في الرأس والنوم في القلب يشير الى أن أوائل النوم التي هي النعاس انما تغمر الحس الذي بالرأس فاذا نقل النوم غمر الحس الذي في القلب وهو أصل هذه الاحساس عند بعضهم وقد أشار عليه الصلاة والسلام الى هذه الجملة بقوله ان عيني تنامان

ولا ينام قلبي فأشار إلى اختلاف محل النوم في حال خفته من حال ثقله اه **قلت** وفي تفسير أبي السعود عند قوله تعالى لا تأخذوه سنة ولا نوم مائنه السنة ما تقدم النوم من الفتور والنوم حالة تعرض للحيوان من استرخاء أعصاب الدماغ من رطوبات الابخرة المتصاعدة بحيث تقف المشاعر الظاهرة عن الاحساس رأسا اه ونحوه للكركي ونصه على نقل الشيخ الجبل والسنة ما تقدم النوم من الفتور مع بقاء الشعور وهو المسمى بالنماس والنوم حالة تعرض بسبب استرخاء أعصاب الدماغ من رطوبة الابخرة المتصاعدة فتمنع الحواس الظاهرة عن الاحساس رأسا وقد يعرض هذا من المرض كالانحما والغشى ولا يسمى في العرف نوما والاولى أن يعتبر قيد آخر في التعريف وهو ان يمكن ايقاظ صاحبه اه وفي المصباح والنوم غشية ثقيلة تهجم على القلب تقطعه عن المعرفة بالاشياء ولهذا قيل هو آفة لان النوم أخو الموت وقيل النوم من يل للنفوة والعقل وأما السنة ففي الرأس والنعاس في العين وقيل السنة هي النعاس وقيل السنة ربح النوم تدور في الوجه ثم تنبعث الى القلب فينعس الانسان فينام اه وفي فقه اللغة للشعالبي رحمه الله ان أنواع النوم عشرة النعاس ثم الوسن ثم الترنيق ثم الكرى ثم التغييف ثم الانغفاء ثم التهويم والتجماع ثم الرقاد ثم الهجود والهجوم ثم التسبيخ اه (ولمس الخ) قول مب ثم ذكر رأى ح عن الذخيرة الخ فيه أن ح لم يجزم بان ما نقله عن الذخيرة خلاف ما ليعاض بل جعله محتملا لان يكون وفاقا وان لازائده من الناسخ ومحتملا لان يكون خلافا ونصه فيحتمل أن تكون لازائده من الناسخ ويكون التعليل للقول الاول ويحتمل أن يكون التعليل للقول الثاني ولا يعترض على ما قاله القاضى والمازرى بفرج الصغيرة فان فرج البهية مظنة اللذة أكثر من فرج الصغيرة والله أعلم اه وفي كلامه ميل الى ترجيح ما ليعاض والمازرى وما نقله مب بواسطة مق عن ابن الجلاب هو كذلك فيه ونصه ولا يجب من سلس بول ولا منى ولا دود ولا من دم خارج من قبل أو دبر ولا حصى ولا قي ولا قلنس ولا رعا ولا حجامه ولا فصد ولا من يسير نوم ولا قهوة في صلاة ولا من شئ خارج من غير

أخص من المس قال فلا يقال لمن مس شيئا لمسه إلا أن يكون مسه ابتغاء معنى ما يطلبه فيه من حرارة أو برودة أو صلاية أو رخواة أو علم حقيقة قال الله تعالى ولو نزلنا عليك كتابا في قرطاس فلمسوه بأيديهم - م الآية ألا ترى أنه يقال تماس الحجران ولا يقال تلامسا كما كانت الإرادة والطلب مستحيلة منهما وقال تعالى وإن المسنا السماء أى طلبناها وفي الحديث التمس

ولا ينام قلبي فأشار إلى اختلاف محل النوم في حال خفته من حال ثقله اه منه بلفظه (ولمس يلتذ صاحبه به عادة) قول مب ثم ذكر رأى ح عن الذخيرة خلاف ما ليعاض فرج البهية الخ فيه نظر ظاهر لان ح لم يجزم بان ما نقله عن الذخيرة خلاف ما قاله ليعاض بل جعله محتملا لان يكون وفاقا وان لازائده من الناسخ ومحتملا لان يكون خلافا ونصه فيحتمل أن تكون لازائده من الناسخ ويكون التعليل للقول الاول ويحتمل أن يكون التعليل للقول الثاني ولا يعترض على ما قاله القاضى والمازرى بفرج الصغيرة فان فرج البهية مظنة اللذة أكثر من فرج الصغيرة والله أعلم اه وفي كلامه ميل الى ترجيح ما ليعاض والمازرى وما نقله مب بواسطة مق عن ابن الجلاب هو كذلك فيه ونصه ولا يجب من سلس بول ولا منى ولا دود ولا من دم خارج من قبل أو دبر ولا حصى ولا قي ولا قلنس ولا رعا ولا حجامه ولا فصد ولا من يسير نوم ولا قهوة في صلاة ولا من شئ خارج من غير

ولو خاتما اه وهو راجع الى ما يقوله أهل علم الكلام والبيان من ان اللمس هو القوة المشبوهة في جميع البدن تدرك بها الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة والخشونة والملاسة واللين والصلابة والخفة والثقيل وما يتصل بها كالبلة والجفاف واللزوجة والهشاشة واللطافة والكثافة وغير ذلك عند التماس والاتصاف وقول ز من بالغ لامن صغير ولو مرهما الخ اعلم انه سئل شيخ الشيوخ أبو محمد سيدي عبد القادر القاسمي رضي الله عنه عن الصبي اذا بانثر أو لمس أو قبل بقصد اللذة هل ينتقض وضوءه أم لا فان بعض الناس زعم أنه لا ينتقض وانه منصوص عليه في بعض المقدمات الفقهية فأجاب بما لمخصه ان غير البالغ غير مطلوب بالاحكام الشرعية على الوجوب بل على الندب وان الحكمة في طهارة الرياضة والتمرين وظواهر المذهب وقواعده تدل على ان هذا عام في جميع أحكام الشريعة ولم يفرقوا بين نواقض الوضوء لان الطهارة من أصلها ليست بواجبة عليهم حتى يقال هذا ينتقض وهذا لا فيدربون في جميع أحوالهم لما يحتاجون اليه من أمور دينهم وديناهم وقد قال عليه الصلاة والسلام الحسن كخ كخ أما علمت أنا لا نأكل الصدقة ويؤمرن بالصلاة وشروطها من الطهارة الكاملة وغيرها ويعلمون ما ينتقض الطهارة لاجل التمرين كما يؤمر البالغون قال ابن بشير فان اخلا بذلك أمره وبالاعادة وهل ابد الحاقا لهم بالبالغين أو ما لم تطل الايام لان أمرهم بالصلاة ليس لانهم مكفونون بل للتمرين قولان اه ثم نقل من كلام الرسالة ومق وصر على ضيغ ما يشهد ظاهره لهذا العموم فانظره في أجوبته الستينية قاله جس في شرح الفقهية **قلت** وهو ظاهر بالنسبة للصبيان في أنفسهم وأما بالنسبة الى أوليائهم فالظاهر أنه يحرم على ولي الصبي أن يتركه يصلي بعد البول مثلامن غير وضوءه وأما ذالمس الصبي أو مس ذكره

القبل أو الدبر من الجسد ولا ماسته النار من الطعام والشراب ولا من مس دبر ولا اثنين
ولا من مس صبي ولا صبية ولا من مس فرج بهيمة اه منه بلقظه وكان شيخنا ج يقول
الظاهر ما الجلاب والله أعلم (وأول بالخفيف الخ) ظاهر المدونة الاطلاق وروى على تقييده
بالخفيف فأولت روايته على الخلاف والتفسير قال ح الاول تأويل ابن الحاجب والثاني
تأويل ابن رشد وهو الظاهر اه ومناسبة لابن الحاجب هو تأويل اللغمي وهو ظاهر المدونة
وعلى تأويل ابن رشد اقتصر أبو الحسن وظاهر صنيع ابن يونس انه حمل المدونة على ما حملها
عليه ابن رشد و يظهر من جهة المعنى ومن جهة النقل أن تأويل ابن رشد هو الراجح أما من
جهة المعنى فواضح ولذلك قال ابن يونس مانصبه ومن العتبية قال على عن مالك واذا مس
الرجل زوجه بيده من فوق الثوب فإن كان الثوب خفيفا يصل في جسده الى جسدها
فعليه الوضوء وان كان ثوبا كثيفا لا يصل بجسده الى جسدها فلا شيء عليه محمد بن يونس يريد
إذا لم يصل بالجلس الى رطوبتها وهو كالنظر بالعين للذة اه منه بلقظه فانظر كيف سوى
بين اللامس فوق الكثيف وبين النظر بالعين ونحوه قول من مانصبه وهو بعيد في الكثيف
جد اذا الصحيح أن ما لا يحصل المقصود من شرع الحكم قطعاً لا يعتبر في العلة ولعل القائل
بالنقض مع الكثيف جد يرى القصد للذة بمجرد ناقضا اه منه بلقظه وأما من جهة
النقل فلاقتصر غير واحد على التقييد من غير ذكر خلاف ففي التلقين مانصبه فأما لمس
النساء فيجب منه الوضوء اذا كان للذة قليلاً كان أو كثيراً مبشراً أو من وراء حائل رقيق
لا يمنع للذة المقصودة وان كان صفيقاً لم يوجب الوضوء لانه للذة اه منه بلقظه وفي ارشاد
السلالة مانصبه ولمس المرأة بلبده ولو محرماً أو من وراء حائل لا يمنعها اه منه بلقظه ولان
اللعنمى وان حمل المدونة على ظاهرها فقد اختار رواية على ونصبه قال مالك في المدونة اذا
مس امرأته من فوق الثوب للذة فعليه الوضوء وروى عنه أنه قال ان كان خفيفاً فعليه
الوضوء وان كان كثيفاً لا يصل جسده الى جسمها فلا شيء عليه وهذا أحسن اذا كان مرور
اليدين وأما اذا ضمها للكثيف وغيره سواء اه منه بلقظه * (تنبيهان * الاول) استدل
ق لكلام المصنف بكلام ابن عرفة فأوهم كلامه ان التأويلين ليسا على اصطلاح المصنف
بل هما على كلام العتبية وما كان ينبغي له ذلك فتأمل والله أعلم * (الثاني) وقع في ضح
مانصبه رواية ابن القاسم بالنقض مطلقاً وقيد ذلك ابن زياد بما اذا كان الحائل خفيفاً وجعلها
المصنف على الخلاف وجعلها في البيان والمقدمات على التفسير اه منه بلقظه ونحوه في ح
والصواب أن لو قال رواية ابن القاسم بالنقض وأطلق وقيد ذلك في رواية ابن زياد لان
التقييد من قول مالك في رواية على بن زياد لاسم رأى ابن زياد كما في العتبية ونقل الأئمة عنها
ولان الواقع في رواية ابن القاسم الاطلاق لا النقض مطلقاً اذ لو كان فيها النقض مطلقاً
ماتاً في حمل رواية على في التفسير لكانت أمه والله أعلم (ان قصد للذة أو وجدها) قول زفقي
حصل اللامس هنا بوضوء ولو زائد لا احساس له الخ سكنت عنه نو وقال مب فيه نظرفان
اطلاقهم المس في الذكروا ان اتقى القصد والوجدان يدل على انه أشد من اللامس وحينئذ
فتقييدهم في مس الذكربالاصبع الزائدة بالاحساس يقيده التقييد هنا بالاولى تأمله اه

فيجوز لوليسه أن يتركه يصلي بلا وضوء وان كان يندب له أن يترته على الوضوء من ذلك أيضاً وهذا مراد من قيد النقض في اللامس ومس الذكربالبلغدون غسيرة فتأمل والله أعلم (وبالاطلاق) هذا هو ظاهر المدونة وروى على بن زياد تقييده بالخفيف فأولت روايته على الخلاف والتفسير قال ح الاول تأويل ابن الحاجب والثاني ابن الحاجب أي واللغمي والثاني تأويل ابن رشد وهو الظاهر اه وعلى تأويل ابن رشد اقتصر أبو الحسن وظاهر صنيع ابن يونس وظهر من جهة المعنى ومن جهة النقل أن تأويل ابن رشد هو الراجح أما من جهة المعنى فواضح ولذلك قال ابن يونس مانصبه ومن العتبية قال على عن مالك واذا مس الرجل زوجه بيده من فوق الثوب فإن كان الثوب خفيفاً يصل في جسده الى جسدها فعليه الوضوء وان كان ثوبا كثيفاً لا يصل بجسده الى جسدها فلا شيء عليه محمد بن يونس يريد إذا لم يصل بالجلس الى رطوبتها وهو كالنظر بالعين للذة اه منه بلقظه فانظر كيف سوى بين اللامس فوق الكثيف وبين النظر بالعين ونحوه قول من مانصبه وهو بعيد في الكثيف جد اذا الصحيح أن ما لا يحصل المقصود من شرع الحكم قطعاً لا يعتبر في العلة ولعل القائل بالنقض مع الكثيف جد يرى القصد للذة بمجرد ناقضا اه منه بلقظه وأما من جهة النقل فلاقتصر غير واحد على التقييد من غير ذكر خلاف ففي التلقين مانصبه فأما لمس النساء فيجب منه الوضوء اذا كان للذة قليلاً كان أو كثيراً مبشراً أو من وراء حائل رقيق لا يمنع للذة المقصودة وان كان صفيقاً لم يوجب الوضوء لانه للذة اه منه بلقظه وفي ارشاد السلالة مانصبه ولمس المرأة بلبده ولو محرماً أو من وراء حائل لا يمنعها اه منه بلقظه ولان اللعنمى وان حمل المدونة على ظاهرها فقد اختار رواية على ونصبه قال مالك في المدونة اذا مس امرأته من فوق الثوب للذة فعليه الوضوء وروى عنه أنه قال ان كان خفيفاً فعليه الوضوء وان كان كثيفاً لا يصل جسده الى جسمها فلا شيء عليه وهذا أحسن اذا كان مرور اليدين وأما اذا ضمها للكثيف وغيره سواء اه منه بلقظه * (تنبيهان * الاول) استدل ق لكلام المصنف بكلام ابن عرفة فأوهم كلامه ان التأويلين ليسا على اصطلاح المصنف بل هما على كلام العتبية وما كان ينبغي له ذلك فتأمل والله أعلم * (الثاني) وقع في ضح مانصبه رواية ابن القاسم بالنقض مطلقاً وقيد ذلك ابن زياد بما اذا كان الحائل خفيفاً وجعلها المصنف على الخلاف وجعلها في البيان والمقدمات على التفسير اه منه بلقظه ونحوه في ح والصواب أن لو قال رواية ابن القاسم بالنقض وأطلق وقيد ذلك في رواية ابن زياد لان التقييد من قول مالك في رواية على بن زياد لاسم رأى ابن زياد كما في العتبية ونقل الأئمة عنها ولان الواقع في رواية ابن القاسم الاطلاق لا النقض مطلقاً اذ لو كان فيها النقض مطلقاً ماتاً في حمل رواية على في التفسير لكانت أمه والله أعلم (ان قصد للذة أو وجدها) قول زفقي حصل اللامس هنا بوضوء ولو زائد لا احساس له الخ سكنت عنه نو وقال مب فيه نظرفان اطلاقهم المس في الذكروا ان اتقى القصد والوجدان يدل على انه أشد من اللامس وحينئذ فتقييدهم في مس الذكربالاصبع الزائدة بالاحساس يقيده التقييد هنا بالاولى تأمله اه

تبع فيه عج ونحوه بقوله قول مق (١٨٤) والظاهر أن المراد باللمس في هذا الباب مماسة جسم لا خرباي عضو كان اه

وصدقوا في أن ذلك ظاهر كلامهم
ولم نرمز قديما بالاحساس بعد البحث
عنه وأما قول مب فان اطلاقهم
المس في الذكر الى قوله يدل على أنه
أشد من المس ففيه نظر بل المنصوص
أن اللبس أشد من مس الذكر ففي
بن يونس ما نصه قال أشهب من
صلى خلف من لا يرى الوضوء من
القبلة أعاد أداؤه صلى خلفه من
لا يرى الوضوء من مس الذكر لم يعد
وقال سحنون يعيدان جميعا
بجد ثان ذلك قال بعض القرويين
والفرق بينهم ما عند أشهب أن الوضوء
من الملامسة مقطوع بعته من
القرآن والوضوء من مس الذكر انما
هو من أخبار آحاد وقد ضاده حديث
آخر فكان الوضوء منه استحبابا
اه وأبضا فان اللبس ينقض باي
عضو وقع ولو بما لا يقع به ادراكه
كظن بخلاف مس الذكر كما يأتي
واللمس ينقض من فوق الحائل
الخفيف اتقا فاعلى أحد القولين
في الكثيف بخلاف مس الذكر
فانه لا ينقض فوق الكثيف بخلاف
اشكال وكذلك فوق الخفيف
على الأشهر كما يأتي واللمس يجمع
على انه ناقض كما في الاقناع ومس
الذكر فيه خلاف قوى في المذهب
وخارجة فتأمل ٥ قلت وقول ز
واللذة الميسل الخ أوضح منه قول
غيره هي الاعتكاش الباطني الذي
ينشأ عنه الاعتكاش الظاهري والله
أعلم (لا تنقيا) قول ز فلا نقض
اتفاقا اصل هذا الاتفاق لا ينشأ
في السان ونقله ان عرقه وسلم وهو

قلت ما ذكره ز تباع فيه عجم ونحوه يفيدُه مق ونصه قوله وليس يلتصا بحبه بعادة
هذا هو السبب الثاني من النواقض وهو اللمس والظاهر ان مرادهم به في هذا الباب حماسه
جسم لا تحرباى عضو كان اه منه بلفظه وصندوقا في أن ذلك ظاهر كلامهم وعبارة
التلقين مانصه ولا فرق بين اللمس باليد أو بالتم أو بغيرهما من الاعضاء اذ احدث اللذة
اه منه بلفظه ولم نر من قيده بذلك بعد البحث عنه في المدونة وشروحه والعتبية وشروحه
البيان والتحصيل والرسالة وشروحه والتفريع والتلقين والمنتهى وأحكام ابن العربي
وديون ابن يونس وتبصرة الخمي ومقدمات ابن رشد وابن الحاجب وضريح وحاشية اللقاني
عليه وابن عرفة وغير ذلك وأما احتجاجه بأنه يؤخذ ذلك بقياس الاخرى من اشتراطهم
ذلك في مس الذكر لا شديته فقيهه نظر ظاهر لانه مبني على أن مس الذكر أشد من اللمس
وهو غير مسلم لا مود أحدها انه خلاف المنصوص والمنصوص العكس ففي ابن يونس
مانصه قال أشهب من صلى خلف من لا يرى الوضوء من القبلة أعاد أبدا وان صلى خلف
من لا يرى الوضوء من مس الذكر لم يعد وقال سحنون يعيد ان جميعا بمحدثان ذلك قال بعض
القرويين والفرق بينهما عند أشهب أن الوضوء من الملامسة مقطوع ببعثته من القرآن
والوضوء من مس الذكر انما هو من أخبار آحاد وقد ضاده حديث آخر فكان الوضوء منه
استحبابا اه منه بلفظه ثانيا ان ما استدله به على أشدية مس الذكر معارض بأقوى
منه فيقال اللمس أشد من مس الذكر لان اللمس ينقض بأى عضو وقع ولو بما لا يقع به
ادراك كظنر اذا لا يقع به ادراك معنى يؤثر لذة غالبا ومن شرط مس الذكر على المشهور
أن يكون يطن الكف أو جنبها أو باطن الاصابع أو جنبها ولان اللمس ينقض من فوق
الحائل الخفيف اتفاقا وعلى أحد القولين في الكثيف ومس الذكر لا ينقض فوق
الكثيف بلا اشكال وكذا فوق الخفيف على الاشهر كما سيأتي ثالثا ان اللمس مجمع على
أنه ينقض الطهارة كما نقله في الاقناع عن الاشراق وأقره ونصه الاشراق أجمع كل من يحفظ
عنه من أهل العلم ان الملامسة حدث تنقض الطهارة اه منه بلفظه ومس الذكر فيه
خلاف قوي في المذهب وخارج به وكيف يعقل أن يكون المختلف فيه أقوى من المجمع
عليه فتأمل ذلك بانصاف (الاتقيا) قول ز فلا تنقض اتفاقا أصل هذا الاتفاق لابن
رشد في رسم اغتسل من سماع ابن القاسم من كتاب الطهارة ونصه وتحصيل هذه المسئلة انه
ان التلب بالمس فلا خلاف في أن الوضوء واجب عليه سواء قصد الى الالتذاذ أو لم يقصد
واختلاف اذا قصد الالتذاذ به فلم يلتذ على قولين وأما ان لم يقصد الالتذاذ بذلك ولا التذ
فلا خلاف انه لا وضوء عليه وبالله التوفيق اه منه بلفظه ونقله ابن عرفة مختصرا وسلمه
وهو غير مسلم الحكاية للخمي وابن رشد نفسه الخلاف فيها قال الخمي مانصه فان قصد
اللذة وو جد هاتوا وكذا ان كان ذلك من غير قصد وجد اللذة وان قصد اللذة ولم يجد ه
أولم يقصد ولم يجد لم يتوضأ وفي هذين اختلاف اه منه بلفظه وقال ابن رشد في شرح
المسئلة الثالثة من سماع القرنين من كتاب الطهارة الاول مانصه وأما اللواتي
يتبعن في تقبيلهن اللذة وهن من سوى ذوات المحارم فيجب الوضوء في تقبيلهن مع وجود

اللذة

غير مسلم لقول النخعي وان قصد المذقة ولم يجدها ولم يقصد ولم يجد لم يتوضأ وفي هذين اختلاف ٥١

(الاقبله بشم) قول ز وما في ابن تركي من النقض الخ قال ج ما قاله ابن تركي واستظهره ح هو الظاهر وان نص المازري في شرح التلحين على أنه لا نقض في لمس المرأة مثلها اه ويشهد لما اختاره ما قالوه فيما يأتي من ان المتساحقين اذا تزلتا وجب عليهما ما الغسل واذا أنزلت احدهما وجب عليهما الغسل فقط لكون الانزال وقع عن لذة معتادة وهذا نص في أن التذاذ المرأة بالمرأة معتاد بل كذا التذاذها في هذا الوقت أن يكون أشد من التذاذها بالرجل فتأمل منه منصفاً وأما ما قاله ابن تركي في قبلة الرجل مثله فالظاهر أن المراد به من يأتى به عادة كالامرء واذا حل كلامه على هذا كان صحيحاً اذا لا يشك منصف ان اللذة بالامرء من اللذة المعتادة كيف وقد انعقد الاجماع على حرمة النظر اليه لقصد اللذة ومنعه الشافعي رضي الله عنه ومن لم يقصد بها جعله أشد من المرأة والله أعلم اه قلت ومن حكي الاجماع على منع النظر للامرء بلذة صاحب المدخل فانه قال النظر الى الامرء بشهوة حرام اجماعاً بل صحح بعض العلماء أنه محرم وان كان بغیر شهوة اه وفي جامع المعيار من جواب سياقه أنه للإجماع النووي مانصه مجرد النظر الى الامرء الحسن حرام وسواء كان بشهوة أو بغیرها الا اذا كان لحاجة شرعية كحاجة البيع والشراء والطب والتعليم ونحوها فيباح حينئذ قدر الحاجة وتحرم الزيادة قال الله تعالى (١٨٥) قل للمؤمنين يغضوا من أبصارهم وقد نص الشافعي رضي الله عنه وغيره من

العلماء رحمهم الله تعالى على تحريم النظر اليه من غير حاجة شرعية واحتجوا بالآية الكريمة وبأنه في معنى المرأة بل بعضهم أحسن من كثير من النساء لانه يمكن في حقها من الشر ما لا يمكن في حق المرأة فهو بالتحريم أولى واقاويل السلف في التفسير منهم والتحذير أكثر من أن تحصى ومنهم من لا يمانع منهم مستقدرون شرعاً وسواء في كل ما ذكرناه نظر الرجل المنسوب للصلاح وغيره فأمّا الخلوة بالامرء فاشد تحريماً من النظر اليه لانها أخفى وأقرب الى الشر وسواء خلا به منسوب الى الصلاح أو غيره اه

اللذة والتصد اليها وان لم توجد واختلف اذا عدم الامر ان على قولين وبالله التوفيق اه منه بلفظه ونقله ح بنسائه عند قوله ولذة محرم فان قلت ليس في كلام ابن رشد هذا ما يخالف الاتفاق المذكور لان كلامه هذا في القبلة وهي تنقض مطلقاً ومحل الاتفاق في اللبس بغیرها قلت القبلة التي تنقض مطلقاً هي الواقعة على الفم وأما على غيره كالخد ونحوه فكيفها حكم اللبس وهو لم يقيد بها بكونها على الفم فتأمل والله أعلم (الاقبله بشم) قول ز وما في ابن تركي من النقض بالقبلة على فهم امرأة من مثلها الخ قال شيخنا ج ما قاله ابن تركي واستظهره ح هو الظاهر وان نص المازري في شرح التلحين على أنه لا نقض في لمس المرأة مثلها اه قلت ويشهد لما اختاره ما قالوه فيما يأتي من أن المتساحقين اذا تزلتا وجب عليهما ما الغسل واذا أنزلت احدهما وجب عليهما الغسل فقط لكون الانزال وقع عن لذة معتادة وهذا نص في أن التذاذ المرأة بالمرأة معتاد بل كذا التذاذها في هذا الوقت أن يكون أشد من التذاذها بالرجل فتأمل منه منصفاً وأما ما قاله ابن تركي في قبلة الرجل مثله فالظاهر أن المراد به من يأتى به عادة كالامرء واذا حل كلامه على هذا كان صحيحاً قال في تنبيه الغافل مانصه ويدخل في قوله عادة الامرء وهو النقي الخدين لا شعره قاله عبد الوهاب وابن العربي اه منه بلفظه وقد نص ابن العربي في الاحكام في سورة النساء في الكلام على قوله تعالى أو لامستم النساء على أنه لا مفهوم

(٢٤) رهوني (أول) المراد منه وانظر ما يأتي لز وفي عند قول المصنف ومع اجنبى غير الوجه والكفين وقال عياض كافي ق كان ابن نصر عدلاً في أحكامه صار ما في الحق وكان يأمر من يمشي على شاطئ البحر والمواضع الخالية بأن وجدوا رجلاً مع غلام حدث أو ابناً ما اليه فان لم تقم بينة أنه ابنه أو أخوه أو لاقا به اه وفي المدخل عن بعض السلف لان أوتن على سبعين عدراً أحب الى من أوتن على شاب قال وقوله هذا ظاهرين اه وفي النصيحة ومن أعظم الآفات صحة الاحداث وتبعية الرخص والتأويلات وفي شرح المسباح الاصلية عن بعض السلف اذا سقط العبد من عين الله ابتلاء بمحنة المرد وقال الشيخ سيدي عبد الوهاب الشعرائي في الانوار القدسية في بيان قواعد الصوفية كان أبو القاسم القشيري رحمه الله يقول من أكبر القواطع على المريد مصاحبة الاحداث والنسوان والمساكنة اليهم بحيل القلب ومن ابتلاء الله بشئ من ذلك فاجماع القوم أن ذلك عبادة الله وخذله بل عن مصالح نفسه شعله ولولائف كرامته أهله وهذا الواسطي رحمه الله يقول اذا أراد الله تعالى هو ان عبد الله لقاءه الى هؤلاء الاتان والجيف يريد الشيطان المرد الذين يميل النفوس الغوية اليهم وكان فتح الموصلي رحمه الله تعالى يقول صحبت ثلاثين شيخاً كانوا يهدون من الابدال وكلهم أوصوني عند فراق اياهم وقالوا اتق معاشره الاحداث

قال القشيري من ارتقى عن حالة الفسق (١٨٦) من المريدين وأشار إلى أن ذلك من باب محبة الارواح لا الاشباح قلنا له هذان

دسائس النفس والشیطان فربما
يخيل الشيطان الى أحدهم أن ذلك
لا يضر وان قال كل جيل في الوجود
انما جباله من جمال الحق تعالى
قلنا له ان الذي ادعيت أنك تشهد
بجهنم هو الذي حرم عليك ذلك
الشمود اه وقال بعض الصالحين
عاهدت الله تعالى أن لا أنظر إلى
حسن الوجوه فبينما أنا أطوف
حول البيت اذا بامرأة حسنة
فتأملت من عجب من حسنها
وجالها فاذا بهم وقع من الهواه
فأصاب عيني فاذا على السهم
مكتوب نظرت بعين العبرة فرميتك
بسم الادب ولو نظرت بعين
الشمولة لم يمتك بسم القطيعة اه
(اللوداع أو رجة) قول ز وظاهر
قوله الآن يلتذ أن قصدها ليس
كهى الخ فيه نظر بل قصدها ناقض
أيضا وقوله اذ لا يتصور كونه لوداع
الخ فيه نظر بل يتصور وهو ظاهر
(كانعاط) قول ز فان وجد شيئا
بعد فراغها فاضاها قال ج يريد
انه تحقق خروجه فيها أو شك في ذلك
وليس مراده أنه تحقق خروجه
بعدها كما فهمه مب فاعترضه
وحل كلام ز على مفهومه ج
متعين لاستدلاله آخر بقوله وهو
من افراد قوله ولو شك في صلاته
الخ (ومطلق مس الخ) قول مب
الذي في ق عن ابن يونس الخ في
اعتراضه على ز بذلك نظر لان ق
اختصر كلام ابن يونس جدا ومن
تأمل كلامه في أصله لم يجد فيه
ما يفيد أنه رجح رواية ابن وهب بل

للتسام وان ملازمة الرجال كذلك لكن لم يقيد بالامرء ونصه يدخل في حكم اللبس
الرجال كما دللوا في قوله وان كتم جنبا سوا لانه لا اعتبار عندنا بالاسم وانما الاعتبار
بالمعنى وذلك بين اه منها بلفظها ولا يشك منصف ان اللذة بالامرء من اللذة المعتادة
كيف وقد انه قد الاجماع على حرمة النظر اليه لقصد اللذة ومنعه الامام الشافعي رضي الله
عنه وان لم يقصدها فجعل أشد من المرأة فتأمل منه صفا (اللوداع أو رجة) قول ز
وظاهر قوله الآن يلتذ أن قصدها ليس كهى وهو واضح فيه نظر بل قصدها ناقض أيضا
وقوله اذ لا يتصور كونه لوداع الخ فيه نظر أيضا بل يتصور قاله شيخنا ج وهو ظاهر
(كانعاط) قول ز فان وجد شيئا بعد فراغها فاضاها قال شيخنا ج يريد انه تحقق
خروجه فيها أو شك في ذلك وليس مراده أنه تحقق خروجه بعدها كما فهمه مب فاعترضه
قلت وحل كلام ز على ما فهمه شيخنا متعين لاستدلاله آخر بقوله وهو من افراد
قوله ولو شك في صلاته ثم بان الطهر لم يعد تأمله وان حل كلامه على ذلك فإشارته إلى ما في ح
عن الحمي والله أعلم (ومطلق مس ذكره) قول مب الذي في ق عن ابن يونس
من مس ذكره بغير تعد فاحب الى أن يتوضأ الخ في اعتراضه على ز بكلام ابن
يونس هذا نظر أما أولافلان ق اختصر كلام ابن يونس جدا ومن تأمل كلام ابن يونس
في أصله لم يجد فيه ما يفيد أنه رجح رواية ابن وهب بل فيه ما يشعر أنه رجح رواية ابن القاسم
لانه صدر بها وقال عقبها مانعه محمد بن يونس لعموم الحديث اه منه قصدها
وتوجيه اياها بقوله لعموم الحديث يفيد ما قلناه وأيضا ابن يونس قد نقل كلام المدونة ولم
يقده بالمعنى قال مالك لا ينتقض الوضوء من مس شرج ولا رفع ولا شيء مماهاهالك
الامن مس الذكر وحده يباطن الكف قال ابن القاسم أو باطن الاصابع قال مالك
فان مسه بظاهر يده أو يباطن ذراعه أو ظاهره لم ينتقض وضوءه اه منه بلفظه واما
ثانيا فعلى تسليم ان كلام ابن يونس يفيد ما ذكره لان لم أن ذلك وحده يرد به على ز اذ
جرم ابن يونس بأن رواية ابن وهب تفسير لرواية ابن القاسم على سبيل الفرض والتقدير
معارض يجزم غير واحد كالامام المازري وابن رشد وابن عرفة وغيرهم بأنهم اختلف
مذهب المدونة ونص ابن رشد في المقدمات فتحصيل هذا ان مالك في المسئلة ثلاثة أقوال
أحدها ان لا وضوء من مس الذكرا ناسيا كان أو متعمدا كذهب أهل العراق وهي
رواية أشهر الاولى عن مالك لان الاعادة في الوقت استحباب وهو قول سحنون وروايته
عن ابن القاسم في العتبية والثاني ايجاب الوضوء من مسه ناسيا كان أو متعمدا قيل اذا
مس يباطن الكف أو الاصابع التذ لم يلتذ لانه الموضوع المقصود بمس فخرج الحديث
عليه وان مسه بظاهر الكف أو الذراع لم يجب عليه الوضوء وان التذ وقيل بل اذا التذ
مس يباطن الكف أو ظاهره أو باى عضو كان أما التأويل الاول فهو لبعض أهل النظر
على قول مالك في المدونة وأما التأويل الثاني فتم من يتأوله على ما في المدونة ويقول ان
تخصيصه في يباطن الكف من ظاهره تنبيه منه على مراعاة اللذة ومنهم من يتأوله على
مذهب مالك قياسا على ملازمة النساء والقول الثالث انه ان كان ناسيا فلا وضوء عليه

بجمال وان كان متعمدا فعليه الوضوء على التأويلين المذكورين وقد قيل ان معنى رواية
 أشهب عن مالك الاولى اذا مسه على غير الصفة المذكورة مراعاة في نقض الوضوء لما
 ناسيا او اما متعمدا بظاهر الكف والذراع التذاول يلتذ على الاختلاف المتقدم هذا تحصيل
 مذهب مالك رحمه الله في هذه المسئلة اه منها بلفظها ونص المازري اختلف في
 تعيين العلة الموجبة للوضوء فروى العراقيون السنة ورواها في المجموعة العمد واعتبر
 أشهب مسه بباطن الكف ودون باطن الاصابع واعتبر في الكتاب مسه بباطن الكف
 وبباطن الاصابع اه بلفظه على نقل أبي الحسن ولم يعرج غير واحد على التفريق بين
 العمد والسهو بل أطلقوا قال في التفریع مانصه ويجب الوضوء مما خرج من القبيل
 والبرمعتادا ثم قال ومن مس الذكري بباطن الكف اه منه بلفظه وقال في الرسالة
 مانصه ويجب الوضوء من زوال العقل ثم قال ومن مس الذكري اه منها وفي التلقين
 مانصه وأما من الذكري فالمرعاة فيه للسنة عند بعض أصحابنا البغداديين كلس النساء
 وعند المغاربة وقبعض البغداديين يطن الكف والاصابع فقط اه منه بلفظه وفي
 المنتقى مانصه وقد اختلف أصحابنا في وجوب الوضوء من مس الذكري فروى ابن القاسم في
 المدونة عن مالك الوضوء منه واجب وروى عنه في المستخرجة انه ليس بواجب واختلف
 أصحابنا في توجيه القولين فذهب سحنون وغيره من أصحابنا الى أن ذلك على روايتين
 احدهما ايجاب الوضوء من مس الذكر وبه قال الشافعي والثانية نفيه وبه قال
 أبو حنيفة وذهب العراقيون من أصحابنا الى أن ذلك لا اختلاف حالين وانه وجوب الوضوء
 اذا قارنه معنى وينفيه اذا عرى عن ذلك المعنى واختلف القائلون بذلك في المعنى المرعى
 فقالت طائفة المعنى المرعى هو اللمس بباطن الكف وهو مذهب ابن القاسم وقال اسمعيل
 القاضي وجهور أصحابنا العراقيين ان المرعى في ذلك اللمس اه منه بلفظه ولم يذكر
 القول بالنصب بين العمد والسهو أصلا وفي رسم الوضوء والجهاد من سماع القرينين
 من كتاب الطهارة الاول مانصه وسئل مالك عن الرجل يتوضأ للصلاة ثم يمس ذكره قبل
 أن يغسل قدميه أيتنقض وضوءه قال نعم قال القاضي ظاهر هذه الرواية ان مس الذكر
 ينقض الوضوء ناسيا كان أو متعمدا اذ لم يفرق بين ذلك وان الاعادة واجبة عليه بذلك
 الوضوء أبدا اه محل الحاجة منه بلفظه وصرح القلشاني بأن مذهب المدونة هو
 المشهور فانه ذكر في ذلك ثمانية أقوال فذكر الاول ثم قال الثاني مراعاة العمد في نقض
 الوضوء معه دون النسيان وهو أحد أقوال مالك ثم قال الرابع مذهب المدونة مراعاة
 باطن الكف وباطن الاصابع فان مسه بغير ذلك لم ينتقض ثم ذكر بقية الأقوال وقال
 مانصه فرع واذا فرغنا على المشهور من المذهب في اعتبار باطن الكف والاصابع فسه
 بحرف اليد فهل ينتقض الوضوء بذلك نقل ابن العربي فيها قولين اه محل الحاجة منه
 بلفظه وفي الارشاد مانصه ومس الذكري بباطن الكف والاصابع اه منه بلفظه
 وجزم ابن الحاجب بأن القول بالنقض في العمد دون النسيان خلاف لاتقييم دوسلمه في
 صحيح وصرح ح نقلا عن الشيخ زروق بأن المشهور انه لا فرق بين العمد والسهو فتحصل

وأيضاً فإن يونس قد نقل
 كلام المدونة ولم يقيده بالعمد
 وعلى تسليم أن كلام ابن يونس
 يقيده ما ذكره فلان لم أن ذلك
 وحده يرد به على ز فقد جزم
 غير واحد كالمازري وابن رشد في
 المقدمات وابن الحاجب وابن عرفة
 بأن رواية ابن وهب خلاف مذهب
 المدونة ولم يعرج غير واحد على
 التفريق بين العمد والسهو بل
 أطلقوا كالقريب والرسالة
 والتلقين والمنتقى والارشاد وصرح
 القلشاني بأن مذهب المدونة هو
 المشهور وصرح ح نقلا عن
 الشيخ زروق بأن المشهور انه لا فرق
 بين العمد والسهو وانظر النصوص
 في الاصل والله أعلم

قلت وقد قال مب نفسه هنا فيقاله من الشرح ما نصه وأراد المصنف بالاطلاق سواء مسه عمدا أو سهوا التذام لأمس الحشفة أو غيرها خلافا لما في المجموعة من اشتراط العمدة والعراقيين في اشتراط اللذة ولا بن نافع في اشتراط الحشفة دون سائر النظر ضيغ وكلام ابن يونس يشيد أيضا أن ما في المجموعة من مقابل وق لم يتقله على وجهه اه وقول مب عن ح وعكس ابن عرفة النقل الخ مثل ما لابن عرفة للقلشاني وابن ناجي في شرحهما على الرسالة وقد نقل ح كلام ابن ناجي عند قول المصنف وبمغيب حشفة بالغ ولم يغيبه عليه والظاهر أنهم ماتبعوا (١٨٨) في ذلك ابن عرفة تقليد له على عادتهم ما والاصواب ما نقله المصنف وح

وغيرهما عن المقدمات لانه الذي وجدته في ثلاث نسخ منها عتيقات ونصها وأمان كان مسه على حائل رقيق فاختلف فيه قول مالك روى عنه ابن وهب أنه لا وضوء عليه وهو الأشهر وروى على بن زياد عن مالك أن عليه الوضوء وأمان مسه على حائل كشيء فلا وضوء عليه اه ونقله أبو الحسن في شرح المدونة عنها بهذا اللفظ وظاهره أن عدم التقص مع الكشيء متفق عليه وصرح به في البيان وهو خلاف ما للمازري وابن العربي وابن الحاجب من أن الأقوال ثلاثة ثلثها يشرق بين الخفيف والكشيء وزاد ابن ناجي في شرح المدونة رابعا وهو أن قبض عليه وجب الوضوء وإن كان الحائل كشيء والا فلا وإن كان خفيفا انظر الأصل والله أعلم قلت وهذا الفرع يؤخذ بكافي ح من المصنف لأن المس إذا أطلق انصرف في الغالب للمس دون حائل قال وعدم التقص مع الحائل مطلقا هو الظاهر لما في صحيح ابن حبان عنه عليه الصلاة والسلام من أفضى يده إلى فرجه

ان ما قاله ز هو الصواب وأن تورك مب عليه بنقل ق لا معنى له والله أعلم وقول ز ولو خفيفا على الأشهر موافق لما في ضيغ عن المقدمات ومخالف لما نقله ابن عرفة عنه الككن قال ح عقب نقله كلام ابن عرفة ما نصه وهو خلاف ما في المقدمات وما نقله المصنف في ضيغ وغيره عن ابن رشد ان الأشهر رواية ابن وهب قلت للقلشاني في شرح الرسالة مثل ما لابن عرفة ونصه مس الذك من فوق حائل كشيء لغو وخفيف الأشهر نقضه ابن العربي ثالث الروايات ينقض أن كان خفيفا اه منه بلفظه ونحوه لابن ناجي في شرح الرسالة عند الكلام على مغيب الحشفة لكنه عبر بالمشهور وقد نقله ح عند قول المصنف وبمغيب حشفة بالغ ولم يبنه عليه ح لاهناك ولا هنا والظاهر أنهم ما تبعوا في ذلك ابن عرفة تقليد له على عادتهم ما والاصواب ما نقله المصنف وح وغيرهما عن المقدمات لانه الذي وجدته في ثلاث نسخ منها عتيقات ونصها وأمان كان مسه على حائل رقيق فاختلف فيه قول مالك روى عنه ابن وهب أنه لا وضوء عليه وهو الأشهر وروى على بن زياد عن مالك أن عليه الوضوء وأمان مسه على حائل كشيء فلا وضوء عليه اه منها بلفظها ونقله أبو الحسن في شرح المدونة عنها بهذا اللفظ فتعين أنه الصواب والله أعلم * (تنبيهان * الاول) * ظاهر كلام ابن رشد هذا أن عدم التقص من فوق الكشيء متفق عليه وصرح بذلك في البيان في رسم اغتسل من سماع ابن القاسم من كتاب الطهارة الاول ونصه وأمان كان الحائل كشيء فلا وضوء عليه قول واحد والله التوفيق اه منه بانظره وهو خلاف ما لابن العربي والمازري وابن الحاجب وغيرهم من أن الأقوال ثلاثة ثلثها يفرق بين الخفيف والكشيء وزاد ابن ناجي في شرح المدونة رابعا ونصه وظاهره أن كان من فوق حائل وهو كذلك قال الأبهري وعليه يعمل شيوخنا وقيل لا يجب رواه ابن وهب وقيل بالاول ان كان رقيقا وبالثاني ان كان كشيء رواه على بن زياد وبه كان شيخنا رحمه الله يفتي إلى أن مات والثلاثة كلها أحكامها المازري وغيره وقيل أن قبض عليه وجب الوضوء وإن كان الحائل كشيء والا فلا وإن كان خفيفا قاله الشيخ أبو الحسن على المنتصر من متأخري التونسيين الفضلاء اه منه بلفظه * (الثاني) * قال ابن ناجي في شرح المدونة عند قولها ولا ينتقض الوضوء من مس شيء من البدن إلا من مس الذك وحده يباطن الكف أو يباطن الأصابع الخ ما نصه في

ليس يتم ما استرولاجب فقد وجب عليه الوضوء للصلاة اه وأعلم أنه اختلف الآثار في مس الذك الامهات فتم ما يقتضي التقص كقوله صلى الله عليه وسلم من مس ذكركه فليوضأ وما يقتضي عدمه كقوله صلى الله عليه وسلم لم ينسأه عن مس الذكروهل هو الابضة منك واختلف أهل العلم في تأويل ذلك ففهم من أعمل الاول وضعف الثاني ومنهم من عكس واستعمل الامام مالك رحمه الله الاحاديث كلها فحمل الامر بالوضوء على مسه يباطن الكف أو الأصابع وعدمه على مسه بغير ذلك قاله أبو الحسن

الامهات قال مالك ولا ينقض الرضوء من مس شيء من البدن الا من مس الذكرو وحده
 يباطن الكف قال ابن القاسم أو يباطن الاصابع لقول مالك يباطن الكف وباطن
 الاصابع مثله فعمل أبو سعيد قول ابن القاسم على الوفاق ونحوه قول ابن رشد لعزوه لما لا
 فيه يباطن الكف أو يباطن الاصابع ومقتضى كلام اللخمي انه خلاف اه منه بلفظه
 قلت وظاهر كلام المازري السابق انه وفاق وتبع ابن عرفة اللخمي فجعله خلافًا
 وكلام ابن يونس يحتملها فاقامله والله أعلم * (قائدة) * تقدم في كلام ابن يونس من مس
 شرح وهو بالشين المعجمة والراء المهملة والجيم وهو بوزن جمل كقافي المصباح وفسره بقوله
 مجتمع حلقة الدبر الذي ينطبق اه منه بلفظه وفسره ح فيما يأتي عند قوله لا يمس دبر
 بأنه الدبر فأنظره ومافي المصباح أخذ وعليه التعويل والله أعلم (وردة) كلام مب
 يوهم ان مالك مصنف ليس بشيهور لانه نسبته ليحيى بن عرفة ونسب مقابلة لابن القاسم
 وليس ذلك بصواب بل مالك مصنف هو المشهور وصرح بشيهوريته غير واحد في القوانين
 مانصه وأما الارتداد فينقض في المشهور وروى في لاية نقض وفاقا للشافعي اه منها بلفظها
 وقال في ضيغ عند قول ابن الحجاج وفي وجوب وضوء المرتد اذا تاب قبل نقض
 وضوئه قولان مانصه هذه المسئلة وقعت في بعض النسخ والمشهور فيها الوجوب ومنشأ
 الخلاف هل الردة بمجرد احواله أو بشرط الوفاة والاول آيين لقوله تعالى لئن
 أشركت ليحبطن عملك وأما قوله تعالى ومن يرتدد منكم عن دينه فيمت وهو كافر فأولئك
 حبطت أعمالهم في الدنيا والآخرة وأولئك أصحاب النار هم فيها خالدون فمن باب اللف
 والنشر لانه اذا ارتب شيان على شيئين جعل الاول للاول والثاني للثاني وهنارتب الاحباط
 والنشر لانه الرد والوفاة عليهما قاله في الذخيرة اه منه بلفظه وقال ابن عرفة مانصه
 وفي نقض الردة قول يحيى بن عمر مع قول ابن القاسم وروايته نقضها الحج وسمع موسى
 ابن القاسم اه منه بلفظه وهو مأخوذ من كلام ابن رشد في سماع موسى فانه لما ذكر
 قول ابن القاسم فيه وقول يحيى بن عمر قال مانصه وهذا الاختلاف جار على اختلاف فهم في
 الاعمال هل تحبط بنفس الكفر لظاهر قول الله عز وجل لئن أشركت ليحبطن عملك
 ولتسكنن من الخاسرين أو لا تحبط الا بشرط الوفاة على الكفر لقول الله عز وجل ومن
 يرتدد منكم عن دينه فيمت وهو كافر فأولئك حبطت أعمالهم في الدنيا والآخرة وأولئك
 أصحاب النار هم فيها خالدون فمن لم يقل بدليل الخطاب من هذه الآية حمل قوله لئن أشركت
 ليحبطن عملك على ظاهره فقال ان الاعمال تحبط بنفس الارتداد وهو قول ابن القاسم
 وروايته عن مالك في كتاب الحج الثالث من المسدونة في الذي حج حجة الاسلام ثم يرتد ثم
 يراجع الاسلام أن الحج الذي حج قبل ارتداده لا يجزئه ومن قال بدليل الخطاب من هذه
 الآية أن من ارتد ولم يمت على الكفر لم يحبط به عمله فسر به قوله عز وجل لئن أشركت
 ليحبطن عملك وهو قوله في هذه الرواية لانه استجب له اذا توضع ثم ارتد ثم رجع الاسلام ان
 يعيد الرضوء ولم يرد ذلك عليه واجبا والقول الاول أظهر أن يحمل قوله لئن أشركت ليحبطن
 عملك على ظاهره انه يحبط بنفس الكفر وان رجع الاسلام ومافي الآية الثانية من أن

(وردة) هذا هو المشهور وكما صرح
 به غير واحد كالقوانين و ضيغ
 وح وقال ابن عرفة وفي نقضه
 الردة قول يحيى بن عمر مع قول ابن
 القاسم وروايته نقضها الحج وسمع
 موسى ابن القاسم اه قال في ضيغ
 ومنشأ الخلاف هل الردة بمجرد احواله
 محبطة للعمل أو بشرط الوفاة والاول
 آيين لقوله تعالى لئن أشركت
 ليحبطن عملك وأما قوله تعالى ومن
 يرتدد منكم عن دينه فيمت وهو كافر
 الآية فهو من باب اللف والنشر
 لانه اذا ارتب شيان على شيئين
 جعل الاول للاول والثاني للثاني
 وهنارتب الاحباط والنشر لانه
 الرد والوفاة عليهما قاله في الذخيرة
 اه ونحوه لابن رشد في البيان
 وابن العربي في الاحكام انظر نصهما
 في الاصل والله أعلم

وقول مب ويظهر من ح ترجحه محصل ما في ح ان القول بطلان الغسل لابن العربي وابن شعبان وبعدم بطلانه لابن جماعة وأن بعض الشيوخ القرويين قال لا تبطل الوضوء ولا الغسل وهذا لا يفيد ترجيح مالابن جماعة بل ربما يفيد عكسه ولعله أخذ ذلك من تصدير ح به أولا كالجزم (١٩٠) به والله أعلم ثم على تسليم ان كلام ح يفيد ذلك فلا نسلم انه الراجح

وان كان كلام المشتق يفيد أنه متفق عليه ونفسه وجه قول ابن القاسم ان هذه طهارة فلم تبطلها الردة كالطهارة الكبرى ووجه قول يحيى ابن عمر قوله تعالى لئن أشركت ليحبطن عملك وهذا عام في كل عمل الا ما خصه الدليل اه بل الراجح مالابن العربي ومن وافقه وهو الذي يفيد كلام البيان والغمي اذ لا فرق بين الوضوء والغسل والفرق الذي ذكره مب بقوله لانه صار بتوبته بمنزلة من بلغ حينئذ الخ غير ظاهر لان القيام للصلاة انما يوجب الوضوء على من لم يتوضأ أصلا أو اتعق وضوءه وهذا لم ينقض وضوءه ولا يشك منصف أن من بالمشلا فتوضأ ثم ارتد ثم راجع الاسلام ولم يقع منه ناقض ومن جامع فاعتسل ثم ارتد ثم راجع الاسلام ولم يقع منه موجب غسل سببان ان قلبا بوجوب السبب فقيهما أو بعدمه فقيهما وعدهم الردة من نواقض الوضوء كاف في رد جواب مب لانه لا ناقض للوضوء الاول على جوابه وأيضا لو كان الموجب عند اعتسا للوضوء على المرتد هو القيام للصلاة من غير نقض للطهارة الاولى لوجب عليه الوضوء اتفقا لوجود القيام لها والله أعلم

من مات وهو كافر حبط عمله وخلف في النار زيادة بيان على ما في الآية الاولى وبالله التوفيق اه منه بلفظه ولا خفاء أنه يفيد أن ما سلكه المصنف هو المشهور بالمعوم من مذهب مالك وان مالابن القاسم في سماع موسى شاذ مبنى على شاذ وهو أن الأعمال لا تحبط بنفس الردة وهذا القول لم يعزه أبو بكر بن العربي لاحد من المالكية فانه قال في أحكامه قوله تعالى ومن يرتدد منكم عن دينه فيمت وهو كافر اختلف العلماء في المرتد هل يحبط عمله بنفس الردة أو لا يحبط الا بعد الوفاة على الكفر فقال الشافعي لا يحبط له عمل الا بالموافة كقرا وقال مالك يحبط بنفس الردة ويظهر الخلاف في المسلم اذا ج ثم ارتد ثم أسلم فقال مالك يلزمه الحج لان الاول قد حبط بالردة وقال الشافعي لا إعادة عليه لان عمله باق واستظهر عليه علما بوقول الله تعالى لئن أشركت ليحبطن عملك وقالوا هذا خطاب للنبي صلى الله عليه وسلم والمراد به أمته لانه صلى الله عليه وسلم تستحيل منه الردة شرعا وقال الشافعي بل هو خطاب للنبي صلى الله عليه وسلم على طريق التغليظ على الامة وبيانه أن الرسول صلى الله عليه وسلم على شرف منزلته لو أشرك لحبط عمله فكيف أنتم لكتبه لا يشرك لفضل مرتبته ثم قال وقال علماؤنا انما ذكر الموافقة شرطا ههنا لانها عاق عليها الخلود في النار جزاء فمن وافى كافرا خلدته الله في النار بهذه الآية ومن أشرك حبط عمله بالآية الاخرى فهما آيتان مفيدتان لمعنيين مختلفين وحكميين متغايرين وما خوطب به النبي صلى الله عليه وسلم فهو لامته حتى ثبت اختصاصه به اه منه بلفظه وبذلك كله يظهر لك ما في كلام مب والله أعلم وقول مب ما قاله الشارح هو قول ابن العربي ومقابله لابن جماعة ويظهر من ح ترجحه محصل ما في ح أن القول بطلان الغسل لابن العربي وابن شعبان وبعدم بطلانه لابن جماعة وان بعض شيوخ القرويين قال لا تبطل الوضوء ولا الغسل وهذا لا يفيد ترجيح مالابن جماعة بل ربما يفيد عكس ذلك ولعله أخذ ذلك من تصدير ح به أولا كالجزم به والله أعلم ثم على تسليم ان كلام ح يفيد ذلك على سبيل القرض فلا نسلم أنه هو الراجح وان كان كلام البايجي يفيد انه لا نزاع فيه فانه قال في منتهى ما بعد ذكر القولين مانصه وجه قول ابن القاسم ان هذه طهارة فلم تبطلها الردة كالطهارة الكبرى ووجه قول يحيى بن عمر قوله تعالى لئن أشركت ليحبطن عملك وهذا عام في كل عمل الا ما خصه الدليل اه منه بلفظه بل الراجح مالابن العربي ومن وافقه اذ لا فرق بين الوضوء والغسل والفرق الذي ذكره مب بقوله لانه صار بتوبته بمنزلة من بلغ حينئذ الخ لا يخفى ما فيه وهو عمل باليد لا محالة لان القيام للصلاة لا يوجب الوضوء لها على كل قائم اليها وانما يوجبها على من لم يكن توضأ أصلا أو توضأ ووقع منه ناقض وهذا قد توضأ ولم

قلت وعلى هذا الحق الردة أن تذكر في موجبات الغسل لا يجابها ما هو أهم من الوضوء فتأمل والله أعلم ثم رأيت يقع في شرح المرشد للشيخ ميارة مانصه ورأيت واظنه في المعيار للواشر يسي أن عد الردة من موجبات الوضوء وانما هو في حق من لم يجب عليه غسل قط كالمبلغ بالانبات أو بثمان عشرة سنة فتوضأ ثم ارتد ثم راجع الاسلام قبل أن يحدث وأما من وجب عليه الغسل واعتسل ثم ارتد ثم راجع الاسلام قبل ان يجب عليه غسل فهذا يعتسل لبطلان غسله بالردة وكانه توفيق بين القولين والله أعلم اه

(وبشك في حدث الخ) هذا مذهب المدونة وقيل يتوضأ استحبابا كافي زوح وهوني ﴿قلت وروى ابن نافع عن مالك لا وضوء كقول الجمهور ومنهم الأئمة الثلاثة لأن اليقين لا يزيله (١٩١) شك فهو على الأصل حدثا كان أو طهارة

وذكر القرافي في الفرق الرابع والأربعين أن الشك ثلاثة أقسام يجمع على اعتباره كمن شك في الشاة المذكرة والمستهة وكن شك في الأجنبية وأخته من الرضاع وجمع على الغائه كمن شك هل طلق أم لا وهل سها في صلاته أم لا ويختلف فيه كمن شك هل أحدث أم لا ومن خاف عينا وشك ما هي ومن شك هل طلق واحدة أو ثلثا نظر ق وقول مب ومن شك في وجود الحدث فقد شك في وجود الطهارة الخ مثله يقال في الطلاق من شك في وجود الطلاق فقد شك في وجود العصمة حين شك في العصمة سبب أو شرط في حلية الوطء والشك في السبب أو الشرط مؤثر إجماعا فما أورده على ابن عرفة يرد بعينه على قول القرافي والعصمة متيقنة والشك في السبب الرفع لها وهو الطلاق فيستحبها فيقال له أيضا أو طهارة متيقنة والشك في السبب الرفع لها وهو الحدث فيستحبها وقول القرافي أن اليقين الذي دفعوا به الشك قد ارتفع وما بقي الاستصحاب والاستصحاب أمر ضعيف هو بعينه وارد عليه فيقال له أن يقن العصمة قد ارتفع بالشك في الطلاق وما بقي الاستصحاب أمر ضعيف فما كان جوابكم فهو جواب ابن عرفة فليزكم أن تقولوا

يقع منه ناقض فكيف يقال أنه وجب عليه الوضوء للقيام للصلاة هذا لا يعقل ولا يشك منصف أن من بالمشك لا فتوضأ ثم ارتد ثم رجع للإسلام ولم يقع منه ناقض ومن جامع فاغتسل ثم ارتد ثم رجع للإسلام ولم يقع منه موجب للغسل سببان فإن كانت الردة تبطل الطهر السابق منه وتنزله منزلة المنقود أصلا وجب الوضوء على الأول والغسل على الثاني لوجود السبب في كل منهما وإن كانت لا تبطل ولا تنزله منزلة المعدوم لم يجب وضوء ولا غسل لفقد سبب كل منهما وكلام ابن رشد السابق صريح في أن الموجب للوضوء على القول به هو بطلان الوضوء السابق بالردة لا القيام للصلاة وكذا كلام غيره من الأئمة وعد المصنف وغيره من أهل المذهب الردة من نواقض الوضوء كافي وحده في رد هذا الجواب لأنه لا ناقض للوضوء الأول على هذا الجواب وأيضا لو كان الموجب للوضوء على المرتد القيام للصلاة لانهقض الطهارة السابقة عند اعتنا وجب عليه الوضوء اتفاقا لوجود القيام إليها كيف وابن القاسم في أحد قوليه لا يوجبها وأيضا تعليل وجوب الوضوء بالقيام للصلاة قد وقع للقاضي اسمعيل في نظرية هذه المسئلة ورده الامام المازري بنحو ما قلناه وسلم رده غ في تكميله وهو حقيق بالتسليم انظر نضبه بعد هذا عند قوله ويجب غسل كافر بعد الشهادة الخ فخصص من هذا أنه لا وجه للفرق بين الوضوء والغسل وأن الذي يفيد كلام ابن رشد السابق وتوجيه الخلاف هو استواءهما وكذا عبارة الحمي ونصها واختلف في الارتداد هل ينقض الطهارة اه منه بلفظه والله أعلم (وبشك في حدث بعد طهر علم) هذا مذهب المدونة وحمل القرويون وأبو القريج أمره بالوضوء على الوجوب لقوله بمنزلة من شك هل صلى ثلاث ركعات أو أربعاً والاجماع على أن ذلك واجب وحملها أبو يعقوب الرازي على الاستحباب اه من ابن بابي بلفظه وقال ابن يونس بعد كلام المدونة مانصه قال ابن القصار واختلف أصحابنا في غير المستسكح فقال بعضهم هو مستحب وقال بعضهم هو واجب وهذا لا يبرى وبه أقول اه منه بلفظه وقول مب ومن شك في وجود الحدث فقد شك في وجود الطهارة الخ ﴿قلت مثل هذا يقال أيضا في الطلاق فيقال من شك في وجود الطلاق فقد شك في وجود العصمة حين شك في العصمة سبب أو شرط في حلية الوطء والشك في السبب أو الشرط مؤثر إجماعا فما أورده على ابن عرفة هو بعينه وارد على قول القرافي والعصمة متيقنة والشك في السبب الرفع فيستحب لأن مراده بالسبب الرفع لأنه رافع للعصمة فيقال له أيضا أو طهارة متيقنة والشك في السبب الرفع لها وهو الحدث فيستحب وقول القرافي أن اليقين الذي دفعوا به الشك قد ارتفع وما بقي الاستصحاب والاستصحاب أمر ضعيف هو بعينه وارد عليه فيقال له أن يقن العصمة قد ارتفع بالشك في الطلاق وما بقي الاستصحاب أمر ضعيف فما كان جوابكم فهو جواب ابن عرفة فليزكم أن تقولوا بعدم نقض

بعدم نقض

الطهارة وأما ان تقولوا انه يسرى فيلزمكم ان تقولوا يلزوم الطلاق لان الطهارة تتوقف عليها صحة الصلاة والحدث مانع منها والعصمة تتوقف عليها حلية الوطء والطلاق مانع منها فتحقق الطهارة والشك في الطلاق كالشك في الحدث فحرمة الاجنبية ثابتة بالكتاب والسنة والاجماع وانما ارتفعت بعقد النكاح وقد حصل الشك فيه لقولكم ان الشك في احد المتقابلين شك في الآخر بل يلزمكم ان تقولوا يلزوم الطلاق بالاحرى للاحتياط في الفروج والحاصل ان ما ذكره من ان الشك

في أحد المتقابلين يسرى الى الآخر ظاهر وأما تقريقهم بين الطهارة والنكاح فغير ظاهر وما قرروه في الفرق بينهما لا يجدي ثم وجدت نحو هذا عند الشيخ مباركة في تكميل المنهج وشرحه ونص النظم والشك في أحد ما تقابلا

يوجب شكاً في نظير عادلا كالشك في الحدث والطلاق

والفرق ليس بادي الاطلاق والنبي يظهر ان الامام واتباعه لم يفرقوا بين الشك في الحدث والشك في الطلاق بل اعتبروهما معا وأوجبوا الطلاق بالشك فيه وانما أغوا الشك الذي لم يستند صاحبه الى سبب مع كونه سالم الخاطر كما في المدونة وغيرها وما أغوه ليس شكاً في الحقيقة بل وهما أوقريسا منه وهو ملغى في الطهارة أيضا وتسمية ما أغوه شكاً تجوز اذا المتردد فيه غير سبب متوهم في غالب أحواله لاشك فاذا استند في ترده لسبب فهو شك والطلاق حينئذ لازم له عند الامام واتباعه فالطلاق والحدث عندهم سواء والله أعلم قلت ونص شرح تكميل المنهج للبيهقي قال القاضي أبو عبد الله

الطهارة وأما ان تقولوا انه يسرى فيلزمكم ان تقولوا يلزوم الطلاق لان الطهارة تتوقف عليها صحة الصلاة والحدث مانع منها والعصمة تتوقف عليها حلية الوطء والطلاق مانع منها فتحقق الطهارة والشك في الطلاق كالشك في الحدث فحرمة الاجنبية ثابتة بالكتاب والسنة والاجماع وانما ارتفعت بعقد النكاح وقد حصل الشك فيه لقولكم ان الشك في أحد المتقابلين شك في الآخر بل يلزمكم ان تقولوا يلزوم الطلاق بالاحرى للاحتياط في الفروج والحاصل ان ما ذكره من ان الشك في احد المتقابلين يسرى الى الآخر ظاهر وأما تقريقهم بين الطهارة والنكاح فغير ظاهر وما قرروه من الفرق بينهما لا يجدي نفعا وهو عمل باليد قطعاً وان جل قائلوه وعظم مسلموه وقائلوه ثم بعد كتي هذا وجدت نحو عند الشيخ مباركة في تكميل المنهج وشرحه ونص النظم

والشك في أحد ما تقابلا * يوجب شكاً في نظير عادلا

كالشك في الحدث والطلاق * والفرق ليس بادي الاطلاق

قلت والذي يظهر لي ان الامام واتباعه لم يفرقوا بين الشك في الحدث والشك في الطلاق بل اعتبروهما معا وأوجبوا الطلاق بالشك فيه وانما أغوا الشك الذي لم يستند صاحبه الى سبب مع كونه سالم الخاطر كما في المدونة وغيرها وما أغوه ليس شكاً في الحقيقة بل وهما أوقريسا منه وهو ملغى في الطهارة أيضا وتسمية ما أغوه شكاً تجوز لان تردد العاقل السالم الخاطر هل طلق امرأته من غير سبب يستند اليه انما هو وهم أو قرين منه بخلاف المتردد في الحدث هل وقع منه والفرق بينهما ان الطلاق أبغض الحلال الى الله والنفس تفر منه كل الفرار وموقعه يحتاج الى قصد ولفظ خاص في الصريح والكناية الظاهرة ومع ذلك فلا بد من سبب يحرك اليه غالباً مع ذلك كله اذا وجد فشاؤه ان يظهر ويغشوا لا يخفى على غير موقعه غالباً فضلا عن موقعه فالتردد فيه غير سبب متوهم لاشك فاذا ترددوا استند لسبب فهو شك والطلاق في هذا الاخير عند الامام واتباعه لازم له وانما أغوه في الاول لكونه ليس شكاً حقيقياً وتقييدهم ذلك بقوله لا يلزم الطلاق بالشك لغیر سبب قرينة على انهم تجوزوا في تسميته شكاً وناقض الطهارة افراده كثيرة ومع كثرتها فالانسان مضطر اليها ويكثر وقوع ذلك منه في جميع الاوقات اذا فقد هذا خلقه آخر أيد الاحتياج غالبها الى قصد ولا سبب من غضب أو نحوه يحركه ولا يقتصر الى لفظ وكثيرا ما يقع من غير شعور صاحبه به وليس شأنه ان يحضره الناس ولا أن يعلموا به اذا لم يحضروه فقهه او وقع التردد فيه

المقري قاعدة الشك في أحد المتقابلين يوجب الشك في الآخر فالشك في الحدث يوجب الشك في الوضوء كان

وهو نقيض ظنه هذا مستند الوجوب وهو المشهور من مذهب مالك اه محل الحاجة منه واذا كان كذلك فالشك في الحدث يوجب الشك في مقابله وهو الطهارة وهي شرط والشك في الطلاق المستلزم لا تقطاع العصمة شك في مقابله الذي هو استقرارها واستقرارها شرط فلا فرق اذن بين المستثنين أعني الشك في الحدث والشك في الطلاق وانهم معاً معاً باب الشك في المانع المستلزم للشك في الشرط والتفريق بينهما بأن الاول من باب الشك في الشرط فيؤثر والثاني من باب الشك في المانع فلا أثر له غير ظاهر

لماذا كرم من التلازم بيانه أن عدم المانع شرط اذا الحكم لا يوجد الا اذا عدم المانع واذا كان عدم المانع شرطاً صار الشرط
 والمانع متقابلين أبداً والشك في أحدهما شك في الآخر وقد سوى الامام أبو الحسن اللخمي بين مسئلة الطلاق والطهارة وفرق
 غيره بعظم المشقة في الطلاق وأمر به ويسارة الوضوء فجعله عادلاً أي قابل صفة لتظير وأل في قولنا والفرق للعهد والمعهود
 الفرق الشائع بين الفقهاء ان الاولى من باب الشك في الشرط والثانية من باب الشك في المانع والله أعلم اه وفي حاشية الشيخ
 أبي زيد عن القلشاني ما نصه عورض المشهور في ايجاب الوضوء بمجرد الشك مع يقين سابق الطهارة بالغائم طلاق من شك من
 غير سبب في طلاق الزوجة وأجيب بأن الشك في المانع لما كان مستلزماً لدخوله الصلاة شا كافي بقاء الطهارة والطهارة
 شرط والشك في الشرط شك في المشروط والصلاة في ذمته يبين فلا يبرأ منها الا بطهارة متيقنة الثبوت فلذا وجب الوضوء
 وأما الزوجة فقد حصلت استباحة بالعقد الصحيح قطعه فلا يرتفع ما ثبت فيه ما من ثبوت الاباحة لا بثبوت الطلاق فلا مناقضة اه
 ثم قال في تكميل المنهج وبعض من حقق قال يتظر * في الشك في المبدأ وقصد يحضر

فان ما شكك به هو الذي * كان مشاركاً منه احتذى وهو الذي أيضاً عليه حكماً * في اللفظ بالشك ابتداء عمل
 فان يك الشك لدى الوضوء في * الشرط شك حقيقته في وان يكن في نقضه شك فذا * في مانع شك كذا النص خذا
 وذكر في الشرح أنه عقد في هذه الايات جواب الفقيه المحدث المحقق أبي محمد عبد القادر بن علي القاسمي لمسأله هو عن ذلك
 فانظر نص السؤال والجواب فيه وحاصله ان المعبر في الشك هو مبدؤه وما انصب عليه ابتداء من غير التفات الى ما استلزمه
 ذلك الشيء المشكوك فيه في شك في الوضوء وان عقاد النكاح مثلاً فقد شك في الشرط فيتوضأ ولا يجوز له الاستمتاع بالزوجة
 ومن شك في الحدث أو في الطلاق فقد شك في المانع فلا وضوء عليه ولا يحرم عليه الاستمتاع بالزوجة هذا هو الاصل وانما
 حكمه بالوضوء وجوباً واستحباباً لثبته والله أعلم وهذا هو مراد (١٩٣) ابن عرفة بقوله المشكوك فيه هو الحدث

لا الوضوء أي المنصب عليه الشك
 أولاً والمتوجه اليه الشك ابتداء
 هو الحدث الخ يعني وانما يكون
 شكاً في الوضوء ولو شك هل توضأ أم لا

كان مساوياً أو راجحاً غالباً فاعتبروه لهذا وان ضعف الغلبة فصار الطلاق والحدث سواء
 عند الامام ومقتضى الاتباع وسقط ما أبداه المتأخرون من الاشكال وارتفع بحمد الله
 النزاع فتأمل ذلك بانصاف فانه حسن بسن ان شاء الله وان قصر قائله بما وضعفه فهما

(٣٥) رهوني (أول) وبه تعلم سقوط اعتراض مب عليه بما يجبل مقام ابن عرفة عن ايراد مثله عليه والله أعلم
 وقول مب وأما الصورة الثانية وهي أن يتخيل له الشيء الخ مثله قول ابن حبيب كافي اذا خيل اليه أن يخرج منه فلا
 يتوضأ إلا أن يوقن به وكذلك ان دخله الشك بالحس ثم قال وأما ان شك هل بالأم لا فهذا يعيد الوضوء اه والفرق بين الصورتين
 أن الثانية فيها الشك في الكون وفي الكائن أي هل وقع شيء أم لا وعلى الوقوع هل هو مباحة نض أو مما لا ينقض كركه من داخل
 ولذا اتاح مالك ان اعتبره فيها يوثق للوسوسة والاولى فيها الشك في الكون فقط أي هل بال أو نقوط مثلاً قال العلامة ابن زكري
 رحمه الله وهو أظهر من فرق مب والله أعلم وقوله وان أراد أنه مطلوب بالتمادي الخ الظاهر أن هذا هو مراد خش الآنة
 تساهل في العبارة وفي كلامه لف ونشر وخينئذ فلا تنظر الا في قوله ولا يعيدها الا يقين وحقه أن لو قال وسواء طرأ الشك قبل
 الدخول في الصلاة أو فيها أو بعدها لكن ان طرأ فيها أو بعدها جرى على قوله الا في ولو شك في صلاته ثم بان الطهر لم يعد وحاصله
 أن الشك ناقض مطلقاً إلا أنه ان حصل فيها وجب التماضي لحرمها وعاية الامر أن كونه ناقضاً فيها مقيد بعدم تبين الظهور وبه
 يرد قول الحافظ بن حجر لا معنى للتفريق لانه ان كان ناقضاً خارجاً فليكن كذلك فيها نعم يعكر على ما ذكر من التفريق حديث
 مسلم مرفوعاً اذا وجد أحدكم في بطنه شيئاً وأشكل عليه أخرج منه شيئاً أم لا فلا يخرج من المسجد حتى يسمع صوتاً أو يجد
 ريحاً ويجاب بما تقدم عن سند من ان الشك في الحدث له صورتان والله أعلم * (فرع) * سئل ابن رشد رحمه الله عن يخرج
 من بيت الماء وقد استنجى ثم توضأ فيكون في الصلاة أو سائر اليها فيجد نقطة هابطة فيفتش عليها فتارة يجدها وتارة لا فاجاب
 لا شيء عليه اذا استنكه ذلك ودين الله يسر وسئل ربيعة عن الرجل يمسح ذ كره من البول ثم يتوضأ فيجد البلل فقال لا بأس به
 قد بلغ محجته وأدى فريضته اه من شرح المرشد وأصله لق وقال مق روى ابن نافع من وجد بالابعد أن تنظف فلم يدر
 أبولاً أو غيره لا شيء عليه وروى على من وجد بعد وضوئه بل لا ينزل من ذكره لم يضره ان استنكه والاوضأ وروى ابن القاسم

في الذي يحس بشئ يخرج بعد البول فلا تطيب نفسه هو من الشيطان وروى ابن نافع من وجد بلا في الصلاة فلا ينصرف حتى يوقن ويتمادى المستسكح اه بخ وفي ح قال مالك في المجموعة فيمن وجد بلا وشك فيه فلم يدر من الماء هو أم من البول أرجو أن لا يكون عليه شئ وما سمعت من أعاد (١٩٤) الوضوء من مثل هذا وإذا فعل هذا تعادى به يريد أنه تأخذه الوسوسة

واطلاعا والله سبحانه أعلم (أو فرج صغيرة) قول ز ما لم يلد الخ قال م صحيح كما نقله من الخ قال شيخنا ج ظاهر كلام النوار عن المجموعة أن قصد اللذة ينقض أيضا وحينئذ فلا معنى لاستثناء فرج الصغيرة اه قلت وهذا الذي قاله شيخنا صحيح بل كلام النوار الذي نقله يفيد أن قبله الصبية ومن فرجها كل منها ما ناقض عند قصد اللذة لقوله ولا في قبله الصبية ومن فرجها إلا اللذة فظاهر أن الاستثناء راجع لهما معا وان قصد اللذة وحده مؤثر وإذا تأملته تبين لك أنه لا يصح الاحتجاج به لز كنهه بل م ب لان ز فرق بين القبلة ومن الفرج فجعل قبلتها لا تنقض وان قصد اللذة ووجدها وقصر النقص في من فرجها على وجود اللذة دون قصدها وظاهر أن المصنف اعتمد ظاهر رواية علي أن من فرج الصغيرة لا ينقض مطلقا وظاهر الجواب أيضا لقوله ولا من من فرج صبي ولا صبية ولا من فرج بهيمة وقد جله م ب نفسه فيما تقدم على ظاهره حسبا يعلم من مراجعة كلامه مع التأمل وان كان خلاف ما أفاده أول كلام المجموعة وخلاف ما صرح به في النوار فتقيد ز وتصحيح م ب أبدا فيه نظرا لأنه ان ترجع عندهما ما أفاده كلام المجموعة أولا وصرح به أبو محمد نعين أن يقول بالبطان في قصد اللذة أيضا وهو ما لم يفعله لا تفصيلهما شئ انفراد به فلا يعول عليه ولا يلتفت بحال اليه والله أعلم (تنبيه) انما قلنا أن ظاهر كلام مافي المجموعة عن رواية علي موافق لظاهر الجواب وان كان ما نقله م ب عنها صريحا في التقييد لان التقييد من كلام أبي محمد لا من تمام رواية علي حسبا أفصح به المصنف في ضيق ونصه وروى علي عن مالك ليس في من فرج الصبي والصبية وضوء قال في النوار يريد لغير لذة اه منه بلفظه والله أعلم (وأولت أيضا بعدم اللطاف) قول ز يوهم أن ادخال اصبع أو أربع لا ينقض على هذا التأويل وليس بمراد فيما يظهر كأنه لم يطلع على نص في ذلك وهو صريح في كلام الباجي في المشتق مانصه واختلفت الروايات في وجوب الوضوء من من المرأة فرجها فروى ابن القاسم وأشبه عن مالك لا وضوء عليها وروى علي بن زياد عليها الوضوء وروى اسمعيل بن أبي أويس عليها الوضوء إذا ألطفت أو قبضت عليه واختلف أصحابنا في تأويل هذه الروايات فتال الشيخ أبو بكر أن ذلك ليس باختلاف أقوال وانما هو اختلاف أحوال فمن روى لا وضوء عليها فان معنى ذلك إذا لم تلتد من روى عليها الوضوء فأنما ذلك إذا التذت ومن أصحابنا من يحمل ذلك على اختلاف روايتين إلا أن الوجوب يتعلق باللطاف وهو ادخال الاصبع ومن الفرج به اه منه بلفظه وقول ز ألطفت أم لا هذا هو المذهب سلمه نو وقال م ب فيه نظر فان الذي يفهم من نقل ق عن ابن يونس أن المذهب هو التفصيل بين اللطاف وعدمه اه قلت لا اشكال أن نقل ق يفيد ذلك ولكن ما نقله

اه وقول ز واعلم أنه لا يضم إتيانه في وضوء لا يتيانه في صلاة الخ أي لا الوسائل لا تضم للمقاصد بخلاف ما إذا أتاه يوما في الغسل ويوما في الوضوء ويوما في التيمم فإنه يكون مستنكحاً لأن الوسائل يضم بعضها لبعض نقله الصفقي عن ز في شرح العنماوية والله أعلم (لأجس دبر الخ) قلت خالف في من الدبر الشافعي وحديث من أصحابنا وفي من الاثنين وهما الخصيتان عسرة بن الزبير فإنه أدخلهما في معنى الفرج قاله ح (أو فرج صغيرة) قول م ب صحيح كما نقله من الخ قال ج ظاهر كلام النوار عن المجموعة أن قصد اللذة ينقض أيضا وحينئذ فلا معنى لاستثناء فرج الصغيرة اه وهو صحيح بل كلام النوار الذي في م ب يفيد أن قبله الصبية ومن فرجها كل منها ما ناقض عند قصد اللذة فإنه ظاهر في رجوع الاستثناء لكل منهما وفي أن قصد اللذة وحده مؤثر وبه يعلم مافي كلام ز وسه كوت م ب عنه فإنه جعل قبله الصبية لا تنقض مطلقا ومن فرجها ينقض مع وجود اللذة لا مع قصدها واطاهر أن المصنف اعتمد ظاهر رواية علي أن من فرج الصغيرة

لا ينقض مطلقا وهو ظاهر الجواب أيضا وقد جله م ب فيما تقدم على ظاهره فراجعهم متأملا والله أعلم (وأولت أيضا الخ) قول ز يوهم أن ادخال اصبع إلى قوله فيما يظهر كأنه لم يطلع على نص في ذلك وهو صريح في قول الباجي وهو أي اللطاف ادخال الاصبع ومن الفرج به اه وقول م ب فان الذي يظهر من نقل ق الخ

عن ابن يونس انما تبع فيه والله أعلم ابن عرفة ونصه الصقلي ان قبضت أو أظفت نقض اتفاقا اه منه بلفظه ولكن مانسباه من الاتفاق لابن يونس ليس هو فيه بل ابن يونس حكى اختلاف الروايات عن مالك واختار في فهمها أن الخلاف بين روايتي ابن القاسم مع أشهب ورواية علي وان حملهما إذا لم تلتطف أو تقبض عليه اما إذا فعلت ذلك فتفقنا كرواية ابن أبي أويس ونص ابن يونس ومن المدونة قال مالك وإذا مس المرأة فرجها فلا وضوء عليها وروى علي عن مالك ان عليها الوضوء وأنكره سحنون وقيل عليها الوضوء إذا أظفت أو قبضت عليه وقاله مالك يريد إذا أظفت إذا دخلت يدها بين الشفرين ولا شيء عليها في مسها لجوابه وقاله ابن حبيب محمد بن يونس فوجه قوله لا وضوء عليها لقوله عليه السلام من مس الذكركر الوضوء فدل على ان ما عده بخلافه ووجه قوله عليها الوضوء لقوله عليه السلام من أفضى يده الى فرجه ليس بينهما حجاب فقد وجب عليه الوضوء والفرج اسم عام للذكر وفرج المرأة ولانه عضو يوجب بمسه اللذة كالذكر فاما إذا قبضت عليه أو أظفت فهي واحدة للذة لا محالة فيجب أن يكون عليها الوضوء في القولين والله أعلم وقال عبد الوهاب فيما روى عن مالك لا وضوء على المرأة في مس فرجها وفيما روى انها توضع أو ما قيل إذا أظفت هذا كله ليس باختلاف رواية فن قال لا وضوء فيه فعنه إذا كان لغيرة ومن رأى أن عليها الوضوء معناه إذا التذت به وان ذلك مبني على رواية ان ذلك عليها إذا أظفت فهي مفسرة لما أجل من غيرها ومن أصحابنا من يحمل ذلك على روايتين احدهما الوجوب والاخرى سقوطه إلا أن تلتطف محمد بن يونس وهو نحو ما بيناه أولا اه منه بلفظه وبما له يظهر لك انه يرى مما نسب اليه ابن عرفة وق مما يقتضي انه نقل اتفاق أهل المذهب والله أعلم ولوسلما انه صرح بذلك لكان منقوضا بكلام البابي السابق وغيره وفي المقدمات مانصه وأماس المرأة فرجها فعن مالك في ذلك أربع روايات احدها سقوط الوضوء والثانية استحبابه والثالثة إيجابه والرابعة التفرقة بين أن تلتطف أو لا تلتطف وهي رواية ابن أبي أويس عنه فاما الرواية الاولى والثانية فهم ما واحدة في سقوط الوجوب وذهب أبو بكر الابهري الى أن ذلك كله ليس باختلاف رواية وانما هو اختلاف أحوال فز رواية ابن القاسم وأشهب في سقوط الوضوء معناه إذا لم تلتطف ولا قبضت عليه فالتذت ورواية علي بن زياد عن مالك في وجوب الوضوء معناه إذا أظفت على ما بين في رواية ابن أبي أويس عن مالك ومن أصحابنا من يحمل الروايات كلها على روايتين احدهما وجوب الوضوء والثانية سقوطه والوجوب متعلق باللطاف والتذات فصل فإذا مس المرأة فرجها ولم تلتطف ولا التذت فلا وضوء عليها عند مالك لم يختلف عنه في ذلك وان أظفت والتذت وجب عليها الوضوء عند مالك بخلاف وقيل ان عنه في ذلك روايتين على ما بيناه اه منها بلفظها وقال ابن الحماجب مانصه وفي مس المرأة فرجها ثلاث روايات لابن زياد والمدونة وابن أبي أويس قالها ان أظفت انتقض فقييل على ظاهرها وقيل بانفاقها ضيح اي رواية ابن زياد الوضوء والمدونة ففيه وابن أبي أويس التفصيل وحكى ابن رشد رواية رابعة بالاستحباب ثم قال

فيه أن ما نقله ق عن ابن يونس تبع فيه قول ابن عرفة الصقلي ان قبضت أو أظفت نقض اتفاقا اه ومانسباه لابن يونس من الاتفاق ليس هو فيه بل حكى اختلاف الروايات عن مالك واختار فهمها على الوفاق دون الخلاف فهو يرى مما نسب له ابن عرفة وق مما يقتضي انه نقل اتفاق أهل المذهب ولوسلما انه صرح بذلك لكان منقوضا بكلام المشتق والمقدمات وضح وغيرهم ومن جعل رواية ابن القاسم في المدونة على الخلاف لرواية ابن أبي أويس اللخمى وابن ناجي وصاحب التلقين والارشاد انظر نصوصهم في الاصل وذلك شاهد لقول ز ان الاطلاق هو المذهب في وقت قال في شرح المرشد لم أفق هل النقض بمس المرأة فرجها على القول به خاص بمسه بالطن والجذب كاذكروا الله أعلم

مانصه ثم اختلف الاشياخ في الروايات فمنهم من أجراها على ظاهرها من الخلاف ومنهم من جعل الثالث تفسيراً وإن من قال بالنقض محمول على ما إذا أظفت ومن قال بعدمه محمول على ما إذا لم تظف ومنهم من يرى أن المذهب على قولين السقوط والتفصيل ومنهم من يرى أن المذهب على قولين الوجوب والتفصيل اهـ منه بلفظه ومن جعل ذلك على الخلاف اللغوي ونصه واختلف في مس المرأة فرجها فقال مالك لا وضوء عليها وانما سمعت في مس الرجل ذكره وروى عنه ابن أبي أويس أن علياً الوضوء إذا أظفت اهـ منه بلفظه فهو صريح في أنه جعل رواية ابن القاسم في المدونة على الخلاف لرواية ابن أبي أويس وعلى ذلك جعلها ابن ناجي ونصه قوله ولا ينتقض وضوء المرأة إذا مست فرجها ظاهره وان أظفت وهو كذلك وبه كان شيخنا يفتي وقيل ينتقض رواه على بن زياد وقيل ان أظفت توضح والافلا رواه ابن أبي أويس وقيل يستحب منه الوضوء فقط قاله مالك أيضاً حكاه ابن رشد اهـ منه بلفظه ومن جعل ذلك على الخلاف صاحب التلقين والارشاد ونص التلقين ومس المرأة فرجها مختلف فيه اهـ منه بلفظه ونص الارشاد وفي مس المرأة فرجها خلاف اهـ منه بلفظه وذلك شاهد لقول زان الاطلاق هو المذهب والله أعلم * (تنبيهان * الاول) * ما نقله ابن يونس عن عبد الوهاب من جعل الروايات على الوفاق مخالف لخالقه في التلقين فتأمله * (الثاني) * اللغوي وان جزم بحمل المدونة على الخلاف لرواية ابن أبي أويس فقد اختار من عنده تفصيلاً آخر فانه قال متصلاً بما قدمناه عنه مانصه قال الشيخ رحمه الله اما مس الظاهر فلا شيء عليه فانه هو كالعانة للرجل واذا مست موضعاً تجد منه الذمة وجدها توضح والافلا شيء عليها اهـ منه بلفظه والله أعلم (ونذب غسل فم من لحم ولبن) قول ز لكن يتأكد النذب عند ارادة الوضوء والصلاة قاله العجاوي اما ما ذكره من تأكده عند الصلاة فسلم قال ابن ناجي عنه قول المدونة وأحب الى أن يتمضمض من اللحم واللبن ويغسل الغمر اذا أراد الصلاة مانصه ولا منه فهم لقوله الصلاة بل يغسل مطلقاً لأنه يتأكد اذا أراد الصلاة قاله أبو عمران وغيره اهـ منه بلفظه واما ما ذكره من تأكده عند الوضوء فانظر من قاله وما وجهه مع أن المضمضة التي هي من سنن الوضوء تغني عنه والله أعلم * (تمة) * ذكرناه هنا استحباب غسل اليد بعد الطعام وسكتنا عن حكمه قبل وقد استقر اليوم عمل الناس عليه وذكره صاحب المعيار من البدع المذمومة وقد ذكر ح أول فصل فرائض الوضوء حديث ابن داود والترمذي بركة الطعام الوضوء قبله والوضوء بعده قال وهو حديث ضعيف والمراد به غسل اليد ومجمله عندنا ما اذا أصابها أذى من عرق ونحوه ومنه الحديث الوضوء قبل الطعام يتقى الفقر وبعد يتقى اللحم ويصح البصر ذكره صاحب الجمع وذكره في الاحياء ولم يذكر قوله ويصح البصر اهـ منه بلفظه قلت قد ذكره ابن رشد في المقدمات بزيادة ويصح البصر وفي البيان بدونها ونص المقدمات والوضوء في اللغة يقع على غسل العضو الواحد فوقعه الدليل على ذلك ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم متصلاً من أن الوضوء قبل الطعام يتقى الفقر وبعد يتقى اللحم ويصح البصر فسمى غسل

(ونذب غسل فم الخ) قول ز ويد أي بعد الطعام وأما قبله فقد ذكر صاحب المعيار أنه من البدع المذمومة وذكر كرح أول فرائض الوضوء حديث ابن داود والترمذي بركة الطعام الوضوء قبله والوضوء بعده قال وهو حديث ضعيف والمراد به غسل اليد ومجمله عندنا ما اذا أصابها أذى من عرق ونحوه ومنه الحديث الوضوء قبل الطعام يتقى الفقر وبعد يتقى اللحم ويصح البصر ذكره صاحب الجمع وذكره في الاحياء ولم يذكر قوله ويصح البصر اهـ وقد ذكره ابن رشد في المقدمات بزيادة ويصح البصر وفي البيان بدونها ونص المقدمات والوضوء في اللغة يقع على غسل العضو الواحد فوقعه الدليل على ذلك ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم متصلاً من أن الوضوء قبل الطعام يتقى الفقر وبعد يتقى اللحم ويصح البصر فسمى غسل

وحكى عياض عن مالك أنه دخل على عبد الملك بن صالح أمير المدينة فجلس ساعة ثم دعا بالوضوء والطعام فقال ابدؤا بأبي عبد الله فقال مالك أبو عبد الله يعني نفسه لا يغسل يده فقال لم قال ليس هذا الذي أدركت عليه أهل العلم يبلدنا نأثموا من أمر الأعاجم وكان عمر إذا أكل مسح يده بياطن قدميه فقال له عبد الملك أترك يا أبا عبد الله قال أي والله فاعاد إلى ذلك ابن صالح قال مالك ولا تأمر الرجل أن لا يغسل يده ولكن إذا جعل ذلك كأنه واجب عليه فلا أميتوا سنة العجم وأحيوا سنة العرب أما سمعت قول عمر تدوا واخشوشنوا وامشوا وحاقدوا ياكم وزى العجم اه ولا شك أنه اليوم جعل كأنه واجب واتخذ عدة خاصة وذلك من زى الأعاجم والله أعلم وفي ابن يونس عن عمر أياكم وهذا التسعم وأمر (١٩٧) الأعاجم وكره غسل اليد قبل الطعام ورآه من فعل

الأعاجم اه قلت واللام كافي المصباح طرف من جنون يل الانسان انتهى وفي جامع المصنف ويكره غسلها أي اليد لا كل أي قبله اذ لم يكن بها أذى اه وذكر الترمذي حديث ابن عباس أنه صلى الله عليه وسلم خرج من الخلا ففقر إلى الطعام فقالوا لا تأتيك بوضوء قال انما أمرت بالوضوء قبل الصلاة قال أبو عيسى هذا حديث حسن وقال علي بن المديني قال يحيى بن سعيد كان سفيان الثوري يكره غسل اليد قبل الطعام اه وما تقدم عن عمر من أنه كان إذا أكل مسح يده بياطن قدميه قال ابن رشد انما هو في مثل التروا للشيء الخاف الذي لا يتعلق يده منه الا ما يذهبه أدنى المسخ وأما مثل اللحم واللبن وما يكون له الدسم والودك فلا لأن غسل اليد منه مما لا ينبغي تركه وقد تمهض رسول الله صلى الله عليه وسلم من السويق وهو أيسر من اللحم واللبن وغسل عثمان بن عفان

اليد وضوءاً اه منها بلفظها وفي رسم الوضوء والجها من سماع القرنيين من كتاب الطهارة الاول مانصه وقال لنادعا عبد الملك بن صالح بوضوء قبل الغداء فتوضأ ثم قال ناولوا أبا عبد الله فقالت لا حاجة لي به ليس من الامر فقال لي أفتري أن أتركه فقالت نعم فاعاد اليه قال القاضي يريد أنه ليس من الامر الواجب الذي يأثم من تركه وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم ما يدل على الترغيب فيه من ذلك قوله الوضوء قبل الطعام ينقي الفقر وبعد ينقي اللئيم واجبا عليهم على أن النظافة مشروعة في الدين يدل على ذلك أيضا ما جاء عنه صلى الله عليه وسلم من أنه كان إذا توضأ يغسل يديه قبل أن يدخلهما في وضوئه فهو من هذا المعنى اه منه بلفظه وما أول ابن رشد رحمه الله هذه الرواية خلاف المتبادر منها وقد استشهد في المعيار بقضية مالك هذه على ما ذكره من أنه بدعة لكنه لم يذكر كلام العتبية هذا ولا كلام ابن رشد وانما قال مانصه ومنها غسل الأيدي لطعام حكي عياض عن مالك رضى الله عنه أنه دخل على عبد الله بن صالح أمير المدينة فجلس ساعة ثم دعا بالوضوء والطعام فقال ابدؤا بأبي عبد الله فقال مالك أبو عبد الله يعني نفسه لا يغسل يده فقال لم قال ليس هذا الذي أدركت عليه أهل العلم يبلدنا نأثموا من أمر الأعاجم وكان عمر إذا أكل مسح يده بياطن قدميه فقال له عبد الملك أترك يا أبا عبد الله قال أي والله فاعاد إلى ذلك ابن صالح قال مالك ولا تأمر الرجل أن لا يغسل يده ولكن إذا جعل ذلك كأنه واجب عليه فلا أميتوا سنة العجم وأحيوا سنة العرب أما سمعت قول عمر تدوا واخشوشنوا وامشوا وحاقدوا ياكم وزى الأعاجم اه منه بلفظه ولا شك أنه اليوم قد اتخذ كأنه واجب ولا سيما عند الأغنياء وذوى الجاه وقد أعدوا له عدة على هيئة خاصة ولا ريب أن ذلك من زى الأعاجم والله سبحانه أعلم * (تنبيهان * الاول) قوله في المعيار دخل على عبد الله بن صالح الخ كذا أوجدته في عدة نسخ منه والظاهر أنه تحريف وان أصله عبد الملك كافي العتبية ويدل على ذلك قوله في الاثناء فقال عبد الملك أترك الخ والله أعلم * (الثاني) الرواية التي ذكرها ابن رشد في البيان صححها الحافظ أبو عمر قال الشيخ زروق في شرح الرسالة عند قولها وليس غسل اليد قبل الطعام من السنة الا

يده من اللحم وتمهض منه ذكر ذلك مالك في الموطأ فهذا يدل على ما ذكرناه والله أعلم اه وروى ابو داود وغيره مرفوعا من بات ويده عمر لم يغسله فأصابه شيء فلا يلومن الانفسه (قائدة) ذكر في جامع المعيار عن أشهب انه تسحب الأيدي قبل الأيمن فلا يمين في غسل الأيدي في الاجتماع للطعام قال وهذا مع استواء المجتمعين أو تقاربهم لمساقيهم من ترك اظهار ترقيق بعضهم على بعض في التبدية به أمان كان فيهم العالم وذو الفضل والسن فالسنة في ذلك أن يبدأ به حيث كان من المجلس ثم من كان على يمينه كما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم إذ أتى بلبن قد شيب بماء وعن يمينه أعرابي وعن يساره أبو بكر فشرب ثم أعطى الأعرابي وقال الأيمن فالأيمن ولا يعطى الذي على اليسار وان كان أفضل ممن على اليمين الا بعد استئذان من على اليمين كما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم إذ أتى بلبن فشرب منه وعن يمينه غلام وعن يساره الأشياخ فقال للغلام أتأذن لي أن أعطى هو لا فقال لا والله يا رسول الله لا وأثر بنصيب منك أحدا قتله رسول الله صلى الله عليه وسلم في يده اه

وقول ز فائدة من داوم الخ قال هوني كان شيخ شيوخنا أبو العباس الورزازي رحمه الله يبحث فيه ويقول انه غير صحيح ويؤيد بحجته ما رواه غير واحد من أن الامام مالكا رضى الله عنه كان له في كل يوم درهمان من اللحم وأنه لو لم يجدهما إلا يبيع خشب سقفة يتيه باعها وفي الجامع الصغير مانصه خير طعام الدنيا والآخرة اللحم العقيلي في الضعفاء وأبو نعيم في الحلية عن ربيعة بن كعب اه قال المناوي زادي رواية ولوسأت ربي أن يطعمني به كل يوم لفعل وذلك لأن أكله يحسن الخلق كما في خبر يأتي فهو أفضل من اللبن عند جمع لهذا الخبر وعكس آخرون واسناده ضعيف اه قلت يدل لما في ز عن الغزالي حديث ان الله يغض السمين قال في جمع الوسائل وهو محمول على ما إذا نشأ السمين عن غفلة وكثرة نعمة حسية كما يدل عليه رواية يغض اللعامين اه وعند الطبراني مرفوعا أن أهل الشيع في الدنيا هم أهل الجوع غدا في الآخرة ولادليل فيماري عن مالك لأنه بما أوتيته من تنوير بصيرته ارتقى عن التأثير بكثرة النعم (١٩٨) الحسية وفي الموطأ مانصه مالك أنه بلغه أن عيسى بن مريم كان يقول

أن يكون بها أذى اه مانصه ما ذكر أن غسل اليد قبل الطعام ليس من السنة هو قول مالك ورده أبو عمر بن عبد البر في جامع السكا في حديث سلمان رضي الله عنه غسل اليد قبل الطعام يتقى الفقر ويعدو يتقى اللئيم وقال انه صحيح وهذا فيما هو مانع اه منه بلفظه وتأويل ابن رشد السابق لكلام الامام يدفع اعتراض أي عمر لكنه بعيد كما قدمنا وخلاف ما صرح به ابن يونس ونصه وفي رواية أشهب سئل عن الوضوء بال دقيق والنخالة فقال لا علم لي به ولم يتوضأ به ان اعياءه سبب فليستوضأ بالتراب وقد قال عمر ايا كم وهذا السقم وأمر الاعاجم وكره غسل اليد قبل الطعام ورأه من فعل الاعاجم اه منه بلفظه من كتاب الجامع والظاهر في الجواب عن اعتراض أبي عمر وان سلمه الشيخ زروق ما تقدم عن ح من قوله في حديث أبي داود والترمذي السابق ومجمله عندنا ما إذا أصابها أذى الخ والله أعلم وقول ز فائدة من داوم على أكل اللحم الخ كان شيخ شيوخنا أبو العباس الورزازي يبحث فيه ويقول انه غير صحيح قلت ويؤيد بحجته ما رواه غير واحد من أن الامام مالكا رضى الله عنه كان له في كل يوم درهمان من اللحم وأنه لو لم يجدهما إلا يبيع خشب سقفة يتيه باعها وفي الجامع الصغير مانصه خير طعام الدنيا والآخرة اللحم العقيلي في الضعفاء وأبو نعيم في الحلية عن ربيعة بن كعب اه قال المناوي في شرحه مانصه زادي رواية ولوسأت ربي أن يطعمني به كل يوم لفعل وذلك لأن أكله يحسن الخلق كما في خبر يأتي فهو أفضل من اللبن عند جمع لهذا الخبر وعكس آخرون واسناده ضعيف اه منه ولا يخفى أن فيه رد لما قاله ز والله أعلم (ولو شك في صلاته الخ) قول ز وهو الذي لا ينبغي غيره قال شيخنا ج فيه نظر وهو مبني على ما تقدم له من أنه يجب عليه التماذي وأما على المشهور فإنها تبطل عليه وعليهم

يا بني اسرائيل عليكم بالماء القراح والبقل البري وخبز الشعير واياكم وخبز البر فإنكم لن تقوموا بشكره اه وفيه أيضا مانصه مالك عن يحيى بن سعيد أن عمر بن الخطاب قال اياكم واللحم فان له ضراوة كضراوة الخمر مالك عن يحيى بن سعيد أن عمر بن الخطاب أدرك جابر بن عبد الله ومعه جمال لحم فقال ما هذا فقال يا أمير المؤمنين قرمنا إلى اللحم فاشتريت بدرهم لحما فقال عمر أماري بدأ حدكم أن يطوى بطنه عن جاره وابن عمه أين تذهب عنكم هذه الآية أذهبتم طبباتكم في حياتكمكم الدنيا واستمتعتم بها اه والقراح برنة كلام الخالص الذي لم يخاطه كافر ولا غيره والضراوة بالفتح الاعتقاد أي فإن له عادة يدعو إليها ويشق

تركها لمن ألفها وقرمنا بفتح القاف وكسر الراء أي اشتدت شهوتنا (ان صلى به) قلت قال في العارضة في اختلاف العلماء في تجديد الوضوء لكل صلاة فمنهم من قال يجدد إذا صلى أو فعل فعلا يقتضي الطهارة وهم الأكثر ومنهم من قال يجدد مطلقا اه (ولو شك في صلاته الخ) قول ز وهو الذي لا ينبغي غيره هو مبني على ما تقدم له من أنه يجب عليه التماذي وأما على انه مطالب بالقطع فإنها تبطل عليه وعليهم في هذه الصورة كما يشهد له قول ابن يونس قال ابن القاسم وكل أمام دخل عليه ما ينقض صلاته فتماذى بهم فصلاتهم مستقضة وعليهم الاعادة متى علموا اه قلت قال القرافي وما ذهب اليه مالك أي من وجوب التماذي أرجح لانه احتياط للصلاة اذهي مقصد فالفي الشك حال التلبس بها اه نقله العلامة ابن زكري وهو ظاهر حديث البخاري وغيره أنه شكى الى رسول الله صلى عليه وسلم الرجل الذي يخيل اليه انه يجدد الشيء في الصلاة فقال لا يقتل أو لا ينصرف حتى يسمع صوتا أو يجد ريحا

في هذه الصورة والله أعلم اه **قلت** وما قاله ظاهر ويشهد له قول ابن يونس مائه قال ابن القاسم وكل امام دخل عليه ما ينقض صلاته فمادى بهم فصلاتهم مستقضة وعليهم الاعادة متى علموا اه منه بلفظه (ومس مصحف) قول ز ولو نسخ معناه نحو وان تبدوا ما في أنفسكم الخ قال شيخنا ج ماذكره من أن هذه الآية منسوخة ويعني بقوله تعالى لا يكلف الله نفسا الا وسعها الآية هو وان جرى عليه ابن جري خلاف المرتضى بل آية لا يكلف الله نفسا الا وسعها مخصوصة لمعوم هذه لانا نسخة لها هذا الذي اختاره ابن عطية ورجحه الطبري وهو الظاهر وما ورد في بعض روايات الحديث من أنها نسخة فالمراد بالنسخ والله أعلم التخصيص اه **قلت** وأشار بقوله وما ورد في بعض روايات الحديث الى ما في صحيح مسلم ولفظه لما أنزل على النبي صلى الله عليه وسلم ان تبدوا ما في أنفسكم أو تخفوه الآية اشتد ذلك على الصحابة وبركوا على الركب وقالوا لا نطيعها فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أتريدون أن تقولوا كما قال أهل الكتابين من قبلكم سمعنا وعصينا ولكن قولوا سمعنا وأطعنا فلما فعلوا ذلك نسخها الله عز وجل فانزل الله لا يكلف الله نفسا الا وسعها الآية اه وما اختاره شيخنا هو مختار الامام المازري قال في المعلم في شرح الحديث السابق مائه اشفاقهم وقولهم لا نطيعها يحتمل أن يكونوا اعتقدوا أنهم يؤخذون بما لا قدرة لهم على دفعه من الخواطر التي لا تكتسب فلهذا رأوه من قبل ما لا يطاق فان كان المراد هذا كان الحديث الدال على أنهم كفوا ما لا يطاق وعندنا أن تكليفه جائز عقلا واختلاف هل وقع التعبد به في الشريعة أم لا وأما قول الراوي ان ذلك نسخ في النسخ ههنا نظر لانه انما يكون النسخ اذا تعذر البيان ولم يمكن رد احدي الآيتين الى الاخرى وقوله وان تبدوا ما في أنفسكم عموم يصح أن يشتمل على ما يملك من الخواطر وما لا يملك فتكون الآية الاخرى مخصوصة إلا أن يكون فهم الصحابة بقرينة الحال أنه تقررت تعبدهم بما لا يملك من الخواطر فيكون حينئذ ناسخا لانه رفع ثابت مستقر اه منه بلفظه ونقله أبو الفضل عياض في الالكامل وقال عقبه مائه لوجه لا بعد النسخ في هذه القضية ورواها اقدروى فيها النسخ ونص عليه لفظا ومعنى باهر النبي صلى الله عليه وسلم بالايان والسمع والطاعة لما أعلمهم الله من مؤاخذته لهم فلما فعلوا ذلك رفع الله عنهم الخرج ونسخ الله هذه الكافة بالآية الاخرى وطريق علم النسخ انما هو بالخبر عنه وبالنار يخ وهما مجتمعان في هذه الآية لكن اختلاف أرباب الاصول في قول الصحابي نسخ حكم كذا بكذا هل هو حجة يثبت بها النسخ أم لا يثبت بمجرد قوله وهو قول القاضي أبي بكر والمحققين منهم لانه قد يكون عن اجتهاد حتى ينقل ذلك نصا عن النبي صلى الله عليه وسلم وقد اختلف الناس في هذه الآية فأكثر المفسرين من الصحابة ومن بعدهم على ما تقدم فيها من النسخ وأبعده بعض المتأخرين قال لانه خبر ولا يدخل النسخ الاخبار ولم يحصل ما قال فانه وان كان خبرا فهو خبر عن تكليف ومؤاخذة بما تكن الذنوس والتعبد بما أمرهم النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث بذلك وأن يقولوا سمعنا وأطعنا ثم نسخ ذلك عنهم برفع الخرج والمؤاخذة ثم ذكر تأويلنا ثلثا ومحصله أنهم لم أشفقوا ان يكفوا ما لا يطيعون فازيل عنهم الاشفاق وبين أنهم لم يكفوا

(ومس مصحف الخ) قال أبو عمر أجمع فقهاء الامصار ان لا يمسح الا متوضئ اه لكن حكى اللخمي قولاً بان الوضوء لمسه مندوب اليه والله أعلم **قلت** وفي شرح الوغليسية مائه وذهب جماعة الى أن الوضوء لمسه مستحب واختاره اللخمي اه وفي الموطأ وغيره أن في كتابه صلى الله عليه وسلم لعمر بن خزم أن لا يمس القرآن الا ظاهر وقول ز ولو نسخ معناه نحو وان تبدوا ما في أنفسكم الخ قال ج ماذكره من أن هذه الآية منسوخة ويعني بقوله تعالى لا يكلف الله نفسا الا وسعها الآية هو وان جرى عليه ابن جري خلاف المرتضى بل آية لا يكلف الله الخ مخصوصة لعموم هذه لانا نسخة لها هذا الذي اختاره ابن عطية ورجحه الطبري وهو الظاهر وما ورد في الحديث اي حديث مسلم من أنها نسخة فالمراد بالنسخ والله أعلم التخصيص اه أى فان قوله تعالى وان تبدوا ما في أنفسكم الخ عموم يشمل ما يملك من الخواطر وما لا والآية الاخرى مخصوصة لها بما يملك والله أعلم وما اختاره ج هو مختار الامام المازري في المعلم وان نازعه عياض في الالكامل انظر نصهما في الاصل والله أعلم (وان حائضا) قول مب وخالفهما

الأوسعهم قال وهذا غير ما أشار إليه الإمام ثم قال وذهب بعضهم إلى أن الآية محكمة في
 اخفاء اليقين والشك للمؤمنين والكافرين فيغفر للمؤمنين ويعذب الكافرين اه منه
 ونقل الابن كلام المازري وعياض وقال عقب قوله فيغفر للمؤمنين الخ ما نصه النووي
 قال الواحدى وهو مذهب المحققين اه منه بلفظه ١ قلت وعياض وان بحث في كلام
 المازري أو لا فان كلامه آخر ارجع الى ما قاله المازري لانه صرح بأن مذهب المحققين أن
 قول الصحابي هـ ذم منسوخ ليس بحجة وسلم ما قاله المازري من أن النسخ لا يصار اليه مع
 امكان الجمع وهو حقيق بالتسليم فلم يبق الا أمر النبي صلى الله عليه وسلم لهم بالسبع
 والطاعة والظاهر أنه لا دليل فيه لما ادعاه فتأمل منه صفا والله أعلم (تنبيه) * قال ابن
 عرفة ما نصه وقول أبي عمر أجمع فقهاء الامصار أن لا يمسه الا متوضي يزيف توهم خلافه
 من قول اللخمي قيل الوضوء لمس المصحف مندوب اليه ويجب حمله على ما حمل عليه المازري
 قول بعضهم غسل المستحاضة قبل خمسة عشر يوما مستحب قال لا يتوهم أنها لا تأثم ان
 صلت دون غسل بل تأثم اجماعا فعنى كونه مستحبا ان لها تركه الصلوة لا فعلها دون غسل
 اه منه بلفظه ٢ قلت تأويله كلام اللخمي على ذلك بعيد من كلامه ونصه والثالث وضوء
 الجنب للنوم واختلاف فيه هل هو واجب أو فضيلة وقد تقدم واختلف أيضا في الوضوء
 لمس المصحف هل هو واجب أو مندوب اليه اه منه بلفظه ولذلك والله أعلم لم يعول
 تليد ابن ناجي على تأويله بل قال في شرح المدونة ما نصه وقيل الوضوء لمس المصحف مندوب
 اليه - كاه اللخمي اه منه بلفظه (ولو لم يعلم ومتعلم) قول مب عن الشيخ سيدي عبد
 القادر القاسبي وخالفهما غيرهما ممن قرأنا عليه ولم يأت في ذلك بدليل الخ سلم هذا كما سلمه
 جسن وهو غير مسلم وأي دليل يحتاج من قال بمنع مس الجنب اللوح مع تسليمهم أن المنع
 هو ظاهر عموم الروايات ومطلقاتها فالذي يقول بالجواز هو المطالب بالدليل ولم يذ كرم مع
 ان هـ الذي قاله بعض شيوخه من المنع المؤيد بعموم الروايات ومطلقاتها هو الحق الذي
 لا شك فيه لان مس اللوح للمعلم والمتعلم المحدثين الا صغرا والخائضين انما أبيع لهما
 عند الحاجة اليه للقراءة أو التشكيل ولا يباح لهما في غير ذلك كما صرح به غير واحد قال
 مق ما نصه ولا يمنع من المتعلم لوحه لدراسته وان كان ذلك المتعلم امرأه طائفا وهذا على
 القول بانهم غير ممنوعة من قراءة القرآن اه منه بلفظه فاستفيد منه أنها لا تمس اللوح
 على القول بانها ممنوعة من القراءة وهو شاهد لمن منع من الجنب اللوح اذ لا تساح له القراءة
 وعدم اباحتها له من الشهرة بمكان لا يحتاج الى دليل ويدل للمنوع أيضا كلام ابن رشد في
 أجوبته ونصها ولا يجوز لاحد من المصحف الاعلى طهارة وقد رخص للذي يعلم القرآن
 أن يقرأ في اللوح على غير وضوء وللمؤدب ان يشكل ألواح الضياع على غير وضوء لما علمهم
 من الحرج في التزام الطهارة لذلك أعنى طهارة الوضوء بالله تعالى التوفيق لا شريك له اه
 منها بلفظها فتأمل تعامله وقوله أعنى طهارة الوضوء تجده شاهد ما قلناه وكذا كلامه في
 البيان يدل للمنوع أيضا لمن تأمله في سماع أبي زيد من كتاب الطهارة ما نصه وسئل عن
 الخائض تكتب القرآن في اللوح وتمسك اللوح فتقرأ فيه قال لا بأس به على وجه التعليم

غيرهما ولم يأت بدليل الخ يقال عليه
 أى دليل يحتاج من قال بمنع مس
 الجنب اللوح مع تسليمهم أن المنع
 هو ظاهر عموم الروايات ومطلقاتها
 فالذي قال بالجواز هو المطالب
 بالدليل ولم يذ كرم مع أن المنع هو
 الحق الذي لا شك فيه لان مس اللوح
 للمعلم والمتعلم المحدثين الحدث
 الا صغرا والخائضين انما أبيع لهما
 عند الحاجة اليه للقراءة أو التشكيل
 ولا يباح لهما في غير ذلك كما صرح
 به غير واحد انظر الاصل (وجزء)
 هذا قول ابن حبيب وانظر لم اعتمد
 المصنف مع أن صاحب التفریع
 اقتصر على قول مالك يجوز من
 الصبيان للكمال والظاهر انه اعتمد
 على كلام ابن الحاجب لانه ضمر
 بقول ابن حبيب وحكي قول مالك
 بقبيل ونحوه لابن رشد لانه اقتصر
 على الكراهة في الكمال والله أعلم

قال القاضي قد مضى في رسم شك في طوافه من سماع ابن القاسم وجه القول في هذه المسئلة
والمعنى الذي من أجله وقع التحقيف فيها فن أراد الوقوف عليه تأمله هناك وبالله التوفيق
اه منه بلفظه وأشار بقوله قد مضى الخ إلى ما قدمه هناك ونصه وسئل مالك رحمه الله عن
اللوحي فيه القرآن أينس على غير وضوء قال أما الصبيان الذين يتعلمون القرآن فلا نرى
بذلك بأساً فمیل له فالرجل تعلم فيه قال أرجو أن يكون خفيفاً فيسأل ابن القاسم فالمعلم
يشكل ألواح الصبيان وهو على غير وضوء قال أرى ذلك خفيفاً قال القاضي انما خفف مالك
رحمه الله للرجل الذي يتعلم القرآن أن ينس اللوح فيه القرآن وخفف ذلك ابن القاسم أيضاً
للمعلم بشكل ألواح الصبيان لأن النهي انما ورد أن لا ينس القرآن الا طاهر وحققة لفظ
القرآن اذا أطلق أن تقع على جلته وان كان قد يطلق والمراد به بعضه على ضرب من التجوز
فتقول سمعت فلان يقرأ القرآن وان كنت لم تسمعه يقرأ منه الابسورة واحدة أو آية
واحدة فتكون صادقة في ذلك فلما كان لفظ القرآن يقع على كله وقد يقع على بعضه لم
يتحقق ورود النهي في مس بعضه على غير طهارة فن أجل ذلك خفف للذي يتعلم القرآن أو
يشكل ألواح الصبيان أن ينس اللوح فيه القرآن على غير وضوء لما يلحقه من المشقة في
أن يتوضأ كلما أحدث ولعل ذلك يكون في الاحيان التي يثقل فيها من الماء فيكون ذلك
سبباً إلى المنع من تعليمه وهذه هي العلة في تخفيف ذلك للصبيان لانهم وان كانوا غير
متعبدين فأبواهم فيهم متعبدون لمعهم مما لا يحل كشرب الخمر أو كل لحم الخنزير وما
أشبه ذلك ألا ترى أنه خفف لهم التطاريس يتعلمون قيمها في المكتب وكره أن يمسا وفيه
المحفف الجامع للقرآن الاعلى وضوء ثم قال وفي سماع أشهب من كتاب الصلاة وفي هذا
الكتاب في بعض الروايات أن الرجل لا ينس اللوح اذا قرأ فيه على غير وضوء فان لم يكن
معناه على غير المتعلم فهو معارض لهذه الرواية فتأمل هذا كله تجده صحيحاً والله أعلم اه
منه بلفظه فتأمل له تجده شاهداً لما قلناه فالعجب عن يرجح قول المجيز من غير استناد لنص
ولا ظاهر على قول المانع مع تسليم أنه مؤيد بالظواهر والله سبحانه الموفق * (تنبيه) * قال
ابن يونس ما نصه اختصار هذا الاختصار قول انه لا يكره لمعلم ولا لمتعلم من رجل او صبي
مس اللوح فيه القرآن على غير وضوء وقول انه يكره ذلك لهم وقول انه يكره للرجال دون
الصبيان اه منه بلفظه ونقله أبو الحسن وسله وتعقبه ابن زرقون وغيره بان ما أفاده
كلامه من وجود الخلاف في الصبيان غلط نشأ له من فهمه كلام النوادر لقوله فيها روى
أشهب لا أرى مسه غير متوضي قال ابن عرفة فسبب الغلط عموم غير متوضي في الصبي
اه وقد علمت أن سماع أشهب انما هو في الرجل مع احتجالة التأويل كما تقدم في كلام
ابن رشد فتأمل والله أعلم * (تنبيه آخر) * قول ابن رشد خفف لهم التطاريس الخ كذا
وجدته فيه التطاريس بتقديم التاء المثناة فوق على الطاء المهملة وبعد الطاء ألف ثم راء
ثم سين مهملة بينهما مثناة تحسية ولم أقف في كتب اللغة على معنى ذلك مما يناسب كلام ابن
رشد والله أعلم (وان بلغ) قول مب تعقبه البساطي بان المصنف انما اعده دفعه ما ذكره
في ضيق الخ فيه نظراً لأنه يقتضي ان البساطي اعترض كلام المختصر بكلام ابن يونس

(وان بلغ) قول مب تعقبه البساطي
الخ فيه نظراً لأنه يقتضي أن البساطي
اعترض كلام المختصر بكلام ابن
يونس

الذي ذكره وليس كذلك فان كلام ابن يونس شاهد لكلام المختصر بفهمه وانما اعترض بكلام ابن يونس كلام ضيغ نعم البساطي اعترض (٣٠٣) كلام المختصر بقوله ان ابن حبيب انما خفف الجزاء للصبيان فقول

الذي ذكره وليس كذلك انما اعترض بكلام ابن يونس كلام ضيغ ولا يصح اعتراض كلام المختصر بكلام ابن يونس لانه شاهد له كما يأتي بيانه نعم البساطي اعترض بكلام المختصر بقوله ان ابن حبيب انما خفف الجزاء للصبيان فقول المصنف وان بلغ يطلب النص فيه اه و قول ز و قول ضيغ ليس بجيد رده حق الخ في رد مق نظريته في الاصل ثم قال فتحصل ان اعتراض ضيغ الاتفاق الذي ذكره ابن بشير صواب ولذلك والله أعلم سلمه صر و قول ن على ما ذكره ابن حبيب فان لا لان حاجته صناعة الخ فيه نظران فائس ذلك هو الباجي موجهها لكلام ابن حبيب لا ابن حبيب انظر نص الباجي في الاصل قال مقيده عفا الله عنه فائدة قال البرزقي سئل ابن زبادة الله عن اوصى ان يجعل في أ كفايته ختمه قرآن او جزء منه أو جزء من أحاديث نبوية أو أدعية حسنة هل تنفذ وصيته أم لا واذا لم تنفذ وقد عمل ذلك فهل ينش وتخرج أم لا فأجاب لا أرى تنفيذ وصيته وتجعل أسماء الله عن الصديق والنحاسة فان فات فأمر الادعية خفيف والحكمة يجب أن ينش وتخرج اذا طمع في المنفعة او أمن من كشف جسد الميت ومضرته أو الاطلاع على عورته قلت و وقعت هذه المسئلة بتونس فبكي شيخنا عن بعض أشياخه في الذي أوصى أن يجعل معه اجازته أنها تجعل بين اكفائه بعد الغسل وتخرج اذا أراد وادفنه وحكي عن غيرنا أنها تجعل عند رأسه فوق جسمه بحيث لا يخالطها شيء ويجعل بينهما

الذي ذكره وليس كذلك انما اعترض بكلام ابن يونس كلام ضيغ ولا يصح اعتراض كلام المختصر بكلام ابن يونس لانه شاهد له كما يأتي بيانه نعم البساطي اعترض بكلام المختصر بقوله ان ابن حبيب انما خفف الجزاء للصبيان فقول المصنف وان بلغ يطلب النص فيه اه و قول ز و قول ضيغ ليس بجيد رده حق الخ في رد مق نظريته في الاصل ثم قال فتحصل ان اعتراض ضيغ الاتفاق الذي ذكره ابن بشير صواب ولذلك والله أعلم سلمه صر و قول ن على ما ذكره ابن حبيب فان لا لان حاجته صناعة الخ فيه نظران فائس ذلك هو الباجي موجهها لكلام ابن حبيب لا ابن حبيب انظر نص الباجي في الاصل قال مقيده عفا الله عنه فائدة قال البرزقي سئل ابن زبادة الله عن اوصى ان يجعل في أ كفايته ختمه قرآن او جزء منه أو جزء من أحاديث نبوية أو أدعية حسنة هل تنفذ وصيته أم لا واذا لم تنفذ وقد عمل ذلك فهل ينش وتخرج أم لا فأجاب لا أرى تنفيذ وصيته وتجعل أسماء الله عن الصديق والنحاسة فان فات فأمر الادعية خفيف والحكمة يجب أن ينش وتخرج اذا طمع في المنفعة او أمن من كشف جسد الميت ومضرته أو الاطلاع على عورته قلت و وقعت هذه المسئلة بتونس فبكي شيخنا عن بعض أشياخه في الذي أوصى أن يجعل معه اجازته أنها تجعل بين اكفائه بعد الغسل وتخرج اذا أراد وادفنه وحكي عن غيرنا أنها تجعل عند رأسه فوق جسمه بحيث لا يخالطها شيء ويجعل بينهما

الخ

من التراب بحيث لا يصل اليه شيء من رطوبات الميت وفي بعض التواريخ ان ابا ذر أو غيره من فقهاء الاندلس

أوصى أن يدفن معته جنة ألفه من الأحاديث وأنه فعل ذلك به وكذا أوصى آخر أن يدفن بجنازة فيه مكتوب لا اله الا الله محمد رسول الله وفعل ذلك به وذلك عندى قريب لأن قصده التلقين والبركة اه من ح وقال مب عند قول المصنف في الوصية وايضا بمعية مانصه كان يوصى بكتيب جواب سؤال القبر وجعله معه في كفنه أو قبره اللهم الآن يجعل في صوان من نحاس ويجعل في جدار القبر لتظاير كتبه قاله **شمس اه والله أعلم** * (فصل) في موجبات الغسل وواجباته وما يتبع ذلك * قلت فائدة فرض الغسل من الجنابة سبع مرات وكذا غسل الثوب (٣٠٣) من البول سبع مرات والصلاة خمس مرات مرة

فلم يزل صلى الله عليه وسلم يسأل العرب عن التخفيف حتى جعل الصلاة خمسا وغسل الجنابة والثوب مرة واحدة رواه أبو داود وورد أن المؤمن اذا قام وامتلأ أمر الله واغتسل من جنبه غير محرمه فكل قطرة تقطر من شعره يخلق الله منها ملكا يسبح الله تعالى الى يوم القيامة ويكون ذلك في صحيفته الى يوم القيامة وجاء أنها تكتب مع يدي الملائكة فتتمسح بها تبركا به هذا العبد الممثل لاهله ربه ذكره خيتي وعج وقال خش بالضم اسم للفعل الخ مثله في ح و خيتي قائلا على ما اختاره ابن مالك وهو الاشهر اه وزادا وقيل بالفتح فيه ما وقيل بالفتح اسم للفعل وبالضم اسم للماء اه واقتصر على الثالث الشيخ ميازة في شرح المرشد قائلا عكس المختار في الوضوء اه وتبعه جس وهو القياس وفي شرح الرسالة للشيخ زروق مانصه قال في الغريب لا خلاف أعلم ان الغسل بفتح الغين اسم للفعل وبضمها اسم للماء وكذا غيره الخلاف فيه كالوضوء

الخ فيه نظر لان قائل ذلك هو الباجي موجه الكلام ابن حبيب لابن حبيب نفسه كما يعلم من كلام الباجي السابق * (تنبيهات الاول) لم يجز مب عن اعتراض البساطي قول المصنف وان بلغ وقال عج عن شيخه بعينه كره قول ابن يونس والمشهور لا يجوز من الرجل الكامل ولو كان متعلما اه مانصه فانظر مفعلة ومهمل يجوز من الخنزير للرجل فيكون سنداً للمصنف اه **قلت** والظاهر أنه سنده لانه مفعلة ومهمل صفة وهو حجة عند الجمهور والصحيح أنه حجة ولو حذف الموصوف كما هنا خلافا لما في جمع الجوامع ويشهد له كلام أبي الحسن ونصه الشيخ الاجزاء بمثابة الألواح انظر ابن يونس اه منه بلفظه لكني لم أجده في ابن يونس ذلك والله أعلم * (الثاني) انظر لعمدة المصنف قول ابن حبيب دون قول مالك مع أن صاحب التفریع اقتصر على جواز من الصبيان الكامل ونصه ولا بأس بمحمل الصبيان المصاحف على غير وضوء وكذلك كتبهم القرآن على غير وضوء اه منه بلفظه والظاهر انه اعتمد على كلام ابن الحاجب السابق لتصديقه بقول ابن حبيب وحكاية قول مالك بقيل وكلام ابن رشد السابق يفيد ذلك أيضا لانه اقتصر على الكراهة وظاهره بل صريحه أن الذي كرهه هو مالك فراجعهم متأملا والله أعلم * (الثالث) مانقله البساطي عن ابن يونس من قوله والمشهور لا يجوز من الرجل الكامل ولو كان متعلما نقله عنه طفي وغيره وقد راجعت البساطي فوجدته كذلك فيه وقد نقله عنه أيضا صر في حاشية ضج وكلمهم سلموه لكني لم أجده لابن يونس حين تكلم على المسئلة في كتاب الصلاة الثاني وأطال الكلام فيها ولا في كتاب الطهارة حين تكلم على الوضوء لمس المصحف وقد نقل أبو الحسن كلام ابن يونس ولم يذكر ما نقله عنه البساطي وكذا ابن عرفة وقد بحث في ابن يونس عن ذلك البحث الشديد فلم أجده قاله أعلم أين ذكره

* (فصل) في موجبات الغسل وواجباته وما يتبع ذلك *

(يجب غسل ظاهر الجسد) قول ز خلافا لاجد فيه ما ولاي حنيفة في الثاني قال تو في صحيح مانصه خلافا لابي حنيفة فيهما ولم ينسب لاجد شيئا وكذا في القسطلاني في باب المضمضة والاستنشاق في الغسل اه **قلت** وقد نسبهم مامع الابي حنيفة ابن العربي

اه وفي المصباح مانصه غسلته غسل من باب ضرب والاسم الغسل بالضم وبعضهم يجعل المضموم والمفتوح معني وعزاه اسيبويه وقيل الغسل بالضم هو الماء الذي يطهر به قال ابن القوطية الغسل تمام الطهارة وهو اسم من الاغتسال اه (يجب غسل الخ) قول ز خلافا لاجد فيه ما ولاي حنيفة في الثاني تبع فيه ت والذي في صحيح وابن جزي وابن العربي والقسطلاني نسبة وجوب مامع الابي حنيفة ولم ينسبوا لاجد شيئا **قلت** قال بعضهم والحكمة في وجوب الغسل من المني مع أن الفضلة أفقر منه أن المني يجتمع من سائر الجسد فوجب غسله شكرا لنعمة اللذة أو كنارة للذنب وأيضا الفضلة متكررة فيشقيها ذلك بخلاف المني والله أعلم

(يعني) قول ز وان ربط بقصة
الذكر هذا بخصوصه ظاهر لان
الممنوع بالربط في حكمه ما خرج
بالفعل فيجب عليه الغسل معاملة له
بنقيض قصده والقول بان الانسان
يصير جنبا بانفصال المني عن محله
وان لم يبرز هو قول مالك في رواية ابن
القاسم وعلى بن زياد وقول اصـبغ
وابن كثة لكن لا يطالب بالغسل الا
بعد بروزه وظهوره حتى عند مالك
ومن وافقه وانما ثمة الخلاف هل
يعيد الصلاة أم لا فتأمل والله أعلم
وقول مب فالحديث على عمومه
يقال عليه اذا كان على عمومه وصورة
السبب قطعية الدخول لزم استواء
اليقظة والنوم والفرص أنهم ما غير
مستويين فكيف يصح ان يكون
منشأ الخلاف الحديث المذكور
وكلام ابن حجر وابن دقيق العيد
وغير واحد يدل على انه لا نزاع في
حمل الرؤية فيه على البصرية قلت
بل في رواية عند مسلم عن عائشة ان
امرأة قالت لرسول الله صلى الله
عليه وسلم هل تغتسل المرأة اذا
احتلمت فأبصر الماء فقال نعم وفي
رواية عبد الرزاق اذا رأت احدا كن
الماء كما يراه الرجل وفي رواية أحد
ليس عليها غسل حتى تنزل كما ينزل
الرجل * (فرع) * قال في المدونة
ومن جنق قائما أو قاعدا أو قاضيا
ولا غسل عليه أبو الحسن ظاهره
افاق بالقرب أو بعد أيام خلافا
لتفصيل ابن حبيب قال ابن يونس
يريد الا ان يجده المني اهـ

ويأتى نصه ان شاء الله عز وجل ومضمونه الخ والله أعلم (يعني) قول ز وان ربط بقصة
الذكر الخ زده مب بكلام الابن وابن العربي وكذا زده نو بذلك وزاد مائه ووقع لابن
رشد في سماع عيسى ما يقتضي ما قاله ز لكنه لم يتعرض للربط بالفعل فلا يقول عليه
لانه خلاف المشهور والله أعلم الا أن يقال ان الممنوع بالربط في حكمه ما خرج بالفعل فهذا
بخصوصه ظاهر والله أعلم دون مائه وذكره لوجه لخصي أو غيره اهـ منه بلفظه قلت
كلامه كالصريح في أن ما قاله ز ليس بمنصوص الا ما يقتضيه كلام ابن رشد الذي أشار
اليه وليس كذلك وكلام ابن رشد الذي أشار اليه هو في شرح المسئلة الاولى من رسم
يدير من سماع عيسى من كتاب الطهارة للثاني ونص ذلك وسألته عن وطئ وجاوز الختان
فلم ينزل فاعتسل ثم خرج الماء الدافق قال يتوضأ ولا غسل عليه قال القاضي قد قيل ان
عليه الغسل فلقوله انه لا غسل عليه وجهان أحدهما أنه لم يظهر الا أن الاو قد كان
فصل عن موضعه بالجماع وصار الى قنينة الذ كر لان الماء لا يخرج هكذا سلسا دون لذة قد
حركته قبل من موضعه اهـ محل الحاجة منه بلفظه وهذا الذي أفاده كلامه منصوص
للاقدمين في المسئلة الثانية من الرسم المذكور مائه قلت أ رأيت من تذ كر فرك
اللذة منه ثم مكث بعد ذلك حتى طال ذلك وصلى ثم خرج منه الدافق بعد ذلك عليه
الغسل أو هل يعيد الصلاة فقال أحسن ذلك أن تغتسل ذلك أحب اليك قال ما ذلك
بالقوى ثم رجع فقال بل تغتسل قال القاضي في هذه المسئلة أيضا قولان أحدهما أنه
لا غسل عليه والثاني أن عليه الغسل واذا قلنا ان عليه الغسل فهل يعيد الصلاة أم لا
في ذلك قولان أيضا فوجه القول أنه لا غسل عليه أنه ما خرج بغير لذة على غير المعتادة
والوجه القول الآخر ان عليه الغسل واعادة الصلاة وهو قول اصبغ أن الماء لم يظهر
الا أن الاو قد كان فصل عن موضعه حين اللذة وصار في قناة الذ كر فكان جنبا من حينئذ
ووجه القول أن عليه الغسل ولا إعادة عليه للصلاة وهو قول ابن المواز أنه انما صار جنبا
بمخرج الماء لانه خرج بلذة وان كانت قد تقدمت فاعتبرت حين خروج الماء اهـ
منه بلفظه وقال ابن يونس عن العتبية مائه قيل في تذ كر فوجد اللذة ولم ينزل ثم
صلى بعد وقت ثم خرج منه الماء الدافق فقال ابن القاسم يغتسل وليس بالقوى ثم رجع
فقال لا يغتسل اهـ وزاد متصله وقال يحيى بن عمر عليه الغسل واجب ورواه على عن
مالك أنه يغتسل ويعيد الصلاة قال اصبغ لان الماء قد زابل موضعه أولا وقال ابن المواز
يغتسل ولا يعيد الصلاة لانه انما صار جنبا بخروج الماء اهـ منه بلفظه وقال اللخمي
مائه وقال مالك في المجموعة فيمن لاعب فوجد اللذة ثم صلى ثم أنزل يغتسل ويعيد
الصلاة وقاله ابن كنيانة وقال ابن القاسم لا يغتسل وليس بالقوى ثم قال يغتسل وقال
اصبغ عند محمد يغتسل ويعيد الصلاة لانه لم ينزل الا وقد خرج وصار الى قناة الذ كر وما
والاها اهـ منه بلفظه وقال في المشتق مائه وقد تقدم اللذة المني ثم يخرج بعد سكونها
كالرجل بلاعب أهله فيجد اللذة الكبرى ولا ينزل فيتوضأ ويصلى ثم ينزل فروى على بن زياد
عن مالك يجب عليه الغسل من المجموعة وقال القاضي أبو الحسن والظاهر من مذهب

مالك أنه إذا لم تقارنه اللذة حال خروجه لم يجب عليه الغسل وجهه القول الأول أن الماء انفصل عن مستقره باللذة وذلك المراسى في وجوب الغسل دون ظهوره ثم وجه القول الثاني بنحو ما تقدم عن ابن رشد ثم قال فرغ وإذا قلنا يجب عليه الغسل فهل عليه إعادة الصلاة روى في المجموع عن ابن القاسم عن مالك يعيد الصلاة وبه قال ابن كثة وروى ابن المواز عن أصبغ يغتسل ولا يعيد الصلاة فالرواية الأولى مبنية على أنه راعى اللذة حين انفصال الماء عن مستقره فصلى على حال جنابة لم يغتسل من ذلك فوجب عليه استئناف الغسل والصلاة ووجه الرواية الثانية ما احتج به ابن المواز أنه انما صار جنبا بخروج الماء وذلك بعد تمام الصلاة وصحتها قال القاضي أبو الوليد وقول ابن المواز عندي أظهر بدليل أنه لو اغتسل قبل خروج الماء لم يجزه والله أعلم اهـ منه بلفظه فحصل من هذه النقول أن القول بأن الإنسان يصير جنبا بانفصال الماء عن محله وإن لم يبرز هو قول مالك في رواية ابن القاسم وعلى بن زياد وقول ابن كثة وأصبغ خلاف ما أفاده كلام تو من أنه مقتضى كلام ابن رشد فقط والله أعلم ثم هذا كله انما هو جرى على ما قاله تو من أن ما نسب به لمقتضى كلام ابن رشد ما قبل لما لابن العربي والابن والحق خلافه وأنه لا يطالب بالغسل إلا بعد برونه وظهوره حتى على قول مالك ومن وافقه فبروزهم عندهم محقق لأنه انفصل عن مستقره أولا فها مبرز علما أنه كان عند اللذة انفصل عن محله وما دام لم يبرز لم يتحقق انفصاله عن مستقره فلا يطالب بغسل عندهم هذا الذي تدل عليه النقول التي ذكرناها ألا ترى قول ابن يونس انما صار جنبا بخروج الماء فاحتجاج ابن المواز بذلك دليل على أنه لا يحكم له في الظاهر بأنه جنب ويطالب بالغسل إلا بعد البروز والآن كان ما قاله مصادرة وقد سلم احتجاجه بذلك البابي وابن يونس وغيرهما وكذا قول البابي وقول ابن المواز عندي أظهر بدليل أنه لو اغتسل قبل خروج الماء لم يجزه اهـ ألا يحتج على الخصم بما لا يسلمه وكذا الكلام ضيق فانه قال عند قول ابن الحاحب وعلى وجوبه لو كان صلى في إعادة قولان اهـ مانصه القول بالاعادة لأصبغ ومقابله لابن المواز واختاره ابن رشد والمازري وغيرهما لأنه انما يحكم له بالجنابة عند الخروج اهـ نعم بحث تو فيما إذا ربطه ظاهرا فيمكن أن يقال فيها وجوب الغسل معاملة له بنقيض مقصوده والله أعلم * (تنبيهان الأول) ما عزاه البابي لأصبغ من أنه لا يعيد الصلاة مخالف لما عزاه له ابن يونس والخمى وابن رشد و ضيق والصواب والله أعلم مع هؤلاء لأنه الذي نقله ابن عرفة عن الشيخ عن أصبغ ثم نقل عن البابي عن أصبغ مثل ما قد مناه عنه وفي كلام البابي آخر ارجوع لنقل الجماعة لمن تأمله لقوله وقول ابن المواز عندي أظهر فتأمله والله أعلم * (الثاني) قول ابن يونس ثم رجح فقال لا يغتسل كذا وجدته فيه باهات لا وهو مخالف لما لابن رشد والخمى من أن ابن القاسم رجح إلى أنه يغتسل فيحتمل أن تكون لافي كلام ابن يونس زائدة من النسخ والله أعلم وقول مب وأجاب بعض بأن الاحتمال هو صورة السبب وهي لا تخص بالحديث على عموم في هذا الجواب نظر ظاهر فالعجب من تسليم مب لهم مع وضوح سقوطه وبيان ذلك ان الاشكال الذي أجيب عنه بهذا

وفي القلشاني على الرسالة مانصه
فرع هل يقتضى فقد ان العقل
نقض الطهارة الكبرى المشهور أنه
لا يقتضيه ثم قال وفي المدونة ومن
جنى ٣ قائما أو قاعدا ثم أفاق
توضأ الخ فقيه ل الأ أن يجذب لاد
وقيل يظهره اى لأن المني متى
عزى عن اللذة لم يوجب غسلا على
المشهور والله أعلم

٣ قوله ومن جنى كذا هو في الأصل
المنقول من نسخة الامام كنون
هنا وفيما قبله بقاف بعد جيم ونون
مضبوطة بالكسر ولعله محرف
عن جن ونحوه مما يفيد مذهب
العقل كنهه مصححه

(لا بلالة) قول مب وهذا لا يجب منه شيء أي لا وضوء ولا غسل لانه ساس فيجري على تفصيله كما في ح وقال ابن ناجي في شرح الرسالة وإذا فرغنا على عدم وجوب الغسل فهل يجب الوضوء أم لا فيه اختلاف والجاري على أصول المذهب أنه لا يجب لانه ليس بمعتاد في نواقض الوضوء فاشبهه الحصى اه (أو غير معتادة) قول مب وظاهره مطلقا سواء أحس الخ فيه ان صر لم يقتصر على كلام الجزولي بل قال عقبه مانعه وقال في الحج الثالث من التذيب وإذا دام المحرم التذكير للذة حتى أنزل أو عبث بذكوره فأنزل أو كان راكبا فهزته الدابة واستدام ذلك حتى أنزل فسد حجه وعليه الحج من قابل اه فقيه إشارة الى أنه يجب تقييده بما إذا أحس بمبادئ اللذة فاستدام وقال عجب ماذا كره الجزولي خلاف ماذا كره المصنف في منسكه من أنه انما يوجب انزال هزال الدابة الغسل إذا أحس بمبادئ اللذة واستدام اه وقول مب عن مق كما اختاره اللخمي وشهره ابن بشير أما ما عزا للخمى وصحح يمكن ذلك بمجرد لا يوجب أن يكون هو الراجح وأما ما عزا لابن بشير من تشهيره فقيه نظره لانه عكس مانسه له في ضحج فانه قال عند قول ابن الحاجب فان أمني بغير لذة أو بلذة غير معتادة كمن حلق الحرب أو لادغته عقب أو ضرب فأمني فقولان اه مانسه وهذا القولان جاريان في الصور النادرة لان العادة خروج المني بلذة الجماع أو بمقدّماته ولا فرق بين خروجه بغير لذة مطلقا كاللادوغ والمضروب وبين خروجه بلذة غير معهودة كالحرب والتزول في الماء السخن ابن بشير والمشهور

الجواب مبني على أن الاحتلام لا خلاف فيه أنه لا يجب فيه الغسل الا اذا أبصرته فكيف يصح أن يكون منشأ الخلاف في اليقظة قوله صلى الله عليه وسلم نعم اذا رأت الماء وهو في الاحتلام لان احتمال حمل الرؤية فيه على العلمية يوجب الغسل على الناعمة باحساسها بالانزال وان لم يبرز والفرض أنه متفق على أنه لا يجب عليها الا اذا رأت بمعنى أبصرته فالجواب عن ذلك بأن قضية السبب لا تخصص لا يصح لانه وان كان الصحيح عند الأصوليين أن قضية السبب وصورته لا تخصص لكن هذا داخله عندهم قطعاً فالذي ينتج به هذا الجواب استواء اليقظة والنوم والفرض انهم ما غير مستويين فلا يصح أن يكون منشأ الخلاف في اليقظة بعد تسليم أن الاستلام متفق فيه على أنه لا بد من بروزه قوله صلى الله عليه وسلم نعم اذا رأت الماء قطعاً وهذا أمر ضروري وكلام ابن حجر وابن دقيق العيد وغير واحد يدل على أنه لا نزاع في حمل الرؤية على البصرية قال غ في مكيله مانسه تقي الدين ابن دقيق العيد قوله صلى الله عليه وسلم نعم اذا رأت الماء قد يرد به على من يزعم ان ماء المرأة لا يبرز وانما يعرف انزالها بشهوتها ثم يقال يحتمل أن يكون الانزال الذي يحصل به الاحتلام عرفاً على قسمين تارة يوجده معه البروز وتارة لا فيكون قوله عليه الصلاة والسلام نعم اذا رأت الماء مخصوصاً بالحكم بحالة البروز اه منه بلفظه وقال في حاشية البخاري في كتاب الغسل عند قوله صلى الله عليه وسلم نعم اذا رأت الماء مانسه ابن حجر يرد قول من قال ان ماءها لا يبرز وانما تعرف انزالها بشهوتها ولا يصح جعل رأت بمعنى علمت لان العلم الحاصل في النوم لا يوجب حكماً ولا يستمر في اليقظة الا اذا شوهد اه منه بلفظه والله أعلم (لا بلالة) قول مب عن ح عن الشيخ زروق وهذا لا يجب منه شيء على المشهور استدلل به على نفي وجوب الوضوء وان لم يذكرفيه الوضوء لان لفظه شيء تكرر في سياق النفي فتمم وكلام ابن ناجي أصح في الدلالة على ذلك فانه قال في شرح الرسالة مانسه وظاهر الشيخ سواء كانت اللذة معتادة أو غير معتادة وهو كذلك عند محنن وابن شعبان وقيل لا يجب في اللذة غير المعتادة واختلف إذا أمني لغير لذة كمن ضرب فأمني ففي وجوب الغسل قولان لابن شعبان وابن محنن والآخر منهما جعله ابن بشير المشهور وسبب اختلافهم في هذين الفرعين اختلافهم في الصور النادرة هل تراعى أم لا وإذا فرغنا على عدم وجوب الغسل فهل يجب الوضوء أم لا فيه اختلاف والجاري على أصول المذهب أنه لا يجب لانه ليس بمعتاد في نواقض الوضوء فاشبهه الحصى اه (أو غير معتادة) قول مب عن مق فان الراجح فيه وجوب الغسل كما اختاره اللخمي وشهره ابن بشير أما ما عزا للخمى فصحيح ولكن ذلك بمجرد لا يوجب أن يكون هو الراجح في نفس الامر وأما ما عزا لابن بشير من التشهير فقيه نظره لانه عكس مانسه له في ضحج فانه قال عند قول ابن الحاجب فان أمني بغير لذة أو بلذة غير معتادة كمن حلق الحرب أو لادغته عقب أو ضرب فأمني فقولان اه مانسه وهذا القولان جاريان في الصور النادرة لان العادة خروج المني بلذة الجماع أو بمقدّماته ولا فرق بين خروجه بغير لذة مطلقا كاللادوغ والمضروب وبين خروجه بلذة غير معهودة كالحرب والتزول في الماء السخن ابن بشير والمشهور

السقوط اه منه بلفظه ونقله الشيخ زروق في شرح الرسالة من قوله ابن بشير الخ وسلمه وكذا سلمه صر في حواشي ضيح ونصه قوله والنزول في الماء السخن ابن بشير والمشهور الخ قال الجزولي في شرح الرسالة بعد أن ذكر أن لا غسل في الانزال من حلك الحرب والنزول في الماء السخن مانصه واختلف في هذه الدابة هل هي لذة غالبية أو نادرة قولان والمشهور وجوبه اه بنصه وقال في الحج الثالث من التهذيب وإذا دام المحرم التذكر للذة حتى أنزل أو عيبت ذكره فأنزل أو كان راكفاً فهزته الدابة واستدام ذلك حتى أنزل فسد حجه وعليه الحج من قابل اه كلام صر بلفظه فانظر كيف سلمه وأيده بجزم الجزولي بذلك ومما يطعن أيضاً في كلام من أن ابن عرفة وابن ناجي والقلشاني لم ينسبوا لابن بشير التشهير إلا في سقوط الغسل إذا خرج بغير لذة واقتصر وافي خروجه بل لذة غير معتادة على ذكر القولين من غير ذكر تشهير ونص ابن عرفة وفي إيجاب المني لضرر دون لذة قول ابن شعبان وابن محنون فجعله ابن بشير المشهور وفيه للذة غير معتادة كذا حكمة أو ماء سخن أو سبق قولاً سخنون مع ابن شعبان ونقله وضعفه النخعي اه منه بلفظه ونص القلشاني فان كانت غير معتادة كذا حكمة أو ماء سخن أو سبق فقال سخنون وابن شعبان يجب الغسل وقيل بسقوطه وردة النخعي فان خرج دون لذة فان لم تتقدم كضروب قال ابن شعبان يجب الغسل وقال ابن محنون لا يجب وجعله ابن بشير المشهور وقال هذه صورة نادرة فهل يعلق الحكم عليها بين الأصوليين خلاف اه منه بلفظه وتقدم كلام ابن ناجي قريباً وكلام ابن بشير الذي نقله ق شاهد بظاهره لنقل ابن عرفة وابن ناجي والقلشاني لكنه عند التأمل الصادق والانصاف يفيد ما عزا له المصنف ونص ق وقال ابن بشير ان فقدت اللذة المعتادة وغير المعتادة ولم تكن مقارنة ولا سابقة فهنا قولان والمشهور لا غسل عليه ثم قال الفرع الثالث المنزل للذة الحكة والمساواة قال ابن بشير هي لذة غير معتادة كذا من لدغته عقرب في الغسل من ذلك قولان اه منه بلفظه فقوله هي كذا العقرب صريح في تساويهما وانما لم يصرح بتشهير القول بالسقوط هنا واكتفى بقوله وفي الغسل من ذلك قولان لتصريحه بالتشهير أولاً مع أن الإشارة في قوله وفي الغسل من ذلك الخ راجعة لهما والله در المصنف ما أدق نظره وأحسن استنباطه جراه الله عن الاسلام وأهله خيراً وقد تفتن عجب لهذا إذا قال موجه القول المصنف أو غير معتادة مانصه لان شرط وجوب الغسل أن يخرج المني بل لذة معتادة وكلام ابن بشير يفيد هذا أيضاً اه منه بلفظه فتأمل له كله بانصاف فانه الحق الذي لا شك فيه وبه تعلم ما في وقوف مب مع كلام من والكمال لله تعالى * (تنبيهات * الاول) * نسبة ابن عرفة ومن تبعه سقوط الغسل في اللدغة والضرب لابن سخنون نحوه النخعي ونصه وقال ابن سخنون فحين لدغته عقرب أو ضرب فأنزل لا يغسل عليه قال وانما يكون الغسل في الماء الذي يخرج باللذة وذكر ابن شعبان في ذلك قولين واختار الغسل قال واختلف إذا كانت به حكة في يده فكها أو نزل الماء سخن فأنزل وليس هذا بحسن لانه عن لذة أنزل وأما مع عدم اللذة فيحسن الخلاف فوجه القول بوجوب الغسل على جميع من تقدم ذكره حمل الآية على عمومها في

السقوط ونقله الشيخ زروق في شرح الرسالة وسلمه كما سلمه صر في حواشي أضح ولم ينسب ابن عرفة وابن ناجي والقلشاني لابن بشير التشهير إلا في سقوط الغسل إذا خرج بغير لذة واقتصر وافي خروجه بل لذة غير معتادة على ذكر القولين من غير ذكر تشهير وفي مانصه وقال ابن بشير ان فقدت اللذة المعتادة وغير المعتادة ولم تكن مقارنة ولا سابقة فهنا قولان والمشهور لا غسل عليه ثم قال الفرع الثالث المنزل للذة الحكة والمساواة قال ابن بشير هي لذة غير معتادة كذا من لدغته عقرب في الغسل من ذلك قولان اه فقوله هي كذا العقرب صريح في تساويهما وقد قال عجب موجهاً لقول المصنف أو غير معتادة مانصه لان شرط وجوب الغسل أن يخرج المني بل لذة معتادة وكلام ابن بشير يفيد هذا أيضاً اه

ويحصل من القول ان القول
 بوجوب الغسل بخروج المني للذة
 غير معتادة هو قول سحنون واختيار
 ابن شعبان وظاهر الرسالة والتلقين
 وابن عرفة واختاره اللخمي وان
 القول بسقوطه هو الذي شهره ابن
 بشير على ما عزاه له في ضيغ
 واقتصر عليه صاحب الارشاد
 وشهره أيضا في الشامل والشيخ
 زروق في شرح القرطبية وصاحب
 تنبيه الغافل فهو أقوى ولذلك والله
 أعلم سلم غ وح وابن عاشر
 وطفي وعج واتباعه وتو
 كلام المصنف والله أعلم

قوله سبحانه وان كنتم جنبا فاطهروا ووجه القول بسقوط الغسل - لال آية
 على الانزال المعتاد اه محل الحاجة منه بلفظه ونسب الباجي وابن يونس ذلك لسحنون
 لالابنه ونص الباجي قال الشيخ أبو اسحق وقد اختلف في غسل من لم غتسه عقرب
 أو ضرب أسواطاً أو كانت به حكة فاعتسل بما شئت فأنزل فالأختيار أن يغتسل
 للانزال ثم قال وقال سحنون في كتاب ابنه من أمني اللدغ أو ضرب بالسيف فلا غسل عليه
 وانما الغسل على من خرج منه ذلك للذة مثل ان يتشرب لسبق فيمضي أو ينزل الحوض فيمضي
 اه منه بلفظه ونص ابن يونس قال ابن شعبان واختلف في المنزل للذة الحكة واللدغة
 والضرب بالسيف قال سحنون في اللدغة والضرب بالسيف لا غسل عليه محمد بن يونس
 يريد لانه لا يجزئ للذة وقال في المنزل للذة الحك والتسابقين عليهما الغسل محمد بن يونس
 لا يجزئ للذة اه منه بلفظه (الناسي) * في كلام ابن عرفة ومن ذكرنا معه ما يوهم أن ابن
 شعبان لم ينقل القول بوجوب الغسل للذة ونحوها وانما قاله من عند نفسه وليس كذلك
 يعلم ذلك من كلام اللخمي والباجي وابن يونس والله أعلم (الثالث) * ظاهر الرسالة كما قاله
 ابن ناجي وغيره انه لا يشترط في اللذة ان تكون معتادة وهو ظاهر التلقين ونصه فيجب
 الغسل على الرجل بشيئين أحدهما انزال الماء الدافق عن لذة في نوم أو يقظة فان عرى من
 اللذة فلا غسل فيه اه منه بلفظه واقتصر في ارشاد السالك على شرط ذلك فقال ما نصه
 الغسل بوجبه خروج المني على العادة ولو في النوم اه منه بلفظه وصرح في الشامل بانه
 المشهور وجعل قول سحنون مقابلاً ونصه فلو أمني بلا لذة أو بلذة غير معتادة كحكة الحرج لم
 يجب على المشهور خلاف سحنون اه منه بلفظه ونحوه للشيخ زروق في شرح القرطبية
 ونصه وموجبه ستة ثلاثة على الرجال والنساء وثلاثة على النساء وحدهن فالتى على الرجال
 والنساء انزال الماء الدافق مقارنة للذة المعتادة فان عرى عن ذلك فلا غسل فيه على المشهور
 اه منه بلفظه ومثله في تنبيه الغافل ونصه وموجبه ثلاثة على الرجال والنساء وثلاثة على
 النساء وحدهن فالتى على الرجال والنساء انزال الماء الدافق مقارنة للذة المعتادة فان عرى
 عن ذلك فلا غسل فيه على المشهور اه منه بلفظه فتحصل مما سبق ان القول بوجوب
 الغسل بخروج المني بلذة غير معتادة هو قول سحنون واختيار ابن شعبان وظاهر
 الرسالة والتلقين واختاره اللخمي وأن القول بسقوطه هو الذي درج عليه المصنف
 هو الذي شهره ابن بشير على ما عزاه له في ضيغ وسلمه له الشيخ زروق وأشار إليه عج
 وهو ظاهر لمن تأمل كلامه الذي في ق واقتصر عليه صاحب الارشاد وشهره
 أيضا في الشامل والشيخ زروق في شرح القرطبية وصاحب تنبيه الغافل فهو أقوى
 ولذلك والله أعلم سلم غ وح وابن عاشر وطفي وعج واتباعه وتو كلام المصنف
 وبه يسقط تطيرق واعتراض من والله تعالى أعلم (الرابع) * ظاهر كلام الجزولي الذي
 قدمناه ان هذا الدابة على المشهور بوجوب الغسل اذا خرج منه المني مطلقا لكن في نقل صر
 كلام التهذيب عقبه اشارة الى أنه يجب تقييده بما اذا أحس بمبادئ اللذة فاستدام وفهمه
 عج على ظاهره فاعترضه ونصه ولا شك أن لذة هذا الدابة أقرب لشهوة الجماع من لذة النزول

بالماء الخار والحل للجرب فلا يقاسان عليهما ثم ان ما ذكره الجزولي خلاف ما ذكره المصنف في منسكه من أنه انما يوجب انزال هزال الدابة الغسل اذا أحس بمبادئ اللذة واستدام أهمته بلقطه * (الخامس) قال ح بعد ان ذكر عدم وجوب الغسل لكس الدابة مانصه وظاهر كلامهم أنه لا غسل عليه ولو أحس بمبادئ اللذة ثم استدام ذلك وقد قالوا في الحج ان ذلك يفسده فانظره وكأنه لم يقف على كلام الجزولي ولا على كلام المصنف في منسكه والله أعلم (ونذب لمراهق) قول مب اعتراض السهموري هذا الخ اعتراض السهموري ومن تبعه مبني على أن مراد المصنف بقوله ونذب أنه يندب له الغسل فان تركه صحت صلاته وليس هذا مراده بل مراده أنه يندب له فعله كما يندب له فعل الوضوء والصلاة ويندب لوليته أن يأمره بالغسل كما يندب له أن يأمره بالوضوء والصلاة وكلاهما لا يلزم من قولهم يندب له الوضوء أنه تصح له الصلاة بدونه كذلك لا يلزم المصنف هنا أنه يقتضي صحة صلاته بدون غسل وكلامه في ضيغ يدل على ان مراده في مختصره ما ذكرناه فانه قال عند قول ابن الحاجب وتؤمر الصغيرة على الاصح مانصه أي اذا وطئها الكبير بناء على أن الغسل طهارة كالوضوء فتؤمر كما تؤمر به أو لا لعدم تكرره كالصوم والاصح قول أشهب وابن محنون قالان صلت بغير غسل أعادت قال سحنون انما تعيد بقرب ذلك لا أبدا ومقابل الاصح قول الوقار اه منه بلقطه وانما عدل المصنف والله أعلم عن التعبير بالوجوب لما في ظاهره من الاشكال لانه يؤدي الى خرق الاجماع ولذلك قال مب ومعنى الوجوب عدم صحة الصلاة دونه الخ فالحال العبارتين واحدا فتأمل به باتصاف والله أعلم * (تنبيهان * الأول) * توقف صحة الصلاة على غسلها عند أشهب وابن سحنون انما هو قبيل البلوغ وأما اذا بلغا فلا لان أمرهما لهما بذلك انما هو ليعتاد ذلك بعد البلوغ بذلك علله النجس ونفسه واختلاف في غسلها اذا كان غير بالغ والاخر بالغ قال محمد بن سحنون تغتسل وان كانت صلت بغير غسل أعادت وقاله أشهب وفي مختصر الوقار لا غسل عليها وهذا هو الاصل لانها غير مخاطبة إلا بالبلوغ والاول أحسن لتعلم وجهه ذلك ولذا تهاون عند ذلك بعد البلوغ واختلاف أيضا في غسلها اذا كانت بالغة وهو غير بالغ فأما الصبي فالتخلاف فيه على ما تقدم فيها اذا كانت غير بالغة وأما المرأة فقال في كتاب العدة من المدونة لا غسل عليها من وطئها الا ان تلد لان التلذذ المرأة انزالها وقال أصبغ عند ابن حبيب تغتسل وهذا أيضا على وجه الاحتياط والحماية لئلا تعتاد ترك الاعتسال اه منه بلقطه * (الثاني) * علم من كلام النجس هذا ان خلاف أشهب وابن سحنون ومن ذكر معهم هو في الصبي اذا وطئ البالغة وفي الصبية المتيقنة اذا وطئها البالغ وذكره ابن يونس في وطئ الكبير الصغيرة التي تؤمر بالصلاة ونصه قال أشهب والكبير ان وطئ صغيرة تؤمر بالصلاة فانها تغتسل وفي مختصر الوقار لا تغتسل قال أشهب فان صلت ولم تغتسل فلتعد قال سحنون انما تعيد بقرب ذلك لا أبدا اه محل الحاجة منه بلقطه فانظر اذا كانا غير بالغين معا هل يجري فيه ما ذلك أم لا لم أر من تكلم على ذلك ولم أقف في وطئ للصغير الصغيرة الا على كلام ابن بشير المنقول عند غير واحد وقد علمت أنه لا شاهد فيه والذي

(ونذب لمراهق) قول مب اعتراض من هذا الخ اعتراض من ومن تبعه مبني على أن مراد المصنف أنه يندب له الغسل فان تركه صحت صلاته وليس كذلك كما يدل عليه كلامه في ضيغ فانه قال عند قول ابن الحاجب وتؤمر الصغيرة على الاصح مانصه أي اذا وطئها الكبير بناء على أن الغسل طهارة كالوضوء فتؤمر به كما تؤمر به أو لا لعدم تكرره كالصوم والاصح قول أشهب وابن محنون قالان صلت بغير غسل أعادت قال سحنون انما تعيد بقرب ذلك لا أبدا ومقابل الاصح قول الوقار اه وهو بين أن مراده هنا أنه يندب له فعله كما يندب له فعل الوضوء والصلاة ويندب لوليته أن يأمره بالغسل كما يندب له أن يأمره بالوضوء والصلاة وكلاهما لا يلزم من قولهم يندب له الوضوء أنه تصح له الصلاة بدونه كذلك لا يلزم المصنف هنا أنه يقتضي صحة صلاته بدون غسل وحيث نفي عبارتي النذب والوجوب بالمعنى الذي يفهم من واحد فتأمل والله أعلم قلت وتوضيحه أن من عبر بالنذب لاحظ جهة فعل الغسل ومن عبر بالوجوب لاحظ جهة توقف الصلاة عليه

(ولو التذت) هذا قول ابن القاسم
وعليه تأول ابن يونس وابن رشد
المدونة انظر نصهما في الاصل
قلت وقول ز ما لم تحمل الخ
فيه نظر اذ لا يجب عليه غسل في
مسئلة المصنف ولو جلت لعدم
بروز ما فيها وان تين بالجل أنها
أنزات الاعلى بالسند وأما مسئلة
البكر أي غير البالغ فتجمل
الخ فأنما وجب فيها الغسل لتين
أنها جومعت وهي بالغ للانزال
فقط وبه تعلم ما في كلام مب وقد
يقال انه مشهور مبني على ضعف
أوزل حملها منزلة بروز ما فيها
(تنبيه) * مغيب الحشفة وجب
أشياء ذكر ابن جرير في قوانينه
منها خسين و ت في شرح
مقدمة ابن رشد في فواستين وفي
شرحه لا يقتصر أكثر من مائة وق
نحو المائتين وفي الرسالة ومغيب
الحشفة يوجب الغسل والحد
والصدق ويحصن الزوجين ويحل
المبتوتة ويفسد الحج والصوم
وقال المبطل انه يوجب يتفاء على
ماتى حكم نقله ق والله أعلم
(واستحسن وبغيره) قول ز
وجوابه أن عن مالك روايتين أي كما
في ابن الحاجب والراجح الوجوب
لانه الذي اختاره ابن عبد السلام
والمصنف في ضيق وجرمه في
التلقين والارشاد وصرح الشيخ
زروق في شرح الرسالة بأنه المشهور
والراجح بل أنكر ابن عرفة
وجود القول بتني الوجوب وان

يقتضيه تعليل الخمي انه يجري فيه ما ذلك والله أعلم (لا يني وصل للفرج ولو التذت)
تو ومب هذا قول ابن القاسم انه همه قول مالك التذت على الانزال وأبقاها الباجي
والتونسي على ظاهرها الخ قلت وتأولها ابن يونس وابن رشد على ما قاله ابن
القاسم ونص ابن يونس وروى ابن وهب أن يزيد بن أبي حبيب وعطاء بن دينار
ومشايخ من أهل العلم يقولون اذا دخل من ماء الرجل في قبل المرأة فعليها الغسل
وقال مالك انما ذلك اذا التذت يريد أنزل اه منه بلفظه وقال ابن رشد في رسم
الجهاد والوضوء من سماع القرنيين مانصه ظاهر هذه الرواية أنها اذا التذت يجب
عليها الغسل وان لم تنزل وقال في المدونة انما ذلك اذا التذت يريد بذلك أنزل
وهي في الآثار التي فيها عن يزيد بن أبي حبيب وعطاء بن دينار ومشايخ من أهل العلم
والليت بن سعد انه اذا دخلها من مائه شيء فقد وجب عليها الغسل فالظاهر أنها ثلاثة
أقوال والاصح منها أنه لا يغسل عليها إلا أن تنزل لانهم لم يوطأ فلا يجب عليها إلا بالانزال
أو مجاوزة الختان كما لا يجب على الرجل إلا بأحد هذين الوجهين وبالله التوفيق اه منه
بلفظه (واستحسن وبغيره) قول ز وجوابه أن عن مالك روايتين تبع في ذلك قول ابن
الحاجب فان ولدت دون دم فروايتان اه وسلمه في ضيق فقال والروايتان بالوجوب
والاستحباب لا كما يعطيه كلام المصنف من السقوط اه منه بلفظه وقد سلم مب كلام
ز بسكوته عنه كما سلمه تو وزاد مانصه كلام المصنف صحيح وبحث ابن عرفة مع ابن
الحاجب رده ح اه منه بلفظه قلت بحث ابن عرفة هو قوله ونقل ابن الحاجب نفيه
رواية وابن بشير قولاً لا عرفه اه منه بلفظه وما صرح به تو من أن ح رد بحث ابن
عرفة مع ابن الحاجب هو ظاهر كلام ح والحق أن نقل ح انما يسقط به بحث ابن عرفة
مع ابن بشير لاعم ابن الحاجب راجعه متأملاً والظاهر أن بحث ابن عرفة مع ابن الحاجب
يسقط بما في الجلاب ونصه وعلى المرأة من أربعة أشياء انزال الماء والتقاء الختانين والظهر
من الحيض والنفاس اه منه بلفظه فعلى الوجوب على الظهر وهو انما يكون عن دم
ولذلك من يقول بأن خروج الولد جافاً يوجب الغسل بعده زائد على انقطاع دم الحيض
والنفاس كما يأتي في نص الارشاد وقد تقدم عن ابن ناجي أن كل ما في الجلاب فهو مالك حتى
ينص على خلافه فتأمل به بانصاف والله أعلم * (تنبيهان الاول) * ما نقله ح عن الخمي في
صفة غسل الجنابة كذلك وجدته في تصريه أيضاً وهو صريح في أن رواية أشهب محمولة
عنده على الاستحباب وكلامه الذي ذكره في باب النفاس واقتصر عليه ابن عرفة محتمل
لان تكون عنده محمولة على الاستحباب أو الوجوب فبين جملة على أنه فهمها على
الاستحباب ليتفق كلامه كما قاله ح وما فهمه منه أولى مما فهمه ابن عرفة والله أعلم
(الثاني) * ما ذكره ابن عرفة عن ابن رشد واقتصر عليه من أنه فهم رواية أشهب على ان
المراد دون دم كشر وساه ح فيه نظر لان ابن رشد لم يقتصر على ذلك ويظهر لك ذلك بنقل
كلامه كما قال في أول رسم من سماع القرنيين من كتاب الصلاة الا قول مانصه وسئل عن
المرأة تلد فلا ترى دمها فقلت في فيها قولاً من مذنبين فقال له وما قلت لك قال قلت لي

انها تصلى ولكني انما شككت في الغسل فقال له أوفي هذا شك أنها تغتسل لا يأتي من
 الغسل الاخير قال القاضي قوله فلا ترى دما أي لا ترى دما كثيرا على عادة النساء عند
 النفاس لان خروج الولد دون شئ من دم خرق للعادة فاذا انقطع الدم ولومن ساعته اغتسلت
 وصلت لان دم النفاس لا حد لاقله عند مالك وجميع أصحابه وجهور أهل العلم خلافا
 لابي يوسف في قوله ان حده خمسة عشر يوما فربما بينه وبين الحيض والغسل عليها واجب
 وذلك بين في الرواية من قوله أوفي هذا شك أنها تغتسل وليس في قوله لا يأتي من الغسل
 الاخير دليل على تخفيف وجوب الغسل ومعناه عند لا يأتي من تعجيل الاغتسال
 وترك تأخيرها الى حد أقل دم النفاس عند من حد له حد الاخير ولعله تكلم على خروج
 المولود نقي من الدم ان وجد ذلك ولذا قال انه لا يأتي من الاغتسال الاخير ويحتمل
 أن يكون مذهب من حد لاقل دم النفاس حدا أن لا يعتبره بما دونه فتصلى دون
 غسل وتعيد صلاة تلك الايام وهو أشبه أن يكون مذهبهم لانه يبعد ان يكون من قول
 أحد أن تترك المرأة الصلاة وهي طاهرة لادم بها والله عز وجل يقول ويسئلونك عن
 الحيض قل هو أذى فان كان هذا مذهبهم احتمل أن يكون أشار اليه مالك بقوله لا يأتي
 من الاغتسال الاخير والله أعلم وبالله التوفيق اه منه بلفظه فانظر قوله ولعله تكلم على
 خروج المولود نقي الخ يظهر لك صحة ما قلناه وظاهر صنيع ابن يونس يقتضي انه فهم
 الرواية على ظاهرها وان الغسل من ذلك واجب ونصه ومن العتبية قال أشهب عن
 مالك في التي تلد ولدا ولا ترى دما لم تغتسل لا يأتي من الغسل الاخير اه منه بلفظه
 فانظر قوله فلتغتسل بصيغة الامر الذي الاصل فيه الوجوب فعد وله عن عبارة العتبية التي
 تقدمت الى قوله فلتغتسل دليل لما قلناه وعلى ذلك فهمه أبو الحسن والله أعلم فانه نقله
 في شرح المدونة بهذا اللفظ وقال متصلا به مانصه الشيخ وقد قيل لا غسل عليها البتة اه
 منه بلفظه وكلامه صريح في أنه حمل قوله لا ترى دما على طاهرة تأمله وقد جزم
 في التالقين بالوجوب وساقه على أنه المذهب ولم يحك فيه خلافا فانه ذكر أن الغسل يجب
 على الرجل بانزال الماء الدافق عن لذة والايلاج في قبل أو دبر وقال مانصه وعلى المرأة
 بهذين وبشيئين آخرين وهما الحيض والنفاس وخروج الولد ولو جافا وعليهما ما باسلام
 الكافر منهما اه منه بلفظه وكذا صاحب الارشاد ونصه الغسل بوجهه خروج المني
 على العادة ولو في النوم وايلاج الحشفة أو قدرها ثم قال وانقطع دم الحيض والنفاس
 وخروج الولد وان لم تر دما اه منه بلفظه وهذا هو الذي اختاره ابن عبد السلام والمصنف
 في ضيق ونصه الظاهر من القولين الوجوب على الغالب اه منه بلفظه وصرح
 الشيخ زروق في شرح الرسالة بأنه المشهور ونصه وكذلك ان خرج الولد جافا بالدم على
 المشهور وهو الراجح من روايتين اه منه بلفظه وقد علمت من كلام ابن عرفة السابق
 أنه أنكر وجود القول بنفي الوجوب أصلا فحصل أن القول بوجوب الغسل هو الراجح
 فلو قال المصنف وبحيض ونفاس ولو بغير دم على الاحسن لا جاد والله أعلم * (تنبيهان *
 الاول) قول ابن رشد السابق ولعله تكلم على خروج المولود نقي الخ كذا وجدته بالواو

بحث معه في ذلك كما في ح وغيره
 فلو قال المصنف وبحيض ونفاس
 ولو بغير دم على الاحسن لا جاد
 قلت وكلام المصنف كغيره صريح
 في امكان الولادة بالدم ويؤيده
 ما ذكره من ان فاطمة بنت
 رسول الله صلى الله عليه وسلم انما
 اقبلت بالزهراء لانهم لم تحض أصلا
 وكانت اذا ولدت لم ينزل منها دم فهي
 زهراء أي طاهرة والله أعلم

(ونذب لانهقطاعه) اعتمد المصنف
 النذب لانه الذي حل المدونة عليه
 غير واحد ولقول المقدمات وأما
 دم الاستحاضة فهو ما زاد على دم
 الحيض ودم النفاس وهو دم علة
 وفساد فلا حكم له على طريق
 الوجوب والذي يستحب للمستحاضة
 على مذهب مالك وأصحابه ان
 تتوضأ لكل صلاة واستحب بعض
 العلماء لزوجه أن لا يطأها واستحب
 لها بعضهم أن تغتسل من طهر إلى
 طهر اه ونقله أبو الحسن عند قول
 المدونة واذا انقطع دم الاستحاضة
 وقد كانت اغتسلت قال مالك لا تغتسل
 الغسل ثم قال تطهر ثانية أحب
 إلى وهذا الذي استحب ابن القاسم
 اه وسلم وجلها اللغمى والعوفى
 على الوجوب وبه صرح أبو محمد
 في الرسالة

والظاهر أن أصله أو لعله الخ بأوليكون مقابلا لتأويله الاول تأمله والله أعلم * (الثاني) *
 قوله عن أبي يوسف ان حده خمسة عشر يوما كذا وجدته في البيان وكذلك وجدته في
 المقدمات في ثلاث نسخ وهو مخالف لما في المتنق ونصه وأقل النفاس لاحد له وبه قال أبو
 حنيفة والشافعي وقال أبو يوسف أقله أحد عشر يوما اه منه بلفظه فقوله أحد عشر
 يوما كذا وجدته فيه وذكره كذلك ثلاث مرات وقد نقل أبو الحسن في شرح المدونة
 كلام المقدمات خمسة عشر كما وجدته في ثلاث نسخ منها ولم ينسبه على كلام البايعي فآله
 أعلم عن معه الصواب منهما (ونذب لانهقطاعه) ما صرح به من النذب عليه جلها غير واحد
 وجلها اللغمى والعوفى على الوجوب وبه صرح أبو محمد في الرسالة واعتمد المصنف الاول
 لما نقله ابن عبد السلام من استشكل ما في الرسالة ولقول ابن رشد في المقدمات مانصه
 وامادم الاستحاضة فهو ما زاد على دم الحيض ودم النفاس وهو دم علة وفساد فلا حكم
 له على طريق الوجوب والذي يستحب للمستحاضة على مذهب مالك وأصحابه أن تتوضأ
 لكل صلاة وقد استحب بعض العلماء لزوجه أن لا يطأها واستحب لها بعضهم أن تغتسل
 من طهر إلى طهر اه منها بلفظه ونقله أبو الحسن عند قول المدونة واذا انقطع دم
 الاستحاضة وقد كانت اغتسلت قال مالك لا تغتسل ثم قال تطهر ثانية أحب إلى
 وهذا الذي استحب ابن القاسم اه وسلم * (تنبيهان * الاول) * قال ابن عرفة مانصه
 وانقطاع دم الحيض والنفاس لا الاستحاضة وفيها ثم قال تطهر أحب إلى واختاره ابن
 القاسم البايعي والمازري قال مالك مرة تغتسل ومرة ليس ذلك عليه وابن القاسم
 واسع فقول ابن عبد السلام استشكلوا ظاهر الرسالة بوجوبه ان كان نخالته المدونة
 فالشهور قد لا يقيمها وان كان لعدم وجوده فتصور اه منه بلفظه وسلم تت وغير
 واحد وقال القلماني في شرح الرسالة اثر قوله ففصور مانصه وفي هذا الكلام نظر لا يطابق
 الشيوخ على تأويل كلام الشيخ لاستشكلهم اياه بخالفته للمذهب ولوعلموا أن في
 المذهب قولاً بوجوب الغسل على المستحاضة لما افتقروا إلى تأويل ثم قال ووجه دليله يعنى
 من كلام الشيوخ الثلاثة ان قوله تغتسل صيغة أمر والاصل جلها على الوجوب ويؤيد
 انه محمولة على الوجوب قوله في مقابلته ليس ذلك عليها ولفظة عليها ظاهرها الوجوب
 فتكون الرواية الاولى محمولة على ايجاب الغسل على المستحاضة وهذا كما ترى ضعيف
 وانما تحمل الرواية الاولى على الاستحباب لتوافق المنصوص لمالك في المدونة وغيرها والا
 كانوا محملين بنقل الاول بالاستحباب المعلوم في المدونة وغيرها واقتصر على القول
 الغريب باعتبار المذهب ان صح وجوده والله أعلم اه منه بلفظه ونقله طفي. وقال
 مانصه وهو كلام حسن ولا شك أن البايعي ومن معه أشاروا لقولها اذا انقطع الى آخر كلام
 المدونة الذي قدمناه وقال عقبه وجل عبد الحق وغيره أحب على الاستحباب كما يظهر من
 كلامها وقال القاسم كها في خلاف في قول مالك ان دم الاستحاضة لا يوجب غسلا
 واختلف هل يستحب أم لا فقد ظهر لك ردت عقب ابن عرفة اه منه بلفظه وسلم جس
 وتو وكانهم لم يفتقروا على كلام غ في تكميله فانه قال بعد ان ذكر كلام ابن عرفة مانصه

قلت أثبت القول بالوجوب وسلم انه خلاف ظاهر المدونة بخلاف فهم العوفي وزعم
القلشاني في شرح الرسالة أن في اثباته نظرا وفي نظره نظر اه منه بلفظه قلت ووجه
النظر والله أعلم أن قوله والا كالأخبارين ينقل القول بالاستحباب المعلوم في المدونة الخ غير
لازم لان المدونة لم تصرح بالاستحباب وغاية الامر أن يكون الثلاثة فهموها على
الوجوب كما فهموها على ذلك العوفي وسلمه الواوغي فانه قال في كلامها السابق مانصه قوله
وهذا الذي استحباب ابن القاسم قرر سند المسئلة على أن المراد بما في المدونة الخلاف في
الاستحباب العوفي وعندى ظاهر المدونة الخلاف في الوجوب ومعنى قوله أحب الى أن
هذا القول هو الذي أحب الاخذ به اه منه بالنظر ونقله غ في تكميله واحتمال حل
الغمي لها على الوجوب متعين لانه الذي يفيد كلامه الذي نقله أبو الحسن ونصه قوله
واذا انقطع دم الاستحاضة وقد كانت الغتسلت الشيخ يريد للحيض ثم قال تطهر أحب الى
الغمي الاول أقيس لقول النبي عليه الصلاة والسلام انما ذلك عرق وليس بحيضة ولانها
كانت طاهر اتصل مع وجوده وتحل لزوجه فلم يوجب عدمه غسلا صح منه عبد الحق
قال غير واحد من شيوخنا القرويين انما قال مالك في أحد قوليه تغتسل المستحاضة اذا
زال الدم عنهن من أجل ما ذهب اليه بعض الناس من منع جواز وطئها فاستحب الغسل
مراعاة للخلاف اه منه بلفظه وأما المازري فلم أقف على كلامه وأما الباجي فما
نقله عنه ابن عرفة هي عبارته في تكلمه على حديث زينب بنت أبي سامة ولكنه قال
في تكلمه على الاثر الذي بعده وهو قول ابن المسيب تغتسل المستحاضة من طهر الى
طهر مانصه وبما يدل على أن الغسل ليس بواجب على المستحاضة قوله صلى الله
عليه وسلم انما ذلك عرق وليس بالحيضة وهذا ينفي الغسل كسائر العروق (فرع) * اذا
ثبت أنه لا يجب به غسل فهل يجب به الوضوء فالمشهور من المذهب أنه لا يجب به الوضوء
وقال القاضي أبو الحسن انه على ضربين منه ما يكون مرة بعد مرة فهذا لا يجب به الوضوء لانه
ليس بمرض ومنه ما يتكرر بالساعات فيستحب منه الوضوء ولا يجب ودليلنا على نفي
الوضوء أنه دم لا يجب به الغسل فلم يجب به الوضوء كما لو خرج من سائر الجسد اه منه
بلفظه فكلامه هذا يدل على أنه لا فائز عندنا في المذهب بوجوب الغسل فيه عين حل
كلامه الا قول الذي احتج به ابن عرفة على الاستحباب اذ لو كان ما حكاه عن مالك على
الوجوب عنده ما استقام له الرد على أبي الحسن بن القصار ولا صح استدلاله على سقوط
الوضوء فتأمل بانصاف ثم على تسليم ان الثلاثة صرحوا بالوجوب لم يسقط التعقب على
الشيخ أبي محمد بذلك لانهم متأخرون عنه فيحتمل أنهم اعتمدوا عليه في حكاية القول
بالوجوب والحق في الجواب عن أبي محمد أنه فهم المدونة على الوجوب فذكره في رسالته
وفهمه ذلك لا ياباه لفظها بل يقبله وقد تبعه على ذلك غيره حسبا تقدم ومخالفة غير واحد
له في فهمها على الاستحباب لانصره كيف وطم من رجالها ومن اختصرها ومن له في الفقه
الباع الطويل والصيت الشهير حتى كان يلقب بمالك الصغير فتأمل بانصاف والله أعلم
*(الثاني) * ما قدمناه من ان المصنف اعتمد في جزمه بالاستحباب ما ذكرناه ومن جملته كلام

ابن رشد في المقدمات انما غرضنا منه تضعيف القول بالجوب لامن كل وجه لان كلام
ابن رشد المذكور يفيد انهم لا تطالب بالغسل حتى على الاستحباب وهو مشكل مع
ما قدمناه من كلام المدونة وكلام الشيوخ عليها والله أعلم وكلامه في البيان موافق لكلام
غيره من أهل المذهب ففي رسم الصلاة الثاني من سماع أشهب من كتاب الصلاة الاولى
مانصه وسئل عن المستحاضة ينقطع عنها الدم من غير أيام حيضتها فقال اذا انقطع عنها الدم
اغتسلت وصليت قال وسألته عن المستحاضة تصلي صلاتين بوضوء واحد أتعيد الصلاة
فقال لا فقلت له لافي الوقت ولا في غير الوقت قال لا تعيد في الوقت قلت أفقتوضا لكل صلاة
فقال ذلك أحب الي ولا أدري أو أجب ذلك عليها أم لا قال القاضي قوله اذا انقطع عنها
الدم يريد دم الاستحاضة الذي كانت تصلي به وقوله اغتسلت وصليت يريد اغتسلت استحبابا
وصلت كما كانت تصلي قبل انقطاعه ذلك معلوم من مذهبه ومذهب جميع أصحابه وسواء
كان انقطاعه في غير أيام حيضتها أو في أيام حيضتها اذ لا فرق بين الموضعين فمالك لا يرى
على المستحاضة غسل الا في أول أمرها بعد الاستظهار بولوغ الخمسة عشر يوما
ويستحب لها الوضوء لكل صلاة فان صلت صلاتين بوضوء واحد لم تعد وقبل انها تعيد
الآخرة في الوقت حكى القولين جميعا ابن المواز عن مالك ومن أهل العلم من يوجب عليها
أن تغتسل للظهر والعصر غسلا واحدا والمغرب والعشاء غسلا واحدا والصبح غسلا
واحدا على ما جاء في ذلك من الآثار وبالله التوفيق اه منه بالفظه وقدين أبو الفضل
عياض أهل العلم الذين أجلهم وزاد في المسئلة أقوال أخر فانه قال في الاكمال عنه بقوله
صلى الله عليه وسلم في صحيح مس لم فاذا أقبلت الحيضة فادعى الصلاة فاذا أدبرت فاغسلي
عنك الدم وصلي مانصه قوله فاذا أدبرت الحيضة فاغسلي عنك الدم وصلي لم تختلف الرواة
عن مالك في هذا اللفظ وقد فسر سفيان الحديث فقال معناه اذا رأت الدم بعدما تغتسل
تغسل الدم فقط وقد رواه جماعة وقالوا فيه فاغسلي عنك الدم ثم اغتسلي وفي هذا الحديث
دليل على أن المستحاضة لا يلزمها غير الغسل لا دبار الحيض اذ لو لم يغسل غيره لأمرها
به عليه الصلاة والسلام وفيه دليل ورد على من رأى أنها انما تقع عدداً أيام حيضتها بعد
ولا تعتبر غير الدم وهو قول أبي حنيفة وعلى من رأى عليها الجمع بين صلاتي النهار بغسل
واحد وصلاتي الليل بغسل واحد وتغتسل للصبح وروى هذا عن بعض الصحابة وهو قول
على وفيه الرد على من رأى عليها الغسل في كل يوم من ظهر الى ظهر وهو مذهب سعيد بن
المسيب والحسن وعطاء وغيرهم وقد روى عن سعيد خلافه واحتج به من أبطل الاستظهار
اذ لم يذكره النبي عليه الصلاة والسلام في الحديث وقال بعضهم بل فيه دليل لقوله في رواية
مالك اذا ذهب قدرها وقدرها يزيد مرة ويتقص فلها رأي مالك الاستظهار اه منه
بالفظه ونقله الاي مختصراً بالمعنى على عادته وزاد متصل به مانصه النووي وما في أبي داود
والبيهقي من أنه أمرها بالغسل لكل صلاة قدين البيهقي ضعفه وأصح ما في الباب حديث
فاطمة هذا أنها كانت تغتسل لكل صلاة لكن قال الشافعي كان تطوعاً منها لا أنها

(ويجب غسل كافر) قول مب وأجيب بأن اسمعيل الخ رد (٢١٥) هـ هذا الجواب المازري بأنه انما يتم لو كان

الوضوء واجبا على كل قائم لها
وأما اذا قدرنا محمد بن فلا فرق بين
الظاهرين اه نقله غ في تكميله
(وان شك الخ) قول ز ان لم
يلبسه غيره ممن عني والاندب هذا
نقله ح عن ابن العربي وأقره
وفي ابن يونس مانصه قال في المجموعة
وغيرها فممن وجد في ثوبه احتلاما
لا يدري متى كان فامتنع غسل قال
يحنون في المجموعة فان كان غيره
نام فيه قبله فلا شيء على الاول اه
فقد أوجب الغسل على الثاني
وأسقطه عن الاول وقد ساقه ابن
يونس جازما به كانه المذهب وهو
الجاري على ما عليه الاكثر من انه
ان كان ينزعه فامتنع بعد من آخر
نومة لان الاول نزعه ولم يرفيه
شيئا فلو كان منه لراه أحدهما
أو كلاهما ١ قلت وطريق الجمع
بين مالابن العسري ومالابن يونس
لأن يونس عن يحنون أن يقال ان
احتمل أن يكون من غيرهما فهو
محمل مالابن العربي وان لم يحتمل فان
لبسناه على الترتيب فهو مالابن يونس
وان لبسناه معا بان نام عليه أو فیه
فهو مالابن يونس لأنه حينئذ متيقن انه
من أحدهما وانما الشك في تعيينه
فتأمل فانه حسن والظاهر أن
مانقه ز بعد عن الوجيز مخالف
لمالابن يونس ومقابل له والله أعلم
وقول ز قضت يوما واحدا وكذا
يقال الخ هو جار على قول ابن حبيب
الذي اختاره ابن يونس وهو خلاف
المعتمد الذي هو قول ابن القاسم

أمرت به اه منه بل نظمه والله أعلم (ويجب غسل كافر) قول مب وأجيب بأن
اسمعيل عل وجوب الوضوء الخ سلم هذا الجواب وهو مردود بما نقله غ في تكميله عن
ابن راشد القفصی ونصه ورده المازري بأنه انما يتم لو كان الوضوء واجبا على كل قائم
لها وأما اذا قدرنا محمد بن فلا فرق بين الظاهرين اه منه بل نظمه وهذا كلامه الذي
وعدنا له به عند قوله وبردة (وان شك أمدى أم مني الخ) قول ز ان لم يلبسه غيره ممن عني
والاندب هذا نقله ح عن ابن العربي وأقره وماتقه ز بعد عن البرزلي مخالف له كما قاله
مب وهو ظاهر لكن ان حمل مالابن العربي على أنه احتمل أن يكون من غيرهما كما قاله ز
لم يعارض ذلك وبجث مب في ذلك بقوله بعد بل غير صحيح اه فيه نظرية لم من تأمل
كلام ابن العربي والله أعلم * (تنبيه) أغفلوا كلهم ما نقله ابن يونس عن يحنون وساقه
كانه المذهب ونصه قال في المجموعة وغيرها فممن وجد في ثوبه احتلاما لا يدري متى كان
فليغتسل ويغسل ما رأى في ثوبه وينضح الم يروي بعد ماصلى من أحدث نومة نام فيه وكذلك
قال مالك في الموطأ وكرآن عمر بن الخطاب أعمدا ما كان صلى لآخر نومة نام فيه ولم يعد
ما قبل قال يحنون في المجموعة فان كان غيره نام فيه قبله فلا شيء على الاول اه منه بل نظمه
فقد أوجب الغسل على الثاني وأسقطه عن الاول وهو خلاف ما في المعارضة ان حمل على
ظاهره وان حمل على ما تأوله عليه ز لم يكن مخالفا له وعلى جملة على الخلاف فالظاهر أنه
خلاف الرابع وان أقره ح بل الرابع ما قاله يحنون لبيان ابن يونس به كانه المذهب
ولانه الجارى على ما عليه الاكثر من أنه ان كان ينزعه فامتنع بعد من آخر نومة للاشتراك
في العلة التي عللوا بها واستأنى في كلام ابن يونس وبين ذلك أن الاول نزعه ولم يرفيه شيئا
فلو كان منه لراه أحدهما أو كلاهما وكذا ينظر أن ما في نوازل البرزلي موافق للمشهور
لان موضوعه أنهم كانوا معا نائمين عليه فوجد بالاحتمال استيقظا فالتيقن انه من أحدهما
والشك في تعيينه فتأمله بانصاف والله أعلم وقول ز ومجمله أيضا اذا كان الدم الذي رآه
يمكن حصوله الخ اعترض مب قوله وكذا يقال في سقوط صلاة أيام عادت وسكت عن
قوله قضت يوما واحدا وهم ان ما قاله هو المذهب وليس كذلك بل ما قاله هو قول ابن
حبيب واختاره ابن يونس وهو خلاف المعتمد الذي هو قول ابن القاسم وقد نقل
مب من كلام ابن يونس ما يفيد ما قلناه ولم ينبه عليه قال ابن يونس متصلا بما
قدمناه عنه مانصه قال مالك وان كان لا يلبسه لا ينزعه أعمدا من أول نومة نام فيه قال
ابن القاسم في امرأة رأت في ثوبها دم حيضة وقد لبسته نقيا ولا تدري متى حاضت فيه
وهل حاضت أم لا فان كانت لا ينزعه ويلى جسدها اغتسلت وأعدت الصلاة من يوم
لبسته وتعيد الصوم الواجب قال أبو محمد يريد ما لم تجاوز أقصى أيام الحيض قال وان كانت
تنزعه وتلبسه أعادت من آخر لبسة وقال ابن حبيب في الصوم انما تعيد يوما واحدا لانه
دم حيض انقطع مكانه فصارت كالجنب يصوم وهو جنب محمد بن يونس انما قال يعيد
الرجل من أحدث نوم نام فيه لانه كان ينزعه ويلبسه ولم يرفيه شيئا فلما رآه الآن علم أنه من
نومه الاخير وان كان متصليا على لبسه والجنب في موضع يخفى عليه رؤيته وهو عليه

وقد نقل مب من كلام ابن يونس ما يفيد ما ذكرناه ولم ينبه عليه وانظر كلام ابن يونس بتمامه في الاصل والاه

(وواجبه نية الخ) قول مب لاتفاقهم على وجوبها هنا الخ مراده الاتفاق باعتبار النص فلا ينافي وجود الخلاف تخريجا كما ذكره غير واحد بل قال ابن العربي في أحكامه مانصه قوله تعالى حتى تغتسلوا يقتضى النية خلافا لما روى الوليد بن مسلم عن مالك ولما ذهب اليه الاوزاعي وأبو حنيفة من ان (٢١٦) الطهارة لا تقتقر الى النية اهـ قلت ويجب بأنه لما كان التخريج

مقدم وحافيه والخلاف شاذ لم يعتمد مب بشئ من ذلك والله أعلم وقول ز ويستثنى من قوله نية الخ الظاهر ان مراده ان صفة نية الغسل مساوية لنية الوضوء في جميع ما سبق للمصنف الا في صورة واحدة وهى غسل الكافر فانه اذا نوى مطلق الطهارة صح غسله كما تقدم لز في قوله أى سواء نوى الجنابة أو مطلق الطهارة أو الاسلام وهذا صحيح فلا اعتراض عليه بحال خلافا لما فهمه منه مب والله أعلم (أو نوى الجنابة والجمعة) قلت قال القسطنطين وانظر ٣ على هذا اذا صام يوم عرفة أو عاشورا أو يا فضل اليوم مع قضاء رمضان اهـ (وتخليل شعر) قلت في الحديث تحت كل شعرة جنابة تخللوا وفي رواية فاعسلوا الشعر وأنقوا البشرة ذكره ز أول الوضوء فانظره وفي ق عن ابن يونس مانصه من فضائل الغسل أن يغمس يديه في الماء بعد أن يتوضأ فيخلل بأصابعه أصول شعره ثم يصب على رأسه ثلاث غرفات من ماء يديه اهـ ونحوه في التوضيح فانه صرح باستحباب التخليل قبل الغسل فالتخليل في نفسه واجب

وجب أن يعيد من أول نومة نام فيه لانه صار في حال الشك في الجنابة من ذلك الحين فيبني أمره على الاحتياط وكذلك الحجة في التي رأت الدم دم الحيض ووجه قول ابن القاسم وتعيد الصوم لانه يمكن أن تكون تلك الحيضة عمادت بها أياما ولم تنشعربها ووجه قول ابن حبيب انها تعيد يوما واحدا لانه دم حيض انقطع مكانه فصارت كالجنب وهو أبين عندي لانه لو كان الدم بها أياما لم يشعر به وظهر في ثوبها باقعا فانما كانت دفعة ثم انقطع عنها والله أعلم وقال محمد بن عبد الحكم في الرجل ليس عليه أن يعيد الا ما صلى من أحدث نوم نام فيه وسواء كان لابسالة أبدا أو المرة بعد المرة محمد بن يونس ويجرى هذا الاختلاف في رؤية الحيض اهـ منه بلفظه ونقله بطوله لما يشتمل عليه من الفوائد والقيود التي أدخل بها ز وغيره من الشراح والمحشين منها ما أشرنا اليه قبل ومنها أن قوله ما لم تجاوز أقصى أيام الحيض يفيد أن المبتدأة تعيد صوم خمسة عشر يوما والمعتادة تعيد أيام أكثر عادت زيا زيادة ثلاثة أيام ما لم تجاوز أكثر خلاف قول ز أيام عادت افتأمله ومنها أن قوله فان كانت لا تنزع ويل جسد ها يفيد انه ان كان الثوب الذي ظهر فيه الدم لا يلبس جسد ها بأن كان يلبس يديه حائل حصين لا يجب عليه شيء وهو ظاهر والظاهر أنه يجري مثله في الاحتلام والله أعلم ومنها أن قوله في الثوب الذي لا ينزع ويلبس يديه شيئا يفيد انه كان ينزع ويلبس يديه حيث يمكن رؤية ما فيه وأما اذا كان ينزع ويلبس في موضع مظلم فانه يعيد من أول نومة أيضا ومنها أن قوله في الثوب الذي لا ينزع والجنابة في موضع يخفى عليه رؤيته وهو عليه يفيد أنه اذا كان في موضع لا يخفى عليه رؤيته فانه يعيد من آخر نومة وذلك كله ظاهر لا اشكال فيه والله أعلم (وواجبه نية) قول مب لاتفاقهم على وجوب النية هنا واختلافهم فيها هناك أراد باتفاقهم والله أعلم باعتبار المنصوص والا فالخلاف تخريجا موجود ذكره غير واحد قال ابن عرفة مانصه وفرض الغسل النية وخرج المازري سقوطها عليه في الوضوء اهـ منه بلفظه ونسب في صحيح ذلك الجماعة ونصه ابن عبد السلام وابن هرون اتفاق هنا على وجوب النية وخرج جماعة قولاً بعده من الوضوء ابن هرون وقد يفرق بأن الوضوء فيه معنى النظافة لكونه متعلقا بالأعضاء التي تتعلق بها الوسخ غالباً بخلاف الغسل اهـ منه بلفظه قلت بل ظاهر كلام ابن العربي في الأحكام ان الخلاف فيها نص لا تخريج ونصه قوله حتى تغتسلوا يقتضى النية خلافا لما روى الوليد بن مسلم عن مالك ولما ذهب اليه الاوزاعي وأبو حنيفة من أن الطهارة لا تقتقر الى النية اهـ محل الحاجة منها بلفظها افتأمله والله أعلم وقول ز ويستثنى من قوله نية

وتقديمه على صب الماء مندوب قاله بعضهم وقال الشيخ حياره ان التخليل الواجب هو الذي يكون مع غسل صب الماء أو عقبه كاللآك اهـ وهو الظاهر وفي تقديمه فائدة تفهيمية وهى سرعة اصال الماء للبشرة وطيبية وهى تأنس الرأس بالماء فلا يتأذى لانقباضه على المسام اذا أحس بالماء قال ح عن الشيخ زروق قال الشيخ أبو عمران الجوراني ويبدأ في ذلك من مؤخر الجمجمة لانه يمنع الزكام والنزلة وهو مجرب صحيح اهـ ٣ نقل الصعيدي والدسوقي عن ابن مزيق أن ابن عرفة مال الى العجمة انظرهما اهـ من هامش حاشية الامام كنون كتبه مصححه

(وضعت مضفوره) قول مب وكذا نقل ابن ناجي الخ لم يقتصر ابن ناجي على ذلك ونصه عند قول المدونة وتضعف المرأة شعرها ظاهره وان كانت عروسا في رأسها طيب فانها تغسله وبه أفتى شيخنا حفظه الله تعالى وغيره وقال أبو عمران الجوري انهم لا تغسله بل تسمح عليه لان في ذلك فساد المال وضعفه شيخنا المذكور بأنه من السرف المنهي عنه اه **قلت** قال خيتي وغيره ومقالة أبو عمران خلاف المعروف من المذهب (تنبيه) * قال ح في فصل الوضوء قد يترى على الشعر الذي في الابط وفي رأس الفخذ شي من الوسخ ولا سيما في البلاد الحارة في أيام الصيف ويلتصق (٢١٧)

وبيشق ولم أرفيه نصا والظاهر أنه مما يعنى عنه للمسقة اذا لم يترك الشعر مدة طويلة تزيد على المدة المشروعة وذلك المحل ولم يخرج منه والله أعلم اه (لأنه) قول ز ويحتمل عدم نقضهما مع الاشتداد فيه نظر فقد قال ابن ناجي عند قول المدونة ولا تنقض الخائض شعرها في غسل حيضة أو جنباة ولكن تضعف يديها مانصة يريد اذا كان ضفرها مرخي بحيث يدخل الماء في وسطه والا فلا بد من حله اه **قلت** ومثله عند قول الرسالة وليس عليه احل عقاصها ونصه يريد اذا كان مرخي بحيث يدخل الماء وسطه والا كان غسلها باطلا اه (ودلك) أي هو واجب لذاته على المشهور في الغسل والوضوء وقيل لا يصلح الماء وقيل سنة وفي أحكام ابن العربي مانصة لما قال تعالى حتى تغتسلوا اقتضى هذا عموم امرار الماء على البدن كله باتفاق وهذا لا يتأق الا بالذات وأعجب لاني الفرج الذي رأى أو حكى عن صاحب المذهب أن الغسل

غسل الكافر كما تقدم فهم منه مب والله أعلم أن النية تصح منه مع كونه كافرا فتدبما قرره والظاهر انه لم يرد ما فهمه وانما أراد والله أعلم ان صفة نية الغسل مساوية لصفة الوضوء في جميع ما ذكره المصنف فيما سبق الا في صورة واحدة وهي غسل الكافر فانه اذا نوى مطلق الطهارة صح غسله وقد قدم المصنف عطفه على ما لا يصح فيه الوضوء أو نوى مطلق الطهارة وأشار ز بقوله كما تقدم الى قوله أي سواء نوى الجنابة أو مطلق الطهارة أو الاسلام الخ وهذا صحيح فلا اعتراض عليه بحال والله أعلم (وضعت مضفوره) قال في التنيهات مانصه قوله وتضعف المرأة شعرها بفتح التاء والغين المعجمة وسكون الصاد المعجمة وآخره ثاء مثلثة ومعناه تضعف وتجعله وتحركه وتعرضه عند غسلها يديها ليدخله الماء اه منها بلفظها فصرح بأن الضعف المراد هنا بالمثلثة وكذلك ذكره في الصحاح والقاموس والمصباح وأما بالمشاة فأهمد في الصحاح والمصباح وفسره في القاموس بقوله والضفت اللوك بالاياء والنواخذ اه ولا يصح هذا هنا (تنبيه) * قد علمت ما قاله مب هنا في العروس وقال ابن ناجي عند كلام المدونة السابق في كلام التنيهات مانصه ظاهره وان كانت عروسا في رأسها طيب فانها تغسله وبه أفتى شيخنا حفظه الله تعالى وغيره وقال أبو عمران الجوري انهم لا تغسله بل تسمح عليه لان في ذلك فساد المال وضعفه شيخنا المذكور بأنه من السرف المنهي عنه اه منه بلفظه (لأنه) قول ز ويحتمل عدم نقضهما مع الاشتداد فيه نظر بل لو اشتد بنفسه اشتدادا يمنع وصول الماء الى داخله وجب نقضه قال ابن ناجي عند قول المدونة ولا تنقض الخائض شعرها في غسل حيضة أو جنباة ولكن تضعف يديها مانصة يريد اذا كان ضفرها مرخي بحيث يدخل الماء في وسطه والا فلا بد من حله اه منه بلفظه (تنبيه) * في الموطأ مانصه مالك أنه بلغه أن عائشة أم المؤمنين سئلت عن غسل المرأة من الجنابة فقالت التحض على رأسها ثلاث حفنات من الماء وتضعف رأسها يديها اه قال في المنتقى مانصه سؤالها عن غسل المرأة من الجنابة خاصة لانه أمر متكرر وليس عليه ان تقض رأسها وأما الخيض فقيل ولا بد لها من نقض رأسها الى تلك المدة في الاغلب الا أن صفة الغسل منهما واحدة اه منه بلفظه ومقاله من الفرق بينهما ما خلاص نص المدونة الذي تلقاه الناس بالقبول والله أعلم (ودلك)

(٢٨) رهوني (أول) دون تدلك يجوز وما قاله قط مالك لانصا ولا تخبر بها وانما هو من أوهامه اه **قلت** وفي قوانين ابن جزي عطفه على فرائض الغسل مانصه والتدلك في المذهب خلاف لهم اه أي للشافعي وأبي حنيفة وابن حنبل فظاهره أيضا الاتفاق في مذهب مالك والله أعلم (فائدة) * قال ح عن الشيخ زروق ويحذر من أمور التدلك بالخطبان لان ذلك يضرب بأهلها ويرى كأن فيها نجاسة أو بعض المؤذيات الا ما يكون معه ذلك وحاطط الحمام خصوصا قالوا يورث البرص وتمكين الدلك مما تحت الازار أي الزوجين وتمكين من لا ترضى حاله من ذلك بدنه لاسيما ان كان ناعما وامر دويق الوسوسة جهده ويستعين عايبا بالنظر لا خلافا للعلماء ان كان مبتلي بها كذلك كان يقول شيخنا أبو عبد الله القوري مرارا اه (ولو بعد الماء) **قلت**

يعني متصل بالافاضة قبل ذهاب الماء عن العضو أي قبل ذهاب رطوبة الماء عنه فلا يشترط كون الماء باقيا بل يكفي في ذلك بقاء الرطوبة كفي حاشية خش قاله الصفتي (أو استنباه) قول ز وهو الموافق لقولناظم مقدمة ابن رشد الخ قال هو نفي لم أجد هذا المسئلة في المقدمات لابن رشد بعد شدة البحث عنها في مظانها ومطالعة غير نسخة منها وكان ذلك من زيادة الرقي كما قاله ابن عاشر في نحو ذلك ومما يقوى ذلك أن كلامه (٢١٨) في البيان مخالف لما في النظم المذكور فإنه قال فيه والذي يظهر من

هذا مذهب مالك وقوله ان المغتسل أو المتوضئ أو المتيمم إذا وكل على ذلك أجزأه الآن بفعله استنكافا عن عبادة الله واستكبارا عنها وتم اونهاها اه وبه تعلم أن المذهب هو الصحة خلاف ما تلخ و د وقول ز قيل وهو الظاهر فإنه هو المصنف في ضيق ونصه والظاهر الوجوب لانه مما لا يتوصل للواجب الا به وهو لسكنون اه وقول ز وصوبه ابن رشد صحيح وقد نقل ق كلامه مختصرا ويأتي قريبا بلفظه وقول ز وارتضاه ابن عرفة الخ انظر من عزاه لابن عرفة والذي له في مختصره هو مانصه وفي وجوب ما أمكنه بناية أخرقة ثالثا ان كثر لباجي عن سكنون وابن حبيب وابن القصار اه وقول ز وهو خلاف ظاهر الخ فيه نظر ظاهر الظاهر ما لد وقول مب كما أنهم سواء في اشتراط تعذر اليد في كل منهما كما يستفاد ذلك الخ كلام سكنون نص في ذلك بل يفيد أنه لا يصار الى الخرقه ونحوها الا عند تعذر الاستنباه ففي رسم الشجرة من سمع ابن القاسم من كتاب الطهارة مانصه قيل لسكنون أرايت قول

ابن عرفة وغسل كل الجسد وفي وجوب التدلك في الوضوء والغسل قول المشهور وأني عمر عن رواية مروان الطاطري ابن رشد جعل أبي الفرج وجوبه لعموم الجسد فلما يقن وصوله لطول مكنه بالماء أجزأه وبه بعيد وعز عبد الحق لابي الفرج استحبابه اه منه بلفظه قلت وما نسبه ابن رشد لابي الفرج مثله للخمى وما نسبه له عبد الحق مثله لابن يونس عن ابن القصار عنه وعن غيره ومراده بالمستحب السنة انظر ضيق وح في فرائض الوضوء * (تنبيه) قال ابن العربي في الاحكام مانصه لما قال تعالى حتى تغتسلوا اقتضى هذا عموم امر الماء على البدن كله باتفاق وهذا لا يتأني الا بالدلك وأجب لابي الفرج الذي رأى أو حكي عن صاحب المذهب ان الغسل دون تدلك يجزئ وما قاله قط مالك لانصال ولا تخريجها وانما هو من أوهامه اه منها بلفظها فانظره مع ما حكاه غيره والله أعلم (وان بخرقه أو استنباه) قول ز وهو الموافق لقولناظم مقدمة ابن رشد الخ لم أجد هذه المسئلة في المقدمات لابن رشد بعد شدة البحث عنها في مظانها ومطالعة غير نسخة منها وكان ذلك من زيادة الرقي كما قاله ابن عاشر في نحو ذلك ومما يقوى ذلك أن كلامه في البيان مخالف لما في النظم المذكور فإنه قال فيه والذي يظهر من مانصه وسئل عن غسل الجوارى رجل عبد الله بن عمر ٣ صلاة قال نعم في رأيي فقيل له ألا يخاف أن يكون ذلك من اللباس قال لا امرى وما كان عبد الله بن عمر يفعل ذلك الامن شغل أو عذر عنده وقال ابن رشد في شرحه مانصه وقد حكي الطحاوي عن طائفة من أهل العلم أن النضل في أن يلى المغتسل أو المتوضئ أو المتيمم ذلك بنفسه لنفسه فان ولي ذلك غيره أجزأه وحكي عن طائفة منهم أن ذلك لا يجزئ به بحال منهم مالك بن أنس والذي يظهر من مذهبهم وقوله في هذه المسئلة خلاف ذلك الآن بفعله استنكافا عن عبادة الله واستكبارا عنها وتم اونهاها والله أعلم اه منه بلفظه وبه تعلم أن المذهب هو الصحة وأن ما تلخ و د لا يعول عليه وقول ز قيل وهو الظاهر فإنه هو المصنف في ضيق ونصه والظاهر الوجوب لانه مما لا يتوصل الى الواجب الا به وهو لسكنون اه منه بلفظه وقول ز وصوبه ابن رشد صحيح وقد نقل ق كلامه مختصرا ويأتي بلفظه قريانا شاء الله وقول ز وارتضاه ابن عرفة الخ انظر من عزاه لابن عرفة وكلامه في مختصره ليس فيه ذلك ونصه وفي وجوب ما أمكنه بناية أخرقة ثالثا ان كثر لباجي عن سكنون وابن حبيب وابن القصار اه منه بلفظه وقول ز وهو خلاف ظاهر ما ذكره في تعريف الدلك الخ قال شيخنا ج فيه نظر ظاهر وقال نو والظاهر ما قاله الشيخ د انه اذا كان يلقتها

مالك لا يجزئ الغسل حتى يمر يديه على جميع جسده ويتدلك أرايت لو أن رجلا نادى لا يقدر أن يمر بيده جميع جسده قال فليوكل رجلا أو امرأه تجرى يديهما على ما قصرت عنه يد المغتسل قيل له فان كان في سفر وليس معه أحد قال فليأخذ ثوبا وليسله وليجره على المواضع التي لا يبلغها يده اه وسلمه ابن رشد وقال بعد كلام فاذا لم يدرك الجنب جميع جسده فالصواب ما ذهب اليه ابن حبيب من انه يمر يديه على ٣ كذا يفاض بالاصل ولعله أنه صلاة أو نحوه كتنبيه محصه

على يده ويدللكم بها حكمها حكم الدلك باليد اه وما قاله ظاهر وقول مب والحق
ان الخرقه والاستنابه سواء كما يستفاد ذلك من كلام ابن الحاجب وابن عرفة **قلت** كلام
سحنون نص في ذلك بل يفيد انه لا يصر الى الخرقه ونحوها الا عند تعذر الاستنابه ففي رسم
الشجرة من سماع ابن القاسم من كتاب الطهارة مانصه قيل لسحنون رأيت قول مالك
لا يجزئ جنب الغسل حتى يمر يديه على جميع جسده ويتدلك رأيت لو أن رجلاً نادى
لا يقدر أن يمر يديه على جميع جسده قال فليوكل رجلاً أو امرأة تجرى يدها على ما قصر
عنه يد الغسل قيل له فان كان في سفر وليس معه أحد قال فليأخذ ثوباً ويلبسه وليجبره على
المواضع التي لا يبلغها يديه اه منه بلفظه وسلمه أبو الوليد بن رشد وقال بعد كلام مانصه
فاذا لم يدرك جنب جميع جسده فالصواب ما ذهب اليه ابن حبيب من أنه يمر يديه على
ما أدركه من جسده ويؤلى صب الماء على ما لم يدركه منه ويجزئه غسله مراعاة للاختلاف في
ذلك ولأنه أشبه بيسر الدين وبالله التوفيق اه منه بلفظه **(تنبيهات الاول)** * كلام ابن
عرفة يوههم أن الباجي إنما نسب لابن القصار القول الثالث وليس كذلك ونصه في المستقى
فمن لم يستطع امرأته على جسده فقال سحنون يجعل من يلى ذلك منه أو يعالج به خرقه
وفي الواضحة أنه يمر يديه على ما يدركه من جسده ثم يفيض الماء حتى يتم ما لم تبلغه يده
وللقاضى أبي الحسن في ذلك قولاً أن أحدهما أنه إذا لم يجد ثوباً يمر به على جسده ولم يجد من
يتناول ذلك منه أجراه فافضة الماء للضرورة والقول الثاني أنه ان كان الذي لا يباله من
جسده كثيراً فعليه أن يأتي بمن يلى ذلك منه وان كان يسيراً لا يباله فهو معفو عنه كالعمل
اليسير في الصلاة اه منه بلفظه **(الثاني)** * عز في الذخيرة لابن القصار خلاف ما عزاه له
الباجي حسبما نقله عنه عجم ونصه وقد شد ابن القصار الذخيرة على ذلك فقال بعد ما نقل
كلام سحنون من وجوب الدلك بالخرقة وقال ابن القصار يسقط كما يسقط فرض القراءة
على الآخرس ولأنه لم ينقل عن أحد من الصحابة اتخاذ خرقه ونحوها ولو كان واجبا
لشاع من فعلهم قاله في الذخيرة اه منه بلفظه ويمكن أن يكون له ثلاثة أقوال والله أعلم
وعلى كل حال فالظاهر قول ابن حبيب لاستظهار ابن رشد له وقوله انه الصواب وقوة
دليله ولما قاله في الذخيرة وان كان الاحتياط هو قول سحنون والله أعلم **(الثالث)** * قول
سحنون فليأخذ ثوباً ويلبسه الخ ظاهره أن البلب الذي يتعلق بالثوب يكنى عن صب الماء
على المحل الذي يصيبه الثوب المبسول ولم يتعرض أبو الوليد بن رشد في شرحه لذلك
والظاهر انه ان كثر ما يتعلق بالثوب من الماء حتى يتم المحل ويخرج عن كونه مستحاضاً
سلامة الماء من أن يتغير من ملاقة الثوب لونا وطعماً وريحاً أنه يكنى والله أعلم **(وسقته)**
غسل يديه (أولاً) قول مب قال طفي وعليه فظاهر نصوص المذهب أنه لا يعيد غسلهما
اه سلم كلام طفي هذا وقال تو بعد أن ذكره مانصه والظاهر عندي هو الاول أي إعادة
غسلهما لظاهر التشبيه في الاحاديث وكلام الأئمة والآخر تأويل ورأى بلامسند اه
قلت الصواب ما قاله طفي ففي ابن يونس مانصه وقضائه أن يبدأ بماء به النبي صلى
الله عليه وسلم فذكر حديث مالك في الموطأ وغيره ثم قال قال في حديث آخر وضعت للنبي

في الغسل ترتيب اه وإذا عبر المصنف بأعضاء وضوءه دون يتوضأ والله أعلم

(وصماخ أذنيه) قول مب وما
 قاله س أظهر فيه نظري في
 حاشية ضيح نصر مائه نظر
 ما حكم الثقب التي تجعل فيها الحلق
 والتكاسير التي في باطن التكاسير
 وظاهر عبارة الطراز أن حكمهما
 حكم الظاهر ونصه فأما مسح داخل
 الأذنين من الجنابة فهو سنة وذلك
 ما قرب من الصماخين مما لا يمكن
 غسله ولا صب الماء اليه لما فيه
 من العذر والمضرة وأما ما خرج
 عن ذلك فله حكم الظاهر وهو قول
 أهل العلم رحمهم الله اه فقلوه
 ما خرج عن ذلك يتناول الثقب
 والتكاسير اه قلوه بهما
 جزم ابن عاشر ونصه وأما الخرص
 والسور فلا بد من نزعهما الآن
 يمكنه ذلك ما تحتها اه * (فائدة) *
 قال الشيخ زروق في آخر باب الفطرة
 والختان من شرحه لرسالة مائه
 ومما عت به البلوى ثقب الأذنين
 للأخراص وقديان الغزالي وغيره
 في إنكاره وقارب أن يدعى في تحريمه
 الإجماع ونقله ابن الحاج في مدخله
 غير أن الإمام أحمد قال بجوازها على
 ما حكاه ابن فرحون في جزئه في
 البدع فقال بعض من لقيناه من
 أئمة المدينة المشرفة في سنة خمس
 وسبعين وثمانمائة هذا الذي ينبغي
 أن يقلد لأن غيره يؤدي لتجريح
 الأمة كلها والله أعلم ٣ ولا حديث
 عن الرجال والصبيان في ذلك لقيح
 أمرهم عادة ومنعه شرعا اه ونقله
 نو آخر العدة ويدل للجواز ما في
 صحيح البخاري وغيره أن النساء كن
 يلبسن الحلق في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم

صلى الله عليه وسلم ماء للغسل فغسل يديه مرتين أو ثلاثا ثم أفرغ على شماله فغسل مذاكيره
 ثم مسح يده بالأرض ثم مضمض واستنشق وغسل وجهه ويديه ثم غسل رأسه ثلاثا ثم
 أفرغ على جسده ثم تقي عن مقامه فغسل قدميه اه منه بلانظه فهذا صريح
 في أنه مضمض بعد غسل مذاكيره وحكه يده اليسرى ملافاة الحلق ولم تذكر أنه أعاد غسل
 يديه قبل المضمضة والحديث الذي استدلل به هو في صحيح البخاري عن ميمونة أم المؤمنين
 رضى الله عنها من طريق عمر بن حفص عنها ما نصه صبت للنبي صلى الله عليه وسلم غسلا
 فأفرغ يمينه على يساره فغسلها ثم غسل فرجه ثم قال يده الأرض فمسحها بالتراب
 ثم غسلها ثم مضمض واستنشق ثم غسل وجهه وأفاض على رأسه ثم تقي فغسل قدميه اه
 وذ كر نحوه في باب من توضأ في الجنابة ثم غسل سائر جسده ولم يعد غسل مواضع الوضوء
 من طريق يوسف بن عيسى عن ميمونة أيضا وذكر نحوه أيضا في باب نفخ اليدين من الغسل
 من طريق عبدان عنها فهذا الروايات كلها شاهدة لطفي وليس في قولها رضى الله عنها
 ثم مسح يده بالأرض وقولها مسحها بالتراب ثم غسلها دليل لتو لأن ذلك صريح في أن
 الغسل لليسرى لأجل ملافاة الحلق وليس هذا هو محل النزاع أذهبا أمر معلوم حكمه وقد
 ترجم البخاري بقوله باب مسح اليد بالتراب لتكون أقي وأدخل فيه حديث ميمونة من
 طريق عبد الله بن الزبير الحميري أن النبي صلى الله عليه وسلم اغتسل من الجنابة فغسل فرجه
 بيده ثم ذلك بها الحائط ثم غسلها ثم توضأ وضوءه للصلاة فلما فرغ من غسله غسل رجله اه
 وليس في قولها رضى الله عنها في هذه الرواية ثم توضأ وضوءه للصلاة نصريح بأنه أعاد غسل
 يديه ثلاثا ولو حمل كلامها هذا على ظاهره لا فاد أنه غسل رجله اذ ذلك وقد صرح في آخر
 الحديث بأنه غسلهما بعد الفراغ من غسله فيؤدي إلى أنه يغسل رجله مع أعضاء وضوءه
 ويعيدهما بعد الفراغ ولا فائل بذلك فيحمل قولها توضأ على أنه فعل المضمضة قبلها غير
 الرجاء لما صرح به في سائر الروايات غير هذه والله تعالى أعلم (وصماخ أذنيه) قول
 مب وما قاله السنهوري من كونه من الباطن أظهر فيه نظري لما قاله ز من أنه لا بد من
 ادخال الماء فيه هو الموافق لما قدموه عن أبي الحسن عند قول المصنف أو خلق غائرا وقلوه
 فممن اتقبت كنه راجعه هناك وتأمله وقد أخذ ذلك صر في حواشي ضيح من كلام
 الطراز ونصه انظر ما حكم الثقب التي تجعل فيها الحلق والتكاسير التي في باطن التكاسير
 وظاهر عبارة الطراز أن حكمهما حكم الظاهر ونصه فأما مسح داخل الأذنين من الجنابة
 فهو سنة وذلك ما قرب من الصماخين مما لا يمكن غسله ولا صب الماء اليه لما فيه من العذر
 والمضرة وأما ما خرج عن ذلك فله حكم الظاهر وهو قول أهل العلم رحمهم الله اه فقلوه
 ما خرج عن ذلك يتناول الثقب والتكاسير اه منه بلفظه والله أعلم (ومضمضة واستنشاق)
 قول ز مرة يحتمل أن يريد أن السنة تحصل بواحدة وإن كان يطلب بالتثنية على سبيل
 التنبؤ ويحتمل أن يريد مرة فقط لا يزيد عليها وهذا هو المتبادر منه لأنه سلم كلام المصنف
 الآتي * (فائدة) * قال ابن العربي في الأحكام مائه لما قال الله تعالى حتى تغتسلوا وفهم
 الكل منه عموم البدن بالغ قوم منهم أبو حنيفة فقال إن المضمضة والاستنشاق واجبان في

(ثم أعضاء وضوئه) قول ز وفيه أن قول المصنف الخ غير صحيح لانه مصادر للاحاديث الصحيحة وكلام الأئمة وأما بحث عجم
 لجوابه أن المراد بقوله ثم أعضاء وضوئه أعضاء التي يطلب غسلها للجنابة ولم تفعل قبل (كامله) قلت ثالث الاقوال
 في الرجلين تأخيرهما ان كان موضعهما ومخاوتهم من عدة ثالثا كابن الحجاب ومنهم من جعله جمعا بين القولين قاله الشيخ
 مبارزة ورابعها التحجير لعارض الاحاديث والله أعلم وقول مب انظر توجيههما في ضج نصه وجه الترتيب أنه لا فائدة للمسح
 لانه يغسله حينئذ ووجه مقابلة أن الأفضل تقديم أعضاء الوضوء خرجت الرجلان بدليل فيسقي ما عداهما على الاصل اه قال الشيخ
 زروق ولم أقف على شئ في مسح الاذنين الا أنهم ما تبع للرأس والله أعلم اه * (تنبيه) * كلام المصنف وشراحه انما هو في الغسل
 الواجب وأما غيره فغسل الجمعة والعديد فلا بد فيه من الوضوء ونيته (٢٢١) وتثلث الاعضاء وتقدم الرجلين ولا يدخلهما

الخلاف الذي في غسل الجنابة لان
 تأخيرهما اخلال بالموالة وقول
 عائشة وغيرهما من الصحابة رضي الله
 عنهم أي وضوءهم من الغسل
 قيده الشيوخ بالغسل الواجب
 انظر روح الرسالة (كغسل
 فرج الخ) قلت هذا بناء على حل
 الامر في حديث مسلم اذا أتى
 أحدهم أهله ثم أراد أن يعود وفي
 رواية أن يعاود فليتوضأ زاد في رواية
 بينهما وضوءاً على الوضوء اللغوي
 واقتصر عليه في ضج تبعا لابن
 راهويه والجمهور ووجهه عروا به
 وأحمد وغيرهم على الوضوء الشرعي
 والله أعلم (ووضوئه لنوم) وخرج
 على القول بأن وضوء الجنب انما
 شرع ليميت على إحدى الطهارتين
 أن تتوضأ الحائض قاله أبو الحسن
 عند قول المدونة ولا ينام الجنب
 في ليل أو ينام حتى يتوضأ جميع
 وضوئه للصلاة وليس ذلك على
 الحائض اه وقول ز قبل انقطاع

غسل الجنابة لانهم ما من جملة الوجه وحكمهما حكم ظاهر الوجه بدليل غسلهما من الجنابة
 كما يغسل الخد والجبين وهي مسئلة خلاف كبير قد ينشأ من أفعال الباب منها أن الغم والأنف
 باطنان حقيقة وحكما أما الحقيقة فأنك تشاهد بطونهما في أصل الخلقة وأما الحكم فن
 وجهين أحدهما أن الصائم اذا بلغ ما اجتمع من الريق في فيه لا ينظر ولو ابتلعه من يده لا فطر
 الثاني انهم لا يجبان في غسل الميت مع انه يعم جميع البدن اهـ منه بلفظه (ثم أعضاء وضوئه)
 قول ز وفيه أن قول المصنف ثم أعضاء وضوئه الخ غير صحيح لانه مصادر للاحاديث
 الصحيحة وكلام الأئمة وأما بحث عجم لجوابه أن مراد المصنف بقوله ثم أعضاء وضوئه
 أعضاء التي يطلب غسلها للجنابة ولم تفعل قبل واليدان أي غسلهما قبل ادخالهما في
 الاناء وقد فلا قبل وحيث لم يمسح غسلهما فلا وجه لاعادتهما على أنهما لو أعيدا
 لم تحصل باعادتهما اسنمية الابتداء قطعاً وليس فعل أعضاء الوضوء بنية الوضوء حتى يقال
 غسلهما أو لا يحصل سنة الغسل وثانياً سنة الوضوء والله أعلم (ووضوئه لنوم) قول ز ابن
 عرفة وأما الحائض فلا تغتسل صوابه فلا تتوضأ لان الوضوء هو المتوهم لا الغسل ولانه
 الذي نفاه ابن عرفة ونصه روى ابن عبد الحكم معها سقوطه على الحائض وشاذ قول ابن
 الحجاب على المشهور ولا أعرفه الا يخرج على الاولى اه منه بلفظه ومراده بالاولى العلة
 الاولى في كلامه من علمي طلب وضوء الجنب لانه قال قبل مانصه وضوء الجنب مستحب
 وسمع ابن القاسم ولونهارا وأوجب ابن حبيب ورواه اللخمي وفي كونه ليميت بطهران أو
 ينشط لغسله قولاً لابن الجهم مع ابن حبيب ينهيم ان فقد الماء وروايته اه منه بلفظه وقد
 ذكر أبو الحسن هذا التخصيص وعزاه لبعضهم فقال عند قول المدونة ولا ينام الجنب في ليل
 أو ينام حتى يتوضأ جميع وضوئه للصلاة وليس ذلك على الحائض اه مانصه بعضهم
 ويلزم على القول بأن وضوء الجنب انما شرع ليميت على إحدى الطهارتين ان تتوضأ
 الحائض اه منه بلفظه وقول ز قبل انقطاع دمها أو ما بعده فكذلك الجنب الخ كلامهم

دمها الخ ليس هو من كلام ابن عرفة كما هو منه سياقه نعم قال عبد الحق في السكت يستوي حكمها وحكم الجنب اذا انقطع
 الحيض اه (لاتيم) قلت قال الشيخ أبو زيد القاسمي أخرج البيهقي بإسناد حسن عن عائشة انه عليه الصلاة والسلام كان
 اذا أجنب فأراد أن ينام توضأ أو تيمم صح والتيمم مفروض مع عدم تيسر الماء أو العجز عنه والله أعلم اه قلت وقد ذكره
 باللفظ المذكور ابن حجر آخر باب الجنب يتوضأ ثم ينام وفي الصحيحين أن عمر ذكر لرسول الله صلى الله عليه وسلم أنه تصيبه جنابة
 من الليل فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم يتوضأ أو يغسل ذكر كذا ثم وفي صحيح مسلم عن عائشة أنه عليه الصلاة والسلام كان
 اذا كان جنباً فأراد أن يأكل أو ينام وضوءاً وضوءاً للصلاة قال في العلم مانصه قال الشيخ وفاقه الله ذكر عن ابن عمر رضي الله عنهما
 أنه أخذ بذلك في الاكل ومجى الوضوء عندنا قبل الاكل على غسل اليدين لعل ذلك لا يذرى أصاب اليد اه وانظره مع قول عائشة

وضوءه للصلاة والله أعلم (ولم يطل الخ) قول ز كذا لا يبيّن والذى لا يبيّن هو الذى لا يبيّن عمر
واما الابى فانه قال مانصه وهذا الوضوء يتقضى الحدث الواقع قبل الاضطجاع لا الواقع بعده اه ويؤخذ منه أن المباشرة بالجسد
اذا قصد بها اللذة بعد الاضطجاع لا تتقضى بالاحرى وابن عمر صرح بانها تنقضه ويؤخذ منه ان تقاضيه بالحدث بعد الاضطجاع
بالاحرى وبه تعلم ما فى كلام مب والله أعلم (والقراءة) هذا هو المشهور وقال مالك فى المختصر للجنب أن يقرأ القليل والكثير
وقال فى سماع أشهب يقرأ القليل قاله فى صحيح **قلت** وفى البخارى ولم يراى ابن عباس بالقراءة للجنب بأسا وكان عليه الصلاة
والسلام يذكر الله على كل احيائه وقال النووى فى الاذكار أجمع العلماء على جواز الذكرك بالقلب واللسان للمحدث والجنب
والحائض والنفساء وذلك فى التسبيح والتهليل (٢٢٢) والتحميد والتكبير والصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم

والدعاء وغير ذلك (الا كاية الخ) **قلت** قول ز ولا ثواب فيما يقرأ
لتمعوز ونحوه أصلا الى قوله ان لم
يقصد الذكرك فان قصده فله ثواب
الذكرك هو ظاهر غاية الحديث انما
الاعمال بالنيات الخ ولا ينافى ما فى
الطراز لانه انما فى عنه ثواب
القراءة لكونه لم يقصد ها ووراء ذلك
انه ان قصد الذكرك كان له ثوابه
والافلا وبه تعلم ما فى كلام مب
والله أعلم (ودخول مسجد) قول
ز ويخرج من أصابه جنابة الخ
قال سند وحكى ابن أبى زيد فى نوادره
أنه ينبغى أن يتيم لخروجه وهو
باطل بالخبر والنظر أما الخبر فان
النبي صلى الله عليه وسلم أحرّم فى
الصلاة ثم ذكر أنه جنب فخرج ولم
يروأ حد أنه يتيم وأما النظر فلانه
اذا اشتغل بالتيمم كان ليثا فى المسجد
مع الجنابة وكان خروجه أهون
من ذلك لان خروجه بعد تركا
للكون فى المسجد وترعا عنه اه

أن هذا من تمام كلام ابن عرفة وليس كذلك نعم نص عليه عبد الحق فى النكت ونصه
يستوى حكمها وحكم الجنب اذا انقطع الحيض اه على نقل غ فى تكميله * (تنبيهان
* الاول) * نسبة ابن عرفة استحباب وضوء الجنب للنوم نهارا لسماع ابن القاسم يوهّم انه
ليس فى المدونة وقد رأيت أنه نص فيها * (الثانى) * كلامه يوهّم أيضا انفراد النخعي بنقل
وجوب وضوء الجنب عن مالك وليس كذلك بل رواه عنه ابن العربى فى عارضته كما فى ح
ورواه عنه أيضا الباجى فى منتقاه ونصه وليس هذا بواجب على من أراد النوم وروى ابن
نافع فى المجموعة عن مالك من لم يفعل فليس يغفر الله اه منه بلفظه (ولم يطل الاجماع)
قول ز كذا لا يبيّن والذى لا يبيّن هو الذى لا يبيّن عمر الخ قال شيخنا ج فيه نظر بل هذا الذى نسبته لابي
هو الذى قاله ابن عمر وأما الابى فانما يقول الحدث الواقع بعد الاضطجاع لا يتقضى انظر ح
اه وحاصله أن الابى يخالف لابن عمر وكن ز عكس النسبة لهما وهو خلاف قول مب
بل كلام ابن عمر هو عين ما نقله عن الابى اه **قلت** والصواب ما قاله شيخنا ونص الابى
وهذا الوضوء يتقضى الحدث الواقع قبل الاضطجاع لا الواقع بعده اه منه بلفظه ونقله
ح فى كلامه صريح فى أنه لا يتقضى الحدث الواقع بعد الاضطجاع ويؤخذ منه أنه لا يتقضى
المباشرة بالجسد اذا قصد بها اللذة بعد الاضطجاع بالاحرى كما يظهر بأدنى تأمل وابن عمر
صرح بانه يتقضى بالمباشرة بعد الاضطجاع مع قصد اللذة ويؤخذ منه أنه يتقضى عنده
بالحدث بعد الاضطجاع بالاحرى فتأمل به انصاف والله أعلم (والقراءة) هذا هو المشهور
وقال مالك فى المختصر للجنب أن يقرأ القليل والكثير وقال فى سماع أشهب يقرأ القليل
قاله فى صحيح واقتصر ابن عرفة على ذكر روايتين ونصه ومنع الجنابة كالحدث وقراءة
القرآن فى أشهر الروايتين اه منه بلفظه (ويجزئ عن الوضوء) ظاهره ولو كان الغسل
لاجل الشك وهو كذلك على المشهور خلافا لما قاله بعض المتأخرين من أنه يضيف الشك
الى غسله الوضوء انظر صحيح * (تنبيهان * الاول) * قد علمت ما ذكره ههنا من الخلاف بين

نقله فى صحيح وأما الواحتم فى بيت المسجد فلا يختلف أنه يتيم لخروجه انظر ح فى التيمم عند قوله
لا سنة (ويجزئ عن الوضوء) أى ولو كان الغسل لاجل الشك على المشهور خلافا لمن قال ان الشك يضيف الى غسله الوضوء انظر
صحيح وقول ز ويجزئه عند القاسمى الخ مالك القاسمى هو الذى اختاره غير واحد وكان ج يقول الصواب ما لا يبيّن محمد وأعلم ان
هذه المسئلة من المسائل المهمة وقد كثرت فيها القيل والقال بين من بعد الشيخين ولم يحقّقوا محل الخلاف بينهم ما حتى يتضح
الصواب مع من هو منهما وتحريره أن يقال من أحدث فى أثناء غسله بعد غسل أعضائه وضوئه كلها أو بعضها ثم عاد لغسلها
لا يتحلون وجوه الاول أن يكون عاد لغسلها تصح له الصلاة بذلك الغسل معتقداً أنه لم يعد غسلها لم تصح صلاته به الثانى
أن يكون عاد له اشكاهل عملها قبل أم لا وهذا ان لا يصح كونهم محمل الخلاف بينهم الحصول النية قطعاً فیهما الثالث أن

يكون عادله تنظيها من شيء أصابه أو تبرداً أو نحو ذلك وهذا لا يصلح محلاً للخلاف أيضاً لأنه بمنزلة المعلوم شرعاً فلا تصح صلاته
 كمن لم يغسله أصلاً الرابع أن يكون عادله لكونه غسله أولاً مرة واحدة أو اثنتين ليكمل تثلثيه وهذا كالذي قبله على المشهور
 من أن نية المستحب لا تنوب عن الواجب الخامس أن يكون فعل ذلك لعباً أو عبثاً وهذا آخر مما قبله السادس أن يكون
 عادله لحزبه بأنه لم يغسله أصلاً ثم تبين له بعد غسله أنه كان غسله قبل ذلك الناقض وكلام ابن رشد في البيان كالصريح في أنه فهم أن
 هذا هو محل الخلاف بينهما وعليه فيكون ما لا يبي الحسن هو الصواب السابع أن يعود له ولا قصد له أصلاً وهذا يشبه أن يكون
 محل الخلاف وكلام أبي عمران يدل على ذلك لأنه وجهه الاجزاء بان الغالب في أمره يده لما يقع في نفسه أنه لم يعلم فهو مستشعر
 أكمال الطهارة وعليه فالظاهر ما لا يبي محمد والله أعلم قلت كلام الشيخ زروق في شرح الرسالة الضمير في أن محل الخلاف بينهما
 إذا أحدث في أثناء غسله بعد غسل أعضاء الوضوء كالأوبعضا وأراد حينئذ أو بعد فراغه بآثره أن يتوضأ فهل تكفيه نية الغسل
 أولاً بد من نية الوضوء ونصه تحصيل قال المغربي رحمه الله إن مس ذكره بعد الفراغ لزومه نية الوضوء بخلاف وإن مسه قبل
 فعل شيء من أعضاء الوضوء فلا تنزيمه النية بخلاف وإنما الخلاف (٣٣٣) إذا مسه بعد الفراغ من الوضوء أو من بعض

أعضاء الوضوء وقبل تمام الغسل
 فقال أبو محمد ينويه وقال القابسي
 لا ينويه اه ومنه للقلشاني
 ونصه بعد أن ذكر صورتي الاتفاق
 وأما إن مسه بعد أن غسل أعضاء
 الوضوء وبعضها فلهنا إذا امر يديه
 على مواضع الوضوء في أثناء غسله
 يحتاج إلى نية عند الشيخ ولا يحتاج
 إليه عند القابسي اه وقال ابن
 ناجي مانصه وما ذكره الشيخ من
 أنه يفتقر لنية الوضوء إذا مسه في
 أثناء غسله خالفه فيه ضاحيه
 أبو الحسن القابسي ورأى أنه
 لا يفتقر إلى نية وفي المدونة من مس
 ذكره في غسله من جنابته أعاد

الشيخين وقد اختار غير واحد قول أبي الحسن وكان شيخنا ج يقول الصواب ما قاله أبو
 محمد قلت هذه المسئلة من المسائل المهمة وقد كثرت فيها القيل والقال بين من بعد الشيخين
 من الأئمة ولم أر من بين محل الخلاف فيهما ما يحق ولا يتضح تصويب أحد القولين
 ومحلها ما غير محقق فأقول مستعيناً بالله ومعتداً عليه ومبتزاً من الحول والقوة إليه أن
 من أحدث في أثناء غسله بعد غسل أعضاء وضوئه كلها أو بعضها ثم عاد فغسلها لا يتناول أمره
 من وجوه أحدها أن يكون عوده لغسلها لتصح له الصلاة بذلك الغسل معتقداً أنه إن لم
 يعد غسلها لم تصح صلاته به ثانيها أن يكون عاد لغسلها شكها هل عها قبل أولاً ثالثها أن
 يكون عاد لذلك تنظيها من شيء أصابه بعد غسله أو تبرداً أو نحو ذلك رابعها أن يكون عادله
 لكونه غسله أولاً مرة واحدة أو اثنتين ليكمل تثلثيه على الرابع من أنه مطلوب خامسها أن
 يكون فعل ذلك لعباً أو عبثاً سادسها أن يكون عاد لذلك لحزبه بأنه لم يغسله أصلاً ثم تبين له
 بعد غسله أنه كان غسله قبل ذلك الناقض سابعها أن يعود لغسله ولا قصد له لشيء مما
 ذكر ولا غيره فالوجه الأول لا يصح أن يكون محل الخلاف بينهما لأن النية حاصلة قطعاً
 والثاني كذلك لأن الغسل الأول نزل منزلة العدم ووجب غسله لحصول الشك فكانه انما
 غسل الآن فلا أثر لما قبض السابق والثالث لا أظنه أيضاً يصلح لذلك لأن قصد التنظيف

وضوئه إذا فرغ من غسله إلا أن يمر يديه على مواضع الوضوء في غسله فيجزئه قال ابن الحاجب وظاهره للقابسي يعني لكونه لم
 يذكر النية ولو كانت النية شرطاً لذكرها ولا بن عبد السلام اعتراض عليه لم أذكره لاطوله وضعفه اه وقال القلشاني بعد أن
 ذكر أن قول القابسي هو الجاري على المشهور وأنه ظاهر المدونة عند الشيوخ مانصه ووجه قول أبي محمد أنه لما كان مس الذكر
 لا تأثير له في إيجاب الغسل وإنما ينقض الوضوء في تلك الأعضاء وجب عليه أحداث نية الوضوء ألا ترى أنه لو لم يعد الماء إلى تلك
 الأعضاء حتى تطاول لم يكن عليه ابتداء غسله وإنما يعيد الوضوء ونية الغسل في ذلك لا تجزئه عن نية الوضوء لأن الغسل للجنابة
 قد سقط حكمه عن أعضاء الوضوء حين غسلها أو لا للجنابة فقد نوى ما سقط حكمه وما هو غير متعين عليه فلا بد من نية لما تعين
 عليه وهو الوضوء ثم قال انما انتقض بمس الذكر الوضوء خاصة ولم ينتقض الغسل في أعضاء الوضوء فنية الغسل الذي سقط عنه
 حكمه فيها لا تجزئه عن نية الوضوء الذي هو واجب عليه والله أعلم اه وفيه كقول هذا أن مبنى الخلاف بينهما هل كل عضو يظهر
 بانفراده أو بأكمال الطهارة وهل الدوام يتزل منزلة الابتداء أو لا يعني أن نية الطهارة الكبرى منسحبة حكم إلى آخر الغسل فإن
 قدر ذلك الانسحاب كالأبتداء لم يحتج معه إلى انشاء النية والاحتج ومثله للشيخ زروق فأثلاً واختار ابن الحاجب البناء الثاني
 واقتصر بحس على البناء الأول وزاد مانصه قال في الذخيرة حجة أبي الحسن القابسي أن الحدث باق لم يرتفع عن الأعضاء السابقة

وفحواه ينزله منزلة العدم شرعا فحكمه حكم من لم يعد لغسله ولا خلاف بينهما أنه لا تصح
 صلاته إذا لم يعد لغسله والرابع كالذي قبله على المشهور من أن نية المستحب لا تنوب
 عن الواجب والخامس كذلك بالأحرى وأما السادس فكلام ابن رشد في سماع أبي زيد
 آخر كتاب الطهارة الثاني كالصريح في أنه فهم أنه محل الخلاف بينهما فإنه قال
 مانصه ولو غسل نية الجنابة ما عليه غسله بنية الوضوء لأجزأه قول واحد أمثل أن
 تكون الجبيرة في موضع من مواضع الوضوء فيمسح عليه في وضوئه ثم يظن أن عليه
 جنابة فيغتسل لها وقد سقطت الجبيرة ثم يعلم أنه لم يكن عليه جنابة لكان على وضوئه
 ما لم يحدث باتفاق والاجماع على هذه المسئلة يضعف قول ابن أبي زيد في مسئلة الماس
 لذكره في أثناء غسله اه منه بلفظه فان كان هـ ذاهو محل الخلاف فلا إشكال أن
 قول أبي الحسن هو الصواب ولكن ليس في كلام أبي محمد ما يفيد أن ذلك محل
 الخلاف فاعتراض أبي الوليد عليه بالمسئلة المتفق عليه غير متجه والله أعلم وأما
 السابع فمحل توقف وينسب أن يجعل محل الخلاف وكلام أبي عمران يدل على ذلك ففي
 ابن يونس مانصه وقال أبو عمران في الذي من ذكره في غسله أنه إذا أمر يديه على
 مواضع الوضوء الغالب في أمر يديه لما يقع في نفسه أنه لم يعم تلك الأعضاء بالغسل
 فهو مستشعر كمال الطهارة فيجزئه ذلك وإن لم ينوب الوضوء اه منه بلفظه فتوجيه
 الأجزاء الذي هو قول القاسبي عاذ كره من الحمل على الغالب فيعيد ما قلناه وإذا كان
 هـ ذاهو محل الخلاف فالظاهر ما قاله أبو محمد كما قاله شيخنا فتأمل ذلك بانصاف والله أعلم
 * (الثاني) قال البابي بعد أن ذكر خلاف الشيخين مانصه والقولان مبنيان على
 أصل اختلف فيه قول مالك وأصحابه وهو أن المتطهر إذا غسل عضوا من أعضاء طهارته
 فهل يطهر بتمام غسل ذلك العضو أم لا يطهر لا بتمام طهارته كلها اه محل الحاجة
 منه بلفظه وبناء هذا الخلاف على ما ذكره جزم في نظره قبل هذا عند قوله أو فرق
 النية على الأعضاء وبه جزم مب هنا قلا عن ابن بشير وح بعد عند قوله حتى
 يخضع للبوس قبل الكمال لكنه خلاف المختار لقول ابن الحاجب والمختار بناء على أن
 الدوام كالأبداء أولا اه منه بلفظه * (فرع) قال في ضيح إذا قيل بقول القاسبي
 فغسل أعضاء الوضوء بعد فراغ الطهارة الكبرى فهل يلزم تجديد النية لانتضاء الطهارة
 أولا لأن الفصل يسير قولان للشيوخ المتأخرين قاله المازري اه منه بلفظه وقال
 ابن عرفة مانصه وعلى قول القاسبي لومسه عقب كمال غسله فقال الصقلي عليه الوضوء
 اتفقا المازري في كونه كائنا قول المتأخرين اه منه بلفظه ومانسبه لابن يونس
 هو كذلك فيه ونصه مس الذكري في حال الغسل على ثلاثة أوجه أن مسه قبل غسل شيء من
 أعضاء الوضوء فلا شيء عليه ويجزئه الغسل وأن مسه بعد فراغه من غسله فعليه الوضوء
 باتفاق وأن مسه بعد غسل أعضاء الوضوء أو بعضها فهي المسئلة المختلف فيها المتقدمة
 اه منه بلفظه وأما مانسبه للمازري فالظاهر أنه مخالف لما نسبه له في ضيح لأنه
 صريح في أن المس وقع بعد فراغه من الغسل وظاهر كلام ضيح أنه وقع أثناء الغسل

فهو جنب والجنب لا يجب عليه أن ينوي الوضوء ولا يرتفع الحدث
 الا بتمام سائر الأعضاء لأن ذلك
 الحدث انما هو منع شرعي وذلك
 المنع لا يرتفع بعبثه ويبقى بعضه لأن
 ذلك مستحيل عقلا وإن ارتفع
 بآخر جزء من أعضائه اه وبه
 تعلم أن الوجه الأول من محل
 الخلاف بينهما ما أن لم يحدث نية
 الوضوء وأن السادس ليس منه
 لبقا جنابته في اعتقاده وأن السابع
 منه أن كانت نية الغسل منسحبة
 ولو حكما فان انقطعت حقيقة وحكما
 فليس منه كما هو أوضع من نار على
 علم وأن هو في رحمه الله استسمن
 ذا ورم وأن لكل من القولين
 وجه وأوجها فتأمله وكن نيتها
 وقد ذكر هو في البناء الأول عن
 البابي قال وبه جزم في وح
 ومب وأن مختار ابن الحاجب
 هو الثاني ولم يتفطن لما ذكرناه وكأنه
 فهم أن النية المسترطة عند ابن أبي
 زيد هي نية الغسل والله الموفق
 وقول ز وان كان خلاف الأولى
 الخ أن حمل على أن معناه وان كان
 اقتصاره على الغسل دون تقديم
 أعضاء الوضوء المنسوبة خلاف
 الأولى سقط اعتراض مب عليه
 وكلام خشن كالصريح في أن
 هذا هو المراد والله أعلم لم وقد قال
 ابن عرفة عن ابن العربي أجمعوا
 على استزام الغسل الوضوء اه

قبل وضوئه اذا غسل يده من الاذى اه قال أبو الحسن مائنه قوله اذا غسل يده من
 الاذى ظاهره انه لو كانت يده طاهرة لم يغسلها وقد سئل ابن القاسم في العتبية عن
 ذلك فقال لا يغسلها الا من فعل الاعاجم ابن وهب يغسلها او كانه نجسا بذلك الى قول ابن
 حبيب ان يد الجنب محمولة على النجاسة ومعنى مسألة الكتاب اذا كان الطعام
 مائنه او كان جامدا نجسا فشي أن تعرق يده فيمتسح الخ بزفان كان الطعام جامدا باردا
 فقال أبو محمد صالح له أن يأكله من غير غسل أبو عمران الجوري يغسل يده ثلاثا
 يتهاون بالطعام اه منه بلفظه ونقل ابن ناجي بعضه واقره ١ قلت وليس قوله في
 المدونة أن يأكل قبل وضوئه مصادم الحديث عائشة الذي في صحيح مسلم وغيره وهو قوله
 رضى الله عنها اذا كان جنبا فأراد أن يأكل أو ينام توضأ بل هو نفسير للوضوء ولذا قال أبو
 عبد الله المازري في المعلم عقب الحديث مائنه قال الشيخ وقفه الله ذكر عن ابن عمر رضى
 الله عنه أنه يأخذ بذلك في الأكل ومحمل الوضوء عندنا قبل الأكل على غسل اليد ولعل
 ذلك لازى أصاب اليد اه منه بلفظه الثانية قال ابن يونس وظاهره أنه من كلام ابن
 حبيب مائنه ولا بأس أن يسول في موضع غسله أن أتبعه ما فو كان متخدرا اه منه بلفظه
 ورأيت فحواه غيره ولكن في التنيبات مائنه وهذا اذا كان المغتسل طاهرا أو متخدرا
 لا يثبت فيه نجاسة فان لم يكن كذلك وكان يبال فيه ويستنعق الماء فيه فهو نجس وينجس
 ما طار منه من رش الماء كل ما أصابه وعلى كل حال فيكره البول في المغتسل وقد نهى
 النبي صلى الله عليه وسلم عنه وقال ان عامة الوسواس منه خرج الترمذي اه منها
 بلفظها الثالثة قال في رسم يسلف من سمع ابن القاسم من كتاب الظهارة مائنه وسئل
 مالك رحمه الله عن الغسل في القضاء فقال لا بأس بذلك فقيل يا أبا عبد الله ان فيه حديثا
 فأنت كرك ذلك وقال تعجبا لا يغتسل الرجل في القضاء ورأيت به يتعجب من الحديث انكاره
 قال القاضي رضى الله عنه وجهه اجازة مالك رحمه الله للرجل أن يغتسل في القضاء اذا
 أمن أن يعر به أحد ان الشرع انما قرر وجوب ستر العورة عن المخلوقين من بني آدم دون
 من سواهم من الملائكة اذ لا يفارقه الحنطة الموكون عليه منهم في حال من الاحوال
 قال الله عز وجل ما يلفظ من قول الا لديه رقيب عتيد وقال وان عليكم لحافظين كراما
 كاتبين يعلمون ما تفعلون ولهذا قال مالك تعجبا لا يغتسل الرجل في القضاء اذ لا فرق
 في حق الملائكة بين القضاء وغيره وأنت كرك الحديث لما كان مخالفا للاصول لان الحديث
 اذا كان مخالفا للاصول فانه كاره واجب الا ان يرد من وجهه صحيح لامطعن فيه فيرد اليها
 بالتأويل الصحيح وقد روى عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا
 حدثتم عنى حديثا تعرفونه ولا تنكرونها فصدد قوابله قلته أو لم أقله فاني أقول ما يعرف ولا
 ينكر واذا حدثتم عنى حديثا تنكرونها ولا تعرفونها فكذبوا به فاني لا أقول ما ينكر ولا
 يعرف * ويكره التجرد لغير ضرورة ولا حاجة في القضاء وفي غير القضاء وفي رسالة مالك الى
 هرون اياك والتجرد خاليا فانه ينبغي لك ان تستحي من الله اذا خلوت وذكري ذلك حديثا
 صلى الله عليه وسلم حديثا اه منه بلفظه * (تنبيه) قال الطرابلسي في شرح المرشد

*(مسئلة) * سئل مالك رحمه الله
 عن الغسل في القضاء فقال لا بأس به
 فقيل يا أبا عبد الله ان فيه حديثا
 فأنت كرك ذلك وقال تعجبا لا يغتسل
 الرجل في القضاء ابن رشد وجه
 اجازته ذلك اذا أمن أن يعر به أحد
 أن الشرع انما قرر وجوب ستر
 العورة عن بني آدم دون الملائكة
 اذ لا يفارقه الحنطة الموكون عليه
 منهم في حال من الاحوال ولهذا
 قال مالك متعجبا لا يغتسل الرجل
 في القضاء اذ لا فرق في حق الملائكة
 بين القضاء وغيره وأنت كرك الحديث
 لما كان مخالفا للاصول لان
 الحديث اذا كان مخالفا للاصول
 فانه كاره واجب الا ان يرد من وجهه
 صحيح لامطعن فيه فيرد اليها بالتأويل
 الصحيح وقد روى عن أبي هريرة
 مرفوعا اذا حدثتم عنى حديثا
 تعرفونه ولا تنكرونها فصدد قوابله
 قلته أو لم أقله فاني أقول ما يعرف ولا
 ينكر واذا حدثتم عنى حديثا
 تنكرونها ولا تعرفونها فكذبوا به
 فاني لا أقول ما ينكر ولا يعرف
 ويكره التجرد لغير ضرورة ولا
 حاجة في القضاء وفي غير القضاء وفي
 رسالة مالك الى هرون اياك والتجرد
 خاليا فانه ينبغي لك ان تستحي من
 الله اذا خلوت وذكري ذلك حديثا
 عن النبي صلى الله عليه وسلم اه

ويؤخذ منه جواز الغسل قائماً لان الامام أجاب بانه لا بأس ولم يستفصل السائل هل أراد قاعداً أو قائماً وقد تقر في الاصول
 أن ترك الاستفصال في السؤال ينزل منزلة العموم في المقال وقد نصوا على أن كلام الامام بالنسبة الى مقلديه ككلام الشارع
 بالنسبة الى المجتهدين وقد سئل ابن القاسم عن الخبث يصيبه المطر فيقف فيه وينزع ثيابه فيغتسل بما يصيبه من المطر هل يجزئه
 فقال اذا نزلت وأعم بذلك جسده أجزأه ابن رشد هذا كما قال اذا وقف للمطر فوقع عليه منه قدر ما يتأتى له به الغسل فاغتسل به
 وتذلك وعم جميع جسده اه وبه يعلم سقوط قول الطرايلسي في شرح المرشد عند قوله مغيب كره الخ مانصه فائدة يمنع الغسل
 قائماً الامور منها أنه يمنع العقل وينقص الرزق وتحزن له ملائكة من القبلة وملائكة من المغرب وملائكة من اليمن وملائكة
 من الشمال وينقص القوة ويعين الشيطان عليه وتنقص مروءته عند الناس ويمنع اللذة ويرد دعاؤه ويشير الغضب ويسخط
 الرب ويكثر السهو في الصلاة الى غير ذلك مما يقع بالخاصية لمن فعله كذا تلقيناه من شيخنا سيدي ابراهيم كاهوم قيد عندى بطرة
 على المختصر معزوة للكرامى على الرسالة اه ويرد اه أيضاً القياس على الوضوء فقد صرحوا بان الجلوس فيه مستحب فقط فالغسل
 أحرى بعدم وجوب الجلوس لان في البدن ما لا يتحقق غسله بالامسقة الامع القيام قال هونى وقد بحثت البحث الشديد
 وراجعت المطولات والمختصرات والامهات والشروح والخواشي لعدة كتب فها وجدته من ذكر وجوب القعود للغسل
 وأما مرتبه على القيام من الخواص فيستوقف على ثبوت حديث صحيح يشهد له وكلام ابن رشد السابق كاف في أن مثله يجب أن يرد
 ولا يقبل والله سبحانه أعلم بوقايت والحدِيث الذي ذكره ابن رشد أخرجه الحكيم الترمذى بلفظه الا انه قال اذا حدثت عنى مجديت
 الخ * (فائدة) * قال في النصيحة ومن آفات الطهارة كثرة صب الماء في الغسل والطول فيه وذلك أيضاً غلو في الدين وقد تذ كر رسول
 الله صلى الله عليه وسلم الجنابة بعد الاقامة ودخل بيته واغتسل ثم رجع ولم يعد الاقامة وما ذلك الا للسرعة الامر اه وقد أخرج
 الامام أحمد وأبو داود والديلمي عن سعد بن أبي وقاص أن النبي صلى الله (٢٢٧) عليه وسلم قال سيكون أقوام يعتدون
 في الدعاء والظهور فقالوا الاعتداء

المعين عند قوله مغيب كره بفرج اسبحال مانصه فائدة يمنع الغسل قائماً الامور منها أنه يمنع
 العقل وينقص الرزق وتحزن له ملائكة من القبلة وملائكة من المغرب وملائكة من
 اليمن وملائكة من الشمال وينقص القوة ويعين الشيطان عليه وتنقص مروءته عند

في الاول الدعاء بما لا يجوز ورفع
 الصوت وتكاف السجدة وفي الثاني
 صب الماء فوق الحاجة والمبالغة

في استعماله حتى يفضى الى الوسواس وقال الشيخ زروق في قواعده كمال العبادة يحفظها والمحافظة عليه او ذلك باقامة حدودها
 الظاهرة والباطنة من غير غلو ولا تقرب فالفقر مضيع والغالى مبتدع سيما ان اعتقد القربة في زيادته اه ثم قال في النصيحة
 وتأخير غسل الجنابة ثورث الوسواس ويمكن الخوف من النفس ويقلل البركة من الحركات ويقال ان الاكل على الجنابة يورث
 النقر اه وقال فيها أيضاً والاحتلام بصورة محترمة عقوبة وبغير صورة نعمة وبصورة شرعية كرامة اه وفي ربيع الاربرار
 للزحشري عن ابن سيرين لا يحتمل ورع الاعلى أهله وقال في العهود ما دليلهم على مؤاخذه المريد بالاحتلام فلانه لم يقع منه الا بعد
 مقدمات التساهل بالنظر الى ما لا يحل غالباً والتفكير فيه فانما بلبس به في المنام ليسخر به فان من لا يطلق بصره الى محرم
 ولا يتفكر فيه لا يحتمل أبداً ولذلك لم يقع الاحتلام الا من المريدين والعوام دون الأ كبر فان الأ كبر معصومون كالانبياء أو
 محفوظون كالاولياء ثم ان وقع أن أحداً من أ كبر الأولياء احتلم قائماً يكون ذلك في حليلة من زوجة أو جارية لا فيملا لا يحل
 وسببه غفلته عن تدبير جسده لما هو عليه من الاشتغال بالله عز وجل كما أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه احتلم بجارية فقال
 ابلىنا بهذا الامر منذ اشتغلنا بأمر المسلمين اه قال التفجرونى ولا ينبغي أن يطأ أحد المرأة بعد الاحتلام حتى يغتسل
 أو يغسل فرجه أو يبول لانه يورث الجنون في الولد اه ومثله في النصيحة قال التفجرونى وكذا لا ينبغي أن يطأ أحد المرأة نائمة
 أو مريضة فان ذلك قد ينشأ فيها علة وربما عادت اليه ولا كارهة لئلا يكون الولد عاصياً ولا يطأها وهو يدافع الاخشين لانه يتولد
 منه الباسور والخصى ولا باثر الجنامة والفصد لانه يورث غشاوة البصر ولا باثر شرب الدواء لانه يؤتى للكسل ولا في شدة الحر
 والبرد ولا في الليالى الحسوم ولا في الليالى البيض ولا في أول ليلة من الشهر ولا في ليلة نصفه ولا في آخر ليلة منه وروى عن النبي
 صلى الله عليه وسلم أنه قال ان قضى بينكم بول في هذه الليالى الثلاث الليلة الاولى من الشهر وليلة النصف منه واللييلة الاخيرة
 منه فانه يجن ويقال ان الشياطين يجامعون فيها ولا في ليلة الفطر ويومها لئلا يكون الولد عقيماً ولا في آخر النهار لئلا يكون أحول

ولا باثر الخروج من الحمام ولا باثر الجوع والتعب ولا في ليلة يريد السفر ولا في ليلة الاربعاء ويومها ثلاثا يكون الولد عاصيا ولا في ليلة الاحد ثلاثا يكون الولد قتالا ولا على السطح دون غطاء ثلاثا يكون الولد سارقا ولا تحت شجرة اقرة ولا أنت منصوب للشمس ثلاثا يكون الولد بوا في الفراش اه وفي الاحياء ويكره الجماع في ثلاث ليال من الشهر الاولى والاخيرة والنصف يقال ان الشيطان يحضراثر الجماع في هذه الليالي ويقال ان الشياطين يجامعون فيها وروى كراهة ذلك عن علي ومعاوية وأبي هريرة رضي الله عنهم ومن العلماء من استحباب الجماع (٢٣٨) يوم الجمعة وليلتته تحفة الاحد التأولين من قوله صلى الله عليه

وسلم رحم الله من غسل واغتسل الناس وينع اللذة ويردد عاؤه ويشير الغضب ويسخط الرب ويكثر السهم في الصلاة الى غير ذلك مما يقع بالخاصية لمن فعله كذا القيناه من شيخنا سيدي ابراهيم كما هو مقيّد عندي بظرة على المختصر معزوة للسكراني على الرسالة اه منه بلفظه وما ذكره من منع الغسل قائما غير صحيح قياسا ونقلا أما القياس فعلى الوضوء لتصرّيح الأئمة بان الجلوس فيه مستحب فقط فالغسل مثله بل هو أحرى بعدم وجوب الجلوس لان في البدن ما لا يتحقق غسله بالامسقة الامع القيام وأما نقلا ففي تنبيه الغافل مانصه قال الزناني رحمه الله القائل بوجوب التدليك يجيز للجنب أن يتطّف قائما أو جالسا اه منه بلفظه فهذا نص صريح في جواز قائما ويشهد لذلك أيضا كلام العتبية السابق قريبالان الامام سئل عن الغسل في الفضاء فاجاب بقوله لا بأس بذلك ولم يستفصل السائل هل أراد قاعدة أو قائما فدل ذلك على انه يجوز في الحالين لما تقرّر في الاصول من أن ترك الاستفصال في السؤال يتنزل منزلة العموم في المقال وقد نص الأئمة على أن كلام الامام بالنسبة الى مقلده ككلام الشارع بالنسبة الى المجتهد ويشهد لذلك أيضا ما في سمع موسى من كتاب الطهارة الثاني ونصه وسئل ابن القاسم عن الجنب يصيبه المطر فيقف فيه وينزع ما به فيغتسل بما يصيبه من المطر هل يجزئه فقال ابن القاسم اذا تدلك وأعم بذلك جسده أجزأه قال القاضي وهذا كما قال ان الغسل يجزئه اذا وقف للمطر فوقع عليه منه قدر ما أتى له به الغسل فاغتسل به وتذلك وعم جميع جسده اه منه بلفظه وفيه أعظم دليل والله أعلم وقد بحثت البحث الشديد وراجعت المطولات والمختصرات والامهات والشروح والخواشي لعدة كتب فما وجدت من ذكر وجوب القعود للغسل وأما ما رتبته على القيام من الامور المذكورات فيتوقف على ثبوت حديث صحيح يشهد له وكلام ابن رشد السابق كاف في أن مثله يجب ان يراد لا يقبل ولولا التنبيه على رده لا غترار الطلبة به ما كتبناه اذ علامات السقوط عليه لائحة ودليل رده جلية واضحة والله سبحانه أعلم

* (فصل في المسح على الخفين) *

قال ابن العربي في الاحكام في سورة المائدة مانصه اذا ثبت وجهه التأويل في المسح على

وسلم رحم الله من غسل واغتسل الحديث اه ونحوه في الذخيرة وزاد فيها عن النبي صلى الله عليه وسلم يا علي وعليك بالجماع ليلة الاثنين فان الولد يأتي زاهدا عفيفا عابدا يا علي وعليك بليلة الثلاثاء فان الولد يأتي بخيرا مريا وعليك بليلة الخميس فان الولد يكون عالما ويوم الخميس قبل صلاة الهاجرة فانه يكون عالما عاملا يفتّر الشيطان منه وعليك بليلة الجمعة فان الولد يكون عابدا مطيعا مخلصا وكذلك يوم الجمعة قبل الصلاة فان الولد يكون سعيدا ويموت شهيدا اه وفي بعض ذلك قلت

تحرر للوقوع ليلة الخميس

أوبومه كذا العروبة التمس

أوليلة الثلاثاء والأثنين

جنبه في غير بغيرمين

وفي أخيراً وفي نصف الشهر

أو أول منه وليل السفر

والله أعلم

* (فصل) * قال ابن يونس مانصه

قال الحسن البصري روى المسح

على الخفين عن النبي صلى الله عليه

الخفين

وسلم سبعون نفسا فلو فعله عليه الصلاة والسلام وقولا وأمرنا لغيره في الحضر والسفر اه

وقال ابن القصار كما في الابي رواه سبعون صحابيا قولوا فعلا فلا يشكره الاخذول اه وقال ابن حبيب كما في ضحج لا يرتاب فيه الاخذول اه وقال ابن رشد رواه عن النبي صلى الله عليه وسلم نحو أربعين من الصحابة اه وقال في المعلم وأما جواز المسح فالجمله الاحاديث الواردة فيه وقد ذكره بعض التابعين من بلوغها في الكثرة ما ربحا دل على أنها ترتفع عن رتبة اخبار الاحاد وتلقى بما هو متواتر في المعنى والمفهوم اه ونقله في الاكمال قلت وقال المقرئ في فتح المتعال أحاديثه متواترة عند جميع ومن ثم قال بعض الحنفية أخشى أن يكون انكاره كفرا اه

(بمحضراً وسفر) ما نقله مب عن عجم ومق من وجود الخلاف في السفر صرح به ابن رشد وابن يونس واللخمي وابن الحاجب وابن عرفة وغيرهم لكن أنكر ذلك غير واحد من المحققين كالباجي (٢٢٩) وابن العربي والمازري وعياض وابن بشير

والمصنف في ضيق وتأولوا ما ورد عن مالك في ذلك مما ظاهره المنع بان معناه ايثار الغسل عليه قال عياض ويؤيده قوله في المبسوط لابن نافع عند موته المسح على الخفين في الحضر والسفر صحيح يقيّن ثابت لا شك فيه إلا أني كنت آخذ في نفسي خاصة بالظهور فلا أرى من مسح مقصراً فيما يجب عليه وهذا ابن جلي في تأويل قوله اه وانظر بقية النصوص في الاصل والله أعلم (الا المهمان) قال مقبده عفا الله عنه قال ح هذه المسئلة في نوازل سخنون من كتاب الطهارة ونصها وسئل أي سخنون عن الركوب بالمهاميز فقال لا بأس بذلك وأراه خفيفاً ابن رشد وهذا كما قال لان الدواب لا تملك ولا يتأتى فيها ما أذن الله من ركوبها إلا به في أغلب الأحوال فقبيل لسخنون فإذا سافر بمهاميزه لا يسح على خفيه ولا ينزع المهاميز قال لا بأس بذلك وأراه خفيفاً اه وحكاها في النوادر بلفظ قال سخنون لا بأس بالركوب بالمهاميز ولا مسافر أن يسح عليها ولا ينزعها اه وقال في ضيق نقل الباجي وغيره عن مالك أنه لا بأس بسرعة السير في الخج على الدواب وأكره المهاميز ولا يصلح الفساد وإذا

الخفين فانها أصل في الشريعة وعلامة مفرقة بين أهل السنة والبدعة وردت به الأخبار فان قيل هي أخبار آحاد وخبر الواحد عند المبتدعة باطل قلنا خبر الواحد أصل عظيم لا ينكره إلا زائغ وقد أجمعت الصحابة على الرجوع اليه وقد جعنا في جزء الجواب الثاني أنهم مروية تواتراً لان الامة اتفقت على نقلها خلفاً عن سلف وان أضيفت الى آحاد فكما أضيف اختلاف القراءة الى القراء في نقل القرآن وهو متواتر وقد استوفينا الكلام فيها في شرح الحديث اه منها بلفظها وانظر قوله وان أضيفت الى آحاد مع ما في ابن يونس ونصه قال الحسن البصري روى المسح على الخفين عن النبي صلى الله عليه وسلم سبعون نفساً فنقلوه فعلا منه عليه السلام وقولوا واهم الغيرة في الحضر والسنن اه منه بلفظه وقال ابن رشد في رسم البرمن سماع ابن القاسم من كتاب الطهارة ما نصه روى عن النبي صلى الله عليه وسلم المسح على الخفين نحو أربعين من الصحابة اه منه بلفظه وقال في المعلم ما نصه وأما جواز المسح فالجدة له الأحاديث الواردة في المسح وقد ذكر بعض التابعين من بلوغها في الكثرة ما ربحا دل على أنها ترفع عن رتبة أخبار الآحاد وتلحق بما هو متواتر في المعنى والمأنوم اه منه بلفظه ونقله في الأكمال وسلمه والله أعلم (بمحضراً وسفر) قول مب ما ذكره من الاتفاق على السفر غير صحيح الخ استدلل على عدم صحته بكلام عجم ومق وما نقله عنهم من وجود الخلاف في السفر صرح به ابن رشد وابن يونس واللخمي وابن الحاجب وابن عرفة وغيرهم لكن أنكر ذلك غير واحد من المحققين كالباجي وابن العربي والمازري وعياض وابن بشير وتأولوا ما ورد عن مالك في ذلك ونص الباجي وقد روى عن مالك في العتبية ما ظاهره المنع منه وانما معناه ايثار الغسل عليه وحسبك بما أدخل في موطنه وهو أصح ما نقل عنه وقد قال الشيخ أبو بكر في شرح المختصر الكبير انه روى عن مالك لا يمسح المسافر ولا المقيم فان صحت هذه الرواية فوجهها أن المسح منسوخ قال القاضي أبو الوائلي رضي الله عنه وهذا عندى يبعد لان ابن وهب روى عنه انه قال لا يمسح في سفر ولا حضر وكأنه كرهه وفي النوادر عن ابن وهب انه قال آخر ما فارقه على المسح في السفر والحضر وهو الذي روى عنه متأخراً وأصحابه مطرف وابن الماجشون فدل ذلك على انه منعه أولاً وعلى وجه الكراهة اه محل الحاجة منه بلفظه ونص المازري في المعلم فروى عنه في قوله شاذة أنه لا يمسح عليهما في سفر ولا حضر ثم قال قال الشيخ أيده الله أما القول بأنه لا يمسح في السفر ولا في الحضر فان المالكية لا يعرجون عليه ولا يكاد كثير منهم يعرفونه وأظن أن صفة ما روى فيه عن مالك أنه قال لا يمسح فان كانت الرواية هكذا فقد تناول على انه اختار ذلك في خاصة نفسه لأنه يشكر جواز ذلك اه محل الحاجة منه بلفظه ونقله في الأكمال وقال عقبه ما نصه قال القاضي ما أشار إليه

كثير ذلك خرقها وقد قال لا بأس أن يتخسها حتى يدمها اه ومثله في مق قال ابن عرفة قوله ولا ينزعها يحتمل للمسح ويحتمل لا للمسح ولا بعده يعني لانه صار بعض المسح فاذن نزع صار لعة وهو ظاهر اه قال بعض ومهما زهد الزمان الذي يكسو وجل القدم لا يجوز المسح عليه

من تأويل قول مالك في انكار القول بالمسيح جله أن المراد به في خاصة نفسه لا انكاره
هو الحق والرواية التي شك فيها كذلك سبقت الرواية عن ابن وهب عنه لا أمسيح في حضر
ولاسفرو مكانه كرهه وكذا نقلها أبو محمد في النوادر وغيره وعلى هذا تأويل أحمد بن حنبل
قول مالك وأنه أثر الغسل لما روى عن عمر أنه أمرهم أن يسبحوا أخفافهم وخلع هو وتوضأ
وقال حب إلى الوضوء ونحوه عن أبي أيوب وعن ابن عمر قال أحمد بن حنبل ترك ذلك على نحو
ما تركه أبو أيوب ومالك لم أنكر عليه وصديقه خلفه ولم نعه إلا أن يترك ذلك لا يراه كما صنع
أهل البدع فلا نصلي خلفه ويؤيد هذا التأويل مالك قوله في المسوط لابن نافع عند موته
المسيح على الخفين في السفر والحضر صحيح يبين ثابت لا شك فيه إلا أنني كنت آخذ في
نفسى خاصة بالظهور فلا أرى من مسيح مقصرا فيما يجب عليه وهذا بين جلي في تأويل
قوله اه منه بلفظه ونقل الابي كلامهما مختصرا بالمعنى وسلمه وقال عقبه ما نصه قلت
قال ابن القصار روى المسح سبعون صحابيا قولاه فله فلا ينكره الاخذول ورواية الجواز
والتفصيل هما عنه في المدونة ورواية المنع قال ابن العربي نقلها عنه وهم لانه لم ينكر المسح
انما قال أقام صلى الله عليه وسلم وأبو بكر وعمر رضي الله عنهم بالمدينة حياتهم ولم يرو أن
أحدا منهم مسح اه منه بلفظه ٣ ونص ابن رشد أجمعت الامة على وجوب ملاقة
المضول الماء الا لضرورة كالجبيرة واتفق فقهاء الامصار على منع المسح على العمامة من غير
ضرورة وفي مسح الخلف اختلاف في المذهب وينبغي أن يقول انكاره بان الغسل أولى
اه بلفظه على نقل القلشاني وما جزم به عياض من أن الرواية عن مالك كما ذكره حق
لا شك فيه وابن يونس وإن جعل الاقوال ثلاثة فقد نقلها كذلك ونصه وروى ابن وهب
عن مالك في المجموعة أنه قال أيضا لا أمسيح في حضر ولا سفرو مكانه كرهه اه منه بلفظه
ولا يشك منصف أن هذه العبارة ظاهرة فيما فهمه منها من ذكرنا من المحققين ولهذا
اعترض في ضيق علي ابن الحاجب فقال بعد ذكر القول بأنه لا أمسيح في السفر ولا في الحضر
ما نصه ان هذا القول ليس بشأ في المذهب أنكره الحفاظ فذكر بعض كلام المازري
وعياض ثم قال ونص ابن القصار على أن انكاره فسوق ومن النوادر قال ابن حبيب قال
مطرف وابن المباحشون لم يختلف فيه أهل السنة ولا علمنا مالكا ولا غيره من علماء ثناء أنكر
ذلك في الحضر والسفر قال ابن حبيب لا يرتاب فيه الاخذول اه والمعروف من المذهب
قولان قول بجوازه للمقيم والمسافر والثاني جوازه للمسافر فقط اه منه بلفظه وقد سلمه
صر في حاشيته وبذلك كله تعلم أن الصواب مع ز وإن اعتراض مب عليه ساقط
والله أعلم (ولاحد) هذا هو المشهور عن الامام وعنه أن حده يوم وليلة للمقيم وللمسافر
ثلاثة أيام بلياليهن (تنبيه) في ابن يونس ما نصه قال ابن وهب لا أصل لحديث التوقيت
اه وقال بعد هذا ما نصه ان أئمة الحديث مثل ابن مهدي ويحيى بن معين وغيرهما قالوا
حديثان لأصل لهما ولا يصحان التسليمان في الصلاة والتوقيت في المسح على الخفين اه
منه بلفظه وفي اقتصاره على ما ذكره نظر فان حديث التوقيت في صحيح مسلم عن سيدنا على
كرم الله وجهه قال جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاثة أيام بلياليهن للمسافر ويوما

(ولاحد) هذا هو المشهور عن
الامام وعنه أن حده يوم وليلة
للمقيم وللمسافر ثلاثة أيام بلياليهن
وفي صحيح مسلم عن شريح بن هانئ
قال أتيت عائشة أسأله عن المسح
على الخفين فقالت عليك يا بن أبي
طالب فسد له فانه كان يسافر مع
رسول الله صلى الله عليه وسلم
فسأله فقال جعل رسول الله صلى
الله عليه وسلم ثلاثة أيام بلياليهن
للمسافر ويوما وليلة للمقيم
قال في الاكمال اختلف العلماء في
التوقيت في ذلك فذهب أبو حنيفة
والشافعي في أحد قوليه إلى
هذا الحديث وهو قول الثوري
وأصحاب الحديث وروى مثله عن
مالك ومشهور مذهبه أنه لا حمله
ولا توقيت وهو أحد قول الشافعي
وقول الاوزاعي والليث ثم قال وقد
اختلف في رفع هذا الحديث
وابقافه على علي قال أبو عمرو من
رفعه أثبت وأحفظ عن أوقفه اه
ونقله الابي بالمعنى والله أعلم

٣٠ قوله ونص ابن رشد في هامش
نسخة الاصل ابن بشير اه

وليد للمقيم قال في الاكمال حين تكلم على هذا الحديث مانصه وقد اختلف العلماء في التوقيت في ذلك فذهب أبو حنيفة والشافعي في أحد قوليه الى هذا الحديث وهو قول الثوري وأصحاب الحديث وروى مثله عن مالك ومشهور مذهبه أنه لا حمله ولا توقيت وهو أحد قولي الشافعي وقول الاوزاعي والليث وروى عن مالك للمقيم من الجمعة الى الجمعة وتأولها شيوخنا أي ينزعهما للغسل وهذا مبني على نفي التوقيت وذهب بعضهم الى أن حمله من الحدث الى الحدث وقد اختلف في رفع هذا الحديث وايقافه على على قال أبو عمرو ومن رفعه أثبت وأحفظ من أوقفه اه منه بلفظه ونقله الابي بالامنى وقال عقبه مانصه قلت قال ابن العربي سمع مطرف مالكا يقول التوقيت بدعة واستبعده لخدمة أحاديثه وما ذكره عن مالك من تحديده بما في الحديث هو الذي نسب اليه في كتاب السير الذي يقال انه كتبه للرشيد رخص له فيه قال الابهري ومالك رضى الله عنه أتى الله أن يخص احدا في دين الله عز وجل أو يراعى في ذلك أحدا قال ولقد نظرت في هذا الكتاب فرأيت فيه أشياء لو رأها مالك لأوجع ضربا من فعلها قال وسئل عنه ابن القاسم فقال لا أعرف لمالك كتاب السير اه منه بلفظه (وستر محل الفرض) قول ز ويصح المسح عليه كما أفتى به عجم قال شيخنا ج يعنى اذالم ينزل بعد المسح عن محل الفرض والا فلا يصح اذلا يكفى مسحه حينئذ اه وهو ظاهر (تنبيه) هذا الشرط صرح به في المدونة وغيره وروى عن مالك عدم اشتراطه ابن عرفة ولا يصح على غير سائر كل محل الغسل وروى الوليد يصح ويغسل مابق فمجزه الباجي بأن هذا انما يعرف للاوزاعي وهو كثر الرواية عنه ومال اليه المازري ورده ابن عبد السلام بأنه أحد رجال الصحيحين ولم يوهمه أحد قلت قال المزني والذهبي فيه عن بعضهم هو مدلس ولم يقص له ومقتضى كلام الثلاثة انفراده بالرواية عنه ونص كلام ابن رشد ومفهومه عدم انفراده والاقتصار على مسحه دون غسل مابق قال روى على وأبو مصعب والوليد يصح على مقطوع المحرم أسفل من الكعبين وزاد الاوزاعي غسل مابق اه منه بلفظه ونقله غ في تكميله وقال عقبه مانصه قلت ولم يذكر العقيلي ولا الساجي في كتابي الجرح لهما الوليد بن مسلم فدل على عدائته عندهما اه منه بلفظه وكلام ابن رشد الذي ذكره ابن عرفة هو في سماع أبي زيد من كتاب الطهارة وقد نقص منه التنبيه على شذوذه ونصه وقد روى على بن زياد وأبو مصعب والوليد بن مسلم عن مالك أنه يصح على الخفين اللذين يقطعهما المحرم أسفل من الكعبين وقاله الاوزاعي وزاد أنه يمسح على ما بدمان قدمه وهو شذوذ اه منه بلفظه (بطهارة ماء) هذا هو المشهور وخالف في ذلك أصبغ وجعل ابن رشد قوله الاظهر الجارى على المذهب وقال انه ظاهر المدونة في نوازل يحكون من كتاب الطهارة مانصه وسئل أصبغ عن رجل تيمم فلبس خفيه ثم صلى ثم وجد الماء قال يصح على خفيه ولا يخلعهما لانه أدخل خفيه رجليه وهما طاهران بطهر التيمم فان تيمم وصلى ثم لبس خفيه فوجد الماء خلع خفيه وغسل رجليه ولا يجزئه المسح عليهم لانه لم يصل الى انتقض تيممه ولو أنه لم يلبس خفيه لم يجزه أيضا أن يصل بذلك التيمم صلا أخرى فهـذا يدل على أنه أدخل رجليه وهما غير طاهرتين ولا يصل

(وستر محل الفرض) صرح بهذا الشرط في المدونة وغيره وروى عن مالك عدم اشتراطه انظر الاصل وقول ز ويصح المسح عليه كما أفتى به عجم قال ج يعنى اذالم ينزل بعد المسح عن محل الفرض والا فلا يصح اذلا يكفى مسحه حينئذ اه وهو ظاهر (بطهارة ماء) هذا هو المشهور ومذهب المدونة وقال أصبغ من تيمم فلبس خفيه ثم صلى ثم وجد الماء أنه يصح على خفيه لانه أدخل رجليه وهما طاهران بطهر التيمم فان تيمم وصلى ثم لبسهما فوجد الماء خلعهما ولا يصح عليهم لانه لم يصل الى انتقض تيممه وجعل ابن رشد قوله الاظهر الجارى على المذهب انظر الاصل وقول ماب عن سند وزعم بعض المتأخرين الخ المراد به اللغوى وقد وهم سند في نسبة ذلك اليه كما في ح قال لان كلام اللغوى انما هو في الطهارة الممسوح فيها لا الملبوس عليه أو تبع سند على ذلك الغلط أبو الحسن وغير واحد

بتييم واحد الاصلاة واحدة قال سحنون لا يمسح عليهم بالبسم ما قبل الصلاة أو بعد الصلاة
قال القاضي أما على مذهب من يرى أن التيمم رفع الحدث وهو قول سعيد بن المسيب وابن
شهاب فالمسح جائز للبسم ما قبل الصلاة وبعد الصلاة لأن التيمم عنده بدل من الوضوء وأما
على مذهب من يرى أن التيمم لا يستباح به الاصلاة الفريضة وهو مذهب عبد العزيز بن أبي
سلمة فلا يجوز المسح عليهم بالبسم ما قبل الصلاة أو بعد الصلاة لأن التيمم عنده استباحة
للصلاة خوف ذهاب الوقت فلا مدخل في ذلك للمسح على الخفين وأما على قول مالك الذي
يرى أن التيمم لا يرفع الحدث إلا أنه يستباح به جميع ما يمنع منه الحدث من الفريضة
والنافلة ومس المصحف وسجدة التلاوة فالأظهر على مذهبه اجازة المسح على الخفين ان
لبسم ما قبل الصلاة كما قال اصبيغ وهو ظاهر ما في المدونة وخلاف قول سحنون اه
محل الحاجة منه بلفظه ونقل ابن يونس كلام العتيبة وزاد عقب قوله ما قال سحنون
لا يمسح عليهم ما الخ مائه وقاله جماعة من أصحاب مالك محمد بن يونس وهو الصواب اه
منه بلفظه وذكر البايجي قولي اصبيغ وسحنون وزاد بعد قول سحنون ما نصه وحكي ابن
حبيب عن مطرف وابن الماجشون وابن عبد الحكم معناه اه منه بلفظه وقول
مب عن سند وزعم بعض المتأخرين أنه لا يمسح عليهم ما في ظهارة الغسل الخ مراده ببعض
المتأخرين اللغمي وقد وهم سند في نسبة ذلك اليه وانظر لم ترك مب التنبيه عليه وله
استغنى عن ذلك بالحالة على ح وما كان ينبغي له ذلك وقد تبع سند على ذلك الغلط
أبو الحسن وغير واحد قال الواوغي عند قول المدونة ولا يمسح على خفيه الا من أدخل
رجليه فيها وهو على وضوء فأما من تيمم ثم لبس خفيه لم يمسح عليهم اذا وضأ اه مائه
لاخفاء في غلط سند والمغربى والعوفى وابن عات في طرقة فيما فهم مواعن اللغمي في قولهم
هذا هو الشرط الرابع من شروط اللغمي حيث فهم مواعن اللغمي ان كلامه في الطهارة
الملبوس عليها وليس هو مراده بل هو في الممسوح فيها فأين المقام من المقام ألا ترى الى
قوله الآن كيف افصح بالزمان الذي لاجله بنى هذا الشرط عليه اه منه ونقله غ
في تكميله وأقره * (تنبيه) * انظر قول ابن رشد ان ظاهر المدونة كقول اصبيغ مع
كلامها السابق على اختصار أبي سعيد فان ظاهره موافق لقول سحنون وغيره فتأمل والله
أعلم (بلا ترفه) قول ز ولبسه خوف عقارب كبسه خوف برد الخ زده مب بقوله
فيه نظر لنقل ابن فرحون عن ابن رشد انه لا يمسح لابس له خوف عقارب وأقره وجرمه س
اه وهو خلاف ما قاله تقي وشيخنا ج فانهما صوباما لز ونص الاول ما قاله هو
الصواب خلاف ما للسنة موري في قوله لا يمسح لابس له خوف العقارب وتبعه على ذلك
الخرشي في قوله ولا لبس لمجرد المسح بل جعل ابن فرحون لبسه للعرو والبرد هو الاصل وهما
دون ذلك اه منه بلفظه ونص الثاني هذا هو الصواب وما نقله ابن فرحون عن ابن رشد
وجزم به الشارح من انه لا يمسح لابس له خوفها في غاية ما يكون من البعد اه قل
الظاهر التفصيل فان كانت العقارب توجد في الموضع وتخشى اذا نمت فلا اشكال في جواز
المسح ولبسه لذلك أولى من لبسه لمجرد الخرو والبرد ولا أظن أحدا يخالف في ذلك وان كانت

(بلا ترفه) قول مب فيه نظر
لنقل ابن فرحون الخ صوب ج
ما لز وكذا تقي قائلا بل جعل
ابن فرحون لبسه لمجرد الخرو والبرد
هو الاصل وهما دون ذلك اه نعم
ان كانت العقارب لا توجد في
الموضع وليست بعتادة فيه فالظاهر
أن لبسه حينئذ كبسه للترفة قال
هونى وما عزاه مب لابن رشد
لم أجده له في البيان والمقدمة
والاجوبة بعد شدة البحث عنه بل
وجدت له ما يرد نسبة ذلك اليه
وعلى تسليم أنه قاله فلا يعول عليه
لخالفته لمادلت عليه نصوص
الأئمة انظرها في الاصل والله أعلم

لا توجد في الموضوع وليست بعمادة فيه فهي بمنزلة لبسه للترفه ولا شك أن الأول هو مراد
عج و ز فاصوبه تو وشيخنا ج هو المتعين خلافا لمب وما عزاه لابن رشد لم
أجد له بعد تتبع مسائل أسئلة كُتبي الطهارة الأول والثاني وكُتبي الصلاة الأول والثاني
من البيان ومراجعة المقدمات والاجوبة وشدة البحث عن ذلك ومراجعة كلام من بعده عن
عادته أن ينقل كلامه بل وجدت له ما يرد نسبة ذلك اليه قال في البيان في رسم شك في طوافه
من سمع ابن القاسم من كتاب الصلاة الاقل مانصه وقد اختلف اذا لبست على خضابها
خفين وهي طاهرة لثقبه بذلك فروى مطرف عن مالك أنه لا يجوز لها أن تمسح عليهم ما وقد
قيل أنه يجوز لها المسح والى هذا ذهب أبو اسحق التونسي وقال مالك في المدونة لا يجزئ
فهو ثلاثة أقوال المنع والاباحة والكراهة اه منه بلفظه فمذهب قول مالك في المدونة
على الكراهة مع أن ذلك من لبسه للترفه يمنع أو يبعد صحة ما نسب اليه من الجزم بأنه لا يمسح
للبسه خوف العقارب ثم على تسليم أنه قاله فلا يعول عليه لمخالفته لما دلت عليه نصوص
الائمة قال في المنتقى مانصه ولبس الخفين انما أبيع المسح عليهم ما اذا لبس اللوحية المعتاد
من المشي فيهما أو التدقي بهما وأما من لبسهما للمسح عليهم ما فالمشهور من المذهب أنه
لا يجزئ وحكي أبو زيد في ثمانية عن اصبع أنه يكره في فعل أجزاءه وأجاز ذلك ابراهيم
النخعي والحكم بن عتيبة وجه المنع أنه انما أبيع المسح عليهم ما للحاجة ومشقة خلعها ما لم يبع
المسح عليهم المشقة ايصال الماء الى العضو محل الحاجة منه بلفظه وقال النخعي مانصه
والثاني أي من الشروط أن يكون لباسه على العادة ليس ليخفف عن نفسه غسل رجليه
اذا انتقضت طهارته ثم قال مانصه واختلف فيمن كان على طهارة فقال ألبس خفي تكيا
أمسح عليهم اذا انتقضت طهارتي أو فعلت ذلك امرأة وقد خضبت رجليها بالخناء كما تمسح
عليهم اذا انتقض وضوءها فقال في المدونة لا خير في ذلك وقال يحسنون على من فعل ذلك
وصلى أن يعيد وقال مالك في كتاب ابن حبيب يعيد وان ذهب الوقت ورأى أن الرخصة
انما جاءت فيمن لبسه للحاجة الى لباسه لا ليخفف عن نفسه تلك العبادات وقال عبد الملك
ابن الماجشون في ثمانية أبي زيد لا إعادة في ذلك اه منه بلفظه وقد اقتصر ابن يونس
على حكاية الخلاف في اللباس لمجرد المسح والمرأة للحناء كما فعل هذان وقال أبو الحسن
عند قول المدونة يكره للمرأة تعمل الحناء أو الرجل يريد أن ينام أو يبول فيتعمدان لبس
الحف للمسح اه مانصه الشيخ وذلك لما يريد كل واحد منهم أن يدفع مشقة غسل
الرجلين عن نفسه مالك في الواححة ويحسنون في كتاب ابنه وعلى من فعل ذلك إعادة الصلاة
أبدا وقال اصبع في الثمانية يكره للمرأة أن تفعل ذلك فان فعلت ومسحت فلا شيء عليها
وصلاتها تامة أبو اسحق الذي يمنعها من المسح والحاضر انما يلبس خفيه في الحضر
المكان المشقة في غسلها ما فاجيزه المسح فعملها الحناء من هذا المعنى اه منه بلفظه
وقال ابن الحاجب مانصه وشروطه أن يكون خفقا سائرا لمحل الوضوء صحيحا بطهارة الماء
كاملة لا امر المعتاد المباح ثم قال ولا يمسح لمجرد المسح كالحناء أو لينام وفيها يكره وقال اصبع
يجزئه اه قال في ضيق مانصه هذا راجع الى قوله لا امر المعتاد المباح يعني فباشترط

هذا الشرط لا يمسح من لبس الخفين ليمسح عليهما من غير ضرورة داعية اليهما اه محل
 الحاجة منه بلفظه ومن تأمل هذه النصوص كلها أدنى تأمل ظهر له صحة ما قلناه والعلم كله
 لله (وفي خف غصب تردد) أي تردد في ذلك المتأخرون لعدم نص المتقدمين فقال
 ابن عطاء الله بعدم الاجزاء وقال القرافي بالاجزاء انظر ضبح فقول ز وعلى القول بمنع
 المسح عليه فان مسح وصلى فالظاهر الاجزاء غير صحيح وان سكتوا عنه لان ما نقله عن
 القرافي هو أحد شقي التردد فتأمل والله أعلم (ولا لبس لجرد المسح) أي فلا يجوز ولا يجزئ
 ان فعل هذا مراد المصنف فقول ز عن عجم ينبغي صحة صلاته على الاول فيه نظر
 وانما اقتصر المصنف على عدم الاجزاء لقوله في ضبح مانصه ابن راشد وابن هرون وان
 مسحوا لم يجزهم على المشهور اه وقد تقدم في كلام البابجي التصريح بتشهير عدم
 الاجزاء أيضا والله أعلم (تنبيه) قال ابن عرفة مانصه وفي منع لابس المسح كالمراة على
 الحنا والرجل لينام فيعيد ان مسح أبدا وكراهته فلا يعيد قولان للصقلي عن سحنون
 مع على والشيخ عن رواية ابن حبيب وابن رشد عن رواية مطرف والصقلي عن أصبغ مع
 اللخمي عن ابن المباحسون اه منه بلفظه ونقله غ في تكميله وقال عقبه مانصه
 قلت قوله مع على وهم انما قال مالك في الواضحة وسحنون في كتاب ابنه وعلى من فعل ذلك
 إعادة الصلاة أبدا كذا رأيته في غير مانسخته بلفظه على الحرفية وإعادة بصيغة المصدر ولعله
 كان في نسخته وعلى من فعل ذلك أعاد الصلاة أبدا بلفظه على العلم وأعاد بصيغة الماضي
 فان صح ذلك فلا وهم اه منه بلفظه قلت وهو فيما وقفت عليه من نسخ ابن يونس
 كما وجدته غ وهو الصواب لانه الموافق لعبارة اللخمي السابقة وهي لا تحتمل الا ذلك فما
 لابن عرفة رحمه الله وهم أو تحريف والله أعلم (وتكراره) قول ز ولو جفت يد المساح
 أثناء المسح لم يجدد الخ فيه نظرا لما قاله شيخنا ج قلت وما قاله ظاهر من جهة المعنى
 وان كان ما قاله ز هو الذي يفيد كلام الطراز وسلمه ح انظره في التنبيه السادس عند
 قوله ومسح ما على الجمجمة لكنه فرق بين الرأس والخف بالفروق التي ذكرها ز هنا
 وكلام ابن القاسم في سماع موسى صريح أو كالصريح في التسوية بينهما ونصه وسئل
 ابن القاسم عن الذي مسح على خفيه ببعض أصابعه أو مسح على رأسه ببعض أصابعه
 دون الكف ويصلي هل يجزئه ذلك ولا يعيد المسح ثانيا فقال ابن القاسم اذا عم بذلك
 الرأس وان مسه باصبع واحدة أجزأه وكذلك الخفان قال القاضي يريد أن ذلك يجزئه أن
 ينعله ولا يؤمر بذلك ابتداء لان السنة في صفة مسح الرأس على ما جاء في حديث عبد الله
 ابن زيد قوله ثم مسح رأسه بيديه فأقبل بهما وأدبرهما فقدم رأسه فذهب بهما إلى قفاه
 ثم ردهما حتى رجع إلى المكان الذي بدأ منه اه منه بلفظه من كتاب الطهارة الثاني فان
 حملت الرواية على ظاهرها فقيم ما وان فسرت بما قاله أبو محمد وعبد الحق من أنه أراد أنه
 كان يعيد الاصبغ في الماء ثم مسح فقيم ما وتلك الفروق لا وجه لها والله أعلم (تنبيه) *
 نسب ح في التنبيه المشار اليه آنفا لابن رشد أنه حمل الرواية على ما جعلها عليه ابن أبي
 زيد وعبد الحق ولم أجده في الاما ذكرته عنه وليس ذلك فيه فلهذا ذكره في محل آخر والله

(تردد) أي للمتأخرين لعدم نص
 المتقدمين فقال ابن عطاء الله بعدم
 الاجزاء وقال القرافي بالاجزاء انظر
 ضبح وبه تعلم ما في كلام ز والله
 أعلم (ولا لبس لجرد المسح) فقول ز
 فيمنع في صحة صلاته على الاول فيه
 نظر بل مراد المصنف التطللان
 لقوله في ضبح ابن راشد وابن هرون
 وان مسحوا لم يجزهم على المشهور
 اه وكذا ثم البابجي عدم الاجزاء
 والله أعلم (وتكراره) قول ز ولو
 جفت يد المساح الخ ما ذكره هو
 الذي يفيد كلام الطراز وسلمه ح
 وفرق بين الرأس والخف بالفروق
 التي في ز وكلام ابن القاسم في
 سماع موسى صريح أو كالصريح
 في التسوية بينهما ما هو الظاهر
 انظر هوني

أعلم وقول ز وان كان الأول بلها الثاني يقتضي أنه لا يلها الثاني الا اذا جفت وليس
 كذلك بل يجدد الماء الثانية مطلقا كما أفاده كلام الواضحة لكن التجديدان جفت واجب
 وانظر تو فقد استدل على ذلك بكلام مختصر الواضحة الذي في ح عند قوله ووضع
 يده الخ فانظره وتأمله وقوله ولا يشترط تنلي ماء اليميل لومسح يبل لحية الخ مسحه يبل
 اللحية نقل الماء فيه حاصل قطعا وغاية أنه مكروه لانه ما هستعمل في حدث وصورة عدم
 النقل أن يصيب الخلف ما مطر مثلا فيريد عليه من غير أن يبلها وجزم تو بأنه لا يجوز
 مستدلا بما قاله الباجي في مسح الرأس كذلك وقال شيخنا ح يجزى ذلك على الخلاف الذي
 بين الباجي وابن رشد في مسح الرأس قلت وهذا هو الظاهر وقد تقدم أن الراجح في مسألة
 الرأس ما للباجي فيكون الراجح هنا عدم الاجزاء فجزم تو به صواب والله أعلم (وإذا نزعها
 الخ) هذا هو المشهور وهو احدى الروايات الاربع عن مالك قال في المنتقى مانصه اذا قلنا
 انه يجب غسلها ما عند نزع الخفين فنزعها ما فسد روى ابن القاسم عن مالك أنه ان غسلها
 مكانه أجزأه وروى زبن بن شبيب الاسكندري عن مالك أنه ينتقض وضوءه به قال
 الشافعي ثم قال بعد فان غسلها مكانه أجزأه وان أخر ذلك فروى محمد بن يحيى عن مالك
 يجزئه غسلها وروى ابن وهب عن مالك أرجو أن يجزئه ذلك وابتداء الطهارة أحب الى
 اه منه بلقطه وقال ابن عرفة مانصه وفي بطلان وضوءه بنزع الخلف وصحته بغسل محله
 ثالثا ان غسل بالفور لرواية زبن بن شبيب وعيب ومحمد بن يحيى والمشهور الباجي وروى ابن
 وهب أحب الى ان طال أن يبدئ اه منه بلقطه وهذه الروايات كلها مبنية على أن
 المسح على الخفين لا يرفع الحدث وبه قال الجمهور في المنتقى مانصه فان المسح على الخفين
 لا يرفع الحدث وبه قال جمهور الفقهاء وقال داود يرفع الحدث الاصغر وفائدة ذلك أن خلع
 الخفين بعد المسح عليهم ما يطل حكم المسح ويوجب غسل الرجاءين وقال داود الطهارة
 باقية لا تطل الا بحدث اه منه بلقطه (فرع) قال الواو اني مانصه لو مسح في وضوء
 التجديد ثم نزع ولم يغسل أو مسح ان كان أعلى بطل وضوء التجديد فطهر أمره نساو عرضته
 على شيخنا فصوله اه منه بلقطه ونقله غ في تكميله وأقره وهو ظاهر والله أعلم
 * (مسألة) قال في سماع يخون من كتاب الطهارة الثاني مانصه وسئل ابن القاسم عن
 تيمم وعليه خفاء ثم نزعها قال لا ينتقض تيممه وهو على حاله قال القاضي وهذا كما قال
 لأن الرجاءين يسقطان في التيمم فلا ينتقض تيمم من تيمم للوضوء وعليه خفاء ثم نزع خفيه
 كما لا ينتقض تيمم من تيمم للجنبه وعليه ثبانه بنزع ثوبه اه منه بلقطه * (فائدة
 وتنبية) * زبن بن شبيب وجدته في نسخة من المنتقى ونسختين من ابن عرفة زبد
 بالدال المهملة لكن قال غ في تكميله بعد أن ذكر كلام ابن عرفة مانصه قلت
 أم محمد بن يحيى السبئي القرطبي يعرف بقطيس فروى عن مالك الموطأ وسمع منه
 مسائل معروفة قاله في المدارك واما زبن بن شبيب الاسكندري المصري فيصحف
 اسمه كثيرا يبدو انما هو بالنون صرح به في المدارك قال وروى عنه ابن وهب وسعيد بن
 تليد وابن بكير وغيرهم وكان مالك اذا فقدته قال أين الشيخ الصالح وكان يعبر الروايات وكان ابن

وقول ز وان كان الأول بلها
 الثاني يقتضي أنه لا يلها الثاني الا اذا
 جفت وليس كذلك بل يجدد الماء
 الثانية مطلقا كما يأتي لمب لكن
 التجديدان جفت واجب وقوله بل
 له مسحه يبل لحية الخ مسحه يبل
 اللحية نقل الماء حاصل فيه قطعا
 وغاية أنه مكروه لانه ما هستعمل
 في حدث وصورة عدم النقل أن
 يصيب الخلف مطر مثلا فيريد
 عليه من غير أن يبلها ويجزى على
 الخلاف في مسح الرأس والراجح
 عدم الاجزاء (وإذا نزعها الخ)
 هذا هو المشهور وهو احدى
 الروايات الاربعة عن مالك وكلها
 مبنية على أن المسح على الخفين
 لا يرفع الحدث وبه قال الجمهور
 خلافا لداود كما في المنتقى انظر
 الاصل و ح

(ففي تيممه الخ) قول مب وقول ابن عاشر الخ ما قاله ابن عاشر متعين في كلام المصنف لقوله أو مسح عليه أه إذا لمعنى المسح عليه من كان متوضئاً فنام له وابن شاس وان فرض ذلك في المتوضى ففرضه صحيح لكن يجعل بدل قول المصنف أو مسح عليه أه أو غسل الرجل المتزوع منها الخ قلبي وقد صرح ابن عاشر بنحو هذا فانظره والله أعلم (ووضع يمينه الخ) قلبي قال في شرح المرشد وأدامس الخ الخف الاول فانه يغسل يده التي مسح بها أسفل الخف لما عسى أن يتعلق بها أه (ويعرهما) قول ز ابن حبيب هكذا الخ موضوع في غير محله ومحله عند قوله وهل اليسرى الخ كما في ابن يونس (تأويلان) الاول لابن شبلون والثاني لابن أزيديد وغيره واختاره سنة دورجه بأنه مروى (٢٣٦) عن مالك ووههم ابن شبلون في تأويله انظر ح وفي كلام ابن يونس

ما يقيد رجحان الاول لانه جعله ظاهراً المدونة وأيده بحديث لا تتعظ بيمينك ولا تستنج بها ولا تمشح بها أسفل الخفين ولذلك والله أعلم سوى المصنف بينهما

(فصل في التيمم)

قلت قول مب وورد أيضاً أن قريش الخ أشار به للتسكيت على ملق ز عن الاموخ ويجاب بان الخاص بهذه الامة هو وجوب الغسل والحج لا مطلق فعله ما فنام له والله أعلم * (فائدة) * شرع التيمم سنة خمس أوست في غزوة بني المصطلق والاصل فيه الكتاب والسنة والاجماع قال خبتي والسكندري في بحده أو شكت فيه فهو كافر أه وقال الشيخ زروق لا يفرق بين التيمم وغيره الاجاهل يخشى عليه سوء الخاتعة والعياذ بالله تعالى أه وقال في النصيحة الكافية مانصه قال عبد الله بن عمر صلاة السفر ركعتان من خالف

القاسم رأى في منامه قبل رحلته لما لك كان بازيا يرفرف على رأسه أو حجره فأخذ فشق جوفه فقال له قائل لا تضع جوفه فان حشوه جوهراً جعل يتلعه حتى أتى عليه فقص رؤياه على زين بن شعيب فقال له لعلك حدثت نفسك بشي من طلب العلم قال نعم قال فن ذكرت قال مالك قال هو بازك الذي صدت أه منه بلفظه (ففي تيممه أو مسح عليه) قول مب وقول ابن عاشر الخ ما قاله ابن عاشر متعين في فهم كلام المصنف لقوله أو مسح عليه أه إذا لمعنى المسح عليه لمن كان متوضئاً سواء فرض سنالك فين كان غسل في وضوئه رجله أو فمين كان مسح على خفه أما الاول فظاهر وأما الثاني فلا لأن مسح من تحصيل الحاصل تأمل وابن شاس وان فرض ذلك في المتوضى ففرضه صحيح لكن يجعل بدل قول المصنف أو مسح عليه أه أو غسل الرجل المتزوع منها الخ والله أعلم (ويعرهما الكعبيه) قول ز ابن حبيب هكذا أرا نام طرف الخ موضوع في غير محله ومحله عند قوله وهل اليسرى كذلك الخ انظر كلام ابن يونس الا في قريبا (تأويلان) قال ح التأويل الثاني لابن أبي زيد وغيره والاول تأويل ابن شبلون واختاره سنة الثاني ورجحه بأنه مروى عن مالك ووههم ابن شبلون في تأويله فعلم أن التأويل الثاني أرجح أه منه قلبي في كلام ابن يونس ما يقيد رجحان الاول لانه جعله ظاهراً المدونة وأيده بالحديث فلهذا والله أعلم سوى المصنف بينهما ونص ابن يونس أبو محمد وكذلك يجعل يده اليسرى من فوق رجله اليسرى ويده اليمنى من تحتها قال ابن حبيب وهكذا أرا نام طرف وابن الماحشون قالوا وان مالكا أراهما كذلك وان ابن شهاب وصفه له هكذا وقال ابن شبلون بل يجعل اليمنى من فوق القدمين جميعاً وهو ظاهر المدونة وفيه حديث انه قيل لا تتعظ بيمينك ولا تستنج بها ولا تمشح بها أسفل الخفين أه منه بلفظه والله سبحانه أعلم

(فصل في التيمم)

السنة كقريبي والله أعلم بها وانها باهوا احتقارا لها بعد تحققةها وكذا التفريق بين التيمم والوضوء (وفرض عنه) مدته من كل منهما في محله إذا لم يجرهما من رب واحد فكلا وجب هذا في محله وجب هذا في محله فوجب أن يكون المؤمن طيب النفس بكل منهما على السواء أه وقال في القواعد القواعد أقامة ما طلب شرعاً من الاعمال الخارجة عن العادة والداخلية فيها سواء كان رخصة أو عزيمة إذا أمر الله تعالى فيها أو أحد فليس الوضوء باولى من التيمم في محله ولا الصوم باولى من الافطار ولا الاكمال باولى من القصر في موضعه وعليه ينزل قوله عليه الصلاة والسلام ان الله يحب أن تؤتى رخصه كما يحب أن تؤتى عزائمه أه وفي الموطأ قال مالك من قام الى الصلاة فلم يجد ماء فعمل بما أمره الله به من التيمم فقد أطاع الله وليس الذي وجد الماء باطهر منه ولا أتم صلاة لانها أمر اجيعا فكل عمل بما أمره الله به وانما العمل بما أمر الله به من الوضوء من وجد الماء والتيمم لم يجد

الماء قبل أن يدخل في الصلاة اه ولم يتفق للنبي صلى الله عليه وسلم سببه للفريضة قال ابن عبد البر معلوم عند جميع أهل المغازي انه صلى الله عليه وسلم لم يصل منذ افترضت عليه الصلاة الا بوضوء ولا يدفع ذلك الا جاهل أو معاند اه أى وانما يتيمم للنوم كما تقدم أولرد السلام ففي الصحيحين وأبي داود والنسائي عن أبي جهيم بن الحرث بن الصمة الانصارى رضى الله عنه قال أقبل رسول الله صلى الله عليه وسلم من نحو بئر جبل فلقه رجل فلم عليه فلم يرد صلى الله عليه وسلم حتى أقبل على الجدار فمسح بوجهه ويديه ثم رد عليه السلام زاد أبو داود ثم اعتذر اليه وقال انى كرهت أن أذكر الله الاعلى طهراً وقال على طهارة اه وهذا من استباحة ما ندب له الطهارة بالتيمم وهو غير خاص به صلى الله عليه وسلم فقد قال ح ينبغي للشخص أن كل فعل تشترط له الطهارة لا يفعله في الحضر بالتيمم اذا خاف فواته وكل فعل تندب له الطهارة كقراءة القرآن والدعاء والمناجاة والنوم ونحو ذلك فينبغي له أن يتيمم اذا لم يجد الماء وخاف فوات ذلك الفعل لجواز الاقدام على ذلك بغير طهارة والتيمم لا يزيد الا خيراً والله أعلم وليس في هذا ونحوه احداث قول انما فيه الخروج من الخلاف فيما حصل فيه منع من بعض العلماء وقتاً يدب بعض العلماء في ان كتاب فضيلة لا يمنع منها غيره والله أعلم اه وذكر ابن رشد في البيان أن ذكر الله على غير طهارة كان في أول الاسلام ممنوعاً ثم نسخ انظر نصه في الاصل عند قول المصنف الآتى ولمريض حائط ابن (ذومرض) (٢٣٧) قلت ولو تسبب في مرض نفسه كما أشار له

بعضهم (وسفر) الظاهر أن المراد به السفر بالفعل حتى ان المسافر اذا دخل حاضرة لا يقيم به امدة الاقامة فانه اذا فقد الماء لا يتيمم بغير فريضة كالخاضر وان كان مسافراً حاكماً باقياً على حكم التقصير فتأمل ذلك ونطلب نصه قاله ابن عاشر (وحاضر ص) قلت قول خش عدم الماء أو خشى تشاغله به فوات وقت بين به موضوع قول المصنف لجنازة ان تعينت وفرض غير جمعة لاسنة أى وأما الحاضر الصحيح الذى يخاف باستعمال الماء

(وفرض غير جمعة) حكى ابن الحاجب فيه قولين فقال في ضيغ ما نصه القول بالمنع لاشبه قال فان فعل لم يجزه والقول بالجواز حكاه ابن القصار وغيره قال ابن عطاء الله ومنشأ الخلاف هل الجمعة فرض يومها أو بدل من الظهر اه وظاهر المذهب أنه لا يتيمم بها ابن يونس قال بعض المتأخرين لو قيل يتيمم ويدرك الجمعة ثم يتوضأ ويعيد احتياطاً لما بعد اه منه بلفظه ويفهم من كلامه أن محل الخلاف اذا كان يرجو ان ترك الجمعة أن يصلى الظهر بوضوء وهذا هو ظاهر نصوص أهل المذهب كما قاله مب فما لضيغ في باب الجمعة مما ظاهره خلاف هذا وقد نقله مب لا يعول عليه وان سكنت عنه دمر والله أعلم (تنبيه) قول ضيغ والقول بالجواز نقله ابن القصار الخ فيبدأ ابن القصار ناقل الجواز عن غيره ولم يقل هو به وهو وافق لما فى ابن يونس ونصه قال ابن القصار وأما ان خاف فوات الجمعة ان توضأ لم يجزه أن يتيمم لان الظاهر هو الاصل فان فاته فرض الجمعة مع الامام فلم يفته وقت الظهر وانما يتيمم من فاته وقت المختار ولم أر لالك فيها نصاً قال وقد قال بعض أصحابنا ان القياس يوجب اذا خاف تشاغله بالوضوء أن تفوته الجمعة مع الامام

مرضاً فانه يتيمم حتى للنوافل لانه مريض حكموا توهم مب قصره على الجنازة فاعترضه والله أعلم (غير جمعة) قال ابن يونس ما نصه قال ابن القصار واما ان خاف فوات الجمعة ان توضأ لم يجزه أن يتيمم لان الظاهر هو الاصل فان فاته فرض الجمعة مع الامام فلم يفته وقت الظهر وانما يتيمم من فاته وقت المختار ولم أر لالك فيها نصاً قال وقد قال بعض أصحابنا ان القياس يوجب اذا خاف تشاغله بالوضوء ان تفوته الجمعة مع الامام أن يتيمم ويدرك لان الجمعة فرض والتيمم أحد الطهارة من أولى من أن تفوته قال ابن يونس وقد قال بعض شيوخنا لو قيل يتيمم ويدرك الجمعة ثم يتوضأ ويعيد طهراً احتياطاً لم يعد كقول مالك في أحد قوليه في الحضر لا يجزئ اه ويفهم منه أن محل الخلاف اذا كان يرجو ان ترك الجمعة أن يصلى الظهر بوضوء وهذا هو ظاهر نصوص أهل المذهب كما قاله مب فما نقله عن ضيغ في باب الجمعة مما ظاهره خلاف هذا لا يعول عليه وان سكنت عنه صر والله أعلم (تنبيه) ذكر فى ضيغ أن ابن القصار نقل الجواز وقد قدم انه قائل بالمنع ونقل عنه المازرى أنه قائل بالجواز وقد نبه ابن عرفة على ذلك خلافاً لما هو عليه ح من أن ابن عرفة اقتصر على نقل المازرى عنه وظاهر اللغوى أن ابن القصار ناقل للقولين لا قائل بهما أو باحدهما انظر نصه في الاصل والله أعلم (ولا يعيد) قول ز أى يحرم بعنى اذا ابتدأ على المشهور من أنه لا يعيد فوراً ذلك أنه لا يجوز له الاعادة الا مرة اعادته من تكرار الفريضة الواحدة مرتين في اليوم وقد ورد النهى عن ذلك والله أعلم

(ان عدموا الخ) اى حقيقة أو حكماً
 كان يكون الماء مملاً كالغدير وهو
 بيده بغصب أو ودبعة أو يكون
 مسبباً للشرب خاصة لان الفقد
 الشرعى كالنقص الحسى كفى ح
 فان توضأ بذلك عصي وصحت صلاته
 كفى ضيق وغيره وفي المعيار
 وغيره مانصه سئل يحسنون عن
 حمل ماء على دابة عنده تعديا هل
 يتوضأ به قال لا ويتم ولو توضأ به لم
 يعدو بدس ما صنع اه لكن قال
 البرزلى مانصه سئل اللغمى عماروى
 عن يحسنون من منع الوضوء بالماء
 المحمول على دابة غير اذن أربابها
 ودبعة أو غيرها وأباح له التيمم
 فاجاب لا يحل له الصلاة بالتيمم
 وعنده ذلك الماء وأرجوان تكون
 هذه الحكاية عن يحسنون غير
 صحيحة قلت ما قاله صحيح اذ ليس فيه
 الاغصب منافع دابة فتجب عليه
 قيمته او ما يحصل عنها يطيب له بمنزلة
 من غصب دابة حرث عليها أو فرسا
 اصطاد عليه اذ لا خلاف انه يطيب
 له ما حصل عليه وما عليه القيمة
 ولا يجزى على الصلاة بوضوء الماء
 المغصوب ولا بالثوب المغصوب أو
 الدار المغصوبة لان الرقاب هنا
 تعدى عليها وحصل الانتهاك في
 ذواتها بخلاف هذا الماء اذ ليس هو
 بمغصوب وانما هو ملكه ويجوز له
 التصرف فيه ولا يجزى على أحكام
 غلات المغصوب أو ربحه لانها
 ناتجة عن ذات المغصوب بخلاف
 هذه اه وهو كلام حق واضح
 والله اعلم

أن يتيمم ويدركه لان الجمعة فرض والتيمم أحد الطهارة فلان تلحق بالطهارة الصغرى
 أولى من أن تنوته قال محمد بن يوسف وقد قال بعض شيوخنا ولو قال قائل يتيمم ويدرك
 الجمعة ثم يتوضأ ويعيد ظهر الحائط لم يعد كقول مالك في أحد قوايه في الحضرة لا يجد
 ماء اه منه بلفظه وما نقله عن ابن القصار من المنع بخلاف ما نقله عنه المازرى من الجواز
 وقد نبه ابن عرفة على ذلك ونصه وعليه لو كانت الجمعة قولاً لبعض البغداديين مع المازرى عن
 ابن القصار وأشبه وعزا لابن القصار الصل على المنع اه منه بلفظه وقد أوهم ح أن ابن
 عرفة اقتصر على نقل المازرى عنه وليس كذلك قلت وظاهر كلام اللخمي أن ابن
 القصار ناقل للقوانين لا قائل بهما أو بأحدهما ونصه وقال القاضي أبو الحسن بن القصار
 وأبو جعفر الأبهري قال بعض أصحابنا اذا خاف فوات الجمعة تيمم لها يريد لما كانت الجمعة
 فرضاً على الاعيان وكان اشتغاله بالوضوء يؤدى الى فوتها وأنه لا يقدر على الاتيان بها بعد
 فراغ الامام أشبه ما يخاف ذهاب وقتهم من غيرهما من الصلوات وقيل لا يتيمم لها لان الوقت
 باق للظهر وهو يدل من الجمعة الا أنه بدل عن قائل وقال أشهب في مدونه فممن أحدث في
 صلاة الجمعة فلا يتيمم وان خاف ان ذهاب يتوضأ تنوته الجمعة وان فعل لم يجزه اه منه بلفظه
 (ان عدموا ما كافي) أى حقيقة أو حكماً كان يكون الماء مملاً كالغدير وهو بيده بغصب أو
 ودبعة وقول ح هنا في التنبيه الاخير لو وجد ماء للغدير أو ماء مسبباً للشرب خاصة هل يعد
 فاقد للماء لان الفقد الشرعى كالنقص الحسى وقاله الشافعية أولاً لم يرفه نصاً والظاهر انه
 فاقد للماء ويتمم اه فيه نظرم من وجهين أحدهما انه غفلة عما نص عليه غير واحد من
 أن الماء المغصوب لا يجوز استعماله في الطهارة فان فعل صحت وعصى كالصلاة في الدار
 المغصوبة ونحو ذلك ففي ضيق عند قول ابن الحاجب ولا يمسح المحرم العاصى بلبسه الخ
 مانصه وقال في الذخيرة سؤال ان قيل كيف صحت صلاة الغاصب اذا مسح بخلاف المحرم
 وكلاهما عاص فجوابه الغاصب مأذون له في الصلاة بالمسح على الخفين في الجملة وانما أدركه
 التحريم من جهة الغصب فأشبه المتوضى بالماء المغصوب والذابح بالسكين المغصوبة
 بأمان وتصح أفعالهما وأما المحرم فلا يشرع له المسح البتة اه منه بلفظه ثانيهما
 أن ما توقف فيه يؤخذ حكمه مما نقله عن يحسنون بالاحرى لانه اذا حرم عليه أن يتوضأ
 بمائه المملوك له الذى حله على دابة عنده ودبعة تعدياً فكيف بالماء نفسه وكلام
 يحسنون الذى ذكره قد ذكره في المعيار وذكره أيضاً الوائعى في حاشيته عند قول
 المدونة ولا بأس أن يعلف النحل العسل الخ ونقله غ في تكميله وقبله والله أعلم
 * (فائدة) قال ابن العربي في الاحكام مانصه قوله ماء قال أبو حنيفة هذان في
 نكرة وهو يعلم لغة فيكون مفيداً لجواز الوضوء بالماء المتغير وغير المتغير لانطلاق اسم الماء
 عليه قائماً استنوق الجمل الا أن يستدل أصحاب أى حنيفة بالغات ويعولون على السنة
 العرب وهم يثبتونها في أكثر المسائل بالعراء اعلموا أن النقي في النكرة يعم كقلم ولكن في
 الجنس فهو عام في كل ماء كزمن سماء أو من يترأ ومن عين أو نهر أو بحر عذب أو ملح فاما
 غير الجنس وهو المتغير فلا يدخل فيه كالم يدخل فيه ماء الباقلاء وقدمه ناذك في الكلام

على منع الوضوء بالماء المتغير بالزعفران في كتاب تخلص اللغص اه منها بلفظها وقوله استنوق الجمل فعل ماض بوزن استفعل وهو مثل يضرب للرجل يكون في حديث ثم يخلطه بغيره وينقل اليه انظر القاموس في فصل النون من باب القاف * (تنبيه) * ما قدمناه من أن ح ذكر مسئلة سخنون هو على ما في بعض نسخه وهو ساقط من نسخ معقدة منه ونص مسئلة سخنون على نقل من ذكرنا وسئل سخنون عن حمل ماء على دابة عنده تعديا هل يتوضأ به قال لا ويتم ولو توضأ به لم يعد ويتس ما صنع اه منهم بلفظهم وسئلوا ذلك كلهم وكانهم لم يفتوا على ما قاله اللغمي في ذلك ففي مسائل الظهارة من نوازل البرزلي مانصه وسئل اللغمي عما روى عن سخنون من منع الوضوء بالماء المحمول على دابة بغير اذن أربابها ودعيمة أو غيرها وأباح له التيمم فاجاب لا يحصل له الصلاة بالتيمم وعنده ذلك الماء وأرجوان تكون هذه الحكاية عن سخنون غير صحيحة قلت ما قاله صحيح اذ ليس فيه الاغضب منافع دابة فتجب عليه قيمتها وما يحصل عنها يطيب له بمنزله من غصب دابة أو فرسا حرث عليها أو اصطاد اذلا خلاف أنه يطيب له ما حصل عليها وعليه القيمة ولا يجزى على الصلاة بوضوء الماء المغصوب ولا بالتوب المغصوب أو الدار المغصوبة لان الرقاب هنا تعدى عليها وحصل الانتهاك في ذواتهم بخلاف هذا الماء اذ ليس هو بمغصوب وانما هو ملكه ويجوز له التصرف فيه ولا يجزى على أحكام غلات المغصوب أو ربحه لانها ناتجة عن ذات المغصوب بخلاف هذه اه منها بلفظها وهو كلام حق لا يجهد منصف فيه مقالا والله أعلم (أو خافوا باستعماله مرضا) قول ز عائد على اثنين وهما المسافر والحاضر الصحيح الخ قد علمت ما قاله مب هنا عن ابن عاشر وطفي وأحسن من ذلك ما كان يقرره شيخنا ج ومخلصه أن الضمير عائد على الثلاثة ومعنى خوف المريض مرضا أن يخاف حدوث مرض آخر به غير الذي هو به فالعنى أن المريض لا يتمم الا اذا خاف حدوث مرض آخر أو زيادة المرض الذي به أو تأخر برئه ولا شك ان الامر كذلك فهما قدر المريض على استعمال الماء أو وجود من يناوله اياه لم يجز له التيمم الا الواحد من الواجهة الثلاثة فكلام المصنف حسن بسن فليستأمل باضاف والله أعلم (أو عطش محترم معه) قول مب عن أبي على ان كلام ح غير صحيح لان صاحب التلقين وشارحه لم يجعل متعلق الظن العطش وانما جعله متعلقا بوجود الماء وليس الكلام فيه الخ سلم كلام أبي على هذا وهو واضح السقوط أما أولافان ظن عدم الماء لم يكن له تأثير في خوف العطش لم يكن لذكره معه فائدة وأما ثانيا فان المازري فسر خوف التلف بغلبة ظن عدم وجود الماء في المستقبل وكلامه صريح في ذلك لا يقبل التأويل لقوله لانه لا فرق بين أن يخاف التلف في الحال أو في المستقبل بان يغلب على ظنه أنه لا يجدهما بشره في المستقبل الخ فالعجب كيف يقال بعد هذا ان المازري جعل متعلق الظن عدم وجود الماء لا العطش وهو قد أدخل بآء التصوير المؤذنة بان ما بعدها تفسير لما قبلها وعلى ذلك فهمه ابن عرفة وغيره من المحققين قال ابن عرفة مانصه وخوفه على نفسه بطلبه أو استعماله أو خوف عطش أدى كعدمه المازري الظن كالعلم وروى ابن نافع يقيم ذوالماء لطوف العطش خاف الموت

(أو خافوا الخ) قول مب قد يقال الخ أحسن منه ما كان ج يقرره ومخلصه أن الضمير عائد على الثلاثة ومعنى خوف المريض مرضا أن يخاف حدوث مرض آخر به غير الذي هو به ولا شك أن الامر كذلك فهما قدر المريض على استعمال الماء لم يجز له التيمم الا الواحد من الواجهة الثلاثة فكلام المصنف حسن بسن والله أعلم (أو عطش الخ) سلم مب كلام أبي على وهو واضح السقوط أما أولافان ظن عدم الماء لم يكن له تأثير في خوف العطش لم يكن لذكره معه فائدة وأما ثانيا فان المازري فسر خوف التلف بغلبة ظن عدم وجود الماء في المستقبل

وكلامه الذي في مب صريح في ذلك وعلى ذلك فهمه ابن عرفة وغيره من المحققين وقوله ولم يذ كر أحد فيه الظن الخ فيه نظر
 ففي العتبة سئل أي الامام عن الرجل يكون معه الماء القليل في السفر يخاف أن توشأ به العطش أيتيم قال نعم اذا علم ذلك من
 قلبه اه وسلم ابن رشد وقال القلشاني فان ظن حصول العطش المهلك فله التيم وان ظن المرض جرى على الخلاف السابق اه
 ولا حجة لابي على في تعبير المدونة وغيرها (٣٤٠) بالخوف لانهم قد عبروا به في غير هذا من الاسباب كخوف المرض أو اللص

أو الضرر المازري خوف الموت للعطش كالخوف على النفس وخوف المرض له كخوف
 حدوته اه منه بلفظه ونقله غ في تكميله وسلمه وقول مب عن أبي على أيضا
 انما كلامنا في خوف العطش ولم يذ كر أحد فيه الظن الخ سلمه وهو غير مسلم أيضا في
 رسم الوضوء والجهاد من سماع القرنيين من كتاب الطهارة ما نصه وسئل عن الرجل
 يكون معه الماء القليل في السفر يخاف أن توشأ به العطش أيتيم قال نعم لا بأس بذلك اذا
 علم ذلك من قلبه قال القاضي وهو كما قال لان خوفه على نفسه الهلاك ان توشأ بالماء الذي
 معه يبيح له التيم كالماء من قريبا وخشى على نفسه ان ذهب اليه ليتوضأ منه لحاز
 له التيم وهذا ما لا خلاف فيه وقد تقدم هذا المعنى في رسم ندرسته من سماع ابن القاسم
 اه منه بلفظه فانظر قوله لم يذ كرفيه أحد الظن مع قول الامام اذا علم ذلك الخ وتسليم ابن
 رشد اياه بل ظاهر عبارة الامام أن الظن غير كاف وانه لا بد من العلم لكن العلم يطلق على
 الظن لغة فهو مراد الامام والله أعلم وقال القلشاني في شرح الرسالة ما نصه وأما خوف
 العطش على نفسه أو من معه من أدى أو دابة فان ظن حصول العطش المهلك فله التيم
 وان ظن المرض لا المهلك جرى على الخلاف السابق اه منه بلفظه ولا حجة لابي على في
 تعبير المدونة وغيرها بالخوف لانهم قد عبروا بالخوف في غير هذا من اسباب التيم فقالوا اذا
 خاف الانسان مرضا أو زيادة الخ تيم وقالوا اذا خاف اصبا أو سبعا أو فحواهما تيم مع أنهم
 شرطوا في ذلك العلم أو الظن فلو كان التعبير بخوف العطش يوجب اعتبار تيمهم لكان
 التعبير بخوف المرض وما ألحق به وخوف اللص وما ألحق به يوجب اعتبار تيمهم وأبو
 على نفسه لا يقول بذلك في الفرق وقوله ان الفقهاء اعتبروا الوهم في طلب الماء على
 المشهور ولا ينهض له دليل في الرد على ح بل ذلك حجة ملح لان اعتبارهم الوهم في
 طلب الماء هو احتياط للعبادة كما قاله ابن عبد السلام فالطهارة المائية هي الاصل فلا
 ينتقل فاقد الماء عنها الى التيم ويسقط عنه طلب الماء لا يتيقنه أنه لا يجده وأنت اذا تأملت
 ذلك وجدت مفيدا لا إلغاء الوهم في مسئلتنا لان في اعتبار ترك الاحتياط بل وجدته مفيدا
 الغاظن العطش وأنه لا بد من العلم وقد رأيت عبارة الامام في العتبة المفيدة لذلك لكن لما
 كان الظن مساويا للعلم في كثير من الفروع سوى بينهما فتأمل ما نصاف وقوله ان ما ذكره
 عج وز من التفصيل بين أن يتلبس بالعطش أولا هو الصواب الخ مناقض لما قاله أولا لانه
 أولا صواب ما قاله ضيغ ورد ما قاله ح والخلاف بينهما انما هو فيمن لم يتلبس بالعطش لا
 فيمن تلبس به بالفعل كما يعلم ذلك من مرآتهم اقا الصواب ما قاله ح وسلمه طني والله أعلم

مع اشتراطهم العلم أو الظن وفاقا
 من أي على وكذا لا حجة له في قوله
 وكذا في طلب الماء الخ بل هو حجة
 ملح لانه احتياط للعبادة كما قاله ابن
 عبد السلام وهو يفيد إلغاء الوهم
 في مسئلتنا وقوله ان ما ذكره عج
 وز من التفصيل هو الصواب الخ
 يناقض تصويبه أولا ما في ضيغ
 ورد ما في ح لان الخلاف بينهما
 انما هو فيمن لم يتلبس بالعطش فتأمل
 والله أعلم قلت وأشار المصنف
 بقوله محترم لما في ضيغ من قوله
 والظاهر انه اذا كان معه كلب
 أو خنزير يقتلهما ولا يدع الماء
 لاجلهم او ان كان ابن هرون ترددي
 ذلك لان المذهب جواز قتل الكلب
 صرح بذلك غير واحد وكذا الخنزير
 المذهب جواز قتله صرح به النحوي
 في باب الصيد واذا جاز قتلهما
 وكان الانتقال الى التيم مع القدرة
 على الماء غير جائز تعين قتلهما اه
 ونقله ح (أوبطل به تلف مال)
 قال مقبده عفا الله عنه ذكر
 الجزولي أن المسافر والحاضر
 الصحيح يتيمان اذا خافا أن يسرق
 متاعهما اذا ذهب للماء وقال النحوي
 أو يخاف لصوا أو سبعا ما حالت
 بينهما وبين الماء أو كان من هو معه

غير آمن متى فارقته ذهب برحله اه وقال الباجي يجوز له المقام على حفظ ماله وان أدى التيم اه
 وفي تفسير القرطبي أن من أسباب التيم خوف فوات الرفقة وهو ظاهر قاله ح ومن أسبابه أيضا استيعاب الجراح أو القروح
 أو كثر الجسد من الجنب أو كثر الاعضاء من المتوضئ كما يأتي (أو خروج وقت) في المدونة ومن خاف في حضر أو سقر ان رفع الماء
 من البئر ذهب الوقت تيم وصلى ولا إعادة عليه اذا توضأ بعد ذلك في وقت ولا غيره ولما لك قول في الحضري أنه بعيد اذا توضأ اه

قال الوانوغى عقبه مانصه العوفى لو كان باردا لا يقدر على استعماله لمرض به الا بتسخينه وهو لو سخنه أوبعث له من الحمام لخرج الوقت فهل يتيمم أولا ذهب بعض أهل العصر الى انه يدخله الخلاف عن اذا تشاغل بالماء ذهب الوقت وهو عندى خطأ فان كونه لا يقدر مرض فهذا مريض له حكم المرض فيباح له التيمم فيدخل في الآية بخلاف من لا يعوقه الا قدر زمن الاستعمال فانه صحيح فيدخله الخلاف هذا اذا كان لمرض وان كان لمشقة تلحقه فان قلنا ان المشقة من غير مرض توجب الترخص كان كالمرض والافهوكا الصحيح اه ونقله غ في تكميله وقال عقبه ومن خط شيخنا أبى عبد الله القورى نزل بمدرسة ان طالبا أجنب فسبقه غيره الى المطهرة وضاق الوقت فاختلف فيها الطلبة هل هي بمنزلة البئر أو بمنزلة الماء الحاضر الذى يقوت الوقت باستعماله اه وليس الثانى بين اه قلت قال ح عقب كلام (٢٤١) العوفى وفيه نظر لانه يقتضى أن مجرد المشقة من غير خوف مرض يبيح التيمم ولا أعلم في ذلك خلافا وانما الخلاف في خوف المرض وبحث معه المشد الى في نخطئه فائلا لا احتمال أن يقال المريض المدرج في الآية هو الذى لا يقدر على مس الماء مطلقا وهذا يفسد على استعماله من وجهه فيطالب باستعماله من ذلك الوجه فان كان تشاغله بتحصيل ذلك الوجه لا يقيت الوقت فواضح وان كان ينسب صرح اجراء الخلاف فيه فما ذكره أهل العصر بين اه وهذا هو الظاهر اه وقال الاقفهسى فان كان يقدر على الماء الساخن وجب عليه أن يسخنه ولا يجوز له التيمم الا اذا كان لا يقدر على مسه جله أو لا يجد من يسخنه أو تحصل له مشقة فادحة بذلك فالظاهر انه لا يجب عليه التسخين اه نقله ح في حاشية الرسالة مقتصر على انتظار التنبيه الثانى في ز عند قوله وأخذه بن اعين والله أعلم

(وهل ان خاف فواته باستعماله خلاف) قول ز والراجح التيمم صحيح لانه قول مالك في رواية الابهري ومذهب ابن القصار وعبد الوهاب وغيرهما من العراقيين وهو مقتضى الفقه كما قاله في ضج واختيار التونسي وابن يونس فائلا هو الصواب وأقامه اللغوى وعياض من المدونة وصرح ابن الحاجب بتشهيره ان طرح وقوله وأما ان تبين له بقاؤه الخ عاذ كره من وضوئه اذا تبين له بقاء الوقت قبل تيممه أو تأنيه أو بعده وقبل الاحرام يجب حمله على ما اذا كان معه سعة من الوقت بحيث يدركه بعد الوضوء ولا يصح ابقاؤه على ظاهره كما يظهر بأدى تأمل فتأمل والله أعلم * (تمة) قال الوانوغى عند قول المدونة ومن خاف في حضرة أو سفر ان رفع الماء من البئر ذهب الوقت تيمم وصلى ولا إعادة عليه اذا توضأ بعد ذلك في وقت ولا غيره ومالك قول في الحضرة أنه يعيد اذا توضأ اه مانصه العوفى لو كان باردا لا يقدر على استعماله لمرض به الا بتسخينه وهو لو سخنه أوبعث اليه من الحمام لخرج الوقت فهل يتيمم أولا ذهب بعض أهل العصر الى انه يدخله الخلاف عن اذا تشاغل بالماء ذهب الوقت وهو عندى خطأ فان كونه لا يقدر لمرض فهذا مريض له حكم المرض فيباح له التيمم فيدخل في الآية بخلاف من لا يعوقه الا قدر زمن الاستعمال فانه صحيح فيدخله الخلاف هذا اذا كان لمرض وان كان لمشقة تلحقه فان قلنا ان المشقة من غير مرض توجب الترخص كان كالمرض والافهوكا الصحيح اه منه بلفظه ونقله غ في تكميله وقال عقبه مانصه ومن خط شيخنا أبى عبد الله القورى نزل بمدرسة أن طالبا أجنب فسبقه غيره الى المطهرة وضاق الوقت فاختلف فيها الطلبة هل هي بمنزلة المعافر أو بمنزلة الماء الحاضر الذى يقوت الوقت باستعماله اه وليس الثانى بين اه منه بلفظه وأشار بمسئلة البئر الى كلام المدونة الذى قدمناه آنفا وبالمعافر الى مسئلة المدونة قبلها ففيها ومن خاف في الحضرة أن تطلع عليه الشمس اذا ذهب الى النيل توضأ وهو في مثل المعافر وأطراف القسطنطينية ويصل ولا يذهب الى الماء اه منها بلفظها والمعافر بفتح الميم انظر

(٣١) رهونى (أول) (وهل ان خاف الخ) قول ز والراجح التيمم صحيح لانه قول مالك في رواية الابهري ومذهب ابن القصار وعبد الوهاب وغيرهما من العراقيين وهو مقتضى الفقه كما في ضج وانظر ح و خن وقوله وأما ان تبين له بقاؤه الخ أى ومعه سعة من الوقت بحيث يدركه بعد الوضوء كما هو ظاهر والله أعلم قلت والمرعى في التشاغل باستعمال الماء بقدر ما تدل عليه الآثار من خفة وضوئه صلى الله عليه وسلم لا على ما يكون من التراخي والوسواس قاله ح عن اللغوى (وجاز جنازة الخ) قول دب هو الذى صرح به مق قلت وهو أيضا ظاهر المصنف قال في شرح المرشد وهو ظاهر اطلاقاتهم اه وصرح الشيخ محمود السودانى بأنه لا ينتقل بالتبع ومثله للشيخ سيدى عبد القادر القاسى في فقهيته ولشيخه العارف أبى زيد القاسى في حواشيه هنا والله أعلم

القاموس * (تنبيه) * ظاهر كلام المدونة ان المعتبر هو خوف خروج الضروري المختار
لانه علق ذلك على طلوع الشمس لاعلى الاسفار فيكون شاهدا لابن عسكرو يسقط بحث
غير واحد معه لكن قال ابن ناجي في شرحها مانصه وفيه دليل على أن الصبح لا ضروري
له اوفى كتاب الصلاة آخر وقتها اذا أسفر فالصحيح حمله على ما اذا اعت الصلاة بدا حاجب
الشمس فلا اختلاف اه منه بلفظه (بتيم فرض أو نقل ان تأخرت) قول ز وظاهره ولو
كان الفاصل من مصحف أو قراءة الخ انظر ما وجه البطلان عنده هل هو لعله به ما يتوقف
على الطهارة أو للطول فان كان الاول فاعمل وجهه ضعف هذه الطهارة بذلك وان كان
الثاني فهو معارض برواية ابن مخنون لانه اذا لم يكن الوضوء بعد التيم طولا فأحرى مجرد
من المصحف وقراءة الآية وانظر ما أتى بعد هذا عند قوله ورابعها يجمعهما وقول مب
جوابه في الخرشى أن ابن رشد ذكر في المسح على الخفين الخ عبارة الخرشى هي مانصه
وهذا الشرط مذكور في كلام ابن رشد في البيان والتحصيل لكنه لم يذكر في باب التيم
وانما ذكر في باب المسح على الخفين الخ وقد سلم مب وفيه نظرم من وجهين الاول انه
على تسليم صحة ما قاله لا يسقط به التعقب على ضيح ومن تبعه لانه نسب المسئلة لسمع
أبي زيد وليست فيه بل فيه ما يفيد عكس ذلك * (الثاني) * أن قوله لم يذكر في باب التيم
كالصريح في أن ابن رشد في البيان والتحصيل عقد للتيم بابا أو فصلا وللمسح على الخفين
كذلك وهو عيب فان ابن رشد في البيان لا يعقد بابا أو فصلا لا للتيم ولا للمسح على
الخفين ولا لغيرهما وانما يترجم بالكتب ويفصلها بالاسمعة ويفصل الاسمعة بالرسوم
ويذكر في كل رسم ما فيه من المسائل من غير تقييد بكونها من نوع واحد خاص وقد أشار
ح الى اصطلاحه في ذلك في شرح الخطبة وقد تتبع كتاب الطهارة الاول والثاني
وما فيه من الاسمعة وما في الاسمعة من الرسوم وما في الرسوم من المسائل مسألة
مسئلة فلم أجده ما ذكر ووجدته تكلم على شأن المسح على الخفين بساونا في أحد
عشر موضعا في المسئلة الخامسة من رسم الزمن سمع ابن القاسم من كتاب الطهارة
الاول وفي المسئلة المتصلة بها منه وفي آخر سمع القرين قبيل كتاب الطهارة الثاني
بخمسة مسائل وفي المسئلة الثالثة من رسم نقدها من سمع عيسى من كتاب الطهارة
الثاني وفي المسئلة الرابعة منه وفي المسئلة الاولى من سمع مخنون من كتاب الطهارة
وفي المسئلة الخامسة من نوازه وفي التاسعة منها أيضا وفي المسئلة الثالثة من سمع
موسى من كتاب الطهارة الثاني وفي نوازل أصبغ من كتاب الطهارة الثاني أيضا
وفي المسئلة الثالثة من سمع أبي زيد منه وتكلم على الخفين يصيبهما الروث أو غيره
في ثلاثة مواضع في أولى مسئلة من رسم تأخير صلاة العشاء وفي الثالثة من رسم المحرم
وفي الاول من رسم حلف كل ذلك في سمع ابن القاسم من كتاب الطهارة الاول وتبعت
كلام ابن رشد في شرح هذه المسائل كلها كلمة كلمة فاستظفرت له بشي من ذلك ولا وجدت
في كلامه ما يؤخذ منه ذلك لا نصريحا ولا تلويحا وتبعت أيضا المواضع التي تكلم فيها
على التيم في جميع الاسمعة من كتابي الطهارة موضع موضع فاعلم أجدها شيئا من ذلك بل

(ان تأخرت) قول ز وظاهره
ولو كان الفاصل من مصحف الخ
أى لضعف هذه الطهارة بفعل
ما يتوقف على الطهارة بها والله أعلم
وقول مب جوابه في خش الخ
فيه ان ابن رشد في البيان لم يعقد
بابا أو فصلا للتيم ولا لغيره وانما
يترجم بالكتب ويفصلها بالاسمعة
يفصل الاسمعة بالرسوم ويذكر
في كل رسم ما فيه من المسائل من
غير تقييد بكونها من نوع واحد
خاص وقد أشار ح الى اصطلاحه
في ذلك في شرح الخطبة قال هو في
وقد تتبع كتابي الطهارة الاول
والثاني وما فيه من الاسمعة وما في
الاسمعة من الرسوم وما في الرسوم
من المسائل فلم أجده ما ذكر لا
نصريحا ولا تلويحا بل وجدت فيه
ما يدل على عكس ذلك بل صرح
في المقدمات بنفي الخلاف في ذلك
وذكر فيها مانصه اليه فتعريحا
على قول غير مشهور لاعلى أنه فقه
مسلم على أنه لو سلم أن ابن رشد قال
ذلك لم يسقط به التعقب على ضيح
ومن تبعه لانه نسب المسئلة
لسمع أبي زيد وايت فيمبل فيه
ما يفيد عكس ذلك انظر الاصل
وح والله أعلم

وجدت فيه ما يدل على عكس ذلك في سماع أبي زيد من كتاب الطهارة الثاني ما نصه
 وسئل عن تيمم فصلي الصبح فقعديد كراته حتى طلعت عليه الشمس أترى أن يركع
 ركوع النحي بتيممه ذلك قال لا قال القاضي انما قال لا يركع ركوع النحي بتيمم صلاة
 الصبح لان الاصل كان أن لا يصلي بالتيمم الا صلاة واحدة على ما مضى القول فيه في أول
 سماع أبي زيد وأن لا يصلي نافله بتيمم فريضة وان اتصلت بها فاقام يصلي النافله بتيمم
 الفريضة اذا اتصلت بها استحسانا ومراعاة لقول من يقول ان التيمم يرفع الحدث كالوضوء
 بالماء فاذا لم يتصل بها وطال الامر بينهما واتسع الوقت لطلب الماء ثانية وجب أن
 ينتقض التيمم على الاصل ولا يراعى في ذلك الخلاف كما يراعى اذا اتصلت بها لكونها
 في اتصالها بها في معنى الصلاة الواحدة وبالله التوفيق * (مسئلة) * قيل له
 أفرأيت لو أن رجلا تيمم لنافله ثم خرج من المسجد لحاجة ثم رجع أترى أن يتنفل بتيممه
 ذلك قال لا ولا يقرأه في المصحف قيل له أترى أن تيمم لنافله فصلي ثم لم يزل في المسجد
 في حديث ثم اراد أن يقوم يتنفل بذلك التيمم قال ان تطاول ذلك فليتيمم تيمما آخر
 وان كان شيا خفيفا فارجو أن يحجزه قال القاضي القول في هذه المسئلة كالقول
 في التي قبلها وهو ان الاصل كان أن لا يصلي صلاتين بتيمم واحدة نافله ولا فريضة وأن
 لا يجوز التيمم عند عدم الماء الا عند القيام اليه بانظاها قول الله عز وجل فأجيز أن يصلي
 بتيمم واحد ما اتصل من النوافل اذا اتصلت بالفريضة استحسانا ومراعاة للخلاف لكونها
 بانصالها في حكم الصلاة الواحدة فاذا تباعد ما بينهما سقطت مراعاة الخلاف ووجهت
 المسئلة الى حكم الاصل فوجب اعادة التيمم وبالله التوفيق اهـ منه بالنظر فتوجهه
 ذلك بما ذكر يدل على أنه لا يحتاج الى نية ذلك عند تيممه كما لا يحتاج الى ذلك في الوضوء فهو
 عكس مانسبته اليه الخرشى وغيره وقد صرح في المقدمات بنفي الخلاف في ذلك وان
 كان ذكر فيها ما نسبوه اليه لكنه ذكره تخريجا على قول غير مشهور والما للقاله لاعلى
 أنه فقه مسلم عنده قال فيها بعد أن ذكر القول المشهور من أنه لا يصلي بالتيمم الا فريضة
 واحدة مانصه وكان يلزم على قياس هذا القول أن لا يصلي نافله بتيمم مكتوبة لا قبلها ولا
 بعدها وان اتصلت بها ولا نافلتين بتيمم الا أنه أباح ذلك مراعاة لقول من يرى أن التيمم اذا
 صح على شروطه يرفع الحدث كالوضوء بالماء ولقول من يرى ان الطلب لا يتعلق على عدم
 الماء الامرة ثم لا يتكرر عليه وجوبه وان التيمم اذا صح على شروطه كان على طهارة ما لم
 يحدث أو يجرد الما من غير أن يطلبه ثم قال ويجوز على رواية أبي الفرج عن مالك في
 ذكر صلوات أنه يصلها بتيمم واحد أن طلب الماء وطلب القدرة على استعماله شرط في صحة
 التيمم لما اتصل من الصلوات التي نواها عند القيام لها واذا قلنا ان رواية أبي الفرج هذه
 مبينة على هذا الاصل فيلزم عليها اجازة الصلوات المكتوبات والنوافل بتيمم واحد اذا
 اتصلت وكان تيممه لها كلها تقدمت النوافل أو تأخرت ولا يجوز له أن يصلي بتيمم واحد
 من النوافل الا ما نواه أيضا بتيممه واتصل به وأن لا يجوز له أن يصلي بتيممه مكتوبة نافله لم
 ينوها وان اتصلت بالمكتوبة فان قال قائل لا اختلاف في المذهب في جواز صلاة النافله

أومن مريض لا يقدر على مس الماء للرد على رواية أبي الفرج في المنسيتين وعلى ابن شعبان في المريض (وأخذه الخ) قول مب لاني رأيت فيه الخ يفيد أن نسبة ذلك لعبد الحق صحيحة وقد نقله عنه أبو الحسن على المدونة انظر نصه في هوفي وقول ز وكذا قال ابن الجلاب الخ لم يحزم في ضيح بأن ابن الجلاب جعل الثلث من حيز اليسير بل قال مانصه ثم كلامه يحتمل إذا بلغ الثلث تيمم أو إذا زاد عليه اه والاحتمال الاول هو الذي يفيد كلام الجلاب وعلى ذلك فهمه اللخمي وابن عرفة على ان ابن الجلاب اعتمد ذلك احتمالاً فقط ونصه فان وجدته غالباً ثمة غلاء فاحشاً تيمم ولا قدر لذلك ولا حد ويحتمل أن يحذف الثلث اه ولم يحذف ذلك عبد الوهاب في معونه وتلقينه الابا الفاحش قلت وفي ق عن اللخمي مانصه ان كان بموضع رخص كالدرهمين اشتراه ولو بزيادة مثليه اه وبه يقيّد التحديد بالثلث ويوجب به عن بحث ضيح بأنه يلزم عليه اذا كانت القرية تباع بفلس وصارت تباع بثلاثة أن يتيمم ولا خلاف في بطلانه اه * (تنبيه) * قرر القراني رحمه الله تعالى في الفرق التاسع بعد المائة أن صون الاموال يقدم على العبادات فيقدم صون الاموال في شراء الماء للوضوء والغسل اذا رفع في ثمنه على العادة على فعلهما ويقدم اسقاط وجوب الحج اذا خيف على النفس أو المال على إيجاب فعله اه

بتيمم المكتوبة اذا اتصلت بم اقبل له ان جاز ذلك على هذه الرواية فليس على أصله فيها وانما هو مراعاة للاختلاف في الاصل وقد ذكرناه اه منها بلفظها كذا وجدته فيها في ثلاث نسخ وكذا نقله عنها أبو الحسن عند قول المدونة ومن تيمم لفرضه فستقل قبلها الخ بهذا اللفظ وبذلك كله تعلم ما في وقوف مب مع كلام الخريشي والله أعلم * (تنبيه) * غ اعتمد سبع ضيح في شفاء الغليل وأما في تكميل التقييد فنقل كلامه وقال عقبه مانصه قلت ما ذكره عن ابن رشد في التيمم لم أجده له في سماع أبي زيد انما قال في هذه الرواية كان الاصل أن لا يبلى صلاتين بتيمم واحد ثم ذكر بعض كلامه الذي قدمناه فانظره (ولو مشتركة) لوزاد المسنف أو منسيتين أو من مريض لا يقدر على مس الماء لاجادوت يكون لولرد رواية أبي الفرج في المنسيتين ولرد قول ابن شعبان في المريض * (تنبيه) * قال ابن عرفة مانصه الشيخ روى أبو الفرج تقضى المنسيات بتيمم واحد قال ولبعض أصحابنا لمن لا يطيق مس الماء لمرض جمع صلاتين بتيمم واحد فعزوا بن الحاسب الاول لابي الفرج والثاني للتونسي قصوران عنه بأبي اسحق وان عني ابن شعبان كان شاس فلم أجده له بل نصه في الزاهي من جمع بين صلاتين تيمم تيممين ولم يذكر غيره اه منه بلفظه قلت اعتمد ارباب الحاسب ابن شعبان فهو تابع لابن شاس ونسبته ماله ذلك صحيحة ففي ابن يونس مانصه قال أبو محمد وذكر لي ابن شعبان في المريض لا يقدر على مس الماء أن له أن يجمع بين الصلاتين بتيمم واحد لانه عن لا يطلب الماء اه منه بل نظمه (وأخذه بمن اعتمد) قول ز وفي ق عن عبد الحق الخ فدا عترض مب عزو ذلك للمواق واعتراضه صحيح لكن نسبة ذلك لعبد الحق صحيحة فقد نقله عنه أبو الحسن عند قول المدونة ومن لم يجد الماء الا بئس الخ ونصه عبد الحق يشتري وان زيد عليه مثل ثلث الثمن فان زيد عليه أكثر من الثلث لم يلزمه الشراء كن أوصى أن يشتري عبد فلان فيعتق فانه يشتري وان امتنع سيده أن يبيعه الا بزيادة ثلث الثمن اه منه بلفظه وقول ز وكذا قال ابن الجلاب الخ يحزم بأن ابن الجلاب جعل الثلث من حيز اليسير وفيه نظر وقد تردد في ضيح في ذلك ونصه ثم كلامه يحتمل اذا بلغ الثلث تيمم أو اذا زاد عليه اه منه بلفظه قلت والاحتمال الاول هو الذي يفيد كلامه ويأتي ان شاء الله وعلى ذلك فهمه اللخمي وابن عرفة ونص اللخمي واذا وجد الماء بئس وكان قليل لدراهم جازله التيمم وان كان موسماً عليه كان عليه أن يشتريه ما لم يغاوا عليه في الثمن وروى عنه أشهب أنه قال في سماعه يشتريه بعثل ثمنه قيل له فان وجد قرية بعشرة دراهم وهو ذو دراهم كثيرة فقال ما هذا على الناس انما عليه أن يشتريه بالثلث المعروف في ذلك الموضع وقال أبو القاسم بن الجلاب يحتمل أن يحذف غلاء الثلث يريداً اذا بلغ ذلك جاز له التيمم وأرى أن يتطرق الى ثمنه بذلك الموضع فان كان رخيصاً كان عليه أن يشتريه وان زيد في ثمنه مثله أو مثله مثل أن يكون ثمنه بذلك الموضع الدرهم أو الدرهمين فلا مضرة في شرائه بثلاثة أو أربعة لان جميع ذلك لا خطب له والصلاة أولى ما احتيط لها وقد يكون ثمنه بذلك الموضع غالباً فتكون الزيادة الكثيرة مع الثمن الاول مما يضربه اه منه بلفظه وقال ابن عرفة بعد أن ذكر قول المدونة ورفعا ثمنه مانصه وحذف الجلاب رفعه بالثلث اه منه

(ولو توهمه) أي خلافا لابن راشد
 ن الظاهر أن غالب الظن كاليقين
 كما يفيد كلام ابن رشد و ح في
 فصل إزالة النجاسة وقد وقع في كلام
 الباجي ما يشهد لما اعتمد المصنف
 ثم ذكر ما يفيد أن الشاك لا يطلب
 فضلا عن المتوهم نظرنه في الأصل
 والله أعلم **قلت** قد بوق في حمل
 ما للمصنف على مطلق الظن
 وما لابن راشد على غالبه فتأمل
 والله أعلم (كرفقة) **قلت** قال
 في المصباح الرفقة الجماعة توافقه
 في سـ فرك فإذا تفرقت زال اسم
 الرفقة وهي بضم الراء لغة بني
 تميم والجمع رفاق مثل برمة وبرام
 وبكسر هاء في لغة قيس والجمع رفق
 مثل سدره وسدر الرفيق الذي
 يرافقه قال الخليل ولا يذهب اسم
 الرفيق بالتفرق اه ثم الظاهر أن
 قوله كرفقة الخ تمثيل للطلب الذي لا
 يشق اذ هو أقسام طلب شراء وطلب
 استكشاف وطلب استنباط وحينئذ
 فيستغنى عن قوله ان جهل بخلهم
 به بقوله ولو توهمه لا يتحقق عدمه
 فتأمل والله أعلم وقول خش
 فان لم يطلب أعاد في الوقت الى قوله
 فليبدأ مع قوله فان لم يفعل فقد
 أساء ولا يعيد هو كله قول أصبغ
 كما نقله اللخمي والمنازري وضعفاه
 كما في ح وأجاب القباب كما في
 تكميل غ بان الرفقة كلما قلوا
 تلازموا فلا يمنع بعضهم بعضا الماء
 اه وهو حسن (ان جهل الخ) قول
 ز كما هو ظاهر ح فيه نظري
 ظاهر ح أنه في الظن يعيد في
 الصور الثلاث لكن ظاهر النقل

بلفظه ولم يحد ذلك عبد الوهاب في معونه وتلقينه الا بالتفاحش ونص المعونة اذا وجد
 الماء بمن مثله أو ما يقاربه لزمه شراؤه اذا قدر عليه لان القدرة على غن الشيء كالتـ مدة
 عليه نفسه كرقبة الكفارة وان تفاحش غلاؤه لم يلزمه وتيمم اه بلفظه على نقل
 شيخنا ج ونص التلقين فان وجد بمن مثله أو غاليا غير متفاحش لزمه شراؤه الا أن
 يحجب به اه منه بلفظه **(تنبيهان الاول)** ظاهر كلام ابن عرفة وغير واحد أن ابن
 الجلاب جرم بما نسبوه له وذكره على انه المذهب عنده وليس كذلك بل ذكره احتمالا فقط
 ونصه فان وجد غاليا عنه غلاء فاحشا تيمم ولا قدر لذلك ولا حد ويحتمل أن يحد بالثلاث اه
 منه بلفظه فتأمل **(الثاني)** لا يستفاد من قول المعونة كرقبة الظاهر أن الظاهر والتيمم
 متساويان من كل الوجوه بل التشبيه في كلامه ناقص قال ابن ناجي عند كلام المدونة
 السابق مانصه والمظاهر اذا كانت عنده رقية لم يجز له الانتقال الى الصوم ولو كان يضطر اليها
 والله سبحانه لم يجز له التيمم الا عند عدم الماء كالم يجوز له الصوم الا عند العجز عن العتق
 ففرق بين البابين بأن المظاهر لما أدخل الظاهر على نفسه شدد عليه وبأنه أتى المنكر
 والزور وتكرر الوضوء بأن الحكم في الظاهر معلق على العدم المطلق بخلافه في التيمم
 فانه معلق على عدم الوجود المقيد وهو وجودان مالا حرج فيه بقوله تعالى ما يريد الله
 ليجعل عليكم من حرج اه منه بلفظه (ولو توهمه) رد بلوقول ابن راشد ان المتوهم
 لا يطلب واعتمد على ما قاله ابن عبد السلام وابن عطاء الله وابن شام هذا يحصل ما قاله في
 ضج وسلم ح والظاهر أن غالب الظن كاليقين فلا يجب معه الطلب وتقدم في كلام
 ح في فصل إزالة النجاسة نحو ذلك وهو الذي يفيد ما أشرنا اليه هناك من كلام ابن رشد
 وفي المقدمات ما يفيد ذلك أيضا **(تنبيه)** وقع في كلام الباجي ما يشهد لما اعتمد المصنف
 ثم ذكر ما يفيد أن الشاك لا يطلب فضلا عن المتوهم قال في المنتقى مانصه ودليلنا من جهة
 القياس أن هـ اذا بدل ما موربه عند العجز عن مبدله فلا يجزئه فعله الامع يتقن عدم مبدله
 كالصوم مع العتق في الكفارة ثم قال فرع اذا ثبت ذلك فان طلب الماء يتعلّق بالمواضع التي
 يغلب على الظن وجود الماء فيها أو سؤال من يغلب على الظن وجوده عنده على الوجه
 المعتاد اه منه بلفظه فتأمل والله أعلم (ان جهل بخلهم) قول ز كما هو ظاهر ح
 فيه نظر بل ظاهر ح أنه في الظن يعيد في الصور الثلاث ونصه فتحصل من هذا أنه اذا
 ترك الطلب من يليه ويغلب على ظنه انه يعطيه أنه يعيد أبدا على ما قاله اللخمي وابن رشد
 سواء ترك ذلك من رقة قليلة أو كثيرة خلافا لأصبغ وان كان يشك في اعطائهم فيعيد في
 الوقت على ما قال اللخمي من غير تفصيل أيضا خلافا لأصبغ اه فظاهره الاعادة مطلقا
 تبين له وجود الماء أو عدمه أو لم يتبين شيء **والصـ** كان ظاهر القول قصر الاعادة على الوجه
 الاول قال ابن رشد في سماع أبي زيد آخر كتاب الطهارة الثاني مانصه ولو ترك أن يطلب
 عنده من يليه بمن يرجو وجوده عنده ويظن أنه لا يمنعه اياه وتيمم وصلى لوجب ان يعيد أبدا
 اذا وجد الماء اه منه بلفظه ونقله ح وقال ابن عرفة مانصه ولو تركه بمن يظن اجابته
 فظهر عنده أعاد أبدا اه منه بلفظه ومثله للقلشاني على الرسالة بهذه العبارة فتأمل ذلك

قصر الاعادة على ما ذاتين له وجود الماء دون ما ذاتين له عدمه ولم يتبين له شيء انظر الاصل والله اعلم (ونية استباحة الصلاة)
 قول ز وفي ح أنه يفعل به الفرض (٢٤٦) ظاهره أن ح قال ذلك فيما اذا نوى استباحة الصلاة اما فرضا واما

فقط وليس كذلك ومحصل ما في ح أنه ان جعل كلام ابن دقيق العيد على أنه نوى مطلق الصلاة اما فرضا واما نفي لا فافاده كلامه من أنه يفعل به النقل فقط صحيح وان جعل على أنه نوى استباحة الصلاة فرضا ونقلها فما قاله خلاف المشهور من صحة الفرض به حينئذ بشرط اتصاله وتقديمه **قلت** قال في الصلاة للعموم أو للعهد الحضورى للجنس كما أشار له ز وفي ضريح عن الموازية أن من تيمم لنافلة أو لقراءة في مصحف ثم صلى مكتوبة أعاد أبدأ وقال سمعون عن ابن القاسم فمن تيمم ركعتي الفجر فصلى به الصبح أو تيمم لنافلة فصلى به الظهرانه يعيد في الوقت وقال البرقي عن أشهب تجزئه الصبح بتيمم ركعتي الفجر ولا يجزئه اذا تيمم لنافلة أن يصلى به الظهر والله أعلم وقول ز فان تذكر ما عليه من ظهر الخ يشمل ذلك كله قول المصنف فيما امر لا فرض آخر وقول ز فان لم يتعرض له الخ حاصله كافي ح عن البساطي أن الحديث الاصغر لا يلزم استحضاره حال التيمم بل يكفي فيه استباحة الصلاة من غير ذكر المتعلق وفي الاكبر لا بد من استحضار المتعلق اه وهذا هو ظاهر المصنف كغيره لعدم ذكر متعلق استباحة أعني من الحديث الاصغر والله أعلم (ونية أكبران كان) قول ز وفي سماع

(تنبيهات الاول) * تعقب عجم قول ح ويغلب على ظنه الخ بأن الذي في عبارة ابن عرفة ممن يظن لا بغلبة الظن وسلم طفي تعقبه وزاد وهو كذلك في عبارة ابن رشد فانظره **قلت** وكان ح اعتبر بظاهرها عبارة اللخمي مع أنها عند التأمل موافقة لعبارة ابن رشد وابن عرفة ونص اللخمي وأرى ان كان الغالب عنده أنهم يعمونه اذا سأل أعاد أبدأ في الموضوعين جميعا وان أشكل ذلك الامر ولم يغلب أحد الامر من جاز أن يقال يعيد في الوقت لان الاصل عدمه وكون الماء ملكا لغيره فلا تثبت الاعادة بالشك وان يقال الاعادة أبدأ لان الاصل الطلب ولا يصح التيمم الا بعد العدم واليأس في الغالب ولم تأت هذه الحالة بعد اه منه بلفظه **(الثاني)** * كلام ح السابق يقتضي أن اللخمي حرم بالاعادة الوقتية في صورة الشك مع أن اللخمي تردد فيها وفي الاعادة الابدية كما قدمناه عنه والعذر الخ أنه نقل كلام اللخمي بواسطة ضيح ولم يذكره ضيح بلفظه بتمامه بل اختصره فاجحف به والله أعلم **(الثالث)** * نقل ح اعتراض اللخمي والمازري في قول اصبح ورد ابن عرفة ما أجيب به عنه وأغفل جوابا حسنا نقله غ في تكميله وسلمه ونصه ووجه أبو العباس القباب في شرح القواعد قول اصبح بان الرفقة كلما قلوا تلازموا فلا يمنع بعضهم بعضا الماء اه منه بلفظه (ونية استباحة الصلاة) قول ز وفي ح أنه يفعل به الفرض ظاهره أن ح قال ذلك في موضوع كلامه قبل وهو أنه نوى استباحة الصلاة اما فرضا واما نقلا وليس كذلك ومحصل ما في ح أنه ان جعل كلام ابن دقيق العيد على أنه نوى مطلق الطهارة اما فرضا واما نفي لا فافاده كلامه من أنه يفعل به النقل لا الفرض صحيح وان جعل على أنه نوى استباحة الصلاة فرضا ونقلها فما قاله خلاف المشهور بل المشهور صحة الفرض به حينئذ بشرط اتصاله وتقديمه راجعه متأملا (ونية أكبران كان) قول ز وفي سماع أبي زيد يجزئه الخ قال نو سماع أبي زيد الذي قال يجزئه ليس هو فممن أيقن انه جنب بل فممن نسي جنبته وتيمم للاصغر على ما فهم ابن عرفة أو فممن ظنهم لم يتعرض للاصغر على ما فهم سند ابن عرفة وفي اجزائه لوضوء عن جنبته نسيت ثلثها يعيده والصلاة في الوقت لابن رشد واللخمي عن ابن مسلمة والباسجي عن روايته وسماع أبي زيد معها ورواية ابن وهب اه ح **(فرع)** * قال في سماع أبي زيد ولو تيمم للجنبه أجزأ عن الوضوء اه وقال سند اذا تيمم بنية انه جنب ثم ظهر انه غير جنب يختلف فيه ومقتضى ما في سماع أبي زيد أنه يجزئه اه وفهم سند أجود والله أعلم اه كلام نو بلفظه **قلت** اما اعتراضه على ز بان سماع أبي زيد ليس فممن أيقن انه جنب فصحيح وأما ما زاده على ذلك من اختلاف ابن عرفة وسند في فهم السماع وان الصواب فهم سند ففيه نظر ظاهر لان كلام ابن عرفة وكلام سند اللذين ذكرهما لم يتواردا على محل واحد وسماع أبي زيد أعني المسئلة التي ذكرها ابن عرفة عنه اشتملت على فرعين أولهما هو الذي نقله ابن عرفة وحكي فيه الاقوال الثلاثة وآخرهما هو الذي أخذ منه سند ما ذكره ونص السماع المذكور مسئلة

أبي زيد يجزئه الخ سماع أبي زيد الذي قال يجزئه ليس هو فممن أيقن انه غير جنب ونصه لو تيمم للجنبه أجزأ عن الوضوء اه وقال سند اذا تيمم بنية انه جنب ثم ظهر انه غير جنب يختلف فيه ومقتضى ما في سماع أبي زيد أنه يجزئه اه أي

لأنه أطلق فيه ويشمل ما إذا تبين أنه غير جنب وقول ز لموافقته لما صرف في الغسل الخ الذي تقدم له هناك عن ضيغ هو التردد في
الاجزاء وعدمه لا يلزم بعدم الاجزاء وقول ز نية التيمم عند الضربة الاولى الخ هذا هو الذي صوبه ج وهو الظاهر لان
الضربة الاولى فرض من فرائض التيمم باتفاق بخلاف أخذ الماء للوضوء قد (٣٤٧) نصوا على أنه لا يشترط وبه يرد استدلال مب

مع أنه يلزم على قياسه الضربة الاولى
على أخذ الماء ان من ألقى الرميح
على وجهه ترابا أو كان يتناول به
ابناء ونحوه ثم أراد أن يتيمم فمسح
وجهه بيديه من غير أن يضرب بهما
صعيدا ان ذلك يجزئه ويلزم عليه أيضا
أن من ضرب بيده الأرض للتيمم
فأحدث قبل مسح وجهه أنه يمسه
ولا يحتاج الى ضرب آخر ولا تظن
أحد اياتهم ما ذكره الا للزم عدم عد
الضربة الاولى من فرائض التيمم
وقد عدها المتقدمون والمتأخرون
من فرائضه وفي ضيغ عند قول
ابن الحاجب وصفته أن ينوي
استباحة الصلاة الخ مانصه قدم
النية وان لم تكن من الصفة لان
النية شرط لا يصح التيمم الا بها اه
وقد علمت أن الضربة الاولى من
مسمى التيمم قللت وبكون النية
عند الضربة الاولى جزم الشيخ
مبارة في شرح المرشد وجس في
شرحى الفقهية والرسالة وقال
الشيخ الامير هو ظاهر كلام صاحب
اللمع وصرح به غيره وهو الوجه
اذ بعد أن يضع الانسان يده على
حجر مثلا من غير نية تيمم بل بقصد
الاتكاف أو مجرد لمس مثلاً
يرفعها فيسجد وله أن يمسه بها وجهه
ويديه بنية التيمم فيقال صح تيممه

ومن تيمم للوضوء وقد كان أجنب وهو ناس للجنبه ان ذلك التيمم لا يجزئ عنه من الجنابة
حتى يتيمم له ثانية ولو تيمم للجنبه أجزأه من تيمم الوضوء قال القاضي قد روى عن محمد بن
مسلمة أن من تيمم للوضوء وهو ناس للجنبه أجزأه لأنه فرض يوجب عن فرض وري ابن وهب
عن مالك في أصل سماعة أن من فعل ذلك أعاد التيمم والصلاة في الوقت فان خرج الوقت لم
يعد لان التيمم لهم واحد اه محل الحاجة منه بلفظه فالفرع الاول في كلامه هو الذي
تكلم عليه ابن عرفة وهو صريح لا يحتاج الى فهم حتى يقال فيه فهم سند أجود من فهم ابن
عرفة والفرع الثاني هو الذي أخذ منه سند ما ذكره لان قوله ولو تيمم للجنبه أجزأ الخ
مطلق يشمل ما إذا تبين له أنه كان غير جنب ويشمل غيره ولذلك عبر عنه بالمقتضى وما قاله
ظاهر فتأمل بانصاف فانه واضح جلي والله أعلم وقول ز وينبغي الجزم بالاول لموافقته لما
مر في الغسل الخ الذي تقدم له هناك هو التردد في الاجزاء وعدمه لا يلزم بعدم الاجزاء
ذكره عن ضيغ راجعه هناك وكان شيخنا ج يقول الظاهر أن تردد ضيغ هناك يجزئ هنا
وهو ظاهر والله أعلم وقول ز نية التيمم عند الضربة الاولى الخ سلم شيخنا ج اعتراض
مب الاستدلال بكلام ابن عاشر وخالفه فيما جزم به تبعه للشيخ زروق من أنها عند مسح
الوجه وصوب ما قاله ز تبعه للشيخ سالم من أنها عند الضربة الاولى قللت وما صوبه
هو الظاهر واستدلال مب بقوله لان الضربة الاولى انما هي وسيلة كأخذ الماء للوجه
الخ فيه نظر لان الضربة الاولى فرض من فرائض التيمم باتفاق وقد عدها من فروض
التيمم المتقدمون والمتأخرون ولم يعد أحد فيها علمت أخذ الماء للوجه مثلا فرضا من فروض
الوضوء بل قد نصوا على أنه لا يشترط نقل الماء للاعضاء فلونصب وجهه لمطر أو ميزاب
وجعل يدايه حتى عم لصح وضوءه بلا اشكال فيلزم على قياسه أن من ألقى الرميح على
وجهه ترابا فمسحه بنية التيمم أن ذلك يجزئه ويلزم عليه أيضا أن من كان يتناول ترابا لبناء
أو حفر بئر أو نحو ذلك ثم أراد أن يتيمم فمسح وجهه بيديه من غير أن يضرب بهما ترابا أو غيره
ان تيممه صحيح وكذا من تناول بيده حجرا لعله لبناء أو غيره ثم مسح وجهه بعد ذلك أنه يصح
تيممه أيضا ويلزم عليه أيضا ان من ضرب يديه الأرض مثلا للتيمم فأحدث بمجرد ذلك قبل
مسح وجهه وقبل أن يمسه بيديه شيئا أنه مسح وجهه ولا يحتاج الى ضرب آخر كما أن من
أخذ بيده ماء لمغسلهما أو لافأحدث والماء بيده لا يحتاج الى أخذ ماء آخر بل يغسلهما
بذلك الماء قول واحد ولا تظن أحدا يلزم هذه التوازم ومن التزمها لزمه أن لا يعد الضربة
الاولى من فرائض التيمم فيخالف ما فعله المتقدمون والمتأخرون وفي ضيغ عند قول ابن
الحاجب وصفته أن ينوي استباحة الصلاة الخ مانصه قدم النية وان لم تكن من الصفة لان

وفرق بينه وبين الوضوء اذ الواجب في الوضوء الغسل كما قال تعالى فاغسلوا وجوهكم ولا تدخل لثقل الماء في الغسل وقال في التيمم
فتيمموا صعيدا طيبا فامسحوا بوجوهكم فأوجب قصد الصعيد قبل المسح وقد عدا الضربة الاولى من الفرائض فلا يصح تقدمها
على النية اه وحينئذ فيصح أن يكون قول ابن عاشر أولى الضربتين نظر فالنية الا أنه يبقى عليه التنبية على فرضية الضربة
الاولى فالاولى جعله معطوفاً بحذف العاطف كما أشار له شارحه فانظره والله أعلم

(ولو تكررت) قول مب محل
 الخلاف الى قوله فلا خلاف الخ
 قال ج فيه نظر ظاهر وهو غفلة
 وقعت من طفي وتبعه مب
 اذ كيف يعقل أن يقال اذ لم يقع
 منه ناقض يتفق على تكرار النية
 وان وقع يختلف فيه اه وهو
 ظاهر والخلاف موجود في
 صورتين لكن المقابل في صورة
 عدم الناقض يقول لا يحتاج الى
 تيمم أصلا وقد وقع في كلام ابن
 عرفة ما يشهد لطفي ومن تبعه
 وسلمه غ في تكميله كما سلمه تلميذ
 ابن عرفة أبو عبد الله بن عقاب
 حسبا نقله الحافظ الوائلي
 في المعيار ويبحث فيه في الاصل من
 وجوه ثم قال والحاصل أن الجنب
 اذا تيمم لجنبه وصلى لا يخلو حاله
 بعد من أحد ثلاثة أوجه لانه اما أن
 يحصل له حدث أكبر أو أصغر أو
 لا يحصل له واحد منهم فالاول
 يحتاج الى نية أكبر انقاسا وكذا
 الثاني على المشهور من أنه لا يرفع
 الحدث وعلى مقابله ينوي الاصغر
 فقط لانه الذي انتقض واما الثالث
 فعلى المشهور لا بد من نية الاكبر
 وعلى مقابله لا يحتاج الى تيمم أصلا
 وهو على طهارته حتى يجدد الماء أو
 يقع منه ناقض والله أعلم قلت
 وفي ح عن البساطي ان الاحسن
 ان لو قال المصنف ولو تكررت
 التيمم وقال الشارح في الصغير ولو
 تكررت أى نية التيمم وقال
 أى الطهارة الترابية ثم قال ح
 تنبيه ليس في المختصر ما يؤخذ
 منه أن الجنب تيمم الا قوله هنا ونية

النية شرط لا يصح التيمم الا بها اه منه بل نظره وقد علمت أن الضربة الاولى من مسمى
 التيمم والله أعلم (ولو تكررت) قول مب محل الخلاف الى قوله فلا خلاف الخ قال
 شيخنا ج في هذا نظر ظاهر وهذه غفلة وقعت من طفي وتبعه مب وسلمه وكيف
 يعقل أن يقال اذ لم يقع منه ناقض يتفق على تكرار النية وان وقع يختلف فيه اه قلت
 وما قاله ظاهر ولا حجة لهما فيما نقله طفي عن ضج ولا فيما أشار اليه من كلام ابن عرفة
 فالخلاف موجود في صورتين لكن المقابل في صورة عدم الناقض لا يقول انه يعيد التيمم
 ولا يكرريه الا كبر وبقية تصر على الاصغر اذ لا أصغر حينئذ حتى ينويه كما هو بين بل يقول
 لا يحتاج الى تيمم أصلا وقد وقع في كلام ابن عرفة ما هو شاهد لطفي ومن تبعه وسلمه غ في
 تكميله فانه نقل كلام اللخمي وابن عرفة ولم يتعقبه ونصه اللخمي ويختلف اذا نوى بالتيمم
 الجنبية ثم أحدث هل ينوي بالتيمم الحدث الاصغر أو الجنبية فعلى الظاهر من المذهب
 ينوي بالثاني الجنبية وعلى ما قال ابن شعبان ان له أن يصيب الحائض اذا طهرت وتيممت
 ينوي بالثاني الحدث الاصغر والى هذا يرجع قول ابن القاسم في المدونة لانه قال في الحائض
 تطهر وهي في السفرو ولا ماء معها فتمت وصات ثم أراد زوجه ان يصيبها قال ليس له ولا لها
 أن يدخلا على أنفسهما أكثر من حدث الوضوء وهو الغسل ابن عرفة قول ابن شعبان
 بناء على رفعه الحدث وأخذ من منع ابن القاسم أن يحدثا أكثر من حدث الوضوء ان رد
 بان ذلك للزوم وقوع حدث الجنبية من الزوج اذ هو غير جنب لان جنبته بالارتفعت
 أجيب بان نص الام قلت رأيت المرأة ليس هي على جنبه الا أنها متمتعة فاذا كان مع
 الزوج قدر ما يغتسل به وحده لا ترى أنه لم يدخل عليها أكثر مما كانت فيه لانها كانت في
 جنبه قال لان ذلك لم يكن لها منه بد وقد تيممت فكان التيمم طهرا لما كانت فيه فليس
 للزوج أن يدخل عليها ما ينقض ذلك عليها ابن عرفة منعه من وطئها لان التيمم لا يرفع منع
 الحيض من الوطء لانها طهرت منه ولذا لو حضرتا صلافا أخرى قبل حدثها الاصغر
 تيممت ويمتنع أن تنوي الحدث الاصغر لانه لم يقع وهذا يراد أصل تخريج اللخمي اه منه
 بل نظره وقد وقعت على كلام ابن عرفة هذا في أصله ولكن آثرت نقله بالفظ التكميل لانه
 بسطه وحل تعقيدته على عادته مع موافقته في المعنى لما في مختصره فقول ابن عرفة ويمتنع
 أن تنوي الحدث الاصغر الخ صريح فيما قاله طفي ومن تبعه من أن محل الخلاف هو
 اذا انتقض تيممه ولو لا ذلك ما صبح قوله وهذا يراد تخريج اللخمي فتأمل قلت قد سلم كلام
 ابن عرفة هذا تلميذه العلامة أبو عبد الله بن عقاب حسبا نقله الحافظ الوائلي
 معياره وسلمه أيضا كما سلمه غ وفيه نظر من وجوه الاول قوله ويمتنع أن تنوي الحدث
 الاصغر لانه لم يقع فيه أنه وان لم يقع حقيقة فهو واقع حكما لان التيمم يبطل على المشهور
 بطول الفصل وان لم يقع حدث أصغر ولا سبب ولا غيرهما من النواقض كما يطل أيضا وان
 لم يقع شيء من ذلك بايقاع صلاة فرض به بالنسبة لايقاع فرض آخر على المشهور فالجنب
 اذا تيمم ونوى الاكبر ثم صلى أو طال الفصل فقد انتقض تيممه وعاد كما كان قبل فكما كان
 قبل تيممه متلبسا بالحدثين فكذلك يكون بعد انتقاضه أيضا متلبسا به ما يلزم على قوله

وَيَمْتَنِعُ أَنْ تَنْتَوِيَ الْأَصْغَرُ لِأَنَّهُ لَمْ يَقَعْ أَنَّ مِنْ تَيْمِمٍ لِلْأَصْغَرِ فَقَطْ لِفَقْدِ الْكَبْرِ فَصَلَّى الظَّهْرَ مِثْلًا
وَأَرَادَ أَنْ يَتَيْمَّمَ لِلْعَصْرِ قَبْلَ أَنْ يَقَعَ مِنْهُ نَاقِضٌ أَصْلَانِ لَا يَنْتَوِي الْحَدَّثُ الْأَصْغَرُ لِأَنَّهُ لَمْ يَقَعْ
وَهَذَا لَا يَقُولُهُ هُوَ وَلَا غَيْرُهُ فَيُتِمَّلُ بِإِصْطِافِ الثَّانِي قَوْلُهُ تَمْنَعُهُ مِنْ وَطْئِهَا لِأَنَّ التَّيْمِمَ لَا يَرْفَعُ
مَنْعَ الْخِيضِ مِنَ الْوُطْءِ لِأَنَّهَا طَهَّرَتْ مِنْهُ غَيْرَ سَلَمٍ لِأَنَّهُ مَنَافٍ يَقُولُ ابْنُ الْقَاسِمِ لَيْسَ لَهُ وَلَا لَهَا
أَنْ يَدْخُلَ عَلَى أَنْفُسِهِمَا أَكْثَرُ مِنْ حَدَثِ الْوُضُوءِ وَهُوَ الْغَسْلُ لِأَنَّهُ صَرِيحٌ فِي أَنَّهُ إِنْ مَنَعَهُ
مِنْ وَطْئِهَا لِأَحْدَاثِ حَدَثِ الْغَسْلِ عَلَى نَفْسِهِ وَعَلَيْهَا لِأَجْلِ حَيْضِهَا وَلِهَذَا سَأَلَهُ سَمْعُونُ
عَنْ وَجْهِ الْمَنْعِ فِيمَا إِذَا كَانَ عِنْدَهُ مِنَ الْمَاءِ مَا يَكْفِيهِ لَغَسْلِهِ بِقَوْلِهِ أَرَأَيْتَ الْمَرْأَةَ لَيْسَ هِيَ عَلَى
جَنَابَةِ الْخِصْيَانِ فَاجْتَنَبَ عَلَيْهِ بِإِنْ دَخَلَ الْجَنَابَةَ عَلَيْهِ بِرُزُولِ بَغْتِهَا لِمَنْعِهِ مِنَ الْمَاءِ وَعَلَيْهَا
لَا يَضُرُّ لَأَنَّهُمَا تَلْبَسُ سِتْرًا مِنْ طَهْرِهِمَا مِنَ الْخِيضِ وَقَدْ سَلَّمَ لَهُ ابْنُ الْقَاسِمِ ذَلِكَ وَأَجَابَ عَنْ
اسْتِسْكَالِهِ بِقَوْلِهِ لِأَنَّ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ إِيَّاهُمَا بَدَنًا وَقَدْ تَيْمَمْتَ فَكُنْ التَّيْمِمُ طَهْرًا لِمَا كَانَتْ فِيهِ
فَلَيْسَ لِلزَّوْجِ أَنْ يَدْخُلَ عَلَيْهَا مَا يَنْقُضُ ذَلِكَ عَلَيْهَا وَلَوْلَا مَرَامَةُ هَذَا الْمَعْنَى مَا اسْتَقَامَ الْإِيزَادُ
الَّذِي أَوْرَدَهُ ابْنُ عَرَفَةَ ثُمَّ الْجَوَابُ عَنْهُ بِمَا ذَكَرَهُ فَكَيْفَ يَسْتَقِيمُ مَعَ ذَلِكَ أَنْ يَقَالَ إِنَّهُ إِذَا
مَنَعَهُ مِنْ وَطْئِهَا لِأَجْلِ الْخِيضِ أَنْ يَصْدُرَ هَذَا مِنَ الْإِمَامِ ابْنِ عَرَفَةَ وَتَسْلِمُ مِنْ ذِكْرِنَا مِنَ
الْأَعْمَةِ لِأَجْلِ لَمْ يَنْ أَغْرَبَ الْغَرِيبَ فَإِنْ قُلْتَ مَا ذَكَرَهُ ابْنُ عَرَفَةَ مَتَعِينَ أَدُلُّوْكَ أَنَّ مَذْهَبَ ابْنِ
الْقَاسِمِ فِي الْمَدُونَةِ رَفْعُ الْحَدَّثِ بِالتَّيْمِمِ مَا اسْتَقَامَ تَعْلِيلُهُ بِأَنَّهُ لَيْسَ لَهُ أَنْ يَدْخُلَ عَلَيْهَا الْحَدَّثُ الْخِصْيَانُ
لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ يَرْفَعُ الْحَدَّثَ السَّابِقَ لَرَفَعَ الْحَدَّثَ الْآخَرَ قُلْتَ هَذَا الْجَمْعُ لَا يُوجِبُ جَلَّ الْأَنْظَا
عَلَى خِلَافٍ مَدْلُولَاتِهَا لَيْسَ سَقَطَ ذَلِكَ عَنْ ابْنِ الْقَاسِمِ بَلْ إِنْ لَمْ يُوْجَدْ عِنْدَهُ جَوَابٌ فَيُتَوَجَّهُ
الْإِعْتِرَاضُ عَلَيْهِ لِأَعْلَى اللَّغْمَى لَكِنْ الْجَوَابُ مَوْجُودٌ فِي كَلَامِ ابْنِ الْقَاسِمِ أَشَارَ لَهُ بِقَوْلِهِ فِيهَا
لِأَنَّ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ إِيَّاهُمَا بَدَنًا وَمَحْصَلُهُ أَنَّ الْحَدَّثَ الَّذِي يَرْفَعُهُ التَّيْمِمُ هُوَ الْاضْطِرَارِيُّ الَّذِي
لَا تَسْبَبُ فِيهِ لَلْمَكْلَفِ بِحَالٍ كَالْخِيضِ لَا الَّذِي لَهُ فِيهِ تَسْبَبٌ بِوَجْهٍ مَا كَحَدَثِ الْجَمَاعِ وَبِهِ تَعَلَّمَ
أَنْ أَخَذَ اللَّغْمَى مِنْهُ كَوْنُهُ يَرْفَعُ الْحَدَّثَ مُطْلَقًا لَيْسَ بِسَدِيدٍ لِأَنَّ الْمَأْخُذَ مِنْهُ مُقَيَّدٌ وَالْمَأْخُذُ
مُطْلَقٌ فَلَوْ اعْتَرَضَهُ ابْنُ عَرَفَةَ بِهَذَا الْجَوَابِ فَتَمَّلَّهْ فَإِنَّهُ ظَاهِرٌ لَمْ أَنْصَفْ وَلَمْ يَكُنْ مِنْ يَعْرِفُ
الْحَقَّ بِالرِّجَالِ وَالْعِلْمِ كُلِّهِ الْكَبِيرِ الْمُتَعَمَّلِ الثَّلَاثُ قَوْلُهُ وَلِذَا الْوَحْضُ صَلَاةٌ أُخْرَى
قَبْلَ حَدَثِهَا الْأَصْغَرِ تَيْمَمْتَ الْخِصْيَانِ أَنْ عَنَى أَنَّهُمَا تَيْمَمْتَ إِذْ ذَاكَ عَلَى الْمَشْهُورِ وَمَا حَكَاهُ اللَّغْمَى عَنْ
الْمَذْهَبِ مِنْ أَنَّهُ لَا يَرْفَعُ الْحَدَّثَ فَصَحِّحْ وَلَكِنْ قَوْلُهُ فَهَذَا يَرِدُ أَصْلَ تَخْرِيجِ اللَّغْمَى لَيْسَ بِصَحِّحٍ
لِأَنَّ تَخْرِيجَهُ عَنْهَا هُوَ عَلَى الْمَقَابِلِ وَهُوَ أَنَّهُ يَرْفَعُ الْحَدَّثَ وَإِنْ عَنَى أَنَّهُمَا تَيْمَمْتَ حَتَّى عَلَى الْقَوْلِ
الْمَقَابِلِ فَهِيَ مَصَادِرُ اللَّغْمَى لَا يَسْلَمُ ذَلِكَ بَلْ كَمَا يَقُولُ أَنَّهُ يَخْرُجُ عَلَى قَوْلِ ابْنِ شَعْبَانَ أَنَّهُ
لَا يَحْتَاجُ إِلَى نِيَّةٍ الْكَبَرِ إِذَا أَحْدَثَ حَدَّثًا أَصْغَرَ كَذَلِكَ يَقُولُ أَنَّهُ لَا يَحْتَاجُ إِلَى تَيْمِمٍ أَصْلًا إِذَا
لَمْ يَحْدَثْ وَيَصْلِي بِذَلِكَ التَّيْمِمَ مَا شَاءَ مَا لَمْ يَحْدَثْ أَوْ يَجِدَ الْمَاءَ وَذَلِكَ مُصَرَّحٌ بِهِ فِي كَلَامِهِ فَإِنَّهُ
لَمَّا ذَكَرَ الْقَوْلَ بِأَنَّهُ لَا يَرْفَعُ الْحَدَّثَ قَالَ مَا نَصَّهُ وَقَالَ أَصْبَحَ فِيمَنْ تَيْمَمَ ثُمَّ لَيْسَ خَفِيهِ قَبْلَ أَنْ
يَصْلِيَ بِذَلِكَ التَّيْمِمِ أَنَّهُ أَنْ يَمْسَحَ عَلَى الْخَفِيِّ مَتَى أَحْدَثَ وَجَعَلَهُ بِذَلِكَ التَّيْمِمَ فِي حُكْمِهِ مِنْ
أَدْخُلَ رَجُلُهُ وَهُوَ مَا طَهَّرَ تَانِ وَقَالَ ابْنُ الْقُرْطُبِيِّ إِذَا طَهَّرْتَ الْخَائِضَ بِالْمَاءِ أَوْ بِالتَّيْمِمِ حَلَّ لَكَ
مَا كَانَ مَحْرَمًا مِنْهَا وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمَةَ فِي التَّيْمِمِ يَوْمَ الْمُتَوَضَّئِينَ لَا يَأْسُ بِهِ قَالَ لِأَنَّهُ قَدْ طَهَّرَ

أَكْبَرَانِ كَانَ وَمَا يُؤْخَذُ مِنْ فَصْلِ
الْجَبِيَّةِ وَقَدْ صَرَّحَ بِذَلِكَ فِي الْمَدُونَةِ
فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ اهـ (وَلَا يَرْفَعُ الْحَدَّثَ)
قَالَ فِي الْمَقْدِمَاتِ وَالتَّيْمِمَ لَا يَرْفَعُ
الْحَدَّثَ الْأَصْغَرُ وَلَا الْأَصْغَرُ
عِنْدَ مَا لَكَ وَجَمِيعَ أَصْحَابِهِ وَجَهْرًا
أَهْلُ الْعِلْمِ خِلَافًا لِسَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ
وَإِنْ شَبَّاهُ فِي قَوْلِهِمَا أَنَّهُ يَرْفَعُ
الْحَدَّثَ الْأَصْغَرُ دُونَ الْأَكْبَرِ
وَخِلَافًا لِقَوْلِ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ
أَنَّهُ يَرْفَعُ الْحَدَّثَيْنِ جَمِيعًا حَدَّثَ
الْجَنَابَةِ وَالْحَدَّثَ الَّذِي يَنْقُضُ
الْوُضُوءَ وَمَعْنَى هَذَا أَنَّهُ إِذَا تَيْمَمَ
لِلْوُضُوءِ أَوْ مِنَ الْجَنَابَةِ كَانَ عَلَى
طَهَارَتِهِ أَبَدًا وَلَمْ يَجِبْ عَلَيْهِ الْغَسْلُ
وَلَا الْوُضُوءُ وَلَوْ جَدَّ الْمَاءُ مَا يَحْدَثُ
أَوْ يَجِبُ اهـ مِنْهَا بِلَقْظِهَا وَقَوْلُ
مُبٍ وَعَدَمُ الْوُضُوءِ إِذَا وَجَدَ الْمَاءَ
لَيْسَ الْخِلَافُ فِي هَذَا فِي الْمَذْهَبِ بَلْ
خَارِجُهُ كَمَا يُؤْخَذُ مِنْ كَلَامِ الْمَقْدِمَاتِ
الْمَذْكُورِ وَقَوْلُهُ وَوُقُوعُهُ قَبْلَ
الْوَقْتِ أَنْظِرْهُ مَعَ قَوْلِ الْإِقْنَاعِ
أَجْعُوا عَلَى أَنَّهُ لَا يَتَيْمَّمُ قَبْلَ دُخُولِ
الْوَقْتِ اهـ وَكَأَنَّهُ لَمْ يَعْتَسِدْ بِقَوْلِ
ابْنِ شَعْبَانَ الْمَذْكُورِ لِلْخَالِفَةِ أَجْمَاعٍ
مِنْ قَبْلِهِ قُلْتُ وَلَا يَلِيزُ مِنْ كَوْنِهِ
يَرْفَعُ الْحَدَّثَ جَوَازُهُ قَبْلَ الْوَقْتِ لِأَنَّهُ
طَهَارَةٌ ضَرُورِيَّةٌ وَلَا ضَرُورَةَ قَبْلَ
دُخُولِ الْوَقْتِ وَإِنَّهُ أَعْلَمُ وَقَوْلُ مُبٍ
فَهُوَ إِنْ كَانَ صَحِيحًا الْخِصْيَانُ حَاصِلُهُ

بالتميم الذي أمر الله به كما ظهر بالماء الذي أمر الله به وقال مالك في الموطأ ليس الذي وجد
 الماء باطهر منه وأجمع هؤلاء على أن التيميم يرفع حكم الحدث وهو الصحيح من النقول ثم ذكر
 قول عبد الوهاب عن بعض الأصحاب أن المريض الذي لا يقدر على مسح الماء يجمع بين
 الصلوات وقول أبي الفرج في المناسبات إذا أتى بها في قور واحد وقال عقب ذلك ما نصه وقد
 تضمنت هذه المسائل أربعة أقوال فالاول وجوب التيميم لكل صلاة على أي حال كان
 المصلي ثم ذكر حجة هذا القول ثم قال والقول الثاني أن تجديد التيميم استحباب لانه لم ير عليه
 إعادة إذا ذهب الوقت وان فرق الأداء ولم يجمع ولم يعتبر به هل هي من وقت أو وقتين والخجة
 لهذا القول الآية وأن الله سبحانه أمر بالوضوء والتيميم عند عدم الماء فكان الحكم أن
 ينوب منه به ويحمله وقد أبان صلى الله عليه وسلم أن المراد بقوله إذا قمتم إلى الصلاة أنه
 ليس يجب كلما قام إلى الصلاة وأن ذلك إذا انتقض الاول بأحد الاحداث المتقدم ذكرها
 في أول الكتاب وليس فعله نسخا للصلاة وإذا كان ذلك لم ينتقض التيميم الا بوجود الماء
 أو بإحد الاحداث اه محل الحاجة منه بلفظه فكلامه هذا صريح في أنه أخذ من قول
 ابن شعبان وهو مراده بان القرطبي بقافي مضمومة وراسا كنهه وطاهمه له بعد ما بان وما
 ذكره معه من قولي أصنع وابن مسلمة ومن قول الامام في موطئه انه يرفع الحدث ولا
 ينتقض الا بوجود الماء أو وقوع ناقض كما أن كلامه السابق الذي نقله ابن عرفة وغيره
 صريح في أنه أخذ من قول ابن شعبان انه اذا وجد منه حدث أصغر لا يحتاج إلى نية أكبر
 وقد وافقه القاضي أبو بكر بن العربي على الامرين معا قال غ في تكميله ما نصه خالف
 اللخمي الجمهور فاستقر أمر روايات في المذهب أن التيميم يرفع الحدث وصوبه ثم قال وقال
 ابن شاس رأيت للقاضي أبي بكر في بعض كتبه أن التيميم يرفع الحدث وعزاه للمذهب
 ونصه ثم رأيت له في غير ما نصه فذكر عنه ما يوافق الجمهور انظر اه منه بلفظه ومراده
 بالنسخة أبي بكر بن العربي ثم قال في التكميل ما نصه والاول روايته في القبس
 وزاد ان رفع الحدث بالتيميم مغايبا بطريان الماء كما أن رفعه بالوضوء مغايبا بطريان الحدث
 اه منه بلفظه وقال ابن عرفة نفسه ما نصه ابن العربي لو بال بعد تيممه لحنابة
 جزآن يقرآن الحدث الا مغرا غايبا يطل التيميم في أحكامه كما لا يطل الطهارة الكبرى
 قلت هذا مخالف لنقل اللخمي عن المذهب موافق لاخذ اه منه بلفظه ونقله غ في
 تكميله وح والاصل أن الحنابة اذا تيمم لحنابة وصلى لا يخلو له بعد من أحد ثلاثة
 أوجه أحدها أن يحصل له حدث أكبر ثانيه أن يحصل له حدث أصغر ثالثها أن
 لا يحصل له واحد منهما فاما الاول فيحتاج عند تيممه ثانيا إلى نية أكبر اتفاقا وأما الثاني
 فعلى المشهور ومن انه لا يرفع الحدث فكذلك وعلى مقابله أنه يرفع نوى الاصغر فقط لانه هو
 الذي انتقض وحده كى اغتسل بالماء ثم أحدث الحدث الاصغر وأما الثالث فعلى المشهور
 لا بد من نية أكبر وعلى مقابله لا يحتاج إلى تيمم أصلا وهو على طهارته حتى يحد الماء أو
 يقع منه ناقض وما قاله طيحي من أن يبعد التيميم نية الأكبر اتفاقا غير صحيح
 وان وقع في كلام ابن عرفة ما يشبهه وقد بينا لك الحق بدليله فشدك على هذا التحرير

انه ان فسر الحدث بالمنع تعين كون
 الخلاف لفظيا وان فسر بالصفة
 الحكمية كما هو الظاهر فهو حقيقي
 وهو الحق وقال ابن راشد مرادهم
 أن التيميم يرفع أحد سببي الحدث
 وهو المنع من الصلاة ولا يرفع المسبب
 الآخر وهو وجوب استكمال
 الماء فإراد الاشياخ أن التيميم لا يرفع
 مسببات الحدث كما قال في صحيح
 وعليه فلا يكون في المسئلة خلاف
 أيضا لان الميث غير المنفي فالخلاف
 لفظي اه والله أعلم (وتعميم وجهه)
 قلت يعني ولو باصبع كافي ح
 عن سند وقول خش وحباج
 العينين هو كافي القاموس والمصباح
 بكسر الحاء وتفتح العظم المستدير
 حول العين وفي بعض النسخ ومحاجر
 العينين وهو كافي المصباح جمع
 محجر كجاس ما ظهر من الثقب من
 الرجل والمرأة من الحنف الاسنل
 وقد يكون من الاعلى ومن بعض
 العرب هو مادار بالعين من جميع
 الجوانب وبها من البرقع اه وقوله
 وما لا يجزئه في الوضوء لا يجزئه في
 التيميم يعني من جهة التعميم لامن
 جهة تحليل اللحية وتتبع الاسارير
 اذا يطلبان في التيميم

(وكفيه لكوعيه) هذا هو المشهور ومذهب المدونة وقيل إلى المرفقين وقيل إلى الكوعين في الجنب وإلى المنكبين في المتوضي وقد حصل في البيان في ذلك تسعة أقوال **قلت** قال القلشاني في شرح الرسالة اختلاف في اليد في ستة مواضع هل تجدد لها الضربة أولا وهل ينشئ إلى الكوعين قياسا على القطع في السرة أو إلى المرفقين قياسا على الوضوء أو إلى المنكبين على الملائكة بغاية الاسم وإذا اقتصر على الكوعين هل يعيد في الوقت أو أبدا وهل تراعى (٢٥١) الصفة في اليدين أولا وهل يحال أصابعهما

أولا وهل ينزل الخاتم أولا والخلاف في كل مسألة اهـ وانظر جمع الجوامع وشرحه فإنه ذكر فيما إذا اتحد الموجب في أمرين مع اختلافهما بالاطلاق والتقييد خلافا في حمل المطلق على المقيّد وذلك كقوله تعالى في آية الوضوء فاعسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق وفي آية التيمم فامسحوا بوجوهكم وأيديكم فهل يقاس بالتيمم على الوضوء بجامع اتحاد وجوههما أولا يقاس عليه لتغايرهما وقول ز مع تحايل أصابعه على المذهب أي لأن ابن شعبان نص على وجوبه وتبعه على ذلك جماعة من المتأخرين وسكت غيرهم كسكوت باقي المتقدمين والسكوت لا يدل على المخالفة ولا يلزم من كون المسح مبدئا على التخفيف عدم التحايل عند من يقول بوجوب التحايل في الوضوء لأنه قد حكم لما بين الأصابع بحكم الظاهر وهو كثير فيجب مسحها كما يجب مسح ما تحت الخاتم لأنه أضعاف ما يستتره الخاتم انظر ح وله مذاقال جس في شرح الرسالة والمعتمد وجوب تحايل الأصابع اهـ وبه يسقط

والتحقيق وبالله سبحانه التوفيق **تنبيهان** (الاول) **قلت** في تكميل التقييد ما نصه نقل في الذخيرة أن فائدة رفع الحدث به خمسة أحكام وطء الحائض إذا طهرت به وبأس الخدين به وإمامة التيمم بالمتوضئين من غير كراهة والتيمم قبل الوقت وعدم وجوب الوضوء إذا وجد الماء بعده **قلت** حكى المازري اتفاق فقهاء الأمصار على أنه إذا وجد الماء تطهر وقبلة ابن عرفة اهـ منه بالفظه **قلت** انظر هذا الاتفاق مع ما في المقدمات ونصها والتيمم لا يرفع الحدث الا كبرولا الأصغر عنه - دمالك وجميع أصحابه وجهوا أهل العلم خلافا لسعيد بن المسيب وابن شهاب في قوله ما أنه يرفع الحدث الأصغر دون الأكبر وخلافا لقول أبي سالم بن عبد الرحمن في أنه يرفع الحدثين جميعا - ثبت الجنازة والحدث الذي ينقض الوضوء ومعنى هذا أنه إذا تيمم للوضوء أو من الجنازة كان على طهارته أن يدوم لم يجب عليه الغسل ولا الوضوء وان وجد الماء لم يحدث أو يجنب وقد وقع عن ابن مسعود في المدونة ما ظاهره أنه كان يقول مثله ولا يصح أن حمل الكلام على ظاهره فإن المحفوظ عن ابن مسعود ما حكىناه قبل من أن الجنب لا يتيمم بحال ثم رجع إلى أنه يتيمم فإذا وجد الماء اغتسل اهـ منها بالفظه وبه يسقط التعقب على صاحب الذخيرة بكلام المازري ولعل ابن عرفة و غ لم يققا على كلام المقدمات لكن كلام الذخيرة توهم أن الخلاف في هذا الفرع في المذهب كما أنه في الفروع الأربعة الباقية فيه وليس كذلك والله أعلم **الثاني** **قلت** ما ذكره في الذخيرة من أنه يجوز التيمم قبل دخول الوقت على القول بأنه يرفع الحدث موافق لما لابن بشير وابن الحاجب وصرح في ضج وابن عرفة بنسبته لابن شعبان ونص ابن الحاجب ووقته بعد دخول الوقت لا قبله على الأصح **قلت** ما ذكرناه الأصح قال غيره هو المشهور ووجهه أنها طهارة ضرورية ولا ضرورة لله عليها قبل وقت الصلاة ومقابلته لابن شعبان وبناء بعضهم على القول بأنه يرفع الحدث وفيه نظر ولا يصح إلا في حق العاجز عن استعمال الماء أو العالم بعدمه وأما الطامع فيه والشاغل بأي فيه اهـ منها بالفظه وقال ابن عرفة ما نصه وشرطه للفرض دخول وقته أبو عمر خلافا لابن شعبان ابن بشير هذا القول بصحته قبل بناء على رفعه الحدث اهـ منه بالفظه لكن أبو عمر في الاستيذان كاركحى الاجماع على أنه لا يتيمم قبل دخول الوقت قبله في الاقتناع وأقره ونصه وأجمعوا على أنه لا يتيمم قبل دخول الوقت اهـ منه بالفظه وكذا لم يعتد بقول ابن شعبان لمخالفته لاجماع من قبله والله أعلم (وكفيه لكوعيه) ظاهره كان جنبا أولا وهو كذلك على المنهور

بحث مب مع ز نعم عند القلشاني في شرح الرسالة التحايل في المستحبات والله أعلم **فرعان** (الاول) **قلت** ح عن الغاز ابن ربحون فإن قلت هل تجوز الصلاة بتيمم لم يستوعب فيه الوجه كله ولا اليدين وليس به قروح قلت ذم إذا رطبت يدها ولم يجد من ييممه فخرج وجهه وذراعيه في التراب ولم يستوعب محل الفرض فإنه تجزئه الصلاة بذلك التيمم اهـ قال ح وأما إذا وجد من ييممه فلا يسقط عنه فقد نص في العتبية على أن أقطع اليدين يستنيب من ييممه كما يستنيب من يوضئه اهـ **الثاني** **قلت** القلشاني في شرح الرسالة لا يشترط وضع اليدين منفرد حتى الأصابع عند صرة الأرض بهما قال ابن بشير اشترط الشافعية

ضم أصابعهما في وضعهما على الأرض وتفرقهما في وضعهما على اليدين لرعيهم المسح بالتراب فإذا فرقهما في الضربة للوجه علق التراب بين أصابعه فيصير (٢٥٢) مسح ذلك الموضع بتراب قصده الوجه وانظر تمام البحث معه

في المختصر اه (ونزع خاتمه)
 قلت قول ز لان التراب لا يدخل تحتته ينافي ما تقدم في الوضوء من انه لا يجيئه ولو ضيقا جدا بحيث لا يدخل الماء تحتته حتى اذا أزاله بادرغسه بل ماتحتته كالجيرة فالاولى التعليل هنا بأن التيمم رخصة فلا يضمن إلى رخصة أخرى والله أعلم (وصعيد طهر) قلت قال في التمهيد أجمع العلماء على أن التيمم على مقبرة المشركين اذا كان الموضع طيبا طاهرا نظيفا جائزا اه (وهو الأفضل) قلت هذا لا خلاف فيه كافي ح (ولو نقل) قول ز لانه مع النقل يكون غيره من أجزاء الأرض أفضل ابن عاشر قوله وهو الأفضل يوهم أن الخلاف راجع للأفضلية وليس كذلك وحينئذ يتردد النظر في منقول التراب مع غير المنقول من غير التراب أيهما أفضل قال مق ولم أرف هذا نصا اه وقريب منه في ح الا أنه قال ظاهر اطلاقات بعضهم أن التراب أفضل ولو نقل وبه تعلم ما في جزم ز بما ذكره والله أعلم قلت قال ح والمخالف في المنقول هو ابن بكير قال ابن أبي قال ابن عبد السلام وهذا اذا عمل في وعاء وما لو عمل على وجه الأرض فاسم الصعيد باق عليه

ومذهب المدونة وقيل يجب إلى المرفقين فيهما معا ونسبه في البيان والمقدمات لابن نافع ومحمد بن عبد الحكم وقيل إلى الكوعين في الجنب وإلى المنكبين في المتوضي ونسبه في البيان والمقدمات لابن أبيية ونص البيان ولابن أبيية في هذه المسئلة اختيار غريب وهو أن الجنب يتيمم للكوعين والمحدث حدث الوضوء يتيمم إلى المنكبين اتبع في ذلك ظواهر آثار جلم فانتظر ذلك وتدبره اه منه باللفظه من رسم الشجرة من سمع ابن القاسم من كتاب الطهارة الاول وحصل في ذلك في المقدمات ثمانية أقوال وفي البيان تسعة والله أعلم (وهو الأفضل) قول ز لانه مع النقل يكون غيره من أجزاء الأرض أفضل جزم به هذا ورد ما قاله الشاذلي وافاده تقرير ت من أن التراب أفضل والذي لابن عاشر مانصه قوله وهو الأفضل يوهم أن الخلاف راجع للأفضلية وليس كذلك وحينئذ يتردد النظر في منقول التراب مع غير المنقول من غير التراب أيهما أفضل قال مق ولم أرف هذا نصا اه منه باللفظه وفي ح قريب منه الا أنه قال ظاهر اطلاقات بعضهم أن التراب أفضل ولو نقل فانظره وبه تعلم ما في جزم ز بما ذكره والله أعلم ولا ترجع المبالغة لما أدخلاه الكافي صحيح ومراده والله أعلم أن محل المشهور الذي اقتصر عليه ومحل المقابل الذي رده بل هو التراب ويشهد لما قاله كلام ابن الحاجب و ضيغ قال ابن الحاجب مانصه ولو نقل التراب فالمشهور الجواز بخلاف غيره اه ضيغ وجه المشهور قوله صلى الله عليه وسلم وترتبه طاهره وظاهره العوم ومقابل لابن بكير والظاهر أن اسم الصعيد لا يتناول مع النقل الاباء بارما كان عليه وهو محجاز وقوله بخلاف غيره أي من الحجر وما عطف عليه ابن عبد السلام وابن هرون وفي الفرق بينهم ما بين التراب بعد ثم قال بعد انتقال مانصه ويحتمل أن يريد بقوله بخلاف غيره أن فيه قولين ولا مشهور فيه ما يكون الفرق بين التراب وغيره فوته فانتظر في ذلك اه منه باللفظه وقد خرج التيمم الخلاف في الحجر اذا نقل على قول ابن بكير في التراب ونصه فاجاز ابن القاسم في كتاب محمد أن يؤتى المريض بالتراب ليتيمم به ومنعه ابن بكير واحتج بقوله صلى الله عليه وسلم جعلت لي الأرض مسجدا وطهورا قال ولا يكون ذلك الا بماء شاة الا كف الأرض والاول أصوب للحدث المتقدم أن النبي صلى الله عليه وسلم تيمم على جدار ولان المغنى المقصود من الأرض موجود فيما نقل عنها ومثله لو أتى المريض بحجرة على من قال ان التيمم بالصفا يجوز ولم يجز على قول ابن بكير اه منه باللفظه فاقاله ز من قصر كلام المصنف هنا على التراب متعين لما ذكرناه ولان المصنف تعرض بعد هذا المنقول من غير التراب فقال ومنقول كسب وملح ودل كلامه منطوقا وهو ما أن المنقول من غير التراب ان كان يصير بالنقل شيئا بالحقاير كالشرب أو بالطعام كالمخ فلا يتيمم عليه ولا يفتيمم عليه وليس مراد ز باخراجه من كلام المصنف هنا المنقول من غير التراب امتناع التيمم عليه كما فهمه مب فاعترضه بل مراده ما ذكرناه فلا معارضة بين ما قاله هنا وبين ما يأتي

له ولا اعتراض عليه بل ما فعله هو الصواب لمن تأمل وأنصف والله أعلم (ونيل وخفخاض)
 قول ز أن لم يجد غيره الخ فرق بين النيل والخفخاض ومعمده في ذلك ح واعتد ح
 في الاطلاق في النيل على ظاهره - ركلام ابن الحاجب وابن نايجي وعز والخمى للمدونة مع
 نقله ابن يونس عن ابن سحنون عن أبيه وقول ابن يونس هو صواب قلت لكن نسبة
 الخمى للمدونة معارضة بنسبة ابن رشد لها خلاف ذلك في المقدمات مانصه وأما النيل
 فان تيم عليه وهو يصل الى الارض فيعيد أبقاله ابن حبيب وهو معنى في المدونة
 وان تيم عليه وهو لا يصل الى الارض فظاهر المدونة أنه لا إعادة عليه وقال ابن حبيب
 فيعيد في الوقت وهذا كله على رواية علي بن زياد عن مالك وأما على رواية أشهب عنه
 فيعيد أبقاله ان تيم عليه كان يصل الى الارض أو لا يصل اليها اه منها بالنظرها ومانسبه
 ابن رشد لها عليه اختصرها المختصرون أبو سعيد وغيره ونص أبي سعيد ويقيم على الجبل
 والخصباء والنيل من لم يجد ترابا وعلى طين خفخاض وغير خفخاض مما ليس بما اذا لم يجد
 غيره اه منه بلفظه قال غ في تكميله عقب نصم اهنا مانصه ولما ذكر ابن الحاجب
 الخبر واخواته قال وظاهرها كان حبيب بشرط عدم التراب قال ابن عبد السلام اقول
 المختصرين ويقيم على الجبل والخصباء من لم يجد ترابا وانكر هذا بعض المشارقة أعني
 اختصار المدونة على هذا وقال انما هو من كلام السائل فيحتمل ما ذكره ويحتمل الجواز
 عموما وهو متجه وقوله في ضج وقال الوانغى ما لهج به غير واحد من المغاربة والمشارقة مما
 يقع من الشروط في كلام السائل لا الجيب صرح به ابن رشد في مواضع من البيان منها ما في
 سماع عيسى من الشفعة فانظره اه منه بلفظه فتحصل أن ما اقتصر عليه ز هو قول
 سحنون وصوبه ابن يونس وعز والخمى للمدونة لكن ابن رشد في المقدمات لم يذكره
 أصلا وعز للمدونة أنه لا يقيم عليه مع وجود نحو التراب وعلى ما عزاه ابن رشد لها
 اختصرها المختصرون والله أعلم (تنبيه) * قال غ قبل ما قدمناه عنه مانصه ابن الحاجب
 وعلى الاختصاص مما ليس بما اذا لم يجد غيره وقيل وان وجد ابن راشد والقول بأنه يقيم به
 وان وجد غيره لم أره وقبل في ضج قول ابن راشد ابن عرفة وقول ابن الحاجب وقيل ان
 عدم التراب لا أعرفه نصافي الطين اه فتأملهما معا اه منه بلفظه قلت أمر بتأملهما
 معالما ينم من التعارض فان صرح كلام ابن راشد أنه أنكر القول بأنه يقيم به مع وجود
 غيره وظاهر كلام ابن عرفة أنه أنكر القول بأنه لا يقيم به مع وجود غيره وما نقله غ عن ابن
 عرفة من قوله وقيل ان عدم التراب كذلك وجدته في ثلاث نسخ من ابن عرفة ونقله عنه
 ح بلفظ ان فقد التراب وهو موافق في المعنى لنقل غ ولما وجدته في أصل ابن عرفة ثم
 قال ح بعد كلام ابن عرفة مانصه وهو غريب ولعله تصحيف وصوابه وقول ابن الحاجب
 وقيل وان وجد التراب لا أعرفه فيكون موافقا لانكار ابن راشد كما تقدم اه منه قلت
 وما قاله ح ظاهرا من أن أحدهما أن الذي في عبارة ابن الحاجب هو وان وجد كما صوبه
 ح ثانيهما أن القول بالقيم على الاختصاص عند عدم وجود غيره قد نقله ابن عرفة عن نص
 المدونة فكيف يشكره على ابن الحاجب ويقول لا أعرفه ويحتمل أن لا يكون تصحيفا

(ونيل) أطلق ز فيه تبعا لـ
 وهو قول سحنون وصوبه ابن يونس
 وعز والخمى للمدونة لكن لم
 يذكر ابن رشد في المقدمات أصلا
 وعز للمدونة أنه لا يقيم عليه مع
 وجود نحو التراب والأعاد أبدا
 وعليه اختصرها المختصرون انظر
 الاصل قلت قال الخمى وجامد
 الماء والجليد مثل النيل اه انظر
 ح وهذا كله حيث لم يمكن تدويره
 كما هو ظاهر فان قيل كيف صح
 التيم على ما ذكر مع أنه ليس من
 اجزاء الارض فالجواب أنه لما جدد
 عليها الخلق بأجزائها وبه يظهر صحة
 عطفه على تراب فتأمل والله أعلم

(وجص) قول ز عن المصباح
والعامية تفخمة فيه نظر في الصحاح
الخص والخص ما يني به وهو معرب
اه وفي القاموس الخص ويكسر
معروف معرب كج اه وهو
يفيد أن الفتح أفصح وبذلك صرح
ح على ما في بعض نسخه فانظره
(ومنقول) قول ز وذكر اللغوي
وسند الخ يوههم أن ما لسند
موافق لما لللغوي وليس كذلك لأن
الذي لسند أنه لا يتيم على جميع
أنواع المعدن الا من ضرورة انظر
ح وقالت واختار ح ان تكون
الكاف في كسب اسماء معني مثل
ومنقول بغير تنوين مضاف اليها
فيقيم جواز التيم بالشب والمخ
وما أشبههما اذ لم يكن منقولا
وعدم الجواز اذ نقل والجواز
بمنقول ما لا يشبههما كالبحر والرمل
ولم يرد المصنف بقوله وجوه
الجواهر المعهود اذ ليس معدنيامع
خروجه بقوله أو لا صعيد ضرورة
أنه ليس من الارض (ولمريض
الخ) قول مب والذي في النقل
تقييد المسئلة بالمريض الخ صوابه
بالضرورة أعم من ان تكون مرضا
أو غيره كما في البيان انظر نصه في
الاصل (أو حجر) قول ز والمنع
مطلقا لابن يونس الخ فيه ان ابن
يونس لم يصرح بالمنع مطلقا بل نقل
عن الامام ما ظاهره ذلك ونصه قال
مالك ولا يتيم على الرخام وهو بمنزلة
الزمرذ

وان يكون نقل كلام ابن الحاجب بالمعنى ويكون الضمير في قوله لا أعرفه راجعا للخلاف
الذي ذكره ابن الحاجب والمعنى لا أعرف الخلاف الذي ذكره منصوصا وانما أعرف
منصوصا ما قدمته عن المدونة لانه قال مانصه وفيما أيتيم على الصفا والجبل وخفيف الطين
فاقد التراب قال نعم وقول ابن الحاجب وقيل ان عدم التراب لا أعرفه نصا في الطين اه
منه بلفظه ودعوى التخصيف وان كانت ظاهرة لكن اتساق النسخ عليه يبعدها فتأويله
بما ذكرناه أولى والله أعلم (وجص) قول ز وفي المصباح بكسرها الصواب والعامية
تفخمة انظر وقوفه مع كلام المصباح وغفلته عما في الصحاح والقاموس ونص الصحاح
الخص والخص ما يني به وهو معرب اه منه بلفظه ونص القاموس الخص ويكسر
معروف معرب كج اه منه بلفظه فكلام الصحاح يفيد أنهم ما ساءوا وكلام القاموس يفيد
ان الفتح أفصح كما يعلم من اصطلاحه وقد صرح بذلك ح فيما نقله عن بعضهم على ما في
بعض نسخه فانظره (ومنقول) قول ز وذكر اللغوي وسند أنه يتيم على ما عدهم ما الخ
يوهم أن ما لسند موافق لما لللغوي وليس كذلك لأن الذي لسند أنه لا يتيم على جميع أنواع
المعدن الا من ضرورة انظر ح (ولمريض حاطن) قول مب والذي في النقل تقييد
المسئلة بالمريض الخ فيه نظر وصوابه تقييد المسئلة بالضرورة أعم من ان تكون مرضا
أو غيره في المسئلة الاولى من رسم أو صى من سماع عيسى من كتاب الطهارة الثاني مانصه
وسئل عن تفسير تيمم بجدار فقال تفسيره من ضرورة بمنزلة المريض لا يكون أحد يوضئه
ولا ييممه فيمديه الى الجدار بمنزلة اذا كان جدارا اسود يريد أن يكون الجدار من طوب
حتى قال القاضي وجه هذا السؤال انه سأل عن تفسير ما روى أن رسول الله صلى الله عليه
وسلم سلم عليه رجل في سكة من السك وقد خرج من بول أو غائط فلم يرد عليه حتى أقبل
على الجدار فتيمم فقال تفسيره من ضرورة أي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يفعل ذلك
الا من ضرورة اذ لم يصل الى الصعيد الطيب لكونه في السك والطرق التي لا تنقل من
التجاسات وخشى ان يفوته الرد الذي قد أوجب الله بقوله واذا حييتم بتحية فحيوا باحسن
منها أو ردوها ان أخره الى أن يجد الماء فيسوا اذ لا يكون ردا الا بالقرب وذلك أن ذكر الله
على غير طهارة كان في أول الاسلام ممنوعا ثم نسخ فأراد أن النبي صلى الله عليه وسلم تيمم على
الجدار من ضرورة وهي ما ذكرناه كما تيممه المريض من ضرورة اذ لم يكن عنده أحد
يوضئه أو ييممه وقوله اذا كان الجدار اسود يريد أن لا يكون قد كسى بجص أو حجار
فان كان كذلك لم يجز التيمم عليه قاله في كتاب ابن المواز وهو صحيح وقوله من طوب حتى
صحيح لانه ان كان آجر مطبوخا لم يجز التيمم عليه وقد قال ابن حبيب ان المريض يتيمم
الجدار آجر كان أو صخر أو حجارة أو حصبا اذ لم يجد من يناوله ترابا ولا من ينقله الى موضع
الصعيد وهو بعيد الآن يريد آجر غير مطبوخ والله أعلم وبه التوفيق اه منه بلفظه
(أو حجر) قول ز والمنع مطلقا لابن يونس الخ فيه أمور أحدها أنه يقتضي ان ابن
يونس صرح بالمنع مطلقا وليس كذلك ثانيا أنه يقتضي انه لابن يونس نفسه وليس
كذلك بل نقله عن الامام ونصه قال مالك ولا يتيم على الرخام وهو بمنزلة الزمرذ

والياقوت اه لكن تشبيهه بالزمر ذو الياقوت يرشد الى أن مراده به المصنوع لانه انما يشبهه ما ذكر في الرفاهية وعدم التواضع
بعد صنعه لاقبله و كلام ح صريح في أن صنعه غير الطبخ وعلته مأخوذة من كلام الامام المتقدم فتأمل له **قلت** ويقيد
حائط اللين أو الحجر بما اذا كان غير مخلوط بغالب تبن ونحوه ولا كثير نجس وقد ذكر ختي انه اذا كان الخلط بنجس فانه يضر اذا
كثر كالثالث فاكثروا ما ان خلط بطاهر كالتبن فانه يضر ان كان أغلب لان كان مساويا والله أعلم (لأبجصر وخشب) قول مب
فان نقل ح يقتضي أن الرابع ما للخمى الخ صحيح لكن محله اذا كان (٢٥٥) نابت في الارض كما هو صريح أول كلام ح
وبعض أنقاله واما اذا قلع فالظاهر

والياقوت اه منه بل انظره فعزاه للامام ولم يصرح بالاطلاق بل هو ظاهر فيه ولكن
تشبيهه بالزمر ذو الياقوت يرشد الى أن مراده به المصنوع لانه انما يشبهه ما ذكر في
الرفاهية وعدم التواضع بعد صنعه لاقبله **ثالثها** قوله ويراجع أهل المعرفة في صنعه الخ
فيه أنه مبين كافي ح وكلامه صريح في أن صنعه غير الطبخ رابعها قوله وان كانت
غير الطبخ فالمنع مشكل اذا اشكال فيه وعلته مأخوذة من كلام الامام الذي قدمناه
فتأمل له (لأبجصر وخشب) قول مب فان نقل ح يقتضي أن الرابع ما للخمى الخ
صحيح لكن محله اذا كان نابت في الارض كما هو صريح أول كلام ح وبعض أنقاله
وهو ظاهر بعضها واما اذا قلع فالظاهر أنه لا يتيم عليه وهو ظاهر تيميلاتهم ولا سيما اذا
صارت بايدي الناس كالابواب ونحوها ولهذا قال الواوني عند قول المدونة عن يحيى بن
سعيد ما حال بينك وبين الارض فهو منها مانعه قلت ما ذكره الابهري والوقاروس سندهما
معلوم العوفي على هذا من كان في سفينة وهال عليه البحر ولم يصل الى الماء هل يتيم على
خشبها ويذكر كمتداد الخشب على الارض الا لا يقدر على الوصول الى الارض فكذا
هذا لا يقدر على الوصول الى الماء والارض أو يكون كمن لم يجد ماء ولا ترابا وهو الصواب
اه منه بلفظه ونقله غ في تكميله وأقره وما صوبه هو
المتعين لانهم قالوا في الشب ونحوه
اذا نقل المشهور أنه لا يتيم به مع
أنه من جنس الارض حقيقة
فكيف بالخشب ونحوه المبين لها
والله أعلم (وفعله في الوقت) قول ز
والجنازة المتعينة فيه نظر اذ غيرها
لمن له الصلاة عليها بالتيم كذلك
وقوله بعد التكفين أي اذا أريد
الصلاة عليها في الحين فلا يشترع في
التيم حتى تسكن هذا أمره والا
فقد تكفن في الدار مثلا وتأخر
الصلاة عليها الى المسجد والمقبرة
مثلا **قلت** واذا لم يوجدهما يغسل

به الميت فلا يتيم من يصلي عليه الا بعد تيم الميت وبه يلغز فيقال شخص لا يصح ايقاع تيمه الا بعد تيم غيره ذكره ابن فرحون
في آغازه وقول ز لانه يصلي الفجر والوتر الخ قال الصفتي هذا ضعيف والعمد انه اذا تيم قبل الفجر لا يجوز له أن يصلي به الفجر
وأصل النص أي كافي ع المجموعة من تيم للوتر بعد الفجر جاز له أن يصلي به الفجر فأداه الشيخ أي الصعيدي في حاشية
خس وقرر شيخنا ومثله في حاشية شيخنا الامير اه (والتردد الخ) قول مب هذا هو الموافق لما نقله ح هنا عن الطراز الخ
بل هو قول مالك في رسم الصلاة الثاني من سماع أشهب انظر نصه في الاصل (وسطه) قال في المقدمة مات معناه أن يتيم من

والله أعلم * (تنبيه) لم يبين ز ما المراد بوسطه وفي المقدمات مانصه وأما الوجه الثاني
فيتيم في وسط الوقت ومعنى ذلك أن يتيم من الوقت في آخر ما يقع عليه اسم أول الوقت
لأنه يؤخر الصلاة رجاء ادراك فضيلة الماء لم يحذف فوات فضيلة أول الوقت فإذا خاف
فواتها تيم وصلى لثلاث فتوفته فضيلة أول الوقت ثم لا يدرك الماء فتوفته الفضيلتان
أه منها بلفظها ونقله ح مختصرا ولم يرد عليه وما لابن رشد من أنه للباجي في المنتقى
بأطول منه وقال ابن عرفة مانصه ابن أبي زمنين ووسط الظهر نصف القامة ابن محرز
عن محمد بن سفيان ثلث القامة لبطء حركة الشمس قبل الزوال وسرعة حركتها بعد الميل
قلت يريد باعتبار الظل لأنفس الحركة أه منه بلفظه ولم يذكر ما في المقدمات فتأمل
والله أعلم * (تنبيهان الأول) قول ابن عرفة محمد بن سفيان ووجدته في ثلاث نسخ
منه شيان بالشين المعجمة بعدها منة تحتية ثم باء موحدة ووجدته في نسختين خستين
من تكميل التقييد عن بصرة ابن محرز سفيان بسين مهملة ففاء مرسلة فثم ثمانية
تحتية وكلام طي يفيد أن هذا هو الصواب وأنه كذلك في ابن عرفة فأنظره * (الثاني)
فيماء نقله ابن عرفة عن ابن محرز مخالفة لما نقله غ في تكميله عن بصرة ابن محرز ونصه
ابن أبي زمنين وسط وقت الظهر نصف القامة وكان أبو عبد الله بن سفيان المقرئ يقول
ينبغي أن يكون وسط الوقت على ضرب من التقريب ثلث القامة وذلك لأن الشمس عند
زوالها تطغى حركتها وكلما مالت أسرع أه ابن عرفة يريد باعتبار الظل لأنفس
الحركة قلت قال الداني في طبقات القراء محمد بن سفيان الهواري قروي سمع معنا على
الفقيه أبي الحسن القاسبي توفي بالمدينة سنة خمس عشرة وأربعمائة أه منه بلفظه
فأنظر قول ابن محرز عند الزوال وقول ابن عرفة عنده قبل الزوال والصواب نقل غ لأن
ما قبل الزوال لا يدخل له في هذا لأن ابتداء الوقت انما هو من الزوال فتأمل والله أعلم
(وتجدد يضرب بآيديه) قول ز فان مسح بهما على شيء قبل أن يسح بهما وجهه ويديه
صح تيممه على الاظهر كما في ضيح الخ نحوه في ح وفيه نظر لانه انما نه في ضيح سلم
الاستظهار وليس كذلك فانه قال عند قول ابن الحاجب ولو مسح بيديه على شيء قبل التيمم
فلا متأخرين قولان بخلاف النقص الخفيف فانه مشروع مانصه ابن عبد السلام
والاظهر أن ذلك لا يضربه إذا نقل غير مشروط أه وفيه نظر لأن تيممه لم يحصل
للاعضاء بل للممسوح وقد ذكر صاحب تهذيب الطائبات القولين وشرع النقص
الخفيف خشية ما يضربه في عينيه أه منه بلفظه وقد نه على هذا قوم وبسكنهما
سما قول ز ما لم يكن المسح قويا فيبطل تيممه الخ وقال شيخنا ج فيه فطر وانما ظاهر
أنه لا يبطل أه قلت قوله والظاهر أنه لا يبطل أي لا يبطل على القول الذي استظهره
ابن عبد السلام فالخلاف مطلق لا مقيد كما يفيد كلام ز تبعا للفتوى ومافاه ظاهر
لأنه ظاهر كلام من قدمنا وغيرهم قال ابن عرفة مانصه ولو مسح بيديه بعد الضرب غير
محله ثم مسح بهما فقال الطائبي لأنص ومقتضى معروف المذهب في عدم شرط التراب
الاجزاء وقال بعض أصحاب عبد الحق لا يجوز أه منه بلفظه ونقله غ في تكميله

الوقت في آخر ما يقع عليه اسم أول
الوقت لأنه يؤخر الصلاة رجاء ادراك
فضيلة الماء لم يحذف فوات فضيلة
أول الوقت فإذا خاف فواتها تيمم
وصلى لثلاث فتوفته فضيلة أول الوقت
ثم لا يدرك الماء فتوفته الفضيلتان
أه ونقله ح مختصرا ومثله
لللباجي في المنتقى وقال ابن عرفة
مانصه ابن أبي زمنين ووسط
الظهر نصف القامة ابن محرز عن
محمد بن سفيان ثلث القامة لبطء
حركة الشمس قبل الزوال وسرعة
حركتها بعد الميل قلت يريد
باعتبار الظل لأنفس الحركة أه
ومثله في تكميل غ عن بصرة
ابن محرز لأنه قال لأن الشمس
عند زوالها تطغى حركتها وكلما
مالت أسرع أه وهو الصواب
لأن ما قبل الزوال لا يدخل له في
هذا لأن ابتداء الوقت انما هو من
الزوال فتأمل والله أعلم (وتجدد الخ)
قول ز ما لم يكن المسح قويا الخ
فيه نظر وظاهر كلامهم أن الخلاف
مطلق أي سواء كان المسح قويا أم لا
ابن عرفة ولو مسح بيديه بعد الضرب
غير محله ثم مسح بهما فقال الطائبي
لأنص ومقتضى معروف المذهب
عدم شرط التراب الاجزاء وقال
بعض أصحاب عبد الحق لا يجوز أه

(لاخر الاصابع) اعتمد المصنف رواية ابن القاسم لاختيار الشيخين وغيرهما لها كما في ضيغ وغيره وعليها حمل الاكثر المدونة كما في ابن عرفة وقال في المتن اختياراً بحسب رواية ابن القاسم لان أعضاء الطهارة مبنية على أنه لا يشترع في تطهير عضو الابدان استيفاء الذي قبله اهـ قلت وروى الاخوان يقف في الذراع اليمنى عند (٢٥٧) الكف ولا يمسح باطن كفها حتى يمسح بها ذراعه اليسرى ويوفر ما فيها من الغبار لذلك قال عياض وعلى هذا اقتصر أبو محمد وغيره وظاهر المدونة والعتيبة والباجي وابن الحاجب وضيغ وابن عرفة أنه لا يطلب مسح ظاهر اليد بباطن الاصابع فقط وباطنها بباطن الكف فقط لكن صرح في الرسالة بذلك وسلم كلامها القلشاني والشيخ زروق وابن ناجي ولم يحكوا في ذلك خلافاً وبذلك جزم ابن رشد في البيان فقال يمر اليسرى على اليمنى من فوقها وباطنها الاصابع على ظهور الاصابع وظهر الذراع والكف على باطن الذراع اهـ ويفهم منه أن الابهام تمسح مع الاصابع أولاً ابن عرفة ظاهر الروايات مسح ظاهر الابهام اليمنى مع ظاهر أصابعها وللرسالة وابن الطلاع اذا بلغ باطن كوعها أمر باطن الابهام اليسرى على ظاهر الابهام اليمنى اهـ (وبوجود الماء الخ) قول مب في ح أن الخمي الخ فيه ظرفان ح نقل عن ابن عرفة نسبة التخريج للخمى وبحث معه بأنه لم يجده للخمى وانما ذكره ابن شاس قال هوني وقد راجعت للخمى فلم أجده فيه الا ما ذكره عنه ح والله أعلم (لا فيها الاناسيه) الظاهر أن المستثنى

وقال عقبه مانصه قلت على ابن القاسم الطائفي تليد ابن الجلاب وابن الكاتب اهـ منه بلفظه * (تنبيه) * الطائفي بالطاء المهملة والباء الموحدة والماء المثناة كذا وجدته فيما وقفت عليه من نسخ ابن عرفة وتسجيل التقييد وكذا في الديباج لابن فرحون وزاد مانصه وطابث قرية من قرى البصرة نزل مصر اهـ محل الحاجة منه بلفظه (لا آخر الاصابع) اعتمد المصنف رواية ابن القاسم مخالفاً لرواية الاخوين لاختيار الشيخين وغيرهما رواية ابن القاسم كما في ضيغ وغيره قال في المتن بعد أن ذكر الروايتين مانصه واختاراً بحسب رواية ابن القاسم لان أعضاء الطهارة مبنية على أنه لا يشترع في تطهير عضو الابدان استيفاء الذي قبله اهـ منه بلفظه * (تنبيهات الاول) * حملت المدونة على كل من الروايتين قال ابن عرفة بعد أن ذكر كلامهما مانصه ففسرها الاكثر بالاولى واللخمى بالثانية ابن رشد تحتها هما اهـ منه بلفظه والاولى في كلامه رواية ابن القاسم * (الثاني) * ظاهر كلام المدونة والعتيبة والباجي وابن الحاجب وضيغ وابن عرفة أنه لا يطلب أن يمسح ظاهر اليد بباطن الاصابع فقط وباطنها بباطن الكف فقط لكن صرح في الرسالة بذلك وسلم كلامها القلشاني والشيخ زروق وابن ناجي ولم يحكوا في ذلك خلافاً وبذلك جزم ابن رشد أيضاً في رسم ندر من سمع ابن القاسم من كتاب الطهارة الاول مانصه وسئل مالك رحمه الله عن التيمم كيف يتم قال ضربة للوجه وضربة لليدين يمر اليسرى على اليمنى من فوقها وباطنها الاصابع على ظهور الاصابع وظهر الذراع والكف على باطن الذراع الى أصل الكف ثم اليمنى على اليسرى من فوقها وباطنها كذلك لأنه ينتهي الى آخر الاصابع قاله ابن حبيب وخالفه غيره في ذلك فقال يمسح اليمنى باليسرى الى أطراف الاصابع جميعاً ثم اليسرى باليمنى كذلك وما في المدونة محتمل للتأويل اهـ منه بلفظه فتأمل اهـ * (الثالث) * يفهم من قول ابن رشد الاصابع على ظهور الاصابع ان الابهام تمسح مع الاصابع أولاً وقال ابن عرفة مانصه وظاهر الروايات مسح ظاهر الابهام اليمنى مع ظاهر أصابعها وللرسالة وابن الطلاع اذا بلغ باطن كوعها أمر باطن الابهام اليسرى على ظاهر الابهام اليمنى اهـ منه بلفظه (وبوجود الماء قبل الصلاة) قول مب في ح أن الخمي وابن شاس خرجا ما هنا الخ فيه ظرفان ح نقل عن ابن عرفة نسبة التخريج للخمى وبحث معه بأنه لم يجده للخمى وانما ذكره ابن شاس قال هوني وقد راجعت للخمى فلم أجده فيه الا ما ذكره عنه ح والله أعلم (لا فيها الاناسيه) الظاهر أن المستثنى

(٣٣) رهوني (أول)

مراد ح التنبيه على التوهم وهو المختار لانه يتوهم أنه لا يحافظ عليه بايقاع الصلاة فيه بالتيمم لان الصلاة في الضرورى صلاة في الوقت على كل حال بخلاف الضرورى فلا يتوهم فيه ذلك لان اخراج الصلاة عنه اخراج لها عن وقتها بجله والله أعلم (لا فيها الاناسيه) الظاهر أن المستثنى

منه مذكور مخرج من قوله وبطل الخ والمعنى لا يبطل التيمم بوجود الماء في الصلاة الاتيمم ناسية خذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه فيجوز في ناسية الرفع وهو أريح والنصب وهو عربي جيد تأمله (لأن ذهب رحله) قول ز وطلبه حتى خاف فوات الوقت الخ هو المنصوص قال ابن شاس مانصه فلو أدرج في رحله ولم يعلم لم يقطع ولم يقض إذا لا تقر بطل وكذا لو أضل الماء في رحله فلم يجد مع الامعان في الطلب وخشى فوات الوقت وظاهر رواية مطرف وابن الماجشون وابن عبد الحكم وأصبغ بن بيان الخلاف فيه ما فاقموا لأضل رحله في الحال وبالغ في طلبه حتى خاف فوات الوقت فإنه يتيمم ولا أعادة عليه في وقت ولا غيره اهـ بلقطه على نقل غ في تكميله ونقله ابن عرفة مختصراً وقال عقبه مانصه قلت ما عساه لا لاخوين رواية انما عساه الشيخ قولاً اهـ منه بلقطه وبه تعلم ما في اعتراض مب والله أعلم (وخائف لص) قول ز وقساح الخ التمساح هو خلق كالسحفاة ضخيم يكون نبيل مصرونهم رمان اهـ من القاموس وقوله وكان خوفه جزمياً أو غلبة ثم قال في محترزه وان شك هل كان تيممه لخوف لص أو سبع أو غيره ككسل الخ تبع على هذا جس وكذا هو في عج وفيه نظر إذا لا يصلح ان يكون ما ذكره ثانياً محترزاً ما ذكره أولاً وصوابه أن يقول فان كان خوفه شكاً أو وهماً الخ أو يقول أولاً وجزم أو ظن أن تيممه كان لخوف لص الخ وأما ما ذكره فلا معنى له (وراج قدّم) قول مب نص عليه في ضيق الخ ذكره عند قول ابن الحاجب فان قدم ذوالتوسط لم يعد بعد الوقت اهـ ونصه ذوالتوسط هو المتردد ومنه فهم كلامه أنه يعيد في الوقت وفيه تفصيل فان كان متردداً في وجود الماء وعدمه فوجد بعد صلواته فلا أعادة عليه اهـ محل الحاجة منه بلقطه وما قاله هو ظاهر كلام المازري في القلشاني مانصه قال المازري ان كان شكك هل يجد الماء أولاً لا يجد فوجد بعد صلواته فلا أعادة عليه وان كان شكك هل يبلغ الماء المعلوم مكانه فبلغه بعد صلواته فإنه يعيد في الوقت اهـ منه بلقطه قلت وهذا كله على مذهب المدونة أنه لا يعيد إذا صلى وسط الوقت وأما على أنه يعيد إذا كان في التقديم أخرى (ومتردد في لحوقه) قول ز فيعيد ولو لم يقدم صحيح لانه نص في المدونة على أنه يعيد إذا صلى وسط الوقت فأحرى إذا قدم ونصها وأما المسافر الذي لا علم عنده بالماء والخائف الذي يعرف موضع الماء ويخاف أن لا يبلغه في الوقت والمريض فيتميمون في وسط الوقت لكل صلاة ويصلون فان وجدوا الماء في وقت تلك الصلاة أعادوا الا لمسافر اهـ منها واختصره ابن عرفة بقوله والمسافر يجهل الماء والخائف عدم بلوغه والمريض وسطه ويعيدون ان وجدوه في الوقت الا الجاهل اهـ وزاد متصله مانصه ابن حنبل عن ابن نافع والا المريض القاد مناوله ابن حبيب وأصبغ وابن عبد الحكم والاخوان يعيدون حتى الجاهل المازري فسرهما بعضهم بالمريض مطلقاً والاكثر بالناقد مناوله والعاجز عن مسه كالمسافر الا يس اهـ منه بلقطه (وكتيمم على مصاب بول) قول مب لكنه غير متعين فيه بل يحتمل أن مراده بعدم ظهور النجاسة عدم تحقها حين التيمم فيعيد

منه مذكور مخرج من قوله وبطل الخ والمعنى لا يبطل التيمم بوجود الماء في الصلاة الاتيمم ناسية خذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه فيجوز في ناسية الرفع وهو أريح والنصب وهو عربي جيد تأمله (لأن ذهب رحله) قول ز وطلبه حتى خاف فوات الوقت الخ هو المنصوص قال ابن شاس مانصه فلو أدرج في رحله ولم يعلم لم يقطع ولم يقض إذا لا تقر بطل وكذا لو أضل الماء في رحله فلم يجد مع الامعان في الطلب وخشى فوات الوقت وظاهر رواية مطرف وابن الماجشون وابن عبد الحكم وأصبغ بن بيان الخلاف فيه ما فاقموا لأضل رحله في الحال وبالغ في طلبه حتى خاف فوات الوقت فإنه يتيمم ولا أعادة عليه في وقت ولا غيره اهـ بلقطه على نقل غ في تكميله ونقله ابن عرفة مختصراً وقال عقبه مانصه قلت ما عساه لا لاخوين رواية انما عساه الشيخ قولاً اهـ منه بلقطه وبه تعلم ما في اعتراض مب والله أعلم (وخائف لص) قول ز وقساح الخ التمساح هو خلق كالسحفاة ضخيم يكون نبيل مصرونهم رمان اهـ من القاموس وقوله وكان خوفه جزمياً أو غلبة ثم قال في محترزه وان شك هل كان تيممه لخوف لص أو سبع أو غيره ككسل الخ تبع على هذا جس وكذا هو في عج وفيه نظر إذا لا يصلح ان يكون ما ذكره ثانياً محترزاً ما ذكره أولاً وصوابه أن يقول فان كان خوفه شكاً أو وهماً الخ أو يقول أولاً وجزم أو ظن أن تيممه كان لخوف لص الخ وأما ما ذكره فلا معنى له (وراج قدّم) قول مب نص عليه في ضيق الخ ذكره عند قول ابن الحاجب فان قدم ذوالتوسط لم يعد بعد الوقت اهـ ونصه ذوالتوسط هو المتردد ومنه فهم كلامه أنه يعيد في الوقت وفيه تفصيل فان كان متردداً في وجود الماء وعدمه فوجد بعد صلواته فلا أعادة عليه اهـ محل الحاجة منه بلقطه وما قاله هو ظاهر كلام المازري في القلشاني مانصه قال المازري ان كان شكك هل يجد الماء أولاً لا يجد فوجد بعد صلواته فلا أعادة عليه وان كان شكك هل يبلغ الماء المعلوم مكانه فبلغه بعد صلواته فإنه يعيد في الوقت اهـ منه بلقطه قلت وهذا كله على مذهب المدونة أنه لا يعيد إذا صلى وسط الوقت وأما على أنه يعيد إذا كان في التقديم أخرى (ومتردد في لحوقه) قول ز فيعيد ولو لم يقدم صحيح لانه نص في المدونة على أنه يعيد إذا صلى وسط الوقت فأحرى إذا قدم ونصها وأما المسافر الذي لا علم عنده بالماء والخائف الذي يعرف موضع الماء ويخاف أن لا يبلغه في الوقت والمريض فيتميمون في وسط الوقت لكل صلاة ويصلون فان وجدوا الماء في وقت تلك الصلاة أعادوا الا لمسافر اهـ منها واختصره ابن عرفة بقوله والمسافر يجهل الماء والخائف عدم بلوغه والمريض وسطه ويعيدون ان وجدوه في الوقت الا الجاهل اهـ وزاد متصله مانصه ابن حنبل عن ابن نافع والا المريض القاد مناوله ابن حبيب وأصبغ وابن عبد الحكم والاخوان يعيدون حتى الجاهل المازري فسرهما بعضهم بالمريض مطلقاً والاكثر بالناقد مناوله والعاجز عن مسه كالمسافر الا يس اهـ منه بلقطه (وكتيمم على مصاب بول) قول مب لكنه غير متعين فيه بل يحتمل أن مراده بعدم ظهور النجاسة عدم تحقها حين التيمم فيعيد

وابن ناجي صريح في أن مخالطة

النجاسة محقة عنده وعلى ذلك فهم في ضيق كلام ابن الحاجب ونفي هذا الاحتمال الذي جوزته مب وما استدل به من كلام مق لا يقول عليه لخالفته لكلام من ذكرنا وانما هو مجرد فهم له وقول مب فيكون موافقا لقول ابن حبيب الخ فيه نظرا لانه لو كان كذلك لما حرم الأئمة بعده خلافا لقول ابن حبيب وأصبح وقوله ان في عبارة ابن يونس عن أبي الفرج كما في الخ بل عبارة ابن يونس هي مانصه قال أبو الفرج قول مالك فممن تيمم على موضع نجس أنه يعيد في الوقت أراه يريد مخالطة نجاسة ثم لم يظهر ظهورا يحكم لها به فيصير مشكوكا فيه فانه لم يرددها فاعله فرق بين الأرض والماء لان الماء ينقل الحدث الى كمال الطهارة والتيمم انما ينتقل به عن حكم الحدث الى وجود الماء اه بلقطه و ق ساقه مختصرا وقوله وأيضامقابلة عياض الخ غير صحيح بل المراد بمحقق النجاسة الذي هو ظاهر المدونة أن أثرها باق ظاهر ومرا دأبي الفرج أنه لم يبق لها أثر ولم يظهر وبهذا يحسن نظيره بما وقعت فيه نجاسة ولم تغيره وهذا المعنى الذي قلناه كاد كلام عياض يكون صريحا فيه وقوله فان قول ابن حبيب الى قوله يتناول الشاك الخ فيه نظر لانه وان صلح له من جهة التركيب لا يحمل عليه لان الأئمة انما فهموا عن ابن حبيب وأصبح ما فهمه منه طفي انظر نصوصهم في الاصل على أنه لا يصح فهم

في الوقت ان علمه بعده فيكون موافقا لقول ابن حبيب وأصبح الخ فيه نظر ولا يصح هذا الاحتمال لامور أحدها أنه لو كان كذلك لما حرم الأئمة بعده خلافا لقول ابن حبيب وأصبح ثانيا أن كلام أبي الفرج صريح في أن مخالطة النجاسة محقة عنده قال ابن يونس بعد كلام المدونة مانصه قال ابن حبيب هذا اذا لم يعلم بنجاسة التراب وأما ان علم فليعد أبدا وقاله أصبح وفي غير الواضحة قال أصبح في التيمم به أنه يعيد أبدا بمنزلة من توضأ بما تغير لونه وطعمه قال أبو الفرج قول مالك فممن تيمم على موضع نجس أنه يعيد في الوقت أراه يريد مخالطة نجاسة ثم لم يظهر ظهورا يحكم لها به فيصير مشكوكا فيه فانه لم يرددها فاعله فرق بين الأرض والماء لان الماء ينقل الحدث الى كمال الطهارة والتيمم انما ينتقل به عن حكم الحدث الى وجود الماء اه منه بلقطه وقال في التنبيهات بعد كلام المدونة مانصه واختلاف تأويل الشيوخ في معنى مسئلة الكتاب ففسره أبو الفرج أنهم لم تكن ظاهرة ولو كانت ظاهرة لكانت كالماء الغير بنجاسة تعاد منه أبدا قال المؤلف رحمه الله وأصل مذهبنا أن الماء بخلاف غيره في هذا الدفع الماء عن نفسه وقال أبو بكر النعماني معنى ذلك أن الماء يتوصل الى حقيقة نجاسته بالحواس والصعيد لا يعلم ذلك فيه وانما طهارته تعلم بالاجتهاد فاذا تيمم باجتهاده فقد أدى فرضه ولو أمرناه بالتيمم على أرض أخرى لنقلناه من اجتهاد الى اجتهاد آخر وهذا ضعيف جدا لان القدر الذي يتوصل اليه بالحواس في الماء هو ما غلب عليه من النجاسة وذلك يتوصل اليه في التراب ولأن الاجتهاد في المياه يتجوز طرق النجاسات التي لم تغيرها عليها يمكن تجويزه في الأرض أيضا مع أن ما تحمل فيه النجاسة من الأرض في جنب الظاهر منها قليل وهو في الكثير غير معتبر مع أن اعتبار التجويزات بغير علامات لأصل له في الشرع وهو من الوسواس وقيل معنى قوله في الكتاب بأعادة الصلاة في الوقت أن الأرض تلمق عليها الريح التراب فقد اختلط النجس منها بغيره وكانت مذهب جديس في قوله أن التيمم على الأرض النجسة مختلف فيه هل يعيد أبدا أن الأرض وان لم تظهر فيها النجاسة بخلاف الماء لجل الماء النجاسة ما لم تغلبه وقد يكون عندي معنى قوله يعيد في الوقت وتحقيقه الامر مرعاة لخلاف من يقول ان جوف الأرض ظهورها وهو مذهب الحسن ومحمد بن الحنفية والكوفيين يقولون ان الشمس تزيل النجاسة لكنهم يمنعون التيمم عليها ويجوزون الصلاة عليها اه منها بل ننظرها وقال ابن عرفة مانصه وفيها التيمم على موضع نجس كتوضيئها غير ظاهر يعيدان في الوقت الشيخ عن أبي الفرج ان أراد أن نجاسته لم تظهر ظهورا يحكم بها له فهو كما شك فيه والا فالفرق أن المايرفع الحدث بخلاف التيمم ابن حجر وخالفه أبو بكر النعماني بأن ظهور الماء يعرف بالحس يقينا والصعيد انما ينتقل منه الى طاهر ظنا اه منه بلقطه وقال ابن ناجي عقب نص المدونة مانصه استشكل من ثلاثة أوجه أحدها التيمم على موضع نجس يعيد في الوقت مع أنه تيمم بالنجاسة فتأولها أبو الفرج على أن النجاسة خالطة ولم تظهر فيه ولو ظهرت فيه لا عاد أبدا لكن توضأ بما تغير أحد أوصافه اه محل الحاجة منه بلقطه فاذا تأملت أدنى تأمل كلام هؤلاء الأئمة وجدته صريحا في أن اصابة النجاسة للأرض في تأويل أبي الفرج محقة

ذلك عن ابن حبيب لان الارض المشكوك في نجاستها محكوم لها بأنها نجسة فيجب غسلها اذا اريد الصلاة عليها اتفاقا على طريقة أو نكحها على الأخرى فاذا صلى عليها بدون غسل على القول به عمدا بطلت الصلاة عند ابن حبيب وغيره أو بدون نضح على القول به بطلت عند ابن حبيب اذ ذلك مذهبه في ترك النضح كما تقدم عند قوله وان ترك أعاد الصلاة كالغسل واذا بطلت الصلاة عليهم فالتييم أخرى لان شرط طهارة الصعيد متفق عليه وطهارة البقعة مختلف فيها ولان القائلين بطهارتها بالخفاف اجازوا الصلاة عليها ولم يجزوا التيم عليها والحاصل ان كلام طفي هو الصواب وان اعتراضات مب عليه كلها واهمية الاقوله ان عبارة المصنف أولى مما أصله عليه طفي والله أعلم **قلت** وقد يجب بان اصلاح طفي على حذف مضاف أى وبظواهر النجاسة بدليل قول المصنف للقائل الخ فتأمل والله أعلم ويتحصل من القول أن المدونة أولت على خمسة أوجه الاول أن النجاسة محققة لكنهم تظهر وهو لابي الفرج الثاني أنها محققة ظاهر أثرها لكنهم روي القول بطهارة الارض بالخفاف وهو عياض واستظهره ج قائلا لكن يحمل على ما اذا لم تكن النجاسة قاعمة والا فلا ظن أحدا يقول بطهارة الارض بذلك وقد نسب القسطلاني للحنفية القول بطهارة الارض بالخفاف اذا لم يبق للنجاسة أثر بل جفت بالشمس أو

لامشكوك فيها ثالثا أن المصنف في ضيق فهم كلام ابن الحاجب على ذلك ونفى هذا الاحتمال الذي جوزه مب في كلام أبي الفرج فانه قال عند قول ابن الحاجب واستشكل وحل على المشكوك اه مانصه المراد بالمشكوك هو الذي غاطته النجاسة ولم تظهر فيه وهذا الحل لابي الفرج ولم يمكن حل الشك في التراب على بابه لقوله في المدونة ومن تيم على موضع قد أصابه بول أو عذرة فليعد ما كان في الوقت اه منه بلفظه وهذا الذي قصد في مختصره فلم يكن له مساعد على ما فهمه من كلام أبي الفرج لتعين حل كلامه هنا عليه فكيف والاعنة موافقون له على ذلك فتأمل بانصاف وما استدلل به من كلام مق لا يعول عليه مخالفته كلام من ذكرنا وانما هو مجرد فهم له والله أعلم وقوله وأيضا مقابلة عياض بين مالابي الفرج وظاهر المدونة من أنه محقق النجاسة تفيد ذلك الخ غير صحيح بل المراد بمحقق النجاسة الذي هو ظاهر المدونة أنه تحققت اولاً واصابته واشوهدت ومراد أبي الفرج أنها استهلكت في التراب فلم يبق لها لون ولا طعم ولا ريح وبهذا يحسن تطهيره بما وقعت فيه نجاسة ولم تغيره وهذا المعنى الذي قلناه كأأن يكون صريحاً في كلام عياض أو هو صريح ونصه وشبهه عن توضأ بماء غير طاهر أنه يعيد مادام في الوقت وهذا قوله فيما لم يتغير من الماء والماء يحمل قليل النجاسة وغير الماء بخلافه وظاهر المدونة أنه محقق النجاسة لقوله أو بول خلاف ما ذهب اليه ابن حبيب وأصبح انه متى علم بالنجاسة أعاد أبدا اه منه بلفظه فتأمل بانصاف والله أعلم وقوله فان قول ابن حبيب في اختصار الواضحة الى قوله يتناول الشاك الخ فيه نظراً لانه وان صلح له من جهة التركيب لا يحمل عليه لامر من أحد هما أن الأعنة انما فهموا عن ابن حبيب واصبح ما فهمه منه طفي وقد قدمت نصوصهم فراجعها ستأمل انصافاً ثانيها أنه لا يصح فهم ذلك عن ابن حبيب لان الارض اذا شك هل أصابته النجاسة كان محكوماً لها بأنها نجسة ووجب غسلها ان اريد الصلاة عليها اتفاقاً على طريقة أو نكحها على الأخرى فاذا صلى عليها بدون غسل على القول به عمدا بطلت الصلاة عند ابن حبيب وغيره أو بدون نضح على القول به بطلت عند ابن حبيب اذ ذلك مذهبه في ترك النضح كما تقدم عند قوله وان ترك أعاد الصلاة كالغسل واذا بطلت الصلاة عليهم فالتييم أخرى لان شرط طهارة الصعيد متفق عليه منصوص عليه في القرآن بقوله تعالى فتيمة مواضع اطيها على أصح التأويلات وطهارة البقعة للصلاة مختلف فيها ولان القائلين بطهارتها بالخفاف اجازوا الصلاة عليها ولم يجزوا التيم عليها والحاصل ان كلام طفي هو الصواب وأن اعتراضات مب عليه كلها واهمية الاقوله ان عبارة المصنف أولى مما أصله عليه طفي فتأمل ذلك كله بانصاف والله أعلم **(تنبيهات الاول)** * أغفلوا هنا تأويل ابن العربي وهو موافق لقول ابن حبيب وأصبح فانه قال في أحكامه بعد أن ذكر الخلاف في معنى طيباً مانصه فهذه خمسة أقوال أحكمها الطاهران قيل فقد قال مالك أنه اذا تيم على بقعة نجسة جاهلاً أعاد في الوقت ولو توضأ بماء نجس أعاد أبداً قلنا هم عندنا سواء في أحد القولين وهو الذي تنصر الآن اه منه بلفظه **(الثاني)** * قال نو مانصه فالنجاسة

بالهواء الثالث أنه تيمم عليها
 جاهلا بنجاستها ثم تبين له بعد أنها
 محققة النجاسة وهو تأويل ابن
 العربي وتأويل ابن حبيب وأصبح
 على ما يظهر من كلام ابن يونس
 وقوله ما فقط على ما يظهر من كلام
 غيره الرابع أنها محققة النجاسة
 لكن اغتفر ذلك لكون الريح
 تغطيها بتراب ظاهر ذكره عياض
 ولم يعزه الخامس تأويل النعالي
 وابن يونس كافي ق ان النجاسة
 محققة لكن فرق بين الماء والتراب
 لان الماء يدرك تغيره اذا أمرناه
 بالاعادة بماء آخر بخلاف الارض
 فانه اذا انتقل الى التيمم عوض آخر
 منها أمكن أن يكون نجسا لانه
 لا يدري بالمشاهدة كما هي في الماء
 فلذا لم يؤمر بالاعادة كما قالوا من
 صلى بغير مكة الى غير القبلة وهو
 لا يعلم أعاد في الوقت لانه انما ينتقل
 الى القبلة بالاجتهاد ولو كان بمكة
 لاعاد أبدا ويعلم منه أنه كان حين
 التيمم معتقدا طهارة ما تيمم عليه ثم
 علم بالنجاسة بعد أن صلى وعليه فهو
 موافق لتأويل ابن العربي ومن
 وافقه وانما اختلفا في توجيه عدم
 الاعادة أبدا فتبين أن النجاسة
 محققة أصابتها الموضع التيمم باتفاق
 التأويلات كلها وذلك متعين لان
 كلام المدونة المختلف في تأويله
 صريح في ذلك انظر الاصل والله
 أعلم (تقبيل متوضي) قول ز
 مضاف الى الفاعل أو المفعول أما
 تقديره على الاول فهو ما ذكره
 وتقديره على الثاني ومنع هو أن
 يقبل زوجته المتوضئة ومنعت هي أن تقبل زوجها المتوضي

محقة اما اذا كان الشك فقط فلا اعادة لحل الموضع على الطهارة اه وفيه نظر يعلم
 مما تقدم أنشأوا كأنه أراد أن يختصر كلام طي فلم ينف به ونصه وأما حمله على ما ذكره
 البساطي فمشكل اذ لا موجب للاعادة لان الشك في نجاسة المصيب لا أثر له على المعتمد اه
 منه وهو صحيح * (الثالث) * تحصل من كلام من قدمنا أن المدونة أولات على تأويلات
 خمسة أحدها أن النجاسة محققة لكن لم تظهر وهو تأويل أبي الفرج ثانياً انها محققة
 لكنه روى القول بطهارة الارض بالحقاف وهو تأويل عياض ثالثاً انه تيمم عليها جاهلا
 بنجاستها ثم تبين له بعد أنها محققة النجاسة وهو تأويل ابن العربي وتأويل ابن حبيب
 وأصبح على ما يظهر من كلام ابن يونس وقوله ما فقط على ما يظهر من كلام غيره رابعها
 أنها محققة النجاسة لكن اغتفر ذلك لكون الريح تغطيها بتراب ظاهر ذكره عياض
 ولم يعزه خامسها تأويل النعالي وابن يونس كافي ق ان النجاسة محققة لكن فرق بين
 الماء والتراب لان الماء يدرك تغيره اذا أمرناه بالاعادة بماء آخر بخلاف الارض قال
 شيخنا ج والظاهر تأويل عياض ولكن يحمل على ما اذا لم تكن النجاسة قائمة وأما
 اذا كانت قائمة فلا ظن أحدا بقول بطهارة الارض بذلك وقد نسب القسطلاني للحنفية
 القول بطهارة الارض بالحقاف واعتمدوا على حديث لكن نسب لهم انه لم يبق للنجاسة
 أثر بل جفت بالشمس أو الهواء ولم يبق لها أثر فالظاهر أن محل تأويل عياض اذا لم تكن
 النجاسة ظاهرة عليه والله أعلم ومافاله ظاهر وقد جزم تو وب بذهاب النجاسة على
 تأويل عياض وهو ظاهر من كلامه من تأمله والله أعلم * (الرابع) * ظاهر كلام ابن
 يونس أن ما ذكره هو تأويل لمن عند نفسه وكأنه لم يقف على تأويل النعالي فانه أقدم
 منه * (الخامس) * علم من تأويل النعالي وابن يونس أنه كان حين التيمم معتقدا طهارة
 ما تيمم عليه ثم علم بالنجاسة بعد أن صلى وعليه فهو موافق لتأويل ابن العربي وتأويل ابن
 حبيب وأصبح أو قوله ما وانما اختلفا في توجيه عدم الاعادة أبدا واذ علمت هذا تبين لك
 أن النجاسة محققة أصابتها الموضع التيمم باتفاق التأويلات كلها وذلك متعين لان كلام
 المدونة المختلف في تأويله صريح في ذلك كما تقدم في كلام ضيخ والله أعلم * (قائدة) *
 النعماني بكسر النون هو محمد أبو بكر قال في الديباج هو محمد بن سليمان وقيل ابن اسمعيل
 وقيل ابن بكر بن النضيل ينسب الى عمل النعال ويعرف أيضا بالصراي ينسب الى
 النعال الصراية اخذ عن ابي اسحق بن شعبان وأبي بكر بن رمضان وبكر بن العلاء القشيري
 ومحمد بن زيان ومأمون وغيرهم وروى عنه أبو بكر بن عبد الرحمن القروي وعبد الغني
 ابن سعيد الحافظ المصري وأبو عبد الله بن الحذاء الأندلسي والناس واليه كانت الرحلة
 والامامة بمصر وجالس القاسمي وعظم شأنه وأثنى عليه قال ابن الحذاء ما رأيت رجلا أتم
 مزودة منه ولا أعف ولا أكمل ولا أعدل وكان أئني الناس ما يجتمع عنه ما ركني عليه وكان
 مياثا لبني عبيد قال القاسمي كانت حلقته بالجامع تدور على سبعة عشر عودا الكثرة من
 يحضرها وتوفي في الثمانين وثلاثمائة رحمه الله اه منه بلفظه (تقبيل متوضي) قول ز
 والمصدر مضاف الى الفاعل أو المفعول الى قوله وتمنع هي أن تقبل زوجها الخ ظاهره أن

(وجامع مغتسل) قول ز لان الانتقال له أخف الخ صحيح ويشهد له كلام الذخيرة انظر في ح في المسح على الخفين قبيل قوله كالموااة وقول ز عن العوفي أو لا الواجب الخ أصله للواو نفي في حاشيته عن العوفي لأنه قال أولا الواجب الخ بدون واو وفي تكميل غ عن العوفي أولا الجواب زجرهما فكانه على هاتين النسختين قررا السؤال أولا وأجاب عنه بما ذكره قلت وأما على ما في نسخ ز من اثبات الواو مع كونه من الوجوب فليس فيه تعيين للحكم وانما فيه التردد واستظهر هو في ان الشق الثاني هو عين الاول وان زيادة الواو تحريف فتأمل وفي ح عند قوله الآتي وأتم الاعداد الى قوله ونوم مانصه قال البرزلي في مسائل الظهارة سئل عز الدين عن لا يمكنه قرب أهله بالليل وإذا فعل آخر أهله الصلاة عن وقتها لتكاسلها فهل يجوز له فعل ذلك وان أدى الى اخلاها بالصلاة أم لا فأجاب بأنه يجوز له أن يجامع أهله ليلًا ويأمرها بالصلاة في وقت الصبح فان أطاعت فقد سعدت وسعدوا خالفته فقد أدى ما عليه قلت قوله ليلًا يحتمل أن يكون للنظام مقصودا اذ لا يجب عليها حينئذ غسل ولا صلاة فلا يترك ما وجب له لمالم يجب عليها وهذا نحو (٢٦٢) ما ذكره الباجي عن بعض أصحاب مالك وأظنه في حديث الوادي

الاول مثال لاضافته الى الفاعل والثاني الى المفعول وفيه نظر بل هما معامثال لاضافته الى الفاعل ومثال اضافته الى المفعول أن لو قال مثلاً ويمنع هو أن يقبل زوجه المتوضئة فتأمل (وجامع مغتسل الخ) قول ز لان الانتقال له أخف من الانتقال الى التيمم الخ صحيح وقد رأيت منه موصوالم أتذكر الآن من نص عليه والظاهر أنه يشهد له كلام الذخيرة الذي نقله غ في تكميله والمصنف في ضيغ وح وقبله انظر في ح في المسح على الخفين قبيل قوله كالموااة وتأمله والله أعلم وقول ز عن العوفي أو لا الواجب زجرهما الخ كذا هو في نسخة بتقديم الواو وتأخير الجيم وكذا وجدته في حاشية الواو نفي نقلا عن العوفي لكن بغير واو وانما فيها أو لا الواجب ووجدته في نسختين عتيقتين من تكميل التقييد نقلا عن العوفي أو لا الجواب زجرهما الخ باسقاط الواو أولا وبقديم الجيم على الواو فكانه على هذا قررا السؤال أولا وأجاب عنه بما ذكره وليس في كلامه على هذا الا قول واحد الا انه يقر أزجرها فعلا مضيا وعلى ما وجدته في أصل حاشية الواو نفي ليس فيه أيضا الا قول واحد ولكن يقر أزجرها مصدر امر فوعا على أنه خبر ما قبله وما آلهما واحد وأما على ما في نسخ ز من اثبات الواو فشكل لانها توهم انها ما قولان مع أن الثاني هو عين الاول في المعنى والظاهر ان زيادة الواو تحريف فتأمل والله أعلم وما نسب ز للمشد الى أصله للواو نفي حسبما هو في حاشيته وعنه نقله غ في تكميله والله أعلم (وان نسي احدي الخمس الخ) قول ز ولرد ما صدر به في الرسالة الخ اعترضه نو بأنه لم يذ كر هذا الفرع في الرسالة

انه يجوز للانسان أن ينام بالليل وان جوز أن نومه يبقى حتى يخرج وقت الصبح اذ لا يترك أمرا جائزا لشيء لم يجب عليه وعلى هذا فلو كان بعد الفجر فلا يمكن من ذلك حتى يخرج وقتها وتصليها ويكون كمشكلة ومنع مع عدم ما الخ وقوله أدى ما عليه ظاهره أنه لا يجب طلاقها اذا كانت تترك الصلاة مطلقا أو حتى يخرج وقتها الضروري وقد اختلف المذهب عندنا على قولين حكاهما ابن رشد وأظن في طلاق السنة وخرجها ما على الخلاف في تارك الصلاة هل هو مرتد أولا والصحيح انه مسلم عاص فعليه لا يجب طلاقها لكن يستحب كعجران أهل المعاصي اه وقال

الابي في كتاب الادب من شرح مسلم كان الشيخ يقول ليس على الزوج في ترك زوجته الصلاة الا أن ينهاها فان لم تنه لم يطلقها ولا يلزمه رفع أمرها الى القاضي لانها قد تمتل مرة ثم تعاود فيشق عليه تكرار الرفع كلما تركت اه وقال البرزلي رحمه الله سئل ابن أبي زيد عن الرجل يكون معروفا بترك الصلاة فيومح ويخوف بالله فيصل اليوم واليومين ثم يرجع الى تركها فيعاد عليه الكلام فيقول ان الله غفور رحيم واني مذنب ويموت على ذلك فهل يكون اماما وتجوز شهادته أم لا وهل يصلى عليه اذ مات وهل يسلم عليه اذ القيه وتوكل هديته ولا يفرق بينه وبين امرأته وكيف لو كان هذا حال امرأته هل يسع زوجها المقام معها فأجاب بأنه يصلى عليه وتوكل هديته ولا يفرق بينه وبين امرأته ولا يصلى خلفه ولا تجوز شهادته وان كان هذا حال زوجته فيستحب له فراقها اه وقول مب ومع قول أبي عمرو والباجي يجوز السبق قر الخ نحوه قول المنازري لا يلزم الرعاة والخطابين والحرانين حمل الماء فاذا دخل الوقت ولم يجدوا ماء تيمموا أي بعد الطلب وصلوا اه وقال أبو عمر كافي في غير واجب حمل الماء للوضوء (وان نسي الخ) قول ز ولرد ما صدر به في الرسالة الخ اعترضه نو بأن هذا الفرع ليس في الرسالة

وانما ذكره القاشاني بلفظ فرغ فأنظره **قلت** لو أسقط ز لفظه صدر وقال لردماني الرسالة
 لسقط عنه هذا التعقب لاخذ هذا الفرع من قول الرسالة وقد روى عن مالك رحمه الله
 فيمن ذكر صلوات أن يصلحها بتميم واحد اه امانن اللفظ واما من فحوى الخطاب الذي هو
 أقوى مفهومي الموافقة المتفق على أنه معتبر فتأمل (ككونه لهما) قول ز لترجيح
 جانب الحى بالشركة قال **تو** تأمل هذا فان الشركة قد مر مشترك بينهما ولو قال لأن
 الظهارة على الحى أوجب فهي في حقها كذلك كان أسد اه **قلت** لا يكون هذا
 الجواب أسد لاجل حظة ما أشار اليه ز من وجود الشركة والالزام أن يكون الحى أحق
 به اذا كان للميت وحده لوجود تلك العلة والملازم باطل فلا يتم الجواب الا به ما عايناه الله أعلم
 (وضمن قيمته) ظاهر كلام ز أنه يقضى على الورثة بذلك اذا حضر واوا الظاهر عندي
 ان لهم ان يقاوه وهو الذي يفيد تعميل ابن رشد لكنه توقف في ذلك آخر اقال في سماع
 عبد الملك من كتاب الجنائز مانصه وانما كان الحى أولى من الميت من أجل أن الميت
 لا يقاومه اياه واذا اغتسل الحى بالماء فعليه قيمة نصيب الميت منه لو رثته ان كان له قيمة
 وانظر اذا أراد ورثته أن يقاوه هل يكون ذلك لهم أولا اه منه بلفظه وقال ابن عرفة
 مانصه ابن رشد في مقاواة الحى ورثته الميت اذا أرادوه نظرا اه منه بلفظه **مرتبين** اه
 (الاول) **بعدها** اعترض **تو** هنا كلام ز بنحو ما لمب زاد مانصه وأجاب بعض
 الشيوخ عن هذه المعارضة من أصلها بأن أخذ الماء هنا لم يأخذه في ذمته على وجه
 السلف ولا على وجه التعدى حتى يقال يلزمه مثله بل لما وجب عليه الوضوء ألزمه
 الشارع أخذه على وجه الشراء وأداء القيمة فلزمه دفعها في الحال وبعده وقول ز
 والمذهب الخ غير ظاهر اه منه بلفظه **قلت** يلزم على هذا الجواب أن يكون الشرع
 ألزمه الشراء بمن مجهول لان القيمة اذا لم تعلم أو يؤخر استعماله حتى يقومه أهل
 المعرفة والاول لا يصح اذا الشرع لا يأمر بفساد والثاني قد تعدى وأطول أمره مع أنه
 خلاف ظاهر كلامهم فتأمل **الثنائي** استشكل ق مانقله وهو وغيره عن ابن رشد من
 أن أحد الشرى يكن اذا أسلم الماء صاحبه وهو على قبل أن يبلغ القدر الذي يلزمه
 أن يشترى به الماء وتيمم وصلى أنه يعيد أبدا بان من كان عنده ماء فأراقه أو أنجسه وتيمم
 وصلى فهو آثم وصلاته صحيحة **قلت** وهو اشكال ظاهر ان حمل ذلك على ظاهره والظاهر
 أن مراد ابن رشد بذلك اذا تيمم به وصلى قبل أن يستعمله صاحبه أو يغيب به والفرق اذ ذلك
 ظاهر فتأمل فان قلت بتسليم الماء اليه لم يكن له سبيل الى أخذه سواء أسلمه له بمن لانه بيع
 أو غير بمن لانه هبة وكلاهما لازم له واذا لم يكن له سبيل الى أخذه فلا فرق قلت لا يلزمه بيع
 ولا هبة لانه منتهى عنهما والنهي يستلزم الفساد الدليل فلا يقوته الرجوع فيه لاجل قوت
 والله أعلم (وتسقط صلاة وقضاؤها) اقتصر المصنف على هذا القول لانه قول مالك في
 رواية معن عنه والمدنيين وقول ابن نافع مع قوله في ضيق هو اختيار السيوري وعياض
 وغيرهما وقول ابن القصار هو المذهب وقول ابن خزيمة هو المشهور ومن مذهب
 مالك كافي لکن قول أشهب قوى أيضا قال غ في تكميله مانصه ابن عبد السلام

وانما ذكره القاشاني اه ولو
 أسقط ز لفظه صدر اسقط
 عنه التعقب لاخذ هذا الفرع
 من قول الرسالة وقد روى عن
 مالك فيمن ذكر صلوات أن يصلحها
 بتميم واحد اه (ككونه لهما) قول ز
 لترجيح جانب الحى بالشركة الخ
 أى مع كون الظهارة على الحى
 أوجب فهي في حقها كذلك كان
 ومادرج عليه المصنف هو قول ابن
 القاسم لان غسل الجنابة يجمع عليه
 وقال ابن العربي الميت أولى لانها
 طهارة خبث وهي أولى ولانها آخر
 طهارته من الدنيا والله أعلم (وضمن
 قيمته) ظاهر ز أنه يقضى على الورثة
 بذلك اذا حضر واوا الظاهر أن لهم
 أن يقاوه وهو الذي يفيد تعميل
 ابن رشد لكنه توقف في ذلك أخيرا
 انظر نصه في الاصل (وتسقط الخ)
 هذا قول مالك في رواية معن
 والمدنيين وقول ابن نافع قال ابن
 القصار هو المذهب وقال ابن
 خزيمة هو المشهور ومن
 مذهب مالك كافي لکن قول
 أشهب قوى أيضا قال غ في
 تكميله عن ابن عبد السلام

والا كثرون على اختيار قول أشهب معتمدين على ظواهر أشهرها صلاة الصحابة قبل نزول آية التيمم لما عدموا الماء لان عدم الماء قبل شروع التيمم كعدم الماء والتيمم بعد شروع اه منه بلفظه ونحوه في صحيح وفي ق عن أبي عمران ما لا شهب هو الذي رواه ابن سحنون عن أبيه وهو قول جمهور الفقهاء وجماعة المالكيين فلو أشار المصنف الى هذا القول لكان أحسن * (تقيم) قال في تكميل التقييد ما نصه بلغنا عن شيخ شيوخنا أبي محمد عبد الله العبدوسي أنه كان يقول لطلبته من يطاعني على نص في حكم من أحدث في الصلاة بعد ما دخلها بلا وضوء ولا تيمم على قول من يرى ذلك عند عدم الماء والصعيد فله على مائة مسألة أفيد بهما ما يختار حديثا عنه بذلك شيخنا الاستاذ أبو عبد الله الصغير رحمه الله ثم وجدت بعد ذلك لابن فرحون انه ان أحدث لعذر عمادي والاقطع اه منه بلفظه ونقل كلام ابن فرحون ح هنا ونقله أيضا صاحب المعيار قلت أغفل غ وح ما قاله الامام العلامة المتفق على جلالة قدره الشريف التمساني في كتابه المسمى بالوضوء الى بناء الفروع على الاصول من ان الحديث يطلها مطلقا قال مق وظاهر كلامه رحمه الله ان لبعض أصحابنا المالكية فيه نصا بل يظهر من كلامه ان الحنفية يوافقون عليه اه وهذا هو الذي اختاره العلامة مق في جوابه في المعيار ما نصه قطع الصلاة كما حكاه سيدنا شيخ شيوخنا براد الله ضريحه وأسكنه من أعلى الجنان بحجوجه هو الصحيح اذ كرت من الأدلة ولقوله صلى الله عليه وسلم اذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم ومما أمر المصلي به تجنب الحدث حال ابتداء الصلاة وحال القبلت بها حسا وحكما تعذر عليه تجنبه حكاه فقهاء الطهورين وبقي مخاطبا بما هو مقرر له وذلك مجتنبا حسا ولا نزاع في تكليفه بتجنبه فيها حسا كسكينة بتركه الاكل والحديث فيها وغير ذلك وعلى هذا التقدير كل محدث في الصلاة حديثا معتادا يجب عليه قطع الصلاة لوجود ما فيها كان دخوله في الصلاة بطهارة أو غيرها اه محل الحاجة منه بلفظه وانظر بقية في نوازل الطهارة فقد أطل في ذلك وهذا هو الظاهر وما عال به ابن فرحون البطلان في العمد من أنه رفض فيه نظروا نسله الناقلون لكلامه لانه ان عني أن متعمدا الحدث رفض النية حين تعمد الاخراج فالبطالان حينئذ للرفض لانه مؤثروا حده وان لم يصاحبه حدث وان عني وهو ظاهره أن نفس تعمد الاخراج يستلزم الرفض فهو غير مسلم لانه قد يتعمد الاخراج لكونه يرى أنه لما ابحت له الصلاة بغير طهارة لم يضره تعمد اخراج الحدث اذ ليست عنده طهارة يطلها بل هذا هو المتبادر عند عدم القصد وعلى تسليم أنه غير متبادر فيرد على اطلاقه البطلان في العمد في صورة ما اذا قصد المتعمد هذا المعنى لان اطلاقه يقيد البطلان في العمد مطلقا فتأمل له انصاف * (فائدة) قد علمت ما ذكره ز هـ من البيتين في الاقوال الاربعة وما ذيلها به من البيت المشتمل على قول القابسي المذكور في مب وما نقله مب أيضا من بقي غ في توجيه الاقوال فصار مجموع ذلك خمسة لكن مب اعترض البيت الاخير من بقي غ واعتراضه صحيح وقد جزم ابن العربي بما رده غ انظر نصه في ح متأملا فذلك ذيل

والا كثرون على اختيار قول أشهب وفي ق عن أبي عمران ما لا شهب هو ما رواه ابن سحنون عن أبيه وهو قول جمهور السلف وجماعة المالكيين وقول مب بل هذا هو الظاهر في وجه قول أشهب الخ صحيح وقد جزم ابن العربي بما رده غ انظر نصه في ح هنا وقد ذيل هوني

يُتَى غُ قَالِ هُوَ الْحَقُّ لَا غَرَابَ فِيهِ وَلَا امْتِرَا * فَعَنَّهُ أَبُو بَكْرٍ أَبَانُ وَأَعْرَبَا ۞ قَالَتْ وَظَاهِرُ الْمَصْنَعِ مَنْ رَجَعَهُ اللَّهُ أَنْ
 الْمَسْئَلَةُ خَاصَّةٌ بِعَيْنِ عَدَمِ الْمَاءِ وَالصَّغِيرِ مَعَ أَنَّهَا مَفْرُوضَةٌ فِيهَا وَأَعْمُ وَهُوَ الْعَجْزُ عَنْ اسْتِعْمَالِ الطَّهَارَةِ الْمَاءِيَّةِ وَالتَّوْبَةِ أَمَّا
 بَعْدَهُمَا أَوْ بَعْدَ ذَلِكَ كَالْمَرَضِ وَالْعَدُوِّ وَالسَّبْعِ وَعَدَمُ الْقُدْرَةِ بِحَيْثُ لَا يَكُنْهُ تَطْهِيرُ بِنَاءٍ وَلَا تَرَابٍ كُلُّهُ بُوْطُ وَفَذَلِكَ رَأْسُ رُشْدِ
 الْأَقْوَالِ الْأَرْبَعَةِ فَيَمُنُ أَنْ تَكُنْهُ الرُّضُوعُ وَاخْتَارَ السِّيُورِيُّ وَغَيْرُهُ قَوْلَ مَا لَمْ يَلْظُوهَا أَقْرَبُ مِنْهَا عِنْدَهُ سَقُوطُ الصَّلَاةِ
 عَنْ الْخَائِضِ وَالنَّفْسَاءِ وَلَا مَوْجِبٌ لِذَلِكَ إِلَّا الْعَجْزُ عَنْ الطَّهَارَةِ وَقَوْلُ غُ وَيَحْتَاطُ بِأَقْبَسِهِمْ الْخُ غَيْرُ ظَاهِرٍ وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْإِحْتِيَاظَ
 أَنْمَا هُوَ فِي قَوْلِ ابْنِ الْقَاسِمِ وَذَلِكَ أَنَّ الطَّهَارَةَ شَرْطُ صِحَّةٍ لَكِنْ عِنْدَ أَصْبَغٍ فِي حَقِّ الْقَادِرِ وَالْعَاجِزِ وَغَيْرِهِمَا أَشْهَبُ فِي حَقِّ الْقَادِرِ فَقَطْ
 وَعِنْدَ ابْنِ الْقَاسِمِ الْأَمْرُ مُحْتَمَلٌ فَاحْتَاطَ فَقَالَ بِالْقَضَاءِ أَعْمَالُ الْأَحْتِمَالِ الْأَوَّلِ وَبِالْإِدْمَالِ الْأَحْتِمَالِ الثَّانِي فَيَأْمُرُهُ وَالظَّاهِرُ عَجْزُ اللَّهِ
 أَعْلَمُ وَمُطْلَبُ الْيَتَمِّ تَتَبَنَّى أَوَّلُهُ وَثَلَاثُهُ مَصْدَرٌ مِمِّي وَهُوَ حَالٌ مِنْ فَاعِلٍ يُؤْتَى عَلَى حَذْفٍ مضافٍ إِلَى ذَاتِ طَلَبٍ أَوْ فَعُولٍ مِنْ
 أَجْلِهِ وَهُوَ أَظْهَرُ وَقَوْلُ زُ فَلَا تَطْلُ هَذِهِ الصَّلَاةُ الْخُ يُلْغِزُ بِهِ فَيَقَالُ أَخْبَرَنِي عَنْ صَلَاةٍ لَا تَطْلُ بِسَبْقِ حَدَثٍ وَلَا غَلْبَتِهِ قَالَهُ ابْنُ
 فَرْحُونَ فِي الْغَاوِ وَالظَّاهِرُ الْأَصْلُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ * (فَصْلٌ) فِي الْمَسْحِ عَلَى الْجَبَائِرِ ۞ قَالَتْ قَالُ فِي الذَّخِيرَةِ هِيَ جَمْعُ جَبِيرَةٍ وَهِيَ أَعْوَادُ
 وَشُجَرَاتُهَا تَرْبُطُ عَلَى الْكُسْرِ أَوِ الْجَرَحِ وَهِيَ فَعِيلَةٌ بِمَعْنَى فَاعِلَةٍ وَسَمِيَتْ جَبِيرَةً تَفَاوُلًا ۞ الْقَافِلَةُ ۞ وَالْمَرَادُ بِهِمُ الْإِنْسَاءُ الشَّامِلُ
 لِلْجَبِيرَةِ وَغَيْرِهَا وَاللَّهُ أَعْلَمُ (ثُمَّ عَصَابَتُهُ) قَوْلُ مَبٍ وَفِي السَّمَاعِ الْمَذْكُورِ (٣٦٥) اعْتِرَاضٌ عَلَى حُ الْخُ قَالِ جُ الظَّاهِرُ أَنَّ

مَعْنَى مَسْئَلَةِ السِّيُورِيِّ أَنَّهُ لَمْ
 يَجِدْ مِنْ يَمِينِهِ وَلَمْ يَسْتَطِعْ هُوَ أَنْ
 يَتِيمَ الْأَمْنِ فَوْقَ الثُّوبِ بَلْ يَضْرِبُ
 الْأَرْضَ يَدُهُ وَالثُّوبَ حَائِلٌ بَيْنَهَا
 وَبَيْنَ الْأَرْضِ وَيَسْمَحُ بِالثُّوبِ فَهَذِهِ
 الظَّاهِرُ فِيهَا مَا قَالَهُ السِّيُورِيُّ وَابْنُ
 كَسْتَلَةَ السَّمَاعُ تَأْمُلُهُ ۞ وَهُوَ
 ظَاهِرٌ لَكِنْ لَا يَسَاعِدُهُ ۞ كَلَامُ
 السِّيُورِيِّ لِأَنَّهُ مَوْضُوعُهُ أَنَّهُ وَجَدَ
 مِنْ يَمِينِهِ كَمَا فِي السُّؤَالِ وَالْحَقُّ فِي
 الْجَوَابِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ أَنْ يُقَالَ لِأَنَّهُ لَمْ
 يَجِدْ مِنْ يَمِينِهِ وَخَالَفَ السَّمَاعُ

يُتَى غُ بَيَّتْ فَصَارَتْ الْآيَاتُ سِتَّةً فَقُلْتُ
 هُوَ الْحَقُّ لَا غَرَابَ فِيهِ وَلَا امْتِرَا * فَعَنَّهُ أَبُو بَكْرٍ أَبَانُ وَأَعْرَبَا
 وَاللَّهُ أَعْلَمُ
 * (فَصْلٌ) فِي الْمَسْحِ عَلَى الْجَبَائِرِ *
 (ثُمَّ عَصَابَتُهُ) قَوْلُ زُ فَمَا السِّيُورِيُّ فَيَمُنُ لَدَغْتِهِ عَقْرَبُ إِلَى قَوْلِهِ غَفَلْتُ عَنْ السَّمَاعِ وَمَا
 لِابْنِ رُشْدٍ الْخُ سَلِمَهُ تَوَ مَبٍ وَزَادَ مَا نَصَّهُ فِي السَّمَاعِ الْمَذْكُورِ اعْتِرَاضٌ عَلَى حُ فِي
 فِي تَسْلِيمِهِ فَتَوَى السِّيُورِيُّ الْمَذْكُورَةَ ۞ وَقَالَ شَيْخُنَا جُ مَا نَصَّهُ وَالظَّاهِرُ أَنَّ مَعْنَى
 مَسْئَلَةِ السِّيُورِيِّ إِذَا لَمْ يَجِدْ مِنْ يَمِينِهِ وَلَمْ يَسْتَطِعْ هُوَ أَنْ يَفْعَلَ ذَلِكَ الْأَمْنُ فَوْقَ الثُّوبِ بَلْ
 يَضْرِبُ الْأَرْضَ يَدُهُ وَالثُّوبَ حَائِلٌ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْأَرْضِ وَيَسْمَحُ بِالثُّوبِ فَهَذِهِ الظَّاهِرُ فِيهَا
 مَا قَالَهُ السِّيُورِيُّ وَابْنُ كَسْتَلَةَ السَّمَاعُ تَأْمُلُهُ ۞ قَالَتْ هَذَا الَّذِي قَالَهُ طَيْبُ اللَّهِ تَرَاهُ

(٣٤) رَهُونِي (أَوَّلُ) لَانِ الْجَبِيرَةُ مَحِيْطَةٌ بِالْعُضْوِ وَسَاتِرَةٌ لَهَا سِتْرٌ خَاصٌّ تَحْرُكُهُ بِحَرَكَتِهِ وَتَسْكُنُهُ بِسَكُونِهِ فَاتَّقِلُ الْحَكْمَ لَهَا
 وَصَارَتْ كَأَنَّهَا نَفْسُ الْعُضْوِ وَلَيْسَتْ يَدٌ مَلْدُودَةٌ تَحْتَ ثَوْبِهِ الْمَلْبُوسِ لَهُ بِهَذِهِ الْحَالَةِ بَلْ هُوَ سَاتِرُهَا كَسِتْرِ الْخَبَاءِ وَشُجَرَاتُهَا مَلْبَدٌ أَخْلَهُ فَهِيَ
 بِأَدْنَى حَرَكَةٍ تَزُولُ عَنْهَا مَا كَانَ سَاتِرًا لَهَا وَقَدْ مَسَحَ عَلَى فَرْضِ وَقُوعِهِ وَيَخْلُفُهُ طَرَفُ آخِرَتِهِ فَيَسْتَرُهُ فَلَيْسَ لَهَا سَاتِرٌ مَخْصُوصٌ يَقَعُ
 عَلَيْهِ الْمَسْحُ ثُمَّ لَا يَزُولُ بِحَالٍ أَوْ يَزُولُ فَيُرَدُّ بَعِيْنُهُ فَيَعَادُ عَلَيْهِ الْمَسْحُ وَقَدْ دَلَّ السَّمَاعُ عَلَى أَنَّ زَوَالَ مَا وَقَعَ عَلَيْهِ الْمَسْحُ مُؤَثِّرٌ فِي الطَّهَارَةِ
 فَهُوَ شَاهِدٌ لِّلْسِّيُورِيِّ ۞ قَالَتْ وَفِيهِ تَنْظُرٌ لِأَنَّهُ إِنْ أَمْكَنَهُ أَنْ يَجْعَلَ جَبِيرَةً عَلَى يَدِهِ وَيَسْمَحَ عَلَيْهِ أَوْ يَجِبُ عَلَيْهِ ذَلِكَ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ جَرَى فِيهِ
 قَوْلُ الْمَصْنَعِ وَإِنْ تَعَذَّرَ مَسْحُ الْخُ فَكَيْفَ يَصِحُّ قَوْلُ السِّيُورِيِّ تَسْقُطُ عَنْهُ الصَّلَاةُ وَأَنْمَا يَصِحُّ الْجَوَابُ عَنْهُ بِمَا ذَكَرُوا كَانَتْ فَتَوَاهُ أَنَّهُ
 لَا يَسْمَحُ فَوْقَ ثَوْبِهِ مِنْ غَيْرِ زِيَادَةٍ أَنْ تَسْقُطَ عَنْهُ الصَّلَاةُ فَيَأْمُرُهُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ (وَأَنْ بَغْسَلُ) ۞ قَالَتْ فِي أَبِي دَاوُدَ بِسَنَدِهِ إِلَى جَابِرٍ قَالَ خَرَجْنَا
 فِي سَفَرٍ فَأَصَابَ رَجُلًا مِنْ جَرْمَانٍ شَجَرَةً فِي رَأْسِهِ ثُمَّ احْتَمَلْنَا فَسَأَلْنَا أَصْحَابَهُ هَلْ تَجِدُونَ لِي رَخْصَةً فِي التَّيْمِ قَالُوا مَا تَجِدُ ذَلِكَ رَخْصَةً وَأَنْتَ تَقْدِرُ
 عَلَى الْمَاءِ فَأَغْتَسَلَ فَمَاتَ فَلَمَّا قَدِمْنَا عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَخْبَرَنَا بِذَلِكَ فَقَالَ قَتَلُوهُ قَتَلَهُمُ اللَّهُ أَلَسْأَلُوا أَذَلَمْ يَعْلَمُوا فَأَنْمَا شَاءَ الْعَلِي
 السُّؤَالُ أَنْمَا كَانَ يَكْفِيهِ أَنْ يَتِيمَ وَيَعَصِرُ أَوْ يَعَصِبُ شَيْئًا مَوْسَى عَلَى جَرْحِهِ خَرْقَةً ثُمَّ يَسْمَحُ عَلَيْهِ أَوْ يَغْسِلُ سَائِرَ جَسَدِهِ صَحٌّ وَفَرَضُ
 ذَلِكَ فِي نَضِجٍ عَنْ ابْنِ وَهَبٍ فِي الْمَجْدُورِ بِنَاءً عَلَى أَنَّ قَضِيَّةَ الْحَدِيثِ فِيهِ وَعَزَّ ذَلِكَ لِأَبِي دَاوُدَ وَالدَّارِقُطْنِيِّ وَهُوَ خِلَافُ نَصِّ أَبِي دَاوُدَ
 الْمَذْكُورِ فَلَعَلَّ قَضِيَّةَ أُخْرَى وَحَدِيثُ أَبِي دَاوُدَ يَقْتَضِي الْجَمْعَ بَيْنَ التَّيْمِ وَالْمَسْحِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ

ورضى عنه وأرضاء ظاهر معنى لكن لا يساعد كلام السيوري لان موضوعه أنه وجد
من يمه كما في السؤال ومن يمه قادر على مباشرة التراب أو نحوه يده فلا يستقيم هذا
الجواب والحق في الجواب والله أعلم أن يقال ان كان هذا الملدوغ لا يقدر أن تمس يده
لا من فوق ثوب ونحوه ولا من تحته فخافه السيوري واضح كما قال ح لكن هذا
الاحتمال وان جوز ح بعيد جدا كما يظهر بأدنى تأمل وان كان يقدر أن تمس من
فوق الثوب وهو ظاهر الكلام فلان لم أنه يخالف السماع وابن رشد بل هما شاهدان له لمن
تأمل وأنصف لانهم ما نكحوا ان الجبيرة اذا زالت عن محلها بعد المسح وجب عليه أن يبادر
الى ردها والمسح عليه او الابطال وضوءه وتيممه وليست اليد تحت الثوب في مسئلة
السيوري كالجبيرة والعصابة في مسئلة السماع وابن رشد لان الجبيرة والعصابة كل منهما
يحيط بالعضو يستره ستر اخا يصح تركه ويسكن يسكنه ولم اصاد ذلك سائرا
للمعل على هذا الوجه الخصوص اتقل الحكم اليه وصار كانه نفس العضو وليست يد
المدوغ تحت ثوبه اللباس له به هذه الحالة بل هي سائرة له كستر الخيا ونحوه لما بداخله ولا
يحتج على منصف أن اليد تحت ثوب اللباس ليس لها منه سائر مخصوص يقع عليه المسح
ثم لا يزول بحال أو يزول فبريدعنه فيعاد عليه المسح بل يادنى حركته يزول عنها ما كان
سائرا لها وقت المسح على فرض وقوعه ويخلفه طرف آخر منه فيستره وهكذا كلما
اضطرب بشئ من بدنه غير يده فأحرى حركة اليد تنفسه فأحرى مع تحرك بدنه كله بعد
المسح للركوع والسجود أو الايماء اليه ما وقد دل كلام السماع وابن رشد على أن زوال
ما وقع عليه المسح مؤثر للطهارة فهو ما شاهدان للسيوري وجبة ومما يشهد لما قلناه
ما قالوه في المسح على الخفين من أن الخف الواسع الذي لا يمكن تتابع المشي به لا يجوز المسح
عليه وان مسح عليه وبقي في محله وهو سائر محل الترض حتى صلى لم تصح صلاته بخلاف
الخف الذي يمكن تتابع المشي به ولا فرق بينهما مع كون كل منهما سائرا محل الفرض الا
ما أشرنا اليه من كون غير الواسع أحاط بالعضو احاطة خاصة يتحرك بحركته ويسكن
سكونه فيبقى على حاله مطلقا ويشهد له أيضا ما قالوه من أنه يجوز دخول السكين بحرز
مستور بشئ ظاهر ومنعواد خوله به وهو يجب ونحوه وعلموه بأنه ظرف متسع وليس اتساع
الجبب بالنظر الى استقرار الحرز به بأسوأ حالا من اليد تحت ثوب اللباس فتأمل به بالنصاف
فانه ظاهر وان خفي على غير واحد من الجهات اذ الاعلام على توالي مرور الشهور والاعوام
فالامر كله للملك العلام (وان غسل أجراً) قول ز فان غسل ما يغسل ومسح ما مسح
لم يجوز لانه لم يأت بالاصل الخ ثم قال في الصورة الخامسة وهي كأن قل جدا كيد فان غسل
ما يغسل ومسح ما مسح لم يجزه خلافا لابن محرز وفيه أمران أحدهما أنه يوهوم أن الصورة
لثامنة والرابعة لا يجزئ فيهما غسل ما يغسل ومسح ما مسح قطعاً ولا يجزئ فيهما خلاف
ابن محرز وليس كذلك بل الاجراء فيهما على قول ابن محرز أحرى وانما بقي النظر هل يجزئ
فيهما ما قول أبي بكر بن عبد الرحمن أولاً والظاهر من التعليل أنه يجزئ ثانياً ما نهى جزم بان
ما لابن عبد الرحمن هو المعتقد ورد ما لابن محرز ومعه في ذلك والله أعلم قول ح مانصه

(وان غسل أجراً) قول ز فان
غسل ما يغسل ومسح ما مسح لم
يجز الخ ثم قال في الصورة الخامسة
وهي كأن قل جدا كيد فان غسل
ما يغسل الى قوله خلافا لابن محرز
فيه أنه يوهوم أن الصورة الثامنة
والرابعة لا يجزئ ذلك فيهما
قطعاً ولا يجزئ فيهما خلاف ابن
محرز وليس كذلك بل الاجراء
فيهما على قول ابن محرز أحرى وانما
يقتضي النظر هل يجزئ فيهما ما قول أبي
بكر بن عبد الرحمن أولاً والظاهر
من التعليل أنه يجزئ

فأما من لم يبق من جسده الا كاليد ونحوه فقد صرح ابن الحاجب وغيره بان ذلك لا يجزئه
 اه منه لكن ابن الحاجب وان اقتصر عليه فقد بحث فيه ابن عبد السلام وقد نقل في
 صحيح كلام ابن محرز وسلمه وكذا ابن عرفة وابن ناجي وغيرهم في تكميله وذلك يدل على أنه
 الصواب عندهم ونص ابن الحاجب فلو غسل ما مسح ومسح على الجنب لم يجزه كصحيح
 وجد ماء لا يكفيه فغسل ومسح الباقي اه فقال في صحيح مانصه والتشبيه الذي ذكره
 المصنف هو لابي بكر بن عبد الرحمن ونقضه ابن محرز عن كان بعض جسده جريحاً فإنه يغسل
 ما مسح ويمسح على الجراح ولو وجد الصحيح هذا القدر من الماء يلزمه استعماله اه منه
 بلفظه ونص ابن عرفة وفيها ان مسح بعض جسده وباكثره جراحات غسل الصحيح ومسح
 الجريح وان لم يبق الا يد أو رجل تيمم ابن عبد الرحمن فلو غسل ومسح لم يجزه كواجب ماء
 لا يكفيه غسل ومسح الباقي ورد ابن محرز بان مسح الجريح مشروع اه منه بلفظه
 وانظر كلام ابن عبد السلام وابن ناجي في ح وقال غ في تكميله عقب كلام
 المدونة مانصه في تبصرة ابن محرز قال ابن القاسم في الكتاب اذا غمرت يدك الجراحات الا
 يد أو رجل تيمم ولم يغسل تلك اليد أو الرجل ويمسح تلك الجراحات قال لنا أبو بكر بن
 عبد الرحمن القروي ولو فعل ذلك لم يجزه اعتباراً بما بين وجد من الماء دون كفايته للغسل
 أو الوضوء فأراد أن يمسح به أعضائه فان المسح لا يجزئه ابن محرز يريد ان كلاهما غير
 مستطوع لاستعمال الماء على وجه يسمى غسل ولا فرق بين عدم الاستطاعة بمعنى يرجع
 الى وجود الماء وعدمه وبمعنى في الغسل ابن محرز في هذا الاعتبار نظر أو يتقضى على
 أصلهم ممن كان بعض جسده مجروحاً فإنه يغسل ما مسح ويمسح على الجراح ولو وجد الصحيح
 مثل هذا القدر من الماء يلزمه استعماله وقوله في الكتاب على اثر هذا اذا خاف الجنب
 على نفسه الموت في الثلج والبرد ان هو اغتسل أجزأه التيمم يدل أنه انما رأى ذلك لما يلحقه
 من المشقة فيه وانما لو تكلف المشقة أجزأه اه منه بلفظه فانت ترى هؤلاء الأئمة
 المحققين سلموا ككلام ابن محرز والله أعلم وقد اعترض مب كلام ز بقوله فيه نظر
 لان ح نقل بعد عن ابن ناجي الاجزاء قائلاً نص عليه المازري وصاحب الذخيرة اه
 واعتراضه هذا انما هو في الصورة الثالثة والرابعة لانه الذي في ح ومع ذلك ففيه نظر
 ظاهر وان تبع فيه ح لان كلام ابن ناجي ليس فيما اذا غسل ما يغسل ومسح ما مسح بل
 فيما اذا غسل الجميع ونص ابن ناجي قلت أما لو غسل جريحاً أكثر الجسد فإنه يجزئه ولو
 كان فرضه التيمم نص على ذلك المازري وصاحب الذخيرة اه انظر بقية في ح ففهم
 منه ح والله أعلم أن قوله أكثر الجسد مفعول به لقوله غسل وليس كذلك بل هو مفعول
 للجريح فهو مرفوع بالنيابة عن الفاعل ان قرئ بجريح منونا ومضاف اليه مخفوض اللفظ
 مرفوع المحل ان قرئ بجريح غير منون ومفعول غسل محذوف أي جميع جسده فهو أشار
 الى ما ذكره المصنف في صحيح وذكره هنا في مختصره بقوله وان غسل أجزأه وفهمه على
 ما فهمه منه ح ومن تبعه لا يصح دليلين أحدهما من كلامه والآخر من خارج أما
 الذي من كلامه فإنه قال بتصلاهما قدما عنده وكذلك نص اللغوي على المريض الذي
 يخشى بالصيام حصول علة أنه ان صام يجزئه وكذلك ابن الحاجب في الظاهر لو تكلف

قلت قد يجاب عن ز بأنه ذكر
 في الصورة الثالثة والرابعة قول ابن
 عبد الرحمن تنبها على أنه جريحاً ما
 ولم يذكر فيه ما قول ابن محرز لأنه بانه
 يجري فيه ما بالآخرى من جريانه في
 الخامسة فتأمل له ثمان ز جزم بان
 ما لابي بكر بن عبد الرحمن هو المعتمد
 لاقتصار ابن الحاجب عليه لا يمكن
 بحث فيه ابن عبد السلام كما في ح
 وقد نقل في صحيح كلام ابن محرز
 وسلمه وكذا ابن عرفة وابن ناجي
 و غ في تكميله وذلك يدل على
 أنه الصواب عندهم وأما قول
 مب لكن نقل ح عن ابن ناجي
 الخ ففيه أن كلام ابن ناجي ليس
 فيما اذا غسل ما يغسل ومسح ما مسح
 بل فيما اذا غسل الجميع ونصه أما
 لو غسل أي جميع الجسد جريح
 أكثر الجسد فإنه يجزئه ولو كان
 فرضه التيمم نص على ذلك المازري
 وصاحب الذخيرة وكذلك نص
 اللغوي على المريض الذي يخشى
 بالصيام حصول علة أنه ان صام
 يجزئه وكذا قال ابن الحاجب في
 الظاهر لو تكلف المعسر العتق جاز
 اه وليس قوله أكثر الجسد مفعول
 بغسل ككوتهمه ح ومن تبعه
 لان التطهير يستلحق اللغوي وابن
 الحاجب يدل على انه يرجع للاصل
 وترك الرخصة لأنه جمع بينهما ولا ان
 كلام المازري وصاحب الذخيرة
 انما هو في غسل الجميع كما في صحيح
 انظر نصه وغيره في الاصل والله أعلم

المعسر العتق جاز اه وذلك يدل على انه يرجع للاصل وترك الرخصة اذ بذلك تضح
مقابله مسئلته بمسئلي اللغمي وابن الحاجب اذ ليس في كل منهما الا الرجوع للاصل
لا الجمع بين الامل والرخصة وايضا هو قد ذكر اول مسئلة ابن عبد الرحمن وابن
محرز وسلم فيها اعتراض ابن محرز وبحت ابن عبد السلام ثم قال عقبه قلت الخ مع
أن هذه المسئلة داخله في قوله غسل جريحاً أكثر جسده ان جعل أكثر مفعول غسل
لانه صادق بما اذا كان غير الاكثر كيدور جرحاً وما اذا كان أكثر من ذلك ولا يدخل
في ذلك ما اذا غسل الاقل ليكون غسله يضر بالاكثر الجريح ومصحح الجريح لأن لفظه
لا يقبله فتأمل فيكون على ح درك في الأخذ في كلامه واخراج مسئلة ما اذا بقي
كبد من كلامه مع أنه اذا دخل فيه وأما الذي من خارج فلا نه نسب ذلك للمازري والذخيرة
وكلامهما انما هو في غسل الجميع قال في ضيق عند قول ابن الحاجب في التيمم
وكش حاج غمرت الجسد الخ مانعه تنبيه قال أبو الفرج وابن عبد البر وضاحح الارشاد
جريحاً أكثر الجسد فرضه التيمم (فرع) فان اغتسل أجزأه نص على ذلك المازري
في باب الصلاة ونص عليه صاحب الذخيرة ولفظه ولو تحمل المشقة وغسل الجميع
أجزأه لأن التيمم رخصة كالوصلى قائم مع مسيح الجلوس وكذلك نص اللغمي على أن
المريض الذي يخشى ان صام حصول علة أو تأخير برءه ان صام يحجزه وكذلك قال
المصنف في باب الظهار ولو تكلف المعسر العتق جاز اه منه بلفظه وهذا الكلام بعينه
هو الذي اختصره ابن ناجي فتمين ما قلناه وانضح الحق والحمد لله (فثالثا التيمم) قول
مب والثالث لابن بشير الخ الذي في ح عن ابن عرفة لنقل ابن بشير لابن بشير
نفسه وكذلك وجدته في ابن عرفة ونصه في تيممه ووضوئه تاركاً لما شق ثالثا هما
ورابعها ان قل يتوضأ لعبد الحق وغيره وبعض شيوخه ونقل ابن بشير اه منه بلفظه
(ورابعها يجمعهما) قول ز ويقدّم المائبة على الترابية الخ ظاهره أنه اذا قدم الترابية
بطل تيممه وهو خلاف ما نقلوه عن رواية ابن سحنون في تيمم ثم توضأ فصل في بيان بمائه
نجاسة أن تيممه لا ينقض وصلاته صحيحة وقد ذكر ذلك مب عند قوله قبل واذا اشتبه
ظهور الخ فقهائهم ما سلم ما قاله ز هنا والظاهر أن رواية ابن سحنون لا تنبني على
المشهورين اشتراط وصل التيمم بالصلاة وقد نقل ح عن الطراز عند قوله في الرعا ان لم
يجاوز أقرب سكان ممكن ما هو أقوى الدلالة على بطلان التيمم بالوضوء يدل على أن الوضوء
طول ما قاله التونسي فمن شرع في الإقامة فحدث فتوضأ أنه يتبدى الإقامة ولا يني على
ما كان فعلى منها لأن الوضوء طول وسلمه ابن عرفة ونقل في تكميل التقييد ذلك وسلمه
وكذا نقله ح عند قوله في الاذان بلا فصل وسلمه أيضاً واذا كان طولاً في الإقامة فأحرى
هنا والله أعلم (وان بصلاة قطع الخ) قول ز وهو جواب ما قبل المبالغة وما بعدهما قال
نوه هذا الاعراب ليس بصواب لأن التي للاغنياء لا جواب لها والوجه أن يكون
قوله وان نزعها الدواء أو سقطت شرط وجوابه محذوف دلالة ما بعده عليه اي ردها ومصحح

(ورابعها يجمعهما) قول مب
والثالث لابن بشير الذي في ح
وابن عرفة لنقل ابن بشير له نفسه
وقول ز ويقدّم المائبة على
الترابية الخ ظاهره أنه اذا قدم
الترابية بطل تيممه وهو الذي يدل
عليه ما قاله التونسي فمن شرع
في الإقامة فحدث فتوضأ أنه
يتبدى الإقامة ولا يني على ما كان
فعل منها لأن الوضوء طول وسلمه ابن
عرفة وغ في تكميله وكذا ح
عند قوله في الاذان بلا فصل واذا
كان ذلك طولاً في الإقامة فأحرى
هنا وقد نقل ح عن الطراز في
الرعا عند قوله ان لم يجاوز
أقرب الخ ما هو أقوى الدلالة على
بطلان التيمم بالوضوء وهو الجارى
على المشهور من اشتراط وصل
التيمم بالصلاة خلاف ما نقله مب
من رواية ابن سحنون عند قوله
سابقا واذا اشتبه ظهور الخ فانظره
والله أعلم (وان بصلاة قطع الخ)
قول ز وهو جواب ما قبل المبالغة
وما بعدهما أي بناء على أن ان
الاغنياء لها جواب والا للزم أن
يكون قوله قطع ضامراً اذ لا يصلح
أن يكون جواباً لما قبل المبالغة
قطعاً والاحسن ان قطع وما عطف
عليه جواب ان الثانية وحذف
جواب الاولى دلالة ما بعده عليه
قلت ولو قال المصنف ردها
ومصحح وان بصلاة قطع لكان
أوضح فتأمل والله أعلم

* (فصل) في الحيض * قلت قال القسطلاني ويسمى أيضا الطمث والضحك والابكار والاعصار والدراس والعراك والفراك والطمس والنفاس والذي يحيض من الحيوانات المرأة والضبع والخفاش والارنب ويقال ان الكلبة أيضا كذلك وزاد بعض الناقه والوزغة اه وزيد الاثني من الخيل وأول من حاض حواء قال ختي قال الشافعي في الكفاية روى في الاخبار ان آدم عليه السلام لما هبط الى الدنيا مع حواء ولم تر نجاسة قبل ذلك حاضت وهي في الصلاة فسألت آدم عنه فلم يعلم جوابا حتى نزل جبريل عليه السلام فسأله فلم يعلم حتى رجع ثم جاء وأمره أن يأمرها بترك الصلاة أيام حيضها ولم يأمرها بالامر بالقضاء ثم حاضت بعد ذلك وهي صائمة فسألت آدم عنه فقال (٢٦٩) لها أفطري فخا جبريل وأمره أن يأمرها

بالاعادة فقال آدم يارب كل واحدة منهم معبادة فكيف بالقضاء في احدهما دون الاخرى فأوحى الله تعالى اليه انك رجعت اليها في المرة الاولى فحكمتنا ما حكمتنا وفي الثانية علمت برأيك فعاقبتنا بالقضاء لتعلم أن المرجع في جميع الامور الى الله تعالى اه وقيل انه شيء حدث على نساء بني اسرائيل والاول أصح لقوله عليه الصلاة والسلام ان هذا نبي كتبه الله على بنات آدم وجمع الحافظ بن حجر بينهما بأن الذي أرسل على نساء بني اسرائيل طول مكثه لابتداء وجوده قال في شرح الوغليسية قال ابن العربي وقليل من الفقهاء من يحيط بأحكام الحيض علما أي اكثره فروعه ويتعين على الزوج تعام زوجه أو تمكينها من التعلم بل حضها عليه وأمرها به والافهوشريكها في الاثم وان وافقته وقدا به ان منعها بعد الطاب والعجب ممن يغضب

فما قاله تت ود هو الصواب والله أعلم اه بلنظرة وفيه نظر أما أولا فان ما ذكره من أن ان الاغنياء لا جواب لها ليس بمتفق عليه بل هو أحد قولين وأما ثانيا فان صواب ما لتت ود وهما قد جعلاهما لقطوع وردها الخ جوابا لها وجواب الاولى محذوف كما أفاده نقل ز عنهما وأما ثالثا فان الجزم بأن ان الاغنياء لا جواب لها يصير قول المصنف قطع الخ ضائعا اذ لا يصلح ان يكون جوابا عما قبله فاقطعوا ما ذكره ز تبعا للشارح من انه جواب المبالغ عليه وقوله وزدها ومسح جواب عما قبل المبالغة وما بعدها لا أظنه يصلح من جهة العربية لان قوله وزدها مقرون بالواو وجواب الشرط لا يقرن بالواو وكون الواو آتية بالنظر الى ان الثانية لا يختص من ذلك والمخلص من ذلك كانه تعين افتقار ان الثانية الى الجواب وأن قطع وما بعده هو جواب وجواب الاولى محذوف لدلالة ما بعده عليه والله أعلم

* (فصل في الحيض والنفاس)

(كصفرة أو كدرة) قول مب والثاني انه ما ان كاتا في أيام الحيض حيض والافلا وهذا لابن الماجشون الخ فيه نظر من وجهين أحدهما نسبة هذا القول لابن الماجشون فان الذي نسب له الناس خلافه الثاني جعله هذا القول هو الذي جعله المازري والباجي المذهب وليس كذلك ويتبين لك صحة ما قلناه بجواب كلام الأئمة قال في المنتقى ما نصه وهذا الذي ذهب اليه مالك أن الصفرة والغبرة والكدرة كلها دم يحكم لها بحكم الدم وذلك يرى في وقتين أحدهما قبل الطهر والثاني بعده فاما ما روى منه قبل الطهر فهو عند مالك حيض سواء تقدم دم قليل أو كثير وكذلك لوري في زمن الحيض ابتداء دون أن يتقدم دم فانه يكون حيضا وان رآته النفساء كان نفاسا وان كان في زمن الاستحاضة كان استحاضة وبهذا قال أبو حنيفة والشافعي وقال أبو يوسف لا يكون حيضا الا ان يتقدمه دم يوما وليه وحكى عن بعضهم أنه لا يكون حيضا الا في الايام المعتادة فان رآته المستدأة

على المرأة لتضييع ماله او لا يغضب عليها لتضييع دينها نسأل الله العافية اه وفي باب المنكاح من الاحياء ان اول من يتعلق بالرجل في القيامة أهله وولده فيموتونه بين يدي الله تعالى ويقولون ياربنا خذ لنا بحقنا منه فانه ما علمنا ما نجعل وكان يطعمنا الحرام ونحن لانعلم فيقتص لهم منه وقال صلى الله عليه وسلم لا يلقى الله أحد بذنب أعظم من جهالة أهله اه (كصفرة أو كدرة) قول مب وهذا لابن الماجشون وجعله الخ فيه نظر لان الذي نسب له الناس لابن الماجشون وجعله الباجي والمازري أي وأبي يونس المذهب هو أن رأت ذلك وأقطرة من دم بعد اغتسالها قبل تمام طهر لم يجب عليها غسل وانما يجب عليها الوضوء لقول أم عطية أي كافي الصميم كالانعد الصفرة والكدرة بعد الطهر حيضا والراجح ما لا مصنف انظر نصوص الأئمة في الاصل والله أعلم

(خرج بنفسه) قول مب اظهر
منه فعلهما الخ أي لانه أحوط
لبراءة الذمة أولا وآخر الكفن فيه
محدور آخر وهو الاقدام على
الصلاة بغير طهارة على احتمال
أنه حيض وذلك حرام إجماعا ومن
المعلوم أن دفع المفاصد مقدم على
جلب المصالح عند التعارض فيكون
ما لعج أظهر أو يقال لكل
مرجح فيسقطان ويتساويان وفي
النصوص ما يشهد لكل منهما
في الجملة وإن لم يكن في عين النازلة
واستظهر ج انه حيض بالنسبة
للعادة بمنزلة الحدث إذا خرج
لإسهال ونحوه وهو ظاهر قلت
والفرق بين العدة والعبادة أن
المقصود في العدة براءة الرحم وإذا
جعل له دواء لم يدل على البراءة
لاحتمال أنه لم يأت بالأدواء ولا كذلك
العبادة انظر ح وقول مب عن
ح لأن دم الاستحاضة يخرج الخ
أظهر منه أن يكون المصنف
أخرجه بقوله وأكثر لمبتدأة الخ
فيكون من تمام التعريف كما فعل ابن
الحاجب ونصه الحيض الدم الخارج
بنفسه من فرج الممكن حملها عادة
غير زائد على خمسة عشر يوما من
غير ولادة اه وهو تعريف لغالبه
والأخص الحامل أكثر والله أعلم
(من تحمل) قلت قال ابن عرفة
فيخرج دم بنت سبع ونحوها اه
واما اليأس فقل ابن شعبة
ابتداء سنها خسون قال ابن عرفة
ولم يتعدك الباجي غيره قال الابي
في شرح مسلم وهو المعروف

أورأته المعتادة في غير أيام العادة لم يكن حيضا ثم قال واما ما رأته بعد الطهر فقد قال
عبد الملك ما رأته المرأة بعد الاغتسال من حيض أو نفاس من قطرة دم أو غسالة فانه لا يجب
فيه غسل وانما يجب به الوضوء وهي الترية عنده اه محل الحاجة منه بلفظه وقال ابن يونس
مانصه قال ابن حبيب قال ابن الماجشون وإذا اغتسلت من حيض أو نفاس ثم رأيت
قطرة من دم أو غسالة من دم لم تعد للغسل والتوضأ وهذا يسمى الترية اه منه
بلفظه وقال في ضيغ مانصه ابن بركة والمشهور أن الصفرة والكدره حيض اعتمادا على
حديث عائشة الذي رواه مالك في موطنه وقد قيل انهم بالغوا اعتمادا على حديث أم عطية
في الصحيح كالانعد الصفرة والكدره حيضا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد
قبيل أن كانت في أيام الحيض والافهى استحاضة وقال ابن راشد ولا خلاف عندنا أن
الصفرة والكدره حيض ما لم ترهما معا عقب طهرها فان لم يرض من الزمان ما يكون طهرها
فقد قال ابن الماجشون ان رأيت بعد طهرها قطرة من دم كالغسالة لم يجب عليها غسل
وانما يجب عليها الوضوء لقول أم عطية كئالانعد الصفرة والكدره بعد الطهر حيضا اه
فنظره مع كلام ابن بركة اه منه بلفظه وقال ابن عرفة مانصه وفي ككون الصفرة
والكدره حيضا مطلقا أو لم يكونا بعد اغتسال قبل تمام طهر قولان لظاهر التلقين
والجواب والمدونة وابن الماجشون موجهان للوضوء وجعله الباجي والمأزري المذهب
والنخعي خلاف المدونة أبو عمر في كونهما حيضا مطلقا أو أن كانا في حيض أو استظهار
وان كانا في غيرهما استحاضة روايتان لها وعلي اه منه بلفظه وقال ابن ناجي عند قول
المدونة وإذا رأيت صفرة أو كدره في أيام حيضتها أو في غيرها فهو حيض وان لم تر معه دما اه
مانصه ما ذكره مثله في ابن الجلاب وهو ظاهر التلقين والرسالة وقيل هـ ما حيض ما لم
يكونا بعد اغتسال قبل تمام طهرها قال ابن الماجشون موجهان للوضوء فجعله النخعي
خلاف قوله أو جعله الباجي والمأزري المذهب اه منه بلفظه ونحوه في شرح الرسالة
وقال غ في تكمله عقب كلام المدونة السابق مانصه ابن عرفة وفي ككون الصفرة
والكدره حيضا إلى آخر كلام ابن عرفة السابق وسلمه ولم يرد عليه شيئا ونحو ما هو لاء الأئمة
اق وح فانظرهما والله أعلم * (تنبيه) * ليس مراد ابن عرفة بقوله وجعله الباجي
والمأزري المذهب أنهم قالوا هذا هو المذهب مثلا بل مراده والله أعلم أنهم ما ساقاه على
وجه يقتضي أنه المذهب وأعقل ابن عرفة ذكر ابن يونس معهما كما أغفل ابن ناجي مع انه
صنع كمنعهما وقد صرح ق وح بموافقة ابن يونس للباجي فانظرهما ومع ذلك
قال راجح خلاف ما قاله ابن الماجشون وان اعتمده هؤلاء الثلاثة لاجله انظر ح (خرج
بنفسه) قول مب أظهر منه فعلهما لاحتمال كونه غير حيض الخ وجه كونه أظهر منه
أنه أحوط لبراءة الذمة أولا وآخر الكفن فيه محدور آخر وهو الاقدام على الصلاة بغير
طهارة على احتمال أنه حيض وذلك حرام إجماعا ومن المعلوم المقرر أن دفع المفاصد
مقدم على جلب المصالح عند التعارض فيكون ما لز تبعا لعج أظهر أو يقال لكل
مرجح فيسقطان ويتساويان وقد وجدت منصوصا ما يشهد لكل منهما في الجملة وإن لم

ووجهه قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه ابنة خمسين يجوز في الغابر بن وقول عائشة قل امرأة تجاوز الخمسين فحيض الآن تكون قرشبة وقال ابن شاس سبعون الاني وفي المدونة بنت السبعين آيس وغيرها يسئل النساء والله أعلم (نصف شهر) وتلق الايام فان حاضت مثلاً في ظهر يوم السبت فتغتسل في ظهر يوم الاحد السادس عشر منه قاله ابن جماعة كافي ح ولا معارضة بينه وبين ما في ضريح فيمن تقطع طهرها انها تحسب كل يوم رأت فيه الدم ولو مرة يوم دم خلا فالح لان مجت ابن جماعة هل تعتبر الايام صحاحاً أو تلقى ومجت ضيح هل لا يحسب يوم دم الا اليوم الذي استوعبه الدم فأمه وقول ماب هو رواية على ابن زياد في المدونة أى على رواية غير ابن وضاح لها وسقط ذلك (٢٧١) من روايته كابن يونس ولذلك نسب ابن يونس رواية على المذكورة لغیر المدونة

انظر نصه في الاصل (ولمعة الخ) قلت قال في الطراز وهل تحصل المادة بمره وبه قال الشافعي وهو ظاهر قول ابن القاسم في الواضحة كافي قوله تعالى كبداً كم تعودون فيكون الثاني عوداً الى الاول وقال أبو حنيفة لا تحصل الا بمرتين لانها مشتقة من العود ونقوله في الذخيرة وقبلة قال ح ويؤيد اثبات العادة بمره ما ذكره في المدونة وغيرها أن من جاءها الحيض في عمرها مرة ثم انقطع عنها سنين كثيرة لمرض أو غيره ثم طلقت ان عدتها بالاقراء ما لم تبلغ سن من لا تحيض فان جاءها الحيض والارتبعت سنة والله أعلم اه والاستظهار الاحتياط كافي المصباح وقال الشيخ ميارة هو استفعال من الظهور وهو البرهان فكان أيام الاستظهار برهان على تمام الحيض اه وقول ز والمراد بأكثر عاداتها أياماً الخ أى ولو اختلفت عاداتها في الفصول كان تحيض في الصيف عشرة أيام وفي

يكن في عين نازلاً تماماً يشهد لعج فكلام الابهرى وابن القصار وأما ما يشهد لمب فكلام مالك في رواية ابن وهب واختصار الباسجى في ابن يونس في الكلام على المعتادة مانصه وقال عنه ابن وهب ورأيت أن احتياط لها فتستظهر وتصلى وليست عليها أحب الى من أن تترك الصلاة وهي عليها اه منه بلنظرة وفي المشتق أثناء الكلام على المبتدأة مانصه وقد كان الاصح اذ لم يتبين أمرها أن تؤمر بالصلاة فان كانت ممن تصح منها وتجب عليها فقد أتمها وأخذت بالاحوط في أمرها وان كانت ممن لا تصح منها ولا تجب عليها فقد فعلتها استظهاراً فأمّا أن تمنع منها في وقتها الذي يختص بها وتمنع من أدائها فيه وتؤمر بها في غير وقتها فان ذلك لا يصح لغير الحائض اه منه بلنظرة وهذا شاهد لمب وقال ابن يونس بعد رواية ابن وهب السابقة متصلاً بما قدمناه عنه مانصه قال الابهرى فهذه علمه مالك في الاحتياط للصلاة فاما القياس فهو أن تترك الصلاة الى خمسة عشر يوماً للثبوت حكم الحيض فلا تنقل عنه الا يقين وليس الاحتياط في صلاة الحائض مع جواز أن تكون غير حائض أولى من ترك صلاتها مع جواز أن تكون حائضاً لان صلاة الحائض ممنوعة بالشرع واذا تساوى هذان الامران رجعنا الى أصل الحيض وحصوله فعملناه فهذا هو أصل قول مالك المجهول عليه اه منه بلنظرة وفي ابن يونس أيضاً بعد أن ذكر الخلاف فيمن ترى الدم يوماً ما والظهور يوماً ما ذكر قول ابن الماجشون وابن مسleme أنها تعمل على ذلك أبداً عن ابن القصار مانصه وهو عندي أولى لان فيه احتياطاً لحفظ هذا الاصل فلن قيل الاحتياط للصلاة رواية ابن القاسم قيل ليس الاحتياط بان تصلى ما عليها بأولى من ترك صلاة لا تجب عليها وقد علمت على موجب الشريعة في الظاهر اه منه بلنظرة فهذا يشهد لعج وكان شيخنا ج رضى الله عنه يقول الظاهر أنه حيض بالنسبة للعبادة بمنزلة الحدث اذا خرج لاسهال ونحوه وهو ظاهر والله أعلم (نصف شهر) قول ز وهذا المقابل هو رواية على بن زياد في المدونة الخ كونه رواية على بن زياد في المدونة هو الذي في أبي الحسن كما قال ولا يكتفى بخلاف ما لابن يونس ونصه وروى على بن زياد في غير المدونة أنها تعتد قدر لداتها يعني أترابها في النساء قال ابن المواز ولا تستظهر على أيام لداتها

الشيء ثمانية فتمادى بها في الشتاء فتبني على العشرة على مذهب المدونة خلافاً لابن حبيب وأما ان عبادى بها في فصل واحد إلا كثر فلا خلاف أنها تبني على الأكثر * (فرع) * المعتادة ان زاد دمها على العادة والاستظهار وحكمها بالطهر فان زاد دمها على خمسة عشر يوماً فالزائد على عاداتها السجاسة والافعالها انتقلت اليها نقله القلشاني في شرح الرسالة عن اللخمي فادلاً وقضت ما صامت اه وعليه فان انقطع داخل الخمسة عشر وحاضت بعد ذلك بنت على هذه العادة التي انتقلت اليها وقوله وقضت ما صامت أى ما صامت به بعد العادة والاستظهار وقبل انقطاع الدم وظاهر المشهور أنها بعد العادة والاستظهار طاهر مطلقاً ولا فرق بين انقطاعه داخل الخمسة عشر أو بعدها والله أعلم (بعد ثلاثة أشهر) أى بعد الدخول في ثلاثة أشهر لا بعد انقضاءها بدليل

وقال ابن عبد الحكم وأصبع وابن كثة تستظهر على أيام لداتها قال ابن القصار ما لم ترد
على خمسة عشر يوما اه منه بلفظه ثم وجدت في التنبيهات ما يرفع الاشكال ونفسها
وقوله في المرأة أول ما ترى الدم تقعد فيما بينهن وبين خمسة عشر يوما ثم قال من رواية على
ابن زياد عن مالك ثم هي مستحاضة الى آخر المسئلة كذا رواية ابن وضاح وليس عنده
الرواية الاخرى وزاد في رواية ابن قاسم وابن باز وأحمد بن داود وقد روى على بن زياد
عن مالك أنها تقعد بقدر أيام لداتها ثم هي مستحاضة الى آخر المسئلة قال ابن أبي زئنين
عن ابن وضاح أمر يحنون بطرح رواية على هذه ولداتها بكسر اللام وبالبدال المهملة
الخفيفة أقرانها وأترابها وسقط في كثير من الروايات قوله ورواه على بن زياد عن مالك
في القول الاول الذي ثبت عن ابن وضاح اه منها بلفظها فعلم منه أن ابن يونس
لم يثبت في روايته لمدونة هذه الرواية والله أعلم * (تبيه) * في ح مانصه قال
في فرض العين لا ين جماعة التونسي وتلفق الايام فان حاضت مثلاً في ظهر يوم السبت
فتغتسل في ظهر يوم الاحد السادس عشر منه وانظر ما ذكره من التلفيق مع
ما ذكره في ضيغ فيمن ينقطع طهرها فتطهر يوماً ونحيض يوماً قال قولنا حاضت يوماً
لا يريد به استيعاب جميع اليوم بالحيض فقه - فنقل في النوادر عن ابن القاسم في التي
لا ترى الدم الا في كل يوم مرة فان رأتها في صلاة الظهر فتركت الصلاة ثم رأت الظهر
قبل العصر فلتحسبه يوم دم وتطهر وتصلّي الظهر والعصر اه فتأمل وما قاله في
ضيغ أظهر اه كلام ح قلت لم يظهر لي وجه المعارضة بين كلام ابن جماعة وكلام
ضيغ لان كلا تكلم على ما لم يتكلم عليه الاخر فان جماعة تكلم هل تعتبر الايام صحاحا
أو تلفق وجرم بالتلفيق فتغتسل في مثاله عند الظهر وتصلّي الظهر والعصر مع دوام الدم
بها ولو لم تلفق واعتبرت خمسة عشر يوماً صحاحاً لم تغتسل مع دوام الدم الا بعد تحقق
الغروب وتسقط عنها الظهر والعصر ولم يتعرض لكون الدم مسترسلاً عليها في جميع كل
جزء من أجزاء كل يوم من تلك الايام أو كونه باق مرة فقط في كل يوم وحكمه معلوم وفي
ضيغ تكلم على هذا الذي سكت عنه ابن جماعة ولم يتعرض لكون الايام تعتبر صحاحا
أو تلفق فاي معارضة بينهما حتى يقال ما قاله في ضيغ أظهر فتأمل بانصاف والله أعلم
(النصف ونحوه) قول ز خمسة أيام كذا فسر ابن فرحون ونقله ابن الجلاب عن ابن
القاسم عن مالك ونصه وقد قال ابن القاسم عن مالك في الحامل تحيض ليس أول الحمل
كآخره فاذا رأت الحامل الدم بعد شهرين أو ثلاثة من حملها أو في آخر حملها تركت
الصلاة بين خمسة عشر يوماً الى عشرين يوماً وان رأت بعد ستة أشهر من حملها أو في آخر
حملها تركت الصلاة ما بين عشرين يوماً الى ثلاثين يوماً اه منه بلفظه (عشرين يوماً
ونحوها) قول ز خمسة أيام زائدة عليها كذا فسر ابن فرحون وهو خلاف قول مالك
المتقدم وخلاف ما رواه ابن حبيب عن ابن القاسم وما قاله ابن فرحون مروى عن ابن
القاسم أيضاً كما في أبي الحسن وضيغ وابن يونس ونصه قال سليمان بن سالم عن ابن
القاسم انه يجلس في أول الحمل خمسة عشر يوماً وفي آخره خمسة وعشرين يوماً ولا أحب

قوله وهل ما قبل الثلاثة والالقال
وهل الثلاثة فما قبلها انظر ح
(النصف ونحوه) قول ز خمسة
أيام كذا فسر ابن فرحون ونقله
ابن الجلاب عن ابن القاسم عن
مالك (ونحوها) قول ز خمسة أيام
زائدة عليها كذا فسر ابن فرحون
وهو رواية عن ابن القاسم وقال
ابن عرفة وبعد ستة أشهر ثلاثون
يوماً اه وهذا قول مالك ورواه ابن
حبيب عن ابن القاسم فيكون أرجح
والله أعلم

أن أبلغها الثلاثين وقال عنه ابن حبيب تجلس في آخره ثلاثين اه منه بلفظه وقد
ذكر في ضيق أن لابن القاسم هنا أربعة أقوال والذي يظهر رجحانه ما رواه عنه ابن
حبيب لموافقة لقول مالك الذي رواه عنه غير واحد ففي ابن عرفة مانصه وروى الجلاب
وأصبح وابن شعبان بعد شهرين أو ثلاثة عشر وبعده ستة أشهر ثلاثون اه منه
بلفظه والله أعلم (وتغتسل كلما انقطع عنها) قول مب بل صرح الجزولي والشيخ
يوسف بن عمر الخ ظاهر كلامه أنهم صرحوا بالحرم في موضوع كلام ز وهي من
تلبست بالحيض بالفعل فانقطع عنها قبل تمام المدة التي يحكم لها بالدم الذي تراه فيها بأنها
حائض وليس كذلك إنما قالوا ذلك فيمن لم تلبس بالحيض بالفعل ولكن رجحت أن يأتيها
فإن أراد أن يقيس مسئلة ز على مسئلتهم ففي القياس وقفة لوضوح الفارق لأنها في
مسئلة ز في حكم من الدم عليها مستتر بل دليل أنها اذا طلقت اذ ذلك يؤمر الزوج
برجعته وأوجب عليها أن تمتنع على الرأج ولأن الاستصحاب أصل من الأصول وقد تحقق
الحيض في مسئلة ز والظاهر في مسئلة الجزولي ومن وافقه والاصل بقاء ما كان
على ما كان مع أن الغالب في حق النساء استمرار الحيض الى تمام مدته المعتادة فتأمله وأما
ما بناه ز على ما ذكره من التردد في صحة صلاتها ان هي اغتسلت وصلت فهو واضح
السقوط كما قاله والله أعلم (والميز بعد طهرتم حيض) قول ز وأما انقطع الخ قال شيخنا
ج هو معطوف على محذوف أي ولم يقطع أو انقطع اذ قدر الطهر لا فرق بين أن يكون لم
يقطع فيه دم الاستحاضة أو انقطع في بعضه كما في ابن عرفة وحاصل ما لهم هنا أنه اذا
انقطع دم الاستحاضة خمسة عشر يوما من غير تليق فلا تحتاج الى تميز والافلا بد من
التمييز انظر ح (ولا تستظهر على الاصح) قول ز وكلامه معقيد بما اذا دام لاصفة حيض
الخ هو خلاف ظاهر المصنف وعلى ظاهره ح فقال عقبه مانصه هذا قول مالك
وأصبح ومقابل لابن الماجشون هكذا ذكره في ضيق اه وكلامه في ضيق صريح
في أن هذا القول الذي ذهب عليه هنا محله اذا دام الدم ممزجا لانه جعل موضوع الخلاف
دوامه ممزجا قال عند قول ابن الحاجب ومتى ميزت المستحاضة بعد طهرت نام حكم بآداء
حيض في العبادة اتفاقا وفي العدة على المشهور والنسائي عن معرفته برأيه ولونه فان
تمادى فكما تقدم وفي الاستظهار عند فائده قولان اه مانصه ما ذكره ظاهر وقوله فان
تمادى أي هذا الدم المميز فهل تقتصر على عادتها أو تستظهر أو ترفع الى خمسة عشر يوما
ثلاثة أقوال كما تقدم ثم اختلف القائلون بالاستظهار في الحائض فان الماجشون طرد
أصله في ذلك وروى عن مالك لا تستظهر وهو قول ابن القاسم في المجموعة ورواه عن مالك
في العتبية وبه قال أصبح لأن المستحاضة قد تقر لها حكم الاستحاضة والاصل أن دمها
اذا زاد على حيضها استحاضة وجعل الخمي الخلاف اذا شك عليها الدم أم لا وثبتت أنها
حيض على ذلك وحكم بانقال عادت ما لم تجاوز أقصى الحيض وكذلك اذا تحققت
أنها مستحاضة عملت عليه اه منه بلفظه وسلم ضر في حاشيته كما سلمه ح قلت وهو
وهم منه رحمه الله فان ما عزم مالك ومن ذكره ليس فيما اذا دام ممزجا كما زعمه ويتضح

(وتغتسل الخ) قول مب بل
صرح الجزولي الخ فيه أنهم إنما
قالوا ذلك فيمن لم تلبس بالحيض
بالفعل ولكن رجحت أن يأتيها
في موضوع ز فان أراد مب
القياس فيه وقفة لوضوح الفارق
لأنها في مسئلة ز في حكم من
الدم عليها مستتر بل دليل أنها لو
طلقت اذ ذلك لا أمر الزوج برجعته
وأجبر عليها على الرأج ولأن
الاستصحاب أصل من الأصول وقد
تحقق الحيض في مسئلة ز والظاهر
في مسئلة الجزولي ومن وافقه
والاصل بقاء ما كان على ما كان
فتأمله وأما ما بناه ز على ما ذكره
من التردد في صحة صلاتها ان هي
اغتسلت وصلت فهو واضح السقوط
والله أعلم (والميز الخ) قول ز أو
انقطع الخ قال ج هو معطوف
على محذوف أي ولم يقطع أو انقطع
اذ قدر الطهر لا فرق بين أن يكون
لم يقطع فيه دم الاستحاضة أو
انقطع في بعضه كما في ابن عرفة
وحاصل ما لهم هنا أنه اذا انقطع
دم الاستحاضة خمسة عشر يوما
من غير تليق فلا تحتاج الى تميز
والافلا بد من التمييز انظر ح اه

لأن ذلك ينقل كلام الأئمة قال ابن يونس مانصه ومن العتبية قال ابن القاسم عن مالك في
 المستحاضة ترى دمًا لا تشك فيه أنه دم حيضة قال تدعى لها الصلاة فان عمادى بها ذلك
 الدم استظهرت فيه بثلاثة على أيامها وان عاودها دم الاستحاضة بعد حيضتها صلت بغير
 استظهار يريد بعد أن تغتسل وقاله ابن القاسم في المجموعة ورواه عني عن مالك قال ابن
 حبيب هذا قول ابن القاسم وقاله أصبغ وقال ابن الماجشون سواء عاودها دم الاستحاضة
 الخفيف أو دام بها الدم الغليظ دم الحيض انها تستظهر بثلاثة أيام ولم يرفى التي يقادى
 بها الدم بعد أيام حيضتها ولم تستحضر قبل ذلك استظهارا وقال تجلس خمسة عشر يوما
 وقال مطرف يجلسن كهن خمسة عشر يوما اه منه بلفظه وكلام العتبية الذي أشار
 اليه هو في المسئلة الأولى من رسم العربية من سماع عيسى من كتاب الطهارة الثاني ونصه
 وسئل ابن القاسم عن المستحاضة اذا جاءتها أيام الدم التي كانت تحيض فيهن فترأت دما
 كثيرا تشكره فقامت قدر الايام التي كانت تحيض ثم رجعت الى الدم الذي كانت تصلى
 به أو تكون رأت ذلك الدم يوما أو يومين ثم رجعت الى الدم الذي كانت تعرف هل ترى أن
 تستظهر بثلاثة أيام أم لا فقال ابن القاسم اذا رأت دما تشكره لا تشك أنه دم حيضة فانها
 تترك الصلاة فان طال بها الدم الذي تستنكر استظهرت بثلاثة أيام وان عاودها دم
 الاستحاضة بعد أيام حيضتها صلت بغير استظهار قال القاضي قيل انها تستظهر في الدمين
 جميعا وهو قول ابن الماجشون وأصبغ وقيل لا تستظهر في الدمين جميعا قاله في كتاب
 ابن المواز ووجه قوله في الرواية انها لا تستظهر ان عاودها دم الاستحاضة هو انما كانت
 تصلى قبل أن ترى الدم الذي استنكرته وكانت به في حكم الطاهر وجب اذا رجعت اليه أن
 تكون به أيضا في حكم الطاهر فلا تستظهر ووجه قول ابن الماجشون وأصبغ انها
 تستظهر وان عاودها دم الاستحاضة أن هذا دم اتصل بدم الحيض فوجب أن تستظهر منه
 كالمولم يتقدم له استحاضة وأما ما في كتاب ابن المواز انها لا تستظهر وان عمادى بها الدم الذي
 استنكرت فلا وجه له من النظر الا الاحتياط للصلاة مراعاة لقول من لا يرى الاستظهار
 أصلا ولقول مالك أيضا في كتاب ابن المواز المستحاضة عدتها سنة وان كانت تميز بين
 الدمين لان الاستحاضة رية فاذا كانت الرواية مبينة على هذا من الاحتياط فيجب اذا
 تركت الاستظهار فصلت وصامت أن تقضى الصيام وكذلك المعتدة على هذا القياس
 وقيل انها تنمادى في الدمين جميعا الى خمسة عشر يوما وهو قول مطرف اه منه بلفظه
 وتقدم قول ابن رشد في رسم الصلاة الثاني من سماع أشهب فمالك لا يرى على المستحاضة
 غسلا الا في أول أمرها بعد الاستظهار اه وقول الأكمال فلهذا رأى مالك الاستظهار
 اه انظر كلامهما برمته قبل عند قوله لا يستحاضة الخ وقال ابن عرفة مانصه وما ميزته
 المستحاضة بعد طهر تام حيض في العبادة ابن حث اتفاقا وفي العدة قولان لها ولسمخون
 مع محمد وأشهب وابن الماجشون وفيها لابن القاسم النساء يزعم أن دم الحيض يساين دم
 الاستحاضة برائحته ولونه وصحيح حديث النساء دم الحيض أسود يعرف فان رجاله رجال
 مسلم فان دام دمها فطريقان ابن رشد في استظهارها ما ثلثها ان دام بصفة ما يستنكر لا بصفة

(ولا تستظهر على الاصح) انظر من
 صححه وقول ز وكلامه مقيد بما
 اذا دام لا بصفة حيض الخ قال في
 الاصل بعد نقول فتحصل من مجموع
 كلام من قدمنا من الأئمة أن في
 المستحاضة ان عمادى بها الدم
 أربعة أقوال الأول انها لا تستظهر
 بحال ونسبه ابن رشد وابن عرفة
 لرواية ابن المواز ونسبه البابي لابن
 مسلمة الثاني انها تستظهر مطلقا
 بثلاثة ونسبه ابن رشد وابن عرفة
 لابن الماجشون وأصبغ الثالث
 أنه ان دام بصفة دم الحيض
 استظهرت بثلاثة والا كتفت
 بنا كثر عاداتها ونسبه ابن رشد وابن
 عرفة لقول ابن القاسم في سماع
 عيسى وابن يونس لقول مالك في
 رواية ابن القاسم عنه في العتبية
 وفي رواية عيسى بن زياد ولقول ابن
 القاسم في المجموعة والواضحة وقول
 أصبغ في الواضحة فهو الرابع
 انها تستظهر حتى يتقطع أو تبلغ
 نصف شهر ونسبه البابي وابن يونس
 وابن رشد لمطرف وحده وظاهره
 مطلقا دام عجزا أولا وطريقة اللحمي
 أنه ان دام بصفة الحيض فالاستظهار
 اتفاقا وبصفة الاستحاضة فلا
 استظهار اتفاقا وان أشكل
 فاختلاف

دم استحاضة لاصبغ مع ابن الماجشون ورواية محمد وسماع عيسى ابن القاسم اللخمي
 ان دام بلون دم استحاضتها فاستحاضة وبلون دم الحيض فحيض وما أشكل في استظهارها
 ثالثا ترفع خمسة عشر واختار أن أشكل أمرها يشبه دم حيضها دم استحاضتها فاستحاضة
 وان أشكل بأن مادام فوق دم استحاضتها وودون دم حيضها فحيض اه منه بلفظه
 وترك ابن عرفة من كلام ابن رشد ذكر القول الرابع وأغفل طريقة ابن يونس وعي
 كطريقة ابن رشد الآن ابن يونس لم يذكر القول بانها لا تستظهر مطلقا وتكث قدر عاداتها
 فقط عزاه ابن رشد لكاتب ابن الموزان وقد ذكره الباجي ولم يعزه الا لابن مسلمة ونصه وأما
 المعتادة فان تبادى بها الدم أكثر من أيام عاداتها فعن مالك في ذلك روايتان احدهما أنها
 تقيم أيام عاداتها ثم تستظهر بثلاثة أيام والرواية الثانية تقيم أكثر مدة الحيض خمسة عشر
 يوما ثم تكون مستحاضة على معنى الاحتياط ثم قال وقال ابن الماجشون ومحمد بن مسلمة
 ومطرف تجلس خمسة عشر يوما فان انقطع دمها فذلك أكثر حيضها وان زاد فهي
 مستحاضة واختلفوا في الحيضة الثانية بعد هاقال عبد الملك تجلس أيام عاداتها ثم
 تستظهر وقال محمد بن مسلمة تجلس أيام عاداتها دون استظهار وقال مطرف تجلس خمسة
 عشر يوما أبدأ ثم تكون مستحاضة اه منه بلفظه فتحصل من مجموع كلام من قدمنا
 من الأئمة أن في المستحاضة ان تبادى بها الدم أربعة أقوال الاول أنها لا تستظهر بحال
 ونسبه ابن رشد وتبعه ابن عرفة لرواية ابن الموزان ونسبه الباجي لابن مسلمة الثاني أنها
 تستظهر مطلقا بثلاثة ونسبه ابن رشد وتبعه ابن عرفة لابن الماجشون وأصبغ والباجي
 وابن يونس لابن الماجشون فقط الثالث أنه ان دام بصفة دم الحيض استظهرت بثلاثة
 والا اكتفت بأكثر عاداتها ونسبه ابن رشد وتبعه ابن عرفة لقول ابن القاسم في سماع عيسى
 وابن يونس اقول مالك في رواية ابن القاسم عنه في العتبية وفي رواية علي وهو ابن زياد
 اقول ابن القاسم في المجموعة والواضحة وقول أصبغ في الواضحة وعزم ابن رشد في سماع
 أشهب وعياض في الاكمال بان مذهب مالك أنها تستظهر وأطلقا والظاهر أنهم ما أرادوا
 اذا دام عيضا فيوافق هذا القول ويحتمل بقاؤه على اطلاقه فيوافق الثاني لكن يعبده أنه لم
 يوجد له في كلام من قدمنا غيرهما الرابع أنها تستظهر حتى ينقطع أو تبلغ خمسة
 عشر يوما ونسبه الباجي وابن يونس وابن رشد لمطرف وحده وظاهره مطلقا دام عيضا أم لا
 وطريقة اللخمي أنه ان دام بصفة الحيض فالاستظهار اتفاقا أو بصفة الاستحاضة فلا
 استظهار اتفاقا وان أشكل فالخلاف واذا علمت هذا تبين للماني كلام ضيق ومن
 تبعه وظهر لك أن الرابع هو القول الثالث خلاف ما ذهب عليه المصنف والله أعلم
 * (تنبيهات * الأول) * وقع لابن ناجي في شرح المدونة نحو ماني ضيق والظاهر أنه تابع
 له في ذلك على عادته ونصه واختلف في الاستظهار فقيل به قاله ابن الماجشون وقيل بغيره
 قاله ابن القاسم ورواه علي عن مالك اه منه بلفظه وتبع في الشامل ماني ضيق فقال
 مانصه والمميز بكرائحته ولون بعد طهر تام من دم الاستحاضة حيض في العبادات اتفاقا وفي
 العدة على المشهور فان تبادى فكما سبق ولا تستظهر على الاصح اه منه بلفظه ويرد

عليه ما ورد عليه والله أعلم * (الثاني) * قول ضيغ فان المباحثون طردوا أصله في ذلك
الخ صريح في أن ابن المباحثون يقول بأن المعتادة غير المستحاضة تستظهر وهو
خلاف ما نسب له الباجي وابن يونس حسبما تقدم عنهم ما من أنهم تجلس خمسة عشر يوما
* (الثالث) * ما نسب له ابن رشد وتبعه ابن عرفة لا يصح مخالف ما نسب له ابن يونس
نقله عن ابن حبيب ولا خفا في مصاحبة ابن حبيب لا يصح وكثرة روايته عنه وملازمته له
فالميل إلى نقله أظهر ويحتمل أن له قولين والله أعلم * (الرابع) * جعل ابن يونس ما نقله
عن العتبية من رواية ابن القاسم عن مالك وجعله ابن رشد وتبعه ابن عرفة من رواية
عيسى عن ابن القاسم نفسه وما قاله هو ظاهر كلام السماع الذي قدمناه والله أعلم
* (الخامس) * اعترض في كلام المصنف واعتراضه صوابه لما قدمناه ولكن
قال ما معناه ان ابن رشد لم يوجه هذا القول الذي اقتصر عليه المصنف أصلا وقد
علمت أنه وجهه بالاحتياط فراجع * (السادس) * قول المصنف على الاصح انظر من
صححه فانه لم يذكره في ضيغ ولم أر أحدا ممن وقفنا عليه من شراحه وحواشيه ذكر من
صححه الا تو فانه نقل بعض كلام ضيغ السابق وقال عقبه فاعله أشار بالتصحيح
إلى هذا التوجيه والافهم أوقف عليه اه وقد سلم كلام ضيغ وفيه ما قد علمت والله
تعالى الموفق * (فرع) * قال في سماع أبي زيد من كتاب الطهارة الثاني ما نصه وقال في التي
تستحاض فتترك الصلاة أيام حيضتها والاستظهار وتترك الصلاة بعد الاستظهار أياما
جاهلة قال قال مالك لا تعيد الصلاة الايام التي تركت الصلاة فيها جاهلة قال ابن القاسم
ولو أعادت لكان أحب إلى ولكن قد قال مالك لا تعيد قال القاضي ظاهر هذه الرواية
أنه لا قضاء عليها الصلاة الايام التي تركت الصلاة فيها بعد أيام استظهارها جاهلة متأولة وان
زاد على خمسة عشر يوما ومثله في مختصر مالك في المختصر لابن شعبان قال ولو طال
بالمستحاضة والنفساء الدم فلم تصل النفساء ثلاثة أشهر ولا للمستحاضة شهرا لم يقضيا
ما مضى اذا بقى الثاني ترك الصلاة دوام ما به ما من الدم ولتصلي ما من حين تستقيت بالغسل
للنفساء والوضوء للمستحاضة وقد قيل في المستحاضة ان كانت تركت بعد أيام أقرتها
يسيرا عادته وان كان كثيرا فليس عليها قضاءه بالواجب ووجه هذا القول أن الخائض
لما كانت مأمورة بترك الصلاة في الحيض فتركت الصلاة بعد أيام استظهارها ظنا منها أن
ما به من الدم من الحيض الذي أمرت بترك الصلاة فيه سقط عنها القضاء بسقوط الأثم
في الترك بالتأويل كما تسقط الكفارة عن أفطر في رمضان من غير عذر متأولا اذا لا يجب
قضاء الصلاة الا عن نسيها أو نام عنها أو تركها مفترطا فيها وهذه ليست مفترطة ولا نائمة
ولاناسية وقد سألت شيخنا الفقيه أباجعفر بن رزق عن معنى رواية أبي زيد هذه فقال
معنى قول مالك فيما لا تعيد الصلاة الايام التي تركت الصلاة فيها جاهلة أنه أراد ما بينها
وبين الخمسة عشر يوما وهذا أحد قوليه وأما ما تركت الصلاة فيه من الايام بعد الخمسة
عشر يوما فلا بد لها فيه من القضاء اذا اختلف في أنه يجب عليها أن تغسل وتصلى بعد
الخمس عشر يوما فلا تعذر في ذلك بجهل لان المتعمد والجاهل في حكم الصلاة سواء

(أوقصة) قول مب ولا سيما وهي من أنواع الحيض الحيض وهم وجوب الغسل منها وقد جزم غ بأنه لا يجب منها غسل مستدلاً بكلام ابن يونس وكذا جس قائلًا والظاهر أنها ناقصة للوضوء لأنها خارج معتاد ولا يبعد أن يجري فيها ما جرى في الهادي من الخلاف لأنها تخرج من وجه السلس والله أعلم اه وقال نو اذا حصل الجفوف فاعتسلت ثم خرجت منها القصة فينبغي أن لا يشك في أنه لا غسل عليها لان الغسل للحيض وهو دم كصفرة أو كدرة والقصة ليست بشئ من ذلك وهل يجب عليها الوضوء توقف في ذلك شيخنا أبو عبد الله مس فيما بلغني عنه قال ولا يبعد (٢٧٧) تخريجها على الخلاف في الهادي والله أعلم اه

وانظر نص ابن يونس ونص المتقي في الاصل فانهم ما يدلان على ما جزم به غ ومن وافقه ويشهد لذلك أيضا قول المدونة اذا كانت ممن ترى القصة البيضاء اغتسلت حين تراها اه وكذا قول ح عن الطراز بخلاف ما اذا رأت في الخرقه القصة فان الطاهر مستند الى خروجها اه فالابن حبيب يجب تأويله والا كان ضعيفا وقياس القصة على الهادي في عدم نقض الوضوء أحرى لأنها تكرراً أكثر منه بكثير والله أعلم قلت وقول خش ثم تربة هو دفع الماء الفوقية وكسر الراء وتشديد التهمة قال في التبيهات وهي شبه الغسالة أي غسالة اللحم وقال الهروى هي الحيض اليسير أقل من الصفرة وفي كتاب العين هي ما رأت المرأة من صفرة أو بياض عند الحيض وقيل هي الماء المتغير دون الصفرة (فرع) * قال في أواخر كتاب الحيض من الطراز ويستحب للجائض والنفساء والمستحاضة أن يطيبن فروجهن اذا طهرن وذكره في المدخل وبين كيفيته

وكذلك قال ابن حبيب في الواضحة اه محل الحاجة منه بلفظه (أوقصة) قول مب ولا سيما وهي من أنواع الحيض الحيض وهم أنه يجب الغسل منها وليس كذلك وقد جزم غ بأنه لا يجب منها غسل مستدلاً بكلام ابن يونس وكذلك جس وزاد مانصه والظاهر أنها ناقصة للوضوء لأنها خارج معتاد ولا يبعد أن يجري فيها ما جرى في الهادي من الخلاف لأنها تخرج من وجه السلس والله أعلم اه منه بلفظه وقال نو مانصه تنبيه اذا حصل الجفوف لمعتادته أو غيرها فاعتسلت ثم خرجت منها القصة فينبغي أن لا يشك أنه لا غسل عليها لان الغسل للحيض والحيض دم أو صفرة أو كدرة والقصة ليست بشئ من ذلك وهل يجب عليها الوضوء توقف في ذلك شيخنا أبو عبد الله المستاوى فيما بلغني عنه قال ولا يبعد تخريجها على الخلاف في الهادي والله أعلم اه منه قلت واستدلال غ على سقوط الغسل بكلام ابن يونس واضح وقد زاد ابن يونس الاستدلال بالحديث ونصه قال بعض شيوخته في التي ترى القصة لا تنتظر زوالها ولكن تغتسل اذا رأتها لانها علامة الطهر وقد روى مالك في الموطأ أن النساء كن يبعثن الى عائشة بالدرجة فيها الكرسف فيه الصفرة فيسألهن عن الصلاة فتقول لا نتجملن حتى ترين القصة البيضاء ترى بذلك الطهر من الحيضة اه منه بلفظه وقال في المتقي في شرح هذا الحديث مانصه وقوله اياه الصفرة من دم الحيضة فان النساء كن يسألن عائشة اذا رأتها عن الصلاة فكانت عائشة تحكم بأنها حيضة فتقول لهن لا نتجملن حتى ترين القصة البيضاء وترى أنهن ممنوعات من الصلاة اذا رأين الصفرة في زمن الحيض لانها حيض ثم قال بعد كلام مانصه وقوله لا نتجملن حتى ترين القصة البيضاء ترى لا نتجملن بالصلاة حتى ترين القصة البيضاء وهي علامة الطهر اه محل الحاجة منه بلفظه وهذا نص في أن حكم القصة مخالف لحكم الصفرة وذلك يدل على أنه لا يجب منها الغسل ويشهد لذلك أيضا قول المدونة اذا كانت ممن ترى القصة البيضاء اغتسلت حتى تراها اه فتأمل اه وكذا قول الطراز بخلاف ما اذا رأت في الخرقه القصة فان الطاهر مستند الى خروجها اه انظره بتمامه في ح عند قوله وليس عليها تطهرها الخ فالابن حبيب لا يحمل على ظاهره بل يجب تأويله والا كان مقابلاً لضعيفا وقياس القصة على الهادي في نقض الوضوء أحرى لأنها تكرراً أكثر منه بكثير والله

فانظره (والصحيح) قلت قال الباجي عن مالك وعلمين أن يتطرن في أوقات الصلوات اه وقال ابن عرفة عن ابن رشد يجب في وقت كل صلاة وجوباً موسعاً ويتعين آخره بحيث تؤدتها اه وانما خص المصنف الصحيح بالذكر للرد على القائل بأن عليها أن تتطرق قبل الفجر وأما باقي الصلوات فتتفق عليه ابن رشد كان القياس أن يجب عليها أن تتطرق قبل الفجر بقدر ما يمكنها ان رأت الطهر أن تغتسل وتصلى المغرب والعشاء قبل طلوع الفجر اذا لا اختلاف أن الصلاة تتعين في آخر الوقت فسقط ذلك عنها من ناحية المشقة اه

(وطلاقاً) قول مب فنفاه ابن يونس سبق قلم لان ابن يونس اختار قول أبي بكر بن عبد الرحمن ومن وافقه وذلك مصرح به في كلام المصنف في طلاق السنة وفي كلام غيره وقد ذكره مب هناك على الصواب (ووطء فرج أو تحت ازار) قال في المدونة ولا يطؤها بين الفخذين ولا يقرب أسفلها اه ابن ناجي لا خلاف ان المتعة بما فوق الازار جائزة كما أنه لا خلاف أن الوطء في الفرج حرام واختلف فيما تحت الازار فاشهور أنه لا يجوز المتعة به وهو ظاهر الكتاب وخففه أصبغ وابن حبيب اه قال نو عقبه ونحوه في الجواهر فتأمل مع كلام ابن عاشر أي الذي في مب الآن يكون مراد ابن ناجي بالمتعة الوطء لأنه لم يذكره معها ومرا المدونة ولا يقرب أسفلها أي بالوطء اه وتأويل كلام ابن ناجي بما ذكره متعين بدليل نسبته المتأبل لابن حبيب واصبغ لان الذي أجازاه هو الوطء كما في ابن يونس وابن عرفة وغيرهما وعلى ذلك فهم ابن عرفة كلام المدونة ونصه ويمنع الحيض الصلاة الى أن قال والوطء في الفرج وفيها منعه دونه تحت الازار وخففه ابن حبيب واصبغ اه وقول ز ولو على حائل يشهد لردده قول القسطلاني وعمد أبي داود بإسناد قوي حديث انه عليه الصلاة والسلام كان اذا أراد من الحائض ألقى على فرجها ثوباً اه * (تمة) ابن يونس وما روى في وطئها من صدقة دينار ونصف دينار وان ابن عباس قال دينار في اول الدم وأما في الصفرة فيستصدق بنصف دينار قال ابن حبيب فليس فيه حد ولكن يرجو بالصدقة تكفير الذنب قال مالك في المجموعة ليس في ذلك كفارة الا التوبة والتقرب الى الله سبحانه وكذلك وطئها بعد الطهر وقبل الغسل والنفساء كالحائض اه قلت في حديث الطبراني وصححه الحاكم عن ابن عباس مر فوعا من أتى امرأته في حيضها فليست صدق دينار ومن أتاها وقد أدبر الدم عنها فنصف دينار قال المناوي من أتى امرأته الخ أي عمداً وجهلاً فليست صدق ندبا وقيل وجوبا اه وأخرج الامام أحمد وغيره كما في الجامع الصغير عن أبي هريرة مر فوعا من أتى كاهناً فصدقه بما يقول (٣٧٨) أو أتى حائضاً أو أتى امرأته في دبرها فقه تدبري مما أنزل على محمد صلى

الله عليه وسلم أي ان استحل ذلك أو أراد الزجر والتنفير وليس المراد حقيقة الكفر والالما أمر في وطء الحائض بالكفارة قاله المناوي وفي القسطلاني ان الجامع في الحيض حرام باجماع فمن اعتقد حله كفر

اه وأخرج الطبراني في الاوسط بإسناد حسن عن أبي هريرة مر فوعا من وطئ امرأته وهي حائض فقتل بينهما ما ولد فأصابه جذام فلا يلومن الانفسه اه وقوله فأصابه أي الولد أو الواطئ وقوله فلا يلومن الانفسه أي لتسببه فيما يورثه فلا يلوم الشارع لانه قد حذر منه قاله المناوي وقال في كشف الاسرار قيل ان رجلاً وامراًة اختلفا في ولد لهما ما أسود فقالت المرأة هو ابنك وأنكر الرجل فقال سليمان هل جامعتهما في حال الحيض قال نعم قال هولاك وانما أسود الله وجهه عقوبة لكما قيل وهو المراد بقوله تعالى ففهمناهما سلعين اه وقال القسطلاني في شرح البخاري روى الطرطوشي في كتاب تحريم الفواحش في باب من أي شيء يكون الخنث بسنده الى ابن عباس قال الموشون أولاد الجن قيل له كيف ذلك قال ان الله عز وجل ورسوله صلى الله عليه وسلم نهيان يأتي الرجل امرأته وهي حائض فاذا أتاها سبقه اليها الشيطان فحملت فبانت بالخنث اه وقول خش ولولم تنوه لانه الحلية الوطء الخ اعلم انه استشكل جبر الكياسة على الغسل بأنه لا يصح الابنية وهي لا تصح منها وأجاب القرافي بأن الغسل من الحيض فيه الله خطاباً بوضع من جهة أنه شرط في اباحة الوطء وخطاب تكليف من جهة أنه عبادة وعدم النية تقدر في الثاني دون الاول وهو ظاهر وقال ابن رشد انما اشترط النية في صحة الغسل للصلاة لا للوطء لان الزوج متعبد بذلك فيها وما كان كذلك مما يفعله المتعبد في غيره لم يفتر الى نية كغسل الميت اه

وقوله لقوله عليه الصلاة والسلام الحائض تشد ازارها الخ هذا الحديث رواه الامام في الموطا والبخاري في صحيحه (ولو بعد نقاء) ربه قول ابن بكير بجواز ابن يونس وهو أقيس والاول أي المشهوراً حوط واحب الينا كذا في ق والذي في ابن عرفة وتكميل غ أن ابن بكير يقول بالكراهة وان الجواز له بسوطة عن ابن نافع مع عياض عن تأويل بعض البغداديين قول مالك عليه

(وتيمم) رديه قول ابن شعبان بجوازه بعده **قلت** واختار ابن عبد السلام قول ابن شعبان كما في ح وفيه أيضا عن النخعي ان كانا في سفر ولم يجد ماء وطال السفر جازله أن يصيمها واستحب لها ان تتيمم (٢٧٩) قبل ذلك وتنوي به الطهر من الحيض اه

وهو ظاهر والله أعلم (ولو جنباً) **قلت** قول زبد بن لوط هرت منه منعت من القراءة الخ أي سواء كانت جنباً أم لا فدل ذلك على أن الحيض جنباً أي كالجنب في ثلثي حال وإن اختلف حال حصول الحيض وهو دليل اقناعي لا بأس به واعتراض مب عليه تحامل فتأمل والله أعلم (للقراءة) **قلت** ومثلها ذكر الله كالتسبيح والاستغفار وإن كثروا وكذا السجدة والوقوف بعرفة كما في ح عن النخعي (والنفاس الخ) **قلت** قال ح عن الذخيرة وفي اللغة ولادة المرأة لانفس الدم ذكره صاحب العين والصحاح والمرأة نفساء بضم ففتح والجمع نفاس بكسر ففتح وليس في الكلام ما هو فعلاء ويجمع على فعال غير نفساء وعشراء ويجمعان على نفسات وعشراوات بضم أولهما وفتح ثانيهما ويقال نفست المرأة بفتح النون وضمهما وكلاهما مع كسر الفاء ولا يقال في الحيض الانفست اه أي بفتح النون وكسر الفاء وزاد في المصباح أن بعض العرب يقول نفست من باب تعب فهي نافس مثل حائض والولد منقوس ثم قال وهو من النفس وهو الدم ومنه قوله م لانفسه سائلة أي لادمه يجري (خرج للولادة) قول مب وكلام ح يفيد أن أرج القولين

المتعة بما فوق الأزار جازة كما أنه لا خلاف أن الوطء في الفرج حرام واختلف فيما تحت الأزار فالمشهور أنه لا تجوز المتعة به وهو ظاهر الكتاب وخففه اصمغ وابن حبيب اه منه بلفظه ونقله نو وزاد عقبه مانصه ونحوه في الجواهر فتأمل مع قول ابن عاشر ظاهر كلامهم أن الذي يحرم تحت الأزار إنما هو الوطء لا غير وقول من قال صدق فيما قال اللهم الآن يقال مراد ابن ناجي بالمتعة الوطء لأنه لم يذكر معهما مراد المدونة ولا يقرب أسفلها يعني بالوطء نعم ما قاله ابن عاشر وهو ظاهر الجلاب والتلقين والمقدمات وأبي الحسن اه محل الحاجة منه **قلت** تأويل كلام ابن ناجي بما ذكره متعين ونسبة المقابل لاصمغ وابن حبيب تدل على ذلك لأن الذي أجازاه هو الوطء كما في ابن يونس وابن عرفة وغيرهما وعلى ذلك فهم ابن عرفة كلام المدونة ونصه ويمنع الحيض الصلاة إلى أن قال والوطء في الفرج وفيها منعه دونته تحت الأزار وخففه ابن حبيب واصمغ اه منه بلفظه ونص ابن يونس قال مالك ولا يوطأ بين الفخذين قال محمد بن يونس للذريعة أن يقع في الفرج وقد قال عليه الصلاة والسلام فمن رتغ حول الحى يوشك أن يقع فيه قال ابن حبيب إنما ذلك للذريعة وليس بضيق إذا اجتنب الفرج وقاله اصمغ اه منه بلفظه (تنبيه) يشهد بصدق قول ز ولوعلى حائل ما قاله العلامة القسطلاني ونصه وعنده أبي داود بإسناد قوى حديث أنه عليه الصلاة والسلام كان إذا أراد من الحائض ألقى على فرجها ثوباً اه منه بلفظه (تنبيه) قال ابن يونس عقب ما قدمناه عنه مانصه وما روى في وطنهم من صدقة دينار ونصف دينار وان ابن عباس قال دينار في أول الدم وأما في الصدرة في صدق بنصف دينار قال ابن حبيب فليس فيه حد ولكن يرجو بالصدقة تكفير الذنب قال مالك في المجموعة ليس في ذلك كفارة إلا التوبة والتقرب إلى الله سبحانه وكذلك ووطأها بعد الطهر وقبل الغسل والنفساء كالحائض اه منه بلفظه (ولو بعد نقاء) رديه قول ابن بكير بجوازه وقال فيه ابن يونس هو قيس (وتيمم) رديه قول ابن شعبان بجوازه بعده (تنبيه) ما ذكرناه عن ابن بكير هو الذي في ق عن ابن يونس لكنه خلاف ما لابن عرفة من أن ابن بكير يقول بالكراهة ونصه وفي منعه بعد طهرها قبل غسلها ثالثها يكره للمشهور والمبسوط عن ابن نافع مع عياض عن تأويل بعض البغداديين قول مالك عليه وابن بكير اه منه بلفظه ونقله غ في تكميله وأقره (خرج للولادة) قول مب وكلام ح يفيد أن أرج القولين أنه نفاس لأنه عزاه لا لا كثر الخ فيه نظر وما قاله ز هو الصواب الذي يشهد له كلام عياض لمن تأمله وأ نصف فانه قال في تنبيهاته مانصه ثم هذا الدم المعتبر المسمى دم النفاس لا خلاف أنه الدم الذي يهراق بعد الولادة وأما ما كان قبل خروج الولد فقليل أنه غير دم نفاس وحكمه حكم غيره من الدماء التي تراها الحامل واختلف فيما يهراق عند خروج الولد ومعه فقليل ليس بدم نفاس حتى يكون بعده وهو ظاهر قول عبد الوهاب والنفاس ما كان عقب الولادة وقليل هو دم نفاس ولا فرق بين ابتداء خروج الولد وانقضائه

انه نفاس الخ فيه نظر بل ما لز هو الصواب الذي يشهد له كلام التبيينات فانه ذكر ما خرج بعد الولادة وحكى الاتفاق على أنه نفاس وما خرج قبلها ولم يذكر فيه إلا أنه ليس بنفاس وأطلق ولم يفتصل بين أن يكون خرج لاجلها كالخارج عنه وجع الطاق أولاً

وما كان معها بان خرج بعد بروز بعض الولد وحكي فيه قولين أحدهما أنه نفاس وعزاه لظاهر قول كثير من أصحابنا والثاني ليس بنفاس وعزاه لظاهر قول عبد الوهاب وقد شرح ح أولا كلام المصنف بما قاله ز واستدل بكلام عياض فأنظره وقال ابن عرفة النفاس دم القاء محل فيدخل دم القاء الدم المجمع على المشهور عياض قيل ما خرج قبل الولد غير نفاس وما بعده نفاس وفيما معه قولاً لا أكثر والقاضي اه نقله ح وقوله ما خرج قبل الولد اي بعد نزول وجع الطلق هذا هو المتوهم وأما ما خرج قبل ذلك فهو حيض بلا ريب كما هو (٢٨٠) مصرح به في غير ما كتاب فلا وجه للتعرض له ولا للتعمير عنه بقيل لانه دم

وهو ظاهر قول كثير من أصحابنا من قوله الدم الذي عند الولادة ومع الولادة وكذلك اختلف فيه أصحاب الشافعي على قولين ولم يختلفوا في الوجهين الأولين على ما ذكرناه اه منها بالنظر ما ونقله أبو الحسن ونقله ح أيضا وقوله لم يختلفوا في الوجهين الأولين مراده ما ما خرج بعد الولادة وما خرج قبلها فليس في كلامه الا وجه ثلاثة أولها ما خرج بعد الولادة وحكي الاتفاق على أنه دم نفاس ثانيها ما خرج قبل الولادة ولم يذكر فيه الا أنه ليس بنفاس وأطلق ولم يفصل بين أن يكون لاجلها أولا ثالثها ما كان مع الولادة وحكي فيه الخلاف المذكور ولا يقبل كلامه غير هذا وقد شرح ح أولا كلام المصنف بما قاله ز واستدل بكلام عياض اذ قال ما نصه وشمل قوله للولادة ما خرج بعد الولادة وما خرج معها أو عندها لاجلها وخرج به ما خرج قبل الولادة قال في التنبهات فذكر ما قدمناه عنها وقال عقبه ما نصه وعلم من كلامه أن مراده في الوجه الاول ما كان قبل خروج الولد ولم يكن لاجل الولادة وأما ما خرج لاجل الولادة قبل خروج الولد ففيه اختلاف وعلى هذا ينبغي أن يحمل قول المصنف في ضيق الدم الخارج قبل الولادة لاجلها وحكي فيه عياض قولين للشيخ أحدهما أنه حيض والثاني أنه نفاس اه لكن لا يفهم من كلامه في ضيق أن الخلاف جار فيما خرج أيضا مع الولد وقال ابن عرفة النفاس دم القاء محل فيدخل دم القاء الدم المجمع على المشهور عياض قيل ما خرج قبل الولد غير نفاس وما بعده نفاس وفيما معه قولاً لا أكثر والقاضي اه منه بلفظه وهو صريح في أن الخلاف الذي ذكره عياض هو في وجهين فيما خرج قبل الولادة لاجلها وهو الذي نقله عنه في ضيق وفيما خرج معها وهو الذي أغفله في ضيق وفي ذلك نظر ظاهر وليس مراد ضيق بقوله الدم الخارج قبل الولادة لاجلها الى آخر ما فهمه عنه بل مراده والله أعلم بالخارج قبل تمام الولادة وقبل انفصال الولد كله ولكن بعد أن خرج بعض الولد ونسبته ذلك لعياض تعين ما قلناه وكيف يحمل بالمصنف أن ينسب لعياض ما فهمه عنه ح ويسكت عن الوجه الذي هو صريح في كلام عياض أنه محل الخلاف وصورة خروج الدم قبل الولادة لاجلها الذي هو محل النزاع هو أن يخرج الدم عند أخذ المرأة وجع الطلق وينزل بها مقدمات الولادة وصورة خروجه مع الولادة وعندا أن يخرج الدم بعد أن يبرز بعض الولد فقط وهذا الوجه صريح في أنه محل الخلاف في كلام

خرج من حامل في آخر حملها وأما قول ضيق الدم الخارج قبل الولادة لاجلها وحكي فيه عياض قولين للشيخ أحدهما أنه حيض والثاني أنه نفاس اه فليس مراده ما خرج قبل خروج شيء من الولد كما فهمه ح بل مراده الخارج قبل تمام الولادة وقبل انفصال الولد كله لان هذا هو الذي حكي عياض فيه قولين للشيخ قلت وقال مق لعله تصحف يعني في كلام ضيق عند بقيل لان عياض انما حكي القولين فيما قارن اه وبه تبعه لمافي قول مب أيضا النقل في ح عن عياض وغيره يدل الخ انظر الاصل والله أعلم ولو بين توأمين ﴿قلت قول مب خلافا لظاهر ابن الحاجب أي من أن الخلاف في الضم وعدمه ينسب على الخلاف في كونه نفاساً أو حيضاً قال ح والذي في التنبهات أظهر وقد ذكره أبو الحسن اه (وأكثره ستون يرما) ﴿قلت يريد ولا حد لاقله قال ابن ناجي في شرح المدونة ولا خلاف أعلمه بين أهل العلم أنه اذا

انقطع دم النفاس أنها تغتسل وجهه عوام اقر بيمينه قد دون انها تمسكت أربعين يوماً ولو انقطع عنها الدم وهو جهل بمنه اه ونسب على ذلك صاحب المدخل وقال الشيخ زروق في شرح الوغليسية وما يقوله نساء هذا الزمان من أن المرأة لا تغتسل حتى تستوفي أربعين يوماً ولو انقطع دمها خروجه عن الحق والعياذ بالله اه وقال أبو عبد الله الهبطي ليس من الحلال وطء النافسه * ما لم تكن من الأذى قل طاهره فان رأت علامة تطهرت * ولو في يومها الذي قد وضعت

(بهاد) ابن عاشر قوله وهو ماء أبيض الخ لم يذكر في القاموس تفسيره بهذا المعنى وإنما قال الهادي المتقدم اه ولعله سمي بذلك لتقدمه وقال مق ما رأيت من سماه بالهادي من المؤلفين غيره ولعله عرف المشاركة وهو مناسب للغة اه قلت زاد مق مانصه وسألت بعض القوابل المغريبات فرغت أنهن يسمينه السقية (٣٨١) ولعله فعيلة بمعنى فاعلة من السقى لانه ماء

الأنه أزمت أنه أصغر وسيأتي لابن عوف أي شارح التهذيب ما يقوى قولها قالت ويقال ما بعد السقية بنية أي ليس بعد خروجها إلا خروج الولد فهي أمانة قريبة عليه قف على تمامه قال ابن عاشر والذي سمعناه من نساء أن الماء الأبيض يسيل بقرب الولادة وقبلها بأيام وأما السقية فهي الغشاء الرقيق على الحنين يتفرغ بقرب الوضع ويسيل منه ماء أبيض أيضا اه وقال في الطراز وجه القول الاول أن هذا الماء يخرج من الحوامل عادة قرب الولادة وعند شتم الراحة من الطعام وجل الشئ الثقيل وما خرج من الفرج عادة فهو حدث ثم قال وللنظر في ذلك مجال فان هذا الماء لا يخرج الا غلبة فهو في حكم السلس اه والله أعلم

* (باب الصلاة) *

قال في المقدمات وذ كر الله تعالى الصلاة في كتابه بركوعها وسجودها وقيامها وقراءتها وأسمائها فقال عز وجل وأقم الصلاة الا اول صلاة الصبح وفي الطرف الثاني الظهر والعصر وزلفان الليل المغرب والعشاء وقال أقم الصلاة لدلوك الشمس الى غسق الليل فدلوك الشمس ميلها وذلك وقت صلاة الظهر والعصر وغسق الليل اجتماعه وظلمته وذلك وقت صلاة المغرب والعشاء وقرآن الفجر ان قرآن الفجر كان مشهودا يعني صلاة الصبح يشهدا مع الناس ملائكة الليل وملائكة النهار فذكر حديث الصحيحين وغيرهما ثم قال وقال تعالى فسبحان الله حين تمسون وحين تصبحون وله الحمد في السموات والارض وعشيا وحين تظهرون وقوله حين تمسون يريد المغرب والعشاء وحين تصبحون صلاة الصبح وعشيا العصر وحين تظهرون صلاة الظهر وقال وسبح بحمد ربك قبل طلوع الشمس وقبل غروبها فقبل طلوعها صلاة

عياض لقوله محتجا بقول الاكثر ولا فرق بين استداء خروج الولد وانفصاله الخ وعلى ذلك فهمه ابن عرفة وغيره فجاءوا الاقسام ثلاثة فقط وقد نقل غ في تكميلة كلام ابن عرفة هذا الذي نقله ح وسله ولم يزد عليه شيئا ولا يصح حمل قول عياض وأما ما كان قبل خروج الولد فقيل انه غير دم فنداس على انه أراد اذا خرج قبل نزول أسباب الولادة بالكلية لا مريم أحدهما أنه ليس في كلامه أولا ولا آخر ما يفيد تقييده بذلك بل فيه ما يدل على ترك التقييد ثانيم ما أنه لا وجه لتعرضه للتسبيه على أن ذلك ليس بنفاس وأنه حيض وتعبيره عنه بقبيل مع أنه دم خرج من حامل في آخر حملها والحكم عليه بأنه حيض منصوص عليه في غير ما كآب مصرح به في الكتاب فالحق ما قاله ز وبأمل ذلك مع الانصاف تعلم ما في قول مب النقل في ح عن عياض وغيره يدل على أن محل القولين ما كان قبل الولادة لاجلها الخ فتأمل ذلك كله بانصاف ولقد أحسن نو في تسليمه كلام ز والله سبحانه الموفق (ومنه كالحيض) قول ز ولا يحسن الرد على تت الابان ما عزا له ابن بشير ليس فيه الخ قال نو عقبه مانصه قلت ليس هو فيه ولا في المدونة أعنى التهذيب اه منه بلانظه (ووجب وضو بهاد) قال ابن عاشر قوله وهو ماء أبيض الخ لم يذكر في القاموس تفسير الهادي بهذا المعنى وإنما قال الهادي المتقدم اه ولعله سمي بذلك لتقدمه وقال مق ما رأيت من سماه بالهادي من المؤلفين غيره ولعله عرف المشاركة وهو مناسب للغة اه محل الحاجة منه بلانظه والله سبحانه وتعالى أعلم

* (باب الصلاة) *

قال في المقدمات مانصه وذ كر الله تعالى الصلاة في كتابه بركوعها وسجودها وقيامها وقراءتها وأسمائها فقال عز وجل وأقم الصلاة طرفي النهار وفي الطرف الثاني الظهر والعصر وزلفان الليل المغرب والعشاء وقال أقم الصلاة لدلوك الشمس الى غسق الليل فدلوك الشمس ميلها وذلك وقت صلاة الظهر والعصر وغسق الليل اجتماعه وظلمته وذلك وقت صلاة المغرب والعشاء وقرآن الفجر ان قرآن الفجر كان مشهودا يعني صلاة الصبح يشهدا مع الناس ملائكة الليل وملائكة النهار فذكر حديث الصحيحين وغيرهما ثم قال وقال تعالى فسبحان الله حين تمسون وحين تصبحون وله الحمد في السموات والارض وعشيا وحين تظهرون وقوله حين تمسون يريد المغرب والعشاء وحين تصبحون صلاة الصبح وعشيا العصر وحين تظهرون صلاة الظهر وقال وسبح بحمد ربك قبل طلوع الشمس وقبل غروبها فقبل طلوعها صلاة

(٣٦) رهوني (أول) الشمس ميلها وذلك وقت الظهر والعصر وغسق الليل اجتماعه وظلمته وذلك وقت المغرب والعشاء وقرآن الفجر ان قرآن الفجر كان مشهودا يعني صلاة الصبح يشهدا مع الناس ملائكة الليل وملائكة النهار فذكر حديث الصحيحين وغيرهما ثم قال وقال تعالى فسبحان الله حين تمسون وحين تصبحون وله الحمد في السموات والارض وعشيا وحين تظهرون وقوله حين تمسون يريد المغرب والعشاء وحين تصبحون صلاة الصبح وعشيا العصر وحين تظهرون صلاة الظهر وقال وسبح بحمد ربك قبل طلوع الشمس وقبل غروبها فقبل طلوعها صلاة

الصبح وقبل غروبها الظهر والعصر وقال في الركوع والسجود واركعوا واسجدوا وقال في القاء التمام واذا قرئ القرآن فاستمعوا له وانصتوا وقال في القراءة واذا قرئ القرآن فاستمعوا له وانصتوا وقال في القاء التمام واذا قرئ القرآن فاستمعوا له وانصتوا وقال في الصلاة ولا تجهر بصلاتك ولا تخافت بها يعني لا تجهر بقراءتك في الصلوة حتى يسمعك المشركون ثلاثا بسبب اقرارك تلك ولا تخافت بها حتى لا يسمعك أصحابك وقيل معناه في الدعاء والله تعالى أعلم اه ونحوه لابن يونس قلت وقول من وعلم انه اختلف في اطلاق اللفظ الخ حاصلة انها حقائق شرعية بالانزعاج عن أن حجة الشرع غلب استعمالهم له في تلك المأني حتى ان اللفظ لا يفهم منه عند الاطلاق الا المعاني المذكورة ونما اختلف هل ذلك على طريق النقل بمعنى أن صاحب الشرع وهو الله تعالى نقلها عن معانيها اللغوية الى المعاني الشرعية من غير ملاحظة المعنى اللغوي أصلا وان صادف ذلك الوضع علاقة بين المعنى اللغوي والمعنى الشرعي قد لا يكون اتفاقا وهذا مذهب المعتزلة وقال به جماعة من الفقهاء كما في الذخيرة واستدلوا به لأنه يؤدي أن تكون العرب خوطبت بغير لغتها أو الجاز اللغوي لمناسبة بين المعنيين وهو مذهب الامام فخر الدين والمنازري وجماعة من الفقهاء ونسبوا الى الجمهور وقال ابن ناجي هو مذهب المحققين والالفاظ المذكورة مستعملة في معانيها اللغوية لكن دلالة الادلة على أن تلك المسميات اللغوية لا بد منها من قيود زائدة حتى تصير شرعية وهو مذهب القاضي أبي بكر الباقلاني في سائر الالفاظ الشرعية فلفظ الصلاة عنده مستعمل في حقيقة المعنى اللغوية وهي الدعاء فاذا قيل له الدعاء ليس مجزئا وحده ويصح بغير طهارة يقول عدم الاجزاء لدلالة الادلة على ضم أمور أخر لا من لفظ الصلاة وعلى الجواز فقول انما سميت هذه العبادة صلاة لا شتمها على الدعاء ابن رشد وهذا هو المشهور المعروف قال القرافي وعليه أكثر الفقهاء وقيل ان للدعاء معنيين دعاء مستعمل في عبادة وخضوع وبه ما فسر قوله تعالى ادعوني أستجب لكم فقيل المعنى أطيعوني أطيعكم وقيل سألوني أعطكم وحال المصلي كحال السائل الخاضع فسميت افعاله صلاة وقيل هي مأخوذة من الصلوات بفتح الصاد واللام تنية صلى وهما عرفان في الظهر الى الفخذين وقيل (٢٨٣) عظماء ينحنيان في الركوع والسجود قال القرافي ولما كانا يظهران من

الركع يسمى مصليا وفعله صلاة وقوله الصبح وقبل غروبها صلاة الظهر والعصر وقال في الركوع والسجود واركعوا واسجدوا وقال في القاء التمام واذا قرئ القرآن فاستمعوا له وانصتوا وقال في الصلاة ولا تجهر بصلاتك ولا تخافت بها يعني لا تجهر بقراءتك في

الركع يسمى مصليا وفعله صلاة وقوله الصبح وقبل غروبها صلاة الظهر والعصر وقال في الركوع والسجود واركعوا واسجدوا وقال في القاء التمام واذا قرئ القرآن فاستمعوا له وانصتوا وقال في الصلاة ولا تجهر بصلاتك ولا تخافت بها يعني لا تجهر بقراءتك في

المصنف بالواو واختار هذا القول النووي فقال في تهذيب الاسماء اختلف في اشتقاق الصلاة فالظاهر الاظهر أنها الصلاة من الصلوات وهما عرفان من جاني عجب الذنب وعظماء ينحنيان في الركوع والسجود اه فجمع بين القولين في تفسير الصلوات وحلبة السباق بفتح الحاء وسكون اللام هي خيل تجمع للمسابقة من كل ناحية وقيل لانها ثمانية الايمان وثاليتها كالصلي من الخيل في حلبة السباق وقيل لان فاعلها متبع للنبي صلى الله عليه وسلم كما يتبع القرس الثاني الاول وقيل مأخوذة من تصليته العود على النار ليقوم ولما كانت الصلاة تنمي العبد على طاعة الله تعالى وخدمته وتنهيه عن خلافه كانت مقومة لفاعلها كما قال تعالى ان الصلاة تنهى عن الفحشاء والمنكر وبهذا جزم الشيخ زروق في شرح الوغليسية فقال وهي مأخوذة من صليت العود اذا قومته فكانها تقوم عوج طبع مقيمها قال تعالى ان الصلاة تنهى الآفة وقال عليه الصلاة والسلام من لم تنه صلاته عن الفحشاء والمنكر لم يزدهم الله الا بعدا اه وقيل مأخوذة من الصلة لانها صلة بين العبد ورببه بمعنى أنها تدينه من رجمته وتوصله الى كرامته وجنته وتيقظه من الغفلة للحضور وتخرجه من الظلمات الى النور وتقطع معاملته الخلق وتصل مناجاة الحق وترقي الروح لحضرة القدس وتوجب للنفس بيارثها بالانس ولذلك قرن اسمها بالذكري قوله ان الصلاة تنهى الآفة وقيل أصل الصلاة الاقبال على الشيء تقربا اليه وفي الصلاة هذا المعنى وقيل معناها اللزوم فكان المصلي لزم هذه العبادة وأنها الرتبة وقيل من الرحمة والصلاة درجة وقيل لانها تنفض الى المغفرة والمغفرة تسمى صلاة قال تعالى أولئك عليهم صلوات من ربهم ورحمة وقال الابن في شرح مسلم لا يصح اشتقاقها من الصلة لار الصلة معتلة الفاء لانها مصدر وتصل والصلاة معتلة اللام ولان صليت العود لانه من ذوات اليا وهى من ذوات الواء ولان المصلي لانه اشتقاق من القروع لان المصلي من الصلوات ولان الصلوات لانه اشتقاق من الجوامد لأن يجعل اشتقاقها من شيء من ذلك اشتقاقا أكبر ثم اشتقاقها من شيء من ذلك انما هو على قول القاضي وقول من وب وقيل فرضت أربع الخ وهذا هو مذهب الجمهور ووجه ابن حجر بان الصلاة فرضت أو لا ركعتين الا المغرب ثم زيد بعد الهجرة

ركعتان الا الصبح والمغرب حضرا وسفرا ثم خفف فنقص من صلاة السجدة قول عائشة فأقرت تعني باعتبار ما آل اليه الامر والله أعلم واختلف فيما قبل ذلك فقال في المقدمات وكان بدء الصلاة قبل أن تقرر الصلوات الخمس ركعتين غدقاً وركعتين عشياً اه ونحوه في النوازل وقيل أنه لم يكن قبل الاسراء صلاة مفروضة الا ما وقع الامر به من صلاة الليل من غير تحديد * واعلم أن الصلاة أفضل العبادات بعد الايمان بالله لان جميع ما فيها من الاقوال والافعال اجلال له تعالى وتعظيم واقبال عليه وتعلق له وتذلل بين يديه وتحشع وتواضع وحط الرقبه وتعظيم لشرف البدن وهو الوجه في التراب بين يدي ب الارباب ولا تساويها في هذا عبادة من العبادات ولهذا كانت الصلاة قرعة عينه الى الله عليه وسلم وفي حديث الموطأ المصلي يناجي ربه فهو جالس الله وفي حضرة الله ومع الله وعند الله ولذا شرعت الطهارة للصلاة اذ معلوم أنه لا يليق بحضرة الرؤساء وملوك بعد الا ليطهروا فيايقا في حضرة ملك الملوك ورب الارباب جل وعلا فالمصلي في عمل عظيم وحال شريف ولذلك كانت الصلاة أعظم العبادات وأشرفها وقد ورد في فضلها ما هو الحث على اقامتها والمحافظة عليها وامرعاة حدودها الباطنة آيات وأحاديث كثيرة مشهورة وحكمة مشروعيةها التذلل والخضوع بين يدي الله تعالى المستحق للتعظيم ومناجاة تعالى بالقرعة والذكر والدعاء والاستغفار وتنعيم القلب بذكره واستعمال الجوارح في خدمته * ثم الصلاة على ستة أقسام فرض عين وكفاية وسنة ومنها ركعتا الاحرام باحد التسكين ومجدتاه السهم وركعتا الطواف وسجود التلاوة على أحد القولين فيهما وفضيلة ومنها احيا ما بين العشاءين وركعتان لمن قرب للقتل ولو كان عند طلوع الشمس أو غروبها على أحد القولين وركعتان بعد الوضوء وعند السجدة والقنود منه ودخول المنزل والخروج منه وعند التوبة وعند الحاجة وعند الدعاء بين الاذان والاقامة الا في المغرب وعند الاستحارة وصلاة النسيب على ما ذكر عياض في قواعد ومكرهه ومنها صلاة بعد صلاة الجمعة في المسجد وبين الصلاتين المجموعتين اسفراً ومطراً أو بعرفة أو من دلفة ومنوعة ومنها تنزل من عليه فوائت كما يأتي والوقت المختار هو الذي لم يمتنع من تأخير الصلاة اليه والضروري عكسه (٢٨٣) وسُميت الظهر بذلك لان وقتها أظهر الاوقات لانه

الصلاة حتى يسلم المشركون لئلا يسبوا قراءتك ولا تخاف من احق لا يسلمك أحبابك وقيل لمعناه في الدعاء والله تعالى أعلم اه منها بالنظر في نحوها لابن يونس (من زوال الشمس) قول ز قال اجد الزوال ثلاثة الخ نقل ح هذا عن الابي عن القوت لكن

فطلوع الشمس وقت للمجيء اذا كان معناه ما زاد في ضيق ولو خذ طلوع الشمس بالنسبة الى أعنى مثلاً لقات له طلوع الشمس عند مجيئ زيد فيكون المجيئ وقتاً للطلوع اه وما ذكره في تفسير الزمان هو مذهب الحنكية وفسره المتكلمون بما فسره الوقت انظر آخر جيع الجوامع وشرحه وح وقول خش وبمعنى البركة منه قول عليه الصلاة والسلام اللهم صل على آل أبي أوفى وقوله والاستغفار منه قوله صلى الله عليه وسلم بعثت لاهل البقيع لاصلي عليهم أي لاستغفر لهم كما هو في رواية زاده وبمعنى القراءة كقوله تعالى ولا تجهر بصلاتك أي بقراءتك وغيره وبمعنى الرحمة كقوله تعالى هو الذي يصلي عليكم أي يرحكم (من زوال الخ) قول ز عن الزوال ثلاثة الخ هذا نقله ح عن الابي عن القوت لكن الحديث الذي ذكره ومثله عنه أبو الفضل العراقي فقال انه لم يجز له أصلاً اه قلت والزوال عند أهل الميقات يحصل بميل مركز الشمس عن خط وسط السماء وعند أهل الشرع انما يحصل بميل قرص الشمس عن خط وسط السماء وكذا الغروب بميل مركز الشمس الى شرمي فالأول غروب مركز الشمس والثاني غروب جميع قرص الشمس وكذا الشروق فالجميع الى شرمي مركز الشمس والشرع شروق أول حاجب الشمس ويحصل الشرع من ذلك كله بعد الاصطلاح بنحو نصف درجة وذلك قدر قراءة قل هو الله أحد ثلاثين مرة قراءة معتدلة مع البسطة في كل مرة واذا تبينت زيادة الظل فدهضى هذا المقدار يقينا كما في ح (بغير ظل الزوال) قلت قد بين ز ومب الا شهر القبطية وأما السريانية والابتداء فيهما من اكتوبر فهي الاول تشرين الثاني كالون الاول كالون الاخير شباط اذار نيسان ايار حزيران تموز آب ايلول واما الرومية فهي المشهورة وقد كنت جعتم تقريرا للتحفظ بقولي

بغير ابرفارس * فابريل ما به ثم فينيه السادس يناير غشت ثم قل شنتبر * فاكثوبر نوفمبر وجنبر

ثم ان ما ذكره المصنف فيما يعرف به الزوال هو الطريق المعروف عند الفقهاء السهم ولته واشترك الناس في معرفته ولو عرف الوقت بغير ذلك من الآلات كالاسطرلاب والرابع وغيرهما لحاز كاذ كره المازري وغيره وقال البرزلي ظاهر المذهب عندنا قبول قول

المؤذن العدل العارف مطلقاً أي في الغيم والصحو والصلوة والصوم إذا كان عارفاً بالآوقات بالآلات مثل الرميات والمنقنات وغيرها نص على هذا العموم في كتاب الصوم من ابن يونس وغيره اه وقال في الذخيرة ويعرف الظل بان تضرب وتد في حائط تكون الشمس عليه عند الزوال فإذا زالت الشمس انظر طرف ظل الوند واجعل في يده خيطاً فيه حجر مدلى من أعلى الظل فإذا جاء الخيط على طرف الظل فخط مع الخيط خطاً طويلاً فإنه يكون خط الزوال أبداً فحتى وصل ظل ذلك الوند إليه فقد زالت الشمس ففي الشتاء يصل إليه أسفل وفي الصيف فوق قال ح وهذا الذي ذكره إذا كان الوند معوجاً ولم يضرب في الحائط على استقامة بحيث ان ظله خارج عنه عينا أو شمالاً أو ما إذا كان مستقيماً وظله تحت فتخط الخط على ظله ولا بد أن تعرف الزوال في اليوم الذي تضرب فيه الوند بغير هذه الطريق اه وقال الشيخ زروق في شرح الرسالة قال الغزالي ولا بأس بالميزان وكرهه ابن العربي لانه ليس من فعل السلف وقال انما كانوا يعرفون ذلك بظل الجدار وظل الانسان وغيره وقال المازري يكره الاسطرلاب واختلف في علة الكراهة اه وقال ابن العربي ومن صلى بالمنازل قبل تبين الفجر فهو مبتدع فان أوقات الصلوات انما علق بالآوقات المبنية للعامة والخاصة والعلماء والجهال انظر ح * (تتميم) * قال المازري اذا امتنع الاستدلال بتزايد الظل لكون الشمس محجوبة بالغيم رجع في ذلك الى أهل (٣٨٤) الصناعات فانهم يعلمون قدر ما مضى لهم من أعمالهم من أول

الحديث الذي ذكره قال نو سئل عنه أبو الفضل العراقي فقال انه لم يجد له أصلاً اه (وهل في آخر القامة الاولى الخ) قول مب والثاني شهره سند وابن الحاجب تبسع في نسبة التشهير لابن الحاجب ح وفيه نظر لان ابن الحاجب لم يصرح بذلك وانما قال مانصه وهو أول وقت العصر فيكون مشتركا وروى أشهر الاشتراك فيما قبل القامة بما يسع احدهما واختاره التونسي وقال ابن حبيب لا اشتراك وأنكره ابن أبي زيد اه فأنت تراه لم يذ كر تشهيرا ولا قال في ضيغ مانصه ومقتضى كلام المصنف أن الأول هو المنهور وكذلك شهره سند وقال ابن عطاء الله وابن راشد المشهور الثاني اه منه بلانظر فتأمل اه قلت وعلى الاول في كلام المصنف اقتصر ابن يونس ولم يحك الثاني الذي شهره سند بحال ونصه وأخروفتها أن يصير ظل كل شيء مثله بعد طرح ظل الزوال وهو بعينه أول وقت العصر يكون وقتها ما تمتزجا بينهما فاذا زاد على المثل زيادة بينة خرج وقت الظهر واخص الوقت بالعصر اه منه بلانظره وقول مب وانما الصواب في منشئه هل معنا مشرع فيها أو فرغ فيها الخ كذا هو في طي بولكنه في ضيغ جعل منشأه فصلي الظهر من الغد ونصه ومنشأ الخلاف قوله في حديث جبريل فصلي الظهر من الغد حين صار ظل كل شيء مثله هل معنا مشرع أو فرغ وهو أقرب الى حقيقة اللفظ اه

نهارهم الى زوال الشمس في يوم الصحو فيكون يومهم بامسهم فيعرفون بذلك الوقت اه وقال في الجواهر من اشتبه عليه الوقت فليجتهد وليستبدل بما يغلب على ظنه دخوله وان خفي عليه ضوء الشمس فليستبدل بالاوراد أو أعمال أرباب الصناعات وبشبه ذلك ويحتاط * (غريبة) * ذكر القرافي في كتابه البواقيت في علم المواقيت عن امام الحرمين في قطر يطلع فيه الفجر قبل غروب الشفق أنه لا تصلى العشاء حتى يغيب الشفق ولا تكون قضاة لبقاء وقتها ويحرم بصلاة

الصبح فجر من يلهم من البلاد ولا يعتبر الفجر الذي لهم اه وكأنه ارتضاه والله أعلم (وهو منه أول وقت العصر) اه قلت اعلم انه اذا علم ظل الزوال علم وقت العصر بزيادة قامة عليه والافتقار القرافي وابن راشد عن الشيخ ابن أبي زيد ما أشار له في الرسالة بقوله وقيل اذا استقبلت الشمس بوجهك وأنت قائم غير منكسر رأسك ولا مطأطئ له فان نظرت الى الشمس يصير لك أي جاءت على بصرك فقد دخل الوقت وان لم ترها يصير لك لم يدخل الوقت وان نزلت عن بصرك فقد تمكن دخول الوقت اه انظر ح وأنكر هذا ابن الفخار قال الشيخ زروق التجربة تعطى انه يقرب وان كان لا يوصل الى التحقيق اه وقد قال ابن رشد ان الشمس مرتفعة في الصيف منخفضة في الشتاء اه (للاصفرار) هذا مذهب المدونة وروى ابن عبد الحكم الى أن يصير ظل كل شيء مثله ابن يونس وهو امتحان في المعنى (خلاف) قول مب وابن الحاجب مثله في ح والمراد أن ذلك مقتضى كلامه لانه صدر به لانه صرح بالتشهير وعلى الاول في كلام المصنف اقتصر ابن يونس انظر نصه ونص ابن الحاجب في الاصل وقول مب وانما الصواب في منشئه الخ حله على معنى فرغ يقتضى أن يحمله قوله صلى الله عليه وسلم في اليوم الاول فصلي الظهر فصلي المغرب فصلي العشاء على معنى فرغ فيؤدي الى ايقاع شيء من هذه الصلوات قبل وقتها وجوابه ما في

المتنقي عند قول الموطأ في حديث زيد بن أسلم حتى إذا كان من الغد صلى الصبح حين طلع الفجر ونصه بتحقيق هذا اللفظ على أصل موضوعه في كلام العرب يقتضي أن طلوع الفجر كان هو وقت فعل الصلاة وذلك غير جائز ولا بد أن يتقدم طلوع الفجر ابتداء الصلاة الآن هذا اللفظ قديس يستعمل في كلام العرب بمعنى المبالغة تقول جلست حين طلع الفجر اهـ * (تتميم) قال ابن الحاجب وقال ابن حبيب لا اشتراك وأنكره ابن أبي زيد ضيغ قال ابن حبيب لا اشتراك الحديث مسلم إذا صليتم الظهر فانه وقت إلى أن يحضر العصر وفي رواية ما لم يحضر العصر وهو مذهب ابن الموازي وابن المباحسون واختاره اللخمي أي وابن العربي كما في ح فان قلت اذا كان الحديث يدل لابن حبيب فواجه انكار ابن أبي زيد فاجاب أن أحاديث الاشتراك صريحة فيه فمن ذلك حديث الترمذي انه عليه الصلاة والسلام قال أتاني جبريل عند الليث مرتين فصلى بي الظهر في الاولى منته ما حين كان النبي مثل الشراك ثم صلى العصر حين صار ظل كل شيء مثله ثم صلى المغرب حين وجبت الشمس وأفطر الصائم ثم صلى العشاء حين غاب الشفق ثم صلى الفجر حين بزق الفجر وحرم الطعام على الصائم وصلى الظهر في المرة الثانية حين صار ظل كل شيء مثله وفي وقت العصر بالامس ثم صلى العصر حين صار ظل كل شيء مثليه ثم صلى المغرب لوقتها الاول ثم صلى العشاء حين ذهب ثلث الليل ثم صلى الصبح حين أسفر ثم التفت إلى جبريل فقال يا محمد هذا وقت الانبياء قبلك والوقت فيما بين هذين وقال (٢٨٥) الترمذي روى هذا الباب عن أبي زيد وأبي هريرة

وابن مسعود وجابر وعمر بن حزم والبراء وأنس وقدر واه النسائي وأبو داود والدارقطني وحسنه الترمذي وصحح طريقه ابن العربي فلما كان هذا صريحا في المشاركة وأمكن حمل قوله عليه السلام ما لم يحضر العصر على أن المراد وقت العصر المختص بوجه الانكار والله أعلم اهـ قلت والشراك هو السير الذي يكون على وجه العمل وهو كناية عن أول ظهور الظل وبزق بالزاي أي بزغ وطلع ووجبت الشمس أي سقطت وقال ابن العربي

منه بلفظه قسامة * (تنبيه) * حمل صلى على معنى فرغ فيه اشكال لانه يقتضي أن يحمل قوله صلى الله عليه وسلم في اليوم الاول فصلي الظهر فصلي المغرب فصلي العشاء على معنى فرغ وذلك يؤدي إلى ايقاع شيء من هذه الصلوات قبل وقتها وذلك لا يصح وجوابه ما في المتنقي فانه قال عند قول الموطأ في حديث زيد بن أسلم حتى إذا كان من الغد صلى الصبح حين طلع الفجر ما نصه بتحقيق هذا اللفظ على أصل موضوعه في كلام العرب يقتضي أن طلوع الفجر كان وقت فعل الصلاة وذلك غير جائز ولا بد أن يتقدم طلوع الفجر ابتداء الصلاة الآن هذا اللفظ قديس يستعمل في كلام العرب بمعنى المبالغة تقول جلست حين جلس زيد فيمقتضي ذلك أن جلوسك كان في وقت واحد غير أن ابتداء جلوس زيد تقدم فعلى هـ إذا يصح قوله حين طلع الفجر اهـ منه بلفظه * (تتميم) * قال في ضيغ ما نصه وقال ابن حبيب لا اشتراك لما في مسلم قال عليه الصلاة والسلام إذا صليتم الظهر فانه وقت إلى أن يحضر العصر وفي رواية ما لم يحضر العصر وهو

في عارضة الاحوذى قوله في الحديث هذا وقت الانبياء قبلك معناه أن هذا الوقت الموسع المحدود بطرفين مثل وقت الانبياء قبلك أي ان صلاتهم كانت واسعة الوقت ذات طرفين والافهذه الصلوات على هذا الميقات لم تكن الا لهذه الامة خاصة وان كان غيرهم قد شاركهم في بعضها اهـ قال في ضيغ وفي المسئلة قول آخر ذكره ابن بونس وغيره عن ابن القصار أن وقت العصر بعدمضى أربع ركعات من الزوال فيشتراك في ذلك الظهر والعصر إلى أن يبقى قدر أربع ركعات قبل الغروب فيختص بالعصر قال وكذا العشاء تشارك المغرب بعدمضى قدر ثلاث ركعات ثم لا تزال إلى أن يبقى قدر أربع ركعات قبل الفجر فيختص ذلك بالعشاء اهـ وذكري فصل الجمع من المقدمات عن أشهب نحوه فقال اتفق مالك وجميع أصحابه على إباحة الجمع بين المشتركين لعذر ثم قال واختلفوا في الجمع بينهما الغير عذر فالشهور أن ذلك لا يجوز وقال أشهب ذلك جائز على ظاهر حديث ابن عباس وغيره اهـ ونقله ابن فرحون وفي الطراز عن أشهب في المجموعة أرجو أن صلى العصر قبل القائمة والعشاء قبل الشفق أن يكون قد صلى وان كان لغير عذر ثم قال عن أشهب في الموازية فيمن صلى العشاء قبل الشفق أنه بعيد أبدا وهذا الاختلاف قول اهـ ومنه يعلم أن الاشتراك على المشهور ضرر بان اختياره وهو المذكور هنا وضروري وهو يدخل بعدمضى أربع ركعات بعد الزوال كما في ضيغ قال ح ينبغي أن يقول بعدمضى ركعتين بعد الزوال لان المسافر يقصر الصلاة قال وأما العشاء فيدخل وقتها أي للعذر بعدمضى ثلاث ركعات بعد الغروب اهـ

(والمغرب غروب الخ) هذه إحدى الروايتين عن مالك ابن الحاجب وهي أشهر وقال ابن عبد البر المشهور بالاتحاد وقال في الطراز هو ظاهر المدونة وقال عياض فقهو ومذهب مالك أن لها وقتا واحدا قدر ما يسعها وبه قال الشافعي والاوزاعي وعليه عمل الأئمة باقطار الأرض اه وعن مالك أيضا الامتداد للشفق وهو مذهب في الموطأ وأخذه الباجي وابن العربي والمازري من المدونة وعليه أ. كثر الناس كما في ح قال وقال ابن العربي في العارضة أنه الصحيح وفي الأحكام هو المشهور من مذهب مالك في الموطأ والمدونة وقوله في الموطأ الذي قرأه طول عمره وأملأه حياته وقال الرجاء أن المشهور انظر غ في كمنيله و ح فكان حق المصنف أن يشير له لقوته أيضا وقال ابن عرفة وأول المغرب غياب جرم الشمس وفي كون آخره آخر ما يسعها بغسلها أو ما لم يغيب الشفق ثالثها ما يسعها بعد مغيبه وهو أول وقت العشاء فتشتر كان للمشهور وابن مسلمة مع أخذه أبو عمر والشمي والمازري وابن رشد من قول الموطأ إذا غاب الشفق خرج وقت المغرب ودخل وقت العشاء والباجي مع ابن العربي منها والشمي عن أشهب مع ابن العربي ولم يحك الباجي في الامتداد غيره اه ونقله ح ونقل ابن الحاجب عن أشهب أن الاشتراك قبل مغيب الشفق قال في ضج فعلم له قولين (٣٨٦) والله أعلم * واعلم أنه استدلل للاتحاد بحديث امامة جبريل عليه السلام

بأن النبي صلى الله عليه وسلم المذكور في الموطأ والصحيحين وغيرهما واستدل للامتداد بما في مسلم وأبي داود والترمذي والنسائي في حديث السائل عن وقت الصلاة أنه صلاها في اليوم الأول حين غابت الشمس وفي الثاني عند سقوط الشفق وفي رواية قبل أن يغيب الشفق وفي رواية للنسائي حين غاب الشفق وبما في صحيح مسلم أيضا إذا صليتم المغرب فانه وقت إلى أن يسقط الشفق انظر ح وهذا من أعظم المشكلات إذ كيف يعارض بين الحديثين ويجمع الأول دليل للرواية الأولى والثاني دليل للآخرى والتعارض انما يبار اليه عند

مذهب ابن المواز واختاره للشمي فان قلت فإذا كان هذا الحديث يدل لابن حبيب فما وجه انكار ابن أبي زيد فالجواب أن حاديت الاشتراك صريحة في الاشتراك في ذلك مارواه الترمذي عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أتاني جبريل عند البيت مرتين فضلى بي الظهر في الأولى منهما حين كان النبي مثل الشراك ثم صلى العصر حين صار ظل كل شيء مثله ثم صلى المغرب حين وجبت الشمس وأفطر الصائم ثم صلى العشاء حين غاب الشفق ثم صلى الفجر حين برق الفجر وحرم الطعام على الصائم وصلى الظهر في المرة الثانية حين صار ظل كل شيء مثله وفي وقت العصر بالامس ثم صلى العصر حين صار ظل كل شيء مثله ثم صلى المغرب لوقت الأول ثم صلى العشاء حين ذهب ثلث الليل ثم صلى الفجر حين أسفر ثم التفت إلى جبريل فقال يا محمد هذا وقت الانبياء قبل ذلك الوقت فيما بين هذين وقال الترمذي روى هذا الباب عن أبي زيد وأبي هريرة وابن مسعود وجابر وعمر بن حزم والبراء وأنس وقد رواه النسائي وأبو داود والدارقطني وحسنه الترمذي وصحح طريقه ابن العربي فلما كان هذا صرح في المشاركة وأمكن حمل قوله عليه السلام ما لم تحضر العصر على أن المراد وقت العصر المختص بوجه الانكار والله أعلم اه منه بلفظه (والمغرب غروب الشمس الخ) هذه إحدى الروايتين عن مالك وهي رواية ابن عبد الحكم والبغداديين وعن مالك أيضا أنه يمتد إلى الشفق واقتصر المصنف على الرواية

تعدرا لجمع والجمع هنا ممكن غاية لان امامة جبريل كانت في أول الأمر والحديث الآخر بعد بكثير فيكون مفيدا الأولى للتوسعة في الوقت رفقا بالامة وقد أجمعوا على أن الجمع بين الدليلين متعين مهـ ما أمكن اليه سبيل وأما ما دأبته صلى الله عليه وسلم على صلاة المغرب بعد الغروب دون تأخير فتما كان لتحصيل فضيلة أول الوقت كما دأبته صلى الله عليه وسلم على ذلك في العصر والصبح مع أنه لا قائل بعدم الامتداد فيها ما في ح قال وقال المازري على حديث مسلم مرفوعا وقت صلاة المغرب ما لم يغيب الشفق انه متأخر عن حديث جبريل فيجب الرجوع اليه وهو أصح سندا وقياسا على بقية الصلوات اه وقال في الطراز أما وقت الافتتاح فضيقي وأما استدامتها فاتفقوا على جواز استدامتها إلى مغيب الشفق وفي الموطأ أن النبي صلى الله عليه وسلم قرأ في المغرب بالطور وأنه قرأ فيها بالمرسلات وهذا مما يقوى القول بالامتداد فيها فانه لا يجوز تطويل القراءة إلى ما بعد الشفق اجماعا ويجوز ما دام الشفق فلو لم يكن ذلك وقتا لها في الاختيار لما جاز كآبه مد الشفق اه ومقتضى سابقه أن هذا الكلام للشافعية وانه موافق للمذهب ونقله عنه في الذخيرة وكذا التمساني في شرح الجلاب على وجه يقتضي أنه من كلام أهل المذهب وكذا نقله ابن راشد في شرح ابن الحاجب انظر ح وسميت مغربا لكونها تقع عند الغروب وتسمى صلاة الشاهد أي الحاضر لان المسافر يصليها تامة كال حاضر

أولان نجمع ما بطل عند الغروب يسمى الشاهد أولان من حضرها يصلي ولا ينتظر من غاب وأما تسميتها بأشياء فقد ورد في التفسير عنه في صحيح البخاري ونقل في فتح الباري عن ابن المنير المالكي أنه إنما كره ذلك للالتباس بالصلاة الأخرى فلا يكره أن تسمى بأشياء الأول كذا إلا كراهته مع التغليب كصليت العشاءين وأما حديث إذا حضر العشاء والعشاء أي المغرب فابدأ بالعشاء فإنه لا أصل له بهذا اللفظ في كتب الحديث كافي المقاصد الحسنة للسقاوي ثم أصله في المتفق عليه بلفظ إذا وضع وفي رواية إذا حضر العشاء وأقيمت الصلاة فابدأ بالعشاء انظر ح ومحل الحديث (٣٨٧) في مذهب مالك على ما إذا كان الطعام يجعله

عن صلواته فإن لم تتعلق نفسه بالأكل أو تعلقت به ولم يكتف لا يجعله عن صلواته بدأ بالصلاة وقال الشافعي وأجد يبدأ بالطعام ما لم يضيئ الوقت والابدأ بالصلاة وتستحب له الإعادة وقول ز في العين الحجة أي ذات الحجة وهي الطين الأسود وغروبها فيها اغاها في رأى العين والافهى أعظم من الدنيا قاله الجلال المحلى وغيره وأيضاً الشمس في السماء الرابعة وهي بقدر كرة الأرض مائة وستين أو وخسين أو عشرين مرة وقيل هي أنظم من الدنيا بمائة ثمانين عشر أو ثمانين أو عشرين مرة وقيل ز من طهارة حدث وخبر الخ قال ح الظاهر أن المراد بقوله سم ما يسع الغسل والوضوء أي الماتدين في حق غائب الناس فلا يعتبر بطويل الموسوس ولا تحقيف النادر من الناس فمن كانت عادته التطويل في ذلك وأخرها عن القدر الذي يسع ذلك من غالب الناس حكماً عليه بأنه صلاها بعد خروجه الوقت قف على بقية كلامه وفي تكميل غ ان العلامة أبان عبد الله مق

الأولى لقول ابن الحارثي أن شهر ولقول أبي عمر المشهور بالاتحاد وقال في الطراز أنه ظاهر المدونة ولقول عياض في كماله مشهور مذهب مالك أن لها وقتاً واحداً قدر ما يسعها وبه قال الشافعي والأوزاعي وعليه عمل الأئمة باقطار الأرض اه على نقل الأبي بلفظه وهو قول ابن الموارز وعزاه ابن عرفة أيضاً للمشهور ولكن كان من حق المصنف أن يشير أيضاً إلى الرواية الأخرى لقوتها لأنها مذهب في الموطأ وقول أشهب في مدونه وقول ابن مسلمة وأخذها الباجي وابن العربي والمناذري من المدونة وعليه أكثر الناس وقال فيه ابن العربي في المعارضة أنه الصحيح وفي الأحكام هو المشهور من مذهب مالك في الموطأ والمدونة وقوله في موطئه الذي قرأه طول عمره وأملأ حياته وقال الرجرجي أنه المشهور انظر غ في تكميل التقييد وح * (تنبيهات الأول) * استدل للرواية بعدم الامتداد بحديث امامة جبريل عليه السلام بأن النبي صلى الله عليه وسلم المذكور في الموطأ والصحيحين وغيرهما واستدل للرواية بالامتداد بما وقع في صحيح مسلم وأبي داود والترمذي والنسائي في حديث السائل عن وقت الصلاة أنه صلاها في اليوم الأول حين غابت الشمس وفي الثاني عند سقوط الشفق وفي رواية قبل أن يغيب الشفق وفي رواية النسائي حين غاب الشفق وبما في صحيح مسلم أيضاً إذا صلى المغرب فإنه وقت إلى أن يسقط الشفق قلت وهذا عند من أعظم المشكلات إذ كيف يعارض بين حديث امامة جبريل عليه السلام وبين ما ذكره من الحديثين الآخرين ويجعل الأول دليلاً للرواية الواحدة والآخر دليل للرواية الأخرى والتعارض اغاها بصار إليه عند تعذر الجمع والجمع هنا ممكن غاية ظاهر وجهه بل أنه ما لان امامة جبريل كانت في أول الأمر بالصلاة والحديث الآخر بعده زمن طويل فيكون مقيداً للتوسعة في الوقت رفقا بالامنة بعد التضييق فيه أولاً فلا تعارض أصلاً وقد أجمع أهل الأصول والحديث والفقهاء على أن الجمع بين الدليلين أو الحديثين أو السنتين متعين مهم أمكن إليه ميل فالمتعين لاجل الدليل هو الجزم بالامتداد ولهذا والله أعلم قال ابن العربي أنه الصحيح فان قلت انما لم يعملوا بهذه القاعدة هنا لما ثبت في الموطأ والصحيحين وغيرهما من مداومة النبي صلى الله عليه وسلم طول حياته على صلاة المغرب بعد الغروب دون تأخير وذلك دليل على ان ما أفاده حديث جبريل غير مختص بأول الأمر قلت لان ما ذلك لان مداومة النبي صلى الله عليه وسلم على

كان أيام امامته بالجامع الأعظم من قسسان لا يشرع في أسباب المغرب الأبعد دخول وقتها فيبطئ بها فكان معاصروه من الفقهاء ينكرون فعله ويقولون ان لبسته في طهارته ليس على ما كان عليه السلف من السرعة والخفة اه (وللعشاء الخ) قلت قال في التنبيهات سميت بذلك من الظلام والعشاء بكسر العين مدود أول الظلام وقال ابن العربي في المعارضة العشاء هو أول الظلام وذلك من الغروب إلى العتمة اه وقال الجسزولي كان يرثى في المجالس أنهم اشتقوا من العشاء وهو ضعف البصر لان البصر يضعف حينئذ

(والصحيح الخ) قول ز أي الذئب والاسد يعني ان كلامهما يسمى بالسرحان كما في كتب اللغة * (فائدة) * نقل غ في تكميله عن الغزالي في الاحياء ان القمر يطالع مع طلوع الفجر ليلة ست وعشرين ويغرب مع طلوع الفجر ليلة اثني عشر وقد تفاوت في بعض البروج اه * قلت وسميت صبحا لوجوبها حينئذ الصبح والصبح أول النهار وقيل هو مأخوذ من الحجرة التي فيه كصباحة الوجه مأخوذة من الحجرة التي فيه وتسمى صلاة الفجر لوجوبها عند ظهوره وصلاة الغداة والغداة أول النهار وصلاة الشوير وقرآن الفجر انظر ح وقول ز والفجر الكاذب هو المستطيل الخ قال في الذخيرة كثير من الفقهاء لا يعرف حقيقة هذا الفجر ويعتقد انه عام الوجود في سائر (٢٨٨) الازمنة وهو خاص بفصل الشتاء وسبب ذلك انه الحجرة فتي كان الفجر

بالبلدة ونحوها طلعت الحجرة قبل الفجر وهي بيضاء فيعتقد انها الفجر فاذا بانبت الافق ظهر من تحتها الظلام ثم يطالع الفجر بعد ذلك واما في غير الشتاء فتطلع الحجرة أول الليل ونصفه فلا يطالع آخر الليل الا الفجر الحقيقي اه ونازعاه غيره في ذلك وقال انه مستمر في جميع الازمنة وهو الظاهر قاله ح * (فائدة) * ذكر ح في شرح المشكلات أن الفجر ضوء الشمس فهو يطالع في موضع طلوع الشمس وهي تطالع تارة في أقصى المشرق وتارة في غيره كالقبلة قال وهي تطالع عند أهل المغرب في الشتاء من القبلة وفي غير الشتاء من أقصى المشرق اه وقال عجم الفجر هو ضوء الشمس ولا شك ان ضوءها تابع لها وهي تارة تطالع من القبلة وتارة من غيرها اه (للاسفار الاعلى) * قال مقبده عفا الله عنه قال في التبيين الاسفار البيان والكشف وهو يقع أولا على انصداع الفجر وبنيانه وعليه

يحمل قوله عليه الصلاة والسلام أسفر ويا الفجر فانه أعظم الاجر أي صلواها عند استبانة الصبح ولأول ظهوره لكم والاسفار الثاني هو قوة الحجرة والضياء قبل طلوع الشمس وذلك آخر وقتها الذي ليس بعده الا ظهور قرص الشمس وقد اختلف هل هو وقت أداء أو وقت ضرورة اه والحديث المذكور رواه أصحاب السنن ورواه الطبراني وابن حبان بالفظ فكلاما أسفر ثم بالصبح فانه أعظم الاجر (وهي الوسطى) قول ز وقيل العصر هو قول ابن حبيب واختاره ابن العربي وابن عبد السلام وبه قال أبو حنيفة والشافعي كما في ابن ناجي على الرسالة والذي لابن العربي في الاحكام اختيار انهما مبهمة قال لتعارض الأدلة وعدم الترجيح اه فلعل اختياره قد اختلف والمنصوص للشافعي انها الصبح انظر ح

القلشاني

يحمل قوله عليه الصلاة والسلام أسفر ويا الفجر فانه أعظم الاجر أي صلواها عند استبانة

قلت ويجاب عن ابن ناجي بان مراده أن الشافعي قال به بالقوة لا بالفعل ففي ح بعد قول المصنف هو الوسطى مانصه وهذا قول مالك ثم قال وهو قول الشافعي الذي نص عليه ولكن قال أصحابه قد قال اذا صح الحديث فهو مذهبي وقد صح الحديث أنها العصر فصار مذهبه أنها العصر اه ومن هذه المقالة صح عن الامام مالك كما نقله ح أول الحج وحينئذ فهو مذهبه أيضا والله أعلم وقول ز وقيل هي صلاة الصبح والعصر حكاه المصياطي في كتابه كشف الغطا في تعيين الصلاة الوسطى عن الابهري واختاره ابن أبي جرة كما في ح وما عداها من بقية الاقوال كله خارج عن المذهب انظر القلشاني وابن ناجي و ح (الآن يظن الموت) قول ز وبان الوقت في الحج يخرج بالموث الخ تأمله والظاهر أنه غير صحيح اذ وقت الصلاة كذلك وقول مب عن المحلى والام يتحقق الوجوب بحيث فيه ح بما نصه قيل يتحقق الوجوب بتركه اذا خاف غصب ماله أو ضياعه أو الهرم أو ما أشبه ذلك وهذا هو الذي نعتقه وهو الحق ولا معنى لغيره فلا يعصى الا اذا (٢٨٩) خاف كاذكرنا اه وهو ظاهر والله أعلم

قلت وقول مب أمان على ما ذكر شرح الرسالة الخ بهذا جزم العراقي فانه قال على قول ابن السبكي ومن آخر مع ظن الموت عصي مانصه تصوير المسئلة بالموت مثال فلو ظن القوات بسبب آخر كاعماه وجنون وحيض فكذلك الحكم اه وبذلك جزم أيضا المحقق أبو علي اليوسى ونصه بمنزلة الماتين (ومن آخر) الواجب المذكور عن أول الوقت (مع ظن) نزول (الموت) به أو غيره من المقوتات لقيام أمانة تدل عليه (عصى) الله تعالى اتفاقا لاقدامه على تقويت الواجب بذلك التأخير اه (والفضل لفظ الخ) قال مقيده عفا الله عنه في

القلشاني وابن ناجي و ح * (تنبيهان * الاول) * ما عزا به ابن ناجي لابن العربي من انه اختار قول ابن حبيب مخالف لما له في الاحكام فانه ذكر فيها سبعة أقوال وقال السابع أنها غير معينة ثم جعل يوجه الاقوال الى أن قال مانصه وأمان قال انها غير معينة فله عارض الأدلة وعدم الترجيح وهذا هو الصحيح فان الله خباها في الصلوات كما خبا ليلة القدر في رمضان وخبا الساعة في يوم الجمعة وخبا الكبار في السيئات ليحافظ الخلق على الصلوات ويقوموا جميع رمضان ويستقيموا في يوم الجمعة كله ويحتجبوا بجميع السيئات اه منها بلقطها فلعل ذلك كره ذلك في غيرها فيكون اختياره قد اختلف والله أعلم * (الثاني) * قال ابن ناجي بعد أن عزا لابن حبيب ما تقدم مانصه وبه قال أبو حنيفة والشافعي اه وكلامه يوهم أن الشافعي نص على ذلك وليس كذلك بل الذي نص عليه الشافعي رضي الله عنه أنها الصبح كما مشهور عندنا انظر ح (الآن يظن الموت) قول ز وبان الوقت في الحج يخرج بالموث الخ تأمل ما معنى هذا والظاهر أنه غير صحيح لانه ان أراد خروجه بالموث بالنسبة لهذا المات فقط فوق الصلاة كذلك وان أراد بالنسبة لجميع المكلفين فليس بصحيح ضرورة تأمله وقول مب عن المحلى والام يتحقق الوجوب سلم كلام المحلى هذا ويبحث فيه شيخنا ج فكتبها مش نسخة من المحلى على قوله والام يتحقق الوجوب مانصه قيل يتحقق الوجوب بتركه اذا خاف غصب ماله أو ضياعه أو الهرم أو ما أشبه ذلك وهذا هو الذي نعتقه وهو الحق ولا معنى لغيره فلا يعصى الا اذا خاف كاذكرنا اه من خطه وهو ظاهر والله أعلم (وعلى جماعة أخرى) قول مب وفيه نظير بل الظاهر أن عموم

(٣٧) رهوني (أول) الحديث مر فرعا أفضل الاعمال الصلاة لاول وقتها رواه الحاكم والترمذي وقال ليس بالقوى وروى الترمذي والدارقطني مر فوعا أول الوقت رضوان الله وآخر الوقت عفو الله زاد الدارقطني ووسطه رجعة الله وعن أبي بكر الصديق رضي الله عنه أنه لما سمع هذا الحديث قال رضوان الله أحب إلينا من عفو الله قال القاضي عبد الوهاب في شرح الرسالة وقوله وآخره عفو الله يريد به التوسعة لا العفو عن الذنب لا جاعنا على أن مؤخرها الى آخر الوقت لا يلحقه اه ثم لا ينسب الى تقصير في واجب اه وقال الدميري قال الشافعي رضوان الله انما يكون للمحسنين والعفو يشبه أن يكون للمقصرين اه

وهبك وجدت العفو عن كل زلة * فإين مقام العفو من مقعد الرضا
وما ندس تبس في زوال سواده * كتب جديده لم ير قط أيضا
(وعلى جماعة أخرى) قول مب وفيه نظير بل الظاهر الخ

فيه انه على تسليمه فليس في كلام
ابن عرفة ما يقيد رجحان المصنف
على ان الظاهر ما قاله طفي وفي
الفتاوى ما نصه قال الخزولي لم
يسرع الجمع الا لادراك فضل الجماعة
وهو نص في تقديم فضلها على فضل
الوقت يريد أن مشروعية الجمع
لتحصيل فضل الجماعة تشهد
للمشهور خلاف رواية زيادان
صلاة الصبح أول وقتها فإذا أفضل
منها آخر الوقت جماعة اه وهو
نص في أن المشهور خلاف ما درج
عليه المصنف وما صرح به المشهور
حكي عليه ابن العربي في أحكامه
الاتفاق فانه قال في قوله تعالى
فاستبقوا الخيرات لا خلاف في
مذهبنا أن تأخير الصلاة رجاء
الجماعة أفضل من تقديمها فان
فضل الجماعة مقدم معلوم وفضل
أول الوقت مجهول وتحصيل المعلوم
أولى اه ١٠ قلت وبما جزم به ابن
العربي جزم الباجي في المتن وهو
اختيار سند كافي نعم ابقاها
في الوقت المختار فذا أفضل منه في
الضرورة جماعة كما أشار له مق
لان المحافظة على المختار واجبة
والجماعة سنة وهو ظاهر والله أعلم
(والجماعة تقديم الخ) أي بعد
أن يؤخر واقبلا لاجتماع الناس
فليس تقديم الجماعة كتقديم الفرد
كما في اجوبة ابن رشد واختصره
ابن عرفة بقوله وفي الاجوبة المذهب
أن أول الوقت أفضل الا في مساجد

في نقل ابن عرفة مقصود كما فهمه المصنف ١١ قلت ما قاله طفي هو الظاهر ثم على تسليم
أن عموم ابن عرفة مقصود فليس في كلامه ما يقيد رجحان المصنف وفي الفتاوى عند
قول الرسالة وأخص في الجمع بين المغرب والعشاء ليلة المطر الخ ما نصه تنبيه قال الخزولي
لم يسرع الجمع الا لادراك فضل الجماعة وهو نص في تقديم فضل الجماعة على فضل الوقت
يريد أن مشروعية الجمع لتحصيل فضل الجماعة تشهد للمشهور خلاف رواية زيادان
صلاة الصبح أول وقتها فإذا أفضل منها آخر الوقت جماعة اه منه بلفظه وهو نص في أن
المشهور خلاف ما درج عليه المصنف وما صرح به المشهور وحكي عليه أبو بكر بن
العربي في أحكامه الاتفاق فانه قال في قوله تعالى فاستبقوا الخيرات في سورة البقرة ما نصه
ولا خلاف في مذهبنا أن تأخير الصلاة رجاء الجماعة أفضل من تقديمها فان فضل الجماعة
مقرر معلوم وفضل أول الوقت مجهول وتحصيل المعلوم أولى اه منها بلفظها وبذلك
تعلم أن اعتراض مق على المصنف رحمه الله حق وأن كلام طفي هو الصواب والله
أعلم (والجماعة تقديم غير الظاهر) التقديم المنسوب للجماعة في غير الظاهر ليس هو
التقديم المنسوب للفرد بل فوقه لثلايوتى لحرمان كثير من الناس أو أكثرهم من ادراك
فضل الجماعة ففي اجوبة ابن رشد ما نصه تصفحت رجحان الله وإياك سؤالك ووقفت عليه
والصلاة عند مالك رحمه الله في أول الوقت أفضل في جميع الصلوات الا في مساجد الجماعة
فان التأخير فيها شيئا عن أول الوقت أفضل ليدرك الناس الصلاة اه محل الحاجة منها
بلفظها ونقله ابن عرفة مختصرا وسلمه ونصه وفي الاجوبة المذهب أن أول الوقت أفضل
الا في مساجد الجماعة فتأخيرها شيئا عن أوله أفضل اه منه بلفظه وبهذا يقيد كلامه في
المقدمات ونصها وأول الوقت الصلوات كلها أفضل قال الله تعالى والسابقون السابقون
أولئك المقربون فذكر أدلة ذلك ثم قال هذا هو المنصوص عن مالك المعلوم من مذهبه في
كتاب ابن المواز وغيره وتأول بعض الشيوخ على مذهبه في المدونة أن أول الوقت وأوسطه
وآخره في الفضل سواء من انكاره لحديث يحيى بن سعيد ان المصل يصلي الصلاة وما
فاتمه ولم يفاته من وقتها أعظم أو أفضل من أهله وماله وهذا بعيد لانه انما تذكره لان ظاهره
يوجب أن يكون من فاتته بعض الوقت بمن فاتته جميعه على ما في حديث عبد الله بن عمر
الذي تفوته صلاة العصر كأنما وتر أهله وماله فصل وهذا التأويل انما يصح فيما عدا
صلاة الصبح وصلاة المغرب أما صلاة المغرب فلما وصفنا فيها من الاجماع على أن أول الوقت
أفضل وقد روى أن عمر بن عبد العزيز آخر المغرب حتى طلع نجم أو نجمان فأعتيق رقبة أو
رقبتين خوفا من أن يكون منه بعد أن غربت الشمس غفلة أو فقرة وأما صلاة الصبح فلانه
قد نص في سماع أشهب على أن التغليس بها أفضل من الاسفار لانه الذي كان يداوم عليه
رسول الله صلى الله عليه وسلم قالت عائشة ان كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي
الصبح فينصرف النساء متلفعات بمروطهن ما يعرفن من الغلس فيبعدن يتأول قوله على
خلاف المنصوص عنه اه منها بلفظها وما قاله في الصبح والمغرب به جزم ابن العربي
في الاحكام فانه قال فيها قبل ما قدمناه عنه بعد أن ذكر أن تقديم الصلاة مطاقا أفضل

عند الشافعي وتأخيرها مطلقاً أفضل عند أبي حنيفة مانعه فأما مالك ففصل القول فأما
الصحيح والمغرب فأول الوقت فيهما أفضل عنده من غير خلاف وأما الظهر والعصر فلم
يختلف قوله أن أول الوقت أفضل للفتن والجماعة تؤخر على ما في حديث عمر رضي الله عنه
والمشهور في العشاء أن تأخيرها أفضل لمن قدر عليه وفي صحيح الحديث أن النبي صلى الله
عليه وسلم أخرها ليلة حتى رقد الناس واستيقظوا ورقدوا واستيقظوا ثم قال لولا أن أشق
على أمتي لأخرتها هكذا وأما الظهر فأنها تأتي الناس على غفلة فيستحب تأخيرها قليلاً
حتى يتأهبوا ويجمعوا وأما العصر فتقدمها أفضل اهـ منها بلقطها ومما يشهد لما قاله
في الاجوبة حديث الصحيحين وغيرهما في صلاة النبي صلى الله عليه وسلم الصحيح بالمزلة
وفيه ما رأيت النبي صلى الله عليه وسلم صلى صلاة بغير ميقات الاصلاتين جمع بين المغرب
والعشاء وصلى الفجر قبل ميقاتها اذا المراد بميقاتها كما يذهب الاثمة بميقاتها الذي كان معنادا
لصلاته صلى الله عليه وسلم فيه بأصحابه وقد صرح بذلك في بعض روايات الحديث ففيها ثم
صلى الفجر حين طلع الفجر ثم قال فيها ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ان هاتين الصلاتين
حولتا عن وقتها في هذا المكان المغرب فلا يقدم الناس جمعاً حتى يعتموا وصلاة الفجر
هذه الساعة اهـ * (تنبيهان الاول) * في ق هنا مانعه ابن عرفة عن الجمهور وصلاة
العصر أول وقتها في مساجد الجماعة أفضل من تأخيرها قليلاً خلافاً للقاضي وأشهب اهـ
منه بلقطة وفيه نظرم وجهين أحدهما أنه يؤهم أن ما للقاضي وأشهب عند ابن عرفة
واحد وليس كذلك ثانياً ما أنه يؤهم أن الذي عزاه ابن عرفة للجمهور هو نفي مطلق التأخير
ولو قليلاً وليس كذلك ونص ابن عرفة في كون آخر العصر ما لم تصفر الشمس أو
القامتين روي ابن القاسم وابن عبد الحكم وفي كون أفضل في مسجد الجماعة أوله أو
تأخيرها قليلاً كبحر ما استحب في الظهر وأذراع قول الجمهور والقاضي وأشهب اهـ منه
بلقطه فالأقوال عنده ثلاثة والمنقضي عنده في قول الجمهور وتأخير خاص فلا ينافي أن مطلق
التأخير فيها الاثمة مطلوب ولذلك لم يجعل مانعه عن الاجوبة مخالفاً لما عزاه للجمهور
فتأمله بانصاف * (الثاني) * في كلام ابن العسري شبه تناقض بالنظر الى العصر لأن أول
كلامه يفيد أنها تؤخر كالظهر وقوله آخرها وأما العصر فتقدمها أفضل يفيد أنها
لا تؤخر بحال ويدفع ذلك بأن مراده والله أعلم أن العصور وان كان الأفضل تأخيرها لكن
لا يبلغ بذلك قدر ما تؤخره الظهر والله أعلم * (قائدة) * قال غ في تكميله بعد أن ذكر
عن ابن العسري في المغرب أنه يعتبر قدرها مع الاذان والاقامة ولبس الثياب وغسلها
مانعه سمعت شيخنا الحافظ أباعلى الحسن بن منديل يذكر أن الامام العلامة شيخ شيوخنا
أبا عبد الله بن مرزوق كان أيام امامته بالجامع الاعظم من تلسان كلاً هـ الله تعالى
لا يشترع في أسبابه الا بعد دخول وقتها فيبسط بها فكان معاصروهم من الفقهاء ينكرون
فعله ويقولون ان لبسه في طهارته ليس على ما كان عليه السلف من السرعة والخفة اهـ
منه بلقطه (وتأخيرها ربع القامة) قال ابن رشد وهو وسط الوقت لأن طول المدة من
زوال الشمس الى أن يبقى ذراعاً مثل طولها من حين يبقى ذراعاً الى آخر القامة

الجماعات فتأخيرها شيئاً عن أوله
أفضل اهـ وبه يفيد ما في المقدمات
والاحكام وكذا ما في ق عن ابن
عرفة انظر نصوصهم في الاصل
والله أعلم (ربع القامة) ابن رشد
وهو وسط الوقت لأن طول المدة من
زوال الشمس الى أن يبقى ذراعاً
مثل طولها من حين يبقى ذراعاً
الى آخر القامة لا يبطئ الظل في
السيرة أول القامة واسرعه في
آخرها اهـ

(ويزاد الخ) قول ز الباجي نحو الذراعين الخ مثله لابن عرفة ونصه ويستحب الاراد بالصيف وفي كونه نحو ذراعين أو فوقهما يسير ثالثهما لم يخرج الوقت ورابعها الآخر وقتها الباجي والمازري عن ابن حبيب الخ قلت وظاهر المصنف أن الفذ لا يندب له الاراد وفي ضيق عن الباجي أنه يستوي فيه الجماعة والفذ اه وهو ظاهر الحديث والله أعلم (وفيه اندب الخ) قلت قول ز عن عياض والقبائل الاربابض قال في مختصر الصحاح ربض المدينة بفتحين ما حولها أي الاماكن التي حولها خلف السور والظاهر أن عطف الحرس عليه من عطف الاعم لا التفسير وقول المصنف (قليلًا) أي تأخيرًا قليلًا زاد على التأخير في الحواضر لان الغالب عليهم عدم تعدد المساجد عندهم مع كون العشاء تصادفهم متفرقين في مواشيهم ونحوها والله أعلم (ولو شك الخ) قال مقبده عقاب الله عنه قال في هذه المسئلة نظر منها من شك هل أتم صلاته فسلم على شكه ثم تبين أنه قد كان أتم قال ابن رشد صلاته فاسدة ومنها من انحرف عن القبلة عامداً ثم تبين له أنه مستقبلها قال الباجي صلاته باطلة ومنها نقل ابن يونس من صلى عريانا وعنده ثوب نجس ان كان يظن أن صلاته صحيحة فلا إعادة عليه وان كان يعلم أن فرضه الصلاة بالثوب النجس فصلاته باطلة وفي الاحياء لو أقدم على شيء مع حرارة في قلبه استضر به وأظلم قلبه بل لو أقدم على حرام في علم الله وهو يظن أنه حلال لم يؤثر ذلك في قساوة قلبه وقال الشاطبي اذا (٢٩٢) قصد مخالفة الشرع فشرب حلالا على أنه خير فعليه درك الاثم في قصد المخالفة

لابطاء الظل في السير في أول القامة واسراعه في آخرها اه منه بلفظه من آخر رسم من سمع ابن القاسم من كتاب الجامع من البيان (ويزاد لشدة الحر) قول ز الباجي نحو الذراعين الخ مثله لابن عرفة وزاد قولين آخرين ونصه ويستحب الاراد بالصيف وفي كونه نحو ذراعين أو فوقهما يسير ثالثهما لم يخرج الوقت ورابعها الآخر وقتها الباجي والمازري عن ابن حبيب وهو والخنبي وابن العربي عن ابن عبد الحكم والشيخ عن أشهب وصوب المازري كونه لا نقطاع حر يومه المعين ما لم يخرج الوقت قلت يوجب اختلاف الوقت على الجماعة اه منه بلفظه (للطوع في الصبح) قول ز وفصل بين الاختياري والضروري بما لا يختص بالأول الخ كذا في بعض النسخ بالنيات لا وفي بعضها باسقاطها او كتابها فيها نظر أما نسخة اثباتها فلا نهي تفيد أنه اذا شك في دخول الضروري فصلي لم تجز ولو وقعت فيه ولا معنى لذلك وأما نسخة اسقاطها فانها تفيد أنه اذا مات وسط الضروري بلا أداء لم يعص وان ظن الموت وليس كذلك فتأمله (وللغروب في الظهرين) انظر اذا ردت الشمس بعد غروبها الشخص على سبيل الكرامة ولم يكن صلى فصلي اذ ذلك هل

وقال عز الدين من فعل واجبا فتبين أنه محرم أثيب على قصده ولا اثم عليه اذا فعل مفسدة بظنهما مصلحة اه بل قال في المدخل يتعين على الجامع أن يحفظ من هذه الخصلة القبيحة التي عمت بها البلوى وهي أن الرجل اذا رأى امرأه أعجبته وأتى أهله جعل صورة تلك المرأة بين عينيه وهذا نوع من الزنا كما قال علماءنا من أخذ كوزا ليشرب منه فصور بين عينيه أنه خير يشربه ان ذلك الماء يصير عليه حراما أي

لان الاعمال بالنيات ولقاعدة المذهب في سدا الذرائع والله أعلم (للطوع في الصبح) قول ز وفصل بين يكون الاختياري والضروري بما لا يختص بالأول الخ كذا في بعض النسخ بالنيات لا وفي بعضها باسقاطها او كتابها فيها نظر فتأمله (وللغروب في الظهرين) * (فائدة) * قال ابن رشد في البيان قد كره بعض الناس النوم بعد العصر لما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من نام بعد العصر فاختلس عقله فلا يلون الانفسه وقد عارض ذلك ما روت أسماء من أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أرسل عليا في حاجة بعد أن صلى الظهر بالصهباء فرجع وقد صلى النبي صلى الله عليه وسلم العصر فوضع النبي صلى الله عليه وسلم رأسه في حجر علي فلم يحركه حتى غابت الشمس فقال النبي صلى الله عليه وسلم اللهم ان عبدك عليا احتسب بنفسه على نبيه فرد عليه شرقها قالت أسماء فطلعت الشمس حتى وقعت على الجبال وعلى الارض ثم قام على رضى الله عنه فتوضأ وصلى العصر ثم غابت وهذا من أجل علامات النبوة وفيه الرتبة الجليلة لعلي رضى الله عنه فحفظ هذا الحديث واجب اه قلت وقد جزم ابن حجر في شرح الهمزية عند قولها * شق عن صدره وشق له البدر الخ بان الصلاة حينئذ أداء وهو ظاهر والال يمكن لرد الشمس فائدة وحديث من نام بعد العصر الخ رواه العقيلي عن عائشة مرفوعا وهو وان كان ضعيفا لكن يعمل به في مثل هذا وفي النصيحة الكافية مانصه ويتقى الايام التي جاء النبي عن تقليم الاظفار فيها كالحجامة والسفر ونحوه فرار أن يصيبه شيء مما توعد عليه فيها فقد كره بعض العلماء أن يحتجم يوم الاربعاء وفي لفظ يوم السبت ولم يلتفت لما ورد من قوله عليه الصلاة والسلام من

احتجب يوم الأربعاء وفي حديث يوم السبت وأصابه برص فلا يلومن الانفسه اعتبارا بعدم صحته فبرص فرأى النبي صلى الله عليه وسلم في المنام فشكا اليه فقال ألم يبلغن الحديث فقال يا رسول الله انه لم يصب فقال أما يكفيك قال رسول الله فقال يا رسول الله أتوب الى الله فدعاه فلم يستيقظ الا وقد زال ما به اه زاد في شرح الرسالة فينبغي أن يعمل مثل هذا ولا ينظر في الصحة الا في باب الاحكام ونحوها نعم وعند الضرورة لا توقف اه وأما قوله صلى الله (٣٩٣) عليه وسلم بعد العصر في حديث أسماء

فيحتمل أنه خاص به لانه معصوم وليس كغيره والله أعلم (بركعة لأقول) قلت قال في ضيغ الخلاف مبني على فهم قوله صلى الله عليه وسلم من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة أي هل المراد بالركعة الركعة بتمامها أو الركوع قال وقول ابن القاسم اولى لجل اللفظ على الحقيقة وصرح

ابن بشير بمشهوريته اه وقول ز بسجديتها الخ قال ح المنصوص في المذهب أنه لا بد من اعتبار قدر قراءة الفاتحة في الركعة التي يدرك بها ركعة الوجوب أو وقت الاداء وكذا لا بد من اعتبار قدر الطمأنينة وأما ما سوى ذلك فتخرج لا يعمل به ثم قال عن الاجال وأما الركعة التي يدرك بها افضل الجماعة فهي أن يكبر لاحرامه ويمكن يديه من ركبته قبل رفع الامام رأسه هذا مذهب مالك وأصحابه وجمهور الفقهاء من أهل الحديث والرأى وجماعة من الصحابة والسلف وعن أبي هريرة أنه لا يعتد بالركعة ما لم يدرك الامام قائما قبل أن يركعها وروى معناه عن أشهب اه (والكل أداء) هذا لا يدل على سقوط الاثم

يكون مؤثما لا ومقتضى الحديث انه غير مؤثم (فائدة) * قال ابن رشد في رسم مساجد القبائل من سمع ابن القاسم من كتاب الصلاة الا قول مانصه وقد ذكره بعض الناس النوم بعد العصر لما روى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من نام بعد العصر فاختلس عقله فلا يلومن الانفسه وقد عارض ذلك ما روت أسماء من أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أرسل عليا في حاجة بعد أن صلى الظهر بالصباح فرجع وقد صلى النبي صلى الله عليه وسلم العصر فوضع النبي صلى الله عليه وسلم رأسه في حجر علي فلم يحركه حتى غابت الشمس فقال النبي صلى الله عليه وسلم اللهم ان عبدك عليا احتبس بنفسه على نبيه فردد عليه شرفها قالت أسماء فطلعت الشمس حتى وقعت على الجبال وعلى الارض ثم قام على رضى الله عنه فتوضأ وصلى العصر ثم غابت وهذا من أجل علامات النبوة وفيه المرتبة الجليلية لعل بن أبي طالب رضى الله عنه حفظ هذا الحديث واجب اه منه بلفظه (والكل أداء) الحكم بان الكل أداء لا يدل على سقوط الاثم عن فعل ذلك لغير عذر ولم يتعرض المصنف لذلك صريحا لكنه يؤخذ من قوله الا آتى وأثم الا لعذر بالآخرى وقد صرح أبو اسحق التونسي بأنه آثم عاص بلا خلاف وحكى النخعي والمازري الاجماع على تأثيمه وعلى ذلك فهم الباجي الحديث قال في المستقى في شرح قوله صلى الله عليه وسلم في حديث أبي هريرة من أدرك ركعة من الصبح قبل أن تطلع الشمس فقد أدرك الصبح الخ مانصه وإذا قلنا ان المراد به ادراك الاداء فان تقديره من أدرك فعل ركعة من صلاة الصبح وليس في قوله ذلك اباحة لتأخير الصلاة الى آخر الوقت حتى لا يدرك الا بعضه فافيه وانما بين حكم من أخرها كما أن من قتل عبد زيد عليه قيمته فانه قد بين حكم من فعل ذلك ولم يبع القتل اه منه بلفظه * (تنبيه) * رد ابن بشير الاجماع الذي حكاه النخعي والمازري وتعقب ابن عرفة ورتبه ابن الحاجب أيضا جازمه ابن بشير وتعقب رده ابن عرفة والمصنف في ضيغ وصوبار دابن عبد السلام للاجماع بما نقله أبو عمر عن اسحق بن راهويه وداود والاوزاعي من عدم تأثيمه ونص ابن عرفة ورد ابن عبد السلام بنقل أبي عمر عدم تأثيمه عن اسحق والاوزاعي وغيرهما لا عن بعض أصحابنا كما زعمه واضح اه منه بلفظه وانظر ضيغ ان شئت (والظاهر ان العشا آن الخ) قول مب قال بعضهم وما ذكره ابن ومصال هو الظاهر الخ لعل هذا البعض هو العلامة أبو عبد الله المسناوى فان تليذه جس نقل عنه نحوه لانه ذكر كلام طفي وقال عقبه مانصه وكان شيخنا

عن فعل ذلك لغير عذر وقد صرح التونسي بأنه آثم عاص بلا خلاف وحكى عليه النخعي والمازري الاجماع ورد ابن عبد السلام بما نقله أبو عمر عن اسحق بن راهويه وداود والاوزاعي من عدم تأثيمه وقبله ابن عرفة والمصنف في ضيغ انظره (والظاهر ان الخ) قول مب وقال ابن عبد السلام بن ومصال الخ كذا عند غير واحد قال جس والذي في الوائس يسي أن قائل ذلك اسمه عبد السلام لابن عبد السلام اه وقوله قال بعضهم وما ذكره ابن ومصال الخ لعل هذا البعض هو الشيخ مس فان تليذه جس نقل عنه نحوه لكن قال جس عقبه ثم ظهر أن التقدير بالسفريية يؤل الى كونها حاضرة لانه اذا ذلك يكون مدركا لها

في الحضر فتكون حضرة فتأمل
فبحث طفي متمكن والله أعلم
اه وهو حسن بسن وإيضاحه انه
لو كان كما قال ابن ومصال من تقدير
الظهر سفريه والعصر حضريه
لكانت الظهر مدركة في الحضر
ويلزم حينئذ اتحاد ركعاتها وركعات
العصر فلم تظهر فائدة للتقدير بالاولى
أو بالثانية ويلزم على ما قال أن يصلي
الظهر في الحضر ركعتين مع بقاء
وقتها ولا قائل به فان القصر انما هو
في رباعية وقتية في السفر أو فائتة
فيه ويعلم كونها فائتة فيه بالتقدير
فهو سابق على الحكم بانها سفريه
قال في التلقين وأما المسافر فينسى
في سفره الظهر والعصر فيذكرهما
في الحضر فان كان قدومه للجنس
ركعات فأكثر صلاهما تأتيتين وان
كان لدون ذلك صلى الظهر مقصورة
لقوت وقتها والعصر تأتية لبقا وقتها
وان سافر وقد نسي الظهر والعصر
وكان عليه وقت فارق الحضر من
النهار قدر ثلاث ركعات صلاهما
مقصورتين لان ذلك وقتهما وهو
مسافر فان كان دون ذلك صلى
تامة قضاء والعصر مقصورة لبقا
وقتها وكذا القول في المغرب والعشاء
اه وفيه أعظم دليل لما قاله طفي
من أن التقدير انما هو بالحالة التي
هو عليها من حضر أو سفر ويؤيده
أن الأئمة كابن يونس وصاحب
البيان والرسالة لم يذكروا الخلاف
الآتي اللتين والله أعلم انظر الأصل
قلت وقول مب عن ابن ومصال
أو يريد كون احدهما جامعة

أبو عبد الله سيدى محمد بن أحمد المساوى رحمه الله يتوقف في بحث هذا المحشى فلم يجزم
بوروده لانه لم يدغم كلامه بنقل وكيف تكون الصلاة سفريه ويكون التقدير بالحضريه
فان من حضر ثلاث لا يصلي الظهر الاسفريه فاقاله ابن عبد السلام هو الظاهر اه
لكن جس لم يسلم ذلك كما سلمه مب بل قال عقبه مانصه ثم ظهر أن التقدير
بالسفريه يؤل الى كونها حضريه لانه اذا ذلك يكون مدر كاله في الحضر فتكون حضريه
فتأمل فبحث المحشى المذكور متمكن والله أعلم اه منه بلفظه قلت وهذا الذي قاله
حسن بسن وإيضاحه أنه لو كان الامر ما قاله ابن ومصال من أن الظهر تقدر سفريه
والعصر حضريه فيما اذا قدم لاربع أو ثلاث لكانت الظهر مدركة في الحضر ويلزم اذا ذلك
اتحاد ركعاتها وركعات العصر فلم تظهر فائدة للتقدير بالاولى أو بالثانية ويلزم على ما قال
أن يصلي الظهر في الحضر ركعتين مع بقاء وقتها ولا قائل به فان القصر انما هو في رباعية
وقتية في السفر أو فائتة في نفسه والظهر على كلامه ليست واحدة منهم ما نقص أهل المذهب
فاطبة على أن من قدم لاربع خادونه يصلي الظهر سفريه وتعليقهم ذلك بقوات وقتها
كالضريح في أن التقدير انما يكون بالحالة التي هو عليها وهو الحضور لان بذلك يتحقق أنها
فائتة في السفر وقولهم في الاعتراض على طفي كيف تكون الصلاة سفريه ويكون
التقدير بالحضريه مبنى منهم على أن الحكم على الصلاة بانها سفريه سابق على التقدير
وليس كذلك بل التقدير سابق عليه اذ به يعلم هل فائتة في السفر أم لا قال في التلقين مانصه
وأما المسافر فينسى في سفره الظهر والعصر فيذكرهما بعد دخوله الحضر فان كان
قدومه اقل من خمس ركعات فأكثر صلاهما تأتيتين وان كان لدون ذلك صلى الظهر
مقصورة لقوت وقتها والعصر تأتية لبقا وقتها وان سافر وقد نسي الظهر والعصر وكان عليه
وقت فارق الحضر من النهار قدر ثلاث ركعات صلاهما مقصورتين لا درا كوقتها وهو
مسافر فان كان دون ذلك صلى الظهر تامة قضاء وصلى العصر مقصورة لبقا وقتها وكذلك
القول في المغرب والعشاء اه منه بلفظه وفيه أعظم دليل لما قاله طفي من أن التقدير
انما هو بالحالة التي هو عليها من حضر أو سفر وقولهم فلم يتحد الر كعات وبذلك يظهر أثر
الخلاف فيهما ان أرادوا أن اختلاف الركعات بذلك يصيرهما من محل الخلاف
المذكور بالنص عليه فهم مطالبون به ولا أظنهم يجحدونه ولم يذكروا الأئمة فيما علمت ذلك
الخلاف الآتي اللتين قال ابن يونس مانصه ولو بقي من الوقت قدر صلاة وركعة من
الأخرى كان مدر كاله الصلاتين جميعا على ما فسرنا قال سحنون قال ابن القاسم
وأنتهب وأكبر أصحابنا وان بقي من الليل قدر أربع ركعات صلوا المغرب والعشاء محمد بن
يونس لانه اذا صلى المغرب بقيت ركعة للعشاء وقد قال الرسول عليه السلام من أدرك من
الصلاة ركعة فقد أدركها وهو الصواب وقال عبد الملك ان كان لاربع ركعات فأقل
صلوا العشاء فقط وانما المغرب من الليل ما فوق أربع ركعات قال أبو يزيد عن ابن القاسم
وان طهرت امرأة في السفر ثلاث ركعات من الليل فليس عليها الا العشاء ركعتين وقاله
أشهب وأصبح اه محل الحاجة منه بلفظه وكذا ذكر الخلاف في البيان في المغرب

كأقال في الجمعة وقبل الضرورى على
التولين هكذا فيما رأينا من نسخة
والظاهر أن فيه بترًا وعبارة مب
فيما له من الشرح هي مانصه ونقل
ابن فرحون عن ابن عبد السلام بن
ومصال أن الأثر يظهر في النهاريتين
في صورتين أحدهما إذا كانت
واحدة حضرية والأخرى سفرية
بكن نسبت الظهريين وقد تمت لأربع أو
ثلاث قبل الغروب فإني الحكم إتمام
العصر فلوحظت بفور دخولها
سقطت معاء على القول الأول
وسقطت العصر فقط على الثاني
والثانية في الجمعة وذلك إذا زال عذره
وقد بقي للغروب مقدار ثلاث
ركعات ووجد الامام يصلي الجمعة
فعلى الأول يصلي الجمعة وتبقى ركعة
يدرك بها العصر وعلى مقابله يصلي
العصر وتسقط الجمعة اهـ وقول
مب فانها تنقض الظهر الخ هذا هو
الذى صححه ابن الحاجب بناء على
رواية يحيى وهو قول ابن الماجشون
وابن عبد الحكم قال في ضيق ولما كان
المعروف من المذهب الاختصاص
صحح المصنف القضاء اهـ قال صر
انظر قوله المعروف من المذهب
الاختصاص مع تشهيره في المختصر
الاشترار للغروب والجواب أن
الذى في المختصر اشترار الظهريين
للفروب وهذا حكم على الجوع
من حيث هو مجموع ولا يلزم منه
ثبوت الحكم المذكور لكل فرد فرد
فتأمل اهـ وبه تعلم أن قول مب
فهى أداء على المشهور في عهدته
والله أعلم

والعشاء وكذا ذكره في الرسالة فأنظرها وان أراد بالقياس على المغرب والعشاء بجماع
الاستعمال في الوقت واختلاف قدر الركعات في القياس نظر لان ذلك يؤدى إلى أن المولم
تخص مثل اصلت الظهر ركعتين كما أنها إذا لم تخص في العشاءين تصلى المغرب ثلاثا
ولا محذور في ذلك في المغرب وفيه في الظهر صلاتها سفرية في الحضرة وقتها ولا قائل بذلك
فكيف يصح مع هذا القياس أو يتوقف في رده أحدهم الناس فتحصل أن ما قاله
شرح المدونة وغيرهم وصوبه طقى هو الحق الذى يجب التعويل عليه وأن غيره
لا يلتفت اليه والله سبحانه أعلم * (تنبيه) * ابن ومصال وقع في نسخ مب تسميته بابن
عبد السلام وكذا هو عند غير واحد وقال جس مانصه والذى في الوائسرى ان
قائل ذلك اسمه عبد السلام لابن عبد السلام كما عند ت اهـ منه بلفظه وقول مب
عن ابن عرفة الأول لسماع يحيى والثاني لسماع اصبيغ الخ يوهم أن ابن عرفة اقتصر
على نسبة الأول لسماع يحيى وليس كذلك بل زاد متصلا بجماع نقله عنه مانصه وعز القاضى
الأول لابن الماجشون وابن عبد الحكم في القصر والاعتمام والسقوط وقاله ابن حبيب في
السقوط لمحض وبالثاني في الاعتمام استحسانا فإنا قلنا عن اصبيغ الاستحسان عماد الدين
لا يكاد المغرق في القياس الامقار قال السنة اهـ منه بلفظه ومثله لابن يونس ونصه بعد
أن ذكر رواية يحيى عن ابن القاسم ابن حبيب وقاله ابن الماجشون وابن عبد الحكم قالوا
هو وقت للعصر وتنقض الظهر ركعة خارج وقتها ولم تصلها حتى حاضت وكذلك التى
تظهر ومساقر يقدم أو يظعن أو مغنى عليه يفتق لمقدار صلاة من النهار فهي للعصر
صلت الظهر أم نسبت فرأوا في المسافر يقدم ركعة وقد صلى العصر ونسى الظهر أن
يصلى الظهر سفرية لانه قد خرج وقتها والذى دخل فيه وقت للعصر قال ابن حبيب وانا
أحاط فأرى على المسافر يقدم ركعة مصليا للعصر ناسيا للظهر أن يصلى الظهر حضرية
وأوجب على الحائض حينئذ قضاءها وقال اصبيغ ان الاستحسان عماد الدين ولا يكاد
المغرق في القياس الامقار قال السنة اهـ منه بلفظه وقول مب وبني ابن عرفة على
الخلاف الخ مانسبه لابن عرفة أصله لابن رشد في رسم يشتري الدور والمزارع من سماع
يحيى من كتاب الصلاة الثاني وقت وبناء الخلاف في المسائل الأربع يدل على أن الرابع
رواية يحيى وقول ابن الماجشون وابن عبد الحكم وهو الذى صححه ابن الحاجب ونصه
وقال أيضا إذا حاضت لأربع فأدنى بعد أن صلت العصر ناسية للظهر تنقض الظهر لأنها
تخلد في الذمة بخروج وقتها ثم رجع فقال لا تنقض لانه وقت استحقته وغير هذا خطأ
والأول أصح اهـ قال في ضيق مانصه سبب الخلاف هل تختص العصر بأربع
ركعات قبل الغروب أولا فان قلنا بالاختصاص جاء منه القول بالقضاء والا فلا ولما كان
المعروف من المذهب الاختصاص صحح المصنف القضاء اهـ منه بلفظه وهو يفيد أن
المعتمد أنه إذا صلى الظهر وقدي أربع ركعات فأدنى أنه قضاء لا أداء فقول مب فهى
أداء على المشهور بخلاف لذلك مع أني لم أر من صرح بتشهيره غيره وهو انما استند في ذلك
والله أعلم لقول المصنف قبل والغروب في الظهرين وكانه لم يقف على ما لصر في حاشية

ضحى ونصه انظر قوله المعروف من المذهب الاختصاص مع تشهيره في المختصر الاشتراك للغروب والجواب أن الذي في المختصر اشتراك الظاهرين للغروب وهذا حكم على المجموع من حيث هو مجموع ولا يترجم منه ثبوت الحكم المذكور لكل فرد فقامل اه منه بلفظه والله أعلم * (فائدة) * نظم الشيخ ميارة في تكميل المنهج المسائل الثلاث الأولى من الأربع التي ذكرها مب هنا عن ابن عرفة مع التنبية على أن محله إذا صليت الثانية فقال

من خلف الاختصاص فرع قد أتى * مصل عصر ناسيا ظهر امتي
حاضت لأربع قبيل المغرب * ففي قضاء الظهر خلف ما أبي
كذا مسافر لأربع قديم * وحاضر مسافر لأربعين علم
مع كونه صلى الأخيرة ناسيا * لأول فامض عليه بانيا
وان تكن ثانية لم تفعل * أولى قضت وفقا وليس بالجلي
لكنه أدخل بالاربعة فلذلك ذيلت آياته بيت فقلت

كذا إذا ثانية قد صليت * بظاهر والظاهر بالضد أتت

(كحاضر الخ) قول مب الظاهر أنه تشبيهه فحواه لجس أيضا ويؤيده تنصيص ابن شاس وابن الحاجب على عين هذه المسئلة والمصنف ناسج على منوالهما وحله نو على معنى آخر لا تظهر له ثمرة انظر الاصل والله أعلم

(كحاضر مسافر وقادم) الصواب أنه تشبيهه كما قاله ابن عاشر وميارة وجس و مب ويؤيد ذلك تنصيص ابن شاس وابن الحاجب على عين هذه المسئلة والمصنف ناسج على منوالهما ونص ابن شاس فان خرج وقد بقى عليه من النهار مقدار ثلاث ركعات فأكثر صلى الظهر والعصر سقرتين وان كان دون ذلك إلى ركعة صلى الظهر حضرة والعصر سقرية ولو قدم وقد بقى للمغرب خمس ركعات فأكثر صلاهما حضرتين وان كان الباقي دون ذلك إلى ركعة صلى الظهر سقرية والعصر حضرة ولو سافر قبل الفجر لأربع ركعات صلى العشاء سقرية فان كان سفره قبله بدون ذلك فحكي الشيخ أبو القاسم في قصرها وانما هما روايتين وان قدم قبل الفجر لأربع ركعات صلاها حضرة وان كان أقل من ذلك فخرجها أبو القاسم على روايتين اه وأما ما حله عليه عج وأتباعه فهو مع كونه تكلفا قليل الجدوى تأمله وحله نو على معنى آخر ونصه والمعنى والعشاء أن يعتبر وجوديهما بفضل ركعة عن الأولى لا بفضل ركعة عن الأخيرة كما هو المعتبر في حاضر مسافر وقادم من سفر أي يعتبر فضل ركعة عن الأخيرة في قصرهما وانما هما أو أحدهما فالكاف في كلامه للتظير بمسئلة أخرى لا فائدة حكمها اه محل الحاجة منه واستدل لما قاله ببعض كلام ابن عرفة الذي في ق قلت كلام ابن عرفة وان كان يفيد ما ذكره لكن لا تظهر لذلك ثمرة لافي النهاريتين لما مر ولا في الليليتين على الصحيح قال ابن الحاجب بعد أن ذكر حكم النهاريتين ما نصه ولو سافر لأربع قبل الفجر فالعشاء سقرية ولمادونها رواية أيضا سقرية وفي الجلاب رواية حضرة ولو قدم لأربع فالعشاء حضرة ولمادونها فكذلك وخرجها فيه سقرية اه ضحى اذا سافر لأربع فلا خلاف أنه صلى العشاء سقرية لان التقدير ان كان بالأولى فضل ركعة وان كان بالثانية فضل ركعتان وكذلك لمادونها ولا وجه لما في الجلاب وكثيرا ما يقال اذا أريد ادخال هذا القول هل آخر الوقت لا آخر الصلاة

(واثم الخ) وقيل بكرة فقط وهو قول ابن القصار وبه جزم ابن يونس وأولوا وقال ابن عرفة وغيره العذر يؤخر إليه قال ابن محرز روى ابن القاسم بكرة وأثم مؤدبا التونسي وبه فسر أشهب وابن وهب والداودي حديث من تقوته صلاة العصر فكانت أوتر أهل وماله وفسره محنون والاصيلي والباجي بالآخر عنه ابن زرقون انظر هل مقتضى الاول تأنيب المؤخر اليه والثاني عدمه اه وأشار الى الاحتمالين في الحديث المذكور ابن عبد البر في التمهيد بقوله وفيه (٢٩٧) تحقير الدنيا وأن قليل عمل البر خير من كثير من الدنيا فالعادل العالم بمكة مداره هذا

الخطاب يحزن على فوات صلاة العصر ان لم يدرك منها ركعة قبل غروب الشمس أو قبل اصفرارها فوق حزنه على ذهاب أهله وماله وماتوقيتي الابانته اه قلت ويؤيد تفسير محنون ومن وافقه حديث ابن عمر عن ابي شيبة في مصنفه مرفوعا من ترك العصر حتى تغيب الشمس فكانت الخ وتربى البناء للمفعول وأهله مفعوله الثاني على أنه بمعنى سلب لانه يتعدى الى مفعولين قال تعالى ولن يترك أعمالكم وروى أهل بالرفع على أن وتر بمعنى أخذ وانتزع وقال تو بعد نقول فظهر من هذا القول أن المنصوص للمالك وابن القاسم والآتي على قول محنون هو الكراهة اه والله أعلم وجزم المصنف بالحكمة وهو قول التونسي لاقتصار ابن رشد في المقدمات عليه كافي ح واستبعد ابن بشير كافي ق وابن الحاجب كونه مؤدبا آثما أي لان الاداء عبارة عن أداء العبادة في وقتها المقدر لها شرعا وعلى أنه أوقعها في وقتها المقدر لها شرعا فكيف يكون آثما أو أجيب بانفكاك

أولاهما والمعلوم أن الوقت إما أن تختص به الاخيرة أو تشاركها الاولى وإما أن يكون للاولى وليس للاخيرة فيه حق فلا يلزم عليه في السقوط والادراك أشياء لا تشاركها اه منه بلفظه (تنبيه) ظاهر قول ابن الحاجب وخبرها فيه سفريه أن ابن الجلاب خرج صلاته سفريه والذي فيه أن المخرج هو التخيير ونصه وان قدم المسافر ليلا فأدرك من الليل قدر أربع ركعات أتم العشاء وان كان أقل من ذلك فانها تخرج على روايتين احدهما أنه يتم العشاء والاخرى انه يقصرها ان شاء هو بالخيار في ذلك اه منه بلفظه من باب مواقيت الصلاة وذكر الروايتين اللتين عزاهما اله ابن شاس في قصر العشاء واتمامها فيما اذا سافر لدون أربع قبل الفجر في فصل صلاة الحائض ولم يسوي بينهما ونصه فان كان الذي بقي عليه من الليل قدر ثلاث ركعات أو أدنى منهن الى ركعة واحدة فقد اختلف قوله فيمافروى ابن عبد الحكم عنه أنه يصلي العشاء الاخرة حضرية وروى عنه غيره أنه يصليها صلاة سفر وهذا هو الصحيح اعتبارا بالخائض والمغمى عليه ومن ذكرنا معهما اه منه بلفظه (واثم الاعتذر) هذا أحاديثين وقيل بكرة فقط وجزم المصنف هنا بما ذكره لاقتصار ابن رشد عليه في المقدمات جازما به من غير ذكر خلاف وبه جزم أبو اسحق لكن استبعد ابن بشير وابن الحاجب كونه مؤدبا آثما وما أجاب به ابن عطاء الله والقرافي من انفكاك الخاتمتين فالاداء لعموم قوله صلى الله عليه وسلم من أدرك والتأنيب لتفريطه ولا بد في اجتماع الأثم والاداء مع اختلاف موجب ما كالصلاة في الدار المغصوبة قال في ضج فيه نظر اه وما قاله ظاهر وقديين صر في حاشيته وجه النظر ونصه قوله وفيه نظر أي لعدم اختلاف الموجب فان العصيان حينئذ آثما هو لا يقع الصلاة في هذا الوقت وهو موجب الاداء بعينه اه منه بلفظه وأجاب ابن عرفة بجواب آخر فيه نظر أيضا ونصه وتعقب ابن بشير قول التونسي بمغاظة التأنيب الاداء بلزومية الاول مخالفة الامر والثاني موافقة يرد جماع ملزومية الثاني لموافقة بل لا بد من تعلق ببعض المكلفين ولا تنافي بينه وبين تأنيب آخر اه منه بلفظه ولا يخفى ما فيه وقد جزم ابن يونس أولا بالكراهة لكن في العصر ونصه فاذا زاد على المثل زيادة منه خرج وقت الظهر واختص الوقت بالعصر فلا يزال ممتدا الى أن يصير الظل مثليه فذلك آخر وقت العصر وتأخيرها بعد ذلك الوقت مكروه اه منه بلفظه ثم ذكر بعد ذلك بنحو ورقة كلام ابن القصار والتونسي وقال ابن عرفة مانصه وغيره العذر يؤخر اليه قال ابن محرز روى ابن

(٣٨) رهوني (أول) الجهة كالصلاة في الدار المغصوبة فالاداء لعموم حديث من أدرك والتأنيب لتفريطه ونظر فيه في ضج قال صر وجه النظر عدم اختلاف الموجب فان العصيان حينئذ آثما هو لا يقع الصلاة في هذا الوقت وهو موجب الاداء بعينه اه وأجاب ابن عرفة بجواب آخر ونصه وتعقب ابن بشير قول التونسي بمغاظة التأنيب الاداء بلزومية الاول مخالفة الامر والثاني موافقة يرد جماع ملزومية الثاني لموافقة بل لا بد من تعلق ببعض المكلفين اه وأراد ببعض المكلفين ذوي الاعذار قاته يتساق بهم التكليف ان زال عذرهم في وقت الاداء كما تقدم والله أعلم (وصيا) قلت قال ح الصبا بفتح الصاد

والمد وبكسرهما والقصر قاله في

الصباح (لاسكر) قول ز ولعل
الفرق بينه وبين التسيان الخ فيه
أنه ينتج العكس لوجود المشقة مع
الكثرة فتأمله والظاهر في الفرق أن
السكران بمنزلة المغنى عليه بحيث
لونه لما تنبه بخلاف النائم والناسي
والله أعلم (قضى الأخيرة) لاختلاف
فيه كافي ضيغ (أو تبين عدم الخ)
قلت قول مب ماعزاه لت
ليس هو فيه الخ نص تت واحترز
بقوله تبين الخ عما وعلم أنه نجس
فانه يبعد الطهارة ثم ينظر لما بقي من
الوقت بعد دهاو يعمل عليه ذكره
في الأخيرة اه ومراده كما قال
المحشيان الإشارة الى ما في ضيغ
فانه بعد أن قرر قول ابن الحاجب
بالقضاء على الاصح وأن ما مشى عليه
هو لسكنون ومقابل لابن القاسم
وصدربه ابن شاس قال وحمل ابن
أبي زيد وغيره هذا الخلاف على
ما اذ لم يتغير الماء يعني وأما لو تغير
لاعتبر الوقت بعد الغسل الثاني لان
الاول كالعدم اه فتقول تت
عما وعلم أنه نجس يعني بان كان الماء
متغيرا أي تبين أنه متغير متفق على
نجاسته فهنا يقدر له الطهر ثانيا
ويجعل الاول كالعدم بخلاف قليل
حلته نجاسة لم تغيره فقال ابن القاسم
انه نجس كناية دهم ولذا قال هنان
الغسل به كالعدم والمنهور أنه
مكروه فقط أي مع وجود غيره ولذا
قال سكنون بالقضاء اذ لم تصل حتى
خرج الوقت وعلى هذا فجعل الخلاف
مقيدا بقليل حلته نجاسة لم تغيره

الصلح يكره وأعمه مؤيد بالتونسي وبفسر أشهب وابن وهب والداودي حديث من
تفوق صلاة العصر كذا وترا أهله وماله وفسرهم سكنون والاصيلي والباقي بالتأخير عنه ابن
زرقون انظر هل مقتضى الاول تأييم المؤخر اليه والثاني عدمه اه منه بلفظه قلت
كلام أبي عمر في التهذيب على أن الحديث عنده محتمل للامرين ونصه في شرح الحديث
المدكور هو قوله وفيه تحقير الدنيا وأن قليل عمل البر خير من كثير من الدنيا فالعقل العالم
بمقدار هذا الخطاب يحزن على فوات صلاة العصر ان لم يدرك منها ركعة قبل غروب
الشمس أو قبل اضطرارها فوق حزنه على ذهاب أهله وماله وما يوقى الابائه اه منه بلفظه
(تنبيه) اعتراض ابن عرفة على ابن الحاجب نسبة التأييم لابن القصار نحوهم في ضيغ
ونصه ونقل المصنف عن ابن القصار أنه مؤدعاص والذي نقله سند وصاحب اللباب
عن ابن القصار أنه مؤدع غير آثم وكذلك نقل عبد الحق وابن يونس عن ابن القصار فذكر
كلام ابن يونس الآتي بتقديم وتأخير وقال عقبه مانسه قال ابن عطاء الله فهذا نصريح
بان ايقاع الظهر بعد دخول وقت العصر الخاص من غير عذر مكروه وليس بجرام اه
منه بلفظه فقال صر في حاشيته مانسه قوله والذي نقله سند الى آخره انظر كلام ابن
القصار الذي حكى عنه فانه صريح في التفريق بين المؤخر لاربعة قبل الغروب فبأثم وبين
غيره فلا يآثم فكل الاطلاقين عنه لا يصح اه منه بلفظه قلت وتعبه هذا
وارد على ابن عرفة أيضا لكن الحق أنه لا يتوجه على الجميع لانهم انما نسبوا لابن
القصار أن موقع الصلاة في الضرورى غير عذر ليس بآثم وصدقوا في ذلك والصورة
التي أوردناها عليهم وهي ايقاع الظهر قبل الغروب بمقدار أربع ركعات ليست بواردة
عليهم لان ذلك عند ابن القصار ايقاع لها به دخروج وقتها بالأكية فهي عنده اذ ذلك قضاء
لأداءه في ابن يونس مانسه قال أبو الحسن بن القصار وقت الظهر الذي تختص به اذا زالت
الشمس أن يمضي بعده الزوال مقدار صلاة أربع ركعات لا مدخل للعصر فيه ووقت
العصر الذي تختص به قبل مغيب الشمس بمقدار أربع ركعات لا مدخل للظهر فيه وما بين
هذين مشترك للظهر والعصر ثم قال بعد كلام قال فاذا فرط في الظهر حتى دخل مدة مدار
الاربعة الى الغروب لحقه الوعيد وحصل منه ان تقرب لانه وقت مختص بالعصر واذا
آخر الظهر حتى صار ظل كل شئ مثله أو مثليه فلا نقول انه مفطر بلحقه الوعيد بل نقول
انه مسمى لترك الاختيار اه منه بلفظه في كلام صر انظر والله أعلم (لاسكر)
قول ز ولعل الفرق بينه وبين التسيان ندور حوله فيه فنظر لانه ينتج العكس وهو أن
يجب القضاء على السكران بحلال ويستقط عن النائم والناسي لوجود المشقة فيهما
وقوطها في السكران كما قاله في توجيه سقوط قضاء الصلاة عن الخائض وجوب
قضاء الصوم عليها والحق في الفرق ما قاله شيخنا ج ونصه والصواب في الفرق أن
السكران بمنزلة المغنى عليه بحيث لونه لما تنبه بخلاف النائم والناسي اه والله أعلم
(وانظر ادراكهم افر كخرج الوقت قضى الأخيرة) لاختلاف فيه كافي ضيغ وقول
مب واختلف هل تعيد العصر نسبه ابن يونس لابن حبيب ونسب مقابله لأشهب

وقال

بخلاف محل الوفاق وهو المتغير فلا فرق في تغييره بين أن يكون نجس أو طاهر فتأمله والله أعلم

(أوذ كرمات رب) بحث فيه ق فقال بعد كلام فأنظر اقتصار خ على القول المرجوع عنه الآن ابن المواز صوبه وكذلك أيضا صوبه ابن يونس بعد توجيه القول المرجوع اليه اه وما يقوى البحث مع المصنف أن القول المرجوع اليه هو الذي اختاره أصبغ ورواه عن مالك كما ذكره ابن رشد ونحوه في ح عن المتقي وكان المصنف اعتمد القول المرجوع عنه لما قاله ق ولانه الذي صححه ابن الحاجب ونصه ثم رجع فقال لا تقضى والاول أصح اه ولانه قول ابن مسلمة كافي ح وهو الجارى على قول مالك في الموطا أنظر الاصل والله أعلم (وأمر صبي الخ) قلت في ح اختلف على الولي مأمور على سبيل الوجوب أو الذب قولان المشهور الذب وأنه لا يأنه يترك الأمر قاله الجزولي وابن عمرو والافهسي وغيرهم اه وفي ق عن المدونة لا يؤمر الصبي بالصيام الا عند البلوغ اه وقول ز مروا أولادكم الخ قال في فتح الباري روى أبو داود وأبو داود والترمذي (٣٩٩) وصححه وكذا ابن خزيمة والمالك مرفوعا

علموا الصبي الصلاة ابن سبع واضربوه عليها ابن عشر اه وفي رواية لابي داود اذا عرف عينه من شماله فروه بالصلاة وربها أخذ يبي ابن عمر فقيل بظاهره وقيل اذا ميز الحسنات من السيئات لان كذب الحسنات عن عينه وكتب السيئات عن شماله ذكر التأويلين ابن ناجي عن التادلي ونحوه للفاكهاني (تمة) زاد ح هنا عن النخعي ماضيه وكره فضيل وسفيان أن يضرب عليها وقالوا ارشع عليها وهذا أحسن لمن يقدر على ذلك فان كان ممن لا يقدر أو لم يفعل بعد أن رثى ضرب عليها اه وقول ز مندوبة عند العشر على الراجح الخ قال ابن ناجي عن شيخه يعني البرزلي جعل ابن القاسم قوله صلى الله عليه وسلم وفرقوا الخ راجعا لاول الحديث وابن وهب لا قرب مذكور اه وقول ز كافي ابن

وقال بعد قول ابن حبيب ماضيه محمد بن يونس ولم يعد ردها بخطم في التقدير وعذرها أشهب وجعلها كالناسية للظهر نصلى العصر ثم تذكرا لربع ركعت فأدنى فانها نصلى الظهر ولا تعيد العصر الآن يبقى للعصر بعد ذلك قدر ركعة ابن يونس وقول أشهب آيين لقول النبي عليه السلام جل عن أمتي الخطأ والنسيان اه منه بلانظه (أوذ كرمات رب) بحث فيه ق فقال بعد كلام ماضيه فأنظر اقتصار خليل على القول المرجوع عنه الا ابن المواز صوبه وكذلك أيضا صوبه ابن يونس بعد توجيه القول المرجوع اليه اه قلت وما يقوى البحث مع المصنف أيضا أن القول المرجوع اليه هو الذي اختاره أصبغ ورواه عن مالك كما قاله ابن رشد في رسم يشتري الدور والمزارع من ماع يبي من كتاب الصلاة الثاني فأنذكر القول المرجوع اليه وقالوا اختاره أصبغ وذكره من قول مالك اه منه بلانظه ونحوه في ح عن المتقي وكان المصنف اعتمد القول المرجوع عنه لما قاله ق ولانه الذي صححه ابن الحاجب أيضا ونصه ثم رجع فقال لا تقضى والاول أصح اه ولانه الجارى على قول مالك في الموطا كما احتج بذلك ابن المواز ونقل احتجاجه ابن يونس وابن رشد وسليمان ونص ابن يونس قال ابن المواز والاول أصوب لان أصل مالك وأصحابه فيمن سافر ركعتين ناسيا للظهر والعصر أنه يصلى الظهر حضرة والعصر سفرة لانه كسافر سافر في وقتها وعلى القول الآخر ينبغي أن يصلى الظهر ركعتين والعصر أربعة محمد بن يونس لانه جعل ذلك الوقت للظهر اه محل الحاجة منه بلانظه ونحوه لابن رشد ولقظه اذ ينبغي على القول الآخر أن يجعل الوقت للظهر فيصلي ركعتين ويصلى العصر أربعة وهذا ما لم يقل به مالك ولا أحد من أصحابه اه منه بلانظه من المحل المذكور انما ولانه قول ابن مسلمة كافي ح وبذلك كله يسقط البحث مع المصنف

عرفة ويمنع بستم الخ نص ابن عرفة في الاجازة لما تكلم على تعليم الصبيان وعلى المعلم أن يجر المتخاذل في حفظه وصفة كتبه بالوعيد والمتقرب بالابانة ثم كقول بعض المعايين للصبي يا قرد فان لم يفد القول انتقل للضرب بالسوط من واحد الى ثلاثة ضرب ايلام فقط دون تأثير في العوض فان لم يفد زاد الى عشر قال ومن ناعز الحلم وغلظ حلقة ولم تردعه العشرة فلا بأس بالزيادة عليها قلت الصواب اعتبار حال الصبيان شاهدت بعض معلمينا الصلح يضرب الصبي فوق العشر ين وأزيد وكان معلمنا يضرب من عظم جرمه بالعصا في سطح أسفل رجليه العشر ين فأكفر اه وقال الجزولي يضرب ثلاثة أسواط على الظهر من فوق الثوب ويضرب تحت القدم عريانا ولا يزيد على الثلاثة فان زاده عليها كان قصاصا فان نشأ عن ذلك شيء فان كان بوجهه جائر فلا شيء عليه والازمه وقال بعضهم يضرب على الصلاة ثلاثة أسواط وعلى الألواح خمسة وعلى السب سبعة وعلى الهرب عشرة ويكون ذلك بسوط لين اه زاد الشيخ يوسف بن عمر فان زاد اقتص منه اه من ح

(ومنع نقل الخ) في ح نقله عن ضيغ حكي ابن بشير الاجماع على تحريم النقل عند الطلوع وعند الغروب اه وقول ز قال الوانغي الخ هو كذلك في حاشية الوانغي ومن يده اخذ المشد الى على عادته وبه تعلم ما في كلام مب والله أعلم قلت بل في بعض نسخ ح التصريح بان المشد الى نقل ذلك عن الوانغي (وخطبة جمعة) قلت قول ز وكذا المندوران قيد نذر الخ انظره والذي لابن عرفة مانصه وفيها ومن نذر صلاة يوم بعينه لم يصل وقت المنع أي النهي ولا يقضه اه وقوله وانظر لو جلس على المنبر قبل الزوال الخ الذي يفهم من قول ابن (٣٠٠) عرفة يمنع جلوس الامام للخطبة النقل انه يحرم اذ ذلك بدخول وقتها فتأمل والله أعلم (وفرض عصر)

ظاهره ولولا سير قدّم للقتل وهو رواية ابن نافع وبه قال سحنون وروى الوليد بن مسلم الجواز انظر ح وقول خش بل اما حياية التطرق الى قوله حكاهما المازري وابن رشد أي في البيان أصله الضيغ وسلمه صر مع انه لم ينقل ابن عرفة والابن و ق و غ في تكميله عن ابن رشد الا العلة الاولى فيجتمل أن يكون ذكره في موضع آخر وأن معنى قوله نقلهما الخ أن المازري نقل أحدهما وابن رشد الآخر والله أعلم قلت قال ق انظر من صلى العصر وحده ثم وجد جماعة ينتظرون صلاة العصر له أن يعيد معهم هل يحكي المسجد اه * (غريبة) * قال القرطبي في تفسير قوله تعالى واذا قيل له -م اركعوا لا يركعون مانصه ويذكر أن مالك رحمه الله دخل المسجد بعد صلاة العصر وهو ممن لا يرى الركوع بعد العصر فجلس ولم يركع فقال له صبي يا شيخ قم فاركع فقام وركع ولم يجابه بما يرى مذهبه فقل له

والله أعلم (ومنع نقل وقت طلوع شمس وغروبها) قال في ضيغ حكي ابن بشير الاجماع على تحريم ايقاعها عند الطلوع وعند الغروب اه منه بلفظه قول مب كذا في ت والذى ح المشد الى في تركه على ت و ز بما في ح انظر فان نسبتم ما ذلك الى الوانغي صحبته لوجود ذلك في حاشيته حسب آية فيه فالمشد الى من يده اخذته على عادته في نحو ذلك والله أعلم (وفرض عصر) ظاهر المصنف ولولا سير قدّم للقتل وفي تكميل التقييد مانصه ابن عرفة قال ابن حث في صلاة أسير قرب للقتل بعد العصر ركعتين روايتان رواية الوليد بن مسلم الجواز رواية ابن نافع المنع وبه قال سحنون اه منه بلفظه ولفظ ابن عرفة وينع النقل غير ركعتي الفجر بطلوعه حتى ترتفع الشمس وبعد صلاة العصر حتى تغرب ابن حث انقافا لغير أسير قرب للقتل بعد العصر في ركعتيه حينئذ رواية الوليد وقول سحنون مع رواية ابن نافع اه منه بلفظه (تبيين الاول) * قول ابن عرفة وينع النقل الخ مخالف بظاهره لكلام المصنف لانه ان حل المنع على ظاهره وافق المصنف في ايقاعه عند الطلوع والغروب وخالفه فيما قبلهما وما بعدهما وان حل على الكراهة انعكس الامر الا أن يجعل المنع على حقيقة ومجازه وفي استماله خلاف عند أهل الاصول فتأمل * (الثاني) في ضيغ مانصه وهل النهي عن الصلاة بعد الصبح والعصر حياية لئلا يتطرق الى الصلاة وقت طلوع الشمس وغروبها أو حقها لذين الفرضين ليكون ما بعدهما مشغولا بجماعه وتبع لكل منهما من دعاء ونحوه قولان ذكرهما المازري وابن رشد في بيانه اه منه بلفظه وسلمه صر وظاهره أن كلام المازري وابن رشد نقل القولين معاً أي لم أجداً لابن رشد الا العلة الاولى وما نقل عنه ابن عرفة والابن و ق و غ في تكميله غيرها ونص ابن عرفة ومع ابن القاسم من ذكر بعد ركعة من عصره أنه صلاة شفعية لانه لم يتم نقلها بعد العصر ابن رشد لان منعه حينئذ للذريعة لا بقاعه عند الغروب أو الطلوع ولهذا جاز نقل من لم يصل العصر بعد صلاته غيره فلو منع لذات الوقت ما جاز اه منه بلفظه ومثله في تكميل التقييد وانظر كلام الابن في ح ويحتمل أن يكون معنى قوله نقلهما المازري الخ أن المازري نقل أحدهما وابن رشد نقل الآخر أو يكون ابن رشد ذكر ذلك في موضع آخر والله أعلم

في ذلك فقال خشيت أن أكون من الذين اذا قيل لهم اركعوا لا يركعون اه بنقل ختي (قيد رخ) (والورد) قلت نظمت طوله تقريرا للفظ بقولي والرخ طوله من الاشبار * عشرة واثان لآتمار وضبط بعضهم قدره بمضى نصف ساعة من الشروق (وتصلى المغرب) قال مقيد عفا الله عنه قال ح عن ابن ناجي اختلاف فيما بين الغروب وصلاة المغرب على ثلاثة أقوال المشهور وقت نهى وقيل لا واختاره ابن رشد لمن دخل المسجد لاني كان فيه اه وعند غ عن ابن رشد أن الاول مالك وهو الاظهر حياية للذرائع ثلاثا وآخر المغرب ولقوله صلى الله عليه وسلم بين كل أدنين صلاة ما خلا المغرب ولا استقرار العمل من عامة العلماء على ذلك ولان النبي صلى الله عليه وسلم لم يفعله ولا أبو بكر ولا عمر اذ لو فعلوا ذلك لنقل عنهم اه شيخ

(والورد الخ) ضيغ تقييد قيام الليل بن نام عن عاداته هو المشهور ورواين الجلاب يلحق به العامد اه وما لابن الجلاب هو ظاهر البرادعي وقد نقل ابن عرفة لفظه كما في ح. أي وان لم يصرح بعزومه بل عزاه لها ونقل ابن يونس عن المدونة مثل ما للبرادعي مصرحاً بأنه من قول مالك وذلك مما يصف الاعتراض على البرادعي (٣٠١) بان مالك لم يقل له الا فيمن غلبته عيناه انظر

الاصول والله أعلم قلت وقول
 مب أصله صاحب الارشاد بما
 لصاحب الارشاد جزم الجزولي
 وغيره ويؤيده قول ابن رشد قال
 عثمان رضي الله عنه لان أشهد
 صلاة الصبح في الجماعة أحب الي
 من أن أقوم الليل كله وذلك
 لا يصح در الا عن توقيف اه نقله
 ح عند قوله وانما الاعتراض الى قوله
 (وجنائة وسجود التلاوة الخ)
 قال مقيد ساجده الله مامشي
 عليه المصنف في سجود التلاوة هو
 الذي مشى عليه في الرسالة أيضا
 وهو مذهب المدونة ففيها لا بأس
 بالصلاة على الجنائة وسجود
 التلاوة بعد الصبح مالم يسفر بالضياء
 وبعد العصر مالم تنصرف الشمس
 اه واختار ابن يونس في السجود
 الكراهة كما في الموطأ قال في
 ضيغ ووجه ما في المدونة أن هاتين
 الصلاتين اختلف في وجوبهما
 فكان لهما منزلة على النوافل اه
 وقال الباجي منعه أي كرهه في
 الموطأ قياساً على النوافل وقال في
 المدونة رواية ابن القاسم يسجد
 لها بعد الصبح مالم يسفر وبعد
 العصر مالم تنصرف الشمس فراها
 صلاة اختلف في وجوبها كصلاة
 الجنائة فقاسها عليها اه ولذا سلم
 كلام المصنف خش و ز و غ

(والورد قبل الفرض لنا ثم عنه) قال ابن الحاجب مانصه وقيام الليل لمن نام عن عاداته ما بين
 الفجر وصلاة خصوصاً اه ضيغ وتقييد الليل بن نام عن عاداته هو المشهور ورواين الجلاب يلحق به العامد اه منه بل لفظه وفي ح مانصه وقد صرح في ضيغ بان المؤخر لذلك
 نعمدا لا يصليه على المشهور ثم قال وظاهر كلام البرادعي ان العامد كالمغلوب وقد اعترض
 عليه في ذلك بان مالك لم يقله الا فيمن غلبته عيناه ونقل ابن عرفة لفظ البرادعي ولم يتعقبه
 فانظر اه قلت كلامه يفيد أن ابن عرفة نسب ذلك للبرادعي وانه ذكر لفظه وليس كذلك
 فهم ما أولظ البرادعي ومن فاته حربه من الليل أوتركه حتى طلع الفجر فليص له بعد طلوع
 الفجر الى صلاة الصبح وما ذلك من عمل الناس الا من غلبته عيناه فأرجو أن يكون خفيفاً
 اه منه بالنظر ولقد ابن عرفة وقول اللغوي لا بأس بالنقل بعد الفجر الى اقامة الصلاة
 كنهه عن مالك وأشبه بجواز نقل ست ركعات بعد الفجر خلاف قولها لا يعجبني بعد الفجر
 غير ركعتيه الا من فاته حربه ليتمه أوتركه فليص له بين الفجر وصلاة الصبح وما هو من عمل
 الناس الا من غلبته عيناه فأرجو خفته اه منه بل لفظه وقد نقل ابن يونس عن المدونة
 مثل ما للبرادعي وابن عرفة عنهما مصرحاً بأنه من قول مالك ونصه ومن المدونة قال مالك
 ومن فاته حربه من الليل أوتركه حتى طلع الفجر فليص له ما بين طلوع الفجر الى صلاة الصبح
 وما ذلك من عمل الناس الا من غلبته عيناه فأرجو أن يكون خفيفاً وقد فعده عه
 الخطاب وقال مالك في كتاب ابن المواز ان الناس ليسكروا التسفل بعد الفجر وما هو
 بالضيق جداً اه منه بالنظر والتعقب الذي أشار اليه ح نقله ابن ناجي عند نص
 البرادعي السابق عن صاحب البيان والتقريب وكذا نقله الواوغي أيضاً وسله ونصه قوله
 أوتركه حتى طلع الفجر قال بعض المشارقة عبارة الرسالة أصوب لما في البرادعي من قوله
 أوتركه وقال صاحب البيان والتقريب نقل البرادعي لهذه المسئلة فاسد لان مالك لم يقل
 فيها اذا ترك الخ وانما قال اذا فاته غلبته وقال بعض المشارقة انظر لوتركه حربه عمدا حتى
 طلع الفجر هل يرضيه لم أرفيه نسا اه منه بالنظر ونقله غ في تسكميله مختصراً بالمعنى
 ونص ابن ناجي قوله ومن فاته حربه من الليل أوتركه حتى طلع الفجر الخ قال شيخنا حفظه
 الله تعالى ظاهر قوله أوتركه ولو عمدا كقول ابن الجلاب خلافاً لاكثره لا يصليه في العمدا
 وقوله وما ذلك من عمل الناس الخ أراد به التسكلم ابتداء بمعنى لا ينبغي له أن يترك عمدا
 ولكفه ان فعل فاته يصليه وهذا الذي قاله أولى وتعقب صاحب البيان والتقريب على
 البرادعي بقوله نقله انما فاسدا لان مالك لم يقل فيها اذا تركه فليص له وانما قال ذلك فيما
 اذا فاته غلبته وقوله انما كهاني بسكوته اه منه بل لفظه ونقل القاساني أيضاً كلام
 صاحب البيان والتقريب وسله وعندى أن نقل ابن عرفة وابن يونس عن المدونة مثل نقل

و ح و ق وابن عاشر و مب و نو و هوئي واعلم انه صرح في المدونة بجواز الصلاة على الجنائة بعد المغرب وقبل صلاتها
 كما في ق وقال ابن بشير يجوز سجود التلاوة بعد مغيب الشمس وقبل صلاة المغرب اه وقال البرزلي الصواب أنه يسجد اذا
 قرأ سورة سجدة في فريضة وقت نهى لانها تابعة لقراءة الفريضة فاشبهت بسجود السهو اه

(وقطع الخ) قول ز الامن دخول والامام يحط الخ أي وأخرى من دخل والامام جالس عند الاذان بخلاف من كان جالساً في المسجد فأحرم حينئذ ثم ماذا كره ز هو الذي في العتيقة عن سحنون وهو رواية ابن وهب عن مالك وقال ابن شعبان يقطع أيضاً انظر الاصل والله أعلم (عبر بض) قلت قال في المصباح ومختصر الصحاح هو وزان مجلس ثم قال في المصباح روي عن الدابة روي من باب ضرب ورويضاً وهو مثل برك الابل اه وحيث كان فعله من باب ضرب فالتقياس في اسم المكان منه الكسر ولم يسمع غيره خلافاً لتث حيث حكى عن القاموس الفتح والكسرة فانه خطأ في فهم كلام القاموس يعلم مراجعته وكلام المصنف حيث لم تكن جلالة (كقبرة) يؤخذ منه بالاحرى جواز الصلاة الى القبر وقد قال الواوغي عند قول المدونة ومن صلى وبين يديه جدار مرحاض أو قبر فلا بأس به اذا كان مكانه طاهراً (٣٠٣) اه مانعه في تسوية جدار القبر أو القبر على المعنيين بجدار المرحاض

نظر لان الصلاة الى القبر أو جداره لا تكون أسوأ حالاً من الصلاة عليه وهو يحيزها عليه ثم قال وقع بحث بين الفضلاء في رجل دخل المسجد فوضع نعله أمام قبلته فأحرم بالصلاة فأذكر عليه صاحبه وقال له لا تعمل النعل في القبلة فانه مكروه ولا يجوز فاجابه الاخر بان هذا باطل لقولها ومن صلى وبين يديه جدار مرحاض الخ فاجابه المنكر بأنه استدلال في غير محل النزاع لان مسئلة المدونة بعد الوقوع وهو صريحها وكلامنا ابتداءً وأيضاً قولها لا بأس بديل على أن تركه أولى وأيضاً فقد خرج أبو داود أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تعمل نعلك في قبلك ولا يمينك ولا يسارك بل بين رجلين أو كما قال فاجاب الآخر بان الشواوي قال هـ اذا كان القدم ليس في وعاء وأما اذا كان

البرادعي مما ينفى اعتراض صاحب البيان والتثريب وكذا تسليم البرزلي كلام البرادعي وقول ابن ناجي في كلام شيخه البرزلي انه أولى والله أعلم (وقطع محرم بوقت نهي) قول ز الامن دخول والامام يحط الخ أي وأخرى من دخل والامام جالس عند الاذان بخلاف من كان جالساً في المسجد فأحرم حينئذ ثم ماذا كره هو الذي في العتيقة وقيل يقطع أيضاً في رسم ندرسته من سمع ابن القاسم من كتاب الصلاة الاول مانعه قلت لسحنون فلو أني دخلت المسجد والامام جالس والمؤذنون أمامه يؤذنون فأحرم للصلاة ساهياً أو غافلاً أو كنت جاهلاً فلم أفرغ من ركعتي حتى فرغ المؤذنون وقام الامام يحط وسأله أنه انزلت بي أن أمضي في صلاتي فقال نعم وانما يكره ذلك ابتداءً فإذا فعله أحدمضي ولم يقطع قال العتيبي وجدته ابن وهب رواية عن مالك قال القاضي أمامن دخل المسجد والامام جالس على المنبر والمؤذنون يؤذنون فأحرم جاهلاً أو غافلاً فانه يتبادى ولا يقطع على قول سحنون ورواية ابن وهب عن مالك وان لم يفرغ حتى قام الامام الى الخطبة وقد قيل انه يقطع وهو قول ابن شعبان في مختصر ماله في المختصر وكذلك لو دخل المسجد والامام يحط فأحرم لتمادى على قول ابن وهب عن مالك وسحنون و يقطع على قول ابن شعبان ثم قال وهـ اذا عندى في الذي يدخل المسجد تلك الساعة فيحرم وأما لو أحرم بالصلاة تلك الساعة من كان جالساً في المسجد لوجب أن يقطع قولاً واحداً اذا اختلف في أنه لا يجوز أن يركع تلك الساعة بخلاف الذي يدخل المسجد تلك الساعة اه محل الحاجة منه بالقطعة (كقبرة) يؤخذ منه جواز الصلاة الى القبر لانه اذا جازت عليه فاليه أخرى ولهـ هذا استشكل قول المدونة ومن صلى وبين يديه جدار مرحاض أو قبر فلا بأس به اذا كان مكانه طاهراً اه قال الواوغي مانعه في تسوية جدار القبر أو القبر على المعنيين بجدار المرحاض نظر لان الصلاة الى القبر أو جداره

لا تكون

في وعاء فلا بأس وقال النخعي اذا كان النجس مستورا جاز ادخاله المسجد ومستلثا النعل في وعاء

قلت استدلاله بكلام النخعي لا ينهض اذا يلزم من جواز ادخاله المسجد نعله قبلته اه ونقله غ في تكميله وقال خرج أبو داود عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا صلى أحدكم فلا يضع نعله عن يمينه ولا عن يساره فتكون عن يمين غيره الا ان لا يكون عن يساره أحد ويضعها بين رجليه قال عبد الحق الاشبيلى في اسناده صالح بن رستم أبو عامر وأصح منه ما رواه أبو داود عن أبي هريرة أيضاً أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا صلى أحدكم فخلع نعله فلا يؤذنه ما أحد ولا يجهلهم ما بين رجليه أو ليصل فيه ما قال العقيلي صالح بن رستم أبو عامر الخزاز ضعيف قاله ابن معين اه وانظر ما نقله ح عن المدخل عند قوله أو كانت أسفل نعل فخلعها قلت قال الشيخ زروق عند قول الرسالة والمريض اذا كان على فراش نجس مانعه والمشهور في استقباله محل نجس الكراهة ان بعد عن مسه وهو في قبلته اه وقال في الطراز ينبغي أن يكون المصلي على أحسن الهيئات

مستقبلاً أحسن الجهات لأنه يناجي الله تعالى وقد قال ابن القاسم في العتبية إن كان أمامه مجنون أو صبي فليتنح عنه وقال ابن حبيب من نعد الصلاة إلى نجاسة أماله أعاد إلا أن يعد جداً أو يوارى به عنه شيء فقام المصلى إليه على المصلى عليه ونحو تقسيمها على ما على عيئه أو يساره أو خلفه انظر في الترمذي وغيره من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الصلاة في سبعة مواضع المجزرة والمزيلة والمقبرة وقارعة الطريق والحمام ومعاطن الأبل وفوق ظهريته الله الحرام واختلاف الحكم فيها الدليل منفصل والله أعلم وقول ز ولو جعل القبرين يديه الخ عياض على حديث لا يصلي إليها أي لا يتخذ قبلته وهو مثل حديث النهي عن اتخاذ قبره مسجد أو كل ذلك قطع لذريعة أن يعد قبل ومعتقد الجاهل التقرب بذلك كما كان الأصل في عبادة الأوثان أي والنهي عن القصص لذلك فلا ينافي المشهور اه من حاشية أبي زيد القاسمي رحمه الله تعالى (ومحجة) قلت ذكر في صحيح عن المدونة وغيرها أن من صلى في المحجة (٣٠٣) لضيق المسجد لا إعادة عليه أصلاً الآن

يتيقن نجاستها المازري ورأيت فيما علق عن ابن الكاتب وابن مناس أن من صلى على قارعة الطريق لا يعد إلا أن يكون للنجاسة فيها عين فائمه اه انظر غ وفي ق عن ابن حبيب لا يصلي بطريق فيه أبواب الدواب وأبوابها الاضيق المسجد اه وقال مالك في النوادر في مساجد الافنية عيشي عليها الدجاج والكلاب وغيرها انه لا بأس فيها وفي البخاري عن ابن عمر كانت الكلاب تقبل وتدير في المسجد ولم يكونوا يرشون شيأ من ذلك (وكرهت بكينية) قلت ذكر في الجواهر أن من المواضع التي تنكر الصلاة فيها بطن الوادي لان الأودية ما يرى الشياطين وقال في التمهيد القول المختار عنه إذا ان الوادي وغيره من بقاع الأرض جائز

لا تكون أسوأ حالاً من الصلاة عليه وهو يحجزها عنه اه منه بلفظه * (مسئلة) * قال الواوغي اثر ما تقدم مانصه وقع بحث بين بعض الفضلاء في مسئلة وهي أن بعضهم دخل المسجد فوضع نعله أمام قبلته فأحرم في الصلاة فأنكر عليه صاحبه وقال له لا تعمل النعل في القبلة فإنه مكروه أو لا يجوز فأجابته الآخر فقال هذا باطل أقولها هنا لا بأس بالصلاة وبين يديه جدار مرصص أو قبر فأجابه المنكر بأن قال هذا استدلال باطل لانه في غير محل النزاع لان مسئلة المدونة بعد الوقوع وهو صريح بها أو كلاً ما ابتدأه وأيضاً قولها لا بأس يدل على أن تركه أولى وأيضاً فقد خرج أبو داود أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تعمل نعليك في قبلك ولا يمينك ولا يسارك بل بين رجليك أو كما قال فأجاب الآخر بأن قال هذا باطل فان الشواشي قال هذا إذا كان القدم ليس في وعاء وأما إذا كان في وعاء فلا بأس وقال اللغمي إذا كان النجس مستورا جاز دخاله المسجد ومثلنا النعل في وعاء قلت استدلال الجيز بكلام اللغمي لا ينض اذ لا يلزم من جواز دخاله المسجد جعله قبلته اه منه بلفظه ونقله غ في تكميله وقال عقبه مانصه قلت خرج أبو داود عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا صلى أحدكم فلا يضع نعليه عن يمينه ولا عن يساره فتكون عن يمين غيره الآن لا يكون على يساره أحد ويضعها بين رجليه قال عبد الحق الاشيلي في اسناده صالح بن رستم أبو عامر وأصح منه ما رواه أبو داود عن أبي هريرة أيضاً ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا صلى أحدكم فضع نعليه فلا يؤذي بها أحداً وليجعلها بين رجليه أو ليصل فيها قال العقيلي صالح بن رستم أبو عامر الخزاز ضعيف قاله ابن معين اه منه بلفظه وانظر ما نقله ح عن المدخل عند قوله أو كانت أسفل

ان يصلي فيها كلها ما لم يكن فيها نجاسة متيقنة تمنع من ذلك اه وقال ابن عرفة وورد النهي عنها بالوادي ونقله ابن الحاجب عن المذهب لا أعرفه اه وقال في صحيح لم أره لغير المصنف قال ح قلت ذكر ما بن شاس هنا وفي الكلام على شروط الصلاة ونقله عنه صاحب الذخيرة وقبله اه وكره في الكتاب الصلاة بالخاتم فيه تمثال لانه من زى الاعاجم وفي الذخيرة من صلى في بيت نصراني أو مسلم لا يتنزه عن النجاسة أعاد اه وفي النوادر عن ابن حبيب لا أحب الصلاة في بيت من لا يتنزه عن النجس والبول فان فعل أعاد أي إذا كر الصلاة على حصير أو بساط مستذل عشي عليه الصبي والخادم ومن لا يتحفظ وليتخذ الرجل في بيته موضعاً يصونه لصلاة أو وحصيراً نقياً فان لم يفعل وصلى حيث شاء من بيته ولا يؤقن فيه نجاسة لم يعد اه ونقل الشيخ زروق في شرح الرسالة والارشاد عن ابن رشد ان مقعد الحمام الذي توضع فيه الثياب خارجة محمول على الطهارة قال وخفف أبو عمر ان ما يقطر من عرق الحمام وان أوقد تحته بالنجاسة اه وفي الرسالة وينهى أي تنزيها عن الصلاة في الحمام حيث لا يؤقن منه بطهارة وظاهرها أنه ان أوقن بطهارته فالصلاة فيه جائزة قال ابن ناجي وهو كذلك في مشهور المذهب اه وفي المدونة أجاز مالك الصلاة في المقبرة

وفي الحمام اذا كان موضعه طاهرا اه قال الشيخ زروق والغالب على بيته الاول النجاسة والداخل الطهارة والوسط مشكوك فيه وهذا كله ببلاد المغرب لان بالشرق ترتيبا آخر له حكمه اه ومما تكره الصلاة فيه المكان الشديد البرد والحر لعدم التمكن من السجود عليه انظر ح (ومن ترك فرضا الخ) قلت قال في المقدمات هذا قول مالك والشافعي وأكثراهل العلم والحنابلة قول أبي بكر في جماعة الصحابة في الذين منعوا الزكاة والله لا فاتان من فرق بين الصلاة والزكاة فقائلهم ولم يسبهم وقول النبي عليه السلام نهيت عن قتل المصلين فدل على انه أمر يقتل من لم يصل وما روى أنه صلى الله عليه وسلم قال ستكون عليكم أمراء تعرفون منهم وتذكرون فمن أنكر فقد برئ ومن كره فقد سلم ولكن من رضى وتابع قالوا لا تقتلهم قال لا ماصلا والخمس فدل على أن من لم يصل الخمس قتل وقوله صلى الله عليه وسلم في مالك بن الدخشن ألم يصل قالوا بلى ولا صلاة قال أولئك الذين نهاني الله عنهم فذات هذه الآثار على القتل ولم تدل على الكفر وتأولوا الآثار الواردة بكفر تارك الصلاة بما تأولوا به سباب المسلم فسوق وقتاله كفر ولا ترجعوا بعدى كفارا وقال ابن شهاب وجماعة انه يضرب ضربا جيعا ويسجن ولا يقتل واليه ذهب أبو حنيفة وأصحابه وداود ومن تبعه وجحهم قوله صلى الله عليه وسلم خمس صلوات كتبهن الله على العباد في اليوم والليلة فمن جاءهن من الخ وقوله أمبرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله فإذا قالوها الخ وقدين حقها بقوله لا يحل دم امرئ مسلم الا باحدى ثلاث كفر بعد ايمان وزنا بعد احسان وقتل نفس بغير نفس وقال على بن أبي طالب وابن عباس وجابر وأبو الدرداء واسحق بن راهويه انه يقتل كفر او ميراثه للمسلمين وهو ظاهر (٣٠٤) قول عمر بن الخطاب ولا حظ في الاسلام لمن ترك الصلاة وهو مذهب

نعل خلعها (وكرهت بكنيسة) قال في أول رسم من سماع ابن القاسم من كتاب الصلاة الاول مانصة قال ابن القاسم ومعت مالكا قال حدثني نافع أن عمر بن الخطاب كره دخول الكنائس والصلاة فيها قال مالك وغيره أحب الى لموضع وطء أقدامهم ونجسهم قال سحنون أحب الى أن يعيد من صلى في كنيسة كان لضرورة أو غير ضرورة ما كان في الوقت وانما هي عندي بمنزلة من صلى شوب النصراني أنه يعيد الصلاة كان بضرورة أو غير ضرورة قال القاضي الظاهر من مذهب عمر بن الخطاب رضى الله عنه على ما وقع له ههنا وفي المدونة وفي رسم الصلاة الثاني من سماع أشهب انه كره دخول الكنائس والصلاة فيها لكونها يوثقون اتخذوا للشرك بالله والكفر به فلا تنبغي الصلاة فيها على مذهبه وان بسطوطيا طاهرا اصلاته وأما مالك فأنما كره الصلاة لما يتيقن من نجاستها فان صلى فيها على مذهبه

ابن حنبل وابن حبيب اه وقال ابن مسعود من ترك الصلاة فلا دين له وقال محمد بن نصر سمعت اسحق يقول صح عن النبي صلى الله عليه وسلم أن تارك الصلاة كافر وكذلك كان رأى أهل العلم من لدن النبي صلى الله عليه وسلم أن تارك الصلاة عدوان غير عذر حتى يذهب وقتها كافر وقال أيوب ترك الصلاة كفر لا يختلف فيه انظر الزواجر

لابن حجر رحمه الله تعالى وفي صحيح مسلم بين الرجل وبين الشرك والكفر ترك الصلاة واختار الامام الحفاظ

أبو الحسن على بن الفضل المقدسي من المالكية ما قاله ابن شهاب ومن وافقه وأنشد في ذلك لنفسه خسر الذي ترك الصلاة وخبا * وأبى معادا صالحا وما آبا ان كان يجدها فسيل أنه * أمسى بربك كافرا مرتابا أو كان يتركها لنوع تكاسل * غطى على وجه الصواب حجابا فالشافعي ومالك رأيا له * ان لم يتب حد الحسام عقابا وأبو حنيفة قال يترك مرة * هملا ويحبس مرة ايجابا والظاهر المشهور من أقواله * تعزير مزجرا له وعتابا والرأى عندي أن يؤدبه الاما * م بكل تأديب يراه صوابا ويكف عنه القتل طول حياته * حتى يلاقى في المال حسابا والاصل عصمته الى ان يميت * احدى الثلاث الى الهلاك ركابا الكفر أو قتل المكافئ عامدا * أو محصن طلب الزنا فاصابا اه انظر أبا على وانظر الكلام على المسئلة مستوفى في شرح العمدة لابن دقيق العيد وقد نقل القلشاني بعضه في شرح ابن الحاجب والله أعلم قال في ضيق وفي حكم من قال لا أصلي من قال لا أتوضأ ولا أغتسل من جنابة ولا أصوم رمضان وما ذكرناه انما هو في التارك الابن خاصة فان انضم الى ذلك بعض الاستزاء كما يقول بعض الاشقياء اذا أمرهم اذا دخلت الجنة فأغلق الباب خلفك فان اردأن الصلاة لا أثر لها في الدين فلا يختلف في كفره وان أراد صلاة المنكر عليه خاصة وانهم لم تنه عن الفحشاء والمنكر فهو مما اختلف فيه قاله ابن عبد السلام اه (وصلى عليه غير فاضل) قلت حكى الشيخ الامام السهروردي في كتاب العوارف أن رجلا من لا ترضى حاله مات فسئل بعض الاكابر عما هو أن يصلى عليه فامتنع من ذلك فرى الميت في المنام وهو

في حالة حسنة فقيل له ما فعل الله بك فقال غفرت لي فقيل بماذا فقال كرامة السيد فلان لكونه لم يصل على قال السهم وردي فهو لا
 اقبالهم رحمة واعراضهم رحمة ألا ترى أنه لما ترك الصلاة عليه رحم لاجل أنه ميت امتثلت السنة في حقه فرحم لامتنال السنة
 * (فصل) في الاذان قال مقيدنا الله عنه رحمه هو اسم مصدر والفعال بالفتح يأتي اسمان من فعل بالتشديد مثل ودع وداعا
 وسلم سلامواكم كلاما وزج واجابجهز جهازا قال في المصباح وقال فيه عن ابن بري وقولهم أذن العصر غلط والصواب اذن
 بالعصر أو أذن المؤذن بالعصر مثلاً وعقب المصنف رحمه الله الاوقات بالاذان لان من فوائده الاعلام بدخول الوقت وهو
 المقصود الاعظم من مشروعيته ومن فوائده الدعاء الى الصلاة في الجماعة وهي تعدل خمسا وعشرين صلاة في غيرها كما يأتي ومنها
 طرد الشيطان لما في الصحيح اذا نودي للصلاة أدبر الشيطان وله ضراط (٣٠٥) حتى لا يسمع التأذين وعن ابن عباس مرفوعا

ما من ثلاثة لا يؤذنون ولا تقام فيهم الصلاة الا استحوذ عليهم الشيطان
 ومنها الشهادة للمؤذن لما في الصحيح
 لا يسمع مدى صوت المؤذن جن ولا انس ولا شيء الا شهد له يوم القيامة ابن حجر قال البيضاوي غاية الصوت تكون أخفى من ابتداءه فاذا شهد له من بعده عنه ووصل اليه منتهى صوته فلان يشهد له من دنا منه وسمع مبادئ صوته أولى اه
 ومنها حقن الدماء والعلم بان الدار دار ايمان لما في الصحيح من أن النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا غزا قوما لم يكن يغسر حتى يصبح ويتظرفان سمع اذا ناكف عنهم والاعار عليهم وذ كرام الامام الرازي في الاسرار ان الماء زاد بعداد حتى أشرفت على الغرق فرأى بعض الصلحاء كأنه واقف على طرف دجلة وهو يقول لاحول ولا قوة الا بالله غرقت بغداد فيء شخصان فقال احدهما

دون حائل ظاهر أعاد في الوقت الا أن يكون اضطر الى النزول فيها فلا يعيد صلاته لانه لم يتحقق عنده نجاستها بين هذا من مذهبه ما وقع له في المدونة وفي رسم الصلاة الثاني من سماع أشهب وأما سحنون فحملها على النجاسة وحكم للمصلي فيها بحكم من صلى شوب النصراني فاستوت عنده الضرورة وغير الضرورة والى هذا ذهب ابن حبيب الا أنه قال يعيد أبدأ ان صلى فيها دون حائل ظاهر على أصله فيمن صلى على موضع نجس أو ثوب نجس عامدا أو ساهيا أنه يعيد أبدأ وقول سحنون أظهر لانه لاعادة عليه الا في الوقت اذا لم يوقن بنجاسة الموضع الذي صلى فيه وهذا في الكنائس العامرة وأما الدارسة العافية من آثار أهلها فلا بأس بالصلاة فيها قاله ابن حبيب ولا اختلاف أحفظه في ذلك اذا اضطر الى النزول فيها وأما ان لم يضطر الى النزول فيها فالصلاة فيها مكروهة على ظاهر مذهب عمر بن الخطاب ولا تجب اعادتها في وقت ولا غيره اه منه بلفظه ونص ما أشار اليه من سماع أشهب قال وسمعت نافع بن كزاع عن عمر بن الخطاب صنع له طعام بالشام في كنيسة فأتى أن يجيب اليه وكره دخول الكنائس وقال لأدري أن يصلي في الكنائس قال وسئل عن الصلاة في الكنائس فقال لأحب أن يصلي فيها اذا وجد غيرها هي نجس قد دعى عمر بن الخطاب رضي الله عنه الى طعام بالشام في كنيسة فلم يأت به وقال أرى أن لا تدخل هذه الكنائس التي فيها الصور قال القاضي قدمضي القول مستوفى في أول رسم من سماع ابن القاسم في هذه المسئلة فتأمل هناك اه منه بلفظه فتأمل هل تجده شاهدا القول ز تبعا لعج وكرهت على ما يظهر من كلام ابن رشد أم لا والظاهر أنه لا شاهد لهما في ذلك وان بحث بعض الشيوخ الذي ذكره مب متجه والله سبحانه أعلم

* (فصل) في الاذان *

قول مب عن ح ومن السنة حديث عبد الله بن زيد الخ قوله في هذا الحديث قم مع

(٣٩) رهوني (أول)

لصاحبه ما الذي أمرت به قال بتغريق بغداد ثم نيت قال ولم قال رفعت ملائكة الليل أن البارحة اقترض ببغداد سبع مائة فخرج فغضب الله فامرني بتغريقها ثم رفعت ملائكة النهار في صبح ذلك اليوم سبع مائة أذان واقامة فغفر الله لهؤلاء الميهولاء فأتبه وقد نقص الماء انتهى نقله المناوي عند حديث اذا أذن في قرية أمنها الله من عذابه في ذلك اليوم ومنها اظهر الاسلام والجهريه والاعلان بتوحيد الله تعالى وتجديد عقائد الايمان واطهار شرف الصلاة وعلا قدرها ومن يتها على سائر العبادات اذ لا يتأدى بشئ من الفرائض دونها فكانها الذين كاهم وقتهم من أوقات اجابة الدعاء للحديث الا في آخر الفصل عند ز وهو من خصائص هذه الامة وانما كان لغبرهم الناقوس والبوق والنار كما في الحديث ووردت أحاديث انه شرع بمكة قبل الهجرة وهي ضعيفة وجزم ابن المنذر أنه عليه الصلاة والسلام كان يصلي بغسيرا أذان

الى أن وقع التشاور في شأنه بعد الهجرة في السنة الاولى وهو الراجح وقيل في الثانية واخرج أبو الشيخ عن ابن عباس فرض الاذان مع قوله تعالى اذانودى للصلاة من يوم الجمعة اه والاية مديسة وذكر الشيخ الامام سيدي عبد الوهاب الشعراني رحمه الله تعالى في كتابه كشف الغمّة في فضل الاذان أحاديث منها حديث خيار أمتي من دعا الى الله وحبيب عباده اليه قال عاصم بن هبيرة كنت أؤذن لابن مسعود فكنفت اذا قلت لا اله الا الله أقول وأنا من المسلمين لاجل قوله تعالى ومن أحسن قولاً لمن دعا الى الله الاية وحديث الامام ضامن والمؤذن مؤتمن اللهم أرشد الأئمة واغفر للمؤذنين وسئل ابن عمر عن الضمان فقال ضامن ان قدم أو أخر أو أحسن أو أساء وحديث أول الناس دخولا الجنة الانبياء ثم الشهداء ثم مؤذنو الكعبة ثم مؤذنو بيت المقدس ثم مؤذنو مسجدى هذا ثم سائر المؤذنين على قدر أعمالهم وحديث لوي علم الناس ما في التأذين لتضاربوا عليه بالسيف وحديث لواء قسمت لبررت ان أحب عباد الله الى الله لرعاة الشمس والقمر يعنى المؤذنين وفي رواية ان خيار عباد الله الذين يراعون الشمس والقمر والتجوم لذكر الله عز وجل وسيأتى على الناس زمان يكون سفلتهم مؤذنهم وقال مجاهد المؤذنون احتساباً بالله لا يدودون في قبورهم وحديث من أذن ثنتي عشرة سنة وجبت له الجنة وكتب له بتأذنيه في كل يوم ستون حسنة وبكل اقامة ثلاثون حسنة وحديث من أذن سنة محتسباً قيل له يوم القيامة اشفع لمن شئت وحديث من أذن سبع سنين محتسباً كتب له براءة من النار وحديث اذا شرع المؤذن في الاذان وضع الرب يده على رأسه فلا يزال كذلك حتى يفرغ من الاذان وحديث ابندرو الاذان ولا يتدروا الامامة وقال عمر رضى الله عنه لحوم المؤذنين (٣٠٦) محرمة على النار وان أهل السماء لا يسمعون من أهل الارض

الا الاذان اه وفي حديث أبي داود المؤذن يغفر له مدى صوته ويشهد له كل رطب وبابس ورواه النسائي المؤذن يغفر له مد صوته فعلى رواية مدى يكون منصوباً على الظرفية وعلى رواية مد يكون مرفوعاً على النيابة والمعنى أن ذنوبه لو كانت أجساماً غفر له منها قدر ما يملأ المسافة التي بينه وبين منتهى صوته وقيل غفر له الرحمة بقدر مد الاذان وقال الخطابي المعنى انه يستكمل

وبين منتهى صوته وقيل غفر له الرحمة بقدر مد الاذان وقال الخطابي المعنى انه يستكمل مغفرة الله تعالى اذا استوفى وسعه في رفع الصوت فيبلغ الغاية في المغفرة اذا بلغ الغاية في رفع الصوت وفي الاحياء مرفوعاً ثلاثاً يوم القيامة على كتيب من مسك أسود لا يهولهم حساب ولا ينالهم فزع حتى يفرغ مما بين الناس رجل قرأ القرآن ابتغاء وجه الله عز وجل وأتم بقوم وهم به راضون ورجل أذن في مسجد ودعا الى الله عز وجل ابتغاء وجه الله ورجل ابتلى بالرزق في الدنيا فلم يشغله ذلك عن عمل الآخرة وقيل في تفسير قوله تعالى ومن أحسن قولاً لمن دعا الى الله وعمل صالحاً نزلت في المؤذنين اه وفي الحديث أيضاً اذا كان يوم القيامة وضعت منابر من نور على اقباب من درر ثم ينادى مناد أين الفقهاء والأئمة والمؤذنون اجلسوا على هذه فلا روع عليكم ولا فزع حتى يفرغ الله فيما بينه وبين العباد من الحساب وفي الصحيحين مرفوعاً المؤذنون أطول الناس أعناً فاقوم القيامة يفتح الهمة جع عنق قال المازري قال التضرب شجيرة هوجية فيقذف لان العرق اذا ألجم الناس طالت لئلا يصيبها وقيل هو كناية عن كثرة تشوفهم لما يرون من ثوابهم والمتشوف للشئ يمد عنقه اليه وقيل عن كونهم من الله بمنزلة وهو بمعنى الذي قبله وقيل عن كونهم رؤساء والعرب تصف السادات بطول الاعناق وقيل عن كونهم أكثر اتباعاً أي لان من أجاب دعوتهم معهم وفي الحديث يخرج عنق من النار أي طائفة وقيل عن كونهم أكثر أعمالاً يقال لفلان عنق من الخير أي قطعة منه قال الابي وقيل كناية عن عدم الخجل من الذنوب لان الخجل يتكسر رأسه قال تعالى ولو ترى اذ الجرمون ناكسوا رؤسهم عياض ورواه بعضهم بكسر الهزة أي اسرعا الى الجنة من سير العنق ومنه الحديث لا يزال الرجل

معنهما لم يصب دما يعني منبسطا في سيرة يوم القيامة اه المازري واحتج به من رجع الاذان على الامامة واحتج الآخر بانه صلى الله عليه وسلم ام ولم يؤذن وما كان ليدع الا فضل وأجاب الاول بانه ترك الاذان تواضعا لاشتماله على تعظيم قدره صلى الله عليه وسلم اولان فيه الحيلة وهي دعاء الى الصلاة فكان لا يسع من سمع ذلك أن يتخلف حتى لو كان في ضرورة وفي ذلك من المشقة ما فيه اولان في اشتغاله بمراعاة الاوقات شغلا عن أمور المسلمين وقد قال عمر رضي الله عنه لو أظقت الاذان مع الخليفي أي الخلافة أذنت وفي رواية عنه لمولا الخليفي لاذنت وقال عز الدين بن عبد السلام انما يؤذن لانه كان اذا عمل عملا أثبته أي جعله دعة وهو وكان لا يتفرغ لذلك لاشتغاله بتبليغ الرسالة وقال الابي عن الخطابي حديث اللهم أرشد الأئمة واغفر للمؤذنين يدل على استحباب الاذان وكراهة تولى الامامة لان الدعاء بالارشاد انما يكون فيما فيه حظر لان المعنى أرشدهم للعلم والعمل بما كانوا عليه واغفر للمؤذنين ما عسى يكون من تفرط فيما اتفقوا عليه وقال ح عن الشيباني اختلاف العلماء أيهمما أفضل ف قيل الاذان واختاره عبد الحق وقيل الامامة وقيل هما سواء وقيل ان كان الامام توفرت فيه شروط الامامة فهو أفضل والا فلا اه وعبارة الابي في القول الرابع أن الامام ان علم من نفسه القيام بحقوق الامامة فهو أفضل والا فلا اذان اه وكأنه توفيق وعليه والله أعلم يحمل ما مشهوره الاقنيسي والجزولي من أفضلية الامامة فتأمل والله أعلم وقول مب اه بخ زاد ح وخيتي عقب قوله ففعلت متصلا به فلما سمع عمر الاذان خرج مسرعا يسأل عن الخبر فقال يا رسول الله والذي بعثك بالحق لقد رأيت مثل ما رأي فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم الحمد لله وعند أبي داود قال اهتم النبي صلى الله (٣٠٧) عليه وسلم كيف يجتمع الناس للصلاة

ف قيل له تنصب راية فاذا رآوها آذن بعضهم بعضا فلم يعجبه ذلك فذكر واه القبع وفي رواية القنع وفي أخرى القنع يعني الشبورة رأى البوق فلم يعجبه وقال هو من أمر اليهود فذكر واه الناقوس قال هو من أمر النصارى وساق الحديث اه قال القسطلاني في المواهب ووقع في الاوسط للطبراني أن أبا بكر أيضا رأى الاذان وفي الوسيط

الشام فبكى وبكى المسلمون اه منه بلانظره وبلال رضي الله عنه قال في الاصابة هو بلال بن رباح الحبشي المؤذن وقيل هو بلال بن حمامة وهي أمه اشتراه أبو بكر الصديق من المشركين لما كانوا يعذبونه على التوحيد فأعتقه فآزم النبي صلى الله عليه وسلم وأذن له وشهد معه جميع المشاهد وأخى النبي صلى الله عليه وسلم بينه وبين أبي عبيدة بن الجراح ثم قال وروى أبو اسحق الجرجاني في تاريخه من طريق منصور عن مجاهد قال قال عمار كل قد قال ما أرادوا يعني المشركين غير بلال ومناقبه كثيرة مشهورة اه محل الحاجة منها بلفظها وروى عنه أبو بكر الصديق وعمر بن الخطاب واسامة بن زيد وعبد الله بن عمر وكعب بن عجرة وروى عنه كبار تابعي المدينة والشام والكوفة انظر الاستيعاب وكان سيدنا عمر رضي الله عنه يقول أبو بكر سيدنا وأعتق سيدنا رضي الله عن جميعهم وجلتهم

لغز الى انه رآه بضعة عشر رجلا وفي سيرة غلطى أنه رآه سبعة من الانصار قال الحافظ بن حجر رحمه الله تعالى ولا يثبت شيء من ذلك الا لعبد الله بن زيد وقصة عمر جاءت في بعض الطرق اه قال السهيلي فان قلت ما الحكمة التي خصت الاذان بان يراه رجل في نومه ولم يكن عن وحي من الله لنبيه كسائر الاحكام الشرعية قلت انه صلى الله عليه وسلم قد أرى به ليلة الاسراء فروى البزار عن علي قال لما أراد الله تعالى أن يعلم رسوله الاذان جاء جبريل عليه السلام بدابة يقال لها البراق فركبها حتى أتى بها الحجاب الذي يلي عرش الرحمن فبينما هو كذلك اذ خرج ملك من الحجاب فقال يا جبريل من هذا قال والذي بعثك بالحق اني لاقرب الملائكة مكانا وان هذا الملك ما رأيته منذ خلقت قبل ساعتي هذه فقال الملك الله أكبر الله أكبر ف قيل له من وراء الحجاب صدق عبدى أنا أكبر أنا أكبر وذكرك ببقية الاذان قال السهيلي وهـ هذا أقوى من الوحي فلما تأخر فرض الاذان الى المدينة وأراد اعلام الناس بوقت الصلاة تلبث الوحي حتى رأى عبد الله الرؤيا فوافقت ما رأى صلى الله عليه وسلم فلذلك قال انه الرؤيا حتى ان شاء الله تعالى وعلم حينئذ أن مراد الله بما رآه في السماء أن يكون سنة في الارض وقوى ذلك عنده موافقة رؤيا عمر للانصار اه لكن في سند حديث البزار زياد بن المنذر أبو الجار ودوهوم تروك وقال في فتح الباري استشكل اثبات حكم الاذان بالرؤيا فان رؤيا غير الانبياء لا ينبنى عليها حكم شرعي وأجيب باحتمال مقارنة الوحي لذلك ويؤيده ما رواه عبد الرزاق وأبو داود في المراسيل أن عمر لما رأى الاذان جاء ليخبر النبي صلى الله عليه وسلم فوجد الوحي قد ورد بذلك فخارعه الاذان بلال فقال له النبي صلى الله عليه وسلم سجد بذلك الوحي وهذا أصح مما حكى الداودي عن ابن اسحق أن جبريل أتى النبي صلى الله عليه وسلم بالاذان قبل ان يخبره

مخالف لا طلاق القول بالسنية
وشاهد لز وغيره في تقييده اه
وفي الابي عن عياض المشهور أن
الاذان فرض كفاية على أهل المصر
لأنه شعار الاسلام واختلاف في
وجوبه بعد ذلك في مساجد الجماعات
للاسلام بدخول الوقت وحضور
الجماعة فأوجب في الموطأ وقاله بعض
أصحابنا وبعض أصحاب الشافعي
وجهه والرفعة عامة أصحابنا أنه
سنة مؤكدة والاول هو الصحيح لأن
اقامة السنن الظاهرة واجب على
الجملة لوتر كهأهل بلد قوتلوا ولأن
معرفة الوقت فرض كفاية وليس
كل أحد يعرفه اه وقال ابن
عبد البر لم يختلفوا أن الاذان في
المصر واجب في الجملة لأنه شعار
الاسلام ثم قال فاذا قام به واحد
في المصر ونظر الشعار سقط الوجوب
وبقي المعنى الثاني بتعريف الاوقات
وهو المحكي الخلاف فيه عن الأئمة
اه وقول ز ولا يكتفي في
متلاصقين الخ هذا نقله ح
عن ابن عرفة عن أشهب قال ح
وسئل ابن القاسم عن مسجد بين
قوم فتنازعوا فيه واقسموه بينهم

فضرر بواسطة أئمة يجوز أن يكون مؤذنهم واحد أو إمامهم واحد أو قال ليس لهم أن يقتسموه بالمشهور
لأنه شيء سبيلوه لله وإن كانوا بنوه جميعا وقال أشهب مثله ولا يجوز لهم مؤذن واحد ولا إمام واحد ابن رشد وهذا كما قال ليس لهم
بقتسموه لأن مملكتهم قد ارتفع عنه حين سبيلوه فإن فعلوا فله حكم المسجدين وإن كان ذلك لا يجوز لهم اه (وهو مشي)
مب وما ذكره ز إنما هو للمازري الخ فيه أن ح نقله أيضا عن أشهب في المجموعة (بأرفع الخ) قول ز مساويا
في التكبير على المعتقد عنه عياض وابن الحاجب

والإبي وغيرهم بالمشهور وابن بشير بالصحيح انظر ح ﴿﴾ قلت وقول ز بشرط اسماع الناس الخ قال في التبيينات والكل متفقون على أنه ليس بجفض لا يقع به الاعلام وانما هو رفع دون رفع اه وقال المازري ربما غلط بعض العوام من المؤذنين فيخفي صوته حتى لا يسمع وهذا غلط اه (محزوم) قول مب وفي ح عن ابن فرحون الخ نحوه لابن عبد السلام و ضيح انظر الاصل ﴿﴾ قلت وعليه فالوقف من الصفات الواجبة في غير التكبيرتين اتفاقا وما لم يح ومن تبعه من ان حزمه غير واجب عليه اقتصر ابن عرفة والابن وصدر به القلشاني ثم قال وقال غيره ان كلمات الاذان لما وضعت للاستدعاء نزلت منزلة الاصوات فلم يكن لها حظ من الاعراب فبينت لذلك اه وقول مب عن عياض ويجوز تحريك الاولى أي بالفتح قال ح وهو يحتاج الى تكلف وهو أن يقال انه وصل بنية الوقف ثم اختلف ف قيل هي حركة التقاء (٣٠٩) الساكنين وانما لم يكسر واحفظا لتفخيم اللام وقيل حركة همزة الوصل

بالمشهور فقال في ضيح مانصه وما ذكره انه المشهور كذلك ذكره صاحب الاكمال وذ كر ان عليه الناس وعبر عنه ابن بشير بالصحيح وذ كر بعضهم أن مذهب مالك ليس الا الاخفاء كالشهادتين وذ كر في الاكمال أنه اختلف الشيوخ في المدونة على أي المذهبين تحمل خذل وظاهرها الاخفاء وهو ظاهر الرسالة والجلاب والتلقين اه منه بلانظه وقال ابن عرفة مانصه وفي رفع التكبير الاول عن خفضه ما قبل الترجيع كرفعه أخيرا وخفضه تخفضهما نقلا عياض عن أبي عمران مع ابن أبي زمنين وروايته أبي قرعة وابن وهب وسماع أشهب واللخمي مع ابن حبيب وظاهرها وفي الاكمال هماروايتان المشهور الاولى قلت اختار المازري الاول وعبد الحميد الثاني اه منه بلانظه ﴿﴾ (تنبيه) * ما جزم به المصنف وابن عرفة من أن ظاهر المدونة هو الاخفاء به جزم اللخمي وقال أبو الفضل عياض انه أسعد بظاها ونصه في تنبيهاته وقال اللخمي ظاهر الكتاب أن رفع الصوت بالتكبير الاول مساويا يليه من الشهادتين أو لا والذي قاله أسعد بظاها الكتاب وهو الذي ذكر عن أبي مصعب أبو تمام وقال اذا أذن خفض صوته حتى يرفعه عند الشهادة اه محل الحاجة منها بلفظها ونسب ذلك الواوغي لبعضهم فقط واعترضه فانه قال عند قول المدونة والاذان كما علمه النبي صلى الله عليه وسلم أيا محذورة الله أكبر الله أكبر أشهد أن لا اله الا الله مرتين أشهد أن لا اله الا الله مرتين أشهد أن لا اله الا الله مرتين ثم ترجع بارفع من صوتك أول مرة فتقول أن ظاهر المدونة خلاف ما شهره ابن الحاجب غير صحيح لان المرجوع اليه الذي تفاضل فيه الصوت الذي اكتنفته الاولى والاخرية الشهادتان فقط ورفع الصوت ابتدءا بالتكبير لان سلم أن ظاهر المدونة فيه خلاف ابن الحاجب اه منه بلانظه ونقله غ في تكميله وأقره وعندى فيه نظير لما قاله من قدمنا ذكرهم من المحققين هو الظاهر فتأمل (محزوم) قول مب عن أبي علي ونحوه لابن يونس نص ابن يونس قال اللخمي

نقلت الى الراي قال ابن هشام في المغني وهذا خروج عن الظاهر من غير داع وليس له مزية الوصل ثبوت في الدرج فتثبت حركتها وقول ز وأعربت الإقامة الخ محل اعرابها اذا وصلت والوقوف بالسكون قاله ابن فرحون ﴿﴾ (قائده) * يغلط بعض المؤذنين في مواضع منها أن يد الباء من أكبر فيصيرا كبيرا وهو وجع كبر وهو الطبل فيخرج الى معني الكفر ومنها أنهم يعدون في أول أشهد فيخرج الى حيز الاستفهام والمراد أن يكون الخبر انشاء وكذلك يصنعون في أول الجلالة ومنها الوقوف على لا اله وهو خطأ ومنها أن بعضهم لا يدغم تنوين محمد في الرابع بعده وهو لحن خفي عند القراء ومنها أن بعضهم لا ينطق بالهاء في حى على الصلاة ولا بالخاء في الفلاح فيخرج في الاول الى صلى النار وفي الثاني الى جمع فلاة وهي المفازة تبه

على هذه المواضع القراني والمصنف في ضيح وابن فرحون زاد الشيخ زروق في شرح الرسالة مدغمزة كبر وتشديد الهاء في أشهد واشباع الدال وتسكينها وفتح النون من أن لا اله والمد على هاء اله أو تسكينها أو تنوينها وهو أخفش والايان بهاء زائدة بعد الهاء من اله وضم محمد ومد حتى أو تخفيفها وابدال همزة كبروا أو قد استخفوه في الاحرام فيكون هنا أخرى اه يخ قال ح عقبه وبقي شيء لم أر من به عليه وهو اشباع مد أن الجلالة التي بين اللام والهاء فانه ليس ثم سبب لفظي يقتضى اشباع مد هاء في الوصل أما اذا وقف عليها كما في آخر الاذان والاقامة فالمد حينئذ جائز لا لتقاء الساكنين نعم ذكر ابن الجزري في النشر أن العرب تمد عند الدعاء والاستغاثة وعند المبالغة في نفس الشيء يعدون ما لأصل له بهذه العلة اه ثم رأيت في كتاب البيواقيت مانصه وقصر الالف الثاني من اسم الله غير جائز الا في الشعر والاسراف في مده مكرره لخروجه عن حد المد اه ويلحنون أيضا في الحاء

من حي الذي هو اسم فعل بمعنى هلموا أو قبلوا واجتمعوا فيبذلونهم إماما والقلاح الفوز بالنعيم العظيم في الدنيا والآخرة أما في الدنيا فلان في الصلاة قرعة عين المصلي بالمتولى بين يدي الله تعالى والخلافة به والانتفاع عن كل ما سواه والثناء عليه والخضوع له بالركوع والسجود والتلقا بين يديه وطلب كل ما يحتاج إليه إلى غير ذلك من فوائد الصلاة وأما في الآخرة فالقوز بما لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر وأعظم النعيم النظر إلى وجهه الله الكريم قال ختي واتفق ان كافرا كان يؤذن في مسجد وكان اذا وصل لقوله وأشهد أن محمدا رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول وأشهد أن الملك رأى النبي صلى الله عليه وسلم يقول له اقبل فلانا المؤذن فلما أصبح أمر باحضاره وأراد قتله فشهد الناس فيه بالخير فتركه ثم ان الملك رأى النبي صلى الله عليه وسلم وأمره بقتل ذلك المؤذن فاحضره أيضا وأراد قتله فشهد الناس فيه بالخير فتركه وأمره للمرة الثالثة وقال له لا بد أن تقتله فاحضره وقال له الملك لا بد من قتلك فقال له الرجل من يأمر بك بقتلي فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم فعند ذلك تشهد الرجل شهادة الحق وأخبر أنه كان كافرا وأنه كان اذا وصل إلى قوله وأشهد أن محمدا رسول الله قال وأشهد اه والله الموفق بفضلته (فائدة ثان * الاولى) قال في الذخيرة اختلف العلماء في أكبره هل معناه كبير لاسمالة الشركة بين الله تعالى وغيره في الكبرياء أو معناه أكبر من كل كبير لان الملوك وغيرهم في العادة بوصفون بالكبرياء فحسنت صيغة أن فعل بناء على العادة اه وقيل معناه أكبر من أن يعرفه غيره لانه تعالى فوق ما يتقيه العقل قال ابن عطاء الله معناه أنه أكبر من أن ينال بالخواص ويدرك كنهه بجلاله بالعقل والقياس بل أكبر من أن يعرفه غيره فانه لا يعرف الله الا الله اه وقال أبو علي اليوسي رحمه الله تعالى واذا روي التفضيل كان للعارف أن يفهم ان كل ما يقع بياله من جلال الله وجماله وعظمته وكبريائه فانه تعالى أكبر من ذلك وهذا حق فان العجز عن الإدراك ادراك ولا يعرف الله الا الله وقالت الملائكة سبحانك ما عرفناك حق معرفتك وأيضا كل ما يقع له من غرائب الفتوحات ومحاسن النفعات وسابغ الاحسان وغزير الفضل (٣١٠) فانه تعالى أكبر من ذلك كله جودا وكرما وكذا ما يقع للبعدها من عظيم

الاذان والتكبير كل ذلك جزم قال غيره وعوام الناس يضمنون الرأى من الله أكبر والصواب جزمها لان الاذان سمع موقوفا ومن أعرب الله أكبر لزمه أن يعرب الصلاة والفلاح بالخفض اه منه بلفظه وقوله أيضا عن أبي علي فتأمل ما في ح عن ابن

الحجاب وأليم العقاب وغريب الاقتتان وبلغ الامتحان فانه تعالى أكبر من ذلك قوة وبطشا اه وقيل معناه المبالغة في الوصف

أى البالغ المشاهي في الكبرياء والعظمة ولم يرد به التفضيل ومن ثم لم يستعمل استعمال اسم التفضيل وقيل العبارة على حذف مضاف أى حق الله أكبر قال بعض المحققين لما كانت الصلاة أرفع العبادات وحالة العبد فيها مع الله أعظم الحالات والوفاء بما يجب من رعايته على التحقيق متعذرا والله مقبل على المصلي ناظرا إليه من غير تمثيل ولا تشبيه وجب من أجل ذلك على المصلي اذا عزم على فعل ركن أو فرغ منه أن يشهد على نفسه بالتقصير وأنه لا قدرة له على الوفاء ببعض ما يجب له تعالى وليس من الاذكار ما يشعر بما في قلبه من ذلك الا الله أكبر أى حق الله تعالى فيما فعلت أو أفعل أكبر وعلى بالنسبة إلى عظيم جلاله أحقر اه وقال أبو علي اليوسي رحمه الله تعالى واعلم أن لك ههنا تقديرات فتارة تفهم كون الله تعالى بذاته أكبر مما له من غاية الجلال والجمال وتارة كون ملكه أكبر وتارة كون ما عنده أكبر وتارة كون فضله أكبر وتارة كون عدله أكبر وتارة كون أمره أكبر وتارة كون طاعته أكبر إلى غير هذا اه (الثانية) قال القرطبي في شرح مسلم وغيره الاذان على قلته ألفاظه مشتقة على مسائل العقيدة لانه بدى بالأكبرية وهى وجود الله تعالى ووجوبه وكما له ثم ثنى بالتوحيد وثنى النزيك ثم ثلث بآيات الرسالة ثم دعى لما أراد من طاعته ثم ضمن ذلك بالفلاح وهو البقاء الدائم فاشعر بان ثم جزاه ففيه اشارة إلى المعاد ثم أعاد ما أعاد كيد وبقوله ابن حجر في فتح الباري وأصله للقاضي عياض في الاكمال والله أعلم (وحي ان لم يطل) قلت قول ز وان قطع وغسل الدم فليبتدئ هذا اذا طال والابن بكافى ابن عرفة عن التميمي انظر ح (غير مضمحل) قلت قول م ب فلا يعيدون الاذان عله ابن رشد بقوله مخافة أن يقبل الناس إلى الصلاة وقد صليت فيتمتعوا لغير فائدة اه وانظره فان من صلى عند سماع الاول من أهل الدور وغيرهم يحتاج إلى الاعلام بيطان صلاته فالظاهر انه يعاد مطلقا لذلك وان أدى إلى ما ذكره ابن رشد على أن تعيهم لا يضيع عند الله وفي الحديث ثنية المؤمن خير من عمله والله أعلم

(الا الصبح الخ) ﷺ قالت قال تت والحصر يقتضى أن الجمعة كغيرها وهو كذلك ومثله لابن الحاجب اه وفي ق عن المدونة لا ينادى لصلاة قبل وقتها لاجتماع ولا غيرها الا الصبح اه قال ح والمعتبر الليل الشرعي وهو من غروب الشمس الى طلوع الفجر كما مر به الجزولي وهو ظاهر اه وقال ابن حبيب ينادى لها من نصف الليل الوقار من آخر وقت صلاة العشاء الطراز الاحسن من آخر الليل دون تحديد واليه أشار في الموطن اه من (٣١١) ق وقول مب وبه تعلم بطلان كلام

طفي الخ يشبهه قوله الشـ عراني في كتابه الكبيرت الاجر عن الشيخ الا كبر الحاشي رضى الله عنهمـ ما مانصه مذهبي أن الاذان قبل الفجر ليس باذان حقيقة وانما هو ذكر الله عز وجل بصورة الاذان تحريضا للناس على الاتقاء لذكر الله تعالى فاذا طلع الفجر فهناك الاذان المشروع اعلا ما بدخول وقت الصلاة قال ولهذا البدع الساف الصالح للمؤذنين الدعاء والتذكير بآيات القرآن والمواظع وانشاد الشعر والحاث على قيام الليل وعلى الزهد في الدنيا ليعلم الناس أن الاذان الاول ما كان الا معرض الايقاظ للنائم لا لدخول الوقت اه وقول ز وأما التسبيح والتكبير الخ وقع الخلاف أيضا فيما جرت به عادة المؤذنين في المغرب منذ زمان من التحضير اثر الاذان الثاني للظهر والعصر قال الابي في شرح مسلم في الكلام على احاديث طاعة الامراء عند قول الراوى الصلاة جامعة مانصة قلت الاظهر أن المراد بالصلاة الصلاة لغة أى الدعوة جامعة وهو كلام جرى العرف به في نداء الصلاة لاهمهم وكان الشيخ رضى الله عنه يحمله على أنها صلاة الغرض فأخذ منه جواز ما يفعله المؤذنون اليوم من التحضير عند فراغهم من الاذان وأنه ليس ببدعة خلاف ما ذهب اليه بعض متأخري التونسيين من أنه بدعة وكان الشيخ رضى الله عنه يستحسن هذا الاختلاف فيه نظرا لانه وان سلم أنها صلاة فرض فانه لم يتكرر ذلك وانما يستعمل في الدعاء لاهمهم وكان الشيخ يحكى عن ابن عبد السلام قال رأيت امام الجامع الاعظم وهو يريد الدخول الى الجامع وقد سأله امرأه أن يدعوا الى ولدها الاسير وذ كرت مصابه في الاسر واتفق ان سأله والمؤذنون يحضرون فقال لها الذى أصاب الناس في هذه البدعة أشد من مصاب ولدك اه منه بلفظه

فرحون انه نقل عن ابن راشد ان الخلاف انما هو في التكبيرتين الاوليين الخ مراد أبي على بذلك والله أعلم الاحتجاج على الخطاب بما نقله عن ابن راشد وسلمه من حكاية اتفاق السلف والخلف على النطق به موقوفا وان الخلاف انما هو في التكبيرتين الاوليين ﷺ قلت وما لابن راشد ونحوه لابن عبد السلام وضع عند قول ابن الحاجب قال بعضهم ولم يسمع الاموقوف فيهما ابن عبد السلام أى لم يسمع الاموقوف فى كلمته يعنى كل كلمتين منه وفي كلامه قلق وزعم بعضهم ان الضمير من قوله فيهما عائد الى الاذان والاقامة وليس بشئ لان المتكلمين على المسئلة ذكروا أن الاقامة معربة والاذان موقوف الا ابن حديد من الأندلسيين زعم ان التكبير من بين ألقاظ الاذان يجوز فيه الوقف على كل كلمة والوصل بينهما واختار هو والوصل بخلاف سائر ألقاظ الاذان لان كل كلمة ما عدا التكبير قبل آخرها حرف مد قال وانما يحسن الوجهان المذكوران في التكبير الاخير وأما الاول فانما يحسن فيه الفصل على رأى غير مالك الذى يرى رفع الصوت به فأما مالك فالمناسب على قوله بالاخفاء وصل التكبير اه بلفظه على نقل غ في تكميله ونحوه في ضيغ وقال ابن عرفة مانصه عبد الحق عن ابن الانباري عن ثعلب الاذان موقوف الجمل كما سمع وقبله اه محل الحاجة منه بلفظه وهذا كله يؤيد ما قاله أبو على والله أعلم (الا الصبح فيسدم الليل) قول ز وأما التسبيح والتكبير الخ كما اختلفوا في هذا وقع الخلاف أيضا فيما جرت به عادة المؤذنين في المغرب منذ زمان من التحضير اثر الاذان الثاني للظهر والعصر قال الابي في شرح مسلم في الكلام على احاديث طاعة الامراء عند قول الراوى الصلاة جامعة مانصة قلت الاظهر أن المراد بالصلاة الصلاة لغة أى الدعوة جامعة وهو كلام جرى العرف به في نداء الصلاة لاهمهم وكان الشيخ رضى الله عنه يحمله على أنها صلاة الغرض فأخذ منه جواز ما يفعله المؤذنون اليوم من التحضير عند فراغهم من الاذان وأنه ليس ببدعة خلاف ما ذهب اليه بعض متأخري التونسيين من أنه بدعة وكان الشيخ رضى الله عنه يستحسن هذا الاختلاف فيه نظرا لانه وان سلم أنها صلاة فرض فانه لم يتكرر ذلك وانما يستعمل في الدعاء لاهمهم وكان الشيخ يحكى عن ابن عبد السلام قال رأيت امام الجامع الاعظم وهو يريد الدخول الى الجامع وقد سأله امرأه أن يدعوا الى ولدها الاسير وذ كرت مصابه في الاسر واتفق ان سأله والمؤذنون يحضرون فقال لها الذى أصاب الناس في هذه البدعة أشد من مصاب ولدك اه منه بلفظه

صلاة الغرض فأخذ منه جواز ما يفعله المؤذنون اليوم من التحضير عند فراغهم من الاذان وأنه ليس ببدعة خلافا لبعض متأخري التونسيين وكان الشيخ رضى الله عنه يستحسن هذا الاختلاف فيه نظرا لانه وان سلم أنها صلاة فرض فانه لم يتكرر ذلك وانما يستعمل في الدعاء لاهمهم وكان الشيخ يحكى عن ابن عبد السلام قال رأيت امام الجامع الاعظم وهو يريد الدخول الى الجامع وقد سأله امرأه أن يدعوا الى ولدها الاسير وذ كرت مصابه في الاسر واتفق ان سأله والمؤذنون يحضرون فقال لها الذى أصاب الناس في هذه البدعة أشد من مصاب ولدك اه منه بلفظه

وفرغ منها الانسان أن يقول ما احب واللام له فيه الشرع عنه فمن نهى عن شيء من ذلك فقد أمر بما فيه الشرع فان النهي عن الشيء أمر بصدقه فلا فرق بين من حكم على المباح بأنه مكروه أو بأنه مندوب * كان سيدي ابن سراج رحمه الله يقول هذه هي البدعة المذمومة أن يحكم على حكم من أحكام الشرع بغير حكمه اه وقد ذكر ح هنا أموراً أحدثت وللعلما فيها من الكلام المذكور والدعاء في الليل للمؤذنين والصلاة والسلام على المصطفى صلى الله عليه وسلم والتشويب بين الاذان والاقامة بان يقول بعد الاذان بعد أن يدور للامير السلام عليك أيها الامير ورحمة الله وبركاته على الصلاة حتى على الفلاح الصلاة بركم الله وقد يطلق على لفظ الصلاة خير من النوم والتحضير أي قوله لم الصلاة حضرت أو احضر والصلاة والتأهيب أي تأهب والجمعة والتصحيح أي قولهم أصبح والله الحمد اعلاماً بأنه الاذان الاخير والبوق والنفير في رمضان والنارات وقول المؤذن قبل الاذان الثاني لصح ان الله قال في الحب والنوى الايات الثلاث وقل الحمد لله الذي لم يتخذ ولداً الخ ثم قال وحاصل كلام البرزلي أن جميع ذلك أمور محدثة منها ما هو حسن كالذكر والدعاء في آخر الليل في المنار والتشويب والتأهيب والتصحيح ومنها ما هو جائز كالنوافل والنفير أي للذين لا لذة فيهما وانما الهـ ما أصوات مفزعة وانه ليس شيء منها حراماً وان غاية ما يقوله المخالف فيها الكراهة قال وقد تقدم في كلام ابن الحاج انكار ذلك وانكار الابواق والظاهر من قول مالك كراهة ذلك كله اه وقال الابي على حديث من أحدث في أمرنا ما ليس منه (٣١٣) فهو رد مانصه ما ليس من أمره هو ما ليس منه ولم يشهد الشرع باعتباره

قال وأما ما شهد الشرع باعتباره قوله قال رأيت امام كذا كذا وجدته بدون ضمير فيحتمل انه كذلك في الأصل وعليه ففاعل قال ضمير يعود لابن عبد السلام وامام بكسرة الهمزة منه قول رأيت فهذا الامام القائل للمرأة ماذا كرمهم ويحتمل ان أصله رأيت به ضمير منصوب عائداً لابن عبد السلام فصحف باسقاطه وعليه ففاعل قال ابن عرفة لانه مراد الابي بالشيخ وامام بفتح الهمزة نظري ففاعل ماذا كرم المرأة ابن عبد السلام وهذا الاحتمال أقوى عندى لكثرة ما جده من التصحيف في النسخة التي بيدي من الابي والله أعلم (وصحته بالسلام) قول ز كالعيسوية الخ قال نو العيسوية طائفة من اليهود حدثت في آخر دولة بني أمية اعترفوا بأن محمد ارسل الله لكن الى العرب فقط وهم منسوبون الى رجل يقال له أبو عيسى أحدث لهم في ذلك اه من ابن حجر في شرح البخاري قال فيه ومذهب الشافعية أن من نطق بالشهاد في الاذان يحكم بالسلامه الا أن يكون عيسوي اه منه

قال وأما ما شهد الشرع باعتباره أصله فهو جائز وهو من أمره كالبدع المستحسنة كالاغتصاف على قيام رمضان وكالتصحيح اليوم والتحضير والتأهيب فان الشرع شهد باعتباره جنس مصلحتها فان الاذان شرع لمصلحة الاعلام بدخول الوقت والاقامة شرعت للاعلام بالدخول في الصلاة والتصحيح والتحضير والتأهيب من ذلك النوع لما في الثلاثة من مصلحة الاعلام

بقرب حضور الصلاة ولم في التأهيب من الاعلام بأنه يوم الجمعة لمن لا شعور عنده بذلك ويشهد لذلك زيادة عثمان إذا نال نوراً يوم الجمعة اه وفي المنهج للامام الزقاق رحمه الله تعالى مانصه

وهل دعا الاذنين ليلاً والندا * لها بغير لفظه وما بدا من قوله أصبح والله حمد * مستحسنات لانهم ذافا عمدا لشاهد الشرع بان الجناس * معتبر فظ بذا لنفسا وفي نفي الصوم والبوق نقل * تردد تأمل الذي عمل به من العلم والنثار * والشبه وزن وقسه بالمعيار اه وأول من أحدث النثار والعلو بالنداء أبو عثمان المريخي سنة تسع واربعين وسبعمائة والظاهر كما قال العلامة المنجور أنهم ما من جنس ما شهد له الشرع بالاعتبار والله أعلم وقول ز أي في السادس الاخير ابن عرفة ورفع الصوت بالدعاء والذكر بالسجدة آخر الليل مع حسن النية قريبة وفي جواز به عسرة الليل بعد مضي نصفه ومنعه نقلاً عن سهل عن ابن عات محققاً بقول مالك بعدم منع ضرب الحداد مع المسيلي وابن دحون مع ابن جرج محققين بوجوب الاقتصار على فعل السلف الصالح اه (وصحته بالسلام) قول ز كالعيسوية هم طائفة من اليهود حدثت في آخر دولة بني أمية اعترفوا بأن محمد ارسل الله لكن الى العرب فقط وهم منسوبون الى رجل يقال له أبو عيسى أحدث لهم ذلك اه من فتح الباري وقال فيه مذهب الشافعية أن من نطق بالشهاد في الاذان يحكم بالسلامه الا أن يكون عيسوي اه (وذ كورة) قلت قول ز لان رفع صوتهم اعورده الخ فحوذ للطرز كافي ح ونصه لان رفع الصوت في حق النساء مكروه مع الاستغناء عنه لما فيه من التثنية وترك الحياء وانما تسمع المرأة نفسها ومن يدنو منها في مواضع الجهر كصلاتها وتليتها اه ونقله القرافي وعبارة ابن

فرحون لان صوته عورة ونحوه لابن يونس قال ابن ناجي في شرح المدونة واعترضه شيخنا أبو مهيدي بان الصواب أن يقال لان رفع صوته عورة رواية الصحابة عن غيرهم. هات المؤمنين وقاله ابن هرون قال ابن ناجي اضرورة التعاليم وكذلك يجوز بيعها وشراؤها اه وانما يصح اذان المرأة العذلة لان اقدمها على الاذان معصية تفسقها ومنه يؤخذ اشتراط العذلة فتأمله وقول ز واذا اذن خلف المسافر رجع الخ ذكر أبو سالم في رحلته أن الشيخ الامام مفتي طرابلس المغرب أباعبد الله محمد بن أحمد بن مساهل المتوفى سنة أربع وسبعين وألف أخبره عن بعض مشايخه أنه اذا اذن المؤذن خلف مسافر فذلك أمان له حتى يرجع من سفره ووروى في ذلك حديثا اه وقال الناشري من الشافعية في الايضاح يستحب الاذان لمزدحم الجن وفي اذن الحزين والصبي عند ما يولد في اليمن ويقم في اليسرى والاذان خلف المسافر والاقامة اه وله يشير بقوله لمزدحم الجن الى حديث اذا تغولت الغيلان فنادوا بالاذان والغيلان طائفة من الجن والشياطين وهم يحترقون ومعنى تغولت تلوت في صور قاله النووي في شرح المهذب وفي كتاب الاذان من صحيح مسلم عن سهل بن أبي صالح قال أرسلني أبي الى بني حارثة ومعني غلام لنا وأصاحب لنا فناداه من حائط باسمه قال وأشرف الذي معي على الحائط فلم ير شيئا فذكرت ذلك لابي فقال لو شعرت انك تلتقي هذا لم أرسلك ولكن اذا سمعت صوتا فناد بالصلاة فاني سمعت أبا هريرة يحدث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال ان الشيطان اذا نودي بالصلاة ولله حصص أي شدة عدو وقيل ضراط قال ختي ومما جرب لحرق الجن أن يؤذن في اذن (٣١٣) المصروع اليسرى سبعاً ويقرأ الفاتحة سبعاً

ويقرأ المعوذتين وآية الكرسي والسما والطارق وآخر الحشروص والصلوات الى لازب فاذا فرغ قرأ آية الكرسي سبعاً على ما ورش به في وجهه المصروع فانه يفيق اه وأشار بقوله وفي اذن الحزين الى ما أخرجه الديلمي عن علي كرم الله وجهه قال رأى النبي صلى الله عليه وسلم حزينا فقال يا ابن أبي طالب أرأيت حزينا فربعض أهلك يؤذن في اذنه فانه دواء لله قال بخبرته

بلفظه (صيت) قول ز أي حسن الصوت مرتفعه كالصريح في أن لفظ صيت يفيد جميع ما ذكره وفيه نظروا الذي في ح تفسيره بالمعنى الثاني فقط ونصه والمراد بالصيت المرتفع الصوت ثم قال بعد ويستحب فيه أن يكون حسن الصوت اه وما قاله ح هو الصواب لما وافقته اللغة قال في الصحاح مانصه ورجل صيت أي شديد الصوت اه منه بلفظه وفي المصباح مانصه ورجل صيت قوى الصوت اه منه بالنظر * (حكايه) قال الابن في شرح مسلم مانصه قوله صلى الله عليه وسلم قم يا بلال عياض عدوله عن عبد الله الى بلال بن وجهه في الترمذي وأبي داود بقوله انه أندى منك صوتا أي أرفع وقيل أطيّب وفي بعض الطرق انك لفظ صيت فقيهه استعجاب المؤذن أن يكون حسن الصوت رفيعه ويكره ما فيه غلظ وتكلف قال عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه لمؤذن أذن سمعنا والافاعتزنا قلت يذكر أن يهوديا كان يبعث ولده من سوق الصاعغة بتونس فيبسط عليه

(٤٠) رهوني (أول) فوجدته كذلك وقال كل من رواه الى الديلمي انه جربه فوجده كذلك وروى الديلمي أيضا عنه مرفوعا من ساء خلقه من انسان أودابه فاذا نوافي اذنه اه وقال الجزولي والشيخ يوسف بن عمر في شرح الرسالة قد استحب بعض أهل العلم أن يؤذن في اذن الصبي ويقم حين يولد اه وقال النووي في الاذكار قال جماعة من أصحابنا يستحب أن يؤذن في اذن الصبي اليمنى ويقم الصلاة في اذنه الاخرى وقدر ينفى سنن أبي داود والترمذي عن أبي رافع قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم أذن في اذن الحسين بن علي حين ولده فاطمة بالصلاة قال الترمذي حديث حسن صحيح وروينا في كتاب ابن السني عن الحسن بن علي رضي الله عنهما مرفوعا من ولده مولود فأذن في اذنه اليمنى وأقام في اذنه اليسرى لم تنصره أم الصبيان اه قال ح وقد جرى عمل الناس بذلك فلا بأس بالعمل به والله أعلم اه وكان عمر بن عبد العزيز يفعله وكرهه مالك كفي النوادر وغيره والله أعلم واختلف في أم الصبيان فقيل هي ريح تعرض للصبيان ربما غشي عليهم منها وقيل هي البومة وقيل التابعة من الجن ولا تشترط الحرية في المؤذن خلافا للجزولي والشيخ يوسف بن عمر بل فضل في النوادر اذان العبد على اذان الاعرابي وولده الزناود كره في الطراز والذخيرة (صيت) قول ز أي حسن الصوت مرتفعه الذي في كتب اللغة أن الصيت هو شديد الصوت فقط وبه فسر ح ثم قال ويستحب فيه أن يكون حسن الصوت اه وقال الابن في قوله صلى الله عليه وسلم قم يا بلال الخ مانصه عياض بين وجهه عدوله عن عبد الله الى بلال في الترمذي وأبي داود بقوله انه أندى منك صوتا أي أرفع وقيل أطيّب وفي بعض الطرق انك لفظ صيت فقيهه استعجاب كونه المؤذن حسن الصوت رفيعه ويكره ما فيه غلظ وتكلف قلت يذكر أن يهوديا كان يبعث ولده من سوق الصاعغة بتونس فيبسط عليه

فسمع أنه يقف ينتظر أذان مؤذن حسن الصوت يخاف عليه الاسلام وكان يعرف مؤذنا فطيع الصوت بمسجد آخر فحين
أذانه ورفع ولده اليه حتى سمعه وقال له ذلك الذي يقول ذلك المؤذن هو الذي يقول هذا اه وفي تنبيه الغافل عن ابن راشد قال
سمعت مؤذنا كان قبيح الصوت فكلمنا أذن في مسجد أخرجه أهله منه فاذن يوم ما في مسجد فلما نزل من المنارة أتاه يهودي بصحفة فيها
ثريد ولحم وقال له يا سيدي هذا لك عندني في كل يوم فقال والله لا آكل حتى تعلمني ما السبب فقال ان لي بنتا أشرفت على الاسلام
فلما سمعت أذانك نفرت منه وبقيت على دينها اه وقول ز والظاهر الرجوع فيه وفي حد التفاحش الخ قال في ضيغ عند
قول ابن الحاجب والتطريب منكر ما نصه أي اذا غيّر حروف الأذان كذا المقصور وقصر الممدود لانه ينافي الخشوع والوقار
والافتخار بالصوت بالذكر والقرآن مندوب وروى الدارقطني عن ابن عباس انه عليه الصلاة والسلام كان له مؤذن يطرب فقال له
عليه الصلاة والسلام ان الأذان سهل سمع فأتى كأنه أذانك سهلا سمعوا ولا فتأذن **قلت** وفي ح عن ابن فرحون ان
عبيد الله بن عمر سمع رجلا يطرب في أذانه فقال لو كان عمر حيا فذاك لحبب وفي المدخل يكره التطريب في الأذان وكذا التخزين
وتكره ما له حروفه وأفرط المدفيه وغير ذلك مما ذكره الفقهاء قال أبو طالب المكي ومما أحدثوه التحسين في الأذان وهو من البغي
والاعتداء قال مؤذن لابن عمر اني لأحبك في الله فقال له ابن عمر اني لأبغضك في الله لانه يتبعني في أذانك وتأخذ عليه أجرا اه وقال
الشيخ زروق التطريب والتخزين مكروه والمغير (٣١٤) للمعنى أو الفادح فيه ممنوع اه قال المناوي في شرح الجامع

افسمع أن الولد يقف ينتظر أذان مؤذن حسن الصوت بمسجد سوق الفلانة تخاف على ولده
الاسلام وكان اليهودي يعرف مؤذنا فطيع الصوت بمسجد آخر فحين أذانه ورفع ولده اليه
حتى سمعه وقال له ذلك الذي يقول المؤذن بسوق الفلانة هو الذي يقول هذا اه منه
بلفظه **قلت** ونحو هذا ما نقله في تنبيه الغافل عن ابن راشد ونصه ابن راشد وقد سمعت أن
مؤذنا كان قبيح الصوت فكلمنا أذن في مسجد أخرجه أهله منه فشى ذات يوم الى مسجد
فاذن فيه فلما نزل من المنارة أتاه يهودي بصحفة فيها ثريد ولحم فقال له يا سيدي هذا لك
عندي في كل يوم فقال والله لا آكل حتى تعلمني ما السبب فقال ان لي بنتا أشرفت على
الاسلام فلما سمعت أذانك نفرت من الاسلام وبقيت على دينها اه منه بلفظه وقول
ز والظاهر الرجوع فيه وفي حد التفاحش لاهل المعرفة الخ في ضيغ عند قول ابن
الحاجب والتطريب منكر ما نصه أي اذا غيّر حروف الأذان كذا المقصور وقصر الممدود

الصغير واعلم انه لا تلازم بين التلحين
المذموم وتحسين الصوت المطلوب
فان الاول هو اخراج الصوت عما
يجوز له في الاداء كما يصحح به كلام
جمهور الاثمة ومنهم الامام أحمد فانه
لما سئل عنه فتنعه فقبل له لم قال
ما املك قال سمع د قال أجبك أن
يقال لك أنو حامد اه وقال بعض
العلماء كما في ح النفوس تخشع
للصوت الحسن كما تخشع للوجه
الحسن ابن ناجي فرق بين الصوت

الحسن والتطريب اه قال الابي فتحسين الصوت ترتيبه بالترتيل والجهر ونحو ذلك والتلحين هو الاتيان

بطريق أهل علم الموسيقى في الاطلاق أي النغم والاوزان حسبما رتبوه في صنة الغناء اه ويلزم من التلحين غالبا التطريب أي
تقطيع الصوت وترعيده وفي الطراز عن ابن فرحون التطريب كذا المقصور وقصر الممدود اه ولذا فسر والتلحين بالتطريب
وانظر ما سياتي في سجود التلاوة وقول ز قال عمر بن عبد العزيز الخ علقه البخاري ووصله ابن أبي شيبة بالنظر ان مؤذنا أذن فطرب
في أذانه فقال عمر الخ (مرتفع) **قلت** يعني لاجدا كما في ح عن المدخل قال لان صوته يبعده عن أهل الارض ونداؤه انما
هو لهم والاصل في نذب الارتفاع ما أخرجه أبو داود في سننه وذكره ابن النجار في الزهدة الثمينة في اخبار المدينة ان امرأة من بني
النخار قالت كان بيتي من أطول بيت حول المسجد وكان بلال يؤذن عليه الفجر كل غداة فأتاني بسكر فجلس على البيت ينتظر
الفجر فاذا رآه تخطى ثم قال اللهم اني أحمدك وأستعينك على قریش أن يقيموا دينك قالت ثم يؤذن قال الحافظ السخاوي في القول
المأثور وأخرجه ابن سعد في الطبقات عن أم زيد بن ثابت قالت كان بيتي أطول بيت حول المسجد فكان بلال يؤذن فوقه من أول
ما أذن الى أن نبى رسول الله صلى الله عليه وسلم لم مسجد فكان يؤذن بعد على ظهر المسجد وقد رفع له شيء فوق ظهره اه ولم يكن
منار في زمنه عليه السلام واتاه هو من سنة الصحابة * (فرع) * اذا كان المنار يكشف حريم المسلمين منع من الصعود اليه ولو
كان أقدم من البيوت كما لابن رشد قال الآن يكون بعيدا لا تنزع الا أشخاص والهيات ولا الذكر ان من الاناث فلا يعتبر الاطلاع
سمعه اه وفي المدخل ينبغي للمؤذن الذي يصعد على المنار أن يكون متزوجا لانه أغض لطفه وينهى أن يكون شابا انظر ح

(مستقبل الاسماع) قول ز لما روى الخ يوههم ضعفه وفي ضج عند قول ابن الحاجب ولا يكره الالتفات عن القبلة للاسماع مانصه لما في الترمذي وصححه عن أبي جحيفة عن أبيه قال رأيت بلالا يخرج الى الابطح فأذن فلما بلغ حتى على الصلاة حي على الصلاة لوى عنقه يميناً وشمالاً ولم يستدبر وزواه مسلم وأبو داود والنسائي اه **قلت** وروى أنه صلى الله عليه وسلم أمر بلالاً أن يلتفت بوجهه يميناً وشمالاً ويبدنه الى القبلة ونهاه أن يدور (٣١٥) كما يدور الجاروفى الترمذي أيضاً بلالاً

كان يؤذن ويدير ويتبع مرة ههنا وههنا واصبعاه في أذنيه وفي المدونة انكر مالك دوران المؤذن في أذانه والفتاته عن يمينه وشماله الارادة الاسماع اه (وحكاية) **قلت** أى ولو بالمعنى كان يقول عند سماع المؤذن يشهد وأنا كفى البخارى عن م. اوية رضى الله عنه وفي مختصر الواضحة ان الافامة لا تحكى وبه جزم ز فيما يأتى تبعاً لما في شرح الوغليسية قال ح ويفهم ذلك من كلام ابن رشد لكن وقع في الطراز ما يقتضى انما تحكى اه (لمنتهى الشهادتين) هذا هو مذهب المدونة وصرح ابن الحاجب بانه المشهور ومقابله لما لاك في رواية ابن شعبان وهو قول ابن حبيب وقال فيه التخمى هو الاحسن وابن عبد السلام هو المختار الحديث عمر عند مسلم فانه نص في التكميل وتعويض الجميلة حوقله وهو أيضاً ظاهر قوله في الحديث من مثل ما يقول أى مثل قوله فانه صيغة عموم ولم يقم دليل على التخصيص بل قام على خلافه وقوله صلى الله عليه وسلم اذا سمعتم الخ يفيد كنهائره الطلب من الجمع ومن المنفرد كما هو ظاهر خلافاً للوانغى

لانه يتنافى الخشوع والوقار والافتحسين الصوت بالذكور والقرآن مندوب وروى الدارقطنى أنه عليه الصلاة والسلام كان له مؤذن يطرب فقال له عليه الصلاة والسلام الاذان سهل سمع فان كان أذانك سهلاً سمعوا والا فلا اه منه بلفظه (مستقبل الاسماع) قول ز لما روى أن بلالاً كان يستقبل الخ تعبيره بروى يوههم أن ذلك لم يصح وفيه نظر فى ضج عند قول ابن الحاجب ولا يكره الالتفات عن القبلة للاسماع مانصه لما في الترمذي وصححه عن أبي جحيفة عن أبيه قال رأيت بلالا يخرج الى الابطح فأذن فلما بلغ حتى على الصلاة حي على الصلاة لوى عنقه يميناً وشمالاً ولم يستدبر وزواه مسلم وأبو داود والنسائي اه منه بلفظه (لمنتهى الشهادتين) قول ز على المشهور صحيح ومثله في ح عن قواعد الوائشر يسي وما عزاه لها صحيح ومراده بقواعده كتابه المسمى ايضاح المسالك الى قواعد الامام أبي عبد الله مالك ونصه الامر هل يقتضى التكرار أم لا وعليه اذا تعدد اللوغ هل يتعد الغسل بتعدده أم لا واذا تعدد المؤذنون هل تعدد الحكاية بتعددهم أم لا والمشهور فيهما نفي التعدد واذا تكرر دخول المسجد وقراءة السجدة اه منه بلفظه وبه تعلم ما في كلام مب (تنبيه) ما ذكره المصنف من أن المنتهى الشهادتين هو مذهب المدونة واقتصر المصنف عليه هنا لكونه مذهبهما مع تصريح ابن الحاجب بأنه المشهور مع أنه في ضج استظهر مقابله فقال مانصه والشاذ أظهر لانه كذلك ورد في حديث صحيح زواه البخارى وغيره اه منه بلفظه وما استظهره هو قول مالك في رواية ابن شعبان وقول ابن حبيب وصححه المازرى وقال فيه اللغوى هو الاحسن وابن عبد السلام هو المختار قال غ في تكميله فكما صححه المازرى قال اللغوى هو احسن وقال ابن عبد السلام هو المختار محققين بحديث عرفانه نص في التكميل وتعويض الجميلة حوقله اه منه بلفظه **قلت** وحديث عمر رضى الله عنه في صحيح مسلم ولفظه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا قال المؤذن الله أكبر الله أكبر فقال أحدكم الله أكبر الله أكبر ثم قال أشهد أن لا اله الا الله قال أشهد أن لا اله الا الله ثم قال أشهد أن محمداً رسول الله قال أشهد أن محمداً رسول الله ثم قال حي على الصلاة قال لا حول ولا قوة الا بالله ثم قال حي على الفلاح قال لا حول ولا قوة الا بالله ثم قال الله أكبر الله أكبر قال الله أكبر الله أكبر ثم قال لا اله الا الله قال لا اله الا الله مخلصاً من قلبه دخل الجنة اه منه وقد بحث الوائغى في المشهور بقوله مانصه لاشك أن مثل مضاف الى قول وقول مصدر مضاف الى المؤذن والمؤذن محلى بالالف واللام والمحلى عام والمضاف الى العام عام فيسلم أن يقول مثل ما يقول وهو خلاف

على ان حديث مسلم نص في الطلب من المنفرد انظر الاصل والله أعلم وقول ز على المشهور صحيح ومثله في ح عن قواعد الوائشر يسي أى كتابه المسمى ايضاح المسالك الى قواعد أبي عبد الله مالك ونصه الامر هل يقتضى التكرار أم لا وعليه اذا تعدد اللوغ هل يتعد الغسل بتعدده أم لا واذا تعدد المؤذنون هل تعدد الحكاية بتعددهم أم لا والمشهور فيهما نفي التعدد واذا تكرر دخول المسجد وقراءة السجدة اه وبه تعلم ما في كلام مب

مشهور قول مالك اه منه بانتظهن ونقله غ في تكميله وقال عقبه ما نصه قلت هذا
معنى الحديث الذي تأوله مالك لالقطه وانتظهن ايضا صيغة عموم ولكن ما هو بأول عموم
دخله التخصيص اه منه بانتظهن قلت وفي كلام الواوغي نظير من وجه واحد وفي كلام
التكميل نظير من وجهين أما الواوغي فلان كلامه صريح في أن العموم المستفاد من
قوله مثل قوله سببه اضافة قول الى الضمير العائد للمؤذن المحلى بالالف واللام الاستغرافية
فيفيد أنه لو لم يكن كذلك لم يفد الاستغراق وليس كذلك بل لو فرضنا أن الف واللام في
المؤذن لغير الاستغراق أو فرضته مجردا منها بالكلية لفادت اضافة قول الى ضميره
الاستغراق لان اضافة المفرد الى المعرفة مطلقة فيفيد الاستغراق وهي أقوى من افادة
المفرد المحلى بالالف الاستغرافية له بدليل ان الامام الفخر الرازي يقول به في الاضافة وينفيه
في المفرد المحلى كما في ابن أبي شريف وغيره وأما غ فالتنظر الاول في كلامه تسليمه كلام
الواوغي وقد علمت ما فيه والثاني قوله مجيبا عن بحث الواوغي بقوله ولكن ما هو بأول
عموم دخله تخصيص لانه وان كان في نفسه صحيحا لا يدفع البحث هنا لان التخصيص لا يصار
اليه الا بدليل ولا دليل عليه هنا بل قام الدليل على خلافه كحديث مسلم السابق فتأمل
بإضافه (تنبيه) قال الواوغي عقب ما قدمناه عنه ما نصه الامر بالحكاية في الحديث
انما ثبت لخاص وهو الجمع ولا يلزم منه ثبوته للمفرد الا بدليل منفصل اه منه بلقطه
ونقله غ في تكميله وأقره وأشار الى قوله صلى الله عليه وسلم لم اذا سمعتم المؤذن فقولوا
مثل ما يقول رواه البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه كما في صحيح
قلت وفيما قاله انظر ظاهره أما ولا فلا نه يوهم أنه لم يرد ما يدل على طلب الحكاية من المفرد
وقد رأيت حديث مسلم المتقدم وهو نص في ذلك وأما ثانيا فلا نسلم أن قوله صلى الله عليه
وسلم اذا سمعتم المؤذن فقولوا الخ انما يشهد بطلب الحكاية من الجمع بل كما يشهد بهما من الجمع
بمعنى أنهم اذا كانوا مجتمعين وسمعوا المؤذن فهم مأمرورون بالحكاية كذلك يفيد بهما من
المفرد اذا سمع ذلك وحده والتسليم بظاهر لفظ سمعتم الخ مردود بالضمير والالزام مثله
في نظائره من الكتاب والسنة كقوله تعالى واذا حييتم بتحية فحيوا بأحسن منها وقوله واذا
ضربت في الارض فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة وقوله اذا قمتم الى الصلاة
فاغسلوا وجوهكم وقوله اذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن وقوله اذا ناجيتم الرسول
فقدموا بين يدي نجواكم صدقة وقوله صلى الله عليه وسلم اذا أتيتم الصلاة فلا تأتوها وأنتم
تسعون وقوله اذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم وغير ذلك من الآيات والا حاديث
التي لا تكاد تنحصر في صدور هذا من هذا الامام المحقق وتسلم غ اياه عجب والكمال
لله تعالى (مثنى) قول ز فلا يحكى الترجيع الخ وهذا هو الرابع لانه قول ابن القاسم
وروايته قال في صحيح والقول بعدم التكرار رواه ابن القاسم عن مالك والتكرار
لداودي وعبد الوهاب اه منه بلقطه (تنبيهات الاول) * كلام ز صريح في أنه
يحكى التشهد عند نطق المؤذن به أول مرة والخلاف هل يحكى به اذ رجع اليه المؤذن
رافعا صوته أولا وهو الذي يفيد كلام ضريح والباقي وابن عرفة ونص الباقي قال

(مثنى) أى فلا يحكى الترجيع
وهذا هو الرابع لانه قول ابن القاسم
وروايته خلافا لداودي وعبد الوهاب
وماله ما نصه له مالك في مختصر
الوقار وكلام ز صريح في
أنه يحكى التشهد عند نطق المؤذن به
أول مرة والخلاف هل يحكى في
الترجيع أم لا وهو الذي يفيد كلام
التوضيح والباقي وابن عرفة

واختار ابن عبد السلام ان يحكيه عند رجوعه اليه لا عند نطقه به أو لا انظر الاصل والله اعلم **فواتد** (الاولى) * روى البيهقي في الشعب عن ابن مسعود قال كنت عند النبي صلى الله عليه وسلم لم تقل لا حول ولا قوة الا بالله فقال صلى الله عليه وسلم أنت ترى ما تفكر بها قلت لا قال لا حول عن معصية الله الا بعصمة الله ولا قوة على طاعة الله الا بعون الله ثم ضرب بيده على منكبيه وقال هكذا أخبرني جبريل عليه السلام اه وقال النووي في شرح مسلم قال أبو الهيثم الحول الحركية أي لا حركة ولا استطاعة الا بعصمة الله تعالى وكذا قال نعلب واخرون وقيل لا حول في دفع شر ولا قوة في تحصيل خير الا بالله ثم حكى تفسير ابن مسعود وقوله صلى الله عليه وسلم كنز الخ هو اشارة الى عظم ثوابه وانفاستعوا لا لجميع الثواب مدخر في الآخرة وقول خش وفي خبر اذا قالها العبد الخ هذا الخبر رواه النسائي في عملى اليوم والليله وذكره في الاحياء في كتاب الاذكار وذكر النووي في اذكاره أنه يقول في قول المؤذن الصلاة خير من النوم صدقت وبررت زاد في الاحياء ونصحت وقيل صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم الصلاة خير من النوم واقصر في منهاجه على الاول قال الدميري في شرحه وادعى ابن الرفعة ان خبر اوردي فيه ولا يعرف ما قاله اه وكذا اقتصر في الاحياء على الاول قائلا ويقول في قوله قد قامت الصلاة أقامها الله وأدامها مادامت السموات (٣١٧) والارض اه وقال في تنبيه الغافل

يستحب في الإقامة أن يقال عند قوله قد قامت الصلاة أقامها الله وأدامها مادامت السموات والارض اه ومثله في بغية السالك وزاد بعد والارض وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه اه وزاد الا سنوي بعد وأدامها وجعلنا من صالح أهلها وقيل ين بد بعد والارض اللهم أقمها وأدمها واجعلني من صالح أهلها

الثانية * قال ح عن المسائل الملقطة روى عن الخضر عليه السلام أنه قال من قال حين يسمع **واحد**

ابن القاسم في روايته يقول التشهد مرة واحدة فاذا رجع اليه المؤذن لم يكن عليه أن يقول مثله وقال الداودي يعاود التشهد اذا عاوده المؤذن أو قبله وجه قول ابن القاسم أن المؤذن انما يرجع اليه برفع صوته يريد الاستماع والسمع انما يقول على حد واحد من الاسرار فلما معنى لاعادته له وجه قول الداودي التعلق بظاهر الحديث فقولوا مثل ما يقول المؤذن اه من منتهاه بلفظه ونص ابن عرفة في كونها آخر التشهدين أو آخره معوضا الخيلة بالحق قوله قولان لها ولابن حبيب مع رواية ابن شعبان والمازري وعلى الاول في قول التشهد مرة واحدة ومعاودة المؤذن معه أو قبله نقلا الباجي عن ابن القاسم والقاضي اه منه بلفظه واختار ابن عبد السلام أن يحكيه عند رجوعه اليه لا عند نطقه به أو لا قال غ في تكميله بعد أن ذكر كلام ضيغ وابن عرفة وبعض كلام الباجي مانصه وقال ابن عبد السلام والاولى بعد تسليم المشهور يعني الذي وقع في قلب مالك الانتهاء الى التشهد الثاني لان الصوت معه أرفع فعنده تكون الحكاية أظهر اه منه بلفظه **الثاني** * نسب ابن عرفة القول بعدم حكاية الترجيع لابن القاسم ونسبه في ضيغ

المؤذن يقول أشهد أن محمدا رسول الله **مرحبا** بحبيبي وقرة عيني محمد بن عبد الله صلى الله عليه وسلم ثم يقبل اياهما ويجعلهما على عينييه لم يعم ولم يمد أبدا اه وفي صحيح مسلم من فوعا من قال حين يسمع المؤذن أشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمدا عبده ورسوله رضى بالله ربنا وبمحمد صلى الله عليه وسلم رسولا وبالا سلام ديننا غفر له ذنبه وفي رواية له وأنا أشهد الخ ورواه ابن أبي عوانة في صحيحه وزاد فيه غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر قال خ وهذا الزيادة ضعيفة وقوله وبمحمد رسولا في رواية ابن ماجه تقديم قوله وبالا سلام ديننا وقال فيها وبمحمد نبيا فينبغي أن يجمع بينهما فيقول نبيا ورسولا وفي صحيح البخاري من فوعا من قال حين يسمع النداء اللهم رب هذه الدعوة التامة والصلاة القائمة آت محمد الوسيلة والفضيلة وأبعثه مقاما محمودا الذي وعدته حاته لشفاعتي يوم القيامة وقوله بمقام محمودا كذا ثبت في الصحيح من ذكر او هو موافق لآية عسى أن يعينك الخ نوضح معر فأيضا وزاد البيهقي في روايته انك لا تختف الميعاد وأما زيادة الدرجة الرفيعة بعد قوله والفضيلة فقال الحافظ السخاوي في المقاصد الحسنة انه لم ير هافي شيء من الروايات وقال الدميري انه لا وجود لها في كتب الحديث اه والمراد بالدعوة الاذان ووصفت بالتمام لانها ذكر الله تعالى ويدعى بها الى عبادته وقوله القائمة أي التي ستقام وتعمل فهو كدبشة راضية والوسيلة أصلها ما يتوسل به الى الشيء وقد فسر هافي الحديث بانها منزلة أي حسنية ومعنوية ففي صحيح مسلم من فوعا اذا جمعتم المؤذن فقولوا مثل ما يقول ثم صلوا على قاته من صلى على صلاة صلى الله عليه بها عشرا ثم سلوا الله لي الوسيلة فانه منزلة في الجنة

لا تنبغي إلا بعد من عباد الله عز وجل وأرجو أن أكون أنا هو فمن سألني الوسيلة حلت عليه الشفاعة والفضيلة المرتبة الزائدة على سائر الخلائق ابن حجر يَحْتَمِلُ أن تكون منزلة أخرى أو تفسير الوسيلة اهـ والمقام المحمود هو مقام الشفاعة وقوله الذي وعدته بدل من مقام محمود على رواية التفسير ونعت على رواية التعريف وقوله وأرجو أن أكون الخ قال القرطبي قاله قبل أن يعلم أنه صاحبه ولكن مع ذلك لا بد من الدعاء له فإن الله تعالى يزيد بكثرة دعاء أمته رفعة كما زاده بصـ لا تتم ثم انه يرجع ذلك اليهم بنيل الاجور وجوب شفاعته وقوله حلت عليه قال في الاكمال قال المهلب يعني غشيته والصواب أن يكون حلت بمعنى وجبت قال أهل اللغة حل يحل وجب وحل يحل نزل اهـ وفي رواية الطحاوي عن ابن مسعود وجبت له فكان الشفاعة لازمة له لا تنفصل عنه ولذلك عدى بعلى والله أعلم وذ كر الغزالي في الاحياء وابن عسكرفي عمدته أنه يقول ذلك اذا فرغ المؤذن وقال ح يستحب أن يصلى على النبي صلى الله عليه وسلم بعد الاذان وأن يقول اللهم رب هذه الدعوة الخ وفي مختصر الواضحة قال عبد الملك يستحب الدعاء عند الاذان وعند الإقامة فما يستحب أن يقول اذا سمع المؤذن يقول الله أكبر ليك داعي الله سمع السامعون بحمد الله ونعمته اللهم أفضل علينا وقنا عذاب النار ثم يقول مثل ما يقول وعن سعد بن أبي وقاص مرفوعا عن سمع المؤذن فقال مثل ما يقول ثم قال رضي (٣١٨) بالله ربنا وبالإسلام ديننا وبمحمد صلى الله عليه وسلم رسولا غفر الله له

وعن جابر بن عبد الله مرفوعا عن قال حين يسمع الاذان اللهم رب هذه الدعوة النافعة والصلاة القائمة صل على محمد عبدك ورسولك وأعطه الوسيلة والفضيلة والشفاعة حلت له شفاعتي يوم القيامة وعن عائشة أنها كانت اذا سمعت المؤذن قالت شهدت وآمنت وأيقنت وصدقت وأجبت داعي الله وكفيت من أبي أن يجيبه اهـ وفي الاحياء من قال حين يسمع الاذان والإقامة اللهم رب هذه الدعوة التامة والصلاة القائمة صل على محمد عبدك

روايته وكلام البابي الذي قدمناه بغيره أنه روايته وقوله فتأمله وقد نبه على هذا غ في تكميله فقال مانصه وأما عدم تكرير التشهدين فالصواب ما في ضجج أنه رواية وكذا هو في المتنق وبأني مثله عن اللخمي ان شاء الله تعالى ولعل ابن عرفة اعتمد على قوله بعد ذلك في المتنق وجه قول ابن القاسم كذا فهو روايته ورأيه اهـ منه بلفظه * (الثالث) * قول ابن عرفة نقلنا البابي عن ابن القاسم والقاضي مخالف لما تقدم عن المتنق اذ الذي فيه نسبة الثاني للداودي لا للقاضي عبد الوهاب وقد نبه على هذا أيضا غ في تكميله فقال مانصه انما وجدته في نسختي من المتنق للداودي اهـ منه بلفظه * (الرابع) * قال غ في تكميله مانصه وأما قول ابن عرفة وعلى الاول فخلله لابن عبد السلام أن الخلاف في التكرير مفرغ على المشهور ومقتضى ما في التقييد أنه مرتب على القولين ونصه انظر هل يرجع الحاكم وينبغي قال اللخمي قيل لما لك في المجموعة اذا قال مثله أثبت التشهد قال يجرئه التشهد الاول وقال في مختصر ما ليس في المختصر يقول مثل قوله اهـ وبعده في تبصرة اللخمي فاذا بلغ حتى على الصلاة حتى على الفلاح قال لاحول ولا قوة الا بالله ثم يقول

كما

ورسولك وأعطه الوسيلة والشفاعة يوم القيامة حلت له شفاعتي يوم القيامة

قال العراقي آخر جه البخاري أي وغيره دون ذكر الإقامة والشفاعة والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وقال النداء وزاد ابن وهب ذكر الصلاة والشفاعة بسند ضعيف وللمستغفري في الدعوات بسند ضعيف من حديث أبي رافع كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا سمع الاذان فذكر حديثا فيه فاذا قال قد قامت الصلاة قال اللهم رب هذه الدعوة التامة الحديث وزاد وتقبل شفاعته في أمته اهـ وفي تنبيه الغافل عن ابن عسكرو يقول اذا فرغ المؤذن والمقيم اللهم رب هذه الخ وكذا زاد الإقامة في دلائل الخيرات قال شارحه الامام الحافظ سيدي المهدي القاسمي الذي في البخاري النداء وفسر وبالأذان ولم أر ذكر الإقامة الا فيما تقدم للعراقي عن المستغفري وفيما أخرجه الحافظ أبو عبد الله البخاري عن الحسن وفيما أخرجه الدينوري وابن عبد البر عن يونس بن اسباط فيما بلغه اهـ وقال النووي في أذكاره وروينا في كتاب ابن السني عن أبي هريرة انه كان اذا سمع المؤذن يقيم يقول اللهم رب هذه الدعوة التامة والصلاة القائمة صل على محمد وآلته وسوله يوم القيامة اهـ * (الثالثة) * قال الدميري الخاء والعين لا يجتمعان في كلمة واحدة الا أن يؤلفا من كلمتين كالجميع اهـ وقال المازري في المعجم الافعال التي أخذت من أسمائها سبعة وهي يسمل وحوقل وحذل وهيل وسجل اذا قال سبحان الله وحيمل اذا قال حي على كذا وجعل اذا قال جعلت فداك زاد النعلبي الطبري اذا قال أطال الله بقاءك والدمعزة اذا قال أدام الله عزك اهـ قال عياض وهو باب مسموع لا يقاس عليه

وذكر الشاطبي في قصيدته الحسبلة وقبلها شراحه وظاهر كلامهم أنهم سمعوه قال النووي ويقال الحوقلة ~~هـ~~ كذا قاله
الازهرى والا كثرون وهو المشهور وقال الجوهرى الحوقلة انتهى وهذا النوع يسمى المنحوت واختلاف فيه فقيل هو غير عربي
ذكره أبو شامة والجعبري وذكر التويري في شرح الطيبة عن بعضهم أنه ذكر عن الماوردي أنه قال أنه مولد وان ثعلبا والمطرزي
نقله ولم يقل أنه مولد ~~هـ~~ وقد عرفت للمنحوت السيموطي في المزهري باب ذكره عن جماعة من اللغويين ولم يذكر عن واحد منهم
خلافه وصرح المنصوري في شرح الدرر اللوامع بأنه عربي قال وذلك مسموع من العرب يقولون جوقل وجوقل إذا قال لاجل
ولا قوة إلا بالله انتهى وهذا ظاهر ما للحريري في المقامات وما لأصاحب المصباح وما لابن مالك في التسهيل بل ظاهره القياس لكن
قيده أبو حيان بالسماع فانظر ذلك والله أعلم (ولو مستغلا لمقتضا) ~~هـ~~ قلت ~~هـ~~ هذا هو المشهور ومذهب المدونة وعن مالك
يحكيه فيه ما إلى التشهيد فقط وقاله ابن وهب وابن حبيب قال في مختصر الواضحة لأنه تم ليل وتكبير وذكر الله وهذا جائز
للمصلي أن يقوله وإن لم يسمع إذا نوى قال سحنون لا يحكيه فيما * (تنبيه) * عارض أبو الحسن هذه المسئلة بقوله إن المصلي
إذا عطس لا يحمد فان فعل في نفسه وقال انظر ما الفرق بينهما (٣١٩) ونقله ابن نابي ولم يذكر له فرقا تأمله

(وأذان فذ) ~~هـ~~ قلت في الموطأ
والبخاري وغيرهما من حديث
عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي
صعصة عن أبي سعيد الخدري أنه
قال له أني أرا الشيخ الغنم والبادية
فإذا كنت في غنم أو بادية فاذنت
بالصلاة فارفع صوتك بالديء فإنه
لا يسمع مدى صوت المؤذن جن ولا
انس ولا شيء الا شهد له يوم القيامة
قال أبو سعيد سمعته من رسول الله
صلى الله عليه وسلم ~~هـ~~ ووهب
جماعة منهم امام الحرمين والغزالي
والرافعي والماوردي والبخمي وابن
بشير في هذا الحديث فقالوا ان النبي
صلى الله عليه وسلم قال لا يسمع
انك رجل تحب الغنم الخ نبيه عل

كما يقول بعد ذلك وهذا دليل الترتيب لا التفريع فتدبره ~~هـ~~ منه بلفظه * (الخامس) *
كلام البخمي صريح في نسبة القولين مع اللامام رضي الله عنه وقد أغفل من قدمنا
كلامه من الأئمة نسبة الثاني اليه وكأنهم لم يفتوا عليه ولم ينبه غ على هذا والله
الموفق (ولو مستغلا) قول ز والابطال ان فعل ذلك عمد أوجه لا لاسهوا اقتصر على
البطلان لقول سند هو أصل المذهب ولاقتصار ابن يونس عليه ونصه قال بعض فقهاءنا
لوحكاه المصلي في ذلك بطلت صلاته لأنه كالمستكلم وبلغني أن ابن القصار قال ذلك ~~هـ~~ منه
بلفظه وفي ضيق مانصه القول بعدم البطلان لابي محمد الاصيلي والقول بالبطلان ذكره
عبد الحق عن غير واحد من شيوخه وهو قول ابن القصار واستظهره قال سند هو أصل
المذهب ~~هـ~~ منه بلفظه * (تنبيه) * لا اشكال في انه لا تبطل صلاته إذا قاله سهوا اتفاقا
كما لا اشكال انه إذا قاله جاهلا فقيسه القولان المذكوران وأما إذا قاله متعمدا عالما
بالحكم فظاهر كلام ابن الحارثي وضيق وابن عرفة أنه من محل الخلاف أيضا وظاهر
كلام الباجي أنها تبطل اتفاقا في المتعمد لقوله عن الاصيلي لأنه متأول ولفظه فقد قال
أبو محمد الاصيلي لا تبطل صلاته لأنه متأول ~~هـ~~ محل الحاجة منه بلفظه وصرح بذلك
ح وقال انه مفاد كلام ابن بشير وتأمل كلام ابن بشير الذي ذكره هل يفيد ما قاله فإنه
عندي محل توقف من أجل أنه لم يذكر هذا الخلاف والله أعلم (وتعدهم) قول ز

ذلك ابن الصلاح والنووي قال في فتح الباري وأجاب ابن الرفعة بأنهم فهموا ان قول أبي سعيد سمعته من رسول الله صلى الله عليه
وسلم عائدا إلى كل ما ذكر ولا يخفى بعده ~~هـ~~ وفي البخاري أنه عليه السلام أتاه رجلان يريدان السفر فقال لهما إذا أنتمما
خرجتما فاذنتما فقيما ثم ليؤمكما أكبركما وقول خش خبر الموطأ الخ هذا الخبر أسنده النسائي وغيره وعزه في ضيق للبخاري
وليس هو فيه (لجماعة الخ) ~~هـ~~ قلت قول خش عن ابن بشير ويحمل قوله الاول الخ جل كلام مالك على الوفاق وخلفه البخمي
على الخلاف وكذا المازري كما في ق و ح وابن عرفة عياض تضمن الاعلام في الاذان دخول الوقت والدعاء للجماعة ومكان
صلاتها واطهار شعار الاسلام وان الدار دار اسلام ~~هـ~~ وهو يدل لابن بشير قال ق وانظر هل يكون شاهدا على استحباب
الاذان للعمرة عند مغيب الشفق وقد كان الناس جمعوا ~~هـ~~ (وجاز أعمى) ~~هـ~~ قلت قال ابن ناجي في شرح المدونة يعني إذا كان
تابع الاذان غيره أو معرفة من يتبعه أن الوقت حضر وكان شيخنا يحكي أنه كان يجمع القير وان صاحب الوقت أعمى ولا يخطئ
ويذكر أنه يشم طلوع الفجر رائحة ~~هـ~~ قال ح وسمعت سيدي الوالد يذكر عن بعض أئمة السافعية بمكة أنه كان يقول انه
يشم رائحة الفجر ولم يكن أعمى (وتعدهم) قول ز

بأن يكون كل مؤذن بجانب من مكان الخ فيه نظرياً مراد المصنف أنه يجوز اتخاذ مؤذنين فأكثر سجداً واحداً واعدادهم للآذان به وأما كونهم يؤذنون دفعة واحدة (٣٢٠) أو مرتين فشيء آخر يفتيه بقوله وترتيبهم الخ فهو كقول المدونة

بأن يكون كل مؤذن بجانب من مكان واحد الخ فيه نظرياً مراد المصنف والله أعلم بقوله وتعدددهم أنه يجوز اتخاذ مؤذنين فأكثر سجداً واحداً واعدادهم للآذان به وأما كونهم يؤذنون دفعة واحدة أو مرتين فشيء آخر يفتيه بقوله وترتيبهم الخ فهو كقول المدونة ولا بأس باتخاذ مؤذنين أو ثلاثة أو أكثر سجداً واحداً في حضرة أو سفر في بر أو بحر أو في الحرس اهـ ولو قال المصنف وتعدددهم فيترتبون إلا المغرب أو يجتمعون كل على أذانه لكان أحسن فتأمله * (فائدة) * ابن يونس قال ابن حبيب قد أذن للنبي صلى الله عليه وسلم أربعة بلال وأبو محذورة وابن أم مكتوم وسعد القرظ اهـ ونقله أبو الحسن وزاد غيره زياد بن حث الصدائ ونظمهم تو بقوله عمرو بلال وأبو محذورة سعد زياد خمسة مذكوره قد أذنوا جميعهم للمصطفى نالوا بذلك رتبة وشرفاً (وجمعهم) قلت قيل والترتيب أصوب ومنع ابن زرقون بكافي في الإبي أذانهم جميعاً للتحليط ومنع ما يجب من الحكاية وجهر بعضهم على بعض القلشاني والحديث البخاري لو يعلمون ما في النداء والصف الأول ثم لا يجدوا إلا أن يستهموا عليه لاستهموا فلو جاز ترسلهم لما افتقروا إلى قرعة اهـ وقد يجب بان ذلك خرج مخرج التمثيل وانظر الإبي وغيره (واقامة غير من أذن) قلت قال ح نحوه في المدونة ولا خلاف فيه عندنا الحديث أبي داود الحسن أنه صلى الله عليه وسلم أمر بلالاً أن يؤذن ويقيم عبد الله

بن زيد ذكره الشافعي الحديث أبي داود أيضاً من أذن فهو يقيم وضعفه الترمذي اهـ بخ وبه تعلم القاموس ما في قول ز والافضل كون المؤذن هو المقيم والله اعلم

عز وبلال وأبو محذورة * سعد زياد خمسة مذكوره

قد أذنوا جميعهم للمصطفى * نالوا بذلك رتبة وشرفاً

ونظمهم أيضاً البرماوى رحمه الله تعالى فقال

خير الورى خمس من الغرأذوا * بلال ندى الصوت بدأعين

وعمر و الذى أتم لمكتوم أمه * وبالقرظ اذ كرسعدهم اذتين

وأوس أبو محذورة وبمكة * زياد الصدائ فجل حث يعلن

قلت سعد القرظ بأضافة سعد إلى القرظ بقاف وراء مهمله وظاء مثاله توزن جل قال في

القاموس والقرط محرقة ورق السلم أو ثمر السنط ثم قال وسعد القرط الصابي تجرفيه
 فرج فلزمه وأضيف إليه اه ونحوه في الصباح وفي الاستيعاب مائنه سعد بن عائذ
 المؤذن مولى عمار بن ياسر المعروف بسعد القرط له حجة وانما قيل له سعد القرط لأنه كان
 كلما تجرفى شئ وضع فيه فتجرفى القرط فرج فيه فلزم التجارة فيه روى عنه ابنه عمار بن
 سعد وابن ابنه حفص بن عمر بن سعد جعله رسول الله صلى الله عليه وسلم مؤذنا بقاء فلما
 مات رسول الله صلى الله عليه وسلم وترك بلال الاذان نقل أبو بكر الصديق رضى الله عنه
 سعد القرط هذا الى مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يرل يؤذن فيه الى أن مات
 ووارث عنه بنوه الاذان فيه الى زمان مالك وبعده أيضا وقد قيل الذى نقله من بقاء الى
 المدينة للاذان عمر بن الخطاب اه محل الحاجة منه بلفظه وعزافى الاصابة الاول لخليفة
 والثاني لرواية يونس عن الزهري وزاد مائنه قال أبو أحمد العسكري عاش سعد القرط الى
 أيام الحجاج اه منها بلفظها وزاد الصادق بضم الصاد والهملتين وبعده الالف
 همزة وآخره مائة نسبة نسب الى صدائه قال فى القاموس وصداء كغراب حتى بالين منهم زياد بن
 الحرث الصدائى اه منه بلفظه وفي الاستيعاب مائنه زياد بن الحرث الصدائى وصداء
 حتى من الين وهو حليف لبني الحرث بن كعب بايع النبي صلى الله عليه وسلم وأذن بين
 يديه اه منه بلفظه (وحكاية قبله) ظاهرة أنه لا مزية لحكاية بعده على حكاية قبله
 وهو ظاهر كلام ابن الحاجب وضح وابن عرفة بل كلامه كاذب أن يكون صريحا في ذلك
 ونصه وفيها أن يجعلها قبله فلا بأس وروى على أحب الى بعده الباجي ان كان في ذكر
 أو صلاة فالاول والا فالثاني اه منه بلفظه وصرح ابن ناجي بأنها ثلاثة أقوال
 وسلمه ح وانظر لم جعلوا رواية على خلاف لما في المدونة ولم يجعلوها تفسير الها مع أن ذلك
 ممكن بلا بعد لافى عبارة الام والافى عبارة التهم نذيب لأن لا بأس فى كلام المدونة كثيرا
 ما تستعمل لما غيره أحسن منه كما صرحوا به فى غير ما موضع وصرح به ابن ناجي نفسه
 فى هذا الباب نفسه فقال فى قول المدونة ولا بأس أن يقيم غير متوضى مائنه يريد بلا
 بأس لما غيره خير منه لأن المستحب أن يكون على طهارة اه منه فالظاهر ردهما الى وفاق
 والله أعلم (تبيين الاول) * أطلق المصنف هنا فى ضحج وابن الحاجب وابن عرفة
 وابن ناجي فى شرح المدونة فظاهرهم أبطأ المؤذن أم لا وهو ظاهر كلام التذيب ولكنه
 خلاف ما نقله ابن يونس عن المدونة ونصه ومن المدونة قال مالك وان أبطأ المؤذن فجعل
 بالقول قبله فواسع اه منه بلفظه ونحوه فى المتقى ونصه روى ابن القاسم عن مالك ان
 أبطأ المؤذن فله أن يجعل قبله وروى عنه على بن زياد يقول بعده أحب الى وهذا يختلف
 فان كان فى صلاة أو ذكر فان أراد أن يقول مثل ما يقول المؤذن وكان المؤذن بطيا بطول
 من صوته للاسماع فله أن يجعل ليعود الى ما هو فيه من ذكر أو صلاة وان كان فى غير
 ذلك منه فرد الاستماع فالصواب أن يقول بعد المؤذن لأنه لا يكون قائلا مثل قوله الا بعد
 قوله اه منه بلفظه فى ترك هذا القيد نظر (الثاني) * قال ابن عبد السلام اطلاق
 الفقهاء على مثل قول المؤذن حكاية يقتضى أن لا يقال الا بعده لان هذا حقيقة الحكاية

(وحكاية قبله) ابن يونس ومن
 المدونة قال مالك وان أبطأ المؤذن
 فجعل بالقول قبله فواسع اه وفى
 المتقى روى ابن القاسم عن مالك
 ان أبطأ المؤذن فله أن يجعل قبله
 وروى عنه على بن زياد يقول بعده
 أحب الى اه

(وأجرة عليه الخ) قول ز لانها تبع له في المعنى ان عني به أنه دعاء لها واعلام بدخول وقتها فذلك بمجرد لا يستقل علة وان عني أنه المقصود من الاستنجار عليهم ما غير مسلم بل كل منهم ما مقصوداً والمقصود الامامة وهو تبع لان ما يذلل في مقابلتها أكثر مما يذلل في مقابلته غالباً والنادر لاحكامه **قلت** ولو قال ز بالتبع له كمال العبد وعمر الاصل الذي لم يبد صلحه اسكان أظهر وفي باب الاجارة من ضيغ مانصه ابن يونس واختلف شيوخنا اذا أوجر على الاذان والصلاة ثم تطل عن الصلاة لا مريض له أي كسلس بول مثلاً هل تسقط حصة ذلك من الاجرة أم لا بناء على أن الاتباع هل لها حصة من الثمن أم لا والظاهر الاسقاط وهو اختيار اللغهي وصاحب النكت اه وكذا يظهر من ح ترجيح الاسقاط فانظرهنا * (فرع) * قال في ضيغ مانصه المتبسط ليس لاهل المسجد ولا لبعضهم بعد الاتفاق على الرضا بالامام أن يخرجوه ولا أن يتأخروا عن الصلاة خلفه إلا أن يثبتوا عليه عند الحاكم ما يجبره لكن يكره للامام اذا كرهه الاكثر من الجيران الصلاة وراه أن يصلي بهم وهم يكرهونه ولكن لا يقضي عليه ابن مغيث في وثائقه وذلك اذا استأجره صاحب الاحباس وأما ان استأجره الجماعة فلهم تأخيرهم من غير اثبات جرحه فيه الباجي أي في وثائقه ونزلت بأشيلية سنة ثمانين وثلاثمائة في امام اختلف الجيران عليه وكره بعضهم الصلاة خلفه فقال أحمد بن عبد الله ان قام من الجيران النفر اليسير فلا يؤخر الامام عن الصلاة إلا أن يثبتوا عليه جرحه وان قام الجيران أجمعون أو جلهم فإنه يمنع من الصلاة بهم ما جاء لا يصلي (٣٣٢) الامام يقوم وهم له كارهون وهكذا ذكر ابن حبيب فيها وشاور قاضي

الان لفظ الحديث محتمل اه بلفظه على نقل غ في تكميله وأقرهم مع أن قوله ان لفظ الحديث محتمل مخالف لقول الباجي لانه لا يكون قائلاً مثل قوله لا بعد قوله وما قاله الباجي هو الظاهر ولئن سلم ما قاله ابن عبد السلام في قوله صلى الله عليه وسلم فقولوا مثل ما يقول تسليم اجديا حديث مسلم السابق نص في أنه يقوله بعد عدة فتأمله والله أعلم (وأجرة عليه الخ) قول ز لانها تبع له في المعنى انظر ما معناه فان عني بالتبعية أنه دعاء لها واعلام بدخول وقتها فذلك بمجرد لا يستقل علة وان عني أنه المقصود من الاستنجار عليهم ما غير مسلم بل كل منهم ما مقصوداً والمقصود الامامة وهو تبع لان ما يذلل في مقابلتها أكثر مما يذلل في مقابلته غالباً والنادر لاحكامه **قلت** ولو قال ز بالتبع له كمال العبد وعمر الاصل الذي لم يبد صلحه اسكان أظهر وفي باب الاجارة من ضيغ مانصه ابن يونس واختلف شيوخنا اذا أوجر على الاذان والصلاة ثم تطل عن الصلاة لا مريض له أي كسلس بول مثلاً هل تسقط حصة ذلك من الاجرة أم لا بناء على أن الاتباع هل لها حصة من الثمن أم لا والظاهر الاسقاط وهو اختيار اللغهي وصاحب النكت اه وكذا يظهر من ح ترجيح الاسقاط فانظرهنا * (فرع) * قال في ضيغ مانصه المتبسط ليس لاهل المسجد ولا لبعضهم بعد الاتفاق على الرضا بالامام أن يخرجوه ولا أن يتأخروا عن الصلاة خلفه إلا أن يثبتوا عليه عند الحاكم ما يجبره لكن يكره للامام اذا كرهه الاكثر من الجيران الصلاة وراه أن يصلي بهم وهم يكرهونه ولكن لا يقضي عليه ابن مغيث في وثائقه وذلك اذا استأجره صاحب الاحباس وأما ان استأجره الجماعة فلهم تأخيرهم من غير اثبات جرحه فيه الباجي أي في وثائقه ونزلت بأشيلية سنة ثمانين وثلاثمائة في امام اختلف الجيران عليه وكره بعضهم الصلاة خلفه فقال أحمد بن عبد الله ان قام من الجيران النفر اليسير فلا يؤخر الامام عن الصلاة إلا أن يثبتوا عليه جرحه وان قام الجيران أجمعون أو جلهم فإنه يمنع من الصلاة بهم ما جاء لا يصلي (٣٣٢) الامام يقوم وهم له كارهون وهكذا ذكر ابن حبيب فيها وشاور قاضي

اشيلية فيهما فقه قرطبة فقال أبو عمر أحمد بن عبد الملك كذلك وتابعه عليه غيره فحكم به وقال ان كان غير القاعين القليل من الجيران وهم أهل العدالة والخير منهم والقائمون ليسوا كذلك فلا يلتفت اليهم اه ومثله في تكميل غ وعنه نقله في الاصل فانظره (وكره عليها) **قلت** قال مقبده صاحبها الله بمنع في ح مانصه وقال في كتاب الاجارة أي من المدونة وكره مالك

الاجارة في الحج وعلى الامامة في الفرض والنافلة في قيام رمضان اه وفي ق مانصه من المدونة المتأخرون ولا تجوز الاجارة على الصلاة خاصة قال مالك يواجر نفسه من سوق الابل أحب الى من أن يعمل عملاً لله باجرة وقال سحنون لان اطلب الدنيا بالدن والمزمار أحب الى أن أطلبها بالدين وعن عيسى عليه السلام ان الله يحب العبد يتخذ المهنة أي الخدمة والحرفة يستغني بها عن الناس ويغض العبد يتخذ الدين مهنة اه وفي كشف الغمة عن أنس مرفوعاً علم الله عز وجل آدم ألف حرفة من الحرف وقال له قل لولدك ولذريتك ان لم تصبر واطلبوا الدنيا بهذه الحرف ولا تطلبوها بالدين فان الدين لي وحدي خالصا ويل لمن طلب الدنيا بالدين ويل له وكان عمر بن الخطاب رضى الله عنه يقول يا معشر القراء ارفعوا رؤسكم ما أوضع الطريق استبقوا الخيرات ولا تكونوا كالأبلى على المسلمين وكان رضى الله عنه يقول اني لارى الرجل فيجبني فاقول هل له حرفة فاذا قالوا لا سقط من عيني اه وقال القرطبي في تفسيره روى الترمذي عن أبي الدرداء قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أوحى الله الى بعض الانبياء قل للذين يتفقهون لغير الدين ويتعلمون لغير العمل ويطلبون الدنيا بعمل الآخرة يلبسون للناس مسوكة الكباش زاد في رواية من اللين وقلوبهم كغلوب الذئب ألستهم أحلى من العسل وقلوبهم أهر من الصبر اياي يخذعون وي يستهزئون زاد في رواية أم علي يجترئون فبحق حلفت لا يخن لهم قسمة تدع الحليم فيهم حيران وقال ابن عرفة كما في نوازل البرزى أخوف ما أخاف على هذا الدين من هؤلاء المترتبة أصحاب الناموس الذين يأكلون الدنيا بالدين ومن كتاب القرطبي رحمه الله أيضاً وروى علقمة عن عبد الله بن مسعود قال كيف أنتم اذا لبستكم قسمة يشيب فيها الصغير ويهرم فيها الكبير وتتخذ سنة مسندة يعجز

عليها الناس فاذا غرهم من اثنى قيل قد غربت السنة قيل متى ذلك يا ابا عبد الرحمن قال اذا كثروا قرأوا كم وقل فقهاؤكم وكثر امرؤكم
وقل آمناءوكم والتمست الدنيا بعمل الآخرة وتفقده لغير الدين وقال سفيان بن عيينة بلغنا عن ابن عباس أنه قال لو أن جملة القرآن
أخذوا بحقه وما ينبغي لاحبهم الله ولكن طلبوا به الدنيا فأبغضهم الله وهانوا على الناس اه وفي بعض الكتب ان أهون
ما أصنع بالعالم اذا مال الى الدنيا أن أسلبه حلاوة مناجاتي وفي وصلة الزلفي عن الحسن رضي الله عنه عقوبة العالم الذي لم يعمل بعلمه
في الدنيا موت قلبه فيموت القلب قال طلب الدنيا بعمل الآخرة قال فان انشأ الى هذا أن يتصدى به الى تولى الاعمال
السلطانية أو يكتسب بها الامن شبهة فقد تعرض لغضب الله وسخطه وبأبائهم وأثم المقتدين به ❀ قلت وغالب طلبه العلم في هذه
الاعصار على هذا الوصف المذموم اه بخ وفي اختصار المسطبة عن ابن المبارك السئلة من يأكل يدينه اه نعم قال ق في سنن
المهتدين الذي يتبين من الفقه أن الصناعات والتجارات والاشتغال بالعلم الزائد على فرص العين وعلم الطب كل ذلك أسباب شرعية
فعلى هذا فن اشغل بشئ من ذلك بلائيه فهو وظالم لنفسه وان كان لادرك عليه لكن فانه الاجروان قصد بذلك فرض الكفاية
فهو سابق بالخيرات وان قصد بذلك الاستعفاف عن المسئلة كان مقصدا اه وزال في موضع آخر الذي هو من المقصدين
من جعله سببا للدنيا أي المحتاج اليها من وجه حلال فن قائل يقول هو من خير الاسباب ومن قائل يقول طلب الدنيا بالدفع والمزمار
أحب الى من طلبها بالعالم والدين اه قال العلامة ابن زكري في شرحه (٣٣٣) للحكم وكلام ق حسن لاسيما في هذا

الوقت الذي غرّب فيه العلم وقل
أهله وكاد الناس يختلقون
في الضروريات فقرائه من أهم
المهمات والسعي في تعلمه وتحصيله
من أعظم العبادات وان لم يتيسر
لقارئه الخشية فوجود أهل العلم
بين ظهراني المسلمين تحفظ فيهم
قواعد الايمان والاسلام ويتقرر
الدين وتعرف كيفية التبع لله
رب العالمين حتى قال في الاحياء أما
العالم الذي ينفع الناس بعلمه في

المتأخرون فليل لا يسقط من الاجارة حصة الصلاة لانها تتبع كمال العبادة ومثمة النخل الذي
لم يبدص لاحه لا يجوز على الانفراد ويجوز اذا جمع الخ لكن كلام ح حسن وكلام
ز فيه لعل لانه جعل ذلك على الجواز جمعها فكانه يقول جاز جمعها لجواز جمعها ولا
يخفى ما في ذلك فتأمل والله أعلم ❀ (تفريع) قال غ عند قول المدونة ويجوز الاجارة على
الاذان الخ مانعه تفريع في اجارة المسطبة وليس لاهل المسجد ولا لبعضهم بعد الاتفاق
على الرضا بالامام أن يخبر به ولا أن يتأخروا عن الصلاة خلفه الا أن يثبتوا عليه عند
الحاكم ما يجزئهم لكن يكره للامام اذا كره الاكثر من الجيران الصلاة وراءه أن يصلي
بهم وهم يكرهونه ولا يقضى عليه قال ابن مغيب في وثائقه وذلك اذا استأجره صاحب
الاحباس وأمان استأجره الجماعة فلهم تأخير من غير اثبات جرحه فيه قال الباجي
في وثائقه نزات باشي لمية سنة ثلاثين وثلاثمائة في امام اختلف الجيران عليه وكره بعضهم

فتوى أوتدريس فتريب أو راد فيخالف ترتيب أو راد العابد فانه محتاج الى المطالعة والافادة فان أمكنه أن يستغرق أوقاته في
ذلك فهو أفضل ما يشغل به بعد المكتوبات وروايتها قال وكذلك المتعلم الاشتغال به بالتعلم افضل من التوافل ❀ قلت وفي ح
عند قوله والوتر سنة آ كذا الخ عن كمال الدين بن الهمام الحنفى في شرح الهداية مانعه سنة الفجر أقوى السنن حتى روى الحسن
عن أبي حنيفة لو صلاها قاعدا من غير عذر لا يجوز وقال العالم اذا صار من جملة الفقوى جاز له ترك سائر السنن لحاجة الناس
الاسنة الفجر لانهم أقوى السنن اه وانظر ما يأتي عند قوله وكلام بعد صبح لقرب الطلوع ثم نقل العلامة ابن زكري من
الاحاديث وكلام الأئمة ما يشهد لما ذكره من أن الاشتغال بالعلم تعلم وتعليم بعد أداء الواجبات أفضل من الاشتغال بسائر نوافل
الخيرات من صوم وصلاة وتسبيح وغير ذلك من الطاعات وقال أيضا كل ما ذكره الشيوخ في النهى عن قراءة العلم بالنيات الفاسدة
والتحذير من ذلك فليس مرادهم به ترك قراءته والاعراض عنه كيف وهو مطلوب على جهة التعمين أو الكفاية وانما مرادهم
بذلك التنبيه والابقاط لاصلاح النية في قراءته والاجتهاد في تحصيل الاخلاص فيه والآدى الامر الى تركه الذي هو عين الجهل
وأصل الفساد ثم نقل ما يشهد لما ذكره من أن مرادهم الترغيب في اخلاص العمل لا ترك العمل فانظره واعلم انه يتحصل من
مجموع كلام ضيق وح وق في الاجارة على الامامة مفردة ستة أقوال الكراهة والجواز والتحريم ورواية على الجواز في
الفرص دون النفل ابن رشد اعدم لزومه ولزوم القرض فكان العوض ليس عنه ورواية ابن الماحشون عكسه وحكاية المازري
الجوازين بعدت داره لامن قربت وهو نحو قول ابن بشير هو عند المحققين خلاف في حال فان كان يتكلف في ملازمته الصلاة

في موضع معين والقصد اليه يشق صحت الاجارة وان كان لامسقة في ذلك لم تصح وقول ابن القاسم وهو عندى في المكتوبة أشد كراهة وجهه ان رشد بان الفريضة وان كانت لا تلزمه في مسجد بعينه فيلزمه من مرعاة وقائمه واحد وهما ما يخشى أن يكون لولا الاجرة لقصر في بعضها والنافله لا تلزمه أصلا فكانت الاجارة عليها أخف لان الاجارة على فعل ما لا يلزم الاجير جائزة وان كان في ذلك قربة أصل ذلك الاذان وبناء المساجد اه خ ولا متعين كركعتي الفجر بخلاف الكفاية وقول مب عن ابن عرفة قلت انما أقوال الموثقين الخ هور من ابن عرفة رحمه الله على القول الاول وزاد بعد ما نقل عنه مب متصلا به مانصه وهذا كاختلافهم في امرأة امام مسجده دار حبت عليه مات امامه فقال ابن العطار وغيره من الموثقين لخير ان المسجد اخر اجها قبل تمام العدة المتطى أنكره بعض القرويين وقال لافرق بينهما وبين زوجة الامير وقال بعض شب وخنالو كانت أحباس المساجد على وجهه الاجارة لاحتماج لضرب الاجل قلت للعالم منع في اللازم انتهى وانظر ما يأتي في الفقه عند قول المصنف وامرأة الامير ونحوه لا يخرجها القاسم وان ارباب كالحبس حياته بخلاف حبس مسجده اه فابن عرفة رحمه الله يقل في وقف المسجده ائعانة وانما حكمي فيه القولين واختار في احباس زمنه أنها عطية لا تأتي فيها الخلاف الذي في احباس المسجد التي يستأجر من غلها ونقل كلامه المذكور ابن ناجي في شرح المدونة وقال بعده واستمرت الفتوى من كل أشياخ القرويين وغيرهم بمجواز أخذ من يصلى أو يؤذن من الاحباس الموقوفة على ذلك من غير اختلاف بينهم لما ذكر من أنها ائعانة أو لضرورة الاخذ ولولا ذلك لتعطلت المساجد وقد ورد الشيخ أبو عبد الله الدكالى على تونس فلم يزل خلف بعض شيوخنا ولا الجمعة يعنى ابن عرفة قال وكان اماما بجامع الزيتونة ولا خلف غيره لاخذهم على الصلاة ورأى وجود الخلاف شبهة وكان كل بلد يرد عليهم في سفره للمشرق لا يصلى الا خلف من لا يأخذ شيئا من وجده نفعنا الله بركاته اه وذكر (٣٣٤) البرزلى أنه لما تخلف عن الصلاة خلف ابن عرفة أنكر ذلك ابن عرفة

والصلاة خلفه فقال أحمد بن عبد الله ان قام من الجيران النفر ليسير فلا يؤخر الامام عن الصلاة الا ان يشتوا عليه جرحه وان قام الجيران أجمعون أو جلهم فانه يجمع من الصلاة بهم لما جاء لا يصلى الامام يقوم وهم له كارهون وهكذا ذكر ابن حبيب فيها وشارف قاضي اشيلية فمافقها قرطبة فقال أبو عرا أحمد بن عبد الملك كذلك وتابعه عليه غير فحكم به وقال ان كان غير القائمين القليل من الجيران وهم أهل العدالة والخير منهم والقائمون

وعرض به في أبيات قال وقت له فجمع به وتناظره فنعنى من ذلك قال البرزلى ثم اجتمعت به لما جئت بالاسكندرية فقلت له أنا أخذ من تب الامامة ومربى التدريس وأعتقد انه أحل لي من أخذه من بيت المال

اذا كان على وضعه من دخول الحلال فيه لاني لا أستحق ذلك منه الا لكوني مسلما فيدركني الاخذ بنظر العموم ليسوا لكوني واحدا من المسلمين ومتى كثرت أفراد الامام ضعف الظاهر وأخذ مرتب الامامة والتدريس مباح بما يعرف من النص على الاختصاص به من واضعه وهو ائعانة على التحميم لا على معنى الاجر وقد أجرى السلف أرواقهم من بيت المال من المؤذنين والعمال وغيرهم ولا يأتي آخر هذه الامة باهدى مما كان عليه أو لها فلم يكن له جواب الا أن هذا حسن لكن لا يريد لك هذه المستحقة وانظر الايات المشار لها وما أجاب به بعض المصريين عنها في ح وفي المنجور على منهج الزقاق وفي شرح المرشد قال البرزلى وعندى أن كلامهم محكم بما يقتضيه حاله فان الدكالى كان بعيدا عن الدنيا وازداد فيها فالتبس بها عنده في غاية البعد عن الآخرة وكان شيخنا يرى الدينامطية الآخرة وأنهم العون على ذلك كما في مسلما فكتسب منها جلة كثيرة وأخرج جلها للآخرة نفعه الله بذلك يوم لا ينفع مال ولا بنون الا من أتى الله بقلب سليم اه وفي النصيحة الكافية مانصه ومن الآفات في الامامة طلبها الغير عذر شرعى والتأني منها من غير ضرورة وأخذ الاجرة عليها مفردة ان كانت من الجماعة لامن الواقف أو بيت المال فانها جائزة اتفاقا اه ولما قال ابن الحاجب في باب الاجارة وفي الامامة ثلاثة لان ابن عبد الحكم وابن حبيب ثالثهما ان كان على انفرادهما لم يجز وان كان مع أذان أو القيام بالمسجد جاز قال في ضج عن ابن عبد السلام الخلاف الذي ذكره المصنف انما له المتقدمون في الذي يأخذ الاجرة من الناس الذين يستأجرونه على ذلك من أموالهم والظاهر أن ما يؤخذ من بيت المال أو الاحباس أخف وأن قصارى أمره الكراهة ولا ينتهى الى التصريح مؤذ كرقا في أن ما يؤخذ من بيت المال متفق على جوازه اه ونحوه قول سند انفقوا على جواز الرزق وفعله عمر اه واعلم أن خراج الوظيفة ومربىها المجمع للقيام بها امارزق أو اجارة أو وقف والفرق بينهما أن الرزق وهو ما يعطيه الامام من بيت المال لمن فيه منفعة للمسلمين كائمة المساجد والمؤذنين وطلبة العلم والقسام والاجناد ونحوهم أو بازاء

مصلحة من مصالح المسلمين وان اشترك مع الاجارة في انهم ما وقع فيه ما بذل مال بازا منافع أدخل في باب الرفق والاحسان والاجارة
 أدخل في باب العوض والمسايسة ولذلك اختلفت أحكامهما في كثير من المسائل كما بسط ذلك الشهاب القرافي في الفرق ١١
 فانظره وقال بقوري في اختصاره يجوز في الارزاق أن ترفع وان يراذفها وأن يقلل وان تقطع لان الرزق معروف يتبع المصالح
 بخلاف الاجارة والجرة تورث والارزاق لا تورث أي لعدم لزومها الجهة معينة وأرزاق المساجد يجوز أن تنقل عن جهاتها اذا
 انقطعت أو وجدت جهة هي أولى ولو كان ذلك وقتاً واجارة لم يذرك فيها لان الوقف لا يجوز تغييره والوفاء بالعقد واجب وأيضا
 فلا يتم أن يجعل المتولي المسجد أن يستنبه دائماً ويكون له الرزق على النظر لاعلى القيام بالوظيفة والوقف لا يصح فيه ذلك بل
 اذا كان على الامامة فلا يأخذ الامن يقوم بها على شرط الواقف فان استناب غيره دائماً في ذلك الامر فلا أحد يستحق ذلك
 الوقف لا الامام ولا النائب عنه لان الامام لم يعم بشرط الواقف والمستناب كذلك لان ولايته لم تكن عن له الولاية والاستنباط
 في أيام الاعذار لا تسقط حقه في الوقف وله أن يعطي النائب عنه في تلك الايام ما أحب قال شهاب الدين وكثير من الفقهاء يغلط
 في مسئلة الارزاق ويقول انما جاز تناولها على الامامة بناء على القول باجارة الاجارة عليها في تورع عن تناول الرزق لاجل الخلاف
 في الاجارة وليس الامر كما ظنه بل الارزاق تجمع على جوازها لان احسان ومعروف واعانة الاجارة وانما وقع الخلاف في الاجارة
 لانه عدمه كبايسة ومغالبة ومن باب المعاوضة الذي لا يجوز أن يجمع العوضان فيها للخص الواحد فان المعاوضة انما شرعت
 لانتفع كل واحد من المتعاضدين بمابذل له وأجر الصلاة فلما أخذ العوض عنها لاجتماع له العوضان والارزاق ليست بمعاوضة
 البتة لجوازها في أضيق المواضع المانعة من المعاوضة وهو القضاء والحكم بين الناس فلا ورع في تناول الرزق على الامامة من
 هذا الوجه وانما يقع الورع فيه من جهة عدم قيامه بالوظيفة خاصة (٣٣٥) فان الارزاق لا يجوز تناولها الا لمن قام بذلك

ليسوا كذلك فلا يلتفت اليهم اه منه بلفظه * (تنبيه * الاول) * انظر قول ابن
 مغيث وأما ان استأجره الجماعة الخ هل المراد أنهم استأجروه من أموالهم أو المراد أنهم
 هم الذين تعاقدوا معه وقدموه لذلك وان كانوا يدفعون الاجرة من أوقاف المسجد فاني لم
 أر من صرح بذلك ولا من تعرض للبحث فيه * (الثاني) * قوله عن البايع سنة ثلاثين كذا
 وجدته في نسختين حسنتين قديمتين من تكميل التقييد بلام بين ثاين. ثاين ووجدته

الوجه الذي صرح به الامام في
 اطلاقه اه بخ وقوله فلا أحد
 يستحق ذلك الوقف لا الامام ولا
 النائب عنه الخ سلمه ابن الشاط كما
 سلمه بقوري وح في باب الوقف
 الا انه نقله عن المسائل الملقطة

وهي لولد ابن فرحون ونسبه فيها الشيخه الاقنهي وهو قصور لان القرافي هو السابق من أهل المذهب اليه وأصله لشيخه
 عز الدين بن عبد السلام كافي المعبور ومقتضى كلام المنوفي استحقاق النائب لجميع الخراج وقوله فلما أخذ العوض عنها لاجتماع
 له العوضان هذه حجة المانع ولا يخفى ما فيها وجه الجيز كافي ضج أن الاجرة انما هي بازا الملازمة في المكان المعين وهي غير
 الصلاة فلا اجتماع ومن ثم قال ابن يونس ان الجواز هو القياس ثم الوقف كلاجارة في امتناع التغيير وفي الارث وكالرزق في الجواز
 لمن ذكر وفي انه لا يجوز تناوله الا لمن قام بالوظيفة على ما جزم به القرافي واختاره ابن عرفة وغيره من المتأخرين نعم يفتقران في أن
 للامام أن يطلق الرزق لصاحبه بعد اطلاعه على عدم قيامه بالوظيفة لصحة أخرى ظهرت له في ذلك اذ هو موكول الى اجتماعه
 فيستحقه حينئذ بالاطلاق الثاني لا الاول وليس له مثل ذلك في الوقف من اطلاقه لمن لم يعم بشرطه لانه خلاف الوجه الذي أباحه
 عليه ماله فقد ظهر بما ذكر أن الاوقاف مترددة بين الرزق والاجارة وفيها شبهة مشبهة من كل منها ما قل ذلك وقع الخلاف فيها
 بايم ما لحق وأي الشائتين فيها تغلب قاله الشيخ مس * (تنبيه) * في ق هنا عن عز الدين بن عبد السلام لا يجوز ان يستنب
 بعض المرتب ويسلك باقيه اه وقال في باب الحج من ضج نقلا عن شيخه المنوفي فأرى أن الذي أبواه لنفسه حرام لانه اتخذ
 عبادة الله تجرا ولم يوف بقصد صاحبه اذ مراده التوسعة لآتي الاجير لذلك مشروح الصدر وأما من اضطر الى شيء من الاجارة على
 ذلك فاني أعذره لضرورته اه ونحوه في المعارع صاحب المدخل وهو من أشياخ المنوفي واختار عج جواز ما يقيه
 المستنب لنفسه ونحوه لصر وكذا مس في تأليفه في المسئلة حيث تكون الاستنباطة على مجرى العادة وموافقة العرف
 من غير خروج في ذلك الى حد الافراط والزيادة على المعتاد لكن قدر جرح عن ذلك حسماً أخبر به تلميذه جس وقول المنوفي
 وأما من اضطر الى شيء الخ تقدم نحوه للقرافي وقال في ضج التيطوي ويحسب على الامام الكثير من مرضه أو غيبه دون

القليل واما ان غاب الجمعة ويحوق فلا بأس بذلك ولا يحط من أجرته شيء قاله غير واحد من القرويين اه والله أعلم (وسلام عليه)
قلت قول ز وكافر أي يكرهه السلام عليه فان سلم عليك الكافر فالرد عليه غير واجب ولكنه جائز قاله ح والله أعلم
(أو معيد لصلاته) ابن الحاجب ولا يؤذن ولا يقيم من صلى تلك الصلاة أي لغيره كالأبوم غيره فيها قاله في ضيح (وتسن اقامة)
قول ز والمعتد كلام ح أي لانه ظاهر ابن الحاجب و ضيح وابن ناجي لجملة قول المدونة ولا يقيم الامتوضي على الاستحباب
ثم قال وتناول ابن عات على القاضي عبد الوهاب شرطية الطهارة لوجوب الاتصال وانها لا تصح بغير وضوء اه والظاهر ما تأوله
ابن عات من الشرطية وبه جزم ابن عرفة ونصه والوضوء شرط الاقامة لا الاذان اه ونقله غ شارح كلام المدونة المذكور
وهو ظاهر ابن يونس بل كلام التونسي الذي في ح يدل على أنه متفق عليه وسلمه ابن عرفة و ح انظر الاصل والله أعلم وقول
مب في الفائدة سمع ابن القاسم الخ هو كلام (٣٣٦) ابن عرفة بجره وقد عورض بينه وبين ما أخذ من جواز تعدد المقيمين

في نسخة من طرر ابن عات لم أجد في الوقت غير هاتين بالميم والنون وأظنه تصحيفا
والله أعلم (وتسن اقامة) قول ز والمعتمد ما لح الخ انظر ما رجعه اعتماده وان كان
هو ظاهر كلام ابن الحاجب و ضيح وابن ناجي لجملة قول المدونة ولا بأس ان يؤذن غير
متوضي ولا يقيم الامتوضي على الاستحباب ونصه ويريد بقوله ولا يقيم الامتوضي
على طريق الاستحباب الا أنها آكد من الطهارة للاذان وتناول ابن عات على القاضي
عبد الوهاب شرطية الطهارة لوجوب الاتصال وانها لا تصح بغير وضوء اه منه
بلفظه لكن الظاهر أن المعتمد هو الشرطية كما تأوله ابن عات وقد جزم به ابن عرفة ولم
يحد في خلافه ونصه والوضوء شرط الاقامة لا الاذان اه منه بلفظه ونقله غ
شارح كلام المدونة ونصه قوله ولا بأس ان يؤذن غير متوضي ولا يقيم الامتوضي
ابن عرفة والوضوء شرط الاقامة لا الاذان اه ولم يذ كر غيره وهو ظاهر كلام ابن
يونس ونصه ومن المدونة قال مالك ولا بأس ان يؤذن غير متوضي ولا يقيم الامتوضي
قال ويؤذن را يكافي السفر وفعله سالم بن عبد الله ولا يقيم الا نازلا قال أبو بكر الابهري
انما ذلك لتكون الاقامة متصلة ولا عمل بينهما اه منه بلفظه وكلام أبي اسحق التونسي
يدل على أنه متفق على عدم الصحة وقد سلمه ابن عرفة ونصه وسمع موسى ابن القاسم ان
ر ع ف م ق م أو أحدث قطع وأقام غيره وان ر ع ف مؤذن عمادى فان قطع وغسل الدم ابتداء
الغيمى ان قرب بنى وأشبه ابن ر ع ف م ق م أو أحدث أو مات أو أغشى عليه ابتداء فان بنى
هو أو غيره اجزأ الشيخ يريد توضأ بعد افاقته أو صحح اقامة المحدث وتعبه التونسي بان
وضوءه طول واقامة المحدث لا تجوز اه منه بلفظه ونقله غ في تكميله و ح
وسلمه فاعتراض أبي اسحق على الشيخ أبي محمد واحتجاجه بما ذكر يفيد ما قلناه وقد سلم

من قولها في كتاب الاعتكاف
وأكره أن يقيم الصلاة مع المؤذنين
لانه يمشي وذلك عمل ومن قولها هنا
ويقيمون عرضا وان قال غ أخذ
الاجتماع من صيغة الجمع ضعيف
بخلاف ما في الاعتكاف اه
وأجاب ابن عرفة بما حاصره أن
التعدد المأخوذ من المدونة كلى
يعنى ان كل مقيم يقيم لنفسه
ولسائر المصلين معه والذي في
السمع جزئى يعنى انه انما أقام
لنفسه فقط فوضوعهما مختلف
لكن احتجاج ابن رشد لما في السماع
بقوله لان السنة ان يقيم المؤذن الخ
يأبى هذا الجواب فتأمله قلت
لا ياباه لان امراد ابن رشد بالمؤذن
من يقيم للمومنون خصوص نفسه
فكل من أقام لنفسه وسائر المصلين
معه فهو مؤذن فتأمله والله أعلم
وقول ابن عرفة ونقل بعضهم كراهة

اقامة الامام لنفسه لا أعرفه وفي أخذه من كلام ابن رشد نظر اه مراده والله أعلم اقامة المؤذن الامام لنفسه له
من غير اقامة أحد غيره وقول مب عن ح لا خلاف أعلمه يعنى في المذهب والافق الابي مانصه عياض الاقامة عند مالك
والكافة سنة وأوجبها الاوزاعى ومجاهد وعطاء وابن أبي ليلى قائلين ان تاركها يعيد الصلاة وعندنا رواية بإعادة المتمدد فأخذ
بعضهم منها الوجوب ولا يصح لانه كان يعيد في النسيان ووجهه بان ترك السن عمدا مبطل ولا يصح أيضا لان هذه سنة خارجة
عن الصلاة قلت الوجوب حكاه اللخمي قول لابن كثة والمشهور الصحة اه وقول ز حتى قد قامت الصلاة على المشهور
أي لانه عمل أهل المدينة وقال الشافعي يتنبه قد قامت الصلاة وهو عمل أهل مكة واحتج بحديث مسلم عن أنس أمر بلال أن
يشفع الاذان ويوتر الاقامة قال ابن علية حدثت به أبواب فقال الا اقامة اه وهى زيادة اختلفت في ثبوتها وعلى ثبوتها فقيل
انما هى من قوله لا من الحديث وعلى انها من الحديث فزيادة الثقة الحافظ اذا خالفه فيها جميع الحفاظ مردودة انظر الابي

له ذلك من ذكرنا فتأمل به بانصاف والله أعلم وقول مب في الفائدة سميع ابن القاسم الخ
هو كلام ابن عرفة بحجروته ونص السماع وسئل مالك عن الذي يكون في المسجد فتقام
الصلاة أقيم الصلاة في نفسه قال لا قيل له ففعل قال هذا مخالف قال القاضي قوله هذا
مخالف أي مخالف للسنة لان السنة أن يقيم المؤذن الصلاة دون الامام والناس
بدليل ما روى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما ذهب الى بني عمرو بن عوف ليصلح
بينهم وحانت الصلاة جاء المؤذن الى أبي بكر الصديق رضي الله عنه فقال أتصلي للناس
فأقيم قال نعم اه محل الحاجة منه بلفظه وقد عارض بعضهم بين كلام السماع
هذا وبين ما أخذ من المدونة من جواز تعدد المقيمين من كتاب الاعتكاف ومن هنا
ونص ما في كتاب الاعتكاف قال عنه ابن وهب وأكره أن يقيم الصلاة مع المؤذنين
لانه يشي وذلك عمل اه منها بلفظها ونص ما فيها هنا ورأيت المؤذنين بالمدينة يتوجهون
الى القبلة في أذانهم و يقيمون عرضا وذلك واسع يصنع كيف شاء اه قال
الوانغى قوله يقيمون عرضا يؤخذ منه تعدد المقيم كما صرحوا به أخذ من كتاب
الاعتكاف اه محل الحاجة منه بلفظه ومنه لا بن ناجي لكن أجاب ابن عرفة
عن المعارضة المذكورة فانه قال عقب كلامه الذي في مب مانصه قات أخذ
بعضهم خلافة من رواية ابن وهب فيها كراهة إقامة المعتكف مع المؤذنين لانه عمل
يرد بأن المعية في الإقامة الكلية الجزئية اه منه بلفظه ومراده والله أعلم أن
التعدد المأخوذ من المدونة كلي بمعنى أن كل مقيم منهم يقيم الصلاة لنفسه وليسائر المصلين
معه والذي في السماع جزئي بمعنى أنه انما أقام لنفسه فقط فوضوعها مختلف قلت
احتجاج ابن رشد لما في السماع بقوله لان السنة أن يقيم المؤذن الخ يأتي هذا الجواب
ويرد هذا الرد فتأمل والله أعلم * (تنبيهان * الاول) * قال ابن عرفة عقب ما تقدم عنه
مانصه ونقل بعضهم كراهة إقامة الامام لنفسه لا عرفه وفي أخذ من كلام ابن رشد نظر
اه منه بلفظه قلت أراد إقامة الامام لنفسه بعد إقامة غيره فقيما قاله نظر بل كلام
السماع وابن رشد معا يؤخذ منه ذلك لان لفظ الذي الواقع في السماع يصدق بالامام
وبغيره وان أراد أن الامام أقام لنفسه من غير أن يقيم أحد غيره فليس في السماع ما يدل
عليه ولكن قول ابن رشد لان السنة الخ يدل لما قاله البعض الا أن يكون المؤذن لتلك
الصلاة هو الامام فتأمل به بانصاف * (الثاني) * نقل غ في تكميله كلام الوانغى السابق
وقال عقبه مانصه قات أخذ الاحتجاج من صيغة الجمع ضعيف بخلاف ما في الاعتكاف
اه منه بلفظه وهو خلاف ما قاله ح فانه نقل في التنبيه التاسع عند قوله وان أقامت
المرأة سرا الخ كلام ابن ناجي وقال عقبه مانصه ونحوه للوانغى في حاشيته وهو ظاهر اه
وما قاله غ عندى هو الظاهر والله أعلم (وان قضاء) قول ز عن ابن عرفة وفي
اعادته البطلان صلاته الخ هو كلام ابن عرفة بلفظه وزاد متصلا به مانصه وعزا المازرى
الاول لبعضهم أخذ من قوله من رأى نجاسة بثوبه قطع وابتدأ بأقامة ولم يحل الثاني
اه منه بلفظه ونقله غ في تكميله وسلمه وفيه نظر فان الذي نقله عياض عن بعضهم

(وان قضاء) قول ز عن الابي
وكره كلام بعض دها في غيرهم نحوه
لما زرى وعياض وبه يقيده ما في
الجلاب ومثله في ح عن مختصر
الواضحة انه لا بأس بالكلام بين
الإقامة والصلاة يعنى ما لم يظل
اه وقول ز عن ابن عرفة وفي
اعادته البطلان صلاتها الخ زاد
ابن عرفة متصلا به كافي ح وعزا
المازرى الاول لبعضهم م أخذ
من قوله من رأى نجاسة بثوبه
قطع وابتدأ بأقامة ولم يحل الثاني
اه وسلمه غ في تكميله وفيه نظر
فان الذي نقله عياض عن بعضهم
محتاج بكلام المدونة هو الاول وذكر
الثاني أو لاجاز ما به ولم يعزه لاحد
انظر نص تنبيهاته في الاصل قلت
وقول ز عن ابن العربي أعيدت
يشهد له قول ابن مريم للمهدي
عليك أقيمت كافي صحيح مسلم
والله أعلم

(وصحت الخ) قلت قال في المدونة ومن صلى بغير اقامة عامداً أجزأه وليس يستغفر الله العامد اه قال في الذخيرة كيف يطلق لفظ الاستغفار المختص بالذنوب في ترك السنن وتركها ليس يذنب واجاب بان الله سبحانه يحرم العبد من التقرب اليه بالنوافل والشرائط عقوبة له على ذنوبه ويعينه على التقرب بسبب طاعته لقوله تعالى والذين جاءهم اذ هم يبيتون من قبل القبلة فسئلوا عمن تولى منكم انقلب على عقبيه اعطى واتى الآية فاذا استغفر من ذنوبه (٣٢٨) غفرت له بفضل الله وأمن حينئذ من الابتلاء بالموأخذة بالحرمان اه

وقال ابن ناجي وجهه غير واحد بان ذلك مشعر بكونه فعل ذنباً ولم يشعر به فالاستغفار لغير الاقامة قال ولا يبعد أن يكون الاستغفار أيضاً تهاونه بالسنة كقول ابن خويرنم اذا ترك السنن فسق وان تمألاً عليه أهـ بل بدعوقبوا اه وقول الوانوفى جواب القرافي هنا ضعيف رده المشد إلى بانه لا ضعف فيه قال وقد ذكره غير القرافي اه ويؤيده قول مقي في شرح البردة قد جاء أن من تساهل بترك الآداب ابتلى بترك الفضائل وتارك الفضائل يبتلى بترك السنن وتارك السنن يبتلى بترك الفرائض ويخاف بعد من ترك الايمان والعبادة بالله تعالى اه * (فرع) قال غ في تكميله ومن المجموعة لما لاك لو أقام بعد احرامه أساء ولم تبطل سنن يريده قطع ثم أقام ولو تعادى على احرامه الاول لاعاد الصلاة أبداً لنطقه بالمنافي وهو الحيلة وقد قامت الصلاة اه منه بلفظه قلت وهذا التأويل عندى بعيد كما يظهر من قول الامام أساء ولم تبطل صلاته اذ لو كان مراده ما أتاه عليه لم يكن لقوله ولم تبطل صلاته فائدة اذ لا يتوهم أحد بطلانها اذ ذلك فتأمل وقد تقدم الخلاف في صحة صلاة حاكى الاذان في صلاته اذا نطق بالحيلة اثنين ولم يبدلها ما فيكون قول مالك اه اذا موافقا للقول بالصحة هناك والله أعلم وقول ز ولم ينقل له مقابلاً اه موجود وان لم ينقل له قال غ أيضاً ما نصه في الذخيرة عن الطراز لو سجد لها قبل السلام فلا شيء عليه وفي مختصر الطليطلي بعيد اه منه بلفظه (وان أقامت المرأة سر الخسن) قول ز أى مستحب كما في حق الرجل الخ الصواب اسقاط قوله كما في حق الرجل لانها في حقها سنة لا مستحبة فالصواب عبارة ح فانظرها * (تنبيه الاول) قال ابن عرفة ما نصه وفيها الاذان على امرأة ولا اقامة وان أقامت خسن وهو في الجلاب لابن عبد الحكم وروى الطراز عدم الاستحسان اه منه بلفظه وهو صريح في ان ما في الجلاب عن ابن عبد الحكم موافق لما في المدونة

محتجاً بكلام المدونة هو الاول لا الثاني والقول الثاني ذكره أولاً لاجازته ولم يعزه لاحد ويظهر لك الحق بنقل كلامه قال في التنبيهات ما نصه وقوله في المصلى بالنجاسة يقطع الصلاة ويستأنفها باقامة جديدة كان مع الامام أو وحده ليس في هذا التفات الى تجديد الاقامة اذ لا تلزم المأموم وانما هو لتساوى حكم المأموم والنفذ في قطعها الا ان يكون ذلك بقرب ما أحرمافستويان أيضاً في أن لا اقامة عليهم ما أو يكون الامام قد أكمل صلاته بمقدار مانزع هذا ثوبه أو غسل ما به فيستويان أيضاً في استئناف الاقامة وذهب بعض الشيوخ الى أن هذه المسئلة تدل على أن كل من قطع صلاته لاهراً أو جبه أنه بعيد الاقامة قرب القاطع من الاقامة الاولى أو بعد لانه انما قصد بها أولاً ما قطع فلا يصلى بها غير ما قطع بخلاف اذا تأخر دخوله للصلاة بعد الاقامة قليلاً لعدراً ولدعاء أطاله لا يقطع اه منها بلفظه فتأمل أنه منصفاً تجده كما قلناه والعلم كله الله (وصحت ولو تركت عمداً) هذا مذهب المدونة ومقابل لو نسبته للخمى لان كناية وابن يونس لابن كناية وابن الماجشون وابن زياد وابن نافع وعزاه ابن هرون لرواية هؤلاء الاربعة مع رواية يحيى بن يحيى وعزاه في النوادر لابن سخون عن ابن كناية انظر ح * (فرع) قال غ في تكميله ما نصه ومن المجموعة لما لاك لو أقام بعد احرامه أساء ولم تبطل قال في الطراز يريده قطع ثم أقام ولو تعادى على احرامه الاول لاعاد الصلاة أبداً لنطقه بالمنافي وهو الحيلة وقد قامت الصلاة اه وهو تأويل بعيد اقول الامام ولم تبطل اذ لو كان مراده ما أتاه به لم تكن له فائدة لعدم توهم البطلان حينئذ وقد تقدم الخ وغيره الخلاف في صحة صلاة حاكى

الحيلة اثنين بلفظه ما في صلاته فيكون قول الامام هذا موافقا للقول بالصحة هناك والله أعلم قلت الذي في ح وهو عن النوادر عن المجموعة قال ابن القاسم عن مالك ولو أتاه بعد ما أحرم أقام وصلى فقد أساء وليس يستغفر الله اه وعليه فلا بعد في تأويل سند وقد نقل في الذخيرة قال ح وهو ظاهر وقول ز ولم ينقل له مقابلاً أى لانه غير موجود كما يعرلم عراجعة ح في التنبيه الخامس خلاف ما نقله هونى عن غ فانظره والله أعلم * (تمة) قال في الزاهاى قال الله تعالى وسبح بحمده ربك حين تقوم فحق على كل قائم للصلاة أن يقول سبحان ربى العظيم وبحمده اه

* (فصل) * قلت قول مب وأنه لا يتوقف على تقدم وجوب الاداء في وقته أى وانما يتوقف على تقدم سبب الوجوب كما أشار له في جمع الجوامع بقوله والقضاء فعل كل وقيل بعض ما خرج وقت أدائه استندراكا لما سبق له مقتضى للفعل اه
وقول المصنف أخر أى وجوب بخلاف التأخير المشار له في التيمم بقوله فالأيسر أول المختار الخ فإنه مستحب لأن إزالة التنجاسة
لا بد لها بخلاف الطهارة المائية * (فائدة) * رجميع الجمل (٣٣٩) اذا شمه من بهر عاف دائم قطعه قاله خبني

(وأومأ لخوف تأذيه) الظاهر أن
الخوف هنا بمعنى الظن كما في التيمم
لأن الأصل المعدول عنه في كل
منه ما ثبت كتابا وسنة واجماعا فلا
يعدل عنه الاستدلال لكن ان ظن
أذى شديد اوجب اليماء وان ظن
مطلق الاذى نذب وبه تعلم ما في
كلام ز فتأمل والله أعلم وقول
المصنف وأومأ الخ يمكن رجوعه
للمسئلة الاولى أيضا (وان لم
يظن الخ) * قلت حاصله أنه حينئذ
ان رشح فله ثلاث صور يقتله في
صورة ويقطع في صورتين ان زاد
على درهم وان خشى تلوث مسجد
وان سال أو قطر فقيه قسمان لأنه

وهو خلاف ما في ضيغ فإنه جعله مقابلا لما فيه او ما في ضيغ هو الذي يقيده كلام
الجلاب ونصه وليس على النساء أذان ولا اقامة قاله ابن عبد الحكم وقال ابن القاسم ان
أقن حسن اه منه بلفظه ونقله في ضيغ عند قول ابن الحاجب وفي المرأة حسن
على المشهور ونصه قوله حسن على المشهور قال في الجلاب فذ كر ما قدمناه عنه بحرفه
وقال بآثره مانصه ولا شبه قول ثالث بالكراهة اه منه بلفظه وانظر ح
* (الثاني) * ذكر ح في التنبيه الثالث عشر عن مختصر الواضحة أنه لا بأس بالكلام
بين الاقامة والصلاة وذ كر حديثا مرسل اشهد بذلك وقال بعده مانصه وهذا
ما لم يطل كانه قدم اه منه * قلت أطلق القول بالجواز في الكلام اليسير ومثله
في الجلاب ونصه ولا بأس بالكلام والحديث اليسير بعد الاقامة وقبل الاحرام
اه منه بلفظه لكن قيد الامام أبو عبد الله المازري ذلك بأن يكون في أمرهم ومصرح
أبوالفضل عياض في الإكمال بأنه لغیرهم مكروه وسلم ذلك العلامة أبو عبد الله الابي في
صحيح مسلم أقيمت الصلاة ورجل فجى ترسل الله صلى الله عليه وسلم أى مساررله الحديث
قال المازري في العلم مناجاته في أمرهم تقديم النظر فيه أولى من المبادرة الى الصلاة
عياض في الإكمال فيجوز مثله ويكره الكلام بعد الاقامة في غيرهم اه ونقله في الإكمال
الا كمال وسلمه والله أعلم

* (فصل) في ذكر شرط طهارة الحدث والخبث *

(وأومأ لخوف تأذيه) قول ز والمعتبر هنا فيما يظهر ويفيده اطلاقهم مطلق الخوف الخ
قال شيخنا ج فيه نظير والظاهر أنه لا فرق بين ما هنا وبين التيمم والله أعلم وما قاله رضى
الله عنه ظاهر لأنه كما لا يعدل عن الطهارة المائية الواجبة بالكتاب والسنة والاجماع الى
التراية الاستدلال كذلك لا يعدل عن الركوع والسجود الواجبين بالكتاب والسنة
والاجماع الى اليماء الاستدلال (فتله بأنامل يسراه) قول ز ولا بأناملهما معا وان كان
ظاهر المدونة الخ مانسبه لظاهر المدونة هو كذلك وعلى ظاهرها جعلها بأبوالحسن فإنه قال
عند قولها وان كان غير سائل ولا قاطر فتله بأصابعه وتماذى اه مانصه الشيخ يريد من
يده اليسرى الا بأنامل العليان فقط فان تحضبت انتقل الى أنامل يده اليمنى اه منه بلفظه
وعلى ذلك فهمها بن عرفة أيضا وقول الباجي عليا بأنامل اليد اليسرى وقوله عن ابن

(٤٣) رهونى (أول) اه وعلى ذلك فهمها بن عرفة أيضا انظر الأصل وكونه بيد واحدة هو الذى
حكاه الباجي عن مالك وابن نافع وحكاه ابن يونس عن مالك في المجموعة وجعله ابن عبد السلام المذهب ولذلك منى عليه
المصنف كما في ح والله أعلم وقول المصنف (يسراه) يعنى نذبا لتقدمها فيما كان من باب الاقدار ابن ناجي المطلوب
كون القتل باليسرى لقوله صلى الله عليه وسلم اليمنى لا تطهاركم واليسرى لا قدركم وقيل باليمنى لأنها مختصة بالوجوه وهو
غريب اه

(فان زاد) قول ز ما في الانامل الوسطى اح هـ اهو الذي قاله ابن رشد وفهم ابن عرفة أنه نقس به المذهب وجزم به فقال فان
نزل فيها أي في الصلاة ويذهب فتل بعليا (٣٣٠) الانامل فتله ومضى ونائل غيرها كدم غيره اه قال غ هنا

نافع عليا الانامل الاربع قليل يقتضي قصره على يد واحدة وفيه افتله بأصابعه وأتم اه
منه بلفظه ونقله غ في تكميله وقال عقبة مائنه قلت لعله جاء بنص المدونة بعد كلام
الباجي تنبيهها على أن ظاهر ما عدم الاختصار على يد واحدة ثم قال ومثل ما للباجي عن ابن
نافع لابن يونس عن مالك في المجموعة وجعله ابن عبد السلام المذهب اه محل الحاجة
منه بلفظه قلت لم يقتصر الباجي على نسبة ذلك لابن نافع في المجموعة بل زاد نسبة الكتاب
ابن المواز فانه قال عند قول الموطأ رأيت سعيد بن المسيب يعرف فيخرج منه الدم حتى
تختضب أصابعه من الدم الذي يخرج من أنفه ثم يصلي ولا يتوضأ اه مائنه ظاهر هذا
اللفظ يقتضي أنها كانت تختضب أصابعه كلها وهذا في حيز الدم الكثير واهل أراد
الانامل العليا من أصابع يده ثم قال بعد فان لم يسلم ولم يقطر وانما كان يرشع من أنفه فانه
يفعله بأصابعه فان عم أنامل الاربع العليا لم يزد على ذلك فهو يسير لا ينصرف منه وان زاد
على ذلك إلى الانامل التي تليها فلينصرف لانه كثير قاله ابن نافع في المجموعة وعنه في كتاب
ابن المواز نحوه ومعنى انصرافه في هذا قطع صلاته واستبناقه بعد غسل الدم لانه حامل
لنجاسة في خروجه فتبطل بذلك صلاته اه منه بلفظه وهذا كلامه الذي وعدناك به
فما تقدم عند قوله وسقطها في صلاة مبطل الخ ونص كلام ابن يونس قيل لمالك في
المجموعة فان امتلأ له أربعة أصابع الاثملة الوسطى ويقدر أن يفعله قال لا شيء عليه
محمد بن يونس يريد كلما امتلأت أثملة فتلهما قيل وان امتلأت الاربع الى الاثملة الوسطى
قال هذا كثير وأرى أن يعيد صلاته محمد بن يونس يريد أنه امتلأ له أكثر من الدرهم فصار
حاملا للنجاسة فلذلك قال يقطع اه منه بلفظه (تنبيه) مراد المصنف بقوله يسراه
أن ذلك مطلوب لأنه شرط بحيث لا يجزئ إذا فتله باليمنى لأن ذلك انما هو من باب تقديم
اليسرى فيما كان من باب الاقدار وذلك مندوب فقط على أنه قد قيل هنا انه يكون باليمنى
قال ابن نافع عند كلام المدونة السابق مائنه المطلوب أن يكون القتل بيده اليسرى
لقوله صلى الله عليه وسلم اليمنى لطهاركم واليسرى لاقداركم وقيل باليد اليمنى لأن اليمنى
مختصة بالوجوه وهو غريب اه منه بلفظه (فان زاد) قول ز ما في الانامل الوسطى
الخ هذا هو الذي قاله ابن رشد وجزم به ابن عرفة ونصه فان نزل فيها ويذهب فتله بعليا
الانامل فتله ومضى ونائل غيرها كدم غيره اه منه بلفظه ونسب في ضيق للباجي أنه
بمجرد زيادته الى الوسطى تبطل صلاته وهو ظاهر كلامه الذي قدمناه قال غ في تكميله
بعد أن نسب لابن عرفة أنه فهم قول ابن رشد على التفسير للمذهب مائنه قلت ويؤيده أن
ابن يونس فسره برواية المجموعة السابقة ونحوه لعبد الحق في المكت والغير واحد اه
منه بلفظه (قطع) في كلام الباجي المتقدم التعبير بالبطان اذ لم يقطع وكذا في كلام
ابن رشد في المقدمات وقد تقدم كلامه عند قوله كذا كراهيهم أقالعجب من طغي رحمه الله

وفي تكميله ويؤيده أن ابن يونس
فسره برواية المجموعة السابقة
ونحوه لعبد الحق في المكت
ولغير واحد اه ونسب في ضيق
الباجي أنه بمجرد زيادته الى الوسطى
تبطل صلاته كما يأتي عند مب
قريباً (قطع) عبر ابن رشد والباجي
بالبطان اذ لم يقطع فكلامهما شاهد
على طغي لاله والكمال لله تعالى
(والافله القطع الخ) قلت قول
خبش لانه الذي بوجه النظر الخ
أي لان الشأن في الصلاة أن يتصل
عمامها ولا يتخللها شغل كثير ولا
انصراف عن القبلة الا أنه قد عارضه
عمل الماضين وهو على أصل مالك
أقوى من القيام لان عمل السلف
المتصل لا يكون أصله الاعن
توقيف قاله ابن رشد (مسك أنفه)
قلت قال ح لثلاث طار عليه
الدم فيلطح ثوبه أو جسده فتبطل
صلاته قال ابن عبد السلام هو
محض ارشاد الى ما يعينه على تقليل
النجاسة لان كثرتها تمنع من البناء
لأن ذلك شرط في صحة البناء حتى
لوم يفعله لبطلت صلاته اه وهذا
هو الظاهر وروا في الذخيرة من أنه
شرط يحمل على أن الشرط التحفظ
من النجاسة فاذا التحفظ منها ولم يسك
أنفه لم يضره ذلك فتأمل اه مخ
وقول ز من أعلاه الخ أي لان
امساك من أعلاه ينجق الدم بسببه
في العروق ولا أثر له هناك في مانعية الصلاة واذا أمسك من أسفله بقي الدم في داخل الانف
وحكمه حكم الظاهر ابن عبيد السلام وفيه تكلف والمحل محل ضرورة مناسب للتحفيف اه واستظهر ح ما قاله ابن
عبد السلام انظره

يستدل

في العروق ولا أثر له هناك في مانعية الصلاة واذا أمسك من أسفله بقي الدم في داخل الانف

وحكمه حكم الظاهر ابن عبيد السلام وفيه تكلف والمحل محل ضرورة مناسب للتحفيف اه واستظهر ح ما قاله ابن

عبد السلام انظره

(ان لم يجاوز الخ) قلت قول ز وقد نص بعض الخ بهذا البعض هو ابن فرحون في الخيانة قال ويفهم ذلك من قول ابن الحاحب في باب السهو والفعل القليل جدا مغتفر وان كان إشارة لسلام أو رداً والحاجة على المشهور اه وقول خش لانه متى جاوز مع الامكان بطلت ظاهره ولو جاوزه في غير وهو ظاهر كلام غير واحد لانه أتى في الصلاة بزيادة مستغنى عنها وينبغي أن لا يختلف في أن مجاوزته بنحو الخطوتين والثلاث لا تضر انظر ح (ويتكلم الخ) قول ز عن ح فالظاهر أنه لا يبطئها ولم أره منصوصاً الخ هو خلاف ما عزم غ في تكميله لظاهر ما حكاه ابن بشير ونصه وأضرب ابن عرفة وغيره عن قول ابن بشير زاد بعضهم في المذاكرة ولا يبيع ولا يشتري اه قلت كانه يعني ولو لم يتكلم وظاهره ولو كان ما لغسل الدم اه فظاهره البطلان وهو الظاهر والقياس على قول المصنف كغيره لا لاصلاحها بقدر فيه (٣٣١) ان البناء رخصة وهي لا تجاوز محلها وان

البناء فيما يأتي واجب وهما ليس بواجب وان الكلام سهو ولا يبطئ الصلاة فيما يأتي اتفاقاً وفيه هذا خلاف قوي وهذا كله على خلاف ما درج عليه المصنف من قوله ولو سهواً وأما على ما للمصنف فبطل هنا قطعاً لان الكلام عدا لاصلاحها وسهواً فيما يأتي سيان في البطلان ان كثراً والصحة ان لم يكثر افيكونان هنا كذلك قلت وقول مب عن ق فأنظر مع خليل الخ سلم تورك ق على المصنف وقال ح وان تكلم ساهي الخ في المقدمة في قولين قول ابن حبيب لا يبيّن لان السنة انما جاءت في بناء الرأف ما يتكلم ولم يخص ناسياً من متعدد وقول سمعون يني ويسجد لسهو الا أن يكون كلامه والامام لم يفرغ من صلاته فانه يحمله عنه والاولى قصر الرخصة على محل ورودها وأيضا اذا حصل الكلام كثرت

يستدل على ما قاله بكلامهما وهو شاهد عليه والكمال لله تعالى (ان لم يجاوز اقرب مكان الخ) قول ز فرع اذا عرف المتميم الخ لم يستوف كلامه سبند وهو مشتق على فرع آخر قال غ في تكميله مانصه فرع غريب في الذخيرة عن الطراز لو افتتح الصلاة بالتيمم ثم انصب المطر ثم عرف غسل عنه الدم ولم تبطل صلاته فان اختار قطع صلاته للراف فتكلم فوجد من الماء ما يغسل به الدم فقط فهل تبطل طهارته لان تيممه لم يتصل بصلاته بسبب اشتغاله بالغسل أولاً لانه يجب عليه اختيار الماء هل يكفيه أم لا فتبطل طهارته بالطلب اه منه بلقطه (ويتكلم الخ) قول ز عن ح فالظاهر أنه لا يبطئها ولم أره منصوصاً الخ هو خلاف ما عزم غ في تكميله لظاهر ما حكاه ابن بشير ونصه وأضرب ابن عرفة وغيره عن قول ابن بشير زاد بعضهم في المذاكرة ولا يبيع ولا يشتري اه قلت كانه يعني ولو لم يتكلم وظاهره ولو كان ما لغسل الدم اه منه بلقطه قلت وهذا هو الظاهر والقياس هذا على قول المصنف تبعاً لاهل المذهب الا لاصلاحها بقدر فيه أمران أحدهما أن البناء هنا رخصة وهي لا تجاوز محلها ثانيهما أن البناء فيما يأتي واجب وهو ههنا ليس بواجب ثم هذا كله على خلاف ما درج عليه المصنف من قوله ولو سهواً أو أماً على بطلانها بالكلام سهواً فبطل هنا قطعاً لان الكلام عدا لاصلاحها وسهواً فيما يأتي سيان في البطلان ان كثراً والصحة ان لم يكثر افيكونان هنا كذلك والحاصل أنه على البطلان بالكلام سهواً هنا تبطل بالكلام اشراء الماء قطعاً ولا يتوقف في ذلك وعلى القول بعدم البطلان به سهواً الظاهر ما أفاده ظاهر كلام ابن بشير وسلمه غ من البطلان لا ما قاله ح وان سلموه لاعترافه بأنه لم يرم من ذكره وانه لا مستند له الا القياس على ما يأتي وقد علمت ما في القياس ومن أعظم فادح فيه زيادة على ما سبق وجود الخلاف القوي هنا في الكلام سهواً واتفاقهم على صحته فيما سياتي فتأمل به بانصاف والله أعلم (واستخلف الامام) قول ز وعليه وعليهم في العمد والجهل الخ انظر كيف صدر بهذا القول وأعرض عما في المدونة

الافعال المنافية للصلاة ووجهه سنديات حاله لما كانت متافية لحال المصلين ولم يبق معه من صفاتهم الا ترك الكلام فقط فاذا انقزم هذا الوصف انسلبت عنه سائر صفات المصلين وخرج من حكم الصلاة اه ثم قال ح ومشي المصنف على ما لابن حبيب لانه موافق لظاهر المدونة وقال ابن يونس قال في كتاب الصلاة وان رعى الامام فلما خرج تكلم بطلت صلاته قال ابن الماجشون ولو سهواً ابن يونس يريد الحديث أنه يني ما لم يتكلم فهو على عومه اه (واستخلف الامام) قول ز وعليه وعليهم في العمد والجهل الخ هذا قول ابن حبيب فجعل قطعه صلاته بالكلام بعد الرأف يبطئ صلاتهم كالمجاهل أو عامداً بغير راعف وهو يدل على وجوب البناء عنده قال ح عن المقدمات والاصواب ما في المدونة أن صلاتهم لا تبطل لانه اذا رعى فاقطع له جائز في قول ومستحب في قول فكيف تبطل صلاة القوم بقلعه ما يجوز أو يندب له اه وقال ابن يونس عن ابن القاسم ان تكلم الامام

ولم يخرج عليه بحال مع أنه الذي صوبه ابن رشد في المقدمات ونصها وقد ذكر ابن حبيب
مادل على وجوب البناء وهو قوله أن الإمام إذا رعى فاستخلف بالكلام جاهلاً أو متعمداً
بطلت صلاته وصلاتهم فجعل قطعه صلاته بالكلام بعد الرعاف يطل صلاتهم كما لو تكلم
جاهلاً أو متعمداً بغير رعي فأصواب ما في المدونة أن صلاتهم لا تبطل لأنه إذا رعى
فأقطع له جائز في قول ومستحب في قول فكيف تبطل صلاة القوم بفعله ما يجوز له أو
ما يستحب له أهـ منه بالفظها وقال ابن يونس ما نصه قال مالك رحمه الله وإذا حدث
الإمام أو رعى أو ذكر أنه جنب أو على غير وضوء استخلف قبل أن يخرج فان عمداً بعد
ذكره أو ابتداء ذكره أفسد عليهم قال ابن القاسم وإن تكلم في استخلافه فقال يا فلان
تقدم لم يضرهم ذلك ولكنه لا يبيّن أن كان راعياً وقال ابن حبيب إن استخلف الراعي
بالكلام جهلاً أو عمداً فقد أفسد عليه وعليهم ولو كان يعلم أنه لا يستخلف بالكلام ففعله
سواء بطلت عليه دونهم وأعموا لأنفسهم وقال ابن الماجشون أهـ منه بالفظه وفي
التهذيب ما نصه وإن أحدث الإمام أو رعى فله أن يستخلف من يتم بالقوم فان قال
يا فلان تقدم فان كان راعياً فقد أفسد على نفسه ولا يبيّن وإن كان فيما لا يبيّن لم يضرهم
ذلك لأنه في غير صلاة أهـ أبو الحسن قوله فقد أفسد على نفسه مفهومه أنه لم يفسد على
القوم قال ذلك عمداً أو ناسياً ثم قال قوله وإن كان فيما لا يبيّن لم يضرهم ذلك مفهومه لو كان
فيما يبيّن لأضرهم ذلك وأفسد عليهم وهذا معارض لاهمهوم الأول أبو محمد صالح هذا
المفهوم الثاني ملغى والمفهوم الأول أقوى وفي الامهات دليل على ذلك وقد اختصر المسئلة
أبو محمد فان تكلم في استخلافه فقال يا فلان تقدم لم يضرهم ذلك ولكنه لا يبيّن أن كان
راعياً وكذلك اختصرها ابن يونس أهـ منه بالفظه ومثله بحروفه لابن ناجي في ترك هذا
كله ما لا يخفى والله سبحانه الموفق (١) (لأول الجامع) قول ز الذي ابتدأها به أشار به والله
أعلم إلى أن آل في قول المصنف الجامع للعهد وهو ظاهر قال ح فان أتم في غير الجامع الذي
صلى فيه بطلت جمعة على المشهور وقال ابن رشد قال بعض أصحابنا يبيّن في أقرب مسجد
اليه وهو ظاهر تعليل ابن القاسم بأن الجمعة لا تصل في البيوت نقله المصنف في صحيح وابن
عرفة وابن ناجي في شرح المدونة أهـ قلت كلام ابن رشد هذا هو في رسم سن من سماع
ابن القاسم من كتاب الصلاة الأول ونص ذلك قال مالك فيمن أصابه الرعاف يوم الجمعة بعد
أن صلى ركعة فخرج فغسل الدم عنه قال أرى أن يرجع إلى المسجد فيركع ركعة وإن صلى
في بيته ابتدأ أربعاً لا تصل في الجمعة لا تصل في البيوت قال القاضي ظاهر قوله أرى أن يرجع إلى
المسجد أنه يرجع إلى المسجد الذي ابتدأ الصلاة فيه وهو المشهور في المذهب ومن أصحابنا
من قال أنه يتم صلاته في أقرب المساجد اليه وهو الذي يدل تعليقه عليه بأن الجمعة لا تصل
في البيوت وجه القول الأول أن المسجد شرط في صحة الجمعة وإذا دخل الجمعة في مسجد
تعيين عليه اتمامها فيه ووجه القول الثاني أنه لا يتعين عليه اتمام الصلاة في مسجد لا في
ذلك المسجد بعينه أهـ منه بالفظه (تنبيهان الأول) التعليق الواقع في السماع نحوه
في المدونة ونصها مالك وكل من رعى في صلاته فذهب يغسل الدم فله أن يبيّن في بيته أو في

في استخلافه فقال يا فلان تقدم لم
يضرهم ذلك ولكنه لا يبيّن أن كان
راعياً ثم ذكر ما لابن حبيب قائلاً
ومثله لابن الماجشون وفي التهذيب
فان قال أي الإمام يا فلان تقدم
فان كان راعياً فقد أفسد على
نفسه ولا يبيّن أهـ (وإذا جئ الخ)
قول ز وتراد سابعة الخ أي وقد
مرت للمصنف قلت وتراد
ثلاثة وقد ذيل يتي ابن عاشر من
قال

ادراك مختار بذلك اعتباراً

ومن ترك الصلاة أخراً
(لأول الجامع) قول ز الذي
ابتدأها به أشار به إلى أن آل في
الجامع للعهد قال ح فان أتم في
غير الجامع الذي صلى فيه بطلت
جمعة على المشهور أي لأنه إذا دخل
في الجمعة في مسجد تعين عليه
اتمامها فيه وقال ابن رشد قال
بعض أصحابنا يبيّن في أقرب مسجد
اليه أي لأنه لا يتعين عليه الاتمام
في مسجد وهو ظاهر تعليل ابن
القاسم أي عن مالك بأن الجمعة
لا تصل في البيوت نقله المصنف في
صحيح وابن عرفة وابن ناجي في شرح
المدونة أهـ

(١) قوله لأول الجامع كذا في الأصل
وهو مقدم من تأخير كتبه مصححه

موضع يقرب من غسله اذا علم أنه لا يدرك مع الامام شيئاً الا أن تكون جمعة فلا بد من المسجد لان الجمعة لا تكون الا في المسجد اهـ منها بلقطه افيؤخذ منها مثل ما أخذ من السماع وقد أغفلوه * (الثاني) * قول ح وهو ظاهر تعليل ابن القاسم الخ كذا وجدته فيما وقفت عليه من نسخة الآن وفيه نظر لان الكلام ليس لابن القاسم بل للامام كما رأيت ولان ابن رشد لم ينسبه لابن القاسم ولان ابن عرفة الذي عز ذلك لم ينسبه لابن القاسم بل لسماعه ونسبه ابن رشد قال بعض أصحابنا في أقرب مسجد منه وهو ظاهر تعليل سماع ابن القاسم بأن الجمعة لا تصلي في البيوت اهـ منه بلقطه وهكذا نقله غ في تكميله ولم أجد في ضيق الامانة قال في البيان ومن أصحابنا من قال يتم صلاته في أقرب المساجد اهـ منه بلقطه فلم يذ كر التعليل لالان القاسم ولا غيره والله أعلم (لم بعدد البركة كملت) قول ز وتراد سابعة وهي الركعة التي يؤخرها تارك فرض الصلاة صحيح وقد نص عليها المصنف فيما مر بقوله أخر لبقا ركعة بسجدهم الخ وقد جمعهم هذه النظائر ابن ناجي في شرح المدونة فانه نقل عن المقرئ المسائل الست التي عند أبي الحسن وقال عقبه ما نصه قلت ومن أخر الصلاة الى آخر الوقت لكونه قال لأصلي اهـ منه بلقطه ولم يذ كرها ابن عاشر في نظمه فذيلت بيته الذين عند م ب بيت نظمها فيه فقلت كذا الذي يفعل فرض آخر * مع اعترافه على ما شبرا

(ابتدأ ظهر باحرام) قول م ب وانما المعارضة مع كلام ابن القاسم الخ سلم هذه المعارضة وافتقارها الى الجواب والظاهر خلاف ذلك لان المعارضة انما توجه لو كان ما درج عليه المصنف لابن القاسم فيعارض قوله بقوله وما درج عليه المصنف لما لث كافي ابن يونس وابن عرفة وابن رشد وغيرهم ثم على تسليم أنه لابن القاسم وان المعارضة صحيحة فلا نسلم قول م ب وما فرقه ز بينهما غير ظاهر بل هو فرق ضروري الخ بل هو فرق معنوي صحيح لكنه أشار اليه ولم يفصح به لوضوحه بأدنى تأمل فكأنه يقول المسئلان وان اشتركا في ان المأموم أحرم بنية للجمعة ففهم من اتهاها جمعة مانع ووجب عليه صلاة الظهر أربعا فقد افترقا بأن مسألة المصنف المأموم فيها راعف وبناءه على صلاته جائز لا واجب فاذا اختار البناء كان ذلك على خلاف الاصل ومسألة ابن القاسم البناء فيها واجب لئلا يطل عمل شرع فيه من غير وجود سبب ولا منافع ولا خروج عن الاصل فلا يلزم من أمره بأسئلة منافي الاحرام في مخالفة نية الله له ومع وجود المنافي أمره به في المخالفة مع عدم وجود المنافي وهذا داخل في قول ابن عرفة الشيء مع غيره غيره لا مع غيره ولهذا المعنى والله أعلم رد المازري على اللغوي تخريجه مسألة من سجد مع الامام سجدة في الجمعة فخرج لغسل الرأف فأتى الامام صلاته قبل فراغه على مسألة أشهب المذكورة هنا عند ز وغيره وهي من أدرك ثمانية الجمعة ثم ذكر بعد سلام الامام منها سجدة أنه يسجد هاوي يأتي بأخرى وتجزئه جمعة فقال اللغوي ان الرأف يسجد السجدة فتم له ركعة ويأتي بأخرى وتجزئه جمعة على قول أشهب فرده الامام أبو عبد الله المازري كافي ح فتأمل بانصاف وقول م ب وفي ق عن ابن يونس البناء على تكبيرة الامام مطلقا هو

(ابتدأ ظهرا) قول م ب وانما المعارضة مع كلام ابن القاسم الخ الظاهر أن المعارضة أصل لان ما درج عليه المصنف هو لما لث كافي ابن يونس وابن رشد وابن عرفة وغيرهم لالان القاسم حتى يعارض قوله بقوله وعلى تسليم أنه لا يفرق به ز صحيح معني خلاف لما لث لان بناء هنا جائز لا واجب فاذا اختاره كان على خلاف الاصل وقد انضم لاحرامه المنافي بخلاف مسألة ابن القاسم وقد قال ابن عرفة الشيء مع غيره غيره لا مع غيره وقول م ب وفي ق عن ابن يونس الخ هو خلاف ما عراه ابن رشد واللغوي في مسألة الجمعة لظاهر المدونة وسلمه ابن عرفة وقال أبو الحسن لا شك أنه ظاهرها لانه قال في غير الجمعة ألفاها اذا بنى فظاهرها أنه يبنى على الاحرام وقال في الجمعة يتبدى ظهر أربعا فظاهرها أنه لا يبنى على الاحرام فتأمل اهـ وقد صرح في ضيق بان الابتداء باحرام جديد هو المشهور وسلمه ص ر ح وغيرهما أي وان كان خلاف ظاهرها على ما لابن يونس والله أعلم

ظاهر المدونة ما عزا له هو كذلك فيه ولكن ليس في ابن يونس مطلقا وكأنه نقله
بالمعنى ثم في وقوف من تبعنا لق مع نسبة ابن يونس ذلك لظاهر المدونة في مسئلة
الجمعة نظر فان ابن رشد والزمي عزا لظاهر المدونة خلاف ما عزا له ابن يونس وسلم ابن
عرفة كلام ابن رشد ولما ذكر أبو الحسن قول ابن رشد وهو ظاهر المدونة قال بآثره مانصه
ولاشك أنه ظاهر المدونة لانه قال في غير الجمعة ألغاها إذا بنى فظاهره أنه يبنى على الاحرام
وقال في الجمعة يتسدى ظهره أربعاً فظاهره أنه لا يبنى على الاحرام فتأمل اهـ منه بلفظه
وما قاله ظاهر والله أعلم ثم على تسليم أن ما قاله ابن يونس هو الصواب لم ينبغ لمب ذكره
في معرض قول المصنف ابتداءً بآثار احرام لانه يهوم أن ما للمصنف ليس هو الراجح وليس
كذلك فقد صرح في ضريح بأن الابتداء باحرام جديد هو المشهور وسلمه صروح
وغيرهما والله أعلم * (فائدة) * اعلم أن من أحرم مع الامام في الجمعة فلم تحصل له الجمعة
أسباب تمنعه من ذلك ففرعت عن تلك الاسباب فروع اختلفت فيها أقوال أهل المذهب
وانحصرت باعتبار الاتفاق والاختلاف والتشهير وعدمه في أربعة أنواع نوع اتفق فيه
على أنه يتمها ظهراً ولا يحتاج الى قطع ونوع اختلف فيه هل يتمها ظهراً أو يجتدداً الاحرام
والمشهور فيه تجديد الاحرام ونوع اختلف فيه هل تصح ظهراً التي صلاحها أولاً والمشهور
الصحة ونوع اختلف فيه كالثاني لكن من غير تصريح بترجيح فن الأول من أحرم مع
الامام بعد أن رفع رأسه من الركعة الثانية وهو عالم بأنها الثانية في الجمعة سواء وجد في
التشهد أو قبله ففي رسم طلق ابن حبيب من سماع ابن القاسم من كتاب الصلاة الاول
مانصه وسئل مالك عن الرجل لا يدرك من الجمعة الا التشهد فيقدم مع الامام بتكبيرة
فيمشهد ثم يسلم الامام أربع ركعات كعتين نافله ويقوم يصلي أربعاً قال لم يتنقل استنكاراً
لذلك ثم قال بل يصلي أربعاً كما هو اذا سلم الامام قال مالك وأحب الى أن يتسدى بتكبيرة
أخرى ولو صلى بذلك التكبير أجر أعنه قال القاضي هذه مسئلة صحيحة لاختلاف
فيها لانه اذا أدرك الامام في التشهد فأنما يحرم على أن يصلي أربعاً لانه قد علم أن الجمعة
قد فاتته واستحبابه أن يتسدى بتكبيرة أخرى هو مثل استحبابه في المدونة لمن دخل مع
الامام في التشهد الأخير أن يقوم بتكبير اهـ محل الحاجة منه بلفظه ومن الثاني مسئلة
الرافع هذه وقد تقدم ما فيها ولم يتعرضوا لما إذا بنى ولم يجتدداً على المشهور من أنه يجتدداً
الاحرام هل تبطل صلاته أو تصح واستظهر ح الصحة ومن الثالث من أحرم يوم الخميس
خلف الامام وهو يظنه يوم الجمعة فذهب المدونة وهو المشهور الصحة قال فيهما من أتى يوم
خميس يظنه يوم الجمعة فصرى مع الامام أربعاً جزأه لان الجمعة ظهر وان أتى يوم الجمعة فظنه
يوم خميس لم يجزه اهـ منها وقال ابن الحجاب وفيمن ظن الظهر جمعة وعكسه مشهورها
يجزى في الاولى ضريح أي وفي المسئلة ثلاثة أقوال الاجراء فيها ما عدمه ووجه المشهور
ان شروط الجمعة أخص من شروط الظهر ونية الاخص تستلزم الاعم بخلاف العكس
وحكى في البيان قولاً رابعاً بعكس المشهور اهـ منه بلفظه ومن الرابع من أحرم بالجمعة
بعد أن رفع الامام رأسه من الثانية وهو يظنه في الاولى ففي هذه قولان ولم أر من صرح

واعلم أن من أحرم مع الامام
في الجمعة فلم تحصل له ركعة
على أربعة أنواع نوع اتفق فيه
على أنه يتمها ظهراً ولا يحتاج الى قطع
كن أحرم مع الامام بعد أن رفع
رأسه من الركعة الثانية وهو عالم
بأنها الثانية في الجمعة سواء وجد في
التشهد أو قبله ونوع اختلف فيه
هل يتمها ظهراً أو يجتدداً الاحرام
والمشهور فيه تجديد الاحرام كمسئلة
الرافع هذه واستظهر ح انه اذا
خالف وبنى من غير تجديد للاحرام
صحت صلاته من إعادة لقول سحنون
وأشهب انه يبنى ولا يقطع ونوع
اختلف فيه هل تصح ظهراً أم لا
والمشهور الصحة ك من أحرم
يوم الخميس خلف الامام وهو يظنه
يوم الجمعة لان شروط الجمعة أخص
من شروط الظهر ونية الاخص
تستلزم الاعم بخلاف العكس
ونوع اختلف فيه كالثاني لكن من
غير تصريح بترجيح فيمأراً يمكن
أحرم بالجمعة بعد أن رفع الامام رأسه
من الثانية وهو يظنه في الاولى

لكن كلام ابن رشد يفيد أن الرابع فيه التماضي على إجماعه لأنه لم يذكر فيه التماضي على إجماعه لأنه لم يذكر الآخر الاخر بجافاته قال بعد كلامه الذي قدمناه عن رسم طلق ابن حبيب مانصه وانما مسئلة الاختلاف لو أدرك وقد رفع رأسه من الركوع فأحرم معه وهو يظن أنه في الركعة الاولى فاذا هو في الركعة الثانية فقال مالك في كتاب ابن الموازي في إجماعه مع الامام أربعا واستحب إجماعا آخر بعد سلام الامام من غير أن يقطع ويأتي على قول أشهب في أول سماع سحنون وعلى رواية ابن وهب عن مالك في الذي يعرف يوم الجمعة قبل عقد ركعة أنه لا يبيح على إجماعه في هذه المسئلة لأنه أحرم بنية الجمعة ركعتين اه منه بلفظه وقد تقدم البحث في هذا القياس قريبا فراجعهم ثم على هذا القول الخرج اذا تماضى على إجماعه وصلى أربعا صحت صلاته وتؤخذ الصحة مما ذكره ح في النوع الثاني بالاحرى والله أعلم (وسلم وانصرف الخ) قول ز انظر ما فائدة ولم لا تقتصر على سلم الخ قلت فائدة تطهر في المصلي بالمسجد وهي تنبيهه على حرمة مكنته فيه بالنجاسة فتأمل والله أعلم وقول ز عن ح وانظر ما الحكم لورع الامام الخ سلم كلام ح هذا كما سلمه غيره عن تكلم على هذا المحل وكتب بعضهم على تنظير ح هذا مانصه هذا التنظير قصور وما استظهره من التفصيل خلاف نص ما في سماع عيسى من كتاب الصلاة الثالث من العتبية ونصها وسئل عن الامام يحدث بعد التشهد أو يعرف قال يقدم من يسلم بالقوم اه وأقره ابن رشد اه من خط ذلك البعض قلت وما ذكره عن السماع هو كذلك وهو في رسم استأذن سيده من سماع عيسى قال ابن رشد في شرحه مانصه قدمضى القول في هذه المسئلة ووجه السؤال عنها في رسم الصلاة الثاني من سماع أشهب فلا معنى لاعادته وبالله التوفيق اه منه بلفظه وقد راجعت الرسم الذي أحال عليه مسئلة مسئلة فلم أجده فيه ما يناسب ما في سماع عيسى الامانصه مسئلة وسئل عن الامام يسلم ويستكلم وهو جالس فقال يسجد سجدتين قيل أرأيت ان أحدث قبل السلام قال يعيد الصلاة قال القاضي هذا صحيح على المذهب الا لا يخرج من الصلاة الا بالسلام لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم تحريم الصلاة التكبير وتحليلها السلام فسواء على المذهب تكلم أو أحدث بعد التشهد قبل السلام أو في أثناء الصلاة أو أهل العراق يقولون اذا جلس في آخر صلاته مدار التشهد فقد خرج من الصلاة وان لم يسلم ويتعلقون بما روى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا أحدث الرجل وقد جلس في آخر صلاته قبل أن يسلم فقد جازت صلاته فعلى قولهم لا يضره الحدث ولا الكلام بعد الجلوس وقبل السلام وقد راعى ابن القاسم قولهم في رسم يدبر ماله من سماع عيسى فقال ان الامام اذا أحدث بعد التشهد فتماضى حتى سلم بهم متعمدا ان صلاتهم مجزئة يريدون بطل عليه هو اه منه بلفظه واذا تأملت ذلك كله لم تجد فيه ما يثبت القصور الخ ومن تبعه لان قوله في السماع أو يعرف ليس نصافي أن الرعاف مما يجوز معه البناء وان كان ظاهره الاطلاق لكنه محتمل لان يكون أراد الرعاف الذي لا يجوز معه البناء ويقوى هذا الاحتمال قرانه بالحدث فتأمل بانصاف هذا وكلام المقدمات يشهد لما قاله ح ومن البناء ويقويه قرانه بالحدث فتأمل

لكن كلام ابن رشد يفيد أن الرابع فيه التماضي على إجماعه لأنه لم يذكر فيه التماضي على إجماعه لأنه لم يذكر الآخر الاخر بجافاته قال بعد كلامه الذي قدمناه عن رسم طلق ابن حبيب مانصه وانما مسئلة الاختلاف لو أدرك وقد رفع رأسه من الركوع فأحرم معه وهو يظن أنه في الركعة الاولى فاذا هو في الركعة الثانية فقال مالك في كتاب ابن الموازي في إجماعه مع الامام أربعا واستحب إجماعا آخر بعد سلام الامام من غير أن يقطع ويأتي على قول أشهب في أول سماع سحنون وعلى رواية ابن وهب عن مالك في الذي يعرف يوم الجمعة قبل عقد ركعة أنه لا يبيح على إجماعه في هذه المسئلة لأنه أحرم بنية الجمعة ركعتين اه منه بلفظه وقد تقدم البحث في هذا القياس قريبا فراجعهم ثم على هذا القول الخرج اذا تماضى على إجماعه وصلى أربعا صحت صلاته وتؤخذ الصحة مما ذكره ح في النوع الثاني بالاحرى والله أعلم (وسلم وانصرف الخ) قول ز انظر ما فائدة ولم لا تقتصر على سلم الخ قلت فائدة تطهر في المصلي بالمسجد وهي تنبيهه على حرمة مكنته فيه بالنجاسة فتأمل والله أعلم وقول ز عن ح وانظر ما الحكم لورع الامام الخ سلم كلام ح هذا كما سلمه غيره عن تكلم على هذا المحل وكتب بعضهم على تنظير ح هذا مانصه هذا التنظير قصور وما استظهره من التفصيل خلاف نص ما في سماع عيسى من كتاب الصلاة الثالث من العتبية ونصها وسئل عن الامام يحدث بعد التشهد أو يعرف قال يقدم من يسلم بالقوم اه وأقره ابن رشد اه من خط ذلك البعض قلت وما ذكره عن السماع هو كذلك وهو في رسم استأذن سيده من سماع عيسى قال ابن رشد في شرحه مانصه قدمضى القول في هذه المسئلة ووجه السؤال عنها في رسم الصلاة الثاني من سماع أشهب فلا معنى لاعادته وبالله التوفيق اه منه بلفظه وقد راجعت الرسم الذي أحال عليه مسئلة مسئلة فلم أجده فيه ما يناسب ما في سماع عيسى الامانصه مسئلة وسئل عن الامام يسلم ويستكلم وهو جالس فقال يسجد سجدتين قيل أرأيت ان أحدث قبل السلام قال يعيد الصلاة قال القاضي هذا صحيح على المذهب الا لا يخرج من الصلاة الا بالسلام لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم تحريم الصلاة التكبير وتحليلها السلام فسواء على المذهب تكلم أو أحدث بعد التشهد قبل السلام أو في أثناء الصلاة أو أهل العراق يقولون اذا جلس في آخر صلاته مدار التشهد فقد خرج من الصلاة وان لم يسلم ويتعلقون بما روى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا أحدث الرجل وقد جلس في آخر صلاته قبل أن يسلم فقد جازت صلاته فعلى قولهم لا يضره الحدث ولا الكلام بعد الجلوس وقبل السلام وقد راعى ابن القاسم قولهم في رسم يدبر ماله من سماع عيسى فقال ان الامام اذا أحدث بعد التشهد فتماضى حتى سلم بهم متعمدا ان صلاتهم مجزئة يريدون بطل عليه هو اه منه بلفظه واذا تأملت ذلك كله لم تجد فيه ما يثبت القصور الخ ومن تبعه لان قوله في السماع أو يعرف ليس نصافي أن الرعاف مما يجوز معه البناء وان كان ظاهره الاطلاق لكنه محتمل لان يكون أراد الرعاف الذي لا يجوز معه البناء ويقوى هذا الاحتمال قرانه بالحدث فتأمل بانصاف هذا وكلام المقدمات يشهد لما قاله ح ومن البناء ويقويه قرانه بالحدث فتأمل

تبعه ونصها وحكم الامام في الرعايا حكم المأموم في جميع الاشياء اه منها بلفظها
وقد نص في المدونة وغيرها على أن المأموم اذا جاءه رعايا البناء بعد أن تمكن من السلام
بسلام امامه وسلم ولا ينصرف لغسل الدم فيكون الحكم كذلك في الامام عملا بقول
المقدمات المذكورين يؤخذ ذلك ايضا من كلام اللخمي لما عمل صحة سلام المأموم اذا نال
ونصه فاستخف سلامه بالنجاسة لوجوه أحدها أن السلام مختلف فيه هل هو فرض
أم لا والثاني انه كلمة واحدة من أسماء الله عز وجل فكان قوله اياها بالنجاسة أخف من
زيادته في صلاته وخروجه والثالث ان السلام دعاير يديه تارة من عن يمينه أو الملائكة
ان لم يكن عن يمينه أحد فلم يكن بمنزلة غيره مما يخص به القرية من الله سبحانه اه منه
بلفظه ونقله أبو الحسن أيضا وأقره وهذه الوجوه موجودة في الامام والقذ فان قلت
هذه الوجوه وان وجدت في الامام كالمأموم لكن سلام المأموم مستقل بنفسه وسلام الامام
متوقف عليه سلام مأمومه فليس له أن يوقعه كذلك بل يقدم من يسلم بهم عن لارعايا
به قلت سلامه بهم على تلك الحال أخف من تقديمهم من يسلم بهم وأيضا الاستخلاف
خلاف الاصل فانما يصار اليه لوجود مؤثر والرعايا بعد التمكن من السلام ليس مؤثرا في
الصلاة في الجملة بدليل مسألة المأموم واذا اتى المؤثر فلا وجه للعدول عن الاصل
واذا راعى ابن القاسم خلاف أهل العراق فصحح صلاة المأمومين بتعمد امامهم السلام
بهم بعد الحدث فكيف برعايا البناء فتأمل بانضاف والله أعلم (ولا يبنى بغيره) قول ز
ورده ح بقول ابن عبد السلام مسائل البناء والقضاء يقتضي عدم الابطال هو تغيير
لكلام ح اذ لم يقل ذلك ح عن ابن عبد السلام وانما قال بعد أن ذكر كلام ابن
فرحون مانصه ولم أقف عليه لغيره صرح بالاماد كره صاحب الجمع وكلام ابن
عبد السلام مسائل البناء والقضاء يقتضي عدم الابطال اه منه بلفظه (ومن ذرعه قه
لم تبطل صلاته) قول ز لانسانا على الرابع صحيح ويدل لذلك كلام الشامل الاتي وكذا
كلام ابن تونس لاقتصاره عليه وسياقه كآفة المذهب ونصه قال ابن القاسم في العتبية
وان تقيا بلغما أو قل سافا لقاه فليتماد وان ابتلع القلس بعد ما أمكنه طرحه وظهر على
لسانه أفسد صلاته قال في المجموعة وان كان سهوا بئى وسجد بعد السلام اه منه بلفظه
ونقله أبو الحسن و غ وسلمه وقول ز وكذا غلبة على أحد القولين جعل القولين
في الغلبة على حد السواء فجعل الساهي أعذر منه وأصل ذلك لعج عازياله لابن عرفة
وفيه نظروا نسله تو و مب بسكوته ما عنه فان الذي يفيد ابن عرفة هو العكس
ونصه وفي بطلانها بابتلاع مفصوله سهوا أو غلبة ثالثها ان سهال القولى ابن القاسم
ونقل ابن رشد اه منه بلفظه وكلام ابن رشد هو في رسم الصلاة الثاني من سماع
القرئين من كتاب الصلاة الاول في شرح كلام السماع الذي قدمناه عند
قول المصنف وفي المتنغير عن الطعام ونصه قوله أترى ان ينصرف من ذلك يريد
أترى أن ينصرف من صلاته ويقطعها بما أصابه فيها من ذلك لان معنى المسئلة
أن ذلك أصابه في الصلاة فلم ير أن ذلك يقطع عليه الصلاة ان كان ماء ويقطعها

والله أعلم (ولا يبنى بغيره) قول ز
ورده ح بقول ابن عبد السلام
الخ صوابه وقال ح عقبه وكلام
ابن عبد السلام في مسائل البناء
والقضاء يقتضي عدم البطلان اه
(ومن ذرعه الخ) قول ز وكذا
غلبة على أحد القولين جعل الساهي
أعذر من المغلوب وأصله لعج
عازياله لابن عرفة وفيه نظرفان
الذي يفيد ابن عرفة هو العكس
ونصه وفي بطلانها بابتلاع مفصوله
سهوا أو غلبة ثالثها ان سهال القولى
ابن القاسم ونقل ابن رشد اه
وقول ز أو كان نجس اجزم
بالبطلان وذكر في الشامل في ذلك
قولين مشهورين وظاهر ابن رشد
عدم البطلان لاطلاقه ونسويته
بين الصلاة والصوم وهو لا يفسد
بغلبة التي النجس وقد أطلق ابن
عرفة أيضا انظر الاصل قلت
وزيادة خش هنا الباطن تبع فيها
السنهورى وهى تقتضى أن من
غلبه البلم الكثير أو تعمدا لاداعه
تبطل صلاته وليس كذلك فيما
انظر أبا على

ان كان طعاما هذا الذي يدل عليه قوله وهو له في المجموعة نصا من رواية ابن القاسم عنه
فأفسد الصلاة بما لا يفسد به الصيام والمشهور أن من ذرعه التي لا تفسد صلاته كما لا يفسد
صيامه بخلاف الذي يستقي طائعا وهو قول ابن القاسم في أول رسم استأذن من سمع
عيسى واختلاف قوله ان رده بعد فصوله في فساد صلاته وصيامه يريد ان رده ناسيا أو
مغلوبا وأما ان رده طائعا غير ناس فلا اختلاف في أن ذلك يفسد صومه وصلاته وقد قيل
ان المغلوب أعذر من الناسي في فساد صومه وصلاته اه محل الحاجة منه بلقطه
ونقله غ في تكميله ونقل ح بعضه وسلماء وبذلك تعلم ما في كلام عج ومن تبعه
قول ز أو كان نجسا الخ جزم بالبطالان وذكر في الشامل في ذلك قولين مشهورين ونصه
ومن ذرعه في متغير عن هيئة الطعام ففي بطلانها قولان مشهوران لان لم يتغير على
المشهور وان ازدرده عد ابطلت اتفاقا وكذا ان ابتاع ما ظهر على لسانه من فلس بقدر
على طرحة عند ابن القاسم وبني في السهو وسجد بعد السلام اه محل الحاجة منه بلقطه
وظاهر كلام ابن رشد السابق عدم البطلان لاطلاقه ولتسويته بين الصلاة والصيام
والصيام لا يطل بغلبة التي التحبس وقد أطلق ابن عرفة أيضا والله أعلم * (تنبيه) * قول
ابن يونس قال في المجموعة وان كان سهوا الخ كذا وجدته فيه ففاعل قال ضمير عائذ على
ابن القاسم وكذا نقله أبو الحسن ونقله غ في تكميله قال مضمون في المجموعة وان كان
سهوا الخ كذا وجدته في نسختين جديدتين فجعل ذلك من قول مضمون لامن قول ابن القاسم
والله أعلم (قدم البناء) قول ز عند ابن القاسم الخ لينة رده ابن القاسم قال في المقدمات
مانصه بدأ بالبناء قبل القضاء عند ابن المواز وابن حبيب وهو مذهب ابن القاسم وقال
مضمون يبدأ بالقضاء قبل البناء اه منها بلقطها ونحوه لابن يونس وزاد ان مضموناله
قول آخر بتقديم البناء (ولولم تكن ثانيته) قول مب هذا مفرع على قول ابن القاسم
بتقديم البناء الضواب اسقاط قوله ابن القاسم ويقول هذا مفرع على القول بتقديم
البناء وقول مب وأما مضمون فهو يقول بتقديم القضاء الخ سلم اعتراض طفي على
ت وفيه نظر بل ما قاله ت صحيح فالمصنف رد بل وقول ابن حبيب وأحد قولي مضمون
قال ابن يونس مانصه ابن المواز عن ابن القاسم وان أدرك من الظهر الثانية بسجدة تمام
الامام ثم عرف فخرج بغسل الدم ثم رجع بعد سلام الامام انه يني ثم يقضى بآتي بركة
بأم القرآن ويجلس لانها ثانيته ثم يأتى بأخرى بأم القرآن ويجلس كما كان يفعل مع امامه
ثم يأتى بركة القضاء بأم القرآن وسورة ويشهد ويسلم قال مضمون وابن حبيب يبدأ
بالبناء كقول ابن المواز الا أنهم ما قالوا بآتي بالثالثة بأم القرآن ويجلس لانها ثانيته ثم يأتى
بالرابعة ويقوم لانها ثالثته ثم يأتى بركة القضاء بأم القرآن وسورة أبو محمد يعنون انما
يفترق البناء من الفضلة في القراءة خامسة وقال مضمون أيضا في كتاب ابنه انه يقضى ثم يني

(قدم البناء) قول ز عند ابن
القاسم هو أيضا قول ابن المواز وابن
حبيب وأحد قولي مضمون كما في ابن
يونس وغيره (ولولم تكن ثانيته)
قول مب وأما مضمون فهو
يقول بتقديم القضاء الخ تقدم أن له
قولا آخر فالصنف رد بل وقول ابن
حبيب وأحد قولي مضمون انظر
الاصل والله أعلم

اه محل الحاجة منه بلفظه وقال أبو الحسن بعد نقله كلام المقدمات السابق مانصه
ونقل ابن يونس عن سخنون في الصورة الاولى أنه قال يبدأ البناء مثل قول ابن حبيب
وابن القاسم وابن المواز وحكي عنه في كتاب ابنه أنه يبدأ بالقضاء اه منه بلفظه وقال
ابن عرفة مانصه والقضاء فعل مافات بصقته والبناء بصقة تلي ما فعل هنا فقط وفي باب
المسبوق على أنه أولها له ابن رشد وفي تقديم القضاء عليه قولاً سخنون وابن حبيب مع محمد
وابن القاسم الصقلي وهو أحد قولي سخنون وعليه في جلوسه قبل القضاء على وتر قولاً محمد
مع التعمي عن ابن القاسم وابن حبيب اه منه بلفظه وقال غ في تكميله مانصه
ابن رشد اذا اجتماع القضاء عند سخنون والبناء عند ابن القاسم ومحمد وابن حبيب ابن
يونس هو أحد قولي سخنون اه منه بلفظه فانظر كيف خفي ذلك كله على طفي ومن
تبعه والله تعالى الموفق والهادي

* (فصل) في حكم ستر العورة *

(بكثيف) قول مب قلت والصواب ما فهمه عجم وس ومن تبعه الخ فيه نظر بل
الصواب ما فهمه طفي لأمر منها أن ابن عرفة استدل بكلام البابي وهو يفيد أن
الاعادة في كلامه هي الابدية لا الوقفية قال في المتنق مانصه فان كان خفيفاً يشف أو رقيقاً
يصف فقد حكي ابن حبيب في واضحته عن مالك أنه لا يصلي فيه ومن صلى فيه أعاد رجلاً
كان أو امرأة ووجه ذلك انه ليس بساتر للعورة وسترها هو المطلوب اه منه بلفظه
ونقله غ في تكميله أيضاً فتأمل به يظهر لك ما قلناه وقد صرح بعدم الاجزاء في الشاف
في موضع آخر ويأتي لفظه ان شاء الله ثانيها ان ما فهمه منه طفي هو الذي فهمه
منه غ في تكميله فانه لما ذكر كلام البابي السابق وذ كر بعده كلام ابن عرفة
قال عقبه مانصه سبق أبو محمد في النوادر لما نقل البابي بعده ما ذكر ما يمكن أن
يتمسك به ابن بشير ونصه ومن المجموعة قال ابن نافع قيل لمالك من يصلي في الغلالة
لا يكاد يستتر فقال اذا كان ثوباً خفيفاً يصف فلا يعجبني ومن كتاب ابن حبيب
ويكره أن يصلي في ثوب رقيق يصف أو خفيف يشف فان فعل فليعد قال مالك
الا الرقيق الصفيق لا يصف الا عند ريح فلا بأس به اه ونقل ابن يونس ما في كتاب
ابن حبيب أيضاً الجوهرى والغلالة شـ عار يلبس تحت الثوب وتحت الدرع أيضاً
الزبيدي في مختصر العين ثوب خفيف رقيق فلعن ابن بشير رجل قوله لا يعجبني على
الكرامة وقد اعتمد خليل في مختصره فهم ابن بشير مع محافظته على ما في النوادر من
استثناء المحمد بالريح اذ قال وكره محمد لا بريح مع أنه لم يذكر في ضريح محل تمسك ابن
بشير من نص النوادر فتدبر ذلك اه منه بلفظه فتأمل به تجده شاهداً لما قلناه ويؤخذ

* (فصل) * قلت قال في الذخيرة
العورة الخلل لان ظهورها خلل في
حرمة مكشوفها يقال لامرأة عورة
لان النظر اليها وسماح كلامها خلل
في الدين اه (بكثيف) قول مب
والصواب ما فهمه عجم الخ فيه
نظر بل الصواب ما فهمه طفي
لانه الذي فهمه أيضاً غ في تكميله
وهو الموافق لما في ضريح ولانه
الذي يفيد ما استدلال ابن عرفة
بكلام البابي قال في المتنق فان كان
خفيفاً يشف أو رقيقاً يصف فقد
حكي ابن حبيب في واضحته عن مالك
أنه لا يصلي فيه ومن صلى فيه أعاد
رجلاً كان أو امرأة ووجه ذلك انه
ليس بساتر للعورة وسترها هو المطلوب
اه وقد صرح بعدم الاجزاء في
الشاف في موضع آخر كما يأتي

وَأما قول مَب فذ كره السماع
عقب كلام الباجي الخ ففيه نظر بل
ذ كره ذلك دليل على ما فهمه طي
لان كلام السماع موافق لكلام
الباجي في المعنى ونص في أن الرقيق
الواصف كالعدم لتصريحه بالتسوية
بين صلاتها بغير خمار وصلاتها بخمار
رقيق يصف ولا دليل لمب في
قصره في السماع الاعادة على الوقتية
لان كلام السماع في الخمار ونحوه
مما يستمر اذا صلته به مكشوفاً لم
تعد الا في الوقت ونص السماع قال
ابن القاسم اذا صلته وليس عليها
خمار او صلته وعليها ثوب رقيق
يصف أو نحو ذلك مما تعيد فيه
الصلاة فانها تعيد ما كانت في الوقت
اه ابن رشد ساوى بين أن تصلى
المرأة بغير خمار أو تصلى وعليها خمار
رقيق يصف فيما تؤمر به من الاعادة
لقول النبي صلى الله عليه وسلم نساء
كاسيات عاريات مائلات
لا يدخلن الجنة ولا يجدن ريحها
الحديث لانهن اذا لبسن ما يصفهن
ولا يستترهن كاسيات في الفعل
والاسم عاريات في الحكم والمعنى
اه وقول مَب اذا المشبه بالشيء
الخ هو وان كان كذلك لكنه يشاركه
في أصل حكمه كما هو معلوم من
موارده ثم ان اعتراض ابن عرفة
مبنى على أن معنى قول الباجي أو
رقيقا يصف وقول السماع وعليها
ثوب رقيق يصف أنه يظهر صورة

ذلك من غير ما موضع من كلامه ثالثاً ان اعتراض ابن عرفة قريب من اعتراض ضج
وما في ضج موافق لما فهمه طي ابن الحاجب والساتر الشاف كالعدم ضج
لظهور العورته معه كالبدن في الرقيق ابن الحاجب وما يصف لرقته أو لتحديد مكرهه
كالسراويل بخلاف المنزر ضج قال في النوادر ومن الواضحة ويكره أن يصل بشوب
رقيق يصف أو خفيف يصف فان فعل فليعد قال مالك الا الرقيق الصفيق لا يصف الا عند
ريح فلا بأس به اه وهذا مخالف لكلام المصنف لانه جعل ما في النوادر ما يصف قسمين
وأطلق المصنف فيه ثم انه جعل في النوادر ما يصف دائماً كالشاف لاسيما وقد قال مالك في
هذه الرواية بآثار قوله فليعد لانه شبهه بالعريان لكن ذكر في الجواهر أن الواصف مكرهه
ولا يصل الى البطلان وفي تهذيب الطالب ومن العتبية قال ابن القاسم اذا صلته المرأة
بغير خمار أو ثوب يصف أعادت في الوقت اه محل الحاجة منه بلفظه فتأمل وقول مَب
فذ كره السماع عقب كلام الباجي دليل واضح على أنه أي ابن عرفة حمل الاعادة في كلام
الباجي على الوقتية الخ ففيه نظر ظاهر بل ذكره ذلك عقب كلام الباجي دليل واضح على صحة
ما فهمه منه طي لان كلام السماع موافق لكلام الباجي في المعنى ونص في أن الرقيق
الواصف كالعدم لتصريحه بالتسوية بين صلاتها بغير خمار وصلاتها بخمار رقيق يصف
ولا دليل لمب في قصره في السماع الاعادة على الوقتية لان كلام السماع في الخمار ونحوه
مما يستمر اذا صلته به مكشوفاً أصلاً لم تعد الا في الوقت فلذلك قصر الاعادة على الوقتية
ونص السماع قال ابن القاسم اذا صلته وليس عليها خمار أو صلته وعليها ثوب رقيق يصف
أو نحو ذلك مما تعيد فيه الصلاة فانها تعيد ما كانت في الوقت والوقت للظهر والعصر الى
اصفرار الشمس وبذلك قال مالك اه محل الحاجة منه بلفظه قال أبو الوليد بن رشد في
شرحه ما نصه ساوى بين أن تصلى المرأة بغير خمار أو تصلى وعليها خمار رقيق يصف فيما
تؤمر به من الاعادة لقول النبي صلى الله عليه وسلم نساء كاسيات عاريات مائلات
لا يدخلن الجنة ولا يجدن ريحها الحديث لانهن اذا لبسن ما يصفهن ولا يستترهن كاسيات
في الفعل والاسم عاريات في الحكم والمعنى وقال انه تعيد الى اصفرار الشمس ليكون
الاعادة عليها مستحبة غير واجبة فأشبهت عنده النافله ولذلك لم ير أن تصلى في وقت لا تصلى
فيه نافله وقد قيل انه تعيد الى الغروب اه منه بلفظه فتأمل باضاف وقول مَب اذا
المشبه بالشيء لا يقوى قوته الخ فيه انه وان كان لا يقوى قوته لكنه يشاركه في أصل حكمه
كما هو معلوم من موارد في كلام العرب والأئمة والحاصل ان ما فهمه طي من
اعتراض ابن عرفة على ابن بشير وتابعيه انما هو في المحدد بغير الرجح لا في الشاف هو
الصواب الذي لا محيد عنه وقد بينا ذلك بدليله * (تنبيه) * اعتراض ابن عرفة مبنى على
أن معنى قول الباجي أو رقيقا يصف وقول السماع وعليها ثوب رقيق يصف انه يظهر صورة

السوأتين أو غيرهما من الجسد من غير أن تظهر البشرة من تحته وليس ذلك صريحا في كلامهما ولا بن بشر وتابعيه أن يقولوا ان المراد أنه يصف البشرة من تحته فيكون موافقا للشاف في المعنى وكلام ابن رشد السابق يدل على أنه فهم السماع على ذلك لقوله لانهم اذا لبس ما يصفهون ولا يستره الخ ثم قد يسهل في كلام البابي عطفه على الشاف بأو وهو يقتضي المغايرة ويجاب بانها حاصلة بتغير ذلك فان قوله خفيفا يشف معناه (٣٤٠) خفيفا غليظا فحقيقته لعدم صفاقة لارقتة كما يدل عليه مقابلته بالرقيق وحمل كلام البابي على هذا معنيين لانه نص في موضع آخر

من مستفاه على مثل ما قاله ابن بشر وتابعاه وساقه كانه المذهب من غير عز ولا حد ونصه فأما الدرع فهو القميص والخمار ما تخفى به المرأة فيجب أن يكونا خفيفين يستران ماتحتهما فان كانا خفيفين يصفان ماتحتهما لم يجزيا لان السترة يقع بهما ويكره الرقيق الصفيق من الثياب لانه يلمص بالجسد فيبدو حجم ماتحتة اه وهو صريح فيما لابن بشر وتابعيه وقد خفي على ابن عرفة والمصنف في ضج ومن تبعهما مع كثرة الخبط في المسئلة والامر كله الله هذه العلة التي علل بها البابي ومن تبعه الكراهة هي التي في السراويل وقد صرح في العتبية بكراهة الصلاة في السراويل وعلل ذلك ابن يونس وابن رشد بنحو ما علل به البابي كراهة المحمد بن عيسى ربح وسلماه وصرح في المدونة بأنه لا يعيد في وقت ولا غير واذا تحدثت العلة اتحد الحكم وكفى بذلك الصلاة الثاني من سماع أشهب من كتاب الصلاة الاول مانصه وسئل عن الصلاة في المسجد الجامع في الرداء أو السراويل فقال لا والله ان الصلاة في السراويل لقبيحة فقبل له أرايت ان توشع الرداء فصلي فيه فقال ما السراويل من لباس الناس وكره ذلك قال وانما يصنع ذلك ضعفة الناس وليست السراويل من لباس الناس ايطهرون الا أن تكون تحت القميص قال ولقد كنت ألبسه فما كنت ألبسه الا بعد ان قميص ان الحيا من الايمان قال القاضي هذا كما قال ان تردى الرداء أو توشعه على السراويل دون قيد مما يستتبع من السنة في اللباس ولا يفعله الا ضعفة الناس لان السراويل ثلاث تصف ولا تستر كما يستر الازار الذي يعطف بعضه على بعض اه محل الحاجة منه بلقطه وقال ابن يونس مانصه وقال مالك في المدونة ومن صلى بسراويل أو مئزر وهو قادر على الثياب لم

هذا معنيين لانه نص في موضع آخر من مستفاه على مثل ما قاله ابن بشر وتابعاه وساقه كانه المذهب من غير عز ولا حد ونصه فأما الدرع فهو القميص والخمار ما تخفى به المرأة فيجب أن يكونا خفيفين يستران ماتحتهما فان كانا خفيفين يصفان ماتحتهما لم يجزيا لان السترة يقع بهما ويكره الرقيق الصفيق من الثياب لانه يلمص بالجسد فيبدو حجم ماتحتة اه وهو صريح فيما لابن بشر وتابعيه وقد خفي على ابن عرفة والمصنف في ضج ومن تبعهما مع كثرة الخبط في المسئلة والامر كله الله هذه العلة التي علل بها البابي ومن تبعه الكراهة هي التي في السراويل وقد صرح في العتبية بكراهة الصلاة في السراويل وعلل ذلك ابن يونس وابن رشد بنحو ما علل به البابي كراهة المحمد بن عيسى ربح وسلماه وصرح في المدونة بأنه لا يعيد في وقت ولا غير واذا تحدثت العلة اتحد الحكم وكفى بذلك شاهد الابن بشر ومن تبعه ولم يصب ابن عرفة رحمه الله في الاعتراض عليهم وان سلم كلامه غير واحد من المحققين وحسبنا الله وبه

نستعين بقلنا والظاهر أن ابن عرفة لم يحق عليه كلام البابي الا أنه فهم أن مراد ابن بشر ومن تبعه بالواصف الوصف للون ولو فهم أن مرادهم الوصف للورد دون اللون سلم كلامهم لموافقته حينئذ لكلام البابي وغيره قنأمله منصفوا والله أعلم وقول مب هذا بعيد الخ أي لانه لا يمكن أن يكون حينئذ فيه قولان كما في الطين بل يجب عليه الصلاة كذلك قول واحد وانما معنى كلام عجي عريان بشط نهر أو بحر وهو ممن فرضه الائمة ولا يضره الاستتار بالماء هل يجب عليه دخوله أم لا والله أعلم

يعد في وقت ولا غيره وكره مالك في العتبية الصلاة في السراويل الا أن لا يجده غيره محمد بن
يونس لانها يصف منها والمترأفضل منه اه منه بلفظه وعبارة التهذيب مثل عبارة
ابن يونس ونصه ومن صلى يسراويل أو مترز وهو قادر على الثياب لم يعد في وقت ولا غيره
اه قال ابن ناجي عليها مانصه ما ذكر أنه لا يعيده المشهور وروى أبو اسحق البرقي عن
أشهب أنه يبعد ما دام في الوقت وأشار بقوله لم يعد الى أنه لا ينبغي أن يفعل ذلك ابتداء مع
الاختيار وهو كذلك بل صرح مالك في العتبية بكره الصلاة في السراويل ابن يونس لانه
يصف والمترأفضل منه اه محل الحاجة منه بلفظه فتحصل أن ما لابن بشير ومن
تبعه هو الصواب وأن ابن عرفة رحمه الله لم يصب في الاعتراض عليهم وان سلم كلامه غير
واحد من المحققين وحسبي الله وبه أستعين (تكرير) اعتمد المصنف في هذا قول ابن
الحاجب ويستتر العريان بالنجس وبالحرير على المشهور ونص ابن القاسم وأشهب في
الحرير صلى عريانا اه وسلمه في ضيق وقول ابن الحاجب على المشهور راجع للحرير
فقط وأما النجس فلا خلاف فيه قال المازري مانصه ولما كانت النجاسة يجوز لباسها
عموما الا في الصلاة لم يختلف عندنا في ان الصلاة بها أولى اه على نقل غ في تكميله
بلفظه وفي ضيق مانصه قوله ويستتر العريان بالنجس أي اذا لم يجد غيره ابن عبد السلام
اتفق أهل المذهب على ذلك فيما علمت اه منه بلفظه * (تنبيه) * قال ابن عرفة مانصه
وفي تقديم التعري على الحرير قولاً أشهب مع ابن القاسم وأحمد بن خالد وتخريج الخمي
والمازري على تقديم الحرير على النجس المقدم عنده على التعري واقتضى جعله ابن
الحاجب المشهور كونه منصوصاً وقوله ابن عبد السلام لا أعرفه انما جعله ابن بشير
كالشيخين تخريجا اه منه بلفظه ونقله غ في تكميله بلفظ انما جعله ابن شاس
كالخمي والمازري تخريجا اه وسلمه قلت ما مشهده ابن الحاجب ذكره في الجلاب جازما
به غير معزول احد كانه المذهب ونصه وان وجد ثوبين أحدهما نجس والاخر حرير صلى في
الحرير عند ابن القاسم وقال أصبح يصلى في النجس وان لم يجد الا حرير صلى فيه وأعاد في
الوقت استحبابا اه منه بلفظه ففي التعقب ونسليمه نظروا الله أعلم (ان ذكر) قول
سب عن طي وقد صرح الجزولي بأنه شرط مع القدرة اذا كرا أو ناسيا الخ ما نقله عن
الجزولي مثله في المقدمات ونصها وكذلك ستر العورة الاختلاف فيه أيضا في المذهب قيل
انه فرض من فرائض الصلاة مع القدرة وقيل انه فرض قائم بنفسه في الجملة وسنة في
الصلاة فن ذهب الى أنه فرض من فرائض الصلاة أوجب الاعادة على من صلى مكشوف
العورة وهو قادر على سترها ناسيا كان أو جاهلا أو متعمدا ومن ذهب الى أنه ليس من
فرائض الصلاة ونما هو فرض قائم بنفسه وسنة من سن الصلاة لم يوجب الاعادة الا في
الوقت ان كان ناسيا أو جاهلا أو امان كان متعمدا فيه يبدأ ولا يدخل في ذلك الاختلاف
فبين ترك سنة من سن الصلاة عامدا اذ قد قيل ان ذلك فرض وهو الاظهر لقوله تعالى يا بني
آدم خذوا زينتكم عند كل مسجد اه منها بلفظها وقد أغفل طي مع انه حجة قوية له
لكن قوله لم يقيد أحد غيره فيه نظر بل ذكره ابن رشد في الاجوبة وسوى بين ستر العورة

(تكرير) هذا ذكره في الجلاب
جازما به غير معزول احد كانه المذهب
وبه يرد تعقب ابن عرفة جعله ابن
الحاجب المشهور وقبول ابن
عبد السلام له بأنه لا يعرفه الا
تخريجا أي والمنصوص لابن القاسم
وأشهب تقديم التعري على الحرير
والله أعلم قلت وخرج لابن
القاسم تقديم الحرير من قوله كافي
الجلاب اذا وجد نجسا وحريرا قدم
الحرير فاذا قدم الحرير على النجس
في الاجتماع والنجس مقدم على
التعري لزم تقديم الحرير على
التعري لان مقدم المقدم مقدم
قال في المعيار ولما قوى هذا التخريج
عند ابن الحاجب وصفه بأنه المشهور
والأفليس بمنصوص فضلا عن أن
يكون مشهورا اه وفي قوله فليس
بمنصوص نظروا الله أعلم (ان ذكر)
قول طي وقد صرح الجزولي
بأنه شرط الخ ما نقله عن الجزولي
مثله في المقدمات لكن قوله ولم
يقيد غيره فيه نظر بل ذكره ابن
رشد في الاجوبة وسوى بين ستر العورة

والنجاسة كما سوى بينهما في التلقين وذلك يقيد أن المعتمد ما للمصنف وهو الجارى على قواعد المذهب لأن ستر العورة مساو
لازالة النجاسة في كونه مختلفا فيه وفي كونه شرطاً من شروط الصحة على أحد القولين المشهورين عند المصنف ولأنه أيضاً
مساو لاستقبال القبلة في الشرطية وسيأتى في قول المصنف وهل يعيد الناسى أبداً خلاف أن الأقوى هو القول بالاعادة
في الوقت فقط وإذا كان ذلك في الاستقبال الواجب كتاباً وسنة وإجماعاً فكيف بستر العورة الذي أكثر أهل المذهب على أنه
سنة فتأمل والله أعلم (وان بخلو) قلت (٣٤٣) قول ز في ضوء وظلام نحوه في ح ثم قال وأعرف في بعض الكتب

والنجاسة وذلك يقيد أن المعتمد ما للمصنف ونصه واختلف في ستر العورة والطهارة من
النجاسة فقبل أنهم من الفرائض المشترطة في صحة الصلاة وقيل أنهم ليستامن الفرائض
المشترطة وقيل أنهم من الفرائض المشترطة في صحتها مع الذكروا القدرة وبالله التوفيق
اه منها بلقطه من نوازل الصلاة وكذا سوى بينهما في التلقين ونصه وأما ازالة النجاسة
فاختلف فيه هل هو من شروط الصحة أو ليس من شرطها فإذا قيل ليس من شرطها فلا
تقول أنه ليس يفرض ولكن ليس كل الفروض من شرط الصحة وإذا قيل أنه من شرط
الصحة فذلك مع الذكروا القدرة ثم قال وحكم ستر العورة حكم ازالة النجاسة اه منه
بلفظه وقد علمت أن المشهور في ازالة النجاسة هو التقييد بالذكروا القدرة فيكون ستر العورة
كذلك لتسويته بينهما وقول طي فيما قاله الجزولي أنه الجارى على قواعد المذهب
فيه نظير الجارى على القواعد ما قاله المصنف لأن ستر العورة مساو لازالة النجاسة في
كونه مختلفاً فيه وفي كونه شرطاً من شروط الصحة على أحد القولين المشهورين عند
المصنف فكما تصح الصلاة بالنجاسة مع النسيان على القول بأن ازالته شرط صحة فكذلك
تصح الصلاة بترك ستر العورة نسياناً على الشرطية ولأنه أيضاً مساو لاستقبال القبلة في
الشرطية وسيأتى أن الأقوى من القولين اللذين ذكرهما المصنف بقوله فيما يأتى وهل
يعيد الناسى أبداً خلاف هو القول بالاعادة في الوقت فقط وإذا كان الحكم ذلك في
الاستقبال الواجب بالكتاب والسنة والإجماع فكيف بستر العورة الذي أكثر أهل
المذهب على أنه سنة فتأمل به بالنصاف والله أعلم (بين سريرة وركبة) قول مب وأيضاً زيادة
ما لا تدفع البحث ولا تزيل الإبهام فيه نظير تدفعه لأنهم من صبيغ العموم كما في جمع
الجوامع وغيره والعام لفظ يستغرق الصالح له من غير حصر كما هو مقررى محله ولو قلت
ملك زيد بين المسجد والسوق احتمل أن يكون ملك جميع ما بينهما أو بعضها ولو قلت ملك
ما بين المسجد والسوق كان دالاً على أنه ملك الجميع ولهذا أفاد المدح قول القائل
وملكت ما بين العراق وبيترب * ملكاً أجاز لمسلم ومعاهد

وقول مب ونص ضيغ عن أبي عبد الله بن الحاج الخ ليس هذا هو نص ضيغ ونصه
وأما حكمه مع النساء فالمشهور أنه حكم الرجل مع الرجل وقيل حكم الرجل مع الأجنبية
ومقتضى كلام سيدى أبي عبد الله بن الحاج أن هذا الخلاف إنما هو في المسلمة مع المسلمة

أن رجلاً حصل في شجرة عرياً
خلفه آخر أنك لا تنزل الأمستورا
ولا يجده أحد ما يستتر به فأتى
بعض الفقهاء أنه ينزل بالليل ولا
حشوة لا قوله تعالى وجعلنا الليل
لباساً وهذا على مراعاة الالفاظ
في الايمان بين وعلى مراعاة العرف
أو البساط أو النية على أصل مالك
فلا بد من حشوة والاول مذهب
الحنفية قال فعلى هذا المذهب
يحمّل أن لا اعادة عليه للصلاة لأن
الليل يستتره والله أعلم اه وقول
ز والمغلظة لحرة بطنها وساقها الخ
قال بعضهم الظاهر أن المراد بالساق
ما قرب من الفخذ أما ما قرب من
الكعبيين فأنما تعيد في الوقت اذ ليس
هو أعظم من الصدر اه وقول ز
لقوله تعالى خذوا زينتكم الخ نحوه
في ضيغ فائلاً فان كان المراد من
الزينة الحقيقية فستر العورة لازمها
وان كان المراد المجاز وهو ستر
العورة على ما قاله غير واحد
من المفسرين فهو المطلوب اه
لا يقال الآية حينئذ إنما تدل على
الوجوب دون الشرطية لأنها تقول
الاصل في كل واجب أن يحصل

الاختلال بعدمه فيتبادر من الامر الشرطية والله أعلم (بين سريرة وركبة) قول مب وأيضاً زيادة
ما لا تدفع البحث الخ يعنى الموصوفة أو الموصولة فتدفعه لأنهم من صبيغ العموم والعام لفظ يستغرق الصالح له من غير حصر فلو
قلت ملك زيد بين المسجد والسوق احتمل البعض ولو قلت ملك ما بينهما كان دالاً على أنه ملك الجميع ولهذا أفاد المدح قول القائل
وملكت ما بين العراق وبيترب * ملكاً أجاز لمسلم ومعاهد وقول مب ونص ضيغ الخ فيه أن ضيغ إنما زاد ذلك
لمقتضى كلام أبي عبد الله بن الحاج فلو قال مب ونص ضيغ عن مقتضى كلام أبي عبد الله الخ

وقال ابن العربي في أحكامه الصغرى مانصه وأمانساؤه من فقيل المراد جميع النسوة وقيل نساء المؤمنين وقد كتب عمر إلى أبي عبيدة أما بعد فقد بلغني أن نساء يدخلن الحمامات معهن نساء أهل الكتاب فامنع من ذلك اه وقال ابن عطية مانصه وقوله تعالى أونساهن يعني جميع المؤمنات فكانه قال أوصنهفن ويدخل في هذا الاماء المؤمنات ويخرج منه نساء المشركين من أهل الذمة وغيرهم وكتب عمر رضي الله عنه إلى أبي عبيدة بن الجراح انه (٣٤٣) بلغني أن نساء أهل الذمة يدخلن الحمامات

مع نساء المسلمين فامنع من ذلك وحل دونه فانه لا يجوز أن ترى الذمية عرية المسلمة فعند ذلك قام أبو عبيدة فابتهل وقال أيما امرأة تدخل الحمام من غير عذر لا تريد الاتبييض وجهها ففسود الله وجهها يوم تبيض الوجوه اه وتبعه ابن جري والجلال المحلى على خروج الكافرة بنساهن مقتصرين على ذلك ١٠ قلت وكذا أبو السعود ونصه أونساهن المختصات بهن بالصعبة والخدمة من حرائر المؤمنات فان الكافر لا يخرج عن وصفهن للرجال اه ونحوه للشيخ الجبل ونصه أونساهن أى النساء المختصة بهن من جهة الاشتراك في الايمان فيخرج الكافرات اه وهو واضح والله أعلم وقول ز وعن الثاني بانها صفة أوصله الخ فيه أن حذف موصوف الطرف مشروط بكونه بعض اسم تقدم مجرور عن أوفى وأما حذف الموصول فذهب الكوفيون والاختلاف إلى إجازته وتبعه ابن مالك وشرط في بعض كتبه كونه معطوفاً على موصول آخر ومن حجتهم آمنوا بالذي أنزل البنا وأنزل

وأما الكافرة المسلمة معها كالاجنية مع الرجل اتفاقا اه منه بلفظه وبين العبارتين فرق فتأمل (تنبيه) بعد أن ذكر شيخنا ج الاتفاق عن ضيغ نقل عن بعض الشراح أن قول المصنف مع امرأته يحتمل الاطلاق فيكون ذاهبا على ما لابن العربي ويحتمل التقييد بالمسلمة فيكون ذاهبا على ما لابن عطية والقرطبي اه وهذا يقتضى أن ابن العربي جزم بجواز نظر الكافرة للمسلمة كنظر المسلمة للمسلمة والذي وجدته في أحكامه الصغرى هو حكاية الخلاف ونصه وأمانساؤه من فقيل المراد جميع النسوة وقيل نساء المؤمنين وقد كتب عمر إلى أبي عبيدة أما بعد فقد بلغني أن نساء يدخلن الحمامات معهن نساء أهل الكتاب فامنع من ذلك اه منه بلفظه ونص ابن عطية وقوله أونساهن يعني جميع المؤمنات فكانه قال أوصنهفن ويدخل في هذا الاماء المؤمنات ويخرج منه نساء المشركين من أهل الذمة وغيرهم وكتب عمر رضي الله عنه إلى أبي عبيدة بن الجراح انه بلغني أن نساء أهل الذمة يدخلن الحمامات مع نساء المسلمين فامنع من ذلك وحل دونه فانه لا يجوز أن ترى الذمية عرية المسلمة فعند ذلك قام أبو عبيدة فابتهل وقال أيما امرأة تدخل الحمام من غير عذر لا تريد الاتبييض وجهها ففسود الله وجهها يوم تبيض الوجوه اه منه بلفظه وتبعه ابن جري والجلال المحلى على خروج الكافرة بغيره فهم قوله تعالى أونساهن مقتصرين على ذلك وهو واضح والله أعلم وقول ز عن طخ ولم يوجد قول مشهور بأن الحرة لو صلت مكشوفة البطن الخ سلمه وهو غير مسلم وقدم لى نفسه ما يخالفه عند قول المصنف خلاف من أنه يبنى على المشهورين إعادة الصلاة أبدأ على الشرطية ان صلى مكشوف العورة ذاكرا قادرا وفي الوقت فقط على نفسها وهذا هو نفس العمة (ومع أجنبي غير الوجه والكفين) ابن عرفة الحرة عورة الباجي ودلالها وقصتها لا وجهها ويديها ولا ي عمر وقيل وقدمها اه منه بلفظه وقول ز فله رؤيتهما ولو بلا عذرا الخ اقتصر على هذا لما أفاده كلام ابن محرز من أنه متفق عليه وظاهر كلام الشيخ أبي محمد في رسالته أنه لا يجوز الا لعذر والجواز هو ظاهر كلام الامام في الموطا انظر ق و ح * (تنبيه) أطلق ز تبعه لمن ذكرنا وقال غ عند قول المدونة وتبدي المرأة كفيها في السجود حتى تضعهما على ما تسجد عليه اه مانصه لما قيل في تفسير قوله تعالى الا ما ظهر منها ان الوجه والكفان فقيل مطلقا وقيل ما لم يكن بالعينين كحل وباليدين خاتم أو سوار حكاه ابن العربي في الاحكام قال وقال ابن القاسم عن مالك الخضاب ليس من

اليكم وقول ز عن طخ ولم يوجد قول مشهور الخ يعني بناء على الشرطية والافعال العهد من قدم وبه يسقط بحث غوى معه (ومع أجنبي الخ) قول ز فله رؤيتهما ولو بلا عذرا الخ هذا هو ظاهر الموطا وكلام ابن محرز يفيد أنه متفق عليه وظاهر الرسالة أنه لا يجوز الا لعذر انظر ق و ح وقال غ عند قول المدونة وتبدي المرأة كفيها في السجود حتى تضعهما على ما تسجد عليه اه مانصه لما قيل في تفسير قوله تعالى الا ما ظهر منها ان الوجه والكفان فقيل مطلقا وقيل ما لم يكن بالعينين كحل وباليدين خاتم أو سوار حكاه ابن العربي في الاحكام قال وقال ابن القاسم عن مالك الخضاب ليس من

الزينة الظاهرة اه قلت وقول غ لما قيل في تفسير قوله تعالى الخ هذا التفسير عزاه القسطلاني لابن عباس رضي الله عنهما
وبه جزم الحلال المحلى في نفسه يره وقال الشيخ الجليل في حاشيته مانصه ولا يدين زينتهن المراد بهما البدن الذي هو محل الزينة
وهي في الاصل ما يتزين به كالخلى ويدل على هذا التفسير تفسيره أي المحلى المستثنى بالوجه والكفين وكذلك يراد بهما البدن في
قوله تعالى ولا يدين زينتهن الالبعولتين الخ اه وقول مب وهو مقتضى نقل ق عن عياض أي في الاكمال قال فيه
ولا خلاف أن فرض ستر الوجه مما اختص به أزواج النبي صلى الله عليه وسلم اه وذكر ح في باب الخصائص عن السيوطي
في حاشية البخاري مانصه ذكر عياض وغيره أن من خصائص النبي صلى الله عليه وسلم تحريم رؤية أشخاص أزواجه ولو في الأزار
تكره إلى أنه لو لم يكن يصلى على أمهات المؤمنين إذا ماتت الواحدة منهن المحارم الثلاث يرى شخصها في الكفن حتى اتخذت القبة
على التابوت اه والظاهر أن هذا ليس (٣٤٤) متفقاً عليه فقد حكى القرطبي في كون نسائه عليه السلام كالأمهات

الزينة الظاهرة اه منه بلفظه وقول ز وقول لم لاخراج كافر غير عبد رها الخ
استثناء عبد هاذ كره عج بلفظ ينبغي بعد أن نقل كلام د وقال عقبه مانصه
وظاهره أن عورة المسلمة مع الكافر جميع جسدها حتى الوجه والكفين ولو كان ملكها
اه منه بلفظه ولم أقف على من صرح بذلك غيرهم وربما يؤيده ما تقدم في الكافرة
وانظر هل يؤخذ ذلك مما في المعيار من جواب سياقه أنه للسر قسطنطين ونصه وأجاب أيضاً
الامام الذي يدخل اليهودي لداره وتخرج له زوجته وأولاده خيس عديم الغيرة تجب
عليه التوبة منه والانتها عنه اه منه بلفظه فتأمل والله أعلم (ومع محرم غير
الوجه والاطراف) قول ز فليس له أن يرى ثديي الخ سمعت غير واحد من شيوخنا
يحكي الاتفاق على هذا وهذا الذي حكوه هو الذي تدل عليه كتب أهل المذهب مع
أن من لم يحارم لا يسلم غالباً من رؤية ما ذكر ولا سيما السابقين فلا تكاد في هذه الجهات تجد
امرأة تستر ذلك في دارها من والدها وأولادها وأخوها ونحوهم فإنا لله وإنا إليه راجعون
فعلى المرأة أن يأمرهن بالستر وينهاهن عن تركه ويصرف بصره ما أمكنه ويقلد
مذهب الشافعي رضي الله عنه فيما عدا ما بين السرة والركبة فقد صرح الحلال المحلى
بجواز رؤية ذلك في سورة النور فقال في نفسه يره قوله تعالى ولا يدين زينتهن الآية
مانصه فيجوز لهن نظره الاما بين السرة والركبة فيحرم نظره لغير الأزواج اه منه
بلفظه وتقليد غير المذهب عند الضرورة أولى من الاستمرار على المحذور والله أعلم
(تنبيه) قال ابن العربي في أحكامه الصغرى عند تكلمه على الآية السابقة
مانصه وأما الآباء فقال قتادة إنما ينظرون إلى الرأس خاصة وقيل إلى القرب والقلادة

في الحرمة وإباحة النظر أو في الحرمة
فقط قوانين ولكن الظاهر منه ما
الثاني والله أعلم اه وقول ز
لاخراج كافر غير عبد رها الخ استثناء
عبد هاذ كره عج بلفظ ينبغي
بعد أن نقل كلام د وقال عقبه
وظاهره أن عورة المسلمة مع الكافر
جميع جسدها حتى الوجه والكفين
ولو كان ملكها اه وفي المعيار من
جواب سياقه أنه للسر قسطنطين مانصه
الذي يدخل اليهودي لداره وتخرج
له زوجته وأولاده خيس عديم
الغيرة تجب عليه التوبة منه
والانتها عنه اه (ومع محرم الخ)
قول ز فليس له أن يرى ثديي الخ
قال في الاصل سمعت غير واحد من
شيوخنا يحكي الاتفاق على هذا
وهذا الذي حكوه هو الذي تدل
عليه كتب أهل المذهب مع عدم

السلامة من رؤية ذلك غالباً ولا سيما السابقين فعلى المرأة أن يجتهد في التستر من ذلك جهده ويقلد مذهب
الشافعي فيما عدا ما بين السرة والركبة فقد قال الحلال المحلى في تفسير قوله تعالى ولا يدين زينتهن الآية مانصه فيجوز لهن أي
للمذكورين بالاستثناء نظرها أي الزينة الخفية وهي ما عدا الوجه والكفين الاما بين السرة والركبة فيحرم نظره لغير الأزواج
اه وتقليد غير المذهب عند الضرورة أولى من الاستمرار على المحذور والله أعلم قلت وذكر القسطلاني أيضاً أن عورة المرأة عند
المحارم عند الشافعية ما بين السرة والركبة اه وقول ز ولا ساقها هو الذي تقتضيه عبارة ابن عرفة وغيره وقال أبو علي وجدت
في بعض طرقات الكبيرة أنه يرى السابقين والذرايين والركبة والمنحر قال وهو الظاهر لأن لفظ الاطراف يتناول ذلك والله أعلم
اه وفي ح عن جامع الكافي ولا بأس أن ينظر إلى وجه أم امرأته وشعرها وكفها وكذلك زوجته أي به وزوجه ابنه ولا ينظر منهن
إلى معصم ولا ساق اه وبه يجمع بين ما لا يبيح ما لم يحرّم غيره فتأمل والله أعلم (وترى من الاجنبى الخ) ظاهره ولو لغير
ضرورة وذكر ابن جري أن الخلاف الذي في نظر الاجنبى إلى وجهها هو كمنها يجري في نظرها هي إليه ولما ذكر العارف بالله

أبو زيد الفاسي في حاشيته على التفسير أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى امرأتين من نسائه عن النظر إلى ابن أم مكتوم واستشكاه
مع حديث طرعا نشة إلى الحبشة قال مانصه وانظر ابن القطان فقد قصر المنع على قصد الالتذاذ والخوف من تطرقه ومع الأمن
لا يتسع النظر وعليه يحمل حديث عائشة وأمانه مميونة وأم سلمة عن النظر إلى ابن أم مكتوم فلانه فهم عنه ما أنهم استباحوا
النظر إليه لعماء والأمر ليس كذلك ولم تعثر على علل المنع وهي قصد الالتذاذ والخوف منه على أن الرجل أن يتعمق زوجته ولومن
النظر إلى المرأة وفي ابن حجر منعهما لتقرباه لعماء بخلاف غيره اهـ ﴿قلت وقال القرطبي في قوله تعالى وقل للمؤمنات يغضضن من
أبصارهن مانصه أمر الله سبحانه المؤمنين والمؤمنات بغض الأبصار فلا يحل للرجل أن ينظر للمرأة ولا للمرأة أن تنظر إلى الرجل
فإن علاقتهما كعلاقتهما وقصدها منه كقصده منها اهـ والله أعلم وقول ز وقصرت له على الحرة الخ قال بعضهم
ما في قت هو الذي استظهره المحققون لأن مسائل الباب تدل على أن المرأة ترى من الرجل أكثر مما يرى منها وذلك لأن داعيته
إليها أقوى فدعوى العكس هنا غير ظاهرة اهـ * (تنبيه) * في ح مانصه قال الأبي وأظنه عن النووي وكل ما أوجب النظر اليه من
جميع ما تقدم فأنما هو بغير شهوة وأما مع الشهوة فممنوع حتى نظر الرجل إلى ابنته وأمه وكل ما منع النظر إليه أيضا من جميع
ما تقدم فأنما هو لغير حاجة فإن كان لحاجة جاز اهـ وكذا قيد الباب في غيره الجواز بغير لذة والاحرم حتى لبنته وأمه وبلا خلاف
وفي ق مانصه أبو عمر وجه المرأة وكفاها غير عورة وجأز أن ينظر (٣٤٥) ذلك منها كل من نظر إليها بغير رية ولا مكروه

وأما النظر لاشهوة فحرام ولومن فوق
مباحا فكيف بالنظر إلى وجهها
اهـ (ونبذ سترها بخلو) ﴿قلت
استظهر ابن بشير الوجوب لحديث
الترمذي مرفوعا إلى أكم والتعري
فإن معكم من لا يفارقكم إلا عند
الغائط وحين يقضي الرجل إلى
أهله استحيوا منهم وأكرمهم اهـ
ومثل الغائط نحوه كالأغسال انظر
ضريح (ان ترك الغائط) اقتصر
المصنف على النص على القناع لفهم

والسوار ولا يتطرون إلى غير ذلك وأما آباء بعولتهن يعني والد الزوج فيرى شعرها وأما
الآباء فينظر الرجل إلى شعر أمه وأما أبناء البعولة فيجوز لهم النظر إلى الزينة الباطنة
لأنهم كأبائهم في ذلك اهـ منها بلفظها وهو غريب إذ كيف يجوز للريب ما لا يجوز
للأب والآب ولا وجه لقيامهم على آباءهم ولو سلم فلم لا يقاس الابن على أبيه ومع ذلك
فهو بخلاف ما لابن عطية ونصه وبدأ تعالى بالبعولة وهم الأزواج لأن اطلاعهم يقع على
أعظم من هذا ثم نبذ الحرام وسوى بينهم في إبداء الزينة ولكنهم يختلف مراتبهم في
الحسرة بحسب ما في نفوس البشر فلا مزية أن كشف الأب والابن على المرأة أحوط من
كشف ولد وزوجها وتختلف مراتب ما يبدى لهم فيبدي للأب ما لا يجوز لأبوه ولولد
الزوج اهـ منه بلفظه وهذا هو الصواب والله أعلم (وترى من الأجنبية ما يراه من محرمه)
ظاهرة أنه يجوز لها النظر إليه ولو لغير ضرورة وذكر ابن جري أن الخلاف الذي في نظر

(٤٤) رهوني (أول) غيره منه بالآخرى لحقة أمره قال نو ولو قال وأعادنا لا لا صفرار في ترك شيء منه لتحرر
كلامه وهو مبني على ما لطفني والله أعلم (بغير أو بوجود) قال ق لعله بوجود غير أو مظهر (لأبرج) ﴿قلت قول ز
وكره مالك لبس هادون قيص الخ هذا هو الذي من زى العجم وأما مع القميص مثلا فلا وقد أخرج العقيلي وابن عدي في الكامل
والبيهقي في الأدب عن علي مرفوعا اتخذوا السراويلات فأنهم من أستر ما بكم وحصنوا بهن النساء كم إذا خرجن قال السيوطي في
أوليائه وأول من لبس السراويل إبراهيم عليه السلام أخرجه وكسيع في تفسيره عن أبي هريرة اهـ واختلف هل لبس النبي
صلى الله عليه وسلم السراويل فقال بعضهم لا واستأنس له بان عثمان لم يلبسه إلا يوم قتل لكن صح أنه صلى الله عليه وسلم اشتراه
قال ابن القيم والظاهر أنه اشتراه ليلبسه اهـ ونقل السيوطي في فتاويه عن أبي هريرة قال دخلت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم
إلى البرازين فاشتري سراويل بربعة دراهم وكان لاهل السوق وزان فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم زن وأرجح وأخذ رسول
الله صلى الله عليه وسلم السراويل فذهبت لاجله عنه فقال صاحب الشيء أحق بحمله الآن يكون ضحية لا يجز عنه فيعينه عليه
أخوه المسلم اهـ قال ابن القيم وروى عنه أنه لبسه وكانوا يلبسونه في زمانه وبأذنه اهـ وذكر العلامة ابن زكري أن الامام
الجليل الشريف الماحد الاصيل مولانا عبدا لله بن طاهر سئل عن لبس السراويل هل هو سنة أم لا فذهب إلى دار شيخه
سیدی أحمد النجور فسأل زوجته فاخبرته أنه كان يلبسه تارة ويتركه أخرى فأجاب السائل بأنه صلى الله عليه وسلم كان يلبسه تارة

ونتركه أخرى لما يعلمه من شدة تحري الشيخ المذكور لا تباع السنة وتجوز في علمها قال ابن زكري وكثيرا ما كان يستشعر مدبهذه القضية في مجالس درسه شيخ شيوخنا الامام العارف بالله خاتمة المحققين سدي عبد القادر القاسمي رحمه الله انتهى (ككف كم) عياض الكف والكف هو الضم والجمع ومنه قوله تعالى كف تأي تجمع الناس وتضهم اه وبه يعلم أنه لا حاجة لما في ز (وعصى وصحت اخ) قلت قول خش لا جباع أهل العلم كما قال ابن رشد الخ مثله في ح ونحوه قول ابن جري فاما الخالص منه فأجمع على تحريم لباسه اه أي لحديث أبي موسى الأشعري رضي الله عنه أنه أحل الذهب والحري لاناث أمي وحرم على ذكورهم رواه أحمد والنسائي والترمذي وصححه وفي المتفق عليه أنه صلى الله عليه وسلم قال في الحري راغما بلبس هذان من لا خلاق له أي لا نصيب له وقيل لا حرمة له وقيل لا دين له وكان ابن رشد وابن جري لم يعتد بما قد قيل خارج المذهب من الجواز مطلقا والمنع مطلقا حكاهما المازري في المعلم لغرايتهما والمشهور المعروف في جميع المذاهب حرمة له لذ كور فقط وقول مب كذا كراين يونس أي عن المدونة كافي ح لكن الظاهر منه الحرمة لقوله كما كرهه للرجال وعلى ذلك حمله في التنبيهات راجع ما تقدم عند قوله وحرم استعمال ذكر الخ وقول ز خلاف قول مالك بالمنع الخ أي وقول مالك هو المشهور كما صرح به القاسمي والشيخ زروق في شرح الرسالة (٣٤٦) حديث حديث حذيفة رضي الله عنه نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن لبس الحرير والديباغ وأن

الأجنبي الى وجهها وكفها يجزى في نظرها هي اليه ولما ذكر العارف بالله أبو زيد القاسمي في حاشيته على التفسير أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى امرأتين من نسائه عن النظر الى ابن أم مكتوم واستشكله مع حديث نظر عائشة الى الحبشة قال مائنه وانظر ابن القطان فقد قصر المنع على قصد الالتذاذ أو الخوف من تطرقه ومع الامن لا يمنع النظر وعليه يحمل نظر عائشة للعبشة وأما نهى ميمونة وأم سلمة عن النظر الى ابن أم مكتوم فلا فقههم عنهما أنهم ما استباحوا النظر اليه لعماء والامرايس كذلك ولم يعترا على علة المنع وهي قصد الالتذاذ أو الخوف منه على ان الرجل أن يمنع زوجته ولومن النظر الى المرأة وفي ابن جرير منعه ما تقدمه لعماء بخلاف غيره اه منها بلانظها (وعصى وصحت الخ) قول مب وأما الصبي فالحرير والذهب في حقه مكروهان كذا كره ابن يونس الخ كلام ابن يونس هو كلام المدونة والظاهر منه الحرمة لا الكراهة لقوله كما كرهه للرجال وعلى ذلك حمله في التنبيهات راجع ما قدمناه عند قوله وحرم استعمال ذكر محلي وقول ز ولابن الماجشون في الثاني أي جواز لبسه في الجهاد وكما قاله ابن الماجشون

وسلم عن لبس الحرير والديباغ وأن يجلس عليه رواه البخاري قال الابي واتفق أن بعث الأمير أبو يحيى سلطان افريقية في أواسط المائة الثامنة الشيخ الفقيه القاضي النفازي وأخرمه الى الأمير أبي تاشفين سلطان تلسان فوجداه جالساً على بساط من حرير فأخذ أحد الشيخين احرامه ففرشه على ذلك البساط وجلس عليه ونهم الشيخ الآخر البساط وجلس على الارض وفعل الاول أخف بالنسبة الى عدم احتش السلطان

كذلك

ولا ينبغي ذلك على ما تقدم للنورى ولكنه جار على الخلاف فيمن فرش طاهرا على فراش

نحس وصلى وفي ذلك من الخلاف ما علم اه وكذا ما رقم من الحرير لا يجوز الجلوس عليه انظر ح وقول ز خلافا لابن حبيب أي للحديث المتفق عليه عن أنس أنه صلى الله عليه وسلم رخص في غيص الحرير لعبد الرحمن بن عوف وللزبير بن العوام الحكمة كانت بهم ما وأجيب بانها قضية عين لا عموم فيها وقول ز ولابن الماجشون الخ أي خلافا لقوله وروايته عن مالك انظر ح وقوله كتمه بقاءه ستورا الخ هو كلام ابن رشد قال ح عقبه فظاهره أن لا بأس بها على قول ابن الماجشون وعلى قول الجمهور فتأمل ويأتي نحوه عن النوادر وذكر صاحب المدخل ان مساند الحرير والبشخانات التي تعلق على السير لا تجوز للرجال وللنساء اه وهو غريب أما النساء فلا وجه لمتنعن منه لان ذلك نوع من اللباس وأما الرجال فلا شك أن استنادهم اليه لا يجوز وأما البشخانات المعلقة فالظاهر أنه يجوز وانما داخله في السستور كما ذكر ابن رشد اه قلت لعل صاحب المدخل لا يجيزه السستور أيضا ويشهد له حديث ابن عباس عند أبي داود ولا تستروا الجدر بالثياب وفي القسطاني اختلف في ستر البيوت والجدران فجزم جمهور الشافعية بالكراهة ويشهد له أثر ابن عمر الذي في البخاري وصرح أبو نصر المقدسي من الشافعية بالتحريم لحديث مسلم عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ان الله لم يأمرنا أن نكسوا الحجارة والطين اه وبالكراهة حرم ابن جري في قوانينه ونصه ويكره ستر الجدران الا الكعبة اه وقال الشهاب في شرح الشفاء وستر الحيطان

والابواب لم يكن في العصر الاول وهو اسراف وقد ورد النهي عنه اه وهذا في السترة يطلق الثوب فكيف بالحري فكيف اذا قصد به المباهاة والمفاخرة وقد اخرج البيهقي عن زين العابدين علي بن الحسين رضي الله عنه أنه قال نهى عليه السلام أن تستر الجدر قال المناوي أي جدران البيوت تحريم بالحري وتزيمها بغيره اه وفي صحيح مسلم مر فوعافراش للرجل وفراس لامرأته والثالث للضيف والرابع للشيطان وقد قالوا هما وجد قصد التباهي والتفاخر ثبتت المعصية وحصل الانتم على حسب مقصدته اه نسأل الله تعالى أن يصلح أمورنا وقول ز وكذا يجوز اتخاذ الراية الخ عبارة ابن حري وأجاز ابن القاسم أن يتخذ منه راية في أرض العدو اه قال بعضهم وأما الراية التي للمشايخ فلا يجوز لانهم يقصدون بها الفخر وقول ز الطوق أي كطوق السلف في كون المراد به الاتساع ليدخل الرأس بسهولة وأكثر ما كان عندهم على الصدر وقد يكون على أحد الكتفين قال في العارضة ولا تبال بالجيب أي الطوق كان بالمقدم أو الجنب الآن يكون للناس عادة يسلكونهم اذ ذلك أسلم للمرء اه وقد ذكر ابن الجوزي في الوفا عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه قال ما اتخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم قميصا له زرو روى الامام أحمد وأبو داود وغيرهما أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى (٣٤٧) الرجل أن يجعل في أسفل ثيابه أو على منكبيه

حرير أمثل الاعاجم وما ذكره ز عن بعض أصحاب المازري هو الذي يشهد له حديث مسلم عن عبد الله مولى أسماء بنت أبي بكر قال أرسلتني أسماء الى عبد الله بن عمر فقالت بلغني أنك تحرم أشياء ثلاثة العلم في الثوب وميعة الارحوان وصوم رجب كله فقال لي عبد الله أما ماذا كرت من رجب فكيف بمن يصوم الابد وأما ماذا كرت من العلم في الثوب فاني سمعت عمر بن الخطاب يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول انما يلبس الحرير من لا خلاق له فقلت أن يكون العلم منه وأما ميعة الارحوان فهذه ميعة عبد الله

كذلك روى عن الامام قال ابن رشد ملاصقه فقد أجازها جماعة من الصحابة والتابعين وهو قول ابن الماجشون وروايته عن مالك اه منه بلفظه من كتاب الجامع من البيان وقول ز والطوق مراد به والله أعلم ما يطن به عنق التميمي ونحوه قال في القاموس والطوق حلى العنق وكل ما استدار بشئ الجمع أطواق اه منه بلفظه وقوله واللبنة بين معناه دون ضبطها وفي المشارق مانصه وقوله ولبنتم ادبياح لبنة الثوب رقعة في جيبه بكسر اللام وسكون الباء اه منها بلفظها وما ذكره بعض أصحاب المازري من الجواز هو الذي يشهد له حديث مسلم عن أسماء رضي الله عنها قالت هذه جبة رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخرجت الى جبة طيالة كسروانية لها لبنة ديباج وفرجهاها مكفوفان بالديباج فقالت هذه كانت عند عائشة حتى قبضت قبضتها وكان النبي صلى الله عليه وسلم يلبسها فنحن نغسلها للمرضى نستشفى بها الا بي الفرج في الثوب الشق في أسفله من خلف وأمام وانما يكون في الاقبية من ملابس العجم ومعنى مكفوفان جعل فيهما كفة بالضم وهي ما يكف به جوانبها وكل شيء مستطيل كفة بالضم ثم قال وتقدم أن في كتاب ابن حبيب النهي عن الجيب من الديباج وهذا الحديث يرد عليه وأجاب بعض أصحابنا بأن هذا لعله أحدث في الجيب بعد موته صلى الله عليه وسلم وهو بعيد جدا لان أسماء احتجبت به من حيث انه كان يلبسها وهي كذلك وقيل انما كان يلبسها

فأذا هي ارحوان فرجعت الى أسماء فخرتها فقالت هذه جبة رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخرجت الى جبة طيالة كسروانية لها لبنة ديباج وفرجهاها مكفوفان بالديباج فقالت هذه كانت عند عائشة حتى قبضت قبضتها وكان النبي صلى الله عليه وسلم يلبسها فنحن نغسلها للمرضى نستشفى بها والميعة وطاء ككائنات الميعة عنه لازواجهن على السروج والارحوان صبغ أحمر شديد الحرة قال النووي والنهي عنها مخصوص بالتي هي من حرير اه وجبة طيالة بالاضافة وهي جمع طيلسان قال في المشارق وابنة الثوب رقعة في جيبه بكسر اللام وسكون الباء اه وقال الابي الفرج في الثوب الشق في أسفله من خلف وأمام وانما يكون في الاقبية من ملابس العجم ومعنى مكفوفان جعل فيهما كفة بالضم وهي ما يكف به جوانبها وكل شيء مستطيل كفة بالضم ثم قال وتقدم أن في كتاب ابن حبيب النهي عن الجيب من الديباج وهذا الحديث يرد عليه وأجاب بعض أصحابنا بأن هذا لعله أحدث في الجيب بعد موته صلى الله عليه وسلم وهو بعيد جدا لان أسماء احتجبت به من حيث انه كان يلبسها وهي كذلك وقيل انما كان يلبسها في الحرب اه وقال النووي معنى المكفوف أنه جعل لها كفة وهو ما كف به جوانبها وتعطف عليها ويكون ذلك في الذيل وفي الفرجين وفي الكمين اه

وقال في المواهب اللدنية بعد أن ذكر حديث مسلم المذكور وفيه جواز لبس ماله فرجان وأنه لا كراهة فيه وأن المراد بالنهي عن الحرير المحض منه أو ما أكثره منه وأنه ليس المراد تحريم كل جزء منه بخلاف الخمر والذهب فإنه يحرم كل جزء منه ما قاله النووي اهـ والحمد لله على خلاف العلماء فإنه رجمة وقول ز وروى ابن حبيب لا بأس به الخ فيه أن الباجي وابن يونس وابن عرفة انما عزوه لقول ابن حبيب لا روايته وقول ز وقيل ينهي عنه نهى كراهة صواب وان عرفة بالنهي فان السماع الذي أشار إليه مصرح بنفي الحرمة ونصه وسئل (٣٤٨) عن السيجان الابن بسمية وقيامها حريرا والملاحف التي يكون لها العلم

في الحرب اهـ منه بلفظه وقال في المواهب اللدنية بعد أن ذكر حديث مسلم هذا ما نصه وفيه جواز لبس ماله فرجان وأنه لا كراهة فيه وأن المراد بالنهي عن الحرير المحض منه أو ما أكثره منه وأنه ليس المراد تحريم كل جزء منه بخلاف الخمر والذهب فإنه يحرم كل جزء منه ما قاله النووي اهـ منه بلفظه واسلمه مؤلفها ولم يتعقبه بشيء والحمد لله على خلاف العلماء فإنه رجمة وقول ز وروى ابن حبيب لا بأس به وان عظم الخ انظر من نسبه لرواية ابن حبيب انما عزاه الباجي وابن يونس وابن عرفة لقول ابن حبيب لا روايته ونص الباجي في المنتقى وقال ابن حبيب لا بأس بالعلم من الحرير في الثوب وان عظم لم يختلف في الرخصة فيه والصلاة به وروى فيه عن النبي صلى الله عليه وسلم من اصبعين الى أربع وفي العتبية من رواية ابن القاسم عن مالك كره مالك لباس الملاحف فيها اصبع أو اصبعان أو ثلاثة حرير قال ابن القاسم في المجموعة ولم يجز مالك من علم الحرير في الثوب الا الخط الرقيق ووجه قول ابن حبيب ما روى عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن لبس الحرير الا هكذا وأشار باصبعيه اللتين تليان الابهام قال أبو عثمان النهدي وذلك فيما علمنا انه يعني بها الاعلام وروى سويد بن غفلة عن عمر الا موضع اصبعين أو ثلاثة أو أربعة ووجه قول مالك قول النبي صلى الله عليه وسلم انما يلبس الحرير في الدينار من اخلاقه في الآخرة اهـ منه بلفظه ونص ابن يونس قال أي ابن حبيب ولا بأس بالعلم الحرير وان عظم ولم يختلف في الرخصة فيه والصلاة به وأرخص النبي صلى الله عليه وسلم في علم الحرير في الثوب اصبعاً أو اصبعين ثم قال فان غلبت نفس فثلاث الى أربع اهـ منه بلفظه ونص ابن عرفة وفي النهي عن العلم قدر اصبع وجوازه ثلثه يجوز وان عظم لسماع ابن القاسم ورواية أبي مصعب وقول ابن حبيب اهـ منه بلفظه وقول ز وقيل ينهي عنه نهى كراهة صواب وان كان ابن عرفة عبر بالنهي ولم يبين فان السماع الذي أشار إليه مصرح بنفي الحرمة وقع ذلك في آخر مسئلة من رسم شك في طوافه من سماع ابن القاسم من كتاب الصلاة الاول ونصه وسئل عن السيجان الابن بسمية وقيامها حريرا والملاحف التي يكون لها العلم الحرير قدر الاصبعين ألبس ذلك قال ما أحب ذلك وما يحبني لنفسى ولا أراه حراما اهـ منه بلفظه وقول ز وأما

الحرير قدر الاصبعين ألبس ذلك قال ما أحب ذلك وما يحبني لنفسى ولا أراه حراما اهـ وظاهر كلامهم أنه لا فرق في العلم بين أن يكون من خاص الحرير أو من غير خاصه وقال غ في تكميله وأما قول ابن حبيب ففعله المازري مقيد له بان يكون من نوع الخملط كالحرير قال وأما القدر الذي يبر من الحرير المحض المضاف الى الثياب فإنه ممنوع اهـ فعلى هذا الذي قاله المازري وسيله غ الثياب التي تصنع الآن ويلبسها كثير من الاشراف وغيرهم ممنوعة اتفاقا لان سداها حرير خالص فاذا ألحقت في طرفيها حرير خالص أيضا كان العلم خالص الحرير فيحرم وان كان ممداد اصبع لكن ظاهر كلام غير واحد هو الاطلاق قلت ويؤيد ما نقله غ عن المازري قول ابن جرير في قوائمه بعد أن ذكر الاقوال الاربع في الخرمات منه وأما ما فيه شيء من حرير فلا يجوز في المذهب وان كان يسيرا اهـ وأيضا فالطلق يحتمل على المقيد والله أعلم وقول

ز لانه ليس بكثير بطانة الاوضح أن لو قال والكثير ما بطن به الثوب كله أو أكثره لا ما يحجب به أطرافه وأدير به الخمر الا أن يجعل الخ وقول ز وأما الخمر وهو ما سدا حريرا الخ بهذا فسر الباجي وقال ابن رشد هو ما كان سدا حريرا فالحلم بالوبر وقد اختلف فيه وفيما كان بعمامة من الثياب المشوبة بالقطن والكتان المحررات التي سداها حريرا وطعمها قطن أو كان على أربعة أقوال فذكر الجواز والحرمة والكراهة ثم قال والرابع الفرق بين ثياب الخمر واثياب المشوبة بالقطن والكتان فيجوز لباس ثياب الخمر اتباعا للسلف ولا يجوز لباس ما سواها من الثياب المشوبة بالقطن والكتان بالقياس عليها لان الخمر انما استجيزت بها السلف فلها رخصة والرخصة لا يقاس عليها والى هذا ذهب ابن حبيب وهو أضعف الاقوال اذ لا فرق في القياس بين الخمر وغيره من

الخز وهو ماسد احمر ولجته وبر او قطن او كان الخبز قد افسره الباجي وزاد اوصوف
ولكنه خلاف ما فسر به ابن رشد في الاولى من اول رسم من سماع ابن القاسم من كتاب
الجامع مانصه قال مالک رأيت ربيعة يلبس القنسوة وبطانتها وظهارتها خروكان اماما
قال القاضي الخز هو ما كان سدا احمر يرافلحم بالوبر وقد اختلف فيه وفيما كان يجمعنا من
التياب المشوبة بالقطن والكتان الخبزات التي سدا احمر ووطعمها قطن او كان على
اربعة اقوال أحدها أن لباسها جز من قبيل المباح من لبسها لم يأثم بلبسها ومن تركها
لم يؤجر على تركها وهو مذهب ابن عباس وجماعة من السلف منهم ربيعة على قوله في
هذه الرواية لان لباس القنسوة لباس لانهم تأولوا أن النهي والتحريم في لباس الحرير
لرجال انما ورد في الثوب المصمت الخالص من الحرير والثاني أن لباسها غير جائز وان لم
يطلق عليه أنه حرام فمن لبسها ثم ومن تركها نجبا اذ قد قيل في حله عطاء السدي الذي
قال فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم انما يلبس هذه من لا خلاق له في الآخرة انها كانت
يخالطها الحرير وكانت مضطعة بالقز وهو مذهب عبد الله بن عمرو الظاهر من مذهب مالک
وان كان أطلق القول فيه انه مكروه وهو المكروه ما كان في تركه ثواب ولم يكن في فعله عقاب
اذ قد يطلقه فيما هو عنده جائز تحسرا أن يحرم ما ليس بحرام والذي يدل على ذلك من
مذهبه قوله في المدونة وأرجو أن يكون الخز للصبيان خفيفا والثالث أن لباسه مكروه
على حد المكروه فمن لبسها لم يأثم بلبسها ومن تركها أجر على تركه وهذا هو أظهر الاقوال
وأولها بالصواب لان ما اختلف أهل العلم فيه لتكافي الأدلة في تحليله وتحريمه فهو من
الشبهات التي قال فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم انه من اتقاها فقد استبرأ لدينه وعرضه
وعلى هذا القول يأتي ما حكى مطرف من أنه رأى على مالک بن أنس رجلا لله كساء ابريسم
كساء هرون الرشيد اذ لم يكن يلبس ما يعتقده أنه يأثم بلباسه والرابع الفرق بين ثياب
الخز وسائر الثياب المشوبة بالقطن والكتان فيجوز لباس ثياب الخز اتباعا للسلف ولا
يجوز لباس ماسوا من الثياب المشوبة بالقطن والكتان بالقياس عليها لان الخز انما
استجيز بعباد السلف فلباسه رخصة والرخص لا يقاس عليها الى هذا ذهب ابن حبيب وهو
أضعف الاقوال اذ لا فرق في القياس بين الخز وغيره من الخبزات التي قيامها حرير
وطعمها قطن او كان لان المعنى الذي من أجله استجاز لباس الخز من لبسه من السلف وهو
أنه ليس بحرير محض موجود في الخبزات وشبهها ولهذا المعنى استجازوا لبسه لامن أجل
انه خرا اذ لم يأت أثر بالترخيص لهم في لباس الخز فيختلف في قياس غيره عليه وبالله التوفيق
اه منه بلفظه وذكره ح مختصرا فكل ما صرح في ان الخز شيء خاص لا عام في كل
ماسد احمر ولجته من غيره وهو الذي يفسيده كلام ابن يونس الآتي وفي المشارق الخز
ما خلط من الحرير بالوبر وشبهه وأصله من وبر الارنب ويسمى ذكره الخز فسمي وان
خلط بكل وبر خرا من أجل خلطه به اه منها بلفظها وفي المصباح الخز اسم دابة ثم أطلق
على الثوب المتخذ من وبرها الجمع خروزم مثل فلس وفلوس والخز الذي ذكر من الارانب
والجمع خزان مثل صرد وصردان اه منه بلفظه (تبسيهات الاول) قول ابن رشد
صح في القبس جواز الخز وهو حرير

الخبزات التي قيامها حرير وطعمها
قطن او كان لان المعنى الذي من
أجله استجاز لباس الخز من لبسه
من السلف وهو أنه ليس بحرير
محض موجود في الخبزات وشبهها
ولهذا المعنى استجازوا لبسه لامن
أجل أنه خرا اذ لم يأت أثر بالترخيص
لهم في لباس الخز فيختلف في قياس
غيره عليه وبالله التوفيق اه
وانظر نصه بتمامه مختصرا في ح
ومطولا في الاصل وفي المشارق الخز
ما خلط من الحرير بالوبر وشبهه
وأصله من وبر الارنب ويسمى ذكره
الخز فسمي وان خلط بكل وبر خرا
من أجل خلطه به اه وفي المصباح
الخز اسم دابة ثم أطلق على الثوب
المتخذ من وبرها الجمع خروزم مثل
فلس وفلوس والخز الذي ذكر
من الارانب والجمع خزان مثل صرد
وصردان اه وقول ابن رشد وعليه
أى على القول بالكراهة يأتي ما حكى
مطرف من أنه رأى على مالک كساء
ابريسم الخسله ح وغير واحد
وقال غ في تكميله ليت شعري
مالذي منه من أن يحمله على
ما حمل عليه لبس ربيعة قنسوة
الخز من القول بالباحة لا الكراهة
حتى لا يكون في فعل الامام رضى
الله عنه مغز اه وما قاله غ
متعين لان جلاله الامام تأتي ذلك
ولانه قد عاب على غيره ما تأوله ابن
رشد فكيف يعيبه على غيره ويفعله
ففي المتقى قال مالک قوم يكرهون
لباس الخز ويلبسون قلائس الخز
تجبان اختلاف رأيهم اه وقد

عن مالك وفي جامع الموطأ أن عائشة
كست عبد الله بن الزبير مطرف
خر قال في المشتق وذلك يقتضي أنها
تعقد أن ذلك مباح له وقال ابن
حبيب لم يختلفوا في إجازة لباسه
وقد بلغنى أى لباسه عن خمسة عشر
من الصحابة منهم عثمان بن عفان
وسعيد بن زيد وعبد الله بن عباس
 وخمسة عشر تابعين قال كل ثوب
سداه حرير ولحمته وبر أو قطن أو
كان أو صوف فيكره ولا يحرم اه
قال غ وليس المراد بالابر يسيم
هنا الحرير المحض وإن كان ابن
سيده أى وغيره فسر بذلك اه
(فائدة) مما شاع خرز السجدة في
خيط الحرير وحكمه الجواز
قال العارف بالله أبو زيد القاسمى
في حوائى الصغرى بعد أن ذكر
جواز استعمال السجدة عن
السيوطى والساحلى رضى الله
عنه ما مانصه فلو جعلت للخلاء
حرمت ولو نظمت في خيط من حرير
للاخلاء فلا حرمة قاله ابن الصلاح
في فتاويه وجرم به فى شرح المذهب
اه وانظر هل الجواز للتعظيم فيجوز
ما جرت به العادة من الفصل بين
الارباع ونحوها بمجادل الحرير أو
لكون خيط الحرير يصبر ويطول
أكثر من غيره فلا يجوز ما ذكره
الظاهر لاسيما إذ لوى عليها قضبان
الذهب والفضة وهذا فى حق
الرجال وأما فى حق النساء فالظاهر
جواز ذلك لانه من ناحية اللباس
قلت كونه من ناحية اللباس
يؤيد المنع للرجال والله أعلم

وعلى هذا القول يأتى ما حكى مطرف الخسلة ح وغير واحد قال غ فى تكميله بعد أن
ذكره مانصه قلت وليت شعرى ما الذى منعه من أن يحمل لبس مالك كساء ابر يسيم
على ما جل عليه لبس ربيعة قلنسوة الخزم من القول بالإباحة لا الكراهة حتى لا يكون فى
فعل الامام رضى الله عنه معزاه منه بلفظه قلت وما قاله غ رجه الله متعين
لامرين أحدهما أن جلالة الامام تبنى ذلك ثانياً مانصه قد عاب على غيره ما تأوله ابن رشد
فكيف يعيبه على غيره ويفعله فى المشتق مانصه قال مالك قوم بكرهون لباس الخز
ويلبسون قلائس الخز فيجبان من اختلاف رأيهم اه منه بلفظه *(الثانى)* سلم ح
وغیره ما حكاه ابن رشد من وجود القول بالمنع ونسبته لابن عمر وهو مخالف لما فى المشتق
فانه قال عند قول الموطأ أن عائشة كست عبد الله بن الزبير مطرف خر مانصه وذلك
يقتضى أنهم اعتقدوا أن ذلك مباح له وقال ابن حبيب لم يختلفوا فى إجازة لباسه وقد بلغنى
عن خمسة عشر من الصحابة منهم عثمان بن عفان وسعيد بن زيد وعبد الله بن عباس
 وخمسة عشر تابعين قال كل ثوب سداه حرير ولحمته وبر أو قطن أو كان أو صوف فيكره
ولا يحرم وقد ذهب الى إباحته للرجال عبد الله بن عباس وروى عن عبد الله بن عمر
كراهيته وبه قال مالك قال ابن القاسم انما كرهه لسدى الحرير فيه وقد اتفقوا على
الامتناع من تحريره وذلك لوجهين أحدهما أن الحرير أقل اجزائه والوجه الثانى انه
مستل على وجه لا يمكن تخليصه للاتفاق اه منه بلفظه وفى ابن نونس مانصه قال ابن
حبيب أما الخز الذى سداه الحرير فى الثوب فلم يختلف فى إجازة لبسه وقد لبسه خمسة عشر
صحابياً وخمسة عشر تابعياً قال وما مزج من ثياب الحرير بكان أو صوف فلبسه للرجل فى
الصلاة وغيرهما مكره لاختلاف السلف فيه أجازاه ابن عباس وكرهه ابن عمر من غير
تحريم قال مطرف رأيت على مالك ساج ابر يسيم كساء اياه هرون الرشيد وكان يفتى هو
وأصحابه بكرهه ذلك ولم يكن عنده كاخز المحض قال ابن حبيب وليس بين ثياب الخز
والثياب التى قيامها حرير الا الاتباع اه منه بلفظه فتأمل ذلك كله مع كلام ابن رشد
(الثالث) ظاهر كلام من قدمنا أن العلم عند من أجاز له لافرق بين ان يكون من خالص
الحرير أو من غير خالصه وفى تكميل التقييد بعد أن ذكر كلام ابن عرفة الذى قدمناه
مانصه وأما قول ابن حبيب فتقوله المازرى فى شروط الصلاة من شرح التلقين مقيد له
بان يكون من نوع المختلط كالخز قال وأما القدر اليسير من الحرير المحض المضاف الى
الثياب فانه ممنوع اه منه بلفظه قلت فعلى هذا الذى قاله المازرى وسلمه غ الثياب
التي تصنع الآن ويلبسها كثير من ذوى الغنى والجاه من الاشراف وغيرهم ممنوعة اتفاقاً
لان سداها حرير خالص فاذا ألحقت فى طرفها حرير خالصاً أيضاً كان العلم خالص الحرير
فيحرم وان كان مقدراً راصع لكن ظاهر كلام غير واحد هو الاطلاق *(الرابع)* قال غ
اثر ما قدمناه عنه مانصه وليس المراد بالابر يسيم هنا الحرير المحض وان كان ابن سيده
فسره بذلك فقال الابر يسيم الحرير وقيل هو الابر يسيم بكسر الراء وقال الجوهرى قال
ابن السكيت هو بكسر الهمزة والراء وفتح السين اه منه بلفظه قلت فى المصباح مانصه

(أو نظرا) قول مب لا اعتراضهم قول سخنون بمن اعترضه ابن العربي (٣٥١) قائلا وأما من قال ان أخذه مكانه صحت

وتبطل صلاة من نظر اليه فصحفة
يجب محوها ولا يجوز الاشتغال بها
اه ١ قلت وهذا كله في الصلاة
وأما في غيرها فذكر في المدخل
ان من آداب الاحداث أن لا ينظر
الى عورته ولا الى الخارج منه
الا لضرورة والله أعلم اه وقال
الشيخ زروق في باب الفطرة واختان
من شرح الرسالة حكى ابن القطان
في نظره الانسان لعورته من غير
ضرورة قولين بالكراهة والتحريم
قال الترمذي الحكيم ومن داوم على
ذلك أتى بالزنا اه زاد في النصيحة
وقد جرب ذلك فصح اه قال ح
والذي رأيته في أحكام النظر
لابن القطان انما هو قول عن بعض
العلماء بالكراهة ورده وكذلك
اختصره القباي ونصه أي القباي
هل يجوز نظر الانسان الى فرج
نفسه من غير حاجة الى ذلك كرهه
بعض الفقهاء ولا معنى له والله
أراد أنه ليس من المروءة ولا فلا مانع
من جهة الشرع اه وبالكراهة
بحرم القسطاني في باب ما يذكر في
الفخذ عورة ونصه ويكره نظره
سواء به ويباح كشفه ما الغسل
ونحوه خاليا اه وذكر مق في
اعتناء الفرصة التحريم ورد على ابن
القطان رده على من قال به وأبطل له
ما استدلل به من أن كل ما يصح مسه
يصح النظر اليه قاله الشيخ أبو زيد
والله أعلم (والا تفرقوا) قول ز
فان تركوه مع القدرة عليه الخ
يجوز فيه اعتراض مب على قوله بعده فان تركوا الغض الخ اذا لفرق بينهما فافتأمله (وان كان لعراة الخ) قول ز أو بعض
بذلك ذاته الخ يحتمل أن المراد به ما اذا كان الثوب بين زيد وعمرو فاعار زيد نصفه لخالد ثم احتاج له عمرو وحالده عليه فلا اعتراض

والابر يسلم معرب وفيه لغات كسر الهمزة والراء والسين وابن السكيت عنهما ويقول
ليس في الكلام افعيل بكسر اللام بل بالفتح مثل اهللج واطريقل والثانية فتح الثلاثة
والثالثة كسر الهمزة وفتح الراء والسين وفتح الباء عا محي اه منه بلفظه وأغفل ضم السين
وصرح به في القاموس ونصه والابر يسلم بفتح السين وضمها الحرير أو معرب اه منه
بلفظه * (قائدة) * محاشع ولا سيما عند الرؤساء خرز السجدة في خيط الحرير وحكمه
الجواز قال العارف بالله أبو زيد القاسمي في حواشي الصغرى بعد أن ذكر جواز استعمال
السجدة عن السيوطي والساحلي رضى الله عنهم ما عن الساحلي مانصه ويستحب في
السجدة ان تكون وتر أو الاصل في ذلك قول النبي صلى الله عليه وسلم الله وتر يحب كل
وتر وقال أيضا الساحلي في قصيدته الرائية في الذكر

ولا يبدأ هذا من أعمال سجدة * تنظمها وتر حافظ على الوتر

وقال الشريف المقدسي ومن ذلك السجدة وهي لغير المتمكن مشروعة في طريقهم
حفظ العبد أو رادهم وتذكير بالعبادة عند حصول الفترة ثم قال فلو جعلت الخيلاء
حرمتم فلو نظمت في خيط من حرير لا للخيلاء فلا حرمه قاله ابن الصلاح في فتاويه
وجزم به في شرح المهذب فلو استعمل ما تمكن لم تنصه بل ورعا كان ذلك متداولا
بينهم فمن ذلك ما صرح عن الجنيد أنه سئل عن أخذ السجدة فقال طريق به وصلت الى
الله لا تأرقه انظر تمام كلامه اه منها بلفظه ونقلته بتمامه لما اشتمل عليه من
القوائد * (تنبيه) * انظر ما علم الجواز هل للتعظيم قياسا على بحلية المصحف كما قيس
عليه تحلية الاجازات عند من قال بجواز تحليتها أو لكون خيط الحرير يصبر بطول
أكثر من غيره فعلى الاول يجوز ما جرت به عادة من أشترنا اليه من الفصل بين الارباع
ونحوها بمجاديل الحرير وعلى الثاني لا يجوز وهو ذاهوا الظاهر عندى ولا سيما اذا لوى عليها
قضبان الذهب أو الفضة وهذا في حق الرجال وأما في حق النساء فالظاهر جواز ذلك لانه
من ناحية اللباس والله أعلم (أو نظرا محرفا فيها) قول مب لا اعتراضهم قول سخنون
من اعترضه ابن العربي بعبارة بليغة ونصه اذا قلنا ستر العورة فرض في الصلاة فسقط
ثوب امام فأنكشف دبره وهورا كع فرقع رأسه وغطاه أجزاء قاله ابن القاسم قال سخنون
وكل من نظر اليه من المأمومين أعاد وقدرى عن سخنون أنه يعيد ويعيدون لان ستر
العورة شرط من شروط الصلاة فاذا بطل بطلت الصلاة أصل الطهارة فهذا طريق من
طرق النظر وأما أن يقال ان صلاتهم لا تبطل لانهم لم يفقدوا ستر أو أمان قال ان
أخذه مكانه صحت وتبطل صلاة من نظر اليه فصحفة يجب محوها ولا يجوز الاشتغال
بها اه من أحكامه بلفظه (والا تفرقوا) قول ز فان تركوه مع القدرة عليه أعادوا
أبدا فيما يظهر الخ هو نحو قوله بعد فان تركوا الغض فكمن صلى عريانا مع القدرة على
الستر عمد الخ وقد اعترض مب ما يأتي واعتراضه حق وسكت عما هنا ولا فرق بينهما
فيعترض ما هنا بمثل ذلك والله أعلم (وان كان لعراة ثوب الخ) قول ز أو بعض يملك ذاته

وقوله وقد يحمل على حالة الرضا الخ قال **تو** يمنع هذا الحمل ما مر في التيمم أنه ليس لاحد هم أن يسلم الماء الغير ويقيم هو بل يحمل على ما اذا وهب لهم على الترتيب فيما بينهم كان يقول واهبه يصلي فيه فلان ثم فلان اه فتأمل **قلت** وقول المصنف صلوا اذا ذابغوا ولا يجمع بهم امام ليلا كان أو نهرا كذا ابن القاسم في العتبية كما نقله البساطي ابن رشد هذا كما قال لان ستر العورة في الصلاة واجب على الاعيان والصلاة في الجماعة سنة على الكفاية فترك الجماعة في الصلاة أولى اه وبه تعلم أن هذه تقييد لقوله فكالمستورين والله أعلم *** (فصل) *** **قلت** قول خش وزلت بعد وقعة بدر صوابه قبل وقعة بدر أي الاولى وهي غزوة أبي سفيان لا الوسطى وهي الكبرى ولا الاخيرة فان التحويل كان في نصف رجب من السنة الثابتة على الصحيح وبه جزم الجمهور وبدر بعده في رمضان وفي الموطن انه صلى الله عليه وسلم صلى بعد أن قدم المدينة ستة عشر شهرا نحو بيت المقدس ثم حولت القبلة قبل بدر بشهرين اه وقوله ستة عشر كذا جزم جماعة وجرم آخرون بسبعة عشر ومنهم من رواه على الشك والتوفيق أن الاول لفق من شهر القدوم وشهر التحويل شهر وألغى الايام الزائدة والثاني عددها معا ومن شك تردد في ذلك وكان القدوم في ربيع الاول بلا خلاف والاصح ما قاله ابن عباس وغيره انه صلى الله عليه وسلم كان يصلي بمكة الى بيت المقدس لكن لا يستدبر الكعبة بل يجعلها بينه وبين بيت المقدس فلما قدم المدينة لم يمكنه هذا الجعل فشق عليه استدبار الكعبة فكان يتننى نزول الوحي يتحويل القبلة للكعبة ولا يهاجها قبله أيه ابراهيم ولا نها أدعى لاسلام العرب *** (تبيه) *** قال (٣٥٢) بعض المحققين يفهم من الاستقبال بالتوجه الى الجهة الواحدة

وبعض يملك منفعة فهم منه مب ما فهم فاعترضه وهو ظاهر ويحتمل أن يكون أشار الى مسئلة وهي أن يكون الثوب بين زيد وعمرو ومثلا فاعار زيد نصفه الى خالد فيحتاج اليه عمرو وخالد وعليه فاقاله صحيح لا اعتراض عليه فيه فتأمل وقول ز وقد يحمل على حالة الرضا الخ قال **تو** يمنع هذا الحمل ما مر في التيمم أنه ليس لاحد هم أن يسلم الماء الغير ويقيم هو بل يحمل على ما اذا وهب لهم على الترتيب فيما بينهم كان يقول واهبه يصلي فيه فلان ثم فلان اه فتأمل والله أعلم

*** (فصل في الاستقبال) ***

(ومع الايمن) قول ز ومع الايمن متعلق به الخ فيه تقديم معمول المصدر عليه وان كان

التوجه الى الواحد الحق تعالى والاعراض عن كل ما سواه فوجه الجسد يتوجه الى البيت الحرام ووجه القلب يتوجه الى رب البيت والاول توجه محسوس الى ذي جهة ومسافة والثاني توجه معنوي الى من لا جهة له ولا مسافة ولا أين ليس كمثل شئ وهو السميع البصير اه (ومع الايمن) قول ز متعلق به الخ فيه تقديم معمول

المصدر عليه وان كان بعضهم أجازوا اذا كان ظرفا لكن محله اذا لم يكن المصدر ينحل لان والفعل والافلا بعضهم يجوز اتفاقا كما يفيد ما نقله ياسين في باب الاشتغال من حواشي التصريح عن الاشموقي لثلاثين تقديم معمول الصلة عليها والله أعلم **قلت** كل مصدر عامل فهو ينحل لان والفعل لان ذلك شرط في عمله كما هو معلوم وقد قال في المطول عند قول التخصيص وأكثرها للاصول جمعا بعد أن ذكر أن قوله للاصول متعلق بمحذوف مانعه لان معمول المصدر لا يتقدم عليه لانه عند العمل يؤزل بان والفعل وهو موصول ومعمول الصلة لا يتقدم على الموصول لانه كتقدم جزء من الشئ المترتب الاجزاء عليه هذا والظاهر انه جائز اذا كان المعمول ظرفا قال الله تعالى فلما بلغ معه السعي ولا تأخذكم بهما رأفة ومثل هذا كثير في الكلام والتقدير تكاف وليس كل مؤول بشئ حكمه حكم ما أول به مع أن الظرف مما تكفيه راحة من الفعل لان له شأن ليس بغيره لتنزيله من الشئ منزلة نفسه لوقوعه فيه وعدم انفكاك عنه ولهذا يتسع في الظروف ما لا يتسع في غيرها اه واكتفى المصنف عن شرط القدرة بالامن لان الخوف أضعف مراتب العجز بغيره اخرى والله أعلم (والافلا ظاهر الخ) **قلت** قول خش عن ابن رشد دل عليه قوله عليه السلام الخ هذا الحديث رواه في الموطن الا انه قال قبل البيت بدل نحو البيت وهو صحيح لا خلاف فيه وانما نصيب القبلة على أهل المسجد الحرام وهي لاهل مكة أوسع ثم لاهل الآفاق أوسع قاله ابن عبد البر وأخرج البيهقي في سننه عن ابن عباس رضي الله عنهما ما مر فوعا البيت قبله لاهل المسجد والمسجد قبله لاهل الحرم والحرم قبله لاهل الارض قال البيهقي تفرد به عمر بن حفص المكي وهو ضعيف لا يحتج به انظر ح

(اجتهادا) قول ز ابن القاسم دليل القبلة الخ تسع في نسبه لابن القاسم عجم والذي لا بن يونس هو مانصه قال ابو محمد ورأيت لبعض أصحابنا أن الدليل في النهار على رسم القبلة أن ينظر الى انتهاء آخر نقصان الظل وهو قبل أن يأخذ في الزيادة فان الظل حينئذ قبالة رسم القبلة وذلك قبل أن يأخذ في الزيادة فيرجع الى المشرق ويستدل عليها بالليل بالقطب الذي تدور عليه بنات نعش الى آخر ما في نمب ثم قال عقبه وأما الاستدلال بالزوال في النهار فالزوال يختلف في الشتاء والصيف ولأن الشمس تطلع في الشتاء من قرب القبلة فلا يصح ما رسم من الاستدلال بالزوال اه وتقله أبو الحسن أيضا فقلت ونقل ابن عات في طرده عن الشيخ اسحق بن ابراهيم الطيلطلي أن من أراد أن يضع قبله مسجد أو غيره من أرض الاندلس على صحة واستقامة فليرصد يوم خامس عشر من دجنبر طلوع الشمس من مكان يشرف عليها منه فانها تطلع حينئذ في سمت القبلة فليضع محرابه في سمت مطلعها اه وقال أبو الحسن الدادسي في أرجوزته مانصه

خاتمة بنين فيها القبلة * في الليل والنهار بالدلالة ما بين برج الحوت والعذراء * قبله مغرب بلا امتراء فطلع الشمس اذن فاستقبل * ان فيها ما حلت بدون خلل كذا يكون في الشتاء الاعتدال * وقال نجل خالد لا احتمال فاليت ما بين جنوب وشمال * لجهة المشرق تفهم هذا المآل فاستقبلن مطلع شمس يا عريف * صيفار بيا وشتاء وخريف أو مطلع الجوزاء عن سحنون * العالم التي ذى الفنون والاعتدال الربيعي يقع عند أهل الرصد في اليوم التاسع من مارس والخريف في اليوم العاشر من شنبير فطلع الشمس في اليومين المذكورين قبله بالمغرب وفصل الشتاء يدخل في اليوم التاسع من (٣٥٣) دجنبر وينتهي في اليوم الثامن من مارس

فطلع الشمس في جميع أيام فصل الشتاء قبله بالمغرب أيضا وذكر الامام أبو زيد التاجوري رحمه الله تعالى كلام أحمد بن خالد وقال عقبه يشير الى أن من كان مسكنه من مكة المشرقة في جهة المغرب كاهل طرابلس وأعمالها والقصوران وأعمالها وتلسان وأعمالها وفاس وأعمالها ومراكش وأعمالها وسوس الاقصى وأعمالها ودرعة

بعضهم أجازها اذا كان ظرفا أو مجرورا لكن محله والله أعلم اذ لم يكن المصدر نجل لأن والفعل والافلا ثلا يلزم تقديم معمول الصلة عليها وقد نقل الشيخ ياسين في باب الاشتغال من حواشي التصريح عن الأشعري ما يفيد الاتفاق على منع تقديم معمول المصدر النجل لأن والفعل وأطلق وسلمه فراجع (اجتهادا) قول ز ابن القاسم دليل القبلة في النهار أن تستقبل ظلال الخ انظر من نسب هذا لابن القاسم وان كان ز تسع في ذلك عجم فان الذي في ابن يونس هو مانصه قال أبو محمد ورأيت لبعض أصحابنا أن الدليل في النهار على رسم القبلة أن ينظر الى انتهاء آخر نقصان الظل وهو قبل أن يأخذ في الزيادة فان الظل حينئذ قبالة رسم القبلة وذلك قبل أن يأخذ في الزيادة فيرجع الى المشرق ويستدل عليها بالليل بالقطب الذي تدور عليه بنات نعش فاجعله على كتفك الايسر

(٤٥) رهوني (أول) ووات وبجلماسة وبسكرة وبلا الدجريد فان قبلتهم بين الشمال والجنوب الى جهة المشرق ولهم السعة في جهة المشرق فيصلون الى مطلع الشمس خريفًا وشتاء وربيعًا وصيفًا لاجتراح عليهم في ذلك لكن الاولى في حق أهل المغرب الداخل استقبال مشارق الاعتدال والاولى في حق أهل افريقية وطرابلس استقبال مطلع الخريف والشتاء قال عبد الملك بن حبيب أما مساجد الاندلس فانها بنيت الى برج العقرب والقوس والجدى وكذلك ينبغي ويصلح لهم ومن استدلل بسهيل فقد ضل لا بعيدا وأما بنات نعش فلا يقتدى بها الا العامة الجاهلية المشتقة من العمى اه والله أعلم وقول نمب لكن لا تظهر له هذا الخلاف ثمرة الخ فيه انه لا خلاف حينئذ أصلا فقد قال أبو القاسم بن سراج رحمه الله تعالى كما في المعيار اختلف فيمن لم يعاين مكة هل يجب عليه استقبال الجهة وهو المشهور في مذهبننا ومذهب الشافعية وهو مقتضى قول مالك في المجموعة وقول جمهور العلماء منهم أبو حنيفة وابن حنبل أو يجب طلب السمى وهو قول ابن القصار وبعض الشافعية ومال اليه الساجي واستشكل المازري هذا القول ورأى ان السمى لا يحصل بالجسم مع البعد وانما يكون بالبصار فيرجع القولان الى معنى واحد ثم قال بعد كلام فظهر أن الذي عول عليه السلف انما هو الجهة وأما الاستدلال بالآلة فلم يرد عنهم فلا يلزمهم الرجوع اليها وحسب المستدل بها استخراج الجهة اذا السمى عند أهل الآلة هو أن يقدرا أن يوضع خط مستقيم من مكان الانسان لوقع مقابلا للكعبة والقائلون بطلب السمى من الفقهاء لا يضيقون هذا التضييق وانما يكتفى عندهم المسامحة بالبصار كما سميت النجوم اه

(و بطلت الخ) غ وجدت معاقلة عليه بخط (٣٥٤) شيخنا الفقيه الحافظ أبي عبد الله القوري صوابه ان خالفه أى خالف

واستقبل الجنوب فقال في بصره وهو القبلة والقطب نجم خفي وسط السمكة التي تدور عليه بنات نعش الصغرى والكبرى ورأى من السمكة أحدا الفردين وذهب الجدي محمد بن يونس أما ما ذكره من الاستدلال بالليل فصواب لانه لا يختلف وأما الاستدلال بالزوال في النهار فالزوال يختلف في الشتاء والصيف ولان الشمس تطلع في الشتاء من قرب القبلة فلا يصح ما رسم من الاستدلال بالزوال اه منه بلفظه ونقله أبو الحسن أيضا (وبطلت ان خالفها) قول ز أى قوله الصواب تذ كبر الضمير وعدم ظهوره الخ فيه نظر وليس هذا هو الذي لغ ونصه وجدت معاقلة عليه بخط شيخنا الفقيه الحافظ أبي عبد الله القوري صوابه ان خالفه أى خالف اجتهاده اه منه بلفظه فتصويب القوري هو عين ما عزا د لبعض النسخ فقوله انه لم يظهر مع ارتضائه ما في بعض النسخ لا يخفى ما فيه (وان صادف) قول ز ثم ان كان اجتهاده مع ظهور الأدلة الى قوله قاله الباجي فيه نظر يتبين بنقل كلام الباجي ونصه فان أتم صلاته على ذلك ثم تبين له بعد تمام صلاته فقد روى ابن وهب عن مالك في المبسوط وابن القاسم عن مالك في المدونة أن من استدبر القبلة أو شرق أو غرب محظوظا للقبلة أعاد في الوقت دون ما بعده ثم قال فرع وقول مالك في هذه المسئلة يحتاج الى تأمل وذلك أن من صلى لغير القبلة ثم علم بذلك بعد تمام صلاته فالذي روى عن مالك في ذلك يعيد الصلاة في الوقت وهذا قول مجمل وذلك أن هذا المصلي الى غير القبلة لا يتخلو أن يفعل ذلك مع عدم أدلة القبلة أو مع وجودها ولم أر لأصحابنا في ذلك فرقا بينهم ما غير أن أبا الحسن بن الفصار ذكر عن مالك ان فعل ذلك مجتهدا أعاد في الوقت استحبابا وحكى القاضي أبو محمد في اشرافه فبين عمت عليه القبلة فصلى الى ما غلب على ظنه أنه جهتها ثم بان له الخطأ لم يكن عليه إعادة خلافا لما خيرة ومحمد بن مسلمة والشافعي والذي قاله المغيرة ومحمد بن مسلمة ليس على هذا الاطلاق انما قال المغيرة في المبسوط من استدبر القبلة أعاد أبدا لانه لم يستقبل القبلة بشئ من وجهه فان كانت قبلته الى اليمن فصلى الى شرق أو غرب أعاد في الوقت لان بعضه مستقبل القبلة فأما من كان انحرافه بين المشرق والمغرب فلا يعيد في وقت ولا غيره ومن انحراف عن البيت عامدا أعاد أبدا وان كان مستقبلا لانه وان كان استقبلا فلم يقصد الصلاة اليه فهذا مذهب المغيرة ومحمد بن مسلمة على التحقيق وهو كله في المبسوط قال القاضي أبو الوليد درضى الله عنه وقول محمد بن مسلمة عندي قول صحيح ومحمد بن عيسى مع ظهور علامات القبلة وأما مع خفاها فان مذهب مالك أنه لا إعادة عليه وان استدبر القبلة فعلى هذا الانحراف عن القبلة يكون على ثلاثة أوجه أحدها أن يتعمد ذلك فعيد أبدا وان صلى الى جهتها والثاني أن يتحيز استقبالها مع ظهور علاماتها فهذه أحكامه على ما قدمنا حكمه عن محمد بن مسلمة والثالث أن يتحيز استقبالها مع عدم علاماتها فهذا لا إعادة عليه اه منه بلفظه ويتأمل يظهر لك ما في كلام ز ويأتى مزيد له ذاقريسا ان شاء الله (را كدابة) قول ز ولكن مقتضى جعلهم السفينة والمناشى محترز را كدابة الخ يفيد أن الرخصة را كدابة الجمل انما أخذها

اجتهاده اه وقول ز ثم ان كان اجتهاده الى قوله قاله الباجي فيه نظر فان الذي للباجي عن المغيرة ومحمد بن مسلمة فيمن أخطأ مع ظهور العلامات انه ان استدبر القبلة أعاد أبدا لانه لم يستقبل القبلة بشئ من وجهه فان كانت قبلته الى اليمن فصلى الى شرق أو غرب أعاد في الوقت لان بعضه مستقبل القبلة فأما من كان انحرافه بين المشرق والمغرب فلا يعيد في وقت ولا غيره اه وانظر نصه بتمامه في الاصل والمشهور الاعادة في الوقت مطلقا كما يأتي (را كدابة) قول ز ولكن مقتضى جعلهم السفينة الخ فيه أن را كدابة الجمل هو الإيهام في ذلك كما دلت عليه الاخبار مع ورود النص عليه بخصوصه عن الامام انظره في هوى (وان سهل الاهتداء لها) قلت قول ز ولكن يوشى له لا للارض الخ فيه نظر بل غير صحيح في المدخل مانصه لكن يوشى الى الارض بالسجود لا الى كور الراحلة فان أوما اليه فصلاته باطلة اه ونقله ح عند قوله أول مرض ويؤدبه اعليها الخ (ولا محرابا الخ) قلت قول مب هذا الشرط ذكره القرافي نصه في ذخيرته ويشترط في تقليد المحارب أن لا تكون مختلفة ولا مطعونا عليهم أهل العلم فهما فقد أحد الشرطين لم يجز تقليدها اجماعا اه وقوله وقد ألف التاجوري تأليفا

الخ هذا التأليف سماه تنبيه الغافلين عن قبله الصحابة والتابعين ونقل فيه أيضا قول القرافي اتباع ظاهر من الحديث يوجب كون الشمال والجنوب قبله لكل أحد وهو خلاف الإجماع وأن المشرق والمغرب ليسا قبله لأحد وهو خلاف

الاجماع بل هو محمول على المدينة والشام في جهة الجنوب أي يستقبلون جهة الجنوب وعلى اليمن ونحوه في جهة الشمال أي يستقبلون جهة الشمال وأما من عداهم فلا يرايد الحديث قال وإن لم يحمل الحديث على هذا وقيل بعمومه لزم مناقضة قوله تعالى وحيثما كنتم فولوا وجوهكم شطره قال وفي دلائل القبلة لابن البناء ما نصه وقد ثبت أن مكة ليست لاهل المغرب في ناحية الجنوب وإنما هي في ناحية المشرق بإجماع من الصحابة والتابعين الذين نصبوا مسجد القسطنطين إلى قلب العقرب عند طلوع الشولة وهي خارجة عن حقيقة الجنوب إلى ناحية المشرق قلت ومسجد القسطنطين هو جامع عمرو بن العاصي بمصر وأيضا دليل اجتماع الصحابة والتابعين الذين نصبوا قبلة القير وان إلى مطلع الشمس في الشتاء وهو دليل قاطع على أن مكة ليست في ناحية الجنوب لاهل المغرب وان المساجد المنصوبة إلى ذلك خارجة عن القبلة قال وبعد فتح الصحابة لارض المغرب بنوا بها مساجد واستقبلوا بمشارق الشمس في الشتاء كما فعلوا ذلك بمساجدهم التي بنوها بارض مصر بعد فتحها ثم بعد طول الزمان وانقراض الصحابة وتابعيهم أحدث من جاء بعدهم مساجد في اقطار ارض المغرب مستقبلة جهة الجنوب أخذ منهم بظاهر الحديث واتباعا لما أحدثوه واصطالحوا عليه من تسميتهم جهة الجنوب قبلة فكان ذلك سببا لاندراست قبلة الصحابة رضي الله عنهم فلم يبق منها شيء بارض طرابلس وأفريقية سوى قبلة تم التي نصبوها بمدينة القير وان قال وكلما بعد المكان عن مكة في جهة المغرب مالت قبلة تم إلى جهة المشرق أكثر فأكثر كان المكان بأقصى بلاد المغرب كفاس ومرا كش كانت قبلة تم في وسط المشرق ولذلك جع على بن يوسف بجرا كش أربعين فقها فيهم أبو الوليد بن رشد ومالك بن وهيم الاندلسي على تصويب قبلة مسجد السقاية فصبوا بها ونصبوها إلى مشرق الاعتدال ثم جاء قوم من بعدهم وحولوها إلى جهة الجنوب ١٥ ملفقة او مثل ما ذكره عن علي بن يوسف صدر من السلطان مولانا الرشيد فاته كان استندعي جماعة من أعيان الفقهاء والموقتين كابي عبد الله الجصاصي وسيدى عبد القادر القاسمي والموقت سيدى علي الدادسي وغيرهم حين أراد العملة نصب (٣٥٥) محراب المدرسة الرشيدية فاستخرج أهل

من مقتضى كلامهم وذلك من العجب العجيب كيف وراكب الجبل هو الاصل في ذلك حسب ما دل عليه الاخبار مع ورود النص عليه بخصوصه عن الامام في رسم باع غلاما من سماع ابن القاسم من كتاب الصلاة الاول ما نصه وسئل مالك عن الرجل مال يحمله

الاجتماع منهم قبلتها بقدر استنقاع الوسع والطاقة وكتب في تصحيح ذلك سيدى عبد القادر القاسمي بعد ما كتب بذلك القاضي الجصاصي

وجلب الجصاصي كثيرا من جواب سيدى ابن سراج المتقدم ثم قال وبالجملة فهذه المدرسة أقوم قبلة من كثير من مساجد هذه المدينة لاسيما القرويين اه وقال شارح الدادسية في شرحه المسمى اكمل فتح المغيب في شرح اليواقيت قد أدركا الشيخ سيدى على ابن هرون وكان يخبر في مسلاته ورأى بناء منحرفا لمشرق الشمس في فصل الشتاء بمحراب القرويين وكذا شيخنا الماوسى رأى بناء منحرفا لمشرق مطلع الشمس في فصل الشتاء وسئل عن ذلك فقال هذا هو الحق الذي لا شك فيه سمعنا ذلك منه في مرضه الذي توفي فيه وأما شيخنا الموقت أبو عبد الله سيدى محمد المذعور الصغير بن الحاج فكان يصرح بطلان صلاة من صلى بها ويقول نصبت من غير اجتهاد من الأئمة وإنما نصبت بالحزروا التخمين اه انظر شرح العمل القاسمي عند قوله في الجامع

وجهة القبلة في شرق الجنوب * واتسعت بين الشروق والغروب وقد أوفى الفقيه الموقت سيدى العربي القاسمي تأليفه يشنع فيه على قبلة مسجد الشرفاء ومسجد القرويين ولما بلغ ذلك للسلطان مولاي اسمعيل أمر بتجديد بناء مسجد الشرفاء مرة أخرى أن صرح كلام الفقيه المذكور فاجتمع لذلك علماء الوقت ورؤساؤه وهم الشيخ أبو عبد الله مس وأبو علي بن رحال المعداني وأبو عبد الله مباركة الحفيد وأبو عبد الله محمد بن حمدون بناني وولد عمه أبو عبد الله محمد بن عبد السلام بناني وأبو الحسن علي الشدادى ورئيس الموقتين العياشى الخلقى وأبو عبد الله العربى قصاره موقت منار القرويين واتفق رأيهم على أن يبحث الباحث المذكور لا يوجب هدم قبلة المسجد المذكور وان كان البحث صحيحا لا يمكن التفصيص عنه بالتحرف المصلى وقد جرى العمل في مسجد القرويين بتبنيه المؤذن على ذلك وكثير من محارب قاس كذلك واتفق رأيهم على ذلك المصلحة ظهرت لهم وكتبوا للسلطان انه لا موجب لهم بها فلما رأى الباحث ذلك رجع وكتب بخط يده انه أخطأ في البحث المذكور وخطوه لا لعدم صحة بحثه بل لعدم اعتباره المصلحة المذكورة والافالبحث في قبلة القرويين وما على سميتها قبلة مسجد الشرفاء المذكور قديم ومن صرح به القباب قال في نشر المئاني عقب ما تقدم وبفاس بعض المحارب مستقيمة قبلتها جادا ولكنكم اقليلة والذي أعرف منها محراب مسجد

سیدی در اس بن اسمعیل الذي
بصموده فانه مستقيم جدا وكذا
محراب مسجد مدرسة الصغار بن
وأما غالها فمخرف والله تعالى أعلم
اه وذكر الامام السيستاني
في تقييده في القبلة أنه أن محراب
القرويين لا يخرج في فيه وان
جماعة من الأئمة صلوا فيه من غير
انحراف منهم الحافظ الكبير العالم
الجليل أبو ميمونة سیدی در اس بن
اسمعیل فأنظره والله تعالى أعلم
(وبعدها أعاد الخ) قول مب
فأنظر قول المدونة يظن الخ وكذا
قول ابن عرفة باجتهاد الخ أي فان
المجتهد اذا خفيت عليه الأدلة أو
التبس والمقلد اذا لم يجد من يقلده
كل منهم الا يكون منه ظن ولا اجتهاد
وفيه نظر فان غلبة الظن تجامع
خفاء الأدلة كما يفيد الباجي وغيره
ولذا قال عجم ومن المعلوم أنه لا
تنافي بين حصول غلبة الظن وعي
الأدلة فيجتمع في شخص عي الأدلة
وغلبة الظن بأن القبلة في جهة اه
وقد جعل ابن عرفة قول المدونة
يظن أنها القبلة شاملا للجهل
واستدل به على أن المشهور فيه
خلاف ما شهره ابن الحاجب ونقل
كلامه مب وسلمه فالحق ما قاله
طبي وسلمه نو ونصوص الأئمة
شاهدة له منها ما هو صريح في ذلك
ومنها ما هو ظاهر فيه انظرها في
الاصل والله أعلم

حتى حول رأسه الى رأس البعير فأراد أن يصلي ويحجول وجهه الى دبر البعير قال لا أحب
له أن يصلي الاعلى سير البعير الذي يسير عليه قال القاضي وهذا كما قال لان قبلته التي
يصلي اليها اذا صلى على بعيره وجهته التي يسير عليها القول الله عز وجل فأيضا لو افتم
وجه الله فاذا صلى ووجهه الى ظهر البعير فقد صلى الى غير قبلته في ذلك الحال وان كان
وجهه تلقاء الكعبة اه منه بلفظه (وبعدها أعاد في الوقت) قول مب فأنظر قول
المدونة يظن أنها القبلة وكذا قول ابن عرفة باجتهاد تأمله مع كلام طعي كانه أشار بذلك
الى أن كلامهم يخالف ما قاله طعي ولا أدري هل أراد مخالفتهم مالم الوجه الاول من
اعتراضيه أو لثانيهما أو لهما معا ونص طعي تت المجتهد أو غيره هو على عومه في
الخطا في الصلاة وأما ما بعده فاقيد السنهوري الاعادة بغير الاختيار لجهة التحير أو
لكونه مقلدا لم يجد من يقلده أما ما اذا اختار جهة صليها اليها ثم تبين الخطأ فلا إعادة
وتبعه عجم وفيه نظر من وجهين الاول مخالفتهم لاطلاق الأئمة كابن رشد والمدونة
وابن الحاجب وابن عرفة وغيرهم فذكر نص المدونة وغيرها ثم قال فقد ظهر لك أن المعتقد
الاعادة في الوقت في المجتهد والمقلد اذا لم يجد من يقلده واختار جهة أو صلي أربعة وكذا
المجتهد تحق عليه الأدلة أو تلبس عليه اذ لم يستثنوه فدل على دخوله في كلامهم ويشمل
قولهم مع الأدلة وبخفاها أو التباسها وكذا في كلام المؤلف مع دخول الجاهل أيضا ولذا لم
يذكره وان شهر ابن الحاجب البطلان الثاني اخراج المقلد اذا لم يجد من يقلده من
الاعادة وأنه لا إعادة عليه لافي وقت ولا في غيره يحتاج لنص اذ لم يذكر فيه أهل المذهب الا
قوانين الاعادة أبد أو الاعادة في الوقت وقد علمت قائله ما وأطلق في اخراج المجتهد والتحير
والقائل بعدم الاعادة فيه الباجي وهو غلط كره فيمن خفيت عليه الأدلة فقط دون من
التبس وتقلده عن القاضي في الاشراف كافي ضيق والله أعلم اه منه بلفظه مع
استقاط بعضه والظاهر ان مب قصد البحث في اعتراضه معا والله ارتضى ما للسنهوري
ومن تبعه وان قول المدونة يظن الخ وقول ابن عرفة باجتهاد الخ يشهد لهم لان المجتهد اذا
خفيت عليه الأدلة أو التبس والمقلد اذا لم يجد من يقلده كل منهما لا يكون منه ظن ولا
اجتهاد هذا مراده والله أعلم وفيه نظر ظاهر ويأتي قريبا غلبة الظن مع خفاء الأدلة
وتقدم أيضا في كلام الباجي ولهذا قال عجم مانصه ومن المعلوم أنه لا تنافي بين حصول
غلبة الظن وعي الأدلة فيجتمع في شخص عي الأدلة وغلبة الظن بأن القبلة في جهة اه
منه بلفظه ومن العجب أن ابن عرفة جعل قول المدونة يظن أنها القبلة شاملا للجهل
واستدل به على أن المشهور فيه خلاف ما شهره ابن الحاجب وقد نقل مب كلامه
وسلمه فالحق ما قاله طعي وأن اعتراضه معالي السنهوري ومن تبعه صحيحان ونصوص
الأئمة شاهدة له بل كلام الباجي السابق بقيد أن ما استثنوه هو محل الاعادة الوقتية وان
ما جعلوه محلها الاعادة فيه أبدية ويأتي ايضا ما أخذ ذلك من كلامه ان شاء الله وفي ابن
يونس مانصه فان صلي بغير اجتهاد فلا يجزئه وان خفيت عليه الأدلة صلي حيث يغلب على
ظنه أن القبلة في تلك الجهة فان بان له أنه استدبرها فلا إعادة عليه واجبة خلافا للمغيرة

والشافعي لقوله تعالى فأينما نزلوا فاقموا وجه الله وقد روى عن عامر بن ربيعة قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم في سفر في ليلة ظلماء فصلّى كل واحدنا حال وجهه فلما أصبحنا فإذا نحن صليين إلى غير القبلة فسألنا عن ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال مضت صلاتكم ونزل فأينما نزلوا فاقموا وجه الله ويستحب أن يعيد في الوقت لادراك فضيلة الوقت ولجواز أن يكون قصر في اجتهاده اه منه بلفظه من ذكر أدلة الفرائض أول كتاب الصلاة الأول وقال بعد هذا أثناء كتاب الصلاة الأول أيضا في ترجمة في وقت من صلى إلى غير القبلة أو أسلم الخ مانصه وقد روى ابن وهب عن جابر بن عبد الله قال صلينا ليلة في غيم وخفيت علينا القبلة وعلما علمنا فلما أصبحنا فإذا نحن قد صلينا إلى غير القبلة فذكرنا ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال قد أحسنتم ولم يأمرنا بالاعادة وقال ابن المسيب وابن شهاب وربيعة وغيرهم يعيد في الوقت فان مضى الوقت لم يعيد قال مالك ومن علم وهو في الصلاة أنه استدبر القبلة أو شرف أو غرب قطع وأبدأ الصلاة بأقمة ولا يدور إلى القبلة وان علم بذلك بعد الصلاة أعاد ما دام في الوقت ووقته في الظهر والعصر اصفرار الشمس وفي العشاء من طلوع الفجر وفي الصبح طلوع الشمس اه منه بلفظه وقال في المقدمات مانصه فان صلى بغير اجتهاد لم تجزه صلاته وان وقعت إلى القبلة وان اجتهد فتيين له أنه أخطأ فصلّى مستدبر القبلة أو مشرقا أو مغربا أو عاد في الوقت على سبيل الاستحباب وقال الشافعي ان استدبرها فالاعادة عليه واجبة في الوقت وبعده وهو قول المغيرة من أصحابنا والدليل لنا ما روى عن عامر بن ربيعة أنه قال كان مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في ليلة ظلماء في سفر خفيت علينا القبلة فصلّى كل واحدنا إلى وجهه وعلما علمنا فلما أصبحنا فإذا نحن صليين إلى غير القبلة فسألنا عن ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال مضت صلاتكم ونزلت فأينما نزلوا فاقموا وجه الله ولما كان الاجتهاد أيضا في طلب القبلة اذا أخطأها لا ينصرف إلى يقين وانما يرجع إلى اجتهاد مثله لم تجب عليه الاعادة الا في الوقت بخلاف من صلى إلى غير القبلة وهو عوضع يعاينها ويرجع اذا أخطأ إلى يقين لا إلى اجتهاد اه منها بلفظها وقال في السان مانصه وقد اختلفا فيمن صلى إلى غير القبلة مستدبرا أو مشرقا أو مغربا عنها ناسيا أو مجتهدا فلم يعلم حتى فرغ من الصلاة فالمشهور في المذهب انه يعيد في الوقت من أجل أنه يرجع إلى اجتهاد من غير يقين وقيل انه يعيد في الوقت وبعده وهو قول المغيرة وابن سحنون كالذي يجتهد في صوم شعبان وقاله الشافعي اذا استدبر القبلة وذكر عن أبي الحسن بن القاسم أن الناس يعيدون أبدأ بخلاف المجتهد وأما من صلى إلى غير القبلة متعمدا أو جاهلا بوجوب استقبال القبلة فلا خلاف في وجوب الاعادة عليه أبدأ وكذلك من صلى بمكة إلى غير القبلة وان لم يكن مشاهدا لها فهو كالشاهد لها في وجوب الاعادة عليه أبدأ من أجل انه يرجع إلى يقين يقطع عليه أو يمكنه أن يصعد على موضع يرى الكعبة منه فيعلم بذلك حقيقة القبلة في بيته اه منه بلفظه وقال اللخمي في تبصرته مانصه فان كان غائبا عن البلد كان فرضه الاجتهاد أصاب عند الله عز وجل أم أخطأ فان صلى إلى موضع خارج عن الجهة التي يجتهد في القبلة

إليها أو تطلب فيها استعداد المجزئة وأعاد الصلاة وإن ذهب الوقت واختلف في الجاهل
 والناسي والمجتهد يخطئ فقال عبد الملك بن الماخشون في كتاب ابن حبيب تجزئة الصلاة
 ويعيد في الوقت وخالفه ابن حبيب في الجاهل خاصة وقال لا تجزئه الصلاة وإن ذهب
 الوقت لأنه عنده عامد وخالف الشيخ أبو الحسن القابسي في الناسي وقال إن كان يعرف
 القبلة وصلى بإجتهاد فقله صحيح وإن كان بغير اجتهاد لشيء عرض له فلا يعتدل أن
 يقال فيه يعيد ما كان في الوقت وقال المغيرة وابن سحنون في المجتهد يعيد وإن ذهب الوقت
 قال ابن سحنون وهو غيرلة الأسير يجتهد في صيام رمضان ثم يتبين له أنه صام شعبان
 وكلاصلى في الغيم بإجتهاد ثم يتبين له أنه صلى قبل الوقت ثم قال وقد يحمل قول مالك في
 الاعادة في الوقت مراعاة للخلاف لقوله سبحانه والله المشرق والمغرب فأينما تولوا فثم وجه
 الله قيل نزلت في قوم صلوا في ليلة مظلمة مع النبي صلى الله عليه وسلم ثم تبين لهم أنهم صلوا
 إلى غير القبلة وقد قيل غير ذلك ولم يأت شيء من ذلك من طريق فيها حجة أه منها بلفظها
 وقال ابن العربي في الأحكام عند قوله تعالى فأينما تولوا فثم وجه الله ما نصه المسئلة
 الأولى في سبب نزولها وفي ذلك سبعة أقوال الأول أنها نزلت في صلاة النبي صلى الله
 عليه وسلم قبل بيت المقدس ثم عاد يصلي إلى الكعبة فاعتضت عليه اليهود فأنزلها الله
 كرامة له ووجه عليهم قاله ابن عباس الثاني أنها نزلت في تخيير النبي صلى الله عليه
 وسلم وأصحابه ليصلوا حيث شاؤوا من التواحي قاله قتادة الثالث أنها نزلت في صلاة
 التطوع بتوجه المصل في السفر إلى حيث شاء فيها را كبا قاله ابن عمر الرابع أنها نزلت
 فبين صلى القرينة إلى غير القبلة في ليلة مظلمة قاله عامر بن ربيعة الخامس أنها نزلت
 في النجاشي آمن بالنبي صلى الله عليه وسلم ولم يصل إلى قبلتنا قاله أبو قتادة السادس
 أنها نزلت في الدعاء السابع أن معناها حينما كنتم من مشرق أو مغرب فلكم قبلة
 واحدة تستقبلونها ثم قال وأما قول عامر بن ربيعة فقد أسند عنه إلى النبي صلى الله عليه
 وسلم ولم يصح وإن كان المصنفون قد روه وقد اختلف العلماء في ذلك فقال أبو حنيفة
 ومالك يجزئه بيد أن مالكا رأى عليه الاعادة في الوقت استحبابا وقال المغيرة والشافعي
 لا يجزئه لأن القبلة شرط من شروط الصلاة فلا ينتصب الخطأ عذرا في تركها كالماء
 الطاهر والوقت وما قاله مالك أصبح لأن جهة القبلة تبيح الضرورة تركها في المسابقة
 وتبيحها أيضا الرخصة حالة السفر فكانت حالة عذرا شبه به مالان الماء الطاهر لا يبيح تركه
 إلى الماء النجس ضرورة فلا يبيحه خطأ أه منها بلفظها وقال في التفرع مانصه ومن أخطأ
 القبلة فاستدبرها أو صلى إلى المشرق أو إلى المغرب مجتهدا أعاد في الوقت استحبابا وإن
 خرج الوقت فلا أعادة عليه أه منه بلفظه وقال في الرسالة مانصه ومن أخطأ القبلة
 أعاد في الوقت أه وسلمه القلشاني ونقل عليه محصل كلام ابن رشد الذي قدمناه عن
 البيان وقد راجعت المدونة وشراحها التبيينات وأبا الحسن وابن ناجي وتكميل التقييد
 وحاشية الواوغي والتلقين والارشاد وابن الحاجب وضيح وحاشية صر عليه وابن
 عرفة والشامل وغير ذلك فما وجدت ما ذكره السهوري ومن وافقه عليه بل

نصوصهم تدل على خلافه منها ما هو صريح في ذلك ومنها ما هو ظاهر فوجب لذلك رده
وتعين ما قاله طفي وقد اعترض بقوله ما قاله ز محتج بكلام طفي نقله مختصرا جدا
وسلمه وهو حقيق بالتسليم لما رأيت به وفي كلام مب نظرف تأمل ذلك كله بانصاف
والله أعلم * (تنبيهات * الاول) * قول طفي وأطلق في اخراج الجتهد المتخير والقائل
بعدم الاعادة فيه الباجي الخ كالصريح في أن الذي نقله الباجي عن الاشراف هو نفي
الاعادة الوقفية وقد صرح بذلك جس ونصه فان كان تحريه لا لاستقبال مع ظهور
العلامات أعاد في الوقت الا ان استدبر فيعيد أبدا وان كان مع عدم ظهورها فلا اعادة
عليه وان استدبر نقل ذلك في توضيح عن الباجي عن القاضي أبي محمد في اشرافه اه
وفيما قاله نظفر لان الذي نقله الباجي عن الاشراف انما هو نفي الاعادة الابدية لأميرين
أحدهما قوله لم يكن عليه اعادة خلافا للمغيرة ومحمد بن مسلمة والشافعي الخ وقد علمت أن
الشافعي ومن ذكر معه قائلون بوجوب الاعادة لا باستحبابها كما تقدم في كلام الأئمة
وهو صريح في كلام الباجي نفسه ثانيهما انه جعل ما للمغيرة وابن مسلمة موافقا لما لك
من أنه ان استدبر مع ظهور الادلة أعاد أبدا وان شرق أو غرب أعاد في الوقت قائلًا وأما مع
خفائها فان مذهب مالك أنه لا اعادة عليه أي لا اعادة عليه أبدية وأما في الوقت فيعيد شرق
أو غرب أو استدبر حسبما نقله أقوال عن رواية ابن وهب عن مالك في المبسوط وعن رواية
ابن القاسم في المدونة وبذلك يعلم أن الاعادة التي نفاها في الوجه الثالث هي الابدية
لا الوقفية لانها ثابتة عنده في هذا الوجه بما نقله أقوال عن رواية من ذكرنا ومن تأمل كلام
الباجي أدنى تأمل وأنصف تبين له صحة ما قلناه والعذر لطفى و جس أنهم لم ينقلوا
كلام الباجي الا بواسطة توضيح وهو لم يستوفه والدرك على جس أكثر لانه جعل
ذلك المذهب وساقه فقها مسلما بخلاف طفي لانه جعله مقابلا فتأمل ذلك بانصاف
والله أعلم * (الثاني) * حل الباجي قول المغيرة وابن مسلمة مخالف لما نقله هو عن القاضي
عبد الوهاب ولما قد مناه عن ابن يونس وابن رشد واللعنمي وابن العربي من جعله خلافا
وكذا جعله خلافا ابن الحاجب وابن عرفة وغير واحد وهو الظاهر * (الثالث) * اذا ثبت
من هذه النصوص استحباب الاعادة للعالم اذا خفيت عليه الادلة ثبت استحباب الاعادة
للمقلد اذا لم يجد من يقلده وهو المراد بالجاهل في كلام الأئمة سابقا من باب أخرى لان
العالم اذا خفيت عليه الادلة لم يقصر في شيء قبل ولا في الحال بخلاف الجاهل فقد قصر
قبل بترك التعلم مع ما قاله طفي من انه شرف فيه القول بوجوب الاعادة * (فرع) *
قال اللخمي مانصه وقال أشهب في مرضي في بيت في ليل مظلم صلى بهم أحدهم فان تبين
ان الامام الى القبلة وحده أجزأته صلاته وحده وأعاد من خلفه وان أخطأ الامام القبلة
أعاد هو وهم وان أصابوا القبلة وفارق هذا الامام يصلي على غير وضوء وهو ناس انها
تجزئهم لان هؤلاء قصدوا الى مخالفتهم في اجتهاده فصلوا الى غير الناحية التي صلى اليها
اه منه بلفظه وقوله وفارق هذا الخ من كلامه لان كلام أشهب كما بينه كلام أبي الحسن
وانصه ابن يونس قال أشهب في مرضي في بيت صلى بهم أحدهم في ليل مظلم الى غير القبلة

وهم يظنون أنهم إلى القبلة وكان الامام إلى القبلة وهم إلى غيرها وهم إليها وهو إلى غير
القبلة ولم يعمد وقال ان أصاب الامام القبلة لم يعدوا عماد من خلفه وان أخطأ الامام
القبلة أعاد هو وهم أصابوا القبلة أو أخطأوا أو استحق وفي هذا نظر لان الامام اذا أخطأ
القبلة وأصاب من وراءه يجب أن يجزئهم على قياس قولهم اذا كان الامام ناسيا للوضوء
ان الصلاة تجزئهم ثم قال الغمى وفارق هذا الامام إلى آخر ما قدمناه عن الغمى أننا
* (تنبيه) * ظاهر كلام هؤلاء الشيوخ أن الاعادة عند أشبه على الوجوب وأن ذلك
عندهم مسلم والظاهر أن ذلك لا يجري على المشهور وإنما يجري على قول المغيرة وابن
مسلم والله أعلم (وهل يعيد الناسي أبدا خلافا) الاول وهو أنه يعيد أبدا قال فيه ابن راشد
هو الاصح وفي بعض نسخ ابن الحاجب مانعه ويعيد الناسي والجاهل أبدا على المشهور
اه والثاني شهره ابن رشد وقد تقدم نصه وعلى تشهيره اقتصر ابن عرفة وابن ناجي وأبو
الحسن والقلشاني وقد اعترض في ضيق تشهير ابن الحاجب السابق قائلا مانعه هذا
لتشهير ليس بظاهر فالاحسن ما وقع في بعض النسخ ويعيد الناسي في الوقت والجاهل
أبدا على المشهور اه منه بلفظه وبهذا تعلم أن الصواب لو اقتصر المصنف على تشهير
ابن رشد والله أعلم وقول ز الناسي لحكم الاستقبال الخ قال شيخنا ج فيه نظر بل
الظاهر أنه بمنزلة الجاهل بحكم الاستقبال وقد قالوا أنه يعيد أبدا اتفاقا اه من خطه
قلت ما قاله ز به قرره البساطي ونصه يعني أن من نسي أن الاستقبال مطلوب أو نسي
أن يستقبل فقال ابن يونس الرواية أن يعيد أبدا فالجاهل أخرى اه محل الحاجة منه
بلفظه وتبعهما جس فقر المصنف بالوجهين أيضا وهو الظاهر والقياس الذي
ذكره شيخنا رضي الله عنه لا يخفى ما فيه لان الجاهل في باب العبادة ملحق بالمتعمد على
المشهور مع كونه هنا جهل شيئا اشتهر اشتار لا يخفى على أحد الاعلى حديث عهد باسلام
غير مخالف للمسلمين قبل قتله وقول ز واقتصر عليه ابن عرفة مراده والله أعلم أن
ابن عرفة اقتصر على تشهير ابن رشد فالضمير في قوله عليه يعود على تشهير ابن رشد المقهوم
من شهر وجهه على ظاهره لا يصح لان ابن عرفة ذكر الخلاف في الناسي انظر نصه في مب
وغيره * (تنبيه) * قول البساطي فقال ابن يونس الرواية أنه يعيد أبدا الخ أصله في ضيق
ولم يعمقه صر في حواشيه وهو سم ومنه رجه الله لان ابن يونس لم يقل ذلك في موضوع
كلامه هنا وإنما قاله فيمن صلى بمكة نسيانا ونصه قال ابن القاسم وبلغني عن مالك أنه قال
من صلى في الكعبة فريضة أعاد في الوقت كن صلى إلى غير القبلة يريد لانه يستدبر بعضها
ويريد أنه صلى فيها ناسيا لانه جعله كن صلى إلى غير القبلة وقد قال اصعب في كتاب ابن
الموازن صلى في الكعبة عامدا أعاد أبدا فدل أن الناسي عنده يعيد في الوقت وقال ابن
حبيب من صلى فوق ظهر بيت الله الحرام أو في داخله فريضة أعاد أبدا في العمدة والجهل
كن صلى إلى غير القبلة وقال ابن عبد الحكم عن أشهب لا إعادة عليه محمد بن يونس وقول
ابن حبيب أشبه بظاهر المدونة محمد بن يونس وانما فرقوا بين سهوه وعمده وجعلوه بخلاف
من صلى في مكة إلى غير القبلة فقد قالوا فيه يعيد أبدا لانه معان لها لان الذي صلى

(وهل يعيد الخ) قول ز الناسي
لحكم الاستقبال الخ أصله للبساطي
ومنه له جس وهو الظاهر ولم
يجعلوه كالجاهل لحكم الاستقبال
لان الجاهل في باب العبادة ملحق
بالعامد على المشهور وقول ز
وانفراد ابن الحاجب الخ أي على
ما في بعض نسخه ونصه ويعيد
الناسي والجاهل أبدا على المشهور
ضيق هذا التشهير غير ظاهر
فالاحسن ما في بعض النسخ ويعيد
الناسي في الوقت والجاهل أبدا على
المشهور اه وقوله واقتصر عليه
ابن عرفة أي على تشهير ابن رشد
وكذا اقتصر عليه ابن ناجي وأبو
الحسن والقلشاني وبه تعلم أنه أرجح
وتقدم نص ابن عرفة عند مب
قريبا فالظن موقوف خش وشهره
ابن رشد أي رجحه بقوله هو الاصح
وقوله عن ابن يونس وهو الرواية فيه
تبع فيه البساطي وأصله في ضيق
وفيه نظر فان ابن يونس انما قال
ذلك فيمن صلى بمكة نسيانا انظر نصه
في الاصل

في الكعبة قد صلى الى بعض اهلها بخلاف من استدبر جميعها ولما روى أن الرسول عليه
 الصلاة والسلام تنفل فيها والنفل لا يجوز الا الى القبلة كان فريضة فكان ينبغي على هذا
 أن لا يعيد وان تعمد خلا أنه روى حديث آخر انه انما دعا فقط فلهذا توسط مالك أمره
 بفعله يعيد في الوقت محمد بن يونس ويحتمل عندى فمين صلى في مكة الى غير القبلة ناسيا
 أن يعيد في الوقت ويكون بخلاف من أسقط شيئا من فروض الصلاة ناسيا لقوله تعالى
 فأتموا صلاتكم ووجه الله عز وجل في غيم الى غير القبلة ثم علم بعد الوقت وقال الرسول
 عليه الصلاة والسلام حل عن أمتي الخطأ والنسيان والرواية أن يعيد أبدأ والله أعلم
 بالصواب وذكر بعض أصحابنا أن بعض أهل العلم قال فمين صلى بالمدينة الى غير القبلة انه
 يعيد أبدأ ويعيد في غير هذين الموضعين في الوقت لان صلاته في الوقت مجتهدا أتم من
 صلاته بعد الوقت مجتهدا فلذلك لم يعيد في الوقت اه منه بلفظه ونقله أيضا أبو الحسن
 بهذا اللفظ والله أعلم (وجازت سنة فيها) قول ز وظاهر المدونة جواز فعلها ما فيها على كل
 قول سلمه تو ومب بسكوتهم ما عنه وقال شيخنا ج فيه نظر في المدونة ولا يصلى
 فيها ركعتا طواف واجب حسب ما نقله عنها ابن عرفة اه من خطه قلت وما قاله صواب
 ونص المدونة ولا يصلى في الحجر ولا في الكعبة فريضة ولا ركعتا الطواف الواجب ولا الوتر
 ولا ركعتا الفجر وأما غير ذلك من ركوع الطواف فلا بأس به اه منها بلفظها وفي ابن
 يونس عن المدونة ما نصه قال مالك ولا يصلى في الكعبة ولا في الحجر فريضة ولا ركعتا
 الطواف الواجب ولا الوتر ولا ركعتا الفجر وأما غير ذلك من ركوع الطواف والنوافل فلا
 بأس به لان النبي صلى الله عليه وسلم تنفل فيها وقال انه دعا فقط اه منه بلفظه (تنبيه)
 حكى ابن عبد السلام الخلاف في جواز النفل في الكعبة وتعبه ابن عرفة ونصه والمذهب
 جواز النفل في الكعبة وزعم ابن عبد السلام أنه المشهور وتفسيره به قول ابن الحاجب
 المشهور وجوازه فيها لا الفرض وهم نقلوا وفهمه لان المشهور راجع للافرض ولم يقل
 يمنع النفل فيها الا داود اه منه بلفظه ولما قرئ عليه هذا الحمل من مختصره قيل له ان
 عياض احكى عن أصبغ منع النفل فيها فقال انما أنا اعتمدت في التعقب على حكاية أبي عمر
 الاجماع على جواز النفل ونص كلام عياض قال بعض شيوخنا منع مالك انما هو على
 وجه الكراهة وان صلى فيها أعاد في الوقت ومنع بعض الظاهرية فيها الفرض والنفل وهو
 مذهب ابن عباس وأصبغ من أصحابنا يجعل المصلى فيها الفرض يعيد أبدأ اه قال الابي
 بعد ذكره ذلك كله ما نصه قلت وكأنه سلم النفل عن أصبغ وأنت تعرف أن أصبغ في
 كلام عياض ليس معطوفا على ابن عباس وانما هو مبتدأ خبره ما بعده أى وأصبغ يقول
 يعيد أبدأ ثم وجدت ابن العربي في العارضة حكى القول بمنع النفل عن ابن حبيب ومالك
 قال ما نصه أجاز الشافعي فيه الفرض والنفل ومنع ابن حبيب الكل واختلف فيه قول
 مالك فريضة أصلا ومرة جوزه في النفل وكرهه في الفرض وأنت بعد وقوفك على كلام
 ابن العربي هذا لا تشك في سقوط التعقب اه منه بلفظه (وفي الحجر) قال الواوغي عند
 كلام المدونة السابق قرياً ما نصه وههنا اشكال وذلك أنهم عللوا عدم صحة الفرض

(وجازت الخ) قول ز وظاهر
 المدونة جواز فعلها ما فيها على كل
 قول الخ فيه نظر في المدونة ولا يصلى
 في الحجر ولا في الكعبة فريضة ولا
 ركعتا الطواف الواجب ولا الوتر
 ولا ركعتا الفجر وأما غير ذلك من
 ركوع الطواف أى والنوافل فلا
 بأس به اه ونقله عنها ابن يونس
 وقال ابن العربي في العارضة أجاز
 الشافعي فيه الفرض والنفل ومنع
 ابن حبيب الكل واختلف فيه
 قول مالك فريضة أصلا ومرة
 جوزه في النفل وكرهه في الفرض
 اه وبه يسقط تعقب ابن عرفة
 حكاية ابن عبد السلام الخلاف
 في جواز النفل في الكعبة والله أعلم
 (وفي الحجر) قال الواوغي ههنا
 اشكال وذلك أنهم عللوا عدم
 جواز الفرض

في الحجر بكونه جزءاً من البيت وقد كره مالك دخول البيت بالنعلين والمشهور جواز دخول الحجر بالنعلين فاللازم على كونه جزءاً من البيت عدم الدخول بالنعلين واللازم على جواز الدخول صحة الصلاة اهـ منه بلفظه ونقله غ في تكميله وأقره والله أعلم (لا فرض) قوله ز فلا يجوز فيه ما يوسط الخ الصواب إسقاط قوله ويطل لانه لا يلتزم مع قول المصنف في عاقل الوقت الخ فتأمل (وأول) الأول لابن يونس وجماعة وهو ظاهر ما عند ابن الحاجب والثاني لعبد الوهاب واللغمي وابن عات انظر ضج (وان أمن أعاد الخائف بوقت) قول ز مختار مثله لابن ناجي ونصه ابن يونس ويريد الوقت المختار اهـ منه بلفظه والذي لابن يونس هو مانصه يزيد ووقت الصلاة المفروضة اهـ فتأمل وقول ز ان شئ علة ما خافه فان شئ ما خافه أو لم يتبين شئ فلا إعادة الخ سلمه نو ومب بسكوتهما عنه وكتب عليه شيخنا ج مانصه فيه نظر اهـ وبجث فيه أيضاً جس بقوله ولم نر هذا القيد في كلام من يعده عليه اهـ قلت أما ما ذكره ز من عدم الإعادة فيما إذا لم يتبين شئ فلم أر من ذكره أصلاً وأما فيما إذا يتبين ما خافه فقد ذكره ابن ناجي في شرح المدونة جازما به فانه قال عند قول المدونة ومن خاف من سباع أو غيرها صلى على دابته أي ما حية توجبها به فان أمن في الوقت فاستحب إلى أن يعيد بخلاف العدو اهـ مانصه ما ذكر أنه يعيد في الوقت متفق عليه وما ذكره في العدو هو المشهور وقيل المغيرة يعيد في الوقت وعلى الأول ففرق بين المسائلتين من وجهين أحدهما أن العدو وانما مراده النفوس والأصوص في غالب الامر انما يريدون المال وحرمة النفس أقوى وضعفها السبع يطلب النفس وقد جمعه كاللص الثاني أن خوف العدو متيقن بخلاف الأصوص والسباع ولو استوى الخوف فيهما لاستوى الحكم اهـ منه بلفظه قلت وهذا الفرق وان سلمه ابن ناجي فيه فظهر مخالفته لكلام أهل المذهب فان قول المدونة بخلاف العدو نص في أن بين المسائلتين مخالفة وعلى ما قاله لا مخالفة بينهما ومثل ما تقدم عن المدونة لابن يونس عنها وقال اللغمي مانصه قال مالك فمن خاف على نفسه السباع وغيرها فانه يصلي على دابته حيث توجهت به واستحب أن يعيد ان أمن في الوقت ولم يره بمنزلة العدو وقال المغيرة وان صلى على دابته خوفاً من العدو يعيد في الوقت وكل هذا استحسان ولا شئ عليه ان لم يعد قال الشيخ رضي الله عنه وأرى ان ينظر هل هو على يقين من زوال ذلك قبل زوال الوقت أو على اياس أو شك حسب ما مضى له في التيم واستحب له اذا كان يرجو ان يكشف ذلك قبل خروج الوقت أن يؤخر الى آخر الوقت المختار اهـ منه بلفظه وهو صريح فيما قلناه وقد صرح ابن القاسم بذلك في سماع أبي زيد ولم يحكم ابن رشد فيه خلافاً لمسئلة ابن القاسم أخص في الأولى من سماع أبي زيد من كتاب الصلاة الثاني مانصه قال أبو زيد يستل ابن القاسم عن قوم ربطهم للأصوص لا يصلون ثم يرسلون فقال يقضون تلك الصلوات كلها وينبغي لهم أن يصلوا الصلاة اذا حضروا وقتها أي اذا لم يقدروا على غير ذلك ثم يعيدوا اذا أرسلوا ما أرسلوا في وقته فان لم يفعلوا فليعلم القضاء قضاء تلك الصلوات قال القاضي قوله انهم اذا لم يصلوا أي ما أرسلوا انهم يقضون تلك

في الحجر بكونه جزءاً من البيت وقد كره مالك دخول البيت بالنعلين والمشهور جواز دخول الحجر بالنعلين فاللازم على كونه جزءاً من البيت عدم الدخول بالنعلين واللازم على جواز الدخول صحة الصلاة اهـ منه بلفظه ونقله غ في تكميله وأقره (وأول الخ) الأول لابن يونس وجماعة وهو ظاهر ما عند ابن الحاجب والثاني لعبد الوهاب واللغمي وابن عات انظر ضج (وان أمن الخ) قول ز ان شئ علة ما خافه فان شئ ما خافه أو لم يتبين شئ فلا إعادة الخ سلمه نو ومب بسكوتهما عنه وكتب عليه شيخنا ج مانصه فيه نظر اهـ وبجث فيه أيضاً جس بقوله ولم نر هذا القيد في كلام من يعده عليه اهـ قلت أما ما ذكره ز من عدم الإعادة فيما إذا لم يتبين شئ فلم أر من ذكره أصلاً وأما فيما إذا يتبين ما خافه فقد ذكره ابن ناجي في شرح المدونة جازما به فانه قال عند قول المدونة ومن خاف من سباع أو غيرها صلى على دابته أي ما حية توجبها به فان أمن في الوقت فاستحب إلى أن يعيد بخلاف العدو اهـ مانصه ما ذكر أنه يعيد في الوقت متفق عليه وما ذكره في العدو هو المشهور وقيل المغيرة يعيد في الوقت وعلى الأول ففرق بين المسائلتين من وجهين أحدهما أن العدو وانما مراده النفوس والأصوص في غالب الامر انما يريدون المال وحرمة النفس أقوى وضعفها السبع يطلب النفس وقد جمعه كاللص الثاني أن خوف العدو متيقن بخلاف الأصوص والسباع ولو استوى الخوف فيهما لاستوى الحكم اهـ منه بلفظه قلت وهذا الفرق وان سلمه ابن ناجي فيه فظهر مخالفته لكلام أهل المذهب فان قول المدونة بخلاف العدو نص في أن بين المسائلتين مخالفة وعلى ما قاله لا مخالفة بينهما ومثل ما تقدم عن المدونة لابن يونس عنها وقال اللغمي مانصه قال مالك فمن خاف على نفسه السباع وغيرها فانه يصلي على دابته حيث توجهت به واستحب أن يعيد ان أمن في الوقت ولم يره بمنزلة العدو وقال المغيرة وان صلى على دابته خوفاً من العدو يعيد في الوقت وكل هذا استحسان ولا شئ عليه ان لم يعد قال الشيخ رضي الله عنه وأرى ان ينظر هل هو على يقين من زوال ذلك قبل زوال الوقت أو على اياس أو شك حسب ما مضى له في التيم واستحب له اذا كان يرجو ان يكشف ذلك قبل خروج الوقت أن يؤخر الى آخر الوقت المختار اهـ منه بلفظه وهو صريح فيما قلناه وقد صرح ابن القاسم بذلك في سماع أبي زيد ولم يحكم ابن رشد فيه خلافاً لمسئلة ابن القاسم أخص في الأولى من سماع أبي زيد من كتاب الصلاة الثاني مانصه قال أبو زيد يستل ابن القاسم عن قوم ربطهم للأصوص لا يصلون ثم يرسلون فقال يقضون تلك الصلوات كلها وينبغي لهم أن يصلوا الصلاة اذا حضروا وقتها أي اذا لم يقدروا على غير ذلك ثم يعيدوا اذا أرسلوا ما أرسلوا في وقته فان لم يفعلوا فليعلم القضاء قضاء تلك الصلوات قال القاضي قوله انهم اذا لم يصلوا أي ما أرسلوا انهم يقضون تلك

الصلاة صحيح لانهم لما ربطتهم للصوم فلم يقبلوا من أجل ربطهم على الركوع
والسجود انتقل فرضهم الى الائمة فماتر كوا ذلك كان كمن ترك صلاته متعمدا حتى
يخرج الوقت انه يجب عليه أن يصلها بعد خروج الوقت ولا اختلاف عندى في هذا
الوجه وهو مثل قوله في المدونة في الذين تحت الهدم فان صلوا ايماء فلا إعادة عليهم الا في
الوقت استحبابا وقوله فان لم يفعلوا فعليهم قضاء تلك الصلوات يحتمل أن يريد فان لم يصلوا
ايماء فعليهم قضاء تلك الصلوات أبدا فان كان أراد ذلك فهو صحيح على ما قدمناه ويحتمل
أن يكون أراد فان لم يعيدوا في الوقت اذا صلوا ايماء فعليهم القضاء بعد الوقت فان كان
أراد ذلك فهو على أحد قولى ابن القاسم فيمن أمر بالاعادة في الوقت فلم يفعل حتى خرج
الوقت وقد مضى ذلك في رسم استاذن من سماع عيسى وفي غيره من المواضع اه محل
الحاجة منه بلفظه * (تنبيه) * قول ابن ناجي في الفرق الاول وضعف الخ يقتضى أن
قال ذلك لم يتعرض للسبع وفيه نظر في أبي الحسن عند نصهم السابق مانعه عبد الحق
والفرق بين المستثنين أن العدو انما مراده النفوس والصوم في غالب الامور انما
يريدون مالا وحرمة النفس أعلى من حرمة المال فأمر العدو أشد لان العدو يقاتل على
دين يراه صوابا واللص يعلم بخبطه وفساد ماركبه فالخوف منه أيسر في غالب الحال
والسباع ربما نفرت منه وذهبت عنه وربما قدر على الانحراف والزوال عن مواضعها
فلا تتبعه والعدو ليس كذلك في غالب الحال فكان الحكم أشد والامر في غيره أيسر على
ما ذكرناه صح من كتابه الكبير اه منه بلفظه وهو أيضا صريح في رد ما لابن ناجي و ز
وعج والله أعلم (لا يطبق النزول به) قول ز أو تلوث ثيابه الى قوله وهو المشهور وقال
ابن عبد الحكم رواه أئمة بسجد وان تلطخت ثيابه الخ ما ذكره أصله لابن ناجي ونحوه
للعلشانى وأصل ذلك لابن رشد في سماع القرنيين من كتاب الصلاة الاول لكنه لم
يذكر تشهيرا وفي كلام ابن عرفة ما يوهم خلاف هذه النسبة ونصه وفي الائمة خوف
تلطخ الثياب بطين ثلثها ان لم يكن واسع المال أو كانت ذات قيمة والطين يفسدها لابن
عبد الحكم مع سماع القرنيين ورواية زياد مع رواية ابن حبيب ونقله عن أصحاب مالك
قائلا استحبت تأخيره الى آخر الوقت لان استحباب التأخير انما يناسب الائمة
حيث بالمختار ثم ان وصل حيث لا طين أعاد في الوقت اه منه بلفظه كذا وجدته في
ثلاث نسخ منه وكذا في نسختين من تكميل التقييد نقل عنه فيوهم لقاعدة ابن
الثالث هو الاول بزيادة قيد أن المنسوب لابن عبد الحكم وسماع القرنيين هو الائمة
مطلقا وليس كذلك لكن في كلامه قرينة تدفع هذا الائمة عند التأمل وهي قوله في
عزو الثاني قائلا استحبت تأخيره الى آخر الوقت لان استحباب التأخير انما يناسب الائمة
فتأمل فلوقد عزو الثاني على الاول سلم من هذا * (تنبيه) * أطلق ح و ز وغيرهما في
الائمة خوف تلطخ الثياب ولم يقيده بما اذا كان يخطئ عليها الفساد وهو موافق لما فعله
ابن عرفة وغيره من جعلهم ما قاله ابن رشد ثالثا لكنه مشكل مع ما تقدم عند قوله في
الرعاف وأما لخوف تأذيه أو تلطخ ثوبه عند ح نفسه من أن ذلك مقيد بما اذا كان

(لا يطبق الخ) قول ز أو تلوث
ثيابه الى قوله وهو المشهور وقال
ابن عبد الحكم الخ ما ذكره أصله
لابن ناجي ونحوه للعلشانى وأصل
ذلك لابن رشد في سماع القرنيين
من كتاب الصلاة الاول لكنه لم
يذكر تشهيرا وفي كلام ابن عرفة
ما يوهم خلاف هذه النسبة انظر
نصه في الاصل والظاهر أن المراد
بالثياب هنا التي يفسدها الغسل
كما يؤخذ من تقييدها بذلك في قوله
في الرعاف وأما لخوف تأذيه أو
تلطخ ثوبه بالاحرى لوجه انظرها
في الاصل والله أعلم

الثوب يفسده الغسل ونصه هناك ما ذكره ابن هرون من التفصيل بين ما يفسده
 الغسل وما لا يفسده هو الظاهر فينبغي ان يحمل عليه كلام ابن رشد وابن حبيب وكلام
 المصنف اه وقال قبل ذلك ان ابن فرحون نقل كلام ابن هرون وقوله ثم قال آخر
 واذا كانت المسئلة انما هي افساده الغسل فينبغي ان يقيده بذلك بما يفسده الغسل
 اه وقد سلمه من بعده من شراح المتن ومحشيه وبه شرح عجم ومن تبعه هناك
 ووجه الاشكال انه اذا اعتبر القيد هناك فيعتبره من باب أخرى لوجوه أحدها أن
 الايماء في الرعاف أقوى منه هنا أما على طريقة ابن رشد فمن حكاية الاجماع على صحته في
 الرعاف فواضح وأما على طريقة المازري التي تحكي الخلاف في ذلك فلانه لم يعز المقابل
 الا لابن مسلمة والمقابل هناك مالك وابن عبد الحكم ثانيهما أن الضرر الذي يحصل للثوب
 الذي لا يفسده الغسل من الطين أخف من الضرر الذي يحصل له من الدم لانه يبقى أثره
 غالباً ويحتاج مع شدة العرق الى مزيل من صابون ونحوه غالباً وقد أوجبوا عليه هناك
 أن يركع ويسجد فكيف يبيحون له هنا الايماء هذا مما لا يعقل ثالثاً انه على تسليم
 مساواة الدم والطين في الضرر في السجود والركوع في الرعاف زيادة تلطخ ثوب المصلي
 بالنجاسة المطلوب زوالها عنه اجماعاً وان اختلفوا في الطلب هل هو على الوجوب أو لا
 انقد ذلك في الطين فكيف يخصص للراعي في الايماء ويمنع منه هنا وقد قال في الذخيرة
 حين تكلم على الايماء للرعايف وذكر التعليق بخوف الضرر مانصه وقال غيره بل معناه
 يتضرر بالتلوين كما قلنا في الطين الخفض يصلي فيه قائماً يسلم من التلوين فالدم أقبح
 من الطين اه محل الحاجة منه نقله فيهما امر وقد قال عجم نفسه هناك مانصه
 واذا كان يوصى من يصلي في الطين الخفض خوف التلوين فأولى هذا لانه نجاسة اه
 منه رابعها أن المصلي بالايما هنا يبعد في الوقت ان وجد محل لا طين فيه كما تقدم في
 كلام ابن عرفة ويأتي في كلام ابن رشد بخلاف الموضع للرعايف فكيف يقيده الثوب في
 ايما لا إعادة فيه ويطلق في ايما تستحب فيه الاعادة خامسها أن التقيد هنا منصوص
 عليه لابن رشد أخذاه من المدونة وهناك ليس كذلك فكيف يجعل ما لابن رشد هنا
 مقابلاً ويعتد هناك ما لابن هرون وكلام ابن رشد هو في سماع القرنين فانه قال بعد أن
 ذكر الخلاف مانصه والذي أقول به في هذه المسئلة على ما في المدونة في الذي لا يجد الماء
 لوضوئه الا بالثمن أنه ان كان الرجل واسع المال والنياب التي عليه ليست لها تلك القيمة
 أو لا يفسدها الطين ولا ضرر عليه في جسمه في الصلاة فيه لم يجز له أن يصلي ايما وان كان
 بخلاف ذلك جاز له الايماء لانه في الموضعين جميعاً اتفق من فرض وجب عليه لحياطة ماله
 ولا خلاف أحفظه في الراعي يتمادي به الرعاف ويخشى ان ركع أو سجد أن تلطخ ثيابه
 بالدم انه يصلي ايما اه محل الحاجة منه بلفظه وقوله ولا خلاف أحفظه الخ حكى على
 ذلك الاجماع في المقدمات ونصها فان انقطع عنه الرعاف في بقية من الوقت وقد رعى
 الصلاة كما وسجد الم يجب عليه اعادة لان ايما ان كان لا ضرار للركوع والسجود
 به فهو كالمرض الذي لا يقدر على السجود فيصلي ايما ثم يصح في بقية من الوقت أنه

لا إعادة عليه وإن كان مخافة أن تمتلئ ثيابه بالدم فهو عذر يصح له الإيماء به إجماعاً فوجب
أن لا يكون عليه إعادة كالمسافر الذي لا علم عنده بالماء يتيم ثم يجسد الماء في الوقت أنه
لا إعادة عليه من أجل أنه من أهل التيم إجماعاً بخلاف المريض والخائف إذ قد قيل إنهما
ليس من أهل التيم وبخلاف المصل في الطين إيماء إذ قد قيل أنه ليس من أهل الإيماء
يلزمه أن ير كغ ويسجد في الطين وإن فسدت ثيابه فذلك على الله بعزير وقد سجد رسول
الله صلى الله عليه وسلم في الماء الطين فأنصرف من الصلاة وعلى جبينه وأنفه أثر الماء
والطين اه منها بلفظها فتحصل أنه أن سلم التقييد في مسئلة الرعاف لزم أن يقال به في
مسئلة الطين بالآخرى وأن ما فعله ح وغيره من التقييد هناك والاطلاق هنا لوجه
له أصلاً ولو عكسوا فأطلقوا هناك وقيدوا هناك لكان ذلك وجه فتأمل بانصاف والله أعلم
(ويؤتيها عليها كالارض) فيه مناقشات الاولى أنه عكس التشبيه والاولى أن لو قال
ويؤتيها على الارض كعليها تأمله الثانية أنه صدر بالجملة الحالية ذات مضارع ثبت بالواو
إذا أصبح أن تكون مستأنفة لانها قيد فيما قبلها ولا صفة لا قترانها بالواو ويجب
جمعها خبراً لمبتدأ محذوف أي وهو يؤتيها الخ الثالثة أن كلام ابن عرفة يفيد أن
مأدرج عليه المصنف مقابل ونصه ولا يصح فرض صحيح آمن على راحلته ولا مريض هو
بالارض أم وفيه مساوياً بمنعه لسماع ابن القاسم معها وجواز ان يحز عن السجود
والجاسوس بالارض لسماع يحيى رواية ابن القاسم وجواز ان يحز عن الاول لابن حبيب
وابن عبد الحكم ورواية أشهب وفسرها اللخمي والمنزري بالسكرانة وابن رشد
والتونسي بالمنع ونصها ولا يعجبني اه منه بلفظه فالمؤلف ذهب على الثالث في كلام
ابن عرفة وهو خلاف قول مالك في سماع ابن القاسم وروايته أيضاً في سماع يحيى وخلاف
مذهب المدونة ويجب أن مال للمصنف راجح أيضاً وأرجح كما أفاده كلام ابن يونس ونصه
قال مالك والسيد المرض الذي لا يقدر أن يجلس لا يجبني أن يصلي المكتوبة في المحل
لكن على الارض وذ كر عن أبي محمد أنه قال معناه لا يصلي حيثما توجهت به الدابة في
محلها فلما وقفت له الدابة واستقبل به القبلة جاز أن يصلي على الدابة وهو وفاق وروى ابن
القاسم وغيره عن مالك في غير المدونة أنه إذا كان ممن لا يصلي على الارض الا إيماء فليصل
على البعير من بعد أن يوقف له ويستقبل به القبلة اه منه بلفظه ويرجحه أيضاً
اقتصار الشيخ أبي محمد في رسالته عليه ونصها الا ان يكون ان نزل صلى إيماء جالساً المرضه
فليصل على الدابة بعد أن يوقف له اه ويرجحه أيضاً أنه الذي أفق به الاصيلي ففي
تكميل التقييد مانصه وفي المدارك أن أبا محمد الاصيلي أفق ابن أبي عامر بجواز الصلاة
في العمارة التي كان يلزم الركوب فيها في أسفاره وأباح له ذلك في الفريضة دون التزول
بالارض إذا كانت صلاته إيماء للوهي الذي أصاب قدميه من عله النقرص قال عياض
وهي إحدى روايتي ابن القاسم اه منه بلفظه وكفى بهذا شاهد للمصنف والله
أعلم * (فرع) في نوازل الصلاة من المعيار مانصه وسئل ابن عرفة عن المصلي على ظهر
الدابة في محل أو غيره هل تشتط طهارة محله من سرج أو كاف أو لا فأجاب بشرط ذلك

(ويؤتيها الخ) هو خير لمبتدأ
محذوف أي وهو يؤتيها الخ ولا
يصح صناعة الا بذلك
* وذات بدء بمضارع ثبت *

البيت ولو قال ويؤتيها على
الارض كعليها السالم من عكس
التشبيه واعلم ان كلام ابن عرفة
يفيد أن مأدرج عليه المصنف
مقابل لانه خلاف قول مالك في
سماع ابن القاسم وروايته أيضاً في
سماع يحيى وخلاف مذهب المدونة
ويجب أن مال للمصنف راجح أيضاً
أو أرجح كما أفاده كلام ابن يونس
وعليه اقتصر في الرسالة وبه أفق
الاصيلي انظر الاصل والله أعلم

(فصل) قال في المقدمات والصلاة من أفضل أعمال البر فرائضها أفضل من سائر الفرائض ونوافلها أفضل من سائر النوافل اه **قلت** وفي الموطاعن يعني بن سعيد قال بلغني أن أول ما يتطرف فيه من عمل العبد الصلاة فإن قبلت نظر فيما بقي من عمله وإن لم يقبل منه لم ينظر في شيء من عمله ورواه أبو داود والترمذي والثقاتي وابن ماجه بمعناه مرفوعا وروى الامام أحمد مرفوعا عن حافظ عليها كانت له نور وبرها ونجاة يوم القيامة ومن لم يحافظ عليها لم تكن له نور ولا نجاة وكان يوم القيامة مع فرعون وهامان وقارون وأبي بن خلف قال الفشي وخص هؤلاء الاربع بالذكركر لانهم رؤس الكفر في ترك الصلاة لتجارتهم فهو مع أبي بن خلف ومن تركها المالك فهو مع فرعون ومن تركها المالكة فهو مع قارون ومن شغلها بياسة فهو مع هامان وأخرج ابن أبي حاتم وابن مردويه والطبراني بسند حسن **(٣٦٦)** عن ابن عباس مرفوعا عن لم تنه صلته عن الفحشاء والمنكر لم يزدد بها

في النافله لانها اختيار وأما في الفريضة للضرورة فلا تشترط لانه قد استخف ترك الواجب مرفوعا وموجود فكيف بطهارة المحل والله تعالى أعلم اه منه بلفظه **قلت** هذا واضح إن كان لا يستطيع النزول للارض وأما إن كان يستطيعه بلا مشقة فلا لانه مطالب بطهارة المحل وهو قادر عليه بالنزول الى الارض بخلاف الركوع والسجود تأمله منصفاً والله أعلم **(تنبيه)** قول المدارك للوهي هو بفتح الواو وسكون الهاء ويجمع على وهي بضم الواو وكسر الهاء وتشديد الياء وعلى أوهية كافي القاموس ونصه الوهي الشق في الشيء الجمع وهي وأوهية وهي كوهي وولي تخرق وانشق واسترخى رباطه اه منه بلفظه وكون أوهية جمع وهي نص عليه في التصريح منها على انه شاذ **قلت** ولو قال ان أوهية جمع الجمع لكان له وجه وكان قياسا لاشاذ افتأمله وقوله من عله النقرس هو بكسر النون والراء بينهما ما قاف ساكنة وآخره سين مهملة ففي القاموس والنقرس بالكسر ورم ووجع في مفاصل الكعبين وأصابع الرجلين والهالك والداية العظمية والدليل الحاذق والخريت والطبيب الماهر النظار المدقق كالتقرس فيها اه منه وفي المصباح مانصه والنقرس بكسر النون والراء مرض معروف ويقال هو ورم يحصل في مفاصل القدم وفي ارجلها أكثر من خاصية هذا المرض أنه لا يجمع مدة ولا ينضج لانه في عضو غير لحمي ومنه وجع المفاصل ومنه عرق النساء لكن خولف بين الاسماء لاختلاف المحل اه منه بلفظه **(فائدة)** قال في الصحاح بعد أن ذكر الوهي مانصه وفي المثل خل سبيل من وهي سقاؤه * ومن هرب بقا فلا مأواه يضر بل لا يستقيم أمره اه منه فالله يرزقنا الاستقامة في جميع الامور ويكون لنا في كل ورد وصدور بمنه وفضله

(فصل)

من الله الابداء قال المناوي لان صلته وبال عليه وهذه الآفة غالبية على غالب الناس اه وأخرج ابن أبي شيبة وعبد بن حميد وابن جرير وابن المنذر وابن أبي حاتم والبيهقي عن ابن مسعود انه قيل له ان فلانا يطيل الصلاة قال ان الصلاة لا تنفع الا لمن أطاعها ثم قرأ **إن الصلاة تنهى عن الفحشاء والمنكر** وأخرج ابن أبي حاتم وابن مردويه عن عمران بن حصين رضي الله عنه قال سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن قول الله تعالى ان الصلاة تنهى عن الفحشاء والمنكر قال من لم تنه صلته عن الفحشاء والمنكر فلا صلاة له وأخرج عبد ابن جبر وابن جرير وابن مردويه بسند ضعيف عن ابن مسعود مرفوعا لا صلاة لمن لا يستطيع الصلاة وطاعة الصلاة أن تنهى عن الفحشاء والمنكر وأخرج سعيد

ابن منصور وأحمد في الزهد وابن جرير وابن المنذر والطبراني والبيهقي عن ابن مسعود قال من لم تأمره الصلاة فرائض بالمعروف وتنهه عن المنكر لم يزدد بها من الله الابداء وأخرج عبد بن حميد عن الحسن قال يا ابن آدم انما الصلاة التي تنهى عن الفحشاء والمنكر فاذا لم تنهك صلاتك عن فحشاء ولا منكرا فانك لست تصلي وأخرج ابن جرير عن الحسن مرفوعا عن صلى الصلاة لم تنهه عن الفحشاء والمنكر لم يزدد بها من الله الابداء وأخرج أحمد وابن حبان والبيهقي عن أبي هريرة قال جاء رجل الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال ان فلانا يصلي بالليل فاذا أصبح سرق قال انه سينهاه ما تقول وحكي أنه لما دخل الشيخ أبو الحسن الشاذلي رضي الله عنه الاسكندرية اجتمع عليه علماءؤها وطلبتها للاخبار فقال لهم هل صليتم قط أم لا فقالوا وهل يترك الصلاة منأ حد فقال لهم ان الله تعالى يقول ان الانسان خلق هلاعا الآية فهل أنتم كذلك اذا مسكم الشر لا تجزعون واذا مسكم الخير لا تمتنعون فسكتوا فقال لهم ما صليتم قط أما سمعتم قوله تعالى ان الصلاة تنهى عن الفحشاء والمنكر ولذ كر الله أكبر فكل صلاة لا تنهى عن

مع شيء مما يفتح به عليه وتعلق قلبه به وهو حظه من عدم التفات نبيه محمد صلى الله عليه وسلم إلى شيء من هوائف الكون وبجانب الملكوت حتى أتاه بين يدي ربه وقيام المصلي وقعوده وركوعه وسجوده أي وقراءته وذكروا واستغفاره وصلاته على النبي صلى الله عليه وسلم وهو حظه من عبادة أجناس الملائكة ومدة اشتغال المصلي بصلاته من تكبيرة الإحرام إلى الجلوس الوسطي وهو حظه من تزييه صلى الله عليه وسلم من عالم الملكوت إلى عالم العزة وجاوس المصلي لشهده وهو حظه من قيامه صلى الله عليه وسلم في مقام قاب قوسين أو أدنى وتشهد المصلي وهو حظه من مناجاته صلى الله عليه وسلم له بذلك أنه صلى الله عليه وسلم لما أوقفه الله تعالى حيث شاء حياة صلى الله عليه وسلم بقوله التحيات لله إلى قوله الصلوات فرد الله عليه بقوله السلام عليكم أيها النبي ورجة الله وبر كانه فطلب النبي صلى الله عليه وسلم أن يؤمنه هو وأهل الصلاح من أمته بقوله السلام عليكم وعلى عباد الله الصالحين فلما سمع الملائكة مناجاة النبي صلى الله عليه وسلم مع ربه شهد له سبحانه بالوحدانية ورسوله صلى الله عليه وسلم بالرسالة فامن الله الجميع النبي صلى الله عليه وسلم وأهل الصلاح من أمته والملائكة بقوله السلام عليكم فبقيت سنة المصلين إلى يوم الدين ورجوع المصلي إلى غمام صلاته بعد التشهد الأول وهو حظه من مراجعته صلى الله عليه وسلم إلى ربه يسأله التخفيف ومن عظيم قدرها عند الأمر بها أن جمع فيها أنواع ما تعبد به ففهي أذكرا لله وتلاوة كتاب الله والدعاء لله وتسبيح الله وتكبيره وفيها منع الكلام بغير ذكر الله وهي ساعة من ساعات الانس بالله وفيها رفض ماسوى الله ومجاهدة الشيطان فلا يفسد عليه عمله والله وهي ساعة من ساعات جهاد العدو في سبيل الله ومنع الأكل والشرب وهي ساعة من ساعات تطوع الصوم لله ونصب الوجه والوجه للعبادة لله وهي ساعة من ساعات الطواف بين يدي الله ووقوف العبد في صلاة للمناجاة لله وهي ساعة من ساعات وقوفه بعرفة لعاء الخير وطلب ما عند الله وفيها الدعاء للمسلمين وهو نوع من واجب الصدقات على أهل الحاجة من عباد الله صرح المراد منه انتهى وفي باب التشهد في الأخيرة من فتح الباري مانصه قال الفقهاء (٣٦٨) في فتاويه من ترك الصلاة قصر بجميع المسلمين لأن المصلي يقول اللهم اغفر لي وللمؤمنين والمؤمنات ولا بد أن يقول في التشهد السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين فيكون مقصرا في الخدمة لله وفي حق رسوله

في المقدمات مانصه والصلاة

وفي حق نفسه وفي حق كافة المسلمين ولذلك عظمت المعصية بتركها واستنبط منه النبي أن في الصلاة من حق العباد مع حق الله وأن من تركها أخل بجميع المؤمنين من مضي ومن يجيء إلى يوم القيامة لدخولهم في قوله السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين ٥ وقال المحقق أبو علي اليوسفي رحمه الله تعالى إن الصلاة بحسب هيئتها وصورته موفية بالتوحيد الذي هو مضمون الشهادة وهو أفراد الله تعالى بالالوهية وبمجاوزها من استحقاق العبادة والإيجاد والاعدام ونحو ذلك فإن الصلاة وقوف العبد بين يدي مولاه متخلياً من كل شيء إذ ليس يشتغل حالها باكل ولا شرب ولا تنكاح ولا تجارة ولا غير ذلك فقد أفرد مولاه في تلك الحالة ولم يشرك معه شيئاً أصلاً فهو قائل بلسان حاله لا اله الا الله ولا معبود الا هو تعالى ولم يكن فرق بين الصلاة والشهادة إلا أن الشهادة الدلالة فيها قولية والدلالة في الصلاة عالية وفعلية وقد يكون لسان الحال أقصر من لسان المقال والبيان بالفعل أوضح ولهذا كانت الصلاة أم العبادات البدينية ثم قال وكأن الشهادة يكون معها الإيمان الخالص ويكون معها النفاق أما بعدم اعتقادها وهو نفاق الكفر المشهور وأما بعدم الجريان عليه وهو نفاق الغفلة كذلك الصلاة يكون معها الإخلاص وهي صلاة الخاشعين أهل الحضور ويكون معها النفاق أما بعدم إرادتها رأساً وعدم الإيمان بها وهي صلاة المنافقين الذين لا يأتون الصلاة الا وهم كسالى ولا يتقنون الا وهم كارهون يستخفون من الناس ولا يستخفون من الله وأما بالغفلة فيها وعدم الحضور وهي صلاة الغافلين ولا شك أن الذي يصلي وهو حاضر بمنزلة من يشهد وهو موقن بذنوبه وظاهره وباطنه والذي يصلي وهو غيب موقن بمنزلة من يشهد وهو غيب معتقد إذ ليس عندما لا الظاهر والذي يصلي وهو غافل بمنزلة من يوحده الله وهو مشغول بالالتفات إلى غيره اذ مقالة يكذبه حاله وكذا فعالة هنا يكذبه حال قلبه اذ وقوفه بين يدي مولاه يقتضي أنه منقطع إليه وقلبه بما فيه من الشغل عن الله تعالى بالسوا ويس وحديث النفس يناقضه فان الله لا يتظر إلى صوركم وإنما يتظر إلى قلوبكم وإنما لا تتنصرون من صلواتك ما عقلت كما ورد ذلك في الحديث ٥ وقال في تنبيه المغترين مانصه ومن أخلاقهم رضي الله عنهم مراعاتهم الأدب في الصوم والحج زيادة على آدابهم في القربات الشرعية وذلك ليتحقق أحدهم من وصوله إلى الله بالوسوسة من العام إلى العام

أو من بعده إلى أن يموت كما أنه إذا حضر قلبه في صلاة الجمعة يحفظ من إبليس إلى الجمعة الآتية كما أنه إذا حضر قلبه في صلاة من الخس يحفظ من إبليس إلى الصلاة التي بعدها كما يعرف ذلك من أطلعه الله تعالى على أسرار الشريعة من يصلون الصلاة المأمور بها شرعا بخلاف من كانت صلاته عادية وقد سمعت شخصا يقول لسيدى على الخواص رحمه الله تعالى أصليتم العصر فسكت الشيخ ولم يجبه لحظة ثم قال له لا تعد تقول لي مثل ذلك فتوقعني في الكذب ألا تسمي صلاة الأماحضر العبد فيها مع ربه عز وجل من أولها إلى آخرها بحيث لا يمر بخاطره فيها إلا حب الله تعالى وكونه بين يديه وما يتلفظه ويفعله من قراءة وذكور وكوع وسجود ونحو ذلك فقال الرجل فماذا أقول لكم إذا أردت أن أسألكم عن مثل ذلك فقال له قل لي هل قلت وقعدت مع الناس في الوقت أم لا اه وقال الامام أبو عبد الله الخروبي الطرابلسي رحمه الله تعالى في كتابه من زيل اللبس عن آداب وإسرار القواعد الخمس ما نصه اعلم أن في الصلاة مواطن موطن المواجهة عند القبالة على الصلاة وموطن التوجه عند استقبال القبلة وموطن التعظيم عند تكبيرة الاحرام وموطن المكلمة عند القراءة وفيه مواطن موطن ثناء عند قولك الحمد لله وموطن اقرار بالالوهية عند قولك الله وموطن اقرار بالربوبية عند قولك رب العالمين وموطن اقرار باوصاف الكمال عند قولك الرحمن الرحيم وموطن اقرار بانه مالك يوم الدين عند قولك مالك يوم الدين وموطن اقرار بالعبودية عند قولك لا اله الا الله العبد وموطن اقرار بالعجز عن القيام بحقوق الربوبية وهو اقرار بوصف العبودية عند قولك والبال نستعين وموطن طلب ورغبة عند قولك اهدنا الصراط المستقيم الى آخر السورة وهذه المواطن منها ما هو خاص بالرب جل جلاله ومنها ما هو للعبد فهي مواطن بين رب وعبد والى هذا الاشارة بمحدث قسم الصلاة بيني وبين عبدى الخ فهذه ثمانية مواطن اشتمل عليها موطن المكلمة وموطن خضوع عند الركوع وفيه موطن تنزيه وتعظيم لمحدث أما الركوع فعظم موافيه الرب وموطن اذلال وخضوع عند السجود وأقرب ما يكون العبد الى مولاه في هذا (٣٦٩) الموطن لبلوغه فيه غاية التذلل والتواضع لمولاه عز وجل حيث يضع أشرف أعضائه على الارض تذلا وتواضعا لله جل جلاله ومن الكمال أن ينوى العبد اذا سجد أن جميع أعضائه وأجزائه ساجدة لله تعالى والى هذا الاشارة بما كان صلى الله عليه وسلم يقول

من أفضل أعمال البر فرائضها

(٤٧) رهونى (اول) في سجوده خشع سمى وبصرى ورمى ولجى وعظمى وعصى وما استقلت عليه قدمى لله رب العالمين وينوى في ركوعه أيضا خضوع جميع أعضائه وأجزائه لله تعالى واليه الاشارة بقوله صلى الله عليه وسلم في ركوعه خشع لك سمعى وبصرى وعظمى وفى هذا الموطن موطن تنزيه وطلب وذلك بحسب ما توجهت اليه همة الطالب ثم مواطن تعظيم وذلك عند تكبير الركوع والرفع منه والسجود والرفع منه وسر تكبير والتكبير وتعمير أركان الصلاة به أن يتجدد على النفس معناه في كل ركن فكلما ضعف معناه في النفس قواه ذلك الترداد فيستقر في الباطن معناه فلا يزال العبد في صلاته معظما لربه فقبلا عليه معرضا عما سواه ثم موطن ثناء واجابة وذلك عند قولك سمع الله لمن حمده ربنا ولك الحمد ثم موطن طلب وذلك بين السجدين إذ قد ورد أن يقال رب اغفر لي وارحمني وعلمني واهدني وارزقني وقد تضمن هذا الموطن موطن اقرار بالربوبية فقد اجتمع لك في كل ركعة ثلاثة وعشرون موطنا من مواطن القرب في الصبح ستة وأربعون موطنا وفي الباكية ضعفها وضاف الى ذلك أن كل جالس تضمن أربعة مواطن موطن تعظيم عند تكبيرة الجالس وموطن ايجاب كل العبادات له تعالى عند قولك التحيات لله الخ وموطن اقرار بالوحدانية والرسالة عند التشهد وموطن تحية للرسول ولاصالحين وجلسات الصلوات الخمس تسع تضرب في أربعة يخرج ستة وثلاثون موطنا مجموع المواطن التي اشتملت عليها الخمس أربعة مائة وسبعة وعشرون وإذا اعتبرت ما في الشفع والوتر والتعجيل من المواطن وجدتها مائة وسبعة وعشرين موطنا يجمع خمسمائة وأربعة وخمسون موطنا وهي مواطن قربك في صلاتك يومك وليلتك وما يزيد من النوافل تزدادك مواطنه على الاعتبار المذكور وفي السورة التي مع أم القرآن من المواطن بحسب ما تضمنته آيات السورة من المعاني وبين ما اشتملت عليه الصلاة من مواطن القرب والوصل تعلم قدرها وتنبه لأسرار العبادات الشرعية والاعمال الدينية فيحمل ذلك على المحبة لها والتهوؤ اليها والتكفؤ عليها والاحتفال بها والتهيؤ لها بطهارة الظاهر والباطن وتكون مرعى الاعمال والوقاها فراحها مقبلا عليها رافضا لا غيار في حال تلبسك بها مستشعرا أنك بين يدي الملك الجبار قيوم السموات والارض في حضرة قربه ومشاهدته على بساط مكلته فهناك لا يتنى بها

بدلاً ولا عنها حولاً * (مخاطبة) * كنت قبل أن يكشف الله لي أسرار الصلاة ولم أتبقظ إلى ما تنفسته من مواطن القرب أريد تارة تحقيقها العارض فاسمع خطاباً يقال لي إلى أين تريد أن تجدد أيساخيراً مني أم تبقي حولاً عنى أحب قربك فلا تبغ بعدى وأحب وملك فلا تنقطع عنى أنا جليست فلا تستبدلني بغيري وأنا أنيسك فلا تتركني لغيري ويحك من عرفني أغنيته عن غيري ومن اكتفى بي لم أتركه لأحد من خاقي عزفتك بي قبل أن تعرفني فلو أنا ما معرفتني فكما كنت لك قبل أن تعرفني فكذلك بعد أن عرفتني أريد أن أختص بك دون غيري غيرة مني عليك وأريد أن أستعملك لخدمتي فضلاً مني عليك فأحببتني حتى أحببتك ولا عرفتني حتى عزفتك ولا خدمتني حتى استخدمتني تعاليت وتعظمت أن يدخل علي الأباذني ويحك أما ترضى أن أستعبدك وأستعبد كل شيء إليك فإذا كنت لي عبداً فلا يسودني شيء عليك خلقت كل شيء لأجلك وخلقك لأجلي رفعت شأنك على غيرك فلا ترفع شأن غيرك عليك بأقبالك عليه وشرقك على غيرك فكذلك أنا لك وأرضي بك أرضيتك واستعمل نفسك فيما أرضى أعطك ما ترضى والأوعزني وجلالي لأعرض عنك حتى لا يقبل شيء عليك ولا قطعك عنى ثم لا يعود ضرر ذلك إلا عليك لم أرض شيئاً من أكوافى غير قلبك أن يكون محلاً لاسراري شيء أردت أن أختص به فلا تمكك لأحد غيري روحك عندي وقلبك بيدي إن لم تتسلم لي أسلمت لغيري يتصرف فيك تصرف جلالي وفهري أنت وأنا أنا فنعرف إلى باوصاف الربوبية ويحك هل تجد الهاء غيري أم تجد مشوي في غير ملكتي خلقت العالم بقدرتي وأتقنته بعلمي وحكمتي لتستدل بذلك على وجودي وعظمي لئلا تعصيني أياك ولمعصيتي فاعظمني من عصائي وما عرفني من نسيبي اهـ يح وقال أيضاً رضي الله عنه ما نصه كرمه على الأمر بأقامته في مواضع من كتابه العزيز ليكون الاهتمام بأقامته بالأبواب وجودها في كل مصل مقبم وهذه القاعدة هي أساس الدين وشعار المؤمنين وبغية المتقين وقرّة عين العارفين وأعظم أعمال العاملين وإنما كانت الصلاة بهذه الرتبة لأنها رأس العبادات وجامعة لكثير من أنواع الطاعات (٣٧٠) القولية والفعلية والحالية وفيها عبادة الظاهر والباطن وتضمنت كثيراً من التوجهات وأنواعاً من المعاملات

أفضل من سائر الفرائض

ونوافلها

والقربات قالوها تعظيم وآخرها تسليم وبين هذين الموطنين عبادات كثيرة متنوعة قراء ودعاء وتزبیه وثناء وتوحيد وتعظيم وفيها خضوع وتذلل وخشوع وتضكروا وتذكر حضور وصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم وفيها من المواطن المراقبة والمشاركة والمخاطبة والقرب والمناجاة والمنالآت والمحاضرة والمفاتيحة قال وجب ما ذكرناه من أنواع العبادات التي اشتملت عليها الصلاة كلها أبواب يدخل على الله تعالى منها فالمصلي داخل على الله تعالى من جميع هذه الأبواب وسره ليرد جميع الموارد ويشرب من كل المشارب ويتجلى الحق عليه بأنواع من التجليات ويشاهد العبد ربه من جميع المشاهد وسر وضع هذه العبادة العظيمة ليبتلى العباد في عالم الملك بما تلبس به الملائكة في عالم الملكوت آدمهم مسبحون لا يفترون وقيام لا يلتفتون وركع لا يصرفون وسجود لا يرفعون فإذا كان يوم القيامة قالوا جميعاً سبوح قدوس ما عبادتك حق عبادتك فجمع الله تعالى لهذه الأمة العظيمة في عبادة واحدة في زمن قليل عبادات جميع الملائكة الكرام الدهر كله وإلهذا كان من الكمال أن يكون العبد في جميع أقواله وأفعاله في صلواته ناوياً موافقة الملائكة الكرام في عبادتهم وملاحظاً التقصير وأنه ما قام بحق الربوبية وإذا كنت موافقاً لهم في الأفعال فوافقتهم أيضاً في أحوالهم الملكية فتكون أرضى الذات سماوى الصفات وهي رتبة الكمال واعلم أن جميع ما في صلواتك من أقوال وأفعال فكل قول وفعل أمر الله تعالى بانفراده فقال في التوجه قول وجهك شطر المسجد الحرام وقال في القيام وقوموا لله قانتين وقال في التكبير وكبره تكبيرا وقال في القراءة فاقروا ما تيسر من القرآن وقال في الركوع والسجود اركعوا واسجدوا وقال في الدعاء ادعوا ربكم تضرعاً وخفية وقال في التهليل فاعلم أنه لا اله الا الله وقال في الاستغفار فاستغفروا لنسبكم الآية وجميع هذه الأمور تنضم إليها الصلاة فمن الكمال أن ينوي المصلي عند كل منها أمثال أمره تعالى وبذلك يعظم الثواب اذ ليس من أمثل أو أمر كن أمثل أمر واحد وهذا انما يتيمم بالارباب القلوب الذين حالهم في صلواتهم الحضور ومن كمال أحوال العبد في صلواته تفهم القراءة واستحضار المعاني فلا يأتي على آية إلا فهم معناها وعمل بمقتضاها فان دلت على وعد صدق ورغب أو وعيد صدق ورهب أو أمر أمثل أو نهى انتهى أو وعظ اتعظ أو تذكري تذكر أو تنكر تفكر فيقابل كل آية بما اقتضاه الحق سبحانه

منه وعلى هذه الحال صلاة المقرين واعلم أن الصلاة أنواع كما أن المصلين أقسام فعوام المؤمنين صلاتهم بالاجساد وهي ذات ركوع وسجود وخاصة صلاتهم بالاجساد والقلوب وهي ذات ركوع وسجود وقبال وورود ومخاطبة وشهود ولاشتمالها على هذه الاحوال العظيمة والمواطن الكريمة قال صلى الله عليه وسلم جعلت قرعة عيني في الصلاة اه وبعبارة الصلاة أنواع فصلاة بالاجساد وهي للعوام أهل مقام الاسلام وصلاة بالاجساد والارواح وهي للغواص أهل مقام الايمان وصلاة بهما وبالاسرار وهي لغواص الخواص أهل مقام الاحسان ولكل صلاة طهارة تناسبها بحسب المصلي من جسده وروح وسراده لا يقرب المصلي الصلاة الا بطهارة اه وقد علم ما تقدم ان في الصلاة فنوناً من العبادات وكل فن منها متضمن لنوع من الفتوحات والتجليات ولذلك قال في الحكم الصلاة طهارة للقلوب من أدناس الذنوب واستفتاح لباب الغيوب الصلاة محل المناجاة ومعدن المصافاة تتسع فيها مبادي الاسرار وتشرق فيها اشواق الانوار علم وجود الضعيف منك فقلل أعدادها وعلم احتياجك الى فضله فكثير امدادها اذ جعل الخس بخمسين كافي الحديث وتحصيل فوائد الصلاة المذكورة هو المقصود منها ولذلك قال في الحكم لما علم الحق منك وجود الملل لولئك الطاعات وعلم ما قيمك من وجود النشرة فخيرها عليك في بعض الاوقات ليكون همك اقامة الصلاة لا وجود الصلاة فما كل مصل مقيم اه قال سيدي ابن عباد رضي الله عنه لم يؤمر العبد الا باقامة الصلاة لا بوجود صورة الصلاة قال سيدي أبو العباس المرسى رضي الله عنه كل موضع ذكر فيه المصلون في معرض المدح فانه انما جاء لمن أقام الصلاة اما بلفظ الاقامة أو بمعنى يرجع اليه قال ولما ذكر المصلين بالغفلة قال فويل للمصلين الاية ولم يقل فويل للمقيمين الصلاة فالقامة انه اذا صلى المؤمن صلاة فقبلت منه خلق الله من صلاته صورة في ملكوته راكعة ساجدة الى يوم القيامة وثواب ذلك لصاحب (٣٧١) الصلاة واقامة الصلاة حفظ حدودها ظاهر اباطنا قال ابن عطاء الله رضي الله

ونواقلها أفضل من سائر

تعالى عنه اقامة الصلاة حفظ حدودها ظاهر اباطنا مع حفظ السر مع الله عز وجل لا يحتلج بسركه سواء وقال الامام أبو القاسم القشيري رضي الله تعالى عنه هو القيام باركانها وسننها ثم الغيبة عن شهودها برؤية من يصلي له ثم قال سيدي ابن عباد رضي الله تعالى عنه ان المقصود من الصلاة انما هو تحصيل فوائدها والمأمور به انما هو اقامة الصلاة لا وجود الصلاة فان الصلاة المعتبرة انما هي صلاة الخاشعين لاصلاة الغافلين التي لا تنهض لبوغي هذه المقاصد السنية ولذلك كانت الصلاة أم العبادات وأساس الخيرات قال الله تعالى وأقم الصلاة لذكري فأخبر أن المراد من الصلاة الذكر وقد روي معنى ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال انما فرضت الصلاة وأمر بالحج والطواف وأشعرت المناسك لاقامة ذكر الله ولذلك كانت قرعة عين حبيب الله صلى الله عليه وسلم ثم قال وقال محمد بن علي الترمذي رضي الله تعالى عنه دعا الله تعالى الموحد الى هذه الصلوات الخمس رحمة منه عليهم وهياهم فيها ألوان الضيافات لينال العبد من كل فعل وقول شيئاً من عطاياه فالافعال كالاطعمة والاقوال كالاشربة وهي عرس الموحدين هياها رب العالمين لاهل رحته في كل يوم خمس مرات حتى لا يبقى عليهم دنس ولا غبار وقال أبو طالب المكي رضي الله تعالى عنه حديث ان الموقن اذا توضأ للصلاة تباعدت عنه الشياطين في أقطار الارض خوفاً منه لانه تأهب للدخول على الملك فاذا اكبر حجب عنه ابليس وضرب بينه وبينه سرادق لا يتطرب اليه وواجهه الجبار بوجهه الكريم فاذا قال الله اكبر اطلع الملك على قلبه فاذا كان ليس في قلبه أكبر من الله فيقول صدقت الله في قلبك كما تقول فيتشعشع من قلبه نور فيلحق بملكوت العرش فينكشف له بذلك النور ملكوت السموات والارض ويكتب له حسن ذلك النور حسنات قال وان الغافل الجاهل اذا قام للوضوء احتوشته الشياطين كما يحتوش الذباب نقطة العسل فاذا كبر اطلع الملك على قلبه فاذا كان شيئاً في قلبه أكبر من الله عنده فيقول الملك كذبت ليس الله في قلبك كما تقول فيثور من قلبه دخان يلحق بعنان السماء فيكون حجاباً لقلبه عن الملكوت قال فيرد ذلك الحجاب صلاته ويلتقم الشيطان قلبه فلا يزال ينفخ فيه وينفث ويوسوس اليه ويزين له حتى ينصرف من صلاته لا يعقل ما كان فيه اه يخ ويرحم الله القائل

ويحضر في كل المواقف عارفا * بأسرارها مستحضراً فيضها الجاه

ومن لم يصل الفرض والنفل هكذا * فليس له دين ولو بلغ النجما

والشيخ الأكبر سيدي أبي العباس السبكي عفين مرا كش رحمه الله تعالى

وكم من مصل ماله من صلاته * سوى رؤية المحراب والخفض والرفع

يرى شخصه فوق الحصيرة قائما * وهمته في السوق في الاخذ والدف

رفعوا الا تامل للصلاة وصكبروا * فبدا الخشوع بخوفهم يترنم

وبدت سوا كبد معهم مسبولة * خوفا لما قد أخروا أو قتموا

هذي صلاة المتقين وغيرهم * نائي الفؤاد واللسان يكلم

ولشرف الدين الشيخ اسمعيل بن المقرئ البني رحمه الله تعالى من قصيدة

تصلي بلا قلب صلاة بئلهما * يكون القى مستوجبا للعقوبة

فويلك تدري من تناجيه معرضا * وبين يدي من تخفى غير محبت

تخاطبه اياك نعبدمقبلا * على غيره فيها بغير ضرورة

ولوردة من ناجاك للغير طرفه * تميزت من غيظ عليه وغيره

أما تسحى من مالك الملك أن يرى * صدودك عنه يا قليل المروة

صلاة أقيمت يعلم الله انها * بفعلك هذا طاعة كالخطيئة

وذكر المناوي في شرح الجامع الصغير أن بعضهم صلى في جامع فسقطت منه ناحية فاجتمع الناس عليه ولم يشعروا بوجدهم مكتوب

في محراب أيها المصلي من أنت وإن أنت وبين يدي من أنت ومن تناجي ومن يسمع كلامك (٣٧٣) ومن ينظر اليك اه

*) (تنبيه وإيقاظ) * قال بعض العارفين قيل في قوله تعالى لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى أي من

حب الدنيا لأن محبة الاستقيم له صلاة ولا وضوء فإذا قام إلى الوضوء مثلاً احتوشه الشياطين

كما يحتوش الذباب نقطة العسل فإذا كبر اطاع الملك في قلبه فإذا كان شئ في قلبه أكبر من الله عنده (تكبيره)

فيقول الملك له كذبت ليس الله عز وجل في قلبك كما قلت فيثور من قلبه دخان يلقي بعنان السماء فيكون حجابا لقلبه عن الملكوت

ويلقم الشياطين قلبه فلا يزالون ينفخون فيه ويتفنون ويوسوسون ويزينون له حتى ينصرف من صلاته لا يعقل ما كان فيها

وفي الحديث ليس للعبد من صلاته إلا ما عقل منها وورد أن العبد ليقرأ أياك نعبدا وأياك نستعين فيقول الله عز وجل كذبت

لو كنت أباي تعبد لم تخف ولم ترج سوى ولو كنت بي تستعين لم تسكن إلى مالك وأهلك اه وقال الشيخ الأكبر مولانا عبد القادر

الجيلاني رضي الله عنه ما نصه قد تمكن الكذب والنفاق في حر كالك وسكناتك وصورتك ومعناك في ليلك ونهارك قد احتال

عليك الشيطان وزين لك الكذب والاعمال القبيحة تكذب حتى في صلاتك لأنك تقول الله أكبر وتكذب لأن في قلبك الها غيره

كل ما نعتد عليه فهو الهك كل شئ يخاف منه وترجوه فهو الهك قلبك لا يوافق لسانك فعلا لا يوافق قولك قل الله أكبر ألف مرة

بقلبك ومرة بلسانك أما تسحى أن تقول لا اله الا الله ولك أنف معبود غيره تب إلى الله تعالى من جميع ما أنت فيه اه*) (تنبيه آخر) *

قال في الحكم لا تترك الذكر لعدم حضورك مع الله فيه لأن غفلتك عن وجود ذكره أشد من غفلتك في وجود ذكره فعسى

أن يرفعك من ذكر مع وجود غفلة إلى ذكر مع وجود يقظة ومن ذكر مع وجود يقظة إلى ذكر مع وجود حضور ومن ذكر مع

وجود حضور إلى ذكر مع وجود غيبة عما سوى المذكور وما ذلك على الله بعزيز اه وأعظم الأذى كالأشربة الصلاة فإن كل طاعة

وكل خير من جملة الذكركم في الكشف وغيره وقال العلامة ابن زكري في شرح الحكم إقامة الصلاة هي المحافظة عليها في أوقاتها

والتوفية بشروطها وأركانها وسننها ومطلق الحضور فيها بأى وجه كان وإن لم يستغرقها ولم يعم أجزائها اه وقال جس في

شرح المرشد واعلم أن إقامة التي أنشأ الله بها على المؤمنين ليست هي خصوص الإقامة عند الخاصة لقول ابن عطاء الله هي حفظ

حدودها الخ لأنما تقطع به أن شاء القرآن ليس خاصا بهم والالم يندرج فيه من الأمة المحمدية الأقل قليل وهم أكبر الخاصة

أهل المشاهدة القانون في التوحيد اه والله تعالى أعلم إجماعنا الله من أمة الهدى وجنبنا طرق الردى بفضل وسعة إحسانه آمين

(تكبيرة الاحرام) قال في المقدمات فتكبيرة الاحرام هي التكبيرة التي تقترب بها نية أداء فرض الصلاة أو تقدمها يسير على ما قدمناه وهي فرض عند مالك وجميع أهل العلم الا من شذ منهم على الفذ والامام والمأموم اهـ قلت ولوقدم المصنف النية لانها مقدمة طبعها ينبغي تقديمها وضعا وقول خش من اضافة البعض للكل أى اذا أريد الصلاة الكاملة وأمان أن يندم مطلقا فالإضافة بيانية قال الشيخ ميارة في نظم تكميل المنهج

وهذه الأركان والذي يضم * فيها كسنة مسمى ذا العلم

وهو الوضوء (٣) والنكاح مثلا * فالاسم للجموع قله مسجلا

ان قصد الكامل أمان قصد * مطلقه فاسم لركن اعتد

وقول خش لا بيانية الخ كونها بيانية هو الذي يدل عليه قول الرسالة والاحرام أن تقول الله أكبر اهـ وحكمة تقدم هذا اللفظ تنبيه المصلي على معناه ليس يغفل خاطره ويستحق أن يتحدث نفسه بسواه قاله القاهكهاى وقال في منzil اللبس مانصه ومن أسرار هذه العبادة أن جعل افتتاحها التكبير وسر ذلك تعظيم من توجهت اليه بهذه العبادة العظيمة فيصغر ويحتقر كل شئ عندك بالنسبة الى كبريائه تعالى وعظمته فتوجه بوجه قلبك ووجه قلبك اليه وتقف بين يديه معظما لجلاله متبينا لعظمته وكبريائه فتكون حاضر مع ربك معرضا بقلبك عن الاكوان عاريا بسرك عن الاغيار وهكذا حال نبينا صلى الله عليه وسلم في صلاته وفي جميع أحواله فحاله صلى الله عليه وسلم الحضور والمراقبة والمشاركة والخشية والخوف والتذلل والخضوع والتفكير والتذكر والقرب والمناجاة وغير ذلك من الأحوال السنية وهكذا حال أصحابه الكرام ومن تبعهم وما أنا أقص عليك من أحوالهم ما يحرك باطنك الى الاقتداء بهم في أحوالهم في صلاتهم لتنظم في سلوكهم وتحشروا في ممرتهم كان صلى الله عليه وسلم اذا قام للصلاة يسمع لجوفه أزيز كازير المرحل وكان الخليل (٣٧٣) عليه السلام اذا تفكر في عظمة الله عز وجل يسقط مغشيا عليه

(تكبيرة الاحرام) قال في المقدمات مانصه فتكبيرة الاحرام هي التكبيرة التي تقترب بها نية أداء فرض الصلاة أو تقدمها يسير على ما قدمناه وهي فرض عند مالك وجميع أهل العلم الا من شذ منهم على الفذ والامام والمأموم اهـ منها بلانظها

كانه وتدمض وبملز وكان يسمع لدموعه وقع كوقع المطر وكان عمر رضى الله عنه يسمع من يكون في الصف تشيجه وروى أن الطير كثيرا ما كانت تنزل على قلنسوته من كثرة سكونه وطما ينشئ في الصلاة وكان عثمان رضى الله عنه كثيرا الخشوع في صلاته وروى أنه كان يوتر بركعة واحدة يختم فيها القرآن وكان على رضى الله عنه اذا جمع النداء يقول لبيك داعى الله فاذا اخذ الماء للوضوء تغير لونه واجروا صفر فيقال له في ذلك فيقول انكم لاترون بين يدي من أريد أن أقف ولا ما أريد أن أعمل أى أريد أن أؤدى أمانته عرضت على السموات والارض والجبال فابين أن يحملنها وأشدن منها ونقل عنه رضى الله تعالى عنه أنه ضرب بسهم فلم يقدروا على قلعه حتى كان في الصلاة فقلعه ولم يشعر وقال مجاهد كان عبد الله بن الزبير اذا قام يصلي كأنه عود لم يتحرك منه شئ وقال ابن أبي مليكة كان ابن الزبير يصلي بالناس فدخل سبيل في المسجد فأنكر الناس شيئا من صلاته حتى فرغ منها وقال يحيى ابن وثاب ان ابن الزبير كان يسجد ويطيّل السجود حتى تنزل العاصف على ظهره فيا تحسبه بالجرم حائط وقيل ان عروة بن الزبير أصابته كلة في إحدى رجله فلما كان في الصلاة قطعوها فلما سلم رأى الناس حوله فقال لهم مالكم فاجروا بالامر فقال لهم والله ما شعرت بها ولكني شعرت رائحة النار وكانوا قد كوهو بعد قطعها وقال عبيدة بن عثمان من نظر الى الأوزاعي اكتبى بما يرى عليه من أثر العبادة كنت اذا رأيته قائما يصلي كأنما أنظر الى جسد ليس فيه روح وكان عامر بن عبد الله من الخاشعين كان اذا قام يصلي تضرب ابنته بالدف وتحدث النساء بما يردن ولم يكن يسمع ذلك وقيل له ذات يوم هل تحدث نفسك في الصلاة بشئ قال نعم بوقوفي بين يدي الله تعالى ومنصرفي الى إحدى الدارين اما الى الجنة واما الى نار فقل له هل تجد شيئا مما تجد من أمور الدنيا في الصلاة فقال لان تختلف الاسنة في أحب الى من أن أجدي الصلاة ما تجدون وكان مسلم بن يسار اذا دخل الصلاة يقول لاهله تحدثوا بما تريدون وأنفوسا ركم فاني لأجمع اليكم وكان ذات يوم يصلي في جامع البصرة فوقع خلفه اسطوانة فعدد بناها على أربع طبقات فسمع أهل السوق فدخلوا المسجد وهو يصلي كأنه وتدم ما انتقل من صلاته فلما فرغ جاء الناس يهنونه فقال على

أى شئ فقالوا وقعت هذه الاسطوانة العظيمة وراءك وانت تصلى قال ما شعرت بها وكان ابن سيرين اذا قام يصلى ذهب دم وجهه خوفا من الله سبحانه وقال منذ اربعين سنة اذا كنت فى الصلاة لا أعرف من على عيني ولا من على يسارى وكان يوسف بن النخوى اذا كان فى الصلاة لا يشعر بشئ فهذه أحوالهم رضى الله عنهم فى صلاتهم والحامل لهم على ذلك حضورهم مع الله عز وجل وغيتهم عما سواهم من عاداتهم لما هم ملتبسون به من الاحوال الكريمة والمواطن العظيمة التى تضمنتها الصلاة اه ورى ابن خيثم ساجدا كخرفة ملقاة وعليه عصافير لا يشعر بها وقال أبو على البوسى رحمه الله تعالى مانصه ويقفهم من التكبير ما هو معناه وطلب الاعتراف بذلك واعتقاده باطنا والتخلق به ومعنى أكبر ان لم يرد التفضيل أنه الكبير تعالى لتعالى عن النقص كله واتصافه بالكمال كله وليس كذلك الا هو تعالى فغيره حقير ذليل ناقص محتاج متلاش معدوم على التحقيق لا يضر ولا ينفع وكذا ان لوحظ التفضيل وفى ذلك على كل مشرب للمصلى وهو أنه اذا استحضر عظمة الله تعالى وكبريائه وحقارته كل ما سواه تعالى وتلاشيه توجه اليه تعالى وعكف بالهمة عليه وأعرض (٣٧٤) عن غيره بالجملة وهذا هو التوحيد الذى هو سر هذه العبادة وهو

مضمون كلمة الشهادة ولهذا جعل التكبير ملزوما من أول الصلاة الى آخرها استند كاراوتيتها للقلب على هذا المعنى ثلاثا يغفل عنه وهو أيضا قد يصديق لسانه قلبه وقد يكذبه اذا كان عنده كبير غير الله تعالى قال الامام أبو طالب رضى الله عنه ومن كان فى قلبه الملك الصغير الفانى أكبر من نصيبه من الملك الأكبر فاعمل بقوله الله أكبر وراجع ما تقدم فى الاذان فى معنى الله أكبر ولقد أحسن القائل

وحرم عليك الكائنات مكبرا
ليكشف عنك الحجب والشك والوهما
وتحضر لك الاملاك ان كنت حاضرا
تؤمن اذ تدعو وتستغفر للما
فقم عند هذا الافتتاح بحقه

(الامسبوق فتاويلان) قول مب وأما ح فجعل التأويلين فى صحة الصلاة وبطلانها وهو الذى يتبادر من كلام المؤلف ومن كثير من الأئمة كأبي الحسن وغيره اه فيه نظر ظاهر من وجهين أحدهما نسبت له ما ذكر فى ح هنا وفيما يأتى موافق لما شرح به عج ومن تبعه فانه قال هنا مانصه قوله الامسبوق فتاويلان فسرهما ابن يونس بما اذا كبر قائما وبه قال ابن الموارز وصرح فى التنبهات بمشهوريته اه من شرح الرسالة للشيخ زروق ونحوه فى ضيق واقتصر فى الشامل على تشهيره اه ماله هنا ولم يزد شيئا وقال آخر فصل الجماعة مانصه وان كان أوقع التكبير فى حال القيام فلا اشكال فى اجزائها وصحة الصلاة وان كبر فى حال الانحطاط فاختلف فى اجزائها فقيل تجزئه قال ابن ناجي وعلى هذا حال المدونة كثير من الشيوخ كالبايى وقال ابن الموارز لا تجزئه حتى يكبر قائما وهو تأويل عبد الحق وابن يونس وابن رشد اه ولعل المصنف اكتفى عن ذكر هذه بقوله فى أول فرائض الصلاة وقيام لها الامسبوق فتاويلان اه وهو صريح فى ان أحد التأويلين للبايى ومن وافقه والاخر تأويل عبد الحق ومن وافقه وهو قول ابن الموارز وهذا التأويلان بعينهما هما اللذان شرح بهما عج وأتباعه فتأمل بانصاف ثانيهما قوله وهو المتبادر من كلام كثير من الأئمة كأبي الحسن وغيره لان المتبادر من كلامهم هو ما قاله عج وأتباعه ويتبين لك صحة ما قلناه بجلب كلامهم قال أبو الحسن فى شرح المدونة مانصه لا يخلو المأموم من وجوه أحدها أن

خضوعا خشوعا للجوارح قد عا فان لم تنل حسن افتتاح فلم تحز * دخولا فجاهد حتى ترى داخلا حقما يكبر
(فائدة) * نقل فى ضيق عن ابن رشد أن أقوال الصلاة كلها ليست فرضا الا ثلاثة تكبيرة الاحرام والافتاتحة والسلام وأفعالها كلها فرائض الاثلاثة رفع اليدين عند تكبيرة الاحرام والجلسة الوسطى والقيام بالسلام اه ونقله ت عن ابن بشير فى كتاب التحرير وزاد فى المقدمات الاعتدال أى بناء على عدم وجوبه وانظر خيتى (الامسبوق الخ) قول مب وأما ح فجعل التأويلين الى قوله كلى الحسن وغيره فيه نظر أما أولا فان الذى فى ح هنا وفيما يأتى موافق لما شرح به عج ومن تبعه وأما ثانيهما فان المتبادر من كلام الأئمة هو ما قاله عج وأتباعه والحق ما قاله أبو الحسن وغيره من أن تأويل ابن يونس ومن معه موافق لقول ابن الموارز خلافا لمن قال انه على تأويل ابن يونس ومن معه الصلاة باطلة ولم يذكر أبو الحسن ولا ضيق ولا ابن ناجي التأويل بطلان الصلاة أصلا وكلام ابن ناجي وغ فى تكميله يفيد أن تأويل البايى أرجح وأما قول مب عن ضيق وصرح فى التنبهات بمشهوريته ففيه نظر لان كلام التنبهات ليس صريحا فى ذلك بل المتبادر منه رجوع التشهير لشي آخر لا لقول ابن الموارز ويتبين للجميع ما تقدم بالقوف على نصوصهم فى الاصل والله أعلم

يكبر للركوع وينوي به تكبيرة الاحرام فهذا لا خلاف أن صلاته مجزئة عبد الحق وابن
 يونس وابن رشد وذلك إذا كبر في حال القيام لأن فرض المأموم من القيام ما يقع فيه
 تكبيرة الاحرام وما بعده سنة وكذا في كتاب ابن المواز وقال الباجي تجزئته صلاته وإن كبر
 في حال انخطاطه للركوع لأنه قد فعل بعض ما هو قائم قالوا وهو ظاهر الكتاب لأن تكبيرة
 الركوع معلوم أين تكون اه محل الحاجة منه بلفظه وقال في ضيق مانصه أما
 فرضية القيام لتكبيرة الاحرام في غير المسبوق فظاهرة وأما بالنسبة للمسبوق فظاهرها
 على ما قاله الباجي وابن بشير أنه لا يجب لكونه قال فيها إذا كبر للركوع ونوى به العقد
 أجره والتكبير للركوع انما يكون في حال الانخطاط وقال ابن المواز هو شرط وان من
 أحرم راسه كما لا تصح له تلك الركعة وتوالت المدونة عليه أيضاً وصرح في التنبيهات
 بشهوريته اه منه بلفظه وقد أجل هنامن تأولها على قول ابن المواز وبينه آخر فصل
 الجماعة ونصه واختلف إذا كبر في حال انخطاطه ونوى بذلك الاحرام فتأول صاحب
 النكت وابن يونس وصاحب المقدمات أنهم لا تجزئته وهو قول محمد وتأول الباجي وابن
 بشير الاجزاء لأن التكبير للركوع انما يكون في حال الانخطاط قبل وهو ظاهر المدونة اه
 محل الحاجة منه بلفظه وقال ابن ناجي في شرح المدونة مانصه وظاهره أنه كبر في حال
 انخطاطه للركوع وعليه جملة كثير من الشيوخ كالباقي خلاف قول ابن المواز أن ذلك
 لا يجزئ حتى يكبر قائماً وهو تأويل عبد الحق وابن يونس وابن رشد عليها اه منه بلفظه
 فكلام هؤلاء صريح في أن الذي تأول عليه عبد الحق ومن ذكر معه المدونة هو قول ابن
 المواز ولم يذكر أبو الحسن ومن ذكرنا معه التأويل ييطان الصلاة أصلاً نعم وجدت بخط
 شيخنا ج مانصه وفي البرزلي أنه لو أحرم والامام جالس الوسط وجلس وكبر صحت صلاته
 على ظاهر ما بطلت الركعة عند ابن المواز والصلاة كلها عند ابن يونس من محشي ز
 وحاصل المسئلة أنه على تأويل ابن يونس ومن معه الصلاة باطلة إذا لم يحرم قائماً وعلى
 ما قاله ابن بشير والباجي الصلاة صحيحة ويعتد بالركعة وابن المواز أن في الركعة إذا كبر في
 حال الانخطاط أو في حال السجود وفي حال الرفع منه واعتد بالاحرام حسب ما نقله عنه
 المازري في السجود والرفع منه وقد أشار لذلك ابن عرفة اه من خطه بلفظه قلت
 مانسبه للبرزلي هو كذلك في نوازه فانه قال أثناء المسائل المنسوبة للشيخ الفقيه القاضي
 ابن قداح رحمه الله مانصه مسئلة من أدرك الامام جالساً جلس وكبر ثم قام الامام فصلى
 ما بقى وصلى هو معه ولم يمسلم الامام قضى ما بقى عليه أجره صلاته اه وقال باثري قلت
 هذا ظاهر المدونة عند ابن بشير وغيره من قوله من كبر للركوع ونوى به تكبيرة الاحرام
 أنه يجزئته فلم يشترط فيها القيام وكذا يأتي على ما قال ابن المواز أنه يلغى تلك الركعة ويجزئته
 قيامه في غيرها وأما على ما حمل عليه ابن يونس المدونة أنه كبر قائماً ثم ركع فجعل من شرط
 الاحرام القيام فلا تجزئته هذه الصلاة فانظر في ذلك اه منها بلفظها وقال فيها أيضاً
 قيل هذا أثناء مسائل من الصلاة وقعت في بعض فتاوى الاقربيين مانصه مسئلة من
 كبر للاحرام في حال الركوع يقضى ركعة بعد سلام الامام قلت هذا مذهب ابن المواز

وقيل لا تجزئه مطلقا بناء على أن من شرط الاحرام القيام وقيل تجزئه مطلقا وحل على المدونة اهـ منه بلفظه ولا شك انه مخالف لكلام من قدمنا والحق ما قاله أبو الحسن وغيره من أن تأويل ابن رشد وابن يونس وعبد الحق موافق لقول ابن المواز ويظهر لك ذلك بنقل كلامهم قال ابن رشد في مقدماته ما نصه وهذا اذا كبر للركوع في حال القيام وأما ان كبر للركوع وهو راكع بطلت الركعة لاسقاطه منها القيام وأتى به بعد سلام الامام اهـ منها بلفظها ونص ابن يونس ووجه قول مالك انها تجزئه اذا نوى تكبيرة الركوع الاحرام فللخروج من الخلاف ثم قال محمد بن يونس وانما يصح ذلك اذا كبر للركوع في حال قيامه ولو كبر اذا كرا وهو راكع فلا يجزئه ذلك نوى تكبيرة الركوع الاحرام أولا لان قيامه الاول كان في غير صلاة عند ربيعة وفرض المأموم من القيام قدر تكبيرة الاحرام فقد أسقطه ودخل الصلاة بالركوع قال ابن المواز وان ذكر وهو راكع ولم يكن كبر له كتمه فليقم ويحرم وان كبرا كما قلنا قبض ركعة بعد سلام الامام محمد بن يونس لانه ترك أن يكبر للاحرام قائما عامدا وانما يجزئ منها تكبيرة الركوع عند سعيه اذا تر كها ساهايا فوجب أن يقضى تلك الركعة بانفاق اهـ منه بلفظه فانظر كيف أتى بكلام ابن المواز بنفسه يراجع قوله فوجب أن يقضى تلك الركعة بانفاق تجده نصا فيما قلناه ولم أقف على كلام عبد الحق في أصله ولكن نسبة الاثمة له موافقة ابن يونس وابن رشد كافية فحصل مما سبق كله أن ما جمل عليه عجم ومن تبعه التأويلين هو الصواب وان ح على ذلك جمل ما أيضا وأن تأويل ابن يونس وعبد الحق وابن رشد موافق لقول ابن المواز وأن نسبة البرزلي لابن يونس خلاف ذلك فيم انظر فشد يدك على هذا التحصيل فقد أوضحته لك بالدليل والله سبحانه أعلم فتأمل ذلك كله بانصاف * (تنبيهان الاول) * كلام ابن ناجي يفتيد أن تأويل البابي هو الاقوى ويقويه ما نقله غ في تكميله عن المازري وأقره ونصه قال المازري وكان شيخنا أبو محمد عبد المجيد يحكي عن بعض الناس وأظنه ابن أبي صفرة أنه كان يقول في المدونة ما هو كالنص على أن تكبيرة الاحرام ليس من شرطها القيام في حق المأموم لانه قال فيها ولا ينبغي لرجل أن يفتح الصلاة بالركوع قبل القيام وذلك يجزئ من خلف الامام فقد نص على اجزاء صلاة المأموم المفتتح صلته بالركوع اهـ محل الحاجة منه بلفظه * (الثاني) * قول ضيغ وصرح في التنيهاً بمشهوريته فيه نظروا ن سلمه غير واحد اذ لم يصح في التنيهاً بأن التنيهاً راجع لما ذكره ونص التنيهاً واختلقوا في تأويل قوله في الكتاب ان كبر للركوع ينوي بذلك تكبيرة الافتتاح يجزئه فحمله بعضهم أنه كبر للركوع في حال القيام ولم يلزم هذا غيره وقال ظاهر الكتاب خلافه في المسئلة التي تأتي بعد هذا وقوله ولا ينبغي للرجل أن يتبدى صلته بالركوع وذلك يجزئ من خلف الامام به بعض الشيوخ أنه يدل من قوله هذا ان للمأموم أن يتبدى صلته بالركوع وقال انه كالنص من قوله هنا وان المأموم بخلاف الامام والقذ اذا خلل المأموم بالقراءة لا يفسد صلته وقاس على هذا بعضهم القذوالامام على القول انه ليس فرضهما القراءة في كل ركعة واستدل بعضهم بهذا القول ان الامام يحل

عن المأموم تكبيرة الافتتاح قال والقيام انما يراد له وهذا على رواية ابن وهب عن مالك
 أن تحرير الامام يجزئ فيها عن المأموم وكله خلاف المشهور وما نص عليه في كتاب محمد
 وغيره اه منها بلفظها فكيف يقال في هذا انه صرح بشهورية التأويل الاول في
 كلامه بل المتبادر من كلامه أن التشهير انما يرجع لمقابل ما ذكره عن بعضهم من قياس
 الفذ والامام على المأموم وما ذكره من استدلال بعضهم ان الامام يحمل عن المأموم
 تكبيرة الاحرام كما في رواية ابن وهب ويدل على ذلك أمران أحدهما أنه قرأ التأويلين
 أولا وأيد الثاني منهما بأنه ظاهر المدونة ونقله عن بعض الشيوخ أنه كالنص من المدونة
 وسلم لذلك فكيف يرجع الى ذلك قوله بعد وكله خلاف المشهور تأمله ثانيهما أنه تابع
 لشيخه ابن رشد وهو انما ذكر ذلك في حمل الامام تكبيرة الاحرام عن المأموم وقياس الامام
 والفذ على المأموم قريب منه ونص المقدمات وروى ابن وهب وأشهب عن مالك أنه
 استحسب للمأموم اذا لم يكبر للاحرام ولا للركوع اعادة الصلاة ولم يوجب ذلك وقال
 أرجو أن يجزئ عنه احرام الامام وهو شذوذ في المذهب اه منها بلفظها وليس
 في قوله وما نص عليه في كتاب محمد وغيره ما يؤيد ما فهموه لانه قد نص في كتاب
 محمد أيضا على حكم الفذ والامام بخلاف ما قاسه ذلك البعض ففي ابن يونس
 عن المدونة مانصه ولا ينبغي لرجل أن يتدئ الصلاة بالركوع قبل القيام وذلك يجزئ
 من خلف الامام لان قراءة المأموم وفعلة تحسب لهذا لانه أدركه معه الركعة فحمل عنه
 الامام ما مضى اذا نوى تكبيره الافتتاح ثم قال متصل به مانصه قال محمد بن المواز وفيه
 جاء الاختلاف وليس في الفذ والامام اختلاف اه منه بلنظفه فلهذا والله أعلم أشار
 عياض بقوله وما نص عليه في كتاب محمد فتأمله بانصاف والله أعلم (وانما يجزئ الله
 أكبر) قول مب قال بعض الشيوخ والظاهر أنه يضرب الخ هذا هو المتعين واذا كان
 لا يجزئ عند أهل المذهب الله الأكبر بزيادة حرف التعريف مع أن له معنى فكيف
 يجزئ زيادة الواو واذا كان ابن ناجي يقول ظاهر المدونة انه يضرب الله وكبر الواو بدل الهمزة
 فكيف لا يضرب الجميع بينهما وكلام الأئمة كالصريح في ذلك قال في المقدمات مانصه
 وصنفته الله أكبر لا يجزئ عند مالك وأصحابه سواء من تسبيح أو تهليل أو تحميد خلافا
 لابي حنيفة ولا التكبير بخلاف هذه الصفة خلافا للشافعي في قوله انه يجزئ الله الأكبر
 ودليلنا عليهم ما جاء قول النبي صلى الله عليه وسلم تحريم الصلاة التكبير ثم قال ولفظ
 التكبير باطلاقة لا يقع الاعلى الله أكبر ثم قال ودليلنا على الشافعي من جهة القياس
 أن هذا زيادة في لفظ التكبير عريت عن نية الله أكبر فلم تجز في الاحرام أصله اذا قال الله
 الكبير اه منها بلفظها وقال في سماع سخنون من كتاب الصلاة الثاني من البيان
 مانصه وهو أمر متفق عليه في مذهب مالك انه لا يجزئ في الاحرام الا الله أكبر لقول
 النبي صلى الله عليه وسلم تحريم الصلاة التكبير ولقول النبي صلى الله عليه وسلم انما
 جعل الامام ليؤتم به فاذا كبر فكبروا ولفظ التكبير اذا أطلق لا يقع على ما سوى الله أكبر
 مع الاجماع على العمل بذلك دون خلاف يؤثر فيه منذ زمن النبي صلى الله عليه وسلم

(وانما يجزئ الخ) قول مب قال
 بعض الشيوخ والظاهر أنه يضرب
 هذا هو المتعين لانه اذا كان لا يجزئ
 الله الأكبر بالتعريف مع أن له معنى
 فكيف يجزئ هذا ولان كلام
 الأئمة كالصريح في عدم الاجزاء
 انظر الاصل قلت وفي الحديث
 مفتاح الصلاة الطهور وتحريمها
 التكبير وتحليلها التسليم خرجه
 الترمذي وقال حديث حسن قال
 ابن رشد ولفظ التكبير باطلاقة
 لا يقع الاعلى الله أكبر وقول ز
 ويجوز أن يشبع ضمة الهاء صوابه
 ويحذر كما في بعض نسخ ح وهو
 ظاهر وقوله وأن يقف على الرأ
 بالتشديد قد يقال ان الوقف على
 الرأ بالتشديد ليس بلحن بل هو من
 الوقف بالتضعيف وفي الخلاصة
 أوقف مضعفا

ماليس همزا وعليه ان قفا
 محركا اه (فان عجز سقط) قلت
 قول ز فان أتى بمرادفه من لغته بطلت
 الذي في ابن عرفة والقلشاني وفي
 العاشر للجمعة ثلاثة الابررى مجرد
 نيته أبو الفرج بما دخل به الاسلام
 بعض شيوخ القاضى يترجمه بلغته
 وفي المدونة أكبر أن يحرم بالحجبة
 زاد القلشاني فلهذا لقادر اه

(ونية الصلاة) قول ز ولا تتضمن
 النية بالمعنى المذكور الثواب الى
 قوله ولا ثواب فيه أصله لعج
 وذ كر عقبه قول القرافي في الفرق
 التاسع والستين اعلم أن الأمور
 قسمان فعلية كافية في تحصيل
 مصلحتها كأداء الديون ودفع الودائع
 ونفقات الزوجات والا قارب فاذا
 فعل ذلك بغير قصد ولا نية وقع
 واجبا مجزئا ولا ثواب فيه حتى
 ينوي به امثال أمر الله تعالى ومن
 هذا الباب النية لا يقصد بها
 التقرب وتوقع واجبة ولا نية قرآنية
 أخرى والقسم الآخر لا يقع واجبا
 الا مع النية والقصد كالصلاة
 والصوم والحج والطهارة وجميع
 أنواع العبادات التي يشترط فيها
 النيات فهذا القسم اذا وقع بغير
 نية لا يعتد به واذا وقع منوياً على
 الوجه المشروع كان قابلاً للثواب
 وهو سبب شرعي له من حيث الجملة
 غير أن ههنا قاعدة وهي أن القبول
 غير الاجزاء وغير الفعل الصحيح
 والمجزئ من الأفعال هو ما اجتمعت
 شرائطه وأركانها وانتفت موانعه
 فهذا يرى الزمة بغير خلاف
 ويكون فاعله مطيعاً برى الزمة
 وهذا أمر لازم مجمع عليه وأما
 الثواب عليه فالحققون على عدم
 لزومه وأن الله تعالى قد يرى الزمة
 بالفعل ولا يشيب عليه في بعض
 الصور وهذا هو معنى القبول

الى اليوم فلا يجزئ الاحرام بغير لفظ التكبير ولا بالتكبير على خلاف صفة الله أكبر اه
 منه بلفظه وفي نوازل البرزلى عن مسائل ابن الحاج مانصه لفظ تكبيرة الاحرام أفتتاح
 الصلاة تعبدنا به ولا يجوز ابدالهوا ولا حرف منها اه محل الحاجة منه بلفظه وفي ابن
 يونس مانصه والدليل لما لا يكمل قوله صلى الله عليه وسلم صلوا كما رأيتموني أصلي وقوله
 تحريم التكبير وقوله لا يقبل الله صلاة امرئ حتى يتوضأ كما أمره الله تعالى الى قوله
 ثم يستقبل القبلة فيقول الله أكبر ولأنه ركن من أركان الصلاة فوجب أن يكون
 متعينا كالركوع والسجود اه منه بلفظه وفي الاكمال مانصه ومالك لا يجزئ الا لفظ
 لله أكبر المعهود في عرف اللغة والشرع لاسواه اه منه بلفظه (ونية الصلاة المعينة)
 قول ز ولا تتضمن النية بالمعنى المذكور الثواب خلافا لمخ أصله لعج ونصه ثمان
 نية الصلاة المعينة لا تتضمن الثواب خلافا لما ذكره ح في شرح الورقات فذكر كلامه
 ثم قال بعده مانصه ولكن رأيت القرافي ذكر ما حصله ان النية التي تتوقف عليها صحة
 الفعل لا تتضمن الثواب بل قد يكون الشيء مستجمعا لجميع ما يعتد به في صحته شرعا من
 نية وغيره ولا ثواب فيه فانه قال الفرق التاسع والستون بين قاعدة ما يثاب عليه من
 الواجبات وبين قاعدة ما لا يثاب عليه وان وقع واجبا اعلم ان الأمور قسمان مأمورات
 فعلية كافية في تحصيل مصلحتها كأداء الديون ودفع الودائع ونفقات الزوجات والا قارب
 ونحو ذلك فان صورة هذا الفعل تحصل من مقصوده وان لم يقصد به التقرب واذا فعل ذلك
 بغير قصد ولا نية وقع واجبا مجزئا ولا يلزم فيه الاعادة ولا ثواب فيه حتى ينوي به امثال
 أمر الله تعالى فان فعله غير فاسد امثال أمر الله تعالى ولا عالم به لم يحصل له ثواب وان سد
 الفعل مسدود ووقع واجبا ومن هذا الباب النية لا يقصد بها التقرب وتوقع واجبة ولا
 تفتقرانية أخرى وكذلك النظر الاول المقتضى الى العلم بالنيات الصانع لا يثاب عليه لانه
 لا يقصد به التقرب والقسم الآخر لا يقع واجبا الا مع النية والقصد كالصلاة والصوم
 والحج والطهارة وجميع أنواع العبادات التي يشترط فيها النيات فهذا القسم اذا وقع بغير
 نية لا يعتد به ولا يقع واجبا ولا يثاب عليه واذا وقع منوياً على الوجه المشروع كان قابلاً
 للثواب وهو سبب شرعي له من حيث الجملة غير أن ههنا قاعدة وهي ان القبول غير
 الاجزاء وغير الفعل الصحيح والمجزئ من الأفعال هو ما اجتمعت شرائطه وأركانها وانتفت
 موانعه فهذا يرى الزمة بغير خلاف ويكون فاعله مطيعاً برى الزمة وهذا أمر لازم مجمع
 عليه وأما الثواب عليه فالحققون على عدم لزومه وأن الله تعالى قد يرى الزمة بالفعل
 ولا يثاب عليه في بعض الصور وهذا هو معنى القبول ويدل ذلك أمور منها قوله تعالى
 حكاية عن ابن آدم انما يقبل الله من المتقين ما تقربوا بقرابا فاقبل من أحدهما ولم يقبل
 من الآخر مع أن قربانه كان وقت الامر ويدل عليه أن أخاه علل عدم القبول بعدم
 التقوى ولوان الفعل محل محتمل في نفسه لقال انما يقبل الله من المتقين العمل الصحيح الصالح
 لان هذا هو السبب القريب لعدم القبول فثبت عدل عنه دل ذلك على أن العمل
 المجزئ قد لا يقبل وان برئت الزمة منه وصح في نفسه وثانها قوله تعالى حكاية عن

ابراهيم عليه السلام واسماعيل واذيرفع ابراهيم القواعد من البيت واسماعيل ربنا تقبل
 منا انك انت السميع العليم فسؤالهما القبول في فعلهما مع انهما صلاتا الله وسلامه
 عليهما لا يفعلان الا فعلا صحيحا يدل على ان القبول غير لازم في الفعل الصحيح ولذلك دعيا
 به لا تقسم ما وثالثا الحديث الصحيح نرجحه مسلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
 اُمامن اُسلم واُحسن في اسلامه فانه يجزى بعمله في الجاهلية والاسلام فاشتراط في الجزاء
 الذي هو الثواب ان يحسن في الاسلام والاحسان في الاسلام هو التقوى وهو يرد على
 من قال في قوله تعالى انما يتقبل الله من المتقين ان المراد المؤمنون لانه عليه السلام صرح
 بالاسلام ثم ذكر الاحسان فيه ورابعها قوله عليه الصلاة والسلام في الاضحية اللهم
 تقبل من محمد وآل محمد فسأل عليه الصلاة والسلام القبول مع ان فعله في الاضحية
 كان موافق الشريعة فدل ذلك على ان القبول ورابعة النعمة والاجزاء والامساك له عليه
 الصلاة والسلام فان سؤال تحصيل الحاصل لا يجوز وخامسها انه لم يزل يلهي الامة
 وخيارها يسألون الله تعالى في القبول في العمل ولو كان ذلك طلبا للجنة والاجزاء لكان
 هذا الدعاء انما يحسن قبل الشروع في العمل فيسأل الله تعالى تيسيرا لاركان والشروط
 واتقاء الموانع أما بعد الجزم بوقوعه فلا يحسن ذلك فدل ذلك الوجهه على ان القبول
 غير الاجزاء وغير الصحة وانه الثواب وسادسها قوله عليه الصلاة والسلام ان من
 الصلاة ما يقبل نصفها وثلاثا وربعا وان منها ما يلف كما يلف الثوب الخلق ويضرب
 به وجه صاحبه فله الصوفية وقيل من الفقهاء على عدم الاجزاء وانما تجب الاعادة
 اذا غفل عن صلاته لقوله عليه الصلاة والسلام ليس للمؤمن من صلاته الا ما قبل منها
 وحكي الغزالي الاجماع في اجزائها اذا علم عدد ركعاتها وشرائطها وان كان غير مشغول
 بالخشوع والاقبال عليها وقال أكثر الفقهاء ان المراد بالثلث والرابع ونحوه الثواب
 لا الاجزاء والصحة فظهر حينئذ ان القبول غير الاجزاء وان بعض الاوامر الواجبات ثاب
 عليه دون بعض وهو المقصود من الفرق واذا تقرر الفرق فالظاهر ان وصف التقوى شرط
 في القبول بعد الاجزاء والتقوى ههنا ليس محمولا على المعنى اللغوي وهو مجرد الاتقاء
 للمكروه من حيث الجملة فان الفسقة في عرف الشرع لا يسمون أتقياء ولا من المتقين
 ولو اعتبرنا المعنى اللغوي لقبيل لهم ذلك بل التقوى في عرف الشرع المبالغة في اجتناب
 المحرمات وفعل الواجبات حتى يكون ذلك الغالب على الشخص وهذا هو الظاهر واذا
 حصل هذا الوصف ينبغي ان يعتد بأن القبول غير لازم بل المحل قابل له لحصول الشرط
 وان القبول مشروط بالتقوى ولا يلزم من حصول الشرط حصول المشروط ويدل على ان
 المحل يبق قابلا للقبول من غير لزومه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم دعيا القبول مع انه
 سيدا المتقين وكذلك ابراهيم واسماعيل عليهما الصلاة والسلام والدعوة لا بد ان يكون
 بصدد الوقوع وعدمه اذ لو تيقن وقوعه لكان ذلك طلبا لتحصيل الحاصل وهو غير جائز
 فتعين ان يكون الثواب يمكن حصوله وعدم حصوله وعلى هذا المدرك وهذا التقرير
 يكون قوله تعالى من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها مشروطا بالتقوى فان الامثال العشر

ويدل لذلك أمور منها حديث
 مسلم مرفوعا اُمامن اُسلم واُحسن
 في اسلامه فانه يجزى بعمله في
 الجاهلية والاسلام فاشتراط في
 الجزاء الذي هو الثواب الاحسان
 في الاسلام وهو التقوى وهو يرد
 على من قال في قوله تعالى انما يتقبل
 الله من المتقين ان المراد المؤمنون
 لانه عليه الصلاة والسلام صرح
 بالاسلام ثم ذكر الاحسان فيه
 ومنها انه لم يزل يخبر الامة وطلحاؤها
 يسألون الله تعالى القبول في العمل
 ومنها قوله عليه الصلاة والسلام
 ان من الصلاة ما يقبل نصفها
 وثلاثا وربعا وان منها ما يلف كما
 يلف الثوب الخلق ويضرب به
 وجه صاحبه فله الصوفية
 وقيل من الفقهاء على عدم الاجزاء
 وأنه تجب الاعادة اذا غفل عن
 صلاته لقوله عليه الصلاة والسلام
 ليس للمؤمن من صلاته الا ما قبل
 منها وحكي الغزالي الاجماع في
 اجزائها اذا علم عدد ركعاتها
 وشرائطها وان كان غير مشغول
 بالخشوع والاقبال عليها وقال
 أكثر الفقهاء ان المراد بالثلث
 والرابع ونحوه الثواب لا الاجزاء

والحجة ثم ذكر أن التقوى الشرعية شرط في القبول الذي هو الثواب على الطاعة يلزم من عدمها عدمه ولا يلزم من وجودها وجوده ولا عدمه وإن المواظب على المعصية مع صحة إيمانه لا ثواب له على ما يفعله من الطاعات مستدلاً بقوله تعالى انما يقبل الله من المتقين قائلان المراد بالتقوى التقوى في عرف الشرع اهـ يحج كثير في عمسك عجم و ز به على ما قاله منظر لان قوله واذا كان منوباً على الوجه المشروع كان قابلاً للثواب وهو سبب شرعي له حجة لمح لانه لاشك أن نية الصلاة المعينة وجه شرعي تصح به العبادة وكلام محشى الورقات صريح فيما لمح خلافا لاستدلال عجم به أيضاً وكذا كلام المقدمات شاهد لمح فأنظره

هي الثوابات ولا تحصل الا للمتقين وكذا قوله عليه السلام صلاة في مسجدى هذا خير من ألف صلاة في غيره الا المسجد الحرام فان هذه الألف صلاة والزائد عليها ثوابات تتضاعف وقوله عليه السلام صلاة في المسجد الحرام خير من ألف صلاة في غيره وصلاة في بيت المقدس بسمائة صلاة وقوله تعالى والله يضاعف لمن يشاء يقتضى ما تقدم من التقرير أن يكون هذا كله مشروطاً بالتقوى وقوله عليه السلام صلاة الجماعة تفضل صلاة الفرد بخمس أو سبع وعشرين صلاة فتأمل ذلك فان هذه الظواهر كلها يقتضى ظاهرها الثواب مطلقاً وما تقدم من التقرير يقتضى أنها لا تحصل الا بالتقوى فيتعين رداً أحد الظواهر الى الآخر وأن يجمع بينهما على الوجه الأشد وقد بينت لك التعارض ووجه الجمع فتأمل ذلك فانه موضع صعب مشكل والذي رأيت عليه جماعة من المحققين ما ذكرته لك فتأمل اهـ كلام القرافى وهو بديع قلت قال شيخنا أحمد بن عبد الحق في حاشيته شرح الوراقات ان المأمورات التي تتوقف على النية يحصل الثواب بالنية ان لم يقصد به غير الامتثال فانه قال ان ترك المخطور والمكروه انما يشاب عليه اذا كان بقصد الامتثال وان كان الخروج من عهدته انتهى فيسه لا يتوقف على ذلك بخلاف فعل الواجب أو المندوب فان الإثابة عليه كخروج من عهدته الامر فيه لا يتوقف على قصد الامتثال نعم يتوقف على عدم قصد غيره كالإتيان به خوفاً ونحوه فهو كترك المخطور والمكروه في ذلك هذا فيما يتوقف من المأمورات على النية أما ما لا يتوقف منها على النية كنفقة الزوجة فهو كترك المخطور أو المكروه فتتوقف الإثابة عليه دون الخروج من عهدته الامر فيه على قصد الامتثال اهـ كلام عجم بلفظه وما قاله وتبعه عليه ز فيمنظر ظاهراً والصواب ما قاله ح ولا حجة له ما في كلام القرافى ولا في كلام محشى الوراقات بل كلامهما حجة عليهم ما شاهد لمح أما كلام القرافى فلقوله واذا كان منوباً على الوجه المشروع كان قابلاً للثواب وهو سبب شرعي له الخ لأن نية الصلاة المعينة لاشك أنه وجه شرعي يصح به العبادة وأما كلام محشى الوراقات فهو صريح فيما قاله ح لقوله فان الإثابة عليه كخروج من عهدته الامر فيه لا يتوقف على قصد الامتثال الخ فأي شيء أصرح من هذا فالعجب من عجم رحمه الله كيف نسب له عكس ما فيه والكمال لله تعالى فتأمل ذلك بانصاف على أنا لولمنا تسليماً جديلاً ان فيه شاهداً لما زعمه لكان مردوداً بكلام ابن رشد في المقدمات ونصها ومن صفة النية على الكمال أن يستشعر الناوى المصلى الايمان بقلبه فيقرن بذلك اعتقاد القرية واعتقاد الوجوب واعتقاد القصد الى الاداء وتعيين الصلاة واستشعار الايمان شرط في صحة ذلك كله فاذا أحرم ونهه على هذه الصفة فقد أتى في احرامه على كل أحواله فان ما في وقت احرامه عن استشعار الايمان لم يقصد عليه احرامه لتقدم علمه به واعتقاده له لانه موصوف به في حال الذكرك له والغفلة عنه وكذا اذا سها أن ينوى مع الاحرام وجوب الصلاة عليه والقصد الى أدائها والتقرب بها الى الله لم يفسد عليه احرامه اذا عين الصلاة لان التعيين لها يقتضى الوجوب والقربة والاداء لتقدم علمه بوجوب تلك

واعلم أن ما ذكره القرافي من أن الصحة والاجزاء للعبادة غير الثواب عليها أمر مسلم لا نزاع فيه وأما ما ذكره من أن التقوى الشرعية شرط في القبول وأن المواظب على المعصية لا ثواب له على (٣٨١) طاعته بخلاف ما عليه أهل السنة ففي ابن

عطية ما نصه انما يتقبل الله من المتقين قال القاضي أبو محمد واجماع أهل السنة في معنى هذه الالفاظ أنها اتقاء الشرك فمن اتقاه وهو موحد فاعماله التي تصدق فيها نيته مقبولة وأما المتق للشرك والمعاصي فله الدرجة العليا من القبول والختم بالرحمة علم ذلك باخبار الله تعالى لان ذلك يجب عليه تعالى عقلا اه ونحوه لابن جري ونصه استدلالا بالآية المعتزلة وغيرهم على أن العاصي لا يتقبل عمله وتأولها الاشعرية بأن التقوى هنا يراد بها تقوى الشرك اه منه بلفظه وعلمه وتأولها الاشعرية بأن التقوى هنا يراد بها تقوى الشرك اه منه بلفظه وقال العارف بالله أبو زيد الفاسي في حاشيته على الصغرى ما نصه وقال في عطية وما يقع مما يوجبهم توقف القبول على تقوى المعاصي فعمله على تقوى هي شرط كالسلامة من الرياء والعجب اه والنظر اهر من الآيات والاحاديث والآثار تترد ما ذهب اليه القرافي وفي صحيح مسلم عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أتدرون من المفلس قالوا المفلس فينا من لادرهم له ولا متاع فقال ان المفلس من أمتي من يأتي يوم القيامة بصلاة وصيام وزكاة ويأتي وقد شتم هذا وقذف هذا وضرب هذا وسفك دم هذا فأخذ هذا من حسنة وهذا من حسناته الخ الحديث وهو صريح في أن له حسنات مع كونه بهذه الصفة من ارتكاب هذا أو كل مال هذا وسفك دم هذا وضرب هذا فيعطى هذا من حسناته وهذا من حسناته فان قيل حسناته قبل أن يقضى ما عليه أخذ من خطاياهم فطرح عليه ثم طرح في النار

الصلاة التي عينها عليه اه منها بلفظها ونقله ح مختصرا جدا وق أيضا مختصرا الا أنه بأبسط مما لح فتأمل والله اعلم * (تسكت) * حاصل ما ذكره القرافي رحمه الله في هذه القاعدة ثلاثة أمور أحدها أن الصحة والاجزاء للعبادة غير الثواب عليها ثانيها أن العاصي المواظب على المعصية مع صحة إيمانه لا ثواب له على ما يفعله من الطاعات مستدلا على ذلك بقوله تعالى انما يتقبل الله من المتقين فاذ لان المراد بالتقوى التقوى في عرف الشرع ثالثها أن التقوى الشرعية التي زعم بطلان الاعمال أي ثوابها بعدمها لا يستلزم وجودها الثواب على الطاعة بحيث كلما وجدت الطاعة من المتقين حصل لهم الثواب عليها وانما المراد من الآية أنها شرط في القبول الذي هو الثواب فيه لزم من عدمها عدمه ولا يلزم من وجودها وجوده ولا عدمه بل المحل قابل للحصول على قاعدة الشرط أما الامر الاول فسلم لا نزاع فيه وأما الثاني فخالقه فيه مخالف لما عليه المحققون ولما عليه أهل السنة وقد حكى ابن عطية اجماعهم على خلاف ما قاله القرافي ونصه انما يتقبل الله من المتقين قال القاضي أبو محمد واجماع أهل السنة في معنى هذه الالفاظ أنها اتقاء الشرك فمن اتقاه وهو موحد فاعماله التي تصدق فيها نيته مقبولة وأما المتق للشرك والمعاصي فله الدرجة العليا من القبول والختم بالرحمة علم ذلك باخبار الله تعالى لان ذلك يجب على الله تعالى عقلا اه منه بلفظه ونحوه لابن القاسم ابن جري ونصه انما يتقبل الله من المتقين استدلالا بالمعتزلة وغيرهم على أن العاصي لا يتقبل عمله وتأولها الاشعرية بأن التقوى هنا يراد بها تقوى الشرك اه منه بلفظه وقال العارف بالله أبو زيد الفاسي في حاشية التفسير بعد أن نقل كلام ابن عطية مختصرا ما نصه ووقع في كلام البيضاوي هنا ما يخالفه وفيه نظر لأن يحتمل على تقوى الرياء والعجب اه منها بلفظها وقال في حاشيته على الصغرى ما نصه وقال غيره أي غير ابن عطية وما يقع مما يوجبهم توقف القبول على تقوى المعاصي فعمله على تقوى هي شرط كالسلامة من الرياء والعجب اه منها بلفظها قلت وهذا هو الذي يتعين اعتقاده ويجب المصبر اليه فان الظواهر من الآيات القرآنية والاحاديث النبوية والآثار المروية عن الصحابة وخيار التابعين فمن بعدهم من الأئمة التي لا تنكاد تنحصر كثرة تترد ما ذهب اليه القرافي رحمه الله وتأويل ما لا يكاد يحصى وردته الى ظاهر هذه الآية والحديث الذي ذكره مما لا معنى له وفي ذلك تقنيط للعصاة لانه يفيد أنه لا تكتب لهم حسنة أصلا وفي صحيح مسلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أتدرون من المفلس قالوا المفلس فينا من لادرهم له ولا متاع فقال ان المفلس من أمتي من يأتي يوم القيامة بصلاة وصيام وزكاة ويأتي وقد شتم هذا وقذف هذا وضرب هذا وسفك دم هذا فأخذ هذا من حسنة وهذا من حسناته الحديث وهو صريح في أن له حسنات مع كونه بهذه الصفة من ارتكاب هذا أو كل مال هذا وسفك دم هذا وضرب هذا فيعطى هذا من حسناته وهذا من حسناته فان قيل حسناته قبل أن يقضى ما عليه أخذ من خطاياهم فطرح عليه ثم طرح في النار

ولما نقل العلامة أبو محمد سيدي عبد القادر القاسمي في أول أجوبته عن جماعة من الأئمة حصول الثواب لمن صلى في الدار المغصوبة مع أنه من جهة الغصب قال مانصه وقال ابن العربي في قول مالك من قاتل على فرس مغصوب فله الشهادة وعليه المعصية فله أجر شهادته وعليه أثم معصيته ومثله لعياض وهذا المذهب الذي عليه المحققون من أن القبول الذي هو ترتب الثواب لازم للصحة وأن الطاعة مهم ما وجدت بشرائطها وأركانها مطابقة للامر من كل وجه كانت سببا للثواب هو الذي يجري مع قواعد الشريعة ومعتقد أهل السنة من أن السنة لا تبطل الحسنة قال عياض لا يحبط الاعمال عند أهل السنة ثني سوى الكفر وقال ابن (٣٨٣) جرى عقيدة أهل السنة أن السيئات لا تبطل الحسنات فقالوا

في آية لا تبطلوا صدقاتكم باليمن والأذى إن الصدقة التي يعلم الله من صاحبها أنه عين أو يؤذى لا تقبل منه وقيل إن اليمن والأذى دليل على أن نيته لم تكن خالصة فلذلك بطلت صدقاته اهـ ومثله في ابن عطية والشيخ السنوسي في كتابه على ابن دهاق اهـ قلت وفيه أيضا رد لعدم التلازم بين الصحة والقبول وراجع ما قدمناه عند قول المصنف ويسير كانية وضوءه ويجب أن حديث مسلم الذي ذكره القرافي بأن معنى وأحسن في إسلامه صدق فيه وأخلص أحسن أرا من المنافق والله أعلم وأما سؤال القبول من الله تعالى فيجيب عنه بأنه لا مانع من أن يدعو العبد ربه بما أحبه به بحصوله استحضار تلك النعمة وشكرا عليها وقد قال الجلال السيوطي في قوله تعالى ربنا لا تؤاخذنا الآية وقد رفع الله ذلك عن هذه الأمة

العظام من سفل الدماء وما ذكر معها والله أعلم وأما الأمر الثالث فهو خلاف مانسبه العلامة أبو محمد سيدي عبد القادر القاسمي للمحققين فإنه لما نقل في أول أجوبته عن جماعة من الأئمة حصول الثواب لمن صلى في الدار المغصوبة مع أنه من جهة الغصب قال عقبه مانصه وقال ابن العربي في قول مالك من قاتل على فرس مغصوب فله الشهادة وعليه المعصية فله أجر شهادته وعليه أثم معصيته ومثله لعياض وهذا المذهب الذي عليه المحققون من أن القبول الذي هو ترتب الثواب لازم للصحة وأن الطاعة مهم ما وجدت بشرائطها وأركانها مطابقة للامر من كل وجه كانت سببا للثواب هو الذي يجري مع قواعد الشريعة ومعتقد أهل السنة من أن السنة لا تبطل الحسنة قال عياض لا يحبط الاعمال عند أهل السنة ثني إلا الكفر وقال ابن جري عقيدة أهل السنة أن السيئات لا تبطل الحسنات فقالوا في آية لا تبطلوا صدقاتكم باليمن والأذى إن الصدقة التي يعلم الله من صاحبها أنه عين أو يؤذى لا تقبل منه وقيل إن اليمن والأذى دليل على أن نيته لم تكن خالصة فلذلك بطلت صدقاته اهـ ومثله في ابن عطية والشيخ السنوسي في كتابه على ابن دهاق اهـ منها بلفظها وفيه أيضا رد على ما قاله القرافي في الوجه الثاني فتأمل اهـ (تنبيهان الأول) * ما حل عليه ابن عطية الآية من أن المراد تقوى الشرك يقتضي الجزم بأن قاييل كان مشركا مع أنه قال بعد ما قدمناه عنه مانصه واختلف الناس لم قال هـ ايل ما أنا بياسط يدي البك لا قتلت قال مجاهد كان القرض عليهم حينئذ أن لا يسأل أحدا سيفاً وأن لا يمنع من أراد قتله وقال عبد الله بن عمر وجهه والناس كان هـ ايل أشد قوة من قاييل ولكنه تخرج قال القاضي أبو محمد وهذا هو الظاهر ومن هنا بقوى أن قاييل إنما هو عاص لا كافر لأنه لو كان كافراً لم يكن للتخرج وجهه وإنما وجه التخرج في هذا أن المتخرج يأبي أن يقاتل موحد أو يرضى بأن يظلم ليجازي في الآخرة ونحوه هذا فعل عثمان بن عفان رضي الله عنه اهـ منه بلفظه في كلامه تدافع ويجاب بأنه وإن كان موحداً فقد فقدت النية السالمة من الرياء كما تقدم في كلام سيدي عبد الرحمن القاسمي ما يرشد إلى ذلك

كما ورد في الحديث فسؤاله اعتراف بنعمة الله اهـ وقال عياض دعا النبي صلى الله عليه وسلم ذلك واستعاذته من الأمور التي قد علم أنه عوف منها وعصم ليلزم نفسه خوف الله وعظمته والافتقار إليه اهـ نقله في المعيار (تنبيه) * ما حل عليه ابن عطية الآية يقتضي الجزم بكفر قاييل مع أنه ذكر بعد مانصه وقال عبد الله بن عمر وجهه والناس كان هـ ايل أشد قوة من قاييل ولكنه تخرج قال القاضي أبو محمد وهذا هو الظاهر ومن هنا بقوى أن قاييل إنما هو عاص لا كافر لأنه لو كان كافراً لم يكن للتخرج وجهه وإنما وجه التخرج في هذا أن المتخرج يأبي أن يقاتل موحد أو يرضى بأن يظلم ليجازي في الآخرة ونحوه هذا فعل عثمان بن عفان رضي الله عنه اهـ ففي كلامه تدافع ويجاب بأنه وإن كان موحداً فقد فقدت النية السالمة من الرياء كما تقدم في كلام الشيخ أبي زيد ما يرشده والله أعلم

(وان تخالفنا فالعقد) * قات في ق سمع ابن القاسم من أراد أن يهل بالحج مفردا فاختأفقرن فسكرم بالعمرة قال ايس ذلك بشئ انما ذلك الى نيته وهو على حجة قال مالك اماما كان لله فهو الى نيته ابن رشد هذا كما قال لقوله عليه الصلاة والسلام الاعمال بالنيات فلا يلزم الرجل فيها بينه وبين ربه ما تكلم به لسانه اذ لم يعتقد بقلبه ولم يتعلق به حق لغیره اه (والرفض مبطل) قول ز بخلاف الوضوء أي بعد الفراغ وأما (٣٨٣) في الاثناء فقد قدم أن الراجح فيه البطلان

فانظره (فاتم بنقل) * قلت لان مفهوم لنقل لنقل ابن عرفه أفتي ابن رشد بان نقلها أي النية من فرض لا تخر أو لنقل سهوا دون طول ولا ركوع مغتفروا لا في اعتقاده وبطلانه قولاً أشهب وابن القاسم المازري في صحة ظهور كملت بنية عصر سهواً وقولان انظر ت و ق (كأن لم يظنه) قول مب عن عبد الحق فلا خلاف أنه أقصد الخ فيه نظر ففي ضج عند قول ابن الحاجب فلو أنها بنية النافلة سهواً فقولان مانصه في هذه المسئلة ثلاثة أقوال يفرق في الثالث بين العامد قبط وبين الساهي فلا تبطل اه (أو عزبت) * قلت والاولى استحضارها في جميع الصلاة فان الحضور في الصلاة هو المقصود من قصدها وقد قال ابن رشد في البيان قليل من الصلاة مع الاقبال عليها والفكرة فيها خير من الكثير مع اشتغال القلب عنها اه (أو الأداء أو ضده) * قلت قول ز وقد نصوا على أنه لا تنوب نية أداء عن قضاء الخ لعله يحتز عن ظن أن عليه صلاة ظهر رأس فمن صلاها اليوم قضاء فتبين له

ذلك فتأمل والله أعلم * (الثاني) * قول القرافي في كلامه السابق فان سؤال تحصيل الحاصل لا يجوز بناء على ما تردد في الفرق الثاني والسبعين والمائة من قواعد وقسمه فيه الى قسمين طلب نفي مادل الشرع على نفيه وطلب حصول مادل الشرع على حصوله ومنه للاول بخوالهم لا تغفر لفلان الكافر والثاني اللهم اجعل موت من مات من أولادى حجابا من النار وأجاب عما ورد في الكتاب والسنة مما يخالف ما قرره من تخوير بنا لا نؤخذنا ان نسينا أو أخطأنا ونحو اللهم أعط سبيدنا محمد الوسيطة في الجنة مما يوقف عليه في محله وقد تعقب ذلك عليه العلامة أبو القاسم بن الشاطي فقال مانصه وما قاله من منع الدعاء بنحو ربنا لا نؤخذنا ان نسينا لم يأت بحجة عليه غير القياس على الملوكة وهو بالإجماع وكيف يقاس الخالق بالخلق وقوله ان طلب تحصيل الحاصل عرى عن الحاجة ممنوع لجواز حمله على طلب مثله أو الاجابة بأعطاء العوض عنه ديناً وآخره والقاصد للمتعذر لا مانع أن يعوضه الله وان لم يقصد العوض كما اذا طلب غير المتعذر مما علم الله عدم وقوعه جزأه على بحسبه الى الله تعالى وابتهاله الى عظيم كماله وجماله اه انظر شرح الحصن ان شئت * قلت وما قاله ابن الشاطي في غاية الوضوح لا ينبغي لمصنف فيه كلام ولذلك تلقاه بالقبول الأئمة الأعلام وما المانع من أن يدعو العبد ربه بما أخبره بحصوله استحضرنا تلك النعمة وشكرها عليها وقد قال الجلال السيوطي في تفسيره في قوله تعالى ربنا لا نؤخذنا الا بآية مانصه وقد رفع الله ذلك عن هذه الامة كما ورد في الحديث فسؤاله اعتراف بنعمة الله اه منه بلفظه وقال أبو الفضل عياض مانصه دعاء النبي صلى الله عليه وسلم واستعاذته من الامور التي قد علم أنه عوفي منها وعصم ليلزم نفسه خوف الله واعظامه والافتقار اليه اه نقله في المعيار وأقره وتحصل أن في كلام القرافي نظرا من وجوه وبه تعلم ما في تسليم عج له ومدحه اياه بقوله وهو يديع والله سبحانه أعلم (والرفض مبطل) قول ز بخلاف الوضوء قال تو مانصه قدم في الوضوء أن الراجح فيه البطلان في الاثناء فالامعنى لقوله بخلاف الوضوء بالنسبة اليه اه منه بلفظه وما قاله ظاهر والله أعلم (كأن لم يظنه) قول مب قلت فصل في العامد وهو خلاف ما في ق الخ اعتراضه صحيح ولكنه سلم الاتفاق وهو غير مسلم ففي ضج عند قول ابن الحاجب فلو أنها بنية النافلة سهواً فقولان اه مانصه في هذه المسئلة ثلاثة أقوال يفرق في الثالث بين العامد قبط وبين الساهي فلا تبطل اه محل الحاجة منه بلفظه وقال ابن عرفه مانصه محمد وعبد الملك ان تنقل اثر سلامه من فرض قبل تمامه سهواً ثم ابن بشير

أنه كان صلاها أمس فلا تنوب له عن أداء ظهر اليوم وعن عليه صلاة ظهر رأس فصل في اليوم صلاة الظهر بنية أداء ظهر هذا اليوم فتبين له أنه فعلها قبل دخول وقتها فلا تجزئه عن ظهر رأس لأنه اذا نوى الاداء في القضاء أو العكس لم يجزه لما تقدم لن نفسه عند قوله والكل أداء عن البرزلى وابن قداح أن المذهب أنه تنوب نية الاداء عن نية القضاء وعكسه ولقول ابن رشد من نوى الاداء في موضع القضاء أو عكسه فصلاته صحيحة اتفاقاً ويدل على أن مراده ما تقدم استدل به بمسئلة الاسير

اذا تبين أنه صام شعبان على أنه في هذه الصورة لم ينو الاداء عن القضاء وانما نوى أداء رمضان على أن ذلك الشهر شهر ما نوى أداء رمضان الثاني الذي لم يدخل ولو نوى أداء رمضان الفائت في هذه الاجزاء كيف وسيأتي وأجر ما بعده بالعدد لا قبله فتأمل والله أعلم (ونية اقتداء الخ) قلت قال ابن عبد السلام عن بعض شيوخه مانصه هذا الشرط لا بد منه ولكن لا يلزم التعرض له بما يدل عليه مطابقة اذهالك ما يدل عليه التزاما اه وقال الابي وأمانية الاقتداء فشرط في صحة صلاة المأموم وما ذكر الشيخ الحافظ أبو علي بن قدام هذا في مجلس درسه قال له بعض العوام الحاضرين هذا شيء ما نويته قط فقال له الشيخ أليس أنك لا تحرم حتى يحرم الامام ولا ترك حتى يترك قال هو كذلك قال له الشيخ فذلك هو نية الاقتداء اه وفي ق عن المازري مانصه النية القصد الى الشيء والعزم عليه قال وقد أحدث الناس في النية أموراً كثيرة حتى ان الرجل يكون عمره ستين سنة ونحوها يأتي سائلاً اهل عليه اعادة شهر رمضان لانه صامه بغير نية لانه قيل له بقي عليك أن تقصد الى النية فانظر كيف صارت النية تنقل الى نية ولو كان ذلك لاحتاجت النية الى نية وانما يتصور أن يصوم بغير نية من لم يعلم بدخول الشهر اه وتقدم في الوضوء قول الغزالي الوسوسة في نية الصلاة سببها خيال في العقل أو جهل بالشرع راجع بقيته هناك وقول مب التحرير أن الشرط الخ أي وأما عدها من الأركان فمشكل لانها اذا فقدت فان كان يقرأ الفاتحة (٣٨٤) في ركعاته فصلاته صحيحة وهو فذوم تايته لا امام في الظاهر لانصره

وقيل وكذا لو علم سهم وسلامه من اثنين فتعذر نفلاته به اه منه بلفظه وقال أيضاً بعد هذا مانصه وفي قول اللغمي ان أتم فرضه بنية التطوع ليقضيه أجزأه ويعيد استحساناً انظر اه منه بلفظه (وجازله دخول على ما أحرم به الامام) قول ز مسافر وحاضر الخ نحوه في ح عن النوادر عن معنون وسلمه وقال شيخنا ج الصواب اسقاط قوله وحاضر لانه اذا كان الامام مسافراً يصير المقيم كأنه أحرم بنية القصر اه وقال نو مانصه ثم ان دخول المسافر على ما أحرم به الامام ظاهر وأما المقيم ففيه نظر لانه يجب عليه الدخول على الاتمام كيفما كان الامام فالظاهر قصر المسئلة الاولى على المسافر والله أعلم وسيأتي وان ظنهم مسفراً فظهر خلافه الخ اه منه بلفظه وقول ز كما يؤخذ من كلام ح وتستثنى هذه من كون ترتيب الحاضرتين الخ فيه نظر بل كلام ح يدل على خلاف ذلك فلا استثناء فتأمل والله أعلم (وهل تجب الفاتحة في كل ركعة الخ) الاول شهره ابن شاس وغيره وصححه ابن الحاجب وابو عمر كافي ق عنه وصاحب التلخيص ونصه والواجب من القراءة متعين وهو فاتحة الكتاب لا يجوز غيرها في كل ركعة هذا هو الصحيح من المذهب

وان ترك الفاتحة كالمأموم بطلت صلاته اتركه الفاتحة لا تركه نية الاقتداء فلم يبق الا ان المطلوب كونها أولاً وهو خارج عن ماهية الصلاة اذ هو قبل تكبيرة الاحرام فكان شرطاً لا ركناً تأمله والله أعلم (وجازله الخ) قول ز مسافر وحاضر الخ نحوه في ح عن النوادر عن معنون وهو غير ظاهر في الحاضر الآن ينوي الاتمام كيفما كان الامام فتأمل وقول ز كما يؤخذ من كلام ح الخ فيه نظر بل كلام ح يدل على خلاف ذلك

فلا استثناء فتأمله وقول مب على عومه لا يستثنى منه شيء أي لانه في مسئلة الظهر والجمعة عين كونها وأما صلاة الزوال والله أعلم (بحركة لسان) قلت قال النووي في الاذكار مانصه اعلم ان الاذكار الواردة في الصلاة وغيرها واجبة كانت أو مستحبة لا يحسب منها شيء ولا يعتد به حتى يلفظه ويسمع نفسه ان كان صحيح السمع لا عارض له اه وقوله ويسمع نفسه الخ مذهب شافعي والله أعلم (فيجب تعلمها الخ) قال مقيد عفا الله عنه بتمه قول مب عن التفجير وفي العالم لا يجب عليه التعليم الخ ذكر الجزولي انه يجب على العالم اذا سئل أن يجيب باربعة شروط الاول أن يسأل السائل عما يجب عليه الثاني أن يخاف فوات النازلة الثالث أن يكون المسؤول عالماً بحكم الله تعالى في تلك النازلة الرابع أن يكون السائل والمسؤول بالغين وقد نظم ذلك من قال وسائل عن فرضه مكلف * للملح يعلم ذلك بوصف مطلبه يحشى عليه الفتونا * جوابه حتم عليه بتا واعلم انه اختلف أيضاً فيما اذا رأى العالم من يفسد وضوءه أو صلاته تمثلاً فقال الغزالي يجب عليه نصح وتعليمه وقال ابن العربي لا يجب وقيل يجب تنبيهه اجمالاً فلا سأل وجب البيان لقوله صلى الله عليه وسلم للذي نقرأه انقر الديكة صل فانك لم تصل فاعادها كذلك حتى قال والله لا أحسن غيرها فعلمني يا رسول الله الحديث وهو الظاهر (وهل يجب الخ) حصل هو في الفاتحة ستة أقوال كلها رويت عن مالك وقد اشتمل كلام خش على أربعة منها والخامس وجوبها في النصف والسادس التردد بين وجوبها في الكل أو في الاكثر

وأما الثاني فلم يذكر في صحيح من شهره ولا من رجحه وقد تبعه في الشامل فاقصر على
تسهيرو الأول ونصه والمشهور وجوبه على فذو امام في كل ركعة ثم قال وقيل في الحل
والمية رجح وهو ظاهرها وروى في ركعة اه منه بلفظه وفي كلامه على اشارة الى
الجواب عن المصنف فانه قال مانصه فقال ابن شاس وغيره ان الاول هو المشهور ونقل غير
واحد أن الامام يرجع الى الثاني اه منه بلفظه وحاصله أن الثاني ترجح برجوع الامام
اليه قلت بل المصنف أشار الى ما في العلم والارشاد ونص المعلم اختلاف الناس في اشتراط
قراءة أم القرآن في صحة الصلاة والمشهور عندنا اشتراط قراءتها في جل الصلاة وأما
اشتراط ذلك في كل ركعة ففيه قولان مشهوران اه منه بلفظه ونص الارشاد
والمشهور وجوبها في أكثرها اه منه بلفظه * (تنبيهان * الأول) * في ق مانصه
عياض المشهور وجوب الفاتحة في جل الصلاة اه ومانسبه لعياض خلاف مانسبه له
ابن عرفة والقاتلاني وغيرهما من أنه شهر وجوبها في الكل ومانسبه له هؤلاء هو الصواب
فانه الموجود في اكمله وياق لفظه * (الثاني) * نسب ابن عرفة لعياض أنه نقل عن المغيرة
وجوبها في الحل ووجهه في ذلك بأن المنقول عن المغيرة وجوبها في ركعة وسلم ذلك له غ
تكميله ونص ابن عرفة وفي وجوبها في كل ركعة أو جلها أو نصفها أو ركعة خامسها
الترجيح في الاولين للخمى عن مالك مع الباجي عن العراقيين وأبي عمر عن ابن القاسم
وعياض عن المشهور وابن رشد عن مالك وأبي عمر عنه والخمى مع الشيخ عن المغيرة وعزو
الاكمل له الحل وهم ومالك اه منه بلفظه ونقله غ محالا فقال في تكميله مانصه
الأول للخمى عن مالك والباجي عن العراقيين وأبي عمر عن ابن القاسم وعياض عن
المشهور والثاني لابن رشد عن مالك والثالث لأبي عمر عن مالك والرابع لأبي محمد
والخمى عن المغيرة والخامس لمالك اه منه بلفظه قلت في توهيم ابن عرفة رحمه الله
عياضا نظروا وسلمه غ فان كلام الاكمل سالم ولعل نسخة ابن عرفة منه سقط منها شيء
ونص الاكمل وقد اختلف العلماء في القراءة في الصلاة فذهب جمهورهم الى وجوب أم
القرآن للامام والفسد في كل ركعة وهو مشهور قول مالك وعنه أيضا أنها واجبة في جل
الصلاة وهو قول اسحق وعنه أيضا أنها انما تجب في ركعة وقاله المغيرة والحسن وعنه
أيضا أنها لا تجب في شيء من الصلاة وهو أشد رواياته وهو مذهب أبي حنيفة إلا أن أبا
حنيفة يشترط أن يقرأ غيرها من القرآن في جل الصلاة فنزل عنه القراءة في صلاته
فسدت صلاته وروى الواقدي عن أهل المدينة أنها تجزئه وذكر عن مالك نحوه وذهب
الاوزاعي الى أنها تجب في نصف الصلاة وحكى عن مالك وذهب الاوزاعي أيضا وأبو ثور
وغيرهما الى أنها تجب على الامام والقذو المأموم على كل حال وهو أحد قول الشافعي اه
منه بلفظه * فأنت تراه نسب للمغيرة مثل مانسبه له أبو محمد والخمى وقد وافقهم الباجي
أيضا في نسبة ذلك للمغيرة وانما انفرد عياض بزيادة نسبة للمغيرة لمالك أيضا وقد ذكر
الباجي أيضا رواية سيقوطها عن الواقدي عن مالك ونصه في المستفي وأن ترك قراءتها في
جميع الصلاة فلا خلاف في المذهب في أن الصلاة غير جائزة الا رواية شاذة رواها الواقدي

هذا هو المذهب الباجي في المتن

والجمهور على خلافها وان قرأ بها في بعض الصلاة دون بعض فالذي عليه شيوخنا
العراقيون أنه لا يجزئ الا قراءة أم القرآن في كل ركعة وبه قال الشافعي وابن عون وأيوب
وأبو ثور وقال المغيرة الخزومي اذا قرأ أم القرآن في ركعة واحدة من الصلاة أجزأه وبه
قال الحسن البصري اه منه بلفظه فحصل ان في الفاتحة في الصلاة ستة أقوال كلها
رويت عن مالك والله أعلم (وان ترك آية منها جحد) قول ز كما شهره في ضيح يوهم انه شهر
الاكتفاء بالسجود وليس كذلك بل شهر السجود مع إعادة الصلاة فأنظره ومثله في القلشاني
عن اللخمي ونصه وعلى الترجيح بين وجوبها في الكل أو الجمل يسجد قبل السلام وركعة
ثلاثة أو رباعية ويعيد الصلاة قال الشيخ وهذا أحسن ذلك ان شاء الله ووجهه أنه
لا يلغى تلك الركعة ويأتي بغيرها الاحتمال عدم الوجوب فاذا ألغى ما زاد ركعة احتمل
بطلان الصلاة زيادته فيها ركعة عمداً ثم انه اذا سجد قبل السلام ولم يبلغ الركعة فانا نأمره
بالإعادة لاحتمال صحة القول بوجوبها في كل ركعة وقد أدخل بها في ركعة وهذا القول
رجحه ابن القاسم مرة وجعله اللخمي المشهور اه منه بلفظه * (تنبيهان * الاول) في
ق عند قوله وهل تجب الفاتحة الخ عن الكافي مانصه في سماعه عن قرائتها في ركعة
أغناها أو أتى بركعة بدلاً منها كن أسقط سجدة سهواً وهو اختيار ابن القاسم من أقوال مالك
اه وهو يوهم أن ابن القاسم انما اختار هذا القول من أقوال مالك الثلاثة وليس كذلك
فالأولى عبارة القلشاني عند قول الرسالة وقيل يلغى أو يأتي بركعة ونصه هذا القول رجحه
ابن القاسم مرة وجعله عياض المشهور وهو بناء على وجوبها في كل ركعة اه منه
فقوله مرة يدل على أنه اختار غير ذلك مرة أخرى وقد تقدم في كلامه التصريح بأنه
اختار القول بالسجود والإعادة وهو مصرح به في المدونة بل قد قال ابن المواز ان ابن
القاسم جعل ما في الكافي أبعد الأقوال ففي ابن يونس مانصه ومن المدونة قال مالك ومن
تركها في ركعة من غير الصبح أو في ركعتين فأكثر من سائر الصلوات أعاد الصلاة فان
يعيد الصلاة يريد بعد أن يصلحها بسجود السهو قبل السلام وكان يقول أيضاً ما نالني
تلك الركعة على حديث جابر الذي قال كل ركعة لا يقرأ فيها بأم القرآن لم يصلحها الا وراء
امام ثم قال مالك آخر مرة أرجو أن تجزئ سجدة السهو قبل السلام وما ذلك بالبين قال
ابن القاسم وقوله الاول فيما رأيت أعجب الى وهو رأي قال ابن المواز والذي أعجب ابن
القاسم وأشبه أن يسجد قبل السلام ويعيد الصلاة وكان عندهما إعادة الركعة
الواحدة بعداً فأويل مالك وقال سحنون قول ابن القاسم وهو رأي قول مالك الاخير انه
يسجد لسهوه وهو جل أقوال أصحابنا ونقل أبو محمد أن رأي ابن القاسم أن يلغى الركعة
على حديث جابر اه منه بلفظه * (الثاني) مانصه ابن يونس عن المدونة نحوه لابي
سعيد وهو يفيد أن الأقوال الثلاثة انما هي اذا تركها من ركعة واحدة في غير الثنائية
واما فيها أو في اثنتين من غيرها فلا وهو خلاف مانصه في المقدمات لظاهر المدونة فانه لما
ذكر أقوال مالك المتقدمة قال مانصه قيل كانت الصلاة من أي الصلوات كانت وهو

(وان ترك آية الخ) قول ز كما
شهره في ضيح فيه نظر فانه في
ضح شهر السجود مع إعادة الصلاة
بناء على القول بالكل أو الجمل ومثله
للقلشاني عن اللخمي انظر الاصل
والله أعلم * قالت وقال الشيخ
زروق في نصيحته ومن الآفات
التعجيل بالركوع قبل الفراغ من
القراءة حتى ربما قرأ وهو راكع
وهذا مبطل ان وقع في الفاتحة عند
الجمهور ومنه في غيرها اه
وقوله عند الجمهور أي لقولهم
بركنة الفاتحة والقيام لها فاقرأه
منها في ركوعه كأنه لم يقرأ ومن
ترك آية من الفاتحة عمداً بطلت
صلاته على وجوبها في الكل أو
الجمل أو النصف ومقابل الجمهور
قول أبي حنيفة لا تجب الفاتحة
وتجزئ آية واحدة من القرآن وقال
أصحابه ثلاث آيات أو آية طويلة
ذكره الأبي والله أعلم

(ونصهما) قول ز فلا يبرزهما كذا قال ابن فرحون فيه أن ابن فرحون إنما قال بأن يقيمهما معتدلتين اه قال تت عقبه
 أي ولا يبرزهما فقول البساطي يبرزهما قليلا الخ وما للبساطي هو الذي تفيد عبارة ابن فرحون وضح لمن تأمل وأنصف
 ويعينه نص أهل المذهب على ندب تمكين اليدين منهم مفرقة أصابعهما ذلا يتأتى ذلك الامع ابرازهما قليلا قلت وفي الرسالة
 ونعتقد الخشوع بركوعك وسجودك قال الشيخ زروق هو حرض على (٣٨٧) الخشوع وقد عده عياض من فرائض

الصلاة وقال بعض الصوفية من لم
 يخشع في صلاته فهو إلى العقوبة
 أقرب انتهى وسأني الكلام على
 الخشوع بعد هذا فأنظره وقال أبو
 علي اليوسي رحمه الله تعالى ويفهم
 من الركوع التجبيل والتعظيم
 والخشوع والخضوع لانه تحية
 المالك وفعل العبيد بين يدي المولى
 وهو كناية عن الانخفاض درجة
 الراكع وارتفاع درجة الماركوع
 له وليس ذلك حقا الا هنا فان الرب
 في غاية الرفة لوجوب وجوده
 واستغنائه واتصافه على الانفراد
 بغاية الكمال والعبد في غاية
 الانخفاض لجوازه وحدونه
 وافقاره ونقصانه وهذا هو التوحيد
 المعترف في الشهادة فالركوع
 دال عليه بالدلة الفعلية كدلت
 عليه كلمة التوحيد بالدلة القولية
 ويفهم من السجود النهاية في هذا
 المعنى ففيه سقوط منزلة العبد رأسا
 واضمحلال نفسه وبطلان كونه
 وذهاب اعتباره اذ وضع أشرف
 أعضائه وهو الوجه على أخط
 الموجودات وأسفلها وهو الارض
 وآخر ما يبقى بيد العبد من الاكوان
 نفسه فاذا أبطلها وأسقطها كمل
 التوحيد بذهاب ما ينفي وبقاء
 ما يبقى وهو الواحد القويم لمن الملك

أظهر ما في المدونة على ما قاله ابن الماجشون من أنه إنما ينظر إلى قوله السهم ومن كثرته
 إلا إلى مقدار ما يقع من الصلاة وقيل إنما ذلك إذا كانت الصلاة ثلاثية أو رباعية وهو قوله
 في رواية مطرف وحكام ابن حبيب أيضا عنه من رواية ابن القاسم اه منها بلفظها فنسبة
 ابن رشد ذلك لظاهر المدونة مشككة ثم وجدت أبا الحسن قد نبه على هذا ونصه الشيخ وهذا
 الظاهر الذي نسبته ابن رشد إلى المدونة إنما هو في الأتمهات وأما على ما اختصره أبو سعيد
 فلا محل للتأويل فيه ولفظه في الأتمهات قلت لأن القاسم فان ترك القراءة في ركعة من
 الصبح أو في ركعة من المغرب قال إنما كشفنا ما لك عن الصلوات ولم نكشفه عن الصبح
 والمغرب ومحل الصلوات عند مالك المحمل واحد ثم ذكر مثل ما اختصره أبو سعيد اه منه
 بلفظه (تنبيه) * قول ابن رشد وهو قوله في رواية مطرف الخ نقله أبو الحسن وسلمه وهو
 مخالف لما نقله ابن يونس عن الواحصة ونصه من الواحصة وان نسي أم القرآن من ركعة
 واحدة من صلاة الصبح أو الجمعة أو من صلاة سفر أو نسيم من ركعتين من سائر الصلوات
 فذكر ذلك في آخر صلاته فإنه يسجد لسوء قبل السلام ويعيد الصلاة ورواه مطرف
 وابن القاسم عن مالك وقال أصبغ وابن عبد الحكم في تاركها من ركعة من الصبح أو
 ركعتين من الظهر أنه يلغى ذلك ويبنى على ما صح ويسجد بعد السلام وقال ابن الماجشون
 يجوز سجدة السهو إذا تركها من ركعة من الصبح أو الجمعة أو غيرها من الصلوات قال ابن
 المواز وإنما اختلفوا لاختلاف قول مالك وإنما اختلف قول مالك لاختلاف من مضى
 قدر روى عن عمر وعلى أنهم أجازوا الصلاة بغير قراءة إذا تركها نسياناً وقاله غيرهما من
 أهل العلم اه منه بلفظه فقد اختلفا في النقل عن ابن حبيب عن رواية مطرف وابن
 القاسم وكل منهما حجة ثبت في النقل قاله أعلم بن معه الصواب منهما (ونصهما) قول ز
 فلا يبرزهما كذا قال ابن فرحون الخ لم يقل ابن فرحون فلا يبرزهما وإنما هو من كلام قت
 ونصه بأن يقيمهما معتدلتين قاله ابن فرحون أي ولا يبرزهما فقول البساطي يبرزهما قليلا
 الخ قلت وما قاله البساطي هو الذي تفيد عبارة ابن فرحون لمن تأمله وأنصف فتفسير
 تت لها بقوله أي ولا يبرزهما فيه نظر وعبارة ابن فرحون موافقة لعبارة ضيح فانه
 قال عند قول ابن الماجب ويستحب أن ينصب ركبتيه مائنه ينصب أي يقيم ركبتيه
 معتدلتين اه منه بلنظرة فالظاهر منه ما قاله البساطي ويعين جملة على ذلك نص أهل
 المذهب على استحباب تمكين اليدين منهم مفرقة أصابعهما ذلا يتأتى ذلك الامع
 ابرازهما قليلا والله أعلم (وسجد على جبهته) قول مب لكن ما في ز هو الذي في أبي

اليوم لله الواحد القهار وهذا ورد أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد ولهذا السر منع شرعا السجود غير الله تعالى مع الاذن
 في تعظيم من أمر الله تعالى بتعظيمه ولم يؤذن في السجود لاحد غير الله تعالى اه (وسجد الخ) قول مب هو الذي في أبي
 الحسن عن بن رشد ونصه رأى سعد إلى قوله فقال ابن رشد هو نص العتبية وزاد ابن رشد عقب ما ذكره عنه مب و ز مانصه
 وقيل ان ذلك في الآخرة لا في الدنيا ولعله أتمه أن يكون قصد إلى ذلك ليعرف به فلذلك وبجبهته ما قرره عليه في الرواية والله أعلم

قال وروى أن عمر بن عبد العزيز استعمل عروة بن عياض على مكة فاستعده عليه رجل ذكر أنه سجنه فلم يخرج منه من السجن حتى باع ماله منه بثلاثة آلاف وقد كان أعطاه فيه ستة آلاف فإني أن يبيعه منه واستخلفه بالطلاق أن لا يخصه في ذلك أبدا فنظر عمر إلى عروة ونكت بالخيزران بين عينيه في سجدة ثم قال هذه غرتي منك لسجدة ولولا أني أخاف أن تكون سنة من بعدى لامرت بموضع السجود فقور ثم قال للرجل اذهب فقد رددت عليك مالك ولا حنت عليك وبالله التوفيق اه وبكونه سعد بن أبي وقاص جزم القلشاني في شرح الرسالة فخاف ح عن (٣٨٨) زروق حكاية أخرى أو سبقت قلم والله أعلم وقول مب قال

ح أي عن ابن فرحون ينزل منزلة الأرض السرير الخ قال ح عقبه فليأمل وكأنه أمر بتأمله لأنه أطلق في المنسوج مع أن منه ما يكون ثابتا كالمنسوج بالقصب فالمدار على ثبوته واستقراره ويمكن المصلي من السجود عليه كتمكنه منه بالأرض وفي ح عن سماع ابن القاسم من العتبية مانصه ولا بأس بالصلاة على السرير وهو عندي مثل الفراش يكون على الأرض للمريض ابن رشد وهذا كما قال وهو أمر لا اختلاف فيه لأن الصلاة على السرير كالصلاة في الغرف وعلى السطوح وبالله أستعين اه

قلت لم يطلق ابن فرحون بل قيد بقوله من الشريط ونحوه فتأمله والله أعلم (وأعاد لترك الخ) أي وأما ترك جهته فيعيد أبدا وهذا التفصيل هو مذهب المدونة وهو المشهور كما صرح به في المعلم ونقله في الأكمال وكذا صرح بأنه المشهور الأبى وابن الحاجب وضح وابن ناجي في شرح المدونة خلاف قول أبي الفرج عن ابن القاسم بالإعادة

الحسن الخ قلت بل هو نص العتبية قال في رسم الصلاة الثاني من سماع أشهب من كتاب الصلاة الأول مانصه وقد رأى سعد بن أبي وقاص رجلا بين عينيه سجدة فدعا فقال متى أسلت فقال منذ كذا فقال له سعد فانا قد أسلت منذ كذا وكذا فهل ترى بين عيني شيئا قال القاضي كره أن يشد جهته بالأرض حتى يؤثر فيها السجود فيندو ذلك للناس اذ ليس ذلك المعنى المراد بقول الله عز وجل سجدوا في وجوههم من أثر السجود وانما هو ما يعترضهم من الصخرة والنحول بكثرة العبادة وسهر الليل وقبل أن ذلك في الآخرة لا في الدنيا ولعله أتمه أن يكون قصدا إلى ذلك ليعرف به فلذلك وبوجه مما قرره عليه في الرواية والله أعلم قال وروى أن عمر بن عبد العزيز استعمل عروة بن عياض على مكة فاستعده عليه رجل ذكر أنه سجنه في حق فلم يخرج منه من السجن حتى باع ماله منه بثلاثة آلاف وقد كان أعطاه فيه ستة آلاف فإني أن يبيعه منه واستخلفه بالطلاق أن لا يخصه في ذلك أبدا فنظر عمر إلى عروة ونكت بالخيزران بين عينيه في سجدة ثم قال هذه غرتي منك لسجدة ولولا أني أخاف أن تكون سنة من بعدى لامرت بموضع السجود فقور ثم قال للرجل اذهب فقد رددت عليك مالك ولا حنت عليك وبالله التوفيق اه منه بلفظه وبذلك جزم القلشاني فقال في قول الرسالة فتمكن جهتك الخ مانصه أي تلصق ولا تشدها إلى الأرض وقد أنكر سعد بن أبي وقاص على من رأى يجيئه أثر السجود اه منه بلفظه فخاف ح عن الشيخ زروق حكاية أخرى أو سبق قلم وعلى كل حال فلا يعترض به على زروق مب قال ح ينزل منزلة الأرض السرير الخ نقل ح ذلك عن ابن فرحون وقال عقبه فليأمل قلت وكأنه أمر بتأمله والله أعلم لأنه أطلق في المنسوج مع أن منه ما يكون ثابتا كالمنسوج بالقصب فالمدار على ثبوته واستقراره ويمكن المصلي من السجود عليه كتمكنه منه بالأرض وفي رسم سن من سماع ابن القاسم من كتاب الصلاة الأول مانصه وقال لا بأس بالصلاة على السرير وهو عندي مثل الفراش يكون على الأرض للمريض قال القاضي وهذا كما قال وهو أمر لا اختلاف فيه لأن الصلاة على السرير كالصلاة في الغرف وعلى السطوح وبالله التوفيق اه منه بلفظه (وأعاد لترك أنفه بوقت) قول مب وانظر النص في ذلك قلت قد بحثت عن النص في ذلك في المدونة

في الوقت في السجود على الأنف فقط أيضا وقول الشيخ زروق عقب قول أبي الفرج والعتبية قالوا وهو المشهور اه فيه نظر وقال الامام أحمد وابن حبيب وجوب السجود عليهم ما عاوانه لا يجزئ على أحدهما واختاره ابن العربي لأنه صفة سجوده صلى الله عليه وسلم قال الأبى وكلام المعلم والأكمال نص في أن الخلاف بعد الوقوع وهي طريقة الأكثر وفي المعارضة لابن العربي اختلاف هل يجب السجود على الجهة والأف أو على الجهة فقط وهذا يقتضي أنه ابتداء اه وبه تعلم ما في قول زتبعا الخ لأن السجود عليه مستحب على الأرجح والله أعلم وقول مب وانظر النص في ذلك قال هو في قد بحثت عن النص في ذلك فلم أجده والذي يفهم من تعليل الإعادة أنه الضروري ابن يونس

٣ كذا بالاصل

وقال عبد الوهاب ان سجد على
الجهة دون الانف أعاد في الوقت
استحباً لان في الحديث تمكين
الوجه ولا يحصل ذلك على الاستيفاء
الامع الانف ويخرج من الاختلاف
وليؤدي الصلاة على الوجه الجائز
بالاجماع اهـ وأيضاً هذه المسئلة
بالمسائل التي تعاد في الضروري
أشبهه من المسائل التي تعاد في
الاختياري فقط والظاهر أنه
لا وجه للتوقف في ذلك وانما بقي
النظر هل تعاد الظهران للاصفرار
فقط أو للغروب والله أعلم

والعتبية والجلاب والتلقين وابن يونس والبيان والتحصيل والمقدمات والعلم والاكمال
والتنبيهات وأبي الحسن والكمال والابن الحاجب وضج والارشاد وابن عرفة
وشرح الرسالة كالقشاشي وابن ناجي والشيخ زروق والوافي وابن ناجي ٣ وتمكمل
التقييد على المدونة والشامل وغير ذلك فما وجدت نصاً والذي يفهم من تعليل الاعادة انه
الضروري قال ابن يونس مانصه وقال عبد الوهاب ان سجد على الجهة دون الانف أعاد
في الوقت استحباً بالان في الحديث تمكين الوجه ولا يحصل ذلك على الاستيفاء الامع
الانف ويخرج من الاختلاف وليؤدي الصلاة على الوجه الجائز بالاجماع اهـ منه
بلفظه فالمناسب للغروب من الخلاف اعادتها في المختار والضروري معا وأيضاً هذه
المسئلة بالمسائل التي تعاد في الضروري أشبهه من المسائل التي تعاد في الاختياري
فقط وعندى انه لا وجه للتوقف في ذلك وانما بقي النظر هل تعاد الظهران الى الاصفرار
فقط أو الى الغروب والله أعلم * (تنبيهات * الاول) * قال الشيخ زروق في شرح الرسالة
بعد ان ذكر قول أبي الفرج عن ابن القاسم انه يعيد في الوقت في السجود على الجهة فقط
أو على الانف فقط مانصه قالوا وهو المشهور اهـ وفيه نظير الذي شهره أهل المذهب
هو مذهب المدونة الذي درج عليه المصنف قال في العلم مانصه وقد اختلف المذهب
عندنا في الاقتصار على أحدهما فالمشهور في الاقتصار على الجهة اجزاء الصلاة وفي
الاقتصار على الانف أنها لا تجزئ اهـ منه بلفظه ونقله في الاكمال وقال عقبه مانصه قد
تقدم لنا الكلام في هذه المسئلة وحكمها على ما جاء في الحديث حكم العضو الواحد وهو
السابع كما ذكر في الحديث الكفين والركبتين والقدمين والجهة فرة اقتصر على
ذكرها مرة قال الجهة والانف ولو كانا معنى العضوين كانت ثمانية ولم يطابق قوله
سبعة مرة قال الجهة وأشار بيده على أنفه وهذا يدل على انه يحكم التسعة والتمام على
مشهور مدني وأنه لا يجزئ السجود على الانف دون الجهة وقاله أبو يوسف وقد يحتج
بذكرهما في الحديث وتعيينهما أحمد بن حنبل وابن حبيب من أصحابنا ومن قال من
السلف بوجوب السجود عليهم ما جئنا به وقد يحتج بذلك أيضاً من يجعلهما كالعضو الواحد
وان أحدهما يجزئ عن الآخر كما يجزئ بعض الجهة ولا يلزم استيعابها وهو قول أبي
حنيفة في رواية عنه وحكي عن ابن القاسم من أئمتنا اهـ منه بلفظه وأشار بقوله وقد
تقدم لنا الكلام الخ الى قوله قبل ذلك مانصه واختلف هل يتعين فرض عماسة الجبين
والانف معاً أو يتعين بالجهة وحدها ويتصحب في الانف اهـ منه بلفظه ونقل الابي
كلام المعلم وقال عقبه مانصه فان جمعتهما كانت ثلاثة المشهور التفصيل اهـ منه بلفظه
وقال ابن الحاجب مانصه السجود وهو ~~تسعة~~ تسعة الجبهة والانف من الارض وفي اجزاء
أحدهما ثمانية المشهور ان كانت الجهة أجراً اهـ ضج أى الفرض السادس السجود
والقول بالاجزاء مع الاقتصار على أحدهما حكاه أبو الفرج في الحاوي عن ابن القاسم
وقال ويعيد في الوقت والقول بتسعة الاجزاء حتى يسجد عليهم الابن حبيب واختاره ابن
العربي لانه صفة سجوده صلى الله عليه وسلم فيكون ميذا لاطلاق الآية والثالث المشهور

ووجهه أن معظم السجود على الجهة فإذا سجد عليها حصل المطلوب قال عبد الوهاب
 ويعيد في الوقت ترك الأنف اه منه بلفظه وقال ابن ناجي عند قول المدونة والسجود
 على الأنف والجهة جميعا فإن سجد على الأنف دون الجهة أعاد أبدا ما نسه يريد أن سجد
 على الجهة فإنه يجزئه وهو المشهور وقال ابن حبيب لا يجزئه فيها وقيل بعكسه فيها قاله
 ابن القاسم في نقل عياض وقال أبو الفرج يعيد في الوقت في سجوده على الأنف اه منه
 بلفظه وبذلك كله تعلم ما في كلام الشيخ زروق * (الثاني) * قال الابن بعد أن نقل كلام المعلم
 والاكمال عقب ما قدمناه عنه ما نسه قلت كلامهم انص في ان الخلاف بعد الوقوع وهي
 طريقة الاكثر في العارضة لابن العربي اختلف هل يجب السجود على الجهة والأنف
 أو على الجهة فقط وهذا يقتضي انه ابتداء اه منه بلفظه قلت أما كلام المازري فكما
 قال وأما كلام عياض فلا بل هو موافق لكلام ابن العربي فتأمله وبيدنا تعلم ما في قول ز
 لان السجود عليه مستحب على الرابع وما في قول ح فهم منه أي من المصنف ان
 السجود على الأنف ليس بواجب وهو كذلك الخ وكذا قوله عن ابن ناجي ظاهره أي كلام
 المدونة أن السجود على الأنف والجهة مطلوب على حد سواء وليس كذلك بل طلب
 السجود على الأنف مندوب اليه الخ والله أعلم * (الثالث) * تقدم في كلام ابن ناجي أنه
 جعل الاقول أربعة فحمل ما حكاه عياض عن ابن القاسم من الاجزاء على أن المراد الاجزاء
 من غير استحباب الاعادة والظاهر أنها ثلاثة فقط كما فعل ابن الحاجب وضح وابن عرفة
 والابن وغيرهم والاجزاء الذي حكاه عياض لا ينافي استحباب الاعادة ونص ابن عرفة وفي
 صحته باحد هما فيها بالجهة وبأنه يعيد أبدا أبو الفرج عن ابن القاسم بل في الوقت ابن
 حبيب بل أبدا فيهما اه منه بلفظه (وسن على أطراف قدميه) قول ز وان يكون من
 السنن غير الخفيفة مع قوله ينبغي عدم السجود في ترك أحد هما لان المتروك بعض سنة
 يقتضي أنه يسجد اذا ترك السجود على اليدين معا أو الر كبتين وفيه نظر وقد صرح في
 المرشد المعين بنى السجود في ذلك (كيديه على الاصح) قول ز وما ذكره المصنف يقيده
 خجل الامر في خبر أمرت أن أسجد على سبعة أعضاء على الوجوب والسنية لا الندب أي
 على الوجوب في البعض والسنية في البعض وقول مب قال ح وقد نقل صاحب تصحيح
 ابن الحاجب عن الذخيرة أن سندا قال الاصح عدم الاعادة الخ سلم هذا النقل عن سند وهو
 خلاف ما في نقل ق عنه من عدم الاجزاء وما نقله عنه ق مثله في تكميل التقييد وابن
 عرفة ونصه وسمع يحيى قبض الساجد أصابعه على شيء أو غير عذر عدا يستغفر الله سند
 محم له أنه مس الأرض ببعض كفيه ولو لم يمسها الا بظاهر أصابعه لم يجزه ابن رشد ايجاب
 الاستغفار يدل أنه سنة فيخرج في تركه عدا لا لغيره ولان سماع ابن القاسم أرجو خبنة
 تركه وضع يديه في سجوده لامساك عنان فرسه ان لم يجد بدا ابن رشد هذا أحسن من
 سماعه زيادة ولا أحب له نعمه وسمع موسى ابن القاسم ان لم يضع يديه على ركبتيه ولا
 بالارض يجعل كيسه تحت ابطنه ليجزه عن جعله في كفه لثقله وبالارض خوف أن
 يخطف لم يعدوان لم يخف ومنعه وضع يديه على ركبتيه أعاد ابن القصار يقوى في نفسه أنه

(وسن على الخ) قول ز وان
 يكون من السنن غير الخفيفة مع
 قوله ينبغي عدم السجود في ترك
 أحدهما الخ يقتضي السجود لترك
 السجود على اليدين معا أو الر كبتين
 معا وفيه نظر وقد صرح في المرشد
 المعين بنى السجود في ذلك أي في
 قوله هذا كذا

والباقي كالتدوب في الحكمين
 اقامة سجوده على اليدين
 وطرف الرجلين مثل الر كبتين
 (كيديه على الاصح) قول مب
 قال ح وقد نقل صاحب تصحيح
 ابن الحاجب الخ هو خلاف ما في
 ق وابن عرفة وتكميل غ عن
 سندا من عدم الاجزاء فبحث الشارح
 مع المصنف متجه ويقويه قول ابن
 العربي أجمعوا على وجوبه على
 السبعة الاعضاء اه لكن كلام
 ابن رشد يدل على رجحان ما رجحه
 المصنف وقد تكلم على المسئلة في
 مواضع من البيان فلو قال المصنف
 على الاظهر وسلم من بحث الشارح
 وفي الجئان أن العوفي صححه فانظره
 وقال في الاكمال الجمهور على ان
 السجود على ماء الوجه من
 الاعضاء مستحب وذهب بعضهم
 الى وجوب ذلك اه فتحصل
 أن في ذلك ثلاثة أقوال الوجوب
 والسنية والاستحباب وكل منها له
 مرجح انظر الاصل والله أعلم

على الركبتين وأطراف القدمين سنة ودليل تسوية اللغمية الوجه بها في الأثرين هما
 وقياس المازري اجزاء كور العمامة على اجزاء سترها وجوبها ابن العربي أجمعوا على
 وجوبه على السبعة الأعضاء اه منه بلفظه فنقل صاحب الجمع عن سنة معارض
 بنقل ابن عرفة هذا ونقل غيره عنه فبقى بحث الشارح مع المصنف متجه او يقويه أيضا
 حكاية ابن العربي الاجماع على الوجوب وأخذ ابن عرفة له من كلام اللغمي والمازري
 لكن كلام ابن رشد يدل على رجحان ما رجحه المصنف وقد كلف على المسئلة في البيان في
 مواضع ففي رسم الشجرة من سماع ابن القاسم من كتاب الصلاة الاقل مانصه قيل له فان
 الرجل ربما فزع الى فرسه وينسى رسمه فلا يجديدا من أن يسلك عنان فرسه ولا يستطيع
 أن يضع يده على الارض قال أرجو أن يكون خفيفا قال القاضي أما تخفيف أن لا يضع
 يده في الارض عند سجوده لمكان عنان فرسه فوجه ذلك الضرورة الداعية اليه اذ لم
 يجديدا من ذلك كما قال لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم السجود على سبعة آراب وهذا
 مثل ما في آخر سماع موسى وهو أحسن مما يأتي في رسم اغتسل لانه قال فيه أرجو أن
 يكون في سعة ولا أحب له أن يتعمد ذلك اه منه بلفظه وفي رسم اغتسل من سماع
 ابن القاسم من كتاب الصلاة الاقل مانصه وقال مالك في الرجل تحضر الصلاة فيريد أن
 يصلي وعنان فرسه قصير لا يبلغ الارض قال أرجو أن يكون في سعة ولا أحب أن يتعمد
 ذلك ويكون ذلك شأنه فأما الرجل يفعل وهو لا يتعمد ذلك فأرجو أن يكون في سعة قال
 القاضي الذي مضى في رسم الشجرة من تخفيف ذلك اذ لم يجديدا من هذا من هذا
 فتأمل ذلك وقف عليه اه منه بلفظه وفي رسم الصلاة من سماع يحيى من كتاب الصلاة
 الثاني مانصه وسأله عن الرجل يركع ويسجد وهو معاق اليدين قابضاً أصابعه صنع ذلك
 من عذر لشيء في يديه أو من غير عذر قال يستغفر الله ولا يعد وليس عليه استئناف في وقت
 ولا غيره صنع ذلك من عذر أو من غير عذر قال القاضي قوله يستغفر الله ولا يعد يريدا
 فعل ذلك متعمدا من غير عذر وأما اذا فعله من عذر فلا استغفار عليه في ذلك اذ لم يأت بما
 يكره فيستغفر الله منه وإيجاب الاستغفار عليه يدل على أنه عنده من سنن الصلاة لا من
 فضائلها فيخرج في ترك ذلك متعمدا من غير عذر قولان اه منه بلفظه وفي آخر سماع
 موسى من كتاب الصلاة الثاني مانصه وسئل عن الذي يصلي ومعه الكيس الذي لا يقدر أن
 يصرفه في كفه ولا يستطيع أن يصلي به وهو لا يستطيع أن يضع يده على ركبته ولا يضع يده
 في الارض هل تجزئه صلاته فقال ابن القاسم اذا اضطر الى ذلك وخاف عليه فلا إعادة عليه
 وأما اذا لم يخف عليه وصنع ذلك حتى لا يستطيع أن يضع يده على ركبته فأرى أن يعيد
 لان مالكاً قال في الذي يصلي وعنان فرسه في يده لا يضع يده على ركبته اذا خاف على دابته
 فلا إعادة عليه قال القاضي وقع قول مالك هذا الذي احتج به ابن القاسم في رسم الشجرة من
 سماع ابن القاسم وهو أصح في المعنى مما في رسم اغتسل لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم
 السجود على سبعة آراب لان ذلك ان لم يقض إيجاب السجود على السبعة الا راب فهو
 يقتضى ان ذلك من سنة السجود والسنة لا يرخص في تركها الا من ضرورة وبالله التوفيق

(وسلام الخ) قول ز. وانما جرى في اللحن فيه خلاف الخ عبارة فيها خلل ظاهر ولوقال وانما كان الرابع فيه البطلان بخلاف القراءة الخ (وفي اشتراط الخ) انظر على الاشتراط اذا سلم ولم ينوبه الخروج هل يقال الصلاة باطلة أو يقال صحيحة ويعيد السلام بنيتها وعليه فهل يسجد غير المأموم بعد السلام (٣٩٣) أولا وانظرا أيضا اذا كان اماما ولم ينوبه الخروج ونواه من خلفه هل

يجزئهم ذلك أم لا لانهم سلموا قبل سلام امامهم المعتبر لم يرفى ذلك نصا فتطلبه **قلت** الظاهر المتبادر من كلامهم أن نية الخروج بالسلام شرط في الاعتدال به وأنه اذا لم ينوبه الخروج لم يعتد به ويعيده مع القرب والاباطت وظهر ذلك والله أعلم لم يصرحوا به اذ لو كانت نية الخروج به شرطاً في صحة الصلاة لذكروها في شروط صحتها فتأمل بانصاف والله أعلم ***(فائدة)*** قال القشاشي سر الخروج من الصلاة بالسلام دون سائر الانفاذ أن المصلي مسافر بروحه الى حضرة القدس غائب عن عالم الشهادة سابح في بحار القرآن فاذا فرغ فقه مدقضى سفره وعاد الى وطنه الذي سافر عنه فسلم تسليم القادم من سفره على من يقدم عليه وقول ز فقصد الخروج للعصر الخ أى قصد بقوله السلام عليكم بعد اتمامه صلاة الظهر الخروج من العصر وأما اذا حول نيته من الظهر فجعل يصلي بنية العصر فلا خلاف أنها لا تجزئه كما في أجوبة ابن رشد (وطمأنينة) قال في التنبهات عند قول المدونة فاذا تمكّن مطمئناً فقد تم ركوعه وسجوده مانصه حجة على أن الطمأنينة في أركان الصلاة من

اه منه بلفظه فلو قال المصنف على الاظهر بدل على الاصح اسلام من بحث الشارح ثم وجدت في الجنان ان الغوفى صححه فأنظره ومع ذلك فان القول بالسنية لم يحكمه أبو الفضل عياض أصلاً قال في الاكمال مانصه والجمهور على ان السجود على ماعد الوجه من الاعضاء مستحب وذهب بعضهم الى وجوب ذلك اه منه بلفظه فقصد ان في ذلك ثلاثة أقوال الوجوب والسنية والاستحباب وكل منها له مرجع والله أعلم (وسلام عزف بأل) قول ز. وانما جرى في اللحن فيه خلاف الخ عبارة فيها خلل ظاهر وصوابه وانما كان الرابع فيه البطلان بخلاف القراءة الخ (وفي اشتراط نية الخروج به خلاف) الاول قال سندانه ظاهر المذهب وكذا قال الشيخ عبد الحميد في استلحاقه وعليه اقتصر صاحب الاشراف والثاني شهره النافكاهنى كما في ضيغ وقال ابن عرفة مانصه وفي استحباب النية ولزوم تجديد النية للخروج قول المتأخرين وعزاهما ابن العربي لاه معروف من المذهب وابن حبيب عن ابن الماجشون ولم يحل ابن رشد غير الاول اه منه بلفظه وقول ز. ومعنى خروج الخ أنه كان يصلي الظهر في وقت العصر فقصد الخروج للعصر الخ مراده والله أعلم بقوله فقصد الخروج أى قصد بقوله السلام عليكم بعد اتمامه صلاة الظهر والخروج من العصر وأما اذا حول نيته من الظهر فجعل يصلي بنية العصر فليست من محل الخلاف قال ابن رشد في أجوبته مانصه وأما اذا نقل نيته من نافله الى فريضة بعد أن دخل في النافلة أو من فريضة الى فريضة مثل أن يحرم بصلاة الظهر وقد دخل وقت صلاة العصر فيذكر أنه قد كان صلى الظهر فينقل نيته الى صلاة العصر فلا خلاف ان الصلاة لا تجزئه اه منها بلفظها ***(تنبيه)*** انظر على القول بالاشتراط اذا سلم ولم ينوبه الخروج هل يقال الصلاة باطلة أو يقال صحيحة ويعيد السلام بنيتها وعليه فهل يسجد بعد السلام ان كان فذاً واماماً أولاً وانظر أيضاً اذا كان اماماً ولم ينوبه الخروج ونواه من خلفه هل يجزئهم ذلك أولاً لانهم سلموا قبل سلام امامهم المعتبر لم يرفى ذلك نصاً ولا من تعرض للبحث فيه فتطلب النص في ذلك والله أعلم (وطمأنينة) قال في التنبهات عند قول المدونة فاذا تمكّن مطمئناً فقد تم ركوعه وسجوده مانصه حجة على أن الطمأنينة في أركان الصلاة من فرائضها وهو أصل مختلف فيه عندنا اه منها بلفظها وقال في تكميل التقييد مانصه ابن عرفة والطمأنينة في الاعتدال والاركان واجبة للغمى عن المدونة والجلاب وسنة لابن رشد عن سماع عيسى اه منه بلفظه ونص ابن عرفة والطمأنينة في الاعتدال وفي الاركان وجوب اللغمى عنها وعن الجلاب ابن رشد عن سماع عيسى سنة وصوبه اه منه بلفظه (واعتدال على الاصح)

فرائضها وهو أصل مختلف فيه عندنا اه وقال غ في تكميله ابن عرفة والطمأنينة في الاعتدال والاركان واجبة للغمى عن المدونة والجلاب وسنة لابن رشد عن سماع عيسى اه وهو كذلك في ابن عرفة **قلت** قال في ضيغ والواجب منها أدنى لبث واختلاف في الزائد هل ينسحب عليه الوجوب أو هو فضيلة اه أى سنة كما يأتي (واعتدال على الاصح) أشار به لتصحيح أبي اسحق في ابن يونس بعد أن نقل عن ابن القاسم في العتية أن من لم يعتدل تجزئه صلاته ويستغفر الله مانصه ابن شعبان

وقال أشهب لا تجزئته صلاته أبو اسحق وهذا أصح لما روى ان الرسول عليه السلام قال لا تجزئ صلاة من لا يقيم فيها صلبه في الركوع والسجود اه وقد نقل في تصحيح أبي اسحق هذا عند قوله في الركوع ورفع منه ونصه بعد ذلك قول أشهب أبو اسحق وهذا أصح القباب وهو الصحيح اه وغفل عن ذلك هنا كما غفل عنه ابن عاشر ونو فقالا انظر من صححه والله أعلم قلت والحديث المذكور رواه الترمذي وحسنه قال في الملام الفاسخ والعامل عليه عند أهل العلم اه وقال ابن يونس بعد ذكره الحديث وكذلك كان عليه السلام يفعل والأئمة بعده اه وروى الطبراني والبيهقي وأبو داود وبسند حسن مرفوعا إذا أحسن الرجل الصلاة فآتم ركوعها وسجودها قالت الصلاة حفظك الله كما حفظني فترفع وإذا أساء الصلاة فلم يتم ركوعها ولا سجودها قالت الصلاة ضيعك الله كما ضيعتني فتلف كما تلف الثوب الخلق فيضرب (٣٩٣) بها وجهه وفي رواية عند الطبراني عن أنس مرفوعا ومن لم يتم خشوعها

ولا ركوعها ولا سجودها خرجت وهي سوداء مظلمة تقول ضيعك الله كما ضيعتني حتى إذا كانت حيث شاء الله لفت كما لفت الثوب الخلق ثم ضرب بها وجهه وفي صحيح البخاري عن حذيفة أنه رأى رجلا لا يتم ركوعه ولا سجوده فقال له ما صليت ولومت على غير الفطرة التي فطر الله محمد صلى الله عليه وسلم عليها وفي الموطأ مرفوعا وأساء السرقة الذي يسرق صلاته قالوا وكيف يسرق صلاته يا رسول الله قال لا يتم ركوعها ولا سجودها وأخرج عبد الرزاق وأبو يعلى والبيهقي عن ابن مسعود مرفوعا من أحسن الصلاة حيث يراه الناس ثم أساء ما حين يخلو فلن استهانة استهان به ربه نباله تعالى أن يلهيهم نار شدا وبقينا شرا أنفسنا بجمعه وسعة احسانه (والاكثر على نفيه)

قال نو مانصه انظر من صححه فقد توقف ابن عاشر في تصحيحه ولم يذكره في توضيحه وقال في أئتي عياض بقول ابن الاعتدال على حد سواء اه منه ونص ابن عاشر انظر لمن أشار بالأصح وقد نسب هذا القول في ضيح لأشهب وابن القصار وابن الجلاب وابن عبد البر ونسب النسبة لابن القاسم قال والقول الثالث ان كان الاعتدال في الركوع أقرب إلى القيام أجزأه قاله عبد الوهاب وابن القصار أيضا اه منه بلفظه قلت أشار به إلى قول أبي اسحق وهذا أصح قال ابن يونس بعد أن نقل عن ابن القاسم في العتبية أن من لم يعتدل تجزئته صلاته ويستغفر الله مانصه ابن شبيان وقال أشهب لا تجزئته صلاته أبو اسحق وهذا أصح لما روى أن الرسول عليه الصلاة والسلام قال لا تجزئ صلاة من لا يقيم فيها صلبه في الركوع والسجود اه منه بلفظه والعجب من ق نقل تصحيح أبي اسحق هذا عند قوله في الركوع ورفع منه وسلم ثم توقف فيه هنا ومن غلله ابن عاشر ونو عن كلامه هناك ونصه ابن القاسم وان رفع رأسه عن ركوعه فلم يعتدل فآتم حتى سجدا جزأته صلاته واستغفر الله وقال أشهب لا تجزئته صلاته قال أبو اسحق وهذا أصح القباب وهو الصحيح اه منه بلفظه (والاكثر على نفيه) قول ز والظاهر غير مؤكدة يتأني ما نقله بآثره عن أبي الحسن من انه يسجد لتركه ثم واتأمله وقول ز أو يراد به استشعار الخوف في جزم من الصلاة هذا الجواب هو الظاهر وبه جزم ابن العربي في الاحكام عند قوله تعالى لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى ونصه انما أخذ على العبد الاستشعار واحضار النية في حال التكبير فان ذهل بعد ذلك فقد سوغ فيه اه منها بلفظها * (تنبيه) قال ح مانصه ما عليه الاكثر هو الظاهر من مذهب المدونة ومن كلام ابن بشير وغيره عليها اه انظر بقيقته وفيه نظر من وجهين أحدهما أنه يؤهم أن مارجحه المصنف من وجوبه ليس براجح وليس كذلك بل هو الذي رجحه غير واحد من المحققين وقد تقدم قول أبي اسحق

(٥٠) رهوني (أول) قال ح ما عليه الاكثر هو الظاهر من مذهب المدونة ومن كلام ابن بشير وغيره اه وفيه نظر لانه يؤهم أن مارجحه المصنف من وجوبه ليس براجح وليس كذلك بل هو الذي رجحه غير واحد من المحققين بل في ابن يونس مانصه قال مالك واذا ماكن يديه من ركبتيه في الركوع وان لم يسبح أو مكن جبهته وأنف من الارض مطمئنا فقد تم ذلك وقال الى هذا اتهم الركوع والسجود قال بعض البغداديين انما قال ذلك لان الاعتدال والطمأنينة فيهما واجب خلافا لابي حنيفة اه وهو يقتضى انه لا خلاف في ذلك في المذهب وصرح بذلك أبو عمر في الاعتدال وسلمه أبو الحسن وما نسب به ح لابن بشير يخالف لما نسب له ابن ناجي انظر الاصل والله أعلم وقول ز والظاهر غير مؤكدة يتأني ما نقله بآثره من انه يسجد لتركه سهوا وقوله أو يراد به استشعار الخوف الخ هذا الجواب هو الظاهر وبه جزم ابن العربي في الاحكام عند قوله تعالى لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى ونصه انما أخذ على العبد الاستشعار واحضار النية في حال التكبير فان ذهل بعد ذلك فقد سوغ فيه اه

قلت وخالف في هذه الحجة الاسلام الغزالي فصرح باشتراط الحضور في صحة الصلاة وحكم بطلانها عند انقائه ثم اورد على نفسه مخالفة اجماع الفقهاء واجاب بانهم لا يتصرفون في الباطن ولا يشقون على القلوب بل يبنون ظاهراً أحكام الدين على ظاهراً أعمال الجوارح وظواهر الاعمال كافي في سقوط القتل أو تعزير السلطان فأما أنه ينفع في الآخرة فليس هــ. ذامن حدود الفقه ثم قدح في الاجماع بقول عن العلماء فانظره وقال الامام العارف بالله سيدي محمد بن عباد رضي الله عنه في رسائله الكبرى واعلم أن هذا النوع من التضييق في تفسير الآيات والاحاديث لأحبه كالأحب التضييق الذي ضيقه الامام أبو حامد حين تكلم على الخشوع وحضور القلب في الصلاة ورأى أن صلاة من لم يحضر قلبه فيها ساقطة عن درجة الاعتبار موجبة لصاحبها الهلاك والبوار وان الفقهاء انما قصدوا مع الناس مصالحهم الدنيوية وأن مصالحهم الآخروية ليس النظر فيها من شأنهم وهذا شيء لا أفهمه لان الناس فيهم أغنياء وأبناؤه وعوام وخوفاً والتكليف الشرعي شامل لجميعهم ودوائر الرحمة دائرة عليهم وكل أحد يأخذ منها حظاً وافراً على حسب حاله ومقامه والقط لا يقدر (٣٩٤) على حمل الجمل بل الصواب عندى أن يقال ان من أتى بالصلاة على

الوجه الذي ذكره الفقهاء فقد قام بالواجب عليه وكان له ثواب مثله ومن أتى بالصلاة كذلك وأضاف اليه ما شاء ترقط الامام أبو حامد فهي أيضاً مجزئة عنه وهو مناب عليها وعلى ما عتقده فيها من المراقبة والحضور اضعافاً مضاعفة ولو كلف الناس كلهم أن يصبروا على الصحو الذي ذكره لم يقدر على ذلك أكثرهم بل لم يوجد منهم واحد من ألف اه وفي شرح الوغليسية وما يذكر عن الصوفية في الحضور فليس من باب الحتم ولكن بحسب المقام فان اسكل مقامه ملاصاحب الحال ليس له والآن قد تذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم التبر ونظر في المستتر الذي كان عند عائشة ورمى

أنه أصح وقول القباب انه الصحيح وقال ابن يونس مانصه والثاني الاعتدال في النصل بين أركان الصلاة فقيل فرض وقيل سنة فاذا قلنا انه فرض فلما روى أن الرسول عليه الصلاة والسلام قال لا تجزئ صلاة من لا يقيم فيها أصليه في الركوع والسجود ولقوله اعتدلوا وكذلك كان عليه الصلاة والسلام يفعل والأئمة بعده وإذا قلنا انه سنة فلما ثبت أنه لانص له في كتاب الله تعالى وقد قال تعالى واركعوا واسجدوا فمن ركع ولم يستوف أئماً وسجد ولم يستو جالساً فهو راءكع وساجد وانما الاعتدال من فعل النبي عليه الصلاة والسلام وأمر به فهو سنة محمد بن يونس والاول أبين لان فعله في ذلك يان للكتاب وقد قال عليه الصلاة والسلام لا تجزئ صلاة من لا يقيم فيها أصليه فدل أنه فرض اه منه بالفظه وقال ابن يونس أيضاً مانصه قال مالك وإذا أمكن يديه من ركبتيه في الركوع وان لم يسجد أو مكن جهته وأتفه من الأرض مطمئناً فقد تم ذلك وقال الى هذا اتمام الركوع والسجود قال بعض البغداديين انما قال ذلك لان الاعتدال والطمأنينة فيهما واجب خلافاً لابي حنيفة اه منه بالفظه وكلامه هذا يقتضي أنه لا خلاف في ذلك في المذهب وصرح بذلك أبو عمر في الاعتدال وسلمه أبو الحسن قال عند نص المدونة السابق مانصه وقال ابن عبد البر لا خلاف في الاعتدال أنه واجب وانما اختلاف في الطمأنينة وهي ستكون ما بعد الاعتدال هل هي فرض أم لا اه منه بالفظه وقال الأبي في شرح مسلم عند التكلم على حديث المسي صلاة مانصه قوله صلى الله عليه وسلم حتى تعتدل قائماً الاعتدال كمال اتصاب القامة

بالجملة وانما قال كادت أن تفتني في صلاتي وقال عمراني لاجهز الحيش وأنا في صلاتي الى غير ذلك عياض

من شواهد التوسعة وان كان التحفظ هو المطلوب فان دين الله يسر اه وتذكره صلى الله عليه وسلم للتبر وما ذكره هو من نزول أحوال الضعفاء بالكلول جبراً كما نزل به صلى الله عليه وسلم السهولة ترتب على ذلك التشريع وبيان الاحكام والله أعلم وفي النصيحة الكافية مانصه فالنية قصـد وجه الله تعالى بالعبادات المعتبرة اقبالاً عليها واعراضاً عن غير هـا فان اعترته وسوسة أجنبية دفعها وان كانت مما تقدم له قرياً فإقبال القاضي أبو بكر بن العربي هذا لم يدخل في الصلاة بل لم يزل فيما كان فيه وتجهيز عمر الجليش في الصلاة قياماً بتعرض في فرض وقال بعض العلماء الاجماع على وجوب حضور القلب في الصلاة والاجماع على أنه لا يجب في كلها بل في جزء منها وينبغي أن يكون عند الاحرام وقال الامام أبو حامد التوافل جوارب الفرائض فمن فاته الحضور مثلاً في ركعة صلى من التوافل ما يجتمع له فيه من الحضور قدر ما فاته ويعين على الحضور فيها الفكرة قبلها أو اذ مان الطهارة والحضور فيها وخفية المدة واستواء القامة في القيام وقراءة سورة الناس قبل دخولها ويدفعها أي الوسوسة بعد الحصول أن يطعن بسبباته المعنى في فخذ الايسر اه وفي تحفة المرشد للشخ زروق أيضاً مانصه الحضور في الصلاة واجب في كل جزء منها وقيل انما يجب

في جزوا حدو ينفى أن يكون عند تكبيرة الاحرام وما عرض من الوسوسة فيها فلا يفسدها عند بعضهم وقيل يفسدها وقيل
الفرق بين أن يكون الخطأ فيما قبل الاحرام فيبطل وكأنه لم يقطع أو يكون مبتدأ فلا يفسد اه وقال ح في حاشية
الرسالة قال في المدخل لما عذر أئض الصلاة واثنان مختلف فيهما هل هما شرط صحة أو كمال وهما ما خشوع ودوام النية وقال
القرطبي في تفسير سورة قد أفح اختلاف الناس في خشوع هل هو من فرائض الصلاة أو من كالاتها على قولين والصحيح الاول
ومحله القلب وهو أول عمل يرفع اه وأخرج الحاكم وصححه من طريق جبير بن نفير عن عوف بن مالك أن رسول الله صلى الله عليه
وسلم نظر يوم إلى السماء فقال هذا أو أن يرفع العلم فقال له رجل من الانصار يا رسول الله كيف يرفع وقد أبت في الكتب ووعته
القلوب فقال ان كنت لأحسبك من أفقه أهل المدينة ثم ذكر ضلالة اليهود والنصارى على ما في أيديهم من كتاب الله تعالى قال
فلا تفت شدا بن أوس فخدمته فقال صدق عوف ألا أخبرك بأول ذلك يرفع قلت بلى قال الخشوع حتى لا ترى خاشعاً وأخرج الحاكم
وصححه من طريق جبير بن نفير عن أبي الدرداء قال تكلم رسول الله صلى (٣٩٥)

ثم قال أو أن يحتسب العلم من
الناس حتى لا يقدرُوا منه على شيء
فقال زيار بن لبيد يا رسول الله وكيف
يحتسب منا وقد قرأنا القرآن
لنقرأه ولنقرئنه نساءنا وأبناءنا
فقال تكلمك أملك يا زيار ان كنت
لا عدك من فقهاء أهل المدينة هذه
التوراة والانجيل عند اليهود
والنصارى فإغني عنهم فاقبت
عبادة بن الصامت فقلت له ألا تسمع
ما يقول أخوك أبو الدرداء وأخبرته
فقال صدق ان شئت لأحدثن
بأول علم يرفع من الناس الخشوع
يوثق أن تدخل المسجد فلا ترى
فيه رجلاً خاشعاً وأخرج ابن أبي
شبة وأحمد في الزهد والحاكم
وصححه عن حذيفة قال أزل

عياض واختاف في وجوبه من رفع الركوع والسجود فمن رآه مطلوباً لذاته أو جبهة ومن
راه مطلوباً للفصل وهو يحصل دون الاعتدال جعل الزائد سنة قلت وان كان المقصود به
الفصل فالمطلوب أن يكون على أتم وجه فالصحيح الوجوب اه منه بلفظه وقال ابن ناجي
على كلام المدونة الذي في ح هنا ما نصه قوله وصلاتهم على ظهرها أفذاذا أحب إلى من
صلاتهم جماعة مخنمية رؤسهم تحت سقفها قال ابن هرون لانهم أصلاً ترك فيها الاعتدال
في القيام وصلاته القدم معتدلاً أحسن منها فظاهره أن أحب على بابها وقال ابن بشير قولها
محمول على الانحناء الكثير وأما لو كان يسيراً لكان الجمع أولى فعلى جملة تكون أحب على
الوجوب والصواب جملة على الوجوب وان كان الانحناء يسيراً لان ظاهر المذهب ايجاب
اتصاف القامة مع القدرة والله أعلم والجواب بأن ما قرب من الشيء يعطى حكمه بعيد
وكان شيخنا حفظه الله يفتي بحمل ابن بشير ومن هنا تعلم حكم من تأخذ الصلاة في بيوت
الشعر ولا يتأق إلى إقامة صلبه في الصلاة اه منه بلفظه ثانيه ما ان ما ناسبه لابن بشير مخالف
لما ناسبه له ابن ناجي وقوله وغيره من تكلم عليهم من جملة الغير البرزلى وابن ناجي وأبو الحسن
وقد رأيت ما لابن ناجي ونص أبي الحسن قوله وصلاتهم على ظهرها أفذاذا الخ اللغوى لان
في ذلك نقص هيئتان فعلاو وفوا بالقيام مضت عملاتهم صح منه اه منه بلفظه ولم يزد
على هذا شيئاً ونص كلام اللغوى وقال مالك اذا كانوا لا يقدرون على الصلاة جماعة تحت
سقفها الآن يخنوا رؤسهم انهم يصطلون على ظهرها أفذاذا لان في ذلك نقص هيئتان

مانفة قدون من دينكم الخشوع وآخر ما تنقدون من دينكم الصلاة واستغن عن الاسلام عروة عروة وإبصلي النساء وهن
حيض وتسلمكن طريق من كان قبلكم حذوا القدة بالقدة وحذوا النعل بالنعل لا تخطوا طريقهم ولا يخطواكم حتى يتي فرقتان
من فرق كثيرة تقول احدها ما بال الصلوات الخمس لقد ضل من كان قبلنا انما قال الله أقم الصلاة طرفي النهار وزلفا من الليل
لا تصلوا الا ثلاثا وتقول الاخرى ان المؤمنون بالله كايما الملائكة ما فينا كافر ولا منافق حق على الله أن يحشرهم مع الدجال
وأخرج عبد بن حميد وابن جرير وابن المنذر عن قتادة قال الخشوع في القلب وهو الخوف وغض البصر في الصلاة وأخرج ابن
أبي شبة وعبد بن حميد وابن جرير عن ابراهيم بن وهب وأخرج ابن جرير وابن أبي حاتم عن الحسن قال كان خشوعهم في قلوبهم
ففضوا بذلك أبصارهم وخفضوا بذلك الجناح وأخرج الحكيم الترمذي والبيهقي في شعب الايمان عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه
قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم تعودوا بالله من خشوع النفاق قالوا يا رسول الله وما خشوع النفاق قال خشوع البدن
ونفاق القلب وأخرج ابن المبارك وابن أبي شبة وأحمد في الزهد عن أبي الدرداء قال استمعوا بالله من خشوع النفاق قالوا وما
خشوع النفاق قال أن ترى الجسد خاشعاً والقلب ليس بخاشع

(وسننهما سورة الخ) قول ز بكل ركعة الخ تصرح الأئمة بسجود من تركها من ركعة واحدة تصرح بذلك فلا حاجة لقوله فيما يظهر وقول مب عن ضريح والجهر فيما يجهر فيه الخ قال غ في تكميله خالف الأيباني فيمن أسرف في الوتر فقال يسجد في السهو ويعيد في ليلته في العمدة والجهل قال (٣٩٦) ابن يونس وقيل لاشي عليه كما لاشي عليه إذا قرأ أم القرآن وحدها فيه

اه فالإقتصار على الفائحة متفق عليه اه قلت وقول مب بل ليس في ح تشهير الخ صحيح لكن قال العلامة ابن زكري عند قول النصيحة ومن الآفات أن يداوم على القراءة ببعض السورة لما في ذلك من مخالفة الكمال في أفضل العبادات اه مانصه المشهور من مذهب مالك كراهة القراءة ببعض السورة ذكره الأبي عن عياض وت في شرح الرسالة عن شرح الجلاب اه وقول مب واقتصر في ضريح عن المازري على الجواز الخ ما جزم به المازري من الجواز هو الذي صرح به ابن القاسم في العينية ولم يحك فيه ابن رشد خلافا ونقله الباسي عن مالك وكلام اللخمي يقيده أنه متفق عليه وسلم ابن عرفة ونصه ويكره قراءتها في نائشة أو رابعة وحسن ابن عبد الحكم فيهما واختاره اللخمي لرواية ابن عبد الحكم جواز ثلاث سور في كل من الأولين اه ونقله غ في تكميله فاستدل اللخمي بالرواية المذكورة يفيد أنه متفق عليه اه لا يحجج بمختلف فيه وقول ز وجوزه الباسي والمازري في النافلة خاصة الخ فيه نظروا الذي خصه الباسي بالنافلة هو استحب ذلك

فما لو وفوا بالقيام مضت صلاتهم اه منه بلقطه ولا يخفى على من تأمله أدنى تأمل أنه شاهد لابن ناجي وحجة لتصويبه جل المدونة على الوجوب والله أعلم (وسننهما سورة الخ) قول ز بكل ركعة بائناً فإما يظهر الخ تصرح الأئمة بسجود من تركها من ركعة واحدة تصرح بذلك فلا حاجة إلى قوله فيما يظهر وقول ز ولا يكره تخصيص صلاة بسورة فيما يظهر الخ اعترضه نو بأنه خلاف قول الشيخ زروق في نصيحته ومن آفاتهما أي القراءة أيضاً أن تكون له سورة معلومة لا يقرأ إلا بها كالمساجد البروج في العصر على ما ذكره بعضهم من أن خاصيتها عدم الدوام اه قلت في الموطأ عن القرافة ما أخذت سورة يوسف الأمن قراءة عثمان إياها في صلاة الصبح من كثرة ما كان يرددها اه قال في المستقى مانصه وذلك جائز فقد يحضر الإنسان من الخشوع عند قراءة بعض السور أكثر مما يحضره عند قراءة بعض فيجوز له أن يقصد بالقراءة في كثير من أوقاته ما يحضره الخشوع عند قراءته والله أعلم اه منه بلقطه وقول ز وكره قراءة سورتين في ركعة واحدة الخ نحوه في ح عن الشيخ يوسف بن عمر وسلم وفيه نظر لان ابن القاسم صرح بجوازه في العينية ولم يحك ابن رشد فيه خلافاً في سماع أبي زيد من كتاب الصلاة الأخير مانصه وقال ابن القاسم فيمن أراد أن يقرأ في الصبح يتبارك فيقرأ بالسما والطارق قال تهما ويقرأ سورة أخرى طويلاً قيل له امام وغيره قال سواء ثم قال كان ابن عمر يقرأ ثلاث سور قال القاضي وهذا كما قال لان الله عز وجل يقول فاقروا ما تيسر من القرآن فلم يحك في ذلك أحد الجائز لرجل أن يقرأ مع أم القرآن في الركعتين الأولىين من صلاته ما تيسر من القرآن بعض السورة كان أو عدداً من السور وان كان الاختيار أن يقرأ في كل ركعة بسورة تامة لانه المروي من فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم والذي اسقرا عليه العمل بعده اه منه بلقطه ونقله الباسي عن مالك وبأن لفظه وجزم به المازري ولم يعزه وكلام اللخمي يفيد أنه متفق عليه وسلم ابن عرفة ونصه ويكره قراءتها في الثالثة أو رابعة وحسن ابن عبد الحكم فيهما واختاره اللخمي لرواية ابن عبد الحكم جواز ثلاث سور في كل من الأولين اه منه بلقطه ونقله غ في تكميله أيضاً وأقره فاستدل اللخمي بالرواية المذكورة يفيد أن جوازه مددها في الأولين متفق عليه اه لا يحجج بمختلف فيه وقد سلم ذلك الامام النقاد ابن عرفة كما سلمه أيضاً غ وبذلك كله تعلم ما في وقوف ح مع كلام الشيخ يوسف بن عمر والله أعلم وقول ز قال الشيخ يوسف بن عمر وجوزه الباسي والمازري في النافلة خاصة الخ فيه نظر فان الباسي صرح بجوازه في الفريضة نقله عن مالك والذي خصه بالنافلة استحباب ذلك لا جوازه قال عند قول الموطأ مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر كان يقرأ أحياناً بالسورتين والثلاث في الركعة الواحدة اه مانصه

لا جوازه انظر الاصل والله أعلم وقول ز ولا يكره تخصيص صلاته بسورة الخ يؤيده ما في الموطأ عن القرافة وقد قال ما أخذت سورة يوسف الأمن قراءة عثمان إياها في الصبح من كثرة ما كان يرددها قال في المستقى وذلك جائز فقد يحضر الإنسان من الخشوع عند قراءة بعض السور أكثر مما يحضره عند قراءة بعض فيجوز له أن يقصد بالقراءة في كثير من أوقاته ما يحضره

الخشوع عند قراءته والله أعلم اه لكنه خلاف قول الشيخ (٣٩٧) زروق في نصيحته ومن آفات القراءة أن

تكون له سورة معلومة لا يقرأ بغيرها
كوالسما ذات البروج في العصر
عملها بذكر بعضهم من أن خاصيتها
عدم الدمايل والذي عندي أن
كلامه ينبغي حمله على قراءتها بعد
الصلاة إذا البدعة كلها شر والخير
كله في اتباع السنة اه وقالت
وقال في عدة المريدان هذه الآفة
موقعة في ثلاثة أمور أحدها مخالفة
السنة المجمع عليها بقيد ما شأنه
الاطلاق على وجه لا يعدل عنه
ويرى أنه أفضل فهو بدعة صريحة
قبيحة الثاني الاجلال بسنة
التطويل في مواضعه كالصبح
والظهور والتوسط في العشاء وذلك
ترك للمستحب على الدوام وربما
قدح في العدالة بمخالفة المشهور في
مستحب معلوم يتعلق بأعظم
العبادات الثالث حرمان فائدة
التسوع في التلاوة وتحصيل فوائدها
من اختيار الحال بما يتلى وما يتجلى
من المعارف والحقائق الخفية فان
التقيد لا يحصلها اه وقد يجمع
بجمل ماللشيخ زروق على ما إذا
كان الحامل عليه أمرا عاذا اذ
لا ينبغي أن تخلط العبادة بالعبادة
وما في الموطأ والمستقى و ز على
ماذا كان الحامل عليه امرادنيا
فتأمله والله أعلم وقول ز وكره
مالك تكرار قل هو الله أحد الخ
كلام مالك هذا هو في رسم المحرم من
سماع ابن القاسم من كتاب الصلاة
والتعليل الذي في ز ليس هو
للإمام وإنما هو لابن رشد وعلاه
الإمام بأنه من محدثات الأمور

وقد قال مالك رحمه الله لا بأس أن يقرأ بسورتين في ركعة واحدة وسورة واحدة أحب
الينا ووجه جواز ما روى عن عبد الله بن مسعود أنه قال لقد عرفت النظائر التي كان
النبي صلى الله عليه وسلم يقرن بينهما فذكر عشر من سورة من المفصل سورتين في كل
ركعة ووجه اختيار السورة الواحدة أنه فعل النبي صلى الله عليه وسلم المأثور عنه وخبر ابن
مسعود محمول على أن ذلك في النوافل دون الفريضة اه منه بلفظه فتأمله وفي ضيق
مانعه فرع يجوز قراءة سورتين مع النافحة أكثر والأفضل واحدة قاله المازري اه
منه بلفظه وهو صريح في أن المازري أجازها في الفريضة لأن كلامه فيها ولقوله والأفضل
واحدة اذ لا قال بذلك في النافله والله أعلم وقول ز وكره مالك تكرار قل هو الله أحد
الخ كلام مالك هذا هو في رسم المحرم من سماع ابن القاسم من كتاب الصلاة وليس التعليل
الذي ذكره ز من قول مالك وإنما هو لابن رشد والامام علاه بأنه من محدثات الأمور
ونص السماع وسألته عن قراءة قل هو الله أحد مرارا في ركعة واحدة فكره ذلك وقال
هذا من محدثات الأمور قال القاضي كره مالك رحمه الله الذي يحفظ القرآن أن يكرر
قل هو الله أحد في ركعة واحدة مرارا ثلاثا يعني أن يقرأ القرآن كله كأجر من
قرأ قل هو الله أحد ثلاث مرات لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم من أنها تعدل ثلث
القرآن اذ ليس ذلك معنى الحديث عند العلماء ولو كان ذلك معناه عندهم لاقتصر وعلى
قراءة قل هو الله أحد في الصلوات بدلا من قراءة السور الطوال وتكرارها في الركعة
الواحدة من فرائضهم ونوافلهم ولا تقتصر وعلى قراءتها من سائر القرآن في تلاوتهم فلما
لم يفعلوا شيئا من ذلك وأجمعوا أن من قرأ قل هو الله أحد في ركعة واحدة ثلاث مرات
لا يساوي في الأجر من أحيا الليل وقام فيه بالقرآن كله قال مالك ان تكريرها في ركعة
واحدة من محدثات الأمور ورأى ذلك بدعة وهو كما قال على رضى الله عنه اه منه بلفظه
وقول مب بيان ما في الذخيرة الخ ما بين به كلام الذخيرة واضح وما في الذخيرة نقله ابن رشد
عن بعض المتأخرين قال بعد كلامه المتقدم أنفا مانصه وقد اختلف أهل العلم في معنى
قول النبي صلى الله عليه وسلم إنها تعدل ثلث القرآن اختلافا كثيرا لا يرتفع شيء منه
عن الحديث الإشكال ولا يتخلص عن أن يكون فيه اعتراض وكلام وقد حكى
ابن عبد البر في الاستمذكار عن الحق بن منصور أنه قال قلت لأحمد بن حنبل قوله صلى
الله عليه وسلم في قل هو الله أحد أنها تعدل ثلث القرآن ما وجهه فلم يقم لي فيه على أمر
بين قال وقال الحق بن راهويه معناه أن الله لما فضل كلامه على سائر الكلام جعل
لبعضه أيضا فضلا في الثواب لمن قرأه أضعاف غيره منه تحريضاً منه على تعليمه لأن
من قرأ قل هو الله أحد ثلاث مرات كان كمن قرأ القرآن كله هذا لا يستقيم
ولو قرأ قل هو الله أحد مائتي مرة قال ابن عبد البر هذا عالمان بالسنة والكف عن الجدال
في السنة ما قاموا ولا قعدا في هذه المسئلة والذي عليه أهل العلم والسنة الكف عن الجدال
والمناظرة فيما سبيله الاعتقاد والإيمان بما تشابه من القرآن والتسليم له ولما جاء عن النبي
صلى الله عليه وسلم من نحو هذا الحديث وشبهه وفي أحاديث الصفات قال القاضي

وقول مب بيان ما في الذخيرة الخ ما في الذخيرة نقله ابن رشد عن بعض المتأخرين بعد أن قال اختلف أهل العلم في معنى قول النبي
صلى الله عليه وسلم إنها تعدل ثلث القرآن اختلافا كثيرا لا يرتفع شيء منه عن الحديث الإشكال ولا يتخلص عن أن يكون فيه

اعتراض وكلام ثم قال عن أبي عمر
والذي عليه أهل العلم والسنة
الكف عن الجدال والمناظرة فيما
سبيله الاعتقاد والايان بما تشابه
من القرآن والتسليم له والمجايع من
النبي صلى الله عليه وسلم من نحو
هذا الحديث وشبهه وفي أحاديث
الصفات انظر بقية كلامه في الاصل
وانظر رعاية قناع على الموطا فقد أشعنا
فيه الكلام على الحديث والله أعلم
هذا وقال الابي في باب قل هو الله
أحد تعدل ثلث القرآن ما نصه
قوله فيختم بقل هو الله أحد يعني
يختم بها قراءته بان يقرأ بها بعد
الفاصلة وكان شيخنا أبو عبد الله
ابن عرفة رحمه الله يستحب ختم
أعمال الطاعات بقراءتها وكان يختم
قيامه بالليل بقراءتها عشر مرات
بعد ما في أصابعه ولا يرى العدشغلا
وكذلك كان يعد تكبيرات الصلاة
على الجنازة اهـ وكون العد جائزا
ليس يشغل منه صوص عليه لمالك
في العتبية انظر نصه في الاصل والله
أعلم قلت وكان ابن عرفة
رحمه الله رأى أن الكراهة انما
هي لما عجل به ابن رشد فان أمنت
تلك العلة فلا كراهة والله أعلم

وقد قال بعض المتأخرين ان المعنى في ذلك أن تضعيف الاجر في قراءة قل هو الله أحد
ينتهي الى أن يكون مثل أجر قراءة ثلث القرآن غير مضاعف وهذا أشبه ما رأيت من
التأويلات الا أنه بعيد من ظاهر الحديث ثم قال والذي أقول به أن المعنى في ذلك
والله أعلم ان الله تفضل على من قرأ جميع القرآن بان كتب له من الاجر في قراءة ما عدا
قل هو الله أحد مثلي ما كتب له في قراءة قل هو الله أحد لان من قرأ قل هو الله أحد وحدها
يكون له من الاجر مثل أجر من قرأ ثلث القرآن ولأن من قرأ قل هو الله أحد ثلاث مرات
يكون له من الاجر مثل من قرأ القرآن كله فالاجر الذي يجعل لقارئ القرآن كله مع قل
هو الله أحد يقع منه ثلثه لقل هو الله أحد وثلاثه لسائر القرآن على هذا التأويل
مثال ذلك الصلاة الاجر الذي يجعل للمصلي في جملة صلاته يقع منه ثلثه أكثر ما يقع
منه لتكبيره وقراءته وقيامه وركوعه وتشهده وسلامه وان كان ما التعب والعناء في
ذلك كله أكثر من التعب والعناء في النية والدليل على ذلك قول النبي صلى الله عليه وسلم
نية المؤمن خير من عمله لان العمل لا ينتفع به اذ لم تقاربه نية فاذا قاربه نية كان جل الاجر
لها على معنى ما جاء في الحديث وكذلك سائر أعمال الطاعات فصيح تأويل ما جاء في قل هو
الله أحد على ما ذكرناه والله أعلم بما راد نبيه صلى الله عليه وسلم في ذلك اهـ منه بلفظه
قلت وتأمل هذا الاحتجاج الذي احتج به وانظر هذا التأويل الذي تأوله مع أن الحديث
وردفين قراها وحدها مقتصر عليها فالصواب الامسالة عن الكلام في ذلك كما تقدم
عن أبي عمرو الله أعلم (تنبيه) نقل ابن عرفة كلام السماع المتقدم بقيدا بالنفل
ونصه وسمع ابن القاسم كراهة تكرير سورة الاخلاص في التفك اهـ منه بلفظه ولم
أجد هذا التقييد في كلام العتبية ولا في كلام ابن رشد وانظر تسليم ابن عرفة لكلام
السماع هذا كما سله ابن رشد من تحريه خلاف فيه مع ما ثبت عن ابن عرفة من فعل ذلك
حسما قبله عنه تليذه العلامة الابي في الكمال الا كمال في باب قل هو الله أحد تعدل ثلث
القرآن عند قوله في الحديث فيختم بقل هو الله أحد ونصه قوله فيختم بقل هو الله أحد
قلت يعني يختم بها قراءته بان يقرأ بها بعد الفاصلة وكان شيخنا أبو عبد الله بن عرفة رحمه الله
يستحب ختم أعمال الطاعة بقراءتها وكان يختم قيامه بالليل بقراءتها عشر مرات بعد ما
في أصابعه ولا يرى العدشغلا وكذلك كان يعد تكبيرات الصلاة على الجنازة اهـ منه بلفظه
قلت وكون العد جائزا ليس يشغل منه صوص عليه لمالك رضي الله عنه في رسم
شك وفي رسم طلق من سماع ابن القاسم من كتاب الصلاة الاول ونص الاول
وسئل عن الرجل يكون في الصلاة أي يديه قال لا بأس بذلك واهله
يريد أن يحصى بذلك قال القاضي قوله ولعله يريد أن يحصى بذلك أي يحصى ما أوجب
على نفسه من القراءة اما بآذنه واما بالنية مع الدخول في الصلاة على مذهب أشهب ثم
قال واجازته احصاء الا أي يديه لهذا المعنى هو نحو ما يأتي في رسم طلق اهـ محل الحاجة
منه بلفظه ونص الثاني وسئل عن الرجل يكون في الصلاة فيعول خاتمه في أصابعه
اصبع اصبع قال لا بأس بذلك وليس عليه فيه شيء وانما ذلك بمنزلة الذي يحسب باصابعه

* (فائدة) * قال الجزولي على قول الرسالة ثم تقرأ سورة قال مالك السنة قراءة نافع والمستحب قراءة ورش ومن صلى بقراءة من السبع فصلاته صحيحة لأنها كلها مروية عنه عليه الصلاة والسلام اهـ بنقل الشيخ أبي زيد الفاسي رحمه الله (وجهر الخ) قول مب فان اقتصر على تحريك اسمها الخ هو ظاهر ويؤخذ منه انها ان أجمعت نفسها في السرية سجدة بعد السلام وهو ظاهر رأيا خلافا لهوني فيهما لانها خالفت السنة في حقها فتأمل والله أعلم (وكل تكبيرة) قول مب على أن جعل كلام المصنف على الثاني الخ يعني لان القبائل بان جميعه سنة واحدة لا سجود عنده لا يترك جميعه صرح بذلك غير واحد كما صرح غير واحد بترجيح المصنف هنا وبشهره ويكفي في ترجيحه كونه قول ابن القاسم وروايته عن مالك في المدونة وبه يتبين ما في كلام الشارح انظر الاصل والله أعلم قلت وقول مب والا فكونها خفية متين يوجب الخ انظره مع ما يأتي في السهو من أنه لا سجود في ترك تكبيرة واحدة لكونها غير مؤكدة وفي ترك تكبيرتين السجود وكان مراد مب بالخفية متين ما عدا السنتين الثمان والله أعلم

لركوعه اهـ منه بلفظه قال القاضي هذا نحو ما تقدم في أول رسم شك في طوافه في الذي يحصى إلا في يديه في صلاته فأجاز ذلك وان كان الشغل اليسير كروها في الصلاة لأنه انما قصد به اصلاح صلاته اهـ منه بلفظه وقول مب عن ضيغ والجهر فيما يجهر فيه الخ ذكر غ في تكميله كلام ضيغ هذا وقال مائنه قلت خالف الايباني فمن أسرف في الوتر فقال يسجد في السهو ويعيد في ليلته في العبد والجهر قال ابن يونس وقيل لا شيء عليه كالأشياء عليه اذا قرأ أم القرآن وحدها فيه اهـ فالاقصار على الفاتحة متفق عليه اهـ منه بلفظه (وجهر أقله الخ) قول مب فان اقتصر على تحريك اسمها في الصلاة الجهرية سجدة الخ انظر من قال هذا ويلزم عليه انها ان أجمعت نفسها في الصلاة السرية فانها تسجد بعد السلام وفي ح عن الاقفهسي مائنه وعلى هذا يستوى في حقها السر والجهر اهـ منه فتأمل (وسر) قول مب هذا مع ما بعده فيه قلب الخ ما قاله هو الظاهر وان كان في ح عن ابن ناجي والاقفهسي مثل ما لز وسلمه فانظره (وكل تكبيرة) قول مب على أن جعل كلام المصنف على الثاني يأباه جعله في باب السهو والسجود لتكبيرتين الخ يعني لان القبائل بان جميعه سنة واحدة لا سجود عنده لا يترك جميعه كما صرح بذلك غير واحد قال ابن رشد في رسم أوصى من سمع عيسى من كتاب الصلاة الثاني مائنه فقيل انه كله سنة واحدة وقيل ان كل تكبيرة منه سنة فن قال انه كله سنة واحدة لم يسجد السهو في تكبيرة واحدة منه ولا أوجب عليه الاعادة في تركه كله ولم يسجد له حتى طال وهي رواية أبي زيد عن ابن القاسم ومن قل ان كل تكبيرة منه سنة أوجب السجود في التكبيرة الواحدة والتكبيرتين والاعادة على من ترك منه ثلاث تكبيرات فأكثر فلم يسجد حتى طال وهو قوله في هذه الرواية وأحد قوليه في المدونة اهـ منه بلفظه وقوله وهو أحد قوليه في المدونة يعني في ترك تكبيرة واحدة لان الذي فيها الخلاف في المدونة وعلى ذلك فهمه ابن عرفه ويأتى لفظه قلت اذا علمت هذا فظاهر لك أن المشهور ما درج عليه المصنف من أن كل تكبيرة سنة وان اعتراض الشارح عليه ساقط والعجب منه رحمه الله كيف سلم ما تقدم من أنه على القول بان كل تكبيرة سنة يسجد لترك اثنتين وتبطل الصلاة لترك ثلاثة فأعلى ولم يسجد حتى طال واعتذر عن المصنف بأنه اعتمد فيما رجه على ما نقله ابن زرقون عن ابن عبد البر عن ابن القاسم ان من أسقط ثلاث تكبيرات سجد سهوه فان لم يسجد بطأت صلاته وان نسي تكبيرة أو تكبيرتين سجد أيضا فان لم يفعل فلا شيء عليه وروى عنه ان التكبيرة الواحدة لا شيء فيها اهـ وضعف هذا الاعتذار بقوله انه لم يرد من شهر ذلك من الاشياخ ولا من رجه اهـ وفيه أمران أحدهما نسبته ذلك لابن زرقون عن ابن عبد البر وهو في المدونة من قول ابن القاسم وروايته عن الامام فانها قوله انه لم يرد من شهر ذلك ولا من رجه فقد رجه غير واحد وشهره أيضا غير واحد ويكفي في ترجيحه كونه قول ابن القاسم وروايته عن مالك في المدونة لم يختلف قولها ما فيها في التكبيرتين والثلاث وفي الواحدة قولان فيها اهـ وبنقل كلامها وكلام غيرهما يظهر لك الحق قال

في المدونة مانصه ومن نسي تكبيرة أو سمع الله من جده مرة فلا شيء عليه وإن ترك اثنتين
من ذلك أو التشهدين سجدة قبل السلام فإن لم يسجد حتى تطاول أو انتقض وضوءه أجزأته
صلاته فإن نسي أن يسجد حتى سلم سجدة ما بالقرب وأجزأناه وإن تطاول ذلك فلا شيء
عليه وإن نسي ثلاث تكبيرات أو سمع الله من جده مثل ذلك سجدة قبل السلام فإن نسي
أن يسجد حتى سلم سجدة ما بالقرب وسلم وأجزأه وإن تطاول أعاد الصلاة اه منها بلفظها
قال أبو الحسن مانصه قوله وإن ترك اثنتين من ذلك الخ وقع في الأمهات في موضع أما
التشهدان والتكبيرات والائتان وسمع الله من جده مرة أو مرتين فإذا انتقض وضوءه أو
طال كلامه فلا يرى عليه سجود أو لا شيئ اه منه بلفظه وقال عياض في التنبهات بعد
أن ذكر كلام الأمهات هذا مانصه وهذا كله تصريح في التكبيرة الواحدة بالسجود
خلاف ما تقدم ويأتي له في الباب بعد وعلى الخلاف جده غير واحد وهو بين في سماع
يحيى عن ابن القاسم عن مالك فقال مرة لا يسجد ومرة يسجد في ترك تكبيرة واحدة اه
محل الحاجة منها بلفظه ما ونقله أيضاً أبو الحسن وقال ابن أبي مانصه قوله وإن ترك
تكبيرتين الخ ما ذكره أنه يسجد في التكبيرتين فأكثر قبل السلام هو المشهور وقيل بعد
وقيل لا يسجد اه منه بلفظه وقال في الجلاب مانصه ومن سها عن تكبيرة من
التكبيرات في أضعاف صلاته فلا شيء عليه ومن سها عن تكبيرتين فصاعداً يسجد
لسهو قبل السلام ثم قال وقال ابن القاسم يسجد لسهو قبل السلام ولم يفصل بين القليل
والكثير اه منه بلفظه وقال في الرسالة مانصه وإن كان قبل السلام سجدة كان
قريباً وإن بعد ابتداء صلاته إلا أن يكون ذلك من نقص شيء خفيف كالسورة التي مع أم
القرآن أو تكبيرتين أو التشهدين أو شبه ذلك فلا شيء عليه اه منها بلفظها وقال ابن
يونس مانصه ومن المدونة قال مالك ومن ذكر بعد أن سلم ركعة أو سجدة بنى فيما قرب وإن
بعد ابتداء الصلاة وكذلك ذكره سجدة في السهو قبل السلام من نقص ثلاث تكبيرات أو
سمع الله من جده مثل ذلك ابن المواز وقد اختلف قول ابن القاسم في إيجاب إعادة ذلك
ولم ير أصبغ عليه إعادة وبه أقول وأمان كاتمان نقص الجلسة الأولى أو قراءة أم القرآن
من ركعة فلم يختلف أنه يعيد الصلاة إذا تباعد قال أبو محمد في حاشية نوادره سجدة بن
عبد الحكم يقول لا تنفس الصلاة وإن كاتمان القيام من اثنتين أو قراءة ركعة ومن
المدونة قال مالك وإن كاتمان نقص تكبيرتين أو سمع الله من جده مرتين أو التشهدين
محمد أو قراءة السورة التي مع أم القرآن من ركعة أو ركعتين أو ترك الجهر في القراءة
فليس سجدة ما إن قرب وإن تباعد وطال الكلام أو انتقض وضوءه فلا شيء عليه اه منه
بلفظه وقال اللخمي مانصه قال مالك من نسي تكبيرة يسجد وقال أيضاً لا يسجد وإن
نسي تكبيرتين يسجد وفيمن نسي سمع الله من جده مثل ذلك ثم قال وإن نسي ثلاث
تكبيرات فأكثر أو نسي التكبير كله إلا تكبيرة الاحرام يسجد قبل السلام فإن لم يسجد
قبل يسجد بعد فإن لم يسجد حتى طال الأمر أعاد الصلاة وهو قول ابن القاسم في المدونة

وهذا يصح على القول انه اذا تعم ذلك يعيد وخالف أشهب في جميع ذلك فقال في مدونه
 فمن نسي التكبير في الركوع والسجود ما أرى عليه في ذلك سجودا واجبا رأيت لولهما
 عن التسييح في الركوع والسجود أن كان عليه في ذلك سجودا السهو وقال وأحب إلى أن
 يسجد بعد السلام إلا أني لم أره لازما اه منه بلفظه وقال ابن الحاجب مانصه وان كان
 قولنا قليلا كالتكبير فيعتقرو قيل يسجد وان كان أكثر فثالثا يسجد بعده ضج أي
 وان كان أكثر من تكبير كالتكبيرتين فتلاثة أقوال المشهور يسجد قبل السلام كالأ
 نقص سنة فعلية والقول بعدم السجود لأشهب ثم قال والقول بأنه يسجد بعد السلام هو
 لأشهب اه منه بلفظه وقال ابن عرفة مانصه وفي السجود لنقص تكبير قولنا للجواب
 عن ابن القاسم ولها وعزاهما ابن رشد لها ولا أكثر ثالثا بعد للمشهور ونقل ابن بشير
 وأشهب اه منه بلفظه وقال القاشاني على كلام الرسالة السابق مانصه مفهومه أنه
 لو ترك ثلاث تكبيرات فأكثر فأنه بطل وهو مذهب المدونة اه وقال قبل ذلك مانصه
 والقول بانه ما يسيرة كالتكبير فلا سجود على المشهور ولا ابن الجلاب عن ابن القاسم
 يسجد وأقامه ابن رشد من المدونة وفي الكثير كثلاث تكبيرات المشهور يسجد
 ونقل ابن بشير قول بعدم السجود وثالثا لأشهب أنه يسجد بعد اه منه بلفظه
 وبذلك كله تعلم ما في كلام الشارح ومن تبعه والله أعلم (وسمع الله لمن حمله)
 قول ز وهل معناه استجاب الله دعاء من حمله أو الحث على التعميد فخوه
 في ح عن المازري لكن في الأكل ذكر هذا الخلاف في قوله في الحديث
 فقولوا ربنا لك الحمد يسمع الله لكم فقال مانصه ومعنى يسمع الله لكم أي يستجيب
 دعاءكم وسمع الله لمن حمله أجاب الله دعاء من حمله وقيل أراد به الحث على التعميد
 وسياق هذا الحديث يدل على أنه اعلام بذلك وهو بمعنى الحث الذي قبل ثم قال بعد
 ومعنى يسمع الله لمن حمله هنا أجاب وتقبل اه منه بلفظه فتأمل (تنبيه) فهم من
 قول المصنف لا مأموم وقد أنما لا تطلب من المأموم وهو مصرح به في المدونة وغيرها ونقل
 الباجي والمازري عن ابن نافع وعيسى بن دينار أن المأموم يقولها أيضا واعترضه عياض
 قال في الأكل مانصه وقد ذكر الامام أبو عبد الله أيضا الخلاف في المأموم وأنه يقولها معا
 عن ابن نافع وعيسى في كتابه الكبير وحكاها الباجي عنهما وعلى نقله اعتمد الشيخ وعندى
 انه تأويل خطأ عليهم مما وقع لهم من قول مجمل وهو أن نص قول ابن نافع يقول الامام
 سمع الله لمن حمله ويقول ربنا ولك الحمد وإذا قال ولا الضالين يقول آمين ثم قال والامام
 ومن وراءه في هاتين المقالتين سواء فظاهره عندى أي في قول ربنا ولك الحمد وقول آمين
 لا في سماع الله لمن حمله وربنا ولك الحمد والله أعلم اه منه بلفظه ونقله ابن عرفة مختصرا
 وقال عقبه مانصه قلت هذا نص ابن نافع فأين نص عيسى الآن يكون نص ابن نافع
 أخذ اه منه بلفظه ونقل في تكميل التقييد كلام ابن عرفة وقال عقبه مانصه وقبل
 ابن زرقون نقل الباجي وزاد وقاله مالك في مختصر ابن شعبان قلت انما عزاه للحمي
 لمختصر ابن شعبان في الامام فقط ولم يحك في المأموم الا المعروف اه منه بلفظه

(وسمع الله لمن حمله) قول ز
 وهل معناه استجاب الله دعاء من
 حمله أو الحث الخ فخوه في ح عن
 المازري وذكر في الأكل هذا
 الخلاف في قوله في الحديث فقولوا
 ربنا لك الحمد يسمع الله لكم ثم ذكر
 أن معنى يسمع الله لمن حمله أجاب
 وتقبل اه قلت والظاهر أن
 ذلك ليس بخلاف ولا يحسن عده
 خلافا وانما الأول بيان لمعنى
 التركيب والثاني بيان لحكمته أي
 معنى يسمع الله لمن حمله استجاب الله
 الخ ومعنى يسمع الله لكم يستجيب
 دعاءكم وهو حث على التعميد فيهما
 فتأمل والله أعلم (لامام وفد)
 أي لا مأموم كما صرح به في المدونة
 وغيرها وقيل انه يقولها أيضا

(وعلى الطمأنينة) قول ز وانظر ما قدر هذا الزائد الخ قال ابن رشد في البيان مانصه وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال من ركع فقال في ركوعه سبحان ربى العظيم ثلاث مرات فقد تم ركوعه وذلك أدناه ومن سجد فقال في سجوده سبحان ربى الاعلى ثلاث مرات فقد تم سجوده وذلك أدناه قال ابن حبيب يريد أن ذلك أدنى التخفيف الذي ينبغي في الركوع والسجود اه قلت وقوله الاعلى معناه أنه يعلم أن يحيط به وصف واصف أو علم عارف أو يقاس به أو يعتبر بغيره والحديث المذكور أخرجه أبو داود والترمذي إلا أنه غير متصل الاسناد كما في ختي ورواه أيضا الامام الشافعي في مسنده عن عون بن عبد الله بن عنبية بن مسعود رضى الله عنه وروى الدارقطني من حديث ابراهيم بن الفضل المدني مرفوعا اذ ار كع أحدكم فليسج ثلاث مرات فانه يسج الله تعالى من جسده ثلاثة وثلاثمائة عظم وثلاثة عرق و ابراهيم المذكور ضعيف كما في أحكام عبد الحق والله أعلم ونقل القسطلاني عن ابن دقيق العيد مانصه التطويل والتخفيف من الامور الاضافية فـ لا يكون الشيء خفيفا بالنسبة الى عادة قوم طويل بالنسبة لعادة آخرين وقول الفقهاء لا يزيد الامام في الركوع والسجود على ثلاث تسبيحات لا يخاف ما ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يزيد على ذلك لان رغبة الصحابة في الخير تقتضى أن لا يكون ذلك تطويلا اه وقال العارفي بالله سيدي ابن عباد رضى الله عنه في رسالته الكبرى مانصه وأما ما حكى بموه عن سيدي أبي العباس المرسى رضى الله عنه من أن صلاته كانت موجزة في تمام فهو صحيح وهو من رأى الحسن اذ جازتم اتسـ لم من الآفات ومجاذبة الخواطر وبتسامها يكون فيها أهلية التقرب بها الى الرب القادر وكون صلاة الابدال خفيفة لا أدري هل هو لما ذكرناه أم لا على أن النقل والخفة أمور نسبية قرب صلاة خفيفة بالنسبة الى ما هو أثقل منها وان كان فيها طول والناس يغفلون في هذا فاذا سمعوا أن تخفف الصلاة مطلوب بالشرع ونقروها نقر الديك ولم يعنوا (٤٠٣) باتمام ركوعها ولا سجودها ولا مراعاة حدودها فالاولى أن يرجع في تقدير الخفة والنقل الى ما ثبت

(وعلى الطمأنينة) قول ز وانظر ما قدر هذا الزائد الخ قال ابن رشد في شرح الاولى من رسم نذر سنة من سمع ابن القاسم من كتاب الصلاة الاول مانصه وقد روى عنه أى النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال من ركع فقال في ركوعه سبحان ربى العظيم ثلاث مرات فقد تم ركوعه وذلك أدناه ومن سجد فقال في سجوده سبحان ربى الاعلى ثلاث مرات فقد تم سجوده وذلك أدناه قال ابن حبيب يريد أن ذلك أدنى التخفيف الذي ينبغي في الركوع

في الشرح وقد ورد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى في أواخر عمره صلاة المغرب بسورة والطور مع أن صلاة المغرب من أقصر الصلوات قراءة فاذا علمنا على هذه

النسبة كانت الصلاة التي نصلها اليوم المغرب وغيرها خفيفة جدا وقد أسند الحافظ أبو نعيم رحمه الله عن ابراهيم التيمي قال كان أي وهو يزيد بن شريك قد ترك الصلاة معنقلت مالك تركت الصلاة معنفا قال انكم تخففون قلت فاین قول رسول الله صلى الله عليه وسلم فان فيكم الكبير والضعيف وذو الحاجة قال قد سمعت عبد الله بن مسعود يقول ذلك ثم صلى ثلاثة أضعاف ما يصلون فانظر وافي هذا ويمكن أن يتلخ من أحوال السلف في الزمن المتقدم ما ذكرناه ههنا وذلك أنهم كانوا لا يحتاجون في صلاتهم الى تسميع مسمع كيف وقد رأى بعض العلماء بطلان صلاة المسع والمصلي يتسميعه ولم يشترط أحد في الامام أن يكون صليتا ولا أن يتكلم رفع صوته زائد على الجهر به وقد كانت صلاتهم مع هذا كله صحيحة تامة لا اختلال فيها وما ذاك إلا أن صلاتهم كانت أطول مما جرت به عادة أهل زماننا فكان الامام اذا دخل في عمل من أعمال الصلاة اقتدى به في ذلك الذين يلونه ثم اتبع الذين يلونه ثم اتبع الذين يلون هؤلاء من يلونهم هم هكذا الى أن يفرغوا أجمعون من ذلك العمل ثم ينتقل الى عمل آخر هكذا الى اتمام الصلاة بتسكوت وسكون وخشوع وهو لا محالة يحتاج الى تطويل ما ثم قال فما حدث التسميع الابعداً عن ريق الدين وصارت الصلاة على الناس بمنزلة الحمل الثقيل الذي ليس همهم الا طرحه عن رقابهم واستراحته منه فتوصلوا بالتسميع الى أن يقتدى المأمومون بامامهم في جميع أعمال الصلاة دفعة واحدة ففي الزمن الذي يقتدى به فيه من يليه يقتدى به فيه من صلى في آخريات المسجد الكبير لاسيما ان كان المسمع صليتا أو متعددا كل ذلك ليحصل لهم غرضهم من التخفيف مع سلامة الصلاة من النقص في الاركان مع الحال التي اعتادوها من التساعدين الصفوف المتباعدة الكثير وما أمر الناس بسد الفرج الا يقربوا من الامام فسادوا عن السنة فسلط عليهم البلاء والقنسة وبالله التوفيق والعصمة انتهت وفي النصيحة الكافية مانصه ومنها أى من الآفات التخفيف جدا اغرض الامامة والتطويل حتى يذهب بالخشوع أو يؤذى من خلفه اه

وفي الاي عن عياض التخفيف هو المشروع للائمة لانه صلى الله عليه وسلم شرعه في موضع البيان فيعمل تطويله على أنه فعله ليدل على الجواز اولانه علم أن من وراءه ومن يدخل بعده لا يشق ذلك عليه ولذا انما فعله في بعض الاحيان اه وقال أبو عمر لا شك أن الخلفاء الاربعة كانوا يعرفون من حرص من خلفهم ما يحملهم على التطويل أحيانا وقد استحبه مالك وجماعة في الصبح والظهر رأى في قراءتهما. وأما اليوم فواجب التخفيف الحديث من أمم الناس فليخفف الخ وقوله عليه الصلاة والسلام لمعاذ أفتان أنت وقول ابن عمر لبعض من طول من الأئمة لا تبغضوا الله الى عباده اه وقال الشيخ الاكبر بن العربي الحاتمي رضي الله عنه في الباب الاخير من الفتوحات مانصه واذا كنت اماما فاقتد باضعف (٤٠٣) القوم ولا تطل عليه حتى تكبرد اليه الصلاة

بل خفف في تمام ركوع وسجود ثم قال وقل في ركوعك ثلاث مرات سبحان الله العظيم أو سبحان ربي العظيم وبحمده وقل في سجودك ثلاث مرات سبحان ربي الاعلى وبحمده وذلك أدناه وقد ذهب ابن راهويه الى أن المصلي اذا لم يقل ذلك ثلاث مرات في ركوعه وثلاث مرات في سجوده لم تجز صلاته وقد قدمت اليك بالوصية أن تخرج من الخلاف ما استطعت اه والله در القائل

رب ثقل امام قوم

يؤم بالناس ثم يخفف

خالف في الفعل قول طه

من أمم الناس فليخفف

وانظر ز ومب عند قوله

وتطويل قراءة صبح الخ وقول مب

انظر من نص الخ نص عليه ابن

الحاجب وضابط السنة صادق

عليه بالريب والله أعلم (وحجر)

قول ز ابن العربي الخ أى في

القبس ونحو ما لابن العربي في

الطراز كما في ح ورد ابن عرفة

والسجود اه محل الحاجة منه بلفظه فتأمل (وحجر) قول ز ابن العربي والجميع غلط الخ كلام ابن العربي هذا في القبس ونصه غلط بعض الناس هنا فقالوا اذا صلى الى غير ستره فلا يبرأ أحد بين يديه بمقدار رمية السهم وقيل بمقدار رمية حجر وقيل بمقدار رمية رمح وقيل بمقدار المطاعنة وقيل بمقدار المضاربة بالسيف وهذا كله غلط سمعوا قوله عليه الصلاة والسلام فان أبي فليقاتله فماله على أنواع القتال ولم يفهموا ان القتال هو المدافعة لانه كانت يبدأ بآلة وانما يستحق المصلي قدر ركوعه وسجوده اه بلفظه على نقل غ في تكميله ونحو ما لابن العربي في الطراز كما في ح * (تنبيه) رد ابن عرفة ما لابن العربي بتلقي الأئمة بالقبول قول أشهب ان كان الماربعيد المصلي أشار اليه وسلم غير واحد كلام ابن عرفة وقال شيخنا ج لادليل له في كلام أشهب والصواب في الرد عليه الاستدلال بسماع ابن القاسم يعني الذي في ق ونقله ز ❦ قلت لم يظهر لي وجه كون كلام أشهب لادليل فيه لابن عرفة بل الظاهر صحة استدلاله كما يصح بسماع ابن القاسم قال ابن يونس مانصه قال أشهب في المجموعة اذا مر بين يديه شيء في بعد منه فليرده بالاشارة ولا يمشی اليه فان فعل والتركه وان قرب منه يدرو فان لم يفعل فلا يزاره فان ذلك والمشى اليه أشد من مره فان مشى اليه أو نازعه لم تفسد صلاته اه منه بلفظه فتأمل * (تنبيه) قال ابن عرفة مانصه أشهب ان بعد أشاره فان مشى اليه أو نازعه لم يطل فإطلاقه الشيخ أبو عمر ان كثرت بطلت اه منه بلفظه ❦ قلت وقد أطلقه ابن يونس أيضا والظاهر التقييد والله أعلم (وخط) قول مب عن ق أبو محمد صورته عند من ذهب اليه الخ على هذا اقتصر ابن يونس وعبارة ق هي عبارته بلفظها وقال أبو الحسن عند قول المدونة والخط باطل مانصه وقد روى في ذلك أثر ولم يصح وقال بالخط جماعة من العلماء واختلفوا في صفته فقيل من القبلة الى دبر القبلة وليس من اليمين الى اليسار وقيل بل من اليمين الى اليسار منعطف الطرفين كالهلال وقيل بل من صفته أن يحيط خطا من المشرق الى المغرب أبو عمر في الاستدكار

ذلك بتلقي الأئمة بالقبول قول أشهب ان كان الماربعيد المصلي أشار اليه اه وكذا رد بسماع ابن القاسم الذي في ق ونقله ز وقال ابن يونس قال أشهب في المجموعة اذا مر بين يديه شيء في بعد منه فليرده بالاشارة ولا يمشی اليه فان فعل والتركه وان قرب منه يدرو فان لم يفعل فلا يزاره فان ذلك والمشى اليه أشد من مره فان مشى اليه أو نازعه لم تفسد صلاته اه وزاد ابن عرفة عقب قوله فان مشى اليه الخ مانصه أبو عمر ان كثرت بطلت اه وهذا التقييد هو الظاهر خلاف اطلاق الشيخ وابن يونس له انظر الاصل والله أعلم (وخط) هذا قول مالك وعامة الفقهاء

واختار ابن حنبل الوجه الثاني وأجاز الثلاث صور اه منه بلفظه وقال في الاكمل
عند تكلمه على قوله صلى الله عليه وسلم في صحيح مسلم اذا وضع أحدكم بين يديه مثل
مؤخرة الرجل فليصل ولا يبالي من يمر بين يديه مانصه وفي ذكره عليه السلام هذا
القدر ظاهره أنه أدنى ما يجوز ويبطل القول بالخط وان كان جازمه حديث وأخذه أحد
ابن حنبل فهو ضعيف وقد اختلف فيه فقيل مقوسا كهيشة المحراب وقيل قائما بين يدي
المصلي الى قبلته وقيل من جهة يمينه الى شماله ولم يرمالك ولا عامة الفقهاء اه منه
بلفظه ونقله الابي مختصرا وزاد عن النووي انه اختلف قول الشافعي في الاخذ به وان
جهورا أحياه استحبوه فانظره والله أعلم * (تنبيه) ونسب القرافي لاشبه جواز الخط
ورده ابن عرفة ونصه وقول القرافي روى العتيبي عن أشهب جواز الخط غلط انما روى يصلي
بالصبر الى ستره فذكر كلام العتيبي الا في مختصرا على عادته ثم قال غره لفظ النوادر
وهو مانصه روى ابن وهب الخط باطل قال أشهب في العتيبية لا يجعل بين يديه خطا واره
واسعا قال غيره بخطه من القبلة للمصلي لامن يمينه لشماله قلت فالتعقب عليه وعلى
الشيخ وفي المسوطة قال مطرف خط ابن جريج في الحصى خطا صلى اليه فخصب في
مسجدنا من كل حلقة فلم ينته فنادوه من كل ناحية الحق بالستره يا جاهل اه منه بلفظه
ونقله غ في تكميله وقال عقبه مانصه وقد علمت ما حكى ابن رشد من قصة الاممة مع ابن
جريرج وأما تعقب ابن عرفة على شيخ المذهب فعهدته عليه اه منه بلفظه قلت
تعقب ابن عرفة ظاهرا والمسئلة في رسم الصلاة الثانية من سماع أشهب من كتاب الصلاة
الاول ونصها ومأثته عن الصلاة فوق السطوح التي ليست محظورة أيجعل من بين
يديه ستره أم يصلي ولا يجعلها فقال يجعل ستره أحب الى فان لم يقدر فأرأه واسعا وكذلك
الصلاة الى الصغار الى ستره فان لم يجد يصلي الى غير ستره قلت له ولا يجعل خطا قال لا
يجعل خطا وأرى ذلك واسعا قلت له ما الذي يستر المصلي في صلاته قال مثل مؤخرة الرجل
في الطول على غلط الرمح قيل له فعصا الحمار فقال ما أرى ذلك قال القاضي وقوله لا يجعل
خطا وأرى ذلك واسعا أي أرى واسعا أن يصلي الى غير ستره اذ لم يجد ستره ووسع في تركه
لان الخط عنده باطل لا يراو وجد ستره أو لم يجدها اه منه بلفظه فمافهمه منه ابن رشد
وتبعه ابن عرفة هو الظاهر منه لا مافهمه منه الشيخ أبو محمد وتبعه القرافي على ان في
نسبة أبي محمد والقرافي ما في العتيبية لاشبه نظرا بل هو مالك فتأمله والله أعلم وأشار
غ بقوله وقد علمت ما حكى ابن رشد من قصة الاممة الخ الى ما قاله ابن رشد متصلا بما قدمناه
عنه ونصه وقد روى أن أمة بالمدينة نظرت الى ابن جريج وقد خط خطا يصلي اليه فقالت
واحبها له هذا الشيخ وجهه بالسنة فاشار اليها أن قفي فلما قضى صلاته قال ما رأيت
من جهلي قالت لانك تخط خطا تصلي اليه وقد حدثني مولاتي عن أمها عن أم سلمة أن
النبي صلى الله عليه وسلم قال ان الخط باطل وان العبد اذا كبر تكبيرة الاحرام سدت
ما بين السماء والارض فسألها ان تقفوه الى مولاتها ففعلت فحدثته بذلك فقال لها تبعينها
مضى أعقها فانه ينبغي أن يحفظ من روى شيئا من العلم قالت ذلك اليها فعرض ذلك عليها

خلافه للامام أحمد واختلف قول
الشافعي في الاخذ به واستحبه جمهور
أصحابه ونسب القرافي لاشبه
جواز الخط ورده ابن عرفة وفي
المبسوطة قال مطرف خط ابن
جريرج في الحصى خطا صلى اليه
فخصب في مسجدنا من كل حلقة
فلم ينته فنادوه من كل ناحية الحق
بالستره يا جاهل انتهى وقال ابن
رشد روى أن أمة بالمدينة رأت
ابن جريج وقد خط خطا يصلي اليه
فقالت واحبها له هذا الشيخ وجهه
بالسنة فاشار اليها أن قفي فلما قضى
صلاته قال ما رأيت من جهلي قالت
لانك تخط خطا تصلي اليه وقد
حدثني مولاتي عن أمها عن أم سلمة
أن النبي صلى الله عليه وسلم قال
ان الخط باطل وان العبد اذا كبر
تكبيرة الاحرام سدت ما بين السماء
والارض فسألها أن تقفوه الى
مولاتها ففعلت فحدثته بذلك فقال
لها تبعينها ماضى أعقها فانه ينبغي
أن يحفظ من روى شيئا من العلم
قالت ذلك اليها فعرض ذلك عليها

فقلت لا حاجة لي بذلك لان مولاتي حدثتني عن امها عن أم سلمة (٤٠٥) أن النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا اتى العبد

ربه ونصح مواليه فله اجران فلا أحب أن أنقص أجرا ولو كان هذا لقد كانت مولاتي عرضت على ذلك على أن تعطيني من مالها بالعقيق ما يكفيني أه ونقله أبو الحسن وكذا ابن عرفة مختصرا وما ذكره من صورة الخط عليه اقتصر ابن يونس أيضا وقيل في صورته غير ذلك انظر الاصل والله أعلم وقول ز بخلاف الساكتين هو أحد قولين حكاهما في ضيغ عن اللخمى والمازرى ونصه عنهما فاجيز لان الذي يليه ظهرا أحدهم وكره لان وجه الآخر يقابله اه واقصر ابن رشد في البيان على الكراهة والله أعلم (وأثم مار) قول ز فالصور خمس بل هي ثمان لان المصلي به اما السترة أولا وفي كل اما أن يكون المار له مندوحة أولا وفي كل اما أن يكون طائفا أولا فان لم تكن له مندوحة جاز في الاربع وان كانت جازان صلى لغير سترة كان المار طائفا أم لا فان صلى لها كره للطائفة وحرم لغيره وهذا كله بالنسبة لغير المصلي هذا يحصل كلامه قاله تو (ومصل تعرض) التأميم بترك المستحب ويحجب عما ذكره بأنه قد يكون المرور سببا لتعلق الوجوب اه وقول مب وفي هذا الثاني نظر الخ فيه نظر وما أجاب به يقوى الاشكال لانه يلزم عليه انه لتركه جائزا وهو الانتقال

فقلت لا حاجة لي بذلك لان مولاتي حدثتني عن امها عن أم سلمة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا اتى العبد ربه ونصح مواليه فله اجران فلا أحب أن أنقص أجرا ولو كان هذا لقد كانت مولاتي عرضت ذلك على علي أن تعطيني من مالها بالعقيق ما يكفيني اه منه بلفظه ونقله أبو الحسن وكذا ابن عرفة مختصرا وقول ز وكل حلقة بها كلام بخلاف الساكتين أصله للباساطي ونصه ويجوز بالخلق اذا كان أهلها سكوتا ويمنع من المتكلمين اه منه بلفظه وما جزم به هو أحد قولين حكاهما في ضيغ عن اللخمى والمازرى ونصه عنهم ما فاجيز لان الذي يليه ظهرا أحدهم وكره لان وجه الآخر يقابله اه منه بلفظه وتبعه في الشامل ونصه وحلق المتكلمين وفي السكوت قولان اه منه بلفظه وقال شيخنا ج فيما قاله ز نظرا بل لافرق حسبا في ح عن ابن رشد لاجل المواجهة اه قلت وكلام ابن رشد الذي أشار اليه ح هو في شرح المسئلة الخامسة من أول رسم من سمع القرنيين من كتاب الصلاة الاول ونص ذلك وسئل عن الذي يصلي الى جنب الانسان ليستبره فقال انما يصلي الناس الى ظهره فاما الى جنبه فلا أرى ذلك أرايت لو صلى وهو مقابله فهذه امثله اذا التفت استقبله بوجهه فلا أرى ذلك قال القاضي لما كان يكره للرجل أن يصلي الى وجه الرجل مستقبلا له في صلاته لما يدخل عليه بذلك من الشغل عن صلاته كان الذي يصلي الى جنب الانسان قريبا منه في المعنى لانه لا يأمن أن يلتفت فيستقبل بوجهه فيدخل عليه بذلك شغلا عن صلاته وذلك بين من تعليل في الرواية ولهذا المعنى كرهت الصلاة الى المتكلمين وذلك أنه لا بد أن يستقبله بعضهم بوجهه فيشغله عن صلاته وبالله التوفيق اه منه بلفظه (وأثم مار) قول ز فالصور خمس قال تو بل ثمان وذلك أن المصلي به اما السترة أولا وفي كل اما أن يكون المار له مندوحة أولا وفي كل اما أن يكون طائفا أولا فان لم تكن له مندوحة جاز في الاربع وان كانت جازان صلى لغير سترة كان المار طائفا أم لا فان صلى لها كره للطائفة وحرم لغيره وهذا كله بالنسبة لغير المصلي هذا يحصل كلامه اه منه بلفظه (ومصل تعرض) قول مب قلت وفي هذا الثاني نظر لان ترك السترة كما يكون بالتعرض يكون بالانتقال محل لامر ورفيه والثاني جائز قلت في هذا النظر نظر وما أجاب به يقوى الاشكال انما حصل جوابه عن بعض شيوخه أنه اذا صلى بموضع يخشى فيه المرور بدون سترة فاعاناه ليعرضه لتركه السترة وليس تركه السترة هو نفس تعرضه بل تعرضه هو عدم انتقاله الى محل لامر ورفيه مع جواز الانتقال واعاناه لانه يقوى الاشكال لانه يلزم عليه انه اثم لتركه امر جائزا والتأميم لترك الجائز أشد اشكالا منه لترك المندوب وحاصل ما أنتجه كلامه انه اذا اراد ان يصلي بموضع يخشى فيه المرور فهو مطلوب بان يجعل السترة وله أن يترك هذا المطلوب وينتقل الى محل لا يخشى فيه مرور فان ترك الامر من معاومر أحد بين يديه اثم لتعرضه بترك أحد الامرين لا بترك السترة بخصوصه واذا تأملت هذا وانصفت ظهر لك أنه ينتج أن أحد

وحاصل ما أنتجه كلامه انه اذا خشي مرورافه ومطلوب بالسترة وله تركها والانتقال الى محل لا يخشى فيه مرور فان ترك الامر من معاومر أحد بين يديه اثم لتعرضه بترك أحد الامرين لا بترك السترة بخصوصه واذا تأملت هذا ظهر لك أنه ينتج وجوب أحد

الامرين لابعينه كخصال الكفارة والالزم التأني لترك المنسوب أو الجائر أو لفعل الغير * قلت ما قاله شيخ مب وهو الوزير من أن ترك السترة حيث طلبت يستلزم التعرض الخ متعين لا محيد عنه لان كلامنا في طلب منه السترة اذا تركها وصل في المحل (٤٠٦) الذي تطلب منه فيه وأما اذا اتق لالحل لا يخشى فيه مروراً فلم يتبق

الامرين المذكورين واجب لابعينه كخصال الكفارة والالزم التأني لترك المنسوب أو الجائر أو لفعل الغير وكل ذلك لا يعقل وقد سلم العلامة الابي تخرج ابن عبد السلام وتعب ببحث ابن عرفة فانه لما نقل كلامه الذي عند ز هنا قال عقبه مانصه وهو معارض بأنه يلزم التأني لترك المستحب ويجاب عما ذكر بأنه قد يكون المرور بسبب يتعلق الوجوب اه منه بلفظه وتأمله * (تمة) * قال في المدونة ولا يقطع الصلاة شيء مما يعبر بين يديه اه منها ونحوه لابن يونس عن اوزادمانصه خلافاً لمن قال يقطعها الحائض والحمار والكلب الاسود ابن وهب وقال الرسول عليه الصلاة والسلام لا يقطع الصلاة شيء وكذلك روى مالك في الموطأ أن علي بن أبي طالب وابن عمر قال لا يقطع الصلاة شيء مما يعبر بين يدي المصلي اه منه بلفظه وقال في المعلم مانصه قوله صلى الله عليه وسلم يقطع الصلاة المرأة والحمار والكلب قال الشيخ وفقه الله اختلف الناس في مروره ولا بين يدي المصلي فقال مالك وأكره الفقهاء لا يقطعون الصلاة فان قيل ان كان هذا اتعاباً بظاهر قوله انه لا يقطع الصلاة شيء ولم يستثن منه وهذا مقيد يجب أن يقضى به على المطلق قيل قد ورد ما يعارض هذا التقييد وهو حديث عائشة رضي الله عنها في اعتراضها بين يدي النبي صلى الله عليه وسلم وهذا يعارض استثناء المرأة في الحديث الاول وقال ابن حنبل يقطع الصلاة الكلب الاسود وفي قلبي من الحمار والمرأة شيء ووجه قوله هذا ما وقع من التقييد بالاسود في بعض طرق مسلم ولم يوجد ما يعارض هذا او وجد التعارض عنده فيما سواه فأشكك عليه اه منه بلفظه ونقله في الاكمال وقال عقبه قال القاضي يعني نفسه ويكون معنى يقطع على قول الكافة مبالغة في الخوف على فسادهما بالشغل فهم كما قال للمادح قطعت عنق اخيك أي فعلت به فعلاً يخاف عليه علاكه منه كن قطع عنقه وعند الآخرين على وجهه من قطع اتصالها وفسادها وهو قول أحد ابواب خزيمة وروى عن ابن عباس وأنس والحسن وكذلك يقول من الاولين من يقول انه منسوخ اه منه بلفظه (فرعان * الا قول) * قال في الاكمال اتفقوا على انه ان مر فلا يرد له لانه مر ورثان الاشياء روى عن بعض السلف في رده وتأول بعضهم على قول أشهب يرد به بالاشارة وظاهر قول أشهب انه في ابتداء المرور اه منه بلفظه وقال ابن عرفة مانصه وروى ابن القاسم من مر فلا يرد ونقل عياض تأويل رده لأشهب لا يعرفه اه منه بلفظه * (الثاني) * قال ابن عرفة مانصه والمذهب لا يقطعها ما راي البيهقي لو أحرم من اعتقده لم يضره انما زاد تكبيراً وقراءة المازري يريد من لم يكن ركع اه وأما حديث مسلم يقطع الصلاة المرأة والحمار والكلب وفي رواية والكلب الاسود فهو على قول الكافة مبالغة في الخوف على فسادهما بالشغل بها كما قال للمادح قطعت عنق اخيك أي فعلت به فعلاً يخاف عليه علاكه

السترة حينئذ مطلوبة في حقه أصلاً وحينئذ فلا إشكال ممكن ويمكن أن يجاب بأنهم مستعمل في حقيقته بالنسبة للمعطوف عليه وفي مجازه بالنسبة للمعطوف أي فوت نفسه ثواب فعل السنة أو حرمة الله من فعلها عقوبة له على ذنوبه أو في حقيقته أيضاً ويقيد بقصد التهاون بالسنة انظر ما قدمناه آخر الأذان والله أعلم * (تمة) * قال في المدونة ولا يقطع الصلاة شيء مما يعبر بين يديه اه ونحوه لابن يونس عن اوزاد خلافاً لمن قال يقطعها الحائض والحمار والكلب الاسود ابن وهب وقال الرسول صلى الله عليه وسلم لا يقطع الصلاة شيء وكذا روى مالك في الموطأ أن علي بن أبي طالب وابن عمر قال لا يقطع الصلاة شيء مما يعبر بين يدي المصلي اه وقال ابن عرفة المذهب أنه لا يقطعها ما راي البيهقي لو أحرم من اعتقده لم يضره انما زاد تكبيراً وقراءة المازري يريد من لم يكن ركع اه وأما حديث مسلم يقطع الصلاة المرأة والحمار والكلب وفي رواية والكلب الاسود فهو على قول الكافة مبالغة في الخوف على فسادهما بالشغل بها كما قال للمادح قطعت عنق اخيك أي فعلت به فعلاً يخاف عليه علاكه

ابن منه كن قطع عنقه واتفقوا على انه ان مر فلا يرد له لانه مر ورثان قاله في الاكمال (كرفع يديه الخ) هذا هو المعروف في المذهب وقيل انه سنة ونسبه في ضيق لابن أبي زيد وابن رشد ويشهد له مواظبته صلى الله عليه وسلم عليه واطهاره في الجماعة والله أعلم وقول مب وصرح المازري بتشهيره الخ

ابن عرفة أيضا يفيد أن ما ذهب عليه المصنف هو الراجح ونصه ورفع اليدين عنده فضيلة الصقلي وقيل سنة ابن شعبان وروى ابن القاسم لا يرفع أه محل الحاجة منه بلفظه وعلى كونه فضيلة اقتصر في الجلاب والتلقين ونص الجلاب وفضائل الصلاة خمس رفع اليدين مع تكبيرة الاحرام أه محل الحاجة منه بلفظه ونص التلقين وفضائلها سبع وهي رفع اليدين عند تكبيرة الاحرام أه محل الحاجة منه بلفظه وهذا والله أعلم قال الابي مانصه والمعروف عندنا انه فضيلة وقيل سنة أه منه بلفظه **قلت** مواظبة النبي صلى الله عليه وسلم عليه واظهاره في الجماعة تشهد لابي محمد وابن رشد والله أعلم وقول مب وصرح المازري بتشهيره الخ لم يذكر ابن عرفة تشهيره في الصفة انما ذكره في الانتهاء ونصه وفي منتهاه ثلاثة مع أشهر حدوصدره ابن رشد هو ظاهرها للخمى والمازري وقيل حدو أدنيه وعزاه عياض لابن حبيب الباجي والمازري مشهور الرواية حدو المنكبين ثم قال وفي صفة أربعة المازري وشيوخه والعراقيون فائتمان كفاه حدو منكبيه وأصابعه حدو أدنيه سحنون مبسوطتان بطونهم الأرض المازري روى عن بعض المتأخرين فائتمان مع عطف الاصابع عياض وقيل مبسوطتان بطونهم بالسماء أه منه بلفظه وكذا فعل عياض قال في الأكمال مانصه قوله حتى يحاذي منكبيه وفي الحديث الآخر حتى يحاذي بهما أدنيه وفي الآخر فروع أدنيه وفي غير كتاب مسلم فوق أدنيه متداع رأسه وفي أخرى الى صدره وبحسب هذه الأحاديث اختلف العلماء في الاختيار من فعلها فذهب عامة أئمة الفتوى على الحديث الاول برفعهما حدو منكبيه وهو أصح قولي مالك وأشهره والرواية الأخرى عنه الى صدره وذهب ابن حبيب الى رفعهما حدو أدنيه وقد يجمع بين الأحاديث وبين الرايتين عن مالك بأن يكون مقابلة أعلى صدره وكفاه حدو منكبيه وأطراف أصابعهما مع أدنيه والى هذا ذهب بعض مشايخنا ونحوه للشافعي الا ذكر الصدر هو وصفه ما جاء في الحديث ويجتمع الأحاديث الا في زيادة الرواية الأخرى فوق رأسه وقال بعضهم هو على التوسعة والتخدير وهو مذهب أصحاب الحديث وذهب الطحاوي الى أن اختلاف الآثار لا اختلاف الأحوال قال في صدره وحدو منكبيه أيام البرد وأيديهم تحت أكسيتهم كما جاء في الآثار ومع آذانهم وفوق رؤسهم عند آخر اجها ثم قال واختلف أصحابنا في صفة رفعهما فقيل فائتمان كما جاء في الحديث يدهما ممداهو مذهب العراقيين من أصحابنا وقيل من تصبتان بطونهما الى السماء وذهب بعضهم الى أن نصهم فائتمانين لكن تكون أطراف الأصابع منحنية قليلا وقيل غير هذا أه منه بلفظه وبذلك تعلم ما في كلام مب تبعا لق وقول مب عن ضيخ والظاهر انه يرفع عند الاحرام والركوع الخ هو خلاف ما استظهره ابن رشد في رسم يتخذ الحرقمة من سمع ابن القاسم من كتاب الصلاة الاول ونصه والظاهر ترك الرفع في ذلك لان علي بن أبي طالب وعبد الله بن عمر كانا لا يرفعان أيديهم ما في ذلك وهما روي الرفع عن النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك فلم يكونا ليتر كما روي عنه الا وقد قامت الحجّة عندهما على تركه أه وهو ظاهر

ذكر ابن عرفة في منتهى الرفع ثلاثة أقوال فقيل حدوصدره وقيل حدو أدنيه وقال الباجي والمازري مشهور الرواية حدو منكبيه ثم ذكر ابن عرفة في صفة أربعة أقوال فقيل كالراغب وقيل كالراغب وقيل فائتمان مع عطف الاصابع وصدر بقول المازري وشيوخه والعراقيين فائتمان كفاه حدو منكبيه وأصابعه حدو أدنيه ويؤخذ منه ترجيح فائتمله وانظر نص ابن عرفة ونص الأكمال في الاصل والله أعلم وقول مب عن ضيخ والظاهر انه يرفع الخ هو خلاف ما استظهره ابن رشد في البيان ونصه والظاهر ترك الرفع في ذلك لان علي بن أبي طالب وعبد الله بن عمر كانا لا يرفعان أيديهم ما في ذلك وهما روي الرفع عن النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك فلم يكونا ليتر كما روي عنه الا وقد قامت الحجّة عندهما على تركه أه وهو ظاهر

وقول ز خلافا لابن وهب أي وغيره كما يشبهه ما نقله مب عن الأكمال بل عزاه في الأكمال لاه معروف من عمل الصحابة ومذهب العلماء كلهم إلا الكوفيين انظر نصه في الأصل * (فائدة) * قال في الأكمال قال بعض المتكلمين كان شرع الرفع في أركان الصلاة أولا علامة للاستسلام اقرب عهدهم بالجاهلية والابانة عن الاسلام فلما أنسوا بذلك واطمأنت قلوبهم خفف عنهم وأبقى في أول الصلاة علامة على الدخول فيها لمن لا يسمع التكبير ثم قال واختلف في معنى الرفع فقيل استكانة واستسلام وانما صورة المستكين المستسلم وكان الاسير اذا غلب مديده علامة (٤٠٨) لاستسلامه وقيل استه والما دخل فيه وقيل اتمام القيام وقيل اشارة

ل طرح أمور الدنيا وراه ظهره واقباله بكنيته على صلاته ومناجاة ربه كما تضمن ذلك قول الله أكبر في طابق قوله فعلمه وقيل اظهارا واعلانا بدخوله في الصلاة عملا كما أظهرها بالتكبير قولاً وليراه من لم يسمعه ممن يأتيه وهذه المعاني كلها مشاكلة لمن رأى رفعها منتصبة الى أذنيه وقيل خضوعاً ورهباً وهذه مطابقة لصورة من نصبها أو حنى أطرافها وقد قيل في معنى هذا غير هذا من الأقاويل وأظهرها ما ذكرناه اه قلت وفي القلاني على الرسالة مانصه تنبيه معنى رفع اليدين في الافتتاح فنصه ما من كل شيء من أمور الدنيا وطرحه وراء ظهره وذلك أن في الصلاة استمراراً جليلاً والمراد منها دخول العبد المؤمن في عالم الملائكة والخروج عن عالم الدنيا فكاند يرفع اليدين يتخلى من جميع الاشياء بالفقر والفاقة الى الله تعالى فاذا فعل ذلك قال الله أكبر في موضع الاحرام ويحرم عليه الاشتغال بما سوى الله عز وجل وعبادته فيقول الله أكبر من أن تقبل على غيره ثم يأخذ

وقول ز خلافا لابن وهب يقتضى أن ابن وهب انفرد بذلك وليس كذلك قال في الأكمال مانصه وقد اختلف العلماء في الرفع في الصلاة والمعروف من عمل الصحابة ومذهب العلماء كلهم إلا الكوفيين الرفع عند الافتتاح وعند الركوع ورفع الرأس منه وهي إحدى الروايات المشهورات عن مالك وعمل بها كثير من أصحابه ورووها عنه وانما آخر أقواله اه محل الحاجة منه بلفظه والله اعلم * (فائدتان * الاولى) * قال في الأكمال مانصه وليس هذا الرفع بواجب ولا شيء منه عند العلماء الا داود فأوجبوه عند تكبيرة الاحرام وخالفه بعض أصحابه فلم يوجبوه وقال بعضهم هو واجب كله اه منه بلفظه * (الثانية) * قال في الأكمال أيضا مانصه قال بعض المتكلمين كان شرع الرفع في أركان الصلاة أولا علامة للاستسلام اقرب عهدهم بالجاهلية والابانة عن الاسلام فلما أنسوا بذلك واطمأنت قلوبهم خفف عنهم وأبقى في أول الصلاة علامة على الدخول فيها لمن لا يسمع التكبير وقال بهذا بقراب مانصه ثم اختلف في معنى الرفع فقيل استكانة واستسلام وانما صورة المستكين المستسلم وكان الاسير اذا غلب مديده علامة لاستسلامه وقيل استه والما دخل فيه وقيل اتمام القيام وقيل اشارة ل طرح أمور الدنيا وراه ظهره واقباله بكنيته على صلاته ومناجاة ربه كما تضمن ذلك قول الله أكبر في طابق قوله فعلمه وقيل اظهارا واعلانا بدخوله في الصلاة عملا كما أظهرها بالتكبير قولاً وليراه من لم يسمعه ممن يأتيه وهذه المعاني كلها مشاكلة لمن رأى رفعها منتصبة الى أذنيه وقيل خضوعاً ورهباً وهذه مطابقة لصورة من نصبها أو حنى أطرافها وقد قيل في معنى هذا غير هذا من الأقاويل وأظهرها ما ذكرناه اه منه بلفظه (حين شروعه) قول ز وانظر مع قول القرافي المرأة دون الرجل الخ ما ذكره القرافي نقله ابن رشد عن رواية ابن وهب وعلى بن زياد وكلامه وكلام أبي الحسن وابن عرفة في تكميله محتمل لان يكون ذلك عندهم وفقاً أو خلافاً ولكن سرح ابن ناجي في شرح الرسالة بأنه خلاف المشهور قال عند قولها ولا يرفع يديه في الصلاة الا في الافتتاح شيئاً خفياً وكذلك المرأة اه مانصه ما ذكره هو المشهور وروى عن مالك أنه قال ما بلغني أن ذلك على المرأة ويجزئها أدنى من الرجل اه منه بلفظه ونقل ابن يونس عن المدونة صريح في تسوية الرجل أو كالصريح ونصه عنها قال مالك والمرأة في رفع اليدين كالرجل اه منه بلفظه وهذا كله شاهد

في الحمد والثناء والرغبة والدعاء بقراءة الفاتحة ثم يخضع بالركوع والسجود للمالك المعبود ثم يختم بالثناء وهو لما التحية ثم يسلم وينصرف وعلى قدر اخلاصه وحلاوة مناجاته يرغب في الرجوع الى السجود والركوع وتوفيق الله سبحانه وارشاده الله - مرة فاما التحية وترضاه اه (حين شروعه) قول ز وانظر مع قول القرافي الخ ما ذكره القرافي نقله ابن رشد عن رواية ابن وهب وعلى بن زياد وشرح ابن ناجي في شرح المدونة بأنه خلاف المشهور وفي ابن يونس عن المدونة قال مالك والمرأة في رفع اليدين كالرجل اه وهو صريح في أنهم اسوا والله أعلم والله أعلم أنه ذكر في المدونة هنا جواز رفع اليدين للدعاء في مواضعه ونحوه

لابن يونس عنها وفي العتبية سئل مالك عن رفع اليدين في الدعاء فقال ما يجنبني ذلك ابن رشد - دظاهره خلاف ما في المدونة لانه أجاز فيها رفع اليدين في الدعاء في مواضع الدعاء كالاستسقاء وعرفة والمشعر الحرام والمقام وعند الجمرتين ويحتمل أن تتأول هذه الرواية على أنه أراد الدعاء في غير مواطن الدعاء فلا يكون ذلك خلافا لما في المدونة وهو الاولى اه وقال قبل هذا ما نصه قال وبلغني أن أباسلمة رأى رجلا قائما عند المنبر وهو يدعو ويرفع يديه (٤٠٩) فأنكر عليه وقال لا تخلصوا تقليص اليهود

ف قيل له ما أراد بالتقليص قال رفع الصوت بالدعاء ورفع اليدين ابن رشد انما كره رفع الصوت بالدعاء لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم اربعوا على أنفسكم فأنكم لاتدعون أصم ولا غابيا وقد روى أن قول الله عز وجل ولا تجهر بصلاتك ولا تخافت بها نزلت في الدعاء وأما رفع اليدين في الدعاء فانما أنكر الكثير منه مع رفع الصوت لانه من فعل اليهود وأما رفعهما الى الله عز وجل عند الرغبة وعلى وجه الاستكانة والطلب فانه جائز محمود من فاعله قد أجازاه مالك في المدونة في مواضع الدعاء ونفع له فيها واستحب في صنته أن يكون ظهورهما الى الوجه وبطنهما الى الارض وقيل في قول الله عز وجل ويدعونا رغبا ورهبا ان الرغب بطون الارض الى السماء والرهب بطون السماء الى الارض وقد وقع لمالك بعد هذا أنه لا يجبه رفع اليدين في الدعاء ومعنى ذلك الاكثار منه في غير مواضع الدعاء حتى لا يختلف قوله وفي جامع العتبية قال مالك اه وفي جامع العتبية قال مالك رأيت عامر بن الزبير بن عبد الله بن الزبير يرفع يديه وهو جالس بعد الصلاة

لما شمره النسا كها في والافقهسى والله علم * (فوائد * الاولى) * ذكر هنا في المدونة رفع اليدين للدعاء في مواضع ونحوه لابن يونس عنها وقال في رسم المحرم من سماع ابن القاسم من كتاب الصلاة الاول مانصه وسئل مالك عن رفع اليدين في الدعاء فقال ما يجنبني ذلك قال القاضي كره مالك هنا رفع اليدين في الدعاء فظاهره خلاف ما في المدونة لانه أجاز فيها رفع اليدين في الدعاء في مواضع الدعاء كالاستسقاء وعرفة والمشعر الحرام والمقام وعند الجمرتين على ما في كتاب الصلاة الاول منها خلافا لما في الحج الاول من أنه لا يرفع يديه في المقام وعند الجمرتين ويحتمل أن تتأول هذه الرواية على أنه أراد الدعاء في غير مواطن الدعاء فلا يكون ذلك خلافا لما في المدونة وهو الاولى اه منه بلفظه وقال قبل هذا في رسم شك ما نصه قال وبلغني أن أباسلمة رأى رجلا قائما عند المنبر وهو يدعو ويرفع يديه فأنكر عليه وقال لا تخلصوا تقليص اليهود ف قيل له ما أراد بالتقليص قال رفع الصوت بالدعاء ورفع اليدين قال القاضي انما كره رفع الصوت بالدعاء لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم اربعوا على أنفسكم فأنكم لاتدعون أصم ولا غابيا وقد روى أن قول الله عز وجل ولا تجهر بصلاتك ولا تخافت بها نزلت في الدعاء وأما رفع اليدين بالدعاء فانما أنكر الكثير منه مع رفع الصوت لانه من فعل اليهود وأما رفعهما الى الله عز وجل عند الرغبة وعلى وجه الاستكانة والطلب فانه جائز محمود من فاعله قد أجازاه مالك في المدونة في مواضع الدعاء ونفع له فيها واستحب في صنته أن يكون ظهورهما الى الوجه وبطنهما الى الارض وقيل في قول الله عز وجل ويدعونا رغبا ورهبا ان الرغب بطون الارض الى السماء والرهب بطون السماء الى الارض وقد وقع لمالك بعد هذا في رسم المحرم من هذا السماع أنه لا يجبه رفع اليدين في الدعاء ومعنى ذلك الاكثار منه في غير مواضع الدعاء حتى لا يختلف قوله والله أعلم وبه التوفيق اه منه بلفظه وفي رسم ندر سنة من سماع ابن القاسم من جامع العتبية مانصه قال مالك رأيت عامر بن عبد الله بن الزبير يرفع يديه وهو جالس بعد الصلاة يدعوق قيل له أترى بذلك بأسا قال لا أرى بذلك بأسا ولا يرفعهما جدا قال القاضي اجازة مالك في هذه الرواية لرفع اليدين في الدعاء عند خاتمة الصلاة نحو قوله في المدونة لانه أجاز فيها رفع اليدين في مواضع الدعاء كالاستسقاء وعرفة والمشعر الحرام لان خاتمة الصلاة من مواضع الدعاء ترفع الايدي فيها ولم يره في كتاب الحج الاول من مواضع الدعاء التي ترفع الايدي فيها اه محل الحاجة منه بلفظه وفي المعيار مانصه قال في الاكمال لعلم النبي صلى الله عليه وسلم لهم الدعاء

(٥٣) رهوني (اول) يدعوق قيل له أترى بذلك بأسا قال لا أرى به بأسا ولا يرفعهما جدا ابن رشد اجازة مالك في هذه الرواية لرفع اليدين في الدعاء عند خاتمة الصلاة نحو قوله في المدونة لانه أجاز فيها رفع اليدين في مواضع الدعاء لان خاتمة الصلاة من مواضع الدعاء التي ترفع الايدي فيها ولم يره في كتاب الحج الاول من مواضع الدعاء التي ترفع الايدي فيها اه وفي المعيار عن الاكمال لعلم النبي صلى الله عليه وسلم لهم الدعاء

أدبار الصلوات وحضهم عليه وفعله يدل على عظيم موقع الدعاء وفعله وان من مواطنه المرغب فيها اثر الصلوات اه وفيه أيضا
عن النووي ثبت رفع اليدين في نيف وثلاثين موضعا وفي الترمذي الصلاة مثنى مثنى تخشع وتضرع وتسكن وتقع يدك يقول
ترفعهما الى ربك قال في العارضة قوله تقنع (٤١٠) ترفع يدك الى ربك أي بعد الصلاة وقال في المسالك السنة أن تدعو

أدبار الصلوات وحضهم عليه وفعله يدل على عظيم موقع الدعاء وفعله وان من مواطنه المرغب فيها اثر الصلوات اه منه بالنظر وفيه أيضا مانصه قال محيي الدين النووي
ثبت رفع اليدين في تخوف وثلاثين موضعا وفي الترمذي الصلاة مثنى مثنى تخشع
وتضرع وتسكن وتقع يدك يقول ترفعهما الى ربك قال في العارضة قوله تقنع ترفع
يدك الى ربك أي بعد الصلاة وقال في المسالك السنة أن تدعو بمسوط الكندي اه
وفي كتاب محمد بن اسمعيل البخاري باب رفع الايدي في الدعاء ولم يذكر فيه عن أحد ما يخالف
ذلك وفي الترمذي ترفعهما الى ربك مسة تقبلا بهما ووجهك وتقول يا رب يا رب قال
القاضي أبو بكر بن العربي يرفع يديه الى ربه يعني بعد الصلاة فاما الرفع في الصلاة فقد
تقدم ذكره ولا يكون فيها يطونهم الى السماء وانما ذلك في الدعاء اه منه بالفظه ملفقا
وفي أبواب الاستسقاء من صحيح مسلم عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم كان لا يرفع
يديه في شيء من دعائه الا في الاستسقاء حتى يرى بياض ابظيه اه قال في الدياج مانصه
قال النووي يظهره بهم انه صلى الله عليه وسلم لم يرفع الا في الاستسقاء وليس كذلك
فتد ثبت رفع يديه في الدعاء في مواطن غير الاستسقاء وهي أكثر من أن تحصى فيسأل
هذا الحديث على انه لم يرفع الرفع البليغ بحيث يرى بياض ابظيه الا في الاستسقاء
أو المراد لم يرفع وقد رآه غير يرفع فيقدم المبتوتن في مواضع كثيرة وهم جماعات على
واحد لم يحضر ذلك فأت أو المراد رفع خاص وهو الرفع بظاهر الكندي اه منه بالفظه
وحديث أنس أيضا في البخاري فقال في التوشيع بعد كلام مانصه وقد ثبت رفع اليدين
في الدعاء في مائة حديث أفردتهم بجزء اه منه بالفظه * (النهاية) إذا قلنا يجوز رفع
اليدين للدعاء اثر الصلوات فهل محل ذلك اذا لم يكن على الوجه المعتاد اليوم أو يجوز مطلقا
قولان بالاول أفق أبو العباس القباب وجماعة وبالثاني أفق أبو عبد الله بن عرفة وجماعة
وفي نوازل الصلاة من المعيار مانصه وسئل ابن عرفة من مدينة سلا عن امام الصلاة
اذا فرغ منها هل يدعو ويؤمن المأمومون أم لا فانه قد استمر ببلاد المغرب في بعض نواحيه
كراهية هذه الصفة فقد نص على الامام في بعض المواضع ولا يدعوا فتشتم قلوب المأمومين
فالغرض من سببنا بيان الحكم في ذلك وإزالة الاشكال عما يمكن فأجاب مضى عمل
من يقتدي به في العمل والدين من الأئمة على الدعاء اثر الذكر الوارد اتمام الفريضة وما
سمعت من ينكره الا جاهل غير مقتدي به ويرحم الله بعض الاندلسيين فانه لما انتهى
اليه ذلك أنفجر في الرد على منكره وخرج عبد الرزاق عن النبي صلى الله عليه وسلم
انه سئل أي الدعاء اسمع قال شطر الليل الاخير وأدبار المكتوبات وصححه عبد الحق
وابن القطان وذكر الامام الراوية المحدث أبو الربيع في كتاب مصباح الظلام عن النبي

مسوط الكندي اه وفي صحيح
البخاري باب رفع الايدي في الدعاء
ولم يذكر فيه عن أحد ما يخالف
ذلك وفي الترمذي ترفعهما الى
ربك مسة تقبلا بهما ووجهك
وتقول يا رب يا رب قال ابن العربي
يرفع يديه الى ربه يعني بعد الصلاة
اه مافقا وقال في التوشيع قد
ثبت رفع اليدين في الدعاء في مائة
حديث أفردتهم بجزء اه وأما
حديث الشيخين عن أنس أن النبي
صلى الله عليه وسلم كان لا يرفع يديه
في شيء من دعائه الا في الاستسقاء
حتى يرى بياض ابظيه فتقول كما
قال النووي على أنه لم يرفع الرفع
البليغ بحيث يرى بياض ابظيه
الا في الاستسقاء أو المراد لم يرفع
وقد رآه غير يرفع فيقدم المبتوتن
في مواطن كثيرة وهم جماعات على
واحد لم يحضر ذلك اه زاد في
الدياج أو المراد رفع خاص وهو
الرفع بظاهر الكندي اه وهل
محل جواز رفع اليدين للدعاء اثر
الصلوات اذا لم يكن على الوجه المعتاد
اليوم وبه أفق القباب وجماعة
أو يجوز مطلقا وبه أفق ابن عرفة
وجماعة وفي المعيار من جواب لابن
عرفة مانصه مضى عمل من
يقتدي به في العلم والدين من الأئمة
على الدعاء اثر الذكر الوارد اتمام

الفريضة وما سمعت من ينكره الا جاهل غير مقتدي به ويرحم الله بعض الاندلسيين فانه لما انتهى اليه
ذلك أنفجر في الرد على منكره وخرج عبد الرزاق عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه سئل أي الدعاء اسمع قال شطر الليل الاخير
وأدبار المكتوبة وصححه عبد الحق وابن القطان وذكر الامام الراوية المحدث أبو الربيع في كتاب مصباح الظلام عن النبي

عليه السلام انه قال من كانت له
الى الله حاجة فليسا لها بمر صلاة
مكتوبة والله حسب أقوام ظهر
بعضهم ولا يعلم له شيخ ولا دينهم
مبادئ العلم الذي يفهم به كلام
العرب والكاتب والسنة يفهمون
في دين الله بغير نصوص السنة اه
وفي المعيار أيضا من جواب الكبير
طالبة ابن عرفة الشيخ أبي مهدي
الغبري الصواب جواز الدعاء بعد
الصلاة على الهيئة المعهودة اذا
لم يعتقد كونه من سنن الصلاة أو
فضائلها أو واجباتها وكذلك
الاذكار بعد دعا على الهيئة المعهودة
كقراءة الاسماء الحسنى ثم الصلاة
على النبي صلى الله عليه وسلم مرارا
ثم الرضا عن الصحابة رضي الله عنهم
وغير ذلك من الاذكار بلسان واحد
اه قال في الكمال الاكمل وذكر
بعضهم أن في كراهته خلافا
وأذكره الشيخ ابن عرفة وقال
لا أعرف فيه كراهة قلت ان
عني بقوله لا أعرف الخ أي لم تقدم
فصحح وان عني مطلقا ففيه شيء لأن
الشيخ شهاب الدين القرافي رحمه
الله ذكرها في آخر قواعده وعللها
بما يقع في نفس الامام من التعظيم
اه وانظر بقية الكلام على
المسئلة في المعيار والصواب جواز
مسح الوجه بالدين اثر الفراغ من
الدعاء وبه قال الاستاذ أبو سعيد بن اب
وأبو عبد الله بن علاق وأبو القاسم
ابن سراج وابن عرفة والبرزلي والغبري
والسيد أبو يحيى الشريف
وأبو الفضل العقباني والغزالي
والنووي والحافظ ابن الجوزي

عليه السلام انه قال من كانت له الى الله حاجة فليسا لها بمر صلاة مكتوبة والله حسب أقوام ظهر بعضهم ولا يعلم له شيخ ولا دينهم مبادئ العلم الذي يفهم به كلام العرب والكاتب والسنة يفهمون في دين الله بغير نصوص السنة وأجاب عن السؤال كبير طلبته قاضي الجماعة بتونس الشيخ الفقيه أبو مهدي عيسى الغبري الصواب جواز الدعاء بعد الصلاة على الهيئة المعهودة اذا لم يعتقد كونه من سنن الصلاة أو فضائلها أو واجباتها وكذلك الاذكار بعد دعا على الهيئة المعهودة كقراءة الاسماء الحسنى ثم الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم مرارا ثم الرضا عن الصحابة رضي الله عنهم وغير ذلك من الاذكار بلسان واحد اه منه بلفظه ثم قال مانصه وفي الكمال الاكمل ذكر عبد الحق أما كن قبول الدعاء وان منها الدعاء اثر الصلاة كفعل الأئمة والناس اليوم وكان الشيخ الصالح أبو الحسن المتصبر يدعو اثر الصلاة وذكر بعضهم أن في كراهيته خلافًا وأنكره الشيخ ابن عرفة وقال لا أعرف فيه كراهة قلت ان عني بقوله لا أعرف فيه كراهة أي لم تقدم فصحح وان عني مطلقا ففيه شيء لأن الشيخ شهاب الدين القرافي رحمه الله ذكرها في آخر قواعده وعللها بما يقع في نفس الامام من التعظيم اه منه بلفظه وفيه أيضا من جواب للفقهاء العلامة قاضي الجماعة بغير رباطة مانصه ونقصر رأؤنا أنه لم يرد في الملة نهى عن الدعاء بمر الصلاة على ما جرت به العادة اليوم من الاجتماع بل جاء الترغيب فيه على الجملة فذكر أدلة كثيرة ثم قال فتحصل بعد ذلك كله من المجموع أن عمل الأئمة لم يزل منذ الازمنة المتقدمة مستمرا في مساجد الجماعات وهي مساجد الجوامع وفي مساجد القبائل وهي مساجد الارباب والروابط على الجهر بالدعاء بعد الفراغ من الصلوات على الهيئة المتعارفة الآن من تشريك الحاضرين وتأمين السامعين وبسط الأيدي ومدحها عند السؤال والتضرع والابتهال من غير منازع وتبين بما تقر أن المنكر الآن لذلك كله والمخالف في عمله هو من الانحراف عن الجادة بالمتزلة التي لا يغيب غاظها على الناظر فيها يديه علة ثم قال بعد كلام مانصه وقد كان هذا المنكر لدعاء الأئمة بالمساجد ثم عما أفصح به الآن من ذلك ودعا اليه أيام حياة شيخه الاستاذ الامام أبي سعيد بن قاسم بن اب وبلغه مقاله اذ ذلك فراجع رحمه الله وأرضاه بجزء حسن قيده في النازلة سماه لسان الاذكار والدعوات مما شرع في اذكار الصلوات ومنه مانصه فنوقف على ما تقدم من مقتضى كتاب الله وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم النباية بأمره وفعله وفعل الأئمة بعده وهم الاسوة والقوة ظهر له أن انكار العمل بذلك على المسلمين في هذه الازمنة أحق بالانكار والزجر والردع حيث وفق الله سبحانه هذه الامة المحمدية في هذه الاعصار التي عاينها الاسلام يتصف بالغرابة الى العمل بما هو من مقتضى القرآن والسنة ثم يقوم عليهم بالتدبير والتضليل والتخطفة والصد عن سبيل المثوبة ومصلحة الدنيا والآخرة فهذه جهالة عظيمة والخلاف كنسروظواهر الشريعة هي الجادة بحيث يجب الرجوع اليها عند اشتباه الطرق واختلاف الفرق وما جل من أنكر على ما أنكره الا أنه أبصر ما أمامه ولم يلتفت الى ما خلفه ووراهه ووقف

على بعض مسائل في المذهب لم يمتد لواضح سبيلها ولا شعر بوجهها ودليلها ولا علم
اختلاف العلماء في أصلها ولم يعطها من الفهم والتأمل حقها اه محل الحاجة منه بلفظه
وان أردت الوقوف على الأدلة الشرعية فراجعته تستفد والله سبحانه أعلم * (الثالثة) * اذا
قلنا يجوز رفع اليدين في الدعاء فهل يجوز أن يمسح بهما الوجه كما هو عمل الناس اليوم أولا
قال في المعيار في المحل المتقدم آتفا مأنصه وسئل فقها بجاية عن دعاء الامام بعد فراغه
من الصلاة وبعد قراءة الحزب ويمسح وجهه بيديه وكذلك الجماعة الى أن ينهي عن ذلك
ومنعه منه فان صح النهي فما وجهه فاجاب الفقيه أبو العباس أحمد بن عيسى منهم بان
ما ذكره السائل من النهي صحيح وعلل بان العمل لم يعصبه وفاعل ذلك لا يبلغ الامر فيه
الى التحريم لان النهي من قائله نهى تنزيه لا تحريم وأجاب الفقيه أبو عزيز الدعاء مأمور
به في أراد دعا ومن أراد تركه لكن اغمايدعو الداعي وحده وذكر ابن شهاب في بسط اليد
ومسح الوجه به بعد الدعاء حديثا وضعفه ولكن الظاهر أنه يجوز اه ثم قال صاحب
المعيار وفي الحديث الصحيح على ما ذكره الترمذي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان
اذا رفع يديه في الدعاء لم يحطهما حتى يمسح بهما وجهه وخرج أبو داود ان رسول الله صلى
الله عليه وسلم قال اسألوا الله بيظون أ كفيكم فاذا فرغتم فامسحوا بهما رؤسكم قال الشيخ
أبو القاسم البرزلي فهذا يرد انكار عز الدين بن عبد السلام المسح وقال ابن زرقون ورد الخبر
بمسح الوجه باليدين عند قضاء الدعاء واتصل به عمل الناس والعلماء وقال ابن رشد انكار
مالك مسح الوجه بالكفين لكونه لم يرد به أثر وانما أخذ من فعله عليه السلام للحديث
الذي جاء عن عمر قلت يجوز مسح الوجه باليدين عند ختم الدعاء قال الاستاذ أبو سعيد بن
لب وأبو عبد الله بن علاق وأبو القاسم بن سراج من متأخري أئمة غرناطة وابن عرفة
والبرزلي والغبريني من أئمة تونس والسيد أبو يحيى الشريف وأبو الفضل العقباني من
أئمة تلمسان وعليه مضي عمل أئمة فاس والله الموفق بفضل الله للصواب اه منه بلفظه
وقال في كتاب الجامع أثناء جواب لابي الفضل العقباني مأنصه ولو كان هذا المسح باثر
الفراغ من الدعاء لكان جوابه أنه سائغ حسبا جاء في صحيح خبر الترمذي عن عمر فذكر
الحديث السابق وقال عقبه قال أبو عيسى حديث صحيح غريب فقلت ترى هذا الخبر
الصحيح كيف أثبت المسح ومع ثبوت الخبر لا تسع مخالفته لاسيما والامام رضى الله عنه
انما قال لما سئل عنه ما علمته وكذا فهم الشيوخ ان انكاره لما لم يأت فيه عن النبي صلى
الله عليه وسلم أثر يحمل الامر من مالك انه لم يبلغه الخبر أو بلغه عن لا يثق به فلما وجد
أبو عيسى وهو بمن يوثق به وجب المصير اليه كما قال الشافعي رضى الله عنه اذا صح
الحديث فهو مذهبي واضربوا بذهبي عرض هذا الحائط ومن أخذ بهذا الخبر غير من
أشار اليه ابن رشد أبو حامد الغزالي ومحيي الدين النووي فانهم لما أخذوا في عد اداب الدعاء
ذكر امنها رفع اليدين ويمسح وجهه في آخره وبذلك أخذ كثير من المتأخرين وان كان
ورد عن عز الدين بن عبد السلام انكار المسح عقب الدعاء والتقليط فيه حتى قال لا يفعله
الاجاهل وعجت له كيف قال ذلك مع ثبوت الخبر والامر به كذلك يدور بين الاباحية

والمستورى والقيباطى والحفار

وعليه مضى أئمة فاس وفي الحديث الصحيح على ما ذكره الترمذى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا رفع يديه في الدعاء لم يخطه ما حتى يسبح به - ما وجهه وخرج أبو داود أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أسألو الله يبتون أكنكم فاذفر غم فامسحوا بهار وكنكم وقال ابن زرقون ورد الخبر بمسح الوجه باليمين عند انقضاء الدعاء واتصل به عمل الناس والعلماء انتهى خلافاً لمن زعم أنه بدعة وكرهه النظر المعيار وسنن المهتدين لق وشرح الحصن والله أعلم والظاهر كما قال البرزلى جواز الاقسام على الله تعالى معظم من خلقه كالنبي والولى والملائكة لانه منظمة اجابة الدعاء كما شرع الدعاء في بقاع الصالحين وعند قبورهم وكذا ببركتهم لانه متى عقدنية في شئ انتفع به كما ورد خلافاً لقول عز الدين انه لا يقسم على الله الا بنينا محمد صلى الله عليه وسلم خصوصية له تميمها على علو درجته وارتفاع رتبته والله أعلم (كتوسط بعشاء) قلت قول من نقله الشيخ أبو زيد أى جميع ما به هذه المسودة وهو نص الجزولى لكن قوله وخشى المأموم تلف بعض ماله الخ فيه انه اذا خشى ذلك فله القطع وان لم يتعد الامام كما يأتى في الاستخلاف ويجاب بأنه هنا لا يخشى ذلك الا بالانعام مع الامام المتعدى لا باتمامه وحده فلا يقطع بل يخرج عن الامام ويتم لنفسه فتأمل

والترغيب وقد تبين مما حصلته في مسئلة المسح عقب الدعاء انه مختلف فيه وان الراجح ما وافق الخبر الصحيح من ذلك وهو استعماله اه منه بلفظه قلت ومن قال بالمسح وعده من آداب الدعاء الامام العلامة الحافظ المكثر ابن الجزرى فقال في فصل آداب الدعاء من الحصن الحصين بعد عده أشياء من ذلك مانصه ويسمى وجهه يديه بعد فراغه اه منه بلفظه ومن أنكر ذلك العلامة ابن مرزوق وألف في الرد على العقباتى تأليفه سماه النصح الخالص في الرد على مدعى رتبة الكامل للناقص ويعبر فيه عن العقباتى بالمتقى ولا يسميه انظر بعض كلامه ان شئت في شرح الحصن للعلامة سيدى محمد ابن الامام سيدى عبد القادر الفاسى بالمثل المذكور وقال في شرحه لهذا المثل أيضاً مانصه ورأيت في جواب أظنه لابن حجر جمع فيه ما ورد في مسح الوجه بعد الدعاء وقال في آخره فالذى ورد في هذا أربعة أحاديث مرفوعة اثنتان بحكاية الفعل واثنتان بصيغة الامر واثنتان عن بعض الحكاية والتابعين بحكاية الفعل أيضاً ومجموع ذلك يدل على مشروعية هذا الفعل ويرد على من زعم انه بدعة اه منه بلفظه وذكر عن سنن المهتدين لق ان بما قاله ابن عرفة ومن ذكر معه قال المستورى وشيخه القيباطى والحفار وفيه عن الشيخ زروق مانصه وفي الضعاف مسح الوجه بهما آخر او العمل بالضعيف في مثل ذلك معمول به عند العلماء اه منه بلفظه ولا يخفى عليك ما في قوله وفي الضعاف مما سبق والله أعلم * (الرابعة) هل يقسم في الدعاء على الله معظم من خلقه قال في مسائل الصلاة من نوازل البرزلى مانصه وفي أسئلة عز الدين هل يقسم على الله في دعائه معظم من خلقه كالنبي والولى والملائكة أو يكره فأجاب جاء في بعض الأحاديث انه عليه الصلاة والسلام علم بعض الناس الدعاء فقال اللهم انى أقسم عليك بنبينا محمد نبي الرحمة فان صح هذا فينبغى أن يكون مقصوراً عليه صلى الله عليه وسلم لانه سيد ولد آدم ولا يقسم على الله بغيره من الانبياء والملائكة والاولياء لانهم ليسوا في درجته ويكون من خصائصه تنبيهها على علو درجته وارتفاع رتبته قلت وكان شيخنا الفقيه يحنوا الجواز ويحتج بسؤال عمر بن الخطاب في خطبة الاستسقاء بقوله اللهم انا توسل اليك بعم بنينا العباس حين أخرجه للاستسقاء وكان يتقدم لنا انه اعلم من بركته عليه الصلاة والسلام لانه من سببه وضافته اليه فلا يكون فيه دليل واحتجوا أيضاً بتضرع الشيخ الصالح المؤتب محرز بن خلف وسؤاله لبرائة الشيخ أبى محمد ورغبته الى الله ببركة أبيها وبقول العبد الذى استسقى للناس بالبصرة أسألك بمحبك الى الامامة فيتنا الساعة الى غير ذلك من الحكايات الغزيرة وهو الاظهر لانه منظمة اجابة الدعاء كما شرع الدعاء في بقاع الصالحين وعند قبورهم وغير ذلك من أماكنهم وكذا ببركتهم لانه متى عقدنية في شئ انتفع به كما ورد وبالله التوفيق اه منها بلفظه (وثانية عن أولى) قول ز ويكره كون الثانية أطول الخ ما نقله عن ابن عمر من الكراهة نقله في صحيح عن بعضهم وأقره قال عند قول ابن الحنابل والثانية أقصر مانصه أى والركعة الثانية ونص بعضهم على كراهة كون الثانية أطول اه منه بلفظه * (تنبيه) قال عجم مأنصه وظاهر تقرير الشارح أنه يندب تقصير الثانية عن الاولى في الزمن وزاد

والله أعلم (وثانية عن أولى) قال عجم ظاهر تقرير الشارح انه يندب تقصير الثانية عن الاولى في الزمن

وعليه فيحصل الذنب بقصر زمن
الثانية عن زمن الاولى وان كانت
القراءة في الثانية أكثر من
القراءة في الاولى اهـ بخ وقول
ز بنقص الربع الخ الذي في
ح عن الفقيه راشد بنقص
مثل الربع ولا يبلغ الربع اهـ
وقوله وبكره كون الثانية أطول
الخ هذا نقله في ضج والشارح
عن بعضهم وأقره (وقول مقتد
الخ) قول ز وقال ابن عبد السلام
يندب عدم جمعه الخ بخالف لقول
غ في تكميله بعد ان ذكر رواية
ابن شعبان عن مالك ان الامام
كالفذ يجمع بينهما وقاله ابن نافع
واختاره اللغوي وعياض قال ما نصه قلت وابن عبد السلام
قلت وابن عبد السلام اهـ
ويمكن الجمع بحمل ما في ز على أنه
قاله في القول المشهور ثم اختار من
عند نفسه ما اختاره اللغوي وعياض
والله أعلم وقول ز هو قول ابن
القاسم الى قوله كما عند ابن وهب
يوهم أنه قول لهما فقط وليس كذلك
فان ابن القاسم روى الواو وتركه
وابن وهب روى تركه فقط وقول
ز ابن عرفة وفي زيادة الهـ الخ
كلام ابن عرفة في أصله و غ في
تكميله يفيد أن زيادتها أربع انظر
الأصل وقول خش فقول بعضهم
الخ ما قاله هذا البعض وهو ح
ظاهر لان غاية ما يشهد من المصنف
أن النذ يجمع بينهما واما كونه
يقدم مع الله من جمده فلا يشهد من
كلامه والله أعلم

ونص بعضهم على الكراهة اذا كانت الثانية أطول اهـ وهذا لا يفيد كلام المصنف
وما ذكره الشارح اختاره في ضج وعليه فيحصل الذنب بقصر زمن الثانية عن زمن
الاولى وان كانت القراءة في الثانية أكثر من القراءة في الاولى اهـ منه بلفظه ونقله
شيخنا ج مختصرا وزاد عقبه قلت ويوافقه ما في الكسوف من المحشى اهـ من خطه
ولم أجد في أربع نسخ من ضج الاما تقدم فأنظره وقول ز بنقص الربع أو أقل
منه قاله الفقيه راشد الذي في ح عن الفقيه راشد هو ما نصه مثل الربع ولا يبلغ الربع
اهـ منه (وقول مقتد وفذر بناولك الحمد) قول ز وقال ابن عبد السلام يندب عدم
جمعه الخ ما نصه لابن عبد السلام مخالف لما نصه له غ في تكميله فانه لما نقل عن ابن
عرفة أن ابن شعبان روى عن الامام مالك ان الامام كالفذ يجمع بينهما وقاله ابن نافع
واختاره اللغوي وعياض قال ما نصه قلت وابن عبد السلام اهـ منه بلفظه ويحتمل أن
يكون ما نقله عنه ز صحيحا ولا يعارض ما نقله عنه غ بحمل ما نقله عنه ز على أنه
قاله في القول المشهور ثم اختار من عند نفسه ما اختاره اللغوي وعياض والله أعلم وقول
ز ابن عرفة وفي زيادة اللهم وابتان نص ابن عرفة وفي الاختصار على رينا وزيادة اللهم
طريقان لابن حرث مع المعلم والا كمال والكافي والمنقح وحديث الموطا ومسلم والتلقين
مع شرحه والجلاب ولفظها اهـ منه بلفظه ونقله غ في تكميله وحلله بقوله الاولى
لابن حرث والمعلم والا كمال والثانية للمنقح وحديث الموطا ومسلم والتلقين وشرحه
والجلاب ولفظ المدونة وزاد متصلا به ما نصه قلت الرسالة للمدونة والبخاري كالموطا
ومسلم من روايتهم عن أبي هريرة اهـ منه بلفظه وكلامهما يفيد أن زيادتها أربع
قلت وابن رشد من أهل الطريقة الاولى وقد أغفله قال في المقدمات ما نصه وأما
استحباباتها فثمانى عشرة نذ كرها الى أن قال وقول الفذر بناولك الحمد اهـ منها بلفظها
(تنبيهات الاول) * قول غ والثانية للمنقح كذا وجدته في نسختين عتيقتين منه
ولم يذكرا الكافي في الطريقة الاولى ولا في الثانية مع أنه ثابت في ابن عرفة فبما وقفت عليه
من نسخة وهى ثلاث عتيقات فلهذا سقط من نسخة غ من ابن عرفة أو سقط من
النسخ والظاهر أيضا ان قوله الكافي هو مبدأ الطريقة الثانية والله أعلم * (الثاني) *
قول ابن عرفة روى ابن القاسم ولك وابن وهب لك مثله لابن الحاجب وسلمه في ضج وهو
يوهم ان ابن القاسم لم يروا رواه ابن وهب وليس كذلك بل ابن القاسم رواهما معا قال في
المدونة ما نصه ويقول المأموم اللهم ربنا لك الحمد وقاله مالك وقال مرة ولك الحمد وأحب
الى ولك الحمد اهـ منها بلفظها وقال ابن يونس عن المدونة ما نصه قال مالك مرة لك الحمد
ومرة ولك الحمد اهـ محل الحاجة منه بلفظه وبذلك أيضا تعلم ما في قول ز قول
المصنف ولك الحمد وقول ابن القاسم مع قوله بعد بخلاف حذفها كما عند ابن وهب لانه
يقتضى انه قول لهما فقط وليس كذلك * (الثالث) * كلام ابن عرفة و غ يوهم أنه لم
يقع في الموطا ومسلم ما يوافق ما عزا للمازرى في المعلم ولعياض في الا كمال وليس كذلك
ففي الموطا ما نصه مالك عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله عن عبد الله بن عمر أن رسول الله

صلى الله عليه وسلم كان اذا افتتح الصلاة رفع يديه حذو منكبيه واذا رفع رأسه من
الركوع رفعهما كذلك ايضا وقال سمع الله لمن حمده ربنا ولك الحمد وكان لا يفعل ذلك في
السجود اه منه وفي صحيح مسلم من حديث أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
كان اذا قام الى الصلاة يكبر حين يقوم ثم يكبر حين يركع ثم يقول سمع الله لمن حمده حين
يرفع صلبه من الركوع ثم يقول وهو قائم ربنا ولك الحمد الحديث ذكره في باب التكبير في
الصلاة فان قلت كلام ابن عرفة و غ في قول المأموم وهذا الحديثان في قول الامام
قلت لا يختلف الحال وكلام أهل المذهب حتى ابن عرفة نفسه - يبدل على أن قول الامام
ايها على القول به مساو لقول المأموم على انه قد ثبت سقوطها في حديث أنس وحديث
عائشة من قول المأموم فأما حديث أنس في الموطأ والصحيحين ولفظه عند جميعهم واذا
قال سمع الله لمن حمده فقولوا ربنا ولك الحمد باسقاط اللهم مع اثبات الواو وأما حديث
عائشة ففي صحيح البخاري في رواية الكشميني ولفظه كأنظ أنس وقد نبه في المشتق على
سقوطها من رواية أنس وعائشة فانظره والله أعلم * (الرابع) * قول ابن رشد وقول الفذ
ربنا ولك الحمد كذا وجدته في ثلاث نسخ منه وهو يوههم أنها لا تستحب للمأموم وهو خلاف
نص المدونة وغيرها * (الخامس) * قال ح ليس في كلامه رجح الله ما يدل على أن الفذ
يقول ربنا ولك الحمد بدمع الله لمن حمده كما صرح به صاحب الرسالة وغيره اه وما قاله
ظاهر لان المشهور من كلام المصنف أنه يجمع بينهما وأما كونه يقدم مع الله لمن
حمده فلا يفهم ذلك منه وليس مراد ح ما فهمه منه بعضهم من أنه أراد أنه ليس
في كلامه ما يفهم منه أن الفذ يجمع بينهما فاعترضه بل مراده أنه ليس في كلامه ما يدل
على ما صرح به صاحب الرسالة وغيرهما من أن ربنا ولك الحمد يقدّم بقوله بعد أن يقدم
سمع الله لمن حمده ونص الرسالة ثم ترفع رأسك وأنت قائل سمع الله لمن حمده ثم تقول اللهم
ربنا ولك الحمد اه فاعترض على ح لم يصب والله أعلم (وتسبيح ركوع وسجود)
ما ذكره من أنه مستحب هو المذهب ووقع لعيسى بن دينار ويحيى بن يحيى ما يوههم انه
واجب وتقول كلامهما * (تنبيه) * لما ذكر ح هنا في الفاتحة قول يحيى وعيسى
قال عن ابن رشد مانصه هذا على طريق الاستحباب لا على طريق الوجوب اه وكلام
ابن رشد الذي ذكره هو في رسم نذر كاذر لكنه أغفل ما في الاكمال ونصه وقد ذكر اسحق
ابن يحيى في مبسوطه عن يحيى بن يحيى وعيسى بن دينار من أنهما في ركع وسجود لم
يذكر الله في ركوعه ولا سجوده انه يعيد الصلاة أبدا فكان شيخنا القاضي أبو عبد الله
يذهب الى معنى هذا انه ترك الظمانينة حتى لم يمكنه ذكر الله في ذلك استعجالا وتحفيضا
فيكون تارك الفرض من فروض الصلاة على القول انه فرض وكان شيخنا القاضي أبو
الوليد بن رشد يذهب أنه لم يذكر الله بتكبير ولا غيره في ذلك فيكون كترك السنن عدا
على القول باعادة الصلاة اه منه بل لفظه وقد أغفل عياض ما لابن رشد في البيان
وقد ألم ابن عرفة رحمه الله بجميع ذلك ونصه عياض وقول اسحق بن يحيى عن
يحيى بن يحيى وعيسى من لم يذكر الله في ركوعه ولا وسجوده أعاد صلاته أوله القاضي

(وتسبيح الخ) هذا هو المذهب وقال
عيسى بن دينار ويحيى بن يحيى من لم
يذكر الله في ركوعه ولا سجوده أعاد
ابن عرفة أوله القاضي التميمي بترك
ذلك لتركه الظمانينة الواجبة وابن
رشد يمد تركه حتى التكبير كمد
ترك السنة قلت قال في البيان انما
قاله استحسانا لا وجوبا اه

(وامام يسر) قول ز لاجهر فلا يؤمن الخ هذه رواية المصريين وهي المشهورة وروى المديون يؤمن وخبره ابن بكير انظر ضيح وقول ز قال القرافي الخ فيه انه (٤١٦) جعل الجواز مقابلا للتخير مع انه عينه وانه جعل قول ابن بكير انه مخير

في الجهر بالتأمين مع ان قول ابن بكيرانه مخير في التأمين نفسه في الجهرية كما في ضيح وابن عرفة وقول ز في الحديث غفر الله له الخ قال نو بعد أن ذكر روايات عن البخاري ورواية لمسلم مانصه ظاهر الحديث ان المراد بالملائكة جميعهم واختاره ابن بزيروقييل الحفظه وقيل الذين يتعلقون ثم قال عن ابن حجر وقع في أمالي الجرجاني في آخر هذا الحديث زيادة ومات آخر وهي رواية شاذة انتهى قلت ومواقع في بعض نسخ ابن ماجه من زيادة ومات آخر لا يصح كما بينه الحافظ بن حجر ايضا فانظره وقول ز وقيل في الوقت هذا هو الذي اختاره ابن حجر واستدل له برواية الشيخين فان الملائكة تؤمن فن وافق الخ (واسراهم به) ضيح وقيل يجهر به الامام في الجهرية أي بناء على أنه يؤمن في الجهر لقوله عليه السلام اذا آمن الامام فأمنا اه وخبر ابن العربي الامام والمأموم والفتن في السر والجهر وقال الابهري يجهر المأموم قلت والحديث المذكور ظاهر في تأمين الامام في الجهرية ولجيب بان معنى أمن بلغ موضع التأمين كالتجديد اذ بلغ نجدا وان لم يدخلها وهذا مجاز لدليله حديث اذا قال الامام ولا الضالين فقولوا آمين

التمحي بترك ذلك كله لتركه الطمأنينة الواجبة وابن رشد بعهد متركه حتى التكبير كعدم ترك السنة قلت قال في البيان انما قاله استحسانا لا وجوبا اه منه بلفظه (وامام يسر) قول ز قال القرافي وفي جهر الامام بالتأمين الخ فيه أمران أحدهما انه جعل القول بالجواز مقابلا للقول بالتخير مع انه عينه ثانيه ما أنه جعل هذا الخلاف في جهر الامام به مع ان خلاف ابن بكير هو في أصل تأمينه في الجهر لافي جهره به ابن الحاجب ويؤمن الامام اذا أسر اتفاقا فاذا جهر فروى المصريون لا يؤمن وروى المديون يؤمن ضيح المشهور رواية المصريين ثم قال وفي المسئلة ثالثا لابن بكير بالخيار بين التأمين والترك اه منه بلفظه وقال ابن عرفة مانصه ويستحب قول المأموم سرا ترحم فالتحفة امامه آمين ثم قال والفتن كذلك اثر خفه والامام مثله في السرية الباجي اتفاقا وفي الجهرية رواية المديون والمصريين وابن بكير مخير اه منه بلفظه وأما سرار الامام بالتأمين أو جهره به فقال ابن الحاجب اثر ما قدمناه عنه مانصه ويسر كالمأموم والمنفرد وقيل يجهر به في الجهرية ضيح هذا من الاختصار الحسن لاعطائه الحكم في الثلاثة وقوله وقيل يجهر به أي الامام في الجهرية لماتة دم من قوله عليه الصلاة والسلام اذا آمن الامام فأمنا اه منه بلفظه وجزم ابن عرفة أولا بأنه يسر كالمأموم والفتن كما تدم في كلامه ثم قال بعد ذلك مانصه واختار اللغمي جهره به ليسمع وخبره غيره وخبر ابن العربي الامام والمأموم والفتن في السر والجهر عياض عن الابهري يجهر المأموم اه منه بلفظه وقول ز في الحديث غفر له مائة دم من ذنبه ومات آخر قال نو بعد أن ذكر روايات عن البخاري ورواية لمسلم مانصه ثم ظاهر الحديث أن المراد بالملائكة جميعهم واختاره ابن بزيروقييل الحفظه وقيل الذين يتعاقبون ثم قال قال ابن حجر فائدة وقع في أمالي الجرجاني في آخر هذا الحديث زيادة ومات آخر وهي رواية شاذة اه منه بلفظه قلت جعل القول بانهم الحفظه غير القول بانهم المتعاقبون وفي الاكمال مانصه وقيل المراد بالملائكة هنا الحفظه المتعاقبون بالليل والنهار ويشهدون الصلاة مع المؤمنين ويؤمنون معهم ولكن قيل يرد هذا قوله في السماء وقيل لا يرد بل اذا قالها الحاضرون قال من فوقهم حتى تنهى الى ملائكة السماء اه منه بلفظه (ولفظه وهو اللهم اننا نستعينك الخ) هذا قنوت سيدنا عمر رضي الله عنه قال البيهقي قنوت عمر صحيح موصول اه قول مب عن القاموس والفتح أحسن أو الصواب مانصه للقاموس هو كذلك فيه ولكن كلام أبي الحسن يدل على ان الكسرا شهر فانه قال عند قول المدونة وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم في القنوت اللهم اننا نستعينك الخ مانصه أي نطلب منك المعونة على طاعتك وعلى ما وصلنا اليها من أمور الدنيا ثم قال ونستغفرك عياض أي نسألك الاستغفار على ذنوبنا وترك المؤاخاة بها

والله أعلم (ولفظه وهو الخ) هذا قنوت سيدنا عمر رضي الله عنه قال البيهقي قنوت عمر صحيح موصول اه بقول مب عن القاموس ان الفتح أحسن الخ هو كذلك في القاموس لكن كلام أبي الحسن يدل على ان الكسرا أشهر فانه قال نستعينك أي نطلب منك المعونة على طاعتك وعلى ما وصلنا اليها من أمور الدنيا

ثم قال ونؤمن بك أي نصدق بك وبما أنت عليه من صفات ذاتك وأفعالك ثم قال ونخضع أي من كل معبود سواك ومن كل عبادة سوى عبادتك وترك من يكفر لك أي تترك سبيله وموالاته ومحبيه وهنا انتهت السورة في مصحف أبي ثم قال ولأنك نصلي كرا الصلاة وإن كانت داخله في العبادة لشرعها وتأتا كيد أمرها في الشرع ونسجد (٤١٧) كرا السجود وإن كان داخله في الصلاة

لما فيه من الخضوع لذي الجلال فقد قيل إن أقرب ما يكون العبد إلى الله في حال السجود وذلك لأنه يضع أشرف أعضائه وهو الوجه على أحسن مخلوقات الله وهو التراب واليك نسعي أي نعمل ثم قال نرجو رحمتك ونخاف عذابك الشيخ كذا ينبغي أن يكون بين الرجاء والخوف ولا يأمن من رحمة الله ولا يأمن من مكر الله لأن ذلك من الكبائر قالوا لا في حال المرض المشرف على الموت فإنه ينبغي أن يغلب جانب الرجاء على الخوف لا تقطع عمله وقدر روى عن مالك أنه غشي عليه في مرضه الذي مات منه فلما أفاق قال انكم سترون من عفو الله وكرمه ما لم تكونوا تتحسبون وروى أن الله مائة رحمة تسعون منها مدخرة لا آخرة ورحمة واحدة في الدنيا بين ثم قال إن عذابك بالكافرين ملحق عياض رويناه من طريق ابن باز بكسر الحاء وعن ابن وضاح بكسر الحاء وفصحها معاً فبالكسر بمعنى أن الله يلحقه الكافرين صح منه أبو عبيد كذا يروى الحديث وهو جاز في الكلام أن يقال ملحق بمعنى لاحق لأنهم الغتان يقال لحقت القوم وألحقهم بمعنى كأنه أراد بقوله ملحق لاحق قاله الكسائي وغيره ذكره في الغريب المصنف في أحاديث عمر وفي المقرب لابن أبي زمنين ملحق بكسر الحاء بمعنى لاحق قاله أبو عبيد وفي آداب الكتاب في باب فعلت وأفعلت معنى لحقته وألحقته فأنظر في آخر الباب وكثر في باب ما جاء مكسوراً والعامية تفتح وقال ملحق بكسر الحاء بمعنى لاحق طرة اه منه بلفظه وقال ابن الأثير في النهاية ما نصه في دعاء القنوت إن عذابك بالكافرين ملحق الرواية بكسر الحاء أي من نزل به عذابك ألحقه بالكفار وقيل هو بمعنى لاحق لغة في لاحق يقال لحقته وألحقته كسبته وأبعته ويروى بفتح الحاء على المفعول أي إن عذابك يلحق بالكفار ويصابون به اه منها بلفظها وبذلك

بعقولك ورحمتك وأصل الغفران الستر ومنه سميت الغفارة وهي الخرقعة التي تخمر المرأة به رأسها ونستدعي غفرانك صح منه ثم قال ونؤمن بك أي نصدق بك وبما أنت عليه من صفات ذاتك وأفعالك ثم قال ونخضع عياض أي نخضع وتضرع ونلجأ صح منه ثم قال ونخضع أي من كل معبود سواك ومن كل عبادة سوى عبادتك ثم قال وتترك من يكفر لك أي تترك سبيله وموالاته ومحبيه وهنا انتهت السورة في مصحف أبي قوله اللهم إياك نعبد إياك مفعول مقدم وتقدم الممولات يؤذن بالحصر كأنه يقول لا نعبد إلا إياك ثم قال ولأنك نصلي كرا الصلاة وإن كانت داخله في العبادة لشرعها وتأتا كيد أمرها في الشرع ثم قال ونسجد كرا السجود وإن كان داخله في الصلاة لما فيه من الخضوع لذي الجلال فقد قيل إن أقرب ما يكون العبد إلى الله في حال السجود وذلك لأنه يضع أشرف أعضائه وهو الوجه على أحسن مخلوقات الله تعالى وهو التراب ثم قال واليك نسعي أي نعمل ثم قال ونخضع عياض فنحذف بفتح الفاء وكسر هاء يعني نسعي ونبادر إلى عبادتك وطاعتك ومنه سمى الخدام حفدة لمسارعتهم ومبادرتهم للخدمة ومعنى نخضع نخضع ثم قال نرجو رحمتك ونخاف عذابك الشيخ كذا ينبغي أن يكون بين الرجاء والخوف ولا يأمن من رحمة الله ولا يأمن من مكر الله لأن ذلك من الكبائر قالوا لا في حال المرض المشرف على الموت فإنه ينبغي أن يغلب الرجاء على الخوف لا تقطع عمله وقدر روى عن مالك أنه غشي عليه في مرضه الذي مات منه فلما أفاق قال انكم سترون من عفو الله وكرمه ما لم تكونوا تتحسبون وروى أن الله مائة رحمة تسعون منها مدخرة لا آخرة ورحمة واحدة في الدنيا بين الخلاق بها يتراجون ثم قال الجدة عياض الجدة بكسر الجيم أي الحق وقيل الدائم الذي لا يفتقر ثم قال إن عذابك بالكافرين ملحق عياض رويناه من طريق ابن باز بكسر الحاء وعن ابن وضاح بكسر الحاء وفصحها معاً فبالكسر بمعنى لاحق وبالفصح بمعنى أن الله يلحقه الكافرين صح منه أبو عبيد كذا يروى الحديث وهو جاز في الكلام أن يقال ملحق بمعنى لاحق لأنهم الغتان يقال لحقت القوم وألحقهم بمعنى كأنه أراد بقوله ملحق لاحق قاله الكسائي وغيره ذكره في الغريب المصنف في أحاديث عمر وفي المقرب لابن أبي زمنين ملحق بكسر الحاء بمعنى لاحق قاله أبو عبيد وفي آداب الكتاب في باب فعلت وأفعلت معنى لحقته وألحقته فأنظر في آخر الباب وكثر في باب ما جاء مكسوراً والعامية تفتح وقال ملحق بكسر الحاء بمعنى لاحق طرة اه منه بلفظه وقال ابن الأثير في النهاية ما نصه في دعاء القنوت إن عذابك بالكافرين ملحق الرواية بكسر الحاء أي من نزل به عذابك ألحقه بالكفار وقيل هو بمعنى لاحق لغة في لاحق يقال لحقته وألحقته كسبته وأبعته ويروى بفتح الحاء على المفعول أي إن عذابك يلحق بالكفار ويصابون به اه منها بلفظها وبذلك

(٥٣) رهوني (أول) الكتاب في باب ما جاء مكسوراً والعامية تفتح ملحق بكسر الحاء بمعنى لاحق اه وقال ابن الأثير في نهايته الرواية بكسر الحاء أي من نزل به عذابك ألحقه بالكفار وقيل هو بمعنى لاحق لغة في لاحق يقال لحقته وألحقته كسبته وأبعته ويروى بفتح الحاء على المفعول أي إن عذابك يلحق بالكفار ويصابون به اه والله أعلم

وقلت وقول مب خنغ بالكسرفيه نظرفقد نص ابن بزيرة في شرح احكام عبد الحق على أنه بالفتح فقال خنغ كخضع ورتنا ومعنى اه قال القشاشي في شرح ابن (٤١٨) الحاجب وهذا القنوت علمه جبريل للنبي صلى الله عليه وسلم اه

كله تعلم أن الكسر أولى وتعلم ما في وقوف مب مع كلام القاموس والله أعلم (ومجافاة رجل فيه بطنه نخذه) قول ز بطنه بالجر بدل من رجل الخ فيه نظران رجل محل رفع لانه فاعل المصدر وهو مجافاة فهو من اضافة المصدر الى فاعله فجعل بطنه بدلًا منه يوجب مشاركته له في الفاعلية وهو لا يصح أن يكون فاعلا فالمتعين نصب بطنه فقط على انه مفعول المصدر ونصب نخذه على نزع الخافض والمعنى ونذب أن يجافي الرجل بطنه عن نخذه وكذا يقال في قوله ومرفقيه ركبتيه وكذا جاء مصرحا الحديث أنه صلى الله عليه وسلم كان يجافي عضديه عن جنبه لا سجود قال في النهاية أي ياعدهما اه منها بالقطعة (ماذا السبابة والابهام) قول مب تبعا لطفي الآن يحمل على أن المراد ما خالف العقده هذا الجمل بعيد من عبارة المصنف مع أنه لا حاجة تدعوا اليه لان ما قاله المصنف من كون الابهام ممدودة غيرا كعه هو الذي نسبة ابن سراج للاكثر وبه صدر ابن عرفة وعزاه لابن بشير في المعيار مانصه وسئل ابن سراج عن قول ابن الحاجب ويعقد في التشهد باليمنى شبه تسعة وعشرين وعن قول ابن العربي يعقده عقد ثلاث وخمسين وعن قول ابن الجلاب يعقد عقد الثلاثة والعشرين ما المراد بهذا العدد فاجاب ووقت على ما كتب على هذا وهو كيف تكون الهيئة في الاصابع من اليد اليمنى في كيفية التشهد والاكتر على أن الهيئة على صورة عقد الثلاثة والعشرين ويليه في ذلك ما ذكره ابن العربي وما قاله ابن الحاجب لم يذكره غيره ثم قال وما ذكره ابن العربي يقتضي أن يكون طرف الابهام على الاغلة الوسطى فتكون أغلة الابهام العليا واقعة طرفها على الوسطى وهي صفة الثلاثة والخمسين وما ذكره الاكثر هي أن تكون الابهام ممدودة على أغلة الوسطى كالسبابة وهي هيئة ثلاث وعشرين وما انفرد به ابن الحاجب هي أن تكون الخنصر والبنصر والوسطى اطرافهن على للعممة التي تحت الابهام وعند الاكثر أن تكون الاصابع الثلاثة مقبوضة اطرافهن على وسط الكف فهذا بيان الهيئات الثلاث اه منه بلفظه وبه تعلم ما في قول ز ما لابن الحاجب هو الذي عليه الاكثر وبه أيضا ما قاله ابن عبد السلام وسلمه في ضيق فانه قال عند قول ابن الحاجب ويعقد في التشهد بن شبه تسعة وعشرين وجانب السبابة بلى وجهه اه مانصه ابن عبد السلام وما ذكره مخالف لما ذكره غيره فان ابن بشير قال شبه ثلاث وثلاثين وقال الباجي شبه ثلاث وخمسين اه منه بلفظه ونص ابن عرفة وكفاه في جلوسهما على نخذه قابضا اليمنى الاسبابتها وحرفها الى وجهه زاد ابن بشير كذا قد ثلاثة وعشرين ابن الحاجب تسعة وعشرين والروى ثلاث وخمسون اه منه بلفظه ونقله غ في تكميله ومانسبه في المعيار لابن العربي ذكره في القبس عند قول الموطاع ابن عمر أنه عليه الصلاة والسلام كان اذا جلس في الصلاة وضع كفه اليمنى على نخذه اليمنى وقبض

(ومجافاة الخ) قول ز بطنه بالجر بدل الخ فيه نظران رجل فاعل المصدر فجعل بطنه بدلًا منه يوجب مشاركته له في الفاعلية وهو لا يصح فالمتعين نصب بطنه على أنه مفعول المصدر ونصب نخذه على نزع الخافض أي عن نخذه وكذا يقال في قوله ومرفقيه ركبتيه وكذا جاء مصرحا به في الحديث انه صلى الله عليه وسلم كان يجافي عضديه عن جنبه لا سجود أي ياعدهما ما (ماذا الخ) قول مب عن طفي الا أن يحمل على أن المراد الخ هذا الجمل بعيد من عبارة المصنف مع أنه لا حاجة تدعوا اليه لان ما قاله المصنف من كون الابهام ممدودة غيرا كعه هو الذي نسبة ابن سراج للاكثر وبه صدر ابن عرفة وعزاه لابن بشير في المعيار مانصه الاكثر على أن الهيئة على صورة عقد الثلاثة والعشرين ثم قال وما ذكره ابن العربي يقتضي أن يكون طرف الابهام على الاغلة الوسطى فتكون أغلة الابهام العليا واقعة طرفها على الوسطى وهي صفة الثلاثة والخمسين وما ذكره الاكثر هي أن تكون الابهام ممدودة على أغلة الوسطى كالسبابة وما انفرد به ابن الحاجب أي من عقد شبه تسعة وعشرين هي أن تكون الخنصر

والبنصر والوسطى اطرافهن على للعممة التي تحت الابهام وعند الاكثر أن تكون الاصابع الثلاثة مقبوضة اطرافهن على وسط الكف فهذا بيان الهيئات الثلاث اه وبه تعلم ما في قول ز ما لابن الحاجب هو الذي عليه الاكثر وفي الموطاع ابن عمر انه عليه الصلاة والسلام كان اذا جلس في الصلاة وضع كفه اليمنى على نخذه اليمنى وقبض

أصابه كلها وأشار بأصبعه التي تلي الإبهام ووضع كفه اليسرى على فخذه اليسرى اه قال في القبس روى أحمد بن حنبل
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا أشار بأصبعه كذلك تقول (٤١٩) قرئش هذا محمد يسحر الناس وانما كان

يوحده الله تعالى فنص على فائدة
الإشارة ولهذا ينبغي أن يقبض
الإبهام ولا يعدها معها ويعقد ثلاثة
وخسين كما ورد في الاثر الصحيح
اه وقال في المنتقى مانصه قوله
وقبض أصابعه كلها يعني غير
السبابة لانه فسر ذلك بقوله وأشار
بأصبعه الخ وذلك لا يصح مع قبضها
وهذه الصفة التي وصف هي مثل
عقد ثلاثة وخسين اه وقول
ابن العربي كما ورد في الاثر الصحيح
هو كقول ابن عرفة والمروى ثلاثة
وخسون اه وهو إشارة الى ما في
صحيح مسلم عن ابن عمر ان رسول الله
صلى الله عليه وسلم كان اذا قعد
في التشهد وضع يده اليسرى على
ركبته اليسرى ووضع يده اليمنى على
ركبته اليمنى وعقد ثلاثة وخسين
وأشار بالسبابة اه وفي صحيح
مسلم أيضا عن ابن الزبير كان رسول
الله صلى الله عليه وسلم اذا قعد
يدعو وضع يده اليمنى على فخذه اليمنى
ويده اليسرى على فخذه اليسرى
وأشار بأصبعه السبابة ووضع
إبهامه على أصبعه الوسطى اه
وهو شاهد لقول الأكثر قال الأبي
عن عياض هذا خلاف حديث
ابن عمر رأى المتقدم لان الثلاثة
والخسين ليس فيها وضع الإبهام
على الوسطى فلهذا فعل في وقت هذا
وفي وقت هذا فتتفق الروايتان اه

أصابه كلها وأشار بأصبعه التي تلي الإبهام اه ونصه روى أحمد بن حنبل أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم كان اذا أشار بأصبعه كذلك تقول قرئش هذا محمد يسحر الناس وانما
كان يوحده الله تعالى فنص على فائدة الإشارة ولهذا ينبغي له أن يقبض الإبهام ولا يعدها
معهما ويعقد ثلاثة وخسين كما ورد في الاثر الصحيح اه بلفظه على نقل غ وما نسبته في
ضيق للباجي ذكره في المنتقى وعليه فهم حديث ابن عمر السابق ونصه وقوله وقبض
أصابعه كلها يعني غير السبابة لانه فسر ذلك بقوله وأشار بأصبعه التي تلي الإبهام وذلك
لا يصح مع قبضها وهذه الصفة التي وصف هي مثل عقد ثلاثة وخسين اه منه بلفظه
وأشار ابن العربي بقوله كما ورد في الاثر الصحيح الى ما في صحيح مسلم عن ابن عمر ولفظه
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا قعد في التشهد وضع يده اليسرى على ركبته
اليسرى ووضع يده اليمنى على ركبته اليمنى وعقد ثلاثة وخسين وأشار بالسبابة اه منه
بلفظه والى هذا أشار ابن عرفة بقوله والمروى ثلاث وخسون قلت وفي صحيح مسلم من
حديث ابن الزبير ما يشهد بظاهره لما قاله الأكثر ولفظه كان رسول الله صلى الله عليه
وسلم اذا قعد يدعو ووضع يده اليمنى على فخذه اليمنى ويده اليسرى على فخذه اليسرى وأشار
بأصبعه السبابة ووضع إبهامه على أصبعه الوسطى اه منه بلفظه قال الأبي
مانصه عياض وفي حديث ابن عمر وعقد ثلاثة وخسين وأشار بالسبابة وهو خلاف هذا
لان الثلاثة والخسين ليس فيها وضع الإبهام على الوسطى فلهذا فعل في وقت هذا وفي وقت
هذا فتتفق الروايتان اه منه والله أعلم * (تنبيهان الأول) * قول ضيق فان ابن
بشير قال شبه ثلاث وثلاثين كذا وجدته في نسخ عديدة وكذا نقله أبو زيد النخعي في
شرح له لابن الحاجب عنه وعن ابن فرحون ونصه خليل وابن فرحون عن ابن بشير ثلاث
وثلاثين وقال ابن فرحون وما قاله المؤلف هو الصواب اه منه بلفظه وهو مخالف
لنقل ابن عرفة عن ابن بشير وكلام ابن بشير الذي في ق يشهد لابن عرفة وهو الصواب
لان الثلاثة والثلاثين ليس فيها هذه السبابة لقول ابن عرفة عن ابن بندود مانصه والثلاثون
الزاق طرف السبابة بطرف إبهامه اه منه بلفظه فلا يستقيم مع ذلك تحريكها ولا
الإشارة بها وحدها فتأمل * (الثاني) * انظر ما نسبوه للجلاب من انه بصفة ثلاث
وعشرين مع عبارته ونصه او يقبض أصابع يده اليمنى ويطلق سبابة منها ويشير بها
اه منه بلفظه فعبارته قريية من عبارة الموطأ التي فهم منها الباجي وابن العربي ما تقدم
عنهما فتأمل والله أعلم (وتحريكها دائما) كلام ابن الحاجب يفيد أن هذا مقابل ونصه
ويشير بها عند التوحيد وقيل دائما وقيل لا يحتركها اه وعدل عنه المصنف هنا لقوله
في ضيق كلامه يقتضي أن المشهور التحريك عند الشهادة فقط وهذا القول انما نقله
الباجي والمازري عن يحيى بن عمر ونقله عن مالك أنه كان يحركها من تحت البرنس ملها

(وتحريكها دائما) ابن الحاجب ويشير بها عند التوحيد وقيل دائما وقيل يحركها اه ضيق كلامه يقتضي ان المشهور
التحريك عند الشهادة فقط وهذا القول انما نقله الباجي والمازري عن يحيى بن عمر ونقله عن مالك أنه كان يحركها من تحت البرنس
ملها اه وصدر ابن عرفة عن المصنف وعزاه لرواية الباجي وسامع ابن القاسم مرة مع قوله رأيت يحركها ملها

وزاد قولاً رابعاً أنه يخبر وقول ز بأنهم مقبعة (٤٣٠) أي مطردة الخ قال القلشاني في قول الرسالة ويتأول من يحركها أنها

مقبعة للشيطان مانصه مقبعة بكسر الميم الاولى وهو القياس والرواية فيها الفتح من قع اذا قهر وغلب فهي مطردة للشيطان اه وتبعه الشيخ زروق واقتصر في القاموس والمصباح والنهاية على كسر الميم الاولى والله أعلم وقول ز بنياط القلب قال في القاموس النباط ككتاب الفوائد وعرق غليظ ينط به القلب الى الوتين الجمع أنوطة ونوط بالضم وعرق مستبطن الصلب تحت المتن كالنائط أو النائط متمدني القلب يعالج المصفور بقطعه اه وقال في الوتين عرق في القلب اذا انقطع مات صاحبه الجمع وتن وأوتنة اه واعلم ان الاشارة بالسبابة ثابتة بالحديث الصحيحة وهل هي نفس التحريك وهو رأي الباجي وابن عرفة والابن والقلشاني وغيره وهو رأي ابن العربي فائلاً اياكم وتحريك أصابعكم في التشهد ولا تلتفتوا الى رواية العتيبة فانها بالية اه وقال أيضاً واعجباً لمن يقول انها مقبعة للشيطان اذا حركت واعلموا أنكم اذا حركتم للشيطان اصبعاً حرك لكم عشرة انما يقع الشيطان بالاخلاص والخشوع والذكروا الاستعاذة فأما التحريك فلا وانما عليه أن يشير بالسبابة كما جاء في الحديث فان قيل فقد روى أبو داود عن وائل بن حجر ذكر الحديث ثم قال جئت بعد ذلك في زمان فيه برد شديد فقرأت الناس عليهم جل الثياب تحرك أيديهم تحت الثياب قلنا

لم يصح فان صح فمناه تحرك عند القبض والبسط وتصور الهيئة المذكورة اه قلت
 وخرج النسائي عن وائل بن حجر انه قال ثم رفع عليه الصلاة والسلام اصبعه فرأيت يحركها
 يدعيهم فيحتاج ابن العربي الى الانفصال عن هذا ايضا ويعضد ما ذهب اليه من تبين
 الاشارة والتحريك ما خرج أبو داود عن عبد الله بن الزبير أن النبي صلى الله عليه وسلم كان
 يشير باصبعه اذا دعا ولا يحركها وعليه فهم بعض أشياخ الرسالة قوله فيها يشير بها وقد
 نصب حرفها الى وجهه واختلف في تحريكها وفي شرح التلقين ذكر عن يحيى بن عمر أنه
 كان يحركها عند الشهادتين وعندى انه خص هذا الموضع بتحريكها لانها حركة
 تستعمل في تقرير الامر وثبوتة ألا ترى الانسان اذا حدث صاحب حركه اصبعه كالقربها
 والمحقق حديثه كانه يقرر على نفسه ويحقق عندها صحة ما أخذ فيه من الشهادتين اه منه
 بلفظه **قلت** وعلى أن الاشارة والتحريك بمعنى واحد فهم أبو الوليد الباجي حديث ابن
 عمر السابق ويأتى لفظه على الاثر ان شاء الله تعالى فحصل مما سبق أن الاشارة بالسبابة
 ثابتة بالأحاديث الصحيحة وأبو بكر بن العربي من يقول بها وهل هي غير التحريك وهو رأى
 ابن العربي وعليه فهم بعض أشياخ كلامها ويؤيده حديث أبي داود عن ابن الزبير وهي
 نفس التحريك وهو رأى الباجي وغيره طريقان اذا علمت هذا تبين لك ما في رد الابي على
 ابن العربي والله الموفق * (الثاني) * حلل غ كلام ابن عرفة الذي قدمناه على عادته
 فقال الاول لسمع ابن القاسم الخ ثم قال والثاني لرواية الباجي ونقله مع أبي محمد عن يحيى
 ابن عمر الخ فجعل مبدءاً عزو الثاني قوله ورواية الباجي وفيه نظر بل مبدءوه هو قوله ونقله
 مع الشيخ الخ وأما قوله ورواية الباجي فن تمام عزو الاول والدليل على ما قلته أمور الاول
 ان قاعدة ابن عرفة في نحو هذا أنه يذكر لفظه مع مقرونة بأول لفظ يشرع به في عزو ذلك
 القول فلو كان عنده ما رواه الباجي وما نقله هو والشيخ أبو محمد عن يحيى بن عرسياً واحداً
 لقد علم ان لفظه مع فيقول ورواية الباجي مع نقله ونقل الشيخ الخ تأمله الثاني ما قدمناه
 من كلام ضيغ فانه صرح بأن الباجي والمأزى انما عزا هذا القول ليحيى بن عمر
 ونقله عن مالك خلافة فراجعه الثالث الوقوف على كلام الباجي في أصله فانه قال في
 المتن عند تكلمه على حديث ابن عمر السابق عن الموطأ مائنه ومعنى اشارته بالسبابة
 روى سفيان بن عيينة هذا الحديث عن مسلم بن أبي حريم وزاد في آخره وحديث يحيى بن
 سعيد أولاً ثم اتيه فسمعه منه وزاد فيه مسلم هي مذبة الشيطان لا يسهم وأحدكم مادام
 يشير باصبعه وهو يقول **هكذا** فقيه أن تحريك السبابة انما هو لدفع السهم ووقع
 الشيطان الذي يوسوس وقيل ان الاشارة معناها التوحيد وقال الداودي وقد قيل
 انه يسد كذا بذلك انه في الصلاة وقد روى عن مالك أنه كان يحركها من تحت البرنس
 ويواطى على تحريكها وقال ابن القاسم يمد من غير تحريك ويجعل جنبها الايسر من
 فوق وقاله يحيى بن مزين فن ذهب الى تحريكها فهو الذي يتأول الاشتغال بها عن
 السهم ووقع الشيطان ومن ذهب الى مدها فهو الذي يتأول التوحيد وقد روى عن
 يحيى بن عمر أنه كان يحركها عند قوله أشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له ولعله

لم يصح فان صح فمناه تحرك عند القبض والبسط وتصور الهيئة المذكورة اه
 القبض والبسط وتصور الهيئة المذكورة اه ويعضد ما ذهب اليه من تبين
 اليه من تبين الاشارة والتحريك ما خرج أبو داود عن عبد الله بن
 الزبير أنه أبو داود عن عبد الله بن الزبير أن النبي صلى الله عليه وسلم
 كان يشير باصبعه اذا دعا ولا يحركها وعليه فهم بعض أشياخ الرسالة
 قوله فيها يشير بها وقد نصب حرفها الى وجهه واختلف في تحريكها
 وفي شرح التلقين ذكر عن يحيى بن عمر أنه كان يحركها عند الشهادتين
 وعندى انه خص هذا الموضع بتحريكها لانها حركة تستعمل في
 تقرير الامر وثبوتة ألا ترى الانسان اذا حدث صاحب حركه اصبعه كالقربها
 والمحقق حديثه كانه يقرر على نفسه ويحقق عندها صحة ما أخذ فيه من
 الشهادتين اه منه بلفظه **قلت** وعلى أن الاشارة والتحريك بمعنى واحد
 فهم أبو الوليد الباجي حديث ابن عمر السابق ويأتى لفظه على الاثر ان
 شاء الله تعالى فحصل مما سبق أن الاشارة بالسبابة ثابتة بالأحاديث
 الصحيحة وأبو بكر بن العربي من يقول بها وهل هي غير التحريك وهو رأى
 ابن العربي وعليه فهم بعض أشياخ كلامها ويؤيده حديث أبي داود عن
 ابن الزبير وهي نفس التحريك وهو رأى الباجي وغيره طريقان اذا علمت
 هذا تبين لك ما في رد الابي على ابن العربي والله الموفق * (الثاني) *
 حلل غ كلام ابن عرفة الذي قدمناه على عادته فقال الاول لسمع ابن
 القاسم الخ ثم قال والثاني لرواية الباجي ونقله مع أبي محمد عن يحيى
 ابن عمر الخ فجعل مبدءاً عزو الثاني قوله ورواية الباجي وفيه نظر بل
 مبدءوه هو قوله ونقله مع الشيخ الخ وأما قوله ورواية الباجي فن تمام
 عزو الاول والدليل على ما قلته أمور الاول ان قاعدة ابن عرفة في نحو
 هذا أنه يذكر لفظه مع مقرونة بأول لفظ يشرع به في عزو ذلك القول
 فلو كان عنده ما رواه الباجي وما نقله هو والشيخ أبو محمد عن يحيى بن
 عرسياً واحداً لقد علم ان لفظه مع فيقول ورواية الباجي مع نقله ونقل
 الشيخ الخ تأمله الثاني ما قدمناه من كلام ضيغ فانه صرح بأن الباجي
 والمأزى انما عزا هذا القول ليحيى بن عمر ونقله عن مالك خلافة فراجعه
 الثالث الوقوف على كلام الباجي في أصله فانه قال في المتن عند
 تكلمه على حديث ابن عمر السابق عن الموطأ مائنه ومعنى اشارته بالسبابة
 روى سفيان بن عيينة هذا الحديث عن مسلم بن أبي حريم وزاد في آخره
 وحديث يحيى بن سعيد أولاً ثم اتيه فسمعه منه وزاد فيه مسلم هي مذبة
 الشيطان لا يسهم وأحدكم مادام يشير باصبعه وهو يقول **هكذا** فقيه
 أن تحريك السبابة انما هو لدفع السهم ووقع الشيطان الذي يوسوس وقيل
 ان الاشارة معناها التوحيد وقال الداودي وقد قيل انه يسد كذا بذلك
 انه في الصلاة وقد روى عن مالك أنه كان يحركها من تحت البرنس ويواطى
 على تحريكها وقال ابن القاسم يمد من غير تحريك ويجعل جنبها الايسر من
 فوق وقاله يحيى بن مزين فن ذهب الى تحريكها فهو الذي يتأول الاشتغال
 بها عن السهم ووقع الشيطان ومن ذهب الى مدها فهو الذي يتأول التوحيد
 وقد روى عن يحيى بن عمر أنه كان يحركها عند قوله أشهد أن لا اله الا الله
 وحده لا شريك له ولعله

(وهل لفظ الخ) قول مب لان اللفظ المذكور صرح الامام في المدونة باستحبابه أصله لظني ونص مانقله عنها واستحب مالك تشهد عمر الخ وفيه نظر لانه لم يعهد في المدونة ولا غيرها من الالهامات اصطلاح كون هذه المادة ونحوها الغير السننية فعني قولها استحباب مالك الخ انه اختار ذلك على غيره وذلك لا ينافي السننية ولذلك رد ابن محرز أخذ ابن الكاتب كون سجود التلاوة قضية لا سننية من قول المدونة كان مالك يستحب اذا قرأها في ابتداء الصلاة أن لا يدعها بقوله لا دليل له في ذلك لان السننية يطلق عليها المستحب اه على أنه قد صرح في المدونة بأنه يسجد اذا ترك اللفظ المذكور وأتى بذكر آخر وذلك صريح في السننية وأيضا فعلى محل الشارح يكون قول المصنف لفظ مقحما (٤٣٣) ضائعا وتعبيره بخلاف في غير محله اذا القول بالفضيلة لم يشهره أحد

يريد بذلك مدها والاشارة بها والله أعلم اه منه بلفظه وهو صريح فيما قلناه الرابع ان اتباع ابن عرفة كالقلشاني وغيره لم ينسبوا ذلك الى يحيى بن عمر والله أعلم (وهل لفظ التشهد) قول مب لكنه غير واضح لان اللفظ المذكور صرح الامام في المدونة باستحبابه أصله لظني ونص مانقله عنها واستحب مالك تشهد عمر الخ وفيه نظر لاهرين أحدهما أنه لم يعهد في المدونة ولا غيرها من الالهامات اصطلاح كون هذه المادة ونحوها الغير السننية فعني قولها واستحب مالك الخ انه اختار ذلك على غيره وذلك لا ينافي السننية ولذلك رد ابن محرز أخذ ابن الكاتب كون سجود التلاوة فضيلة لا سننية من قول المدونة كان مالك يستحب اذا قرأها في ابتداء الصلاة أن لا يدعها بقوله لا دليل له في ذلك لان السننية يطلق عليها المستحب اه ذكره في ضيح وأقره وهو ظاهر ثانيهما انه صرح في المدونة بأنه يسجد اذا تركه وأتى بذكر آخر وذلك يدل على انه سنة لا مستحب ويعين محل قولها واستحب مالك الخ على ما قلناه فالصواب حمل المصنف على ما قاله البساطي كما اختاره ح وز وغيرهما وأما حمله على ما للشارح كما اختاره طفي ففيه نظر لان قول المصنف اذا ذلك لفظ التشهد يكون مقعما ضائعا كما قاله جس ولان القول بالفضيلة لم يشهره أحد كما قاله مب ونص البساطي يعني ان اللفظ الوارد في التشهد وهو التحيات الخ اختلف في التشهير فيه فقال غير واحد ان الاتيان بهذا اللفظ لا يرادفه ولا يغيره سنة وهو الظاهر وقال ابن الجلاب انه مستحب وشهره ابن عطاء الله وقال بعضهم انه واجب اه منه بلفظه ويشهد لترجيح الاول كونه مذهب المدونة كما قدمنا والله أعلم (والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم) أشار به الى قوله في ضيح وفي الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم عندنا ثلاثة أقوال القرضية والسننية والفضيلة وصحح المصنف السننية قال ابن شاس وهو المشهور وقال ابن عطاء الله المشهور الفضيلة وهو الذي يؤخذ من كلام ابن أبي زيد لقوله ومما ترديه ان شئت اذ لا يقال ذلك في السننية اه منه بلفظه * (تنبيه) * اعترض ابن العربي قول أبي محمد في رسالته

والله أعلم (والصلاة الخ) أشار به لقوله في ضيح وفي الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم عندنا ثلاثة أقوال القرضية والسننية والفضيلة وصحح المصنف السننية ابن شاس وهو المشهور وقال ابن عطاء الله المشهور الفضيلة وهو المأخوذ من قول ابن أبي زيد ومما ترديه ان شئت اذ لا يقال ذلك في السننية انتهى وقول خش التحيات أى الالفاظ الخ قال الشيخ زروق اختلف في معنى التحيات بما يطول وأحسن ذلك قول من قال التعظيمات لله فلا يستحقها سواه لانه الملك الذي ليس فوقه ملك والعظيم الذي يصغر عنده ذكر وصفه كل شيء والله أعلم والظاهر أن الزاكيات والطيبات وصف للتحيات ومعنى الزاكيات الطاهرات من النقص أو المتزايدات في الظهور والمعاني والطيبات الخالصات الجيلات وقيل الزاكيات الاعمال الصالحات لله أى اختراعها

وايجادها كغيرها والطيبات من الكلم كذلك لقوله تعالى اليه يصعد الكلم الطيب والعمل الصالح وارفعه والصلوات الاقبالات وقيل ذوات الر كوع والسجود له فلا يصح أن تعمل لغيره قال ابن الاعرابي وانما أضيفت هذه كلها الى الله تعالى تشرى بقا وتعظيمها كقوله وان المساجد لله والا فالكل منه واليه وقوله الاسلام عليك قبل السلامة القائمة والنجاة الدائمة للبارسول الله ثم قال ورحمة الله ما يتجدد من نفعات احسانه المتدركة وبركاته خيرا منه المتزايدة ثم قال تنبيه ومما يقع للعوام كثيرا قولهم التاحيات بزياة الالف بعد التاء وتحفيف الباء وقد نص الشافعية على بطلان الصلاة بذلك ولم تنقل لاهل المذهب على شيء فيه فانظره اه قلت زاد الشيخ زروق قبل التنبيه المذكور مانصه والمراد بالصالحين قيل كل المؤمنين لقوله عليه الصلاة والسلام اذا قالها اءابت كل عبد مؤمن في السماء والارض قال الزجاج الصالح القائم بما عليه من حقوق الله وحقوق العباد وقيل الصالح

من صلح عمله من المنسندات ولسانه من المبطلات ومن الخطايات وبطنه من الشبهات اه وقال الشيخ الامام العارف بالله تعالى
سيدى ابن عباد فى رسائله الكبرى ولا أعرف للصالح معنى الا الصلاحية للحضرة ولا يصلح للحضرة الامن كان حرام ريق الاشياء
لكن هذا التحرر له مراتب فبقدرا ما يكون فيه من التحرر يكون فيه من الصلاح وبقدرا ما يكون فيه من الصلاح يستحق المعرفة
والمعرفة هي الصفة فاذا حصلت تلك المعرفة والصحة حصل فى ذلك من الفوائد للمصاحب والمحبوب ما لا يحصى حسباً وأما
اليه حين تكلمت على قول ابن عطاء الله لا تعصب من لا ينضك حاله ثم قال (٤٣٣) والصالح الذى يعرفه الناس ويطلقون

عليه اسم الصالح يعنى القائم
بوظائف الطاعات والعبادات
الظاهرة فلا تصلح صحبته ولا مقاربتة
لان فيها غاية الضرر للصاحب
والمحبوب وذلك لان كل واحد
منهم ما يرى الآخر ويحسن مواقع
نظره منه لانه يخاف أن تسقط منزلته
عنده سواء كانا مقامين فى الصلاح
أو متباينين لان الصاحب راغب
فى صحبة محبوبه فهو يحرص على
أن لا يقع منه ما يكره ذلك والمحبوب
ما رغب الصاحب فى صحبته أعجبه
صحبته فهو يحرص على مثل ذلك
أيضاً وهذا المعنى هو الذى أشار اليه
من قال أخاف أن أتزين له ويتزين
لى وأتصنع له ويتصنع لى ويستنصر
كل واحد منهم ما من الآخر من
وجوه آخر قال فانقرار من الضرر
هو غاية المنفعة فصارع عدم صحبة
هذا الصالح سبباً لوجود غاية المنفعة
كأن صحبته غاية الضرر اه ثم
قال الشيخ زروق قال ابن العربى
حذار من قول ابن أبى زيد وارحم
محمداً فإنه قريب من بدعة ورد
بحديث ابن مسعود رضى الله عنه
اذا شهد أحدكم فى الصلاة فليقل

وارحم محمدًا فاقبلوا وردت الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم من طرق شتى وليس يوجد
فى طريق صحيح وارحم محمدًا فليعجب من أين أخذ اه وقال الشيخ زروق فى شرح
الرسالة مانصه وقال ابن العربى حذار من قول ابن أبى زيد وارحم محمدًا فإنه قريب
من بدعة ورد بحديث ابن مسعود رضى الله عنه اذا شهد أحدكم فى صلاته فليقل
اللهم صل على محمد وعلى آل محمد وارحم محمدًا وآل محمد كما صليت وترجت وباركت على
ابراهيم الخ رواه الحاكم فى المستدرک على الصحيحين فلا وجه لانكاره اه منه
بلفظه وسلمه طوى وقال أبو مانصه قال القسطلانى فى كتابه مسالك الخفا الى
مشارع الصلاة على المصطفى بعد ذكر الحديث المذكور مانصه هذا الحديث
رواه الحاكم فى مستدرک شاهداً على ذكر الرحمة وفيه يحيى بن الباق وهو مجهول
عن رجل منهم وله اذا قال عياض فى الشفاء بعد أن ذكره ولم يأت فى الرحمة حديث
صحيح فقيده بالصحيح احترازاً عن وروده فى غير الصحيح اه محل الحاجة منه
بلفظه وانظر بقية ٥٥ قلت وأبو بكر بن العربى أيضاً قيده بالصحيح حسبما تقدم
وأجاب الابن عن ابن أبى زيد ومن وافقه بان الرحمة قد وردت فى تشهد عمرو بن مسعود
وابن عباس لقوله فيه السلام عليك أيها النبي ورحمة الله تعالى وبركاته وهو جواب ظاهر
غاية فتأمل اه (فائدة) قال الشيخ زروق مانصه وقد اختلف فى معنى التحيات بما يطول
والاحسن من ذلك قول من قال التعظيمات لله فلا يستحقها سواه لانه الملك الذى ليس
فوقه ملك والعظيم الذى يصغر عنده ذكر وصفه كل شئ والله أعلم والظاهر ان الزايات
والطيبات وصف للتحيات ومعنى الزايات الطاهرات من النقص والمترايدات فى الظهور
والمعاني والطيبات الخالصات الجبرلات وقيل الزايات الاعمال الصالحات لله أى
اختراعها وإيجادها كغيرها والطيبات من الكلام كذلك لقوله تعالى اليه يصعد الكلام
الطيب والعمل الصالح يرفعه والصلوات الاقبالات وقيل ذوات الركوع والسجود له فلا
يصح أن تعمل لغيره قال ابن الاعرابى وانما أضيفت هذه كلها الى الله تعالى تشريفاً
وتعظيمها كقوله وان المساجد لله والا فالكل منه واليه وقوله السلام عليك قيل
السلامة القاعة والنجاة الدائمة لك يا رسول الله ثم قال ورحمة الله ما يعبد من نعمات
احسانه المتدركة وبركاته خيراته المتزايدة اه منه بلفظه (تنبيه) قال الشيخ زروق

اللهم صل على محمد وعلى آل محمد وارحم محمدًا وآل محمد كما صليت وترجت وباركت على
الصحيحين فلا وجه لانكاره وذكر عياض الخلاف فى الدعاء للنبي صلى الله عليه وسلم بالرحمة هل يجوز أو يكره فكرهه ابن عبد البر
وقيل يجوز واليه ذهب الشيخ أبو محمد اه وأجاب الابن أيضاً بان الرحمة قد وردت فى تشهد عمرو بن مسعود وابن عباس لقوله
فيه السلام عليك أيها النبي ورحمة الله تعالى وبركاته وهو ظاهر والله أعلم (وجازت) قلت قال البساطى عن النوادر مانصه
قال ابن حبيب بعد أن ذكر عنه فى النافله ان شاء ان يسلم وان شاء أن يترك الآن بوالى بين السورتين فيؤمر أن يسلم ولك أن

أيضا مانصه ومما يقع للعوام كثيرا قوله التاحيات بزيادة الالف بعد التاء وتخفيف
 الياء وقد نص الشافعية على بطلان الصلاة بذلك ولم تنف لاهل المذهب على شيء فيه فانظره
 اه منه بلنظفه (كتعوذ بنقل) قول مب الظاهر أن هذا تحريف في النقل الخ وجه كونه
 تحريفا أن مانسبه ز للخمى من قوله لان الافتتاح بالتكبير الخ هو من كلام أبي
 الحسن لامن كلام الخمى هذا مقتضاه وفيه نظرا مأولا فاني لم أجد في النسخة التي بيدي
 من أبي الحسن مانقله عنه وأما ثانيا فان الذي في ز هو الموافق لنقل غ عن الخمى
 فانه قال عند قول المدونة ولا يتعوذ في المكتوبة قبل القراءة ويتعوذ في قيام رمضان
 اذا قرأ ولم يزل القراء يتعوذون في رمضان اذا قاموا اه مانصه الخمى قال في المجموعة
 قول الله تعالى فاذا قرأت القرآن فاستعذ بالله ان ذلك بعد ادم القرآن لمن قرأ في صلاة
 الخمى الشأن فحين افتتح الصلاة انه لا يتعوذ وأرى ذلك لان الافتتاح بالتكبير ينوب
 عنه ويجزئ منه وقد جاء في الحديث انه اذا أذن المؤذن أدبر الشيطان فاخبر أن فيه
 مطردة للشيطان اه منه بلنظفه وأما ثالثا فلان كلامه بوه من مافي المجموعة وفاق
 للمدونة وتنسب لهما وليس كذلك في القلشاني مانصه وفي محله قبل الفاتحة أو بعد
 الفراغ منها قولان ظاهر المدونة التقديم وجواز الجهر وفي العتبية كراهة الجهر
 لانها ليست من الفاتحة باجماع وفي المجموعة محلها بعد ادم القرآن ان كان في الصلاة
 اه منه بلنظفه وقال في تكميل التقييد متصلا بما قدمناه عنه مانصه قلت حدثني
 شيخنا الاسدي اذ أبو عبد الله الصغير انه سمع العلامة أبا القاسم السازغندي رحمه الله
 يستشكل مافي المجموعة من تأخر التعوذ عن الفاتحة ولعل وجهه أن الفاتحة لما كانت
 من أركان الصلاة ولا بد لها قطع النظر عنها وصار مبدء التلاوة ما بعده والله سبحانه أعلم
 وفي الذخيرة عن الطراز اختلاف قول مالك في التعوذ قبل الفاتحة في النافلة فاجازه
 في الكتاب وكرهه في العتبية واذا تعوذ فهل يجهر به كالقراءة أو يسره كالتمجيع
 قولان اه منه بلنظفه * (تبينه) * قول الطراز وكرهه في العتبية مخالف لما تقدم
 عن القلشاني من أن الذي كرهه فيها هو الجهر به ونحوه لابن عرفة ونصه ولا يتعوذ في
 فرض ابن رشد سماع أشهب كراهة الجهر به في رمضان خلافها للخمى في المجموعة
 الامر به في الصلاة بعد الفاتحة اه منه بلنظفه ومالهما هو الصواب لامي الطراز
 وان سلمه في الذخيرة وغ ففي رسم الصلاة الثاني من سماع أشهب من كتاب الصلاة الاول
 مانصه وسأله عن الذي يقرأ للناس في رمضان أيكره له أن يسر في الاستعاذة أو يجهر بها
 فقال أما في نفسه فليست عذرا شاء وأناأ كرهه أن يجهر بذلك ولا أجيزه قال الثاني
 كراهيته الجهر بالاستعاذة في قيام رمضان خلاف قوله في المدونة ووجه هذا أن
 الاستعاذة لما لم تكن من القرآن كره أن يجهر بها في قيامه كما يجهر بقراءة القرآن فيه وأجاز
 أن يستعذ في نفسه لقول الله عز وجل فاذا قرأت القرآن فاستعذ بالله من الشيطان
 الرجيم ولم يرد ذلك واجبا عليه لان الامر بذلك عنده على التدب لاعلى الوجوب ووجه مافي
 المدونة الاتباع وبذلك عمل قوله فيها اه محل الحاجة منه بلنظفه * (فرع) * قال

يجعل هذا تقييدا عند قولهم يجوز
 في النافلة اه (كتعوذ بنقل)
 قول مب الظاهر أن هذا تحريف
 الخ أي لان مانسبه ز للخمى من
 قوله ان الافتتاح بالتكبير الخ هو
 من كلام أبي الحسن لامن كلام
 الخمى وفيه نظرا لان مانقله عن أبي
 الحسن ليس هو فيه وقد تنسبه
 غ في تكمله الخمى باللفظ الذي
 ذكره مب من قوله الشأن فحين
 افتتح الخ وأيضا فان كلام مب
 يقتضي أن مافي المجموعة وفاق
 للمدونة وتنسب لهما وليس كذلك
 في القلشاني وفي محله قبل الفاتحة
 أو بعد الفراغ منها قولان ظاهر
 المدونة التقديم وجواز الجهر وفي
 العتبية كراهة الجهر لانه ليس من
 الفاتحة باجماع وفي المجموعة محله
 بعد ادم القرآن ان كان في صلاة اه
 قلت زاد القلشاني مانصه للخمى
 والشأن أن التكبير ينوب عن
 الاستعاذة وقد جاء هروب الشيطان
 منه في الاذان اه وفي تكميل غ
 عن التازغندي أنه استشكل مافي
 المجموعة ولعل وجهه أن الفاتحة
 لما كانت من أركان الصلاة ولا بد
 لها قطع النظر عنها وصار مبدء
 التلاوة ما بعده والله سبحانه أعلم

ثم قال غ ويتعوز في جملة الركعات عند ابن حبيب والشافعي لانه من توابع التراء ويختص بالركعة الاولى عند أبي حنيفة لانه لا افتتاح الصلاة بحجة الاول قوله تعالى فاذا قرأت القرآن الآية وحجة الثاني أن المأمم هو صرف الشيطان في هذه الحالة عن الصلاة وقد حصل اه (وكرها بنرض) قلت قال القلشاني ومختار (٤٣٥) الحدائق قراءتها سيرا اه نقله الشيخ العارف أبو زيد النابسي ثم قال وفي

في تكميل التقييد في الاصل الذخيرة عن الطراز اثر ما قدمه عنه مانصه ويتعوز في جملة الركعات عند ابن حبيب والشافعي لانه من توابع القراءة ويختص بالركعة الاولى عند أبي حنيفة لانه لا افتتاح الصلاة بحجة الاول قوله تعالى فاذا قرأت القرآن الآية وحجة الثاني أن المأمم هو صرف الشيطان في هذه الحالة عن الصلاة وقد حصل اه منه بلفظه ولم أر من تعرض لهذا الفرع بتجسس من شراح المختصر ولا من غيرهم إلا أن غيره ومقابلته ما لابن حبيب والشافعي بما لا يفي بحقيقة تدل على أنه لا تخالف لابن حبيب من أهل المذهب وذلك مع توجيهه يدل على أن عليه المعول والله أعلم (كدعاء قبل قراءة) ظاهره في الركعة الاولى وفي غيرها وقول ز بعد احرام وقبل قراءة يقتضي قصر الكراهة على الركعة الاولى والمسئلة ذات قولين فما أفاده ظاهر كلام المصنف من الاطلاق هو الذي يفيد صريح كلام الطراز وابن رشد وما أفاده كلام ز من التقييد هو الذي يفيد ظاهر كلام عبد الحق وصريح كلام أبي بكر بن عبد الرحمن في تكميل التقييد بعد أن ذكر كلام ضيغ مانصه وهذه طريقة لم يذكرها ابن عرفة وذكرها طرقا آخر فقال عن عبد الحق لا يدعوى ركوعه ولا في احرامه قبل القراءة ولا قبل التشهد وعن الطراز لا يدعوى هذه الثلاثة ولا في قيامه قبل قراءته ولا في الفاتحة وعن أبي بكر بن عبد الرحمن على ما نقله عنه الصقليان عبد الحق وابن يونس انما يكره قبل الفاتحة في الركعة وعن ابن رشد انما يكره في القيام قبل القراءة وجلس التشهد قبله والركوع وعن الكافي انما يكره في الركوع اه قلت ونحو موافق الكافي في الجلاب اه منه بلفظه (وتشهد أول) قال ق تقدم عند قوله وجلس أول قول ابن رشد ان الدعاء جائز وقال ابن عرفة فيه روايتان اه والذي تقدم له هنالك جواز الدعاء فيه عن مالك وصحبه ابن رشد ولم يحك فيه خلافا لكن نقل عن ابن رشد أنه قال لكن لا يطول فيه قلت وعلى الجواز اقتصر ابن الجلاب ونصه ولا بأس بالدعاء في الصلاة المكتوبة في القيام بعد القراءة وفي السجود و بين السجدين وفي الجلستين بعد التشهدين ويكره الدعاء في الركوع اه منه بلفظه وانما جزم المصنف بالكراهة والله أعلم لقوله في ضيغ مانصه وذكر الباجي فيه قولين والظاهر الكراهة لان السنة فيه التقصير والدعاء يطوله اه منه بلفظه (لا بين سجديته) قول ز ومنسوبة بآي شيء كسجود وبين سجديته ما ذكره من أنه مندوب في السجود موافق لاختيار المصنف في ضيغ وأما ما ذكره من نذبه بين السجدين فلم أر من ذكره والذي في كلامهم الخلاف في مشروعيتها وكلام ضيغ يفيد أنه عند من قال بمشروعيتها جائز لا مندوب فانه قال عند قول ابن

بعض شروح الشفاء في حديث اقرأ باسم ربك قال القاضي في الاجمال ذكر ابن القصار أن فيه ردا على الشافعي الذي يقول بالسئلة آية من كل سورة لان المالك أقره بقراءة السورة دون السئلة اه قال والدي رحمه الله وقد تقدم لنا الكلام مستوفى على السئلة ورفض قول بعض الأئمة الثانيين لها في صلاة الفرض في كتابنا المسمى بكتاب ردع الأئمة المضلين وقع موصل السئلة بالفاتحة من المصلين اه اه منه بلفظه وكان وجهه ما في الكتاب المذكور وهو ما ذكره مب عن الحافظ بن حجر (كدعاء الخ) ظاهره في الركعة الاولى وفي غيرها وهو صريح الطراز وابن رشد وقيل ان الكراهة في الركعة الاولى فقط وهو الذي يفيد ظاهر كلام عبد الحق وصريح كلام أبي بكر بن عبد الرحمن وهو مقتضى ز (وتشهد أول) هذه احدي الروايتين وقال ابن رشد بالجواز نظرا وعلى الجواز اقتصر في الجلاب وقال في ضيغ ذكر الباجي فيه قولين والظاهر الكراهة لان السنة فيه التقصير والدعاء بطوله اه (لا بين سجديته) قول ز وبين

(٥٤) رهوني (اول) سجديته انظر من ذكر نذبه بينهما والذي في كلامهم الخلاف في مشروعيتها وكلام ضيغ يفيد أنه عند من قال بمشروعيتها جائز لا مندوب قلت قال الشيخ أبو زيد مانصه لا بين سجديته البساطي أي لا يكره وظاهر كلام غيره أنه مستحب اه وفي الحديث أنه عليه الصلاة والسلام كان يقول حين تدرب اغفر لي وارحمني وارزقني واهدني وعافني اه وأيضا فقد يقال ان الدعاء لكونه عبادة لا يتصور أن يكون جائزا مستحيا سوى الطرفين فيلزم من جوازه أي الاذن فيه نذبه فتأمل

(وان الدنيا) قال مقبذه عفا الله عنه بمذمة قال الشيخ العارف بالله أبو زيد الفاسي في حاشية البخاري مانصه ابن المنير الدعاء بأمور الدنيا في الصلاة خطر لا تبس الدنيا الجائزة بالخطورة في دعوى بالخطورة فيه **ونعاصي ما** كما في الصلاة فتبطل صلاته وهو لا يشعر لان العامة يلبس عليها الحق بالبطل فلو حكموا حكم على عاى بحق فظنه باطلا فدعا عليه بطلت صلاته وتميز الخطوط الجائزة من الحرمة عسر جدا فالصواب أن لا يدعو بدينه الا على ثبت من الجواز اه **قلت وما ذكره من التقييد** لاطلاق الجواز يمكن ترشيحه بما ورد في الحديث ان المظلوم لا يدعو على الظالم فينصف منه وتبقى للظالم فضله وما ورد عن الحكاية من الدعاء على الظالم انما كان لحق بالخط ولا دليل فيه للاطلاق اه لكن قال بعضهم القول بالبطلان لم أره لغيره والله أعلم (ولو قال الخ) أبو الحسن له أن يبدأ بالدعاء (٤٣٦) فيقول اللهم افعل بفلان أو يبدأ بذكر فلان كل ذلك جائز وهو ظاهر

الكتاب ابن شعبان ان يبدأ بذكر فلان بطلت صلاته لانه تكلم وانما يقول اللهم افعل بفلان اه قال ابن عرفة بمعد ذكر قول ابن شعبان مانصه الشيخ لم أره لغيره اه واعلم أن الخطاب تكلم هنا على حكم لعن الكفار والعصاة ومحصله أنه لا يجوز لعن المعين ويجوز لعن غيره جمعاً بين الأحاديث وما ذكره من منع لعن العاصي المعين حكى عليه ابن العربي الاتفاق وأما لعن الكافر المعين فصحح ابن العربي جوازه بظاهر حاله كما يجوز قتله وقتاله والله أعلم بما له انظر نصه في الاصل **قلت** وقال ابن ناجي ظاهر المدونة أنه يدعو على الظالم حتى بالموت على غير الاسلام وبه قال بعض شيوخنا وكان شيخنا يحجبه ذلك ويفتي به والصواب عندي تحريره اه وذكر القرافي أن الدعاء بسوء الخاتمة لا يجوز واختلف في تكفير الداعي به وقال المصنف

الحاجب ولا بأس بالدعاء في السجود والرفع منه بخلاف الركوع اه مانصه مقتضى كلامه أن الدعاء في السجود ليس بمستحب وكذلك قال ابن أبي زيد لانه قال وتدعو في السجود ان شئت ويتبع أن يكون مستحباً لا نار الواردة في ذلك ثم قال بعد ذلك مانصه والرابع أى من المواضع المختلف فيها بين السجدين والصحيح الجواز وهو الذى اقتصر عليه المؤلف وابن الجلاب وجماعة اه منه بلفظه وتقدم قريئان ابن الجلاب وقال ابن عبد السلام مانصه اختلف فيه وصحح الجواز اه نقله غ في تكميله وبما قدمناه كما تعلم ما في قول ابن عرفة وروى الشيخ لادعاء بين السجدين ولا تسبيح ومن دعا ليخفف النعمى لا يدعو بنفسه ما تقول ابن الحاجب لا بأس بالدعاء في الرفع منه لا أعرفه اه منه بلفظه وقد تعقبه غ في تكميله بنحو ما تقدم وقال أيضاً بعد ذكره الطرق المتقدمة مانصه ومفهوم هذه الطرق أنه جائز بين السجدين فقوله فيما تقدم لا أعرفه يناقضه الآن يريد نصا والله سبحانه أعلم اه منه بلفظه (ولو قال يا فلان فعل الله بك كذا لم تبطل) لو قال المصنف ولا تبطل ان معنى معينا ولو بدأ به كقوله يا فلان فعل الله بك كذا التبع على خلاف ابن شعبان قال أبو الحسن مانصه وله أن يبدأ بالدعاء فيقول اللهم افعل بفلان أو يبدأ بذكر فلان كل ذلك جائز وهو ظاهر الكتاب ابن شعبان ان يبدأ بذكر فلان بطلت صلاته لانه تكلم وانما يقول اللهم افعل بفلان اه منه بلفظه وقال ابن عرفة مانصه ابن شعبان لو قال يا فلان فعل الله بك كذا لم تبطل اه منه بلفظه **تنبيه** * تكلم ح هنا فلا عن ابن ناجي على حكم لعن الكفار والعصاة ومحصله أنه لا يجوز لعن المعين ويجوز لعن غيره جمعاً بين الأحاديث **قلت** وما ذكره من منع لعن العاصي المعين حكى عليه ابن العربي الاتفاق وأما لعن الكافر المعين فصحح ابن العربي جوازه قال في الأحكام مانصه قوله تعالى ان الذين كفروا وما تلوهم كفار فيها ثلاث مسائل المسئلة الاولى قال لي كبير من أسيان ان الكافر المعين لا يجوز لعنه لان حاله عند الموافاة

الاصح أنه لا يكفر انظر ح وأما قول القرافي ان ارادة الكفر كفر فقد رده ابن الشاط وحرر أنه معصية لا تعلم فقط وقال الشيخ أبو زيد الفاسي في حاشية البخاري عن ابن المتري قضية سعد عند قوله وعرضه بالفتن مانصه فيه جواز الدعاء على الظالم بالنسبة في الدين وكان في النفس من هذه القاعدة اشكال وذلك أن الدعاء بمثل يستلزم وقوع المعاصي حتى تأملت هذا الحديث فوجدته سائغاً لان وقوع المعاصي لم يعتبر من حيث كونها معاصي ولكن من حيث أدائها الى نكابة الظالم وعقوبته وهذا كما قيل في تنقي الشهادة انه مشروع وان كان حاصله قتل الكافر للمسلم وهذا معصية في الدين ووهن فيه ولكن الغرض من الشهادة ثوابها لانفسها ووجد ذلك في دعوى الانبياء عليهم السلام قال الله تعالى حكاية عن موسى عليه السلام ربنا اطمس على أموالهم الآية الى غير ذلك من الآيات اه والله أعلم

(وكره سجود على ثوب) قول ز في صف أول ظاهره أن ما كان بغيره من المسجد تكرر الصلاة عليه وصرح بذلك ع في وفيه نظر لوجود العلة وهي لزوم اتباع شرط الواقف وان كره وعدم قدرة من (٤٣٧) لم يدرك الصلاة في الصف الأول على إزالة

ذلك من موضعه فيؤدي ذلك إلى إخلاء المساجد غير الصف الأول وحرمان جل الناس من فضل الجماعة فتأمل والله أعلم **قلت** قال ابن حبيب ولا بأس أن يقوم ويقعد على ما كره إذا وضع وجهه أو كفيه على الأرض انظر في وما ذكره عن عمر بن عبد العزيز فإنه كان يوثق بالتراب فيوضع على الخمرة موضع سجوده وسجده عليه (على كور) **قلت** قال في المصباح كور الرجل العمامة كوراً من باب قال أدارها على رأسه وكل دور كور تسمية بالمصدر والجمع كوار مثل ثوب وأتواب اه وحكي العصام عن الزنجشري والأزهري وصاحب المقرب أن الكور بضم الكاف قال وشدت طائفة فقالوا بالفتح اه والله أعلم (ونقل الخ) **قلت** قال الشيخ أبو زيد وكذلك لا ينبغي له تسوية ما يسجد عليه بيده الآن **يكون** مرة وقد عدهما من في المكروهات تسوية الحصاة الحديث مسلم في الرجل يسوي التراب ليسجد ان كان فاعلا فرة واحدة لما فاة ذلك معنى الصلاة من التواضع وترك الشغل بغيرها وأبيح من ذلك المرة ليندفع مضرة ذلك عن وجهه وقد جاء تركها خير من حر التعم لكثرة الاجر في ترتيب الوجه والتواضع لله وكذلك كره

لا تعلم وقد شرط الله في هذه الآية في اطلاق اللعنة الموافقة على الكفر وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم لعن قوم باعيا منهم من الكفار وفي صحيح مسلم عن عائشة رضي الله عنها دخل على النبي صلى الله عليه وسلم رجلان فكلما بهشي فأغضباه فلعنهما وأما كان ذلك لعنه ما لهم والصحيح عندي جواز لعنه بظاهر حاله بكونه أو قتاله وقتله وقد روى أنه صلى الله عليه وسلم قال اللهم ان عروبن العاصي هجاني وقد علم اني لست بشاعر فلعنه اللهم واجعه عدد ما هجاني فلعنه وقد كان إلى الاسلام والدين والايان ما له واتصف بقوله عدد ما هجاني ولم يرد لعن العدل والانصاف والاتصاف وأضاف الهجوى إلى الباري في بابها الجزاء دون الاتساع بالوصف له بذلك كما يضاف إليه الاستهزاء والمكروه والكيد سبحانه وتعالى عما يقول الظالمون علوا كبيرا وفي صحيح مسلم لعن المؤمن كقتله وكذلك ان كان ذميا يجوز اصغاره فكذلك لعنه تركيب وهي المسئلة الثانية فاما العاصي المعين فلا يجوز لعنه اتفاقا لما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم حى إليه بشار بن خرم رافقاً بعض من حضر لعنه الله ما أكثر ما يوثق به فقال النبي صلى الله عليه وسلم لا تكونوا عوناً للشيطان على أخيكم فجعل له حرمة الاخوة وهو لما يوجب الشفقة وهذا حديث صحيح وأما لعن العاصي مطلقا وهي المسئلة الثالثة فيجوز اجماعا لما روى في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لعن الله السارق يسرق البيضة والحبل فتقطع يده وقد قال بعض علماء تافى تأويل هذه الآية ان معناه عليهم اللعنة يوم القيامة كما قال تعالى ويوم القيامة يكفر بعضكم ببعض ويلعن بعضكم بعضا والذي عندي صحة لعنه في الدنيا لمن وفى كافرا بظاهر الحال وما ذكره الله تعالى عن الكفرة من لعنهم وكفرهم فيما بينهم حالة أخرى وبيان لحكم آخر وحالة واقعة تعرض لحد جواز اللعن في الدنيا وتكون هذه الآية لجواز اللعن في الدنيا فيكون للآيتين معنيين فان قيل فهل يحكمون بجواز لعنة الله لمن كان على ظاهر الكفر وقد علم تعالى موافقة مؤمننا قلنا كذلك نقول ولكن لعنة الله له حكمه بجواز لعنه لعباده المؤمنين أخذ بظاهر حاله والله أعلم **عالمه اه** منها بلفظها (وكره سجود على ثوب) قول ز في صف أول ظاهره أن ما كان بغيره من المسجد تكرر الصلاة عليه وصرح بذلك ع في وفيه نظر لوجود العلة وهي لزوم اتباع شرط الواقف في الجائز والمكروه وعدم قدرة من لم يدرك الصلاة في الصف الأول على إزالة ذلك من موضعه فيؤدي ذلك إلى إخلاء المساجد غير الصف الأول وحرمان جل الناس من الخمس والعشرين أو السبع والعشرين درجة فتأمل والله أعلم (أو بجمية لقادر) قول ز بصلاة ظاهره أن الدعاء بها القادر في غير الصلاة لا يكره وهو أحد قولين وبه جزم ابن ناجي قال أبو الحسن عند قول المدونة ولا يحرم بالجمية ولا يدعوبها ولا يخلف اه مانصه زاد في الامهات في الصلاة ومفهومه أن له أن يدعوبها في غير الصلاة

مسح الجبهة في الصلاة وقبل الانصراف مما تعلق بها من الأرض وروى عن مالك جواز مسح الحصاة مرة وثانية في الصلاة والمعروف عنه ما عليه الجمهور اه (أو بجمية) قول ز بصلاة أى وما بغيرها فلا يكره وهذا أحد قولين وبه جزم ابن ناجي فقال عند قول المدونة ولا يحرم بالجمية ولا يدعوبها ولا يخلف اه مانصه

وزاد في الام ولا يدعونها في الصلاة فقه ومه جوازها خارج الصلاة وهو كذلك قاله مالك نقله الاذمى اه وقال ابو الحسن الى هذا ذهب بعضهم وذهب آخرون الى انه لا يدعوا في الصلاة ولا في غير الصلاة اه والظاهر من كلام المدونة الحرة لانه قرنه بالا حرامها وهو ممنوع وتعليله بقوله وما يدريه أن الذي (٤٣٨) قال كما قال يدل على ذلك وعلى أن محله اذا لم يعلم معنى ماداعابه وعلى ذلك

فهمها الامان القراني وابن الشاط فان الاول ذكر في الفرق الثاني والسبعين والمائة حرمة الدعاء بالعجبة وعمله باحتمال أن فيها ما ينافي جلال الربوبية فقال الثاني ما ذكره من تحريم الدعاء بالعجبة لما ذكره صحيح النظر شرح الحصن ويشهد لذلك ما نص عليه غير واحد من حرمة الرقية بالعجبة لمن لا يعلم صحة ما يرقى به لعله المذكورة وقد أخرج الحاكم في المستدرک عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من أحسن منكم أن يتكلم بالعربية فلا يتكلم بالفارسية فإنه يورث النفاق قال المناوي أراد النفاق العملي لا الايماني أو الانذار والتخويف اه والله أعلم وقول ز وقال انها خب هو بكسر الخاء مصدر أي خداع يقال خب يخب خباً من باب علم والله أعلم (والفتات) قلت أخرج عبد الرزاق وابن أبي شيبة من طريق عطاء قال سمعت أبا هريرة يقول اذا صليت فان ربك امامك وأنت مناجيه فلا تلتفت قال عطاء وبلغني أن الرب تعالى يقول يا ابن آدم الى من تلتفت أنا خير لك ممن تلتفت اليه وأخرج ابن أبي شيبة عن ابن مسعود قال ان الله لا يزال متبلاً على العبد مادام في

والى هذا ذهب بعضهم وذهب آخرون الى انه لا يدعوا في الصلاة ولا في غير الصلاة اه منه بلنظفه وقال ابن ناجي مانصه وزاد في الام ولا يدعوا في الصلاة فقه ومه جوازها خارج الصلاة وهو كذلك قاله مالك نقله اللخمي اه منه بلنظفه * (تنبيه) * ظاهر كلامهم هنا أن الكراهة مطلقة لكن يعلم معنى ماداعابه أم لا وكلام ابن ناجي صريح في ذلك ونصه قوله ولا يحرم بها ولا يدعوا ولا يحلف يريدي حتى القادر واختلف في الدعاء بها في الصلاة على ثلاثة أقوال الكراهة على ظاهرها وقيل انه خفيف قاله مالك بلنظفه لا يكلف الله نفساً الا وسعها وقيل ان علم كونه اسماً في تلك اللغة جاز أخذه اللخمي من قولها وما يدريه أن الذي قال كما قال اه منه بلنظفه قلت الظاهر من كلام المدونة عدم جواز الدعاء بها لانه قرنه بالا حرامها وهو غير جائز وتعليله بقوله وما يدريه الخ يدل على ذلك وعلى أن محله اذا لم يعلم معنى ماداعابه وعلى ذلك والله أعلم فهمها الامان القراني وابن الشاط فان الاول ذكر في الفرق الثاني والسبعين والمائة من فروقه حرمة الدعاء بالعجبة وعمله بقوله لاحتمال ان فيها ما ينافي جلال الربوبية فقال الثاني فيما قيده على الفروق مانصه وما ذكره من تحريم الدعاء بالعجبة لما ذكره صحيح اه نقل ذلك شيخ شيوخنا العلامة سيدي محمد بن عبد القادر القاسبي في شرح الحصن وسماه فخرهم ما بذلك من غير تنبيه على ما في المدونة دال واضح على أنه ما فهمها على ذلك ويشهد لذلك ما نص عليه غير واحد من حرمة الرقية بالعجبة لمن لا يعلم صحة ما يرقى به وعمله بالعله التي علل بها شهاب الدين رحمه الله حرمة الدعاء مع أن الرقية دعاء في المعنى فتأمل بانصاف والله أعلم وقد أخرج الحاكم في المستدرک عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من أحسن منكم أن يتكلم بالعربية فلا يتكلم بالفارسية فإنه يورث النفاق قال المناوي قال الحاكم صحيح وورده الذهبي قال وأراد النفاق العملي لا الايماني أو الانذار والتخويف اه منه بلنظفه * (تنبيه) * قول ابن ناجي وقيل انه خفيف قاله مالك بلنظفه لا يكلف الله نفساً الخ فيه نظر لان موضوع الخلاف عنده القادر ومالك انما قال ما حكمه عنه في العاجز في ابن يونس مانصه وفي سماع ابن القاسم سئل مالك عن الاعمى يدعوا في صلاته بلسانه وهو لا يفصح بالعربية فقال لا يكلف الله نفساً الا وسعها او كانه يخففه اه منه بلنظفه ونقله ابو الحسن ونحوه في ق وقول ز وقال انها خب هو بالخاء المعجمة والباء الموحدة قال في المصباح مانصه الخب بالكسر الخداع وفعله خب خباً من باب قتل ورجل خب تسمية بالمصدر اه منه بلنظفه * (تنبيه) * قول المصباح ورجل خب تسمية بالمصدر يقتضي انه بالكسر فقط لان المصدر كذلك وليس كذلك بل هو بالوجهين والفتح أ كثر قال في النهاية مانصه

صلاته ما لم يحدث أو يلهت وأخرج ابن أبي شيبة عن الحكم قال ان من تمام الصلاة أن لا تعرف من عن يمينك الخب ولا من عن شمالك وأخرج عبد بن حميد وابن جرير وابن المنذر وابن أبي حاتم عن محمد بن سيرين قال كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يرفعون أبصارهم الى السماء في الصلاة ويلتفتون يمنا وشمالاً فأنزل الله قد أعلم المؤمنين الذين هم في صلاتهم خاشعون

فقالوا برؤسهم فلم يرفعوا أبصارهم بعد ذلك في الصلاة ولم يلتفتوا عينا ولا شملا وأخرج ابن المبارك في الزهد وعبد الرزاق والفرابي وعبد بن حميد وابن جرير وابن المنذر وابن أبي حاتم والحاكم وصححه والبيهقي في سننه عن علي أنه سئل عن قوله الذين هم في صلاتهم خاشعون قال الخشوع في القلب وأن تلين كنفك للمرأة المسلم وأن لا تلتفت في صلاتك وأخرج عبد بن حميد وابن جرير وابن المنذر عن قتادة قال الخشوع في القلب وهو الخوف وغض البصر في الصلاة وأخرج الحكيم الترمذي من طريق القاسم بن محمد عن أسماء بنت أبي بكر عن أم رومان والدة عائشة قالت رأيت أبو بكر أعمل في صلاة في فجر جري زجرة كدت أنصرف من صلاتي ثم قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول إذا قام أحدكم في الصلاة فليسكن أطرافه لا يتميل يتميل اليهود فان سكون الأطراف في الصلاة من تمام الصلاة قال ابن رشد من قدر الأمر حق قدره ولم يفارق الخوف قلبه خشيح في صلاته وأقبل عليها ولم يشغل سره في سواها وسكنت جوارحه فيها ولم يعيث بيديه ولم يلتفت إلى شيء من الأشياء بعينه اه (واقعاء) قول ز صفة أبي عبيدة ممنوعة أي مع بقاء يده بالأرض لانه حينئذ يفوته الاعتدال والافلا وجه الامنع والله أعلم (وتفكر يديوى) قلت قول ز فان شغله حتى لا يدري الخ هو الذي اعتمد جس في شرح الفقهية فائلا عن شيخه المحقق أي ابن زكري وبه تفيد قاعدة البناء على المتيقن اذ لا يبنى هنا على التيقن ويتوافق كلام الأئمة اه فقامله والله أعلم (وتزويق قبله) قال مقيد عفا الله عنه روى ابن ماجه بسند رجاله ثقات الاشخه ابن المغلس فقيه م قال عن عمر رضى الله عنه مرفوعا ما ساء عمل قوم قط الا زخرفوا مساجدهم وفي صحيح البخارى (٤٣٩) أمر عمر ببناء المسجد أى النبوى وقال

أكن الناس من المطر واياك أن تحمر أو تصفر فتفتن الناس وفي مسند أبي يعلى وصحيح ابن خزيمة من طريق أبي قلابه عن أنس مرفوعا يأتي على أمتي زمان يتباهون بالمساجد ثم لا يعبرونها الا قليلا وأخرج جيه أبو داود والنسائي من طريق أخرى عن أبي قلابه عن أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم لا تقوم الساعة حتى

الخب بالفتح الخداع وهو الخبز الذي يسعى بين الناس بالفساد رجل خب وامرأة خبة وقد تكسر خاؤه فاما المصدر فبالكسر لا غير اه منها بلنظها وفي القاموس الخب الخداع الخبز ويكسر اه منه بلفظه وقول المصباح وفعله من باب قتل قتلا كذا وجدته في النسخة التي بيدي منه وهو مخالف لما في الصحاح والقاموس ونص الصحاح الخب والخب الرجل الخداع الخبز تقول منه خبيت يارب رجل تخب خبا مثل علمت تعلم علما اه منه بلفظه ونص القاموس والخب بالكسر موضع وهيجان البحر والخداع والخب والغش خبيت كعلمت اه منه بلفظه (واقعاء) قول ز عن أبي الحسن صفة أبي عبيدة ممنوعة قال شيخنا ج يعنى مع بقاء يده بالأرض والافلا وجهه للامنع اه وهو ظاهر لانه اذا لم يرفع يده من موضع السجود يفوته الاعتدال فتأمل

يتباهى الناس في المساجد وفيه علم من أعلام النبوة لاخباره صلى الله عليه وسلم بما سيقع فوقع كما أخبر وأخرج الحكيم الترمذي عن أبي الدرداء مرفوعا اذا زخرفتم مساجدكم وحليتم مصاحفكم فالدمار عليكم اه والدمار الهلاك وهو دعاء وخبر وكان على كرم الله وجهه لا يصلى في مسجد من زخرف وقد مر يوم على مسجد بنى تميم وكانوا قد زخرفوه وقد حضرته الصلاة فقالوا يا أمير المؤمنين ألا تصلى في مسجد بنى تميم فقال لا تقولوا مسجد بنى تميم ثم جاوزوه وصلى في مسجد بنى ليث وقال نهين أن نصلى في مسجد أسس على غير تقوى ومروا عبد الله بن مسعود رضى الله عنه على مسجد منقوش فقال لعن الله تعالى كل من بنى هذا فانه أتفق ماله في معصية الله تعالى وإن له بكل درهم أنفق فيه كية من نار ذكرهما الشعراني في تنبيه المغترين قال ابن حجر وأول من زخرف المساجد الوليد بن عبد الملك بن مروان وذلك في أواخر عصر الصحابة وسكت كثير من أهل العلم عن انكار ذلك خوفا من الفتنة ورضخ في ذلك بعضهم وهو قول أبي حنيفة اذا وقع ذلك على سبيل التعظيم ولم يقع الصرف على ذلك من بيت المال اه ولا بن نافع وابن وهب جواز تزويق المساجد في قبلتها ما لم يكن وقال ابن المنبر لما شيد الناس بيوتهم وزخرفوها ناسب أن يصنع ذلك بالمساجد صونا لها عن الاستهانة اه وعليه جرى في العمل القامى قال ابن حجر والقسطلاني وتعقب بان المنع ان كان للعث على اتباع السلف في ترك الرفاهية فهو كما قال وان كان لخشية شغل قلب المصلى بالزخرفة فلا بقاء العلة والله أعلم وفي المدونة ذكر لما لثما عمل من التزويق في قبله مسجد المدينة فقال كره ذلك الناس أى العلماء حين علموه لانه يشغل الناس في صلاتهم اه

(وعبث بالحيتة) قول ز حيث
 قلع منه الخبوءم أنه اذا قلع منه
 أكثر من ثلاث تطل صلاته وفيه
 نظر لانه انما يبنى على أن ميتة
 الآدمي نجسة أو على ما لابن عرفة
 من أن ما زيل منه حال الحياة نجس
 على القولين وتقدم أن ذلك كله
 خلاف الراجح فالصواب عدم
 البطلان مطلقا والله سبحانه أعلم

(فصل)

(الامشقة) قول مب وظاهر كلام ابن عرفة أنه لا يجوز الخ من له
 لعج وفيه نظر فان كلام ابن عرفة
 صريح في أن المشقة معتبرة في حق
 المريض ونصه سمع ابن القاسم
 المريض قرب المسجد يصله ماشيا
 ويصلي جالسا لا يجزئ ولو وصله
 صحيا ففرض صلى جالسا ابن رشد
 كما قدر على مشيه بقدر على قيامه
 فيقوم على قدر طاقته في كل ركعة
 قلت الفرض مشقة قيامه فكيف
 يكلف به فوجهه ترجيحها بينه
 قائما عليها بالمسجد جالسا اه
 ويخصم من القول أن المشقة
 وحدها وان عظمت لا أثر لها في حق
 الصحيح على الراجح عند غير الباجي
 واتساقا عند لانه تأول قول ابن
 مسلمة على نحو المريض والمائد في
 السفينة وقوله ابن زرقون وعليه لم
 يبق لاصناف متمسك أصلا وأما
 في حق المريض فمعتبرة عند أشهب
 واعتمدوه وكلام ابن القاسم في
 سماع موسى وكلام ابن رشد في غير
 ما موضع يشهد أنها غير معتبرة وهو
 الظاهر ان كانت المشقة لا يحصل

(وعبث بالحيتة) قول ز حيث طلع منه شعرة أو اثنتان أو ثلاث الخبوءم أنه اذا طلع
 منه أكثر من ثلاث تطل صلاته وفيه نظر لان ذلك انما يبنى على ان ميتة الآدمي نجسة أو على
 ما لابن عرفة من أن ما زيل منه حال الحياة نجس على القولين وقد تقدم أن ذلك كله
 خلاف الراجح فالصواب عدم البطلان مطلقا والله سبحانه أعلم

(فصل) في وجوب القيام

(الامشقة) قول مب وظاهر كلام ابن عرفة انه لا يجوز أن يصلية جالسا مثله لعج
 وفيه نظر بل كلام ابن عرفة صريح في أن المشقة معتبرة في حق المريض ونصه ابن مسلمة
 مشقة القيام محز وقيل هو ابن عبد الحكم خوف عود علة وعدم ملك خروج الرمي بالقيام
 محز عنه قلت الاوجز مشقة اباحة التيمم ثم قال وسمع ابن القاسم المريض قرب المسجد
 يصله ماشيا ويصلي جالسا لا يجزئ ولو وصله صحيا ففرض صلى جالسا ابن رشد كما قدر على
 مشيه بقدر على قيامه فيقوم على قدر طاقته في كل ركعة قلت الفرض مشقة قيامه
 فكيف يكلف به فوجهه ترجيحها بينه قائما عليها بالمسجد جالسا اه منه بلنظفه
 وسمع ابن القاسم الذي اختصره ابن عرفة هو في رسم باع غلاما من كتاب الصلاة الاول
 ونصه وسئل مالك عن المريض يكون منزله قريبا من المسجد فهو يبلغ اليه ماشيا ثم يصلي
 جالسا قال لا يجزئ ذلك ولو أصابه بعد أن يأتي المسجد أمر وقد جاء صحيا لم أر به بأسا أن
 يصلي جالسا قال القاني وهذا كما قال لانه اذا قدر على الاتيان من مسكنه الى المسجد
 وان كان قريبا لا يضعف عن القيام في الصلاة وان ضعف عن القيام مع الامام فيلزمه أن
 يقف معه ما أطاق فاذا ضعف عن القيام جلس في بقية ركعته ويقف ذلك في كل ركعة
 لان القيام عليه فرض في كل ركعة لا يحمله عنه الامام ولا يسقط وهو قادر عليه اه منه
 بلنظفه وما وجهه ابن عرفة كلام الامام هو الظاهر منه لمن تأمل أوله وآخره فليست أم
 بانصاف والله أعلم *(تنبيه)* جلهم قول ابن مسلمة على ظاهره وجعلهم اياه مقابلا لمخالف
 لما فهمه منه أبو الوليد الباجي فانه قال في ترجمة فضل صلاة القائم على صلاة القاعد من
 المتقي ما نصه فاما من تجوز له صلاة الفريضة قاعدا فهو المقعد الذي لا يقدر على القيام
 والمريض الذي لا يستطيع القيام بحال وقال محمد بن مسلمة من لا يقدر على القيام الا
 بمشقة صلى جالسا قال الامام أبو الوليد وعندي ان ذلك كالمرضى والمائد في السفينة
 اه منه بلنظفه فرد ما لابن مسلمة لما نقلوه عن أشهب ولم يجعله خلافا كما فهمه غير واحد
 وقد أشار لهذا غ في تكميله فانه لما ذكر كلام ابن عرفة وابن عبد السلام وضح
 قال عقب ذلك ما نصه قلت تأمل هذه النقول مع قول الباجي ما نصه فاما من تجوز
 الى آخر ما قدمناه عنه وقال بعده وقبله ابن زرقون اه منه بلنظفه فعلى تأويل الباجي
 الذي قبله ابن زرقون لم يبق للمصنف متمسك أصلا قلت وقد أغفلوا كلهم ما في
 سماع موسى من كتاب الصلاة الثاني ونصه وسئل ابن القاسم عن المريض الذي
 لا يستطيع القراءة ولا التكبير وهو يعرف الصلاة أي يحزنه أن ينوي التكبير ويؤتي

في الركوع والسجود بغير قراءة وتجزئة صلاته قال ابن القاسم يحرك لسانه بالتكبير والقراءة على قدر ما يطيق وتجزئته الصلوة لا يجوز فيه أن ينوي التكبير والقراءة إذا لم يحرك بذلك لسانه قال القاضي معنى هذه المسئلة في الذي لا يستطيع القراءة ولا التكبير من أجل مرضه لا يجهد ومشقة تلحقه في ذلك وأما لو كان لا يستطيع أن يحرك لسانه بالتكبير والقراءة لاجراًته صلاته دون أن يحرك لسانه بشيء من ذلك لان عدم القدرة على الفروض مسقط لوجوبها بإجماع قال الله عز وجل لا يكلف الله نفساً الا وسعها اه منه بلفظه فهذا نص من ابن القاسم أن المشقة في حق المريض لا تسقط الفرض وسلمه ابن رشد ولم يحكم فيه خلافاً وهذا الفرض وان كان غير القيام الذي هو محل النزاع لكن الفرضية والمشقة موجودة في الجميع مع أن كلام ابن رشد المتقدم آنفاً يفيد الغاءه في القيام نفسه في حق المريض لقوله لان القيام عليه فرض ولا يسقط وهو قادر عليه اه وكلامه أيضاً في شرح المسئلة الاولى من رسم العربية من سماع عيسى من كتاب الصلاة كالصريح في ذلك أو صريح ونصه قوله ان الفاعل لا يوثق في السجود الا من علة يريد في الفريضة صحيح لا اختلاف فيه لان السجود فرض كالقيام فلا يسقط عنه الا بعدم القدرة عليه اه منه بلفظه وذلك كله خلاف مانعه من أشهب وقبله وهذا هو الظاهر ان كانت المشقة لا يحصل منها تأخير البر ولا زيادة المرض ولا حدوث مرض آخر والا فهي معتبرة اتفاقاً والمفهوم من كلام ابن عبد السلام أن اعتبار مشقة المريض من باب التعليل بالمظنة وتحصل مما سبق كله أن المشقة وحدها وان عظمت لا تزيلها في حق الصحيح اتفاقاً على طريقة الباجي ومن وافقه وعلى الرابع عند غيره وأما في حق المريض فمعتبرة عند أشهب واعتمده وكلام ابن القاسم في سماع موسى وكلام ابن رشد في غير ما موضع يفيد أنها غير معتبرة والله أعلم (وهل يجب فيه الوسع) قول مب الظاهر في هذا أن لو قال المصنف فيه تردد الخ نحوه للبساطي فانه لما ذكر كلام اللخمي قال بعده مانصه قلت وهذا اختلاف لا تأويل اه منه بلفظه قلت الظاهر أن ما قاله المصنف صحيح فانه أشار بالتأويلين الى فهم اللخمي والمازري وفهم ابن بشير قال في ضيق مانصه والاقرب في الائمة أن يكون الى الوسع لانه أقرب الى الاصل وهو ظاهر مختصر ابن شعبان وأخذ اللخمي والمازري من قوله في المدونة في المصل قائماً يكون ايماءه سجوداً خفيض من الركوع أنه ليس عليه نهاية طاقته ورده ابن بشير بانه قال ذلك للفرق لانه لا يوثق وسعته اه منه بلفظه وهو صريح في ان اختلافهم في فهم المدونة فتأمل بانه انضاف والله أعلم (ويجزي أن سجد على أنفه) ابن عرفة وفيها من يجيبه قروح أو مأول لم يسجد على أنفه أشهب ان سجد عليه أجراه اللخمي على قول ابن حبيب يجب وفي كون قول أشهب وفاقاً أو خلافاً طريقاً الصقلي مع شيخه عتيق وبعض شيوخه مع ابن القصار اه منه بلفظه قال ابن عاشر ربما يغبر في القول بعدم الاجزاء ان سجد على أنفه قولهم يجب فيه الوسع اه منه بلفظه قلت انما يغبر فيه لو كان قولهم يجب فيه الوسع متققاً عليه وليس كذلك نعم يظهر ذلك اذا كان القائل بعدم الاجزاء قائلاً بوجوب الوسع فيه ولم تقف على ذلك لكن

(وهل يجب الخ) قول مب الظاهر في هذا الخ نحوه للبساطي فانه لما ذكر كلام اللخمي قال وهذا اختلاف لا تأويل اه والظاهر صحة ما لا مضاف فانه أشار بالتأويلين الى فهم اللخمي والمازري وفهم ابن بشير قال في ضيق مانصه والاقرب في الائمة أن يكون الى الوسع لانه أقرب الى الاصل وهو ظاهر مختصر ابن شعبان وأخذ اللخمي والمازري من قوله في المدونة في المصل قائماً يكون ايماءه سجوداً خفيض من الركوع أنه ليس عليه نهاية طاقته ورده ابن بشير بانه قال ذلك للفرق لانه لا يوثق وسعته اه منه بلفظه وهو صريح في ان اختلافهم في فهم المدونة والله أعلم (ويجزي أن سجد على أنفه) ابن عرفة وفيها من يجيبه قروح أو مأول لم يسجد على أنفه أشهب ان سجد عليه أجراه اللخمي على قول ابن حبيب يجب وفي كون قول أشهب وفاقاً أو خلافاً طريقاً الصقلي مع شيخه عتيق وبعض شيوخه مع ابن القصار اه منه بلفظه قال ابن عاشر ربما يغبر في القول بعدم الاجزاء ان سجد على أنفه قولهم يجب فيه الوسع اه منه بلفظه قلت انما يغبر فيه لو كان قولهم يجب فيه الوسع متققاً عليه وليس كذلك نعم يظهر ذلك اذا كان القائل بعدم الاجزاء قائلاً بوجوب الوسع فيه ولم تقف على ذلك لكن

(فائدة) الصقلي هو الامام أبو بكر محمد بن يونس والصقليان هو أبو محمد عبد الحق وهما منسوبان الى صقلية قال غ في تكميله قال ابن هشام اللخمي تلميذ أبي بكر بن العربي في لحن العامة ويقولون سقلية بسين مكسورة والصواب سقلية بصاد ووقاف منتهوتين وأما سقلية بسين مكسورة (٤٣٣) فضيحة في غوطة دمشق والاصل فيها واحد غير أن هذه عربت فقيمت

بالصاد مفتوحة وبقيت تلك على حالها وسقلية اسم رومي وتفسيره تين وزيتون اه وقال أبو محمد الرشاطي جزيرة صقلية فيها مدن كثيرة وصقلية اسم لاحد مدنها فنسبت الجزيرة كلها اليها طولها سبعة أيام وعرضها خمسة ففتحت سنة اثنتي عشرة ومائتين وابتداء فتحها على يد أسد بن فرات ومات قبل كماله ثم أسرت سنة خمس وثمانين وأربعمائة اه وفي القاموس وصقلية مشددة اللام جزيرة بالمغرب اه قلت وقع في نسخة هوفى من القاموس اسقاط ونصه وصقلية بكسر التاء وهكذا ضبطه جماعة وضبطه ابن خلكان والشهاب في شرح النخاء والهلالى في نور البصر بفتح الصاد والقاف وصوره بعضهم وجعل كسر الصاد خطأ وقال الشيخ سيدي عبد المجيد الزبادي في رحلته بعد أن ذكر نص القاموس مانصه ورأيت بخط بعض الادباء اللغويين مانصه والصقلي بفتح الصاد المهملة والقاف وبعد هالام مشددة نسبة الى جزيرة صقلية وهى في بحر المغرب من افرقية انترعها الافرنج من المسلمين في سنة أربع وستين وأربعمائة اه فانظر اى

يغير فيه ما تقدم عند قوله وأعاد لترك أنفه بوقت من الأقوال الثلاثة بناء على طريقة الأكثر من أن الخلاف بعد الوقوع وأنه مطلوب أو لا بالسجود عليه قول واحد او قد قال النبي صلى الله عليه وسلم إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم فالظاهر تأويل ابن يونس ومن وافقه وإن ابن القاسم لم يخالف أشهب بالأجزاء بل كان القياس أن يكون مطلوباً بالسجود عليه ابتداء فتأمل ما نضاف*(فائدة)* قول ابن عرفة الصقلي هو الامام أبو بكر محمد بن يونس وتارة يقول الصقليان وهما ابن يونس المذكور وأبو محمد عبد الحق وهما منسوبان الى صقلية قال غ في تكميله مانصه قال أبو عبد الله محمد بن هشام اللخمي تلميذ أبي بكر بن العربي في لحن العامة ويقولون سقلية بسين مكسورة والصواب سقلية بصاد مفتوحة ووقاف مفتوحة فاما سقلية بسين مكسورة فضيحة في غوطة دمشق والاصل فيها واحد غير أن هذه عربت فقيمت بالصاد مفتوحة وبقيت تلك على حالها وسقلية اسم رومي وتفسيره تين وزيتون اه وقال أبو محمد الرشاطي جزيرة صقلية فيها مدن كثيرة وصقلية اسم لاحد مدنها فنسبت الجزيرة كلها اليها طولها سبعة أيام وعرضها خمسة ففتحت سنة اثنتي عشرة ومائتين وابتداء فتحها على يد أسد بن فرات ومات قبل كماله ثم أسرت سنة خمس وثمانين وأربعمائة اه منه بالفظه وسكت عن اللام وفي القاموس وصقلية مشددة اللام جزيرة بالمغرب اه منه بالفظه (كالصحيح على الارح) قول من انظره وقد تقدم عند ز عن المازرى وعياض منع الجلوس على الحرير بحائل قلت مرآة ابن ناجي رحمه الله حسب ما يظهر من كلامه أنه لا يعرف الجواز ولذلك أقروا كلامه والله أعلم وانظر مع ما في المعيار عن البرزى ونصه فان كان مريضاً جازوا ان كان صحيحاً فقولان وظاهر المدونة الصحة مطلقاً قال بعض حذاق التونسيين يؤخذ منه جواز جلوس الرجل على خالص الحرير اذا جعل عليه كتيافاً غير ويشبه ما غشي من آية الذهب بالرصاص اه منه بالفظه *(مسئلة)* قال في نوازل الطهارة من المعيار مانصه وسئل يعنى ابن عرفة عن السقف اذا كانت فيه كوة تقابل مراحضاً وغيره من النجاسات أو حصير فيه ثقب لا تصل ثياب المصلى الى ما تحته من النجس لكنه يستقر على الأعلى فاجاب تصح الصلاة على السقف والسير ويعيد الثاني لشدة الاتصال واجاب الشيخ أبو القاسم الغبري بصحة صلاة الجميع اه منه بالفظه وقد ذكر البرزى في نوازل الفتويين معاً ونصه فكان شيخنا أبو عبد الله بن عرفة يقول تصح صلاة صاحب الستف والسير ويعيد الثاني لشدة الاتصال وكان شيخنا أبو القاسم الغبري يفتي بصحة صلاة الجميع اه منه بالفظه وقد ذكر قبل هذا بقريب ما يرجح فتوى الغبري فانه لما ذكر

الضبطين أصوب أو هما معاً ساغنان وهو الاقرب اه والله أعلم (كالصحيح الخ) قول من انظره عن وقد تقدم عند ز الخ مرآة ابن ناجي حسب ما يظهر من كلامه أنه لا يعرف الجواز ولذلك أقروا كلامه والله أعلم وانظر مع قول المعيار عن البرزى ان كان مريضاً جازوا ان كان صحيحاً فقولان وظاهر المدونة الصحة مطلقاً قال بعض حذاق التونسيين يؤخذ منه جواز الجلوس على خالص الحرير اذا جعل عليه كتيافاً غير ويشبه ما غشي من آية الذهب بالرصاص اه

* (مسئلة) * لماذا كرا البرزلى عن عز الدين أن من صلى الى جنب من (٤٣٣) يتحقق نجاسة ثيابه ويلاصقه فلا يجوز قال

لا يتخلو عندنا أن يعتمد عليه أو يلاصقه خاصة فان كان يعتمد عليه أو يجتبع ثيابه أو يسجد ببعض أعضائه فكما قال وان لاصقه خاصة فأحفظ في الأكمال أن ثياب المصلي اذا كانت تماس النجاسة ولا يجلس عليها فلا تضره اه ونقله في المعيار في صحة الصلاة في مسئلة الحصر تؤخذ مما نقله عن الأكمال بالاحرى والله أعلم (لا اضطجاع وان أولا) قول ز محمول على المريض الذى لا يقدر الا على الاضطجاع الخ انظر من قيده بذلك فان ظاهر كلامهم هو الا كراه كما هو ظاهر تن قال اللغوى مانصه واختلف في المنقل مضطجعا على ثلاثة أقوال فاجاز ذلك ابن الجلاب للمريض خاصة وهو ظاهر المدونة وفي النوادر المنع وان كان مريضا وأجاز له الاجهرى الصحيح واحتج بحديث عمران بن حصين قال سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صلاة الرجل قاعدا فقال ان صلى قائما فهو أفضل ومن صلى قاعدا فله نصف أجر القائم ومن صلى مضطجعا فله مثل نصف أجر القاعد آخرجه البخارى اه منه بلفظه ونقله أبو الحسن عند قول المدونة ولا يصلى مضطجعا الا مريض ونقله ابن عرفة مختصرا ونصه وفي الاضطجاع في النقل اللغوى ثالثا للمرض للاجهرى والشيخ عن بعض أصحابنا والجلاب اه منه بلفظه ونص الجلاب ولا يتنقل المضطجع على جنبه ولا على ظهره الا من علة اه منه بلفظه وكلام ابن الحاجب وضح يدل على أن محل الخلاف هو القادر على الجلوس ابن الحاجب ولا يتنقل قادر على القعود مضطجعا على الأصح ضح قوله قادر على القعود ظاهره سواء كان مريضا أو صحيحا وحكى اللغوى في المسئلة ثلاثة أقوال أجاز ذلك فى الجلاب للمريض خاصة وهو ظاهر المدونة وفي النوادر المنع وان كان مريضا وأجاز له الاجهرى للصحيح ومنشأ الخلاف القياس على الرخص اه منه بلفظه وبذلك كله تعلم أن ما قاله ز غير صحيح والله سبحانه أعلم

* (فصل) *

(وجوب قضاء فائتة) قول مب ومثل هذا قال الخ مانسبه للاجوبة هو كذلك فيها ولو كان الظاهر رتا وليوافقه ماله فى أول مسائل الصلاة من أجوبته لان جملة على ظاهره بوجوب التناقض فى كلامه لقوله فى صدر الجواب الذى أشار له مب أمر أن يصلحها متى ما وجد السبيل الى ذلك من لسل أو نه رحتى يأتي على جميع مانسبى أو ترك دون أن يضع مالا بد منه من حوائج دينه فلا يجوز له أن

* (فصل) فى قضاء القوائت وما اتصل به *

(وجوب قضاء فائتة) قول مب ومثل هذا فى آخر أجوبته الخ مانسبه اليها هو كذلك فيها ولكن الظاهر تأويله ليوافق ماله هو فى أول مسائل الصلاة من أجوبته ونص ما أشار اليه مب ولا ينبغي لمن عليه صلوات فائتة قد ضيعها أو نام عنها أو نسىها أو تركها متعمدا حتى خرج وقتها أن يشتغل عن قضائها بصلاة النافلة ان الواجب عليه أن يعجل قضاءها ما استطاع لقول النبي صلى الله عليه وسلم اذا رقد أحدكم عن الصلاة أو نسىها ثم فرغ اليها فليصلها كما كان يصلحها فى وقتها فان الله عز وجل يقول أقم الصلاة لذكري فان كانت كثيرة أمر أن يصلحها متى وجد السبيل الى ذلك من لسل أو نه رحتى يأتي على جميع مانسبى أو ترك دون أن يضع مالا بد منه من حوائج دينه فلا يجوز له أن يشتغل فى أوقات الفراغ ووجود السبيل الى القضاء بصلاة النافلة اذ لا تجزئه من صلاة الفريضة وانما يجوز له أن يصلى قبل تمام ما عليه من قضاء الصلوات الفائتة الصلوات المسنونيات

(٥٥) (هوفى (اول)

يشتغل فى أوقات الفراغ ووجود السبيل الى القضاء بصلاة النافلة اذ لا تجزئه من صلاة الفريضة وانما يجوز له أن يصلى قبل تمام ما عليه من قضاء الصلوات الفائتة الصلوات المسنونيات

وما خف من النوافل المرغب فيها كركعتي الفجر وركعتي الشفع المتصلة بالوتر وما أشبه ذلك اذ لا يخشى أن يفوته بذلك قضاء ما عليه من الصلوات والاصل في جواز ذلك واستحبابه ما روى من أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى ركعتي الفجر قبل صلاة الصبح اذ نام في الوادي عن صلاة الصبح حتى طلعت الشمس وأما ما كثر من النوافل المرغب فيها كقيام رمضان مع الامام في المسجد فتجيب قضاء الفوائت على الرجل آكد منه فلا ينبغي له أن يترك ما عليه من القضاء ويستغل عنه بقيام رمضان مع الامام فان فعل ولحقه في ذلك حرج فن ناحية تأخير قضاء الفوائت مع القدرة على أدائها من ناحية قيامه مع الامام لانه أجور في قيامه مع الامام وان كانت عليه صلوات منسية فهو اولى به من الاشتغال بغير قضاؤه وما جاء من انه لا تقبل من أحد نافلة وعليه فريضة معناه والله أعلم في الرجل يصلي النافلة في آخر وقت الفريضة قبل أن يصلي الفريضة فتفوته بذلك صلاة الفريضة مثال ذلك أن يترك صلاة الصبح الى قرب طلوع الشمس بمقدار ركعتين فيصلي ركعتي الفجر أو غيرها من النوافل ويترك صلاة الصبح حتى تطلع الشمس أو يترك صلاة العصر الى قرب مغيب الشمس بمقدار أربع ركعات فيمتنع ويترك صلاة العصر حتى تغيب الشمس بدليل ما روى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى ركعتي الفجر يوم الوداي بعد أن طلعت الشمس قبل صلاة الصبح على ما ذكرناه فلا يصح قول من قال ان من صلى نوافل وعليه صلوات فوائت انه عاص لله تعالى في فعله ذلك الا أن يريد أنه عاص في تأخير الفرائض اذ لم يصلها في مكان النوافل لافي صلاة النوافل فيكون لذلك وجه على ما بيناه فليس وقت الصلاة الفائتة أو الصلوات الفائتات حين تذكر بوقت مضيق لا يجوز التأخير عنه بحال كآخر وقت العصر للعصر عند الغروب وكآخر وقت الصبح للصبح قبل الطلوع اذ قد فات وقت الموقت لها وترتب قضاؤها في ذمتها فانما يؤمر بالتعجيل لها حين يذكرها مخافة أن تخترمه المنية قبل أدائها فيجوز له أن يؤخرها عن وقت ذكرها لها في الموضع الذي يغلب على ظنه أن قضاءها لها لا يفوت بذلك فهي تجب بالذكر لا على الفور فهذا وجه ما سألت عنه اه منها بلفظها فاما قوله هنا وفي البيان فليس وقت الفائتة بمضيق الخ فلا اشكال فيه وليس بخالف لما قاله غيره لانه انما في تضيقا مقيدا بقوله كآخر وقت العصر للعصر عند الغروب الخ لا تضيقا مطلقا وهذا الذي قاله لا يخالف فيه والالزام انه اذا ذكرها في موضع لا ماء معه ولا يصل الى الماء الا بعد مضى مقدار ما يسعهها انه يجب عليه أن يتيم ويصلها وكذا اذا ذكرها بموضع نجس ولا يصل الى طاهر الا بعد مضى مقدار ما يسعهها انه يصلها بذلك الموضع النجس ولا أظن أحدا يلتزم ذلك وقد صرح الباجي بأن عليه الانتقال الى موضع طاهر مع أن كلامه يفيد اتفاق العلماء على وجوب القضاء فورا انظر الاصل والله أعلم وقول مب زروق ولم أعرف من أين أتى به أخذه والله أعلم من قول ابن رشد في الاجوبة وان كانت عليه صلوات منسية

وما خف من النوافل المرغب فيها كركعتي الفجر والشفع اذ لا يخشى أن يفوته بذلك قضاء ما عليه من الصلوات اه فيحمل قوله فيجوز تأخيرها على التأخير لا شغاله بغير النوافل المتأكدة أو بما لا بدله منه من أمر معاشه في الموضع الذي يغلب على ظنه أن قضاءها لها لا يفوت باشتغال بذلك والاوجب عليه ترك ذلك والمبادرة اليها وقد قال في أول مسائل الصلاة من أجوبته ولا يسعه تأخير عن وقت ذكرها اياها ان كان نسيها ولا عن وقت قدرته عليها ان كان تركها العذر غلبه عنها وأما ان كان تركها مع عدم ادون عذر غلبه فهو عاص لله عز وجل في تأخيرها عن وقتها وفي تأخيرها بعد وقتها بما أخرها وهذا كله مما لا اختلاف فيه بين أحد من علماء المسلمين اه وأما ما له في البيان فليس بخالف لما قاله غيره لانه انما في تضيقا مقيدا بقوله كغروب الشمس للعصر الخ بدليل أنه اذا تركها بموضع نجس أو لا ماء به وجب عليه تأخيرها الى أن يصل الى موضع طاهر أو فيه ماء حتى عند غيره فيما يظهر وقد صرح الباجي بأن عليه الانتقال الى موضع طاهر مع أن كلامه يفيد اتفاق العلماء على وجوب القضاء فورا انظر الاصل والله أعلم وقول مب زروق ولم أعرف من أين أتى به أخذه والله أعلم من قول ابن رشد في الاجوبة وان كانت عليه صلوات منسية

في دعوى النسخ ثم قال وقد ذكر أصحابنا ممن منع نسخ هذا الفعل في ذلك وجهين أحدهما
 أنه هو صلى الله عليه وسلم أمر بالاعتقاد لثلاثين من أصحابه أنهم وقد كانوا نصبوا من طول
 السرى فأشفق أن يبق منهم جماعة لا يستطيعون بالاذن والاقامة والرحيل يجمعهم
 ويوقظ أولهم وآخرهم والثاني وهو الأبين أن النبي صلى الله عليه وسلم علل وجه الاقتياد
 والامتناع من الصلاة في ذلك الوادي بما ذكره في حديث زيد بن أسلم أن هذا واد به شيطان
 وهذه علة لا طريق لنا نحن إلى معرفتها فلا يلزمنا العمل بها ثم قال بعد كلام مانصه وقوله
 حين قضى الصلاة من نسي الصلاة فليصلها إذا ذكرها تنبيه لهم على فقه ما فعله واخبار
 أن الاشتغال بالرحيل من الوادي وغير ذلك ليس مما يجوز أن يقاس عليه غيره من الأعمال
 التي ليست شرطاً في صحة الصلاة لأن فرض من ذكر صلاة أن يصلحها ولا يشتغل بالرحيل ولا
 غيره لكن الرحيل من ذلك الوادي كان شرطاً في صحة الصلاة على الوجه الذي ذكرناه
 ومثل ذلك أن يذكر الصلاة وهو في موضع نجس فإن عليه أن ينتقل منه إلى موضع طاهر
 اه منه بلفظه وهذا موافق للمعنى لقول ابن رشد المذكور فتأمل به بانصاف وأما قوله
 فيجوز له أن يؤخرها الخ فظاهره المخالفة لما قاله غيره ولكن يجب تأويله لأن جملة على
 ظاهره يوجب التساقض في كلامه لقوله في صدره هذا الجواب أمر أن يصلحها متى ما قدر
 ووجد السبيل إلى ذلك الخ وبدليل منعه من الاشتغال بكثير النوافل وبغير ما لا بدله
 منه من أمر معاشه فيجب رد آخر الكلام لاؤله فيحمل قوله فيجوز له أن يؤخرها عن وقت
 ذكره لها أن ذلك لا يشتغاله بسير النوافل المتأكدة أو بما لا بدله منه من أمر معاشه في
 الموضع الذي يغلب على ظنه أن قضاءه لها لا يقوت بأشغاله بذلك والواجب عليه ترك
 ذلك والمبادأة إليها فيفتق أول الكلام وآخره ومما يعين حملها على ذلك أيضاً أن جملة على
 ظاهره يوجب تركه للاجتماع الذي حكاه أول مسائل الصلاة من أجوبته ونصه ومن نام
 عن الصلاة أو تركها ناسياً لها أو متعمداً لعذر أو لغير عذر حتى خرج وقتها فعليه أن
 يصلحها بعد خروج وقتها فافرضوا واجبا ولا يسعه تأخير عن وقت ذكره إياها ان كان نسيها
 ولا عن وقت قدرته عليها ان كان تركها لعذر غلبه عليها وأما ان كان تركها متعمداً
 لتركهامتها وانما بعدون عذر غلبه عليها فهو عاص لله عز وجل في تأخيرها عن وقتها
 وفي تأخيرها بعد وقتها بما أخرها وهذا كله مما لا اختلاف فيه بين أحد من علماء
 المسلمين اه منها بلفظها * (تنبيه) * في ح عن الشيخ زروق مانصه وكان
 شيخنا القوري يفتي بأنه ان كان يترك النفل للفرض فلا يتنفل وان كان للبطالة
 فتسقطه أولى ولم أعرف من أين أتى به اه قلنا أخذته والله أعلم من كلام ابن رشد
 السابق لقوله فهو أولى به من الاشتغال بغير قضاائه فراجعته متأملاً (والقوائت في
 أنفسهم) يفهم منه أن من عليه صلاة يوم مثلاً أنه يبدأ بصلاة الصبح وفي ابن يونس مانصه
 فقال محمد بن أبي زمنين فيمن عليه صلوات كثيرة فقبل أنه يبدأ بصلاة الظهر وقيل
 يبدأ بصلاة الصبح اه منه بلفظه * (تنبيه) * ظاهر كلام المصنف أن الترتيب يجب
 بين القوائت ولو كانت من جنس واحد وهو ظاهر كلام غيره أيضاً وفي ابن يونس مانصه

فهو أولى به من الاشتغال بغير
 قضائه (والقوائت الخ) يفهم منه
 أن من عليه صلاة يوم مثلاً أنه يبدأ
 بالصبح وظاهر المصنف كغيره
 وجوب ترتيب القوائت ولو كانت
 من جنس واحد كظهيرين
 أو عصرين وقال ابن القصار انه
 لا ترتيب بينهما وجعله ابن ناجي
 تقييداً للنظر نصه في الاصل والله
 أعلم

قال ابن القصار فيمن ذكر صلاتين ظهرين أو عصرين ان الترتيب يسقط فيهما لانهما من جنس واحد وصفتهم ما واحدة والنية لهما واحدة وقد اجتمعا في وقت الذكرك فلا فائدة في ترتيب احدهما على الاخرى وليس كذلك اذا كانتا مختلفتين قال وليس عن مالك في هذا نص وانما النص في الصلوات المختلفة وهو شئ رأيت واختبرته اه منه بلفظه وقد جعله ابن ناجي تقييداً فانه قال عند قول المدونة وان ذكرها بعد ان فرغ أعاد الصبح مانصه قال ابن هرون هذا يدل على أن مذهبه وجوب الترتيب بين يسير الفوائت وهو أحد الاقوال الثلاثة وقيل سنة وقيل واجب مع الذكرك هذا اذا اختلفت المناسبات فان اتفقت كن نعي ظهرين أو عصرين من يومين فقال ابن القصار لا ترتيب بينهما اه منه بلفظه فتأمل (وان خرج وقتها) لو قال المصنف ولو خرج وقتها الرد قول ابن وهب تقدم الحاضرة وقول أشهب بخبر كان أحسن * (تنبيه) قال ابن عرفة مانصه والمشهور بتقديم يسير ما فات على ما حضر ولو ضاق وقته ببعض شيوخ عبد الحق واليسير بقية كيسير أصلاً ورجع ابن القاسم اسقوط قضاء الوقية عن ذا كرم يستغرق وقتها من ذى عذرا بن وهب الوقية أحق وخبر أشهب ابن بشير عن البغداديين تقديم المنسية مستحب فقول ابن رشد يقدم اليسير اتفاقاً غريب اه منه بلفظه وثقله غ في تكميله وزاد مانصه ابن شاس ومستند المشهور أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يوم الخندق بدأ بصلاة العصر بعد ما غربت الشمس ثم صلى بعدها المغرب خرجهم مسلم وقال ابن عبد السلام الأصح قول ابن وهب لغير وجه ولا يتم الاحتجاج لابن القاسم بحديث الخندق لان المغرب باق وقتها حقيقة أما الضروري وأما الاختياري وهو الصحيح اه منه بلفظه (وهل أربع أو خمس خلاف) أى قولان مشهوران أما الثاني فشهر المازرى كفى ضيق وعلى تشهيره اقتصر ابن ناجي في شرح المدونة فانه قال عند قول المدونة وان ذكر صلوات يسيرة مثل الثلاث وما قرب في وقت صلاة بدأ بهم وان فات وقت الحاضرة اه مانصه اختلف في حد اليسير على ثلاثة أقوال فقل خمس فاقول وهو المشهور قاله المازرى وقيل الأربع وتأوله بعضهم على قولها القولها وما قرب وقيل الثلاث لأزيد وتأوله بعضهم على قولها وما قرب على ما دون الثلاث وهو بعيد وهذين القولين قال يحنون وظاهرهما لا فرق بين أن تكون الصلوات اليسيرة أصلاً أو بقاء وهو كذلك اتفاقاً اه منه بلفظه وهو الذى صوبه في المقدمات ونصها واختلف في حدها أى الكثرة ما هو فقل الأربع وقيل الخمس وقيل الست وهو الصواب اه منها بلفظها وعليه اقتصر ابن الجلاب وصاحب التلقين وصاحب الارشاد وأبو بكر الوفا وروى الاول عن نسي خمس صلوات أو ما دونهن ثم ذكر ذلك في وقت صلاة أخرى بدأ بالمناسبات وان خرج وقت الحاضرة اه منه بلفظه ونص الثاني والترتيب في الفوائت واجب بالذكرك في الخمس فدوب وهى أولى عند ضيق الوقت من الحاضرة اه منه بلفظه ونص الثالث يجب ترتيب الفوائت مع الذكرك خمس فادونها تقدم على الحاضرة اه منه بلفظه ونص الرابع وانما يعيدها اذا كانت المناسبات خساً فقل اه على نقل ابن عرفة بلفظه ورجحه ابن الجلاب أيضاً ونصه والترتيب

(وان خرج) لو عبر بلورد قول ابن وهب تقدم الحاضرة وقول أشهب بخبر وفى تكميل غ مانصه ابن شاس ومستند المشهور أن رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الخندق بدأ بصلاة العصر بعد ما غربت الشمس ثم صلى بعدها المغرب خرجهم مسلم وقال ابن عبد السلام الأصح قول ابن وهب لغير وجه ولا يتم الاحتجاج لابن القاسم بحديث الخندق لان المغرب وقتها باق حينئذ أما الضروري وأما الاختياري وهو الصحيح اه (وهل أربع الخ) أما الثاني فشهر المازرى وعلى تشهيره اقتصر ابن ناجي في شرح المدونة وهو الذى صوبه في المقدمات واقتصر عليه ابن الجلاب وصاحب التلقين والارشاد وأبو بكر الوفا ورجحه ابن الجلاب وأما الاول فلم يذكر فى ضيق من شهره ولا من صححه واقتصر على نسبته لظاهر الرسالة والاول ابن رشد انه ظاهر المدونة وقول ابن يونس اختلف ان كانت خمس صلوات فقل يبدأ بهم وقيل بالحاضرة اه وذكر النخعي وابن عرفة الخلاف من غير ترجيح وكان المصنف اعتمد في تشهيره على نسبة ابن رشد لظاهر المدونة وعلى قول ابن يونس أيضاً انه أشبه بظاهر المدونة لكن لا يقوى قوة الآخر ولذا اقتصر عليه في المرشد المعين والله أعلم

في قضاء يسير الفوائت وهي الخمس فادونها أصلاً أو بقاء وقيل الأربع واجب مع الذ كر
 اه وأما الأول فلم يذكرفي صحيح من شهره ولا من صحيحه واقتصر على نسبته لظاهر الرسالة
 وقول ابن رشد انه ظاهر المدونة وقول ابن يونس واختلاف ان كانت خمس صلوات فقيل
 يبدأ بهن وقيل بالحاضرة اه وقد ذكر اللخمي وابن عرفة الخلاف من غير ترجيح وكان
 المصنف اعتمد والله أعلم في تشهيره على نسبة ابن رشد له لظاهر المدونة وعلى كلام ابن يونس
 الذي أغفله هو وابن عرفة فانه قال بعد ما نقلناه عنه يسير مائنه وان ذكر خمس صلوات
 فاكثر بدأ بالحاضرة ثم يصلي ما ذكر بعد ذلك ولا يعيد الحاضرة وان كان في وقتها وكذلك
 لو ذكرهن بعد ما صلى الحاضرة وان ذكر الخمس وهو في الحاضرة فليتم ادعائها فاذا فرغ
 صلى التي ذكر ولا يعيد الصلاة التي ذكرهن فيها ويحتمل أن تكون الخمس في حين القليلة
 وما تقدم أشبه بظاهر المدونة ولا اشكال في الست انها في حد الكثرة اه منه بلفظه
 لكن لا يقوى هذا قوة الآخر ولهذا والله أعلم اقتصر في الرشد المعين على الثاني والله أعلم
 (أعاد بوقت الضرورة) ابن عرفة وفي كون الوقت ضروري أم الاختيارى رواية اللخمي
 ولم يحل ابن رشد غير الأول اه قلت هو مذهب المدونة ونصها ومن ذكر صلاة نفسها
 صلاتها وأعاد ما هو في وقته من الصلوات ووقت الظهر والعصر في هذا النهار كله والمغرب
 والعشاء الليل كله والصبح الى طلوع الشمس اه منها بلفظها (تنبيه) قال غ في
 تكمله عندها نصها السابق مائنه اعتبرها هنا وقت الضرورة بخلاف المشهور فمن صلى
 بنجاسة ناسياً انه يعيد ما لم تصفر الشمس قال ابن عبد السلام والفرق بينهما عسيراً وذلك
 الامام نفي الدين بن دقيق العيد أخبرني عنه بذلك غير ما مره شيخنا المرحوم أبو يحيى أبو
 بكر بن القاسم بن جماعة وكان يقول أجبت عنه بقوة الخلاف في مسئلة الترتيب وضعفه
 في مسئلة النجاسة فلم يظهر لي قبولاً لذلك يعني أن الاعادة وان كانت مستحبة في المسئلتين
 إلا أن القول بوجوب الترتيب شرط أقوى من القول بوجوب ازالة النجاسة شرطاً فروعى
 القول الأقوى بان جعل زمن الاعادة فيه أوسع منه في مسئلة النجاسة وهذا الفرق ضعيف
 كإثرا لا نالنا سلم وجود القوة المذكورة لا نقلاً ولا دليلاً لان القائل بوجوب ازالة النجاسة
 شرطاً هو ابن وهب والقائل بوجوب الترتيب شرطاً هو ابن الماجشون فلا ترجيح بل
 الشافعى وغيره بوجوب ازالة النجاسة كما قال ابن وهب ولا يكاد يوافق لابن
 الماجشون في هذه المسئلة وأما النظر فادلة القول بوجوب ازالة النجاسة كثيرة قوية في
 محلها ولا أعلم لقول ابن الماجشون دليلاً ينافي عكس الفرق على المشهور يرجع إلى أصله
 من غير نظر إلى مراعاة قول أحد بيان الطلب في الترتيب أكدته في ازالة النجاسة فوجب
 أن تكون الاعادة هكذا ألا ترى أنه عند ضيق الوقت عن الصلاة يقدم القائنة وعند ضيق
 الوقت عن غسل النجاسة يصلي بها فكان رعى الترتيب أكد من ازالة النجاسة فوجب
 ان يكون زمن الاعادة في الترتيب أوسع منه في الاعادة في الظاهر ابن عرفة قول ابن
 عبد السلام لم يقل بوجوب الترتيب غير ابن الماجشون يردبانه قال به ابن حبيب ومطرف
 ومالك وابن القاسم وتقرئ به بما ذكر يردبانه نفس ما أنكر على شيخه قصاراه انه بين سببه

(أعاد الخ) قال في المدونة من ذكر
 صلاة نسيها صلاتها وأعاد ما هو في
 وقته من الصلوات ووقت الظهر
 والعصر في هذا النهار كله والمغرب
 والعشاء الليل كله والصبح الى
 طلوع الشمس اه وقرئ بين هذه
 وبين اعادة من صلى بنجاسة ناسياً
 ما لم تصفر الشمس بما يعلم بالوقوف
 عليه في الاصل

ويرد بان ذلك تفريع على ما وقع عنه السؤال وقد يفرق بان ترتيب الصلاة راجع لزمانها وهو لازم وجودها لذاته والطهارة راجعة لعلها بواسطة فاعلمها لانهم اصفق له واللازم لا بوسط أكد منه بوسط ولان الشارع لم يرخص في تنكيسها بحال ورخص في النجاسة اضطرارا وبان مفسدة التنكيس أشد للزوم تعلقه بصلاتين والنجاسة بصلاة واحدة اه منه بلفظه قلت وهذه الفروق التي ذكرها ابن عرفة رحمه الله كلها غير واضحة أما الاول فلان ما علل به من أن الطهارة صفة لفاعله لا يتم استدلاله بالنظر اليه استقلا لا واللازم مثله في طهارة الحدث والاجماع على خلافه فلا بد أيضا من النظر الى قوة دليل الوجوب وضعفه فتأمل له وأما الثاني فهو مثل ما أجاب به شيخه ابن عبد السلام في المعنى فما أورده على شيخه وارد عليه وأما الثالث فان عني به أن الخلل لا يتصور وقوعه الا بين صلاتين فواضح وان كان لا يظهر لذلك كبير فائدة وان عني أن الخلل وقع فيهما معا فغير مسلم بل الخلل انما وقع في المقدمة عن محله فتأمل به انصاف ولا تغتر بسكوت غ عنه والله أعلم (فيعيد في الوقت ولو جعة) لو قال ولو جعة ومغربا لكان أحسن لينبه على خلاف ابن حبيب في المغرب (كثلاث من غيرها) قول مب انه يكملها بنية الفرض الخ أصله الخ مقتصر عليه وهو يفيد انه المذهب عنده ولكن كلام ابن عرفة يفيد أن تكميلها بنية النفل هو المذهب فانه بعد أن نقل عن المازري أن بعض شيوخه خرج على قول ابن القاسم انه يقطع الرباعية بعد ثلاث قطع الصحيح بعد ركعة قال مانصه قلت ظاهره قبوله ولم أجده للخمى بل للباجي وقوله ابن زرقون ويرد باحتمال كونه لذلك مع منع النقل بربيع وبهم ما علة فضل لا يقال اتمامها بأربعاء انما هو بنية الفرض قاله الصقلي لانه يرد بفهم فضل المتقدم وقبوله عيبا من والتونسي وبانه ظاهر نصها وهو ربعا ثم لا يقطع فلو كانت بنية الفرض ما حسن قوله ثم ليقطع ونقل ابن رشد أن مذهبا أن ذكر المنسية فيها يفسدها وقول الرسالة من ذكر صلاة في صلاة فسدت هذه عليه اه منه بلفظه قلت ورد ابن عرفة على ابن يونس بما ذكره معارض بمثله أو أقوى منه لان كلام فضل وان قبله من ذكر لا يكون بمجرد جعة على ابن يونس مع أن أبا الحسن قد اعترضه فقال بعد نقل كلامه مانصه وهذا الذي قاله فضل غير بين لانا نقول يتمها على أنها نافله بل نقول هي فرضه اه منه بلفظه وقال أبو الحسن أيضا عند قول المدونة وان كان فيم اخلف امام فلا يقطع الخ مانصه الشيخ انظر قوله لا يقطع يدل على أن القطع استحباب اذ لو كان واجبا لقطع وان كان خلف الامام اه منه بلفظه ونقله ابن ناجي وزاد مانصه قال الباجي مذهب ابن القاسم تماديه فرض ويعيد لفضل الترتيب وقال ابن حبيب تماديه نقل ويعيد أبدا اه محل الحاجة منه بلنظمه ولان نقل ابن رشد عن المدونة معارض بنقل المازري عنها كما نقله عنه غ في تكميله عند قول المدونة ومن كان في هذا خلف امام فلا يقطع وان كانت المغرب وأقره ونصه قال المازري مذهب المدونة أن المأموم يتمادى في المغرب كغيرها ومذهب ابن حبيب انه لا يتمادى فيها بخلاف غيرها بل يقطع المغرب عنده المأموم والنذقان كان صلى واحدة شفعها ثانية وان كان صلى ثالثة شفعها برابعة وكل بني على أصله لان مذهب المدونة

(ولو جعة) لو زاد ومغربا لرد قول ابن حبيب (كثلاث الخ) قول مب انه يكملها بنية الفرض الخ أصله الخ مقتصر عليه وهو الراجح خلافا لما يفيد كلام ابن عرفة من ترجيح اتمامها بنية النفل انظر الاصل والله أعلم

أن من صلى صلاة إذا كرأ أخرى لا تقصد صلاته بل يعتد بها وانما يعيدها في الوقت
 استحبابا للترتيب ومذهب ابن حبيب أن ذكر صلاة في صلاة يفسدها ويعيدها هو فيه أبدا
 ويرى أن التماذي فيها بنية النفل فإذا كان هذا أصلا أمر بقطع المغرب لئلا يكون مستقلا
 قبل صلاة المغرب اه محل الحاجة منه بلفظه ونسبة المازري للمدونة أقوى من نسبة
 ابن رشد لها لأن ما نسبته لها المازري محقق وجوده فيها بلانزع بين الشيوخ بخلاف
 ما نسبته لها ابن رشد ففيها من صلى صلوات كثيرة وهوذا كرأ صلاة أعادها وصلى ما كان
 في وقته بعد اه منها بلفظها وقال ابن يونس ما نصه ومن المدونة قال ابن القاسم ومن
 صلى أياما إذا كرأ لصلاة متعمدا صلى التي ذكر وأعاد ما هو في وقته من الصلوات وقد أساء
 في تعمله ولا يعيد التي ذكرها فيها أولا إذا خرج وقتها اه منه بلفظه وهذا شاهد
 للمازري وفيها أيضا قبل هذا ما نصه وان نسي سجدا وظهر من غير يومه فذكر الظهر
 وحدها فإلى صلى بعضها ذكر الصبح فسدت الظهر وصلى الصبح ثم الظهر اه منها
 بلفظها وهذا ظاهر شاهد لابن رشد لكن قال أبو الحسن ما نصه وقال بعضهم هذا
 الذي نسبته ابن رشد إلى المدونة يصح لولا أنه يرد ما قدم في أول الباب حيث جعل
 القطع استحبابا إذا ذكر صلاة في صلاة اه وقال قبل ذلك ما نصه عبد المجيد قال بعض
 المذاكرين هذا على ما رواه ابن حبيب عن مطرف وابن الماجشون من ذكر صلاة
 في صلاة أن الصلاة المذكور فيها تنتقض بالذكر ويعيدها ابدا بعد المنسية وقال
 غيره من المذاكرين يحتمل قوله قدمت على الاستحسان لا على الوجوب فليس فيه
 ما ذكره ابن حبيب عن مطرف وابن الماجشون صح من الاستلحاق اه منه بلفظه
 وقال في التنبيهات ما نصه انظر كيف حكم لها بالفساد وقال فيمن صلى صلوات وهو
 ذا كرأ صلاة نسبها انها تجزئه ويعيدها الأخيرة في الوقت وقال ابن حبيب فسد عليه
 وعليه الاعادة أبدا ثم قال وذهب بعض الشيوخ إلى أن الكلام في هذا منه مبني على
 قوانين في فساد الصلاة التي وقع فيها الذكر اه منها بلفظها وعلى أن القطع استحسان
 وأن الصلاة صحيحة حل النخعي كلام المدونة مستدل بكلامها الآخر الذي أشار إليه
 المازري ونصه وان كان فداوذا كرأ بعد الاحرام وقبل الركوع قطع ولما لا في
 العتبية انه يتم ركعتين ثم يسلم وان كان قد ركع أضاف ثانية وسلم وان كان صلى ركعتين
 سلم ولو كان صلى ثلاثا أضاف رابعة وكانت هي فرضه والاعادة استحسان وقال يقطع
 بعد ثلاث والقطع في جميع ما تقدم استحسان ولو ذكر عنه ما حرم ثم أتم أجزاءه
 صلاته لانه قال فيمن صلى صلوات وهوذا كرأ صلاة نسبها انها تجزئه ويعيدها الأخيرة
 في الوقت وقال ابن حبيب فسد عليه التي ذكر فيها وتجب عليه الاعادة أبدا اه منه
 بلفظه ونحوه لابن يونس لانه عدل عن التعبد بالفساد إلى التعبير بالقطع إشارة منه
 والله أعلم إلى حل كلامهما على الوفاق فانه قال عن المدونة ما نصه قال مالك ومن
 نسي الصبح والظهر من يوم فذكر الظهر بعد أيام فلما أحرمه ذكر الصبح فليقطع

وسيداً بالصبح ولولم يذكرها حتى سلم لم يعد الظهور وفراغه منها كذهاب وقتها ٥٨ منه
بلفظه فحصل من هذا أن مستند المازري أقوى وإن ما اقتصر عليه ح ومن تبعه
من أن التماذي فيها واتمامها على أنها قرينة هو الرابع خلافاً لابن عرفة والله أعلم

وقد تم بعون الله طبع الثمن الأول من حاشية العلامة المحقق الفهامة المدقق

أبي عبد الله سيدي محمد بن أحمد بن محمد بن يوسف الرهوني

على شرح العلامة الشيخ عبد الباقي الزرقاني

رحمهم الله ونفعنا بهم

وبعلومهم

آمين

* (تم الجزء الأول ويليه الجزء الثاني أوله * فصل في أحكام النسيء) *

حاشية الإمام الرهْطوني
على شَرْحِ الزدَقاني
لمختصر خليل

وبهايته حاشية المدْفِي على كنُز

الجزء الأول

قامت بإعادة طبعه بطريقة التصوير
عن طبعة المطبعة الأميرية ببولاق ١٣٠٦ هـ

دار الفكر

بيروت

١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م

* فهرسة الجزء الاول من حاشية العلامة الرهوفى على شرح سيدى عبد الباقي
الزرقانى على متن سيدى الجليل *

صفحة	
٥	مقدمات على المقصود
٥	(الاولى) فى فضل العلم والحث عليه
٩	(الثانية) فى بيان حكم تعلم العلم وتعليمه وكيفية طلبه
١٢	(الثالثة) فى التعريف بالشيوخ الثلاثة (الشيخ التاودى والشيخ البناني والشيخ الخنوي) وذكر شئ من أحوالهم السنية
١٢	ترجمة الامام أبي عبد الله سيدى محمد التاودى
١٥	ترجمة العلامة سيدى محمد البناني
١٦	ترجمة العارف بالله سيدى محمد بن الحسن الخنوي
٢٤	(باب الطهارة)
٦٢	فصل فى بيان الايمان الطاهرة والاعيان النجسة
٩١	فصل فى ازالة النجاسة وما يتبع ذلك
١١٢	فصل فرائض الوضوء
١٥٠	فصل فى آداب قضاء الحاجة
١٧٢	فصل فى نواقض الوضوء
٢٠٣	فصل فى موجبات الغسل وواجباته وما يتبع ذلك
٢٢٨	فصل فى المسح على الخفين
٢٣٦	فصل فى التيمم
٢٦٥	فصل فى المسح على الجباير
٢٦٩	فصل فى الحيض والتفاس
٢٨١	(باب الصلاة)
٣٠٥	فصل فى الاذان
٣٢٩	فصل فى ذكر شرط طهارة الحدث والخبث
٣٣٨	فصل فى حكم ستر العورة
٣٥٢	فصل فى الاستقبال
٣٦٦	فصل فرائض الصلاة
٤٣٠	فصل فى وجوب القيام
٤٣٣	فصل فى قضاء الشوائب وما اتصل به